*(فهرسة الجزء الثانى من حاشية الشيخ الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام الانصارى)*

صحيفة

٢ (حرف النون * النون المفردة)

١٠ نعم بفتح العين

١٤ (حرف الهاء * الهاء المفردة)

١٥ ها

١٦ هل

٢١ هو وفروعه

٢١ (حرف الواو * الواو المفردة)

٣٨ وا

٣٩ (حرف الالف)

٤٢ (حرف الياء * الياء المفردة)

٤٣ يا

٤٣ (الباب الثانى من الكتاب) فى تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها

٤٣ شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها

٤٦ انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

٤٨ باب ما يجب على المسؤل فى المسؤل عنه الخ

٥١ انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى

٥٣ انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين

٥٣ الجمل التى لا محل لها من الاعراب

٥٣ الاولى الابتدائية

٥٨ الجملة الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا

٦٨ مسئلة كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية

صحيفة

٧٢ الجملة الثالثة التفسيرية

٧٦ مسئلة قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين

٧٨ الجملة الرابعة المجاب بها القسم

٨٠ مسئلة قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا الخ

٨٤ مسئلة زعم الاخفش فى قوله الخ

٨٤ الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم الخ

٨٤ الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف

٨٥ الجملة السابعة التابعة لما لا محل له

٨٦ الجمل التى لها محل من الاعراب

٨٦ الجملة الاولى الواقعة خبرا

٨٦ الجملة الثانية الواقعة حالا

٨٧ الجملة الثالثة الواقعة مفعولا

٩٦ الجملة الرابعة المضاف اليها

١٠٠ الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء أو اذا

١٠٢ الجملة السادسة التابعة لمفرد

١٠٤ الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل

١٠٨ حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

١١٣ *(الباب الثالث من الكتاب)* فى ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

١١٣ ذكر حكمهما فى التعلق

١١٧ هل يتعلقان بالفعل الناقص

١١٨ هل يتعلقان بالفعل الجامد



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

صحيفة
١١٨ هل يتعلقان بأحرف المعاني
١٢٢ ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر
١٢٤ حكمهما بعد المعارف والنكرات
١٢٤ حكم المرفوع بعدهما
١٢٦ ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف
١٢٨ هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف
١٢٩ كيفية تقديره باعتبار المعنى
١٣٢ *(الباب الرابع من الكتاب)* في ذكر أحكام يكثر دورها الخ
١٣٢ فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر
١٣٤ ما يعرف به الاسم من الخبر
١٣٦ ما يعرف به الفاعل من المفعول
١٣٧ ما افترق فيه عطف البيان والبدل
١٤١ ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة
١٤٤ ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا فيه
١٤٧ أقسام الحال
١٤٩ اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها
١٥٠ مسوغات الابتداء بالنكرة
١٥٦ أقسام العطف
١٦٦ عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
١٧٠ عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس
١٧١ العطف على معمولي عاملين
١٧٣ المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة
١٧٩ شرح حال الضمير المسمى فصلا

صحيفة
وعمادا
١٨٤ روابط الجملة بما هي خبر عنه
١٩٩ الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة
٢٠٨ الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
٢١١ الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر
٢١٦ *(الباب الخامس من الكتاب)* في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها
٢١٦ الجهة الاولى أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة الخ
٢٢٩ الجهة الثانية أن يراعى المعرب معنى صحيحا ولا ينظر الخ
٢٣٥ الجهة الثالثة أن يخرج على ما لم يثبت في العربية الخ
٢٣٨ الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة الخ
٢٤٧ الجهة الخامسة أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ الخ وفيها مسائل مرتبة على الابواب
٢٤٨ باب المبتدا
٢٥١ باب كان وما جرى مجراها
٢٥٤ باب المنصوبات المتشابهة
٢٥٤ ما يحتمل المصدرية والمفعولية
٢٥٤ ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية
٢٥٥ ما يحتمل المصدرية والحالية
٢٥٥ ما يحتمل المصدرية والحالية

والمفعول

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

صحيفة


والمفعول لاجله
٢٥٦ مايحتمل المفعول به والمفعول معه
٢٥٧ باب الاستثناء
٢٥٨ مايحتمل الحالية والتمييز
٢٥٨ من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
٢٥٩ من الحال مايحتمل باعتبار عامله وجهين
٢٥٩ من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
٢٦٠ باب اعراب الفعل
٢٦١ باب الموصول
٢٦٤ باب التوابع
٢٦٥ باب حروف الجر
٢٦٥ باب فى مسائل مفردة
٢٦٦ الجهة السادسة أن لايراعى الشروط المختلفة الخ
٢٩٦ الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شئ الخ
٢٩٩ الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شئ الخ
٣٠٣ الجهة التاسعة أن لايتأمل عند وجود المشتبهات
٣٠٤ الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الاصل الخ
٣٠٨ خاتمة واذقد انجر بنا القول الى ذكر الحذف الخ
٣١٩ بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه
٣٢١ بيان مكان المقدر


صحيفة


٣٢٣ بيان مقدار المقدر
٣٢٥ بيان كيفية التقدير
٣٢٦ ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
٣٢٧ اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيهما أولى
٣٢٨ اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى
٣٢٩ اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى
٣٢٣ ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب
٣٣٣ حذف الاسم المضاف
٣٣٤ حذف المضاف اليه
٣٣٤ حذف اسمين مضافين
٣٣٥ حذف ثلاث متضايفات
٣٣٥ حذف الموصول الاسمى
٣٣٥ حذف الصلة
٣٣٦ حذف الموصوف
٣٣٧ حذف الصفة
٣٣٧ حذف المعطوف
٣٣٩ حذف المعطوف عليه
٣٤٠ حذف المبدل منه
٣٤٠ حذف المؤكد وبقاء توكيده
٣٤٠ حذف المبتدا
٣٤١ حذف الخبر
٣٤٣ حذف الفعل وحده أومع مضمر مرفوع أو منصوب أو معهما
٣٤٤ حذف المفعول


Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

صحيفة

٣٤٥ حذف الحال

٣٤٥ حذف التمييز

٣٤٦ حذف الاستثناء

٣٤٦ حذف حرف العطف

٣٤٦ حذف فاء الجواب

٣٤٦ حذف واو الحال

٣٤٦ حذف قد

٣٤٧ حذف لا التبرئة

٣٤٧ حذف لا النافية غيرها

٣٤٩ حذف ما النافية

٣٤٩ حذف ما المصدرية

٣٤٩ حذف كي المصدرية

٣٤٩ حذف اداة الاستثناء

٣٥٠ حذف لام التوطئة

٣٥١ حذف الجار

٣٥١ حذف أن الناصبة

٣٥١ حذف لام الطلب

٣٥٢ حذف حرف النداء

٣٥٣ حذف همزة الاستفهام

٣٥٣ حذف نوني التثنية والجمع

٣٥٤ حذف التنوين

٣٥٦ حذف أل

٣٥٦ حذف لام الجواب

٣٥٧ حذف جملة القسم

٣٥٧ حذف جواب القسم

صحيفة

٣٥٧ حذف جملة الشرط

٣٥٨ حذف جملة جواب الشرط

٣٥٩ حذف الكلام بجملته

٣٦٠ حذف أكثر من جملة في غير ما ذكر

٣٦٢ *(الباب السادس من الكتاب)* في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

٣٧٨ خاتمة

٣٧٨ *(الباب السابع من الكتاب)* في كيفية الاعراب

٣٨٢ فصل وأول ما يحترز منه المبتدى الخ

٣٨٨ *(الباب الثامن من الكتاب)* في ذكر أمور كلية الخ

٣٨٨ القاعدة الاولى

٣٩٧ القاعدة الثانية

٤٠٠ القاعدة الثالثة

٤٠٢ القاعدة الرابعة

٤٠٥ القاعدة الخامسة

٤٠٧ القاعدة السادسة

٤٠٩ القاعدة السابعة

٤١٠ القاعدة الثامنة

٤١١ القاعدة التاسعة

٤١٣ القاعدة العاشرة

٤١٧ القاعدة الحادية عشرة


*(تمت)*

Digitized by Google — Original from PRINCETON UNIVERSITY

الجزء الثانى من حاشية الشيخ الدسوقى
على متن مغنى اللبيب لابن هشام
الانصارى تغمدهما الله
برحمته واسكنهما
فسيح جنته
م

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

بسم الله الرحمن الرحيم

*(حرف النون)*

(قوله النون المفردة) اعترض بأن هذا لا يتناول نون التوكيد الثقيلة وحينئذ فهو من تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وأجيب بان المراد بالنون المفردة مالم ينضم اليها شئ من غير جنسها وحينئذ فيصدق بنون التوكيد الثقيلة لانها لا ينضم اليها شئ من غير جنسها بل من جنسها أو يقال أراد بالمفردة المفردة فى الخط (قوله الثقيلة أصل) أى والخفيفة فرع عنها بالحذف وقوله الثقيلة أصل أى ولا مانع من عكسه (قوله أبلغ) أى لان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله ويختصان الخ) أى فلا يدخلان الاسم وأما قوله الخ (قوله ويختصان بالفعل) أى بجنس الفعل لان الماضى لا يدخلانه أصلا وأما الامر فيدخلانه مطلقا الا أفعل فى التعجب على أنه فعل أمر وأما المضارع فيدخلانه على تفصيل (قوله أقائلن الخ) قال الدماميني يمكن انه غير مؤكد بل أصله أقائل أنا حذفت الهمزة تخفيفا وأدغم التنوين فى النون على حد لكنا هو الله ربي وفيه أن معنى التكلم غير مراد فى البيت وانما هو خطاب لمن جاحد حليلته فى مولود وقبله

أريت ان جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرود

المرجل حسن الشعر والاملود بضم الهمزة الناعم والشهود من يشهد أنه ولده وفى الشواهد أحضري بياء المخاطبة ثم ان التخريج الذى قاله الدماميني لا يتأتى فى قوله

ياليت شعرى عنكم حنيفا * أشاهرن بعدنا السيوفا

وحنيفا مرخم حنيفة قبيلة وحرف النداء محذوف ثم ان اسم الفاعل معرب مع نون

التوكيد

*(حرف النون)*

*(النون المفردة) تأتى على أربعة أوجه * أحدها نون التوكيد وهى خفيفة وثقيلة وقد اجتمعتا فى ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة أصل ومعناهما التوكيد قال الخليل والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالفعل وأما قوله

* أقائلن أحضروا الشهودا *

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

فضرورة وسوغها شبه الوصف بالفعل ويؤكدبهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعائيا كقوله * فأنزلن سكينة علينا *
الا أفعل فى التعجب لان معناه كمعنى
الفعل الماضى وشذ قوله
* فأحر به بطول فقر وأحريا *
ولا يؤكدبهما الماضى مطلقا
وشذ قوله
دامن سعدك لورحمت متيما
لولاك لم يك للصبابة جانحا
والذى سهله أنه بمعنى افعل وأما
المضارع فان كان حالا لم يؤكدبها
وان كان مستقبلا أكدبهما وجوبا
فى نحو قوله تعالى وتالله لأكيدن
أصنامكم وقريبا من الوجوب
بعد اما فى نحو واما تخافن من
قوم واما ينزغنك وذكر ابن
جنى أنه قرئ فاما ترين بياء ساكنة
بعدها نون الرفع على حد قوله
لم يوفون بالجار ففيها شذوذان ترك
نون التوكيد واثبات نون الرفع
مع الجازم وجوازا كثيرا بعد
الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا
وقليلا فى مواضع كقولهم
* ومن عضة ما ينبتن شكيرها *
(الثانى التنوين) وهو نون زائدة
ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد
فخرج نون حسن لانها أصل ونون
ضيفن للطفيلى لانها متحركة ونون
منكسر وانكسر لانها غير آخر
ونون لنسفعا لانها للتوكيد
وأقسامه خمسة تنوين التمكين
وهو اللاحق للاسم المعرب
المنصرف اعلاما ببقائه على أصله
وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف

التوكيد لمراقة الاسماء فى الاعراب (قوله شبه الوصف) أى اسم الفاعل وقوله بالفعل أى الفعل المضارع (قوله مطلقا) أى من غير تقييد بشرط ولا فعل (قوله كقوله) أى قول النبى عليه السلام وهو ليس بنظم وقيل انه من كلام عبد الله بن رواحة اه تقرير دردير (قوله الا أفعل) الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة وهذا الاستثناء بناء على مذهب المصنف والكوفيين من أنه افعل أمر وأما على مذهب البصريين من أنها فعل ماض جىء به على صيغة الامر فلا معنى للاستثناء الا أن يقال الاستثناء من صيغ الامر باعتبار الصورة (قوله فأحر به) صدره * ومستبدل من بعد غضبى صريمة * الغضبى المائة من الابل وهى معرفة لا تنون ولا تدخلها أل والصريمة تصغير صرمة بكسر فسكون نحو الثلاثين (قوله وأحريا) بالحاء وقف عليها بالالف والشاهد فيه لان الاصل وأحرين وأبدلت نون التوكيد ألفا لوقوعها بعد فتحة فى حالة الوقف قال ابن مالك وأبدلنها اثر فتح ألفا * وقفا (قوله متيما) المتيم هو الذى ذلله الحب وعبده لمحبوبه والصبابة رقة الشوق وحرارته وجانحا مائلا (قوله بمعنى افعل) أى بمعنى الطلب لانه دعاء والمعنى دم يا سعدها وقال الدمامينى لو قال بمعنى ليفعل كان أولى لان فاعل دام فى البيت اسم ظاهر وهو سعدك ولا يرفعه افعل فلا يحل دم هنا محل دام بخلاف ليدم وقد يقال أراد بافعل ما يدل عليه وهو الامر لا خصوصية الصيغة فكأنه قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم (قوله فان كان حالا) نحو قوله تعالى لأقسم بيوم القيامة على قراءة بعض بالاثبات (قوله فى نحو قوله تعالى وتالله) المراد به كل فعل مضارع مثبت واقع جوابا للقسم ولم يفصل بينه وبين اللام فاصل فلو كان منفيا لم يجز توكيده نحو تالله تفتؤ اذ المعنى لا تفتؤ وقوله ولم يفصل احترازا عما اذا فصل بينه وبين اللام فاصل فلا يجب التأكيد نحو لالى الله تحشرون (قوله وقريبا من الوجوب) أراد بالقريب من الوجوب ما كثر استعماله بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا ويريد بنحو اما تخافن أن يكون المضارع شرطا لان المؤكدة بما الزائدة (قوله ولا تحسبن الله الخ) أى فهو طلب لوقوعه بعد لا الناهية (قوله وقليلا فى مواضع كقولهم الخ) أى من كل مضارع وقع بعد ما الزائدة الغير المؤكدة لان وغير الواقعة بعد رب ومثل ما الزائدة ما النافية أما لو وقعت بعد ان الشرطية فهو قريب من الوجوب وبعد رب فلا يجوز فلا تقول ربما تضربن زيدا وشذ قولهم

ربما أوفيت فى علم * ترفعن ثوبى شمالات

(قوله ومن عضة الخ) العضة شجرة والشكير ما ينبت حول الشجر من أصله (قوله فخرج) أى بزائدة وأما قوله نون فهو كالجنس لم يخرج به شىء (قوله ونون ضيفن) أى النون الاولى التى قبل التنوين فهى زائدة لالحاق ضيف بجعفر (قوله لانها متحركة) أى وان كانت زائدة لان أصله ضيف (قوله لانها غير آخر) الانسب أن يقول لانها غير لاحقة للاصل لان القيد المخرج به تلحق الآخر (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أى

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال * وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفى العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءنى سيبويه وسيبويه آخر وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهم بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقى ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير * وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل فى مقابلة النون فى مسلمين وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد فى الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثانى وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمى بمسلمة أو عرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشرى أن عرفات مصروف لان تاءه ليست للتأنيث وانما هى والالف للجمع قال ولا يصح أن يقدر فيه تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا تقدر التاء فى بنت

التنوين الدال على تمكن الاسم من الاسمية وأنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وفى هذه التسمية نظر لاقتضائها أن الممنوع من الصرف غير متمكن مع أنه متمكن الا أنه غير أمكن (قوله ويسمى تنوين الامكنية) أى الدال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية قيل هذه التسمية أولى لان الممنوع من الصرف متمكن غير أمكن (قوله وتنوين الصرف) اضافة تنوين للصرف من قبيل اضافة العام للخاص فالاضافة بيانية لان الصرف هو التنوين وأما قولهم تنوين التمكين أو الامكنية فهو من اضافة الدال للمدلول (قوله فرقا بين معرفتها ونكرتها) أى فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة فاذا قلت صه بالسكون فالمعنى اسكت عن هذا الكلام بخصوصه وأما لو قلت صه بالتنوين كان المعنى اكفف عن كل كلام لانه حينئذ نكرة واذا قلت ايه بالتنوين كان المعنى زدنى من أى حديث كان وايه بلا تنوين معناه زدنى من حديث خاص (قوله كما قد يتوهم بعض الطلبة) نظرا لكون ذلك المنون نكرة فالتنوين الذى فيه يكون للتنكير ورد ذلك بأن الذى للتنكير هو الدال على التنكير كما فى صه وهذا بخلاف رجل فان التنكير حاصل بدون التنوين قال الرضى وأنا لا أرى تنافيا بين كون التنوين للتمكين وكونه للتنكير وقد تدل الكلمة على معنيين فرجل تنوينه للتمكين والتنكير معا وبعد العلمية يتمحض للتمكين (قوله مع زوال التنكير) لا يقال ان التنوين أولا قبل العلمية كان للتنكير والآن صار للتمكين لان الاصل ابقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على التغير (قوله جعل فى مقابلة النون فى مسلمين) أى لان جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر والاصل قد وجد فيه النون متكملا بها ولم توجد فى جمع المؤنث الذى هو فرع بل وجد متكملا بنفسه فقد وجدت فى الفرع مزية عن أصله فعوض عنها التنوين لمعادلة الفرع لاصله (قوله ثم الفتحة) رد ثان (قوله لا يجامع العلتين) أعنى العلمية والتأنيث لان تنوين التمكين انما يكون فى الاسماء المعربة المنصرفة الخالية عن العلتين (قوله لا يجامع العلتين) أى المانعتين من الصرف فان وجد التنوين معهما كان لغير التمكين (قوله ولهذا) أى لكون تنوين التمكين لا يجامع العلتين (قوله لو سمى بمسلمة وعرفة) أى ونحوهما من كل ما كان تنوينه للتمكين وقوله زال الخ أى لوجود العلمية والتأنيث فهاتان العلتان مقتضيتان لعدم التنوين (قوله وزعم الزمخشرى أن عرفات مصروف) أى عند التسمية به وحينئذ فتنوينه تنوين تمكين وانما لم يزل عند العلمية لانها لم توجد فيه العلتان لان التاء ليست للتأنيث (قوله أن عرفات) أى مسمى به مصروف أى فتنوينه للتمكين (قوله ليست للتأنيث) أى ولو كانت للتأنيث لمنع من الصرف لوجود العلتين (قوله وانما هى والالف للجمع) لكن هى مع ذلك ليست للتأنيث كما ذكر ابن مالك (قوله تأبى ذلك) ى تأبى تقدير تاء أخرى لانه لا يجوز الجمع بين علامتى تأنيث للدلالة على تأنيث شئ واحد كالجمع هنا (قوله كما لا تقدر التاء الخ) هذا تنظير وحاصله أن التاء فى بنت

مختصة بالمؤنث فلا يصح أن تقدر معها تاء أخرى دالة على المؤنث لانه لا يجتمع تا آن دالان على مؤنث وقوله مع أن التاء الخ أى لان أصل بنت بنو (قوله وقال ابن مالك الخ) هذا رد لكلام الزمخشرى أى انا لا نسلم أن التاء ليست للتأنيث بل هى للتأنيث اللفظى وهو كاف وحينئذ فعرفات ومسلمات مسمى بهما ممنوعان من الصرف وحينئذ فتنوينهما ليس للتمكين بل للمقابلة (قوله نحو عرفة) لان عرفة وجد فيه العلمية والتأنيث وأما عرفات علما ففيه تأنيث وعلمية وجمعية والجمعية لها دخل فى منع الصرف فى صيغ منتهى الجموع فلها دخل فى منع الصرف فى الجملة (قوله ولانها علامة لم تتغير فى وصل) أى لان التاء فى عرفات علما لا تتغير وصلا ولا وقفا بخلاف تاء عرفة ومسلمة فانها تتغير فى الوقف وتصير هاء واذا لم تتغير تاء عرفات فهى أقوى من الذى يتغير فى منع الصرف (قوله فالاول) وهو ما كان عوضا عن حرف أصلى (قوله فانه عوض من الياء) أى بناء على أن الاعلال مقدم على منع الصرف فأصله جوارى وغواشى على صيغة منتهى الجموع أعنى مفاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فحذف التنوين لانه ممنوع من الصرف لانه على زنة مفاعل تقديرا اذ المحذوف لعلة كالثابت فصار جوار فأتى بالتنوين عوضا عن الياء المحذوفة مخافة عودها فى اللفظ لزوال الموجب لحذفها وهو التنوين هذا مذهب سيبويه والجمهور وأما المبرد فيقول ان منع الصرف مقدم على الاعلال فالاصل عنده جوارى ومررت بجوارى بتقديم منع الصرف فيقول استثقلت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت وأما الفتحة الاصلية فهى خفيفة فهى ظاهرة وحينئذ فصار جوارى ثم عوض التنوين عن تلك الحركة أعنى الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة فصار جوارى فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار (قوله وفتحتها النائبة عن الكسرة) هذا اشارة لجواب عن استشكال بعضهم استثقال الفتحة على الياء مع أنها فى نفسها خفيفة وذلك لانها هنا نائبة عن الكسرة التى حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فاعطى نائبها وهو الفتحة حكمها فى الاستثقال فحذفت (قوله اذ لو صح) أى اذ لو صح أن التنوين عوض عن الحركة لعوض التنوين عن حركة حبلى بحيث يقال حبلا لان أصله حبلى بل قد يقال ان التعويض فى حبلى أولى لان حركة حبلى متعذرة لا يمكن النطق بها بخلاف حركات جوار فان حركاتها انما هى ثقيلة يمكن النطق بها والتعذر خوف الثقل (قوله ولا هو) أى وليس التنوين فى جوار للتمكين (قوله خلافا للاخفش) أى فالاصل عنده جوارى بالمنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع فاستثقلت الحركة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء للتخفيف فالتحق الجمع بأوزان الآحاد فنون للتمكين (قوله عارض) أى والعارض لا يعتد به (قوله وهى) أى الياء منوية أى فكأنها موجودة وقوله بدليل ان الحرف الذى بقى آخر المحرك المراد بالحرف الاخير

مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات فى منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لانها لتأنيث معه جمعية ولانها علامة لم تتغير فى وصل ولا وقف * وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف أصلى أو زائد أو مضاف اليه مفرد أو جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهى منوية بدليل ان الحرف الذى بقى أخيرا لم يحرك بحسب العوامل

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقد وافق على انه لو سمى بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز فى هند وانه اذا قيل فى جيأل علما لرجل جيل بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لان حركة تاء كتف وهمزة جيل منويا الثبوت ولهذا لم تقلب ياء جيل ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والثانى كجندل فان تنوينه عوض من ألف جنادل قاله ابن مالك والذى يظهر خلافه وأنه تنوين الصرف ولهذا يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التى هى علم الجمعية كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض اذا قطعتا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال الاضافة التى كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذ فى مثل وانشقت السماء فهى يومئذ واهية والاصل فهى يوم اذ انشقت واهية ثم حذفت الجملة المضاف اليها للعلم بها وجىء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه * وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافى المطلقة بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك فى انشاد بنى تميم وظاهر قولهم انه تنوين يحصل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتى والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جىء به لقطع الترنم وان الترنم وهو التغنى يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت فيها فاذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين فى مكانها

وصار

الراء من جوار والشين من غواش وعدم تحريكه لكونه غير آخر بنية الياء بعده وحيث كانت الياء منوية لم يلتحق الجمع بأوزان الآحاد (قوله وقد وافق) أى الاخفش (قوله لم يجز صرفه) أى بل يمنع من الصرف لانه محرك الوسط أصالة وقوله كما جاز فى هند أى الثلاثى الساكن الوسط أصالة فيجوز فيه الصرف وعدمه والحاصل أن المؤنث اذا كان رباعيا امتنع صرفه واما اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جاز فيه الامران لاان كان محركا لان تحرك الوسط منزل منزلة حرف رابع (قوله لم يجز صرفه) أى نظرا الى أن الحركة مقدرة وهذا السكون عارض للتخفيف والعارض لايعتد به (قوله جيأل) هو اسم لمؤنث الضبع وأما مذكره فيقال له ضبعان كسرحان (قوله بالنقل) أى نقل حركة الهمزة للياء وحذف الهمزة (قوله انصراف قدم) أى لانه ثلاثى مسمى به مذكر بخلاف زينب وسعاد وجيأل اذا سمى به مذكر لانه رباعى فيمتنع للتأنيث الاصلى (قوله ولهذا لم تقلب) أى ولاجل كون همزة جيل منوية الثبوت لم تقلب الخ (قوله لتحركها) أى بحركة عارضة (قوله من ألف جنادل) أى فهو ممنوع من الصرف لوجود صيغة منتهى الجموع فالالف فيه زائدة لاجل الجمع ثم انه حذف منه الالف فصار جندل ثم انه نون عوضا عن الالف فصار جندل فالمراد من جندل الجمع لا المفرد لانه لم يوجد مفرد على هذه الصيغة (قوله وليس ذهاب الالف الخ) هذا جواب عما يقال أى فرق بين جوار وجندل حيث جعل تنوين جوار تنوين عوض وجعل تنوين جندل تنوين صرف مع أن كلا منهما صيغته فى الاصل صيغة منتهى الجموع وحاصل الجواب ان الالف فى جنادل علامة الجمعية فحذفها مخل بها خصوصا وحذفها اعتباطا والمحذوف اعتباطا كالعدم فاختلفت الصيغة فصرف بخلاف حذف الياء فى جوار فانها ليست علامة الجمعية على أنها محذوفة لعلة فالصيغة لم تختلف فكان التنوين لغير الصرف (قوله وكلا ضربنا الخ) أى كل طائفة وقوله على بعض أى على بعضهم (قوله اللاحق لاذ) المراد منها جنس الجملة ولو تعددت كما فى سورة الزلزلة (قوله للساكنين) لان اذ مبنية على السكون والتنوين نون ساكنة (قوله المضاف اليه) أعنى اذ فاذ عنده معربة لا مبنية وقد تقدم رده بقوله

نهيتك عن طلابك أم عمرو * بعافية وأنت اذ صحيح

فليس قبلها ماتضاف اليه (قوله المطلقة) أى الذى آخرها حرف اطلاق أى مد وهى الحروف الثلاثة (قوله وذلك) أى لحوق التنوين للقوافى المطلقة بدلا من حرف الاطلاق فى انشاد أى تغنى بنى تميم (قوله للترنم) أى التغنى (قوله والذى صرح به سيبويه) أى فقد وقع خلاف فى تسميته قيل لانه محصل للترنم وقيل لان به يحصل قطع الترنم (قوله انه جىء به لقطع الترنم) أى فقولهم تنوين الترنم على حذف مضاف أو على حد قولهم قدرية للذين ينفون القدر ويقولون ان الله لم يقدر الاشياء فى الازل وقد اعترضوا

ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله * وقولى ان أصبت لقد أصابن *  وقوله * لما تزل برحالنا وكأن قدن *

وزاد الاخفش والعروضيون تنوينا سادسا وسموه الغالى وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة كقول رؤبة

* وقاتم الاعماق خاوى المخترقن *

وسمى غاليا لتجاوزه حد الوزن ويسمى الاخفش الحركة التى قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما أن الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف أغن قال وانما سمى المغنى مغنيا لانه يغنن صوته أى يجعل فيه غنة والاصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان يزيد ان فى آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع أن النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك وزعم أبو الحجاج بن معزوز أن ظاهر كلام سيبويه فى المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدة وليس بتنوين وزعم ابن مالك فى التحفة ان تسمية اللاحق للقوافى المطلقة والقوافى المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون أخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت فى الوقف * وزاد بعضهم تنوينا سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله

وصار القدرية الآن لقبا للمعتزلة لاسنادهم أفعال العبد لنفسه واثباتهم تأثير القدرة الحادثة (قوله ولا يختص الخ) أى بخلاف الاقسام الثلاثة قبله فانها مختصة بالاسم (قوله وقولى ان أصبت الخ) صدره * أقلى اللوم عاذل والعتابن * وعاذل مرخم وهو لجرير ومن أبيات القصيدة

اذا غضبت عليك بنو تميم * وجدت الناس كلهم غضابا

(قوله لقد أصابن) أى فقد لحق الفعل وقوله قدن لحق التنوين فيها الحرف (قوله لما تزل الخ) هذا عجز بيت للنابغة صدره * أفد الترحل غير أن ركابنا * (قوله القوافى المقيدة) أى التى آخرها حرف ليس من حروف الاطلاق (قوله وقاتم الاعماق) تمامه

مشتبه الاعلام لماع الخفق * القاتم شديد السواد والاعماق جمع عمق بفتح العين المهملة وضمها وهو ما بعد من أطراف المفازة أى مغبر النواحى والخاوى بالخاء المعجمة الخالى والمخترق بالخاء المعجمة وفتح التاء المثناة والراء الطريق الواسع والاعلام جمع علم الجبل وما يستدل به على الطريق والخفق بفتح الفاء واصله السكون مصدر خفق البرق اضطرب (قوله لتجاوزه حد الوزن) أى فهو من الغلو بمعنى الزيادة لان هذا زائد على الوزن (قوله الحركة التى قبله) هى كسرة القاف لانه مضاف اليه وجرى على الالسن فتحها كانه اتباع للراء (قوله الفرق بين الوقف والوصل) أى فاذا أتى به الشاعر علم أنه وقف ولم يوصل البيت بما بعده بخلاف لو لم يأت به فيحتمل أنه واصل ويحتمل انه واقف وان كانت القاف ساكنة لاجل توافق الروى مطلقا والحاصل أن اسكان القاف لاجل توافق الروى لا يمنع تردد السامع من كون المنشد واصلا أو واقفا ألا ترى أنك تنشد الابيات الساكنة الآخر موصولا بعضها ببعض من غير وقف مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فعلم أن ذلك السكون لاجل الوزن لا لاجل الوقف (قوله وجعله ابن يعيش) هذا هو الذى وعد به فيما سبق فتنوين الترنم عنده لا يختص بالقوافى المطلقة (قوله أغن) أى خارج من الخيشوم الذى هو مخرج الغنة التى هى صوت يخرج من الخيشوم (قوله لانه يغنن صوته) ومنه الروضة الغناء المورقة المثمرة لتغنى الطير عليها (قوله والاصل) أى أصل مغن (قوله فأبدلت الاخيرة ياء) أى وحذفت الياء (قوله وأنكر الزجاج والسيرافى ثبوت هذا التنوين) أى اللاحق للقوافى المقيدة (قوله عوض من المدة) الظاهر أنه يثبت تنوين الغالى لانه ليس عوضا عن شئ (قوله وليس بتنوين) أى لان التنوين نون زائدة لغير توكيد وما كان بدلا عن حرف أصلى فليس بزائد (قوله وزعم ابن مالك) هذا غير اختياره لمذهب السيرافى والزجاج فله قولان (قوله ويثبت فى الوقف) فيه أن الزمخشرى كلامه يفيد أنه لا يثبت فى الوقف وعبارته حيث أشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذى يقع فى انشاد الشعر مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص فى أنه لم يثبت فى الوقف (قوله وهو اللاحق لما لا ينصرف) أى

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

* ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة *
وللمنادى المضموم كقوله
* سلام الله يامطر عليها *
وبقوله أقول فى الثانى دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة أباحت الصرف وأما الثانى فليس تنوين تمكين لان الاسم مبنى على الضم * وثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وفائدته مجرد تكثير اللفظ كما قيل فى ألف قبعثرى وقال ابن مالك الصحيح أن هذا نون زيدت فى آخر الاسم كنون ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذى حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على أنه سمعه فى الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز فى شرح الجزولية أن أقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى وتنوين صرف مالا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكى اللفظ المسمى به وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف لان الذى كان قبل التسمية يحكى بعدها (الثالث نون الاناث) وهى اسم فى نحو النسوة يذهبن خلافا للمازنى وحرف فى نحو يذهبن النسوة فى لغة من قال أكلونى البراغيث خلافا لمن زعم انها اسم وما بعدها بدل منها أو مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره

فتنوينه تنوين ضرورة لا تنوين تمكين لوجود العلتين فى الممنوع من الصرف وتنوين التمكين لا يجامعهما وحينئذ فقولهم ان الممنوع من الصرف يجوز صرفه للضرورة معناه أنه يجوز أن يؤتى فيه بتنوين مشابه فى الصورة لتنوين الصرف وان كان ليس تنوين تمكين لوجود العلتين (قوله ويوم دخلت الخدر الخ) تمامه * فقالت لك الويلات انك مرجلى * الخدر هو الهودج ويستعار للستر ومنه قولهم جارية مخدرة أى مقصورة فى خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء تصغير فزاى فهاء تأنيث اسم محبوبته وهى ابنة عم الشاعر امرئ القيس وقيل هو لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها والويلات جمع ويلة والويلة والويل شدة العذاب وزعم بعضهم ان هذا منها له فى معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفا للعين الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما أفصحه وقوله انك مرجلى أى مصيرنى راجلة أى ماشية لعقرك ظهر بعيرى (قوله عنيزة) أى فقد نون ما فيه العلمية والتأنيث (قوله وللمنادى المضموم) أى المبنى على الضم (قوله وبقوله) أى وهو كون التنوين اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى المبنى على الضم تنوين ضرورة (قوله أباحت الصرف) أى لما لا ينصرف أى وأباحت مجامعة العلتين لتنوين التمكين (قوله لان الاسم مبنى على الضم) أى وتنوين التمكين انما يكون فى الاسماء المعربة (قوله وهو التنوين الشاذ) أى ولا يكون الا فى الاسماء المبنية (قوله كما قيل فى ألف قبعثرى) فالالف ليس القصد منها التأنيث بل مجرد التكثير (قوله سماه تنوينا) أى ولم يعتد بذلك الا لكونه سمعه فى الوصل أى ويحذف فى الوقف ومن المعلوم أنه لا يثبت فى الوصل الا اذا كان تنوينا حقيقيا ولو كان نونا لثبتت فيه وصلا ووقفا (قوله ونون ضيفن) أى النون الاولى اما الثانية فهى تنوين وقوله ليست كذلك أى بل تثبت وصلا ووقفا (قوله وهذا) أى قوله فانك تحكى اللفظ المسمى به وقوله بأنه أى التنوين المحكى تنوين الصرف أى تنوين التمكين وقوله لان الذى كان قبل التسمية يحكى بعدها أى والذى قبل التسمية تنوين تمكين فيكون الحاصل بالحكاية بعد التسمية تنوين تمكين وحينئذ فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائدا وقد يقال لا نسلم أن تنوين الحكاية تنوين تمكين لانك اذا سميت رجلا بعاقلة لبيبة اجتمع العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لا يجامعهما فالحق أن تنوين الحكاية ليس للتمكين وان كان المحكى للتمكين ونظير هذا قولك من زيدا فى حكاية من قال ضربت زيدا فالفتحة على الدال فى لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب وأما فى لفظك فليست حركة اعراب والا لزم نصب خبر المبتدا بلا ناصب وانما هى حركة حكيت بصورة الحركة الاعرابية والحاصل أن حكاية الصرف ليست صرفا كما ان حكاية الاعراب ليست اعرابا (قوله خلافا للمازنى) أى القائل انها حرف فالفاعل عنده ضمير (قوله خلافا لمن زعم الخ) هذا مقابل قوله فى لغة وذلك أن كون قوم يلتزمون الابدال أو تأخير



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

المبتدا بعيد انما التأويل اذا وقعت قلتةمن غيرهم (قوله خلافا لمن زعم انها اسم) أى لانّ هذا التخريج انما يكون لو جاء هذا الكلام فى غير لغة هؤلاء القوم وأمّا فى لغتهم فلا تخريج اصلا (قوله وتلحق قبل ياء المتكلم) أى وجوبا وجوازا فالوجوب فى الفعل واسم الفعل ومنى وعنى وماعداه فهو جائز هذا ظاهر المصنف (قوله المنتصبة) أى الكائنة فى محل نصب وفى نسخة المتصلة (قوله أو جامدا نحو عسانى الخ) فلا يعترض هذا بأنّ نون الوقاية انما تدخل فى الفعل لتقى آخره من الكسر وذلك لا يتأتى فى الفعل الذى آخره ألف فهلا قالوا عساى وما خلاى مثلا بغير نون والجواب انهم فعلوا ذلك اجراء لباب الفعل على وتيرة واحدة أو حملا للفرع على الاصل لانّ أصل الفعل هو الصحيح اللام وهو اذا لم تجلب له نون الوقاية تدخله الكسر فحمل عليه ما لم يدخله الكسر مع عدم النون (قوله اذ ذهب القوم الكرام الخ) صدره * عددت قومى كعديد الطيس * والطيس هو الكثير من الرمل (قوله ليسى) أى فهو فعل جامد ولم تلحقه نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله يجوز فيه الفك والادغام) أى وعليهما فتأمرونى فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والنون الثانية للوقاية والياء مفعول (قوله فقيل النون الباقية نون الرفع) هذا قول الجزولى ووجهه أن الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب لانها واقعة أوّلا فيحذف ما حدث فيه الثقل (قوله وقيل نون الوقاية) هو قول سيبويه (قوله وهو الصحيح) أى لانّ نون الرفع وان سبقت عهد حذفها فى الجملة عند الناصب والجازم فحذفها مألوف بخلاف نون الوقاية وما عهد حذفه أولى بالحذف من غيره (قوله اسم الفعل) ظاهر هذا الكلام أنه لا بدّ من نون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضى على خلافه فقال ويجوز الحاقها اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها أيضا لانها ليست أفعالا أصلا فى الاصل اهـ دمامينى (قوله الحرف) المراد ان وأخواتها (قوله وغالبة الحذف مع لعل) نحو لعلى أبلغ الاسباب لعلى آتيكم منها بقبس ومن ثبوتها قوله

فقلت أعيرانى القدوم لعلنى * أخط بها قبرا لابيض ماجد

(قوله وقليلته مع ليت) أى وقليلة الحذف وظاهره أن الحذف مع ليت جائز بقلة تقطما وتثرا وهو قول الفراء ونص سيبويه على أن الحذف مع ليت ضرورة وهو ظاهر كافى المفصل ومثال الحذف قول زيد الخيل

كمنية جابر اذ قال ليتى * أصادفه وأفقد بعض مالى

(قوله وتلحق أيضا) أى وتلحق وجوبا نون الوقاية ياء المتكلم المخفوضة (قوله الا فى الضرورة) مثال عدم اللحاق فيهما للضرورة قول الشاعر

أيها السائل عنهم وعنى * لست من قيس ولا قيس منى

وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل (قوله وقبل المضاف اليها لدن) يعنى قد تلحق نون الوقاية قبل الياء المضاف اليها لدن نحو قد بلغت من لدنى عذرا بالتشديد كما قرأ الاكثرون

(الرابع نون الوقاية) وتسمى نون العماد أيضا وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلاثة * أحدها الفعل متصرفا كان نحو أكرمنى أو جامدا نحو عسانى وقاموا ما خلانى وما عدانى وحاشانى ان قدرت فعلا وأمّا قوله

* اذ ذهب القوم الكرام ليسى *

فضرورة ونحو تأمرونى يجوز فيه الفك والادغام والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن فى السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية وهو الصحيح * الثانى اسم الفعل نحو دراكنى وتراكنى وعليكنى بمعنى أدركنى واتركنى والزمنى * الثالث الحرف نحو اننى وهى جائزة الحذف مع انّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وغالبة الحذف مع لعل وقليلته مع ليت وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن الا فى الضرورة وقبل المضاف اليها لدن أو قد أو قط الا فى قليل من الكلام وقد تلحق فى غير ذلك شذوذا كقولهم بجلنى بمعنى حسبى



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقرأ نافع وأبو بكر لدني بالتخفيف قال ابن مالك وزعم سيبويه أن عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات وليس كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع وأما قد وقط المضافان الى الياء فقدني وقطني بالنون فيهما أعرف من قدي وقطي بتركها كذا قال ابن مالك وظاهره وظاهر المصنف جواز الوجهين في الاختيار وقد نص قوم على أن الحذف فيهما ضرورة (قوله أمسلمي) الهمزة للاستفهام ومسلمي اسم فاعل مبتدأ والنون للوقاية والياء في محل جر بالاضافة لمسلم وشراحي فاعل أغنى عن الخبر ونون الوقاية لا تمنع من الاضافة وهذا الاعراب هو المشهور وقال هشام الهمزة للاستفهام ومسلم مبتدأ والياء مفعول لمسلم وليست مضافة لمسلم لان التنوين يمنع من الاضافة والاصل عنده أمسلمي ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون وقاية (قوله وبنى ذلك الخ) أي ان مذهبه أن الياء في ضاربني في محل نصب وليست هنالك اضافة فهو بمنزلة زيد ضارب عمرا واذا لم يكن اضافة فالذي قبل الياء تنوين لا نون وقاية لانها تجامع الاضافة والغرض الفرار منها (قوله أن الياء منصوبة) أي لان الجر انما يكون بالاضافة والتنوين مانع منها وانما حرك التنوين عنده بالكسر لمناسبة الياء (قوله ويرده قول الشاعر * وليس الموافيني ليرفد خائبا *) أي فانه لو كان ذلك تنوينا لا نون وقاية لزم عليه الجمع بين أل والتنوين فتعين أن النون للوقاية والياء في محل جر بالاضافة (قوله الموافيني) أي الجائي الي وقوله ليرفد أي ليعطى ويعان والخائب الذي لم ينل مطلوبه (قوله غير الدجال الخ) الاصل خوف غير الدجال أخوف اخوافي أي أشدها فظهر كون أفعل بعض ما أضيف اليه غايته أنه أسند للمصدر مجازا فاندفع ما يقال ان الحديث يقتضي أن غير الدجال خائف مع أن المراد أن غير الدجال مخوف منه وان أفعل التفضيل انما يضاف لبعضه والياء لا تقبل ذلك (قوله لكونه غير منصرف) أي للوصفية والوزن (قوله وليس كذلك) أي بل يقال وان كان شاذا

*(نعم)*

(قوله بفتح العين) المراد بها العين الهجائية لا التصريفية كما قد يتوهم لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لا حظ لها في ذلك وقوله بفتح العين أي وبفتح النون أيضا (قوله وكنانة تكسرها) كأنهم أرادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا أشرف اللفظين بأخف الحركتين فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال

دعاني عبد الله نفسي فداؤه * فيالك من داع دعاني نعم نعم

الرواية بفتح عين الاولى وكسر الثانية اهـ دماميني (قوله وبعضهم) أي بعض كنانة وقوله وبعضهم أي بعض كنانة أيضا (قوله تنزيلا لها منزلة الفعل) أي لان الفعل الثلاثي اذا كانت عينه مكسورة يجوز اتباع فائه لها وقوله كما نزلت بلى منزلة الفعل في الامالة

وقوله
* أمسلمي الى قومي شراحي *
يريد شراحيل وزعم هشام أن
الذي في مسلمي ونحوه تنوين لا نون
وبنى ذلك على قوله في ضاربني ان
الياء منصوبة ويرده قول الشاعر
* وليس الموافيني ليرفد خائبا *
وفي الحديث غير الدجال أخوفني
عليكم * والتنوين لا يجامع الالف
واللام ولا اسم التفضيل لكونه
غير منصرف وما لا ينصرف
لا تنوين فيه وفي الصحاح انه يقال
بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك

*(نعم)*

بفتح العين وكنانة تكسرها وبها
قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها حاء
وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم
يكسر النون اتباعا لكسرة العين
تنزيلا لها منزلة الفعل في قولك نعم
وشهد بكسرتين كما نزلت بلى منزلة
الفعل في الامالة والفارسي

اى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لم يطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهى حرف تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد او ما قام زيد والثانى بعد
افعل ولا تفعل وما فى معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام



فى نحو هل تعطينى ويحتمل أن تفسر
فى هذا بالمعنى الثالث والثالث بعد
الاستفهام فى نحو هل جاءك زيد
ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم
حقا أن لنا الاجرا وقول صاحب
المقرب انها بعد الاستفهام للوعد
غير مطرد لما بيناه قبل قيل وتأتى
للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم
هذه أطلالهم والحق أنها فى ذلك
حرف اعلام وأنها جواب لسؤال
مقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام
البتة بل قال وأما نعم فعدة وتصديق
وأما بلى فيوجب بها بعد النفى
وكأنه رأى أنه اذا قيل هل قام
زيد فقيل نعم فهى لتصديق ما بعد
الاستفهام والاولى ما ذكرناه
من أنها للاعلام اذ لا يصح أن تقول
لقائل ذلك صدقت لانه انشاء
لا خبر * واعلم أنه اذا قيل قام زيد
فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع
دخول بلى لعدم النفى واذا قيل ما
قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه
بلى ومنه زعم الذين كفروا أن لن
يبعثوا قل بلى وربى ويمتنع دخول
لا لانها لنفى الاثبات لا لنفى النفى
واذا قيل أقام زيد فهو مثل قام زيد
أعنى انك تقول ان أثبت القيام
نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول
بلى واذا قيل ألم يقم زيد فهو مثل
لم يقم زيد فتقول ان أثبت القيام
بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته
قلت نعم قال الله تعالى ألم يأتكم
نذير قالوا بلى ألست بربكم قالوا بلى
أولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه لو قيل نعم فى جواب ألست بربكم لكان كفرا * والحاصل أن بلى لا تأتى

أى لان الاصل فى الامالة أن تكون فى الفعل (قوله لم يطلع على هذه القراءة) أى قراءة ابن مسعود (قوله وأجازها بالقياس) فقال مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود لكن لم أسمعها (قوله وهى حرف تصديق) أى للمخبر بكسر الباء وقوله ووعد أى للطالب وقوله واعلام أى للمستخبر (قوله بعد افعل) أى بعد الامر والنهى (قوله وما فى معناهما) أى وهو التحضيض لانه فى الحقيقة طلب فعل أو ترك (قوله فى نحو هل تعطينى) أى فتقول نعم سأعطيك فهو وعد منك له وقوله فى نحو هل الخ أى من كل استفهام عن مطلوب فعله وأما بعد نحو هل قام زيد فهو حينئذ اعلام فقط (قوله ان تفسر) أى نعم (قوله فى هذا) أى فى هذا المثال نحو هل تعطينى من كل استفهام عن مطلوب فعله فتكون للاعلام به (قوله أن لنا الاجرا) الظاهر أن هذا من باب هل تعطينى فهى محتملة لان تكون للوعد والاعلام (قوله وقول صاحب المقرب) هو ابن عصفور (قوله غير مطرد) أى لانها بعد الاستفهام قد تكون للاعلام اذا كان المستفهم عنه غير مطلوب حصوله وقد تكون للوعد اذا كان المستفهم عنه مطلوبا حصوله (قوله وتأتى للتوكيد) أى تقوية الكلام (قوله نعم هذه اطلالهم) أى هذه اطلالهم قطعا ولا بد (قوله جواب لسؤال مقدر) أى فكأن قائلا قال له هل هذه اطلالهم فقال نعم هذه اطلالهم وحينئذ فيخرج على هذا ما اذا قيل لك يا فلان فقلت نعم فهى من هذا القبيل فكأنه قال لك يا فلان أنت صاغ لى فأجبته بقولك نعم أى صاغ لك وكذا اذا طرق عليك انسان الدار فقلت نعم فهى واقعة فى جواب سؤال فكأنه حين دق الباب قال أأنت حاضر فأجبته نعم أنا حاضر ومن ذلك ما يقع فى كلام المؤلفين بعد الاعتراض نعم يصح لو كان الامر كذا فهو جواب سؤال كأنه قيل هل لهذا صحة يمكن التماسها وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم فكأن القارئ يسأل الشيخ هل ما قرأته صحيح (قوله معنى الاعلام) الاضافة للبيان (قوله وأما بلى الخ) من كلام سيبويه (قوله من أنها للاعلام) أى لان المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه (قوله قام زيد) أى ونحوه من كل كلام موجب (قوله لانه انشاء) أى ولو كانت فى ذلك للتصديق لصح ذلك (قوله لعدم النفى) أى لان بلى لا تكون الا جوابا للنفى (قوله فتصديقه نعم وتكذيبه بلى) علم منه أن نعم يجاب بها كل من الايجاب والنفى فتقرره وأما بلى فانما يجاب بها النفى تكذيبا له فيكون الجواب بها مثبتا (قوله ومنه) أى من تكذيب النفى ببلى زعم الذين كفروا الخ (قوله أقام زيد) ما تقدم كان الكلام المجاب خبرا أى مجردا عن الاستفهام سواء كان موجبا أو منفيا والكلام الآن فيما اذا كان الكلام المجاب استفهاما موجبا أو منفيا (قوله ويمتنع) أى لعدم النفى لانها لا تقال الا فى جوابه (قوله واذا قيل ألم) أى والحال أن مراده الاستفهام عن النفى لا تقرير النفى (قوله ويمتنع دخول لا) أى لانها لنفى الاثبات لا لنفى النفى (قوله قالوا بلى) أى جاءنا النذير وقوله قالوا بلى أى أنت ربنا وقوله قال بلى أى آمنت (قوله لكان كفرا) أى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

الابعد نفى وأن لا لاتاتى الابعد
ايجاب وان نعم تأتى بعدهما وانما
جاز بلى قدجاءتك آياتى مع انه لم
يتقدم أداة نفى لان لو أن الله
هدانى يدل على نفى هدايته ومعنى
الجواب حينئذ بلى قد هديتك
بمجىء الآيات أى قد أرشدتك
بذلك مثل وأما ثمود فهديناهم
وقال سيبويه فى باب النعت فى
مناظرة جرت بينه وبين بعض
النحويين فيقال له ألست تقول
كذا فانه لا يجد بدا من أن يقول نعم
فيقال له أفلست تفعل كذا فانه
قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك
لحن وقال جماعة من المتقدمين
والمتأخرين منهم الشلوبين اذا
كان قبل النفى استفهام فان كان
على حقيقته فجوابه كجواب النفى
المجرد وان كان مرادا به التقرير
فالاكثر أن يجاب بما يجاب به النفى
رعيا للفظه ويجوز عند أمن اللبس
أن يجاب بما يجاب به الايجاب
رعيا لمعناه ألا ترى أنه لا يجوز بعده
دخول أحد ولا الاستثناء المفرغ
لا يقال أليس أحد فى الدار ولا
أليس فى الدار الا زيد وعلى ذلك
قول الانصار رضى الله تعالى عنهم
للنبى صلى الله عليه وسلم وقد قال
لهم ألستم ترون لهم ذلك نعم وقول
جحدر

أليس الليل يجمع أم عمرو
وايانا فذاك بنا تدانى
نعم وأرى الهلال كما تراه
ويعلوها النهار كما علانى

وعلى ذلك

لان نعم تقرر ماقبلها سواء كان ايجابا أو نفيا فلو قالوا نعم كان المعنى نعم لست ربنا (قوله بعد نفى) أى فتفيد الايجاب وقوله الابعد ايجاب أى وتصيره منفيا وقوله بعدهما أى فتقررهما (قوله يدل الخ) أى لان لو للامتناع والامتناع منفى (قوله أى قد أرشدتك) أى فمعنى قوله بلى قد جاءتك آياتى بلى قد هديتك أى بلى قد أرشدتك وليس المراد بالهداية التوصيل كما هو أصل معانيها والا نافاه قوله بعد فكذبت بها الخ (قوله بذلك) أى بمجىء الآيات (قوله وأما ثمود فهديناهم) فالمراد بالهداية الارشاد لا التوصيل (قوله وقال سيبويه) القصد من ذكر كلام سيبويه المعارضة به لما سبق لان حاصله ان نعم تقرر ماقبلها فاذا كان اثباتا صيرته اثباتا وان كان نفيا صيرته نفيا وكلام سيبويه الذى حكاه يقتضى أن نعم بعد النفى تفيد الايجاب (قوله فيقال) هذا مقول القول فقوله فيقال القائل هو سيبويه وقوله له أى لذلك الخصم المناظر وقوله فانه لا يجد أى ذلك الخصم مفرا من أن يقول نعم والحاصل أن سيبويه حكى واقعة حصلت له وذكر فيها نعم بعد النفى والقصد منها الاثبات لان قول الخصم نعم معناه قلته مع أن مقتضى ما سبق ان معنى قوله نعم أنى لست قلته (قوله أفلست تفعل) أى تقول ذلك فهو بمعنى ماقبله (قوله فانه قائل نعم) أى فعله (قوله فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن) أى زعم أن قول سيبويه نعم فى حكايته لحن منه وكان الاولى له أن يقول بلى بدل نعم وقد شدد على ابن الطراوة فى كلامه هذا (قوله فان كان على حقيقته) أى فان كان الاستفهام على حقيقته بأن كان الاستفهام عن النفى (قوله فجوابه كجواب النفى) أى فتدخله نعم و بلى لكن تدخله نعم لتقرير النفى وتدخله بلى لتكذيب النفى وافادة الاثبات (قوله وان كان مرادا به التقرير) أى التقرير لما بعد النفى أى حمل المخاطب على الاقرار بعد دخول النفى فهو فى الحقيقة ايجاب (قوله فالاكثر أن يجاب بما يجاب به النفى) أى وحينئذ فيجاب ببلى لا بنعم ليحصل الاقرار بما بعد النفى (قوله أن يجاب بما يجاب به الايجاب) أى وحينئذ فيجاب بنعم لا ببلى (قوله انه لا يجوز بعده دخول أحد الخ) أى ولو كان معناه نفيا لجاز دخول أحد والاستثناء المفرغ بعده لان أحدا والاستثناء المفرغ لا يقعان الا بعد نفى (قوله ألستم ترون) أى تعرفون (قوله نعم) أى فأمن اللبس جاء من علمهم أن النبى عليه السلام يعلم أن مرادهم بقولهم نعم انا نرى لهم ذلك فقد أجابوا النفى المسبوق بالاستفهام التقريرى بما يجاب به الايجاب وهو نعم نظرا للمعنى لعدم اللبس (قوله جحدر) بوزن جعفر (قوله فذاك) أى جمع الليل له ولام عمرو تدان وتقريب لنا منها (قوله نعم الخ) أى فالمعنى الليل يجمعنا مع أم عمرو (قوله وعلى ذلك) أى على ماذكر من جواز اجابة النفى المسبوق بالاستفهام التقريرى بما يجاب به الايجاب اذا أمن اللبس مراعاة للمعنى جرى الخ والحاصل أن ماتقدم من أن نعم بعد النفى تقرره محمول على ما اذا كان النفى غير مسبوق باستفهام تقريرى بأن لم يسبق باستفهام أصلا أو سبق باستفهام حقيقى وكلام سيبويه فيما اذا وقع قبل النفى استفهام تقريرى فهو ايجاب معنى

فلا

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

فلا معارضة (قوله جرى كلام سيبويه) أى فقول سيبويه للخصم ألست تفعل كذا معناه أنت تفعل كذا وقول الخصم له نعم معناه افعل كذا (قوله وقال ابن عصفور) كلام ابن عصفور توضيح لما سبق وليس زائدا عليه (قوله التقرير) أى الاستفهام التقريرى المسبوق بالنفى (قوله فى الجواب) أى من حيث الجواب وقوله مجرى النفى المحض أى فى جواز اجابته بنعم وبلى (قوله فى تصديقه نعم) أى لم تعطنى (قوله وفى تكذيبه) أى تصييره ايجابا لانه لنقض نفيه فقوله بلى أى أعطيتنى (قوله وذلك) أى وبيان كونهم اجروه مجرى النفى المحض وان كان ايجابا فى المعنى (قوله فيما تدعيه) أى من الاعطاء (قوله وقد يخالفك) أى بأن يكون معترفا بعدم الاعطاء (قوله هل أراد نعم) أى فيكون مخالفا (قوله أونعم أعطيتنى) أى فيكون موافقا لما يدعيه (قوله فلذلك) أى لاجل الاحتمال أجابوه على اللفظ أى أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ ولم يلتفتوا المراعاة المعنى بحيث يكون معنى نعم الايجاب (قوله على اللفظ) أى مراعاة للفظ السؤال (قوله ولم يلتفتوا للمعنى) أعنى الايجاب (قوله وأما نعم فى بيت جحدر الخ) هذا جواب عما يقال حيث أناطوا الجواب بمراعاة اللفظ فمقتضاه أن يكون معنى نعم فى بيت جحدر أن الليل لم يجمعه مع أم عمرو مع أن المراد أنه يجمعهما فلم يكن الجواب منوطا بمراعاة اللفظ بل بمراعاة المعنى وحاصل الجواب أن نعم ليست جوابا للسؤال المتقدم حتى يكون مراعى فيه المعنى بل جواب لمقدر (قوله لجواب لغير مذكور) أى فهو جواب لقوله فى نفسه الليل يجمعنا وأم عمرو فأجاب بقوله نعم فقوله نعم ليس جوابا لقوله المذكور أليس الليل الخ ومن هذا يعلم أن قول المجيب للطارق للباب نعم جواب لسؤال مقدر فكان الطارق حين طرق قال أأنت حاضر فاجابه بقوله نعم انا حاضر (قوله فى اعتقاده) أى فى نفسه (قوله وجاز ذلك) أى اجابة غير المذكور (قوله قلت الخ) هذا الاحتمال منقول عن الشيخ أبى حيان فلعل المصنف لم يطلع عليه (قوله أولقوله) أى جواب لقوله (قوله قال) أى ابن عصفور (قوله وأما قول الانصار الخ) هذا جواب عما يقال ان قول الانصار قد أناطوا فيه الجواب بمراعاة المعنى لا باللفظ وحاصل الجواب أن محل اناطة الجواب باللفظ وعدم مراعاة المعنى اذا لم يؤمن اللبس فان أمن جاز مراعاته كما فى كلام الانصار (قوله لانه) أى النبى صلى الله عليه وسلم وقوله انهم يريدون أى بقولهم نعم (قوله وعلى هذا يحمل الخ) أى على مراعاة المعنى فى الجواب لامن اللبس يحمل استعمال سيبويه لان فيه قرينة مزيلة للبس وهو كون القصد الزام الخصم (قوله لان الله سبحانه وتعالى الخ) قد يقال ان الله عالم بالقصد من قولهم نعم أى أنت ربنا فحينئذ يكون ذلك كافيا كما أن لا اله الا الله يكون كافيا بالنسبة لما عند الله حيث كان قصده نفى الجنس الا أن يقال ان وجوب العبارة الصريحة من حيث انها قاطعة لبعض الاحتمالات التى يعتقدها بعض الكفرة تأمل (قوله غير المعنى المراد) أى ونعم جوابا لألست بربكم تحتمل احتمالين تحتمل أن يكون المعنى لست ربنا نظرا لكون الجواب

جرى كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور أجرت العرب التقرير فى الجواب مجرى النفى المحض وان كان ايجابا فى المعنى فاذا قيل ألم أعطك درهما قيل فى تصديقه نعم وفى تكذيبه بلى وذلك لان المقر قد يوافقك فيما تدعيه وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل أراد نعم لم تعطنى على اللفظ أو نعم أعطيتنى على المعنى فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى وأما نعم فى بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره فى اعتقاده من أن الليل يجمعه وأم عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو أو هو جواب لقوله وأرى الهلال البيت وقدمه عليه (قلت) أو لقوله فذاك بنا تدانى وهو أحسن قال وأما قول الانصار فجاز لزوال اللبس لانه قد علم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير اهـ ويتخرج على هذا أنه لو أجيب ألست بربكم بنعم لم يكف فى الاقرار لان الله سبحانه وتعالى أوجب فى الاقرار بما يتعلق بالربوبية العبارة التى لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل فى الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله

منوطا باللفظ ويحتمل أن المعنى أنت ربنا نظرا لكون الجواب منوطا بالمعنى (قوله لنفى الوحدة) أى بخلاف لا إله فانها لنفى الجنس وقوله لنفى الوحدة اى فيحتمل انه انما نفى الاله الواحد غير الله ولم ينف الهين فأكثر (قوله ولعل ابن عباس الخ) جواب عما يقال قد علم من كلامك انهم لو قالوا نعم كان اللفظ غير كاف فى الاقرار لكون اللفظ محتملا للكفر وعدمه ومن المعلوم ان المحتمل لا يوجب الردة والكفر فكيف يقول ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا (قوله انما قال الخ) أى ولم يصدر منه أنهم لو قالوا نعم كفروا لكن يرد على المصنف بأنه بمجرد الاحتمال العقلى كيف يرد به على العلماء الناقلين ذلك عنه (قوله مراده) أى مراد ابن عباس أى على تسليم انه قال لو قالوا نعم لكفروا (قوله جوابا للملفوظ) أى قاصدين اجابة اللفظ (قوله اذ الاصل) علة لكون اجابة اللفظ أفصح (قوله لا يكون بالاحتمال) أى لانهم اذا قالوا نعم يحتمل أن يكونوا أناطوا الجواب باللفظ ويحتمل أن يكونوا أناطوه بالمعنى وفيه أن الموضوع أنهم أجابوا بنعم قاصدين اجابة اللفظ فتأمل

## *(حرف الهاء)*

(قوله الهاء المفردة) أى التى لم يتصل بها ألف ولا واو ونحوه وبه وفيه وإياه (قوله أن تكون ضميرا) أى فالضمير الهاء والواو مقوية للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وهذه الواو انما تكون اذا وقعت الهاء بعد متحرك نحو قال له صاحبه أما ان وقعت بعد ساكن معتل فالمختار فيها اختلاس الحركة نحو فيه وعليه وكذا ان كان صحيحا على الاصح نحو منه وعنه وقرأ ابن كثير بالاشباع فيهما وكذا حفص فى قوله تعالى فيه مهانا (قوله للغائب) أى دالا على ذات الغائب (قوله قال له صاحبه وهو يحاوره) أى فالاول مجرور باللام والثانى بالاضافة والثالث مفعول (قوله للغيبة) أى حرف يؤتى به ليدل على غيبة مرجع الضمير الذى هو ايا وهذا بناء على أن الضمير ايا وحدها (قوله وأصلها) أى هاء السكت أى الغالب أن يوقف عليها (قوله لبيان حركة) أى لانه لو وقف بدون الهاء لحذفت الحركة وأما الحرف فلعل المراد ببيانه امتداده لسكون الهاء أو المراد بيان حاله من أنه ألف الندبة فلربما توهم مع حذفها أن الالف مبدلة من تنوين مثلا (قوله نحو ماهيه) أراد بنحوها ما كان محركا بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بها فلا تتصل بنحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا أنها شبيهة بالاعراب من حيث العروض وكذا المبنى لفظه عند الاضافة كقبل وبعد (قوله وربما وصلت بنية الوقف) أى يؤتى بها فى الوصل كحالها فى الوقف أى بان ينطق بها ساكنة لكن توصل الكلام بعضه ببعض ولا تقف فى السكون انما هو بنية الوقف عليها (قوله وأتى صواحبها الخ) يحتمل أن يكون صواحبها مرفوعا على أنه فاعل بأتى ويحتمل أن يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنح اعطى ومضارعه يمنح ويمنح بالفتح والكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكره أهم وغيرنا مفعول أول وحقا ناهجرنا رترك مودتنا

(قوله

---

لنفى الوحدة فقط ولعل ابن عباس رضى الله عنهما انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

## *(حرف الهاء)*

الهاء المفردة على خمسة أوجه أحدها أن تكون ضميرا للغائب وتستعمل فى موضعى الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثانى أن تكون حرفا للغيبة وهى الهاء فى اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو ماهيه ونحو هاهناه ووازيداه واصلها أن يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله وأتى صواحبها فقلن

هذا الذى * منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق أن لاتعد هذه لانها ليست باصل على أن بعضهم زعم أن الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التأنيث نحو رحمة فى الوقف وهو قول الكوفيين زعموا انها الاصل وأن التاء فى الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق أن لاتعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة

*(ها)*

على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما للفعل وهو خذ ويجوز مد ألفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز فى الممدودة أن يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث بالكسر وهاؤما وهاؤن وهاؤم ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه والثانى أن تكون ضميرا للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فألهمها فجورها وتقواها والثالث أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أحدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك والثانى ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها أنتم أولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة فقدمت فرد بنحو ها أنتم هؤلاء فأجيب بانها أعيدت توكيدا والثالث نعت أى فى النداء نحو يا أيها الرجل وهى فى هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء قيل

---

(قوله هذا الذى) أى فالاصل أذا الذى (قوله أن لاتعد هذه) أى الهاء الموجودة هنا من أقسام الهاء المفردة لانها ليست بأصل بل مبدلة والكلام فى المفردة اصالة وقد يقال ان المصنف قد ذكر فى حرف الالف مجىء أل للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه اه دمامينى (قوله لانها ليست بأصل) أى بل هى مبدلة من الهمزة التى للاستفهام (قوله ان الاصل هذا) أى فالهاء للتنبيه داخلة على اسم الاشارة وقوله فحذفت الالف اى الواقعة بعد الهاء وقبل اسم الاشارة (قوله زعموا انها) أى الهاء (قوله وعكس ذلك البصريون) أى لان الاصل فى الكلام عدم الوقف فأبدلت التاء فى الوقف هاء فالتاء أصل والهاء فرع لان الوصل أصل بالنسبة للوقف (قوله أن لاتعد) أى هاء التأنيث من أقسام الهاء المفردة (قوله لانها جزء كلمة) نص الرضى على أن هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصار لشدة الامتزاج كلمة واحدة ومثلها ياء النسب

*(ها)*

(قوله ويجوز مد ألفها) أى مدا متصلا كما أن فيها ان مدا كم فيه منفصل وقوله ويجوز أى يجوز ذلك كما يجوز القصر فتقول ها وهاء زيدا وقوله ويستعملان أى المقصورة والممدودة فتقول هاك وهاءك فهذه أربع لغات (قوله وهاؤما) أى للمثنى مذكرا أو مؤنثا (قوله وهاؤم) أى لجمع المذكر فها اسم فعل وم حرف دال على جماعة الذكور وكذا يقال فى الباقى (قوله وهاؤن) أى بتشديد نون النسوة العلامة كضربكن (قوله فتدخل على أربعة) حكى الزمخشرى فى المفصل أنه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا وهذا ليس شيأ من الاربعة التى ذكرها المصنف لكن قال الرضى لم أعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشرى أنشد فى المفصل قول النابغة

ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت * فان صاحبها قد تاه فى البلد

وهذا شاهد على دخولها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا أن المسند اليه فى البيت اسم اشارة فلعل الرضى يقول ان هذا لا يصلح شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة تأمله والعذرة بكسر العين المهملة نوع من الاعتذار وتاه ذهب متحيرا اه دمامينى (قوله بخلاف ثم وهنا) المدار على التشديد فى النون وأما الهاء فيجوز فتحها وضمها (قوله بالتشديد) أى فلا يقول ها ثم ولا ها هنا ولا ها هنالك لانها كلها للبعيد (قوله فرد بنحو ها أنتم) أى فانه لو كانت ها الداخلة على الضمير المرفوع داخلة فى الاصل على اسم الاشارة للزوم أن اسم الاشارة دخل عليه ها ان وهو لا يصح (قوله نعت أى فى النداء) أى فأى منادى مبنى على الضم والهاء للتنبيه والرجل نعت أى وقوله واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء أى فالمقصود بالنداء انما هو النعت لا أى ولكن لما كان لا يمكن مناداته لما فيه من الجمع بين يا وأل أتى بأى توصلا لندائه (قوله يا أيها الرجل) قال الاخفش الرجل ليس نعتا لاى بل هو خبر لمحذوف وأى موصولة

والجملة صلة ووجب حذف هذا المتد المناسبة التخفيف للمنادى كذا فى الرضى ونقله ملا على قارى والاشمونى عنه وزاد الاشمونى وعن ابن كيسان والكوفيين أن اسم الاشارة مقدر بعد الهاء (قوله قيل وللتعويض) أى أن الهاء تدخل على نعت أى فى النداء للتنبيه وللتعويض فهى للامرين (قوله وان تضم هاؤها) هذا هو محط الجواز واما حذف الالف فهو واجب اتفاقا للساكنين وقوله اتباعا أى لضمة أى (قوله بضم الهاء فى الوصل) أى وأما فى الوقف فتسكن الهاء ولا تضم (قوله عند حذف الحرف) أى حرف القسم أعنى الواو والباء والتاء فاذا حذفت الحرف أتيت بالهاء وظاهر كلام الشيخ خالد فى شرح الاجرومية أن الهاء هنا حرف قسم وانها بدل من التاء وهو أولى لسلامته من حذف الجار وابقاء عمله وان كان ماذكره المصنف أولى لان الاليق بالحروف عدم التصرف (قوله بقطع الهمزة) أى بأن تقول ها ألله وهألله وقوله ووصلها أى بأن تقول ها الله أو تقول هالله هذه هى الاربعة أحوال

*(هل)*

(قوله التصديق الايجابى) أى طلب ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها (قوله ودون التصديق السلبى) يعنى أنها لا تدخل على سلب فلا ينافى أنها عند دخولها على الايجاب لطلب التصديق مطلقا اذ يصح جوابها بالنفى بلا مثلا تدبر فان هنا وهما نبه عليه المحلى فى شرح جمع الجوامع (قوله يشعر بحصول التصديق) أى فهو عالم بأنه حصل منك ضرب ولكن لم يعلم وقوعه على من من الاشخاص وقوله يشعر بحصول الخ أى وهل لا يطلب بها التخصيص وانما يطلب بها حصول النسبة فهو من طلب تحصيل الحاصل وهذا ممنوع والذى قاله فى متن التلخيص ان هذا قبيح لا ممنوع قال بعض شراحه ولذا لم يمتنع لاحتمال أن زيدا مفعول لمحذوف هو المستفهم عنه تصديقا وان الاصل هل ضربت زيدا ضربت ولكنه لما كان احتمال الامر جوازا المافيه من حذف عامل المعمول الاول وحذف معمول العامل الثانى كان ذلك قبيحا وقيل انما لم يمتنع لامكان أن التقديم لمجرد الاهتمام ورده السعد بأنه لا وجه للقبح حينئذ والازم قبح وجه الحبيب أعنى على أن التقديم لمجرد الاهتمام ولا قائل به (قوله اذا أريد بأم المتصلة) أى لانها لطلب تعيين أحد الامرين وذلك انما يكون بعد التصديق بالنسبة وحينئذ فلا يصح معادلتها لهل التى يطلب بها التصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة وانما تعادل الهمزة التى لطلب التصور (قوله اذا أريد بأم المتصلة) أى وذلك لان أم المتصلة لتعيين أحد الامرين فهى خاصة بالتصور بمنزلة أى وذلك لا يكون الا بعد تصديق بأصل الحكم والتردد فى تعيين شئ من الاجزاء فيجب أن تكون معادلتها للهمزة الطالبة للتصور دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاة ويصح مقابلة هل بأم المنقطعة لانها اضراب عن حكم وطلب لحكم آخر فلا تنافيها هل الطالبة للتصديق وعلى هذا اذا أردت المنقطعة

---

وللتعويض عما تضاف اليه أى ويجوز فى هذه فى لغة بنى أسد أن تحذف ألفها وأن تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر أيه المؤمنون أيه الثقلان بضم الهاء فى الوصل والرابع اسم الله تعالى فى القسم عند حذف الحرف يقال هاء الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات ألف ها وحذفها

*(هل)*

حرف موضوع لطلب التصديق الايجابى دون التصور ودون التصديق السلبى فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قائم أم عمرو اذا أريد بأم المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها فى الاختصاص بطلب التصديق



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

في المثال وقدرت مابعدها جملة جاز وهذا كله مبني على أن هل مقصورة على طلب التصديق وقد أسلفنا في الكلام على الالف المفردة أن ابن مالك قال ان هل تأتي بمعنى الهمزة لطلب التصديق والتصور وحينئذ فتعادلها أم المتصلة كحديث هل تزوجت بكرا أم ثيبا اه دماميني (قوله أم المنقطعة) أي فهي من أدوات الاستفهام الحق انها حرف اضراب وانها ان أفادت استفهاما حقيقيا فهو امامن الادوات الموجودة أو المقدرة وليست أداة استفهام أصلا (قوله لاغير) قد سبق له أن لاغير لحن ولكن قد وقع له ذلك كثيرا (قوله وأعم من الجميع الهمزة) خرجت الهمزة لانها حرف وسيأتي أنها مشتركة (قوله اختصاصها بالايجاب) أي بخلاف الهمزة فانها تدخل على الايجاب والسلب (قوله بخلاف الهمزة) أي فلا يمنع دخولها على المنفي (قوله الاطعان الأفرسان الخ) تمامه * الاتجشؤكم حول التنانير * (قوله بخلاف الهمزة) أي فانها ليست بلازم أن تخلصه للاستقبال (قوله نحو أتظنه قائما) أي في الحال لان الظن حالي ولا يصح أن تقول هل تظنه لان هل للاستقبال والظن حالي لا استقبالي (قوله بالاستقبال) كأنه توهم ان الاستفهام عن جهل والمستقبل مجهول وأما الماضي والحال فقد وقعا وعلما وفيه انه لا يلزم أن يعلمهما كل أحد (قوله فسهو) أي لان المستفهم عنه قد يكون ماضيا وقد يكون حاليا نحو أتظن زيدا قائما (قوله الاحلاف) جمع حلف وهو المعاهد أي الذي يعاهدك على التعاضد والتناصر وذبيان بذال معجمة مضمومة وقد تكسر أبو قبيلة من قيس ومقسم بضم الميم أي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي وهو أقسم يقول أبلغ قبيلة ذبيان وحلفاءها هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فتخرجوا من الحنث وبعد هذا البيت

فلا تكتمن الله مافي صدوركم * ليخفى ومهما يكتم الله يعلم

يريد ان الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شيء من ضمائر العباد فلا تضمروا الغدر ونقض العهد فانكم ان أضمرتموه علمه الله وفي هذا البيت تعديه كتم للمفعول الثاني بنفسه (قوله ولا على اسم الخ) أي فلا تقول هل زيدا ضربت وان كان على تقدير الفعل لانها اذا رأت الفعل في حيزها لم ترض الا بمعانقته في صريح اللفظ عند سيبويه (قوله أئن ذكرتم) كرر المثال اشارة الى أنه لافرق بين عدم فصلها من الشرط وفصلها منه بالفاء مثلا (قوله أئنك لانت يوسف) دخلت هنا على ان واما فيما قبلها من المثالين فقد دخلت على الشرط (قوله انها) أي هل تقع بعد العاطف أي بخلاف الهمزة فليست مثلها بل تقع قبل العاطف نحو أفأصفاكم ربكم وقبل أم (قوله وفي الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم وهو متوجه لمكة عام الحديبية وقيل له أين المنزل (قوله وهل ترك لنا عقيل) هو أخو سيدنا علي شقيقه وكذلك طالب وجعفر الطيار وأكبر الاربعة طالب ثم عقيل ثم جعفر ثم علي وكلهم صحابة الا طالب فقد مات

أم المنقطعة وعكسها أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لاغير وأعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة أوجه أحدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم بخلاف الهمزة نحو ألم نشرح ألن يكفيكم أليس الله بكاف عبده وقال

* ألاطعان الافرسان عادية *

والثالث تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيدة في شرح الجمل لايكون الفعل المستفهم عنه الامستقبلا فسهو قال الله سبحانه وتعالى فهل وجدتم ماوعد ربكم حقا وقال زهير

فمن مبلغ الاحلاف عني رسالة
وذبيان هل أقسمتمو كل مقسم

الرابع والخامس والسادس أنها لاتدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفإن مت فهم الخالدون أئن ذكرتم أئنك لانت يوسف أبشرا منا واحدا نتبعه والسابع والثامن انها تقع بعد العاطف لاقبله وبعد أم نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال

كافرا (قوله ليت شعرى) أى ليتنى أشعر وأعلم هل آتيتهم ثم هل آتيتهم وهذا توكيد للاول
(قوله انها يراد بالاستفهام بها) الباء فى بالاستفهام للبدل أى انها تارة للنفى بدل
ماوضعت له أعنى الاستفهام فاستعمالها فى النفى حينئذ مجاز لانه استعمال فى غير
ماوضع له وسيأتى مايخالفه (قوله ولذلك دخلت على الخبر) أى خبر المبتدا أى لان
الا والباء لايدخلان على الخبر الا فى حيز النفى (قوله والباء فى قوله) ظاهر هذا انه لولا أن
النفى يراد بهل لم تزد الباء فى الخبر وعلى هذا فلا تزاد فى نحو قولك هل زيد قائم اذا أردت
الاستفهام الحقيقى وفيه نظر فقد قال المصنف فى حرف الباء ان زيادتها فى الخبر الغير
الموجب ينقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب اهـ دماميني قال الشمنى
ليس الاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب فى كل موضع وانما هو من قبيله فى مواضع
صرحوا فيها بذلك ولم يصرحوا منها هنا بشئ فالاصل انه ليس منه الا بدليل (قوله الاهل
اخو عيش الخ) هو للفرزدق يرمى جريرا وقومه باتيان الاتن وصدره

* يقول اذا اقلولى عليها وأقردت * اقلولى ارتفع وأقردت سكنت وقبل البيت

وليس كليبى اذا جن ليله * اذا لم يذق طعم الاتان بنائم

(قوله اذ لا يعطف الخ) علة للمعلل مع علته أو علة لمحذوف أى وانما قلنا بصحة
العطف حينئذ (قوله اذ لا يعطف الانشاء على الخبر) أى فلما جعلت هل للنفى
كان ذلك من عطف الخبر على الخبر (قوله لمثل ذلك) أى المعنى فيراد بالاستفهام
بها النفى (قوله لم يصفهم) أى لم يخصهم بالبنين أى فهو نفى (قوله على مدعى ذلك) أى
اصفائهم بالبنين (قوله لأنها للنفى ابتداء) أى وانما النفى لزومى بخلاف هل فانها
تستعمل للنفى ابتداء وهذا يخالف قولهم سابقا ان استعمال هل فى النفى مجاز ويجاب
بأنه لامنافاة أصلا لان هل موضوعة للاستفهام ثم نقلت واستعملت فى النفى ابتداء
من غير واسطة انكار بخلاف الهمزة فانها جعلت أولا للانكار ويلزم ذلك النفى
والحاصل أن الهمزة تستعمل فى الانكار ويلزمها النفى فدلالتها على النفى بواسطة
استعمالها فى الانكار بخلاف هل فانها تستعمل فى النفى ابتداء بدل الاستفهام فدلالتها
على النفى بلا واسطة وهذا لا يقتضى ان هل موضوعة للنفى ولا يخالف قوله ان هل يراد
بالاستفهام بها النفى المفيد أن دلالتها على النفى ليس ابتداء بل بواسطة لما علمت ان الباء
للبدل كذا أجاب الشمنى عن اعتراض الدماميني بالمنافاة ولعل الاظهر حمله على ظاهره
هنا وأن الاصل فيها الاستفهام وقد يراد بالنفى الاستفهام مجازا أى أن النفى متفرع على
الاستفهام وهذا كقولهم المراد بالاستفهام الانكار ولا ينافى قوله انها للنفى ابتداء لان
معناه بقرينة المقابل من غير واسطة الانكار على من ادعى وقوع الفعل وهذا لا ينافى
التفرع على الاستفهام (قوله ولهذا) أى لكون الهمزة للانكار لا للنفى وانما هو لزومى
لايجوز الخ أى لان الاستثناء المفرغ انما يكون بعد النفى (قوله مقتضيا لوقوع الفعل)

ليت شعرى هل ثم هل آتينهم
أو يحولن دون ذاك حمام
وقال تعالى قل هل يستوى الاعمى
والبصير أم هل تستوى الظلمات
والنور التاسع أنها يراد بالاستفهام
بها النفى ولذلك دخلت على الخبر
بعدها الا فى نحو هل جزاء الاحسان
الا الاحسان والباء فى قوله
* ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم *
وصح العطف فى قوله
* وان شفائى عبرة مهراقة *
وهل عند رسم دارس من معول
اذ لا يعطف الانشاء على الخبر (فان
قلت) قد مر لك فى صدر الكتاب
ان الهمزة تأتى لمثل ذلك مثل
أفأصفاكم ربكم بالبنين
ألا ترى أن الواقع انه سبحانه
لم يصفهم بذلك (قلت) انما مر انها
للانكار على مدعى ذلك ويلزم من
ذلك الانتفاء لا أنها للنفى ابتداء
ولهذا لا يجوز أقام الا زيد كما
يجوز هل قام الا زيد فهل على
الرسل الا البلاغ هل ينظرون
الا الساعة وقد يكون الانكار
مقتضيا لوقوع الفعل



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

على العكس من هذا وذلك اذا كان بمعنى ما كان ينبغى لك أن تفعل نحو أتضرب زيدا وهو أخوك ويتلخص أن الانكار على ثلاثة أوجه انكار على من ادعى وقوع الشئ ويلزم من هذا النفى وانكار على من أوقع الشئ ويختصان بالهمزة وانكار لوقوع الشئ وهذا هو معنى النفى وهو الذى تنفرد به هل عن الهمزة العاشر أنها تأتى بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس رضى الله عنهما والكسائى والفراء والمبرد قال فى مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل اسمه هل أتى على الانسان اهـ وبالغ الزمخشرى فزعم أنها ابدا بمعنى قد وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله فى المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لاتقع الا فى الاستفهام وقد جاء دخولها عليها فى قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا
أهل رأونا بسفح القاع ذى الاكم

اهـ ولو كان كما زعم لم تدخل الا على الفعل كقد وثبت فى كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره فى باب أم المتصلة ولكن فيه أيضا ما قد يخالفه فانه قال فى باب عدة ما يكون عليه الكلم مانصه وهل وهى للاستفهام لم يزد على ذلك وقال الزمخشرى فى كشافه هل أتى أى أقد أتى

أى بخلاف ماسبق فانه مقتض لعدم وقوع الفعل (قوله على العكس) اى بان كان الاستفهام للتوبيخ وذلك لانه لايوبخ الا على ماحصل وقوله من هذا أى المذكور سابقا وقوله من هذا أى الانكار على دعوى الثبوت (قوله انكار على من ادعى وقوع الشئ) اى كالانكار على من ادعى ان الله خصهم بالبنين (قوله انكار على من ادعى الخ) أى كما فى قوله تعالى أفأصفاكم ربكم (قوله وانكار على من أوقع الشئ) أى كالانكار على من ضرب أخاه أو شتم أباه ويلزم من هذا ثبوت الفعل (قوله وانكار) أى نفى لوقوع الشئ أى نفى ذلك الشئ كما فى هل جزاء الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان شئ الا الاحسان (قوله أنها تأتى بمعنى قد) أى بخلاف الهمزة فلا تأتى لذلك (قوله هل أتى على الانسان) أى قد أتى فلا يصح جعلها للاستفهام الحقيقى لان الله تعالى عالم بكون الانسان أتى عليه حين من الدهر كان فيه غير مذكور (قوله قال) أى المبرد (قوله أنها ابدا) أى سواء دخلت على فعل أو دخلت على اسم (قوله ونقله) أى نقل الزمخشرى كونها بمعنى قد دائما وحاصل كلامه أن هل بمعنى قد دائما وأن الاستفهام انما هو مستفاد من همزة مقدرة وانما حذفت تلك الهمزة لان هل لاتدخل الا على شئ مستفهم عنه فحينئذ تسومح فى الهمزة وحذفت والقرينة عليها هل (قوله لانها) أى هل لاتدخل الا على شئ مستفهم عنه (قوله لانها لاتقع الا فى الاستفهام) أى فى الكلام الذى فيه الاستفهام بهمزة لا بهل كما يتوهم (قوله سائل) أى اسأل والباء فى قوله بشدتنا بمعنى عن والشدة بالفتح الحملة الواحدة فى الحرب (١) وسفح الجبل أعلاه حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوى من الارض والاكم جمع أكمة وهى التل من حجارة واحدة (قوله ولو كان الخ) أى ولو كان الواقع كما ذكره الزمخشرى (قوله وثبت الخ) كذا فى نسخة وفى نسخة أخرى ولم أر فى كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال فى باب عدة الخ قال الدماميني وأظن أن الصحيحة من النسختين الثانية بدليل قوله فى الدليل الثانى الآتى وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك اهـ لكن الواقع هو النسخة الاولى فان سيبويه ذكر فى باب أم المتصلة مانصه وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد الا أنهم تركوا الالف اذا كانت لاتقع الا فى الاستفهام فكأن المصنف رأى الصواب فأبدل النسخة الثانية بالاولى وغفل عما يأتى فى الدليل الثانى (قوله مانقله عنه) أى مانقله الزمخشرى عن سيبويه (قوله ولكن فيه أيضا) أى ولكن ثبت فى كتاب سيبويه (قوله فانه قال فى باب عدة) أى فانه قال فى باب عدة ما يتركب منه الكلام من الكلمات قوله ولم يزد على ذلك) أى بحيث يقول وهى للاستفهام وبمعنى قد (قوله ولم يزد) أى سيبويه على ذلك اى وهذا يخالف ماذكره فى باب أم المتصلة الذى نقله عنه الزمخشرى وقد يقال معنى قوله وهى للاستفهام أى أن الكلام معها على الاستفهام وذلك لتقدير الالف فلا تنافى (قوله أى أقد أتى) أتى بالهمزة اشارة للاستفهام التقريرى فقوله على معنى التقرير أى المستفاد من الهمزة المقدرة دائما على كلام الزمخشرى وقوله

(١) قوله سفح الجبل المناسب سفح القاع وفى الصحاح سفح الجبل أسفله لا أعلاه فاضافته للقاع لادنى ملابسة اهـ

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

على معنى التقرير والتقريب جميعا أى أتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيأ مذكورا بل شيأ منسيا نطفة فى الاصلاب والمراد (٢٠) بالانسان الجنس بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة اه وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام قال والحين زمن كونه طينا وفى تسهيل ابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة يعنى كما فى البيت ومفهومه أنها لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تأتى لذلك كما فى الآية وقد لا تأتى له وقد عكس قوم ما قاله الزمخشرى فزعموا ان هل لا تأتى بمعنى قد أصلا وهذا هو الصواب عندى اذ لا متمسك لمن أثبت ذلك الا أحد ثلاثة امور أحدها تفسير ابن عباس رضى الله عنهما ولعله انما أراد أن الاستفهام فى الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقى وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريرى والمقرر به من أنكر البعث وقد علم أنهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم فالذى أحدث الناس بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون أى فهلا تذكرون فتعلمون انه من أنشأ شيأ بعد أن لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه اه وقال آخر مثل ذلك الا انه فسر الحين بزمن التصوير فى الرحم فقال المعنى ألم يأت على الناس حين من الدهر كانوا فيه نطفا ثم علقا ثم مضغا الى ان صاروا شيأ مذكورا وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على آدم عليه الصلاة والسلام فقال المعنى ألم يأت على الانسان حين من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح اه وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريرى وانما ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال

(قوله التقرير) أى حمل المخاطب على الاقرار بما بعد الاداة والتقريب المستفاد من قد ولما كان التقرير ظاهرا فى الآية والتقريب فيها خفى تعرض لبيانه بقوله أى أتى على الانسان الخ ولو أريد بيان الامرين لقيل قرر واعترف بأنه أتى الخ (قوله قبل زمان قريب) أى أتى عليه قبل وجوده بزمن قريب طائفة الخ (قوله من الزمان الطويل الممتد) أى فى الماضى والحاصل أن وجوده بولادته والمراد بالزمان القريب زمن حمله وزمان كونه نطفة فى أصلاب الآباء طائفة من الزمان الممتد فى الماضى (قوله والمراد الجنس) أى والمراد بالانسان الجنس المتحقق فى الافراد أى فى بعضها لخروج آدم فانه ليس من نطفة (قوله بدليل الخ) أى فان المخلوق من النطفة بعض أفراد الانسان لا كلها ألا ترى آدم عليه الصلاة والسلام (قوله وفسرها غيره بقد) أى وهذا يوافق ما مشى عليه المصنف أولا فى قوله العاشر ولما ذكره المبرد فى المقتضب من أن هل تارة تكون للاستفهام وتارة تكون بمعنى قد (قوله بل على معنى التحقيق) أى فالمعنى قد أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن فيه شيأ مذكورا تحقيقا وهذا أقرب فى الحمل مما قاله الكشاف (قوله وقال بعضهم معناها) أى هل فى هذه الآية (قوله يتوقعون) أى ينتظرون (قوله لا تتعين لذلك) أى لمرادفة قد بل قد تكون مرادفة لها وقد لا تكون (قوله وقد عكس قوم) هذا رابع الاقوال فى هل وحاصلها أن هل تارة تكون بمعنى قد وتارة لا من غير تعيين أن تكون داخلة عليها الهمزة أولا الثانى انها تكون بمعنى قد دائما الثالث انها يتعين كونها بمعنى قد ان دخلت عليها الهمزة والا فلا يتعين كونها بمعناها بل تارة تكون وتارة لا تكون الرابع انها لا تكون بمعنى قد أصلا (قوله ولعله الخ) حاصله أن تفسير ابن عباس هل بقد لا يدل على أن قد بمعنى هل لانه يمكن انه انما فسر هل بقد لانه أراد أن هل للاستفهام التقريرى والتقرير معناه التحقيق وهو معنى قد فقد طرق الدليل الاحتمال فسقط الاستدلال به (قوله والمقرر به) أى والمأمور بالاقرار به (قوله من أنكر البعث) أى حيث قالوا أئذا متنا وكنا ترابا أئنا لفى خلق جديد وهم عالمون بأنه قد مضى على الانسان دهر لم يكن شيأ مذكورا فقال لهم هل أتى على الانسان الخ فيقولون نعم ثم تنقلهم من تقريرهم ذلك الى أن يقال لهم ان الذى أحدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم فقد علمت أن فائدة تقريرهم بما هم عالمون به الانتقال الى اقرارهم بالبعث (قوله فيقال لهم) أى فى الجواب (قوله مثل ذلك) اى أن هل للتقرير والمقرر من أنكر البعث (قوله الا أنه فسر الحين بزمن التصوير الخ) أى لا بزمن كونه نطفة فى أصلاب الآباء (قوله وكذا قال الزجاج) أى قال انها للاستفهام التقريرى الا انه حمل الانسان على آدم كما أن الاول حمله على غيره كما علمت وفسر الزجاج الحين بزمن الكون ترابا بخلاف الاول فانه فسره بزمن التصوير فى الرحم (قوله وقال بعضهم الخ) القصد من نقل ذلك الكلام الرد على من قال من المفسرين ان هل للاستفهام التقريرى (قوله

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وذكر الخ) الاولى تأخيره آخر الباب اذلا مدخل له فى الدليل (قوله هل فى ذلك) أى ان فى ذلك (قوله جوابا للقسم) هو قوله والفجر (قوله وهو بعيد) أى لفظا لانه لم يعهد أن هل بمعنى ان ومعنى لانه لا يصلح أن يكون جوابا اذلا تتم به الفائدة لان المعنى اقسم بالفجر ان فى ذلك القسم قسما لذى عقل فالحق أن هذه الجملة معترضة لتقوية القسم بانه كاف لكل ذى عقل أو جواب القسم محذوف دل عليه سياق الكلام أى والفجر الخ انكم لتعذبون يا أهل مكة بدليل ألم تر كيف فعل ربك بعاد الخ (قوله لم يقل ذلك) أى لم يقل ان هل بمعنى قد وفيه أن هذا يخالف ماذكره سابقا من أن مانقله الزمخشرى فى المفصل عن سيبويه من أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الالف قبلها الخ قد ثبت فى كتاب سيبويه ذكره فى باب ام المتصلة (قوله لم يقل ذلك) أى دائما هذا على نسخة وثبت فيما تقدم وأما على نسخة ولم أر فى كتاب سيبويه الخ فيرد عليه أنه لا يلزم من عدم الرؤية انه لم يقل ذلك فهذه النسخة يرد عليها هذا الايراد دون وافقها قوله وقد مضى الخ (قوله والحرف لا يدخل على مثله) أى بأن يكون حرف الاستفهام دخل على حرف الاستفهام (قوله فى المعنى) أى فوجب حملها على معنى قد (قوله بمعنى بل) أى وهى ليست للاستفهام وهذا القول هو الحق خلافا لما سبق له من أن أم المنقطعة تكون للاستفهام (قوله فلا دليل) أى فى البيت على أن هل بمعنى قد (قوله فيمكن تخريجه) الاولى أن يقول فالبيت شاذ لما فيه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد نظير قوله * ولا للما بهم أبدا دواء * وظاهر قوله ويمكن تخريجه أى تأويله أى فيكون ليس شاذا مع أنه حينئذ شاذ (قوله بل الذى فى البيت) أى بل الجمع بين الحرفين اللذين بمعنى فى البيت السابق أسهل منه فى هذا البيت (قوله لاختلاف اللفظين) أى وهما الهمزة وهل (قوله عن بما به) أى فالباء بمعنى عن وهى مؤكدة لعن (قوله وأحرفا) أى وتسميته ضميرا مجاز للصورة كما يأتى بيانه (قوله هى مع القول بذلك) أى كونه ضمير فصل لا محل له من الاعراب (قوله فى نحو صه) قيل هى مبتدأ سد مرفوعها مسد الخبر وقيل مفعول مطلق كما أنه قيل لضمير الفصل محل باعتبار ماقبله أو ما بعده (قوله اذا قدرناهما) أى الالف واللام وقوله اسما أى اسم موصول أى فلا منافاة بين كونه لا محل له من الاعراب وكونه اسما

*(حرف الواو * الواو المفردة)*

(قوله الواو المفردة) هى التى لم يقع قبلها ولا بعدها ألف (قوله أحد عشر) قال الدمامينى ان أراد بمجموع ماذكره هنا ففيه أنه ذكر هنا خمسة عشر وان أراد مجموع ماذكر صوابا ففيه أنه ثمانية لانه أبطل من الخمسة عشر سبعة وهى واو الصرف التى ينصب المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فما وجه قوله أحد عشر وأجاب الشمنى بأن غرض المصنف عد غير الواو التى ينصب المضارع بعدها لانه قال فيها الحق انها للعطف والواو التى للانكار والواو التى للتذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام لانه

وذكر جماعة من النحويين أن هل تكون بمنزلة ان فى افادة التوكيد والتحقيق وحملوا على ذلك هل فى ذلك قسم لذى حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثانى قول سيبويه الذى شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها فى البيت والحرف لا يدخل على مثله فى المعنى وقد رأيت عن السيرافى أن الرواية الصحيحة أم هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين بمعنى واحد على سبيل التوكيد كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * بل الذى فى ذلك البيت اسهل لاختلاف اللفظين وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله

فأصبح لا يسأله عن بما به
أصعد فى علو الهوى أم تصوبا

*(هو وفروعه)*

تكون اسماء وهو الغالب وأحرفا فى نحو زيد هو الفاضل اذا أعرب فصلا وقلنا لا موضع له من الاعراب وقيل هى مع القول بذلك اسماء كما قال الاخفش فى نحو صه ونزال اسماء لا محل لها وكما فى الالف واللام فى نحو الضارب اذا قدرناهما اسما

*(حرف الواو)*

الواو المفردة انتهى مجموع ماذكر من اقسامها الى أحد عشر

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

الأول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف (٢٢) الشئ على مصاحبه نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد
أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك وقد اجتمع هذان فى ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى فعلى هذا اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل اهـ ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقارب أو تراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فان الرد بعيد القائه فى اليم والارسال على رأس اربعين سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع لا بقيد وقول السيرافى ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعى والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعى ونقل الامام فى البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية وتنفرد عن سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما أحدها احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة السابقة والثانى اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفى ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو لتفيد ان الفعل منفى عنهما فى حالتى الاجتماع والافتراق ومنه وما أموالكم ولا أولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى

قال الصواب ان لا تعد هذه الثلاثة من أقسام الواو وما عدا هذه الاربعة فهو أحد عشر فلا اشكال (قوله مطلق الجمع) أى الجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله وأصحاب السفينة) أى فهم مصاحبون لنوح وعطفهم عليه (قوله وابراهيم) أى فقد عطف ابراهيم الذى هو لاحق على السابق الذى هو نوح (قوله والى الذين من قبلك) هو عطف على الضمير فى اليك مع أن الذين من قبله أعنى الانبياء سابقون على نبينا (قوله وقد اجتمع هذان) أى عطف السابق على اللاحق والعكس وهذا بناء على أن كل واحد عطف على ما قبله وقيل الجميع عطف على الاول وعليه فليس فى الآية الا عطف السابق على اللاحق وتظهر فائدة الخلاف فى اعادة الخافض فى زيد مررت به وبعمرو وبكر ولبعض اذا كان العاطف مرتبا فكل على ما قبله قطعا (قوله فعلى هذا) أى فعلى ما ذكر من انها تعطف الشئ على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه (قوله ثلاثة معان) أى المعية والترتيب وعكسه (قوله راجح) أى أكثر فهو فوق الكثير (قوله تقارب) نحو جاء زيد طلوع الشمس وعمرو غدوة فبينهما تقارب (قوله نحو انا رادوه اليك) هذا مثال لقوله أو تراخ (قوله وانما هى للجمع لا بقيد) والحق أن الجمع المطلق ومطلق الجمع فى اللغة شئ واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ لا هى بقيد لا شئ وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم أى قوله غير سديد فالحق أن كلام هذا البعض سديد (قوله لا تفيد الترتيب) بل هى لمطلق الجمع فهى محتملة للترتيب وعكسه والمعية (قوله على انها لا تفيد الترتيب) أى فقط أى انها غير موضوعة لذلك قوله والشافعى) أى فقال ان ترتيب أعضاء الوضوء واجب أى فرض وأخذ ذلك من كون الواو للترتيب (قوله ونقل الامام فى البرهان) أى امام الحرمين لان البرهان كتاب له وامام الحرمين هو أبو المعالى عبد الملك الجوينى ضياء الدين (قوله أنها للمعية) أى لا للترتيب ولا لمطلق الجمع فهو قول ثالث فيها (قوله للمعانى الثلاثة السابقة) أى الترتيب وعكسه والمعية وأورد على هذا حتى فانها على كلام الجمهور تحتمل المعانى الثلاثة فاذا قلت قدم الحجاج حتى المشاة احتمل المعية والسبقية والترتيب وحينئذ فلا يصح الانفراد وأجيب بأن كلا منهما وان احتمل معطوفه للمعانى الثلاثة لكن الترتيب فى الواو ذهنى وخارجى بخلاف حتى فان الترتيب فيها ذهنى (قوله ولم تقصد المعية) أى ولم يقصد نفى الحكم عنهما على سبيل المعية اما اذا قصد ذلك فلا يصح الاتيان بلا لانها توهم نفى الحكم مطلقا والغرض نفيه على سبيل المعية اهـ دمامينى (قوله لتفيد) أى الواو وحدها انها لا تشرك ما قبلها فيما بعدها ولا بعدها انما هى لتوكيد النفى (قوله ومنه) أى ومن اقتران الواو بلا لعدم قصد نفى الحكم عن المتعاطفين على سبيل المعية (قوله ومنه وما أموالكم ولا أولادكم الخ) أى فالمعنى انتفى تقريبكم عندنا فى الحالتين أى اجتماع الاموال والاولاد عندكم وافتراقها (قوله



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

والعطف حينئذ من عطف الجمل) أي فيقدر للثاني عامل فتقول في ما قام زيد ولا عمرو ولا قام عمرو وكذا تقول ما أموالكم ولا أولادكم ما أموالكم تقربكم ولا تقربكم أولادكم (قوله الشرطين) وهما سبق النفي على الواو وعدم قصد النفي على سبيل المعية (قوله دخولها) أي دخول لا (قوله فلا يجوز) أي لفقد الشرط الاول ووجه منعه ظاهر وهو أن الواو تقتضي تشريك مابعدها لما قبلها في الايجاب وذكر لا يقتضي نفي مابعدها فيكون مابعدها موجبا منفيا وهو تناقض (قوله لان في غير) أي في غير المغضوب (قوله أحرزه) أي جعله في حرز يمنع من الوصول اليه (قوله من حتفه) أي من موته (قوله دعج أي شديدة السواد (قوله حيل) يصح أن يكون المراد جمع حيلة ويصح أن يكون المراد جبل بالجيم والباء (قوله ولا حيل) أي فهو عطف على ظلم أي أي فتى احرزه من الموت ظلم الليالي ولا حيل فقد عطف بلا بعد اثبات (قوله لان المعنى لا فتى الخ) أي فالاستفهام بمعنى النفي لانه للانكار (قوله فهل يهلك الخ) أي لا يهلك الخ (قوله ولا يجوز ما اختصم زيد الخ) أي لان الواو ولا تفيد نفي الاختصام عنهما مجتمعين ومنفردين فيفيد أن الاختصام يصح أن يكون متعلقا بشخص واحد حتى انه يصح النفي عنه مع أنه لا يعقل الا بين شخصين (قوله زوائد) يؤخذ منه أنه لو قيل ما اختصم زيد ولا عمرو على أن لا زائدة كان جائزا وأن محل المنع اذا قصد نفي الفعل عنهما مطلقا في حال الاجتماع والانفراد لان نفي الشئ يفيد صحة ثبوته والفعل لا يثبت حال الانفراد (قوله زوائد) أي لمجرد التوكيد وأما الاولى والثالثة فهما زائدان لكن لا لمجرد التوكيد بل لافادة نفي التسوية في كل اثنين اجتماعا وانفرادا (قوله لامن اللبس) أي لان من المعلوم أن الاستواء انما يكون بين اثنين ولو جعلت لا ليست زائدة لاقتضى أن الاستوا منفي عنهما مجتمعين ومنفردين فيكون الاستواء يصح تعلقه بكل واحد حتى انه ينفى مع أن الاستواء أي المساواة في الامور لا تعقل الا بين أمرين (قوله المفرد) أي وأما في الجمل فذلك من خصوصيات الفاء نحو الذي قام زيد فيكرمه عمرو أخوك (قوله عطف العقد على النيف) أي عند تركيبهما وجعلهما عددا واحدا تقول ثلاثة وعشرون أوقية مثلا ولا تقول فعشرون أو ثم عشرون أما عند كونهما عددين مستقلين فيعطفان بكل عاطف تقول مامضى ثلاثة بل عشرون أو لكن عشرون وتقول مضت ثلاثة فعشرون أو ثم عشرون بحسب ماتريد من مهلة أو تعقيب (قوله النيف) هو واوي العين كسيد من ناف ينوف اذا زاد وهو مازاد من الآحاد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر والعقد عشرات أو مآت أو ألوف (قوله المفرقة) أي التي كل واحدة منها لواحد بانفراده كما لو كان زيد موصوفا بالشعر وعمرو بالكتابة فتقول رأيت رجلين شاعر وكاتب (قوله بكا رجل) بضم الباء وبالقصر وبالاضافة (قوله مسلوب وبالي) أي فهما صفتان للربعين فاحدهما موصوف بكونه مسلوبا والثاني موصوف بكونه باليا وليس المراد أن كلا من الربعين مسلوب

والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور أنه من عطف المفردات واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي وانما جاز قوله

فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه
من حتفه ظلم دعج ولا حيل

لان المعنى لا فتى احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير وأما ومايستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لامن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج الى الربط كمررت برجل قائم زيد وأخوه ونحو زيد قائم عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا وأخاه والسادس عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله

بكيت وما بكا رجل حزين
على ربعين مسلوب وبالي

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

والثامن عطف ماحقه التثنية أو الجمع نحو قول الفرزدق

ان الرزية لارزية مثلها
فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس

أقمنا بها يوما ويوما وثالثا
ويوما له يوم الترحل خامس

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الادب فيقولون كم أقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون يوم الترحل هو ثامن بالنسبة الى أول يوم التاسع عطف مالا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك زيد وعمرو وهذا من أقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومن ذلك جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل وأجيب بأن التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين أو بأن الدخول مشتمل على أماكن ويشاركها في هذا الحكم ام المتصلة في نحو سواء علي أقمت أم قعدت فانها عاطفة مالا يستغنى عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي

وبال للتنافي (قوله ماحقه التثنية والجمع) أى فالاصل والغالب والكثير فيه ذلك فلا ينافي أن التفريق أيضا فصيح الا أنه خلاف الكثير الغالب (قوله الرزية) بالهمز وبدونه وقوله فقدان بكسر أوله كالوجدان وقوله مثل محمد المراد به ابن الحجاج ومحمد الثاني أخو الحجاج فالاصل الغالب أن يقول محمدين (قوله أقمنا بها) أى بدار كسرى (قوله يوما ويوما) أى فالاصل الغالب أن يقول أقمنا بها أياما ولا يفرق (قوله وقد وصف الخ) أى فهذا اليوم الموصوف محسوب من الخمسة التي بعد الثلاثة المذكورة أولا لان المبدأ للشئ محسوب من ذلك الشئ (قوله فيكون يوم الترحل هو ثامن الخ) فيه أن هذا يفيد أن أيام الاقامة سبعة لا ثمانية وهذا يخالف قوله والجواب ثمانية الا أن يقال سمي يوم الرحيل يوم اقامة نظرا لاقامة بعضه ولكن الذي يذكرونه في الحكاية أن الاقامة كانت أربعة أيام ورحلوا في الخامس والحكاية أن جماعة من جملتهم أبو نواس مروا بمدائن كسرى فرأوا في ايوانه محلا ظريفا فمكثوا فيه أربعة أيام يأكلون ويشربون ثم رحلوا في الخامس فقال بعض الناس منهم لابي نواس اذكر هذه الوقعة في قصيدة ففعل ذلك فقوله ويوما له يوم الترحل خامس معناه ويوما موصوفا بأن يوم الترحل خامس منسوب لهذا اليوم من حيث انه يلصقه ثم انه قد ينازع في اختصاص الواو بهذا اذ لا مانع من نحو أقمت يوما فيوما (قوله على عدم افادتها الترتيب) أى لانه لا يعقل الفعل هنا الا معا وفيه أن القائل بأنها موضوعة للترتيب له أن يقول انها تفيد الترتيب مالم تقم قرينة على خلافه كما هنا (قوله جلست بين زيد وعمرو) أى لان البينية لا تعقل الا بين شيئين (قوله ولهذا) أى لاجل كون الواو اختصت بعطف مالا يستغنى عنه (قوله لا فحومل) أى لان العاطف هنا عطف مالا يستغنى عنه والعامل بين والبينية لا تعقل الا بين متعدد وعطف مالا يستغنى عنه من خواص الواو (قوله بين نواحي الدخول) أى أطرافه القريبة وقوله أو بأن الدخول الخ الاولى تقديمه على قوله فهو كقولك جلست لانه صحيح أيضا في قولك جلست بين الزيدين فالعمرين (قوله فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين) أى فالمعنى جلست بين أماكن الزيدين والعمرين (قوله أو بأن الدخول مشتمل) أى من غير تقدير مضاف فغاير ماقبله (قوله ويشاركها في هذا الحكم أم الخ) فيه أن الموضوع في الكلام على انفراد الواو ومع هذا الاشتراك لا يعقل الانفراد وأجاب الشمني بان قوله التاسع الخ على مذهب الجمهور وقوله ويشاركه الخ اعتراض منه عليهم وهو بعيد اذ لو كان قصده الاعتراض عليهم لقال وفيه نظر لان أم الخ وهذا السؤال والجواب بعينه يأتي في قوله قريبا ويشاركها في هذا حتى (قوله ويشاركها الخ) أى فعده من المختصة بالواو اما بالنسبة لغير أم نظرا للحصر الاضافي أو انه تبع غيره ثم بين ما فيه وهذان الجوابان يأتيان في مشاركة حتى لام في عطف الخاص على العام كما يأتي (قوله رب اغفر لي ولوالدي) المثال باعتبار غير الوالدين وكل واحد عطف على ماقبله (قوله ولمن دخل بيتي

مؤمنا

مؤمنا) أى فهذا أعم من والديه وكذلك المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل بيته (قوله ومنك ومن نوح) هذا محل الشاهد أعنى قوله ومنك وكذا ما بعده بناء على ان الكل عطف على الاول (قوله ويشاركها فى هذا الحكم) أعنى العكس وهو عطف الخاص على العام (قوله حذف) أى ذلك العامل (قوله وكحلنا العيونا) أى فالعامل المحذوف المعطوف هو كحلن ومعموله الثانى هو العيون وانما احتجنا لتقدير عامل معطوف ولم نجعل المعطوف العيون لانه يكون الكلام فاسدا لان المعنى حينئذ وزججن العيون مع أن العيون لا تزجج أى لان التزجيج هو التدقيق مع الاستطالة ولا يقال يقدر مضاف أى هدب العيون لانا نقول لا يصح أيضا لان هدب العيون اذا نتف كان ذلك تقبيحا للعين مع أن المراد تحسينها (قوله ولولا هذا التقييد) أى بقولنا يجمعهما معنى واحد لورد الخ وحاصله أن الفاء فى هذا المثال عطفت عاملا حذف وهو ذهب وبقى معموله وهو صاعدا على العامل الاخير وهو اشتريت لكن لما قيد الاول بأن العاملين يجمعهما معنى واحد خرج هذا المثال اذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد بخلاف التزجيج والتكحيل فانه يجمعهما أمر واحد وهو التحسين (قوله فذهب الثمن) أى فقد عطف بالفاء عامل حذف وبقى معموله على عامل مذكور لكن له معنى يجمعهما وقوله صاعدا حال معمولة للمحذوف عامل صاحبها (قوله وحزنى الى الله) أى فالحزن هو البث (قوله صلوات من ربهم ورحمة) أى فالصلوات والرحمة بمعنى (قوله ليلينى) أى فى الصلاة (قوله ذووا الاحلام) جمع حلم بضمتين أى العقل وقوله النهى هو جمع نهية وهو العقل لانه ينهى عما لا يليق (قوله وألفى) أى جذيمة الابرش أى وجد وضمير قولها للزباء والبيت لعدى بن الابرش وصدره

* وقددت الاديم لراهشيه * (قوله وزعم بعضهم أن الرواية الخ) قال الشيخ بهاء الدين بن السبكى وهو الاوفق لبقية القصيدة لان أبياتها كلها مكسور فيها ما قبل الياء بخلاف مارواه الجمهور فالظاهر أنه وهم (قوله بضمتين) أى والمراد بالحلم البلوغ لا العقل كما يقول الاول (قوله أن ذلك) أى عطف الشئ على مرادفه وقوله قد يأتى فى أو أى فليس من خصوصيات الواو (قوله عطف المقدم) أى التابع المتقدم على متبوعه (قوله نخلة) كناية عن المرأة وبعده

سألت الناس عنك فخبرونى * هنا من ذاك يكرهه الكرام
وليس بما أحل الله بأس * اذا هو لم يخالطه الحرام

ولا يعلم قائله ونسبه بعضهم للاحوص وفى التفتازانى على المفتاح ان هذا غير خاص بالواو وقال تقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وكون العاطف أحد خمسة الواو والفاء وثم وأو ولا وجعل بعضهم العطف على الضمير فى متعلق عليك بلا فصل (قوله ورحمة الله السلام) أى فالاصل عليك السلام ورحمة الله (قوله وأرجلكم) بالجر أى فهو معطوف على وجوهكم لانها هى التى تغسل وجره لمجاورته للمجرور فاعراب أرجلكم

مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثانى نحو واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ويشاركها فى هذا الحكم الاخير حتى كمات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فانها عاطفة خاصا على عام والثانى عشر عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد كقوله

* وزججن الحواجب والعيونا *

أى وكحلن العيونا والجامع بينهما التحسين ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا والثالث عشر عطف الشئ على مرادفه نحو انما أشكو بثى وحزنى الى الله ونحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا أمتا وقوله عليه الصلاة والسلام ليلينى منكم ذووا الاحلام والنهى وقول الشاعر

* وألفى قولها كذبا ومينا *

وزعم بعضهم أن الرواية كذبا مبينا فلا عطف ولا تأكيد ولك أن تقدر الاحلام فى الحديث جمع حلم بضمتين فالمعنى ليلينى البالغون العقلاء وزعم ابن مالك ان ذلك قد يأتى فى أو وأن منه ومن يكسب خطيئة أو اثما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله

ألا يا نخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام

والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وأرجلكم فيمن خفض الارجل

وفيه بحث سيأتي (تنبيه) زعم قوم أن الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع فتستعمل على أوجه أحدها أن تستعمل
بمعنى أو وذلك على أوجه ثلاثة
أحدها أن تكون بمعناها في التقسيم
كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف
وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم
وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة
والصواب أنها في ذلك على معناها
الاصلي اذ الانواع مجتمعة في
الدخول تحت الجنس ولو كانت
أو هي الاصل في التقسيم لكان
استعمالها فيه أكثر من استعمال
الواو والثاني أن تكون بمعناها في
الاباحة قاله الزمخشري وزعم أنه
يقال جالس الحسن وابن سيرين
أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك
عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة
لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف
من كلام النحويين أنه لو قيل
جالس الحسن وابن سيرين كان
أمرا بمجالسة كل منهما وجعلوا
ذلك فرقا بين العطف بالواو
والعطف بأو والثالث أن تكون
بمعناها في التخيير قاله بعضهم
في قوله

وقالوا نأت فاخترلها الصبر والبكا
فقلت البكا أشفى اذا لغليلي

قال معناه أو البكا اذ لا يجتمع مع
الصبر ونقول يحتمل أن الاصل فاختر
من الصبر والبكاء أي أحدهما
ثم حذف من كما في واختار موسى
قومه ويؤيده أن أبا علي القالي
رواه بمن وقال الشاطبي رحمه الله
في باب البسملة وصل واسكتا فقال
شارحو كلامه المراد التخيير

---

منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجوار أي الحركة الناشئة عن الجوار (قوله وفيه بحث) حاصله أن الجر على الجوار انما يكون في النعت كثيرا وفي التوكيد قليلا وأما في النسق فلا يكون فيه ذلك لان العاطف يمنع من المجاورة فالاولى حمل قراءة الجر على مسح الخف أو أن المسح بالنسبة للارجل الغسل الخفيف دفعا للسرف لانها مظنته (قوله سيأتي) أي في القاعدة الثانية من الباب الثاني (قوله على أوجه) أي ثلاثة اما بمعنى أو أو باء الجر أو لام التعليل (قوله على أوجه ثلاثة) الاباحة والتخيير والتقسيم (قوله اسم وفعل وحرف) أي فالواو بمعنى او التي للتقسيم (قوله مجروم عليه وجارم) أي اما مجروم عليه أو جارم فالناس قسمان فالواو هنا بمعنى او التي للتقسيم (قوله على معناها الاصلي) اي وهو مطلق الجمع (قوله تحت الجنس) الحاصل انك اذا ذكرت جنسا وعددت أنواعه فان لاحظت ان تلك الانواع مجتمعة تحت ذلك الجنس أتيت بالواو كما في الكلمة اسم وفعل وحرف والحال انك قصدت دخولها تحت الكلمة وان لاحظت انها أنواع متباينة أتيت بأو فتقول اسم أو فعل أو حرف وهذا في تقسيم الكلي وأما تقسيم الكل فتتعين فيه الواو (قوله لكان استعمالها فيه أكثر) أي مع أنه ليس كذلك (قوله بمعناها في الاباحة) أي التي يجوز فيها الجمع بين الطرفين (قوله أي أحدهما) أي فالمأمور به مجالسة أحدهما وان كان الجمع بين مجالستهما جائزا (قوله لهذا) علة مقدمة على المعلول وهو قوله قيل أي لاجل اتيان الواو للاباحة (قوله ارادة الاباحة) أي فيتوهم أن المراد صيام ثلاثة أيام في الحج فان لم تصوموها فصوموا سبعة اذا رجعتم مع أنه ليس المراد بل المراد صيام كل من الثلاثة والسبعة (قوله ارادة الاباحة) أي والا كان لا حاجة لذكر قوله فتلك عشرة كاملة لان ذلك معلوم (قوله بمجالسة كل منهما) أي الا القرينة تدل على أن القصد أن لا يخرج عنهما (قوله وجعلوا ذلك) أي الامر بمجالسة كل (قوله والعطف بأو) أي فان القصد الامر بمجالسة واحد منهما لا بعينه (قوله وقالوا نأت) أي المحبوبة من الوصال وقوله فاختر لها اي لاجلها (قوله اذ لا يجتمع الخ) أي لان الصابر لا يبكي والباكي ليس بصابر (قوله ونقول يحتمل الخ) أي ويحتمل أن المعنى اختر الصبر ساعة والبكا أخرى على اتباعها وطلبها ويحتمل أن يكون البكا مفعولا لفعل محذوف والتقدير واترك البكا ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر أمر في المعنى بترك البكا وقوله فقلت البكا أشفى اذا لغليلي يشير لذلك والغليل حرارة العطش واستعمله هنا في مطلق الحرارة مجازا (قوله أي أحدهما) أي فالاصل اختر من الصبر والبكا أحدهما فيكون حذف من والمفعول فقوله ثم حذف من أي والمفعول (قوله رواه بمن) أي بدلها (قوله المراد التخيير) أي لانه لا يتأتى الجمع بين الوصل والسكات ولما كان المتبادر من هذا الكلام ان التخيير مستفاد من الواو مع أنه لمطلق الجمع



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

أى بكلام المحققين من الشراح وأتى بكلام أبى شامة اشارة الى جواز أن يكون التخيير من الواو ولانها قد تستعمل فيه مجازا (قوله ثم قال محققوهم) القصد من نقل كلام المحققين وكلام أبى شامة الرد على من قال ان الواو تستعمل للتخيير كأو (قوله أن المعنى) أى فالتخيير من فحوى الكلام (قوله قال أبو شامة) هو من شراح الشاطبية وكلامه مقابل لكلام المحققين كأنه مقابل للقائل بأنها للتخيير (قوله والثانى) أى من الاوجه الثلاثة التى تخرج الواو عن معناها الاصلى وتستعمل فيها (قوله أنت أعلم ومالك) أى فالواو حرف عطف ومال عطف على أنت لكن ليس العطف هنا للتشريك بل الواو فى الحقيقة بمعنى باء الجر متعلقة بأعلم ورد هذا بأنه يحتمل أن الاصل أنت أعلم بمالك فأنت ومالك أى مقترنان فأنت ومالك بمنزلة كل رجل وضيعته وعلى هذا فى الكلام حذف متعلق أعلم وحذف المبتدا والخبر معا (قوله الشاء) اسم جنس وقوله شاة أى كل شاة بدل مما قبله وقوله ودرهما أى بدرهم أى بعت الشاء كل شاة بدرهم وفيه أن النكرة لا تبدل من المعرفة الا اذا كانت موصوفة نحو بالناصية ناصية كاذبة الخ وخرجه الدمامينى على تقدير العامل أى دفعت شاة وأخذت درهما (قوله وهو ظاهر) أى لعدم الحذف بخلاف ما ذكر من التخريج فى كل من المثالين فانه محوج لارتكاب الحذف وهو خلاف الاصل (قوله والثالث) أى من الاوجه الثلاثة التى تخرج الواو عن معناها وهو مطلق الجمع وتستعمل فيه (قوله الخارزنجى) بخاء معجمة فألف فراء مهملة مفتوحة فزاى معجمة مفتوحة وسكون النون وكسر الجيم نسبة لخارزنج بلدة قاله الدمامينى (قوله للمعية) أى والنصب بأن مضمرة بعد واو المعية فى الاجوبة الثمانية (قوله أحدهما واو الاستئناف) قد يقال الاستئناف ابتداء الكلام وهذا حاصل أتى بالواو أم لا فما معنى اضافته للواو بل ربما أوهمت هى العطف فلا تخرج عن الزائدة عند التدقيق (قوله ونقر فى الارحام) أى فقراءته بالرفع على أن الفعل قبله منصوب بأن تقتضى الاستئناف (قوله فيمن رفع أيضا) أى وأما على قراءته بالجزم فالعطف على الجزاء باعتبار محله (قوله لا تنصب نقر) أى عطفا على نبين وقال الدمامينى يمكن أن الواو عاطفة والرفع صحيح للعطف على ما تعلق به لنبين أى نفعل ذلك لنبين لكم القدرة الباهرة ونقر وذلك أن تجعل لنبين متعلقا بخلقناكم المذكور ونقر عطف على جملة الخبر (قوله ولا تنصب) أى اذا أريد النهى عن الجمع والعطف بين المصادر المؤولة (قوله أو تجزم) أى اذا أريد النهى عن كل واحد (قوله وبالجزم يذر) أى عطفا على الجزاء وقد يقال الواو عاطفة والرفع صحيح عطفا على الجملة الشرطية بتمامها لا على الجزاء وحده حتى يجب الجزم (قوله ولزم الخ) يعنى لو كانت الواو فى هذه الآية عاطفة للزم ما ذكر لكن اللازم باطل فكذا الملزوم فتعين أنها للاستئناف (قوله ولزم عطف الخبر) أعنى قوله ويعلمكم الله على الامر أعنى اتقوا الله (قوله المأتى) صفة للحكم وقضيته مفعول قضى وقوله ويقصد الواو للاستئناف لانها للعطف والا كان عطفا على

ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة أن المعنى وصل ان شئت واسكت ان شئت قال أبو شامة وزعم بعضهم أن الواو تأتى للتخيير مجازا والثانى أن تكون بمعنى باء الجر كقولهم أنت أعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث أن تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجى وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة فى قوله تعالى أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون والصواب أن الواو فيهن للمعية كما سيأتى

* الثانى والثالث من أقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما احداهما واو الاستئناف نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام ما نشاء ونحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم فيمن رفع أيضا ونحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لا تنصب نقر ولا تنصب أو انجزم تشرب وبالجزم يذر كما قرأ الآخرون ولزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر

على الحكم المأتى يوما اذا قضى ... قضيته أن لا يجور ويقصد

وهذا متعين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا فى النفى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني
ولا أعود لانه لو نصب كان المعنى
ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما
تنهاني عنه وهو باطل لان طلبه
لترك العقوبة انما هو في الحال
فاذا تقيد ترك المنهي عنه بالحال
لم يحصل غرض المؤدب ولو جزم
فاما بالعطف ولم يتقدم جازم أو بلا
على أن تقدر ناهية ويرده أن
المقتضي لترك التأديب انما هو
الخبر عن نفي العود لا نهيه نفسه
عن العود اذ لا تناقض بين النهي
عن العود وبين العود بخلاف
العود والاخبار بعدمه ويوضحه
أنك تقول أنا أنهاه وهو يفعل
ولا تقول أنا لا أفعل وأنا أفعل
معا والثانية واو الحال الداخلة على
الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس
طالعة وتسمى واو الابتداء
ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ
ولا يريدون انها بمعناها اذ لا يرادف
الحرف الاسم بل أنها وما بعدها
قيد للفعل السابق كما أن
اذ كذلك ولم يقدروها باذا لانها
لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم
أبو البقاء في قوله في وطائفة
قد أهمتهم أنفسهم الواو للحال
وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي
وزاد عليه فقال الواو للابتداء
وقيل للحال وقيل بمعنى اذ اهـ
والثلاثة بمعنى واحد فان أراد
بالابتداء الاستئناف فقولهما سواء

يجور وحينئذ فيكون المعنى على الحكم أن لا يجور وأن لا يعدل مع أن المراد أنه لا يجور
ويعدل (قوله فيلزم التناقض) لان نفي الجور يقتضي ثبوت العدل وقد نفاه ثانيا قال
الدماميني يمكن أن الواو عاطفة وان الاصل وأن يقصد فالواو عاطفة على أن لا يجور ثم
حذفت أن فارتفع الفعل على حد ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه
وتقدم أن ابن مالك حكى خلافا في كون هذا مقيسا أولا ولك أن تجعل جملة ويقصد عطفا
على جملة على الحكم الخ كما تقول على زيد الصلاة ويزكي (قوله وكذلك قولهم) أي قول
من كان موثوقا عنده وأراد تأديبه (قوله دعني) أي اترك عقوبتي (قوله لانه لو نصب)
أي بأن مضمرة بعد واو المعية التي هي عاطفة (قوله كان المعنى ليجتمع الخ) أي لان
الواو حينئذ للمعية عاطفة للمصدر المؤول من أن والفعل بعدها على المصدر المتصيد من
الكلام قبلها فالاجتماع مأخوذ من كون الواو للمعية (قوله فاذا تقيد الخ) أي لانه اذا
جعلت للعطف كان ترك المنهي عنه أيضا مقيدا بالحال ولا يحصل غرض المؤدب من ترك
ما نهاه عنه في المستقبل واعترض بأنا نسلم ان طلب ترك العقوبة حالي لكن لا نسلم أن متعلقه
المطلوب وهو ترك العقوبة حالي بل هو مستقبل فيمكن أن يقيد به ترك المنهي عنه وان
يجتمعا فيحصل غرض المؤدب والمعنى أطلب منك في الحال أن تترك عقوبتي في المستقبل
فيحصل فيه تركي لما تنهاني عنه (قوله لم يحصل غرض المؤدب) أي وهو ترك المنهي عنه
مطلقا (قوله اذ لا تناقض بين النهي عن العود) فيمكن أن تنهاه عن العود ويعود والعود
مقتض لتأديبه (قوله بخلاف الخ) أي فان ذلك متناقض (قوله ويوضحه) أي يوضح
التناقض وعدمه (قوله ويوضحه) أي ما تقدم من أنه لا تناقض بين العود والنهي عنه
بخلاف العود والاخبار بعدمه (قوله والثانية) أي من الواوين التي يرتفع ما بعدهما
(قوله وتسمى واو الابتداء) أي لدخولها على مبتدأ (قوله والاقدمون باذ) فيه ولو في
تقدير المثال السابق أي اذ طلعت الشمس (قوله ولا يريدون أنها) أي واو الحال بمعنى اذ
(قوله كما أن اذ كذلك) أي قيد للفعل قبلها (قوله لانها لا تدخل على الجملة الاسمية) اي
بخلاف اذ فلذا اختاروا اذ دون اذا (قوله لانها لا تدخل الخ) أي لان اذا لا تدخل على
الجملة الاسمية التي تدخل عليها واو الحال (قوله في قوله في وطائفة قد أهمتهم أنفسهم)
قبلها ثم أنزل عليكم من بعد الغم أمنة نعاسا يغشى طائفة منكم (قوله وقيل بمعنى اذ) أي
فظاهره ان كونها بمعنى اذ غير كونها بمعنى واو الحال مع أنها نفسها (قوله وزاد عليه) أي
وزاد مكي على أبي البقاء في الخطا (قوله الواو الخ) هذا مقول قول مكي (قوله والثلاثة)
الخ علة لغلط مكي (قوله فان أراد الخ) أي وظاهره أنها متغايرة (قوله فان أراد الخ) أي
انه ان أراد بواو الابتداء واو الاستئناف التي تبتدأ بعدها الجمل ولم يرد بها واو الحال كان
قولهما سواء (قوله فقولهما سواء) أي في الخطا أي من حيث كون كل ذكر أمرين بمعنى
واحد ولم يزد أحدهما على الآخر في الغلط (قوله ومن أمثلتها الخ) أي من أمثلة الواو التي

للحال

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

للحال وفيه أن الكلام فى الواو التى يرفع الاسم بعدها وهذا خروج عن الموضوع أى كونها داخلة على الفعل والموضوع دخولها على الاسم المرفوع وأما كونها تدخل على الجملة الفعلية أولا تدخل فشئ آخر (قوله ومن أمثلتها) أى واو الحال مطلقا لابقيد الداخلة على الاسمية السابقة (قوله لم يشيموا) أى لم يغمدوا سيوفهم أى لم يدخلوها فى أغمدتها حال عدم كثرة القتلى أى انتفى الادخال حال عدم كثرة القتلى بها فالثابت لهم ادخالها فى الاغمدة حال كثرة القتلى بها هذا على جعل الواو للحال وأما على جعلها عاطفة فالمعنى انتفى اشامتهم أى ادخالهم السيوف فى الاغمدة وانتفى كثرة القتلى منهم بها وهذا يشعر بذمهم بجبنهم وخوفهم وأجاب بعض بأن المعنى ولم يكثروا الخ أى بحيث يقتلون أراذل الناس بل انما يقتلون أكفاءهم وهم قليلون فعدم الكثرة لكونهم لا يقتلون الا الكفء (قوله لم يشيموا) يقال شمت السيف بالكسر غمدته ويطلق على السل أيضا فهو من أسماء الاضداد كذا فى ملا على قارى (قوله واذا سبقت) أى الواو (قوله عند من يجيز تعدد الحال) أى وأما عند من يمنعه فيقول انه يتعين الابتدائية ولا يصح العطف كذا قرر (قوله تعدد الحال العاطفة) أى فتكون الجملة بعدها حالا (قوله والابتدائية) أى كونها للاستئناف كذا قرر (قوله والابتدائية) الاشهر حملها على الحالية الداخلة على الجملة الاسمية ليكون من تعدد الحال بلا عطف وأما من منع تعدد الحال فيتعين العطف والخلاف فى تعدد الحال من غير عطف أما معه فلا خلاف فى جوازه (قوله اهبطوا بعضكم الخ) الجملة حالية (قوله وليس النصب بها) أى بل بالعامل السابق بواسطتها من فعل أو شبهه (قوله خلافا للجرجانى) عبارته بعلمه أنها لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير فى نحو سرت واياك كما يتصل بأحرف الجر (قوله ولم تأت) أى واو المعية (قوله فتحتمل الواو فيه ذلك) أى المعية (قوله وموجب التقدير) أى فى وجه العطف وقوله وموجب التقدير أى تقدير المضاف فى الاول والفعل فى الثانى وقوله فى الوجهين أى عطف المفردات وعطف الجمل (قوله لا يتعلق بالذوات) نقل الدمامينى عن ابن سيده ان الاجماع كالجمع يتعلق بالذوات والمعانى وحينئذ فيصح جعل الواو للعطف من غير تقدير ثم قال لكن يلزم استعمال المشترك فى معنييه وفيه خلاف ولك منع أن هذا من المشترك اللفظى (قوله لجمع كيده) أى فالكيد معنى بخلاف المال (قوله ويقرأ) هى قراءة رويس من العشرة (قوله فلا اشكال) أى فى جعلها عاطفة أو للمعية لان كلا منهما لا يحوج لتقدير (قوله ويروى برفع الشركاء) وهى قراءة روح من العشرة (قوله عطفا على الواو) أى فى أجمعوا وقوله للفصل أى وانما صح العطف على ضمير الرفع المتصل للفصل وصح رفع فعل الامر للظاهر لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قد سرى على المصنف التحقيق والا فهى عند من عدها مستقلة بجعلها غير عاطفة (قوله لعطفه على اسم صريح الخ) قال الدمامينى جزمه هنا بأنها للعطف مع قوله بعد والحق

ومن أمثلتها داخلة على الجملة الفعلية قوله

بأيدى رجال لم يشيموا سيوفهم
ولم تكثر القتلى بها حين سلت

ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما واذا سبقت بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم فى الارض مستقر * الرابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها خلافا للجرجانى ولم تأت فى التنزيل بيقين فأما قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فى قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فتحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير فعل اى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير فى الوجهين أن أجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك أجمعوا على قول كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذى جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويروى برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول * والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

أو مؤوّل فالاوّل كقوله * ولبس عباءة وتقرّ عينى * أحب الىّ من لبس الشفوف * والثانى شرطه أن يتقدّم الواو نفى أو طلب



ويسمى الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله

* لا تنه عن خلق وتأتى مثله *

والحق أنّ هذه واو العطف كما سيأتى * السادس والسابع واوان يجرّ مابعدهما احداهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو والقرآن الحكيم فان تلتها واو أخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف والالاحتاج كل من الاسمين الى جواب * الثانية واو ربّ كقوله

* وليل كموج البحر أرخى سدوله *

ولا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بمؤخر والصحيح أنها واو العطف وان الجر بربّ محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة

* وقاتم الاعماق خاوى المخترق *

وأجيب بجواز تقدير العطف على شئ فى نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال

* ووالله لولا تمره ما حببته *

* والثامن واو دخولها كخروجها وهى الزائدة أثبتها الكوفيون والاخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى اذا جاؤها وفتحت أبوابها بدليل الآية الاخرى وقيل هى عاطفة والزائدة الواو فى وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أى كان كيت وكيت وكذا البحث فى فلما أسلما وتله للجبين ونادينا الاولى أو الثانية زائدة على القول الاوّل أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثانى والزيادة ظاهرة فى قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

أنها واو العطف فيه تنافر لان قوله والحق ان هذه واو العطف يشعر بأنّ الواو والمتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم أوّلا بأنها للعطف ثم لو قال أوّلا انها واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لالتأم الكلام واتسق النظام (قوله أو مؤوّل) عنى به المصدر المتصيد من الكلام السابق اذ لا سابك قبل بل متوهم (قوله كقوله) أى القائل أعنى ميسون زوجة معاوية (قوله واو الصرف) أى لانها صرفت المضارع من الرفع الذى كان يستحقه الى النصب ارشادا بصرفه عن سنن الكلام الى أنها غير عاطفة (قوله والحق أنّ هذه واو العطف) أى الواو الداخلة على المضارع المنصوب للعطف الا أنها فى الاوّل عطفت مصدرا على مصدر صريح وفى الثانى عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم واضمار أن فى الاوّل جائز وفى الثانى واجب (قوله كما سيأتى) أى فى الباب الرابع فى مبحث العطف على المعنى (قوله ولا تتعلق الا بمحذوف) أى وجوبا تقديره أقسم ولا تجاب بانشاء لما سبق أن القسم الاستعطافى من خواص الباء نحو بالله افعل كذا (قوله والا لاحتاج) أى والا بأن كانت للقسم أى كالقسم الاوّل فى كونه مستقلا بخلاف ما اذا جعلت للعطف فانه وان كان المعطوف قسما الا أنه غير مستقل (قوله لاحتاج كل من الاسمين الى جواب) أى مع أنهم انما يذكرون جوابا واحدا ويمكن أن يقال انها للقسم وحذف جواب أحدهما لدلالة جواب الآخر عليه على أنه لا مانع من توارد قسمين على مقسم به واحد (قوله ولا تتعلق) أى على القول بأنها تتعلق والحق أن ربّ حرف جرّ شبيه بالزائد لا يتعلق وتقدم تحقيق ما فيه وقوله الا بمؤخر أى فى البيت المذكور (قوله افتتاح القصائد) أى فلم يتقدم عليها ما تعطف عليه (قوله فى نفس المتكلم) أى وحينئذ يكون الاصل وربّ مهول اقتحمته وقاتم الاعماق الخ وأما احتمال كون الراوى حذف من أوّل القصيدة شيأ كما فى الشمنى فبعيد (قوله لا تدخل عليها) أى لان حرف العطف لا يدخل على مثله (قوله كما تدخل على واو القسم) أى لانه لا يمتنع دخول حرف على آخر مخالف له فى المعنى وان اتحدا لفظا وأما لو اتحدا لفظا ومعنى فانه يمتنع (قوله وفتحت أبوابها) أى فهى زائدة فى جواب اذا وقوله والزائدة أى فى الجواب وقوله والجواب أى جواب اذا (قوله كيت وكيت) كناية عما يناسب المقام أى رأوا نعيما أو سلمت عليهم الملائكة أو حياهم الله (قوله وكذا البحث) أى القول (قوله وتله للجبين) أى قيل ان هذه الواو زائدة فى جواب لما وقيل ما بعدها (قوله على القول الاوّل) أى القائل بالزيادة وان كان القائل بالزيادة مختلفا لان بعضهم يقول الاولى هى الزائدة وبعضهم يقول الزائدة الثانية فالمراد بالقول بالزيادة ما عدا من يقول انها عاطفة (قوله لأجبر عظمه) جبر العظم اصلاحه وحفاظا مفعول لاجله والحفاظ المراقبة اهـ دمامينى (قوله وينوى) الواو زائدة لانّ المضارع الواقع حالا اذا كان مثبتا لا يربط بالواو فقوله ينوى حال أى ما بال الخ فى حال كونه ناويا الخ قال الدمامينى ويمكن العطف على محذوف أى



Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

يهمل حق و ينوى الخ (قوله ولقد رمقتك) الزيادة فيه ظاهرة (قوله وأنت) الواو زائدة والمعنى فاذا أنت فاذا الفجائية وأنت مبتدأ وجملة تعين خبر وقوله يغنى أى يقصدنى بسوء أو يظلمنى وقوله رمقتك أى نظرت اليك (قوله واو الثمانية) هى الداخلة على لفظ الثمانية حالة سرد العدد فى أى لفظ ثمانية حال سرد العدد أى هؤلاء القوم بواو (قوله وزعموا أن العرب الخ) فى الدماميني ان هذه لغة فصيحة لبعض العرب (قوله اذا عدوا) أى من الواحد (قوله عدد تام) يقال كذلك غير السبعة فلا خصوصية لها وفى الدماميني توجيه تمام السبعة بأن العدد اما فرد أو مركب من فردين وهو الزوج أو من زوج وفرد أو من زوجين والثلاثة الاول من الثلاثة فان فى ضمنها الواحد والاثنين والاخير من الاربعة ومجموع الثلاثة والاربعة سبعة فتمت بها الاحوال وما يأتى تكرار فالثمانية زوج وزوج وقد مضى والتسعة زوج وفرد وهكذا (قوله وأن ما بعده عدد مستأنف) أى فهذه تشبه واو الاستئناف من حيث ان ما بعدها مستأنف لكن لما كانت لا تدخل الا على لفظ ثمانية ويصح سقوطها لم تجعل واو الاستئناف (قوله لعطف جملة الخ) أى فقوله وثامنهم كلبهم جملة عطف على جملة وسبعة (قوله الجميع) أى جميع الجمل التى فيها الواو والتى ليست فيها (قوله وقيل العطف) أى بالواو وقوله وأن هذا أى قوله وثامنهم كلبهم وقوله لهذه المقالة أى أعنى هم سبعة (قوله لتلك المقالة) أعنى سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة سادسهم كلبهم (قوله ويؤيده) أى يؤيد كون العطف أى الكلام المعطوف من كلام الله (قوله انقطعت العدة الخ) هو مقول لقول ابن عباس (قوله يلتفت اليها) أى فيكون قوله وثامنهم كلبهم من مقول الله تعالى (قوله اذا كان المراد) أى من جملة وثامنهم كلبهم (قوله الجملة الاولى) أى قوله قل ربى أعلم بعدتهم وحاصله أنه لما كان يتوهم أن هذا التصديق أعنى قوله وثامنهم كلبهم ليس بصحيح وان الذى صدقهم وقال لهم صدقتم ليس عالما بالواقع قال الله تعالى قل ربى أعلم أى أن المصدق بذلك هو العالم بكل شئ واذا كان المصدق بذلك عالما بكل شئ تأكد التصديق (قوله توكيد صحة التصديق) الاولى حذف صحة أو أنه من اضافة الصفة للموصوف (قوله باثبات علم المصدق) أى وهو الله (قوله ووجه الثانية) أعنى قوله ما يعلمهم الا قليل الاشارة الخ فكان المولى قال انهم صدقوا فى هذه المقالة ولكن هذه المقالة لصادقة لم يقل بها الا قليل لقلة العالمين بالعدد (قوله تلك المقالة) أى وهى سبعة (قوله أو لما كان الخ) أى أو يقال فى وجه الجملة الثانية انه لما كان التصديق أى من الله لهم وقوله لا يستخرجه الا ابن عباس أى وأمثاله (١) من الراسخين فى العلم الذين يعلمون مواقع الكلام بأن يقولوا هذه الواو لابد لها من نكتة والنكتة فيها أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أى نعم هم سبعة وثامنهم الخ (قوله خفيا) أى لانه يتوهم أن قوله وثامنهم الخ من كلامهم لان قبلها كل من أثبت عددا ذكر الكلب سادسا أو رابعا واعلم أن قوله ما يعلمهم

ولقد رمقتك فى المجالس كلها
فاذا وأنت تعين من يغنينى

* والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة من الادباء كالحريرى ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبى وزعموا أن العرب اذا عدوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذانا بأن السبعة عدد تام وان ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات احداها سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم الى قوله سبحانه وثامنهم كلبهم وقيل هى فى ذلك لعطف جملة على جملة اذ التقدير هم سبعة ثم قيل الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وان هذا تصديق لهذه المقالة كما أن رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس رضى الله عنهما حين جاءت الواو انقطعت العدة أى لم تبق عدة عاد يلتفت اليها (فان قلت) اذا كان المراد التصديق فما وجه مجئ قل ربى أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قليل (قلت) وجه الجملة الاولى توكيد صحة التصديق باثبات علم المصدق ووجه الثانية الاشارة الى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل أو أن الذى قالها منهم عن يقين قليل أو لما كان التصديق فى الآية خفيا لا يستخرجه الا مثل ابن عباس



(١) قوله الا ابن عباس أى وأمثاله هكذا فى خطه ونسخ المتن التى بأيدينا الا مثل ابن عباس اه

قيل ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم اشارة أي
هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل (٣٢) في الحال ويرد ذلك ان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع ولهذا ردوا
على المبرد قوله في بيت الفرزدق
واذ ما مثلهم بشر ان مثلهم حال
ناصبها خبر محذوف أي واذ
ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية
آية الزمر اذ قيل فتحت في آية
النار لان أبوابها سبعة وفتحت
في آية الجنة اذ أبوابها ثمانية
وأقول لو كان لواو الثمانية
حقيقة لم تكن الآية منها اذ
ليس فيها ذكر عدد البتة وانما فيها
ذكر الابواب وهي جمع لا يدل على
عدد خاص ثم الواو ليست داخلة
عليه بل على جملة هو فيها وقد
مر أن الواو في وفتحت مقحمة عند
قوم وعاطفة عند آخرين وقيل
هي واو الحال أي جاؤها مفتحة
أبوابها كما صرح بمفتحة حالا من
جنات عدن مفتحة لهم الابواب
وهو قول المبرد والفارسي وجماعة
قيل وانما فتحت لهم قبل مجيئهم
اكراما لهم عن أن يقفوا حتى
تفتح لهم الثالثة والناهون عن
المنكر فانه الوصف الثامن
والظاهر أن العطف في هذا الوصف
بخصوصيته انما كان من جهة
أن الامر والنهي من حيث هما
أمر ونهي متقابلان بخلاف بقية
الصفات أو لان الآمر بالمعروف
ناه عن المنكر وهو ترك المعروف
والناهي عن المنكر آمر بالمعروف
فأشير الى الاعتداد بكل من
الوصفين وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل
في ضمن الآخر وذهب أبو البقاء على امامته في هذه الآية مذهب الضعفاء

---

الا قليل معناه على هذا الجواب ما يعلمهم الآن وأما على الجوابين الاولين فالمعنى
ما يعلمهم فيما مضى الا قليل (قوله قيل ذلك) لان العالم بالتصديق لما كان قليلا لزم أن
يكون العالم بهم وهو العالم بالتصديق قليلا (قوله واو الحال) أي وسبعة خبر لمبتدا محذوف
(قوله اسم اشارة) أي وتكون الاشارة لهم لجريان ذكرهم (قوله ليكون الخ) هذا وجه
تقديره اسم اشارة (قوله ما يعمل في الحال) أي وهو اسم الاشارة لان فيه معنى الفعل
وهو أشير والحال يكفي في العمل فيها رائحة الفعل (قوله ويرد ذلك) قد يقال انا نقدره
اسم اشارة ولكن نجعل العامل غير معنوي بل اسم مفعول والاصل هؤلاء معدودون
والحال أن ثامنهم كلبهم ولا منع ولا شيء لكن هذا وان كان جائزا الا أنه بعيد من الكلام
كما أن تقدير اسم الاشارة كذلك (قوله اذا كان معنويا) المراد به ما فيه معنى الفعل
دون حروفه كاسم الاشارة والجار والمجرور وليت ولعل وكأن لان فيها معنى الفعل دون
حروفه (قوله واذ ما في الوجود) خبر مقدم وبشر مبتدأ ومماثلا لهم حال (قوله
لو كان لواو الثمانية حقيقة) أي لا نسلم أن لها حقيقة ولو سلمنا ذلك فالآية ليست من
ذلك القبيل (قوله اذ ليس فيها ذكر عدد) أي وواو الثمانية عند هؤلاء الجماعة القائلين
بها هي الداخلة على لفظ ثمانية حال سرد العدد (قوله لا يدل على عدد خاص) أي لا على
سبعة ولا على ثمانية ولا على أقل ولا على أكثر (قوله ثم الواو الخ) هو ترق في الاعتراض
أي سلمنا أنه دال على عدد خاص وأن المراد بالجمع عدد خاص فالواو ليست داخلة على
ذلك الجمع الذي أريد منه العدد الخاص على التسليم (قوله وقيل هي واو الحال) أي
فجملة الاقوال في هذه الواو ثلاثة غير القول بأنها واو الثمانية (قوله حالا من جنات
عدن) أي حال كون مفتحة حالا (قوله وانما فتحت الخ) هذا الكلام انما هو على
جعلها للحال فقوله قيل أي على جعلها للحال (قوله اكراما) أي بخلاف النار فانها
سجن لا تفتح الا عند الادخال كما هو عادة السجن لا يفتح الا للداخل فيه أو الخارج
منه (قوله الثالثة) أي من الآيات التي استدل بها على وجود واو الثمانية (قوله
فانه الوصف الثامن) أي من الاوصاف المذكورة في المجاهدين في سبيل الله (قوله
من حيث هما أمر ونهي) احترز به عن حيثية تعلق الامر بالمعروف وتعلق النهي بالمنكر
فانهما من هذه الحيثية متلازمان لا متقابلان كما قال بعد (قوله متقابلان) أي متضادان
فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتازا في الظاهر بواو وليست تلك
الواو شرطا في صحة العطف ولا في حسنه (قوله وهو) أي المنكر وقوله ناه عن المنكر
أي لان الامر بالشيء نهي عن ضده (قوله فأشير) أي بالواو وقوله الى الاعتداد الخ أي
أنه أشار بالواو الى أن كل واحد منهما معتد به في ذاته وأنه لا بد من وجود كل منهما
ولا يكفي الوجود الضمني وذلك لان شأن العطف المغايرة فلو ترك الواو لتوهم أن احدهما
يغني عن الآخر لان كل واحد منهما يستلزم الآخر (قوله على امامته) أي مع كماله

فكأنه

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فكأنه استعلى على الامامة وملكها (قوله انما دخلت) أى الواو (قوله عدد تام) أى وأن ما بعدها عدد مستأنف (قوله ولذلك) أى لكون السبعة عددا تاما صح ضربهم السبعة فى الثمانية وجعلوا الثمانية ظرفا للسبعة وما ذلك الا لكون السبعة عددا تاما وفيه ان كل عدد يضرب فى غيره سواء كان تاما أو غير تام ألا ترى أن الثلاثة وغيرها تضرب فى الثمانية وفى غيرها فهذه العلة لا تفيد شيأ تأمله ويمكن أن يقال ان قولهم سبعة فى ثمانية اشتهر منهم على انه مثل أو شبه مثل ولما اختاروها مضروبة كان ذلك دليلا على أن تلك السبعة عدد تام تأمل ذلك (قوله وانما دخلت الخ) هذا من كلام المصنف ردا لكلام أبى البقاء بأنها واو الثمانية (قوله على ذلك) أى الوصف الثامن (قوله لان وضعها) أى الاتيان بها أى بالواو وقوله على مغايرة أى لاجل مغايرة ما بعدها لما قبلها فلما امتازا عن نعت الصفات بالتضاد ناسب امتيازهما فى الظاهر بالعطف (قوله ذكرها القاضى الفاضل) أى فقال انها دخلت على الوصف الثامن فهى واو الثمانية وقوله القاضى الفاضل اشتهر بذلك عبد الرحيم بن على بن الحسين العسقلانى مولدا المصرى موتا (قوله وتبجح) أى فرح وافتخر باستخراجها أى لانها زائدة عما استخرجه غيره من الآيات الثلاثة المشهورة وهى آية براءة وآية الكهف وآية تنزيل (قوله وقد سبقه الى ذكرها الثعلبى) أى ولم يطلع القاضى على ما قاله الثعلبى والا لما تبجح باستخراجها زيادة على ما استخرجه النحاة من الآيات (قوله الصفات السابقة) أى لان النساء اللاتى تزوج بهن عليه السلام المسلمات القانتات التائبات العابدات السائحات لا يخلوا ما أن يكن ثيبات أو أبكارا (قوله فلا يصح اسقاطها) أى فلو أسقط الواو لتوهم اجتماع الامرين (قوله صالحة للسقوط) أى لانها انما جىء بها لمجرد الايذان بأن السبعة عدد تام (قوله فسهو) أى لانه لا يتأتى اسقاط الواو هنا لان الايام الحسومات ثمانية أيام بلياليها السبعة (قوله ثم ان ابكارا الخ) هذا زيادة فى الاعتراض على القول بأنها واو الثمانية (قوله تفصيل للصفات) أى فالصفات السابقة ستة وهذان الامران تفصيل فيها أى أن ما يتزوجه النبى اما ثيبات أو أبكارا (قوله لتأكيد لصوقها بموصوفها) أى لتفيد أن الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها ثبتت له ثبوتا مؤكدا لازما فالمراد باللصوق اللصوق المعنوى لا اللفظى والا فقد وجد الفصل بين الصفة والموصوف بالواو وايضاح المقام أن تقول ان الجملة اذا كانت صفة فلابد من ضمير يربطها وقد وجد زيادة عليه الواو التى عهد الربط بها كما فى الحال لان من معانيها الجمع والجمع من ناحية الضم واللصوق فقد أفادت زيادة اللصوق وتأكيده (قوله أثبتها الزمخشرى) الحامل له على ذلك انه لما نظر لقاعدة الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات قال ان هذه الجمل صفات وقد وجد رابط زائد على الرابط الاصلى أعنى الضمير فليكن ذلك الرابط انما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف لان الصفة ملصوقة بالاسم

وقال انما دخلت فى الصفة الثامنة ايذانا بأن السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا سبع فى ثمانية أى سبع أذرع فى ثمانية أشبار وانما دخلت الواو على ذلك لان وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها الرابعة وابكارا فى آية التحريم ذكرها القاضى الفاضل وتبجح باستخراجها وقد سبقه الى ذكرها الثعلبى والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط وأما قول الثعلبى ان منها الواو فى قوله تعالى سبع ليال وثمانية أيام حسوما فسهو بين وانما هذه واو العطف وهى واجبة الذكر ثم ان ابكارا صفة تاسعة لا ثامنة اذ أول الصفات خيرا منكن لا مسلمات فان أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيل لخيرا منكن فلهذا لم تعد قسيمة لها قلنا وكذلك ثيبات وأبكارا تفصيل للصفات السابقة فلا نعدهما معهن (العاشر) الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وافادتها أن اتصافه بها أمر ثابت وهذه الواو أثبتها الزمخشرى ومن قلده

وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم الآية سبعة وثامنهم كلبهم أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها (٣٤) وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والمسوغ لمجىء الحال من النكرة فى هذه الآية امران أحدهما خاص بها وهو تقدم النفى والثانى عام فى بقية الآيات وهو امتناع الوصفية اذ الحال متى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة ولهذا جاءت منها عند تقدمها عليها نحو فى الدار قائما رجل وعند جمودها نحو هذا خاتم حديدا ومررت بماء قعدة رجل ومانع الوصفية فى هذه الآية أمران أحدهما خاص بها وهو اقتران الجملة بالا اذ لا يجوز التفريغ فى الصفات لا تقول ما مررت بأحد الا قائم نص على ذلك أبو على وغيره والثانى عام فى بقية الآيات وهو اقترانها بالواو (الحادى عشر) واو ضمير الذكور نحو الرجال قاموا وهى اسم وقال الاخفش والمازنى حرف والفاعل مستتر وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم نحو قوله تعالى يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله

شربت بها والديك يدعو صباحه
اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

والذى جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات والذى سوغ ذلك ان ما فيه من تغيير نظم الواحد شبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا

والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق فالزمخشرى لم ينظر لقولهم انه لا يفصل بين الصفة والموصوف ولو نظر لذلك لم يقل بها (قوله الواو فيها كلها واو الحال) أى بناء على المشهور ومن ان الواو فى تلك الآيات واو الحال وأما عند الزمخشرى ومن قلده فالواو فى ذلك واو اللصوق وكان الانسب أن يحذف قوله الواو فيها كلها واو الحال من هنا ويذكرها بعد قوله الا ولها كتاب معلوم تأمل (قوله وهو خير لكم) أى فجملة خير لكم صفة لشئ على ما قاله الزمخشرى ومن قلده وكذلك وثامنهم كلبهم صفة لسبعة وكذلك قوله وهى خاوية صفة لقرية وكذلك قوله الا ولها كتاب معلوم (قوله والمسوغ لمجىء الحال) أى اذا جعلت الجملة حالا بناء على القول المشهور من أنها حال (قوله ولهذا جاءت) أى الحال منها عند تقدمها أى الحال عليها أى لانه اذا تقدمت عليها لم يصح جعلها صفة (قوله وعند جمودها) أى الحال (قوله هذا خاتم حديدا) أى فحديدا جامدة فلا يصح كونه صفة فتعين كونه حالا (قوله قعدة رجل) فى ضبط بفتح القاف وفى آخر بالكسر وقوله قعدة رجل أى نقعدة جامدة والمراد أن الماء قدر ما يجلس فيه الرجل (قوله فى هذه الآية) وهى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم (قوله اذ لا يجوز التفريغ الخ) أى خلافا لما فى السعد على المفتاح (قوله اذ لا يجوز التفريغ) أى ولو جعلت الا ولها كتاب صفة لزم التفريغ فى الصفات فتعين جعلها حالا (قوله وهو اقترانها بالواو) أى فالتحقيق كما قال ابن مالك وغيره أن الصفة لا يجوز اقترانها بالواو خلافا للزمخشرى (قوله حرف) أى دال على جمعية الفاعل (قوله والفاعل مستتر) تقديره هم (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى التنزيل فى الآية (قوله لتوجيه الخطاب اليهم) أى فى قوله يا أيها النمل فان النداء خطاب وهو لا يتوجه الا للعقلاء فاتى بالواو لذلك التنزيل (قوله وشذ الخ) أى لانه لم يوجد فيه خطاب حتى ينزل منزلة العقلاء وقد يكتفى فى ذلك باسناد الدنو والتصوب قال الدمامينى ويروى تمززتها والديك والتمزز تمصص الشراب قليلا قليلا وبنات نعش سبع نجوم أربع نعش وثلاث بنات وبنات نعش ثنتان كبرى وصغرى القطب من جملتها والتصوب النزول والمراد هنا النزول الى جهة الغروب (قوله جرأه) أى حمله على ذلك أى على ترجيع الواو فى قوله فتصوبوا لغير العقلاء وقوله قوله بنو أى لانه لا يستعمل الا للعقلاء فعبر بالواو لاجل المشاكلة وقوله لا بنات أى مع أنه المشهور فيها والشائع (قوله سوغ ذلك) أى سوغ الاتيان ببنو دون بنات (قوله أن ما فيه) خبر الذى والضمير عائد على بنو وقوله من تغيير بيان لما (قوله شبهه الخ) حاصله ان جمع السلامة هو ما سلم فيه بناء الواحد وهو مختص بالعاقل بخلاف جمع التكسير فانه لا يختص به وبنو جمع سلامة لكنه تغير فيه بناء الواحد فأشبه جمع التكسير فلما الحق بجمع التكسير سهل مجىء بنو لغير العاقل فلما أتى ببنو ساغ له الاتيان بالواو التى للعاقل فى قوله تصوبوا للمشاكلة (قوله ولهذا) أى لاجل شبهه بجمع

التكسير

التكسير وقوله جاز تأنيث فعله أي كما يجوز تأنيث الفعل لجمع التكسير (قوله مع امتناع الخ) أي لأن الزيدين وجمع سلامة لم يشبه جمع التكسير فهو باق على أصله (قوله بالحارث) أي بني الحرث وأشار بأو الى أنها روايات ثلاثة (قوله يتعاقبون) أي فهو فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجمع وملائكة فاعل والاولى تخريجه على غير هذه اللغة لانها ضعيفة بأن تجعل الواو فاعلا وملائكة بدلا أو مبتدأ مؤخرا والجملة خبر (قوله يلومونني الخ) جعل هذا من هذه اللغة ظاهر لانه من كلامهم وشطر البيت الياء من النخيل لانه من بحر المتقارب فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم والواو علامة الجماعة وأهلي فاعل (قوله في اشترائي النخيل) يروى البيت باضافة الاشتراء للفاعل الذي هو ياء المتكلم كما أنشدناه ويروى بترك الياء والاضافة للمفعول الذي هو النخيل وألوم أفعل مأخوذ من المبني للمفعول أي وكلهم أكثر ملومية (قوله وقيل الخ) هذا كلام ضعيف لان تواطأ أهل هذه اللغة على الاتيان بالواو والالف يبعد جعلهم لها فاعلات بل الغرض انما أرادوا العلامات ولو أرادوا غير العلامات لربما نطقوا بدون الالف أو الواو مع أنهم لم ينطقوا أصلا بدونها والحاصل أن الذي يحسن تخريجه على هذا القليل انما هو نحو آية أو حديث أو كلام شاعر فصيح واما كلام قوم التزموا ذلك في لغتهم فلا يخرج على هذا القليل بل هو في هذه اللغة قطعا خلافا للمخرج لكل كلام على اللغة الجيدة (قوله وقد تستعمل) أي الواو العلامة (قوله وهذا) أي قول أبي سعيد ان التنزيل اذا وصفت بالاكل لا بالقرص سهو منه (قوله بمعنى العدوان والظلم) تفسير أي والظلم من صفات العقلاء (قوله بمعنى العدوان والظلم) أي فالكلام أعني أكلوني البراغيث فيه استعارة تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالاكل واستعار الاكل للظلم واشتق من أكل أكلوا بمعنى ظلموا والقرينة الواو في أكلوني لانها لا تستعمل الا في العقلاء (قوله أكلت بنيك) استعار الاكل لظلم البنين أولا ثم استعارتهم الكلأ من حيث كان المظلوم بمنزلة المأكول في الاستهلاك والاستئصال ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه ما ينشأ منه من الفساد الذي تنفر منه الطبائع السليمة بمرارة العشب المر الذي يرعى اه دماميني وقوله أكلت بنيك الخ بعده

ولو كان الاولى غابوا شهودا * منعت فناء بيتك من بجيل

وهذه الابيات في رجل طرد بنيه فخطم رجل يقال له بجيل بيوته بماشيته فأقبل بعض أولاده من الشأم فنصره واحتقر الباغي عليه ثم رجع للشام ولم يأكل لابيه طعاما (قوله الكلا) بالقصر العشب وقوله الوبيل أي الوخيم المر الذي لا يوافق المزاج (قوله وشبه الاكل المعنوي) أي وهو الظلم المعبر عنه بالاكل مجازا (قوله والاحسن الخ) هذا تحقيق للكلام وتورك على ابن الشجري لانه قال شبه الاكل المعنوي بالحقيقي وهو أكل الضب أولاده وأكلك لنضب ولا يجوز أن يشبه الاكل

جاز تأنيث فعله نحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل مع امتناع قامت الزيدون (الثاني عشر) واو علامة المذكرين في لغة طيئ أو أزدشنوأة أو بلحارث ومنه الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وقوله

يلومونني في اشترائي النخيـل
أهلي فكلهم ألوم

وهي عند سيبويه حرف دال على الجماعة كما أن التاء في قالت حرف دال على التأنيث وقيل هي اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ان ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وكذا الخلاف في نحو قاما أخواك وقمن نسوتك وقد تستعمل لغير العقلاء اذا نزلوا منزلتهم قال أبو سعيد نحو أكلوني البراغيث اذ وصفت بالاكل لا بالقرص وهذا سهو منه لان الاكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة وقال ابن الشجري عندي أن الاكل هنا بمعنى العدوان والظلم كقوله

أكلت بنيك أكل الضب حتى
وجدت مرارة الكلا الوبيل

أي ظلمتهم وشبه الاكل المعنوي بالحقيقي والاحسن في الضب في البيت أن لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

اى مثل أكالْ الضبّ بل فى موضع رفع على حذف المفعول أى مثل أكل الضب أولاده لانّ ذلكَ أدخل فى التشبيه وعلى هذا فيحتمل
الاكل الثانى أن يكون معنويا لانّ الضبّ (٣٦) ظالم لاولاده بأكله اياهم ففى المثل أعق من ضبّ وقد حمل بعضهم على هذه اللغة
ثم عموا وصموا كثير منهم وأسروا
النجوى الذين ظلموا وحملهما على
غير هذه اللغة أولى لضعفها وقد
جوّز فى الذين ظلموا أن يكون
بدلا من الواو فى وأسروا أو مبتدأ
خبره اما وأسروا أو قول محذوف
عامل فى جملة الاستفهام أى
يقولون هل هذا وأن يكون خبرا
لمحذوف أى هم الذين أو فاعلا
بأسروا والواو علامة كما قدمنا
أو يقول محذوفا أو بدلا من
واو استمعوه وأن يكون منصوبا
على البدل من مفعول يأتيهم
أو على اضمار أذم أو أعنى وأن
يكون مجرورا على البدل من
الناس فى اقترب للناس حسابهم
أو من الهاء والميم فى لاهية قلوبهم
فهذه أحد عشر وجها وأما الآية
الاولى فاذا قدرت فيها الواوان
علامتين فالعاملان قد تنازعا
الظاهر فيجب حينئذ أن تقدر
فى أحدهما ضميرا مستترا راجعا
اليه وهذا من غرائب العربية
أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل
الغائبين ويجوز كون كثير مبتدأ
وما قبله خبرا وكونه بدلا من الواو
الاولى مثل اللهم صل عليه الرؤف
الرحيم فالواو الثانية حينئذ عائدة
على متقدم رتبة ولا يجوز العكس
لانّ الاولى حينئذ لا مفسر لها
ومنع أبو حيان أن يقال على هذه
اللغة جاؤنى من جاءكَ لانها لم تسمع
الامع ما لفظه جمع وأقول اذا كان سبب دخولها بيان أنّ الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى لانّ الجمعية
خفية وقد أوجب الجميع علامة التانيث فى قامت هند كما أوجبوها فى قامت امرأة)

المعنوى بالمعنوى (قوله) أى مثل أكالْ الضب بيان للمنفى (قوله أدخل فى
التشبيه) أى لانه قد شبه أكل الرجل أولاده بأكل الضب أولاده فالمشبه به والمشبه
كل منهما أكل أولاد بخلاف المعنى الاوّل فانهما ليسا متحدين (قوله الثانى)
اى كما أنّ الاوّل أكل معنوى فقد شبه أكل معنوى بأكل معنوى (قوله ظالم لاولاده)
أى لانّ أكل الاصل لاولاده ظلم منه لهم (قوله على هذه اللغة) أى لغة طيء التى تلحق
الفعل علامة تثنية الفاعل وجمعه (قوله ثم عموا وصموا كثير الخ) أى فقد جعل ذلك
البعض انّ الواو فى الفعلين علامة جمع وكثير فاعل للثانى عند البصريين وفاعل الاوّل
محذوف أى هم وقوله وأسروا النجوى الذين أى فأسروا فعل مضارع والواو علامة
والذين فاعل (قوله أن يكون بدلا من الواو الخ) أى وعلى جميع الاوجه فالواو فاعل
أسروا الا على جعل الذين ظلموا فاعلا (قوله أو مبتدأ خبره اما وأسروا الخ) أشار بذلك
الى ما قيل فيها من الاعراب سواء كان على هذه اللغة أو غيرها (قوله أو يقول محذوفا)
أى يقول الذين (قوله من مفعول يأتيهم) أى من قوله قبل ما يأتيهم من ذكر من ربهم
محدث الا استمعوه وهم يلعبون (قوله فهذه أحد عشر وجها) حاصلها انّ الذين ظلموا اما
فى محل رفع أو فى محل نصب أو فى محل جر فان كان فى محل رفع فهو اما بدل من واو أسروا
أو من واو استمعوه واما مبتدأ خبره اما جملة وأسروا أو قول محذوف واما فاعل
بأسروا والواو علامة أو يقول محذوف واما خبر لمحذوف فهذه سبعة أوجه على أنّ
الذين ظلموا فى محل رفع وأما على أنه فى محل نصب ففيه وجهان وكذا اذا كان فى محل جر
(قوله وأما الآية الاولى) أى وهى ثم عموا وصموا الخ وحاصل ما ذكره فيها ثلاثة أوجه
(قوله فى فعل الغائبين) أى لانه انما يستتر وجوبا فى فعل المخاطب وفعل المتكلم
وكذا فى فعل الغائب المفرد كما فى فعل التعجب والاستثناء (قوله مثل اللهم صل عليه)
هذا تنظير فى كون الاسم الظاهر بدلا من ضمير الغائب وقوله الرؤف بدل من ضمير عليه
(قوله فالواو الثانية حينئذ عائدة الخ) أى فهى على هذا الاعراب اسم بخلافها على
الاعراب الاوّل (قوله على متقدم رتبة) أى وان كان متأخرا لفظا (قوله ولا يجوز
العكس) أى جعل كثير بدلا من الواو الثانية (قوله لا مفسر لها) أى لم يتقدم لها
مرجع لا لفظا ولا حكما ولا معنى ولا رتبة وليس هذا من باب التنازع حتى يغتفر عوده
على المتأخر لفظا ورتبة (قوله لانها) اى الواو الآتية علامة للجمع (قوله الامع
ما لفظه جمع) أى وأما اذا كان الفاعل جمعا فى المعنى كمن فلم يسمع الاتيان بها (قوله
وأقول) اى فى الرد على أبى حيان (قوله اذا كان سبب دخولها) أى فى الواقع وفيه
انّ هذا لا يرد عليه لانه استند للسماع والقياس لا يرده وأيضا لفظ الجمع يشاكل بالعلامة
(قوله لانّ الجمعية خفية) أى لانه لا يعلم الجمعية الا من الواو (قوله فى قامت هند)
أى مع أنّ لفظها مذكر وانما أوجبوها نظرا لكونها مؤنثة فى المعنى (قوله فى قامت

امرأة) أى التى هو مؤنث لفظا والحاصل أنهم قاسوا على قامت امرأة قامت هند لكونه مؤنثا فى المعنى فقد نظروا للمعنى وقاسوا وحينئذ فقتضاه أن يجوز قياس جاؤنى من جاءك على قاموا الرجال وأجيب بأن الكثير الغالب مراعاة لفظ من لا معناها حتى انه يصح القياس والرد عليه (قوله غلت القدر) فى نسخة القدور وقوله وانكسرت القوس وفى نسخة النفوس (قوله واجازوها فى غلت القدر وانكسرت القوس) أى فهذان لم يسمعا لكن أجازوهما قياسا على طلعت الشمس ونفعت الموعظة لتأنيث الفاعل فى كل وان كان التأنيث فى الاولين معنويا وفى الاخيرين لفظيا أما فى الموعظة فظاهر وأما فى الشمس فلانه يقال فى تصغيرها شميسة برد التاء (قوله وجوز الزمخشرى الخ) هذا سند للرد على أبى حيان وفيه ان هذا لم يفده لان المصنف يرى ان هذه لغة ضعيفة لا يخرج عليها التنزيل واذا وجد تخريج على هذه اللغة فهو غير مقبول كذا قيل والحق أنه يفيد لان كلام الزمخشرى فى الرد على أبى حيان وان كان بعد ذلك يبحث فى كلام الزمخشرى (قوله لم يجز الخ) أى فيتعين جعل الواو فاعلا وزيد بدل أو مبتدأ (قوله لم يجز عند ابن هشام) أى الخضراوى أى وأجازه غيره (قوله لم يجز عند ابن هشام) أى لان الفاعل مفرد وهو زيد وما بعده عطف عليه وحينئذ فلا يصح الاتيان بالواو فهو قد نظر للظاهر من حيث كون الفاعل لفظا هو زيد فقط وأما غيره لما نظر الى أن الفاعل فى المعنى جمع وهو زيد وما عطف عليه صح الجمع عنده فغيره راعى المعنى فأجازه وهو نظر للفظ فمنع (قوله بيان المعنى) أى بيان كون الفاعل جمعا أو مثنى فى المعنى والفاعل فى المعنى متعدد لان المعطوف على الفاعل فاعل فى المعنى (قوله وقد أسلماه الخ) صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * وبعد البيت

لقد أورث المصرين حزنا وذلة * قتيل بدير الجاثليق مقيم

والابيات لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير بن العوام والمارقين الخارجين والمبعد بفتح العين الاجنبى والحميم القريب الذى يهتم بامره يعنى أنه تبرأ منه القريب والبعيد وأسلماه لما يراد منه والمصرين البصرة والكوفة ودير الجاثليق بجيم ومثلثة مفتوحة ولام مكسورة وتحتية وقاف موضع بالعراق قتل به مصعب (قوله لانه) أى ابن هشام الخضراوى انما يمنع التخريج أى على هذه اللغة ولا يمنع التركيب فى ذاته وذلك بجعل الواو فاعلا والاسم الظاهر بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر ولا يتأتى الرد عليه الا لو كان يمنع التركيب فى ذاته (قوله فى قام أخواك أو زيد) أى لان الفاعل واحد لان او لاحد الشيئين (قوله فمن زعم أنه من ذلك) أى مما جاءت فيه الالف علامة على تثنية الفاعل (قوله ضمير الوالدين) أى فهو الفاعل (قوله بتقدير يبلغه أحدهما الخ) أى فهو فاعل لفعل محذوف (قوله أو أحدهما بدل بعض) أى من الالف وقوله وما بعده أى وهو أو كلاهما (قوله لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض)

امرأة وأجازوها فى غلت القدر وانكسرت القوس كما أجازوها فى طلعت الشمس ونفعت الموعظة وجوز الزمخشرى فى لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة واذا قيل جاؤا زيد وعمرو وبكر لم يجز عند ابن هشام ان يكون من هذه اللغة وكذا تقول فى جاء زيد وعمرو وقول غيره أولى لما بينا من أن المراد بيان المعنى وقد رد عليه بقوله

وقد أسلماه مبعد وحميم * وليس بشئ لانه انما يمنع التخريج لا التركيب ويجب القطع بامتناعها فى نحو قام زيد أو عمرو لان القائم واحد بخلاف قام أخواك أو غلاماك لانه اثنان وكذلك تمتنع فى قام أخواك أو زيد واما قوله تعالى اما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين فى وبالوالدين احسانا وأحدهما أو كلاهما بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما أو أحدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول أعجبنى زيد وجهه وأخوك

على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين (٣٨) على المخصص فان قلت قام أخواك وزيد جاز قاموا بالواو وان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تأخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم (الثالث عشر) واو الانكار نحو آلرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب أن لا تعد هذه لانها اشباع للحركة بدليل آلرجلاه في النصب وآلرجليه في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي أنظور من قوله

من حوثما سلكوا أدنو فأنظور

وواو القوافي كقوله

سقيت الغيث أيتها الخيامو

(الرابع عشر) واو التذكر كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنسي زيدا فأراد مد الصوت ليتذكر إذ لم يرد قطع الكلام يقومو والصواب ان هذه كالتي قبلها (الخامس عشر) الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وأمنتم قال فرعون وآمنتم به والصواب أن لا تعد هذه أيضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من أحرف الاستفهام

أي وأما عكسه فالظاهر جوازه (قوله على ان الاخ هو زيد) أي وأما قولك أعجبني زيد أخوك وجهه فانه يجوز (قوله لانك لا تعطف المبين الخ) أي لان عاطف الشيء على الشيء يقتضي أنه شاركه من كل وجه أي في الحكم وان اقتضى أن ذات هذا غير هذا فعطفك على الخبر يكون المعطوف خبرا وكذلك العطف على الفاعل فاعل وعلى الحال حال وهكذا فاذا عطفت بدل الكل على بدل البعض اقتضى أن بدل الكل مخصص كما أن المعطوف عليه كذلك مع انه في الواقع مبين لا مخصص (قوله ان قدرته من عطف الجمل) أي وان زيدا فاعل لمحذوف أي وقام زيد وأما ان قدرته من عطف المفردات فلا يصح لان قاما بالالف لا يصح تسلطه على زيد لافراده (قوله كما قال السهيلي) هذا تنظير في قوله في عطف الجمل فقد جعل السهيلي قوله ولا نوم فاعلا لمحذوف والجملة عطف على جملة لا تأخذه سنة ولم يجعله عطفا على قوله سنة ويكون من عطف المفردات لان نوم لا يصح تسلط تأخذه بالتاء عليه بل انما يدخل عليه يأخذه بالياء لا بالتاء كما هو الموجود في الكلام (قوله واو الانكار) في الحقيقة الواو انما أفادت زيادة الانكار لان أصل الانكار استفيد من همزة الاستفهام (قوله آلرجلوه) أي فقد أنكرت عليه كون القائم رجلا بل القائم انما هو امرأة (قوله لانها اشباع) أي فليست كلمة موضوعة لمعنى بل جزء كلمة وهذا الباب انما هو معقود للكلمات المستقلة الموضوعة لمعان (قوله لانها اشباع) أي لتتمة الحرف الذي قبلها (قوله ونظيرها) أي في كونها اشباعا (قوله حوثما) لغة في حيث وصدر هذا البيت وانني حيثما يثني الهوى بصري * من حوثما وقبل البيت

الله يعلم أنا في تلفتنا * يوم الفراق الى أحبابنا صور

(قوله فأنظور الخ) أي فالاصل فأنظر فهو فعل مضارع وأشبعت ضمة الظاء فتولدت الواو منها (قوله سقيت الغيث الخ) هذا عجز بيت صدره * متى كان الخيام بذي طلوح * والطلوح جمع طلحة وهو شجر عظيم له شوك أي متى كان الخيام بمكان ذي طلوح (قوله كالتي قبلها) أي للاشباع لا أنها موضوعة لمعنى وحينئذ فلا تعد (قوله مبدلة) أي وليست الواو موضوعة للاستفهام فقد علم أن هذه المعاني الثلاثة الاخيرة باطلة فلم يبق الا أحد عشر معنى

## *(وا)*

على وجهين أحدهما أن يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي (والثاني) أن يكون اسما لاعجب كقوله

(قوله بباب الندبة) أي وهي نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه (قوله وازيداه) أي فالواو حرف ندبة وزيدا منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة ألف الندبة في محل نصب والالف للندبة والهاء للسكت (قوله وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي) أي فيجوز أن تقول لمن رأيته وأردت نداءه وازيد فوا حرف نداء وزيد منادى مبني على الضم في محل نصب (قوله اسما لاعجب) أي اسم فعل مضارع معناه أعجب (قوله

قوله فلم يبق الا أحد عشر الخ أي مع اسقاط الواو التي تنصب المضارع بعدها كما تقدم للشمني اه



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وابأبي) التعجب هنا للاستحسان أي أعجب من حسنك (قوله وابأبي) أي وأتعجب وقوله بأبي متعلق بمحذوف أي أفديك وأنت مبتدأ وبأبي خبره قدم عليه وقوله مبتدأ والاشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وقيل برد وعذوبة وقوله كأنما خبره وذر بالمعجمة من ذررت الحب فرقته والزرنب نبت طيب الرائحة (قوله وقد يقال) أي في وا التي هي اسم فعل لاعجب (قوله واهاً لسلمى) في الصحاح اذا تعجبت من طيب الشئ قلت واهاً له ما أطيبه قال أبو النجم

واهاً لريا ثم واهاً واها * ياليت عيناها لنا وفاها * بثمن نرضى به أباها

(قوله ووى) أي ويقال في وا التي هي اسم فعل لأعجب وى وهذا أي ما ذكره المصنف من أن وى اسم فعل بمعنى أعجب هو المشهور وقيل ان وى حرف تنبيه للردع والزجر على وقوع في محذور ومكروه كما اذا وجد رجل يسب أحداً او يوقعه في مكروه أو يتلفه أو يأخذ ماله أو يعرض له بشئ من ذلك فيقال لذلك الرجل وى ومعناه تنبه وانزجر عن فعلك (قوله كقوله) هو من الخفيف (قوله وى كأن الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف فاعلاتن متفعلن فعلاتن آخر صدره الحاء من يحبب والنشب المال وبعد البيت

ويجنب سر النجي ولكن أخا المال محضر كل سر

(قوله هذه) أي وهي وى بمعنى أعجب (قوله قيل الفوارس الخ) أي قول الفوارس ياعنتر اقدم فيتعجب لك في تأخرك وعدم قدومك على الحرب (قوله قيل الفوارس الخ) يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءهم في هذا المقام الصعب اليه قد شفى نفسه ونفى سقمه والقيل القول وعنتر منادى مرخم أي ياعنترة (قوله وقال الكسائي) هذا مقابل لمن يقول ان الكاف فيه حرف خطاب (قوله حرف خطاب) قد يتكلف أن الكاف جارة للتعليل على حد واذكروه كما هداكم (قوله فكأن للتحقيق) أي لا للتشبيه أي فالكاف على هذا مفصولة من وى بخلافها على القول الاول (قوله كما قال) أي عمر بن أبي ربيعة وقيل يزيد بن الحكم (قوله كأني الخ) ليس غرضه أن يشبه نفسه بمتيم موصوف بما ذكر وانما غرضه أن يخبر بأنه في حال امسائه غير مكالمة له متيم يشتهي أمراً غير موجود وهو كلامها فمن ثم جعلت كأن للتحقيق لا للتشبيه (قوله لا تكلمني) أي المحبوبة وقوله متيم خبر كأن فالقصد التحقيق لا التشبيه أي انه اذا أمسى ولم تكلمه متيم لا أن المراد انه كمتيم (قوله ماليس موجودا) أي وهو الكلام منها (قوله على هذه الحالة) أي غير مكالمة لي متيم

*(حرف الالف)*

(قوله والمراد به هنا) أي وأما في غير ما هنا كقوله في أول الكتاب حرف الالف فالمراد به الهمزة (قوله الحرف الهاوي) في نسخة الهوائي أي الصوت الممتد في الهواء

---

وابأبي أنت وفوك الاشنب
كأنما ذر عليه الزرنب
أو زنجبيل وهو عندي أطيب

وقد يقال واهاً كقوله

* واهاً لسلمى ثم واهاً واها *

ووى كقوله

وى كأن من يكن له نشب يحـ
ـبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

وقد تلحق هذه كاف الخطاب كقوله

ولقد شفى نفسي وأبرأ سقمها
قيل الفوارس ويك عنتر أقدم

وقال الكسائي أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور وأما ويك أن الله فقال أبو الحسن وى اسم فعل والكاف حرف خطاب وأن على اضمار اللام والمعنى أعجب لان الله وقال الخليل وى وحدها كما قال وى كأن من يكن البيت فكأن للتحقيق كما قال

كأني حين أمسي لا تكلمني
متيم يشتهي ماليس موجودا

أي انى حين أمسي على هذه الحالة

*(حرف الالف)*

والمراد به هنا الحرف الهاوي الممتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة

المدود من حروف العلة كألف موسى (قوله فأما الذى) أى الالف الذى يراد به الهمزة أى بعد لوله الهمزة والحاصل أن الالف على هذا مشتركة بين الحرف الهاوى وبين اسم الهمزة فاذا قيل على هذا تهج قام أى قطع حروفها قلت قاف وألف وميم وهذا مذهب الجمهور وأما ابن جنى فيقول ان الالف الهاوى انما يعبر عنه بلا فاذا قيل تهج قام قلت قاف ولا وميم فالحرف الهاوى عنده لا يعبر عنه الا بلا لكونه لا يعبر به فى أول اسمه لعدم تأتى ذلك (قوله أن يتلفظ به) أى بالالف الهاوى وقوله كما توصل الى اللفظ أى التلفظ (قوله كما فعل فى أخواته) أى فصاد اسم لصه وجيم اسم لجه فقد نطق بكل حرف فى أول اسمه (قوله ليتقارضا) أى فلام التعريف توصل لها بالالف والالف توصل لها باللام فكل منهما قارض الآخر وفيه ان الذى توصل به للام التعريف اليابسة بمعنى الهمزة لا الالف اللينة بمعنى الحرف الهاوى فهذه الالف المتوصل بها للام غير الالف المتوصل باللام لها لانها الالف اللينة فلا تقارض الا أن يقال اكتفى باتحاد الاسم واطلاق الالف (قوله لام ألف خطأ) أى وانما الصواب أن يقولوا لا لان الالف الهاوى انما يلحق بلا لا بما ذكروه ولان كلا الخ (قوله قد مضى ذكره) فيه ان الذى مضى ذكره انما هو الهمزة ولام ألف حرف مركب من اللام والالف اللينة أى الهاوى ولم يتقدم ذكر هذا ثم يرد أن المراد سرد أسماء الحروف البسيطة لا المركبة اللهم الا أن يكون أهل الخط اصطلحوا على أن لام ألف اسم للالف اللينة فقط ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله بيان كيفية تركيب الحروف) أى لان كيفية تركيب الحروف غير هذه الطريقة وهى بابالف بى بو به اب وهكذا (قوله أسماء الحروف) أى بأن يقال ا ب ت ث ج الخ (قوله بقول أبى النجم) الاوضح أن يعترض بالحديث الذى ذكره النبى حين عد الحروف وقال لام ألف الا أن يقال ان الحديث لم يبلغه (قوله كالحرف) بفتح الخاء وكسر الراء وذلك لان أبا النجم قدم على زياد يمدحه ويطلب منه الجائزة فأراد زياد قتله ففر هاربا ينشد ذلك (قوله وأجاب الخ) اعترض هذا الجواب الدمامينى بأنه كيف أن العربى الفصيح التى تتلقى اللغة عنه يخطئ فى اللفظ تبعا للعامة وقوله لان الخط الخ فيه أن أبا النجم انما صدر منه لفظ لا خط فلعل مراد أبى النجم لام وألف اللذان هما حرفان فحذف العاطف وهمزة القطع للضرورة فليس مراده لام ألف الذى هو اسم واحد مركب ومراده أنه يمشى تارة مستقيما فتخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشى معوجا فتخط رجلاه خطا معوجا شبيها باللام أو قد يقال الظاهر أن ما ذكره الدمامينى لا يرد وذلك لان العرب معصومون عن الخطا فى اللغة العربية كحركات الكلم ونحوها ونطقهم بلام ألف تبعا للعامة لا يمنع اذ تسمية العامة لهذا الحرف بلام ألف بمنزلة ما لو سمى انسان ابنه بدر بمقلوب زيد وظاهر أن العرب تناديه فى ذلك الحال بالمهمل وأجاب الشمنى بأن أبا النجم لما دخل الحاضرة ووجد العامة يقولون ذلك كثيرا شائعا

ساغ له

فأما الذى يراد به الهمزة فقد مر فى صدر الكتاب وابن جنى يرى أن هذا الحرف اسمه لا وأنه الحرف الذى يذكر قبل الياء عند عد الحروف وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به فى أول اسمه كما فعل فى اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل فى الابتداء الغلام ليتقارضا وأن قول المعلمين لام ألف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول أبى النجم

* أقبلت من عند زياد كالخرف *
* تخط رجلاى بخط مختلف *
* تكتبان فى الطريق لام ألف *

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقد ذكر للألف تسعة أوجه (أحدها) أن تكون للانكار نحو أعمراه لمن قال لقيت عمرا (الثانى) أن تكون للتذكر كرأيت الرجلا

وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذان (الثالث) أن تكون ضمير الاثنين  نحو الزيدان قاما وقال المازنى هى حرف

والضمير مستتر (الرابع) أن تكون علامة الاثنين كقوله

* ألفيتا عيناك عند القفا *

وقوله * وقد أسلماه مبعد وحميم *

وعليه قول المتنبي

ورمى وما رمتا يداه فصابنى

سهم يعذب والسهام تريح

(الخامس) الالف الكافة كقوله

فبينا نسوس الناس والامر أمرنا

اذا نحن فيهم سوقة ليس تنصف

وقيل الالف بعض ما الكافة وقيل اشباع وبين مضافة الى الجملة ويؤيده أنها قد أضيفت الى المفرد فى قوله

بينا تعانقه الكماة وروغه

يوما أتيح له جرئ سلفع

(السادس) أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو آأنذرتهم ودخولها جائز لا واجب ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة (السابع) أن تكون فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد فى نحو اضربنانّ وهذه واجبة (الثامن) أن تكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كقوله

يا يزيدا لآمل نيل عز

وغنى بعد فاقة وهوان

وقوله * يا عجبا لهذه الفليقه

هل تذهبنّ القوباء الريقه

وقوله

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له

ساغ له تلقيه وجعل قوله لانّ الخط الخ جوابا عما يقال كيف يسوغ للعربي الفصيح أن يتلقى ذلك الخطأ عن العامة وحاصل الجواب أنّ الذى صدر من العامة انما هو متعلق بالخط لا بالفصاحة ولكن هذا كلام بعيد فالحق أنّ كلام ابن جنى مشكل تأمل (قوله وقد ذكر للالف) أى الحرف الهاوى (قوله أعمراه) الاصل أعمرا أى أنت لقيت عمرا أو أنت لم تلقه لكون مثلك لا يراه وقوله للانكار أى لزيادته والا فالهمزة لاصل الانكار لانها للاستفهام الانكارى (قوله للتذكر) أى اذا نطقت بالكلمة ولم تدر شيأ بعدها بل نسيته فتأتى بالالف حتى تتذكر ما بعده (قوله وقد مضى) أى فى نظيره فى مبحث الواو (قوله أن لا يعدّ هذان) أى من الاوجه التى تأتى لها الالف لان الباب معقود للحروف الاصلية الموضوعة لمعان والالف فى هذين الوجهين غير أصلية بل حاصلة من اشباع الفتحة (قوله هى حرف) أى دال على التثنية (قوله عيناك) فاعل ألفيتا والالف حرف علامة التثنية (قوله وعليه الخ) انما لم يقل وقال المتنبي اشارة الى أنه ليس من العرب العرباء المعتدّ بكلامهم بل هو مولد (قوله ورمى الخ) يعنى أنه نظر اليه فرمى بطرفه سهما أصاب فؤاده ولم ترم يداه الى أن هذا السهم الصائب لم يجر على عادة السهام التى ترميها الايدى لانها تقتل فتريح من تعب الحياة وأما هذا السهم الصائب فانه يعذب دائما لتهييجه لوعة الغرام اه دمامينى (قوله يداه) فاعل رمتا والالف علامة التثنية (قوله ورمى) أى بلحظه سهاما وقوله فصابنى سهم أى من لحاظه وقوله والسهام أى التى ترمى باليد (قوله الكافة) أى عن الاضافة ومن هذا القبيل قوله بينا نحن جلوس عند رسول الله (قوله قد أضيفت الى المفرد) أى وظهر أثرها فى الاضافة للمفرد (قوله تعانقه) مضاف لبينا (قوله مسهلة) أى كما فى قراءة قالون وأبى عمرو وقوله أو محققة أى كما فى قراءة هشام (قوله وهذه واجبة) أى لانك لو لم تأت بها لتوالى الامثال (قوله أو المتعجب منه) ظاهره أو المنادى المتعجب منه مع أنّ المنادى فى البيت نفس التعجب فالاولى أن يقول أو المأتى به للتعجب لا لحقيقة النداء (قوله كقوله الخ) أورد الابيات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يا يزيدا مثال للمنادى المستغاث والآمل الراجى اسم فاعل من أمل يأمل بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع (قوله يا يزيدا) الاصل يا يزيد لانّ المنادى المفرد يبنى على الضم (قوله يا عجبا) مثال للمنادى المتعجب منه (قوله الفليقه) بالفاء والقاف أى الداهية والمنكر (قوله القوباء) بضم القاف وفتح الواو وقد تسكن وبالمد داء يعالج بالريق وهى فى البيت بتاء الوحدة فاعل مؤخر (قوله القوباء) هى القوبة المعروفة أى القوبة التى تداوى بالريق وسبب ذلك أن اعرابيا أصابه قوبة فقيل له كل يوم ضع عليها الريق فوضع عليها فصحت فقال ذلك (قوله وقوله) مثال للمندوب (قوله حملت أمرا عظيما) هو لجرير فى عمر بن عبد العزيز وقبله

الشمس طالعة ليست بكاسفة * تبكى عليك نجوم الليل والقمرا



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقف فيه باسم الله يا عمرا * (التاسع) أن تكون بدلا من نون ساكنة وهي اما نون التوكيد أو تنوين المنصوب فالاول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل أن يكون هذا من باب يا حرسي اضربا عنقه والثاني كرأيت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز أن تعد الالف المبدلة من نون اذن ولا ألف التكثير كقبعثرى ولا ألف التأنيث كالف حبلى ولا ألف الالحاق كالف أرطى ولا ألف الاطلاق كالالف في قوله

*من طلل كالأتحمي أنهجا*

ولا ألف التثنية كالزيدان ولا ألف الاشباع الواقعة في الحكاية نحو منا أو في غيرها في الضرورة كقوله

*أعوذ بالله من العقراب*

ولا التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند البصريين ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا

## *(حرف الياء)*

(الياء المفردة) تأتي على ثلاثة أوجه وذلك أنها تكون ضميرا للمؤنثة نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني هي حرف تأنيث والفاعل مستتر وحرف انكار نحو أزيدنيه وحرف تذكار نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب أن لا يعدا كما لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الاطلاق وياء الاشباع ونحوهن لانهن أجزاء للكلمات لا كلمات

---

ويروى الشمس كاسفة ليست بطالعة جوز أن يكون نصب نجوم على الظرفية أي مدة نجوم الخ أي الشهر والدهر فعبر عن الشهر بالقمر وعن الدهر بالنجوم وقيل المعنى تقلبها في البكاء أو تجعلها باكية أو نجوم فاعل والقمر مفعول معه أو أن نجوم مفعول لكاسفة (قوله يا عمرا) أصله يا عمر فزيدت الالف للندبة (قوله لنسفعا وليكونا) أي فتقول لنسفعا وليكونا (قوله من باب الخ) أي فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى (قوله والثاني) أي المبدلة من تنوين المنصوب (قوله في لغة غير ربيعة) أي وأما هم فيقفون على المنون المنصوب بالسكون (قوله ولا ألف التكثير) أي وهي الزائدة في الكلمة لمجرد تكثير حروفها (قوله ولا ألف الالحاق) هي التي تزاد في كلمة لاجل الحاقها بكلمة أخرى لتثنى تثنيتها وتجمع جمعها فأرطى ملحقة بجعفر (قوله ولا ألف الاطلاق) هي الالف اللاحقة للقوافي المطلقة نحو *أقلي اللوم عاذل والعتابا* الخ (قوله كالأتحمي) بفتح الهمزة وسكون المثناة فوق وفتح الحاء المهملة وشد الياء نوع من البرد وأنهج بلي فصار كالطريق وصدره * ماهاج أشواقا وشجوا قد شجا * وهو للعجاج ومنها * وفاحما ومرسنا مسرجا * (قوله أو في غيرها في الضرورة) أي أو الواقعة في غير الحكاية (قوله أعوذ بالله الخ) تمامه * الشائلات عقد الاذناب * وانما وصف العقرب وهي مفرد بالجمع لان الالف واللام للاستغراق فالافراد مرادة فيجوز رعاية المعنى فيجمع الوصف (قوله عند البصريين) أي فالالف عندهم زائدة لاجل بيان حركة ان وأما الكوفيون فيقولون انها من جملة الضمير لا أنها زائدة فالضمير عندهم انا بتمامها (قوله لما قدمنا) أي في حرف الهاء من قوله والتحقيق أن لا تعد هاء التأنيث من نحو رحمة من ذلك لانها جزء كلمة والاولى أن يقول لما يأتي قريبا لانه علل بمثل ذلك التعليل قريبا (قوله لما قدمنا) أي في هاء التأنيث من أنها جزء كلمة ويأتي بعد أسطر في الياء ومما لا ينبغي عده أيضا الالف المبدلة من همزة أل عند دخول همزة الاستفهام نحو آلآن

## *(حرف الياء * الياء المفردة)*

(قوله هي حرف تأنيث) أي فهي مثل تاء قامت هند وقوله والفاعل مستتر أي تقديره أنت (قوله أزيدنيه) بصح بكسر الدال وفتحها وضمها لانه يقال في الاحوال الثلاثة وهذا بخلاف الرجل فانه يقال في حالة الرفع آلرجلوه وفي حالة النصب آلرجلاه وفي حالة الجر آلرجليه وذلك لان زيدا محرك فتنوينه بالكسر لاجل التقائه ساكنا مع الياء فهذا انكاره في أحواله الثلاث بخلاف ما لا تنوين له كالرجل فانكاره تابع لحركته فحال الرفع بالواو وحال النصب بالالف وحال الجر بالياء (قوله وقد تقدم البحث فيهما) أي في الواو (قوله وياء الاطلاق) أي كما في وكأن قدي وقوله وياء الاشباع أي اذا أشبعت الحرف المكسور لحكاية كني أو غيرها وقوله ونحوهن أي كالتثنية والجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب (قوله لا كلمات) أي والباب انما هو معقود لبيان أحوال الكلمات



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

(يا) حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهى أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها نحو يوسف أعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها الابها ولا المندوب الابها أو بوا وليس نصب المنادى بها ولا بأخواتها أحرفا ولا بهن أسماء لادعو متحملة لضمير الفاعل خلافا لزاعمى ذلك بل بأدعو محذوفا لزوما وقول ابن الطراوة النداء انشاء وأدعو خبر سهو بل أدعو المقدر انشاء كبعت وأقسمت واذا ولى يا ما ليس بمنادى كالفعل فى ألا يا اسجدوا وقوله

ألا يا اسقيانى بعد غارة سنجال
وقبل منايا عاديات وأوجال

والحرف فى نحو يا ليتنى كنت معهم فأفوز يا رب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله

يالعنة الله والاقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار

فقيل هى للنداء والمنادى محذوف وقيل هى لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت أو امر نحو ألا يا اسجدوا فهى للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا ربك والا فهى للتنبيه والله سبحانه وتعالى أعلم

*(الباب الثانى من الكتاب)*
في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها

*(شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها الامر ادف لها)* الكلام هو القول

---

المستقلة (يا) (قوله أو حكما) أى كما اذا ناديت بها الساهى أو النائم أو الغافل القريب (قوله توكيدا) المراد بالتوكيد الاشارة الى أن ما يلقى للمخاطب أمر عظيم شأنه أن يعتنى به حتى نزل القريب وان كان متنبها لذلك منزلة الغافل لكونه لم يأت بالاكمل المناسب (قوله وقيل مشتركة) أى اشتراكا معنويا لانها موضوعة للامر الكلى وهو طلب الاقبال سواء كان المطلوب بعيدا أو قريبا (قوله أو بوا) أى فلم يشاركها الا البعض فى بعض الاحوال ضمت الكثرة لها (قوله أحرفا) أى حال كونها أحرفا كما قال بعض انها أحرف والناصب للمنادى هى (قوله أسماء) أى أسماء افعال لادعو فيا عنده اسم فعل مضارع (قوله بل بأدعو محذوفا) أى لقيام حرف النداء مقامه (قوله وأدعو خبر) أى وكيف يقوم الانشاء مقام الخبر (قوله المقدر) أى المحذوف الذى قام حرف النداء مقامه (قوله غارة) مضافة لبعد (قوله سنجال) اسم موضع بأذربيجان أى اسقيانى بعد غارة هذا الموضع أى بعد الوقعة الحاصلة فيه قبل أن يحصل لى الموت وينقضى أجلى فالشاعر كان مطعونا وقال ذلك حال ضعفه (قوله وقبل منايا عاديات) فى نسخة وقبل صروف عاديات وهى نوائب الدهر وأوجال أى خوف وفى نسخة وآجال (قوله كاسية) أى ذات مكسوة (قوله يالعنة الله) لعنة مبتدأ وقوله على سمعان خبر وقوله من جار تمييز مجرور بمن (قوله والصالحين) يروى والصالحون بالواو اما على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ المجرور قبله لفظا مرفوع محلا على أنه فاعل المصدر (قوله سمعان) بكسر السين وفتحها وكأنه رجل نصرانى (قوله محذوف) أى والاصل يا هؤلاء اسجدوا الخ (قوله لئلا يلزم الاجحاف) أى لو جعلت للنداء لان أدعو محذوف وكذلك المنادى لان فضلات الجملة منها كما هو القول فيما يأتى للمصنف (قوله والا) أى بأن لم يلها الا دعاء ولا فعل أمر بل فعل غير أمر نحو

يا حبذا جبل الريان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

أو حرف نحو يا ليتنا نرد

*(الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة)*

(قوله الباب) مبتدأ والثانى نعت وقوله فى تفسير خبر وقوله من الكتاب صفة ثانية او حال من المبتدا على مذهب سيبويه أو من الخبر لكن يرد عليه أنه قد تقدم الحال على عاملها المنوى (قوله وذكر أقسامها) أى من كونها اسمية أو فعلية صغرى أو كبرى أو ذات وجهين (قوله وأحكامها) أى من كونها انشائية ان وقعت جوابا القسم استعطافى أو خبرية ان وقعت صفة أو صلة أو حالا ومثله عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما (قوله شرح الجملة) أى هذا باب شرح الجملة فحذف المبتدأ والخبر أعنى المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله هو القول) انما لم يقل اللفظ لان القول جنس قريب لانه عبارة عن اللفظ المستعمل بخلاف اللفظ فانه جنس بعيد لصدقه على

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

المهمل والمستعمل وأخذ الجنس القريب فى التعريف أولى لاجل أن يصيره تاما بخلاف البعيد فانه يصيره ناقصا فان قلت ان القول كما يطلق على اللفظ يطلق على الاعتقاد وعلى الرأى فهو مشترك أو كالمشترك وأخذ المشترك فى التعريف ممنوع قلنا محل ذلك اذا لم توجد قرينة على أن المراد واحد من أفراد ذلك المشترك وهنا وجدت قرينة على ارادة اللفظ وهو الوصف بالافادة اذ المفيد انما هو اللفظ المستعمل لا الرأى والاعتقاد (قوله المفيد) خرج الجملة الاستئنافية وجملة الشرط وقوله المفيد بالقصد الخ اعترض بأن المفيد يغنى عن القصد لان النائم اذا أخبر بخبر فانه لا يفيد شيأ وكذلك المجنون اذ هو كالهذيان وأصوات الحيوانات ولو فرض افادته كما لو قال قام زيد ووافق ذلك قيامه فالفائدة لم تحصل من اخباره بل انما حصلت من خارج كالمشاهدة ورد بأن المستفاد من المشاهدة صدق الخبر أى مطابقته للواقع وأما الفائدة فالكلام متصف بها غايته أنه غير مقصود بالافادة والحاصل أن كلام النائم والمجنون فى حد ذاته مفيد أى دال على معنى يحسن السكوت عليه وهو ثبوت المحكوم به للمحكوم عليه لكنه غير مقصود بالافادة وحينئذ فلا يسمى كلاما عند النحاة فلذا أخرجه المصنف بقوله بالقصد (قوله يحسن السكوت عليه) أى من المتكلم بمعنى قطع كلامه أو من السامع بأن لا يطلب زائدا على ما سمع والاول أولى لان الكلام صفة له فيكون منه وهو السكوت صفة له وفى الحقيقة هما متلازمان لانه متى ذكر كل الاسناد حسن السكوت من كل منهما والا فلا (قوله يحسن السكوت عليه) خرج ما دل على معنى لا يحسن السكوت عليه كزيد على الذات وان قام زيد على تعلق شئ ما على القيام فهو ليس بمفيد (قوله وما كان بمنزلة أحدهما) أى منزلة الفعل مع فاعله أو منزلا منزلة المبتدا مع خبره (قوله ضرب اللص) أى فهو منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان اللص نائب فاعل ونائب الفاعل بمنزلته (قوله وأقائم الزيدان) أى فهو أيضا بمنزلة الفعل مع الفاعل لان الزيدان فاعل بقائم الذى هو اسم فاعل لا أنه فعل ويحتمل أنه منزل منزلة المبتدا مع الخبر وذلك لان قائم وان كان مبتدأ الا أن الزيدان كالخبر لا أنه خبر (قوله وكان زيد قائما) يحتمل أنه منزل منزلة الفعل مع الفاعل لان زيد كالفاعل لانه اسم كان لا أنه فاعل ويحتمل أنه منزل منزلة المبتدا والخبر نظرا الى أن أصل معمولى كان المبتدا والخبر والآن لا يطلق عليهما ذلك لكن الظاهر قصره على الاول لان الجملة كان مع معموليها وأما معمولاها فلا يقال لهما الآن جملة فى قواعد النحو (قوله وظننته قائما) ايراده فيما يتنزل منزلة أحدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح وليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدا والخبر (قوله أنهما ليسا مترادفين) أى بل الجملة أعم (قوله انهما ليسا مترادفين) أى لانه لا يشترط فى الجملة الافادة (قوله كما يتوهمه الخ) فيه أن النحاة فرقتان احداهما اصطلحوا على الترادف والاخرى اصطلحوا على عموم الجملة فتوهيم المصنف للقائلين بالترادف نظرا لاصطلاحه لا يصح والا كان لغيره أن يوهموه أيضا نظرا لاصطلاحهم اذ ليس توهيمه لهم

المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة أحدهما نحو ضرب اللص وأقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس

اولى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

أولى من توهيمهم له وأجاب الشمنى بأنا لانسلم أنهم اختلفوا فى الاصطلاح بل انما
اختلفوا فى نقل الاصطلاح فالمصنف وجماعة نقلوا عموم الجملة وغيره نقل الترادف وعلى
هذا فالتوهيم ظاهر (قوله وهو) أى الترادف قول صاحب المفصل هو الزمخشرى (قوله
ويسمى جملة) وفى نسخة بالجملة وفى نسخة الجملة أى فهو ظاهر فى الترادف ووجه ظهوره
أن الشئ لا يسمى باسم شئ الا اذا كان مرادفا له وانما قال وهو ظاهر ولم يقل وهو صريح
الخ لاحتمال أن معنى قوله ويسمى جملة أى من حيث انه من أفرادها وأن الجملة تنفرد
عنه الا أنه خلاف الظاهر (قوله انها أعم منه) أى لانه أخذ فى مفهوم الكلام قصدا
ليس مأخوذا فى حد الجملة (قوله اذ شرطه الافادة) أى المقصودة وقوله بخلافها أى فلا
يشترط فيها الافادة قصدا (قوله ولهذا) أى لاجل عدم اشتراط قصد الافادة (قوله وكل
ذلك ليس مفيدا) أى ليس مقصودا بالافادة لان المقصود من قولك جاء الذى قام الاخبار
بالمجئ لا بالقيام وانما ذكرت قام لتعيين الموصول (قوله صحة قول الخ) فى نسخة وجه
قول ابن مالك وهى أحسن لما يأتى أن كلام ابن مالك ليس صحيحا وان كان له وجه فى نفسه
(قوله ثم بدلنا) أى أعطيناهم مكان السيئة العذاب الحسنة أى الصحة حتى عفوا أى
كثروا وقالوا كفر النعمة (قوله ان الزمخشرى الخ) ظاهره أن هذا كلام ابن مالك
وليس كذلك بل كلامه قال الزمخشرى ان قوله وهم لا يشعرون ولو أن أهل القرى الى
قوله يكسبون اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه ثم انه زاد وقال فالاعتراض هنا
بسبع جمل ثم ان بعضهم اعترض على ابن مالك كيف يقول ان الاعتراض بسبع جمل مع
أن الاعتراض هنا بأربع جمل وحاصل الجواب عن ابن مالك أن كلامه مبنى على أن الجملة
أعم من الكلام والمعترض راعى القول بالترادف فكلام ابن مالك وجيه ولا اعتراض عليه
(قوله بسبع جمل) الاولى وهم لا يشعرون والثانية ولو أن أهل القرى آمنوا والثالثة
واتقوا والرابعة لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض والخامسة ولكن كذبوا
والسادسة فأخذناهم والسابعة بما كانوا يكسبون (قوله اذ زعم) أى الزمخشرى وقوله
أن أفأمن أى فالفاء مزحلقة عن محلها وفيها معنى السببية (قوله أن أفأمن معطوف
على فأخذناهم) أى أخذناهم الاولى أعنى قوله فأخذناهم بغتة وفى هذا العطف شئ
وذلك لان أخذناهم خبر وقوله أفأمن انشاء مع أنه لا يصح عطف الانشاء على الخبر الا أن
يقال انه مجوز لذلك تأمله وأجيب بأن الاستفهام انكارى بمعنى النفى أى لا يأمن
فهو خبر معطوف على خبر (قوله معطوف على فأخذناهم) ضمير أخذناهم عائد على أهل
القرية المكذبين أنبيهم والهمزة فى أفأمن للاستفهام الانكارى بمعنى النفى أى لا يأمن أى
أخذنا المكذبون لانبيائهم بغتة وهم لا يشعرون فتسبب عن ذلك عدم أمان أهل القرى
من العذاب والمراد بالقرى قرى مكة الساكن فيها العرب (قوله معطوف الخ) أى
وليس العطف على مقدر بعد الهمزة أى أيقولون فأمن الخ لان هذا مذهب سيبويه
والزمخشرى يخالفه فى ذلك (قوله انما اعترض) أى فى الآية بأربع لا بسبع كما قلت

وهو ظاهر قول صاحب المفصل
فانه بعد أن فرغ من حد الكلام
قال ويسمى جملة والصواب أنها
أعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها
ولهذا تسمعهم يقولون جملة
الشرط جملة الجواب جملة الصلة
وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما
وبهذا التقرير يتضح لك صحة قول
ابن مالك فى قوله تعالى ثم بدلنا
مكان السيئة الحسنة حتى
عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء
والسراء فأخذناهم بغتة وهم
لا يشعرون ولو أن أهل القرى
آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات
من السماء والارض ولكن كذبوا
فأخذناهم بما كانوا يكسبون
أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا
بياتا وهم نائمون ان الزمخشرى
حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل
اذ زعم أن أفأمن معطوف على
فأخذناهم ورد عليه من ظن أن
الجملة والكلام مترادفان فقال
انما اعترض بأربع جمل وزعم أن
من عند ولو أن أهل القرى الى
والارض جملة لان الفائدة انما تتم
بمجموعه

Digitized by Google — Original from PRINCETON UNIVERSITY

وبعد ففي القولين نظر أما قول ابن مالك فلانه كان من حقه أن يعدها ثماني جمل احداها وهم لايشعرون وأربعة في حيز لو وهي آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من أن وصلتها مع ثبت مقدرا أو مع ثابت مقدرا على الخلاف في أنها اسمية أو فعلية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فأخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون (فان قلت) لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه (قلت) انما اراده أن يبين ما لزم على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى أن أن وصلتها فاعل بثبت وأما قول المعترض فلانه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل وذلك لانه لا يعد وهم لايشعرون جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة برأسها ويعد لو وما في حيزها جملة واحدة اما فعلية ان قدر ولو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا أو اسمية ان قدر ولو أن ايمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة وفأخذناهم بما كانوا يكسبون كله جملة وهذا هو التحقيق ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وتلك لا تكون الا كلاما تاما

## انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

فالاسمية هي التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق

---

(قوله وبعد) أي وبعد ان عرفت كلام ابن مالك وكلام المعترض وأن كلام ابن مالك له وجه فأقول الخ (قوله أما قول ابن مالك) أي أما الاعتراض على قول ابن مالك (قوله على الخلاف الخ) فيه أن الكلام حينئذ في كلام الزمخشري وهو يقدرها ثبت فحينئذ لا يأتي هذا الخلاف (قوله على الخلاف الخ) ينبغي الجزم بأن المقدر ثبت لان المصنف بصدد ما لزم كلام الزمخشري وهو يرى أن الجملة الواقعة بعد لو فعلية وحينئذ فأن وصلتها فاعل لفعل محذوف بعد لو (قوله فان قلت) أي جوابا عن ابن مالك في عده الجمل سبعة ولم يعدها ثمانية (قوله ونقله عن سيبويه الخ) حاصله أن سيبويه يقول ان المعنى ولو أن ايمانهم فقيل له أين الخبر فقال انه لما طال الكلام وجرى الاسناد في ضمنه لم يحتج للخبر (قوله وذلك) أي الاستغناء المفهوم من المقام (قوله فاعل بثبت) أي فيلزمه أن يكون أن وصلتها مع ثبت جملة ثانية وقد يجاب بان ابن مالك والزمخشري لم يعدا قوله وهم لايشعرون معترضا لانها جملة حالية فهي مرتبطة بالكلام قبلها وصرحا بأن مبدأ الاعتراض قوله ولو أن أهل القرى الى قوله يكسبون وحيث صرحا بذلك فيعلم أن مقصودهما بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فأخذناهم بغتة وهم لايشعرون غير أنهما تركا بعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبدإ الاعتراض ونهايته وحيث كان وهم لايشعرون لم يعداه من الاعتراض صح ما قالاه من أن الاعتراض بسبع جمل وقد يقال بل هي ثمانية غيرها والثامنة جملة يكسبون وهي غير كان مع خبرها ألا ترى أنهما عدا آمنوا التي هي خبر أن جملة غير جملة أن مع خبرها (قوله وأما قول المعترض) أي وأما التنظير الوارد على قول المعترض (قوله وهذا هو التحقيق) يعني عدم عد جملة وهم لايشعرون وعد جمل الاعتراض في هذه الآية ثلاثة وفي الدماميني وهذا لا تحقيق فيه والتحقيق أن يقال ان قوله تعالى ولو أن أهل القرى آمنوا الى قوله يكسبون جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وأما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا وقوله تعالى فأخذناهم بما كانوا يكسبون فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود يفوت بترك اعتباره وأقول لا نسلم أن جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما لما سيأتي في الاعتراضية أن وان شطت نواها من قوله * لعلي وان شطت نواها أزورها * جملة معترضة اه شمني (قوله لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة) فيه نظر لانه يقتضي أن من قال الاعتراض بسبع جمل مراده من الجمل المعترضة وهو ممنوع وانما مراده مطلق الجملة

### * (انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية) *

(قوله الى اسمية وفعلية وظرفية) هذا تقسيم أصلي للجملة ولكن في الحقيقة أن الظرفية ترجع لما قبلها من الاسمية والفعلية لانك اما ان تقدر عامل الظرف كائن أو استقر فعلى الاول تكون اسمية وعلى الثاني تكون فعلية (قوله التي صدرها اسم) أي غير ظرف

بدليل

Digitized by Google	Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الاخفش والكوفيون والفعلية  هي التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف أو مجرور نحو أعندك زيد وأفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد أن عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي *(تنبيه)* مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو أقائم الزيدان وأزيد أخوك ولعل أباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو أقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر أيضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فأي آيات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا أبصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التأخير وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وان أحد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى فعلية لان صدورها في الاصل أفعال والتقدير أدعو زيدا وان استجارك أحد وخلق الانعام وأقسم والليل

بدليل ما يأتي (قوله وقائم الزيدان) أي بدون اعتماد وانما مثل بذلك بدون أقائم الزيدان لان كلامه في الجملة التي صدرها اسم لم يسبقه حرف وأما ما سبقه حرف فسيأتي في التنبيه (قوله عند من جوزه) أي جوز الابتداء بالوصف من غير اعتماد (قوله التي صدرها فعل كقام زيد الخ) المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني لما فعلها ماض مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها أمر وكلام المصنف يقتضي أن كان مسندة لاسمها وهو الصحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث والزمان وأما قول البيانيين انها قيد للخبر فمعنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في الزمن الماضي وحينئذ فالاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها فهو مبني على أنه لا دلالة لها على الحدث وهو مشكل اذ لم يعهد فعل يقع في التركيب غير زائد ولا مؤكد ولا مسند (قوله فعل) أي لانه جملة فيصح أن النائب عنه جملة والا كان مفردا (قوله لا بالاستقرار) أي والا كانت فعلية ان قدرت فعلا أو اسمية ان قدرت اسما (قوله ولا مبتدأ) أي والا كانت اسمية (قوله ومثل الزمخشري لذلك) أي لما ذكر من الظرفية (قوله زيد في الدار) أي فالجملة الواقعة خبرا عن زيد ظرفية وأما جملة زيد في الدار فهي اسمية (قوله بعد أن عمل) أي الظرف وقوله فيه أي في ذلك الضمير لان الضمير لا يتصل الا بعامله فلا بد من ملاحظة العمل بعد الاستتار وتوضيحه أنك اذا قلت زيد استقر في الدار كان في استقر ضمير مستتر معمول له فلما حذف الفعل وهو استقر صار الضمير خاليا عن عامل فعمل فيه الظرف فانتقل الضمير اليه واستتر فيه لانه لا يتصل الا بعامله وقرر الشمني أن قوله بعد أن عمل أي الاستقرار فيه أي أن الضمير بعد أن كان الاستقرار عاملا فيه لما حذف الاستقرار انتقل للظرف واستتر فيه بعد حذف الاستقرار وجدد العمل فيه للظرف بعد أن كان للاستقرار (قوله الجملة الشرطية) أي الواقعة فعل الشرط أي فجعلوا أقسام الجملة أربعة (قوله مرادنا بصدر الجملة) أي في قولنا ان صدرت باسم فهي اسمية وان صدرت بفعل فهي فعلية (قوله المسند) الاولى أن يقول مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه سواء كان ملفوظا أو مقدرا لتخرج الفضلات المصدر بها كما خرجت الحروف وهو ظاهر ودخل نحو يا عبد الله الخ فلو قال هكذا لاغناه عن قوله وأيضا ما هو صدر في الاصل الخ لانه يفيد حينئذ أنه غير ما سبق مع أنه ليس كذلك لان قولنا المسند اليه أو المسند يخرج هذه الاشياء لانها فضلات (قوله اسمية) أي لانها مصدرة باسم وهو المسند اليه (قوله في نية التأخير) أي لانها فضلات (قوله وان أحد الخ) أي أن ان داخلة على فعل محذوف لان أدوات الشروط لا تدخل الا على فعل (قوله أدعو زيدا) صوابه أدعو عبد الله (قوله وأقسم والليل) في نسخة بالليل والمناسب الموجود هنا لان نسخة الباء حل معنى فقط

باب مايجب على المسؤل فى المسؤل عنه أن يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويين

ولذلك أمثلة أحدها صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فأنا أكرمه وهذا مبنى على الخلاف السابق فى عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تأخير ومابعد اذا متمم لها لانه مضاف اليه ونظير ذلك قولك يوم يسافر زيد أنا مسافر وعكسه قوله

*فبينا نحن نرقبه أتانا*

اذا قدرت ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضاف الى جملة اسمية وان قلنا العامل فى اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها كما فى قولك متى تقم فأنا أقوم (الثانى) نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كائن أو مستقر فالجملة اسمية ذات خبر فى الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر فى الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر ففعلية أو بالظرف فظرفية (الثالث) نحو يومان فى نحو مارأيته مذ يومان

*(باب مايجب على المسؤل فى المسؤل عنه)*

(قوله باب) كذا فى نسخة وفى نسخة حذفه (قوله باب) خبر لمحذوف وهو مضاف لما ويجب فعل مضارع وقوله أن يفصل فاعل والجملة صلة ما أى هذا باب مايجب على المسؤل التفصيل فيه أى التفصيل فى جوابه (قوله مايجب) ما واقعة على الكلام أى باب الكلام الذى يجب على الشخص المسؤل التفصيل فى جوابه وقوله فى المسؤل عنه أى حال كون وجوب التفصيل على الشخص المسؤل فى حال القاء المسؤل عنه (قوله لاحتماله) أى وانما وجب على المسؤل التفصيل فى الجواب اذا ألقى له المسؤل عنه لاحتماله أى المسؤل عنه الخ (قوله ولذلك) أى المسؤل عنه المحتمل للاحتمالات المذكورة أمثلة (قوله أحدها) أى أحد الامثلة صدر الكلام الخ فاذا سئل انسان وقيل له هل صدر قولنا اذا قام زيد فأنا أكرمه جملة اسمية أو فعلية فلا ينبغى له أن يقتصر فى الجواب على قوله اسمية ولا على قوله فعلية بل يجب عليه التفصيل بأن يقول ان كان اذا معمولا للجواب فالصدر جملة اسمية وان كان معمولا للشرط فالصدر جملة فعلية (قوله وهذا) أى واحتمال صدر هذا الكلام للاحتمالات المذكورة مبنى الخ (قوله فان قلنا جوابها) أى فالمعنى أنا أكرم زيدا وقت مجيئه (قوله جوابها) أى مافى حيز جوابها من فعل أو شبهه كأنا أكرمه أو أنا مكرمه وهذا أى كون العامل مافى حيز الجواب هو التحقيق عند غير المصنف والتحقيق عند المصنف أن العامل شرطها وعلى كلام غير المصنف يلزم عليه أن مابعد الفاء عمل فيما قبلها مع أنه ممنوع فالمناسب أن يقدر أكرمه مقدما يفسره أكرمه المذكور وحينئذ فالجملة فعلية ولو قلنا العامل مافى حيز الجواب وقولهم مالا يعمل لا يفسر عاملا مخصوص بباب الاشتغال كذا بحث الدمامينى وأجاب الشمنى بأن عمل مابعد الفاء فيما قبلها غير ممنوع عند ذلك القائل (قوله ونظير ذلك) أى فى كون الظرف مضافا لجملة فعلية ومقدما من تأخير وصدر الكلام جملة اسمية (قوله يوم) ظرف منصوب بقوله أنا مسافر (قوله وعكسه) أى من حيث ان الظرف مضاف لجملة اسمية والكلام جملة فعلية (قوله اذا قدرت الخ) بيان للعكس (قوله العامل فى اذا فعل الشرط) أى وأن المعنى اذا جاء زيد فى الزمان المستقبل فأنا أكرمه (قوله مبتدأ) أى والخبر فى الدار وقوله أو مرفوعا بمبتدا محذوف أى على أنه فاعل أغنى عن الخبر (قوله وذات فاعل مغن عن الخبر فى الثانية) جرى على مايقول كثيرون من أن الفاعل مغن عن الخبر فى مثل أقائم الزيدان والتحقيق أن هذا المبتدأ لاخبر له أصلا ولا يتصور أن يكون مخبرا عنه وكيف وهو فى نفسه مسند الى مابعده فهو فى المعنى خبر ومنشأ الغلط تسميته مبتدأ فظن أن كل مبتدإ مخبر عنه وليس كذلك اهـ دمامينى (قوله نحو يومان) فيه أن يومان فى الاعاريب الآتية اما مبتدأ أو فاعل أو خبر وعلى كل فهو مفرد لا جملة وكان الاولى أن يقول الثالث مذ يومان فى نحو الخ لانه هو الذى يتأتى فيه الجملة الاسمية أو الفعلية والجواب أن

فانّ تقديره عند الاخفش والزجاج بيني وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وأبي علي أمد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومنذ خبر على الاول ومبتدأ على الثاني وقال الكسائي وجماعة (٤٩) المعنى منذ كان يومان فمنذ ظرف لما قبلها وما بعدها جملة فعلية فعلها ماض حذف فاعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتدؤها ولا محل لها الا انها صلة * الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين أحدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش ومبتدؤها عند سيبويه والثاني أي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعته فعلى التقدير الاول الجملة بحالها وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر ماذا مبتدأ وصنعته الخبر والفعلية بأن تقدره مفعولا لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر * الخامس نحو أبشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وهي أم نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله * فقلت أهي سرت أم عادني حلم * أكثر رجحانا من تقديرها في أبشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية * السادس نحو قاما اخواك فان الالف ان قدرت حرف تثنية كما ان التاء حرف تأنيث في قامت هند أو اسما واخواك بدل منها فالجملة فعلية وان قدرت اسما وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها * السابع نحو نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المبتدا المحذوف فجملتان فعلية واسمية

المراد يومان مع ما ينضم لها بحيث يصير جملة وانما لم يقل منذ يومان لانه لا يصح لان يومان تارة ينضم لها منذ فيكون جملة اسمية وهذا على القولين الاولين وعلى القول الثالث أن الذي ينضم لها كان وعليه فهي جملة فعلية والقول الرابع المنضم لها هو ذو فالجملة اسمية صلة الموصول (قوله بيني الخ) أي فمنذ خبر مقدم ويومان مبتدأ مؤخر (قوله أمد انتفاء الرؤية يومان) أي فأمد مبتدأ وقوله انتفاء الرؤية أخذ من قوله ما رأيته (قوله وعليهما فالجملة اسمية) قد يقال هي على الاول تحتمل الفعلية ان جعلت المرفوع فاعل استقر محذوفا نعم لا تكون ظرفية لان الظرف اذا لم يعتمد لا يعمل (قوله فالجملة) أي جملة منذ يومان وهي جملة ثانية وأما الجملة الاولى فهي ما رأيته (قوله ومنذ خبر) أي عن يومان على الاول وقوله ومبتدأ على الثاني أي لانها مؤولة بأمد فهي مبتدأ (قوله منذ كان) أي وجد (قوله لما قبلها) أي كعدم الرؤية في المثال (قوله في محل خفض) أي بالاضافة للظرف وهو منذ (قوله واقعة على الزمن) أي فالذي صفة للزمن (قوله قدم خبرها) أي وهو ما الاستفهامية (قوله أي شيء) أي وعلى هذا فما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام بخلاف الوجه الاول فان ذا عليه موصولة وعائدها محذوف (قوله فعلى التقدير الاول) أي من أن ما اسم استفهام خبر مقدم أو مبتدأ وذا اسم موصول خبر أو مبتدأ مؤخر وقوله بحالها أي من كونها اسمية (قوله وعلى الثاني) أي من أن ما مركبة مع ذا وجعلا اسما واحدا للاستفهام (قوله ماذا مبتدأ) أي والمعنى أي شيء صنعته (قوله له الصدر) والتقدير أي شيء صنعت صنعته هذا وقد ذكر بعضهم ان ماذا من بين أدوات الاستفهام تخرج عن الصدرية اه دماميني (قوله فالارجح الخ) أي لان الاصل في الاستفهام أن يدخل على الافعال (قوله ويجوز تقديره مبتدأ) أي ويهدوننا خبرا أي فالجملة حينئذ اسمية (قوله أأنتم تخلقونه) أي فالهمزة للاستفهام وأنتم مبتدأ وتخلقونه خبر (قوله أرجح) اعلم أنه قد وجد في هذه الآية لكل من الاسمية والفعلية مرجحا فقد رجحت الفعلية بغلبة ايلاء الفعل للهمزة والاسمية بمعادلة الاسمية لها وحينئذ فهما متساويان وهذا لا يعارض ما ذكره من ترجيح الاسمية لان الارجحية بالنسبة الى شيء خاص وهو قوله أبشر يهدوننا فلا تعارض (قوله لمعادلتها الخ) أي فقد رجحت الاسمية فيها بالمعادلة المذكورة بخلاف الاسمية في أبشر يهدوننا فانها لم ترجح وانما رجحت الفعلية فيها بغلبة ايلاء الفعل للهمزة (قوله أكثر رجحانا الخ) أي وأما جعل الجملة في هذا اسمية فهو ضعيف جدا لوجود أمرين يقتضيان الفعلية الهمزة والتعادل بخلاف الاسمية (قوله لمعادلتها الفعلية) أي فقد وجد للفعلية في هذا البيت مرجحان غلبة ايلاء الفعل للهمزة والمعادلة للفعلية بخلاف الفعلية في أبشر يهدوننا فانها لم يوجد فيها الا مرجح واحد وهو الاول في الآيتين المذكورتين (قوله فعلية واسمية) أي وكذا ان قدر مبتدأ خبره محذوف وتركه لضعفه وقوله فجملتان أي جملة نعم



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

* الثامن جملة البسملة فان قدرا بتدائى باسم الله فاسمية وهو قول البصريين أو أبدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ولم يذكر الزمخشري (٥٠) غيره الا أنه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت البسملة مبدأ له فيقدر باسم الله اقرأ باسم الله أحل باسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربى وضعت جنبى * التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثانى ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظير ما هذه ما فى قولك ما أنت وموسى فانها أيضا تحتمل الرفع والنصب الا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا على أنت والنصب على الخبرية أو المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه اذ لابد من تقدير فعل حينئذ أى ما تكون أو ما تصنع ونظير ما هذه فى الوجهين على اختلاف التقديرين كيف فى نحو كيف أنت وموسى الا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به فليس للرفع الا توجيه واحد وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية * العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وزيد قام فالارجح الفعلية للتناسب وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين ومما يرجح فيه الفعلية نحو موسى أكرمه ونحو زيد ليقم وعمرو لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل وأما نحو زيد قام فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور الى
وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير والكوفيون على التقديم والتأخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع

الرجل وجملة هو زيد (قوله مؤخرا) أى لاجل افادة الحصر وقوله الا أنه أى الا أن الاولى أنه أى الحال والشان يقدر الخ (قوله ومناسبا الخ) انما كان تقديره مناسبا أولى لانه أوفى بتأدية المطلوب لدلالة ذلك المقدر حينئذ على تلبس الفعل كله بالبسملة على وجه التبرك والاستعانة (قوله ربى) فى نسخة اللهم (قوله التاسع الخ) فيه أنه فى حالة الرفع لا يحتمل الا وجها واحدا وهو الفعلية وكذا فى حالة النصب لا يحتمل الا وجها واحدا وهو الاسمية وحينئذ فعد هذا المثال مما ينبغى أن يفصل فى الجواب عنه لوجود الاحتمال مشكل اه دمامينى (قوله بمعنى صار) أى فهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر (قوله واسمها) أى اسم جاء أى وخبرها الحاجة (قوله على معنى ما) أى لان ما واقعة على حاجة ولو راعى اللفظ لذكر (قوله الا أن الرفع على الابتدائية) أى وأنت خبر (قوله على خلاف سيبويه) أى فسيبويه يقول انها مبتدأ والاخفش يقول انها خبر مقدم وحينئذ يكون أنت خبرا على الاول ومبتدأ على الثانى وموسى عطف على أنت (قوله وذلك) أى ما ذكر من الرفع بقوليه (قوله والنصب) أى نصب ما على الخبرية أى لتكون أو المفعولية أى لتصنع (قوله اذا قدرته) أى قدرت موسى فالاعراب حينئذ ما خبر مقدم أو مفعول وأنت فاعل أو اسم يكون وموسى مفعول معه (قوله اذ لابد من تقدير فعل حينئذ) أى حين اذ جعل وموسى مفعولا معه لان العامل فيه ما سبق من فعل أو شبهه لا الواو (قوله فى الوجهين) أى الرفع والنصب (قوله الا انها لا تكون مبتدأ) أى لان كيف معناها على أى حالة وحينئذ فلا يصح وقوعها مبتدأ (قوله فليس للرفع الا توجيه واحد) أى وهو الخبرية فكيف خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر وموسى عطف على أنت (قوله وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية) كونه على الخبرية بتقدير أن يجعل أنت اسما لتكون محذوفة أى كيف تكون فلما حذف تكون وحدها أبرز الضمير المستكن فيها وقوله أو الحالية أى بتقدير توجد وموسى على وجهى النصب مفعول معه (قوله فالارجح الفعلية) أى بجعل زيد فاعلا لمحذوف يفسره المذكور (قوله ومما يرجح فيه الفعلية) هذا خارج عن المعطوف فلو جعله قسما حادى عشر كان أولى لان هذا محتمل للوجهين (قوله موسى أكرمه) أى فأكرمه جملة طلبية لضعف كونها خبرا عن موسى فالراجح حينئذ جعل موسى مفعولا لفعل محذوف (قوله زيد ليقم) أى فليقم جملة طلبية وجملة لا يذهب طلبية فلا يجعلان خبرا فيعرب زيد وعمرو فاعلان لمحذوف (قوله وعمرو لا يذهب) أى فالتقدير لا يذهب عمرو لا يذهب وكذا ما قبله (قوله فالجملة اسمية) أى فزيد مبتدأ وقام خبر (قوله والكوفيون الخ) أى لانه يجوز عندهم تقدم الفاعل (قوله عند الجمهور) أى ويجرى فيها خلاف الكوفيين وابن مالك ومن معه (قوله محتملة لهما) أى لان جملة وعمرو قعد يحتمل جعلها فعلية ان عطف على جملة قام ويحتمل جعلها اسمية ان عطف على جملة زيد قام (قوله

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لاغير وغلامه منطلق صغرى لاغير لانها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن أنا هو الله ربي ففيها أيضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضمير الله سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة أنا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ثم أدغمت نون لكن في نون أنا * (تنبيهان) * الاول ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدا تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم أبوه * الثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بأل أو بالاضافة ولذلك لحن من قال

كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب

وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله

* بين ذراعى وجبهة الاسد *

الى الصغرى والكبرى) في نسخة الى صغرى وكبرى وهي المناسبة لقوله فيما يأتي وانما قلت صغرى وكبرى الخ (قوله والصغرى الخ) على هذا زيد قائم وقام زيد ليست صغرى ولا كبرى فالقسمة غير حاصرة (قوله المبنية) أي التي هي خبر عنه (قوله في المثالين) ففي المثال الاول وقعت الصغرى فعلية وفي الثاني وقعت اسمية (قوله كبرى لاغير) أي لان الخبر فيها جملة (قوله صغرى لاغير) أي لانها مبنية على المبتدا أي مخبر بها عنه (قوله باعتبار غلامه منطلق) أي باعتبار ان الخبر فيها جملة وهي غلامه منطلق (قوله صغرى باعتبار جملة الكلام) المناسب باعتبار وقوعها خبرا عن المبتدا الذي هو زيد (قوله لكن أنا هو الله ربي) اي فلكن حرف استدراك وأنا مبتدأ أول وهو مبتدأ ثان ضمير الشأن والله مبتدأ ثالث وربي خبر الثالث والثالث وخبره خبر الثاني والثاني وخبره خبر الاول وليس في الله ربي رابط لانه عين المبتدا فالجملة بتمامها كبرى لاغير والله ربي صغرى لاغير وهو الله ربي كبرى بالنظر لالله ربي وصغرى نظرا للمبتدا الاول (قوله اذا لم يقدر الخ) أي فان قدر كذلك فهي جملة كبرى فقط والخبر جملة صغرى فقط ولا يتأتى أن تكون محتملة للصغرى والكبرى لان ذلك لا يكون الا اذا وجد ثلاث مبتدآت (قوله اعتباطيا) أي لالعلة (قوله وقيل حذفا الخ) قد رد هذا المصنف سابقا بأن ما حذف لعلة كالالف هنا كالثابت فيمنع من ادغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطيا فكأنه لم يوجد أصلا (قوله ما فسرت به الجملة الكبرى) أي بأنها الاسمية التي خبرها جملة (قوله بالفعل) أي وحينئذ فالكبرى يصح أن تكون فعلية خلافا لظاهر كلامهم (قوله بالفعل) أي الفعل الناسخ اذا كان الخبر في الاصل جملة وعلى هذا فنعرفها بأنها ما كان الخبر فيها جملة ولو بحسب الاصل أو نقول هي الجملة الاسمية التي خبرها جملة والفعلية التي فعلها ناسخ والخبر فيها بحسب الاصل جملة (قوله فعلى أفعل) أي الذي هو مؤنث افعل وحاصل الكلام أن أفعل التفضيل ان جرد من أل والاضافة يجب افراده وتذكيره وجر المفضل عليه بمن ولا تجوز فيه المطابقة فلا يجوز أن تقول امرأة فضلى ولا امرأتان فضليان ولا نساء فضليات ولا رجلان أفضلان ولا رجال أفضلون بل تقول رجل أو امرأة أو رجلان أو امرأتان أو رجال أو نساء أفضل من كذا فان عرف أو أضيف طابق موصوفه فتقول بالمرأة الفضلى أو فضلى النساء والمرأتان الفضليان والنساء الفضليات وكذا الباقي اذا علمت هذا تعلم أن قولهم جملة صغرى وكبرى مثل امرأة فضلى وهو ممنوع واجاب المصنف عنه (قوله كان صغرى الخ) اى فقد استعمل الصغرى والكبرى (قوله فواقعها) جمع فاقعة وفي نسخة فقاقعها جمع فقاعة والمراد بها النفاخة التي تكون على وجه الماء من شدة تحركه أو غليانه بالنار أي كان الفقاع الصغيرة والكبيرة على وجه الخمر درر على أرض من ذهب (قوله وقول بعضهم) اى في الجواب عنه (قوله وانهما مضافان) أي فالاصل صغرى فواقعها وكبرى فواقعها فحذف من

يرده أن الصحيح ان من لا تقحم فى الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذى لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال

(٥٢) اذا غاب عنكم أسود العين كنتم * كراما وأنتم ما أقام ألائم

أى لئام فعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة أحدها نحو أنا آتيك به اذ يحتمل آتيك أن يكون فعلا مضارعا ومفعولا وأن يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ويؤيده ان أصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة الثانى نحو زيد فى الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر وينبغى ان يجرى هنا الخلاف الذى فى المسئلة قبلها *الرابع زيد قائم ابوه اذ يحتمل أن يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم *(تنبيه)* يتعين فى قوله *ألا عمر ولى مستطاع رجوعه* تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة فى محل نصب على انها صفة لا فى محل رفع على انها خبر ألا لان الا التى للتمنى لا خبر لها عند سيبويه لا لفظا ولا تقديرا فاذا قيل الا ماء كان ذلك كلاما مؤلفا من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع صفة على المحل وتقدير رجوعه جملة فى موضع رفع على انها صفة على المحل اجراء وخبر

---

الاول لدلالة الثانى أو من الثانى لدلالة الاول أو انهما معا مضافان للموجود كما قيل بكل من ذلك (قوله لا تقحم فى الايجاب) أى وهنا موجب ومجرورها معرفة (قوله ولكن الخ) جواب عن البيت وعن كل كلام مثله (قوله مع كونه مجردا) اى من أل والاضافة (قوله الائم) الشاهد فيه انه جمع ألائم على غير بابه لا جمع لئيم وجمعه مع انه مجرد من أل مراعاة لقوله انتم لعدم قصد المفاضلة (قوله فعلى هذا يتخرج البيت) اى بحيث يقال انه ليس مراد أبى نواس فى البيت التفضيل بل مراده فقاعة صغيرة من الخمر وفقاعة كبيرة من الخمر (قوله وقول النحويين) اى جملة صغرى وكبرى (قوله ان يكون فعلا مضارعا) اى والاصل أأتيك ابدلت الهمزة الثانية ألفا لوقوعها ساكنة اثر همزة وعلى هذا الاحتمال تكون جملة كبرى بخلاف الاحتمال الذى بعده فانها تكون جملة لا صغرى ولا كبرى (قوله مثل الخ) تنظير فى الاحتمال الثانى (قوله ويؤيده) أى يؤيد كون آتيك اسم فاعل (قوله وان حمزة يميل الالف) أى فهذا دليل على انه اسم فاعل لان عليه الالف تكون أصلية ولا يجوز امالة الالف الا اذا كانت أصلية وأما على جعله فعلا تكون الالف بدلا عن الهمزة والالف المبدلة لا تمال (قوله نحو زيد فى الدار) أى فعلى الاحتمال الاول يكون الكلام جملة كبرى وعلى الثانى لا يكون جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما وكذا يقال فى المثال الثالث (قوله وينبغى أن يجرى هنا) أى فى الاولوية (قوله الخلاف الذى فى المسئلة قبلها) وهو أنه هل يقدر المحذوف اسم فاعل لان الاصل فى الخبر الافراد أو يقدر العامل فى سيرا فعلا لانه الاصل فى العمل وقوله فى المسئلة قبلها أى مسئلة عامل الظرف الواقع خبرا وانما أحال عليه ولم يتقدم له لشهرة هذا الخلاف فى تلك المسئلة (قوله فى المسئلة قبلها) وهى قوله الثالث نحو زيد فى الدار (قوله أبوه مبتدأ) أى مؤخرا وقائم خبر مقدم وحينئذ فيكون الكلام جملة كبرى (قوله فاعلا بقائم) أى وحينئذ فليس الكلام جملة كبرى ولا صغرى بل غيرهما (قوله تنبيه الخ) انما أتى بهذا التنبيه عقب ما قبله لتوهم ان قوله ألا عمر ولى الخ جملة كبرى لان عمر فى الاصل مبتدأ وقوله مستطاع رجوعه خبر فحينئذ يكون مستطاع رجوعه جملة صغرى وقوله الا عمر الخ جملة كبرى فدفع المصنف هذا التوهم بأنها ليست جملة كبرى أصلا (قوله ألا عمر الخ) الهمزة للاستفهام ولا أصلها لا النافية للجنس ثم لما دخلت عليها همزة الاستفهام صارت للتمنى فحينئذ يكون لها اسم وليس لها خبر وعمر اسمها مبنى معها على الفتح وقوله مستطاع رجوعه جملة فى محل نصب صفة لعمر نظرا للفظ فى الحالة العارضة لا صفة على المحل والا كانت فى محل رفع (قوله والجملة فى محل نصب) أى والاصل أتمنى عمرا موصوفا بكونه رجوعه مستطاع (قوله لا فى محل رفع) أى حتى تكون الجملة كبرى (قوله فاعلا) الاولى نائب فاعل لان مستطاع اسم مفعول (قوله صفة على المحل) أى ورجوعه نائب فاعل (قوله جملة) أى من مبتدا وهو رجوعه

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لا لا مجرى ليت فى امتناع مراعاة محل اسمها وهذا ايضا قول سيبويه  فى الوجهين وخالفه فى المسئلتين المازنى والمبرد

### ﴿ انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين ﴾

ذات الوجهين هى اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم أبوه كذا قالوا وينبغى أن يزاد عكس ذلك فى نحو ظننت زيدا أبوه قائم بناء على ماقدمنا وذات الوجه نحو زيد أبوه قائم ومثله على ماقدمنا نحو ظننت زيدا يقوم أبوه

### ﴿ الجمل التى لا محل لها من الاعراب ﴾

وهى سبع وبدأنا بها لانها لم تحل محل مفرد وذلك هو الاصل فى الجمل • فالاولى الابتدائية وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لان الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان أحدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور والثانى الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له فى الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم أظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد أظن قائم فجملته أيضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون

---

وخبر وهو مستطاع (قوله فى امتناع مراعاة محل اسمها) أى قبل دخول الناسخ وانما امتنع مراعاة المحل لكون الناسخ هنا أزالها عن حالها الاصلى بالمرة من الاعراب وهو ظاهر وصير الكلام انشاء بعد ان كان خبرا فالمحل قد زال بألا والحاصل أن سيبويه راعى أمورا ثلاثة فراعى معنى ألا وهو أتمنى فقال لا خبر لها واعتبر أصل لا وهو أنها نافية للجنس فجعل لها اسما ونظر لكونها فى معنى ليت وان لها اسما فمنع الوصف مراعاة لمحل اسمها (قوله فى الوجهين) أى وجهى الوصفية على المحل (قوله وخالفه فى المسئلتين الخ) أى فجوز جعل مستطاع رجوعه جملة فى محل رفع خبرا للا والكلام حينئذ جملة كبرى وجوز جعل مستطاع صفة لعمر على المحل ورجوعه نائب فاعل أو ان الجملة فى محل رفع صفة على المحل وخبر لا محذوف على الوجهين (قوله اسمية الصدر فعلية العجز) أى فاذا نظرت لصدرها وجدته جملة اسمية واذا نظرت لعجزها وجدته جملة فعلية (قوله فى نحو ظننت زيدا أبوه قائم) أى وهى فعلية الصدر اسمية العجز (قوله وذات الوجه) أى وهى التى كل من صدرها وعجزها اسم أو فعل

### • (الجمل التى لا محل لها من الاعراب) •

(قوله تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل) أى وهذا غير مراد وذلك كما فى جاء زيد ويده على رأسه فان جملة يده على رأسه ابتدائية بهذا المعنى ولها محل (قوله تطلق أيضا) أى كما تطلق على الجملة التى ابتدئ بها الكلام سواء صدرت بمبتدا أو بفعل ولا محل لها من الاعراب وهذا المعنى هو المراد والحاصل أن الابتدائية تطلق على أمرين أحدهما مراد والثانى غير مراد فلذا كانت التسمية بالاستئنافية أوضح لانها نص فى المعنى المراد (قوله تطلق أيضا الخ) وأيضا الابتدائية يتوهم قصرها على المفتتح بها النطق (قوله المفتتح بها النطق) وهذه تسمى مستأنفة استئنافا تاما (قوله المفتتح بها السور) نحو انا أنزلناه فى ليلة القدر انا فتحنا لك (قوله المنقطعة) أى لفظا أو معنى فمثال المنقطعة لفظا مامثل به المصنف فان رحمه الله منقطعة لفظا لانه ليس هنا حرف يوصلها بها وأما فى المعنى فان الرحمة مرتبطة بالموت ومثال المعنى ثم يعيده من قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق ثم يعيده فان الاعادة منقطعة عما قبلها لفظا لان الاعادة لم تقع حتى يحملوا على الاقرار برؤيتها وليس انقطاعا لفظا بل متصلة فيه لان ثم للعطف والضم (قوله المنقطعة عما قبلها) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بما تعلقا صناعيا باتباع أو اخبار أو حالية سواء كان هناك انقطاع فى المعنى أو فى اللفظ فقط فلا يضر الارتباط معنى بغير ذلك فيدخل فى ذلك جملة آمن الناس من قوله تعالى كما آمن الناس وان ارتبطت من حيث التشبيه فالارتباط معنى لا يستلزم تخلية الاعراب الا من جملة الصلة (قوله رحمه الله) أى فجملة رحمه الله منقطعة عما قبلها لانها انشائية (قوله الا انها من باب جمل الاعتراض) أى لا من جمل الاستئناف التى كلامنا فيها فلا ترد هنا (قوله ويخص البيانيون الاستئناف الخ) أى

وأما النحاة فقالوا هي المقتطعة عما قبلها سواء كانت جوابا عن سؤال أم لا فالاستئناف
عندهم أعم (قوله فان جملة القول الثانية) وهي قال سلام (قوله ولهذا) أي لاجل
انقطاعها (قوله فلم تعطف عليها) تفسير لقوله فصلت لما بين الجملتين من شبه كمال
الانقطاع وأما دخول واو الاستئناف على الجملة المستأنفة فلا يمتنع على الاظهر نحو
وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية بعد ما كان للنبي الآية فانه جواب عما يقال كيف
استغفر ابراهيم لابيه ومن منع دخول الواو مطلقا على الجملة المستأنفة قال الاستئناف
البياني ما كان جوابا لسؤال عن شيء مصرح به في الجملة الاولى وليس هذا منه تأمل
(قوله قال انا منكم وجلون) هذا محل الشاهد فانه جواب عما يقال ماذا قال لهم
حين سلموا عليه (قوله قالوا سلاما) أي ماذا قالوا له فأجاب وقال قالوا سلاما ثم سأل
وقيل ماذا قال لهم فأجاب وقال قال سلام (قوله العواذل) جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة فلذا ذكر الضمير لا جمع عاذل لان فاعلا لا يجمع على فواعل (قوله رجال) فاعل
لمحذوف أي يسبحه رجال وهو جواب عن سؤال تقديره من يسبح (قوله فيمن فتح باء يسبح)
أي وهو شعبة وأما من كسرها فرجال فاعل يسبح المذكورة فليس قوله رجال جملة
(قوله انه صفة) أي فتكون الجملة في محل جر وقوله أو حال أي فتكون في محل نصب
(قوله انه صفة) أي على قاعدة الجمل بعد النكرات وقوله أو حال أي لوجود المسوغ
وهو الوصف بمارد (قوله من شيطان لا يسمع) أي موصوف بكونه لا يسمع وهذا تعليل
لبطلان الصفة والحال أما الصفة فظاهر وأما الحال فهي وصف في المعنى (قوله من
شيطان لا يسمع) قد يجاب بأن المراد لا يسمع حال الحفظ بسبب ذلك الحفظ وهذا كلام
لاغبار عليه فالصفة حينئذ ظاهرة والايراد انما يأتي على أن المراد موصوفون بعدم
السماع من قبل الحفظ اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله للاستئناف النحوي) أي انه
ابتداء بيان حال الشياطين والمعنى أن الشياطين لا يسمعون للملا الاعلى قال الدماميني
اذا كانت للاستئناف النحوي يكون قد أخبر عن الشياطين المتحفظ منهم بعدم السماع
وحينئذ فيعود الاشكال بأنه كيف يتحفظ من شيطان لم يسمع في نفس الامر اذ المتحفظ منه
من يسمع فان قلت ان المراد لا يسمعون بعد الحفظ قلنا قدر ذلك في الصفة ويكون المعنى
لاغبار عليه فما بالك قدرته في الاستئناف النحوي دون الصفة مع أن المعنى على كل عليه
ظاهر فهذا تحكم وأجاب الشمني بأنه اخبار عن حال الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا
منهم وفيه أنه لا يصح الاخبار عنهم بعدم السماع مع قطع النظر عن الحفظ لانهم يسمعون
في نفس الامر وما أتى عدم السماع الا من الحفظ والا لما كان للحفظ معنى (قوله
لفساد المعنى) أي لانه يكون جوابا عن سؤال وهو انه يقال لم حفظت السماء الدنيا من
الشياطين فأجاب لانهم موصوفون بعدم السماع من قبل الحفظ واعلم أنه انما يحصل
الفساد اذا جعل جوابا عن سؤال عن العلة أي لم حفظت السماء من الشياطين وأما ان

جعل

فان جملة القول الثانية جواب
لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم
ولهذا فصلت عن الاولى فلم
تعطف عليها وفي قوله تعالى
سلام قوم منكرون جملتان حذف
خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ
التقدير سلام عليكم أنتم قوم
منكرون ومثله في استئناف
جملة القول الثانية ونبئهم عن
ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه فقالوا
سلاما قال انا منكم وجلون وقد
استؤنفت جملتا القول في قوله
تعالى ولقد جاءت رسلنا ابراهيم
بالبشرى قالوا سلاما قال سلام
ومن الاستئناف البياني أيضا قوله
زعم العواذل انني في غمرة
صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي
فان قوله صدقوا جواب لسؤال
تقديره أصدقوا أم كذبوا ومثله
قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح
*(تنبيهات)* الاول من
الاستئناف ما قد يخفى وله أمثلة
كثيرة أحدها لا يسمعون
من قوله تعالى وحفظا من كل
شيطان مارد لا يسمعون الى الملا
الاعلى فان الذي يتبادر الى
الذهن أنه صفة لكل شيطان أو حال
منه وكل منهما باطل اذ لا معنى
للحفظ من شيطان لا يسمع وانما
هي للاستئناف النحوي ولا يكون
استئنافا بيانيا لفساد المعنى أيضا

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقيل يحتمل أن الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت اللام كما في جئتك أن تكرمني ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله
* ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى *
فيمن رفع أحضر واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين (فان قلت) اجعلها حالا مقدرة أي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه أي بعد الحفظ (قلت) الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا حال الممرور به أن يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر للذهن أنه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد قوله فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله أولم يروا كيف يبدأ الله الخلق لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه قوله تعالى على عقب ذلك قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة الخامس زعم أبو حاتم ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستئناف ورده أبو البقاء بأن ولا انما تعطف على النفي وبانه لو أثارت الارض كانت ذلولا

جعل جوابا عن السؤال عن حال الشياطين أي ما حال هؤلاء الشياطين بعد الحفظ فأجاب بأن حالهم انهم لا يسمعون الى الملا الاعلى كان الكلام مستقيما فاطلاق القول بالفساد لا يصح (قوله ان الاصل لئلا الخ) أي فهو علة لقوله وحفظا (قوله أحضر الخ) أي فالاصل عن أن أحضر الوغى فحذف أن بعد حذف عن فرفع الفعل بعد ان كان منصوبا على حذ تسمع بالمعيدي الخ (قوله واستضعف الزمخشري الخ) قد يقال انه يرد عليه هذا البيت على أنه في كلام العرب كثير (قوله اجعلها حالا مقدرة) هذا وارد على قوله سابقا لا يصح جعلها حالا وحاصله أن الممنوع على جعلها حالا اذا جعلت حالا مقارنة فلو جعلتها منتظرة لصح الكلام (قوله هو صاحبها) قد يقال هذا غير لازم ولو قيل في المثال مقدرا على صيغة اسم المفعول لصح سواء كان المقدر ذلك الرجل أو غيره سلمنا أن المقدر هو صاحبها فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم سماعهم لما شاهدوا من الكواكب المتزاحمة وأما الارادة فغير لازمة كما اذا قيل للمظلوم ادخل السجن خالدا فيه اه دماميني (قوله مقدرا) أي ذلك الرجل (قوله لا يقدرون عدم السماع) أي وانما يقدرون حين ارتقائهم للسماء السماع لانهم راجون له (قوله فلا يحزنك قولهم) هكذا بالفاء في أكثر النسخ والتلاوة ولا يحزنك بالواو واعترض عليه أن الاستئناف فيهما غير خفي وانما يخفى على بليد لم يتدبر في معنى الآية لان كل أحد يعلم أن الكفار لم يصدر منهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون ولا قول ان العزة لله جميعا وحينئذ فلا ينبغي أن يعد هذا من الاستئناف الخفي (قوله وهي كالتي قبلها) أي في كونها يتبادر الى الذهن انها من مقولهم (قوله وقف واجب) أي سواء كان له سبب أو لا وأجيب بأن المراد واجب صناعي والمنفي الوجوب الشرعي (قوله الرابع) أي من أمثلة الاستئناف الذي قد يخفى (قوله ثم يعيده) أي فالمتبادر العطف على ما قبله وان الله يقررهم على رؤيتهم بدء الخلق واعادته (قوله بعد) أي الى الآن حتى انهم يقررون برؤيتها (قوله ثم الله ينشئ الخ) أي فقد غير الاسلوب ولم يقل ثم ننشأ فهذا دليل على الاستئناف (قوله زعم أبو حاتم ان من ذلك) أي من الاستئناف الخفي وحق السياق الخامس تثير الارض عند أبي حاتم والمتبادر ان تثير صفة لذلول أي لا مذللة باثارة الارض أي بالعمل والحرث ولا تسقي الحرث أي الزرع فمن ثم قال الحسن هي بقرة كانت وحشية لا يحرث بها ولا يسقى (قوله بأن ولا الخ) هذا كلام أبي البقاء فالمعنى ويدلك أن المصنف سيأتي يرد كلام أبي البقاء ولو كان هذا عين كلامه لاعترض المصنف عليه بأن العاطف الواو ولا ولا (قوله على النفي) أي ولو جعلت مستأنفة لكانت الواو من ولا عاطفة على مثبت وفيه تسمح لان العاطف الواو وحدها فالاولى الواو الداخلة على لا لا تعطف الا على منفي (قوله وبانها لو أثارت الارض) أي أثارت غبارها وهيجته وقوله كانت ذلولا أي مذللة للحرث لانها لا تثير الغبار من الارض الا اذا علقت في المحراث ومتى علقت فيه كانت مذللة وقد حكم أولا بأنها

ليست ذلولا لجعلها استئنافا تناقض (قوله ولا يلتفت) أي وكذا زيد يصوم ولا يقعد والاولى أن يمثل بهذا الظهور أن الواو عاطفة بخلافها في المثال الذي ذكره فانها تحتمل أنها للحال (قوله والثاني الخ) أي ويرد اعتراضه الثاني ويرد أيضا بأن المعنى أنها تثير الارض من بطرها في قوة المشي (قوله وانما يرجه الرد) أي على أبي حاتم وحاصل الرد انا لا نسلم ان ذلك من عجائبها العدم وروود ذلك في خبر أي حديث ولكن اعترض على المصنف بأنه لا يلزم من كونه لم يبلغك خبر بأن ذلك من عجائبها انه لم يرد خبر بذلك في الواقع اذ أبو حاتم ثقة في النقل فلا يفسر الا بسند (قوله من عجائبها) أي فهي تثير الارض وليست مذللة للحرث وهذا خلاف غيرها من البقر فانه لا يثير غبار الارض الا اذا كان مذللا (قوله وبأنهم انما كلفوا بأمر موجود الخ) حاصله انه يلزم على قوله بالاستئناف ان البقرة التي أمروا بذبحها متصفة بأمر خارق للعادة وهو جمعها بين كونها غير ذلول وبين اثارتها غبار الارض فيلزم عليه تكليفهم بأمر خارق للعادة مع أنهم انما كلفوا بأمر موجود ويرد هذا الاعتراض بأنهم كلفوا بذبح بقرة موجودة الا انها متصفة بأمر خارق للعادة لانهم لما شددوا شدد عليهم فالتكليف ليس بأمر خارق للعادة وهو الجمع بين الوصفين (قوله وبانه كان يجب الخ) هذا رد للاستئناف في حد ذاته وقوله في ذلول في نسخة لا ذلول أي بعده (قوله تكرار لا في ذلول) أي تكرار لا الواقعة في ذلول أي الداخلة عليه فقوله في ذلول صفة للا لا متعلق بتكرار (قوله بعد الاستئناف) أي فهو كلام منقطع عما قبله وقد يقال هو جار على كلام الكوفيين وصرح به البيضاوي من أن لا قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها نحو غضبت من لا شيء وجئت بلا زاد أو على قول المبرد ومن وافقه أن لا لا يجب تكرارها في الصفات (قوله الثاني) أي من التنبيهات (قوله وهو نوعان) أي واللفظ المحتمل نوعان (قوله نعم الرجل زيد) أي فان جعلت زيد امبتدأ وما قبله خبرا كان زيد لفظا غير مستأنف وان جعلته خبرا لمحذوف أي هو زيد كان مستأنفا وعبر المصنف باللفظ لان المحتمل قد لا يكون جملة كزيد في المثال المذكور فانه على الاحتمال الاول مفرد وجملة على الثاني (قوله والثاني ما) أي لفظ أو جمل على الاستئناف (قوله الى ذلك) أي تقدير (قوله لا تتخذوا بطانة) أي أصفياء تظهرونهم على سركم وموالاة بكم أي لا يتبعونكم (قوله وما تخفي صدورهم أكبر) كان عليه أن يزيد قد بينا لكم الآيات لان قول الزمخشري أن تكون مستأنفات أي الجمل الثلاث أعني لا يألونكم خبالا وقد بدت البغضاء من أفواههم وقد بينا لكم الآيات وأما قوله وما تخفي صدورهم فجملة حالية لا تعد والحاصل أن الزمخشري بعد أن ذكر أن الجملتين يصح أن تكونا صفتين ذكر أن الاولى أن تكون الجمل الثلاثة مستأنفات وانما لم يعد ودوا ما عنتم جملة منها لانها بيان لقوله لا يألونكم خبالا (قوله والابلغ أن تكون مستأنفات) أي استئنافا نحويا أو بيانيا ووجه الابلغية أن بيان التعليل أكثر فائدة

ويرد اعتراضه الاول صحة مررت برجل يصلي ولا يلتفت والثاني ان أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه الرد ان الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها وبانهم انما كلفوا بأمر موجود لا بأمر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في ذلول اذ لا يقال مررت برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب لا يقال قد تكررت بقوله ولا تسقي الحرث لان ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه * الثاني قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان أحدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك كثير جدا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قال الزمخشري الاحسن والابلغ أن تكون مستأنفات

وايضا

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز  أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفتين أى بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضاؤهم ومنع الواحدى هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك أحب مفارقتك والذى يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما فى الخبر نحو الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام فخر الدين فى تفسير هذه الآية سهو فانه سأل ما الحكمة فى تقديم من دونكم على بطانة وأجاب بان محط النهى هو من دونكم لا بطانة فلذلك قدم الاهم وليست التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان أبا حيان فسر فى سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله تعالى وتقطعوا أمرهم بينهم وانما هى فى سورة المؤمنون وترك تفسيرها هنالك وتبعه على هذا السهو رجلان لخصا من تفسيره اعرابا (الثالث) من الجمل ما جرى فيه خلاف هل هو مستأنف أم لا وله أمثلة أحدها أقوم من نحو قولك ان قام زيد أقوم وذلك لان المبرد يرى انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل أقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضيا وينبنى على هذا مسئلتان احداهما انه هل يجوز زيدا ان أتانى أكرمه بنصب زيدا فسيبويه يجيز

وأيضا الوصفية توهم أن البطانة من الدون قد تتصف بهذه الصفة وقد لا مع أنها كذلك دائما (قوله على وجه التعليل) أى لانهم لا يألونكم خبالا أى لا يمنعونكم من الخبال أى من الفساد بدليل انهم يودون عنتكم اى شدة ضرركم ولانه قد بدت البغضاء من أفواههم لكم والحال أن ما تخفيه صدورهم من البغضاء أعظم مما أبدته أفواههم فقوله وما تخفى صدورهم أكبر جملة حالية وقوله ودوا ما عنتم بيان لما قبله وأما قد بينا لكم الآيات فيحتمل أنه استئناف كلام وانه علة للنهى أيضا أى لانا بينا لكم الآيات الدالة على وجوب معاداة من عادانا والحاصل أن الزمخشرى جوز أن تكون الجملتان الاوليان صفتين وهما قوله لا يألونكم خبالا وقوله قد بدت البغضاء وجوز جعلهما مستأنفين علة للنهى وأما قوله قد بينا لكم الآيات الخ فهو مستأنف على كل حال اما علة للنهى أو منقطع عما قبله لفظا ومعنى (قوله على وجه التعليل للنهى) ليس المراد أن المجموع علة واحدة للنهى بل كل واحد علة مستقلة وترك العاطف تنبيها على الاستقلال ويجوز أن يكون كل واحد علة لما قبله (قوله بطانة) أى أولياء وترك المصنف ودوا ما عنتم لما علمت أنها توكيد وبيان لما قبله (قوله من دون المسلمين) أى من غيرهم (قوله ويجوز الخ) هذا هو الذى صدر به الزمخشرى فقال يجوز أن يكون لا يألونكم وقد بدت صفة والاحسن الخ فقد ذكر فى جانب الصفة الجملتين الاوليين وذكر فى الاستئناف الثلاثة (قوله أحب) أى بدون العاطف أى وانما يقال وأحب بالواو (قوله كما فى الخبر) أى لان الصفة محكوم بها فى المعنى (قوله كما ذكر) أى بل التلاوة تقديم البطانة على قوله من دونكم (قوله وانما هى فى سورة المؤمنون) أى وأما سورة الانبياء فليس فيها لفظ زبرا بل التلاوة وتقطعوا أمرهم بينهم كل الينا راجعون (قوله وترك تفسيرها الخ) أى اعتقادا أنها انما هى فى الانبياء لا فى المؤمنون (قوله لخصا من تفسيره اعرابا) أى لخص كل منهما اعرابا وهما السفاقسى وشهاب الدين الحلبى المعروف بالسمين (قوله من نحو قولك) أى من كل تركيب وقع الفعل المضارع فيه مرفوعا بعد الشرط (قوله على اضمار الفاء) أى ومبتدا والتقدير فانا أقوم فالجملة اسمية فترتبط بالفاء وليست مستأنفة لانها جواب الشرط (قوله وسيبويه يرى الخ) قال الرضى لا نحتاج لاحد هذين المذهبين اصلا بل نجعل نفس يقوم جوابا لان ولا تقديم ولا تأخير ولا حذف وانما رفع الجزاء لضعف أداة الشرط بحيلولة فعل الشرط غير معمول لفظا بينها وبين الجواب فلما لم تعمل فى الشرط لفظا مع انه يلصقها لم تعمل فى الجزاء أصلا لبعده عنها فالاداة لم تعمل الا فى فعل الشرط محلا (قوله مؤخر من تقديم) أى فهو فعل مضارع مرفوع وهو دليل الجواب لان حقه التقديم والجواب محذوف أى أقم دل عليه أقوم المذكور فالجملة على هذا مستأنفة (قوله ويؤيده) وجه التأييد ان معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب (قوله وينبنى على هذا) أى الخلاف من كون أقوم جواب الشرط وانه ليس مستأنفا

كما يجوز زيدا أكرمه ان أتانى والقياس ان المبرد يمنعه لانه فى سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه
والثانية انه اذا جىء بعد هذا الفعل المرفوع (٥٨) بفعل معطوف هل يجزم أم لا فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد
ينبغى أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة ومابعدها الثانى مذ ومنذ ومابعدهما فى نحو ما رأيته مذ يومان فقال السيرافى فى موضع نصب على الحال وليس بشىء لعدم الرابط وقال الجمهور مستأنفة جوابا بالسؤال تقديره عند من قدرهما مبتدأ ما أمد ذلك وعند من قدرها خبرا ما بينك وبين لقائه الثالث جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشى فقال السيرافى حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستئناف واوجبه ابن عصفور فان قلت جاءنى رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عندى أن يقال جاؤنى ليسوا زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله

* حتى ماء دجلة اشكل *

فقال الجمهور مستأنفة وعن الزجاج وابن درستويه انها فى موضع جر بحتى وقد تقدم

* (الجملة الثانية) *

المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا وقد وقعت فى مواضع (أحدها) بين الفعل ومرفوعه كقوله

* شجاك أظن ربع الظاعنينا *

ويروى بنصب الربع على انه مفعول أول وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر راجع اليه وقوله

* وقد أدركتنى والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل *

ولا

---

أو انه ليس جواب الشرط بل دليل الجواب وانه مؤخر من تقديم فهو مستأنف (قوله كما يجوز الخ) أى لان محله التقديم فهو منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله لا يجوز الجزم) أى لان محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم (قوله على محل الفاء المقدرة ومابعدها) فيه تسمح حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء فى المحل مع أن المحل انما هو للجملة التى بعدها فقط كما يدخلون حرف الجر مع المجرور مع ان المحل للمجرور فقط (قوله الثانى) أى من أمثلة الجمل التى اختلف فى كونها مستأنفة أو لا (قوله وليس بشىء لعدم الرابط) أى فى قولك مذ يومان لان معنى الجملة المذكورة مدة انتفاء الرؤية يومان أو بينى وبين لقائه يومان وعلى كل حال فالجملة ليس فيها رابط لا واو ولا ضمير وقول بعض ان فيه رابطا بحسب المعنى اذ الاصل بينى وبين لقائه فقد وجد ضمير فالظاهر أنه لا يكفى وأنه لا بد من الرابط اللفظى (قوله لعدم الرابط) يعنى رابط جملة الحال المعهود وهو الواو أو الضمير فيها (قوله ما أمد ذلك) أى انتفاء الرؤية (قوله جملة افعال الاستثناء) أى فى نحو قولك قام القوم ليس زيدا أو خلا زيدا الخ (قوله ليس ولا يكون الخ) بدل من افعال الاستثناء (قوله حال) أى لان الجمل بعد المعارف كالقوم أحوال (قوله اذ المعنى) أى فى الجميع (قوله وأوجبه ابن عصفور) أى لعدم الرابط فى الجملة الحالية (قوله فالجملة صفة) أى لان الجمل بعد النكرات صفات (قوله فى موضع جر بحتى) أى بناء على ان حتى الابتدائية كما هو موضوع الخلاف تكون جارة خلافا للجمهور القائلين ان حتى متى كانت ابتدائية امتنع ان تكون عاملة للجر فى الجملة وعلى كلام ابن درستويه فالفرق بين حتى الجارة والابتدائية اذا عملت الجر مع كون كل عاملا للجر ان الاولى الداخلة على المفرد والثانية الداخلة على الجملة وأما على كلام الجمهور فالابتدائية لا تعمل جرا لا لفظا ولا محلا

* (الجملة الثانية المعترضة) *

(قوله المعترضة بين شيئين) أى متلازمين لافادة الكلام المعترضة فى اثنائه تقوية أى توكيدا وقوله وتسديدا مرادف لما قبله (قوله أو تحسينا) أى فهى لمجرد تزيين اللفظ ولا تفيد تقوية أى توكيد الما قبلها (قوله بين الفعل ومرفوعه كقوله الخ) أى بناء على أن شجا فعل ويحتمل انه مصدر مضاف مبتدأ وربع خبره (قوله شجاك) فعل ومفعول وربع فاعل وتمامه * ولم تعبأ بعذل العاذلينا * (قوله أظن) هذه جملة معترضة بين الفعل والفاعل افادت التقوية لانه حين يقال شجاك ربع الظاعنين يحتمل أن ذلك مظنون أو متوهم فأخبر انه مظنون (قوله وشجاك مفعوله الثانى) أى هذه الجملة مفعول ثان وقوله وفيه أى فى شجاك (قوله راجع اليه) أى الربع وعلى رواية النصب هذه لا اعتراض فى البيت (قوله والحوادث) الواو للاعتراض وتسمى استئنافية لان هذه الجملة منقطعة عما قبلها (قوله

ولا عزل) أي ليسوا خالين من السلاح وقبله

وقائلة ما باله لا يزورنا * وقد كنت عن تلك الزيارة في شغل

أسر رجل من بني عجل رجلا من دارم فقال هذه الابيات فأطلقوه وتمامها

لعلهمو ان يمطروني بنعمة * كما صاب ماء المزن في البلد المحل

فقد ينعش الله الفتى بعد عثرة * ويصطنع الحسنى سراة بني عجل

(قوله وهو الظاهر) أي الاعتراض بين الفعل ومرفوعه هو الظاهر في قوله الخ (قوله ألم يأتيك والانباء تنمي الخ) بعده

ومحبسها على القرشي تشرى * بادراع واسياف حداد

وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته أخذوا القيس درعا فاستاق قيس ابل الربيع بمكة وباعها العبد الله بن جدعان وهو مراده بالقرشي بدروع وسيوف (قوله والانباء) أي الاخبار (قوله على أن) أي بناء على أن الباء زائدة في الفاعل أي فما مرفوع المحل على الفاعلية ومجرور بالباء الزائدة (قوله فاعمل الثاني) أي بدليل انه قرنه بالباء (قوله فلا اعتراض ولا زيادة) أي لان تنمي يتعدى بالباء (قوله اذ الانباء) أي الاخبار وقوله تنمي أي تخبر وقوله بهذا وبغيره أي ولو جعل بما لاقت معمولا لتنمي لافاد ان الاخبار لا تخبر الا بما لاقت لبون الخ مع انها أي الاخبار كما تخبر بما لاقته اللبون تخبر بغيره (قوله بينه) أي بين الفعل وبين مفعوله (قوله وبدلت) نائب الفاعل ضمير يعود على الربع (قوله هيفا) أي ريحا حارة (قوله بالصبا) الباء داخلة على المتروك وهو الاشهر وقوله هيفا أي ريحا هيفا أي محرقة وهي ريح تأتي من قبل اليمن حارة لا تمر بشيء الا يبسته وتسمى بالنكباء والصبا هي ما يهب من المشرق عند استواء الليل والنهار والشمال هي الريح التي تأتي من ناحية القطب المسماة بالطباب والباء في بالصبا داخلة على المتروك وهو الاشهر من دخولها على المأخوذ (قوله وفيهن الخ) خبر مقدم أي في البنات السابقات في البيت السابق وقوله نوادب مبتدأ أي ملازمات للندب وقوله ونوائح أي وفيهن نوائح أي نائحات (قوله لا يملنه) أي لا يرغبن عنه (قوله وفيهن الخ) قبله

رأيت رجالا يكرهون بناتهم * وفيهن لا تكذب نساء صوالح

(قوله ومنه الاعتراض الخ) أي من الاعتراض بين المبتدا والخبر الاعتراض الخ (قوله وبجملة الاختصاص) في المطول هي في محل نصب على الحال وكذا قال الرضي ومعنى الحديث نحن لا نورث مخصوصين من بين الناس ولعل ما ذكره المصنف أظهر (قوله وقول الشاعر الخ) أي قول الشخص الشاعر وذكرها باعتبار انها شخص والا فهو لهند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس أم معاوية زوج أبي سفيان بن حرب تحرض به المشركين يوم أحد قبل اسلامها وأرادت بالطارق النجم شبهت أباها بالنجم في علوه وشهرة مكانه وقيل للنجم طارق لانه يطلع ليلا وكل آت ليلا فهو طارق وبعد البيت

وهو الظاهر في قوله

ألم يأتيك والانباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد

على ان الباء زائدة في الفاعل ويحتمل أن يأتي وتنمي تنازعا ما فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة ولكن المعنى على الاول أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره (الثاني) بينه وبين مفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل
هيفا دبورا بالصبا والشمأل

(والثالث) بين المبتدا وخبره كقوله

وفيهن والايام يعثرن بالفتى
نوادب لا يمللنه ونوائح

ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث وقول الشاعر

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

نحن بنات طارق * نمشي على النمارق (٦٠) وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أو نبي كان موسى فالصحيح انها الافاعل لها فلاجملة (والرابع) بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

واني لرام نظرة قبل التي
لعلي وان شطت نواها أزورها

وذلك على تقدير أزورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعلي وكقوله

لعلك والموعود حق لقاؤه
بدا لك في تلك القلوص بداء

وقوله

ياليت شعري والمنى لاتنفع
هل أغدون يوما وأمري مجمع

اذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدا فلا تحتاج الى رابط وأما اذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود أو أن ليت لاخبر لها هنا اذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الحماسي

ان الثمانين وبلغتها
قد أحوجت سمعي الى ترجمان

وقول ابن هرمة

ان سليمى والله يكلؤها
ضنت بشئ ما كان يرزؤها

وقول رؤبة

اني وأسطار سطرن سطرا
لقائل يانصر نصر نصرا

وقول كثير

واني وتهيامي بعزة بعدما
تخليت مما بيننا وتخلت

---

والمسك في المفارق * والدر في المخانق * ان تقبلوا نعانق * ونبسط النمارق
أو تدبروا نفارق * فراق غير وامق

والنمارق فرش والمقة الحب (قوله نحن) مبتدأ وقوله نمشي خبر وقوله بنات أي أخص بنات فهو منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم وقوله بنات طارق جملة اختصاصية لامحل لها من الاعراب لانها اعتراضية وذهب بعض الى ان جملة الاختصاص في محل نصب على الحال (قوله فالصحيح انها الخ) اى فلا تعد من هذا القبيل أي من جمل الاعتراض لان الصحيح انها الافاعل لها (قوله على تقدير أزورها خبر لعلي) أي لا على ان أزورها هو الصلة وخبر لعل محذوف والا كان من القسم الثاني أي الاعتراض بين الصلة والموصول (قوله وتقدير الصلة محذوفة) لانها انما تكون خبرية والترجي انشاء ويجوز أن أزورها صلة وخبر لعل محذوف وهذا هو المحترز عنه بقوله وذلك على تقدير الخ أي فعلى هذا الاحتمال لاتكون من الاعتراض بين ما أصلهما المبتدا والخبر (قوله القلوص) بفتح القاف هي الشابة من الابل والبداء مايحدث من الآراء يخاطب من وعده قلوصا فأخلفه (قوله ياليت شعري الخ) شعري اسم ليت وجملة الاستفهام خبر وقوله والمنى أي التمني لاتنفع جملة معترضة بين اسم ليت وخبرها (قوله بمشعوري) أي ياليت مشعوري ومعلومي جواب هذا الاستفهام (قوله وأما اذا قيل بان الخبر محذوف) أي وان المعنى ليت شعري أي علمي بجواب هذا الاستفهام موجود (قوله لاخبر لها هنا) أي بناء على ماذكره بعض من ان ليت اذا دخلت على لفظ شعري كانت لاتحتاج الا الى الاسم وكان لاخبر لها لان المعنى ليتني أشعر كما ان لا التي لنفي الجنس اذا دخل عليها همزة الاستفهام صارت لاتحتاج لخبر وصار معناها أتمنى (قوله فالاعتراض بين الشعر ومعموله) أي فهو من باب الاعتراض بين العامل أي المصدر ومعموله لامن باب الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر (قوله وبلغتها) بالخطاب جملة دعائية أي اللهم بلغها اياها فهو دعاء له ببلوغه الثمانين (قوله ترجمان) بفتح التاء مع ضم الجيم وبضمهما وفيه لغة ثالثة كزعفران وهو من يبلغ الكلام بلغة أخرى والمراد هنا مطلق مبلغ (قوله ان سليمى الخ) بعده

ولا أراها تزال ظالمة * تحدث لي نكبة وتنكؤها

من نكأ الجرح (قوله اني) الياء اسمها ولقائل خبرها وقوله وأسطار جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها (قوله وأسطار) يعني الكتب أي أقسم بالكتب التي سطرت سطرا بعد سطر اني لقائل الخ (قوله يانصر) منادى مبني على الضم ونصر هذا ابن سيار أمير خراسان والاخير بمعنى المعونة فهو معمول لمحذوف وأما الثاني فهو اتباع على اللفظ وقيل الثاني والثالث اتباع على اللفظ والمحل (قوله واني الخ) مطلع القصيدة

خليلي هذا ربع عزة فاعقلا * قلوصيكما ثم ابكيا حيث حلت

وما

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

لكالمرتجي ظل الغمامة كلما * تبوأ منها للمقيل اضمحلت ] قال أبو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم ان وخبرها وقال أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك انى وحبك لضنين بك فتكون الباء متعلقة ( ٦١ ) بالتهيام لا بخبر محذوف (الخامس) بين الشرط وجوابه نحو واذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا انما أنت مفتر ونحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قاله جماعة منهم ابن مالك والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لان أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدى وهو الحق وأما قول ابن عصفور ان تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في افراد الضمير في والله ورسوله أحق أن يرضوه وفيه ثلاثة أوجه أحدها ان أحق خبر عنهما وسهل افراد الضمير أمران معنوى وهو ان ارضاء الله سبحانه ارضاء لرسوله عليه الصلاة والسلام وبالعكس ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله ولفظى وهو تقديم افراد أحق ووجه ذلك ان اسم التفضيل المجرد من ال والاضافة واجب الافراد نحو ليوسف وأخوه أحب قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم واخوانكم وأزواجكم الى قوله تعالى أحب اليكم والثانى ان أحق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه الصلاة والسلام أو بالعكس والثالث أن أن يرضوه ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه بل في موضع رفع بدلا عن أحد الاسمين وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وارضاء الله وارضاء رسوله أحق من ارضاء غيرهما (والسادس) بين القسم وجوابه كقوله

لعمرى وما عمرى على بهين * لقد نطقت بطلا على الاقارع

---

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولت

(قوله لكالمرتجي) خبران أى انى كالمرتجي أى الطالب (قوله جملة معترضة) أى فتهيامي مبتدأ وبعزة متعلق بمحذوف خبر تهيامي (قوله وخبرها) أى لكالمرتجي (قوله يجوز أن تكون الواو للقسم) أى كما يجوز الاعراب الاول فهو مجوز للامرين (قوله الواو للقسم) أى فهى جملة فعلية معترضة واما ما قاله أبو علي فالاعتراض بجملة اسمية (قوله والظاهر ان الجواب فالله أولى بهما) في الحقيقة هو دليل الجواب والجواب محذوف أى ان يكن المشهود عليه غنيا أو فقيرا فلا تكتموا الشهادة رأفة به لان الله أولى وأرحم بهما (قوله ولا يرد الخ) حاصله أن أو لاحد الامرين أى واذا كان كذلك فالضمير معها انما يعود مفردا لا مثنى (قوله للتنويع) أى والضمير معها يطابق بخلاف أو التى ليست للتنويع فانه يفرد معها (قوله مثل ذلك) أى أنه قال ان افراد الضمير في هذه الآية شاذ والقياس التثنية وقوله وفيه أى فيما ذكر من الآية أو في تخريج الافراد في هذه الآية ثلاثة أوجه (قوله والله ورسوله أحق الخ) صدر الآية يحلفون بالله لكم ليرضوكم أى يحلف المنافقون بالله لكم انهم لمنكم وان ما بلغ النبي عنهم من الايذاء لم يقع منهم لاجل ان يرضوكم والحال أن الله ورسوله أحق أن يرضوهما بالطاعة (قوله وفيه) أى وفي تخريج افراده ثلاثة أوجه (قوله أن ارضاء الله الخ) في الكشاف وحواشيه ان الضمير للرسول وحده وانما ذكر اسم الله جل اسمه تقوية للرسول صلى الله عليه وسلم على حد ان الذين يؤذون الله ورسوله وهم انما يؤذون الرسول (قوله ان الذين يبايعونك) هذا دليل للعكس أى كون ارضاء الرسول ارضاء لله وأما كون ارضاء الله ارضاء لرسوله فظاهر لا يحتاج لدليل (قوله افراد أحق) أى فلما كان مفردا سهل ذلك افراد الضمير وحاصله أن الخبر لما سبق الضمير وكان مفردا كأنه لوحظ الافراد في المبتدا فساغ افراد الضمير العائد عليه (قوله ووجه ذلك) أى وجه افراد أحق الذى هو الخبر الموجب افراده لافراد الضمير في يرضوه (قوله أو بالعكس) أى فالضمير انما هو راجع لله أو لرسوله (قوله بأن يرضوه) أى على الخلاف المذكور أوائل الكتاب من ان الذى حذف منه حرف الجر هل محله نصب أو جر (قوله وما عمرى على بهين) العمر بفتح العين هو بمعنى ضمها أى الحياة والذى يقع في القسم مفتوح العين (قوله الاقارع) جمع أقرع صفة رجل أى لقد نطقت الرجال القرع على باطلا (قوله لعمرى الخ) عمر الرجل بابه فرح اذا عاش طويلا الا أن مصدره خالف القياس فأتى بسكون الميم مع فتح العين وضمها والمستعمل في القسم الاول والبطل مصدر بطل الشئ والبيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر منها

على حين عاتبت المشيب على الصبا * وقلت ألما أصح والشيب وازع
أتانى أبيت اللعن أنك لمتنى * وتلك التى تستك منها المسامع

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

مقالة أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع
فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * من الرقش فى أنيابها السم ناقع
فانك كالليل الذى هو مدركى * وان خلت أن المنتأى عنك واسع

(قوله أقسم بالحق) أى فقد أقسم المولى سبحانه باسمه والاولى أن يقول فاقسم ليشير الى الفاء الموجودة (قوله بعد اسقاط الخافض) أعنى حرف القسم وهو الباء نحو * ان على الله أن تبايعا * وقوله بأقسم متعلق بانتصب (قوله فالحق قسمى) أى فالحق مبتدأ وخبره محذوف وأما الحق الثانى فهو مبتدأ وخبره مذكور الا أنه حذف منه العائد وعلى هذا فالاعتراض بجملة اسمية بخلاف الاول فان الاعتراض بجملة فعلية (قوله على تقدير واو القسم) أى فالمعنى قال فوالحق والحق أى فأقسم بالحق وأقسم بالحق لأملان الخ وعلى هذا فالاعتراض بجملة أقول (قوله والثانى توكيدا) أى فالاعتراض حينئذ انما هو بجملة أقول مع فاعلها أى فالحق والحق لأملان فاعترض بأقول فقط (قوله وقال الزمخشرى) أى بعد أن ذكر ماقاله المصنف فى وجه النصب والرفع وأما ماقاله المصنف من الجر فلم يذكره الزمخشرى (قوله على أن المعنى وأقول والحق) الاولى حذف الواو من قوله وأقول لان الموجود انما هى واو واحدة داخلة على الحق فالمعنى أقسم بالحق أقول فى قسمى فى هذا المقام الهائل والحق أى أقول هذا اللفظ أى لا أقول فى قسمى الا هذا اللفظ وبقولنا فى هذا المقام اندفع مايقال ان كثيرا مايقسم بغير هذا اللفظ (قوله فاعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها) أى لتأويلهما بهذا اللفظ (قوله على سبيل الحكاية) أى للفظ المقسم به مع حرف القسم (قوله وهو وجه حسن) أى لافادته الحصر وتوكيد القسم بالحق والتنويه بأن ذلك القسم أمر عظيم (قوله وهو وجه حسن الخ) يعنى أن حكاية اللفظ وتسليط العامل عليه محلا وتقديرا وجه حسن وكما جاز فى المجرور كهذه الآية كذلك يجوز فى المرفوع والمنصوب فيحكى رفعهما ونصبهما وتسليط عامل غير الرفع والنصب عليهما (قوله جائز فى الرفع) أى لانه تقدم أن المعنى الحق قسمى وأقول الحق فالحق مفعول أقول وحكاه بالرفع ففيه حصر بتقديم المفعول أى الحق قسمى ولا أقول الا هذا اللفظ وقوله والنصب أى نصبهما والمعنى أقسم بالحق والحق أقول أى لا أقول الا هذا اللفظ فتحصل أن الحق محكى سواء رفع أو نصب أو جر (قوله انتهى) أى كلام الزمخشرى لكن المصنف حذف من عبارته بيان الحصر وحذف بيان التوكيد وقد علمته وقدم قوله وجه حسن على قوله جائز فى الرفع والنصب مع أن الزمخشرى أخره وزاد فى عبارته قوله فأعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها تأمل (قوله ومن ذلك) أى من الاعتراض بين القسم وجوابه (قوله فلا أقسم الخ) أى لان الامر واضح لا يحتاج لقسم أو فأقسم ولا مزيدة للتأكيد كما فى لئلا يعلم أو فلأنا أقسم لحذف المبتدأ وأشبع فتحة لام الابتداء ويدل له أنه قرئ فلأقسم أولا

رد

وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لأملأن الاصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق فانتصب الحق الاول بعد اسقاط الخافض بأقسم محذوفا والحق الثانى بأقول واعترض بجملة أقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمى والحق أقوله وبجرهما على تقدير واو القسم فى الاول والثانى توكيدا كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشرى بجر الثانى على أن المعنى وأقول والحق أى هذا اللفظ فاعمل القول فى لفظ واو القسم ومجرورها على سبيل الحكاية قال وهو وجه حسن دقيق جائز فى الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثانى قيل أى فالحق قسمى أو فالحق منى أو فالحق أنا والاول أولى ومن ذلك قوله تعالى فلا أقسم بمواقع النجوم الآية (والسابع) بين الموصوف وصفته كالآية فان فيها اعتراضين اعتراضا بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضا بين أقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن كريم بالكلام الذى بينهما وأما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ذلك في حد جملة الاعتراض
(والثامن) بين الموصول وصلته كقوله
* ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا *
ويحتمله قوله واني لرام نظرة البيت
وذلك على أن تقدر الصلة ازورها
ويقدر خبر لعل محذوفا أي لعلي
افعل ذلك (والتاسع) بين أجزاء
الصلة نحو والذين كسبوا
السيآت جزاء سيئة بمثلها وترهقهم
ذلة الآيات فان جملة وترهقهم ذلة
معطوفة على كسبوا السيآت فهي
من الصلة وما بينهما اعتراض بين
به قدر جزائهم وجملة مالهم من الله
من عاصم خبر قاله ابن عصفور
وهو بعيد لان الظاهر أن ترهقهم
لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف
على صلته بل جيء به للاعلام بما
يصيبهم جزاء على كسبهم السيآت ثم
انه ليس بمتعين لجواز أن يكون الخبر
جزاء سيئة بمثلها فلا يكون في الآية
اعتراض ويجوز أن يكون الخبر
جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان
معترضتان وأن يكون الخبر كأنما
أغشيت فالاعتراض بثلاث جمل أو
أولئك أصحاب النار فالاعتراض
بأربع جمل ويحتمل وهو الاظهر أن
الذين ليس مبتدأ بل معطوف على
الذين الاولى أي للذين أحسنوا
الحسنى وزيادة وللذين كسبوا
السيآت جزاء سيئة بمثلها فهنا
في مقابلة الزيادة هناك ونظيرها
في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة
فله خير منها ومن جاء بالسيئة
فلا يجزى الذين عملوا السيآت الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو

وردا كلام مخالف للمقسم عليه أي ليس الامر كما تزعمون من كون القرآن شعرا أو أساطير الاولين (قوله في حد جملة الاعتراض) أي لانه قال فيما سبق الاعتراضية هي الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد أو للتحسين (قوله ذاك الذي الخ) تمامه

والحق يدمغ ترهات الباطل

انا تزيد على الحلوم حلومنا * فضلا ونجهل فوق جهل الجاهل

(قوله وأبيك الخ) جملة معترضة قسمية بين الموصول وصلته أعني يعرف (قوله بين أجزاء الصلة) جمع جزء والمراد بالاجزاء أحد ركني الاسناد وليس هنا كذلك بل الاعتراض هنا بين جملتين معطوفتين فالاولى أن يقول بين جملتين غير مستقلتين لعطف احداهما على الاخرى وقد يقال ان المعطوف على الصلة صلة فمجموع الجملتين صلة وكل واحدة منهما جزء منها (قوله الآيات) الاولى الآية ولعله جمعها آيات نظرا لما فيها من الاوقاف (قوله فهي من الصلة) أي بعض منها فالصلة مجموع المتعاطفين فالعطف ملاحظ قبل الوصل فصح قول المصنف التاسع بين اجزاء الصلة وسقط ما ذكره الشمني (قوله بين به قدر جزائهم) أي وهو أن قدر الجزاء المثل لا الاقل ولا الاكثر وحينئذ فالمعنى جزاء كل سيئة كائن بقدرها (قوله خبر) أي عن المبتدا وهو قوله والذين كسبوا (قوله لان الظاهر أن ترهقهم الخ) انما كان ذلك ظاهرا لان الشأن أن الموصول والصلة يؤولان باسم الفاعل مع صحة المعنى تقول الذي جاء أبوه زيد أي الجائي أبوه وهنا يصح أن يقال الكاسبون السيآت في تعيين هؤلاء القوم ولا يقال في تعيينهم المرهقون بالذلة اذ الارهاق بالذلة انما يصيبهم جزاء على كسبهم للسيآت يوم القيامة وحينئذ فلا يعرفون به الآن (قوله فيعطف) بالنصب في جواب النفي أي حتى يعطف (قوله بل جيء به) أي وحينئذ فهو عطف على جملة جزاء سيئة بمثلها الواقع اعتراضا لا على جملة الصلة حتى يكون بعضا منها (قوله أن يكون الخبر) أي وحينئذ فقوله وترهقهم عطف على الخبر (قوله جزاء سيئة بمثلها) أي جملة جزاء سيئة بمثلها على أن جزاء مبتدأ والباء متعلقة بمحذوف خبر أو ان الخبر مثلها وزيدت الباء فيه كما يأتي ما فيه (قوله لجواز أي يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها) أي ومالهم الخ خبر ثان (قوله جملة النفي) أي وهي مالهم من الله من عاصم (قوله جملتان معترضتان) أي بين المبتدا والخبر لا بين أجزاء الصلة (قوله أو أولئك) أي وأن يكون الخبر أولئك الخ (قوله فالاعتراض) أي بين المبتدا والخبر (قوله بل معطوف على الذين) أي فهو في محل رفع خبرا لا أنه في محل رفع مبتدأ وقوله جزاء سيئة مبتدأ عطف على الحسنى (قوله أي للذين) هو خبر مقدم والحسنى مبتدأ وأحسنوا صلته (قوله ونظيرها) أي نظير هذه الآية بتمامها (قوله الا ما كانوا يعملون) كأنه قيل ومن جاء بالسيئة فله شر مثل عمله (قوله وفي اللفظ) أي ونظير هذه الآية في اللفظ بناء على هذا الظاهر من أن الواو عطفت شيئين على شيئين (قوله وفي اللفظ الخ)

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين * ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر أن الباء فى بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر أى واقع قاله أبو البقاء أو لهم قاله الحوفى وهو أحسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفا على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير آخر وأما قول أبى الحسن وابن كيسان ان بمثلها هو الخبر وان الباء زيدت فى الخبر كما زيدت فى المبتدا فى بحسبك درهم فمردود عند الجمهور وقد يونس قولهما بقوله وجزاء سيئة مثلها (والعاشر) بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا أخا فاعلم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف الخبر وان الاخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله مكره أخاك لا بطل فهو كقولهم لا عصا لك (الحادى عشر) بين الجار والمجرور كقوله اشتريته بأرى ألف درهم (الثانى عشر) بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله

كأن وقد أتى حول كميل

أثافيها حمامات مثول

هذا استطراد لان الكلام فى الاعتراض وعدمه أتى به ليبين أنه غاية ما يلزم على هذا الاظهر الذى اخترناه العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو جائز عند الاخفش أو على تقدير اللام عند سيبويه (قوله من العطف على معمولى عاملين) أى لان عمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والحجرة عطف على الدار والعامل فيه فى وكذلك الآية فان جزاء سيئة عطف على الحسنى والعامل فيه الابتداء والذين عطف على الذين والعامل فيه اللام (قوله عند الاخفش) متعلق بمحذوف أى وهو جائز عند الاخفش (قوله وعلى اضمار الجار) أى اللام فى الآية وفى المثال (قوله عند سيبويه والمحققين) أى المانعين لذلك (قوله ومما يرجح هذا الوجه) أى كون الذين ليس مبتدأ بل عطف على الذين السابق (قوله متعلقة بالجزاء) أى لان المعنى الجزاء بالمثل (قوله وهو) أى تقدير الخبر لهم وقوله احسن أى من تقديره واقع وانما تظهر الاحسنية عند جعل جملة جزاء سيئة بمثلها خبرا عن الذين لا عند جعلها معترضة فأبو البقاء راعى الثانى والحوفى راعى الاول (قوله لاغنائه) أى وأما على تقدير واقع فلا بد من تقدير رابط أى واقع لهم (قوله فلا يحتاج الى تقدير) أى وما لا يحوج أولى (قوله فلا يحتاج الى تقدير) أى لا للمبتدا ولا للخبر لوجود كل منهما فى اللفظ (قوله وأما قول أبى الحسن الخ) جواب عما يقال انه على جعل جزاء سيئة مبتدأ يمكن أن يجعل خبره مثلها ولا تقدير فيكون مساويا لما اختاره المصنف (قوله فمردود) أى لان الباء عندهم لا تزاد فى الخبر بل فى المبتدا الا اذا كان الخبر منفيا (قوله وقد يونس) أى من حيث ان مثلها جرد من الباء وهو صفة لسيئة فقوله بمثلها أى سيئة مثلها فالباء زائدة (قوله ولا أخا فاعلم لزيد) أى فلا نافية وأخا اسمها منصوب بالالف وأخا مضاف ولزيد مضاف اليه وقوله فاعلم اعتراض بينهما واللام فى لزيد زائدة والخبر محذوف أى موجود وانما عملت لا فى المضاف المعرفة لكونه على صورة غير المضاف بواسطة ظهور اللام (قوله هو الاسم) أى اسم لا وقوله والظرف أى لزيد وعلى هذا فاللام أصلية وحينئذ فالاعتراض بين اسم لا وخبرها لا بين المتضايفين (قوله وان الاخ الخ) جواب عما يقال انه اذا كان الاخ اسما للا كان الواجب أن يقول ولا أخ (قوله جاء على لغة القصر) اى فهو مبنى على فتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر (قوله كقوله) أى قول القائل وهو عمرو بن العاص يخاطب على بن أبى طالب (قوله فهو كقولهم لا عصا لك) أى انه نظيره من جهة أن اسم لا مقصور مبنى على فتح مقدر على الالف وخبرها ظرف (قوله بأرى) أى بأظن فالاصل اشتريته أرى أى أظن بألف درهم فاعترض بأرى بين الجار والمجرور (قوله أثافيها) جمع أثفية بضم الهمزة وتشديد الياء وتخفيفها حجارة القدر والمثول من أسماء الاضداد يطلق على المنتصبات والملتصقات بالارض وهو لابى الغول الطهرى وقبله



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

كذا قال قوم ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها  وهو اسم كأن على حد الحال في قوله

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالى

(الثالث عشر) بين الحرف وتوكيده كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت

(الرابع عشر) بين حرف التنفيس والفعل كقوله

وما أدرى وسوف اخال أدرى
أقوم آل حصن أم نساء

وهذا الاعتراض فى اثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين أدرى وجملة الاستفهام (الخامس عشر) بين قد والفعل كقوله

أخالد قد والله أوطأت عشوة

(السادس عشر) بين حرف النفى ومنفيه كقوله

ولا أراها تزال ظالمة

وقوله

فلا وأبى دهماء زالت عزيزة

(السابع عشر) بين جملتين مستقلتين نحو فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث لكم تفسير لقوله تعالى من حيث أمركم الله أى ان المأتى الذى أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة على أن الغرض الاصلى فى الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة

أتنسى لاهداك الله سلمى * وعهد شبابها الحسن الجميل

(قوله ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية) قال الدمامينى تمنع بعضهم تقديم الجملة الحالية المقترنة بالواو وحينئذ فيتعين الاعتراض عندهم (قوله على حد الحال) أى فى مجيئها من اسم كان بقطع النظر عن التقدم فان قوله رطبا حال من قلوب السابق (قوله كان قلوب الطير الخ) هذا فى وصف العقاب ومشهور أنها لا تأكل القلوب والبيت لامرئ القيس وقد ضمن ذلك جمال الدين بن نباتة وقد دنا من امرأة مخضبة البنان

دنوت اليها وهو كالفرخ راقد * فيا خجلتى لما دنوت واذلالى
فقلت امسكيه بالانامل فالتقى * لدا وكرها العناب والحشف البالى

(قوله ليت الخ) ليت الثانية فاعل ينفع لان المراد لفظها والثالثة توكيد للاولى وجملة وهل ينفع معترضة بين الاولى والثالثة (قوله وما أدرى) أى الآن وقوله وسوف الخ أى وأظن الآن أنى سوف أدرى فى المستقبل (قوله وسوف اخال) الاصل واخال سوف أدرى فاعترض باخال بين سوف وأدرى وليست سوف داخلة على اخال لان الظن واقع الآن لان المعنى وما أدرى فيما مضى وأظن الآن أنى سوف أدرى فى المستقبل جواب هذا الاستفهام (قوله وهذا الاعتراض) أى الواقع بين حرف التنفيس والفعل (قوله اعتراض بين أدرى الخ) أى انه اعتراض بين الفعل وبين ما سد مسد مفعوليه (قوله وجملة الاستفهام) أعنى أقوم آل حصن أم نساء* (قوله اخالد الخ) تمامه * وما قائل المعروف فينا يعنف * (قوله ولا أراها تزال ظالمة) تمامه * تحدث لى نكبة وتنكوها * فالاصل وأراها لا تزال ظالمة فاعترض بجملة أراها بين لا وبين منفيها (قوله فلا وأبى دهماء) تمامه * على قومها ما دام للزند قادح (قوله بين جملتين مستقلتين) أى ليست احداهما معطوفة على الاخرى بحيث تكون محكوما عليها بحكمها فان المعطوفة على الصلة صلة وعلى الخبر خبر وعلى الحالية حال (قوله بين جملتين مستقلتين) أى بينهما تلازم (قوله من حيث أمركم الله) أى من المكان الذى أمركم الله بالاتيان فيه (قوله تفسير الخ) ليس المراد أن اللفظ الثانى معناه معنى الاول بل المراد أن المحل المأمورين بالاتيان فيه الذى هو معنى قوله من حيث أمركم الله مجمل بينه بقوله نساؤكم حرث لكم أى ان المحل المأمورين بالاتيان فيه هو محل الحرث والزراعة ومن المعلوم ان محل الحرث والزراعة انما هو الفرج لا الدبر فكان بيانا له بهذا المعنى (قوله أى أن المأتى) أى محل الاتيان الذى أمركم الله به أى بالاتيان فيه الذى هو معنى قوله من حيث أمركم الله (قوله ودلالة) عطف على تفسير أى وذو دلالة أى انه دال على ما ذكر (قوله على أن الغرض) أى على انه ينبغى للشخص أن يكون الغرض الخ (قوله فى الاتيان) أى من اتيان النساء (قوله بأكثر من جملة) أى بل بجملتين أعنى ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وفيه أن قوله يحب التوابين فى قوة المفرد لانه خبر ان وقوله ويحب المتطهرين عطف عليه وحينئذ فهو فى قوة المفرد



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ومثلها فى ذلك قوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن وفصاله فى عامين أن اشكر لى ولوالديك وقوله تعالى
رب انى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت  وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم فيمن قرأ بسكون تاء وضعت
اذ الجملتان المصدرتان بانى من
قولها عليها السلام وما بينهما
اعتراض والمعنى وليس الذكر
الذى طلبته كالانثى التى وهبت
لها وقال الزمخشرى هنا جملتان
معترضتان كقوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم اه
وفى التنظير نظر لان الذى فى الآية
الثانية اعتراضان كل منهما بجملة
لا اعتراض واحد بجملتين وقد
يعترض بأكثر من جملتين كقوله
تعالى ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا
من الكتاب يشترون الضلالة
ويريدون ان تضلوا السبيل
والله أعلم باعدائكم وكفى بالله
وليا وكفى بالله نصيرا من الذين
هادوا يحرفون الكلم ان قدر
من الذين هادوا بيانا للذين أوتوا
وتخصيصا لهم اذ كان اللفظ
عاما فى اليهود والنصارى والمراد
اليهود أو بيانا لاعدائكم والمعترض
به على هذا التقدير جملتان وعلى
التقدير الاول ثلاث جمل وهى
والله أعلم وكفى بالله مرتين وأما
يشترون ويريدون فجملتا تفسير
لمقدر اذ المعنى ألم تر الى قصة الذين
أوتوا وان علقت من بنصير مثل
ونصرناه من القوم أو بخبر
محذوف على أن يحرفون صفة
لمبتدا محذوف أى قوم يحرفون
كقولهم منا ظعن ومنا أقام
أى منا فريق فلا اعتراض
البتة وقد مر أن الزمخشرى أجاز
فى سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم أبو على أنه لا يعترض بأكثر من جملة وذلك فقد

فليس معنا الا جملة واحدة والظاهر ان المصنف انما جعلهما جملتين نظرا للصورة من كون
كل واحدة فيها مسند ومسند اليه وأجاب بعض بأن قوله ويحب المتطهرين يحتمل انه خبر
لمحذوف أى وهو يحب المتطهرين وهذه الجملة عطف على جملة ان الله يحب التوابين فحينئذ
هما جملتان وهذا بعيد بل الظاهر أن قوله ويحب عطف على يحب لكن المثال يكفى فيه
رائحة الاحتمال (قوله ومثلها فى ذلك) أى فى الاعتراض بأكثر من جملة (قوله ووصينا
الانسان بوالديه) أى أمرناه لشكرهما فقوله أن اشكر لى ولوالديك تفسير لوصينا أو بدل
من والديه بدل اشتمال وذكر الجملتين فى البين اعتراض وفائدة الاعتراض التنويه على حق
الوالدين (قوله حملته أمه وهنا) أى فوهنت بسببه وهنا على وهن أى أنها ضعفت للحمل
وضعفت للطلق والولادة (قوله فيمن قرأ الخ) وهو ما عدا شعبة وأما على قراءته بضم التاء
وسكون العين فالاعتراض بجملة واحدة (قوله من قولها) أى قول حنة امرأة عمران
(قوله والمعنى) أى معنى الجملة الثانية من جملتى الاعتراض وقصد المصنف ببيانه دفع
ما يقال ان مقتضى القاعدة من دخول أداة التشبيه على الاقوى أن يقال وليس
الانثى كالذكر يعنى فى الفضل والشرف فأجاب المصنف بأن المعنى ليس الذكر الذى
طلبته لتقرب بخدمته لبيت المقدس كالانثى التى وهبت لها فى الفضل والشرف بل
تلك الانثى أفضل من كثير من الذكور الا ترى لقوله تعالى يا مريم ان الله اصطفاك الآية
(قوله وفى التنظير) أى جعل هذه الآية وهى قالت رب انى وضعتها أنثى الى آخرها
نظيرا لقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم نظر لان مقتضى كونها نظيرة لها أن يكون
الاعتراض فى الاولى كالاعتراض فى الثانية من كل وجه وليس الامر كذلك لان الذى
الخ (قوله اعتراضان) أى اعتراض فى اثناء اعتراض وأما ما نحن فيه فانه اعتراض
واحد بجملتين وأجيب عن الزمخشرى بأن قصده التنظير بالاعتراض بجملتين لكن لا من
كل وجه على ان الاعتراض فى الاعتراض لا ينافى ان المجموع اعتراض بل هو لازمه
(قوله بيانا) أى فمن بيانية مشوبة بتبعيض كما يدل عليه قوله اذا كان اللفظ الخ (قوله
اذ كان اللفظ) أى لفظ الذين أوتوا نصيبا من الكتاب عاما وفى نسخة اذ كان اللفظ وعلى
كل من النسختين فهو علة لقوله ان قدر من الذين هادوا مخصصا لهم (قوله أو بيانا
لاعدائكم) ظاهره انه عطف على قوله بيانا من قوله ان قدر بيانا للذين الخ وحينئذ فيفيد
انه اذا كان بيانا للاعداء يكون الاعتراض بأكثر من جملتين مع انه ليس كذلك كما قال
فالاولى أن يتمم الكلام على جعله بيانا للذين ثم يقول ويصح أن يجعل بيانا للاعداء والمعترض
الخ وقد يجاب بأن قوله أو بيانا معمول لمحذوف وانه من عطف الجمل أى أو يجعل بيانا
(قوله فجملتا تفسير) أى والمفسرة غير معترضة (قوله الى قصة الذين الخ) أى الى حالهم
كأنه قال الم تر الى الذين يشترون الضلالة (قوله أو بخبر محذوف الخ) أى قوم يحرفون
كائنون من الذين الخ فالخبر لم يذكره فى تقديره وانما ذكر المبتدأ (قوله أى قوم الخ) أى

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فقد حذف الموصوف وأبقى صفته والشرط فيه موجود وهو كونه بعض اسم مجرور بمن أعنى من الذين الخ (قوله لانه قال الخ) أشار بهذا الى أنه لم يصرح بما زعمه فقوله وذلك أى وبيان الزعم لانه قال الخ ومصب الاخذ منه قوله لئلا يلزم الاعتراض أى الذى هو ممنوع كما هو ظاهر عبارته وان كان يمكن ان مراده ان ذلك خلاف الاصل (قوله قد طالبت الخ) هذه الجملة مفعول ثان لارانى والاول هو الياء أى أرانى قد طالبت شخصا غير منيل ومنيل اسم فاعل من أنال اذا أعطى (قوله ان اية) مقول القول وقوله وهى مصدر جملة حالية وقوله لا بتنصب خبران وقوله مصدر أويت أى فأصل اية أوية فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء (قوله لئلا يلزم الاعتراض بجملتين) قد يقال هذا الكلام لا يؤخذ منه منع الاعتراض بأكثر من جملة مطلقا لاحتمال أن يكون الباعث فى هذا البيت على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا على انه لا يلزم من تقدير أية معمولا لاويت الاعتراض بجملتين لاحتمال أن تكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لارانى وقوله قد طالبت غير منيل حال من فاعل أرى أو من مفعوله الاول اه دمامينى (قوله باسم لا) أى وهو المصدر أى لا كفران (قوله ولزمه من هذا) أى من أجل هذا (قوله ترك تنوين الاسم المطول) يعنى الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه بأن كان مصدرا كما هنا أو اسم فاعل أو اسم مفعول أى مع أن تنوين الاسم الشبيه بالمضاف واجب اذ لا يمنع من تنوين المعرب المنصرف الا أل أو الاضافة وهنا ليس مضافا ولا محلى بأل (قوله وهو قول البغداديين) أى فانهم قالوا بجواز ترك تنوين اسم لا المطول وخالفوا البصريين (قوله اجروه) أى الاسم المطول فى ذلك أى فى ترك التنوين والمراد بالاسم المطول الشبيه بالمضاف (قوله كما أجرى) أى الاسم المطول مجراه أى مجرى المضاف فى الاعراب وهو النصب (قوله يتخرج الحديث) أى فلا فيه نافية للجنس ومانع اسمها منصوب وترك تنوينه اجراء له مجرى المضاف وقوله لما متعلق بقوله مانع وخبر لا محذوف وكذا يقال فى ولا معطى (قوله ولكن الرواية) أى فى الحديث انما جاءت بغير تنوين أى وهذا مما يرد على البصريين وقد يقال للبصريين أن يجعلوا مانع اسم لا مفردا مبنيا لتركيبه معها تركيب خمسة عشر أو لتضمنه معنى من الاستغراقية والخبر محذوف أى لا مانع مانع لما أعطيت واللام للتقوية فلك أن تجعلها متعلقة بالخبر المحذوف وان تجعلها غير متعلقة كما سبق فى بحث اللام وكذا تقول فى ولا معطى لما منعت وسهل الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك أن التنوين على رأى البصريين ممتنع لا واجب فظهر لك أن الحديث يخرج عند البصريين على وجه جائز وهو التعلق بمحذوف وهذا مناف للحصر المفاد من تقديم المعمول فى قوله وعلى قولهم يتخرج الحديث (قوله قول أبى على) انه لا يعترض

لانه قال فى قول الشاعر
أرانى ولا كفران لله اية
لنفسى قد طالبت غير منيل
ان اية وهى مصدر أويت لماذا
رحمته ورققت به لا بتنصب بأويت
محذوفة لئلا يلزم الاعتراض
بجملتين قال وانما انتصابه باسم
لا أى ولا أكفر الله رحمة منى
لنفسى ولزمه من هذا ترك تنوين
الاسم المطول وهو قول البغداديين
أجازوا لا طالعا جبلا أجروه فى
ذلك مجرى المضاف كما أجرى
مجراه فى الاعراب وعلى قولهم
يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت
ولا معطى لما منعت وأما على
قول البصريين فيجب تنوينه
ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين
وقد اعترض ابن مالك قول أبى على
بقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

بأكثر من جملة (قوله الارجالا) أى لاملائكة (قوله فاسألوا أهل الذكر) أى عن ذلك فانهم يعلمونه والمراد بهم العلماء بالتوراة والانجيل (قوله بالبينات) أى الحجج الواضحة والزبر أى الكتب أى فان قوله بالبينات متعلق بأرسلنا واعترض بقوله فاسألوا أهل الذكر وبقوله ان كنتم لاتعلمون (قوله والخطوب) أى الامور الصعبة الشديدة أسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه (قوله وفى طول المعاشرة التقالى) أى التباغض لان طولها موجب للملل المتعاشرين وسآمة كل منهما من الآخر وذلك مظنة وقوع البغضاء (قوله لقد باليت الخ) جواب القسم أعنى لعمرى وقد اعترض بقوله والخطوب الى آخر البيت (قوله لقد باليت) أى اهتممت واكترثت والمظعن مصدر ميمى أى ظعنها أى سيرها وارتحالها وأم أوفى زوجته طلقها وقوله لاتبالى أى لم تكترث ولم تهتم بفراق لها (قوله وقد يجاب عن الآية) أى وانما لم يجب عن كلام زهير لان الاعتراض فيه بأكثر من جملة ظاهر (قوله بأن جملة الامر) أى اسألوا أهل الذكر (قوله دليل الجواب) أى جواب الشرط من قوله ان كنتم (قوله وبأنه) عطف على قوله بأن جملة الخ فهو جواب ثان (قوله متعلق محذوف) أى وحينئذ فقوله بالبينات مستأنف لامن جملة ماقبله فلا اعتراض حينئذ وعلى هذا فيجوز الوقف على قوله لاتعلمون (قوله متعلق محذوف) أى جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل بم أرسلوا (قوله متعلق محذوف) أى لا بارسلنا المذكور بحيث يكون داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا أى وما أرسلنا الارجالا بالبينات (قوله لانه لايستثنى الخ) علة لقوله فانه يجب أى انما وجب ذلك ولم يجعل قوله بالبينات متعلقا بارسلنا المذكور داخلا فى حيز الاستثناء لانه لايستثنى باداة واحدة شيآن أى بدون عطف نحو ماقام الا زيد عمرو والاجاز وماذكره من المنع فهو أحد قولين وقد أجازه الزمخشرى فى لاتدخلوا بيوت النبى الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه (قوله ولايعمل الخ) جواب عما يقال فجعله معمولا لارسلنا المذكور وغير داخل تحت حكم الاستثناء (قوله ولايعمل ماقبل الا) أى ولايسلط العامل بنفسه على مابعد الا فقوله الا زيد فاعل قام وقوله الا زيدا أحد فاعل قام (قوله فاضل) صفة لاحد فالعامل هو قام لكن يلزم عليه الفصل بين النعت والمنعوت بالا وهو ممنوع والجواب أن القائل بالمنع هو الاخفش وقيد ذلك بكون الصفة واقعة فى مركزها الاصلى كما اذا وقع التفريغ فى النعت نحو مامررت بأحد الا قائم بالجر وأما اذا كانت الصفة مزالة عن المحل الذى تستحقه بطريق الاصالة فلا يضر لان اصالة المحل تجذبها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكأنه لم يقع فصل فى الحقيقة نظرا للاصل كما نحن فيه فان الصفة من قولنا ماقام أحد الا زيدا فاضل محلها أن تقع الى جانب الموصوف والفصل عرض لغرض فلا يكترث به *(مسئلة)* (قوله بالحالية) أى بأن توجد الجملة مقرونة بالواو وفاصلة بين أمرين متلازمين فلا يدرى حينئذ ان الواو للحال أو للاعتراض (قوله أنها) أى الاعتراضية تكون الخ أى وأما

الحالية

الارجالا نوحى اليهم فاسئلوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون بالبينات والزبر وبقول زهير

لعمرى والخطوب مغيرات
وفى طول المعاشرة التقالى
لقد باليت مظعن أم أوفى
ولكن أم أوفى لاتبالى

وقد يجاب عن الآية بأن جملة الامر دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم فهى مع جملة الشرط كالجملة الواحدة وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف أى أرسلناهم بالبينات لانه لايستثنى بأداة واحدة شيآن ولايعمل ماقبل الا فيما بعدها الا اذا كان مستثنى نحو ماقام الا زيدا أو مستثنى منه نحو ماقام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ماقام أحد الا زيدا فاضل *(مسئلة)* كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها منها أمور أحدها أنها تكون غير خبرية كالامرية فى ولاتؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على أن أن يؤتى أحد متعلق بتؤمنوا وأن المعنى

ولاتظهروا تصديقكم بأن احدا يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتم و بان ذلك الاحد يحاجونكم عند الله تعالى يوم القيامة بالحق فيغلبونكم الالاهل دينكم لان ذلك لايغير اعتقادهم بخلاف المسلمين  فان ذلك يزيدهم ثباتا و بخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى الاسلام ومعنى الاعترض حينئذ أن الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكرهم والآية محتملة لغير ذلك وهى أن يكون الكلام قدتم عند الاستثناء والمراد ولاتظهروا الايمان الكاذب الذى توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره الالمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم وذلك لأن اسلامهم كان أغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم أقرب وعلى هذا فأن يؤتى من كلام الله تعالى وهو متعلق بمحذوف مؤخر أى لكراهية أن يؤتى أحد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه أرجح لوجهين أحدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير أأن يؤتى بهمزتين أى الكراهية أن يؤتى قلتم ذلك والثانى أن فى الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا * وكالدعائية فى قوله

ان الثمانين وبلغتها * قد احوجت سمعى الى ترجمان

وقوله

ان سليمى والله يكلؤها * ضنت بشئ ما كان يرزؤها

وكالقسمية فى قوله

وانى واسطار البيت * وكالتنزيهية فى قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية فى قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فأما الاولى فلا دليل فيها اذ اقدر لهم خبرا وما مبتدأ والوا وللاستئناف لاعاطفة جملة على جملة

الحالية فلا تكون الاخبرية فتى وجدت جملة غير خبرية بين أمرين متلازمين نعلم انها اعتراضية لاحالية (قوله ولاتظهروا تصديقكم) هذا معنى قوله ولاتؤمنوا وقوله بأن أحدا يؤتى أشار بتقدير الباء الى ان قوله أن يؤتى على حذف الجار (قوله ولاتظهروا تصديقكم الخ) اعلم أن علماء اليهود يعلمون ويصدقون انه يأتى آخر الزمن رسول اسمه محمد ويؤتى كتابا كما أوتيت رسلهم وانه يحاججهم يوم القيامة عند ربهم ويغلبهم ثم انهم تواصوا على أنهم لايظهرون تصديقهم بذلك الالمن كان يهوديا مثلهم ولايظهرونه للمسلمين لئلا يزدادوا ثباتا على التصديق بالنبى ولايظهرونه للمشركين لئلا يسلموا (قوله بأن احدا) أى محمدا (قوله وبأن ذلك) أى فالمراد لاتظهرون تصديقكم بالامرين الالمن كان على دينكم وفى هذا اشارة الى ان أو فى قوله أو يحاجوكم بمعنى الواو (قوله لغير ذلك) أى لغير الاعتراض الذى قاله ابن مالك (قوله والمراد الخ) أى ان اليهود تواصوا مع بعضهم أن يؤمنوا بمحمد أول النهار ويكفروا آخر النهار لأجل ان المسلمين يرجعون عن الايمان ويقولون ان اليهود رجعوا لعلمهم أن هذا ليس هو النبى الموصوف عندهم فى التوراة ثم ان رؤساءهم أوصوهم أنهم لايظهرون هذا الايمان الكاذب الالمن كان منهم وأسلم (قوله ثم أسلم) عطف على كان منكم أى كان منكم ثم أسلم كعبد الله (قوله وذلك) أى وسبب ذلك اى تواصيهم انهم لايظهرون هذا الايمان الكاذب الاعلى من كان منهم ثم أسلم أن اسلام بعضهم أغيظ ورجوع من أسلم منهم عن الاسلام أقرب أى يحصل رجوعه بحيلة سهلة (قوله وهو متعلق بمحذوف) لعل الاولى وهو معمول لمحذوف متعلق بمحذوف وقوله مؤخر أى لافادة الحصر (قوله دبرتم هذا الكيد) أى الاسلام أول النهار والكفر آخره (قوله أأن يؤتى بهمزتين) أى ثانيتهما مسهلة أى فالاستفهام يقتضى ان قوله أن يؤتى ليس معمولا لما قبلها لان الهمزة مانعة من ذلك فيؤيد الوجه الارجح (قوله قلتم ذلك) أى قلتم لاتظهروا ايمانكم الكاذب الالمن كان منكم وأسلم لاجل أن يرجع عن اسلامه (قوله مع انه ليس من المسائل الثلاث الخ) فى هذا التعليل نظر لان المدعى أولا ان الوجهين صحيحان وأن الثانى منهما أرجح من الاول وهذا التعليل يقتضى تعين الثانى وبطلان الاول لاشتماله على المحذور الذى أشار اليه والحاصل ان هذا التعليل يفيد فساد الاول لا مرجوحيته الا ان يقال انه لاحظ الخلاف فى ذلك (قوله ليس من المسائل) أى وهى المستثنى منه والمستثنى والتابع للمستثنى منه (قوله وكالدعائية) عطف على قوله كالامرية وكذا قوله بعد وكالقسمية (قوله ولهم ما يشتهون) أى فان لهم عطف على لله وقوله ما عطف على البنات أى وقد فصل بجملة تنزيهية أعنى سبحانه (قوله ولم يصروا) أى فانه عطف على استغفروا لذنوبهم وقد فصل بقوله ومن يغفر الذنوب الا الله (قوله فأما الاولى الخ) أى وهى ويجعلون لله البنات الآية وقوله فلا دليل فيها أى على الاعتراض (قوله لاعاطفة جملة على جملة) أى فلا اعتراض حينئذ أصلا (قوله لاعاطفة جملة على جملة) أى لعدم تناسبهما

لاختلافهما بالاسمية والفعلية (قوله وقدر الكلام تهديدا) أى فالمعنى حينئذ أجازيهم على كلامهم ذلك أى جعلهم البنات لله (قوله لك عندى ما تختار) أى فالمراد من هذا التهديد لا اخباره بأنه يعطيه شيأ يختاره (قوله ابعاده) أى تهديده (قوله بل اذا اقدر) أى بل انما تكون ما للاعتراض اذا قدر الخ (قوله وذلك ممتنع) المناسب ولكنه ممتنع الخ (قوله فعل الضمير المتصل) أى الفعل المسند الى الضمير المتصل (قوله الى ضميره المتصل) أى بأن يكون الفعل متعديا الى فاعل ضمير ومفعول ضمير ومعنى الضميرين شئ واحد كما فى ظننتنى وفقدتنى وعدمتنى فلا يجوز ضربتنى على جعل مصدوق الضميرين شيأ واحدا (قوله ظن) المراد ما أفاد الرجحان أو اليقين وقوله وفقد عطف على باب ظن وكذا عدم (قوله فيمن ضم الباء) أى فى قراءة من ضم الخ وأما من فتحها فالفاعل عائد على النبى (قوله فيمن ضم الباء) أى مع ياء الغيبة فالفاعل الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين والهاء مفعول والضميران لشئ واحد (قوله زيد ضربه) أى فالفاعل ضمير مستتر والهاء الموجودة مفعول ومصدوق الضميرين أريد منه شئ واحد (قوله فانما يصح الخ) الفاء فاء الفصيحة أى اذا علمت أنه يمتنع فى الظاهر فأقول انما يصح الخ (قوله ولا تقسمهم) أى فحينئذ فعل فاعل الضمير المتصل انما تعدى الى ظاهر لا الى ضمير متصل (قوله وذلك تكلف) أى والاولى أن لا يرتكب بل تجعل الآية من غير الاعتراض (قوله العطف المذكور) أى عطف المفردات وهو جعل لهم عطفا على لله وما يشتهون عطفا على البنات (قوله وأما الثانية) أى وهى قوله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا الخ (قوله فنص هو) أى ابن مالك (قوله فالجملة خبرية) أى وحينئذ فهى محتملة للحالية والاعتراضية والاستفهامية لا تخرجها عن الاحتمال لتعين الاعتراض (قوله فالجملة خبرية) أى فمن مبتدأ ويغفر فعل مضارع والذنوب مفعوله والا الله بدل من فاعل يغفر لا فاعل والا لزم عدم الرابط بالمبتدا (قوله عما أوردنه من أن المعترضة تقع طلبية) الاولى أن يقول وقد فهم مما أوردنه من أن التمييز يكون بكونها غير خبرية أن الحالية لا تقع الا خبرية والا فكلامه يفيد انه قال ان المعترضة تقع طلبية مع انه لم يقل ذلك على أنه لا يلزم من كونها طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية اذ مقابل الطلبية غير طلبية وهى قسمان انشائية كبعت واشتريت وخبرية وأجيب بأن مراده بما عدا الطلبية الخبرية فقط تأمل (قوله أن الحالية لا تقع الا خبرية) أى لان بقية الانشاآت كالطلب اذ لا فارق فاندفع ما يقال انه لا يلزم من كون الاعتراضية طلبية أن الحالية لا تكون الا خبرية لان مقابل الطلبية غير الطلبية وهى قسمان خبرية وانشائية ولو قال الشارح وقد فهم مما أوردنه من ان الطلبية تكون غير خبرية ان الحالية لا تكون الا خبرية لكان أولى (قوله وذلك بالاجماع) فالطلبية لا تقع حالا الا على اضمار القول نحو * جذب الليالى أبطئ أو أسرعى * (قوله اطلب الخ) صدر بيت تمامه

* فآفة الطالب ان يضجرا * ألم تر الحبل بتكراره * فى الصخرة الصماء قد أثرا

وقدر الكلام تهديدا كقولك لعبدك لك عندى ما تختار تريد بذلك ابعاده أو التهكم به بل اذا قدر لهم معطوفا على لله وما معطوفة على البنات وذلك ممتنع فى الظاهر اذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل الى ضميره المتصل الا فى باب ظن وفقد وعدم نحو فلا يحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ونحو أن رآه استغنى ولا يجوز مثل زيد ضربه تريد ضرب نفسه فانما يصح فى الآية العطف المذكور اذا قدر أن الاصل ولا تقسمهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن العجب أن الفراء والزمخشرى والحوفى قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به وأما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفى فالجملة خبرية وقد فهم مما أوردنه من ان المعترضة تقع طلبية ان الحالية لا تقع الا خبرية وذلك بالاجماع وأما قول بعضهم فى قول القائل

اطلب ولا تضجر من مطلب

ان الواو للحال وان لا ناهية فخطأ وانما هى عاطفة اما مصدرا يسبك



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

من أن والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق أى ليكن منك طلب وعدم فجر أو جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تفجر اعراب ولا نافية والعطف مثله فى قولك اتتنى ولا أجفوك بالنصب وقوله

فقلت ادعى وأدعو ان اندى
لصوت أن ينادى داعيان

وعلى الثانى فالفتحة للتركيب والاصل ولا تفجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله فى قوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيأ * الثانى أنه يجوز تصدرها بدليل استقبال كالتنفيس فى قوله وسوف اخال أدرى وأما قول الحوفى فى انى ذاهب الى ربى سيهدين ان الجملة حالية فردود وكان فى ولن تفعلوا وكالشرط فى فهل عسيتم ان توليتم أن تفسدوا فى الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال أن لا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم انى أخاف ان عصيت ربى عذاب يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشئ وعدمه لشئ واحد

*والثالث انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتى كل ما قدرا

وكقوله فالله أولى بهما

---

ومراده بذلك البعض الامين المحلى العروضى (قوله من أن والفعل) أى لان الواو بعد الطلب ينصب الفعل بعدها بأن مضمرة وجوبا (قوله وأدعو ان أندى الخ) الواو للمعية وأدعو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية فى جواب الامر والمصدر المنسبك من ان والفعل عطف على مصدر متوهم أى ليكن دعاء منك ودعاء منى (قوله أندى لصوت) أى أبعد ذهابا لصوت (قوله وعلى الثانى) أى وهو كون الواو عاطفة لجملة على جملة (قوله للتركيب) أى انها فتحة بناء لتركيب الفعل مع النون تركيب خمسة عشر (قوله ولا ناهية) أى وتفجر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة (قوله والعطف) أى على هذا الاحتمال الثانى فى البيت (قوله مثله فى قوله تعالى) أى من جهة انه فى كل عطف جملة طلبية على مثلها (قوله الثانى) أى من الامور التى تميز الجملة الحالية من الاعتراضية وقوله أنه يجوز الاولى أن يقول الثانى تصديرها وكذا يحذفه من الثالث وذلك لانه لا يعبر بالجواز الا فى مقام الفرق بين أمرين والكلام فى مقام أمور يميز بها بين أمرين (قوله يجوز تصديرها) أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز لامتناع الجمع بين حال واستقبال (قوله بدليل استقبال) أى وأما الحالية فلا يجوز لان الاستقبال ينافى الحال ولا يقال انه قد تكون الحال منتظرة فيجوز فيها لانها مقدر وقوعها فى الحال وان كان الوقوع فى المستقبل (قوله وسوف اخال أدرى) الشاهد فى دخول سوف على أدرى فان ذلك اعتراض بين ما أدرى ومعموله وهو جملة الاستفهام (قوله فردود) أى لتصديرها بعلم استقبال (قوله وانما جاز لاضربنه ان ذهب) أى مع انهم جعلوا ان ذهب وان مكث جملة حالية وهذا وارد على كون الجملة الحالية لا تقترن بعلم استقبال (قوله لان المعنى الخ) حاصل هذا الجواب ان ان هنا تجردت عن الشرطية والتعليق المقتضى ذلك للاستقبال اذ ليس المعنى عليها اذ لا يصح أن يكون المعنيان المتضادان أى الذهاب والمكث سببين لشئ واحد وهو الضرب فالمراد حينئذ العموم أى لاضربنه على كل حال فان هذه وصلية لا تمنع الحالية فقوله لان المعنى الخ فى قوة لان ان تجردت عن الشرطية والمضر فى اقتران الجملة الحالية بان الشرطية المقتضية للاستقبال لا الوصلية وقوله اذ لا يصح علة للعلة أى وانما تجردت عن الشرطية لانه لا يصح الخ (قوله والثالث) أى من الامور التى تميز الاعتراضية من الحالية (قوله يجوز اقترانها) أى الاعتراضية وأما الحالية فلا يجوز اقترانها بالفاء (قوله واعلم) الاصل واعلم أن سوف وقوله فعلم المرء معترضة بدليل اقترانها بالفاء وقوله فعلم المرء الخ وجه كون هذه الجملة المعترضة تفيد تأكيدا هنا أن الاخبار بأن علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الامر فى قوله واعلم (قوله أن سوف) أن هذه مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اما ضمير شأن على مذهب الجمهور وهو الظاهر أو ضمير مخاطب للمأمور بالعلم أى انك سوف يأتيك كل ما قدر كما أجازه سيبويه وجماعة فى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فالمراد أن

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فى قول وقد مضى وكجملة فبأى آلاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فاذا انشقت السماء فكانت وردة وبين الجواب وهو فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتيهما وهى مدهامتان فى الأولى وحور مقصورات فى الثانية ويحتملان تقدير مبتدا فتكون الجملة اما صفة واما مستأنفة

* الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبى

يا حاذى عيرها وأحسبنى
أوجد ميتا قبيل أفقدها
قفا قليلا بها على فلا
أقل من نظرة أزودها

قوله افقدها على اضمار أن وقوله أقل يروى بالرفع والنصب

*(تنبيه)* للبيانيين فى الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشرى يستعمل بعضها كقوله فى قوله تعالى ونحن له مسلمون يجوز أن يكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وأن تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة أى ومن حالنا أنا مخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كأبى حيان توهما منه انه لا اعتراض الا بقوله النحوى وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين

*(الجملة الثالثة التفسيرية)* وهى الفضلة

---

المقدورات البتة وان وقع فيه تأخر وفى هذا تسلية وتسهيل للامور (قوله فى قول) أى والقول الثانى أنها جواب الشرط فلا اعتراض (قوله بين ومن دونهما جنتان) أى وبين صفتها وهو قوله مدهامتان أى سوداوان من شدة خضرتهما وقوله وبين فيهن خيرات حسان أى وبين صفتها وهى حور فقوله وبين صفتيهما على التوزيع فيهما (قوله فيهن) أى الجنتين المذكورتين سابقا بقوله ولمن خاف مقام ربه جنتان وقوله خيرات أى أخلاقا حسان وجوها وقوله حور أى شديدات سواد العيون وبياضها (قوله ويحتملان تقدير مبتدا) أى هن حور وهما مدهامتان وقوله صفة أى لخيرات وجنتان (قوله فتكون الجملة) أى جملة هما مدهامتان وجملة هن حور (قوله يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها الخ) أى بخلاف الحالية فانها اذا صدرت بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على زنة اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيجب أن تكون مثله فى ربطه بذى الحال بالضمير فقط وأما نحو قول بعض العرب قمت وأصك وجهه وقول الآخر

فلما خشيت أظافيرهم • نجوت وأرهنهم مالكا

فقد اعتذروا عنه بوجوه أحدها أنا لا نسلم ان الواو للحال بل هى للعطف والمضارع بمعنى الماضى والاصل وصككت ورهنت لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية سلمنا أنها للحال لكن لا نسلم ان الحال جملة فعلية بل جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا أى وانا أصك وانا أرهنهم كما فى لم تؤذوننى وقد تعلمون أى وأنتم قد تعلمون الخ (قوله عيرها) بكسر العين أى ابلها وليس بفتحها أى حمارها اذ فيه ذم لها وقوله عيرها مجرور بالاضافة (قوله على اضمار أن) والاحسن الرفع بعد حذفها كما فى تسمع بالمعيدى (قوله يروى بالرفع) أى على ان لا لنفى الوحدة (قوله والنصب) أى على أن لا نافية للجنس (قوله اصطلاحات) أى ثلاثة نعرفه بعض بأنه الاتيان فى اثناء الكلام أو فى آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة فأكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة أعم من أن تكون لدفع الالباس أو غيره وهذا الذى مشى عليه الزمخشرى والاصطلاح الثانى خص النكتة بغير دفع الالباس والاصطلاح الثالث أن يؤتى فى اثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما (قوله حالا من فاعل نعبد) أى نحن وقوله أو من مفعوله أى الهك (قوله على ضميريهما) أى لان ضمير له للاله ونحن عائد على الفاعل (قوله ويرد عليه) هذا تعريض من المصنف بشيخه أبى حيان لانه قرأ عليه ديوان زهير (قوله من لا يعرف) فاعل يرد وقوله هذا العلم أى علم البيان وقوله كأبى حيان أى فانه قال لا يصح أن تكون معترضة لان الاعتراض لا يقع فى الآخر

*(الجملة الثالثة التفسيرية)*

(قوله وهى الفضلة) أى التى لا محل لها من الاعراب كما يؤخذ من كلامه كذا قال الشمنى فاندفع كلام الشارح المعترض به على المتن من ايراد الجملة الحالية من قولك أمررت الى زيد

النجوى وهي ماجزاء الاحسان الا الاحسان فجملة وهي الخ حالية لا تفسيرية ولا شك انها فضلة كاشفة لحقيقة ماقلته من النجوى فيلزم أن لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل والحاصل ان الحد غير مانع لكن هذا الجواب فيه نظر لانه دوري لان غرض المصنف تعريف الامور التى لا محل لها من الاعراب فالاحسن ان يقال فى الجواب ان المفسر فى هذا المثال الخبر لا الجملة الحالية كلها ان قلت ترد جملة الخبر هذه قلنا مراد المصنف تعريف الجملة المفسرة بذاتها أو بحرف موضوع للتفسير وحينئذ فلا يرد جملة الخبر هنا لان تفسيرها بواسطة حملها على ضمير النجوى (قوله الكاشفة لحقيقة ماتليه) خرج جملة الصلة فانها كاشفة لحال ماتليه لا لحقيقته على انها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهي خارجة عن الجنس (قوله مفسرة للنجوى) أى ان الكلام الذى تناجوه وأسروه هو هل هذا الا بشر الخ (قوله ويجوز أن تكون) أى جملة الاستفهام وقوله بدلا منها أى فلها محل على هذا كما أن لها محلا على الحال (قوله ان قلنا الخ) أى لان البدل على نية تكرار العامل فيكون العامل فى جملة البدل أسروا (قوله وهو قول الكوفيين) أى وقال البصريون لا تعمل (قوله وأن تكون) أى جملة الاستفهام معمولة أى وهو أسروا لان معناه قالوا قولا سرا (قوله لقول) أى قالوا أو قائلين (قوله سلام عليكم) أى قائلين أو قالوا سلام عليكم (قوله ان مثل عيسى) أى صفته وحالته الغريبة كمثل آدم أى صفته وحالته الغريبة (قوله لا باعتبار الخ) مرتبط بمحذوف أى وهذا التشبيه لا باعتبار الخ لان ظاهر اللفظ أن التشبيه فى أن عيسى خلق من تراب كآدم وليس مرادا بل المراد ان مثل عيسى كمثل آدم فى كون كل مخالفا للعادة وبهذا التقرير اندفع مايقال ان قوله لا باعتبار ظاهره أنه متعلق بتفسير فيرد عليه أنا لا نسلم أنه تفسير لا باعتبار الخ بل هو تفسير باعتبار اللفظ قطعا انما هذا الذى يقوله فى الجامع بين مثل عيسى ومثل آدم (قوله عن مستمر العادة) أى عن العادة المستمرة (قوله وهو التولد بين أبوين) أى وهذا قدر مشترك بينهما (قوله وقيل مستأنفة) أى وقال الزجاج انها مستأنفة فلا محل لها وقوله معناها الطلب والاستئناف عند هذا القائل بيانى كأنه لما قيل هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون بمعنى آمنوا كذا نقل عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا وعلى هذا فجئ بالامر على لفظ الخبر للايذان بوجود الامتثال وكأنه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين كما يقول الداعى غفر الله لك ويغفر الله لك جعل المغفرة لقوة الرجاء كأنها موجودة (قوله بدليل يغفر بالجزم) أى فان جزم المضارع عند اسقاط الفاء انما يكون فى جواب الطلب (قوله وعلى الاول) أى وهو كون الجملة مفسرة للتجارة (قوله تنزيلا الخ) جواب عن اعتراض الزجاج بأن يغفر لا يترتب على الدلالة فكيف يكون قوله يغفر لكم جوابا للاستفهام وحاصل الجواب أن الدلالة سبب للامتثال والغفران مسبب

الكاشفة لحقيقة ماتليه وسأذكر لها امثلة توضحها * أحدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفى ويجوز أن تكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل فى الجمل وهو قول الكوفيين وان تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم * الثانى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا باعتبار مايعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى أى ان شأن عيسى كشأن آدم فى الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين أبوين والثالث هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستأنفة معناها الطلب أى آمنوا بدليل يغفر بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه أى ليتق وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

منزلة المسبب وهو الامتثال * الرابع ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا وجوز أبو البقاء
كونها حالية على اضمار قد والحال لا تاتى  من المضاف اليه فى مثل هذا * الخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك يقول الذين
كفروا ان قدرت اذا غير شرطية
فجملة القول تفسير ليجادلونك
والا فهى جواب اذا وعليهما
فيجادلونك حال * (تنبيه) *
المفسرة ثلاثة أقسام مجردة من
حرف التفسير كما فى الامثلة
السابقة ومقرونة بأى كقوله
* وترميننى بالطرف أى أنت مذنب *
ومقرونة بأن نحو فأوحينا اليه
أن اصنع الفلك وقولك كتبت اليه
أن افعل ان لم تقدر الباء قبل أن
* السادس ثم بدا لهم من بعد
ما رأوا الآيات ليسجننه فجملة
ليسجننه قيل هى مفسرة للضمير
فى بدا الراجع الى البداء المفهوم
منه والتحقيق أنها جواب لقسم
مقدر وان المفسر مجموع الجملتين
ولا يمنع من ذلك كون القسم
انشاء لان المفسر هنا انما هو
المعنى المتحصل من الجواب
وهو خبرى لا انشائى وذلك المعنى
هو سجنه عليه الصلاة والسلام
فهذا هو البداء الذى بدا لهم * ثم
اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة
الانشائية مفسرة بنفسها ويقع
ذلك فى موضعين أحدهما أن يكون
المفسر انشاء أيضا نحو أحسن الى
زيد أعطه ألف دينار والثانى أن
يكون مفردا مؤديا معنى جملة نحو
وأسروا النجوى الذين ظلموا وانما
قلنا فيما مضى ان الاستفهام مراد
به النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى
وأوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير أوجب ذلك

عن الامتثال فأقام السبب الذى هو الدلالة مقام المسبب الذى هو الامتثال (قوله منزلة الخ) أى فكانه قال هل تمتثلوا يغفر الخ (قوله مستهم) هذا تفسير لمثل بمعنى الحال والشأن اذ هو مبهم (قوله وجوز أبو البقاء الخ) وجعلها الزمخشرى مستأنفة استئنافا بيانيا كانه قيل ما حالهم وشأنهم قيل مستهم الخ وقوله ولما يأتكم أى ولما يصبكم ثم لا يخفى أن الذين يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففى الكلام حذف أى ولما يصبكم مثل مثل الذين أى مثل حالهم (قوله كونها) أى جملة مستهم وقوله حالية أى من الذين (قوله على اضمار قد) لان الجملة الماضوية اذا وقعت حالا يجب اقترانها بقد لتقرب الماضى من الحال (قوله والحال) اعتراض على أبى البقاء كانه قيل وكلامه غير مسلم لان الحال لا تأتى من المضاف اليه كالذين الا اذا كان المضاف يعمل عمل الفعل أو كان جزأ من المضاف اليه أو مثل جزئه فى صحة السقوط فكان عامل المضاف العامل فى الحال عامل فى المضاف اليه صاحب الحال والمضاف هنا ليس كذلك وحينئذ فلا يصح جعلها حالا من المضاف اليه (قوله تنبيه الخ) لا وجه للاتيان به فى خلال الامثلة فكان الاولى أن يقدمه أو يؤخره (قوله أى أنت مذنب) تفسير لقوله وترميننى بالطرف وتمامه وتقليننى لكن اياك لا أقلى * (قوله ومقرونة بأن) أى التفسيرية التى بمعنى أى وهى الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه (قوله ان لم تقدر الباء قبل أن) يعنى وان قدرت الباء خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام فى الجملة المفسرة وعند دخول الباء تكون أن مصدرية ويلزم أن يكون ما بعدها فى تأويل مفرد فله محل فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه (قوله والتحقيق) أى بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله مجموع الجملتين) أى جملة القسم وجملة جوابه (قوله ولا يمنع الخ) جواب عما يقال ان القسم لا خارج له حتى يجعل تفسيرا وحاصل الجواب أن جعله تفسيرا نظرا للمعنى المتحصل فى الجواب فقط اذ هو خبر له خارج هذا حاصل كلام المصنف واعترض بأنه اذا كان المفسر هو المعنى المتحصل من الجواب فلم يكن جملة القسم وجوابه هو المفسر فكلامه فيه تناف وأجيب بأن قوله والمفسر مجموع الجملتين أى بحسب الظاهر وهذا لا ينافى أن المفسر فى الحقيقة جملة الجواب لانه المقصود وجملة القسم تأكيد له وحينئذ فلا تنافى (قوله وأسروا النجوى) أى فالنجوى فى المعنى عبارة عن كلام مسرور به فقوله هل هذا الخ مفسر لذلك المفرد أعنى النجوى (قوله وأسروا النجوى الخ) لا يتعين فى هل هذا الا بشر مثلكم أن يكون جملة مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يجوز أن تكون فى محل نصب على انها بدل من المفعول به الذى هو النجوى فان قلت ليس هذا من الابواب التى يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة مرادا بها لفظها على تقدير البدلية فهى فى حكم المفرد فكانه قيل أسروا هذا الكلام (قوله مرادا به النفى) أى وهذا يفيد أنه خبرى لا انشائى (قوله وأوجبته الصناعة الخ) أى اقتضته الصناعة من أن الاستثناء المفرغ انما يكون بعد

النفى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

النفى وهذا لا ينافى أن الاستفهام باق على حقيقته وأن الجملة باقية على انشائيتها فى المعنى هذا كلامه وفيه أنه لا يصح أن يكون الاستفهام هنا باقيا على حاله لانهم جازمون بأنه بشر مثلهم وحينئذ فالاستفهام مراد به النفى قطعا فلا يصح أن يكون مثالا لما اذا كان الانشاء مفسرا المفرد (قوله بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا) يحتمل أن الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذى هو كلام وذلك لانه أريد بها لفظها فهى كالمفرد والمعنى بلغنى عن زيد هذا اللفظ وهو والله لافعلن فان قلت يلزم على ماذكر حكاية الجمل بما ليس فيه أحرف القول والبصريون يابونه قلت يمكن أن يقدر قول مضاف للجملة وحذف وأقيمت مقامه والاصل بلغنى عن زيد قول والله لافعلن وأما اذا قلنا بالمذهب الكوفى فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير (قوله والله لافعلن كذا) أى فهذه الجملة مفسرة للكلام (قوله لان افعال القلوب) أى التى لا تفيد التردد (قوله لافادتها التحقيق) أى كالقسم (قوله تجاب بما يجاب به القسم) أى وهو الجواب المقرون باللام المؤكد بالنون لان القسم يدل على التحقيق وكذلك افعال القلوب (قوله ولقد علمت الخ) تمامه * ان المنايا لا تطيش سهامها * (قوله يجوز ذلك) أى كون الجملة فاعلا أى أو نائبه فى كل جملة قال الدمامينى لا أظن أحدا ينازع فى أن المسند اليه لا يكون الا اسما فحينئذ يجب حمل كلام هشام ومن معه على أن الجملة مؤولة بمصدر فاعل غايته أنه سبك بدون سابك وله نظائر (قوله بكون المسند اليها قلبيا) أى أن يكون الفعل المسند الى الجملة (قوله ظهر) فعل ماض مبنى على الفتح وقوله أقام زيد فاعل وقوله علم فعل ماض مبنى للمجهول وقوله هل قعد عمرو نائب فاعل (قوله بأن تكون الخ) أى كونها مانعة من العمل أشبه من كونها مجوزة له لانها تمنع من عمل ما قبلها فيما بعدها أى انها مانعة من العمل فكيف تكون مجوزة للعمل (قوله وكيف يعلق الفعل الخ) نظر ثان حاصله سلمنا أن التعليق يقتضى جواز كونها فاعلا لكن لا نسلم تأتى التعليق هنا أى جوازه لانه كيف يعلق الفعل عن الفاعل الذى هو كالجزء منه تأمل (قوله وبعد فعندى الخ) أى وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندى كذا ويمكن أن يكون مراد الفراء ومن ذهب الى قوله أعنى أن الاسناد فى التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف وأقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقدير ذلك المضاف مع كون المعلق استفهاما ماذكره المصنف وأما اذا كان غير استفهام نحو ظهر لى ما قام زيد فيقال الاصل ظهر لى مضمون ما قام زيد أى ظهر لى انتفاء قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدى الى الخروج عن القاعدة المقررة وهو أن المسند اليه لا بد أن يكون اسما أو ما فى تأويله (قوله أن المسئلة) أى وهى وقوع الجملة مسندا اليها فى الصورة وظاهر اللفظ (قوله ان المسئلة) أى جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل (قوله خاصة) أى لانه الموجب لتقدير المضاف المسند اليه (قوله وعلى ان) أى وبناء على ان

ونظيره بلغنى عن زيد كلام والله لافعلن كذا ويجوز أن يكون ليسجننه جوابا للمبتدا لان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال

* ولقد علمت لتأتين منيتى *

وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك فى كل جملة نحو يعجبنى تقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها بأداة معلقة نحو ظهر لى أقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه من أن تكون مجوزة وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندى أن المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى أن

الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الاخرى ألا ترى ان المعنى ظهر لى جواب أقام زيد أى جواب قول القائل ذلك وكذلك فى علم اقعد عمرو وذلك لابد من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشئ والعلم به منافيان للاستفهام المقتضى للجهل به فان قلت ليس هذا مما تصح فيه الاضافة الى الجمل قلت قد مضى لنا عن قريب أن الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات * السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا ٧٦ زعم ابن عصفور ان البصريين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهى مفسرة لذلك الضمير وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة فى محل نصب ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف وبعدمه فى واذا قيل ان وعد الله حق والصواب أن النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا عنه جوابه أن التى يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفى المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط فى نحو قولى لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد * الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثانى هنا لهم مغفرة لان ثانى مفعولى كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما أو الجنة وعلى الثانى فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولى فى الضابط الفضلة احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر فى الحال أو فى الاصل وعن الجملة المفسرة فى باب الاشتغال تمامه فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتى وهذا القيد أهملوه ولا بد منه * (مسئلة) * قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم أنها بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله بنصب الخبز فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال * فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن *

الخ أى فلا بد من وجود الامرين فى جوازها ولكن بعد هذا تجد المسئلة قد خرجت عن الموضوع وهو جعل الجملة فاعلا أو نائب فاعل لان الفاعل هنا مفرد (قوله الاسناد) أى اسناد الفعل الذى هو قلبى (قوله الى مضاف محذوف) أى الى مضاف للجملة محذوف (قوله لا الى الجملة الاخرى) أى جملة هل قام زيد (قوله وذلك) أى المضاف (قوله ليس هذا) أى المضاف المحذوف (قوله مما يصح الخ) أى بل الذى يضاف للجمل انما هو بعض الظروف المبهمة كيوم وحيث واذا (قوله يحكم لها بحكم المفردات) أى وحينئذ فذلك المضاف المقدر انما هو مضاف لمفرد لا لجملة (قوله ضمير المصدر) أى العائد على القول (قوله وبعدمه) أى ويرد بعدم الظرف فى قوله واذا قيل الخ فانه ليس فيها ظرف ولو كان الظرف نائب الفاعل لوجب ذكره وقوله ويرد بأنه لا تتم الفائدة اى لا تتم الفائدة الا بالمقول فلا يكون نائب الفاعل الا مقول القول وقوله بأنه لا تتم الخ أى وشأن نائب الفاعل كالفاعل أن تتم به الفائدة (قوله وفى المثل الخ) فى هذا اشارة لطيفة الى التعريض بابن عصفور بأنه كذب فى مقالته (قوله زعموا مطية الكذب) أى هذا اللفظ مطية الكذب أى انك اذا أردت التوصل الى نسبة الكذب لقوم قلت القوم زعموا كذا فالتعبير بالزعم اشارة الى نسبتهم للكذب فشبه الزعم بالدابة التى هى المطية التى يتوصل الى المطلوب بها كما ان زعموا موصلة لنسبة الكذب لقائله (قوله اقامة السبب) أعنى المغفرة والاجر العظيم مقام المسبب أعنى الجنة (قوله ولها الخ) أى فليست فضلة لان لها موضعا الخ أى فيؤخذ من هذا أن المراد بالفضلة ما لا محل له من الاعراب (قوله لانها خبر فى الحال) أى كما فى قل هو الله أحد أو هو زيد قائم فزيد قائم خبر فى الحال ومفسر لضمير الشان (قوله أو فى الاصل) أى كما فى ظننته زيد قائم فزيد قائم جملة مفسرة لضمير الشان الذى هو مبتدأ فى الاصل وهى خبر عنه (قوله كما سيأتى) أى قريبا عن الشلوبين فى قوله انا كل شئ خلقناه بقدر (قوله وهذا القيد) أعنى قوله الفضلة (مسئلة) (قوله بحسب ما تفسره) أى فان فسرت ما له محل كان لها محل والا فلا (قوله لا محل لها) أى لانها فسرت جملة ابتدائية (قوله فى محل رفع) أى فى الآية والمثال وذلك لان خلقناه مفسر لخبر ان وهو فى محل رفع اذ الاصل انا خلقنا كل شئ خلقناه وحينئذ فلكن المفسر كذلك فى محل رفع وقوله يأكله مفسر لخبر المبتدا اذ الاصل زيد يأكل الخبز يأكله والخبر فى محل رفع فالمفسر كذلك (قوله ولهذا يظهر الرفع) أى لاجل كون الجملة فى محل يظهر لان معنى كونها فى محل أنها لو حل محلها مفرد لكان معربا (قوله فمن نحن نؤمنه الخ)

تمامه * ومن لا تجره يمس منا مفزعا * (قوله فظهر الجزم) أى فى الجملة المفسرة أعنى نؤمنه لكون الجملة المفسرة مجزومة اذ الأصل فمن نؤمنه نحن نؤمنه فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وجزم المفسر لانه تابع للمفسر (قوله عطف بيان أو بدل) أى والبدل وعطف البيان تابعان للمبدل منه والمبين فان كان له محل فيكون له محل والافلا (قوله ولم يثبت الخ) حاصله اعتراض آخر وهو انه يلزم على كلام الشلوبين حذف المعطوف عليه عطف البيان ولم يثبت ويلزم عليه حذف المبدل منه وهو الجملة المفسرة وهو ممنوع (قوله ولم يثبت الجمهور) هذا رد على الشلوبين المثبت لعطف البيان والبدل فى الجمل (قوله ولم يثبت الجمهور) أى وخلافهم أثبته ومنه قوله

فقلت له ارحل لا تقيمن عندنا * والا تكن فى السر والجهر مسلما

فجعلوا جملة لا تقيمن عندنا بدل اشتمال من قوله ارحل لان النهى عن الاقامة يستلزم الامر بالرحيل وكما فى قوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين الخ فان جملة أمدكم بأنعام الخ بدل بعض وقوله الجمهور أى جمهور العلماء وخلاف الجمهور هم البيانيون (قوله وقد بينت الخ) اعتراض على الشلوبين حيث جعلها منها (قوله وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى الخ) أى واذا كانت فى الاصطلاح لا تسمى بذلك فلا يصح اعتراض الشلوبين على الجمهور فى قولهم ان الجملة المفسرة لا محل لها وقوله بل الجملة المفسرة قد يكون لها محل أى كالاشتغالية اذا فسرت خبرا مثلا (قوله ان الجزم فى ذلك) الاولى فى نحو ذلك لان الآتى فى البغداديات انما هو فى لا تجزعى ان منفسا البيت لا البيت السابق وان كان كل من العلتين الآتيتين فى كلام أبى على تأتيان فى هذا البيت أعنى فمن نحن نؤمنه من كونهم اتسعوا فى من بدليل ايلائها الاسم أعنى نحن ويكون تقدمها دالا عليها اذ الاصل عند أبى على من نؤمن نؤمنه وليس نؤمنه بدلا كما يقول الشلوبين (قوله بأداة شرط مقدرة) أى لا على البدلية من الفعل المحذوف (قوله فى التقدير) أى لا فى اللفظ لانهما فعلان ماضيان لا يجزم لفظه (قوله وساغ اضمار ان) أى للضرورة وقوله وان لم يجز اضمار لام الامر أى مع أنهما جازمان (قوله للضرورة) أى الحاجة اليه لا ضرورة الشعر وهذا نظير لما نحن فيه بجامع الخروج عن الضعف (قوله بدليل ايلائهم اياها) أى فى الظاهر بخلاف لام الامر (قوله ولان تقدمها مقو للدلالة الخ) أى ولان ذكر ان فى أول الكلام يدل على أنها محذوفة ثانيا (قوله ولهذا) أى ولاجل كون التقدم فى الذكر مقو للدلالة أجاز سيبويه بمن تمرر امرر وفى بعض النسخ بفك الادغام ومقتضاه أنه مجزوم ومن شرطية والشاهد فى حذف متعلق الشرط أى به لتقدم الباء فى الذكر (قوله ومنع من تضرب أنزل) أى فالمعنى من تضرب أنزل عليه فلا يجوز حذف عليه (قوله حتى تقول) غاية لقوله منع وقوله تقول أى حتى تذكر ذلك (قوله بالخفض) أى بحرف جزم مقدر أى مررت برجل صالح ان لا تمرر بصالح فطالح (قوله من اضمار رب بعد الواو)

فظهر الجزم وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وفى البغداديات لابى على أن الجزم فى ذلك بأداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور فى نحو قوله

* لا تجزعى ان منفسا أهلكته *

مجزومان فى التقدير وان انجزام الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان أى ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر للضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقو للدلالة عليها ولهذا أجاز سيبويه بمن تمرر أمرر ومنع من تضرب أنزل لعدم دليل على المحذوف وهو عليه حتى تقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه أسهل من اضمار رب بعد الواو

وربّ شئ يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما فى ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدّا وحسن فى نحو ضربونى وضربت قومك واستغنى بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا ظننته قائما بثانى مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدّرة

* (الجملة الرابعة المجاب بها القسم) *

نحو والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين ونحو وتالله لأكيدنّ أصنامكم ومنه لينبذنّ فى الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل يقدر لذلك ولما أشبهه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ثم لنحن أعلم فانه وما قبله أجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم والشياطين وهذا مراد ابن عطية من قوله هو قسم والواو تقتضيه أى هو جواب قسم والواو هى المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهو أن الواو حرف قسم فردّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيا بان * (تنبيه) * من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة

أى كما قال الوافى * وقاتم الاعماق خاوى المخترقن * حيث قالوا ان الاصل ورب قاتم الخ وانما كان المثال أسهل من هذا لانه لم يدل على رب دليل بخلاف الباء فانه دل عليها دليل وهو الباء المذكورة أولا (قوله وربّ شئ) أى كحذف أداة الشرط فى البيت فانه ضعيف فى نفسه وقوله يحسن للضرورة المراد بها الحاجة لا الواقعة فى الشعر فالحاجة كالاختصار وكاستقامة الوزن (قوله فانه ضعيف جدّا) أى لعود الضمير فيه على متأخر لفظا ورتبة (قوله وحسن فى نحو الخ) أى فى باب الاشتغال فانهم جوّزوا عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لانّ الفعل لا بدّ له من فاعل (قوله واستغنى الخ) مربوط بأوّل الكلام وهو قوله وانّ انجزام الثانى ليس على البدلية بل على تكرّر ان والمراد بالجواب هو قوله لا تجزعى على مذهب الكوفيين الذين يرون تقديم الجواب أو المراد الجواب ولو مقدّرا بناء على مذهب البصريين من أن لا تجزعى دليل الجواب (قوله واستغنى) أى الشاعر بجواب الاولى أى بجواب أداة الشرط الاولى وهى ان فى بيت لا تجزعى الخ ومن فى بيت فمن نحن نؤمنه وجواب أن فى بيتها لا تجزعى وجواب من فى بيتها يبت وهو آمن (قوله كما استغنى الخ) هذا تنظير وان كان فى الاوّل استغنى عما للثانى بما للاوّل وفى هذا الثانى بالعكس (قوله فى نحو أزيدا الخ) أى فالاصل أظننت زيدا ظننته قائما فحذف ثانى مفعولى ظن المقدرة استغناء عنه بثانى مفعولى ظن المذكورة وقد يقال ان قائما ثانى مفعولى الاولى المحذوفة لانها مقصودة بالذات والثانية ذكرت لضرورة التفسير

* (الجملة الرابعة المجاب بها القسم) *

(قوله نحو والقرآن الحكيم انك الخ) الاولى نحو انك لمن المرسلين من قوله والقرآن الحكيم انك الخ (قوله لينبذن) جواب لقسم مقدّر ويدل لذلك اللام والتوكيد بالنون (قوله ومما يحتمل جواب القسم) أى ويحتمل الاستئناف والاولى أن يذكر هذا فى التنبيه الآتى لانه معقود لما احتمل كونه جوابا واحتمل عدمه (قوله أجوبة الخ) أى ومن المعلوم أن العطف على الجواب جواب فحينئذ تكون تلك الجملة جوابا فلا محل لها (قوله أى هو جواب قسم) أى فكلام ابن عطية على حذف مضاف فقوله هو قسم أى جواب قسم (قوله المحصلة لذلك) أى لكون الجملة جوابا وقوله لانها عطفت أى تلك الجملة على ما هو جواب (قوله عليه) أى من أجله أى من أجل كلامه الذى قاله وقوله على صغار الطلبة أى من صغار الطلبة أى ان أبا حيان توهم من أجل كلام ابن عطية توهما لا يحصل من صغار الطلبة أو أنه ضمن توهم معنى تقوّل فعداه بعلى (قوله وهو) أى التوهم وقوله ان الواو الخ أى انّ قوله هو قسم يفيد أن الواو واو قسم وجزء والمجرور محذوف والجار باق وهو غير جائز ويلزمه كون القسم محذوفا والحال أن الجواب منفى بان وهو لا يجوز لكن ردّ الالزام الثانى بأنه جائز قال تعالى ولئن زالتا ان أمسكهما فقد حذف القسم مع أنّ الجواب منفى بان (قوله أم لكم أيمان علينا بالغة الى يوم القيامة)

ام

ان لكم لما تحكمون واذ أخذنا
ميثاق بنى اسرائيل لاتعبدون
الا الله واذ أخذنا ميثاقكم
لاتسفكون دماءكم وذلك لان أخذ
الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله
كثيرون منهم الزجاج ويوضحه واذ
أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب
لتبيننه للناس وقال الكسائى
والفراء ومن وافقهما التقدير
بأن لا تعبدوا الا الله وبأن
لاتسفكوا ثم حذف الجار ثم أن
فارتفع الفعل وجوز الفراء أن
يكون الاصل النهى ثم أخرج
مخرج الخبر ويؤيده أن بعده
وقولوا وأقيموا وآتوا ومما يحتمل
الجواب وغيره قول الفرزدق
تعش فان عاهدتنى لاتخوننى
نكن مثل من ياذئب يصطحبان
فجملة النفى اما جواب لعاهدتنى
كما قال
أرى محرزا عاهدته ليوافقن
فكان كمن أغريته بخلاف
فلا محل لها أو حال من الفاعل
أو المفعول أو كليهما فلها النصب
والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج
للحالية بقوله أيضا
ألم ترنى عاهدت ربى وانى
لبين رتاج قائما ومقام

أم بمعنى بل الاضرابية ولكم خبر مقدم وأيمان مبتدأ مؤخر وبالغة صفة لايمان وقوله ان لكم جواب القسم أعنى أيمان (قوله لاتعبدون الا الله) هذه الجملة المنفية جواب القسم أعنى أخذ الميثاق لانه فى معنى خلفناهم (قوله بمعنى الاستحلاف) أى وكأنه قال حلفناهم لاتعبدون الا الله وأخذنا ميثاقهم وحلفناهم على أن لايسفكوا الخ (قوله ويوضحه) أى ويقويه ويدل له لان قوله لتبيننه ظاهر فى أنه جواب القسم أعنى أخذ الميثاق بدليل اللام والتوكيد بالنون (قوله بأن لاتعبدوا الخ) أى فهو منصوب بأن مضمرة والجملة فى تأويل مفرد معمول لأخذنا وخرج عما نحن فيه (قوله الاصل النهى) اى معمول لحال محذوفة أى قائلين لاتعبدوا الا الله كما هو المعنى ثم عدل الى الخبر فهى جملة خبرية لفظا انشائية معنى فهو مثل قولك لتذهب الى فلان يعطيك كذا فالمراد اذهب وعلى هذا فالجملة ليست جوابا للقسم لانه خبر لفظا ومعنى وانما خرجت الى الخبر مبالغة فى الحث على الامتثال حتى كأنه تحقق وأخبر عنه (قوله ثم أخرج) أى النهى (قوله تعش الخ) قبله

فقلت له لما تكشر ضاحكا * وقائم سيفى من يدى بمكان

وبعده

وأنت امرؤ ياذئب والغدر كنتما * أخيين كانا أرضعا بلبان

تعرض له ذئب فى بعض الصحارى (قوله اما جواب لعاهدتنى) أى والمعنى ان عاهدتنى على عدم الخيانة فى الصحبة (قوله ليوافقن) أى فهو جواب القسم أعنى عاهدت والدليل على ذلك اللام والتوكيد بالنون فاذا كان هذا جوابا لعاهدتنى فلتكن جملة النفى فى البيت قبله جوابا لعاهدتنى (قوله أو حال من الفاعل) أى عاهدتنى حال كونك غير خائن لى وقوله أو المفعول أى والمعنى حال كونى غير مخون لك فى المعاهدة (قوله أو كليهما) الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى والا فالحال النحوية انما تكون من واحد (قوله والمعنى شاهد للجوابية) أى شاهد لكون الجملة جوابا وذلك لان المعاهدة انما هى على ترك الخيانة نفسها بدليل البيت الذى ذكره بعد لا أن الحلف فى حال ترك الخيانة على شئ آخر كما هو ظاهره على الحال (قوله شاهد على الجوابية) أى لان المراد كما يأتى فى البيتين بعد فان عاهدتنى على نفس عدم الخيانة لا على شئ آخر فى حال عدم الخيانة وهذا بناء على أن المراد لاتخوننى فى الصحبة فان كان المراد لاتخوننى فى المعاهدة فالمعنى على الحال (قوله وقد يحتج للحالية بقوله) أى بقول الفرزدق أيضا فأيضا راجع لقوله أى أن البيتين للفرزدق لما تاب عن الهجو (قوله بقوله أيضا) أيضا راجع لقوله اى أن هذين البيتين للفرزدق أيضا لما تاب عن الهجو وحبس نفسه على القرآن قال الدمامينى كيف يقال وقوع لفظ حالا فى تركيب يدل على وقوع آخر حالا فى تركيب آخر والجواب أن القصد مطلق وقوع الحال بعد المعاهدة كما استدل بالبيت الاول على اجرائه مجرى القسم فان الشئ يحمل على نظيره (قوله لبين) خبران أى وانى

على حلفة لاأشتم الدهر مسلما
ولا خارجا من فيّ زور كلام

وذلك أنه عطف خارجا على محل جملة لا أشتم فكأنه قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذى عليه المحققون أن خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر كما عكس فى قوله تعالى ان أصبح ماؤكم غورا لان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين مقام ابراهيم أنه لا يشتم مسلما فى المستقبل ولا يتكلم بزور لا انه حلف فى حال اتصافه بهذين الوصفين على شئ آخر * (مسئلة) * قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل فى تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بنى على مبتدا فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشئ لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هى جواب القسم ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احداهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الاعراب كقولك قال زيد أقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين ههنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى

لكائن بين رتاج الكعبة ومقام الخليل وقوله فانما حال من الضمير فى الخبر المذكور وقوله على حلفة متعلق بعاهدت ربى (قوله رتاج) هو الباب العظيم أى باب الكعبة وقوله ومقام أى مقام ابراهيم الخليل (قوله لاأشتم الخ) هذه الجملة يحتمل أن تكون جوابا للقسم وتحتمل الحال لكن لما عطف عليه ولا خارجا بالنصب عين ذلك كونه حالا فان قلت كيف تعين الحالية فى هذا البيت يدل على أرجحية الحال فى البيت السابق مع أنهما تركيبان متغايران وجوابه أنهما اشتركا فى أن كلا مضارع منفى بلا ودل دليل على الحال فى هذا البيت فليكن كذلك فيما سبق لان الشئ يحمل على نظيره (قوله والذى عليه المحققون) أى وأما ما ذكره من توجيه الحالية فهو كلام ظاهرى أى منظور فيه للظاهر أى حيث نظر لخارجا الذى هو وصف منصوب فلما عطف دل على أن ما قبله منصوب (قوله ولا يخرج خروجا) أى وجملة ولا يخرج خروجا لا محل لها من الاعراب لعطفها على لاأشتم الذى هو جواب القسم فهو لا احتياج فيه للحالية (قوله ان أصبح ماؤكم غورا) أى فالاصل غائرا فحذف الوصف وأناب المصدر منابه (مسئلة) (قوله فقيل فى تعليله) أى فقال بعضهم فى تعليل منع ثعلب (قوله لان نحو الخ) هذا المعلل فهم أن قوله لا تقع جملة القسم أى جملة جواب القسم وسيأتى أن الشارح يرد عليه بأن المراد بقوله جملة القسم الجملة القسمية وهى القسم والجواب لا الجواب فقط (قوله فاذا بنى) أى اذا حمل ذلك الجواب على مبتدا (قوله صار له موضع) أى وهو ليس له موضع فحينئذ يصير له محل ولا محل له وهو تناقض هذا مراده (قوله لا جملة هى جواب القسم) أى حتى يتم التعليل المذكور (قوله ومراده) أى مراد ثعلب بقوله لا تقع جملة القسم خبرا وكان الاولى أن يعبر بالفاء (قوله اذ لا تنفك الخ) علة لكون المراد المجموع أى خلافا لهذا المعلل فان كلامه يقتضى انفكاكهما (قوله يمكن أن يكون لهما محل) أى وحينئذ اذا وقعا خبرا فلا يحصل تناقض (قوله قال زيد) مقول له المجموع وأما جملة القسم وحدها فهى ابتدائية فى غير هذا المثال وهنا يخرج الخلاف فى جزء المقول (قوله اما كون جملة القسم لا ضمير فيها) أى الجملة الاولى وأما جملة الجواب فان فيها ضميرا كما فى زيد والله لاضربنه فان قلت ان الضمير فى الجملة الاخيرة وهذا يكفى فى الربط ألا ترى أن جملة الشرط الاولى لا ضمير فيها والثانية فيها ضمير وصح الاخبار بها نظرا لذلك الضمير وأجاب عن هذا المصنف بقوله لان الجملتين الخ فهو تعليل لمحذوف حاصله وانما لم يصح الاخبار بها نظرا للضمير الموجود فى الجملة الثانية كالجملة الشرطية لان الجملتين الخ وحاصله أنه فرق بين الجملتين هنا وبين جملتى الشرط (قوله لان الجملتين الخ) جواب عما يقال جملة القسم وان لم تكن محتوية على عائد المبتدا فجواب القسم محتو عليه فهلا اكتفى به كما اكتفى بعائد جملة الجواب فى زيد ان جاء عمرو اكرمه (قوله لان الجملة الثانية) أعنى جملة جواب القسم ليست الخ أى بخلاف جملة جواب الشرط فانها معمولة للاداة (قوله ولهذا)



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

اى لعدم احتوائها على الضمير منع بعضهم وقوعها أى وقوع جملة القسم (قوله ولهذا منع الخ) أى لاجل كون الجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب منع الخ (قوله وبعد الخ) أى وأقول بعد ما تقدم تنبه فعندى الخ (قوله ملغى) أى باطل أى وحيث بطل كل من التعليلين بطل المعلل وثبت صحة وقوع الجملة القسمية خبرا عن المبتدا كما قال العلامة الرضى (قوله أما الاول) أى أما وجه بطلان التعليل الاول (قوله كالجملة) أى بدليل قولهم ان جملة القسم انما ذكرت توكيدا لجملة الجواب ومن المعلوم ان المؤكد والمؤكد كالشئ الواحد (قوله وزعم الخ) هذا معارضة لقوله ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة (قوله فاموصولة) أى والاصل وان كلا والله للذى ليوفينهم (قوله والالزم الخ) أى لان الحرف الزائد فى نية الطرح (قوله وليس بشئ) أى وليس ما زعمه ابن عصفور بشئ لجواز أن تكون ما فى الآية زائدة وجملة ليوفينهم خبران وامتناع الخ (قوله والفاصل) أى كما الزائدة بزنه (قوله فى اذهبنان) أى لى أن الفاصل هنا حرف واحد والامثال ثلاثة وما فى الآية بثلاث والفاصل حرفان (قوله فى أأنذرتهم) أى فالجمع بينهما فى قولك أأنذرتهم فيه ثقل والالف الفاصلة بينهما منزلة لذلك وان كانت زائدة (قوله أن يستدل) أى ابن عصفور على جواز وقوع الجملة القسمية صلة (قوله لمن ليبطئن) اللام للابتداء ومن موصولة فى محل نصب اسم ان وجملة ليبطئن قسمية صلة لمن ومن لا تحتمل الزيادة وحينئذ فالدليل لم يطرقه الاحتمال حتى يسقط به الاستدلال بخلاف ما فى الآية التى استدل بها ابن عصفور فانه يطرقها احتمال الزيادة (قوله يحتمل من الموصوفة) أى فتساوى الدليلان لان ذاك احتمل الزيادة وهذا احتمل الموصوفية وكل منهما خلاف المدعى (قوله قلنا وكذا ما الخ) حاصله ان ما تحتمل الزيادة والوصفية ومن تحتمل الوصفية فقط وما يحتمل شيأ واحدا أجود مما يحتمل شيئين هذا على أن احتمال الوصفية مضر ولنا أن نقول هو لا يضر واليه أشار بقوله ثم انه الخ (قوله فما وجهه) أى ما وجه كون الجملة القسمية تقع صلة وصفة والصلة والصفة اشترطوا فيهما أن يكون لهما خارج تطابقه أو لا تطابقه لانه أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما والجملة الاولى أعنى جملة القسم انشائية ليس لها خارج (قوله والجملة الاولى) أى والحال أن الجملة الاولى وهى جملة القسم انشائية أى والصلة والصفة أتى بهما للتعيين فلا بد أن يكون معناهما معهودا بدون النطق بهما (قوله لانها) أى الجملة الاولى غير مقصودة أى لانها لتأكيد الجواب الذى هو مقصود بالافادة (قوله الا لمجرد التوكيد) أى فقولك جاء الذى والله قام أخوه مثل قولك جاء الذى قام أخوه وانما زادته الاولى التأكيد فقط (قوله وأما الثانى) أى وأما بطلان التعليل الثانى (قوله للاتفاق على ان أصله) أى خبر المبتدا الافراد أى حقه ذلك لانه منسوب للمبتدا والاصل فى المنسوب أن يكون شيأ واحدا ويحتمل أن المراد بالاصل الغالب (قوله على أن أصله

والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الانبارى أن يقال زيدا اضربه وزيد هل جاءك وبعد فعندى أن كلا من التعليلين ملغى أما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زائدة والالزم دخول اللام على اللام اه وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظى وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفى بالالف فاصلة بين النونات فى اذهبنان وبين الهمزتين فى أأنذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد أن يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل من الموصوفة أى لفريقا ليبطئن قلنا وكذا ما فى الآية أى لقوم ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت صفة (فان قيل) فما وجهه والجملة الاولى انشائية (قلت) جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهى خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتأسيس وأما الثانى فلان الخبر الذى شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذى هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على أن أصله

الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين آمنوا (٨٢) وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوّئنهم
والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله
* جشأت فقلت اللذ خشيت لتأتين
انتهى وعندي لما استدل به تأويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا يمسن *(تنبيه)* وقع لمكي ولأبي البقاء وهم في جملة الجواب فاعرباها اعرابا يقتضي أن لها موضعا فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية وأن من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أي أن يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وخلط مكي فأجاز البدلية مع قوله ان اللام لام جواب القسم والصواب أنها لام الجواب وأنها منقطعة عما قبلها ان قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم ان أجري بدا مجرى أقسم كما أجري علم في قوله
ولقد علمت لتأتين منيتي
وأما أبو البقاء فانه قال في لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية من فتح اللام

لافراد) أي ولا يقال في المفرد انه يحتمل الصدق والكذب أي وحينئذ فما كان فرع ما لا يوصف بذلك لا يشترط فيه ذلك والذي هو فرعه الجملة (قوله أين زيد وكيف عمرو) فأين وكيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا تأسيس والافادة الاستفهام مفرد لا يوصف بانشاء نعم الكلام انشائي (قوله ورد بما منعه ثعلب) أي من مجيء الجملة القسمية خبرا للمبتدا (قوله خشيت) بكسر الشين من خشي وتمامه * واذا أتاك فلات حين مناص (قوله لتأتين) خبر عن قوله اللذ (قوله لما استدل به) أي ابن مالك على الجواز أي عندي تأويل يخرجه عن الاستدلال فمنع ثعلب مسلم وقد علمت أن الحق الجواز وهذا تأويل بعيد لا يمنع من الاستدلال (قوله أن المبتدأ في ذلك كله الخ) مثلا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم الخ تقديره ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فاذا قدر القسم قبل الشرط كان المعنى والله ان آمنوا وعملوا الصالحات لنهدينهم فلنهدينهم جواب القسم المقدر والمبتدأ المضمن معنى الشرط خبره محذوف وحينئذ فلم تقع الجملة القسمية خبر المبتدا (قوله كان الجواب له) أي لان القاعدة انه اذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر فكذا يقال في المبتدا المنزل منزلة الشرط مع القسم (قوله المجرد) صفة للشرط (قوله لئن لم ينتهوا) الصواب ان لم ينتهوا لان أداة الشرط مجردة من اللام الا أن يقال انه قدر اللام هنا مع أداة الشرط ليكون من الشرط المقرون بلام التوطئة التي تدل على القسم المحذوف قطعا والا فلا مجيء لها (قوله وهم) بفتح الهاء أي غلط وأما بسكونها فهو توجه القوة الواهمة الى شيء وليس مرادا هنا (قوله في جملة الجواب) أي جواب القسم (قوله بدل من الرحمة) أي التي هي مفعول كتب فمقتضاه أن جملة ليجمعنكم لها محل مع أنها جواب لقسم مقدر فلا محل لها (قوله ولكنه) أي ذلك الغير (قوله بمعنى أن المصدرية) أي فالمعنى كتب ربكم على نفسه جمعكم فالبدلية حينئذ ظاهرة الا أن هذا الكلام بعيد جدا من حيث ان اللام لم يثبت أنها مصدرية (قوله وأن من ذلك) أي كون اللام بمعنى أن المصدرية وهي وصلتها بدل (قوله أي ان يسجنوه) وهو بدل من ضمير بدا العائد على البداء (قوله ولم يثبت الخ) أي وان كان المعنى على كونها مصدرية ظاهرا وهذا رد على غير مكي (قوله وخلط مكي الخ) أي لانه يلزم على كلامه التناقض السابق أي كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله وأنها منقطعة عما قبلها) أي وهو الرحمة في الآية الاولى والضمير في بدا في الآية الثانية اذ ليست الرحمة خصوص الجمع (قوله ان قدر قسم) أي قبلها بحيث تكون اللام موطئة للقسم والاصل ثم بدا لهم والله ليسجننه وكتب ربكم على نفسه الرحمة والله ليجمعنكم الخ (قوله أو متصلة الخ) هذا خاص بقوله ثم بدا لهم لانه انما يتأتى فيها (قوله ان أجري الخ) أي لانه من أفعال القلوب وهي لتحققها تجاب بما يجاب به القسم كما سبق (قوله لما آتيتكم الخ) حاصل معنى الآية ان الله أخذ ميثاق النبيين وقال لهم ان آتيتكم الكتاب والحكمة أي التوراة

والانجيل

ففى ماوجهان أحدهما انهاموصولة مبتدأ والخبر امامن كتاب أى للذى آتيتكموه من الكتاب أو لتؤمنن به واللام جواب
القسم لان أخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على آتيتكم والاصل ثم جاءكم به  فحذف عائدما أو الاصل مصدق له ثم ناب
الظاهر عن المضمر أو العائد
ضميرا ستقر الذى تعلقت به مع
والثانى انهاشرطية واللام موطئة
وموضع مانصب بآتيت والمفعول
الثانى ضمير المخاطب ومن كتاب مثل
من آية فى ماننسخ من آية انتهى
ملخصا وفيه أمور * أحدها ان اجازته
كون من كتاب خبرا فيه الاخبار عن
الموصول قبل كمال الصلة لان ثم
جاءكم عطف على الصلة * الثانى أن
تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع
تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق
يقتضى أن له موضعا وانه لاموضع
له وانما كان حقه أن يقدره جوابا
لقسم محذوف ويقدر الجملتين
خبرا وقد يقال انما أراد بقوله
اللام جواب القسم لان أخذ
الميثاق قسم أن أخذ الميثاق دال
على جملة قسم مقدرة ومجموع
الجملتين الخبر وانما سمى لتؤمنن
خبرا لانه الدال على المقصود
بالاصالة لا أنه وحده هو الخبر
بالحقيقة وأنه لاقسم مقدر بل اخذ
الله ميثاق النبيين هو جملة القسم
وقد يقال لو أراد هذا لم يحصر
الدليل فيما ذكر للاتفاق على أن
وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة
مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع
على القسم وان لم يذكر معه أخذ
الميثاق أو نحوه * والثالث أن
تجويزه كون العائد ضميرا استقر
يقتضى عود ضمير مفرد الى شيئين
معا فانه عائد الى الموصول

والانجيل وغيرهما من الكتب ثم جاءكم رسول فى آخر الزمان بكتاب مصدق لتلك
الكتب أتؤمنون به وتنصرونه قالوا نعم قال اشهدوا بذلك وأنا معكم من الشاهدين
ولكن تخريج الآية على القواعد النحوية على هذا المعنى فيه أوجه منها ماذكره أبو
البقاء هنا (قوله أنها موصولة الخ) حاصل هذا الاعراب ان ماموصولة مبتدأ واللام لام
الابتداء وآتيتكم صلة والعائد محذوف أى آتيتكموه وقوله ثم جاءكم عطف على آتيتكم
فهو من تمام الصلة لعطفه على الصلة والعائد محذوف أى ثم جاءكم به وقوله لتؤمنن خبر
او أن الخبر من كتاب وسيأتى للمصنف ان جعل الخبر من كتاب يلزم عليه الاخبار قبل تمام
الصلة وكما أن لتؤمنن خبره هو جواب القسم أعنى قوله أخذ الله ميثاق الخ (قوله من
الكتاب) أى كائن من الكتاب (قوله عطف على آتيتكم) أى وحينئذ فجملة ثم جاءكم رسول
صلة لان المعطوف على الصلة صلة (قوله ثم جاءكم به) أى بنظيره من عندنا (قوله أو الاصل
مصدق له) أى لما آتيتكم من الكتاب والحكمة (قوله ثم ناب الظاهر) أعنى قوله مامعكم
مقام الضمر أعنى الهاء فى له (قوله أو العائد ضميرا ستقر) أى والتقدير للذى استقر
معكم فضمير استقر هو العائد وسيأتى أن ضمير استقر عائد على ما الثانية فلا يربط الاولى
(قوله والثانى انهاشرطية) أى والمعنى واذ أخذ الله ميثاق النبيين والله أى شئ آتيتكم
من كتاب الخ (قوله مثل من آية) أى فى كونها بيانية (قوله عطف على الصلة)
أى والمعطوف على الصلة صلة وأجيب بأن ثم جاءكم كمال للصلة لكونه تابعا ويغتفر
فى التابع مالا يغتفر فى المتبوع أى ان الممنوع الاخبار قبل تمام الصلة الاصلية نحو جاء
الذى قام هو الفاضل أبوه على أن المعنى الذى قام أبوه هو الفاضل لاقبل تمام الصلة
من حيث ان التكميل لها بالمعطوف (قوله الثانى) هذا الاعتراض هو المقصود من
التنبيه (قوله ان له موضعا) أى من حيث جعله خبرا وقوله وأنه لاموضع له أى من حيث
انه جواب للقسم وهذا تناقض (قوله ويقدر الجملتين) أى جملة القسم وجوابه (قوله
خبرا) وعلى هذا فضميربه راجع لما آتيتكم لا للرسول لئلا تخلو جملة الخبر عن عائد (قوله
أن أخذ الميثاق) هذا معمول لقوله أراد (قوله ومجموع الجملتين الخبر) أى والمجموع له
محل (قوله وانما سمى لتؤمنن خبرا) أى مع انها جزء الخبر لما علمت أن الخبر مجموع جملة
القسم وجوابه لاجوابه فقط (قوله وانه لاقسم مقدر بل أخذ الله الخ) هذا الكلام كله
حيز الاضراب فى حيز النفى أى ليس هذا مراده حتى يرد الاعتراض (قوله لم يحصر
الدليل) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يفيد الحصر (قوله لم يحصر الدليل الخ) الاولى
لم يقتصر على الدليل الذى ذكره والمراد بالدليل الذى ذكره هو قوله لان أخذ الميثاق قسم
أى لو أراد هذا لم يقتصر على الدليل الذى ذكره مع أن هناك دليل قاطع دال على القسم
وهو اللام والتوكيد بالنون بخلاف ماذكره فانه دليل ظنى (قوله الى شيئين) أى الى
موصولين وهو مافى قوله لما آتيتكم ومافى قوله لما معكم وقوله فانه عائد أى مع أنه عائد الى

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

* والرابع انه جوز حذف العائد المجرور  مع أن الموصول غير مجرور (فان قيل) اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله

ولو أن ما عالجت لين فؤادها
فقسا استلين به للان الجندل

قلنا قد جوز على هذا الوجه عود به المذكورة الى الرسول لا الى ما والخامس أنه سمى ضمير آتينكم مفعولا ثانيا وانما هو مفعول أول

* (مسئلة) * زعم الاخفش فى قوله

اذا قال قدنى قال بالله حلفة
لتغنى عنى ذا انائك أجمعا

أن لتغنى جواب القسم وكذا قال فى ولتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبى عدوا الآية وليس فيه ما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلاف قوله لان الجواب لا يكون الا جملة ولام كى وما بعدها فى تأويل المفرد وأما ما استدل به فتعلق اللام فيه محذوف أى لتشربن لتغنى عنى وفعلنا ذلك لتصغى

## * الجملة الخامسة *

الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو ولولا ولما وكيف * والثانى نحو ان تقم أقم وان قمت قمت أما الاول فلظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها

## * الجملة السادسة *

الواقعة صلة لاسم أو حرف فالاول نحو جاء الذى قام أبوه فالذى فى موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغنى عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا ان الموصول وصلته فى موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة والحق

موضع

---

الموصول الثانى فقط وهو لما معكم (قوله جوز حذف العائد المجرور) الاولى أن يجعل هذا الاعتراض ثانيا لانه المذكور فى كلامه قبل الثالث (قوله ولو أن) لو شرطية وأن توكيدية وما اسم موصول اسم أن وعالجت صلة الموصول والعائد محذوف أى ما عالجت به وحذف لدلالة به الآتية عليه وقوله لين معمول عالجت وفؤادها مضاف اليه وقوله استلين خبر ان وقوله للان جواب لو والجندل فاعل لان أى لو أن الذى عالجت به لين فؤادها استلين به الجندل للان الجندل (قوله ولو أن الخ) بنقل حركة الهمزة للواو الساكنة قبلها والبيت من الكامل (قوله قد جوز على هذا الوجه) أى الاول وهو جعل ما موصولة والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ويمكن رد هذا بأن هذا تجويز بعيد لان حذف به لدلالة الثانى قرينة (قوله لا الى ما) أى بخلاف الضمير فى به فى البيت فهو عائد على ما وليست الآية كالبيت فى حذف به الاولى لدلالة الثانية (قوله وانما هو مفعول أول) أى لان الفاعل فى المعنى الاخذ وامله أراد الثانى عددا الارتبة (قوله وانما هو مفعول أول) أى وما الشرطية مفعول ثان * (مسئلة) * (قوله اذا قال) أى الضيف وقوله قدنى أى يكفينى ما شربت من اللبن وقوله قال أى رب المنزل بالله لا بد أن تشرب ما فى الاناء جميعا هذا معناه وقد سبق هذا للمصنف ولكن بلفظ اذا قلت قدنى قال الخ فعلى كل حال قال الثانى ضميره راجع للمضيف (قوله وليس فيه ما يكون الخ) أى وحينئذ فالواو للقسم جارة للمقسم به محذوف ولتصغى جواب لذلك القسم (قوله وليس فيه ما يكون الخ) قال الدمامينى يمكن انه عطف على غرورا باعتبار المعنى أى ليغتروا ولتصغى الخ (قوله وأما ما استدل به) أى من انه ليس فى الكلام السابق ما يصلح لكون ولتصغى عطفا عليه فلا ينتج مدعاه لان متعلق الخ (قوله مطلقا) أى اقترن بالفاء أو لا (قوله ولم تقترن الخ) أما لو اقترنت بالفاء أو باذا لكان محلها جزم نحو ان جاءنى فأنا أكرمه أو فاذا زيد يكرمه والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا كان الشرط جازما أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن باذا أو الفاء أو كان مقترنا بأحدهما وذلك لان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها كما يأتى توضيحه فى الجملة الخامسة مما له محل (قوله أما الاول) أى أما المثال الاول وهو ان يقم أقم أى أما وجه كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله وأما الثانى) أى وأما المثال الثانى وهو ان قمت قمت أى وأما كون جملة الجواب فيه لا محل لها (قوله لا الجملة بأسرها) لا مانع من هذا خصوصا والاعراب فرع فى الفعل ويكون العطف فى نحو ان قام زيد قمت ويقم بكر على محل الجملة فتأمله

## * (الجملة السادسة الواقعة صلة) *

(قوله الواقعة صلة) ظاهره ولو لال نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ونحو * من القوم الرسول الله منهم * فالمحل لال وقال الدمامينى ينبغى ان لها محلا لوقوعها

موضع المفرد وقال الشمني الظاهر انه لامحل لها لان المفرد ليس فى مكانه الاصلى اذ أصل الصلة أن تكون جملة واعراب الصفة عارية عن أل لكونها على صورة الحرف فلا يظهر فيها اعراب فظهر على مابعدها من الوصف (قوله ماقدمت لك) أى من أن الصلة لامحل لها والموصول له محل واما مجموعهما لا يقال ان له محلا أوليس له محل (قوله وقال الطائى) أى قال الشاعر الكائن من بنى طيئ والمراد به هنا منظور ابن سحيم الفقعسى شاعر اسلامى وقبل البيت

ولست بهاج فى القرى أهل منزل * على زادهم أبكى وأبكى البواكيا

فاما كرام موسرون أتيتهم * فحسبى الخ وبعده

وأما كرام معسرون عذرتهم * واما لئام فادخرت حيائيا

وعرضى أبقى ماادخرت ذخيرة * و بطنى أطويه كطى ردائيا

يتمدح بالقناعة والكف عن أعراض الناس (قوله وقال العقيلى) أى الشاعر الكائن من عقيل والمراد به هنا أبو حرب الاعلم وقبله

نحن قتلنا الملك الجحجاحا * دهرا فهيجنا به أنواحا

لاكذب اليوم ولامزاحا * نحن اللذون الخ واعلم انه على هذه اللغة يكتب اللذون بلامين وأما على لغة من يلزمه الياء فيكتب بلام واحدة والسر فيه ان أل المعرفة أو على صورتها ان قلنا انه معرفة بالصلة والمعرفة لاتدخل على الحرف ولا على شبهه من المبنيات فحذفت منه خطا بخلاف المعرب (قوله اذا قلنا الخ) أى وانما يكون المثال الثانى من القسم الثانى اذا قلنا الخ أى واما اذا قلنا باسميتها كان المثال الثانى من القسم الاول (قوله وفى هذا النوع) أى صلة الموصول الحرفى فالموصول الحرفى لامحل له وكذا صلته واما مجموعهما فله محل وهو المصدر المنسبك منهما (قوله فى موضع كذا) أى ولا يقال الموصول فى موضع كذا لان الخ (قوله وأما قول أبى البقاء) وارد على ماقدمه من ان صلة الموصول وحدها لامحل لها ولو كان الموصول حرفا وحاصل الايراد ان أبا البقاء جعل صلة الحرفى لها محل (قوله وحكمه الخ) عطف على قول أى وحكم أبى البقا مع ذلك أى مع قوله ان ما موصول حرفى صلتها يكذبون (قوله فظاهره متناقض) أى لان مقتضى كون يكذبون صلة انه لا محل لها فينافى انها فى محل نصب خبر لكان (قوله ولعل مراده) أى بقوله صلتها يكذبون (قوله ولعل مراده الخ) أى أن الصلة مجموع كانوا يكذبون فأطلق على يكذبون الذى هو جزء الصلة صلة من حيث ان سبك المصدر من ذلك الجزء ففى عبارة أبى البقاء مجاز (قوله من ما ويكذبون) أى وان كانت الصلة فى الحقيقة جملة كان لكنه اقتصر على محل الفائدة (قوله لامصدر لها) أما على القول بأن لها مصدرا فالمصدر منسبك منها (قوله التابعة لما لامحل له) أى الواقعة بعد مالامحل له اعترضه الدمامينى بأنه كيف تعقل التبعية لما لااعراب له مع تعريفهم التابع بالثانى المعرب

ماقدمت لك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول فى نحو ليقم أيهم فى الدار ولالزمن أيهم عندك وامرر بأيهم هو أفضل وفى التنزيل ربنا أرنا اللذين أضلانا وقرئ أيهم أشد بالنصب وروى فسلم على أيهم أفضل بالخفض وقال الطائى

فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا

وقال العقيلى

نحن اللذون صبحوا الصباحا

وقال الهذيلى

هم اللاؤن فكوا الغل عنى

والثانى نحو أعجبنى أن قت أوماقت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفى هذا النوع يقال الموصول وصلته فى موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لالفظا ولامحلا وأما قول أبى البقاء فى بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وحكمه مع ذلك بأن يكذبون فى موضع نصب خبرا لكان فظاهره متناقض ولعل مراده أن المصدر انما ينسبك من ما ويكذبون لامنها ومن كان بناء على قول أبى العباس وأبى بكر وأبى على وأبى الفتح وآخرين ان كان الناقصة لامصدر لها

## الجملة السابعة

التابعة لما لامحل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو

﴿الجمل التي لها محل من الاعراب﴾

وهي أيضا سبع

﴿الجملة الاولى الواقعة خبرا﴾

وموضعها رفع في بابي المبتدا وان ونصب في بابي كان وكاد واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لاتكون خبرا وقد مر ابطاله

﴿الجملة الثانية الواقعة حالا﴾

وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى قالوا أنؤمن لك واتبعك الارذلون ومنه ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم أو من فاعله وقرئ محدثا لان الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفي فالحالان على الاول وهو أن يكون استمعوه حالا من مفعول يأتيهم مثلهما في قولك مالقي الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني وهو أن يكون جملة استمعوه حالا من فاعل يأتيهم مثلهما في قولك مالقي الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا وأما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلتان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل أيضا أومن فاعل استمعوه

---

باعراب سابقة من جهة واحدة فان أريد التابع اللغوي قلنا هذا مع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح الفن لا يظهر في قولهم الجملة الثانية في جاء زيد وذهب عمرو لا محل لها من الاعراب لكونها معطوفة على ما لا محل له من الاعراب فاستعملوا العطف الذي هو خاص بالتابع الاصطلاحي ولك ان تجيب بأنه ليس المراد بالاعراب في التعريف ما قابل البناء بل التطبيق على القواعد العربية فيشمل جهات ثبوت الاعراب ونفيه (قوله اذا قدرت الواو عاطفة) أي ان الجملة الثانية لا محل لها اذا قدرت الواو عاطفة لانها عطفت الثانية على الاولى والاولى لا محل لها لانها ابتدائية فتكون الثانية كذلك (قوله لا واو الحال) اي والا كان محل الثانية نصبا

*(الجمل التي لها محل من الاعراب)*

وهي التي يحل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها فانه لا يحل المفرد محلها (قوله الواقعة خبرا) أي عن مبتدا في الحال أو بحسب الاصل (قوله وموضعها رفع) أي موضع ذي رفع (قوله واختلف في نحو زيد اضربه) أي الجملة الانشائية الواقعة بعد المبتدا واعلم أن الجملة الصغرى انشائية قطعا والكبرى خبرية لان مدلولها لا يتوقف على النطق بها من حيث هي كبرى (قوله رفع) أي محل ذي رفع أو محل اسم مرفوع على الخبرية أي على أنها خبر (قوله وهو الصحيح) أي بناء على تجويز الاخبار بالجملة الانشائية (قوله وقيل نصب بقول مضمر الخ) بحث فيه الدماميني بأنه لا يلزم من تقدير القول النصب لجواز أن يقدر زيد مقول فيه اضربه فيكون في محل رفع على انه نائب الفاعل ولك أن تجيب بأن المصنف لاحظ ان تقدير فعل المتكلم هو الدال على المراد من أنه الطالب أي أقول فيه اضربه ولبعض المتأخرين أنه اذا وقع الانشاء خبرا فلا يكون الا مع التأويل بخبر فنحو زيد اضربه معناه زيد مطلوب ضربه (قوله وقد مر ابطاله) أي لان الخبر المحتمل للصدق والكذب انما هو المقابل للانشاء لا خبر المبتدا على مامر (قوله تستكثر) حال من فاعل تمنن أي لا تمنن في حال كونك مستكثرا لما تعطيه (قوله وأنتم سكارى) حال من الواو (قوله من ذكر) فاعل ومن زائدة والضمير في يأتي مفعول مقدم (قوله وقرئ محدثا) أي بالنصب على الحال وقوله لان الذكر الخ جواب عما يقال ان صاحب الحال نكرة والحال صاحبها معرفة واجاب بأنه وجد مسوغ اي وانما صح مجيء الحال من النكرة لوجود مسوغين (قوله فالحالان) أعني محدثا واستمعوه (قوله مالقي الزيدين عمرو) أي فالزيدين مفعول مقدم وعمرو فاعل مؤخر ومصعدا حال من عمرو وقوله الا منحدرين حال من الزيدين فهو مثل الآية في كون الحال الاولى أعني محدثا حالا من الفاعل المتأخر أعني الذكر واستمعوه حال من المفعول المتقدم (قوله وعلى الثاني) أي والحالان على الثاني (قوله مثلهما الخ) أي في كون الحالين مترادفين على شيء واحد وهو الفاعل أعني الذكر (قوله فالحالان) أي استمعوه وهم يلعبون وقوله متداخلتان أي لدخول صاحب الثانية في الاولى (قوله متداخلتان) الحال المتداخلة



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

هي الداخل صاحبها في حال أخرى بأن يكون ضميرا وأما الحال المترادفة فهي الحال الواقعة هي وغيرها من شيء واحد ويقال لها حال متعددة (قوله فيكون) أي لاهية مع يلعبون وقوله من التعدد أي لتعدد الحال من شيء واحد (قوله لا من التداخل) أي اذا نظر لها وللحال التي قبلها أعني قوله وهم يلعبون وأما اذا نظر لها مع قوله استمعوه فهي متداخلة (قوله أقرب الخ) أي أشد أكوانه أي أحواله قربا من ربه حاصل وهو ساجد (قوله وهو من الخ) أي ان الحديث من أقوى الخ وبيان ذلك ان أقرب أفعل تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه وقوله ما يكون أي أكوان فقد أضيف أقرب للمصدر فيكون مصدرا بمنزلة ضربي وقوله وهو ساجد بمنزلة قائما (قوله لا على أنه خبر لكان محذوفة) أي كما يقوله الكوفي والاصل اذا كان أو اذ كان (قوله اذ لا يقترن الخبر بالواو) حاصله انك لو أتيت بدل قائما في المثال بجملة اقلت وهو قائم فاتيانك بالواو في الجملة يدل على انه حال اذ الخبر لا يقترن بالواو على الحق وفي الدماميني عن الرضى ان الافعال الناقصة يجوز اقتران خبرها بالواو وقليلا (قوله وقولك) عطف على قوله قوله عليه الصلاة والسلام (قوله الا قال خيرا) الجملة حال أي ما تكلم الا في حال كونه قائلا خيرا وقوله من أحوال عامة الاولى من حال عامة لان الاستثناء انما هو من شيء عام لا من أشياء والاصل ما تكلم بكلام في حال من الاحوال الا حال كونه قائلا خيرا (قوله لم يشيموا) أي لم يغمدوا السيوف بل أخرجوها من غمدها وأظهروها وقوله ولم تكثر الخ هذه الجملة حالية أي أنهم لم يغمدوها في حال عدم كثرة القتلى بل في حالة كثرتها وقوله مفسد للمعنى أي لان المعنى ان السيوف بأيدي رجال لم يغمدوها ولم تكثر القتلى واذا انتفى الاغماد والكثرة كان ذلك جبنا وهذا بخلاف المقصود الذي هو المدح وقد يجاب عن صحة العطف أي أنه لم تكثر القتلى لعلو همتهم من حيث انهم لا يقتلون الا الشجعان ولا يقتلون رعاع الناس (قوله لان تقدير العطف) أي وانما كانت الجملة هنا حالية لان الخ (قوله صاف الخ) صدره * شجت بذي شبم من ماء محنية * صاف الخ وقبله

تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كأنه منهل بالراح معلول

الظلم بالفتح الريق وقوله كأنه أي الظلم وقوله منهل بالضم من أنهله سقاه الشراب والمعلول مكرر الشرب أي كأن ذلك الظلم ريق من سقي الراح سقيا معلولا أي مكررا وقوله شجت أي مزجت تلك الراح وقوله شبم بفتح الباء برودة الماء أي مزجت بماء ذي برودة والمحنية منعطف النهر وقوله مشمول أي هذبته ريح الشمال (قوله وأضحى تامة) أي وحينئذ فقوله وهو مشمول حال لان أضحى ناقصة والجملة بعدها خبرها فلا يلزم عليه اقتران خبر أضحى بالواو مع انه لا يجوز (فان قلت) انه ورد على قلة فلم لم يحمل هذا منه (وأجيب) بان الكلام الفصيح يبعد عن مثل هذا في التخريج

*(الجملة الثالثة الواقعة مفعولا)*

فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية أيضا قوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من أقوى الادلة على ان انتصاب قائما على الحال في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كما تقول ما تكلم الا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة وقول الفرزدق

بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم
ولم تكثر القتلى بها حين سلت

لان تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب رضي الله عنه

صاف بأبطح أضحى وهو مشمول

وأضحى تامة

*الجملة الثالثة الواقعة مفعولا* ومحلها النصب

ان لم تنب عن فاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذى كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التى يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة قيل وتقع أيضا فى الجملة المقرونة بمعلق نحو علم أقام زيد وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وجعلوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم أولم يهد لهم كم أهلكنا (٨٨) ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد فى الجمل التى لها محل الجملة الواقعة فاعلا (فان قلت) وينبغى زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبى المعلق بالاستفهام فقط نحو ظهر لى أقام زيد (قلت) انما أجزت ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف لا الجملة * وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثة أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه فالاول نحو قال انى عبد الله وهل هى مفعول به أو مفعول مطلق نوعى كالقرفصاء فى قعد القرفصاء اذ هى دالة على نوع خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذى غر الاكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى علمت لزيد منطلق وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بأنه مضروب بخلاف القرفصاء فى المثال فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة لانها نفس القعود وأما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة أنه مقول وملفوظ * والثانى نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف أى أنت مذنب * وتقلينني لكن اياك لا أقلى * وقولك كتبت اليه أن افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة فى هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها

اعترضه الدماميني بأن كلامنا فى الجملة الباقية على جمليتها والتى أريد لفظها فى قوة المفرد ورده الشمنى بأن الكلام فى مطلق الجملة وفيه انه كان يعد الواقعة مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كذا الخ (قوله ان لم تنب عن فاعل) أى فان نابت عن فاعل كانت فى محل رفع (قوله وهذه النيابة) أى نيابة الجملة عن الفاعل (قوله لما قدمنا الخ) علة لمحذوف أى وانما صح وقوع الجملة مفعولا به ونائبا عن الفاعل مع أن كلا منهما انما يكون اسما مفردا لما قدمنا الخ (قوله قيل وتقع) هذا مرتبط بقوله الواقعة مفعولا (قوله قيل وتقع الخ) هذا مقابل لقوله مختصة بباب القول (قوله علم أقام زيد) فجملة أقام زيد فى محل رفع نائب فاعل (قوله وأجاز هؤلاء) أى أصحاب هذا القول وقوع هذه أى الجملة المقرونة بمعلق فاعلا أى لانها اذا وقعت نائبا عن الفاعل صح وقوعها فاعلا فجملة كيف فعلنا فاعل تبين وجملة كم أهلكنا فاعل يهد وجملة ليسجننه فاعل بدا (قوله والصواب خلاف ذلك) أى وأن الفاعل ضمير مصدر تبين وضمير مصدر يهد وضمير مصدر أهلكنا (قوله فتزاد الخ) أى فتكون الجمل حينئذ ثمانية (قوله على أن) أى بناء على ان المسند اليه مضاف محذوف والمعنى ظهر لى جواب هذا الاستفهام وقوله لا الجملة أى وحينئذ فلا تزاد على السبع (قوله قال انى عبد الله) أى قال هذا اللفظ (قوله وهل هى) أى الجملة المحكية بالقول (قوله اذ هى دالة الخ) أى لان الاصل قال قولا ثم بين نوع هذا القول بقوله انى عبد الله كما أن القعود محتمل لكونه تربعا أو قرفصاء أو تمددا فبين نوعه بقوله القرفصاء (قوله الاكثرين) أى فى قولهم انه مفعول به (قوله أن تعلق الخ) أى انهم ظنوا أن هذه الجملة تعلق بها القول بحيث صارت مقولا كما أن العلم اذا تعلق بأمر صار ما تعلق به معلوما (قوله نفس القول) أى لانه يطلق عليها قول (قوله انتهى) أى كلام ابن الحاجب (قوله والصواب الخ) حاصله أن قول ابن الحاجب هو الذى لا يسلم اذ تمسكه باطلاقهم القول على الجملة تسامح اذ الجملة مقولة وحينئذ فقد ساوى تعلق القول بالجملة تعلق العلم بها فكما يقال لما تعلق العلم بها معلومة يقال لما تعلق القول بها مقولة (قوله وأما تسمية النحويين الكلام) أى الجملة وقوله فكتسميتهم اياه أى فى كونه تجوزا (قوله والثانى) أى وهو الحكاية بمرادف القول (قوله اذا لم تقدر الخ) أى والا لم تكن أن مفسرة بل مصدرية (قوله مفسرة للفعل) أى مبينة له من حيث انها تصرفه لمدلول معين بعد ان كان محتملا لامور كثيرة (قوله فلا موضع لها) اعترض بأن هذا مناف لقوله وتقع الجملة مفعولا فى ثلاثة أبواب أحدها باب الحكاية بالقول أو مرادفه فان هذا يقتضى أن الجملة المحكية بالقول أو مرادفه لها محل وأنها مفعول والجواب أن المراد بقوله وتقع الجملة مفعولا

وماليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يابنى ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان
في معزل يابنى اركب معنا وقرأة بعضهم فدعا ربه انى مغلوب بكسر الهمزة * وقوله رجلان من مكة أخبرانا

انا رأينا رجلا عريانا

روى بكسر ان فهذه الجمل في محل
نصب اتفاقا ثم قال البصريون
النصب بقول مقدر وقال
الكوفيون بالفعل المذكور
ويشهد للبصريين التصريح
بالقول في نحو ونادى نوح ربه
فقال رب ان ابنى من اهلى ونحو
اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب
انى وهن العظم منى وقول أبى
البقاء في قوله تعالى يوصيكم الله
في أولادكم للذكر مثل حظ
الانثيين ان الجملة الثانية في
موضع نصب بيوصى قال لان
المعنى يفرض لكم أو يشرع
لكم في أمر أولادكم انما يصح
ذلك على قول الكوفيين وقال
الزمخشرى ان الجملة الاولى
اجمال والثانية تفصيل لها وهذا
يقتضى انها عنده مفسرة ولا
محل لها وهو الظاهر * (تنبيهات) *
(الاول) من الجمل المحكية ماقد
يخفى فمن ذلك في المحكية بعد
القول فحق علينا قول ربنا انا
لذائقون والاصل انكم
لذائقون عذابى ثم عدل الى
التكلم لانهم تكلموا بذلك عن
أنفسهم كما قال

ألم ترأنى يوم جو سويقة

بكيت فنادتنى هنيدة ماليا

والاصل مالك ومنه في المحكية
بعد مافيه معنى القول ام لكم
كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما
تخيرون أي تدرسون فيه هذا اللفظ اوتدرسون فيه قولنا هذا الكلام

في ثلاثة أبواب معناه انه يوجد ويتحقق وقوعها مفعولا في الابواب الثلاثة لا في كل فرد
منها بل فيها على الاجمال ثم فصل بعد ذلك فذكر أن ماحكى بمرادف القول وقرن بحرف
التفسير لا محل لها وماحكى بالقول أو بمرادفه ولم يقرن بحرف التفسير لها محل (قوله ووصى
بها) أى بالملة وقوله ويعقوب عطف على ابراهيم أى ووصى بها يعقوب بنيه (قوله بكسر
الهمزة) أى وأما بفتحها فتكون مصدرية (قوله رجلان) بسكون الجيم لاجل الوزن
(قوله روى بالكسر الخ) اما على الفتح فالجار محذوف أى بأنا (قوله فهذه الجمل) أى
جملة يابنى الخ في الآيتين الاولين وجملة انى مغلوب وانا رأينا (قوله ان الجملة الثانية) اى
قوله للذكر مثل حظ الخ (قوله على قول الكوفيين) أى واما على المذهب البصرى فيقدر
القول (قوله وهو الظاهر) أى عند المصنف واعترض بأن هذا يجرى في كل جملة وقعت
محكية بمافيه معنى القول وتجردت عن حرف التفسير فتكون لا محل لها وحينئذ فلا يكون
هناك جملة محكية بمرادف القول لها محل سواء كان معها حرف التفسير أم لا فكان الاولى
للمصنف اسقاط هذا القسم الثانى بنوعيه ويمكن أن يجاب بأن المصنف وان كان يرى
ذلك الا انه ذكر هذا القسم لاجل حكاية كلام غيره من البصريين والكوفيين وغيرهما
(قوله ماقد يخفى) أى على الناظر فلا يدرى هل هو محكى اولا وفى الواقع انه محكى (قوله
ثم عدل) أى عن الخطاب أى فالذى اوجب خفاء الحكاية العدول (قوله لانهم تكلموا
بذلك) أى بقولهم انا لذائقون عن انفسهم أى والشان ان المتكلم اذا حكى عن نفسه انما
يذكره بالخطاب مثلا اذا قال زيد أضرب عمرا فيحكى عمرو ذلك ويقول زيد يقول يضربنى
فالاصل اضربه (قوله جو سويقة) بالواو اسم مكان وهذا مطلع قصيدة للفرزدق وهى
أول قصيدة هجا بها جريرا وبعده

فقلت لها ان البكاء لراحة * به يشتفى من ظن ان لاتلاقيا
قفى ودعينا ياهنيد فاننى * أرى القوم قد ساموا العقيق اليمانيا

(قوله والاصل مالك) أى ثم لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب الى التكلم (قوله ومنه)
أى من الجمل المحكى حكايتها (قوله أم لكم كتاب الخ) قبله مالكم كيف تحكمون أى
هذا الحكم الفاسد وقوله لما تخيرون أى تختارون (قوله أى تدرسون فيه هذا اللفظ) أى
فالدراسة فيها معنى القول (قوله أى تدرسون) أى تقرؤن وتقولون هذا اللفظ فصح كسر
الهمزة (قوله أوتدرسون الخ) أى فالجملة محكية بقول محذوف فهى مكسورة الهمزة
(قوله أوتدرسون فيه قولنا هذا الكلام) هذا لايناسب مانحن فيه وهو الحكاية بعد مافيه
معنى القول لانه على هذا محكية بقول مقدر الا أن يريد بقوله محكية بعد مافيه معناه ولو
بقول مقدر فتدبر وقد يقال لاداعى لذلك بل التقدير الاول مبنى على قول الكوفيين
والثانى على قول البصريين من ان المحكى بعد مايراد بالقول اذا لم يكن معه حرف التفسير
هل العامل فيه الفعل المتقدم أو قول مقدر وقوله أو الاصل ان لهم الخ أى ان حق المنزل



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وذلك إمّا على أن يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم أو الاصل انلهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل فى قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه انّ يدعو فى معنى يقول مثلها فى قول عنترة

يدعون عنتر والرماح كأنها
أشطان بئر فى لبان الادهم

فمن رواه عنتر بالضم على النداء وانّ من مبتدا ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها محكية بيدعو أى ان الكافر يقول ذلك فى يوم القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره اى الهه وان ذلك حكاية لما يقوله فى الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثن الهه ثم عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر (الثانى) قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو أتقول موسى فى الدار فلك أن تقدر موسى مفعولا أول وفى الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما فى قوله تعالى أم تقولون انّ ابراهيم واسمعيل واسحق الآية الاترى ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جىء بالجملة بعده محكية (الثالث) قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو أول قولى انى أحمد الله

فى الكتاب انّ لهم بالغيبة ثم لما واجههم قال انكم الخ الاترى انك اذا كتبت ورقة فيها فرضت لزيد عشرة فاذا كلمته قلت له كتبت ورقة فيها فرضت لك عشرة (قوله وذلك) أى ماذكر من الحكاية على الوجهين ويحتمل انه بيان للوجه الاول الذى يناسب ما نحن فيه (قوله اما على أن يكونوا خوطبوا بذلك) أى بقوله ان لكم فيه لما تخيرون (قوله أو الاصل الخ) أى واما على أن لا يراعى خطابهم على ما يزعمون بل روعى ان أصل الكلام غيبة أى أم لهم الخ ثم عدل للخطاب عند مواجهتهم وحاصله ان جملة ان لكم فيه لما تخيرون محكية بعد ما فيه معنى القول سواء روعى ما يزعمونه من انهم خوطبوا فى كتابهم أولم يراع ما يزعمونه من الخطاب بل روعى ان أصل الكلام غيبة (قوله فى معنى يقول) أى وقيل بمعنى يزعم فيتعدى لمفعولين وتكون اللام معلقة عن العمل فى المفعولين (قوله فى معنى يقول) أى فيدعو بمعنى يقول اى يقول هذا اللفظ (قوله عنتر) هو منادى مرخم على لغة من لا ينتظر وأما من رواه بالفتح فيحتمل أنه منادى على لغة من ينتظر ويحتمل ان عنتر مفعول ليدعون ولا شاهد فيه (قوله أشطان) جمع شطن وهو الحبل (قوله لبان) بفتح اللام هو الصدر (قوله وان من مبتدأ) أى وهى واقعة على الصنم (قوله أى الهه) الاصل اضافته لضمير المتكلم لكن المصنف استبشع التصريح به (قوله فالاصل) أى ان الكافر فى الدنيا يقول الوثن الهى ويعتقد ذلك (قوله بمن ضره) أى الضر المسبب عنه وافعل على غير بابه فلا ينافى ما لا يضره لانّ معناه ما لا يؤثر فى الضر (قوله الثانى) أى من التنبيهات وكذا يقال فيما بعده من الثالث والرابع (قوله كما فى قوله تعالى أم تقولون الخ) تنظير فى قوله ولك ان تقدرها فالآية يتعين فيها الحكاية (قوله استوفى شروط) أى على قراءة تقولون بالتاء وشروطه أن يكون مضارعا مسندا بالخطاب وسبقه استفهام وهل القول الملحق بالظن معناه خصوص الظن أو الاعتقاد مطلقا ظنا أو علما قولان (قوله ومع هذا جىء بالجملة بعده محكية) أى بدليل كسر ان لان الشروط انما اعتبرت لجواز اجراء القول مجرى الظن لا لوجوب ذلك وقد ألغز الأخ الفاضل الشيخ أحمد السجاعى

أيها الحاذق الذى حاز فهما * فى علوم كالشمس نورا أضاء
ما حكوه من بعد قول ولم يعـ * ـمل له ما الذى يزيل خفاء

واجاب الأخ الفاضل الشيخ محمد الامير

يا عريسا عمى بنظم كدرّ * زاد حسنا نظمه وبهاء
بدء قولى انى حمدت ربى * مخبرا بالمحكى يجلو العماء
قال هذا المحقق ابن هشام * فى كتاب يعطى اللبيب غناء

(قوله جملة محكية) اى بالقول معنى الحكاية بالقول أن تكون الجملة المذكورة عين المقول وان لم يكن القول عاملا فيها كما هنا اذ لا شك أنّ جملة أنى أحمد الله هو عين أول المقول ولا



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

اذا كسرت ان لان المعنى اول قولى هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابى على زعم انها فى موضع نصب بالقول فبقى المبتدأ
بلا خبر فقدره موجودا أو ثابت وهذا المقدر يستغنى عنه بل هو مفسد للمعنى لان (٩١) اول قولى انى احمد الله باعتبار الكلمات
ان وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام على تقديره الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضى بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت اللهم الا ان يقدر أول زائدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشرى ابا على فى التقدير المذكور والصواب خلاف قولهما فان فتحت فالمعنى حمد الله يعنى بأى عبارة كانت (الرابع) قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهى نوعان محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى فماذا تامرون بعد قال الملا من قوم فرعون ان هذا الساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من ارضكم ثم التقدير فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر

قالت له وهو بعيش ضنك
لا تكثرى لومى وخلى عنك

التقدير قالت له اتذكر قولك لى اذ لومك فى الاسراف فى الانفاق لا تكثرى لومى فحذف المحكية بالمذكور وأثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهى نوعان دالة على المحكية كقولك قال زيد لعمرو فى حاتم أيظن حاتما بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التى هى من كلامك دونه وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله أعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذفت مقالتهم مدلولا عليها بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية

عمل للقول فيها أى ليس فى محل نصب للقول بل هو خبر عن أول والمبتدأ عين الخبر فى المعنى فلذا لم يحتج لرابط فى الجملة (قوله اذا كسرت ان) أى لان الكسر دليل على الحكاية بالقول (قوله موجود الخ) أى فالاصل أول قولى انى أحمد الله موجود (قوله يستغنى عنه) أى لان المعنى تام بدونه بجعل الجملة خبرا عن أول (قوله لان أول قولى الخ) حاصله أنه لو قدر الخبر ثابت أو موجود لكان الاخبار فى المعنى عن الهمزة أو ان لان أول القول باعتبار الحروف الهمزة وباعتبار الكلمات ان أى أول حروف هذا القول أو أول كلماته موجود وليس هذا مراد المتكلم بل غرضه أن يخبر أن أول أقواله حمد الله بهذا اللفظ فالصواب ان القول عام يشمل الحمد وغيره وأخبرت بأن أول ذلك قولك انى أحمد الله أى أول أقوالى هذا القول وهو انى أحمد الله وعلى هذا فلا حاجة لخبر محذوف بل الخبر انى أحمد الله ووجب أن يكون جملة لانك أخبرت به عما معناه جملة اهدمامينى (قوله لا يجيزونه) أى لا يجيزون زيادة أول أى لانهم لا يجيزون زيادة شئ من الاسماء (قوله وتبع الزمخشرى) أى فى المفصل (قوله فالمعنى حمد الله الخ) أى فان وما دخلت عليه مؤول بمفرد خبر ولا حكاية فالحاصل ان جملة ان خبر كسرت الهمزة أو فتحت الا انه على الاول الجملة محكية بالقول دون الثانى (قوله تم عند قوله من ارضكم) وفى نسخة تم عند قوله بسحره وهى النسخة المنقولة عن المصنف وهى غير صواب لان آية الاعراف التى تلاها المصنف ليس فيها بسحره وانما هى فى آية الشعراء وليس فيها قال الملا من قوم فرعون وانما فيها قال للملا حوله (قوله فقال فرعون) أى قال فرعون فماذا تأمرون (قوله بدليل الخ) أى لان قوله قالوا ارجه أى أزله وأخاه جواب لفرعون حين قال لهم ماذا تأمرون (قوله وهو بعيش الخ) حال من ضميرله (قوله فحذف المحكية) وهى قوله أتذكر قولك لى وقوله وأثبت المحكية وهى قوله لا تكثرى لانها مقولة للمحذوف اعنى قولك (قوله فحذف) أى المتكلم ولو قال فحذفت أى يا متكلم القول أى مقول زيد لكان أنسب بقوله أولا كقولك وبقوله بعد التى هى من كلامك وقوله دونه أى دون زيد (قوله وغير محكية) عطف على قوله محكية بقول آخر محذوف (قوله كقولك قال زيد الخ) أى كقولك يا أيها المتكلم حاكيا مقالة زيد لعمرو قال زيد لعمرو فى شأن حاتم أيظن حاتما بخيلا فيظن بالياء وضميره راجع لزيد وهو انكار من المتكلم على زيد وفى نسخة أتظن بالتاء خطاب لزيد اذ كان حاضرا بالمجلس ولو تنزيلا (قوله فحذف المقول) أى مقول قال زيد وقوله من كلامك أى أيها المتكلم (قوله وليس من ذلك) أى من وقوع الجملة بعد القول غير محكية الا انها دالة على المحكية (قوله حذفت مقالتهم) أى وهى هذا سحر وقوله مدلولا عليها بجملة الانكار أى وهى أسحر هذا (قوله لان جملة الانكار هنا محكية) أى فما سبق الجملة الواقعة بعد القول الدالة على المحكى غير محكية أصلا وهنا محكية لقول آخر وان لم تكن محكية للقول الدالة على محكيه (قوله بالقول الاول) أى وهو قال موسى فقال

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

موسى جملتان الاولى أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر والجملة الثانية أسحر هذا (قوله بالقول الثانى) وهو أتقولون (قوله وغير دالة عليه) أى على المحكى (قوله وغير دالة عليه) عطف على قوله دالة على المحكية (قوله ان العزة لله الخ) أى فجملة ان العزة ليست مقولا لهم ولا دالة على المقول (قوله قد يوصل بالمحكية غير محكى الخ) اى كقولك قال صلى الله عليه وسلم كن فى الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل واذا أصبحت فلا تنتظر المساء واذا أمسيت فلا تنتظر الصباح فان قولك واذا أصبحت الخ غير محكى لانه ليس مقولا للنبى صلى الله عليه وسلم بل من كلام ابن عمر (قوله غير محكى) أى كلام غير محكى (قوله مدرجا) أى وهو أن يأتى المحدث فى المتن بكلام من عنده فيوهم انه ليس من عنده بل من الحديث وهذا نوع من الادراج وهناك نوع آخر له وهو أن يذكر حديثين بسند واحد على أنهما حديث واحد ويحذف سند الثانى والفرض ان لكل سندا فى الواقع وهذان النوعان حرام عند عدم بيان الادراج وأما اذا كان يزيد كلمة فى المتن لكن هناك ما يدل على أنها ليست منه فلا حرمة بل جائز وقد وقع فى البخارى (قوله بعد حكاية قولها) أى قول بلقيس وهو ان الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة فقال الله مصدقا لها وكذلك يفعلون وقيل ان قوله وكذلك يفعلون من جملة كلامها أرادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التى لا تتغير لانها كانت فى بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله وذلك) أى وبيان صحة وقوعها مفعولا لان اصلهما الخبر أى والخبر يقع جملة فقوله ووقوعه أى الخبر من تتمة العلة (قوله لان اصلهما) أى المفعول الثانى لظن والثالث لعلم (قوله أجهل) فعل مضارع وهذه الجملة خبر كان وجملة كان وخبرها اسمها مفعول ثان لتزعم والاول الياء وقوله فانى شربت الياء اسم ان وقوله شربت أى اشتربت هذه الجملة خبر ان (قوله باب التعليق) أى فى كل جملة علق الفعل عن العمل فى لفظها المعلق فهى فى محل نصب على المفعولية (قوله فعل قلبى) أى كل فعل دل على معنى قائم بالقلب كعلم وتفكر ونظر وعرف وقوله ولهذا أى ولاجل كون التعليق فيه جائزا فى كل فعل قلبى (قوله هذه الجملة) أى التى علق الفعل عن العمل فيها (قوله فى موضع مفعول مقيد الخ) يعنى ان الجملة حلت محل الجار والمجرور ومن ثم كان معنى الجار ملاحظا فيها كما سيقول ولا يلاحظ ان الاصل كان جار داخلا عليها حتى يرد قول الدمامينى يستلزم النصب بنزع الخافض وهو سماعى لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع أو حذف حرف الجر وابقاء عمله وهو أشد واختار تقدير العلم أى يسألون ليعلموا أيان يوم الدين الخ (قوله بالجار) أى يتعدى اليه الفعل بواسطة الجار ومعلوم أن المفعول بواسطة الجار فى محل نصب فتكون الجملة فى محل نصب (قوله ما بصاحبهم) ما نافية وبصاحبهم خبر مقدم ومن جنة مبتدأ مؤخر والجملة فى محل نصب معمول ليتفكروا على معنى فى أى أولم يتفكروا فى عدم جنة صاحبهم (قوله أيها أزكى الخ) أيها مبتدأ وأزكى خبر وطعاما

بالقول الثانى وغير دالة عليه نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها (الخامس) قد يوصل بالمحكية غير محكى وهو الذى يسميه المحدثون مدرجا ومنه وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا بتقدير لها قول (الباب الثانى) من الابواب التى تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن وأعلم فانها تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك لان أصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبرى كان وان والثانى من مفعولى باب ظن جملة فى قول أبى ذؤيب

فان تزعمينى كنت أجهل فيكم
فانى شريت الحلم بعدك بالجهل

(الباب الثالث) باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز فى كل فعل قلبى ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة أقسام (أحدها) أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين

لانه يقال فكرت فيه وسألت عنه ونظرت فيه ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول فى اللفظ الى المفعول وهى من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين واختلف فى قوله تعالى اذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم وقيل يتعرفون وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثانى فى موضع المفعول به المسرح أى غير مقيد بالجار وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة (والثانى) أن تكون فى موضع المفعول المسرح نحو عرفت من أبوك وذلك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا أردت علم بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى أى برق ههنا لان راى البصرية وسائر أفعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة وليس من الباب ثم لننزعن من كل شيعة أيهم اشد خلافا ليونس لان ننزع ليس بفعل قلبى بل أى موصولة لا استفهامية وهى المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة (والثالث) أن تكون فى موضع المفعولين نحو ولتعلمن أينا أشد عذابا التعلم

تمييز والجملة فى محل نصب معمول لينظر على معنى فى أى فلينظر فى جواب هذا الاستفهام (قوله لانه يقال) علة لقوله مقيدا بالجار (قوله ولكن علقت) أى تلك الافعال والتعليق منع العامل عن العمل فى اللفظ بواسطة الاداة وهذا ظاهر فى قوله تعالى أيان يوم الدين وفى قوله أيها أزكى وأما قوله ما بصاحبكم فالظاهر أن ما نافية لا استفهامية وحينئذ ففى كلامه اكتفاء والاصل بالاستفهام أو ما النافية (قوله وهى) أى تلك الافعال (قوله طالبة له) أى لذلك المفعول (قوله غير علم وظن الخ) أى وحينئذ فالافعال الثلاثة فى الآيات السابقة مضمنة معنى علم (قوله وعلى هذا) أى مازعمه ابن عصفور وسيأتى رده بأن باب التضمين غير مقيس (قوله سادة مسد المفعولين) أى لان الشئ يحمل على ما تضمنه (قوله واختلف فى قوله تعالى) أى واختلف فى العامل فى أى من قوله تعالى (قوله فقيل التقدير الخ) أى فجملة أيهم يكفل معمولة لمحذوف فيتعدى الى مفعول بالجار فهى مما نحن فيه (قوله وقيل يقولون) وعلى هذا فهو حكاية بالمعنى لانهم يقولون أينا يكفل الخ (قوله المسرح) كأنه شبه بالذات غير المقيدة (قوله والثانى) أى من الاقسام وقوله المسرح أى المطلق الغير المقيد (قوله وذلك) أى وبيان كون الجملة هنا فى موضع المفعول المسرح (قوله بمعنى عرف) أى اما لو كانت بمعنى علم اليقينية فالجملة سادة مسد المفعولين (قوله ومنه) أى ومن وقوع الجملة فى موضع المفعول المسرح (قوله الا سمع المعلقة) أى المرتبطة باسم عين أى المقيدة به (قوله وقيل الى واحد) هذا هو التحقيق فاصل سمعت زيدا يقرأ سمعت قراءة زيد فلما حذف المضاف جئ بالجملة الحالية مبينة للمحذوف ولا يجوز حذف هذه الحال قال السعد ويجوز جعل الجملة مؤولة بمصدر بدل اشتمال وفيه أنه يلزم عليه حذف أن الناصبة ورفع الفعل أو سبك المصدر من غير سابك فى غير الابواب المعروفة وهو غير مقيس عند المحققين اه دمامينى لكن الذى ذكره الناصر اللقانى أن مذهب المغاربة ان حذف أن المصدرية مع رفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف بقاء النصب بعد حذف ان وحيث كان كذلك فلا بعد ان يختار (قوله فان علقت) أى تلك الكلمة وهى سمع (قوله وليس من الباب) أى باب التعليق الذى تكون فيه الجملة فى موضع المفعول المسرح أو المقيد (قوله خلافا ليونس) أى القائل انه من باب التعليق بناء على أن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب فأى اسم استفهام مبتدأ وأشد خبر والجملة فى محل نصب وأى استفهامية معلقة (قوله بل أى موصولة) هذا تقرير لمذهب الجمهور والرد فيه على يونس فلو قال لان ننزع ليس بفعل قلبى وأى ليست استفهامية ويكون الرد بقولنا ليست الخ كان أولى والا فهذه العلة التى ذكرها لا ترد على يونس لان مذهبه أن التعليق ليس خاصا بأفعال القلوب (قوله والثالث) أى من أقسام الجملة الواقعة مفعولا فى باب التعليق (قوله ولتعلمن) اللام موطئة للقسم والفعل بعدها مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الامثال والواو المحذوفة فاعل وجملة أينا أشد فى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

محل نصب سدت مسد مفعولى يعلم وأى نامبتدأ وأشد خبر (قوله أى الحزبين أحصى) أى مبتدأ وأحصى خبر وجملة أى الحزبين أحصى فى محل نصب سدت مسد مفعولى نعلم (قوله ظلموا) صلة الذين الواقعة فاعلا وقوله أى مفعول مطلق ومنقلب بمعنى انقلاب مضاف لأى وجملة ينقلبون معلقة أى ينقلبون أى انقلاب (قوله لان ايا مفعول مطلق) علة لمحذوف أى وانما كانت الجملة فى هذه الآية فى موضع المفعولين لا فى موضع المفعول الثانى فقط وأى مفعول أول لان ايا الخ (قوله لايعمل فيه ماقبله) أى لان له الصدارة (قوله بفعل العلم) أى سادة مسد مفعوليه (قوله وبمايوهمون) هو كيغلطون وزنا ومعنى وماضيه وهم كغلط وانما لم تحذف واو المضارع اذ ليس أصل عينه الكسر بخلاف يهب وانما فتحت الهاء فى يهب لكونها حرف حلق (قوله فى انشاده) أى برفع أى الاولى وقوله واعرابه أى حيث جعل أى مبتدأ والجملة معلقة وعطف اعرابه عطف مسبب على سبب (قوله والصواب فيه نصب أى الاولى) أى لان رفعها على أنها مبتدأ فيه قطع العامل عن العمل بعد تهيئته له وذلك لانه لما أتى بتداينت من غير ضمير مفعوله كان ذلك تهيئة لعمله فى أى ورفعها قطع له عن العمل فيها (قوله الا انها مفعول) اى لان أى مضافة لدين وهو ما يكون بالذمة فليست مضافة لمصدر بخلاف أى منقلب فأى مضافة لمصدر لان منقلب بمعنى انقلاب فلذا كانت مفعولا مطلقا ولك أن تقول ان الدين بمعنى التداين مصدرا لحذف منه الزوائد فتكون أى مضافة لمصدر فهى مفعول مطلق (قوله ورفع) عطف على نصب ولا دخل لأى الثانية فى الوهم (قوله ومابعدها) أى وهو غريمها (قوله معلق عن الجملتين) أى بالاستفهام فيهما (قوله لا ينقاس) أى بل هو سماعى والمراد بالتضمين الذى لا ينقاس النحوى واما البيانى على القول بمغايرته له فهو حذف لدليل ينقاس ولعل القول بعدم قياس النحوى مع ان بعضهم يجعله مجازا وهو يكفيه سماع النوع أنه يزيد الالحاق فى العمل والتعدية وقيل انه حقيقة ملحوظ بغير معناه وقيل انه جمع بينهما وقد اشتهر انه اشراب الكلمة معنى اخرى مع أنه قد يتحد المعنى نحو أحسن بى أى لطف بى فالاولى أن يقال فيه انه الحاق مادة بأخرى لاتحاد المعنى أو تناسبه (قوله ثم اختلف) اى ثم اختلف بان القائلين بأنها بدل اختلفوا الخ (قوله بدل اشتمال) أى لان من يسأل بها عن المشخصات وزيد مشتمل عليها فكانه قيل عرفت زيدا مشخصاته (قوله والاصل عرفت شأن زيد) الاضافة للعهد والا كان بدل بعض وهذا راجع لبدل الكل واما بدل الاشتمال فلا يحتاج لتقدير ومن يسأل بها عن المشخصات وهى شأن من شؤنه فصح كونه بدل كل وقد يقال معنى عرفت زيدا من هو عرفت زيدا جواب من هو وجواب من هو التاجر أو ابن عمرو ونحو ذلك وهو نفس زيد فيتعين حينئذ بدلية الكل بدون حذف ولا يظهر غيرها أصلا (قوله فهل يقال ان الفعل معلق) أى وان تلك الجملة فى موضع المفعول به المسرح (قوله علمت زيد الابوه قائم) أى اوقلت ماماثل هذا التركيب

أى الحزبين احصى ومنه وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لامفعول به ليعلم لان الاستفهام لايعمل فيه ماقبله ومجموع الجملة الفعلية فى محل نصب بفعل العلم وبمايوهمون فى انشاده واعرابه

ستعلم ليلى اى دين تداينت
وأى غريم للتقاضى غريمها

والصواب فيه نصب أى الاولى على حد انتصابها فى أى منقلب الا انها مفعول به لامفعول مطلق ورفع اى الثانية مبتدأ ومابعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف فى نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لاتكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال ان الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيد الابوه قائم اوما أبوه قائم



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

من كل جملة اقترنت بمعلق واقعة بعد المفعول الاول فدخل عرفت زيدا من هو على
القول بأن عرف بمعنى علم (قوله فالعامل معلق عن الجملة) أى عن العمل فى لفظ الجملة
(قوله وخالف فى ذلك بعضهم) أى وهو الحق وحاصله ان بعضهم يقول الجملة اذا اقترنت
بمعلق ووقعت بعد المفعول الاول لا يكون العامل معلقا عنها لان الجملة فى مثل هذا
تكون فى محل نصب مفعولا ثانيا ولا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق واذا كان
العامل لا يؤثر فى لفظها عند عدم المعلق فلا يقال ان العامل معلق عنها عند وجود المعلق
(قوله أن تكون فى موضع نصب) أى على انها مفعول ثان (قوله علمت زيدا ابوه قائم)
أى فجملة ابوه قائم لم يعمل العامل فى لفظها ولم يوجد معلق (قوله واضطرب) أى
اختلف رأيه فتارة جعلها معلقة وتارة لا (قوله ليبلوكم أيكم) الكاف مفعول أول
وجملة أيكم أحسن معلقة (قوله لما فى الاختبار) بالباء الموحدة أى الذى هو البلوى
(قوله طريق اليه) أى فيكون من جملة الفعل القلبى (قوله أيهم أحسن) فانظر يتعدى
لمفعول مقيد بحرف الجر فجملة أيهم أحسن فى محل نصب مفعول لانظر والنظر هنا
بالبصر لانه بمعنى العلم وكذا يقال فيما بعده فقوله كما تقول الخ تنظير فى كون التعلق يتأتى
فى الفعل المؤدى للعلم وان لم يكن أصل الفعل يتعدى لمفعولين (قوله ولم اقف الخ)
ذكر الرضى أن افعال الحواس تعلق لانها طرق للعلم ولم ينقل كتاب الرضى للقاهرة الا بعد
موت المصنف كما ذكره عبد القاهر البغدادى فى شرح شواهده على الكافية وقد سبق
للمصنف نحوه آنفا فى اماترى أى برق ههنا (قوله ولا يسمى هذا) أى وقوع الجملة
المقرونة بالمعلق بعد المفعول (قوله أن يوقع بعد العامل) أى بلصقه من غير فصل بالمفعول
الاول وقوله ان يوقع الخ هذا الحصر بالنظر لما يتعدى لمفعولين او بالنظر لتضمين جميع
العوامل معنى علم وقد حاول بعضهم التوفيق بين كلاميه بحمل التعليق المثبت على اللغوى
(قوله الاترى انه لا يفترق الحال) أى حال جزأى الجملة من وفقهما (قوله بعد تقدم
احدالخ) كقولك عرفت زيدا لابوه قائم أو عرفت زيدا أبوه قائم وقوله الاترى الخ راجع
لقوله ولا يسمى هذا تعليقا أى لعدم افتراق الحال بين مجىء ماله الصدارة وغيره (قوله
ولو كان) هذا اشارة الى قياس استثنائى وحاصله لو كان مجىء الجملة المقرونة بالمعلق بعد
المفعول تعليقا لافترق الحال بين مجىء ماله الصدر وغيره لكن الحال لا يفترق وحينئذ فلا
يكون مجىء الحال على الوجه المذكور تعليقا (قوله لافترقا) أى حال جزأى الجملة (قوله
كما افترقا الخ) فالاول لا تعليق فيه والثانى فيه معلق وهو الهمزة (قوله وغير ذلك) بالنصب
عطفا على محل الجملة وقوله من اموره أى من امور زيد (قوله واستدل ابن عصفور)
أى على ان محل الجملة التى علق عنها العامل نصب وعلى ظهوره فى التابع لها بقول كثير
وهو من التابعين وكثير بالتصغير هو أبو صخر بن عبد الرحمن بن أبى جمعة الخزاعى أحد
عشاق العرب المشهورين وانما قيل له كثير من اسماء الاضداد لانه كان شديد القصر

فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل
فى محلها النصب على انها مفعول
ثان وخالف فى ذلك بعضهم لان
الجملة حكمها فى مثل هذا ان
تكون فى موضع نصب وأن لا يؤثر
العامل فى لفظها وان لم يوجد
معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه
قائم واضطرب فى ذلك كلام
الزمخشرى فقال فى قوله تعالى
ليبلوكم أيكم أحسن عملا فى سورة
هود انما جاز تعليق فعل البلوى
لما فى الاختبار من معنى العلم لانه
طريق اليه فهو ملابس له كما تقول
انظر أيهم أحسن وجها واستمع
أيهم أحسن صوتا لان النظر
والاستماع من طرق العلم انتهى ولم
أقف على تعليق النظر البصرى
والاستماع الا من جهته وقال
فى تفسير الآية فى سورة الملك
ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق
أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد
منصوبيه جميعا كعلمت أيهما
عمرو ألا ترى أنه لا يفترق الحال
بعد تقدم أحد المنصوبين بين
مجىء ماله الصدر وغيره ولو كان
تعليقا لافترقا كما افترقا فى علمت
زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق
*(تنبيه)* فائدة الحكم على
محل الجملة فى التعليق بالنصب
ظهور ذلك فى التابع فتقول
عرفت من زيد وغير ذلك من
أموره واستدل ابن عصفور
بقول كثير

Digitized by Google    Original from PRINCETON UNIVERSITY

وكان اذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طأطئ رأسك لئلا يؤذيك السقف يمازحه بذلك (قوله عزة) هي بنت جميل بن حفص لقيها في طريق مصر متوجهة لها وجرى بينهما كلام وقدمت مصر ثم بعد ذلك عاد كثير لمصر فوجد الناس منصرفين من جنازتها (قوله ما البكا) ما استفهامية مبتدأ والبكا خبر والجملة سدت مسد مفعولي أدرى وموجعات عطف على محل تلك الجملة (قوله ولك ان تدعى) أى لا جل أن ترد استدلاله بأنه يحتمل غير مدعاه والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال وقوله ان البكاء مفعول أى وحينئذ فلم يكن في البيت تعليق وقوله أو ان الاصل الخ أى وحينئذ فلم يظهر النصب في التابع (قوله أو ان الواو للحال) أى من التاء في كنت (قوله ورأيت الخ) هذا تأييد لما ذكره المصنف في أول التنبيه ولما قاله ابن عصفور غاية الامر انه يعترض على ابن عصفور من حيث الدليل بأنه طرقه الاحتمال (قوله أقول القياس جواز العطف الخ) أى من غير اطلاع على نص مصرح بذلك الجواز

---

*(الجملة الرابعة)*

---

(قوله المضاف اليها) قال الدماميني لا ينبغي عد هذه الجملة لانها في معنى المفرد لان قولك زمن قام زيد في معنى زمن قيام زيد لان المضاف اليه محكوم عليه معنى وانما يحكم على الاسماء فالكلام في الجمل الباقية على جليتها وخرج الدماميني على ذلك اللغز الذى نظمه

أيا علماء الهند انى سائل * فمنوا بتحقيق به يظهر السر
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه * بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور * لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم أستفيده * فمن بحركم ما زال يستخرج الدر

وجوابه بيت طرفة

بجفان تعترى نادينا * من سنام حين هاج الصنبر

الجفان جمع جفنة آنية كالقصعة وتعترى نادينا تأتى مجلسنا والسنام أعلى ظهر الجمل والصنبر بكسر الصاد وفتح النون المشددة وكسر الموحدة وسكون الراء فاعل هاج حقه الرفع لكنه جره نظرا الى ان الفعل وهو هاج لكونه مضافا اليه في قوة مفرد مضاف لما بعده ثم نقل جره لما قبله وسكن آخره للروى والاصل حين هيجان الصنبر وهو البرد الشديد وقوله بالفعل أى في صورة اللفظ وهو احتراز عن المصدر كخرفاعله معه ودفع ولولا دفع الله الناس (قوله أسماء الزمان) أى فهى تضاف للجملة لكن بعضها وجوبا وهو اذا واذ ولما وما عداها جوازا (قوله ظروفا) أى اسماء منصوبة على الظرفية اى مضمنة معنى في وقوله أو أسماء أى اسماء زمان غير منصوبة على الظرفية (قوله لينذر يوم التلاق) يوم مفعول ثان والمفعول الاول محذوف أى لينذرهم يوم التلاق والكلام في يوم الثانى (قوله الاترى الخ) تعليل لما ذكره من ان أسماء الزمان تضاف للجملة مطلقا سواء



وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت
بنصب موجعات ولك ان تدعى
ان البكاء مفعول وان ما زائدة
أو ان الاصل ولا أدرى موجعات
فيكون من عطف الجمل أو ان
الواو للحال وموجعات اسم لا أى
وما كنت أدرى قبل عزة والحال
انه لا موجعات للقلب موجودة
ما البكا ورأيت بخط الامام
بهاء الدين بن النحاس رحمه الله
اقت مسئلة أقول القياس جواز
العطف على محل الجملة المعلق
عنها بالنصب ثم رأيته منصوصا
انتهى وممن نص عليه ابن مالك
ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم
ان المعلق عامل في المحل

*(الجملة الرابعة المضاف اليها)*

ومحلها الجر ولا يضاف الى الجملة
الا ثمانية (احدها) اسماء الزمان
ظروفا كانت او اسماء نحو والسلام
على يوم ولدت ونحو وانذر الناس
يوم يأتيهم العذاب ونحو لينذر يوم
التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا
يوم لا ينطقون الاترى ان اليوم
ظرف في الاولى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ومفعول ثان في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة  أن يكون ظرفا ليخفى من قوله تعالى لا يخفى

كانت ظروفا أو غير ظروف (قوله ومفعول ثان في الثانية) أي انذر الناس يوم يأتيهم الخ أي انذرهم وخوفهم الآن من ذلك اليوم وليس المراد خوفهم في ذلك اليوم حتى يكون ظرفا (قوله أن يكون ظرفا ليخفى) وعلى هذا فالوقف على التلاق اى لينذرهم ذلك اليوم لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون (قوله واذا عند الجمهور) أخذا من قولهم خافضة لشرطها منصوبة بجوابها وهذا القول هو التحقيق خلافا لما صححه المصنف سابقا من انها معمولة لشرطها (قوله المبهم) أي كحين وزمن ووقت ونحوها (قوله في اختصاصه بالجمل الفعلية) أي وان كانت اضافة اذا اليها واجبة واضافة اسم الزمان لها جائزة ويجوز عدم اضافته لها بأن يضاف لمفرد أو يقطع عن الاضافة رأسا وأما اضافته لجملة غير فعلية فلا (قوله الى الجملتين) أي لان اذ تضاف لهما قال تعالى واذكروا اذ انتم قليل وقال تعالى واذ يمكر بك الذين كفروا وقال الشاعر * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر * (قوله اختصاص المستقبل) أي الزمن المبهم المستقبل (قوله بقوله تعالى يوم هم بارزون) أي فان اليوم هنا مبهم مستقبل وقد أضيف للجملة الاسمية (قوله وبقول الشاعر) أي سواد بن قارب (قوله يوم لا ذو شفاعة) أي فذو اسم لا النافية للوحدة وقوله بمغن أي نافع خبرها والجملة في محل جر باضافة يوم اليه ولا شك ان اليوم مبهم ومستقبل ومع ذلك أضيف للجملة الاسمية (قوله فتيلا) بالفاء والتاء وهو الخيط الابيض الذي يكون في نواة البلحة اى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا قدر فتيل (قوله عن سواد بن قارب) هو صحابي جليل كان له اجتماع ببعض الجن فأخبر ببعث النبي صلى الله عليه وسلم (قوله على اذا اذا كان ظرفا الخ) حاصل هذا الجواب ان قول سيبويه ان الزمن المبهم اذا كان مستقبلا يختص بالفعلية مشروط بما اذا كان الزمن المبهم ظرفا وفي الآية ليس ظرفا بل بدلا وهذا جواب عن الاحتمال الاول في الآية لا على الاحتمال الثاني من كونه ظرفا (قوله ولا يتأتى هذا الجواب في البيت) أي لان المعنى كن لي شفيعا في ذلك اليوم فهو ظرف قطعا قال الدماميني يمكن تخريج البيت باضمار يكون وزيادة الباء في خبرها أي يوم لا يكون ذو شفاعة مغنيا وحينئذ فيوم قد أضيف للجملة الفعلية (قوله على حد ونفخ في الصور) اى فقد عبر عن النفخ الاستقبالي بالفعل الماضي لتحقق وقوعه (قوله الثاني) أي من الاسماء الثمانية التي تضاف للجملة (قوله وتختص بذلك) اى باضافتها للجملة عن سائر أسماء المكان اذ هي انما تضاف لمفرد (قوله كونها ظرفا) اى بل هي مضافة للجملة ولو خرجت عن الظرفية (قوله وزعم المهدوي) نسبة للمهدية قرية من بلاد المغرب نسبة على غير قياس والقياس المهدي (قوله شارح الدريدية) قصيدة لابن دريد مقصورة لقصر أواخر أبياتها (قوله ثمت) أصلها ثم العاطفة لحقتها التاء لتأنيث الكلمة واذا دخلت عليها التاء اختصت بعطف الجمل (قوله في الملبين) أي الذين يقولون لبيك (قوله تحجبي) أي أمام وقوله

على الله منهم شيء ومن اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة * اذ باتفاق واذا عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول اتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه انما يشترط حمل الزمان المستقبل على اذا اذا كان ظرفا وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا الجواب في البيت والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على اذ لا على اذا على حد ونفخ في الصور * الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان واضافتها الى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفا وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المقرى أن حيث في قوله



* حيث تحجبي المازمان ومنى

المأزمان اسم محل ضيق بين مزدلفة وعرفة فالمعنى ثم راح الرجل مع الملبين الى مكان موصوف بأنه حل فيه هذان المكانان وهما المأزمان ومنى فالمكان الموصوف كبير تحته افراد من الامكنة من جملة ذلك المأزمان ومنى وقوله المأزمان فاعل تحجبى (قوله بدخول الى عليها) أى ومن المعلوم ان اسم الزمان أو المكان اذا جر بغير من خرج عن الظرفية (قوله لما قدمنا فى أسماء الزمان) أى وهو ان ما بعدها من الجمل فى محل جر سواء كانت تلك الاسماء ظروفا أو خارجة عن الظرفية فيقاس حيث على ما سبق بجامع اسمية الظرف فى كل هذا مراده ورد بأنه لا يلزم من كون الاولى تكون مضافة للجمل سواء كانت ظروفا أو اسماء أن تكون اسماء المكان كذلك الا ترى ان أسماء الزمان كلها تضاف للجمل ولا يضاف من اسماء المكان للجمل الا حيث فاضافتها للجمل خلاف الاصل فلو لزم جريان الحكم الذى فى أسماء الزمان فى أسماء المكان لكانت أسماء المكان كلها مضافة للجمل تأمل (قوله بآية يقدمون الخ) تمامه * كأن على سنابكها مداما * وقبله

الا من مبلغ عنى تميما * بآية ما يحبون الطعاما

وهذا هجو لبنى تميم لانهم عرفوا بحب الطعام ويقال لهم أسرى الدخان أى بعلامة ما يحبون الطعام وبعلامة يقدمون والسنابك جمع سنبك بضم أوله وثالثه مقدم الحافر شبه ما يتصبب من عرقها ودمعها من الجهد والتعب بالمدام (قوله بآية ما كانوا ضعافا الخ) أى لان ما هنا نافية لا مصدرية والا لزم العطف على مثبت وهو غير جائز فهذا زيادة فى الاعتراض وقد يقال انه يتأتى ذلك فيه بأن تجعل ما مصدرية والحرف النافى مقدر بعد كانوا وقيل ضعافا أى بعلامة كونهم لا ضعافا قاله الدماميني وهو بعيد لان لا النافية انما تحذف اذا كانت داخلة على مضارع جوابا للقسم (قوله بآية ما كانوا الخ) صدره * الكنى الى قومى السلام رسالة * ألا لك بليك بلغ أى بلغ عنى الى قومى الخ وبعده

ولا سيئى زى اذا ما تلبسوا * الى حاجة يوما مخيسة بزلا

سيئى جمع سئ من السوء والزى بكسر الزاى اللباس والهيئة وتلبسوا بمعنى ركبوا ومخيسة صفة لمحذوف أى رواحل مخيسة بضم الميم وفتح الخاء المعجمة والياء المشددة وبالسين المهملة أى مذللة بالركوب والبزل بضم الموحدة وسكون الزاى الحسنة جمع بازل قال المصنف وهو جمع غريب (قوله هذا قول سيبويه) المشار له كون آية بمعنى علامة تضاف للجملة أو اضافة آية بمعنى علامة للجملة (قوله آية ملكه) آية مضاف وملكه مضاف اليه (قوله وقال الاصل الخ) أى وقال مجيبا عن البيتين أى الاصل فى البيت ذلك (قوله أى بآية اقدامكم) هذا يناسب رواية تقدمون بالتاء والمناسب لرواية الياء بآية اقدامهم (قوله كما قال) أى ان هذا نظيره فانه مصدرية ولا شك ان ما المصدرية مع صلتها فى قوة المفرد لسبكها بمصدر (قوله وفيه حذف الخ) هذا اعتراض على أبى

لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت عن الاضافة الى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشئ لما قدمنا فى أسماء الزمان * الثالث آية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتا أو منفيا بما كقوله

بآية يقدمون الخيل شعثا

وقوله

بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا

هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه أن يأتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما يقدمون أى بآية اقدامكم كما قال

بآية ما يحبون الطعاما

انتهى وفيه حذف موصول حرفى

الفتح

غير أن وبقاء صلته ثم هو غير متأت فى قوله * بايتما كانوا ضعافا ولا عزلا * الرابع ذو فى قولهم اذهب بذى تسلم والباء فى ذلك ظرفية وذى صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هى بمعنى صاحب فالموصوف نكرة أى اذهب فى وقت صاحب سلامة أى فى وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذى فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل (٩٩) لها والاصل اذهب فى الوقت الذى تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذى موصولة مختص بطيئ ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وأن الغالب عليها فى لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق هنا مختلف ولان هذا العائد لم يذكر فى وقت وبهذا الاخير يضعف قول الاخفش فى يا أيها الناس ان أيا موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة وعائد أى يا من هم الناس على أنه قد حذف العائد حذفا لازما فى نحو ولا سيما يوم فيمن رفع أى لا مثل الذى هو يوم ولم يسمع فى نظائره ذكر العائد ولكنه نادر فلا يحسن الحمل عليه * والخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التى فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا بخلافه مع آية فأما لدن فهى اسم لمبدا الغاية زمانية كانت أو مكانية ومن شواهدها قوله

لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم
فلا يك منكم للخلاف جنوح

وأما ريث فهى مصدر راث اذا أبطأ وعوملت معاملة أسماء الزمان فى الاضافة الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان فى التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الشاعر

خليلى رفقا ريث أقضى لبانة * من العرصات المذكرات عهودا

وزعم ابن مالك فى كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على اضمار أن والاول قوله فى التسهيل وشرحه وقد يعذر فى ريث لانها ليست زمانا بخلاف لدن

الفتح (قوله غير أن) أى وهو غير جائز بخلاف أن فانها تحذف وجوبا فى الاجوبة الثمانية وبعد لام كى وبعد كى المصدرية (قوله هو مظنة السلامة) أى أو مظنة الاكل أو العلم فيقدر ذلك بما يناسب المقام كما اذا قلت اذهب بذى تأكل أو تعلم (قوله فلا محل لها) أى وحينئذ فجعل ذى مضافة للجملة بعدها انما هو على القول الاول من أن ذى بمعنى صاحب فالموصوف بها نكرة (قوله ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم) أى فحينئذ تعين أن تكون بمعنى صاحب لا بمعنى الذى كما يقول به أهل طيئ (قوله ولم يسمع هنا الا الاعراب) أى ولو كان ذو بمعنى الذى لوجدت ولو فى بعض التراكيب مبنية (قوله متحد المعنى) أى واللفظ ففى كلامه اكتفاء (قوله ويشرب مما تشربون) أى منه فكل من من الجارة لما والعائد متعلق بشرب (قوله والمتعلق هنا مختلف) أى لان الباء الجارة للموصول متعلقة باذهب والجارة للعائد متعلقة بقوله تسلم (قوله ولان هذا العائد لم يذكر الخ) أى فلو كانت ذو موصولة لذكر عائدها فى بعض الاوقات لان العائد لا يكون واجب الحذف أصلا (قوله والناس خبر لمحذوف) أى يضعف بان ذلك العائد لم يصرح به فى تركيب أصلا (قوله على أنه قد حذف العائد) العلاوة هنا بمعنى نعم استدراك قصد به الجواب عما يقال انه قد حذف العائد حذفا لازما فى نحو ولا سيما يوم فى رواية الرفع فانه لم يصرح به فى نظائره فتحمل الآية على ذلك وحاصل ما أجاب به نعم ورد ذلك لكنه نادر وحينئذ فلا يحمل القران عليه (قوله لمبدا الغاية) أى لابتداء المغيا بالغاية تأمل وحاصله انها اسم لمبدا المغيا بالغاية من زمان أو مكان (قوله سالمتمونا) أى من وقت مسالمتكم أى ترككم الحرب أى نحن لزمنا الوفاق من ابتداء مسالمتكم الى هذا الوقت وهذا شاهد لاتيانها اسما لمبدا الغاية الزمانية (قوله فهى مصدر راث الخ) أى وحينئذ فهى منصوبة نصب المصادر لان أصل معناه البطء فقولك ريث أقضى لبانة معناه أمهل امهال قضاء لبانة أى حاجة (قوله رفقا) أى ترفق بى فى السير رفقا وقوله ريث نصب على المصدرية أى أبطئ بطء قضاء حاجة فاللبانة بالضم معناها الحاجة (قوله من العرصات) جمع عرصة وهى الفسحة التى تكون امام الدار (قوله على اضمار أن) أى وأنهما لا يضافان الا الى مفرد وحاصل كلامه فى الكافية وشرحها ان لدن وريث لا يضافان الا للمفرد فان وقع بعدهما جملة فانه يقدر قبل الجملة أن لاجل أن تكون تلك الجملة فى قوة المفرد وهذا خلاف كلامه فى التسهيل وشرحه من أنهما يضافان للجمل فقوله والاول أى والقول الاول وهو ما صدر به المصنف (قوله وقد يعذر) أى ابن مالك أى قد يسلم له ذلك فى ريث لانها لما كانت ليست زمانا قدر فيها أن بخلاف لدن فلا يقدر فيها أى ان ريث ليست زمانا وما كان غير زمان لا يضاف للجمل فحينئذ يقدر أن بخلاف لدن فانها

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدا
الغايات مطلقا لم تخلص للوقت
وفي الغرة لابن الدهان أن سيبويه
لا يرى جواز اضافتها الى الجملة
ولهذا قال في قوله من لد شولا
ان تقديره من لد أن كانت شولا
ولم يقدر من لدن كانت * والسابع
والثامن قول وقائل كقوله
قول يا للرجال ينهض منا
مسرعين الكهول والشبانا
وقوله
وأجبت قائل كيف أنت بصالح
حتى مللت وملني عوادي

*(الجملة الخامسة
الواقعة بعد الفاء أو اذا)*

جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد
يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان
تقم أقم أو محلا كما في قولك ان
جئتني أكرمتك مثال المقرونة
بالفاء من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر
عطفا على المحل ومثال المقرونة
باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت
أيديهم اذا هم يقنطون والفاء
المقدرة كالموجودة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها
ومنه عند المبرد نحو ان قت أقوم
وقول زهير
وان أتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالي ولا حرم
وهو أحد الوجهين عند سيبويه

لما كانت زمانا والزمان يضاف للجملة لم يقدروان (قوله وقد يجاب) أي عن لدن أيضا بحيث يقدر فيها أيضا أن (قوله بأنها) أي لدن (قوله لم تخلص) أي فلذا قدر أن (قوله وفي الغرة الخ) هذا موافق لما في الكافية فهو معضد للجواب (قوله من لد شولا) بفتح فسكون جمع شائلة على غير قياس وهي الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وقيل التي رفعت ذنبها للقاح وتمامه فالى اتلائها مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها وروى الجرمي شولا بلا تنوين على ان أصلها المد وقصر للضرورة (قوله ولم يقدر من لدن كانت) أي ولو قدر كانت فقط بدون أن لزم عليه اضافة لدن للجملة وهي لا تضاف لها (قوله قول يا للرجال الخ) أي قول القائل يا للرجال يصير الكهول والشبان منا ناهضين له فجملة ينهض خبر عن قوله وقوله فقول مبتدأ وهو مضاف وجملة يا للرجال مضاف اليه واعترض بأن المقصود منه لفظها فهي في قوة المفرد وكذا قوله قائل كيف الخ أي قائل هذا اللفظ فهي مفرد والجواب ان المراد بالجملة ولو بحسب الظاهر أي ولو كانت في المعنى مفردا كذا أجاب الشمني اه تقرير شيخنا دردير (قوله بصالح) متعلق بأجبت وكثر مني ذلك حتى مللت وملني عوادي كناية عن طول مرضه وملت بابه علم

*(الجملة الخامسة)*

(قوله الواقعة بعد الفاء) أي ومحلها جزم وقوله أو اذا أي الفجائية (قوله جوابا لشرط جازم) أي جوابا لاداة شرط جازمة واستظهر الشارح ان جملة الجواب لا محل لها سواء كان الشرط جازما أم لا سواء وقعت بعد الفاء أو اذا أم لا لان جملة الجواب لا يحل محلها المفرد اذ المضارع لا بدله من فاعل كما هو قاعدة ماله محل من الاعراب وجعل جزم المعطوف باضمار شرط أي وان يضلل يذرهم وقس (قوله لانها لم تصدر الخ) أي حتى لا تكون الجملة في محل وقوله لانها لم تصدر بمفرد أي بفعل مفرد أي قابل للجزم في اللفظ بأن كان مضارعا أو محلا بأن كان ماضيا (قوله كما في قولك ان تقم أقم) هذا مثال للمنفي وكذلك قوله ان جئتني أكرمتك مثال للمنفي (قوله ولهذا قرئ) أي ولاجل أن الجملة الواقعة جوابا لجازم في محل جزم اذا اقترنت بالفاء قرئ الخ (قوله بجزم يذر) أي وقرئ بالرفع على الاستئناف (قوله عطفا على المحل) هذا على ما قاله المصنف تبعا لغيره من كون الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم في محل جزم اذا اقترنت بالفاء وقد علمت أن الدماميني قد خالف في ذلك وجعل جزم المعطوف باضمار شرط (قوله الله يشكرها) أي فالله يشكرها فالجملة في محل جزم وحذف الفاء ضرورة (قوله ومنه عند المبرد) أي مما حذف فيه الفاء عند المبرد نحو ان قت أقوم أي فالاصل فأنا أقوم فالفاء مقدرة مع مبتدأ وقوله أقوم خبر والجملة في محل جزم جواب الشرط (قوله وقول زهير) بالرفع عطف على المضاف أي نحو والاوجه الجر عطف على المضاف اليه أعني ان قت وقوله في قول زهير أي في مدح هرم (قوله وان أتاه خليل) من الخلل أي

الذي

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

الذى اختل حاله وهو الفقير أو من الخلة بالفتح وهى الحاجة أى انه اذا أتاه الفقير يعطيه المال مطلقا أى كان زمن مجاعة أولا ولا يقول له ان مالى غائب ولا يقول له أنا حرم أى محروم أى ليس عندى مال (قوله والوجه الآخر) أى المشهور عنه (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان على التقديم والتأخير فلا يجزم الخ أى وأما عند المبرد فيجزم بالعطف على محله وقوله فلا يجزم ما عطف عليه أى لانه ليس فى محل جزم بل لا محل له (قوله ويجوز) أى عند سيبويه بناء على الوجه الثانى له أما عند المبرد فلا يجوز أن يفسر لان الجواب لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا (قوله نحو زيدا ان أتانى أكرمه) أى فالاصل زيدا أكرمه ان أتانى فزيدا مفعول لمحذوف دل عليه أكرم الموجود وقوله ان أتانى ان أداة شرط وقوله أتانى فعل الشرط وحذف جوابه لدلالة أكرمه عليه فأكرمه مفسر لعامل فى زيد ودال على الجواب المقدر لانه وان تأخر لفظا فهو فى نية التقديم على الاداة فلا محذور فى تفسيره للمحذوف (قوله لا ينوى به غيره) يقال الرفع دليل على نية تقديمه واضمار مبتدا مع الفاء خلاف الاصل (قوله والا لجاز ضرب غلامه زيدا) أى مع انه لا يجوز لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ورد ذلك اللزوم بأنه فرق بين الامرين وذلك لان ضرب غلامه زيدا المفعول واقع فى محله اذ الاصل فيه التأخير وهو منصوب فلا دليل على تقديمه بخلاف ما نحن فيه فان أقوم لما وقع مرفوعا دل ذلك على أنه ليس واقعا فى محله والا لجزم فرفعه دل على نية تقديمه (قوله وكذا القول فى فعل الشرط) أى فاذا كان غير مجزوم لفظه فالمحل للفظ الفعل (قوله على اعمال الاول) أى ولذا أضمر فى الثانى ما يناسبه وهو الفاعل (قوله العطف) أى عطف يقعدا (قوله قبل أن تكمل) أى وهو لا يجوز لانه حينئذ قد عطف وفصل بين ما هما كالجزأين أعنى الفعل والفاعل ويمكن أن يقال بجواز العطف على الجملة قبل كمالها فى باب التنازع لانهم يغتفرون فيه ما لا يغتفر فى غيره ألا ترى انهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ولذا حكاه المصنف بقيل (قوله وجزم أصدق) أى بأداة شرط مقدرة أو بنفس الطلب لنيابته عن الشرط (قوله على المعنى) أى ان تؤخرنى أصدق وأكن (قوله على التوهم) أى بأن يتوهم ما ليس موجودا وهو اشتراط الفاء وكون أصدق بالجزم موجودا وقوله فى غير القرآن أى وأما فى القرآن فلا يقال فيه ذلك لبشاعة اللفظ وان كان المعنى صحيحا أى توهم ما ليس موجودا موجودا (قوله (فى بعض النسخ) وهو أصدق) هذا تفسير لما بعد الفاء (قوله وأنه كالعطف على من الخ) أى فى أن كلا فيه العطف على محل الجواب (قوله فيضاف الى الضابط) أى المذكور فى قوله الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء الخ فيقال الواقعة بعد الفاء أو اذا جوابا لشرط جازم والواقعة جوابا للطلب سواء كانت مقترنة بالفاء أولا (قوله ولا تقيد هذه المسئلة) أى مسئلة جواب الطلب (قوله انشدوا على ذلك) أى على العطف على محل الجملة (قوله فأبلونى) أى أعطونى بليتكم أى ناقتكم

والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان أتانى أكرمه ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بأن الشئ اذا حل فى موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا واذا خلا الجواب الذى لم يجزم لفظه من الفاء واذا نحو ان قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة وكذا القول فى فعل الشرط قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعدا اخوالك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل * (تنبيه) * قرأ غير أبى عمرو لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق وأكن بالجزم فقيل عطف على ما قبله على تقدير اسقاط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له فى غير القرآن العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو أصدق ومحله الجزم لانه جواب التحضيض ويجزم بأن مقدرة وأنه كالعطف على من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور أن يقال أو جواب طلب ولا تتقيد هذه المسئلة بالفاء لانهم أنشدوا على ذلك قوله

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فأبلونى بليتكم لعلى * أصالحكم وأستدرج نويا وقال أبو على عطف أستدرج على محل الفاء الداخلة فى التقدير على لعلى
وما بعدها قلت فكان هذا هنا بمنزلة (١٠٢) * من يفعل الحسنات الله يشكرها * فى باب الشرط وبعد فالتحقيق ان العطف
فى الباب من العطف على المعنى
لان المنصوب بعد الفاء فى تأويل
الاسم فكيف يكون هو والفاء
فى محل الجزم وسأوضح ذلك فى
باب أقسام العطف

* (الجملة السادسة التابعة لمفرد) *
وهى ثلاثة أنواع أحدها
المنعوت بها فهى فى موضع رفع فى
نحو من قبل أن يأتى يوم لا بيع
فيه ونصب فى نحو واتقوا يوما
ترجعون فيه الى الله وجر فى نحو ربنا
انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه
ومن مثل المنصوبة المحل ربنا
أنزل علينا مائدة من السماء تكون
لنا عيدا خذ من أموالهم صدقة
تطهرهم الآية فجملة تكون لنا
عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم
وتزكيهم صفة لصدقة ويحتمل
أن الاولى حال من ضمير مائدة
المستتر فى من السماء على تقديره
صفة لها لا متعلقا بأنزل أو من
مائدة على هذا التقدير لانها قد
وصفت وأن الثانية حال من ضمير
خذ ونحو فهب لى من لدنك وليا
يرثنى أى وليا وارثا وذلك فيمن
رفع يرث وأما من جزمه فهو جواب
للدعاء ومثل ذلك أرسله معى ردأ
يصدقنى قرئ برفع يصدق وجزمه
والثانى المعطوفة بالحرف نحو زيد
منطلق وابوه ذاهب ان قدرت
الواو عاطفة على الخبر فلو قدرت
العطف على الجملة فلا موضع لها
أو قدرت الواو واو الحال فلا
تبعية والمحل نصب وقال أبو البقاء فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة

لان البلية هى الناقة التى تعقل على قبر صاحبها الميت بلا طعام ولا شراب حتى تموت (قوله لعلى) هذا هو محل الشاهد وأستدرج عطف على محل لعلى من غير تقدير فاء وأما على كلام أبى على فيقدر الفاء (قوله نويا) بفتح الواو كهوى وأصله نواى كعصاى قلبت الالف ياء وأدغمت الياء فى الياء على لغة هذيل والشاعر منهم والنوى هى الجهة التى ينويها المسافر (قوله على محل الفاء الداخلة) أى ان الفاء محذوفة من قوله لعلى والجملة جواب الشرط أى فان تبلونى فلعلى فالفاء مقدرة فعنده الجملة الواقعة جوابا للطلب انما تكون فى محل جزم اذا اقترنت بالفاء (قوله هذا) أى تقدير الفاء وقوله قلت الخ هذا كلام أبى على الذى يقدر الفاء وعلى كلامه فتقييد المسئلة بالفاء ولو تقديرا (قوله هنا) أى فى الطلب (قوله وبعد فالتحقيق ان العطف الخ) هذا ترجيح للقول الاول الذى قدمه (قوله ان العطف فى الباب) أى باب العطف على جواب الطلب وقوله من العطف على المعنى أى ففى الآية المعنى كما قدمته ان تؤخرنى لاجل قريب أصدق وأكن وفى البيت على ان الاصل ان تبلونى بليتكم (قوله من العطف على المعنى) أى فى الآية وكذا البيت (قوله لان المنصوب) أى فى الآية (قوله فى تأويل الاسم) والتقدير ليكن منك تأخير وتصديق منى

* (الجملة السادسة) *

اعلم أن الجمل بعد النكرات المحضة صفات وأما بعد النكرات غير المحضة فيجوز فى الجملة أن تكون حالا وأن تكون صفة فقوله ومن مثل الخ اشارة للمحتمل وما قبله اشارة للمتعين للصفة وهذا هو النكتة فى الفصل فى قوله ومن مثل والمراد بغير المحضة أن تكون موصوفة (قوله ثلاثة أنواع) أى لان الجملة لا تؤكد المفرد وأما نحو زيد قائم قام فلا شاهد له فلينظر (قوله ثلاثة أنواع) أى لانها اما أن تكون نعتا للمفرد أو معطوفة عليه بالحرف أو بدلا منه (قوله ومن مثل الخ) فصله للاحتمالات الآتية (قوله ربنا أنزل علينا مائدة من السماء) هذا بناء على ان من السماء متعلق بأنزل فهو ظرف لغو (قوله أى وليا) أى مهيأ للايحاء فيصير نبيا والا فالنبوة لا تورث (قوله وارثا) أى بالقوة لا بالفعل لانه مات قبله (قوله فيمن رفع) أى على انه صفة وقوله وأما من جزمه أى جوابا للطلب (قوله جواب للدعاء) وهو قوله فهب لانه دعاء ولا يقال أمر تأدبا (قوله فتصبح الارض مخضرة) فتصبح فعل والارض فاعل وهذه الجملة ان جعلت مفسرة لضمير القصة أى فهى تصبح كان لها محل من الاعراب وهو الرفع وان جعلتها عطفا على انزل بمعنى أصبحت فلا محل لها هذا حاصل كلام أبى البقاء لكن يرد على الاول شئ وهو ان حذف ضمير القصة المبتدأ يلزم عليه حذف ما لم يعلم وهو ممنوع كالعائد الذى تصلح الجملة بعده لكونه صلة بخلاف ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون فان محل ان يقتضيه (قوله فتصبح) بالرفع بناء على ان الاستفهام بمعنى



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

الخبر اى أنت قدرأيت انزال الله الماء من السماء فتصبح الخ واذا كان الاستفهام بمعنى الخبر فلا يكون له جواب فلا ينصب حينئذ الفعل وأيضا انما ينصب الفعل لان مابعد الفاء لا ينتصب الا اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته لانزال الماء لا يوجب اخضرار الارض وانما يجب عن الماء والماء ليس مستفهما عنه (قوله فهى تصبح) اعلم أن ضمير القصة والشأن المراد منهما شئ واحد من حيث ان ضمير الشأن هو مابعده جملة تخبر بها عنه مفسرة له وكذلك ضمير القصة لكن يختلفان من حيث ان الجملة ان كان فيها مؤنث ليس فضلة اتى بالضمير مؤنثا ويقال له ضمير القصة كما هنا فان الارض مؤنث وفاعل ونظيره هى هند المليحة ولا يرد فانها لا تعمى الابصار فانه انما أنث قصدا الى المطابقة لا لكونه راجعا للمؤنث وان كانت الجملة فيها مذكر وليس بفضلة جعل مذكرا ويقال له ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد (قوله وتصبح خبره) أى فالجملة لها محل (قوله أنه لا محوج) اذ لا يتوقف عليه (قوله والثانى تقديره) أى جعله فالمفعول الاول قوله الفعل وقوله لا محل له مفعول ثان وقوله الفعل أى تصبح وفيه أن الذى جعل معطوفا الجملة بتمامها وقوله على الفعل المخبر به الخ المراد بالفعل المخبر به أنزل فانه خبر أن ولكن فيه تسامح اذ الخبر جملة أنزل وقوله لا محل له أى فلا يظهر لان المعطوف على الخبر خبر فتكون الجملة لها محل حينئذ وهذا الاعراب الثانى هو محل مناسبة كلام أبى البقاء للقسم الثانى وذلك ان أبا البقاء جعل الجملة المعطوفة على الجملة التى لها محل وهو الخبر لا محل لها وان كان كلامه منافى عطف الجملة على المفرد وكلام أبى البقاء مناسب فى الجملة (قوله فمن رفع) أى وأما على النصب فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية واذا جزم فهو مجزوم عطف على تأكل (قوله وذلك) اى ووجه ذلك أى تقديرهم المبتدأ (قوله ايضاح الاستئناف) أى من غير توقف الاستئناف عليه (قوله أولانه لا يستأنف الخ) أى لا يصح استئناف المضارع الا على تقدير المبتدا لانه لولم يقدر المبتدأ للزم العطف والعطف مع رفعه لا وجه له (قوله والالزم الخ) فى قوة العلة وكأنه قال لانه لولم يقدر للزم العطف واللازم باطل فكذا الملزوم وانما بطل اللازم وهو العطف لانه ليس فى الكلام ما يعطف عليه المضارع المرفوع واعترض بأن العطف صحيح بأن يعطف وتشرب على جملة النهى بتمامه وهى لا تأكل السمك والمعنى صحيح على انا لا نسلم لزوم العطف بل قوله وتشرب مستأنف وكأنه كلام ابتدئ به وحده (قوله منزلة الجملة الواحدة) أى لان الفاء المجردة السببية فهى للربط فقط فالمحل حينئذ محكوم به للمجموع وكل واحد لا محل له على انفراده (قوله ولهذا) أى ولاجل التنزيل (قوله اكتفى فيهما بضمير واحد) أى لان الله فى الاصل مبتدأ والضمير الذى اكتفى به فى أنزل واما فتصبح فلا رابط فيها ولما كانت الجملتين بمنزلة جملة واحدة كفى ضمير واحد فيهما (قوله كما فى جملتى الشرط الخ) نحو زيد ان جاءنى أكرمته فزيد مبتدأ وان شرط وجاءنى فعل الشرط وأكرمته الجزاء وجملة

الاصل فهى تصبح والضمير للقصة وتصبح خبره أو تصبح بمعنى أصبحت وهو معطوف على أنزل فلا محل له اذا انتهى وفيه اشكالان أحدهما أنه لا محوج فى الظاهر لتقدير ضمير القصة والثانى تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له وجواب الاول أنه قد يكون قدر الكلام مستأنفا والنحويون يقدرون فى مثل ذلك مبتدأ كما قالوا فى وتشرب اللبن فيمن رفع ان التقدير وأنت تشرب اللبن وذلك اما لقصدهم ايضاح الاستئناف أو لانه لا يستأنف الا على هذا التقدير والالزم العطف الذى هو مقتضى الظاهر وجواب الثانى أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع ويجب على هذا ان يدعى أن الفاء فى ذلك وفى نظائره من نحو

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

زيد يطير الذباب فيغضب قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما ان الفاء كذلك فى جواب الشرط وفى نحو أحسن اليك فلان فأحسن اليه ويكون ذكر أبى البقاء للعطف تجوزا أو سهوا ومما يلحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى فى محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا فى موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزأى الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله * الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز فى واذا قيل ان وعد الله حق والساعة لا ريب فيها هذا كله ان كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل فاما ان كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قد قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذى بدا به الزمخشرى فالجملة استئناف ومن ذلك وأسروا النجوى ثم قال الله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم أفتأتون السحر قال الزمخشرى هذا فى موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جنى فى قوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة
وبالشأم أخرى كيف يلتقيان

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى أى الى الله أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما

*(الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل)* ويقع ذلك فى بابى النسق والبدل خاصة فالاول نحو زيد قام ابوه وقعد أخوه

وفيه

---

الجواب والشرط الاثنين فى محل رفع خبر عن زيد وليست احداهما فى محل (قوله زيد) مبتدأ ويطير فعل مضارع والذباب فاعل فيغضب الفاء لمجرد السببية وليس فيها رائحة العطف ويغضب فعل مضارع والفاعل ضمير يعود على زيد وكل من الجملتين أعنى يطير الذباب ويغضب فى محل رفع خبر عن زيد بدليل أنا اكتفينا فيهما بضمير رابط (قوله وأخرجت عن العطف) أى فلا يصح جعلها للعطف لانه يقتضى المغايرة والتشريك فى الاعراب فيفيد أن كلا من الجملتين له محل مع انه ليس كذلك (قوله كما ان الفاء كذلك) أى لمعنى السببية وأخرجت عن العطف لان العطف على فعل الشرط يدل على انه فعل الشرط والفرض انه جوابه وهذا تناقض (قوله فأحسن اليه) يجب أن تكون الفاء للسببية لا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وهو لا يجوز (قوله ويكون الخ) كلام مستأنف (قوله تجوزا) أى لكونها على صورة العاطفة وان لم تشرك فى الاعراب (قوله لان المقول مجموعهما) يحتمل كما فى الدماميني ان كل واحدة لها محل كما لو اقتصر عليها وجزء المقول مقول (قوله جزء) أى للجملة أعنى عبد الله ومنطلق (قوله ما يقال لك الا ما قد قيل) أى الا الذى قد قيل للرسل من قبلك فأبدل من ما الذى هى مفردة لانها موصولة قوله ان ربك الخ (قوله من ما وصلتها) فيه تسمح لما سبق أن المحل للموصول الاسمى وحده (قوله وجاز اسناد الخ) أى مع ان المسند اليه انما يكون مفردا (قوله الى الجملة) أعنى قوله ان ربك الخ فان قوله الا ما قد قيل الخ نائب فاعل والجملة بدل منه (قوله كما جاز الخ) أى وانما جاز لكون الجملة أريد لفظها وحينئذ فيحكم لها بحكم المفرد (قوله واذا قيل ان وعد الله حق) أى فجملة ان وعد الله حق نائب فاعل قيل (قوله هذا) أى ما ذكر من أن الجملة بدل من ما وأن يقال مسند للجملة (قوله الا ما قد قال) أى الا القول الذى قاله للرسل من قبلك (قوله ومن ذلك) أى من ابدال الجملة من المفرد (قوله هذا) أى ما ذكر من قوله هل هذا الا بشر مثلكم (قوله بدلا من النجوى) أى بدل كل أو بعض لان المراد بالنجوى الكلام الذى يقال سرا مخفيا أى قالوا قولا مخفيا وهو ما هذا الا بشر مثلكم (قوله ويحتمل التفسير) أى وحينئذ فلا محل لها (قوله جملة الاستفهام الخ) مقول القول واعلم أن الاستفهام الانكارى معناه النفى وكأنه قال لا يلتقيان أى أشكو عدم التقائهما وهذا معنى قول المصنف تعذر الخ وقوله بدل من حاجة أى بدل من الحاجتين ولا شك أن الحاجتين مفرد ليس بجملة فلا ينافى انه مثنى

*(الجملة السابعة)*

(قوله والبدل خاصة) أى ولا يقع فى النعت لان الذى ينعت انما هو المفرد كما انه لا ينعى الا ما كان مفردا ولا يقع ذلك فى التوكيد لانه لا يؤكد بالالفاظ المخصوصة أعنى أجمع وتوابع اجمع الا المفردات واعترض بأنه يقع فى التوكيد اللفظى نحو زيد قام أبوه قام أبوه وأجاب الشمنى بأنا لا نسلم ان هذا توكيد لفظى بل هو تكرير للجملة

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وفيه نظر ولعل الاولى أن المصنف لم يعتبر ذلك لان الثانية لما كانت تكريرا للاولى كأنها عينها (قوله اذا لم تقدر الواو للحال) أى والا لم يكن هنا تبعية وان كان محلها نصبا (قوله ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى) أى والا لم يكن لها محل (قوله والثانى) أى الوقوع فى باب البدل (قوله بما تعلمون) أى من النعم (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على نعم الله غير مفصلة واعترض بأن الجملة الاولى صلة الموصول لا محل لها وحينئذ فلا تكون الجملة الثانية أيضا كذلك وهذا بخلاف الموضوع أعنى الجملة التابعة لما لها محل واعتذر عنه بأن الغرض بالمثال كون الجملة الثانية أوفى من الاولى وبدلا منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله ارحل) فى محل نصب مقول القول وقوله لا تقيمن بدل من ارحل فيكون فى محل نصب واعترض بأن قوله لا تقيمن من جملة المقول وقد سبق أن جزء المقول لا محل له وحينئذ فلا يصح جعله بدلا والجواب ان ما هنا مبنى على ما قاله غيره من البيانيين وبعض النحاة ان جزء المقول له محل وأما ما سبق فهو الذى حققه هو أو ان ما تقدم مخصوص بما اذا استقل كل جزء بمعنى أما اذا اتحد المراد منهما فكل له محل لصلاحيته لتمام المقولية أو يجاب بأن الغرض التمثيل لكون الثانية بدلا من الاولى لكونها أوفى منها بقطع النظر عما نحن فيه من كون الاولى لها محل (قوله من اظهار الكراهية) بيان لما أراده واعلم أن مدلول ارحل المطابقى طلب الرحيل وعدم الاقامة فى هذا المكان ويلزمه الكراهية لاقامته وأما قوله لا تقيمن فيدل مطابقة على اظهار الكراهية لاقامته مطابقة هذا كلامه ورد بأن مدلول لا تقيمن المطابقى النهى والكف عن الاقامة ويلزمه كراهية الاقامة والجواب أن لا تقيمن يدل عرفا مطابقة على اظهار الكراهية بخلاف ارحل والاعتراض مبناه النظر للمعنى اللغوى لا العرفى (قوله بالمطابقة) خبران والمراد بالمطابقة العرفية فانه اشتهر فى اظهار الكراهية عرفا (قوله بخلاف الاولى) أى فان دلالتها على ذلك بالالتزام (قوله والخطى) بفتح الخاء وكسر الطاء مشددة أى الرمح المنسوب الى خط هجر بلدة باليمامة يقوم فيها الرماح المجلوبة من الهند وقوله يخطر بكسر الطاء من خطر يخطر كضرب يضرب معناه يهتز وقوله نهلت بكسر الهاء أى شربت اذ النهل الشرب أولا وأما ثانيا فيقال له علل والمراد شربت من الدم بسبب الطعن والمراد بشربها تلطخها وقوله المثقفة السمر أى الرماح المعتدلة (قوله من قوله والخطى يخطر بيننا) أى والشرط موجود فان قوله وقد نهلت أوفى بتأدية المعنى المراد وهو انه وقع الطعن بخلاف يخطر أى يهتز فلا يدل على ذلك لاحتمال انها تهتز بدون طعن (قوله بدل اشتمال) أى وعلى هذا فالواو زائدة وقوله بدل اشتمال أى لان اهتزاز الرمح يشتمل على شرب الدم ويصاحبه (قوله الواو) أى فى قوله وقد نهلت وقوله للعطف أى على جملة يخطر بيننا فتكون الثانية تابعة لجمل لها محل (قوله على المذهب الصحيح) وعلى هذا فالمعنى ذكرتك حال كونى

اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت
العطف على الجملة الكبرى والثانى
شرطه كون الثانية أوفى من الاولى
بتأدية المعنى المراد فهو واتقوا
الذى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام
وبنين وجنات وعيون فان دلالة
الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف
الاولى وقوله
أقول له ارحل لا تقيمن عندنا
فان دلالة الثانية على ما أراده
من اظهار الكراهية لاقامته
بالمطابقة بخلاف الاولى قيل ومن
ذلك قوله
ذكرتك والخطى يخطر بيننا
وقد نهلت منا المثقفة السمر
فانه أبدل وقد نهلت من قوله والخطى
يخطر بيننا بدل اشتمال انتهى
وليس متعينا لجواز كونه من باب
النسق على أن تقدر الواو للعطف
ويجوز أن تقدر واو الحال وتكون
الجملة حالا اما من فاعل ذكرتك على
المذهب الصحيح فى جواز ترادف
الاحوال واما من فاعل يخطر
فتكون الحالان متداخلتين والرابط
على هذا الواو واعادة صاحب
الحال بمعناه فان المثقفة السمر هى
الرماح



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ومن غريب هذا الباب قولك
قلت لهم قوموا أوّلكم وآخركم
زعم ابن مالك أن التقدير ليقم
أوّلكم وآخركم وانه من باب بدل
الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد
كما قال فى العطف فى نحو اسكن
أنت وزوجك الجنة ولا نخلفه
نحن ولا أنت مكانا سوى ولا تضار
والدة بولدها ولا مولود له بولده
*(تنبيه)* هذا الذى ذكرته من
انحصار الجمل التى لها محل فى سبع
جار على ما قرّروا والحق أنها تسع
والذى اهملوه الجملة المستثناة
والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو
لست عليهم بمسيطر الا من تولى
وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف
من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة
فى موضع نصب على الاستثناء
المنقطع وقال الفراء فى قراءة بعضهم
فشربوا منه الا قليل منهم ان قليل
مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا
وقال جماعة فى الا امرأتك بالرفع
انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس
من ذلك نحو ما مررت بأحد الا زيد
خير منه لأن الجملة هنا حال من
أحد باتفاق أو صفة له عند
الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره

فى هاتين الحالتين (قوله ومن غريب هذا الباب) أى باب بدل الجملة من الجملة التى لها محل ووجه غرابته ان المتبادر فى المثال بدل المفرد وان لم يتسلط عليه عامل الاول لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى الاوائل (قوله زعم ابن مالك الخ) أى وأما غيره فجعل الامثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد وقال انه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله ان التقدير ليقم الخ) أى فالاصل قوموا ليقم أوّلكم وآخركم فقوله أوّلكم وآخركم معمول لمحذوف وهذه الجملة بدل من جملة قوموا (قوله لا المفرد من المفرد) أى لا ان أوّلكم وآخركم بدل من الواو فى قوموا لان البدل على نية تسلط العامل ولا يصح تسليطه هنا فلا يقال قم أوّلكم (قوله اسكن أنت وزوجك الجنة) أى وليسكن زوجك الجنة فهو من عطف الجمل لان زوجك فاعل لمحذوف ولا يصح عطفه على انت اذ لا يقال اسكن زوجك (قوله ولا أنت) أى ولا تخلفه أنت اذ لا يقال لا نخلفه أنت (قوله ولا مولود) أى ولا يضار مولود (قوله على ما قرّر) أى على ما قرّره النحاة (قوله الجملة المستثناة) أى استثناء منقطعا لان الا فيه بمعنى لكن وهى لا تدخل الا على جملة وانما كانت فى محل نصب لان حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب (قوله بمسيطر) هو المسلط المتولى أى لست مسلطا عليهم ولا متوليا عليهم لكن من تولى وكفر فالله المتولى عليه ويعذبه العذاب الاكبر فلا يتوهم تركه فالاستثناء منقطع وقيل الاستثناء متصل والمعنى الا من تولى وكفر فأنت مسلط عليه بالجهاد (قوله من مبتدا) وقوله تولى صلة من وقوله فيعذبه خبر أى وجملة المبتدا والخبر فى محل نصب وهى حالة محل مفرد أى لكن تعذيب الله من كفر قال ابن مالك فى التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين فى هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بابت الخبر ومحذوفا فمن الاوّل قول أبى قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبر ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدرى نفس بأى أرض تموت الا الله أى لكن الله يعلم ذلك (قوله على الاستثناء المنقطع) أى لان الجملة لا يعقل دخولها فى غيرها حتى يحكم على الاستثناء بأنه متصل (قوله والجملة بعده خبر) أى والجملة من المبتدا وخبره فى محل نصب على الاستثناء (قوله لان الجملة هنا حال) وذلك لان قوله بأحد جار ومجرور متعلق بمررت وقوله الا أداة استثناء وقوله زيد مبتدأ وخير منه خبر والجملة حال من احد أو صفة له لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله باتفاق) اى حتى الاخفش وقوله عند الاخفش اى فقط واعترض بأنه سيأتى أن الاخفش لا يجوّز الفصل بين الصفة والموصوف بالا وأجيب بأن الضمير فى قوله أو صفة له اى للاحد لا بقيد كونه السابق على حد عندى درهم ونصفه بل هو صفة لاحد مقدر بعد الا بدل من احد المذكور قبلها اى ما مررت بأحد الا احد زيد خير منه فالفصل انما

هو

وكذلك الجملة فى الانهم ليأكلون الطعام فانها حال وفى نحو ماعلمت زيدا (١٠٧) الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر وأما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا اعرب سواء خبرا وأأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من أن تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف فى نحو ويوم تسير الجبال وفى نحو أأنذرتهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقا وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبنى قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لى أقام زيد صح والا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين ومنعوا يعجبنى يقوم زيد واجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله

ومارا عنى الا يسير بشرطة

ومنع الاكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا فى بدا ضمير البداء وتسمع ويسير على اضمار ان وأما قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجملة لما بينا فى غير هذا الموضع

هو بين البدل والمبدل منه لا بين الصفة والموصوف لكن فيه انه يلزم عليه حذف الموصوف بالجملة وهو ليس بعض اسم مجرور بمن اوفى وهو غير جائز عند الاخفش وغيره (قوله فانها حال) اى من المرسلين لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله فانها مفعول) أى لا فى محل نصب على الاستثناء (قوله وأما الثانية) أى الجملة المسند اليها (قوله وأأنذرتهم مبتدأ) أى هذه الجملة مبتدأ مؤخر فى محل رفع وانما صح ذلك لقيامها مقام المفرد اى انذارك وعدمه سواء (قوله تسمع بالمعيدى) أى فتسمع فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره انت والجملة فى محل رفع مبتدأ (قوله اذا لم يقدر الخ) أما اذا قدرت الاصل ذلك فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا نفس الجملة (قوله مقام السماع) أى مقام المفرد وهو السماع (قوله ويوم تسير الجبال) اى فيوم مضاف والجملة مضاف اليها وانما جعلت الجملة مضافا اليه الا انها قائمة مقام مفرد أى يوم تسيير (قوله فى تأويل المصدر) الاولى قائمة مقام المصدر لان الفرض ان المبتدأ نفس الجملة وأما على كلامه فيوهم ان المبتدأ المصدر الذى فى تأويلها (قوله واختلف فى الفاعل الخ) لما أفاد ان الجملة قد تكون مبتدأ افادان فى وقوعها فاعلا أو نائبا عنه خلافا (قوله يعجبنى قام زيد) أى فجملة قام زيد فاعل عنده (قوله معلق) اى أى معلق وقد سبق للمصنف مختار له قصره على الاستفهام (قوله ومنعوا الخ) أى لانه لم يوجد معلقا وان كان الفعل قلبيا (قوله واجازهما هشام وثعلب) كرر هذا ليرتب عليه الاحتجاج (قوله واحتجا الخ) قال الدمامينى الاحسن ان جملة يسير حال فاعلها راجع لما يرجع له ضمير راعنى (قوله ومارا عنى الخ) تمامه * ويعهدى به قينا يسير بكير * والقين الحداد والجمع قيون والكير كير الحداد وهو زق أو جلد غليظ ذو حافات وهو المنفاخ وأما المبنية من الطين فهو الكور وأما الحفرة التى يوضع فيها الفحم فيقال لها كوراه شمنى (قوله الا يسير) فعل مضارع والفاعل مستتر فيه جوازا تقديره هو والجملة فى محل رفع فاعل راع بمعنى اخافنى والشرطة كالغرفة واحد الشرط كالغرف وهى علامة الولاة و يقال للواحد من الولاة شرطى كتركى وشرطى كجهنى سموا بذلك لانهم جعلوا لانفسهم علامات يميزون بها (قوله ومنع الاكثرون ذلك) أى كون الجملة مسندا اليها سواء كانت مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل (قوله وتسمع ويسير على اضمار ان) قال الدمامينى الاحسن فى المصراع أن يقال ان فاعل راعنى ضمير يعود الى مايعود اليه ضمير يسير وهو الشخص وقوله يسير جملة فى محل نصب على أنها حال من فاعل راعنى والاستثناء مفرغ أى ماراعنى هو فى حال من الاحوال الا فى حال كونه يسير قال الشمنى ويمكن أن يخرج البيت أيضا على تقدير معلق اى الا يسير كما فى قوله

* انى وجدت ملاك الشيمة الادب * أى للالغاء شمنى (قوله على اضمار ان) أى وحذف ان ورفع الفعل جائز لا شذوذ فيه بخلاف حذفها مع نصب الفعل فانه شاذ لا ينقاس الا فى مواضع معلومة (قوله لما بينا فى غير هذا الموضع) أى من أن الجملة اذا قصد لفظها



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

## حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات

تقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح المسئلة مستوفاة أن يقال الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها أو بمعرفة محضة فهى حال عنها أو بغير المحضة منهما فهى محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع (مثال النوع الاول) وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ومنه حتى اذا أتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما أعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى وأيضا فلا الجواب فى قصة الغلام قال أقتلت لا قوله فقتله لان الماضى المقرون بقد لا يكون جوابا فليكن قال فى هذه أيضا جوابا (ومثال النوع الثانى) وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة

يحكم لها بحكم المفرد فيجوز وقوعها مبتدأ أو فاعلا ونائبا عنه

(حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات)

(قوله أو بغير المحضة) أى وان كانت مرتبطة بغير المحضة منهما أى من المعرفة والنكرة والمراد بالمعرفة الغير المحضة المعرفة بال الجنسية والمراد بالنكرة الغير المحضة النكرة الموصوفة (قوله وجود المقتضى) أى وهو صحة عمل العامل فى صاحب الحال أو فى الموصوف فى الحال وفى الصفة (قوله وانتفاء المانع) أى الذى يمنع من الوصفية أو الحالية (قوله ومنه الخ) انما فصله لاحتمال أنه ليس منه كما يأتى (قوله وانما أعيد ذكر الاهل) أى الواقع بعد استطعما أى ولم يأت بالضمير بدل الاسم الظاهر (قوله مع ان المراد وصف القرية) لان الحديث مسوق فيها الا ترى فوجدا فيها جدارا (قوله لزم خلو الصفة) أى لانه ليس فيها ضمير عائد على الموصوف وهو القرية ورده الدمامينى بأن الضمير فى استطعماهم عائد على الاهل المقيد بالقرية لاضافته لها فالربط المعنوى حاصل والجواب انه لا يكتفى فى الجملة الواقعة صفة الا الربط اللفظى وهو الضمير العائد على نفس الموصوف وقوله كان مجازا اى وهو خلاف الاولى ورد بأن المجاز أبلغ من الحقيقة والقرآن مشحون به فلا مانع من المجاز حينئذ وأجاب بعض بأن المجاز خلاف الاصل على كل حال وايضا حيث قيل أولا أتيا أهل قرية بنى الكلام على الحقيقة فالتجوز بعد من الرجوع للشئ بعد الانصراف عنه (قوله كان مجازا) لان اسناد الاستطعام للاهل هو الحقيقة أى ولا يجوز الاتيان بضمير الاهل والقرية معا بأن يقول استطعماهموها (قوله ولهذا) أى ولاجل تعليل اعادة الذكر بما سبق كان هذا الوجه أى وهو جعل الجملة صفة (قوله لان تكرار الظاهر الخ) علة لمحذوف أى وانما كان جعل الجملة جوابا لاذا لا أولوية فيه لان تكرار الخ وحاصله أنه على جعل الجملة صفة يكون للاتيان بالاسم الظاهر فى محل الضمير نكتة بخلاف جعلها جوابا لاذا فانه لا يكون للاتيان بالظاهر محل الضمير نكتة وأيضا يلزم على جعلها جوابا لاذا مخالفة النظير (قوله المقرون بقد) وفى نسخة بالفاء أى الدالة على قد الدالة على تحقق الماضى فلا يكون جوابا بالشرط اذا المستقبل وانما احتيج لقد لان الماضى بدونها صالح للشرطية فلا يقرن بالفاء (قوله بقد) أى المقدرة بعد الفاء وفى نسخة لان الماضى المقرون بالفاء ووجه عدم صحة الجواب عنها ان الماضى صالح للجوابية لجواز كونه مستقبلا فى المعنى وحينئذ فلا يقترن بالفاء ودخول الفاء عليه مع الصلاحية يدل على أنه لا يصلح للجواب وعدم الصلاحية له لاقترانه بقد فالفاء دالة على قد محذوفة وقد تدل على تحقق الماضى فلا يكون الفعل جوابا لاذا اذ لا يكون الا مستقبلا (قوله لا يكون جوابا) اى لانها تدل على تحقق الماضى وجواب اذا لا يكون الا مستقبلا (قوله قال الخ) أى ان الجواب عن اذا قال اقتلت لا ان الجواب قتله من قوله لقيا غلاما فقتله لان الماضى الخ (قوله بعد المعارف المحضة) ان قلت هى فى يا حليما لا يعجل وشبهه صفة مع أنه معرفة محضة بتعيين النداء كما نص عليه ابن السيد والجواب انه صفة له قبل

ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى (ومثال النوع الثالث) وهو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك أنزلناه
فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرها حالا عنها الا انها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة حتى ان
أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال فى قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان ان الاوليان
صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك أن تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير (١٠٩) فى مبارك الا أنه قد يضعف من حيث المعنى
وجها الحال أما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع فى حالة الانزال كما وقعت الاشارة الى البعل فى حالة الشيخوخة فى وهذا بعلى شيخا وأما الثانى فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال وتقول ما فيها أحد يقرأ فيجوز الوجهان أيضا لزوال الابهام عن النكرة لعمومها (ومثال النوع الرابع) وهو المحتمل لهما بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل أسفارا فان المعرف الجنسى يقرب فى المعنى من النكرة فيصح تقدير يحمل حالا أو وصفا ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله

* ولقد امر على اللئيم يسبنى *

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود أحدها كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو أبو على وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل ما يحتمل الانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير وله أمثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون أنعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون صفة ثانية ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا ولا يضعف فى الصناعة لوصفها بالظرف (ومنها) قوله تعالى أو جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى أن حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هى حال من فاعل جاء

---

النداء وهو اذذاك نكرة فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى (قوله تستكثر) جملة حالية من ضمير تمنن وكذلك وأنتم سكارى حال من ضمير لا تقربوا (قوله فآخران يقومان مقامهما) أى فى توجه اليمين عليهما وقوله من الذين استحق عليهم أى الوصية وهم الورثة وقوله الاوليان بالميت أى الاقربان انه بدل من آخران أو صفة له كما قال أبو الحسن (قوله ولك ان تقدرها) أى جملة أنزلناه والمراد بتقديرها جعلها (قوله وجها الحال الخ) بالتثنية لان الحال اما من النكرة أو من ضمير مبارك (قوله أما الاول) أى أما تضعيف الوجه الاول وهو انه حال من ذكر وحاصله ان الحال قيد فى عاملها والعامل هنا الاشارة فيفيد ان الاشارة تقيده بالانزال مع ان الاشارة اليه ليست فى وقت انزال جميعه (قوله وأما الثانى) أى وأما تضعيف الثانى وهو انه حال من ضمير مبارك ويكون العامل مبارك فالحال قيد فيه (قوله يحمل أسفارا) أى فهو حال من حمار وان كان مضافا اليه لكون المضاف كالجزء فى صحة السقوط اذ يقال مثله كالحمار والضمير حينئذ راجع للمضاف اليه وهو كثير منه كمثل آدم خلقه اهل قرية استطعما أهلها ثم اذا احتمل عود الضمير للمضاف أو المضاف اليه فالاولى عوده على المضاف لانه المحدث عنه والمضاف اليه قيد لتعيينه الا أن يكون المضاف لفظ كل أو بعض لانهما سور والمقصود ما بعدهما (قوله وقد اشتمل الضابط) أى السابق عند الترجمة وهو قوله الجملة الخبرية الخ (قوله كذلك) أى تريد الانشاء وأما لو اردت الخبر كانت الجملة حالا لوقوعها بعد معرفة (قوله لا يكون نعتا ولا حالا) أى لانه لا يعلم مدلولها الا بعد النطق بها وكل من الحال والنعت لابد ان يعلم مدلوله من قبل لان القصد منهما تعريف الموصوف (قوله ويجوز أن يكونا) أى جملتا بعتكه فى المثالين وقوله خبرين أى عن اسم الاشارة وقوله آخرين أى والخبر الاول العبد المنكر فى المثال الاول والمعرف فى المثال الثانى (قوله مطلقا) أى سواء كان الثانى مفردا أو جملة كان انشاء أو خبرا (قوله تحتمل الدعاء) أى فهى جملة انشائية (قوله فتكون معترضة) أى بين القول والمقول (قوله من حيث المعنى) أى لانه ليس المعنى على التقييد (قوله أن تكون حالا) أى لان جعلها حالا يقتضى ان قولهم فى وقت انعامه عليهم فقط مع ان قولهم لا يتقيد بذلك والحاصل ان الحالية تقتضى تقييد العامل مع ان المعنى ليس على التقييد (قوله أو جاؤكم) عطف على قوله يصلون أى الا الذين يصلون الى قوم موصوفين بكونهم بينكم وبينهم ميثاق أى فلا تقتلوهم والا الذين جاؤكم حصرت صدورهم فلا تقاتلوهم وهذا بناء على أن حصرت جملة خبرية (قوله أو جاؤكم حصرت صدورهم) قبله ودوا

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لو تكفرون أى ودّ المنافقون لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم وهم مستوون
فى الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم حتى يهاجروا هجرة صحيحة محققة لايمانهم فان
تولوا وأعرضوا واستمروا على ماهم عليه فخذوهم بالاسر واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا
تتخذوا منهم وليا توالونه ولا نصيرا تنصرون به على اعدائكم الا الذين يصلون الى قوم
بينكم وبينهم ميثاق أى عهد على الايمان وترك قتالهم وقتال من أتى اليهم كهلال بن عويمر
الاسلمى فلا تأخذوهم ولا تقتلوهم او جاؤكم حصرت صدورهم أى ضاقت صدورهم
عن قتالكم مع قومهم وعن قتال قومهم معكم أى ممسكين عن قتالكم وقتال قومهم
فلا تتعرضوا اليهم بأخذ ولا بقتل وقد نسخت هذه الآية بآية السيف (قوله على اضمار
قد) اعلم أن اضمار قد واجب عند البصريين فيقولون ان الجملة الماضوية اذا وقعت حالا
لابد من اقترانها بقد ظاهرة أو مقدرة وأما الاخفش فلا يرى وجوبها مع الماضى اذا وقع
حالا فيقول ان الجملة الماضوية تقع حالا وتقترن بقد ان وجدت فان لم توجد فلا تحتاج الى
تقديرها اذا علمت هذا فقول المصنف منهم الاخفش على اضمار قد الخ لا يظهر فالاولى أن
يقول ثم اختلفوا فقال الجمهور هى حال من فاعل جاؤا على اضمار قد خلافا للاخفش
القائل لا تحتاج لتقدير (قوله قراءة الحسن حصرة) أى ضيقة أى حال كون قلوبهم
ضيقة (قوله أى قوما حصرت صدورهم) أى أو جاؤكم حال كونهم قوما موصوفين بهذا
الوصف (قوله وقيل مخفوض) اعنى الموصوف (قوله وهم قوم المتقدم ذكرهم) فالقوم
المتقدم ذكرهم موصوفون بوصفين الاول قوله بينكم وبينهم ميثاق والوصف الثانى قوله
حصرت صدورهم وقوله أو جاؤكم اعتراض هذا هو كلام أبى البقاء الذى هذه عبارته
وليس ما بين القوم وقوله حصرت كله اعتراض كما هو ظاهر المصنف (قوله ويؤيده) أى
يؤيد جعله صفة لقوله المذكور لا حالا من فاعل جاؤكم (قوله وما بينهما اعتراض) هو
أو جاؤكم واما بينكم وبينهم ميثاق فصفة لقوم وانما كان جاؤكم اعتراضا لان أو تمنع
من جعله صفة ثانية والواقع بين الشيئين المتلازمين كالموصوف وصفته اعتراض (قوله
ويكون حصرت صفة ثانية) فتعين حصرت للوصفية على قراءة اسقاط أو ويؤيد جعلها
صفة لا حالا على قراءة اثبات أو لان الاصل التوافق بين القراءة وعدم اختلافهما تأمل
(قوله ثانية) أى بالنسبة لجاؤكم فلا ينافى انه صفة ثالثة بالنظر لبينكم وبينهم ميثاق
(قوله لان المجىء) أى فى تلك الحالة مشتمل على الحصر أى على ضيق الصدر (قوله لان
الحصر من صفة الجائين) أى فهو صفة ثانية لا انه من صفات المجىء حتى يكون بدلا منه
قال الدمامينى وقد يقال كون الحصر صفة للجائين لا ينافى اشتمال المجىء عليه من حيث
ان سبب المجىء حصر الصدور فتأمل (قوله من صفة الجائين) أى لا من صفة المجىء
وشرط بدل الاشتمال انما يكون من صفات المبدل منه ودالا عليه دلالة اجمالية حتى اذا ذكر
البدل يكون كالمعين لما ذكر اجمالا (قوله وقال أبو العباس المبرد الجملة) أى جملة حصرت

على اضمار قد ويؤيده قراءة الحسن
حصرة صدورهم وقال آخرون
هى صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد
ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب
محذوف أى قوما حصرت صدورهم
ورأوا أن اضمار الاسم اسهل من
اضمار حرف المعنى وقيل مخفوض
مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم
فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض
ويؤيده انه قرئ باسقاط أو وعلى
ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم
ويكون حصرت صفة ثانية وقيل
بدل اشتمال من جاؤكم لان المجىء
مشتمل على الحصر وفيه بعد لان
الحصر من صفة الجائين وقال أبو
العباس المبرد الجملة انشائية

معناها الدعاء مثل غلت ايديهم فهى مستأنفة ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز أن تقدر لا ناهية ونافية وعلى الاول فهى مقولة لقول محذوف هو الصفة أى فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثانى فهى صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثانى صلاحيتها للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها واشباه ذلك القيد الثالث وجود المقتضى واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر فانه صفة لكل أو لشئ ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين فى نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل فى الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شئ ونظيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل فى الحال ولا من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثانى بقول الزبير رضى الله عنه * ولولا بنوها حولها لخبطتها * لندورهما واما قول ابن الشجرى فى ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا

صدورهم (قوله معناها الدعاء) أى فالمعنى أو جاؤكم اللهم ضيق صدورهم كراهية أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم (قوله مثل غلت الخ) أى فالمعنى اللهم ضيق صدورهم (قوله لا يتجه) أى لا يظهر وحاصل الرد أن المعنى على هذا القول اللهم ضيق صدورهم عن قتالنا وعن قتال قومهم أى الكفار والدعاء عليهم بضيق الصدور بالنظر لقتال المسلمين ظاهر وأما الدعاء عليهم بالنظر لقتال قومهم فلا يظهر اذ المطلوب اخماد الكفر ولو بأهله وأجيب بأن المراد الدعاء عليهم بسلب أهلية القتال بالمرة تحقيرا لهم فتأمل (قوله لا ناهية) تقدم أن فيه اقامة المسبب مقام السبب فالمعنى لا تتعرضوا لها فتصيب (قوله قياس) أى وأما التوكيد بعد لا النافية فهو شاذ (قوله صلاحيتها للاستغناء) هذا القيد مأخوذ من قوله فى الضابط لم يستلزمها ما قبلها لانه اذا لم يستلزمها ما قبلها كانت صالحة للاستغناء عنها (قوله وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر) أى فاذا قلت جاء الذى قام ابوه أو زيد قام أبوه فلا تكون جملة قام أبوه حالا من المعرفة قبلها وكذا يقال فى قال زيد عمرو قام أبوه لا تكون جملة عمرو قام أبوه حالا من المعرفة قبلها ولا صفة للنكرة فى قولك قال رجل عمرو قام أبوه لعدم الاستغناء عنها (قوله بمعنى ان معقولية القول) أى تعقل القول بمعنى المقول فاذا قلت قال زيد لا ترض فلا يتعقل كون زيد قال لا ترض الا بهذه الجملة أى جملة لا ترض (قوله بمعنى أن معقولية الخ) أى لا بمعنى انها عمدة (قوله وجود المقتضى) أى وهو صحة كون العامل فى صاحب الحال عاملا فيها بأن كان قويا كالفعل وما شابهه لا ان كان ضعيفا كالابتداء فانه لا يصح حينئذ ولذا قالوا لا يصح الحال من المبتدا (قوله فانه صفة الخ) أى والمعنى وكل شئ مفعول لهم ثابت فى الزبر (قوله أو لشئ) أى والمعنى الشئ المفعول لهم كله ثابت فى الزبر (قوله مع جواز الوجهين) هما جعل الجملة صفة لرجل أو حالا منه (قوله لعدم ما يعمل فى الحال) علة لقوله لا يصح فان الابتداء لا يعمل فيها لانه عامل ضعيف فلا يعمل الرفع والنصب وانما كان ضعيفا لانه معنوى لا لفظى ولما أجاز سيبويه الحال من المبتدا جعلها معمولة للاستقرار فى نحو * لمية موحشا طلل * ولم يبال باختلاف عاملها وعامل صاحبها والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار (قوله لعدم ما يعمل فى الحال) أى فقد عدم المقتضى للحال (قوله ونظيره) أى فى امتناع الحال لعدم المقتضى وامتناع الخبر وتعين الصفة (قوله ولا من الضمير المستتر فى الخبر) أى موجود المقدر أى لولا كتاب من الله موجود حال كونه سابقا (قوله ولا يكون خبرا) أى لكتاب وقوله لما أشرنا اليه أى بقول أبى الحسن ان الخبر لا يقع بعد لولا (قوله ولا ينقض الاول) أى كون الحال لا تقع بعد لولا (قوله مدهونا) أى فان مدهونا حال من المبتدا (قوله ولا الثانى) أى كون الخبر لا يقع بعد لولا (قوله بقول الزبير) بن العوام وكان ضرابا للنساء وكان لاسماء الصديقية زوجته أولاد يحولون بينه وبين ضربها (قوله لخبطتها) من الخبط أى لخبطتها فى الارض وهو جواب لولا وقوله حولها نصب على

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع (أحدها) مايمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو زارني زيد سا كافئه (١١٢) أو ان أتى له فلك ذفان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لاتصدر بدليل استقبال
وأما قول بعضهم فى وقال انى ذاهب الى ربى سيهدين ان سيهدين حال كما تقول سأذهب مهديا فسهو (والثانى) مايمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المتقدم فيتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم أو كالذى مر على قرية وهى خاوية وقوله
مضى زمن والناس يستشفعون بى
والمعارض فيهن الواو فانها لاتعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشرى ومن وافقه (والثالث) مايمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لايسمعون وقد مضى البحث فيها (والرابع) مايمنع أحدهما دون الآخر ولولا المانع لكانا جائزين وذلك نحو ماجاءنى أحد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله ما اهلكنا من قرية الا لها منذرون وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو والا ولم ير الزمخشرى وابو البقاء واحد منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لاتفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ماجاءنى رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعنى أن راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعنى فى ابلائك اياها العامل

الظرفية متعلق بمحذوف خبر عن المبتدا وتمام البيت * كغبطة عصفور ولم أتلعثم *
(قوله والخبر محذوف) أى موجود (قوله لولا وجوده) أى المانع (قوله ويتعين حينئذ) أى حين اذ وجد المانع (قوله حال) أى يتعين كونها حالا (قوله بدليل استقبال) أى لان الحال منافية الاستقبال (قوله حال) أى من ربى (قوله فسهو) أى لان هذا لايصح جعله نظير الان السين فى هذا المثال المنظر به داخلة على عامل الحال وفى الآية داخلة على الحال وفرق بينهما وقد يقال ان ذلك القائل لاحظ فى التنظير انه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها وبالعكس لاتحاد زمنهما فصح التنظير (قوله بعد ان كانت ممتنعة) قبل المانع لان الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة يتعين جعلها صفة ويمتنع كونها حالا (قوله وهو خير لكم) أى قالوا ومعينة للحال اذ الصفة لايفصل بينها وبين موصوفها بالواو أى عسى أن تكرهوا شيأ فى حال كونه خيرا لكم وفى حال كونه شرا لكم جزما فالترجى فى كلام الله بمعنى الجزم أى قد تكرهوا شيئا الخ (قوله وهى خاوية) أى فى حال كونها خاوية (قوله وقوله) أى قول قيس بن ذريح وتمامه * فهل لى الى ليلى الغداة شفيع
يقولون صب بالنساء موكل * وهل ذاك من فعل الرجال بديع
(قوله والمعارض) أى والمانع من الوصفية والمعين للحالية فيهن الواو (قوله ومن وافقه) أى كأبى البقاء (قوله والثالث مايمنعهما) أى مايمنع من الوصفية والحالية بعد ان كانا جائزين لولا المانع (قوله من كل شيطان) أى فهو نكرة فمقتضاه صحة أن يكون لايسمعون بعده صفة واذا تطرت لوصفه بمارد صح جعلها حالا منه لكن منع مانع معنوى من كل من الامرين وهو انه لامعنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع ولا من شيطان فى حال عدم سماعه وحينئذ فجملة لايسمعون الخ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على مامر (قوله وقد مضى البحث فيها) أى الكلام فيها (قوله الا قال خيرا) أى فأحد نكرة ويصح جعل قوله قال خيرا صفة له وأيضا اذا تطرت له من حيث انه نكرة فى حيز النفى فيم فيصح جعله حالا لكن منع من الصفة مانع وهو الا (قوله امتنعت الوصفية) أى وبقيت الحالية (قوله ولم ير) وفى نسخة ولم يسم (قوله مانعا) أى من الوصفية فجوزا فى الجملة المذكورة كونها صفة وحالا (قوله وكلام النحويين بخلاف ذلك) أى لان كلامهم يقتضى ان الا تمنع من جعل مابعدها صفة لما قبلها وقوله قال الاخفش الخ أتى بكلام الاخفش وكلام الفارسى دليلا لما ادعاه من ان كلام النحويين مخالف لما قاله الزمخشرى وأبو البقاء وهو ان الا تمنع من كون مابعدها صفة لما قبلها (قوله فالتقدير) أى المجوز لذلك التركيب وهذا لاينفى قبحه (قوله وفيه قبح) أى ويلزم شئ آخر لهذا التقدير فى ماجاءنى أحد الا قال خيرا أى الا أحد قال خيرا وهو ان فيه حذف الموصوف بجملة والشرط غير موجود لانه ليس بعض اسم مجرور بمن أو فى (قوله لجعلك الخ) أى قبل التقدير (قوله فى ابلائك اياها العامل) أى

مع

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وقال الفارسي لايجوز ما مررت بأحد الاقائم فان قلت الاقائما جاز ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى علىّ أظنة سترذى به ترحاله وجعائله

فان جملة تخشى علىّ حال من الضمير فى قائلة ولا يجوز أن يكون صفة لها لان اسم الفاعل لايوصف قبل العمل والله اعلم

## (الباب الثالث) من الكتاب فى ذكر أحكام مايشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

*(ذكر حكمهما فى التعلق)*

لابدّ من تعلقهما بالفعل أوما يشبهه أوما أوّل بما يشبهه اومايشير الى معناه فالم يكن شئ من هذه الاربعة موجودا قدر كما سيأتى وزعم الكوفيون وابن طاهر وخروف انه لاتقدير فى نحو زيد عندك وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب المبتدا وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدا ولا معوّل على هذين المذهبين * مثال التعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد

واشتعل المبيض فى مسودّه ... مثل اشتعال النار فى جزل الغضى

وقد تقدر فى الاولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثانى بالاشتعال يرجح تعلق الاوّل بفعله لانه أتم



---

مع ان العامل لايليه الا الاسماء لا الصفة (قوله فى ايلائك اياها العامل) مراده بالعامل الاداة شانها العمل أى والعامل انما يليه الموصوف فيعمل فى الصفة بالتبع (قوله لايجوز الخ) أى مطلقا سواء جعلت الاقائم صفة لاحد الموجود لانه يلزم عليه الفصل بالا بين الصفة والموصوف أوجعلته صفة لاحد محذوف بدلا من أحد المذكور ولانه لايجوز عنده خلافا للاخفش الذى يقتضيه فقط لحاصل كلامه منع ماقتضيه الاخفش (قوله الاقائم) أى بالجر على التبعية (قوله جاز) أى على الحالية (قوله ومثل ذلك) أى مثل ماتقدم من قولك ماجاءنى احد الاقال خيرا وقوله تعالى وما أهلكنا من قرية الالها منذرون فى امتناع الوصفية دون الحالية قوله الخ (قوله أظنة) أى من الظنون التى تظنها بى من موتى مثلا (قوله سترذى به) أى تهلكه والترحال التنقل فى الاسفار والجعائل جمع جعالة بمعنى الجعل على الفعل (قوله لان اسم الفاعل لايوصف قبل العمل) قال الدمامينى يحتمل ان جملة سترذى به مفعولا ثانيا لاظنة على انه قالهما أو انه ليس مقولا لقائلة المذكور بل مقول لمحذوف أى تقول سترذى أو اظنة سترذى الخ وحينئذ فلا يلزم من جعل جملة تخشى صفة لقائلة ماذكره من وصف اسم الفاعل قبل العمل (قوله قبل العمل) اى لان قوله سترذى الخ مقول القول فهى فى محل نصب بقائلة (قوله قبل العمل) أى لان الوصف من خواص الاسماء فيبعد الشبه بالفعل

*(الباب الثالث من الكتاب فى ذكر أحكام مايشبه الجملة)*

(قوله أومايشبهه) أى وهو الاسم المشتق العامل عمل الفعل (قوله أوما أوّل بمايشبهه) وهو الاسم الجامد المؤوّل بالمشتق (قوله اومايشير الى معناه) أى بأن كان علما مشتهرا مسماه بوصف فيشار به حال العلمية للوصف كحاتم فانه يشير الى معنى الفعل وهو الحتم (قوله أومايشير الى معناه) أى الى معنى الفعل (قوله فان لم يكن الخ) أى كما فى زيد عندك أوفى الدار (قوله فى نحو زيد عندك) أى بل نفس عند خبر وليس هنا متعلق مقدر (قوله ثم اختلفوا) أى فى العامل فى الظرف وقوله الناصب أى للظرف وقوله وينصبه اذا كان غيره أى كما هنا فالمبتدأ عندهم تارة يكون ناصبا وتارة يكون رافعا (قوله نحو زيد أخوك) فان زيدا نفس الاخ (قوله اذا كان غيره) أى كما هنا فان العند والدار غير زيد (قوله كونهما مخالفين) لان الخبر مخالف للمبتدا معنى اذ معنى العند ليس هو زيدا وهذه المخالفة المعنوية تعمل عندهم المخالفة اللفظية فى الاعراب فتنصب الخبر (قوله مخالفين للمبتدا) أى لان المخالفة عندهم من عوامل النصب فيقولون فى الاستثناء انه منصوب على المخالفة (قوله ولا معوّل على هذين المذهبين) أى والمعوّل عليه ماتقدم فى عامل الظرف فى المثالين مقدرا (قوله أنعمت عليهم) على متعلقة بأنعم وهو فعل وقوله عليهم الثانية متعلقة بالمغضوب وهو اسم مفعول (قوله الغضى) بالغين والضاد المعجمتين فى الاولى فى البيت متعلقة باشتعل والثانية متعلقة بالاسم وهو اشتعال (قوله وقد تقدر)

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

أى تجعل (قوله لمعنى التشبيه) أى لانه شبه اشتعال شئ فى شئ وهو البياض فى السواد باشتعال شئ كالنار فى شئ وهو جزل الغضى (قوله بكون محذوف) أى حال كون النار كائنة فى جزل (قوله أى وهو الذى هو اله) أشار بذلك لتقدير المبتدا المحذوف العائد على الموصول (قوله ولا يوصف به) وهذا حقيقة الاسماء وأما الاوصاف فيوصف بها ولا توصف (قوله لهو محذوفا) أى وانما جاز حذف العائد لطول الصلة بالمعطوف والجار والمجرور المعمول (قوله ولا يجوز تقدير اله) أى والمعنى حينئذ وهو الذى اله كائن فى السماء (قوله مخبرا عنه بالظرف) أى والجملة صلة (قوله أو فاعلا بالظرف) أى والظرف صلة (قوله لان الصلة حينئذ) أى حين اذ جعل اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو جعل اله فاعلا بالظرف وقوله خالية من العائد أى لانه على الاول يكون الضمير فى الظرف عائدا على المبتدا وهو اله لا على الموصول وعلى الثانى يكون الظرف خاليا عن الضمير لرفعه الظاهر (قوله خالية من العائد) أى لان ضمير كائن انما يعود على المبتدا أى اله (قوله من الضمير المستتر فيه) والتقدير وهو الذى فى السماء اى يكون هو فى السماء ثم أبدل من الضمير المستكن فى يكون اله (قوله معطوفا كذلك) أى معطوفا على أن فى الارض صلة وقوله اله بدل من الضمير المستتر فى الظرف أى وهو الذى يكون هو فى الارض ثم أبدل من هو اله (قوله لتضمنه الخ) علة لقوله ولا يحسن (قوله وفيه) أى فى الابدال من ضمير العائد مرتين (قوله حتى قيل الخ) لانه لا يعرف تكرار البدل الا فى بدل الاضراب كما مر للمصنف فى لزوم اذا الاضافة واعترضه ابن الصائغ بنحو لا عمر بهم الا الفتى الا العلا فان الاول يختار فيه الابدال والثانى بدل وأجيب بان مراده منع تكرار البدل والمبدل منه والفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى (قوله على الوجه البعيد) مراده بالوجه البعيد الابدال من ضمير العائد (قوله أن يكون سببه الخ) أى ولا محذور هنا فى الآية حتى يحمل على هذا الوجه (قوله واما أن يكون الخ) أى ان عدم الحسن لهذين الامرين وأما كون عدم حسن هذا الاعراب لما يلزم عليه من ارتكاب محذور محوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين (قوله واما أن يكون) أى واما كونه موقعا فى شئ أى محذور يحوج فى تصحيح الكلام الى تأويلين فقوله فيما يحوج أى فى محذور يحوج الى تأويلين حتى يصح الكلام والمحذور هو أن الضمير اذا كان مبدلا منه كان فى نية الطرح وحينئذ فيلزم خلو الصلة من عائد وحاصل التأويلين انه وان كان فى نية الطرح الا أن الخلو عن العائد فى المعنى واما فى اللفظ فلم تخل عن العائد وهذا التأويل فى الطرف الاول ومثله يقال فى الثانى فهما تأويلان بالنظر لكل مثال والا فالتأويل واحد (قوله واما أن يكون هو) أى هذا الاعراب (قوله فلا) أى فلا نقول ان هذا هو سبب عدم الحسن (قوله ولا يجوز على هذا) أى كون فى السماء صلة واله بدل من الضمير المستتر فى الظرف (قوله فساد المعنى) أى لانه يلزم عليه

لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق فى الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعده ان الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما أول بمشبه الفعل قوله تعالى وهو الذى فى السماء اله أى وهو الذى هو اله فى السماء ففى متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل أنه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شئ اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود واله خبر لهو محذوفا ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفى الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغى أن يكون سببه التخلص به من محذور وأما أن يكون هو موقعا فيما يحوج الى تأويلين فلا ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف

المعدد

وخلو الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك أيضا قوله وان لسانى شهدة يشتفى بها * وهو على من صبه الله علقم اصله علقم عليه فعلى المحذوفة متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب أوشاق أوشديد ومن هنا كان الحذف شاذا لاختلاف متعلق جارا لموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله

* أنا أبو المنهال بعض الاحيان *

وقوله

* أنا ابن ماوية اذجد النقر *

فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم فى قومه فتعلق الظرف بما فى حاتم من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائى فى استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم أظننى مرتحلا وسويرا فرسخا وعلى سيبويه فى استدلاله على أعمال فعيل بقوله

حتى شآها كليل موهنا عمل

وذلك أن فرسخا ظرف مكان وموهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون الموهن ليس مفعولا به ان كليلا من كل وفعله لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بأن كليلا بمعنى مكل وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أتعبت يومك أو بأنه انما استشهد به على ان فاعلا يعدل الى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الاعمال وهذا أقرب فان فى الاول

التعدد فى الآلهة كأنه قيل وهو الذى يكون فى السماء اله وأخبركم ان الها فى الارض (قوله وخلو الصلة) أى لان جملة وفى الارض اله صلته لعطفها على الصلة فهى صلة ولا ضمير فيها فقوله لخلو الصلة أى بالنظر للمعطوف وأما المعطوف عليه ففيه رابط وهو الضمير المبدل منه اله (قوله ان عطف) أى ان عطفت تلك الجملة على الصلة (قوله ومن ذلك) أى من المتعلق بما يشبه الفعل (قوله علقم عليه) المناسب أن يقول الاصل علقم على من صبه الله عليه لاجل مناسبة ما بعده (قوله ومن هنا) أى من أجل ما ذكر هنا من الاصل (قوله بما فيه رائحته) وهو المراد بقوله سابقا أو بما يشير الى معناه (قوله بعض الاحيان) بعض ظرف لان لها حكم ما تضاف اليه وهى هنا مضافة للظرف والاصل فى بعض الاحيان كما أن اذ ظرف (قوله العلمين) وهما أبو المنهال وابن ماوية وهو علم على الشاعر (قوله النقر) وقف بنقل ضمة الراء للقاف الساكنة وهو صوت تزعج به الفرس للمشى وذلك بأن يلصق اللسان بأعلى الحنك ثم يفتح بنبرة (قوله لا لتأولهما) أى لان العلمية مانعة من تأويل الاسم بالمشتق (قوله لا لتأولهما الخ) حاصل ما قاله المصنف ان العلم اذا اشتهر مسماه بوصف كان فيه معنى المشتق كحاتم وأبو المنهال لانه مؤول بالمشتق وهذا بخلاف النكرة كما فى أسد على فانها تؤول بالمشتق أى صائل أو مجترئ على (قوله بما فى حاتم الخ) الاولى بحاتم لما فيه من معنى الجود (قوله ومن هنا) أى من كون الظرف يكتفى برائحة الفعل (قوله وسويرا) تصغير سائر وقد عمل فى قوله فرسخا (قوله وعلى سيبويه) أى ورد على سيبويه (قوله شآها) بالف بعد الهمزة على وزن قلاها (قوله حتى شآها) أى السحاب أى حتى سبقها كليل أى برق كليل أى كثير الكل أى التعب وقوله موهنا اسم لنصف الليل أى فى نصف الليل وقوله عمل أى مطبوع على العمل أى صار العمل طبعه وسجيته والمعنى حتى سبق السحاب برق كليل فى نصف الليل وعمل صفة ثانية لبرق (قوله كليل) هو على وزن فعيل وقد عمل فى موهنا (قوله وذلك) أى وبيان ذلك أى الرد على الكسائى وسيبويه (قوله وموهنا ظرف زمان) أى لانه نصف الليل وما قاربه (قوله بخلاف المفعول به) أى فانه لا يكتفى برائحة الفعل ولا يتم الاستدلال الا لو كان فرسخا وموهنا مفعولا به (قوله وفعله لا يتعدى) أى فلا ينصب المفعول به (قوله بمعنى مكل) أى من أكل بمعنى أتعب لا من كل وحينئذ فيكون متعديا والمعنى حتى سبقها برق أكل أى أتعب نصف الليل وايقاع الاتعاب على نصف الليل مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية كما أن اسناد الاكلال أى الاتعاب للبرق مجاز عقلى وحقه أن يسند للعاقل فعلى هذا الجواب فيه مجازان عقليان (قوله وكأن البرق الخ) أى وايقاع الاكلال على الوقت مجاز عقلى وكأن البرق يتعب الوقت أى الى نصف الليل بسبب دوامه أى تردده فيه (قوله وهذا أقرب) أى الجواب الثانى وهو أنه استشهد به على أن فاعلا يعدل به الى فعيل (قوله فان فى الاول) أى فى الجواب الاول

حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة وقال ابن مالك في قول الشاعر * ونعم من هو في سر واعلان * يجوز كون من موصولة فاعلة بنعم وهو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان فيها معنى الفعل أي الذي هو مشهور انتهى والاولى أن يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان وقدر أبو علي من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد اجيز في قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض تعلقه باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود أو وهو المسمى بهذا الاسم وأجيز تعلقه بيعلم وبسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم وليس بشئ لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته ولانه قد جاء نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد أبو حيان الثالث بأن في لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة وكذلك رد على تقديرهم في فطلقوهن لعدتهن مستقبلات لعدتهن وليس بشئ لان الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فان بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ويقال له اذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده فكيف تمنع مع وجود ما يسد وانما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود أخاهم صالحا بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال

(قوله حمل الكلام على المجاز) أي بخلاف الثاني فانه ليس فيه مجاز واعترض بان المجاز لازم مطلقا اذ التعب والاتعاب لا يسندان للبرق ولا يقعان على الوقت الا مجازا والجواب انه على الجواب الاول فيه مجازان عقليان الاول اسناد الاتعاب للبرق والثاني ايقاع الاتعاب على الوقت بخلاف الثاني فان فيه مجازا عقليا فقط وهو اسناد التعب للبرق ووقوعه في الوقت لانه عليه لا مجاز فيه قال الشمني والاحسن أن يراد بالمجاز خلاف الاصل لان كون كليل بمعنى مكل من أكل خلاف الاصل لان الاصل أخذ فعيل من الثلاثي لا من غيره والاصل كونه من كل والمراد بالحقيقة الاصل اه تقرير دردير (قوله مع امكان حمله على الحقيقة) أي كما في الجواب الثاني (قوله خبره هو أخرى مقدرة) أي والجملة صلة وقوله وفي متعلقة بالمقدرة هذا هو محل الشاهد (قوله والاولى أن يكون الخ) أي الاولى أن يفسر هو الثانية بملازم لحالة واحدة أي ليس عنده نفاق وانما كان أولى لان مشهور لا يناسب السر وعلى كل حال فالظرف متعلق بهو الثانية لانها هي التي فيها معنى الفعل (قوله والفاعل مستتر) أي وهو مبتدأ محذوف خبره والظرف متعلق بذلك الخبر أي والمعنى نعم هو شخصا أي نعم الممدوح شخصا هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان (قوله على معنى) متعلق بقوله تعلقه أي انه متعلق به لتضمنه لمعنى ما يشير للفعل وليس مؤولا بمشتق لان العلم عند المصنف لا يؤول بالمشتق (قوله ورد الثاني) أي تعلقه بسركم وجهركم (قوله تقديم معمول المصدر) أي لان في السموات معمول للمصدر وهو سركم وقد تقدم ذلك المعمول عليه (قوله عاملين) أي سركم وجهركم وقوله في متقدم أي مع أن شرط التنازع أن يكون في معمول متأخر نحو قام وأكل زيد (قوله وليس بشئ لان المصدر الخ) أي ومحل المنع لتقديم معمول المصدر عليه اذا كان المصدر يقدر بأن وهنا ليس كذلك لان المعنى حينئذ وهو الله يعلم أن تسروا وتجهروا في السموات والارض فيفيد أن الاسرار والجهر مستقبل وليس كذلك (قوله لان المصدر الخ) رد لقوله تقديم معمول المصدر وقوله ولانه قد جاء الخ رد لقوله وتنازع عاملين الخ (قوله لان المصدر هنا ليس مقدرا) رده الشارح بأن من الجائز أن يقدر ما المصدرية وهي لا تدل على الاستقبال وأجاب الشمني بأن السر والجهر المراد منهما الكلام الخفي والكلام الجهر لا نفس الاسرار والاجهار (قوله والظرف متعلق بأحد الوصفين) اي وحذف متعلق الآخر لدلالة عليه (فكذا هنا) أي فلا يلزم التنازع بين عاملين في معمول متقدم وحاصله انه من باب الحذف من أحد الموضعين لدلالة الآخر لا من التنازع (قوله لا تدل على عالم الخ) أي وانما تدل على كون عام (قوله وكذلك رد) أي أبو حيان (قوله مستقبلات) حال (قوله للدليل المعنوي) أي لدليل عقلي كما قالوا وحذف ما يعلم جائز للدليل العقلي عليه (قوله فكيف يمنع) أي الحذف مع وجود ما يسد أي وهو الجار والمجرور والدليل لفظي

(قوله

(قوله ولكن ذكر النبي) أي صالح وقوله والمرسل اليهم هم ثمود (قوله ومنه) أي من المتعلق بمحذوف

## *(هل يتعلقان بالفعل الناقص)*

أي هذا مبحث هل يتعلقان الخ (قوله أنه لا يدل الخ) أي وادّعى أنّ هذا هو معنى النقصان أي انه الآن صار لا يدل الا على مجرّد الزمان ولا يدل على الحدث فقد نقص مدلوله الحدث ودل على الزمان واما على المختار من أنه يدل على الحدث والزمان فسمي ناقصا لانه لا يكتفي بمرفوعه بل لا بدّ في تمام الفائدة من ذكر المنصوب (قوله والصحيح أنها كالتامة) أي فكان تدل على حدث وهو كون مطلق والمقيد له خبرها فمعنى كان زيد حصل زيد وقولك قائما أفاد أن المراد حصول قيام زيد وتدل أيضا على زمن لكن خاص وهو الزمن الماضي وأما خبرها وهو قائم فيدل على زمن مطلق فيقيد ويعين بالزمن في كان أو يكون فتحصل أنّ كان تدل على حدث مطلق يقيد بالخبر والخبر يدل على زمن مطلق يقيد بالزمن المستفاد من كان فتعاوضا فان قلت انّ الخبر وهو قائم حقيقة في الحال فهو دال على الحال قلت ان هذه دلالة عرفية وقولنا انه دال على زمن مطلق أي بحسب الفعل لانّ الحدث لا بدّ له من زمن وأما قولك في كان زيد أخاك فمعناه كان زيد محكوما له بالاخوة فهو مؤول باسم الفاعل وأما بقية الافعال كصار الدالة على الانتقال وأصبح الدالة على الدخول في الصباح الخ فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور وقد استدل على بطلان القول بأنها لا تدل على الحدث بأمور منها أنّ الاصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان اذ الدال على الحدث وحده مصدر وعلى الزمان وحده اسم زمان ولا يخرج الفعل عن اصله الا بدليل ومنها أنّ الافعال المتساوية في الزمان انما تمتاز بالاحداث فاذا زال ما به الافتراق وبقي ما به التساوي فلا فرق بين كان زيد غنيا وصار زيد غنيا والفرق حاصل فبطل ما يوجب خلافه ومنها انه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى كما ينعقد منه ومن اسم زمان وفي شرح الآجرومية للشيخ خالد أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يريد انها لا تدل على الحدث التام الذي يفيد بمجرّد اسناده الى فاعله فلا ينافي انها تدل على حدث ناقص لا تتم فائدته الا بالمنصوب فكان التامة للوجود ضد العدم والناقصة للحصول على صفة ما تتعين بالخبر فقد رجع الخلاف لفظيا (قوله الا ليس) في الرضي أنّ ليس تدل على حدث أيضا وهو الانتفاء وانما سميت ناقصة لانه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانّ الفائدة تتم بمرفوعها (قوله واستدل الخ) وجه الاستدلال ان معنا أمورا ثلاثة صالحة للتعلق بها عجبا وأوحينا وكان فلا يصح تعلقه بعجبا لما ذكره وكذا لا يصح تعلقه بأوحينا فتعين تعلقه بكان (قوله مؤخر) أي ومعمول المصدر لا يتقدم عليه (قوله لفساد المعنى) أي لانه حينئذ يكون

---

ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات الى فرعون ففي والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا أي وأحسنوا بالوالدين احسانا مثل وقد أحسن بي أو ووصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة

*(هل يتعلقان بالفعل الناقص)*

من زعم أنه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد فالفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كالتامة واستدل لمثبتي ذلك عليه الا ليس التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجبا ان أوحينا فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا بأوحينا

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

افساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب أن المصدر الذى ليس فى التقدير بحرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة  بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله * لمية موحشا طلل

*(هل يتعلقان بالفعل الجامد)*

زعم الفارسى فى قوله

ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه
ونعم من هو فى سر واعلان

أن من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة فى ما من نحو فنعم ما هى وأن الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد شعرى شعرى وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل أى ونعم الذى هو باق على وده فى سره واعلانه وان المخصوص محذوف أى بشر ابن مروان وعندى أن يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر فى البيت قبله وهو

وكيف أرهب أمرا أو أراع به
وقد زكأت الى بشر بن مروان

فيبق التقدير حينئذ من هو هو

*(هل يتعلقان بأحرف المعانى)*

المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابى على وأبى الفتح زعما فى نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالا فى يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما فى قوله

*أبا خراشة أما أنت ذا نفر*

ان ما الزائدة هى الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة وأما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم فى قول كعب رضى الله تعالى عنه

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا * الا أغن غضيض الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفى

---

المعنى أى كان عجبا ايحاؤنا للناس فيقتضى أن الايحاء للناس مع أن الايحاء للنبى (قوله افساد المعنى) قد يقال الفساد منتف ان جعل الى رجل بدلا من للناس أو جعلت اللام فى للناس تعليلية أى لاجل اهتداء الناس (قوله ولانه صلة لان) أى ومعمول الصلة لا يتقدم عليها (قوله وقد مضى عن قريب) يحتمل أنه رد لمنع تعلقه بعجبا اى أن القول بمنع تعلقه بعجبا لئلا يكون معمول المصدر مقدما على المصدر وهو ممنوع لا يسلم لانه انما يمتنع تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ذلك المصدر مؤولا من أن والفعل وعجبا ليس كذلك ويحتمل أنه تقوية لقوله ولانه صلة لان لكن بحسب المفهوم فحينئذ يكون قوله لا يمتنع التقديم عليه أى ومفهومه ان ما كان مقدرا بان وصلته فلا يجوز التقدم فأولى اذا كانت أن ملفوظة لا يجوز التقدم (قوله ويجوز أيضا) أى كما يجوز تعلقه بعجبا على الاحتمال الاول أو بكان على الاحتمال الثانى (قوله حال من عجبا) أى فالناس فى الاصل صفة لعجبا فقدم عليه فيعرب حينئذ حالا كما ان موحشا كان صفة لطلل فتقدم فأعرب حالا الأن الاول فى الخبر والثانى فى المبتدأ (قوله فى ما من نحو الخ) أى فالضمير الواقع بعد من فى البيت وبعد ما فى الآية مخصوص بالمدح (قوله وان الظرف متعلق بنعم) هذا هو محل الشاهد (قوله وزعم ابن مالك) هذا الكلام لا تعلق له بما هنا وانما ذكره لتتميم الكلام المتعلق بالبيت (قوله على حد) أى فيكون بعد التقدير على حد شعرى شعرى أى ان شعرى الآن هو شعرى المعروف فى زمن الصبا أى لم يتغير عن حاله وكذلك قولك نعم هو هو أى ان بشرا المشهور الآن هو بشر المعروف سابقا أى انه باق على حاله لم يتغير (قوله من هو هو) هو مبتدأ وهو الثانية خبر وهو الثالثة هو المخصوص بالمدح وعلى تقدير أن المخصوص بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة

(هل يتعلقان بأحرف المعانى)

أى هذا مبحث جواب هل يتعلقان الخ وقوله المعانى أى الحروف الذى وضعت لمعان كان حقها ان يدل عليها بالفعل واحترز عن حروف المبانى كزاى زيد ويائه (قوله منع ذلك مطلقا) أى سواء كان الحرف نائبا عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل (قوله وقيل بجوازه مطلقا) أى لما فيهما من معنى الفعل وقوله منع مطلقا أى لعدم الاشتقاق (قوله متعلقة بيا) أى لنيابتها عن الفعل المحذوف وهو أدعو (قوله ان النصب بيا) أى لا بالفعل الذى نابت عنه وهو ادعو كما قاله الجمهور (قوله نظير قولهما الخ) وذلك ان ما زيدت عوضا عن كان (قوله الرافعة) أى لانت وقوله الناصبة أى لذا نفر واما الجمهور فيقولون الناصب والرافع انما هو كان المحذوفة الذى نابت ما عنها (قوله غداة) البين الغداة البكرة أو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس ويحتمل أنه استعمله فى مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق ورحلوا انتقلوا من مكانهم (قوله الا أغن) أى الا كاغن أى الا كظبى أغن أى يخرج صوته من خياشيمه وقوله غضيض الطرف أى فاتر الطرف أى

ناعسه

أي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفى واما لما في لن من معنى النفى أي انتفى في هذا اليوم النفع فالمنفى نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال أيضا اذا قلت ما ضربته للتأديب فان قصدت نفى ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفى ضرب مخصوص وللتأديب تعليل للضرب المنفى وان قصدت نفى الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفى والتعليل له أى ان انتفاء الضرب كان لاجل التأديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعليق بحرف النفى ما اكرمت المسىء لتأديبه وما أهنت المحسن لمكافأته اذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفى اذ لو علقت بمجنون لافاد نفى جنون خاص وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفى جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغى على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافى اى انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحى لقصيدة كعب رضى الله تعالى عنه ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذى تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاظبى أغن على التشبيه المعكوس للمبالغة

ناعسه ومسبله (قوله أى انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن) أى انتفى كونها في هذا الوقت متصفة بأى صفة الا وصفها بكونها كظبى أغن وانما خص هذا الوقت بالذكر مع أنه لا مدخل له في التشبيه لانها تشبه الظبى المذكور مطلقا في وقت الذهاب وفي غيره لان الرحيل يقتضى مهنة وابتذالا فاذا كانت شبيهة بالظبى في تلك الحالة فأولى غيرها واعلم أنه ليس الجامع بين سعاد والظبى الاوصاف المذكورة في البيت من كونه أغن الخ لانها لا تختص بهذا الوقت وحينئذ فالتقييد بالظرف على هذا التقدير يعد لغوا بل يضر لاقتضائه انتفاء الشبه عند انتفاء هذا القيد وذلك مناف للغرض من المدح بل الجامع النفور والذهاب وحذفه اما لاشتهار الظبى به واما للاشارة القيد اليه لان حالة البين والرحيل حالة نفور وذهاب فيكون المعنى ان سعاد تشبه عند رحيلها وذهابها عن محبها الظبى النافر عمن يريد الانس به وانما ذكر هذه الصفات مع انه لا مدخل لها في التشبيه لمزيد التلهف والتأسف على فوات ذلك الظبى وعدم الظفر به ليعتبر ذلك في جانب سعاد (قوله للنفع المنفى) اى فالمعنى انتفى نفعكم في هذا اليوم الذى هو وقت ظلمكم (قوله واما لما في لن الخ) أى واما ظرف للنفى الكائن في لن (قوله فالمنفى) اى على هذا الاخير (قوله فاللام متعلقة بالفعل) اى ضربت اى انتفى الضرب الكائن لاجل التاديب اى بل الصادر ضرب لغيره (قوله ما أكرمت المسىء لتأديبه) اى انتفى اكرامه لاجل تأديبه اى لاجل أن يتأدب وانتفت الاهانة لوجود المكافأة (قوله فسد المعنى المراد) أى لان المعنى حينئذ اكرام المسىء لاجل تأديبه منفى واهانة المحسن لاجل مكافأته منفية وهذا لا ينافى أن الاكرام والاهانة ثبتا لغير ذلك وهذا خلاف المعنى المراد لان المعنى المراد انتفاء الاكرام المتعلق بالمسىء لاجل أن يتأدب وانتفاء الاهانة المتعلقة بالمحسن لاجل المكافأة وقوله المعنى المراد اى وأما المعنى في نفسه فهو صحيح غايته انه خلاف المراد (قوله بنعمة) هى صفة ذات اى انتفى جنونك بسبب ارادة الله أو صفة فعل اى انتفى جنونك بسبب انعام الله (قوله الباء) اى من قوله بنعمة ربك وأما الباء من بمجنون فهى صلة لانها داخلة في الخبر (قوله يكون من نعمة الله) هذا مبنى على أن الباء بمعنى من الابتدائية وقوله وليس في الوجود الخ مبنى على ان الباء بمعنى من البيانية ففيه تلفيق الا أن يقال ان الاول حل معنى (قوله اى انتفى ذلك) اى فالاصل ما أنت بمجنون انتفى ذلك بنعمة ربك (قوله بمعنى التشبيه) الاضافة بيانية اى بالتشبيه لا بالنفى كما مر (قوله بمعنى التشبيه) اى بالحرف الحامل لمعنى التشبيه (قوله وذلك على ان الخ) اى وذلك مبنى على ان الخ وقوله على التشبيه الخ اى حالة كون ذلك الاصل آتيا على التشبيه المعكوس (قوله وما كسعاد الاظبى) اى وما يشبه سعاد في وقت ارتحالها وذهابها عن محبها الاظبى اغن فالظبى مشبه وسعاد مشبه به وفي الواقع العكس

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فهو تشبيه مقلوب (قوله لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه) اى واللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يصح تقدم معموله لانه واقع بعد الا وهى تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها هذا مراده (قوله لئلا الخ) علة لمحذوف أى وانما جعلناه من باب التشبيه المقلوب بحيث جعلنا الكاف المقدرة داخلة على سعاد لا على الظبى لئلا الخ وناقشه الدمامينى بأن هذا جائز فى الظرف فقال لزوم تقديم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه لا يضر ذلك بمجرده اذ الظرف يجوز ان يتقدم على عامله المعنوى نعم ان أريد خصوصية العامل هنا من حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استقام وانتفى الاعتراض (قوله فى التقدير) اى فى هذا التقدير أى تقدير جعل التشبيه غير معكوس فليس المراد بالتقدير قسيم اللفظ لان تقدم الظرف فى هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر اه دمامينى (قوله ابن عمرون) هو على وزن حمدون والمشهور فيه الصرف والفارسى يمنعه من الصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله لدى وكرها) أى العقاب (قوله شبيهة بالمفعول به) اى من حيث ان الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط ظرف ملفوظ به ولا مقدر المعنى (قوله أجدر) اى أولى لانه يكتفى فى العمل فيه برائحة الفعل (قوله من صحة اعمال المذكور) اى اعمال حرف التشبيه المذكور كما فى هذا البيت وقوله اعمال المقدر أى كما فى بيت كعب على الوجه الذى ذكره المصنف فى شرح بانت سعاد (قوله اعمال المقدر) اى فالقياس حينئذ لا يصح لوجود الفارق (قوله زيد زهير شعرا) أى زيد كزهير شعرا وقوله وحاتم جودا اى وزيد كحاتم جودا (قوله وقيل فى المنصوب) أى وهو شعرا وجودا (قوله وهو الظاهر) أى لان المعنى على تبين وجه الشبه لا على التقييد (قوله وهو الظاهر) أى لان شعرا وجودا مصدران يقل وقوعهما حالا (قوله وأيا كان) أى ومتى جعل حالا أو تمييزا (قوله فالحجة) أى على اعمال حرف التشبيه المقدر قائمة به أى بذلك القول (قوله فالحجة قائمة به) أى لان العامل فى تلك الحال أو التمييز انما هو حرف التشبيه المقدر لما فيه من معنى الفعل واعترض الدمامينى بأنه لا يلزم من العمل أى من عمل حرف التشبيه فى التمييز العمل فى الظرف اذ التمييز معمول ضعيف يعمل فيه حتى الجامد بلا تأويل كعشرين درهما وقد يجاب بأنه بمعنى معدود بكذا فهو وان كان جامدا الا أن فيه معنى الفعل لانه مؤول به (قوله وهو اعماله) اى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله تعيرنا) أى تنسبنا للعار والعيب (قوله اننا) اى من أجل اننا عالة أى فقراء (قوله ونحن) مبتدأ وأنتم خبر على التشبيه وصعاليك وملوكا حالان والعامل فيهما حرف التشبيه المقدر (قوله فى حال صعلكتنا) أى فقرنا مثلكم فى حال الشرف والكرم فى حال ملككم (قوله لئلا يتقدم الحال) المناسب الظرف لان غداة البين ظرف لا حال اللهم الا أن يقال انه رأى ان الظرف له حكم الحال لانه يؤول بها أى فى حال كذا وقوله عليه أى على العامل المعنوى المقدر فى قوله أنتم (قوله قلت سوغه الخ) حاصله انه سوغه

لئلا يكون الظرف متقدما فى التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون واذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل فى الحال فى نحو قوله

كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالى

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به فعمله فى الظرف أجدر فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور اعمال المقدر لانه أضعف قلت قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل فى المنصوب فيهما انه حال أو تمييز وهو الظاهر وأيا كان فالحجة قائمة به وقد جاء أبلغ من ذلك وهو اعماله فى الحالين وذلك فى قوله

تعيرنا أننا عالة
ونحن صعاليك أنتم ملوكا

اذ المعنى تعيرنا أننا فقراء ونحن فى حال صعلكتنا مثلكم فى حال ملككم فان قلت قد أوجبت فى بيت كعب رضى الله عنه ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوى فما الذى سوغ تقدم صعاليك هنا عليه قلت سوغه الذى سوغ تقدم بسرا فى

هذا بسرا أطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه فى نحو لهو كفؤهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى الأن هذا مطرد ثم لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذى ذكرته فى البيت أجود ما قيل فيه وفيه قولان آخران أحدهما ذكره السخاوى فى كتابه سفر السعادة وهو ان عالة من عالنى الشئ اذا أثقلنى وملوكا مفعول أى أننا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن أنتم أى مثلكم فى هذا الامر فالاخبار هنا مثله فى وأزواجه أمهاتهم والثانى قاله الحريرى وقد سئل عن البيت وهو أن التقدير انا عالة صعاليك نحن وأنتم وقد خطئ فى ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد فيه وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة أى انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا لضمير عالة وأنتم توكيدا لضمير مستتر فى صعاليك وحصل فى البيت تقديم وتأخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكأنه عنده حال من ضمير عالة والاولى على قوله أن يكون صعاليك حال من محذوف أى نعولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما فى لقيته مصعدا منحدرا فانهم نصوا على أنه يكون الاول للثانى والثانى للاول لان فصلا أسهل من فصلين ويكون أنتم توكيدا للمحذوف لا لضمير صعاليك

وحسنه اختلاف المعنى لانه لو قيل نحن أنتم صعاليك ملوكا لا يدرى الحال من المبتدا والحال من الخبر أيهما لان الحالين قد يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المراد (قوله هذا بسرا) هذا مبتدأ وبسرا حال من ضمير أطيب الواقع خبرا ورطبا حال من ضمير منه والعامل فى الحالين هو أطيب فقد تقدم الحال على أفعل التفضيل وهو لا يجوز بحسب الاصل (قوله وهو) أى الذى سوغ تقدم بسرا (قوله اختلاط المعنى) أى لانه لو قيل هذا أطيب منه بسرا رطبا لا يدرى الحال المفضلة من المفضل عليها على سبيل الجزم فيوهم أن رطبا حال من ضمير أطيب وذلك ان الحالين يأتيان على طريق اللف والنشر المشوش وهو عكس المعنى المراد فان قلت يمكن التخلص بتقديم رطبا على بسرا فتقول هذا أطيب منه رطبا بسرا قلت ان المسموع من العرب هكذا وهذه نكات بعد الوقوع والنزول (قوله الأن هذا) اى التقديم وهو اعمال العامل فى حالين متقدمة ومتأخرة (قوله ثم) أى فى أفعل التفضيل (قوله ونادر هنا) اى فى حرف التشبيه المقدر المحذوف (قوله وهذا الذى ذكرته فى البيت) أى قوله تعيرنا أننا عالة (قوله وملوكا مفعول) أى لعالة أى تعيرنا أننا مثقلون للملوك بطرح تعبنا عليهم ونحن كأنتم صعاليك أى مثقلين للملوك فعلى هذا الوجه يكون صعاليك حال من المجموع مقدمة على عاملها المعنوى فلذا جعل المصنف القول الاول أجود من هذا (قوله بطرح كلنا) أى تعبنا من حيث المؤنة (قوله فى هذا الامر) أى وهو كوننا صعاليك أى مثقلين فصعاليك حال (قوله مثله فى وأزواجه الخ) أى فى أنه على معنى التشبيه اى مثل أمهاتهم فى التحريم والاحترام (قوله انا نعول) اى نطعم (قوله توكيد الضمير مستتر) أى فالمعنى اننا نعول اى نطعم نحن الصعاليك هم وأنتم اى نطعم الصعاليك الذين هم أنتم (قوله تقديم) أى تقديم الواو على نحن وحقها الدخول على أنتم والتأخير لمفعول عالة وهو صعاليك اذ حقه عدم الفصل بينه وبين عامله ووجه البعد فى ذلك أنه عطف توكيدا على آخر مع اختلاف المتبوع (قوله حال من ضمير عالة) أى وحينئذ فالمعنى تعيرنا من أجل أننا نعول نحن فى حال كوننا ملوكا الصعاليك الذين هم أنتم (قوله والاولى على قوله) هذا مقابل لقوله وصعاليك مفعول عالة وقوله على قوله أى على تقديره الذى ذكره سابقا من ان الاصل اننا عالة صعاليك نحن وأنتم وحاصله أن المناسب لتقديره ان الاصل تعيرنا اننا عالة نعولكم صعاليك ملوكا نحن وأنتم ففى الكلام حذف جملة فنحن توكيد لفاعلها المستتر وأنتم توكيد لمفعولها وقوله صعاليك حال من المفعول المحذوف وملوكا حال من الفاعل على سبيل اللف والنشر المشوش لان الكثير فى الحالات المتوالية أن يرتكب فيها ذلك لانه أسهل من اللف والنشر المرتب لان فيه فصلا واحدا بخلاف المرتب فان فيه فصلين أى نعولكم فى حال كوننا ملوكا وفى حال كونكم صعاليك ووجه بعد هذا ما فيه من عطف توكيد على توكيد مع

لانه ضمير غيبة وانما جوزناه أولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى *(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر)*

يستثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق (١٢٢) ستة أمور أحدها الحرف الزائد كالباء ومن فى كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل فى الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفى ان الباء فى أليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم ثم يصح فى اللام المقوية أن يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل فى العامل من الضعف الذى نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين (الثانى) لعل فى لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الاترى أن مجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال

لعل أبى المغوار منك قريب

ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة معنى التمنى ثم انهم جروا بها منبهة على أن الاصل فى الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر (الثالث) لولا فيمن قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها أيضا بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل

---

اختلاف المتبوع (قوله لانه ضمير غيبة) أى وهو لا يؤكد بضمير المخاطب

*(ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر)*

(قوله فى كفى بالله) اصله كفى الله شهيدا فجر اسم الجلالة وهو الفاعل بحرف الجر الزائد (قوله هل من خالق غير الله) أى هل خالق فجر المبتدا وهو خالق بحرف الجر الزائد (قوله وذلك) أى وبيان الزيادة (قوله الارتباط المعنوى) أى ارتباط العامل بالمجرور أى تعلق معنى العامل بالمجرور (قوله والاصل) أى أصل الارتباط (قوله على ذلك) أى على الوصول للاسماء (قوله تقوية له وتوكيدا) العطف للتفسير وقوله ولم يدخل للربط أى المعنوى وهو تعلق معنى الفعل بالمجرور (قوله وهم) أى لانها زائدة فى خبر ليس (قوله فى اللام المقوية) وهى الداخلة على معمول الفعل المتقدم عليه أو على معمول العامل الذى هو فرع فى العمل (قوله انها متعلقة بالعامل) أى وهو ما كان فرعا فى العمل أو قدم معموله عليه (قوله لان التحقيق) علة لصحة القول بأنها متعلقة بالعامل المقوى (قوله لما تخيل فى العامل من الضعف) أى بسبب فرعيته فى العمل أو تقدم معموله عليه (قوله فلها منزلة بين المنزلتين) أى بين منزلة الزائد المحض والمعدى المحض أى فلذا صح القول بتعلقها بالعامل الذى قوته (قوله فى لغة عقيل) أى الذين يجرون بها أى وأما فى لغة غيرهم فلا تجر بل ترفع الاسم وتنصب الخبر (قوله لانها بمنزلة الحرف الزائد) أى وليست بزائدة محضة لافادتها الترجى والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد ولا أصلية محضة لان مجرورها فى محل رفع مبتدا والحرف الجار الاصلى مجروره فى محل نصب (قوله الاترى الخ) علة لكونها شبيهة بالزائد وليست حرفا أصليا (قوله فى موضع رفع) أى والحرف الاصلى مجروره فى موضع نصب على المفعولية (قوله ولانها لم تدخل) عطف على المعنى أى لان مجرورها ولانها الخ وهما علتان لقوله لانها بمنزلة (قوله ثم انهم) أى عقيلا (قوله منبهة) أى تنبيها أى جروا بها لاجل التنبيه فهى مفعول لاجله ويصح أن تقرأ منبهة اسم فاعل اى حال كونها منبهة الخ (قوله فيمن قال) أى فى قول من قال (قوله ان لولا جارة للضمير) أى وهى بمنزلة الحرف الزائد وليست حرف جر أصلى لانها بمنزلة الخ (قوله جارة للضمير) أى فيقول ان لولا حرف جر والياء والكاف فى محل جر والدليل على ذلك أن لولا ليست من الحروف الناصبة للاسم بالاجماع اذ الناصب انما هى ان وأخواتها ولولا ليست منها وأيضا الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا لان العامل للرفع فى الضمير انما هو الفعل أو نائبه فتعين انها جارة (قوله فانها أيضا) هذا علة لكونها لا تتعلق وقوله فان لولا علة للعلة قبلها (قوله وان الضمير بعدها مرفوع) أى فى محل رفع بالابتداء (قوله ولكنهم استعاروا ضمير الجر) أى وهو الياء والكاف والهاء وقوله ضمير الرفع أى وهو أنا وأنت وهو (قوله ما أنا كانت) أى فالاصل كك لكنهم عدلوا عن ضمير الجر الى ضمير الرفع للاستثقال (قوله وهذا) أى ما تقدم من قوله استعاروا ضمير الجر لضمير الرفع كقوله الخ (قوله

---

بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعى جملتين كسائر أدوات التعليق وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما عكسوا فى قولهم ما أنا كانت وهذا

كقوله

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

كقوله فى عساى وبردهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه فى الاعراب انما ثبتت فى المنفصل وانما جاءت النيابة فى المتصل بثلاثة شروط
كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما فى الاعراب وكون ذلك فى الضرورة كقوله  * أن لايجاورنا الاك ديار
وعليه خرج أبو الفتح قوله
نحن بغرس الودى أعلمنا
منا بركض الجياد فى السدف
فادعى أن نا مرفوع مؤكد للضمير فى أعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة أفعل وكونه بمن وهذا البيت أشكل على أبى على حتى جعله من تخليط الاعراب (والرابع) رب فى نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ فى الاول أو مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت فى المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عامل هذا قول الرمانى وابن طاهر وقال الجمهور هى فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله فى المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به فى وقت (الخامس) كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بأنه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لاتدل عليه بخلاف نحو فى من نحو زيد فى الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لابالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة فى موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (السادس) حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الى كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى هو ايصال معنى الفعل الى الاسم

كقوله) أى كقول الحسن فى عساى أى فالاصل عسا أنا فقد استعار ضمير الجر بدل ضمير الرفع (قوله ويردهما) أى يرد قوليه فى لولاى وفى عساى (قوله فى المنفصل) أى فى النائب المنفصل (قوله وانما جاءت النيابة فى المتصل) أى فى النائب المتصل (قوله أن لايجاورنا الخ) صدره * وما نبالى اذا ما كنت جارتنا * والشروط الثلاثة متوفرة فى البيت أما انفصال المنوب عنه والتوافق فى الاعراب فلان الاصل الا اياك ضرورة أنه استثناء مقدم وان الكاف ضمير نصب وأما كونه فى الضرورة فواضح (قوله الاك ديار) اى فالاصل الا اياك فقد عدل عن ضمير النصب المنفصل الى ضمير متصل منصوب وانما لم يكن أصله أنت لانه مستثنى والمستثنى منصوب فتعين أن الاصل ضمير منفصل منصوب (قوله وعليه) أى على انابة الضمير المتصل بالشروط الثلاثة خرج الخ ووجه توفرها فيه أن الاصل أعلم نحن فقد أقيم ضمير متصل مكان المنفصل وكلاهما محله رفع وكون البيت ضرورة واضح (قوله بغرس الودى) صغار النخل المسمى بالفسيل واحده ودية والسدف بضم السين وفتح الدال جمع سدفة يطلق على الظلمة والضوء فهو من أسماء الاضداد والمعنى ان علمنا بغرس الودى أكثر من علمنا بركض الجياد فى السدف (قوله وهو نائب عن نحن) أى التى كانت مؤكدة للضمير المستتر فى اعلم بحسب الاصل (قوله ليتخلص بذلك من الجمع) أى مع أنه لا يجمع بين اضافة أفعل التفضيل ومن فلا تقول أفضل الناس زيد منهم (قوله أشكل على أبى على) أى من حيث انه جمع فيه بين الاضافة ومن (قوله ويقدر الناصب) أى لمجرورها على أنه مفعول فى المثال الاول (قوله لاقبل الجار) أى ولا بعده وقبل المجرور لانه لا يفصل بين الجار والمجرور بمثل هذا (قوله لان رب لها الصدر) أى ومن المعلوم أنه اذا كان لها الصدارة لا تتعلق بشئ (قوله لا لتعدية عامل) أى وحينئذ فلا تتعلق بشئ (قوله هى) أى رب وقوله فيهما أى فى المثالين المذكورين (قوله لانه يتعدى بنفسه) أى وحينئذ فلا يحتاج لمعد يعديه (قوله ولاستيفائه معموله) أى وحينئذ فلا يتعدى الزائد عليه (قوله تقديره حصل) أى فالاصل رب رجل صالح حصل لقيته (قوله من نحو زيد فى الدار) أى وذلك لان فى الظرفية تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها (قوله وان كان) أى المتعلق (قوله فهو متعد بنفسه لابالحرف) أى وحينئذ فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلا مناسبا (قوله ونحوه) أى الحال والصلة والصفة (قوله تدل الخ) أى وحينئذ فكاف التشبيه فى هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف أى كائن أو مستقر كعمرو (قوله اذا خفضن) أى فانهن فى هذه الحالة حروف جر غير متعلقة لانهن الخ (قوله لتنحية) أى ابعاد الفعل عما دخلن عليه (قوله وذلك) أى ما ذكر من التنحية وقوله عكس الخ أى لان التنحية عكس الايصال ويمكن أن يقال ان التعدية هى ايصال معنى الفعل الى الاسم على معنى ما يقتضيه الحرف من اثبات أو نفى وحينئذ فهذه الافعال تعدى الفعل وتوصله على جهة النفى فقولك قام القوم غير

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ولو صح أن يقال انها متعلقة لصح ذلك فى الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وأحرفا

*(حكمهما بعد المعارف والنكرات)* ١٢٤ حكمهما بعدهما حكم الجمل فهما صفتان فى نحو رأيت طائرا فوق غصن أو على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان فى نحو رأيت الهلال بين السحاب أو فى الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان لهما فى نحو يعجبنى الزهر فى أكمامه والثمر على أغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة وفى نحو هذا ثمر يانع على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة

*(حكم المرفوع بعدهما)*

اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو ما فى الدار أحد وأفى الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذى فى الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة ففى المرفوع ثلاثة مذاهب (أحدها) أن الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلا (والثانى) ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير (والثالث) أنه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف والمذهب المختار الثانى بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله نحو

*فان فؤادى عندك الدهر أجمع* فأكد الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولالا اسم ان

---

زيد أو خلا زيد مثل قولك ما قام زيد فقد عدى الفعل بهما على جهة النفى وأما قام القوم الا زيد فالا معدية له على جهة الثبوت (قوله وانما خفض الخ) جواب عما يقال اذا كانت هذه الاحرف لتنحية معنى الفعل عما دخلت عليه كالا فما وجه خفض المستثنى بها ولم ينصب كالمستثنى بالا (قوله فى أكمامه) جمع كم وهو وعاء النور كالكمامة والثمر بالمثلثة واليانع النضيج الطيب

*(حكم المرفوع بعدهما)*

أى هذا مبحث حكم المرفوع بعدهما (قوله أو موصوف الخ) أى والوصف والصلة والخبر والحال هو الظرف (قوله ما فى الدار أحد) هذه أمثلة على سبيل اللف والنشر المرتب (قوله ويجوز الخ) هذا يقدح فى قولهم انه متى أوقع تقديم الخبر فى الباس المبتدا بالفاعل وجب تأخره نحو زيد قام (قوله والثالث أنه يجب الخ) وذلك لان أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلا فقط وحينئذ لو جعل المرفوع مبتدأ وأخبر عنه بالظرف لزم عليه تقديم الخبر الفعلى مع أن الخبر الفعلى يجب أن يؤخر فتعين أن يكون فاعلا (قوله وحيث اعرب) أى المرفوع بعد الظرف فاعلا أى على جهة الوجوب أو الراجحية أو المرجوحية أى وحيث أعرب على أى وجه كان (قوله لاعتمادهما) انما كان الاعتماد مقربا من الفعل لانه معتمد على المسند اليه خصوصا ونحو الاستفهام الغالب دخوله على الافعال (قوله امتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا) أى فزيد مبتدأ وفى الدار خبر وقوله جالسا حال ولا يصح أن تقول زيد جالسا فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها المعنوى وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ولو كان العامل الفعل لجاز التقديم لان الفعل لفظى والعامل اللفظى وهو الفعل والوصف يجوز أن يتقدم الحال عليه (قوله ولو كان العامل الفعل لم يمتنع) قد يجاب عن هذا بأنه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا أضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف (قوله ولقوله) عطف على معنى قوله امتناع تقديم وكأنه قال لامتناع والقوله وقوله ولقوله الخ هو الدليل الثانى وكأنه قال أحدهما الامتناع الخ وثانيهما القوله الخ (قوله فان فؤادى الخ) صدره فان يك جثمانى بأرض سواكم * فان فؤادى الخ (قوله فأكد الضمير المستتر فى الظرف) أى وهو عندك بقوله أجمع (قوله الا فى عامله) أى وحينئذ فالظرف هو العامل فى الضمير فان لم يكن فيه ضمير لوجود المرفوع بعده كان هو العامل فى ذلك المرفوع الذى هو خلف عن الضمير (قوله متنافيان) لان التوكيد للاعتناء والحذف لعدمه اه تقرير دردير لكن سيأتى فى خاتمة الباب الخامس ان الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتوكيد

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

نحو جاء زيد ومررت بعمرو أنفسهما برفع أنفسهما بتقديرهما صاحباى أنفسهما وبنصبه بتقدير أعنيهما (قوله على محله) أى قبل دخول الناسخ وهو الرفع بالابتداء وقوله لان الطالب أعنى الابتداء قد زال بوجود الناسخ (قوله لان الطالب للمحل قد زال الخ) يأتى فى أقسام العطف من الباب الرابع أن فى الاتباع على المحل خلافا فى اشتراط بقاء الطالب للمحل فالقول بالمنع مبنى على اشتراط بقائه (قوله المذهب الاول) أعنى كون العامل فى المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف (قوله مع اعترافه بأن الضمير) أى الذى فى متعلق الظرف وقوله مستتر فى الظرف أى عند حذف المتعلق (قوله الا فى عامله) أى فهذا يفيد أن العامل فى الضمير الظرف فان وقع بعد الظرف اسم مرفوع كان فاعلا بالظرف لخلوه من الضمير (قوله وان لم يعتمد) هذا مفهوم قوله سابقا فان تقدمها نفى أو استفهام الخ لان ذلك معناه ان اعتمد على واحد من الامور الخمسة (قوله لان الاعتماد عندهم ليس بشرط) أقول حكى صاحب الضوء عن سيبويه انه يفصل فى الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان كان حدثا فارتفاعه عنه بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأمامك الوقوف ومنه قوله تعالى ومن آياته أنك ترى الارض اذ التقدير ومن آياته رؤيتك وأما عند الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره فى اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا كلامه ولم أقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه فى غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عند سيبويه بالفاعلية أنه لا يرتفع عنده بالابتداء ومن ذهب الى أن الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين اه دماميني (قوله قائم زيد) أى اسم الفاعل غير المعتمد (قوله على التقديم) أى تقديم الخبر على المبتدا (قوله الاول) فى بعض النسخ يحتمل بدون الاول (قوله ظلت) بكسر التاء يخاطب به الناقة وبفتحها خطابا لمن جرده من نفسه وقوله بها أى الدار وتنطوى خبر ظل وهى بمعنى صار والباء فى بها بمعنى فى أى صرت فيها وفاعل تنطوى ضمير المخاطب (قوله ظلت) أصله ظللت بلامين أولاهما مكسورة فحذفت الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم ويجوز عندهم فتح الظاء وكسرها وتحرير لغتهم أنهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بتاء التضعيف نحو ظلت قائما أو نونه نحو النساء ظلن متبرجات وينقلون حركة العين على الفاء وجوبا ان سكنت نحو أحست بكذا أصله أحسست وجوازا ان تحركت العين بغير الفتح نحو ظلت وحينئذ فلك فى ظلت عندهم كسر الظاء وفتحها واما ان كانت العين مفتوحة نحو هممت فلا تكون الفاء بعد التخفيف بحذف العين الا مفتوحة نحو همت (قوله نضيجة) من نضج اللحم وهو تكامل طبخه والمراد بها شدة الحرارة وافراطها (قوله فاعلة بنضيجة) أى والظرف حال (قوله أو بالابتداء) أى والظرف خبر مقدم وقوله أو بالابتداء عطف على فاعلة أى أو مرفوعة بالابتداء (قوله لانه أشد) أى لانه يفيد زيادة شدة الحرارة

على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الاول مع اعترافه بأن الضمير مستتر فى الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا فى عامله وان لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو فى الدار أو عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط ولذا يجيزون فى نحو قائم زيد أن يكون قائم مبتدأ أو زيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير (تنبيهات) • الاول يحتمل قول المتنبى

كدار المحبوب ظلت بها تنطوى على كبد
نضيجة فوق خلبها يدها

أن تكون اليد فيه فاعلة بنضيجة أو بالظرف أو بالابتداء والاول أبلغ لانه أشد للحرارة والخلب زيادة الكبد أو حجاب القلب أو ما بين الكبد والقلب واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فانهما فى الشخص ولا خلاف
فى تعين الابتداء فى نحو فى داره
زيد لئلا يعود الضمير على متأخر
لفظا ورتبة فان قلت فى داره
قيام زيد لم يجزها الكوفيون
البتة أما على الفاعلية فلما قدمنا
وأما على الابتدائية فلان الضمير
لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف
اليه المبتدأ والمستحق للتقديم انما
هو المبتدأ وأجازه البصريون
على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا
لقولهم فى أكفانه درج الميت وقوله
* بمسعاته هلك الفتى أو نجاته *
واذا كان الاسم فى نية التقديم
كان ماهو من تمامه كذلك
والارجح تعين الابتدائية فى نحو
هل أفضل منك زيد لان اسم
التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر
عند الاكثر على هذا الحد
وتجوز الفاعلية فى لغة قليلة ومن
المشكل قوله
خبير نحن عند الناس منكم
لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم
اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت
وعمل أفعل فى الظاهر فى غير مسئلة
الكحل وهو ضعيف وان قدر
مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبى
بين أفعل ومن وخرجه أبو على وتبعه
ابن خروف على ان الوصف خبر
لنحن محذوفة وقدر نحن المذكورة
توكيدا للضمير فى أفعل

*(مايجب فيه تعلقهما بمحذوف)*

فى الكبد (قوله فانهما فى الشخص) أى لانهما فى الشخص والاولى أن الملامسة من حيث وضع يده عليها أى انه دائما واضع يده على كبده فانشوت يده من حرارة الكبد وانما كان هذا الاولى لان ما قاله يلزم عليه أن يقال رجل الكبد ورأس الكبد وغير ذلك لان كلا فى الشخص (قوله ولا خلاف الخ) هذا هو التنبيه الثانى من التنبيهات الاربع (قوله لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أى ولو جعل مبتدأ لعاد الضمير على متقدم رتبة وان تأخر لفظا ولا يقال انه يلزم تقدم الخبر الفعلى لانا نقول انما يكون كذلك على طريقة قليلة تعين تقدير المحذوف فعلا ونحن لا نقول بالتعين (قوله فلما قدمنا) أى من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله انما هو المبتدأ) أى لا ما أضيف اليه (قوله وأجازه) أى هذا التركيب (قوله لا فاعلا) أى والا لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله لقولهم) أى العرب (قوله فى أكفانه) خبر مقدم ودرج مصدر مبتدأ مؤخر فالمراد بالدرج اللف أى لف الميت فى أكفانه (قوله واذا كان الاسم فى نية التقديم) أى كالمبتدا وهذا هو محط العلة فى الجواز وهو رد على الكوفيين القائلين فى علة المنع لان الضمير لم يعد الخ (قوله ماهو من تمامه) أى وهو المضاف اليه وقوله كذلك أى فى نية التقديم (قوله والارجح الخ) هذا هو التنبيه الثالث وقد ذكره المصنف هو والذى بعده استطرادا لان كلامنا فى المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور لا فى المرفوع بعد اسم التفضيل (قوله تعين الابتدائية) أى ابتدائية الاسم المتأخر (قوله على هذا الحد) أى على هذا الوجه وهو غير مسئلة الكحل اما على هذا الحد وهو مسئلة الكحل فيجوز أن يكون كل فرع فاعلا (قوله فى لغة) حكاها يونس عن جماعة من العرب ونقلها سيبويه فى كتابه فتقول عليها مررت برجل أكرم منه أبوه باتباع أكرم لرجل ورفع أبوه على انه فاعل بأكرم فكأنهم أجازوا ذلك لانه بمعنى مررت برجل فائق فى الكرم أبوه فحذف (قوله ومن المشكل) هذا هو التنبيه الرابع (قوله ولم يثبت) أى لم يرد فى ذلك دليل يفيد الجواز وأما قوله

خبير بنو لهب فلا تك ملغيا * فان خبير وصف وبنو لهب

فاعل به وهو غير معتمد فقد أجابوا عنه بأنه على نية التقديم والتأخير فخبير خبر مقدم وبنو مبتدأ مؤخر وفيه انه كيف يخبر عن الجمع بالواحد وأجيب بأن خبيرا على وزن فعيل يستوى فيه الواحد والاكثر نحو والملائكة بعد ذلك ظهير (قوله فى الظاهر) أراد به ما سمع التلفظ به فشمل الضمير المنفصل كنحن لا قسيم المضمر مطلقا (قوله وهو أجنبى) انما كان المبتدأ أجنبيا من الخبر لان المبتدأ ليس معمولا للخبر أى والفصل بينهما بأجنبى ممنوع (قوله على ان الوصف) أى وهو خبير وقوله خبر لنحن محذوفة أى والاصل نحن خبير نحن الخ

*(مايجب فيه تعلقهما بمحذوف)*

أى هذا باب بيان المواضع التى يجب فيها تعلقهما بمحذوف أى بواجب الحذف أخذا مما يأتى فيما واقعة على مواضع وذكر الضمير نظرا للفظ ما وانما كان واجب الحذف لكونه كونا

عاما

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

عاما والظرف حينئذ مستقر لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلق وقيل لاستقرار معنى العامل العام فيه بحيث يفهم بداهة عند سماعه واذا وجب حذفه كان ذكره عبثا بخلاف الخاص فانه يجب ذكره الا الدليل فيجوز وقد يجب حذفه كما يأتى فى الامثال والاحوال والقسم ومقابل المستقر اللغو لالغائه عن تحمل الضمير لذكر المتعلق لكونه خاصا واجب الذكر او جائزه للدليل والحاصل ان الظرف باعتبار متعلقه اما مستقر او لغو فالاول ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة والثانى ما كان متعلقه خاصا سواء واجب الذكر نحو زيد جالس فى الدار أو جائزه كما اذا قيل هل صمت يوما فتقول يوم الجمعة (قوله أن يقعا صفة) أى ذو أن يقع أى أحد المواضع موضع صاحب الوقوع صفة (قوله من السماء) أى كائن أو حصل من السماء فالمدار على تقدير المتعلق عاما سواء كان اسما أو فعلا (قوله وأما قوله سبحانه الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على ما ذكره من ان الظرف اذا وقع حالا كان متعلقا واجب الحذف وحاصله ان الظرف فى هذه الآية قد وقع حالا وذكر متعلقه (قوله فهو كون خاص) أى وهو واجب الذكر الا الدليل أى وكلامنا فى الاستقرار العام لا فى الخاص فلا يرد (قوله وله من فى السموات والارض) أى يكون أو يوجد (قوله ومن عنده) أى ومن ثبت أو استقر (قوله وربما ظهر) أى الاستقرار العام الذى هو متعلق الخبر (قوله لك العز) الخطاب لعبد وقوله ان مولاك أى سيدك أيها العبد وقوله عز أى عزه الناس وقوله يهن أى وان يذل فأنت الخ ويهن من هان يهون ضد عز فاذا دخله الجازم صار يهون فحذف الواو لالتقاء الساكنين فهو بفتح الياء وضم الهاء كذا ضبطه الشارح والمحشى ولكن ضبطه السيوطى فى الشواهد بأنه بالبناء للمفعول (قوله كائن) أى فكائن متعلق لدى الذى هو ظرف مخبر به عن أنت وقد يقال لا نسلم ان لدى متعلق بكائن لجواز أن كائن اسم فاعل من كان الناقصة وخبرها محذوف ولدى متعلق بذلك الخبر المحذوف أى وان يهن فكائن أنت مستقرا لدى بحبوحة الخ سلمنا تعلق لدى بكائن فلم لا يجوز أن يكون الكون خاصا بجعل كائن اسم فاعل من كان التامة فهو بمعنى الثبوت الاستمرارى وعدم التزلزل وهو خاص أى أنت ثابت دائما عند بحبوحة الخ وكلامنا فى الكون العام لا الخاص اه تقرير دردير (قوله بجواز اظهاره) أى اظهار ذلك المتعلق بناء على نسخة متعلق الظرف وفى نسخة الظرف الواقع الخ وحينئذ فقوله بجواز اظهاره أى الظرف أى متعلقه وقوله بجواز اظهاره أى سواء نقل الضمير الى الظرف أم لا (قوله فأما ان ذكرته أولا) أى ان ذكرت أولا المتعلق وذكرت الظرف بعد فلا يمنع مانع أى لان ذكر المتعلق أولا يدل على انه لم ينقل الضمير الى الظرف بل مستتر فى العامل وقوله انتهى أى كلام ابن يعيش وقوله وهو أى كلام ابن يعيش غريب لانه لم يوافقه عليه أحد (قوله فلا يمنع مانع منه) أى من اظهاره والاتيان به (قوله ان يرفعا) أى ذو أن يرفعا أى الخامس موضع يقعان رافعين للاسم

---

وهو غاية أحدها أن يقعا صفة نحو أو كصيب من السماء * الثانى أن يقعا حالا نحو فخرج على قومه فى زينته وأما قوله سبحانه وتعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذى يقدر فى امثاله فقد ظهر والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص * الثالث أن يقعا صلة نحو وله من فى السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون * الرابع أن يقعا خبرا نحو زيد عندك أو فى الدار وربما ظهر فى الضرورة كقوله

لك العز ان مولاك عز وان يهن
فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وفى شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جنى بجواز اظهاره وعندى أنه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا مرفوضا فأما ان ذكرته أولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع مانع منه انتهى وهو غريب * الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو

أى الله شك ونحو أو كصيب من السماء فيه ظلمات ونحو أعندك زيد * السادس أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (١٢٨) حينئذ الآن أصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء والبنين باضمار أعرست * والسابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صمت فيه ونحو بزيد مررت به عند من أجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين أعد لهم والاكثرون يوجبون فى ذلك اسقاط الجار وأن يرفع الاسم بالابتداء أو ينصب باضمار جاوزت أو نحوه وبالوجهين قرئ فى الآية والنصب قراءة الجماعة ويرجحها العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى أن يقدر المحذوف مضارعا أى ويعذب لمناسبة يدخل أو ماضيا أى وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر لان الظاهر أقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس والثامن القسم بغير الباء نحو والليل اذا يغشى وتالله لأكيدن أصنامكم وقولهم لله لا يؤخر الاجل ولو صرح فى ذلك بالفعل لوجبت الباء

*(هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف)*

لا خلاف فى تعين الفعل فى بابى القسم والصلة لان القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش وانما لم يجز فى الصلة ان يقال ان نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف

---

الظاهر فيه (قوله أفى الله شك) أى أثبت فى الله أو استقر فى الله (قوله أو كصيب من السماء) أى كائن أو حصل من السماء وقوله فيه ظلمات أى استقر فيه ظلمات والشاهد فيه وأما من السماء فقد سبق (قوله أعندك زيد) أى استقر (قوله أن يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل) لعل الانسب ان يقول فى مثل (قوله كقولهم) أى وكقولهم الكلاب على البقر فلا يجوز ذكر سلط لان الامثال لا تغير (قوله حينئذ الآن) هذا مقول قولهم مثلا اذا قيل لك انه وقع فى زمن السلطان فلان كذا وكذا فتقول حينئذ الآن أى كان الذى ذكرته واقعا حين اذ كان ذلك السلطان موجودا واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك (قوله للمعرس) من أعرس الرجل اتخذ عرسا بالكسر أى زوجة وهذا شبه مثل لكثرة دورانه على الالسن ولكن لا يقال الا فى شئ خاص بخلاف المثل فانه كلام شبه مضربه بمورده فلا يقال فى شئ خاص فقوله كقولهم مثال للمثل وأما ما بعده فهو مثال لشبه المثل (قوله أعرست) أى تزوجت بالرفاء أى ملتبسا بالرفاء أى الالتئام والتوافق مع الزوجة (قوله والاكثرون يوجبون فى ذلك اسقاط الجار) أى لان فى بقائه توكيد الحرف باعادته داخلا على ضمير ما دخل عليه المؤكد وهو ممنوع عند الاكثر (قوله وبالوجهين قرئ فى الآية) يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء فى رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما وبالوجهين رفع الظالمين وهى قراءة شاذة ونصبه وهى قراءة السبعة (قوله العطف على الجملة الفعلية) أى وهى قوله يدخل من يشاء فى رحمته (قوله أى ويعذب) انما قدره من جنس العذاب لانه مناسب للاستقبال بخلاف الاعداد فانه ليس مستقبلا وقوله أى وعذب انما لم يقل وأعد مع انه المفسر لان أعد لا يتعدى الا باللام لا بنفسه (قوله لمناسبة المفسر) أى وهو أعد لهم وقوله فيه نظر أى تردد (قوله والرفع بالابتداء) عطف على قوله والنصب قراءة الجمهور (قوله ولا يكون الجار والمجرور توكيدا) أى وأعد فاصلة بين المؤكد والمؤكد ولا يضر ذلك لانه من متعلقاته وقوله توكيدا للجار والمجرور أعنى للظالمين (قوله ولا يكون المجرور) أى الضمير فى لهم (قوله لان العرب لا تبدل مضمرا من مظهر) أى وفاقا لابن مالك فقد قال ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر (قوله بعض النحويين) مراده به ابن عصفور فقد صرح فى قراءة والظالمين أعد لهم بأن اللام الاولى متعلقة باعد ولهم بدل من الظالمين وهو عين ما منعه المصنف وبالجملة فالخلاف فى المسئلة مأثور (قوله بغير الباء) أى وأما بها فلا يجب تعلقها بمحذوف بل تتعلق بالمذكور والمحذوف (قوله ولو صرح فى ذلك بالفعل) أى بأن قيل اقسم وقوله لوجبت الباء أى لانها هى التى يجوز أن يصرح بفعل القسم معها بأن يقال اقسم بالليل اذا يغشى واقسم بالله لأكيدن الخ

*(هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف)*

(قوله بتقدير مستقر) أى ملتبس بتقدير مستقر (قوله على انه خبر لمحذوف) أى جاء

الذى

على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراده هذا انتهى وكذلك يجب فى الصفة فى نحو رجل فى الدار فله درهم لان الفاء تجوز فى نحو رجل يأتينى فله درهم وتمتنع فى نحو رجل صالح فله درهم فأما قوله

كل أمر مباعد أو مدان
فنوط بحكمة المتعالى

فنادر واختلف فى الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثر ون فلانه الاصل فى العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل فى الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل فى ذلك لا بد من تقديره بالوصف قالوا ولان تقليل المقدر أولى وليس بشئ لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف فعل أو وصف وكلاهما مفرد وأما فى الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل فى نحو ايوم الجمعة تعتكف فيه والوصف فى نحو أيوم الجمعة أنت معتكف فيه والحق عندى انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سأبينه

*( كيفية تقديره باعتبار المعنى )*

اما فى القسم فتقديره اقسم وأما فى الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم أنهم ذكروا فى باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعى كما فى زيدا مررت به أو معنوى كما فى زيدا ضربت أخاه اذ تقدير المذكور يقتضى فى الاول تعدى القاصر بنفسه وفى الثانى خلاف الواقع اذا الضرب لم يقع بزيد فوجب أن يقدر جاوزت فى الاول واهنت فى الثانى وليس

الذى هو مستقر فى الدار وتجعل تلك الجملة صلة (قوله بالرفع) أى على انه خبر لمبتدا محذوف أى هو أحسن (قوله لقلة ذلك) أى حذف العائد المرفوع كما فى قوله تماما على الذى أحسن وأشار بالكاف الدالة على البعد لانها بعيدة باعتبار انها ليست مما نحن فيه وقوله واطراد هذا أى اطراد قوله جاء الذى فى الدار الخ فلا يقاس المطرد على النادر ولك أن تقول انه لا يجوز الحذف فى قوله جاء الذى فى الدار لان الباقى صالح للصلة بدون الصدر كما قال ابن مالك * وأبوا أن يختزل * ان صلح الباقى لوصل * بخلاف الآية وانما منع حذف صدر الصلة اذا صلح الباقى للوصل لانه لا يدرى المحذوف لصلاحية الباقى (قوله وكذلك يجب) أى تقدير الفعل (قوله فى نحو رجل فى الدار) أى من كل نكرة موصوفة بظرف وقعت مبتدا وخبرها مقرون بالفاء وهو جملة (قوله لان الفاء تجوز الخ) علة ذلك ان الفاء انما دخلت على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط ولا يشبه الخبر الجواب الا اذا كان وصف المبتدا جملة لاجل أن يكون مثل فعل الشرط ولا يكون الوصف جملة الا اذا كان المتعلق فعلا اه تقرير دردير (قوله فى نحو رجل صالح) أى فى خبر المبتدا النكرة الموصوف بمفرد (قوله مباعد) بكسر العين أى متباعد (قوله فنوط) خبر عن كل امر وهو نكرة ووصفت بمفرد وهو قوله مباعد أو مدان أى متدان والمنوط المعلق والمراد بالحكمة العدل وهو من جملة معانيها لغة أو يريد ان كل أمر مباعد من شئ أو مقرب منه معلق بعدل البارى سبحانه لا يعطى الا بارادته (قوله واختلف فى الخبر) أى واختلف فى الاولى فى الخبر الخ وقوله فمن قدر الفعل أى فمن قال الاولى ان يقدره فعلا الخ وكذا يقال فيما يأتى وانما قلنا ذلك لانه يجوز تقدير المتعلق فعلا ووصفا فى هذه المواضع باتفاق والخلاف انما هو فى الاولى منهما كما صرح بذلك بعضهم (قوله فلانه) أى فقد نظروا الى انه الخ (قوله ولان تقليل المقدر أولى) تعليلهم بذلك ظنا ان الفعل قد حذف مع فاعله وهو جملة والوصف مع مرفوعه فى قوة المفرد (قوله فيقدر) اى المتعلق بحسب المفسر أى لاجل المشاكلة لكن انت خبير بأن المشاكلة لا تقتضى الوجوب (قوله فى نحو أيوم الجمعة تعتكف فيه) أى أتعتكف يوم الجمعة وقوله أنت معتكف فيه أى أمعتكف يوم الجمعة (قوله بل بحسب المعنى) أى فكل ما اقتضاه المعنى من اسم أو فعل يقدر (قوله كيفية تقديره) أى تقدير المتعلق وهذا هو الذى وعد به حيث قال يقدر له عامل بحسب المعنى كما سنبينه (قوله كالمنطوق) أى ما لم يمنع من تقدير مثل المنطوق مانع صناعى او معنوى والا قدر مناسب له فى المعنى (قوله أو معنوى) أى أو حصل مانع معنوى (قوله اذ تقدير الخ) اى وانما كان لتقدير المذكور فى المثال الاول مانع صناعى وفى المثال الثانى مانع معنوى لان تقدير الخ (قوله اذ تقدير المذكور) أى وهو مررت فى الاول بأن تقول مررت زيدا وضرب فى الثانى بأن تقول ضربت زيدا (قوله خلاف الواقع) أى ومخالفة الواقع مانع معنوى (قوله لم يقع بزيد) أى عليه (قوله وليس المانعان) أى المانع الصناعى

المانعان مع كل متعدبالحرف ولا مع كل سببي ألاترى أنه لامانع فى نحوزيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لايتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لامانع فى نحوزيدا أهنت أخاه لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب وأمافى المثل فيقدر بحسب المعنى وأمافى البواقى نحوزيد فى الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن أو مستقر أومضارعهما ان اريد الحال أوالاستقبال نحو الصوم اليوم أوفى اليوم والجزاء غدا أوفى الغد ويقدر كان أو استقر أو وصفهما ان أريد المضى هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم فى نحوضربي زيدا قائما أن التقدير اذ كان ان أريد المضى أواذا كان ان أريد به المستقبل ولافرق واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح فى الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال وقال الزمخشرى فى قوله تعالى أفانت تنقذمن النار انهم جعلوا فى النار الآن لتحقق الموعود به ولا يلزم ماذكره لانه لايمتنع تقدير المستقبل ولكن ماذكره أبلغ وأحسن ولايجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الالدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لاواجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف الى الظرف والجرور ويوهم جماعة

والمانع المعنوى (قوله مع كل متعدبالحرف) راجع للمانع الاول أى انه ليس المانع الصناعى موجودا فى كل فعل متعد بالحرف (قوله ولامع كل سببي) راجع للمانع الثانى أى انه ليس المانع الثانى وهو كون الكلام خلاف الواقع متأتيا فى كل سببي (قوله كل سببي) نسبة للسبب وهو الضمير لانه تربط به الصلة ونحوها أى ولامع كل اسم مضاف للسبب (قوله لان العامل لايتعدى) أى فلذا يقدر صمت يوم الجمعة صمت فيه (قوله وكذلك الخ) رجوع للمانع الثانى (قوله وأمافى المثل) أى وشبهه أوتقول ان مراده بالمثل مايشمل الشبه وقوله بحسب المعنى أى فيقدر قبل حينئذ كان وقبل بالرفاء أعرست (قوله وأمافى البواقى) وهى خمسة الحال والصفة والخبر والصلة والرافع للاسم الظاهر لان ماذكره ثمانية وقد ذكر تفصيلا القسم وما كان على شريطة التفسير والمثل (قوله وهو كائن أومستقر) الاولى الكون أوالاستقرار أى هذه المادة ثم يقول مضارعا ان أريد الحال أو الاستقبال وماضيا أووصفه ان أريد المضى فان جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح للازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال واعلم أن الكون المقدر تام لاناقص والا كان الظرف خبره فيحتاج لمتعلق آخر ويتسلسل كما أفاده السعد (قوله أو وصفهما) يعنى وصف الماضى أى اسم الفاعل مرادا به الماضى لكن الاولى الاقتصار على الفعل لان المضى لايتبادر من الوصف (قوله ولافرق الخ) أى لافرق بين هذه الامور الخمسة وبين الظرف فى اذ كان أواذا كان وحيث ذكروا هذا فى اذ واذا كان عليهم أن يذكروه فى هذه الامور الخمسة (قوله وان كانت حقيقته الحال) فيه أنه اذا كان كذلك لا يقدر الا اذا علم الحال لان الشئ اذا أطلق انما ينصرف لحقيقته (قوله انهم جعلوا فى النار) أى انه يقدر المتعلق ماضيا لاجل افادة انهم جعلوا فى النار لتحقق الموعود به (قوله ولا يلزم ماذكره) أى من تقدير المتعلق ماضيا لافادة الجعل المذكور ولايجوز تقدير الوصف لان الصلة لاتكون الاجملة (قوله لانه لايمتنع تقدير المستقبل) أى المضارع لانه صالح للحال فاذا قدر المتعلق مستقبلا افاد الجعل المذكور (قوله أبلغ) أى لانه نزل الاستقرار المستقبل منزلة الواقع فعبر بالماضى بخلاف تقدير المضارع فلا تنزيل فيه (قوله ولا يجوز) أى فى البواقى (قوله الالدليل) أى لفظى أومعنوى فعلم من هذا ان حذف الكون الخاص للدليل جائز لاواجب (قوله الالدليل) أى كما اذا قيل هل احد جالس فى الدار فقلت فى جوابه زيد فى الدار أى جالس فيها فذكر جالس فى السؤال دليل على ذلك المتعلق المحذوف (قوله ولا ينتقل الخ) عطف لازم على ملزوم (قوله ولا ينتقل ضمير من المحذوف) أى ولا ينتقل ضمير من الكون الخاص المحذوف لدليل الى الظرف الخ أى ولعدم الانتقال سمى ظرفا لغوا فالظرف اللغو هوما كان متعلقه خاصا وانما سمى لغوا للغو الظرف عن تحمله الضمير وانما المتحمل له ذلك المتعلق وأما الذى متعلقه عام فهو الظرف المستقر أى الذى استقر فيه الضمير لان العامل لما حذف وجوبا انتقل الضمير

امتناع حذف الكون الخاص ويبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع أنه اما أن يكون هو الدليل أو مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لى بكذا أى من يتكفل لى به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن أى مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه عول الزمخشرى ورده أبو حيان توهما منه أن الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فحذف المضاف اهـ وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول أو يقتل لا كائن اللهم الا أن تقدر مع ذلك مضافين أى قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا من المصدرين لابد له من فاعل ومما يبعد ذلك أيضا انك لا تعلم معنى المضاف الذى تقدره مع المبتدا الا بعد تمام الكلام وانما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو واسأل القرية ونظير هذه الآية قوله تعالى ان النفس بالنفس الآية أى ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح فى قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان أن يقدر يجريان فان قدرت الكون قدرت مضافا أى جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك فى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة والمجاز فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه

للظرف وصار متحملا له (قوله وتوهم جماعة) أى عند وجود الدليل أما اذا لم يوجد فلا خلاف فى المنع (قوله وعدم وجود معمول) فاذا قيل اقائم أحد فقيل زيد فالسؤال دليل على الخبر المحذوف وهذا جائز والحال انه لم يذكر لذلك الخبر معمول (قوله فكيف يكون وجود المعمول مانعا الخ) وهو الظرف فى قولك زيد فى الدار جوابا لمن قال هل أحد جالس فى الدار (قوله واشتراط النحويين الخ) هذا وارد على قوله ولا يجوز أن يقدر الكون خاصا الا لدليل وحاصله كيف تقول اذا وجد دليل صح أن يقدر الكون خاصا مع ان النحاة اشترطوا الكون العام (قوله واشتراط النحويين) أى فى متعلق الظرف فى المواضع الثمانية (قوله انما هو لوجوب الحذف) أى فاشتراط الكون العام ليس الا لوجوب الحذف لا لجوازه فلا ينافى انه يجوز أن يكون كونا خاصا ويحذف جوازا (قوله ومما يتخرج على ذلك) أى على حذف الكون الخاص لدليل هذه الامثلة وهذا شروع فى الامثلة التى حذف فيها الكون الخاص (قوله ان الخاص) أى الكون الخاص (قوله لاستقبال) أى عند استقبال أى وقت استقبال لان لام التوقيت هى التى يحل محلها وقت (قوله تلك الشبهة) أى وهى كون الكون الخاص لا يجوز حذفه وقوله وقد بينا فساد الخ أى حيث قال ومما يبطله أنا متفقون الخ (قوله مع ذلك) أى مع تقدير كائن (قوله بل تقدير خمسة) أى لان المعنى قتلكم الحر بقتله الحر أى قتلكم الحر الجانى بقتله الحر المجنى عليه (قوله ومما يبعد ذلك) أى تقدير كائن فى هذه الآية (قوله الا بعد تمام الكلام) أى بالخبر وقد يدعى مثل ذلك فى الخاص الا أن يقال الخاص يقدر فى نفس الخبر لا قبله فى المبتدا على أنه قد يدعى دليل وهو القصاص فى القتلى (قوله أن يعلم) أى المقدر أى أن يعلم تعيينه وقوله عند موضع تقديره مراده بموضع التقدير الكلمة الذى يقدر بعدها كقوله واسأل فمن المعلوم انك اذا قلت واسأل ولم تكمل الكلام تعلم أن السؤال انما هو للاهل (قوله ونظير هذه الآية) أى فى كون المقدر كونا خاصا (قوله مجدوع) بالدال المهملة أى مقطوع (قوله أن يقدر يجريان) أى وهو كون خاص وقوله فان قدرت الكون أى المطلق (قوله لاستلزامه الخ) هذا بناء على أن من فاعل أى ان من فى السموات والارض لا يعلم أحد منهم الغيب الا الله فانه يعلمه (قوله فان الظرفية المستفادة من فى حقيقة) أى لان غير الله فهو مستقر فى السموات وفى الارض قطعا (قوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى) أى لان الله ليس مستقرا فى السموات وفى الارض وقوله ومجاز بالنسبة اليه تعالى الخ لزوم الحقيقة والمجاز اذا جعل الاستثناء متصلا (قوله

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ومجازا بالنسبة اليه تعالى وامّا حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشرى فانه زعم أن الاستثناء منقطع والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والارض ومن جوّز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين ونحوه لم يحتج الى ذلك وفى الآية وجه آخر وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ تعيين موضع التقدير الاصل أن يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضى ايجابه فالاول نحو فى الدار زيد لان المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخر عن المبتدا والثانى نحو ان فى الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا أن يقدره مؤخرا فى جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا (تنبيه) ردّ جماعة منهم ابن مالك على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر فى آياتنا وقولك امّا فى الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل وأمّا لا يقع بعدها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فأمّا ان كان من المقربين وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا

*(الباب الرابع من الكتاب)*

فى ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك ما يعرف به المبتدا من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين فى ثلاث مسائل (احداها) أن يكونا معرفتين

---

(قوله ابدال المستثنى المنقطع) هذا اذا جعلت الاستثناء منقطعا (قوله ابدال المستثنى المنقطع) أى وابداله لغة ضعيفة وهى لغة تميم وأما لغة غيرهم فيجب النصب فى المنقطع على الاستثناء سواء وقع بعد ايجاب أو بعد نفى وشبهه فيقولون ما فى الدار احد الا حمارا بالنصب على الاستثناء ولا يقولون الا حمار بالرفع على انه بدل من أحد ووجهه انه ليس داخلا فيما قبله فكيف يبدل مما قبله (قوله قل لا يعلم من يذكر الخ) أى فيقدر كونا خاصا ولا شك ان من يذكر فى السموات والارض الله وغيره (قوله أحد اللسانين) أى فقد أريد بهما اللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة واللسان بمعنى القلم وهو مجاز (قوله ونحوه) أى كالخال أحد الابوين فشبه الخال بالاب على سبيل المجاز وأطلق عليه وعلى الاب أبوين وكذا تقول فى القلم أحد اللسانين (قوله والاستثناء مفرغ) أى والمعنى قل لا يعلم غيب من فى السموات والارض أحد الا الله وقوله والاستثناء مفرغ الخ هذا آخر كلام ابن مالك ولكن هذا الكلام نقله المصنف بالمعنى (قوله الاصل أن يقدر) أى متعلق الظرف والجار والمجرور (قوله ايجابه) أى ايجاب تقديره مؤخرا (قوله واصله أن يتأخر الخ) لكن قد يقال ان مقتضى كونه عاملا أن يقدر مقدما واعلم أن الارجح تقديمه فى التقدير وسيأتى هذا للمصنف فى الباب الآتى (قوله لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا) أى لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قلت ان علة منع التقديم خوف الالتباس وهنا محذوف فلا يحصل التباس قلت ان المقدر عندهم كالثابت فلو قدر مقدما لزم عليه أن الجملة فعلية فيوقع فى لبس اذ يحتمل أن المبتدا فاعل (قوله بنحو قوله تعالى الخ) أى فى نحو قوله الخ أى ان بعضهم قدر الفعل فى هاتين الآيتين فردّ عليه ابن مالك بأنه لا يصح تقدير الفعل هنا لان اذا الفجائية لا يليها فعل وأما لا يليها الفعل الا مقرونا بحرف الشرط وردّ المصنف على ابن مالك بان هذا الرد غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا الا قبل الجار وبعد اذا وبعد اما حتى يتم اعتراض ابن مالك (قوله وهذا) أى الرد عليه فى تقدير الفعل أى وهذا الرد غير وارد بناء على ما بيناه من انه قد يعرض ما يوجب تقدير المتعلق مؤخرا (قوله يقدر مؤخرا) أى عن الجار والمجرور لا مقدما عليه كما فهم ابن مالك فاعترض بما علمت

*(الباب الرابع من الكتاب)*

(قوله يكثر دورها) أى دور متعلقها فالاحكام مثل المعلومية والتعريف والتنكير الى آخر ما يأتى والمتعلق هو المبتدا والخبر والفاعل الخ فالذى يقبح الجهل به أحكام هذه المتعلقات كحكم المبتدا فالمبتدا يعرف بالمعلومية فيقبح الجهل بهذا الحكم اى بكون المعلوم مبتدا وقوله فمن ذلك أى فمن الاحكام التى يكثر دور متعلقها (قوله على وجهها) أى بأن لا يعرفها أصلا أو يعرفها على خلاف الواقع فهو صادق بالجهل المركب والبسيط



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فعطفه على ماقبله من عطف العام على الخاص (قوله تساوت رتبتهما) أى فى التعريف (قوله الله ربنا) انما كانامتساويين بناء على أن الله فى رتبة غيره من الاعلام ورب مضاف للضمير والمضاف له فى رتبة العلم وأما على ان لفظ الجلالة أعرف المعارف فلم يحصل تساو (قوله زيد الفاضل) أى فزيد مبتدأ أعرف من الخبر وقوله والفاضل زيد بالعكس أى والحامل على جعل الفاضل هنا مبتدا تقدمه لا كونه أعرف (قوله مطلقا) أى سواء تساوت رتبتهما فى التعريف أولا كان أحدهما مشتقا أولا (قوله المشتق خبر) هو للرازى محتجا بأن المبتدا هو المسند اليه والخبر هو المسند فالمشتق هو المنسوب لانه صفة ورده صاحب التلخيص بأن الصفة تؤول بالذات مجردة والجامد بالصفة أى صاحب هذه الصفة يسمى بهذا الاسم (قوله ما كان أعرف) أى والفرض انهما معلومان وقوله أو كان هو المعلوم أى والخبر هو المجهول فعلى هذا لو كان المجهول أعرف يجعل خبرا وكان على المصنف أن يقول والتحقيق انهما اما أن يكونا معلومين أو مجهولين أو اختلفا وفى كل اما أن يتساويا فى التعريف أولا فالصور ست فان تساويا علما أو جهلا فان كان أحدهما أعرف فهو المبتدا تقدم أو تأخر وان لم يكن أحدهما أعرف فالمقدم هو المبتدا وان اختلفا فى العلم والجهل فما كان معلوما هو المبتدا تقدم أو تأخر أعرف أولا لان ماذكره فيه قصور وحينئذ فقول المصنف ما كان أعرف أى سواء علما معا أو جهلا معا فالمبتدا الاعرف تقدم أو تأخر وقوله أو كان هو المعلوم أى والثانى مجهول فالمعلوم مبتدأ تقدم أو تأخر ساواه تعريفا أولا (قوله أو كان هو المعلوم عند المخاطب) المراد بكونه معلوما عنده انه مقرر عنده وهو بحسب زعمك كالطالب لان يحكم عليه بالآخر فلا ينافى انه يعلم الطرفين لان الحكم على الشئ وبالشئ فرع عن تصوره (قوله من القائم) اى فتجعل القائم مبتدا ولو تأخر (قوله كم مالك) فكم مبتدا عنده وخبر عند الجمهور وقوله وحسبنا الله حسب بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو لا يتعرف باضافته فلهذا صح جعله له نكرة فهو مبتدا عند سيبويه وخبر عند الجمهور لكن اعترض على المصنف بأن سيبويه خص النكرة الموصوفة بكونها مبتدا فى كم وفى افعل التفضيل ويوافق فى غيرهما فالاولى للمصنف الاقتصار على المثالين الاولين (قوله كم مالك) المسوغ هنا ملازمة الصدارة لكم (قوله ووجهه) أى ووجه ما قاله سيبويه من جعل النكرة الموصوفة المتقدمة مبتدأ والمعرفة بعد خبرا عنها وما قاله الجمهور من أن النكرة الموصوفة المتقدمة تجعل خبرا (قوله وأنهما شبيهان بمعرفتين الخ) اى لان النكرة الموصوفة قريبة من المعرفة لعدم الشيوع فى كل (قوله تأخر الاخص منهما) أى فالمبتدا الاخص المؤخر فهذا دليل الجمهور اعقب به دليل سيبويه (قوله اعمالا للدليلين) أى دليل سيبويه ودليل الجمهور وهو أن الاصل عدم التقديم والتأخير وبعد فاذكر من الاتجاه يرده ماقاله من التحقيق من ان الذى يجعل مبتدا اما كان معلوما ومن البين ان المعلوم هو المعرفة لا النكرة أو ما كان أعرف

تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق ان المبتدأ ما كان أعرف كزيد فى المثال أو كان هو المعلوم عند المخاطب كان يقول من القائم فتقول زيد القائم فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ (الثانية) أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو أفضل منك أفضل منى (الثالثة) أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرفة كزيد قائم وأما ان كان هو النكرة فان لم يكن لها ما يسوغ الابتداء به فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهما شبيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل أنت ويتجه عندى جواز الوجهين اعمالا للدليلين

ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان أول بيت وضع للناس للذى ببكة وقولهم ان قريبا منك زيد وقولهم بحسبك زيد والباء لا تدخل فى الخبر فى الايجاب ولخبريتها قولهم ماجاءت حاجتك بالرفع والاصل ما حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير  لم يدخل اذ لا يعمل فى الاستفهام ماقبله وأما من نصب فالاصل ما هى حاجتك يعنى أى حاجة هى حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان تقول زيد هو الفاضل وتقدر هو مبتدأ ثانيا لافصلا ولا تابعا فيجوز لك حينئذ ان تدخل عليه كان فتقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف وبنونا بنو أبنائنا رعيا للمعنى ويضعفه ان يقدر الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضى المقام المبالغة والله أعلم

*(ما يعرف به الاسم من الخبر)*

اعلم ان لهما ثلاث حالات احداها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما الى الآخر فان كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان أحدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير نحو كان زيد أخا عمرو وكان أخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلف الرتبة نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به زيد فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الامع الضمير فان الافصح فى باب المبتدا أن تجعله المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك فى باب الناسخ لان الضمير متصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على أنه سمع قليلا فى باب المبتدا هذا انا

---

وأجيب بأن ماذكره من التحقيق لغيره وأما ماذكر من الاتجاه فهو له هو فلا ضرر حينئذ وماذكر من الاتجاه هو التحقيق أى ان كلا منهما يجوز أن يكون مبتدأ ويجوز أن يكون خبرا (قوله ويشهد لابتدائية النكرة) أى كما هو قول سيبويه (قوله فان حسبك الله) نصب النكرة بان ولا ينصب بها الا ما كان مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله ولخبريتها) أى كما هو قول الجمهور (قوله ما حاجتك) فالنكرة خبر مقدم وحاجتك مبتدأ مؤخر (قوله فدخل الناسخ) أى جاءت لانه بمعنى صار وحينئذ فالخبر مقدم وحاجتك اسمها مؤخر (قوله لم يدخل) أى الناسخ أصلا فى الكلام لانه لو جعل ما مبتدأ مقدما وحاجتك هو الخبر لكان الناسخ اذا دخل انما يدخل على المبتدا وهو ما فيلزم أن يكون ماقبل أداة الاستفهام عمل فيها وهو باطل هذا توضيحه (قوله وأما من نصب) أى الحاجة بان قال ماجاءت حاجتك بالنصب (قوله فالاصل ما هى حاجتك) أى وعليه فما مبتدأ أول وهى مبتدأ ثان وحاجتك خبر الثانى فلما دخل الناسخ على هى استتر فيه وانتصب الخبر وهو الحاجة وحينئذ فتقول فى اعراب ماجاءت حاجتك ما اسم استفهام مبتدا وقوله جاءت فعل ناسخ واسمها مستتر وحاجتك خبر والجملة خبر ما (قوله فاستتر فيه) أى فانتصبت الحاجة حينئذ على انها خبر (قوله ولا تابعا) أى لزيد على أنه توكيد له (قوله ويجب الحكم الخ) هذا كالمستثنى من قوله سابقا يجب أن يكون الاول مبتدأ اذا تساويا فى التعريف فكأنه قال الا أن تقتضى مراعاة المعنى خلاف ذلك (قوله للمبالغة) أى تنويها بأن أبا يوسف بلغ غاية من الشرف والفضل حتى كان أبو حنيفة مثله (قوله للاصول) أى اصول النحو لان أصول النحو انما ينظر فيها لما يفسد صحة المعنى المراد ولا ينظر فيها للمبالغة والذى ينظر لها انما هو أصول علم المعانى (قوله ما يعرف به) أى اسم الناسخ من خبره (قوله كان زيد القائم) أى وزيد كان القائم فتخبر عن الضمير بغيره ويمنع الاخبار بالضمير عن غيره على المختار (قوله نحو هذا) أى كل اسم اشارة قرن باداة التنبيه نحو هؤلاء وهذان وهاتان (قوله فانه يتعين الخ) أى ولو كان غيره أعرف (قوله لمكان) أى لكون أى لوجود التنبيه أى فالتنبيه اداته تستحق الصدارة فتزيده قوة (قوله فلا يتأتى دخول التنبيه عليه) أى بل يدخل على اسم الاشارة الواقع خبرا فتقول كنت هذا بجعل مدخول ها التنبيه خبرا فلم يتعين للاسمية فهو مستثناه (قوله على أنه سمع قليلا) هذا هو خلاف الافصح السابق (قوله واعلم انهم حكموا الخ) تقدم ان المخاطب اذا كان يعلم الطرفين ويجهل النسبة بينهما فان كانا مختلفين فى التعريف جعل الاعرف منهما اسما للناسخ وغير الاعرف خبره على المختار فعلى هذا المختار لا يخبر عن الضمير بما دونه فى التعريف فتقول

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

زيد كان القائم لمن عرفهما ولا تقول زيد كان القائم هو وذكر هنا ان المصدر المعرف بالاضافة
المنسبك من أن والفعل كالضمير لا يجوز يخبر عنه بما هو دونه فى التعريف على المختار
والاخبار بما دونه عنه ضعيف (قوله حكموا الآن وأن) الاولى حكموا لمصدر المعرف
المنسبك من أن وأن وقوله معرف أى بالاضافة تامل (قوله معرف) يقتضى أنهما لو كانتا
مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبنى ما صنع
رجل حسن على أن تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن (قوله بحكم
الضمير) أى فى كون كل لا يخبر عنه بما هو دونه على المختار ثم علل بقوله لانه الخ وفى هذا
التعليل شئ وهو ان ظاهره ان كل ما لا يوصف يحكم له بحكم الضمير مع أن هناك امورا
لا توصف ولا يحكم لها بحكمه تأمل (قوله قرأت السبعة ما كان الخ) أى بنصب الحجة
وجواب قومه على ان كلا منهما خبر مقدم وأن والفعل بعدهما مؤول بمصدر اسم للناسخ
فقد أخبر بذلك المصدر عما هو دونه فى التعريف (قوله والرفع ضعيف) أى رفع الحجة
والجواب على أنه اسم للناسخ وأن والفعل بعده خبره ضعيف لما فيه من الاخبار بذلك
المصدر عما هو دونه فى التعريف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف كقولك
زيد كان القائم هو (قوله أو تعكس) أى بان تقول كان خيرا من زيد شر من عمرو بتقديم
الخبر على الاسم (قوله ولا يعكس) أى بحيث تجعل النكرة الاسم والمعرفة الخبر كأن
تقول كان قائم زيدا الا فى الضرورة وهذا اذا لم يكن للنكرة مسوغ وأما ان كان لها
مسوغ جاز جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وبالعكس ولو فى غير الضرورة فيجوز أن تقول
كان زيد خيرا منك وكان خير منك زيدا على ما اختاره المصنف فيما مر (قوله ولا يك
موقف الخ) موقف نكرة لا مسوغ لها ومنك متعلق بالوداع والوداع خبرها وهو بكسر
الواو وفتحها والبيت للقطامى وصدره * قفى قبل التفرق يا ضباعا * مرخم ضباعة بنت
زفر بن الحرث كان أسره ثم أطلقه واعطاه مائة من الابل وبعده

قفى فادى أسيرك ان قومى * وقومك لا أرى لهم اجتماعا
أكفرا بعد رد الموت عنى * وبعد عطائك المائة الرتاعا

(قوله يكون مزاجها الخ) مزاجها خبر مقدم وعسل اسمها مؤخر فقد أخبر عن النكرة
بالمعرفة ضرورة وصدره * كأن سبيئة من بيت رأس * يقال سبأت الخمر أسبؤها اشتريتها
ويروى خبية بمعنى مخبأة والمخبأة المصونة ويروى سلافة وهو أول ما يسيل من الخمر
وبيت الرأس موضع بالاردن معروف بالخمر وقيل المراد من بيت رئيس الخمارين والبيت
من قصيدة لحسان قبل تحريم الخمرة (قوله وأما قراءة ابن عامر) هذا جواب عن
سؤال وارد على قوله ولا يعكس الا فى الضرورة وحاصله انه قد ارتكب العكس
فى الآية وهى من غير الضرورة (قوله فاللام متعلقة بها) أى فقد خرجنا عن باب الاسم
والخبر (قوله وآية فاعلها) أى والمعنى أولم توجد لهم آية هى علم علماء بنى اسرائيل به

واعلم أنهم حكموا الآن وأن
المقدرتين بمصدر معرف بحكم
الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير
كذلك فلهذا قرأت السبعة
ما كان حجتهم الا أن قالوا فما كان
جواب قومه الا ان قالوا والرفع
ضعيف كضعف الاخبار بالضمير
عما دونه فى التعريف (الحالة
الثانية) ان يكونا نكرتين فان كان
لكل منهما مسوغ للاخبار عنها
فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم
وما تجعله الخبر فتقول كان
خير من زيد شرا من عمرو أو تعكس
وان كان المسوغ لاحداهما فقط
جعلتها الاسم نحو كان خير من زيد
امرأة (الحالة الثالثة) ان يكونا
مختلفين فتجعل المعرفة الاسم
والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما
ولا يعكس الا فى الضرورة كقوله
* ولا يك موقف منك الوداعا *
وقوله
* يكون مزاجها عسل وماء *
وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم
آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية
فان قدرت تكن تامة فاللام
متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه
بدل من آية

أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان أو آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل أو خبر لمحذوف وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم (مايعرف به الفاعل من المفعول) وأكثر ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه فان صحت المسئلة بعد ذلك فهى صحيحة قبله والا فهى فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ان أوقعت ما على مالا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز أعجبنى الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز لانه يجوز أعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من أو الذى جاز الوجهان أيضا * (فروع) * تقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكننى السفر ولا تقول أمكنت السفر وتقول مادعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد فى الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وبرفعه فى الثانية فاعلا والمفعول ضميرا محذوفا لانك تقول مادعانى الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج

(قوله أو خبر لمحذوف) أى فلم يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة (قوله والجملة خبر كان) أى ولهم حال من آية والمعنى أو لم تكن هى أى القصة علم علماء بنى اسرائيل له آية كائنة لهم (قوله لما ذكرنا) أى من لزوم الاخبار عن النكرة بالمعرفة (قوله بأن النكرة قد تخصصت بلهم) أى فصارت قريبة من المعرفة (قوله ما يعرف به الفاعل من المفعول) أى أى عند الالتباس (قوله وأكثر ما يشتبه الخ) ومن غير الاكثر ما يأتى فى الفروع وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين لكن أحدهما اسم ذات عاقلة والثانى اسم معنى كما قال فى المثال (قوله ناقصا) هو ما لا يتم الا بصلة أو صفة وقوله تاما المراد به هنا ما كان لمن يعقل كما هو المتبادر من تمثيلهم (قوله وطريق معرفة ذلك) أى ما ذكر من الفاعل والمفعول (قوله أن تجعل فى موضع التام) وهو اسم الذات العاقلة (قوله ان كان مرفوعا) أى واردت أن تختبر صحة الرفع وعدمها (قوله فى العقل وعدمه) أى ان كان الاسم الموصول لمن يعقل تقدر اسما يعقل وان كان اسم الموصول لمن لا يعقل فتقدر اسم مالا يعقل وان كان اسم الموصول يصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل فان أردت به من يعقل قدر اسما يعقل وان أردت به من لا يعقل قدر اسما لا يعقل (قوله بعد ذلك) أى الجعل وقوله فهى صحيحة قبله أى قبل الجعل المذكور (قوله ويجوز النصب) أى نصب زيد بأن تقول أعجب زيدا ما كره عمرو واثبات الجواز لاجل مقابلة نفيه السابق والا فنصب زيد واجب اه تقرير دردير (قوله فان أوقعت ما على أنواع من يعقل) فى بعض النسخ فان أوقعت ما على أنواع النساء الاضافة بيانية أى على النساء وذلك لان ما كما تستعمل فى غير العاقل تستعمل فى العاقل (قوله جاز) أى الرفع كما يجوز النصب لانه يصح ان تقول أعجبنى النساء (قوله أو الذى) صوابه أو الذين لانه هو الذى لا يقال الا لمن يعقل وأما الذى فهو مثل ما يطلق على من يعقل وعلى مالا يعقل (قوله جاز الوجهان) أى رفع زيد ونصبه فتقول أعجب زيد من كره عمرو لانك تجعل مكان من خالدا مثلا فتقول أعجبت خالدا وتقول أعجب زيدا من كره عمرو لانه يصح أعجبنى خالد فقوله جاز الوجهان أى عربية وان اختلف المراد (قوله فروع) أى ثلاثة أولها مسئلة السفر والثانى مسئلة الخروج والثالث زيد فى رزق عمرو الخ (قوله أمكنت السفر) اذ لا معنى لكونك صيرت السفر ذا مكنة (قوله مادعا) ما اسم استفهام مبتدأ ودعا فعل ماض وزيدا مفعول والفاعل ضمير ما مستترا وهو الرابط للجملة الواقعة خبرا وكذا تقول فيما كره زيد الا ان الضمير المستتر فيها مفعول (قوله وما كره زيد) أى أى شئ كرهه زيد من الخروج (قوله ويمتنع العكس) أى وهو رفع زيد فى الاول ونصبه فى الثانى (قوله لانه لا يجوز دعوت الثوب) هذا بدل ضمير النصب المستتر العائد على ما (قوله وكره من الخروج) الاولى وكرهنى الثوب من الخروج لانه يجعل مكان زيد المنصوب ياء المتكلم والثوب مكان ما الواقعة مفعولا مقدما لا يقال ان ما اسم استفهام فكيف يجعل بدلها الثوب قلنا لان القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الاعراب السابق ولا شك ان

مامعناها

ما معناها ما لا يعقل (قوله وتقول الخ) استطراد لتمييز نائب الفاعل عن غيره (قوله لا غير) تقدم أن لا غير لحن وانما تعين رفع العشرين لانه المفعول به في الاصل وهو اذا اجتمع مع المصدر أو مع الظرف أو مع الجار والمجرور لا ينوب مناب الفاعل الا المفعول به فالاصل زاد السلطان في رزق عمرو عشرين (قوله فان قدمت عمرا الخ) اعلم ان زاد تارة يتعدى لمفعولين وتارة يتعدى لواحد فان لم يقدم عمرو فهو متعد لواحد وان قدمته يحتمل أنه متعد لمفعول واحد ويحتمل انه متعد لاثنين فان رفعت كان متعديا لواحد وان نصبت عشرين كان متعديا لاثنين (قوله جاز رفع العشرين) أي على انه نائب فاعل زيد ونصبه على أنه مفعول ثان (قوله فيجب توحيده مع المثنى والمجموع) أي فتقول الزيدان زيد في رزقهما عشرون والزيدون زيد في رزقهم عشرون (قوله ويجب ذكر الجار والمجرور) أي لاجل أن يتصل به ضمير مطابق للمبتدا المثنى والجمع فتقول في رزقهما أو في رزقهم (قوله لاجل الضمير) أي لاجل أن يتصل به الضمير الراجع للمبتدا مطابقا له تثنية وجمعا (قوله فالفعل متحمل للضمير) فالفعل متعد لاثنين على هذا فتقول الزيدان زيدا في رزقهما والزيدون زيدوا في رزقهم عشرين

## *(ما افترق فيه عطف البيان والبدل)*

(قوله لا يكون مضمرا ولا تابعا) أي لا يكون المتبوع ضميرا وعطف البيان مبين له فكما يقال الضمير لا ينعت ولا ينعت به تقول الضمير لا يعطف عطف بيان ولا يعطف عليه غيره بيانا له (قوله لانه في الجوامد الخ) أي فكما أن النعت يخصص متبوعه النكرة ويوضح متبوعه المعرفة فكذلك عطف البيان والضمير لا يخصص ولا يبين وحينئذ فلا يكون نعتا ولا عطف بيان وأنت خبير بأن هذا التعليل انما يقتضي منع كون عطف البيان ضميرا ولا يقتضي منع كون متبوعه ضميرا مع أنه من جملة المدعى فالدليل أخص منه (قوله فقد مضى رده) أي في أن المفسرة (قوله نعم الخ) استدراك على قوله نظير النعت المفيد أن الضمير لا ينعت أصلا كما أنه لا يعطف عليه عطف بيان أصلا (قوله الرحمن الرحيم الخ) فهذه الامور كلها عند غيره بدل وأما هو فجعلها نعتا (قوله علام الغيوب) نعت لفاعل يقذف (قوله الرؤف الرحيم) نعت للضمير في عليه (قوله فلا تلمه الخ) صدره * قد أصبحت بقرقرى كوانسا * والشاهد في قوله البائسا صفة للهاء في تلمه أي لا تلم البائس ان ينام وقرقرى بقافين على وزن فعللا موضع والكوانس جمع كانس وهو الظبي يدخل في كناسه أي موضعه (قوله وقال الزمخشري الخ) قصده بيان أن الزمخشري عنده عطف البيان لا ينحصر في كونه للتوضيح والتخصيص خلافا للجمهور وقصده بنقل كلام الكسائي قبل أن الضمير عنده ينعت (قوله ان البيت الحرام عطف بيان) أي وأما الجمهور فيقولون انه بدل (قوله كما في الصفة) أي كما أن الصفة تخرج عن أصلها وهو

وتقول زيد في رزق عمرو عشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد في رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

## (ما افترق فيه عطف البيان والبدل)

وذلك ثمانية أمور أحدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق وأما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما أمرتني به فقد مضى رده نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله

* فلا تلمه أن ينام البائسا *

وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح



Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك فى عطف البيان على قول الكسائى وأما البدل فيكون تابعا للمضمر باتفاق نحو وزنه مايقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع ١٣٨ الزمخشرى من تجويز كون أن اعبدوا الله بدلا من الهاء فى به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرأيته اياه أو الظاهر كرأيت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثانى لم يسمع وان الصواب فى الاول قول الكوفيين انه توكيد كما فى قمت أنت (الثانى) ان البيان لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره وأما قول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات فسهو وكذا قال فى انما أعظكم بواحدة أن تقوموا ان أن تقوموا عطف على واحدة ولا يختلف فى جواز ذلك فى البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله ونحو بالناصية ناصية كاذبة (الثالث) أنه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو مايقال لك الا ماقد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم ونحو وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو أصح الاقوال فى عرفت زيدا أبو من هو وقال

لقد أذهلتنى أم عمرو بكلمة
أتصبر يوم البين أم لست تصبر

(الرابع) أنه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا ونحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين وقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا

(الخامس) أنه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب بدل

التخصيص والتوضيح وتأتى للمدح (قوله فعلى هذا) أى كلام الزمخشرى (قوله لا يمتنع مثل ذلك) أى مثل ماسبق فى النعت وهو اتيانه نعتا للضمير على سبيل المدح أو الذم أو الترحم وقوله فى عطف البيان أى فيكون عطف البيان على كلام الكسائى بعد الضمير على طريق الترحم والذم لان الذم ضد المدح والترحم مثلهما وتوضيحه أن العلماء قالوا ان النعت للتخصيص والتوضيح وقد يخرج للترحم والمدح والذم فقال الكسائى ان هذه الثلاثة الخارجة قد تكون بعد الضمير ثم ان الزمخشرى قال ان عطف البيان قد يكون للمدح ولكنه سكت عن كونه بعد ضمير ثم انك اذا نظرت تجد ان مثل المدح الذم لانه ضده والترحم لانه لا فرق بينهما أى فيكون عطف البيان قد يخرج عن التوضيح الى هذه الثلاثة ثم انك اذا نظرت لكلام الزمخشرى والكسائى تأخذ منهما انه يعطف بعد الضمير للمدح وللذم وللترحم لان الضمير كغيره عند الكسائى وقد أجيزت الثلاثة بعد الضمير عند الكسائى فى النعت ووجدت هذه الثلاثة فى العطف فى غير الضمير فيكون الضمير حينئذ كذلك (قوله يخل بعائد الموصول) أى لان المبدل منه فى نية الطرح (قوله وقد مضى رده) أى بأن المضر خلو الصلة من العائد فى اللفظ لا فى التقدير (قوله وأجاز النحويون) هذا مقابل لقوله أولا ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا للمضمر (قوله أن الثانى) أى ابدال الضمير من الظاهر (قوله قول الكوفيين انه توكيد) فتحصل أن ابن مالك يمنع ابدال الضمير من الضمير ومن الظاهر فعلى مذهبه كل من البيان والبدل لا يكون ضميرا ويكون البدل تابعا للمضمر دون البيان (قوله لا يخالف متبوعه فى تعريفه وتنكيره) أى بل يجب موافقته له فيهما (قوله فسهو) سيأتى فى الجهة السادسة الجواب عنه بأنه أطلق العطف وأراد البدل بجامع أن كلا منهما مبين فهو مجاز (قوله ان أن تقوموا عطف على واحدة) أى مع أن أن تقوموا مؤول بمصدر معرف أى قيامكم (قوله ولا يختلف فى جواز ذلك فى البدل) أى اختلافه مع متبوعه فى التعريف والتنكير (قوله انه) أى عطف البيان لا يكون جملة (قوله مايقال لك) أى مايقول الله لك (قوله ان ربك) بدل من ماقيل للرسل (قوله الا بشر مثلكم) بدل من النجوى (قوله أبو من هو) هو مبتدأ وأبو خبر ومن مضاف اليه والجملة بدل من زيد (قوله أتصبر يوم البين الخ) بدل من كلمة والمراد هنا لفظ الجملة وسبق الكلام فى أنها فى قوة المفرد (قوله أنه لا يكون) أى عطف البيان (قوله بخلاف البدل) أى فانه يكون تابعا لجملة أى والفرض انه جملة اذ لا يبدل مفرد من جملة وفيه أنه قد سبق له فى الجملة الثالثة مما لا محل له من الاعراب أن البدل والبيان لا يكون واحد منهما جملة وهذا ينافيه وقدم التنبيه على أن الاتباع انما يكون فى الاعراب اثباتا ونفيا وحينئذ فلا محذور فى ابدال الجملة من الجملة (قوله اتبعوا من لا يسألكم أجرا) بدل من قوله اتبعوا المرسلين (قوله أنه) أى البيان لا يكون الخ (قوله يضاعف)

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

بدل من يلق بدليل الجزم لأنه من بدل الجملة من الجملة (قوله أنه لا يكون بلفظ الاول) أي سواء اتصل بالثاني زيادة بيان أولا هذا صريحه لان الشئ لا يبين بنفسه وقد اعترضه الدماميني بأنه اذا اتصل بالثاني زيادة بيان كان بها غير الاول فلا مانع من كونه يجوز أن يكون بيانا ولا أظنهم يختلفون فيه والذى لا يكون بيانا ما اذا لم يتصل بالثاني زيادة بيان فحينئذ لا فرق بين البدل وعطف البيان اه تقرير دردير (قوله بنصب كل الثانية) أي على انها بدل لا على انها عطف بيان لان الشئ لا يبين بنفسه هذا مراده وأما بالرفع فيكون جملة مستأنفة (قوله رويد بنى شيبان الخ) فى رواية بتنوين رويد وهو اسم فعل أمر وبعض وعبدكم مفعوله وبنى شيبان منادى فهو جملة معترضة بين اسم الفعل ومعموله أى أمهلوا بعض وعبدكم يا بنى شيبان (قوله تلاقوا) فعل مضارع مجزوم بحذف النون فى جواب الامر (قوله على سفوان) بالسين والفاء المفتوحتين ماء على اميال من البصرة والبيت من قصيدة لبعض بنى مازن من شعراء الحماسة وبعد البيت

عليها الكماة الغر من آل مازن * ليوث طعان عند كل طعان

مقاديم وصالون فى الروع خطوهم * بكل رقيق الشفرتين يمان

اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم * لأية حرب أو لأى مكان

وفى قوله وصالون خطوهم قلب لان السيف اذا قصر وصل بخطوة أقدام (قوله فى المأزق) أى المضيق والشاهد فى تلاقوا الثانى والثالث فانه بدل من الاول (قوله تلاقوهم الخ) من الطويل لكن دخله القبض تلاقو فعولن هموفتع مفاعلن رفوا كى فعولن فصبرهم مفاعلن (قوله وفيه) أى فى هذا القول نظر (قوله ان البدل ليس مبينا للمبدل منه) أى لانهم منعوا فى البيان أن يكون بلفظ الاول لان الشئ لا يبين بنفسه وجوزوا فى البدل كونه بلفظ الاول فمفاد كلامهم أن البدل لا بيان فيه (قوله وليس كذلك) أى لان فيه بيانا للمبدل منه وقوله ولهذا أى لاجل كونه فيه بيان (قوله مررت بى المسكين) أى لان المسكين أقل تعريفا من الضمير وما كان أقل تعريفا لا يكون بدلا لانه ليس فيه بيان والبدل لا بد أن يكون فيه بيان وضمير الغيبة وان كان كذلك لكن لما كان الضمير فى حد ذاته مبهما لصدقه بمتعدد وكان المحلى أقل أفرادا لان أل فيه للعهد صح البيان فيه (قوله دون به المسكين) أى لصدق ضمير الغيبة على متعدد بخلاف المتكلم ومن يوجه اليه الخطاب (قوله بمنزلة جملة استؤنفت الخ) أى لانه على نية تكرار العامل ويلزم فى نحو مررت بزيد أخيك اعمال الجار محذوفا (قوله والثانى) أى من أوجه النظر الثلاثة (قوله بما فيه) أى بسبب ما فيه من زيادة الفائدة اذ لا معنى للبيان الا التوضيح بزيادة الفائدة فالحق انه لا فرق بين البدل والبيان فى انه ان اتصل اللفظ الثانى بما لم يتصل بالاول صح كونه بيانا وبدلا والا فلا يصح أن يكون واحدا منهما (قوله وعلى ذلك) أى ويبنى على ذلك أى على ما ذكر من صحة كون اللفظ

(السادس) أنه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك فى البدل بشرط أن يكون مع الثانى زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكقول الحماسى

رويد بنى شيبان بعض وعيدكم
تلاقوا غدا خيلى على سفوان
تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى
اذا ما غدت فى المأزق المتدانى
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم
على ما جنت فيهم يد الحدثان

وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه وحجتهم أن الشئ لا يبين بنفسه وفيه نظر من أوجه (أحدها) انه يقتضى أن البدل ليس مبينا للمبدل منه وليس كذلك ولهذا امتنع سيبويه مررت بى المسكين وبك المسكين دون به المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان فى أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثانى أن اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول كما قدمناه اتجه كون الثانى بيانا بما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك أجازوا الوجهين فى نحو قوله

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

المكرر بيانا بسبب ما فيه من زيادة الفائدة (قوله يا زيد زيد اليعملات الذبل) تمامه * تطاول الليل هديت فانزل * (قوله اليعملات) بفتح الميم لانه جمع يعملة بفتح الميم وهي الناقة المتمرنة على العمل (قوله يا تيم تيم عدي) تمامه لا أبا لكم * لا يوقعنكم في سوأة عمر * والبيت لجرير من قصيدة يهجو بها عمرو بن لجأ التيمي أي امنعوه عن شئ لئلا أهجوكم (قوله اذا ضممت الخ) ظرف لقوله أجازوا الوجهين فالمنادى مبني على الضم في محل نصب فما بعده منصوب اما بدل أو عطف بيان باعتبار المحل لما في الثاني من زيادة الفائدة وبعضهم جعل الثاني منادى مضافا أو توكيدا أو مفعولا لاعني ففي الثاني خمسة أعاريب وقوله اذا ضممت المنادى مفهومه انك لو فتحت الاول ففي فتحه مذاهب ثلاثة الاول لسيبويه وهو أن زيد الاول مضاف لليعملات وزيد الثاني مقحم وهو توكيد لفظي بين المضاف والمضاف اليه الثاني مذهب المبرد ان زيد الاول مضاف ليعملات محذوفة فهو من الحذف من الاول لدلالة الثاني والاصل يا زيد اليعملات زيد اليعملات ومفاد المصنف انه لا يجوز في الثاني على هذا المذهب أن يكون بيانا ولا بدلا لانه بلفظ الاول بدون زيادة وقد قيد جواز الوجهين بضم الاول وحينئذ فيجعل الثاني على هذا المذهب اما منادى بيا محذوفة أو مفعولا لاعني أو انه توكيد لفظي المذهب الثالث ان فتحة الاول فتحة بناء فزيد الاول مركب مع زيد الثاني تركيب خمسة عشر فهو مبني على الفتح لتركيبه واضافته لليعملات فركب زيد الاول والثاني وأضيفا لليعملات كقولهم يا سيبويه القوم (قوله والثالث أن البيان الخ) أي ان كلام ابن مالك ومن معه يفيد المنع في البيان سواء كان في الثاني زيادة أم لا اما اذا كان زيادة فقد تقدم واما اذا لم يكن زيادة فأشار له بالثالث فعلى كل حال البيان جائز أن يكون بلفظ الاول خلافا لمنع ابن مالك مطلقا (قوله يا زيد زيد) بتنوين الثاني ولا يصح أن يكون بالرفع فقط والاصح أن يكون بدلا لصحة حلوله محل المبدل منه وكلا منافيما يتعين فيه البيان (قوله واقبالك عليه) قد يقال ان الاقبال والمواجهة هنا زيادة مع الثاني فالزيادة اما لفظية أو معنوية اهـ تقرير دردير (قوله على اللفظ) ناظر للاول وقوله وعلى المحل ناظر للثاني (قوله وخرجه) أي ابن مالك وابنه وابن الطراوة (قوله أو في الاول) أي من الاثنين الاخيرين (قوله مثل سقيالك) أي فالمعنى انصر نصرا (قوله على أن المراد اغراء نصر بن سيار) أي فالمعنى يا نصر بن سيار عليك نصرا أي الزم نصرا حاجبك (قوله وقيل) أي في الرد على ابن الطراوة وابن مالك وولده وحكاه بقيل لامكان رده بأن التوكيد قد يأتي على المحل كالنعت والبيان (قوله لو قدر أحدهما) هكذا في نسخة بذكر الاحد وعليها فالصواب أن يقال لضم بالافراد وفي نسخة ولو قدرا توكيد الضما وهي ظاهرة (قوله انه) أي البيان (قوله في نية احلاله) أي ليس على نية تكرار العامل (قوله بخلاف البدل) أي فانه في نية احلاله محل الاول من حيث تكرار العامل (قوله وتعين

الذبل يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما (والثالث) ان البيان يتصور مع كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما أنه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة

لقائل يا نصر نصر نصرا

ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الاول فقط فالثاني اما مصدر دعائي مثل سقيالك أو مفعول به بتقدير عليك على أن المراد اغراء نصر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما نقل أبو عبيدة وقيل لو قدر أحدهما توكيدا لضما بغير تنوين كالمؤكد (السابع) أنه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين

البيان فى نحو يازيد الحرث وفى نحو ياسعيد كرز بالرفع أو كرزا بالنصب بخلاف ياسعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفى نحو أنا الضارب الرجل زيد وفى نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء أو النساء والرجال وفى نحو ياأيها الرجل غلام زيد وفى نحو أى الرجلين زيد وعمرو جاءك وفى نحو جاءنى كلا أخويك زيد وعمرو (الثامن) أنه ليس فى التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع أيضا البدل وتعين البيان فى نحو قولك هند قام عمرو أخوها ونحو مررت برجل قام عمرو أخوه ونحو زيد ضربت عمرا أخاه

## ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك أحد عشر أمرا (أحدها) انه يصاغ من المتعدى والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر وهى لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل (الثانى) أنه يكون للازمنة الثلاثة وهى لا تكون الا للحاضر أى الماضى المتصل بالزمن الحاضر (الثالث) انه لا يكون الا مجاريا للمضارع فى حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومنه يقوم وقائم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى وهى تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله من صديق أو أخى ثقة * أو عدو شاحط دارا

---

البيان فى نحو يازيد) أى لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولو جعل بدلا للزم عليه ندا ما فيه ال وهو لا يجوز لان يا لا تباشر أل (قوله أو كرزا بالنصب) أى لانك لو جعلته بدلا لكان على نية تكرار العامل فيلزم عليه نصب المنادى المفرد أو رفعه منونا وهو لا يجوز (قوله فانه بالعكس) أى فهو بدل لانه يجوز يا كرز (قوله أنا الضارب) يتعين أنه بيان ولا يصح أن يكون بدلا والا لزم اضافة ما فيه أل للمجرد منها وهو لا يجوز (قوله الرجال والنساء) يتعين انه بيان لا بدل لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه والبدل يحل محل المبدل منه فيختل المعنى زيد أفضل النساء فيفيد انه من النساء وليس كذلك (قوله غلام زيد) أى أنه يتعين أن يكون بيانا ولا يصح أن يكون بدلا والا لحل محل الرجل فيفيد ان نعت أى فى النداء يكون معرفا بالاضافة مع انه انما يكون محلى بال أو اسم اشارة (قوله أى الرجلين زيد) أى فيتعين أن زيدا وعمرا بيان لا بدل والا لحلا محل الرجلين فيلزم اضافة أى الى مفرد معرفة مع فقد شرطه وهو نية الاجزاء أو تكرير أى (قوله كلا أخويك زيد وعمرو) أى فزيد وعمرو بيان لاخويك لا بدل منه اذ لو حلا محله لزم اضافة كلا لمتعدد مفرق من غير ضرورة وهى انما تضاف الى معرف دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق (قوله انه) أى البيان ليس (قوله هند قام عمرو أخوها) أى فهند مبتدا وقام عمرو خبر وأخوها بيان لا بدل والا لاقتضى أن أخوها من جملة أخرى فيلزم حينئذ خلو الجملة الاولى من رابط يعود على المبتدا وفى المثال الثانى يلزم خلو جملة الصفة عن ضمير يعود على الموصوف وفى المثال الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبى منه مع انه انما يشتغل عنه بالعمل فى ضميره أو فى الملابس لضميره (قوله ما افترق فيه اسم الفاعل الخ) اما أوجه الاجتماع فلم يذكرها وهى ثلاثة الاول ان كلا يدل على حدث وصاحبه والثانى ان كلا يثنى ويجمع والثالث انهما يؤنثان ويذكران (قوله الا من القاصر) أى ولو تنزيلا كما قيل فى رحيم وانما كان صوغها من القاصر لانها تنصب المفعول به (قوله أنه يكون للازمنة الثلاثة) أى انه صالح لان يكون للازمنة الثلاثة وقوله الا للحاضر أى الا الدلالة على الزمن الحاضر أى زمن التكلم واما قول المصنف أى الماضى الخ أتى به للوفاق بين قولين وبيان ذلك أن السيرافى ذهب أنها للماضى وابن مالك ذهب الى انها للحال فأشار المصنف للوفاق بأن من قال بالماضى مراده المتصل بالحال ومن قال بالحال فمراده المتصل به الماضى فلا دلالة لها على الحدوث ولا الثبوت فى جميع الازمنة وانما تدل على الحدث الحاضر (قوله لان الاصل الخ) أى فقائم مجار ليقوم باعتبار أصله (قوله ولهذا) أى لاجل كون مجاراة اسم الفاعل للصفة فى الحركات والسكنات لا فى أعيان الحركات (قوله هو) أى موافقة اسم الفاعل للمضارع فى الحركات الخ (قوله وهى) أى الصفة المشبهة (قوله وطاهر العرض) مجارية ليطهر (قوله من صديق) قبله

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

انى رمت الخطوب فتى * فوجدت العيش أطوارا
ليس يغنى عيشه أحد * لا يلاقى فيه اقوارا

(قوله شاحط) أى بعيد وشاحط مجاز ليشحط فاتفقت الصفة مع المضارع فى الوزن (قوله سببيا) أى اسما متصلا بضمير يعود على الموصوف وهو أى السببى نسبة للسبب وهو لغة الحبل وسمى الضمير سببا مجازا وشبه الضمير بالحبل استعارة مصرحة بجامع الربط فى كل فاذا نسبت المضاف للسبب بمعنى الضمير قلت هذا سببى أى متصل بالضمير الرابط (قوله وعمرا) عطف على غلامه فغلامه سببى وعمرو أجنبى فقد اجتمعا فى تركيب واحد (قوله أو الوجه) أل بدل من الضمير والمراد معمولها بطريق الشبه باسم الفاعل فلا يرد زيد بك فرح والحال والتمييز نحو زيد حسن وجها أورا كبا (قوله خلافا لبعضهم) أى فانه جوز كون القاصر الذى يكون فيه صفة مشبهة ينصب على التشبيه بالمفعول به (قوله فاما الحديث) جواب عما يرد على قوله ويمتنع الخ وحاصل الايراد أن تهراق فعل مبنى للمفعول والفعل اذا بنى للمفعول صار قاصرا لا ينصب ما بعد نائب الفاعل أى اذا كان لا يتعدى الا لواحد وهنا قد نصبه فهب ان الفعل القاصر الذى تصاغ منه الصفة المشبهة كالفعل الذى بنى للمفعول بجامع ان كلا منهما لازم وحاصل الجواب أن الدماء تمييز لا مفعول أو ان الفعل غير مبنى للمفعول بل هو فعل مضارع (قوله فاما الحديث) هذا وارد على قوله ويمنع حسن وجهه بالنصب وحاصله أن يقال هو لا يمتنع لورود الحديث بنظيره فان تهراق بفتح الهاء وسكونها مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير المرأة وقد نصب الدماء وهو نظير الوجه مع أن ذلك الفعل قاصر عنها اذ لا يتعدى الا لواحد ينوب عن الفاعل فانه مضارع أهراق زيد الدم اى أراقه (قوله تمييز) أى والاصل ان امرأة كان الغير يهريقها من جهة الدم فالمرأة مقتولة على هذا الجواب بخلاف الجواب الثانى فانها عليه قاتلة (قوله تمييز) قال ابن الحاجب أو منصوب بفعل مقدر أى تريق الدماء أو على التشبيه بالمفعول به قال الدمامينى وفيه أن أكثر النحاة لا يقول بالتشبيه مع الافعال (قوله كقولهم جاراة) أى فى جارية وفى ناصية وفى بقى (قوله لان شرط ذلك) أى قلب الكسرة فتحة والياء الفا تحرك الياء اى والياء فى تهريق ساكنة لا متحركة (قوله تحرك الياء) اى بنقل حركتها لما قبلها فتحركت بحسب الاصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فتنقلب الفا (قوله كجارية) اى تحركت الياء فنقلت حركتها لما قبلها فقلبت الفا وكذا تقول فى ناصية وحاصل ايضاح المقام أن من المقرر أن الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها تنقلب الفا ثم انه وجد ألفاظ نطق فيها بالالف كجاراة والحال ان ما قبل الياء ليس مفتوحا وحاصل ما قالوا فيه ان الياء اذا تحركت وكان ما قبلها ليس مفتوحا فانه يقدر نقل حركة الياء لما قبلها فتقلب الياء ألفا وتهريق ليس من هذا لان ياءه ساكنة (قوله عندمن شرط وجود المحرز) المراد بالمحرز الطالب للعمل والطالب للعمل ليس بموجود

هنا

(الرابع) أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن (الخامس) ان معموله يكون سببيا وأجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا تقول زيد حسن وجهه أو الوجه ويمتنع زيد حسن عمرا (السادس) انه لا يخالف فعله فى العمل وهى تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع زيد حسن وجهه بالنصب خلافا لبعضهم فأما الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل قال ابن مالك أو مفعول على أن الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة وبقا وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وبقى (السابع) أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا أجازوا أنا زيدا ضاربه وهذا ضارب زيد وعمرا بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل أو وصف منون وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شرط وجود المحرز

كما

هنا وذلك لان الاسم لا يعمل عمل الفعل أى بأن ينصب المفعول الا اذا كان بال أو منونا وهنا ليس بواحد منهما فلا يكون عاملا فى محل زيد النصب واذا كان ليس محل زيد النصب فلا يصح حينئذ العطف على محله بالنصب (قوله عند من شرط) أى للعطف على المحل أى فى ذاته أى لا بقيد كونه مجرورا أى ان بعضا اشترط فى العطف على المحل أمورا ثلاثة أحدها وجود المحرز أى الطالب للمحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب فقاعدا عطف على محل قائم العامل فيه ليس ولا مانع من ذلك بخلاف مثاله هنا فان هنا مانعا وهو عدم تنوين ضارب الموجود وقوله كما سيأتى اى فى أقسام العطف (قوله ونصب الفعل) هذا وزان المثال الثانى فى اسم الفاعل وهو هذا ضارب زيد وعمرا وقوله ولا مررت برجل الخ هذا وزان المثال الاول وهو انا زيدا ضاربه (قوله بنصب الوجه) أى بصفة محذوفة على طريق الاشتغال وقوله وخفض الصفة هذا لا حاجة له لان الصفة لا تكون الا مخفوضة اذا كان الموصوف مخفوضا (قوله ولان معمولها) علة للمنع فى المثال الثانى وما قبله علة للمنع فى المثال الاول والثانى (قوله موصوف اسم الفاعل) أى الموصوف به (قوله الى ضميره) أى الى ضمير الموصوف المحذوف (قوله بقاتل أبيه) أى برجل قاتل أبيه (قوله ويقبح مررت بحسن وجهه) أى برجل حسن وجهه واعترض بأن اسم الفاعل لا قبح فيه أصلا ذكر الموصوف او حذف واما فى الصفة فانه يقبح فيها اضافتها الى ضمير الموصوف سواء ذكرت الموصوف أو حذفته وليس القبح قاصرا على حالة الحذف (قوله أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه) أى منه (قوله رفعت) أى الوجه أو نصبته (قوله بجميع التوابع) بأن تصفه كقولك هذا ضارب زيدا الظريف أو أخاك اذا أبدلت أو نفسه اذا أكدت أو وعمرا على العطف (قوله ولا يتبع معمولها) أى لانه لما اشترطت سببيته ألحق بالضمير وهو لا يوصف (قوله ويشكل الخ) قد يجاب بأن اليمنى خبر لمحذوف أى وهى اليمين وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل أى عين فقيل هى اليمنى أو انه مفعول لمحذوف اى أعنى اليمنى (قوله اتباع مجروره) اى فقط اما المرفوع والمنصوب فلا يتبع بمجرور خلافا للبغداديين فى الثانى (قوله عند من لا يشترط) اى فى الاتباع على المحل وجود المحرز اى واما من يشترط فى الاتباع على المحل وجود المحرز فيمنع اتباع مجروره على المحل لعدم وجود المحرز (قوله المحرز) أى الطالب للمحل وهو هنا اسم الفاعل منونا أو مع ال لانه لا ينصب الا كذلك (قوله ولا يجوز الخ) أى لانها ضعيفة فلا تعمل جرا ونصبا الا نها حملت عليه فى العمل (قوله برفع المعطوف) اى أو نصبه (قوله فى البابين) أى اسم الفاعل والصفة المشبهة وقوله كقوله مثال للصفة واما اسم الفاعل فمثاله هذا ضارب عمرا وزيد (قوله فظل) اى صار وقوله طهاة اللحم جمع طاه وهو الطباخ لانه يطهو اللحم اى يصلحه بالطبخ والشى (قوله منضج) صفة مشبهة (قوله صفيف) أى مصفوف أى ما بين منضج شواء

سيأتى ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (الثامن) أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل أبيه ويقبح مررت بحسن وجهه (التاسع) أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب فى الدار أبوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت أو نصبت (العاشر) أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخروا المغاربة ويشكل عليهم الحديث فى صفة الدجال أعور عينه اليمنى (الحادى عشر) أنه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل أن يكون منه وجاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء أجاز هو قوى الرجل واليد برفع المعطوف وأجاز البغداديون اتباع المنصوب بمجرور فى البابين كقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج

صفيف شواء أو قدير معجل * القدير المطبوخ فى القدور وهو عندهم عطف على صفيف وخرج على ان الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف  اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيأ

## ما افترق فيه الحال والتميز وما اجتمعا فيه

اعلم انهما اجتمعا فى خمسة أمور وافترقا فى سبعة فأوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما أوجه الافتراق (فأحدها) أن الحال تكون جملة نحو جاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته والتميز لا يكون الا اسما (والثانى) أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوله

انما الميت من يعيش كئيبا
كاسفا باله قليل الرجاء

بخلاف التميز (والثالث) أن الحال مبينة للهيآت والتميز مبين للذوات (والرابع) أن الحال يتعدد كقوله

علىّ اذا ما زرت ليلى بخفية
زيارة بيت الله رجلان حافيا

بخلاف التميز ولذلك كان خطأ قول بعضهم فى

تبارك رحمانا رحيما وموئلا

انهما تميزان والصواب ان رحمانا باضمار أخص أو أمدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا يبطل كونه تميزا وقول قوم انه حال

مصفوفا فهو من اضافة الصفة للموصوف وقوله قدير هو المطبوخ فى القدر (قوله صفيف شواء) هو اللحم الذى يصف على الجمر أو الرقعة حتى يشوى (قوله أو قدير معجل) أى ومنضج قدير معجل (قوله أو طابخ قدير) أى بجر قدير أى ما بين منضج وما بين طابخ فالطهاة قسمان (قوله ثم حذف المضاف الخ) قد يقال انا لا نخرجه على الشاذ بل انه لما حذف المضاف جر المضاف اليه بجر المضاف وان المضاف اليه لم يبق على حاله وهذا شائع وأجاب الشمنى بأن محل كون المضاف اليه يعرب اعراب المضاف اذا حذف اذا كان مخالفا له فى اعرابه لا ان وافقه كما هنا تأمل (قوله كقراءة بعضهم) أى فهو من القليل لان الشرط فى ابقاء المضاف اليه على حاله أن يكون ما حذف مماثلا لما عطف عليه لكن هذا الشرط انما هو فى الكثير اذ قد يوجد كذلك بدون شرط (قوله خفض على الجوار) او على التوهم لا بالعطف على المحل (قوله ولا سابق) أى بالجر عطف على مدرك فى قوله

بدالى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

فقد توهم ان الباء داخلة على مدرك أى بمدرك ولا سابق

## *(ما افترق فيه الحال والتميز)*

(قوله للابهام) أى وان كان الحال رافعا لما انبهم من الهيآت والتميز للابهام فى الذوات (قوله والتميز لا يكون الا اسما) أى لا جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا (قوله بخلاف التميز) اعترض هذا بقولك ما طاب محمد الا نفسا لانك لو قلت ما طاب محمد لم يتم الكلام وأجيب بأن كلامنا فى التميز بقطع النظر عن ما والا كما ان الحال يتوقف عليها المعنى بدون ما والا فالتميز لا يتوقف عليه معنى الكلام اذا كان بدونهما (قوله أن الحال مبينة للهيآت) أى واما نحو جاء زيد والشمس طالعة فهو فى تأويل مقارنا لطلوع الشمس ولا شك ان هذا مبين لهيئة مجيئه وان كان القصد الزمان (قوله ان الحال يتعدد) أى لانه مبين لهيئة الشئ والهيآت تتعدد ولانه صفة فى المعنى لصاحبه والشئ يوصف بأوصاف متعددة والتميز أى للمفرد مبين للذات والمبين للذات لا يتعدد (قوله رجلان) حال من الياء فى علىّ وكذا حافيا حال من ياء علىّ فقد تعددت الحال ويحتمل ان حافيا حال متداخلة وحينئذ فلا تكون متعددة فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ولذلك) أى لاجل كون التميز لا يتعدد (قوله لا نعت له) أى لانه معرفة بالعلمية ولا ينعت بالنكرة (قوله لان الحق الخ) ومقابله أنهما صفتان وهما قولان والمشهور الثانى وهو الذى عليه كلام المؤلفين فى البسملة وعليه فيجوز جعل رحمانا حالا أو تميزا وجعل رحيما نعتا له (قوله ليس بصفة) أى لا يدل على معنى وصاحبه بل انما يدل على مجرد الذات (قوله بل علم) أى وحيث كان معرفة بالعلمية فلا يجوز وصفه بالنكرة (قوله وبهذا) أى بكون الرحمن علما يبطل كونه تميزا ويبطل كونه حالا لان شرطهما التنكير وهو علم وقوله أيضا أى كما بطل بكونه علما

جعل

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

وأما قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن أتصرفه أم لا وقول ابن الحاجب انه اختلف فى صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين
لانه لم يستعمل صفة ولا مجردا من أل وانما حذفت فى البيت للضرورة (١٤٥) وينبنى على علميته انه فى البسملة ونحوها
بدل لا نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذى سأله الزمخشرى وغيره لم قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير متجه ومما يوضح لك انه غير صفة مجيؤه كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن (والخامس) ان الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون وقوله

* نجوت وهذا تحملين طليق *

أى وهذا طليق محمولا لك ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح فاما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله

رددت بمثل السيد نهد مقلص
كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله

اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا
ولم يعن بالاحسان كان مذمما

فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف واما قوله

وما ارعويت وشيبا رأسى اشتعلا

وقوله

انفسا تطيب بنيل المنى * وداعى المنون ينادى جهارا

فضرورتان (والسادس)
ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا



جعل رحيما نعتا له (قوله وأما قول الخ) هذا جواب عما يقال كيف تقول ان الرحمن ليس بصفة بل علم مع ان كلام الزمخشرى وابن الحاجب يقتضى انه صفة (قوله أتصرفه) أى بحيث يقال رحمن وحينئذ فيكون مؤنثه رحمانة وقوله أم لا أى بأن يقال رحمن وحينئذ فمؤنثه رحمى (قوله لانه لم يستعمل) اى فى لغة العرب صفة كما هو كلام الزمخشرى وابن الحاجب وانما يستعمل فى لغتهم علما (قوله لم يستعمل صفة) أى حتى يقال يختم مؤنثه بالتاء أو لا وان كان العلم أيضا يمنع للزيادة (قوله ولا مجردا من ال) هذا وجه ثان والاول ما قبله (قوله فى البيت) أى بيت الشاطبية (قوله لا نعت) أى لان العلم جامد والنعت لابد أن يكون مشتقا أو مؤولا به (قوله سأله) أى وأجاب عنه بأن الرحيم جعل كالتتمة والرديف ولم يعكس لان الشأن ان الشريف يجعل متبوعا لا تابعا (قوله لم قدم الرحمن) أى الذى هو أبلغ من الرحيم لزيادة معناه (قوله غير متجه) أى لان الرحمن غير صفة والعادة المذكورة انما هى فى الصفات لا فى العلم (قوله أو وصفا يشبهه) أى لا ان كان العامل معنويا أو فعلا جامدا فانها لا تتقدم (قوله خاشعا) حال من فاعل يخرج أى يخرجون فى حال كونهم قوما خاشعا أبصارهم (قوله خاشعا الخ) المثال يكفى فيه الاحتمال ولا يضر تجويزهم أنه مفعول يدعو أى يدعو الداعى قوما خاشعا (قوله محمولا لك) أى حال كونه محمولا لك لجملة تحملين حال من الضمير فى طليق (قوله ولا يجوز ذلك فى التمييز) أى ولو كان العامل فعلا متصرفا (قوله بمثل السيد) أى رددت العدو عن نفسى بفرس مثل السيد أى مثل الذئب وقوله نهد صفة لفرس معناه الجسيم الضخم وقوله مقلص أى طويل القوائم وقوله كميش أى حاذق فى عدوه (قوله ماء تحلبا) أى فالاصل تحلب ماء أى عرقا فقدم التمييز (قوله عينا قر) الاصل اذا المرء قر عينا بالعيش وقوله مثريا أى حال كونه مثريا اى غنيا فقدم التمييز أعنى عينا على عامله وهو قر (قوله فسهو) فيه نظر لان مذهب ابن مالك ان اذا تدخل على الاسماء موافقا لابن جنى اذ قد قال فى التسهيل وقد يغنى عن وقوع الفعل بعد اذا الاسم كما فى اذا السماء انشقت وحينئذ فالتمييز مقدم وحينئذ فقوله مرفوعان بمحذوف جزمه بذلك لا يظهر فالاولى فى الرد على ابن مالك أن يقال له ان التمييز هنا محتمل لان يكون منصوبا بفعل محذوف يدل عليه المذكور ويحتمل نصبه بالفعل بعده فالدليل قد طرقه الاحتمال (قوله يفسره المذكور) أى وهو تحلبا وقر لان اذا انما تدخل على الافعال (قوله هو المحذوف) أى وهو متقدم على التمييز (قوله فضرورتان) فيه أنه لا معنى لادعاء الضرورة مع امكان انتصاب التمييز بفعل محذوف دل عليه المذكور والاصل وما ارعويت وقد اشتعل شيبا رأسى اشتعل وأتطيب نفسا تطيب الخ (قوله ذهبا) حال من الخبر أى هذا مالك حال كون المال ذهبا وقوله بيوتا أى حال كون الجبال بيوتا وأما قوله الجبال فهو مفعول وأما نسخة من الجبال بيوتا فلا تصح لان البيوت

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ويقع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف فى المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسى والربعى حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل الجامد تمييز والمشتق ان اريد تقييد المدح به كقوله

* يا حبذا المال مبذولا بلا سرف *

فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد (والسابع) ان الحال تكون مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا فى الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فبين واما ما اختاره المبرد ومن وافقه من نعم الرجل رجلا زيد فردود واما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا
فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فيها مفعول لان نعت يتعدى الى مفعول بنفسه (قوله فارسا) أى فهو لا يصح أن يكون حالا لانها لا تصح أن تكون مقيدة ولا مؤكدة أما الاول فلان المقصود التعجب من فروسيته دائما لا التعجب منه فى حال كونه فارسا فقط أى راكبا للفرس وأما الثانى فلانه لم يستفد معناها بدونها الا ان قولك لله دره يحتمل أن التعجب منه من جهة العلم أو من جهة فروسيته ولكن الظاهر انه يصح أن يكون حالا مقيدة اذ لا يتعجب من الفروسية الا اذا كانت موجودة اذ لو لم تكن موجودة لا يقال له فارس حتى انه يتعجب من فروسيته الا أن يقال انه يصح بالنظر للوصف الذى شانه القيام به سواء كان موجودا معه أو لا ولذا قال الرضى ان التمييز والحال هنا ما لهما واحد وعلى أنه تمييز فهو تمييز نسبة مبين لجهة التعجب غير محول عن شئ ويصح أن يكون محولا عن المضاف والاصل لله در فروسيته ثم حذف المضاف وأوصل الضمير بالدر فصار دره ثم أتى بفارسا بدل فروسيته (قوله كرم زيد ضيفا) أصله كرم ضيف زيد فهو تمييز محول عن الفاعل (قوله الحال) أى كرم زيد حال كونه ضيفا أو من جهة كونه ضيفا (قوله والاحسن) أى فى المثال الثانى المحتمل للحال والتمييز اذا قصدت التمييز أن تأتى بمن البيانية لانها تدل على أن ما بعدها تمييز لا حال فحينئذ تقول من ضيف (قوله ادخال من عليه) أى بأن يقال من ضيف (قوله بعد حبذا) نحو حبذا زيد (قوله حال مطلقا) أى سواء كان جامدا أو مشتقا نحو حبذا زيدا و حبذا راكبا أى أتعجب من حب هذا حال كونه مسمى بزيد أو حال كونه راكبا (قوله تمييز) أى مبين لابهام الذات أى مبين لاسم الاشارة الواقع فاعلا وقوله مطلقا أى جامدا أو لا (قوله يا حبذا المال الخ) يا حرف تنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أى يا هؤلاء وحب فعل ماض وذا فاعل والمال مخصوص ومبذ ولا حال قصد به تقييد مدح المال بكونه مبذولا من غير سرف (قوله والا فتمييز) أى والا يرد تقييد المدح به بأن كان المراد المدح المطلق فهو تمييز (قوله حبذا راكبا زيد) حب فعل ماض وذا فاعل وراكبا تمييز مبين للفاعل وزيد مخصوص بالمدح أى أتعجب من حب هذا الراكب الذى هو زيد فليس القصد مدحه فى حالة الركوب فقط (قوله ولى مدبرا) أى لان معنى ولى أدبر فمعنى مدبرا وهو الادبار مستفاد من قوله ولى فقد صدق تعريف الحال المؤكدة عليه وهى التى استفيد معناها بدونها (قوله فشهرا مؤكد الخ) حاصل هذا أن شهرا مستفاد من المبتدا وهو عدة لانك اذا قلت ان عدة الشهور اثنا عشر يعلم من المبتدا أنها أشهر فهو مؤكد للمبتدا أى بحسب الاصل وهو عدة وأما بالنظر للخبر الذى هو عاملها وهو اثنا عشر فى حد ذاته بقطع النظر عن الخبر عنه فلا يفهم منه التمييز وهى كونها أشهرا وحينئذ فهو مبين للعامل لا مؤكد له بخلاف الحال فانها تكون مؤكدة للعامل (قوله من نعم الرجل) أى من جوازه وقوله فردود أى لانه لا يجوز لان النكرة لا تبين المعرفة لان التمييز مبين وهنا لا تبيين فلا يصح ذلك التركيب (قوله رجلا زيد) أى فهو أوقع رجلا مؤكدا لعامله وهو الرجل (قوله زادا) أى فهو

فالصحيح ان زادا معمول لتزودا اما مفعول مطلق ان أريد به التزود او مفعول به ان أريد به الشئ الذي يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت
رد التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة

*(أقسام الحال)*

تنقسم باعتبارات (الاول) انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل * احداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا وهذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم يؤول في الاول لانها مستعملة في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك * الثانية المؤكدة نحو ولى مدبرا قالوا ومنه وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا والصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة * الثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها الحال اطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو منه لان الكتاب قديم وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع ومنه قائما بالقسط اذا أعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان

---

تمييز للزاد فقد ميز المعرفة بالنكرة فهو شاهد للمبرد فأجاب بقوله والصحيح الخ أي واذا كان معمولا للتزود فلا يكون مبينا للنكرة فلا ينتج مدعى المبرد (قوله فالصحيح الخ) أي ومقابله أنه تمييز لفاعل نعم وأما زادا بيك فهو مخصوص بالمدح على كل حال (قوله نعت له) أي لزادا فالاصل زادا مثل زاد الخ (قوله فصار حالا) أي مثل * لمية موحشا طلل * فالاصل طلل لمية موحشا فموحشا صفة لطلل فلما قدم عليها أعرب حالا لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا وأعربت هي بحسب العوامل

*(أقسام الحال)*

(قوله باعتبارات) أشار بذلك الى أنه يمكن تداخل الاقسام وانما تختلف بالاعتبار (قوله منتقلة) نحو جاء زيد راكبا (قوله وملازمة) نحو دعوت الله سميعا (قوله وذلك) أي لزوم معناها (قوله مالك ذهبا) فان الذهبية لا تنفك عن المال المعين وكذلك الخزية لا تنفك عن الجبة المعينة (قوله بعته يدا) هذا هو الحال وقوله بيد جار ومجرور صفة للحال وموضح لها أي مقرونة بيد وقوله بمعنى متقابضين هو معنى الحال والجار والمجرور وهو يشير الى أن قوله بيد منضمة للحال معنى ومثل هذا المثال في كون الذي يعرب حالا الاول والثاني صفة له قولك جاؤا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا فان الثاني صفة عند ابن جني على حذف مضاف أي ذا باب مفارق باب ومن قدره قبل باب لم يشمل الاخير أو بعد باب لم يشمل الاول وعن الزجاج أن الثاني توكيد للاول ورد بأنه غيره معنى والصواب أنه يرى أن الاول بمعنى مرتبا وقيل هو على حذف الفاء وقيل المجموع حال على حد الرمان حلو حامض (قوله بخلافها في الثاني) أي فان المراد ليس خصوص اليد بل التقابض (قوله وليس كذلك) أي بل تارة تكون مؤولة وتارة لا تكون مؤولة (قوله مدبرا) حال لازمة لان التولية لا تكون الا على وجه الادبار فقولك ولى زيد مستفاد منه أنه مدبر فهي حال لازمة (قوله ومكذبا) أي للباطل وقوله وغيرهما كالانشائيات ورد بأن كون الحق وهو القرآن مصدقا ومكذبا بالنظر لذاته وان اتفق أنه هنا لا يكون الا مصدقا لما معهم وهو التوراة والنسخ ليس تكذيبا والمصنف لم ينظر لتمام الكلام وهو قوله لما معهم بل نظر لقوله مصدقا فقط فاعترض (قوله اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة) أي لان الحق والصادق معناهما واحد وهو المطابق للواقع (قوله الزرافة) بضم الزاي وفتحها (قوله مفصلا) حال لازمة أي مبينا أحكامه (قوله لان الكتاب قديم) أي فالتفصيل ليس لازما له وفيه أن المراد بالكتاب المكتوب أعني الالفاظ الحادثة بقرينة أنزل وليس المراد به الصفة القائمة بالمولى فلا اعتراض لان الالفاظ المنزلة ما فيها من الاحكام مبين (قوله بالقسط) أي العدل (قوله اذا أعرب حالا) اى الضمير في لا اله الا هو وأجاز الزمخشري نصبه على المدح أو صفة لاله على المحل بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف (قوله انها مؤكدة) أي فتكون لازمة (قوله لان

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

معناها غير مستفاد مما قبلها (الثاني) انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا (الثالث) انقسامها بحسب الزمان الى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا أي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا (والرابع) انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة مؤكدة لعاملها نحو ولى مدبرا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد أبوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو وهم ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة فقال ابن جني تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببيين كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه

---

معناها غير الخ) أي لان القيام بالقسط لا يستفاد من قوله شهد الله ورد بان الله موصوف بكل كمال ومن جملة ذلك القيام بالقسط فالقيام بالقسط مستفاد بدونها ويمكن الجواب عن المصنف بأن المراد أنه لا يستفاد معناها مما قبلها بحسب الوضع والمطابقة اذ هو المعتبر في المؤكدة ولا يفهم من لفظ الجلالة وضعا أنه قائم بالقسط اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله الثاني) أي من الانقسامات (قوله مقصودة) أي لذاتها وقوله وموطئة أي ممهدة لغيرها (قوله فانما ذكر بشرا) أي الذي هو حال لذكر سويا الذي هو صفة لبشرا (قوله الثالث) أي من الانقسامات (قوله مقارنة) أي لعاملها في الزمان (قوله شيخا) حال من الخبر والعامل فيه ما في المبتدا من الاشارة أي وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للاشارة اليه (قوله ومقدرة) ويقال لها منوية (قوله معه صقر) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة صفة لرجل (قوله أي مقدرا) هذا بيان لحاصل المعنى لا بيان لمعنى الحال وهو صائدا اذ لو كان بيانا لمعناه لكانت الحال مقارنة (قوله خالدين) أي مقدرين الخلود وليست مقارنة لان الخلود ليس مقارنا للدخول (قوله محلقين) ليس حالا مقارنة بل مقدرة أي ادخلوا المسجد الحرام حال كونكم مقدرين الحلاق اذ الحلاق لا يكون في حال دخول المسجد وأما قوله آمنين فهو حال مقارنة فلا شاهد فيه (قوله جاء زيد أمس راكبا) فيه أن هذه الحال مقارنة لعاملها لان المجيء والركوب زمنهما واحد وهو الماضي والاوضح في المثال جاء زيد اليوم فاتلا بكرا أمس لانا نتنظر لذات الوصف من كونه ماضيا أو مستقبلا نظير ما أشرنا اليه في المقدرة انظر الدماميني (قوله والرابع) أي من الانقسامات (قوله وتسمى مؤسسة) أي وهي التي لا يستفاد معناها بدونها لانها أسست وبينت معنى غير مفاد من غيرها (قوله نحو ولى مدبرا) أي فالادبار مستفاد من ولى (قوله طرا) أي جميعا ولا شك أن الجمعية تستفاد من القوم لانه جمع (قوله كلهم جميعا) أي لان الجمعية تستفاد من من لانها من صيغ العموم (قوله ومؤكدة لمضمون الجملة) أي وهي التي يستفاد معناها من مضمون الجملة قبلها والمراد أنها مؤكدة لما يستفاد من الجملة لان أبوة زيد يستفاد منها العطف فليس المراد بالمضمون حقيقته وهو المصدر المأخوذ من الجملة (قوله عطوفا) حال عاملها وصاحبها محذوفان أي أحقه أو أعرفه عطوفا (قوله بتلك الامثلة) أي التي مثلنا بها للمؤكدة لصاحبها وقوله للمؤكدة أي المذكورة للمؤكدة (قوله مع أنها الخ) بيان للاشكال (قوله لا تنحل الى مفرد) أي لان الجملة الحالية لها محل وكل ما له محل ينحل لمفرد (قوله ولا تبين الخ) أي والحال المبينة لا بد أن تبين هيئة واحد منهما (قوله ولا هي حال مؤكدة) حتى انها لا تبين هيئة (قوله فقال ابن جني) أي في الجواب عنه وحاصله أنا لا نسلم أنها لا تنحل لمفرد بل تنحل له وانها لم تبين هيئته لان المفرد الذي تنحل له حال سببية (قوله طالعة الشمس الخ) أي فقد انحلت الى مفرد وهو حال سببية أي جارية على غير من هي له غير رافعة لضمير صاحب الحال بل لاسم أجنبي ملابس لضمير

صاحب

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ (١٤٩) الزمخشري انما الجملة مفعول معه وأثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة أبحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله * وقد اغتدي والطير في وكناتها * وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز أن يقدر وبحرها أي وبحر الارض

## اعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها ان دخل عليها جار أو مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة أي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو أيان يبعثون أو مكان نحو فأين تذهبون أو حدث نحو أي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من أب لك فهي مبتدأة أو اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدأ على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأ نحو من قام ونحو من يقم أقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعولة به نحو فأي آيات الله تنكرون ونحو أياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رأيته أو متعلقها نحو من رأيت أخاه فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور *(تنبيه)* واذا وقع اسم الشرط مبتدأ فهل خبره فعل الشرط وحده

---

صاحب الحال وانما لم تبين الهيئة لانها كالحال السببية لان المفرد الذي تحصل له حال سببية والسببية لا تبين هيئة وانما تبينها الحقيقية (قوله مبكرا) أي وهو اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل وهي مؤسسة (قوله ونحوه) أي كقائلا بالنسبة لقوله والجيش مصطف أو شجاعا بالنظر له لان المراد أن تأويله بكلمة من قوة الكلام (قوله مفعول معه) أي فالواو حينئذ واو المعية (قوله وأثبت مجيء المفعول معه جملة) أي وهذا لم يقل به أحد من النحاة فالحق أنها جملة حالية (قوله وقال الزمخشري) حاصله أن الجملة الاسمية بتأويلها بظرف والمعنى وقت طلوع الشمس الخ أي مقارنا لطلوعها فقد انحلت لمفرد وبينت هيئة مجيء الفاعل (قوله وقد اغتدي) أي أذهب غدوة والحال أن الطير في أعشاشها أي وقت كون الطير في أعشاشها أي مقارنا لذلك وقوله والجيش مصطف أي وقت اصطفاف الجيش أي مقارنا لذلك وقوله والبحر يمده أي وقت مد البحر وقوله فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال أي الموجود في الكلام اكتفاء بالضمير الموجود في متعلق الظرف المأخوذ من المعنى (قوله وكناتها) بفتح الواو والكاف وضمهما جمع وكنة هو عش الطير (قوله التي حكمها حكم الظروف) أي لانها في قوة وقت اصطفاف الجيش (قوله ويجوز أن يقدر وبحرها) أي يجوز أن يقدر في الجملة ضمير ولكن فيه أن الضمير انما يعود على الارض وهي ليست صاحب الحال اذ صاحب الحال انما هو ما من قوله ولو أن ما في الارض تأمل الا أن يقال ان عود الضمير للارض بمنزلة عوده على صاحب الحال وهو ما في الارض كذا قاله الشمني

*(اعراب أسماء الشروط والاستفهام)*

أي ان أسماء الشروط والاستفهام يكثر دورها على الالسن ويقبح بالمعرب جهل أحكامها وكذا تقول في كل ترجمة في هذا الباب مما سبق أو مما سيأتي فتقول في مسوغات الابتداء ان النكرة من حيث الابتداء بها كثير في الكلام ويقبح بالمعرب جهل مسوغاتها التي هي من جملة أحكامها تأمل اه تقرير دردير (قوله ان دخل عليها جار أو مضاف الخ) من هذا يعلم أن قولهم ان أسماء الشروط وأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها محله اذا لم يكن جارا أو مضافا والا عمل (قوله فمحلها الجر) هذا اذا كان مبنيا أما اذا كان معربا كأي فهو مجرور لفظا نحو صبيحة أي يوم سفرك (قوله والا) أي والا تكن واقعة على زمان أو مكان أو حدث (قوله مفعولا فيه) راجع لما اذا وقعت على زمان أو مكان وقوله أو مفعولا مطلقا راجع لما اذا وقعت على حدث (قوله ولا يقع هذان النوعان الخ) أي لانه لا يقع بعدها الا الافعال (قوله والا) أي والا يقع بعدها اسم نكرة أو معرفة بل وقع بعدها فعل أي والموضوع أنها لم تقع على مكان أو زمان أو حدث (قوله فان وقع بعدها) أي بعد كل من أسماء الشروط والاستفهام (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط لا الفعل وحده (قوله أو متعلقها) أراد به المتصل بضميرها (قوله بعدها) أي لا قبلها لان لها الصدارة (قوله المذكور) أي الفعل المتعدي المذكور بعدها (قوله فعل الشرط) أي جملة الشرط

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لولم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم أو فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر فى قولك الذى يأتينى فله درهم أو مجموعهما لان قولك من يقم أقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم أقم معه والصحيح الاول وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية

*(مسوّغات الابتداء بالنكرة)*

لم يعوّل المتقدمون فى ضابط ذلك الا على حصول الفائدة ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل "مخل" ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لامور متداخلة" والذى يظهر لى انها منحصرة فى عشرة أمور (أحدها) أن تكون موصوفة لفظا أو تقديرا أو معنى * فالاول نحو وأجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولك رجل صالح جاءنى ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة" اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ فى الحقيقة هو المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما بينت وليست كل صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءنى لم يجز * والثانى نحو قولهم السمن منوان بدرهم أى منوان منه بدرهم

---

هذا هو المراد (قوله لانه) أى اسم الشرط (قوله وفعل الشرط) أى واذا وقع اسم تام ووقع بعده فعل مشتمل على ضميره كان الاسم مبتدأ والفعل خبره (قوله معنى الشرط) أى التعليق واضافة معنى للشرط بيانية (قوله لكان بمنزلة الخ) أى لان من من صيغ العموم فهى بمعنى كل الناس ويقوم باق على حاله (قوله أو فعل الجواب) يعنى جملته وعلى هذا القول فقد يجتمع فيها محلان باعتبارين نحو من يقم فانى أكرمه فجملة الجواب فى محل جزم باعتبار كونها جوابا للشرط وفى محل رفع باعتبار كونها خبرا واذا قلت أكرمته كان لها محل فقط ولا محل لها باعتبارين فهى فى محل رفع باعتبار كونها خبرا وليست فى محل جزم لان الجواب الماضى لا يعمل فيه الشرط لا لفظا ولا محلا على ما سبق للمصنف (قوله عود ضمير منه) أى من الجواب وقوله اليه أى الى اسم الشرط الواقع مبتدأ (قوله على الاصح) راجع لقوله أو فعل الجواب (قوله كل من الناس ان يقم أقم معه) ظاهره ان كون ان يقم أقم معه خبرا هذا محل اتفاق مع أنهم قالوا أيضا هل الخلاف المجموع أو الشرط أو الجواب تأمل

*(مسوغات الابتداء بالنكرة)*

(قوله الا على حصول الفائدة) أى فان حصلت الفائدة عند الابتداء به اصح جعلها مبتدأ والا فلا فاذا اعتقد المخاطب أنه ليس فى الدار رجل فيصح أن يقال له رجل فى الدار من غير مسوغ كما قال الرضى (قوله فمن مقل) الاصل فهم من مقل الخ وفى العبارة قلب اى فمنهم مقل (قوله فمن مقل) من تبعيضية خبر لمحذوف أى فهم بعض فريق مقل فقل بالجر صفة لمحذوف ويصح أن تكون من بمعنى الى أى فهم قد انقسموا الى فريق مقل مخل اه تقرير دردير (قوله ما لا يصلح) أى أن يكون محلا للفائدة (قوله فالاول) أى فالقسم الاول (قوله وأجل) مبتدأ وعنده خبر (قوله ولعبد الخ) هذا هو المشهور وقال ابن الحاجب المسوّغ فيه العموم (قوله بقرملة) القرمل شجر ضعيف لا شوك له وهو مثل يقال لمن التجأ لشخص ضعيف قال جرير

ان الفرزدق اذ يعوذ بخاله * مثل الذليل يعوذ تحت القرمل

فقوله عاذ أى التجأ فمن الاعراب تقول ضعيف صفة لموصوف محذوف سوغ الابتداء به الوصف (قوله وهو موصوف) أى وذلك الوصف هو المسوّغ للابتداء به (قوله اذا كانت موصوفة) اى نحو رجل صالح جاءنى وقوله او بدلا الخ اى كما فى ضعيف لاذ بقرملة" (قوله والصواب ما بينت) اى من أن المبتدأ فى المثال المذكور محذوف وسوغ الابتداء به الوصف المذكور لا أن المبتدأ ضعيف المذكور وسوّغ الابتداء به كونه خلفا عن موصوف كما يقول النحاة (قوله لم يجز) أى لان من المعلوم ان الرجل من الناس فالوصف لم يفد شيأ (قوله والثانى) أى من اقسام النكرة الموصوفة وهى الموصوفة تقديرا (قوله السمن) مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان مرفوع بالالف لانه مثنى منا



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

كعصا وبدرهم خبر الثانى والجملة خبر الاول وسوغ الابتداء بالنكرة فى عنوان الوصف المقدر (قوله شر أهر ذا ناب) ذو الناب هو الكلب وهريره تصويته بخلاف العادة وهذا مثل يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هاربا أو صوت مستغيثا بغيره (قوله ذا المجاز) اسم مركب علم على محل بمنى كان سوقا فى الجاهلية اى تقدير من الله أحلك فى هذا المكان ويروى ذا النخيل وتمامه وقد أرى * وابى ّمالك ذو المجاز بدار * وقوله أبيّ بتشديد الياء وبعده

الابدار كم بذى نفر الحى * هيهات ذو نفر من المزدار

(قوله اذ المعنى شر أى شر) اى أو بمعنى شر عظيم (قوله وليس فى هذين النوعين) الاولى المثالين وقد يقال جعلهما نوعين باعتبار التصغير والتعجب (قوله فيكونان) أى حتى يكونان (قوله والثانى) أى من المسوغات العشرة (قوله قائم الزيدان) اى فقائم مبتدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر وسوغ الابتداء بالنكرة عملها الرفع واما أقائم الزيدان فللابتداء بها مسوغ آخر وهو وقوعها بعد الاستفهام (قوله قائم الزيدان) قال الدماميني هذا المبتدأ مسند فى المعنى وقالوا المسند لا يجوز تعريفه وحينئذ فلا يطلب له مسوغ فالاولى التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن (قوله وأفضل منك الخ) مقتضى كلامه السابق أن هذا من الوصف اذ الاصل رجل افضل منك (قوله اذ الظرف) اى الجار والمجرور فى المثالين (قوله بالمصدر) اى فى المثال الاول وقوله والوصف اى فى الثانى (قوله وشرط هذه) اى النكرة العاملة للجر وفيه أن الموضوع فى النكرة ومتى أضيف لمعرفة كان معرفة فالشرط محرز له الموضوع فلا حاجة له تأمل (قوله ما عدا ذلك) أى وهو ما اذا كانت النكرة مضافة لمعرفة وتتعرف نحو غلام زيد (قوله مما يسوغ الابتداء به) أى لو انفرد فاذا كان المعطوف نكرة محضة والمعطوف عليه نكرة لها مسوغ فان المعطوف يجوز الابتداء به والعطف مسوغ له وكذا اذا كان المعطوف له مسوغ والمعطوف عليه لا مسوغ له فالعطف مسوغ حينئذ للابتداء بالمعطوف عليه فان قلت لا نسلم ان مجرد العطف مسوغ مع وجود المانع اذ النكرة لو انفردت لا يجوز الابتداء بها وكيف العطف يصيرها مفيدة قلنا حرف العطف لما شرك بين المتعاطفين ما يصح الابتداء به وما لا يصح صيرهما كالشئ الواحد فكان المسوغ فى أحدهما بمنزلته فى الآخر (قوله طاعة) هو مبتدأ وقول عطف عليه ومعروف صفة لقول ولولا عطف قول معروف على طاعة ما صح الابتداء بها (قوله أى أمثل من غيرهما) أى فالخبر محذوف ولك أن تجعلهما خبرا والمبتدأ محذوف أى المطلوب منا قول معروف (قوله قول معروف) هذا مثال لما اذا كان المعطوف عليه له مسوغ وعطف عليه ما لا مسوغ له عكس المثال الاول (قوله قول معروف) هو مبتدأ والمسوغ للابتداء به الوصف بمعروف ومغفرة عطف عليه والمسوغ للابتداء به العطف ويحتمل أن المسوغ للابتداء بكل منهما قصد الجنس

وقولهم شر أهر ذا ناب
وقد أحلك ذا المجاز
وقدر لا يغالب
اذ المعنى شر أى شر لانه فى
• والثالث نحو رجيل جاءنى
وقولهم ما احسن
معنى رجل صغير
زيدا لانه فى معنى شئ عظيم حسن
زيدا وليس فى هذين النوعين صفة
مقدرة فيكونان من القسم الثانى
(والثانى) ان تكون عاملة اما رفعا
نحو قائم الزيدان عند من اجازه
او نصبا نحو امر بمعروف صدقة
وافضل منك جاءنى اذ الظرف
منصوب المحل بالمصدر والوصف
او جرا نحو غلام امرأة جاءنى
وخمس صلوات كتبهن الله وشرط
هذه ان يكون المضاف اليه نكرة
كما مثلنا او معرفة والمضاف
مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود واما ما عدا
ذلك فان المضاف اليه فيه معرفة
لا نكرة (والثالث) العطف بشرط
كون المعطوف او المعطوف عليه
مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة
وقول معروف أى امثل من
غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها اذى

وكثير منهم أطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلة المسئلة ما انشده من قوله

عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى * ١٥٢ فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا

اذ يحتمل ان الواو هنا للحال وسياق ان ذلك مسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام أى وشكوى عظيمة على انا لانحتاج الى شئ من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكأنه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد أسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة أو الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تأخر الظرف كما فى قوله تعالى وأجل مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة فيكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف فى البيت الجملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثليهما فيكون من عطف المفردات قلنا يلزم العطف على معمولى عاملين مختلفين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار فان قيل قدر لكل من الظرفين استقرارا واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدا نفسه عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على معمولى عاملين (والرابع) أن يكون خبرها ظرفا أو مجرورا قال ابن مالك أو جملة نحو ولدينا مزيد ولكل أجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فى هن الاختصاص



نحو رجل خير من امرأة أو العموم لان النكرة فى الاثبات قد تعم ويأتى للمصنف فى الباب الخامس أن قول خبر لمحذوف أى الامثل قول وعلى هذا فقوله ومغفرة خير من صدقة جملة مستأنفة وسوغ الابتداء فيها بالنكرة قصد الجنس أو العموم (قوله وأهمل الشرط) أى كون أحد المعطوفين لابد أن يكون له مسوغ (قوله عندى اصطبار) أى أنه صابر على هجر محبوبته وهى تشكو منه وهذا عجيب (قوله وشكوى) عطف على اصطبار وهو مبتدأ والمسوغ له عطفه على اصطبار هذا ما قاله ابن مالك (قوله أن ذلك مسوغ) أى فالمسوغ حينئذ واو الحال لا العطف فلم يصح حينئذ أن يكون مثالا لما نحن فيه (قوله وان سلم العطف) أى وان سلم أن الواو للعطف (قوله فثم صفة مقدرة) أى والصفة المقدرة من جملة المسوغات فتكون هى المسوغة لا العطف (قوله بمجرده) أى من غير افتقار الى انضمام شئ اليه كوصف أو عطف (قوله كما قدمنا) الاولى كما سيأتى قريبا فى الرابع وقوله وقد أسلفنا الخ لم يسلفه بل سيأتى له أيضا (قوله وكأنه) أى ابن مالك وقوله مشروط بتقدمه أى بتقديم الظرف المختص (قوله أن التقديم انما كان الخ) أى فالذى سوغ الابتداء انما هو كونه ظرفا مختصا ولا علاقة لتقدمه فى التسويغ (قوله لدفع توهم الصفة) أى توهم كون الظرف صفة وانما توهم ذلك لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياجها للخبر ولو قدم لا يحتمل غير الخبر (قوله وانما لم يجب) أى التقديم هنا أى فى قوله وشكوى عند قاتلتى لدفع توهم الوصف (قوله لحصول الاختصاص بدونه) أى فتستغنى النكرة عن الوصف فينتفى اللبس (قوله وهو ما قدمناه من الصفة الخ) هذا الكلام يفيد أنا نحتاج للحال أو للصفة المقدرة فينافى قوله سابقا على أنا لا نحتاج الخ الا أن يقال قوله أنا لا نحتاج أى من حيث التسويغ وأما آخرة الامر فالاحتياج من حيث عدم التقديم فلا تنافى (قوله فيكون العطف هو المسوغ) فيصح حينئذ استدلال ابن مالك (قوله الجملة) أى جملة وشكوى عند قاتلتى على جملة عندى اصطبار (قوله اسما) أى شكوى وقوله وظرفا أى عند قاتلتى (قوله على مثليهما) وهو عندى واصطبار (قوله معمول للابتداء) أى والابتداء عامل مغاير للاستقرار (قوله وهو معمول للمبتدا نفسه) وهو اصطبار أى والمبتدأ معمول للابتداء والابتداء والمبتدأ عاملان مختلفان واذا عطف الاستقرار الثانى على الاول كانا معمولين للمبتدا واذا عطف المبتدأ الثانى على الاول كانا معمولين للابتداء (قوله قال ابن مالك أو جملة) فى نسخة قبل قوله قال ابن مالك عند سيبويه وعليها فقوله قال ابن مالك أو جملة معناه أو يكون جملة وهو من عند نفسه انفرد به ولم ينقله عن سيبويه (قوله وقصدك الخ) قصد فعل ماض والكاف مفعول وغلامه فاعل والجملة خبر رجل (قوله فيهن) أى فيما اذا كان ظرفا أو مجرورا أو جملة (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص أن يكون ما أضيف اليه الظرف أو المجرور أو المسند اليه فى الجملة يصح الابتداء به ولا شك ان نافى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لم يصح الابتداء به لانه معرفة وكذا كل أجل لان القصد منه العموم وكذا غلامه لانه معرفة لاضافته للضمير فاندفع اعتراض الشارح الفاهم أن المراد بالاختصاص اختصاص النكرة بأمر ولا شك ان اضافة النكرة مطلقا يفيد تخصيصها وحينئذ فيلزم عليه جواز الابتداء بكتاب من قولك عند رجل كتاب لان النكرة مخصصة بكونها عند رجل مع انه لا يجوز (قوله فلو قيل في دار رجل لم يجز) أي بخلاف في الدار رجل فانه جائز (قوله وأقول الخ) هذا هو الذي ادعى انه قدمه وقال وقد أسلفنا الخ (قوله انما وجب التقديم) أي تقديم الخبر الظرفي وقوله هنا أي فيما اذا كان المبتدأ نكرة (قوله واشتراطه) أي تقديم الظرف الواقع خبرا وقوله هنا أي في المسوغات (قوله في التخصيص) الاولى في التسويغ أي تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله وقد ذكروا في المسئلة) أي مسئلة تقديم الخبر الظرفي على المبتدا اذا كان نكرة (قوله وذاك موضعها) أي محل الاشتراط المذكور هنا أن يذكر هناك (قوله أن تكون عامة) أي أن يكون القصد منها العموم لان الاصل عدم العموم وقصد العموم حيث أوقعتها بعد ما يفيد العموم أو اتيت بها عامة سوغ الابتداء بها (قوله عامة) يعني العموم الشمولي وهو تام الفائدة وأصل المنع في النكرة من عمومها البدلي وهو مبهم الفائدة حيث لم يتعلق بالابهام غرض (قوله نحو ما رجل) أي ليس فرد من افراد الرجال في الدار لان النكرة في سياق النفي تعم وقوله أاله الخ الاستفهام للانكار فهو في معنى النفي والنكرة في سياق الاثبات الذي في معنى النفي تعم وقوله وهل رجل في الدار فيه انها نكرة في سياق الاثبات فلا تعم ودخول الاستفهام الحقيقي عليها لا يخرجها عن ذلك وأجاب الشمني بأن النكرة لما كان مدلولها فردا مبهما صادقا بأي فرد ولم يختص الاستفهام بواحد منها جاء الشيوع (قوله وليس كما قال) أي بل وقوع النكرة بعد الاستفهام مسوغ للابتداء كان الاستفهام بالهمزة أو بهل كانت الهمزة معادلة بأم او لا (قوله صاحب الحقيقة) الاولى حذف صاحب ورجع ابن الحاجب هذا للعموم (قوله عجب لزيد) أي أتعجب من زيد وقوله وضبطوه أي النحاة أي ضبطوا نحو عجب بأن يراد بها أي بالنكرة (قوله الدعاء) أي فالاول بمعنى ادعو لهم والثاني ادعوا عليهم واحترز بذلك عن كونه مرادا به الاخبار وكذا ليس المراد الاخبار بأن السلام على آل ياسين وأن الويل للمطففين (قوله ولنحو قائم الخ) يعني أن كون النكرة في معنى الفعل شامل لنحو قائم الزيدان عند من جوز هذه الصورة وهو الاخفش والكوفيون ولا يخفى أن في هذه الصورة عندهم مسوغين أحدهما العمل والآخر معنى الفعل واذا قيل ما قائم الولدان كان فيه ثلاث مسوغات الاثنان المذكوران والنافي فقوله مسوغان الاولى ثلاثة (قوله عند من جوزها) أي جوز هذه المسئلة وهو الابتداء بالنكرة بدون اعتماد (قوله كما في قوله تعالى الخ) أي كما ان في قوله تعالى ولدينا كتاب حفيظ مسوغين الوصف وكون الخبر ظرفا مختصا (قوله

فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك قالوا والتقديم فلا يجوز رجل في الدار وأقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا توهم أن له مدخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك موضعها (والخامس) أن تكون عامة اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام أو بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وأاله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو ارجل في الدار ام امرأة كما مثل به في الكافية وليس كما قال (والسادس) أن تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة (السابع) أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد وضبطوه بأن يراد بها التعجب ولنحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا في نحو ما قائم الزيدان مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان وأما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فليس لانه لامسوغ فيه للابتداء بل امالفوات شرط العمل وهو الاعتماد اولفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي والاستفهام وهذا أظهر لوجهين أحدهما أنه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم أبوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على المخبر عنه والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا الصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (الثامن) أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت اذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه (التاسع) أن تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا أسد اورجل بالباب اذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل (العاشر) أن تقع في أول جملة حالية كقوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا
محياك أخفى ضوءه كل شارق

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله

الذئب يطرقها في الدهر واحدة
وكل يوم تراني مدية بيدي

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسر ان اذا وقعت بعد واو الحال وانما الضابط أن تقع في أول جملة حالية بدليل قوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوفة أي حاملا أو ممسكا ولا يحسن أن يكون بدلا

اشتمال

---

فليس لانه الخ) أي لان فيه مسوغا وهو العمل لتأتي معنى الفعل بل المنع لشئ آخر (قوله امالفوات شرط العمل الخ) أي لانه لم يعتمد فنعه من حيث فقد شرط العمل واذا فقد الشرط فقد المشروط (قوله وهو الاعتماد) أي على نفي أو شبهه وهو الاستفهام أو على موصوف أو يكون مسندا الخ (قوله أولفوات شرط الخ) أي لا يكون الفاعل سادا مسد الخبر الا اذا تقدم الوصف نفي أو استفهام وهنا في قوله قائم الزيدان لم يوجد ذلك (قوله انه لا يكفي) أي في جعل الوصف مبتدأ مطلق الاعتماد اذ قد يوجد الاعتماد ولا يصح الابتداء وظاهر التعليل الاول انه متى وجد الاعتماد صح الابتداء (قوله كون قائم مبتدأ) أي بل يتعين جعل قائم خبرا عن زيد وأبوه فاعل الوصف (قوله وان وجد الاعتماد) أي والحال انه قد وجد الاعتماد على المخبر عنه لان المسند معتمد على المسند اليه (قوله انما هو للعمل) أي ان اشتراط الامرين معا للعمل في المنصوب لا لعمل الرفع لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد خاصة واستدل على ان عمل الرفع يكفي فيه الاعتماد خاصة بدليلين (قوله لا لمطلق العمل) أي لانه يكفي في عمل الرفع الاعتماد فقط أي وظاهر التعليل الاول ان الاعتماد مع كون الوصف الخ شرط في مطلق العمل هذا كلامه وفيه نظر بل التعليل الاول يفيد ان الاعتماد شرط في الرفع ولا شك ان الامر كذلك فقوله في التعليل الاول اما لفوت شرط العمل أي عمل الرفع وهذا لا ينافي ان العمل في المنصوب لا بد فيه من الاعتماد مع كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال (قوله أبوه أمس) فأبوه مرفوع بقائم لوجود الاعتماد وهو تقديم المبتدا وهو زيد (قوله انهم لم يشترطوا الصحة الخ) أي بل مجرد الاعتماد كاف في الرفع (قوله ذلك) أي السجود في الاول والكلام في الثاني (قوله ففي الاخبار به عنها فائدة) أي لكونه ليس معلوما (قوله بخلاف نحو رجل مات) أي فان وقوع الموت وقيامه بافراد هذا الجنس معتاد فلا فائدة في الاخبار به (قوله اذ لا توجب العادة أن لا يخلو) أي لا توجب عدم الخلو الذي هو الوجود بل تجوزه ففي الاخبار فائدة وقوله أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك الخ أي بل يجوز أن تخرج ولا يفاجئك رجل ولا أسد فالاخبار حينئذ له فائدة (قوله ما ذكرناه في المسئلة قبلها) وهو قوله اذ لا توجب العادة الخ فيقال هنا اذ لا توجب العادة ان لا يخلو الحال من اضاءة نجم في السرى أي بل قد يخلو السرى من اضاءة نجم فصح الاخبار حينئذ (قوله يطرقها) أي الغنم وقوله في الدهر أي في العمر مرة واحدة وقوله وكل يوم أي فهي تخاف مني أكثر من خوفها منه لانها كل يوم تراني ومعي مدية (قوله وكل يوم) بالنصب على الظرفية لاضافته للظرف (قوله مدية) مبتدأ والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها أول جملة حالية (قوله وبهذا) أي البيت وقوله ليس بلازم أي بل اللازم وقوعها في أول جملة حالية وان لم تقترن بواو الحال (قوله في أول جملة حالية) أي سواء تقدمتها واو الحال أولا (قوله ولا يحسن ان يكون بدلا) أي بدل

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

من الباء ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم أنفسهم وقول الشاعر
عرضنا فسلمنا فسلم كارها * علينا وتبريح من الوجد خانقه
ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة فى البيت ومقدرة فى الآية أى وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم * ومما ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة محصورة نحو انما فى الدار رجل أو للتفصيل نحو الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته وقوله

فأقبلت زحفا على الركبتين
فثوب نسيت وثوب اجر

وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى أو بعد فاء الجزاء نحو

* ان مضى عير فعير فى الرباط *

وفيهن نظر أما الاولى فلان الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجىء انما وأما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية والثانى عطف عليه كقوله

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة
ورجل رمى فيها الزمان فشلت

ويسمى بدل التفصيل ولاحتمال شهر الاول الخبرية والتقدير أشهر الارض الممطورة شهر ذو ثرى أى ذو تراب ند وشهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نسيت وأجر للوصفية والخبر محذوف أى فنها ثوب نسيته ومنها ثوب أجره ويحتمل أنهما خبران وثم صفتان مقدرتان أى فثوب لى نسيته وثوب لى أجره وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بها كما قال * لعوب تنسيني اذا قمت سربالى * وانما جر الآخر ليعفى الاثر على القافة ولهذا زحف على ركبتيه وأما الثالثة فلان المعنى فعير آخر ثم حذفت الصفة ورأيت فى كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع من الصرف لانه اسم أمه قال يونس قال رؤبة المطر شهر ثرى الخ وهذا دليل على أنه خبر

اشتمال لانه المتوهم وعدم الحسن لان شرطه ان تتشوف النفس اليه وتفهمه اولا من المبدل منه فهما اجماليا وهنا ليس كذلك لانك لو قلت الغنم كل يوم ترانى لم تتشوف النفس لذكر المدية (قوله بدلا من الباء) أى لانه لا يحسن ابدال الظاهر من ضمير الحاضر الا بشرط أن يكون بدل بعض كأعجبتني وجهك أو بدل اشتمال كأعجبتني كلامك أو بدل كل مفيد للاحاطة نحو قوله تعالى تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا ويمتنع ان لم يفدها خلافا للاخفش أجاز رأيتك زيدا وذكر أن الاولى ما علمته سابقا فى علة عدم الحسن وقوله ولا يحسن أن يكون بدلا الخ أى من الباء أى لانه لا يصح هنا الا بدل الاشتمال وضابطه وهو انتظار النفس للبدل غير موجود (قوله ولا دليل فيهما) كانه رأى ان المثال هذا فى حكم الاستدلال ولو قال وفيما مثل به نظر كان أولى لانه انما ذكرهما مثالا لا دليلا (قوله ومما ذكروا الخ) منه أيضا الوقوع بعد لولا كقوله * لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة * والمقة الحب وكان المصنف يرى المسوغ وصفا مقدرا (قوله رجل) مبتدأ والمسوغ التفصيل بعد الاجمال وأكرمته خبر (قوله فثوب) مبتدأ ونسيت خبر والمسوغ التفصيل بعد الاجمال لان الاصل على الركبتين فى ثوبين فثوب الخ (قوله ثرى) بالثاء المثلثة وهو بلا تنوين لمناسبة ما بعده وكذلك مرعى بلا تنوين (قوله شهر ثرى) أى الاشهر شهر ثرى فالاشهر مبتدأ أول وشهر مبتدأ ثان وثرى خبر ومسوغ الابتداء بشهر التفصيل بعد الاجمال اه تقرير دردير (قوله فعير) بالفتح أى حمار وعلى هذا يناسبه نسخة الرباط وعلى نسخة الرهط يناسبه ضبط عير بالكسر أى جمل (قوله أما الاولى فلان الابتداء الخ) فيه ان هذا انما هو قدح فى المثال لا فى القاعدة وهو لا يضر فيها ولك ان تمثلها بقولك انما قائم رجل فاعتراض المصنف على هذا غير ظاهر بخلاف ما بعده (قوله والثانى عطف عليه) أى بحسب الظاهر من اللفظ والا فى نفس الامر مجموع الامرين هو البدل وهذا مثل الرمان حلو حامض فقد جعلوا هذا من تعدد الخبر نظرا للظاهر وأما فى المعنى ونفس الامر فالخبر مجموع الامرين (قوله فشلت) هذا من الالفاظ التى سمعت مبنية للمفعول مثل حب (قوله الخبرية) أى وليس مبتدأ كما هو أصل الدعوى (قوله ند) أى مبلول بالماء (قوله للوصفية) أى ولا تجعل خبرا كما هو قول المدعى (قوله أى فنها) فى نسخة فمن أثوابى ثوب (قوله لعوب) أى امرأة لعوب أى كثيرة اللعب (قوله وانما جر الآخر) أى وانما جر الثوب الآخر وقوله ليعفى الاثر أى ليخفى الاثر على القافة الذين يعرفون أقدام من مشى (قوله ولهذا) أى ولاجل اخفائه الاثر على القافة زحف على ركبتيه ولم يمش مبالغة فى اخفاء الاثر (قوله ممنوع من الصرف) أى فلا تصرفه وتقول ابن حبيب وما قاله المصنف قول الاكثر وقال الاقل انه مصروف لانه اسم أبيه (قوله لانه اسم أمه) أى وانما نسب اليها لان أباه

ولابد من تقدير مضاف قبل المبتدا لتصحيح  الاخبار عنه بالزمان * (أقسام العطف) * وهى ثلاثة أحدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز فى نحو ماجاءنى من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد لان فى العطف على اللفظ اعمال ما فى الموجب وفى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا (والثانى) العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط أحدها امكان ظهوره فى الفصيح الا ترى أنه يجوز فى ليس زيد بقائم وماجاءنى من امرأة أن تسقط الباء فتنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا وأما قوله

* تمرون الديار ولم تعوجوا *

فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله

فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل

وأجاز الفارسى فى قوله تعالى وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه (والثانى) ان يكون الموضع

لاعنها وكان عالما بالنسب واللغة توفى رحمه الله لسبع بقين من ذى الحجة سنة خمس وأربعين ومائتين وقيل ان حبيب اسم أبيه فينصرف (قوله ولابد من تقدير مضاف قبل المبتدا) الذى هو المطر أى أشهر المطر شهر ثرى أى ذو ثراء أى أشهر الارض الممطورة شهر ذو ثراء

* (أقسام العطف) *

(قوله امكان توجه العامل) هذا يقتضى أن مولود فى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له ليس عطفا على والدة وقد سبق أن ابن مالك قدر فى مثل هذا عاملا وجعله عطف جمل وغيره يقول يغتفر فى التابع (قوله لا تعمل) الانسب لا تدخل وقوله فى المعارف أى اذ لا تزاد الا فى النكرات وقوله وقد يمتنع أى لمانع فى كل من الامرين (قوله وعلى المحل) أى محل قائم ومحله رفع على الخبرية لانه خبر فى الاصل (قوله نحو ما زيد قائما) ما حجازية وزيد اسمها وقائما خبرها (قوله لان فى العطف على اللفظ اعمال ما) أى لان بل ولكن يصيران ما بعد النفى موجبا وما بعد الموجب منفيا وقوله فى الموجب أى مع ان من شروطها أن يكون معمولها منفيا (قوله اعتبار الابتداء) أى الذى هو المحرز وقوله مع زواله الخ أى وسيأتى ان من جملة شروط العطف على المحل وجود المحرز أى الطالب للرفع كالابتداء (قوله على اضمار مبتدا) أى لا عطفا على المحل (قوله العطف على المحل) أى وهو المسمى بالموضع (قوله ليس زيد بقائم) قد استوفى هذا المثال الشروط الثلاثة المذكورة للعطف على المحل أعنى امكان ظهور المحل فى الفصيح لانه يمكن حذف الباء والمحرز فيه موجود وهو ليس لان خبر ليس منصوب والموضع هنا بحق الاصالة لان قائما حقه النصب لان خبر ليس حقه النصب (قوله امكان ظهوره) أى امكان ظهور ذلك المحل كما هو فى نسخة (قوله امكان الخ) اعترضه الدمامينى بجواز رب رجل صالح لقيت وامرأة مع أنه لا يجوز رب رجلا صالحا لقيت ومنع بعضهم الجواز (قوله لانه لا يجوز) أى فى الفصيح لما فيه من تعدية القاصر بنفسه (قوله وأما قوله تمرون الديار) أى فان فيه تعدية مر بنفسه وتمام البيت * كلامكم على اذا حرام * (قوله كما مثلنا) راجع لقوله زائدا لانه مثل بالباء الزائدة ومن الزائدة (قوله من دون عدنان) أى ممن هو أنزل منه من أولاده أى ان لم تجد والدا من ذريته معد ولا من ذريته عدنان الخ (قوله ودون معد) عطف على محل دون الاول ويظهر النصب لان وجد كما يتعدى للمفعول الثانى بنفسه يتعدى له بمن تقول وجدت العلم نافعا ووجدت الخير من العلم (قوله فلتزعك) أى تمنعك العواذل من الفخر لان الفخر قاصر على عدنان وقوله فلتزعك وجد بخط المؤلف بفتح الزاى مضبوطا لانه يقال وزعته أزعه وزعا أى كففته (قوله وأجاز الفارسى) هذا دليل لما قبله لان فى من قوله فى هذه ليست زائدة (قوله وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة) أى ولو كانت الدنيا ظرف مكان اذ لا مانع من عطف الزمان عليه لاشتراكهما فى الظرفية كما حققه ابن المنير ردا على الكشاف (قوله عطفا على محل هذه) أى لان قوله فى هذه جار ومجرور متعلق بأتبعوا فهو

عامل

بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفى  لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته
لالتحاقه بالفعل وأجازه البغداديون
تمسكا بقوله منضج
* صفيف شواء أو قدير معجل *
وقدمر جوابه (والثالث) وجود
المحرز أى الطالب لذلك المحل وابتنى
على هذا امتناع مسائل * احداها
ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان
الطالب لرفع زيد هو الابتداء
والابتداء هو التجرد والتجرد قد
زال بدخول ان * والثانية ان زيدا
قائم وعمرو واذا قدرت عمرا معطوفا
على المحل لا مبتدأ وأجاز هذه
بعض البصريين لانهم لم يشترطوا
المحرز وانما منعوا الاولى لمانع آخر
وهو توارد عاملين ان والابتداء
على معمول واحد وهو الخبر
وأجازهما الكوفيون لانهم
لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل
عندهم فى الخبر شيأ بل هو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها
ولكن شرط الفراء لصحة الرفع
قبل مجىء الخبر خفاء اعراب الاسم
لئلا يتنافر اللفظ ولم يشترطه
الكسائى كما انه ليس بشرط
بالاتفاق فى سائر مواضع العطف
على اللفظ وحجتهما قوله تعالى ان
الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئون الآية وقولهم انك
وزيد ذاهبان وأجيب عن الآية
بأمرين أحدهما ان خبر ان
محذوف أى مأجورون أو آمنون
أو فرحون والصابئون مبتدأ

عامل فى محله النصب (قوله بحق الاصالة) أى بحق هو الاصالة أى ان يكون الموضع هو
الاصل لان الاصل فى خبر ليس النصب وفى الفاعل الرفع (قوله فلا يجوز) أى لا يجوز
عطف الاخ على محل زيد لان محله خفض بالاضافة وهو خلاف الاصل ومفاد كلامه ان
زيدا فى محل خفض حالة نصبه وليس كذلك والجواب أن مراده ان زيدا يثبت له الخفض
فى تركيب آخر فلا يجوز العطف مراعاة له لانه ليس أصليا (قوله أو قدير معجل) أى فقدير
عطف على محل صفيف المنصوب (قوله وقدمر جوابه) وهو ان قدير عطف على صفيف
وجر للجوار بناء على جوازه مع العاطف أو للتوهم أو انه معمول لمحذوف أى أو طابخ
قدير وطابخ عطف على منضج اه تقرير دردير (قوله وجود المحرز) أى كما فى ليس زيد
بقائم ولا قاعدا (قوله على هذا) أى على اشتراط هذا (قوله احداها ان زيدا الخ) أى
وضابطها العطف للمرفوع على منصوب ان قبل ان تستكمل وهذا بخلاف ما قاله
ابن مالك من الجواز لانه لا يشترط عنده فى العطف على المحل ذلك الشرط قال فى الخلاصة

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب ان قبل أن تستكملا

وأما الثانية فالعطف للمرفوع بعد الاستكمال (قوله على المحل) أى محل زيد وقوله
لا مبتدأ أى ويكون من عطف الجمل (قوله وهو توارد الخ) أى بخلاف المسئلة الثانية فان
العامل فى عمرو الابتداء الذى كان والعامل فى خبر عمرو المحذوف الابتداء الذى عمل فى
نفس عمرو فلم يرد على قائم المقدر الا عامل واحد وهو الابتداء الذى كان (قوله وهو الخبر)
أى لان قائمان خبر عن زيد وعن عمرو والعامل فيه نظرا لزيد ان والعامل فيه نظرا لعمرو
الابتداء المؤثر فى عمرو وهذا كله بناء على أن المبتدأ والخبر العامل فيهما الابتداء لا على
المشهور وهو ان الرافع للمبتدا الابتداء وللخبر المبتدا وأما عليه فالعاملان ان وعمرو وهو
المبتدأ ويمكن أن يمشى المصنف عليه فقوله والابتداء أى وذو الابتداء (قوله لانهم
لا يشترطون المحرز) تصحيح للمسئلتين وقوله ولان ان لم تعمل الخ أى فصحت المسئلة الاولى
(قوله الفراء) هو كوفى (قوله لصحة الرفع) أى لصحة عطف المرفوع على محل اسم ان
قبل الاستكمال (قوله خفاء اعراب الاسم) أى بان كان مبنيا نحو ان هذا وعمرو ذاهبان
أو يكون منصوبا بحركة مقدرة نحو ان موسى وعمرو قائمان (قوله لئلا يتنافر اللفظ)
أى لو لم يكن خفيا اعرابه (قوله وحجتهما) أى الفراء والكسائى فى عطف المرفوع على
المنصوب قبل مجىء الخبر لانهما اتفقا على ذلك وان كان الفراء زاد شرطا وما ذكر فيه حجة
للفراء فى اشتراط الشرط لان الذى سمع فى القرآن والامثلة فيه خفاء اعراب الاسم مثل
انك وزيد ومثل الآية فان الاسم مبنى (قوله وأجيب) أى من طرف البصريين (قوله
أى مأجورون الخ) أما آمنون فلدلالة لا خوف عليهم وأما فرحون فلدلالة ولا هم يحزنون
وأما مأجورون فالاولى حذفه لان هذه الآية التى فيها الصابئون فى المائدة وليس فيها فلهم
أجرهم (قوله والصابئون مبتدأ) الاولى ان المبتدأ والذين هادوا ليكون مخصصا بقوله

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

من آمن الخ فالذين هادوا واليسوا بمثابة الذين آمنوا في الفرح لجميعهم **(قوله ومابعده الخبر)** أي قوله من آمن منهم بالله الخ **(قوله ويشهد له)** أي من حيث ان خبر ان محذوف وذكر بعده المبتدأ وخبره وحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدا عليه **(قوله فاني)** أي دنف وأنتما مبتدأ خبره دنفان وقوله وان لم تبوحا الجملة حال **(قوله وانما الكثير)** أي في كلامهم **(قوله ان الخبر المذكور)** أي وهو من آمن أو قوله فلا خوف **(قوله وخبر الصابئون)** الاولى وخبر الذين هادوا وما عطف عليه محذوف **(قوله أي كذلك)** أي والمعنى حينئذ ان الذين آمنوا من آمن منهم أي من استمر منهم على الايمان أو كان ايمانه على هذا الوجه لا خوف عليهم الخ والذين هادوا وما عطف عليه كذلك أي من آمن منهم الخ لكن بمعنى حصل الايمان **(قوله ويشهد له)** أي من حيث ان الخبر للاول والمبتدأ خبره محذوف **(قوله فمن يك أمسى الخ)** قبله

دعاك الهوى والشوق لما ترنمت * هتوف الضحى بين الغصون طروب
تجاوبها ورق الحمام لصوتها * فكل لكل مسعد ومجيب

**(قوله فاني وقيار)** هو غلام الشاعر أو فرسه وهو ضابي بالمعجمة وكسر الموحدة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم فان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا يربط الا بالضمير ولا ضمير في قوله * فاني وقيار بها لغريب * قلت المعنى فمن يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني وقيار الخ **(قوله حتى يتقدم)** أي حتى يتقدم ذلك الخبر على المبتدا **(قوله تقديم الجملة المعطوفة الخ)** هذا بناء على تقدير خبر المبتدا وهو قيار قبل خبر ان وهو لغريب والا فصلت كل جملة بجزء الاخرى **(قوله بأمرين)** أي ويصح ان يجريا في الآية فيصح أن تجعل الصابئون عطفا على تابع محذوف أي والذين هادوا هم والصابئون ويصح أن يكون الصابئون عطفا على الذين على توهم ان ان لم توجد وأما الجوابان المذكوران في الآية فلا يتأتيان في المثال **(قوله على توهم الخ)** أي والعطف على التوهم لا يشترط فيه وجود محرز **(قوله تابع لمبتدا محذوف)** أي انه عطف على مبتدا محذوف **(قوله انهم أجمعون)** حاصله ان أجمعون لا يصح أن يكون توكيد الاسم ان لانه منصوب اذا راعيت اللفظ ولا على المحل لانه لا بد من وجود المحرز والمحرز قد زال والجواب انه توكيد لمبتدا محذوف أي انهم هم أجمعون أو انه توكيد له على التوهم أي توهم ان ان لم تذكر اه تقرير دردير **(قوله بالرفع)** أي اذا لاحظت ان اضافة ضرب لزيد من اضافة المصدر لفاعله وقوله أو عمرا أي ان لاحظته من اضافة المصدر لمفعوله **(قوله لان الاسم)** أي سواء كان وصفا أو لا وقوله لا يعمل أي لا نصبا ولا رفعا وقوله في اللفظ أي لفظ المعطوف عليه حتى يكون بال أو منونا الخ فالاول نحو جاء في الضارب زيدا أو أعجبني الضرب عمرا أو زيدا وقوله أو منونا نحو هذا ضارب عمرا أو أعجبني ضرب زيدا وقوله أو مضافا أي لان المضاف اليه يقوم مقام التنوين نحو أعجبني ضرب زيد عمرا أو جاء في ضارب

ومابعده الخبر ويشهد له قوله
خليلي هل طب فاني وانما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان
ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة
الثاني عليه وانما الكثير العكس
والثاني ان الخبر المذكور لان وخبر
الصابئون محذوف أي كذلك
ويشهد له قوله
فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب
اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدا
حتى يتقدم نحو لقائم زيد ويضعفه
تقديم الجملة المعطوفة على بعض
الجملة المعطوف عليها وعن المثال
بامرين أحدهما انه عطف على
توهم عدم ذكر ان والثاني انه تابع
لمبتدا محذوف أي انك أنت وزيد
ذاهبان وعليه ما خرج قولهم انهم
أجمعون ذاهبون (المسئلة الثالثة)
هذا ضارب زيد وعمرا بالنصب
(المسئلة الرابعة) أعجبني ضرب
زيد وعمرو بالرفع أو وعمرا بالنصب
منعهما الحذاق لان الاسم
المشبه للفعل

القوم

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بال أو منونا أو مضافا وأجازهما قوم تمسكا  بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا وقول الشاعر

*فلم تخل من تمهيد مجد وسوددا*

وأجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور أى وجعل الشمس ومهدت سوددا أو يكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير فى الآية ان الوصف فيها بمعنى الماضى والماضى المجرد من أل لا يعمل النصب ويوضح لك مضيه قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه الآية وجوز الزمخشرى كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مرادمنه فعل مستمر فى الازمنة لا فى الزمن الماضى بخصوصيته مع نصه فى مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضى فى أن اضافته محضة وأما قوله

قد كنت داينت بها حسانا
مخافة الافلاس والليانا

فيجوز أن يكون الليان مفعولا معه وأن يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف أى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليان فعل لغير المتكلم اذ المراد انه داين حسان خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد فى المفعول له من موافقته لعامله فى الفاعل ومن الغريب قول أبى حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها ثم انه أسقط الشرط الاول الذى ذكرناه ولا بد منه

---

القوم زيدا وقوله لا يعمل فى اللفظ أى والفرض انه للحال والاستقبال (قوله لا يعمل فى اللفظ) يعنى لفظ المعطوف عليه لان وجود المحرز بالنسبة له (قوله حتى يكون بال) أى ويعمل مطلقا (قوله حتى يكون الخ) أى وقولك ضارب زيد بالاضافة لم يتحقق عمله النصب لانه لم يأت اسم آخر منصوب بعد المضاف اليه فطلبه العامل للنصب ليس موجودا ومفاد ذلك ان قولك هذا ضارب زيد بالاضافة من اضافة اسم الفاعل لمفعوله لا يقال لزيد انه فى محل نصب وكذا اذا قلنا ضرب زيد من اضافة المصدر لفاعله لا يقال له انه فى محل رفع وكذا اذا أضيف للمفعول فهو ليس فى محل نصب وهذا خلاف المشهور وحرر وانما قلنا المحرز ليس موجودا لان المسئلتين متفرعتان على عدم وجود المحرز وان قلنا ان المحرز موجود والمنع لعدم الاضافة وأل والتنوين وان وجد المحرز خرجنا عن الموضوع وصار تفرع المسئلتين لا يسلم فتأمل ذلك وانصف اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو مضافا) أى الى غير ذلك المعمول الذى يعمل فيه النصب اذ اضافته له قاضية بأن عمل الفعل فى محله (قوله فلم تخل الخ) صدره *هويت ثناء مستطابا مجددا* وهذا شاهد للمسئلة الثانية وأما الآية فشاهد للمسئلة الاولى (قوله والماضى المجرد من أل لا يعمل الخ) ظاهره انه ان كان مستقبلا يعمل مع تجرده من أل لوجود المحرز فيخالف ما قدمه اه تقرير دردير (قوله مع نصه فى مالك يوم الدين على أنه الخ) أى ففى كلامه تناقض وحاصل الجواب ان المحمول على الزمن المستمر أى المراد منه ذلك اما أن يلاحظ من حيثية المعنى فالاضافة محضة فلا يعمل ومن حيث الاستقبال والحال فالاضافة لفظية فيعمل فمالك وان حمل على الاستمرار الا انه ملاحظ فيه المضى وجاعل الليل ملاحظ فيه الاستقبال والمضى فان قلت ما الحامل على ان مالك ملاحظ فيه المضى دون الاستقبال قلت لاجل ان يكون مالك اضافته محضة تفيد التعريف فيصح جعله صفة لله على ان المقصود انه صفة لا بدل لانه خلاف الاصل لانه قد سبق صفتان والاصل جعل الكلام على وتيرة واحدة وانما لوحظ الاستقبال فى جاعل للعطف عليه بالنصب ولان الجعل متجدد شيأ فشيأ وانما أريد به جميع الازمنة ابتداء لانه كذلك فى الواقع اه تقرير دردير (قوله فى ان اضافته محضة) اى فيكون المضاف اليه غير معمول فيناقض جعل الليل فى محل نصب المقتضى ان الاضافة غير محضة وانها لفظية (قوله وأما قوله) هذا جواب عما يرد على قوله سابقا منعهما الحذاق (قوله قد كنت داينت بها) أى بالقينة أى بعتها بالدين مخافة افلاس غيره ومطله (قوله والليانا) أى المطل (قوله ولو لم يقدر المضاف لم يصح) أى عطفه على مخافة (قوله ان يكون للمعطوف عليه لفظ) احترازا من الضمير المستتر فلا يقال للعطف عليه انه عطف على المحل على هذا بل هو عطف على ما يقتضيه العامل صريحا اذ ليس له محلان فتأمل (قوله وموضع) هذا هو الموضوع وجعله شرطا (قوله فجعل صورة المسئلة) أى موضوعها وهو العطف على الموضع (قوله أسقط الشرط الاول) أى وهو ظهور الموضع فى الفصيح

(والثالث) العطف على التوهم نحو ليس  زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه

صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هنالك ولهذا حسن قول زهير

بدا لي أني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيأ إذا كان جائيا

وقول الآخر

ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل
ان لم يكن للهوى بالحق غلابا

ولم يحسن قول الآخر

وما كنت ذا نيرب فيهم
ولا منمش فيهم منمل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم ووقع أيضا في المرفوع اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فأما المجزوم فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق وأكن فان معنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى ان أخرتني أصدق واحد وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع في قراءة الأخوين من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يسلمان ان الجزم في نحو ائتني أكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة وأن والفعل في تأويل مصدر

(قوله العطف على التوهم) أي بسبب التوهم وكذا تقول في قولهم على المعنى أي العطف بسبب ملاحظة المعنى (قوله العطف على التوهم) أي توهم ان العامل الموجود معدوم أو توهم ان المعدوم موجود فالأول كما في انك وزيد ذاهبان فزيد عطف على الكاف على توهم عدم ان والثاني نحو ليس زيد قائما ولا قاعد على توهم دخول الباء على قائما وهذا هو المسمى بالعطف على المعنى والأولى في القرآن أن يقال العبارة الثانية (قوله المتوهم) أي على المعطوف عليه وقوله كثرة دخوله أي ذلك المتوهم وقوله دخوله هنالك أي في المعطوف عليه (قوله ولا سابق) عطف على توهم ان الباء داخلة على مدرك وكذا تقول في ولا بطل (قوله ولا سابق الخ) لكثرة دخول الباء الزائدة في خبر ليس المعطوف عليه (قوله الشهم) أي ذو الشهامة أي القوة وقوله ولا بطل الخ لكثرة زيادة الباء في خبر ما (قوله ولا منمش) الشاهد في قوله ولا منمش فانه عطف على ذا نيرب على توهم دخول الباء على المعطوف عليه (قوله ذات البين) أي الحالة صاحبة البين أي التي تكون بين الناس كالصحبة (قوله وكما وقع هذا العطف) أي العطف على التوهم (قوله وقع في أخيه) انما جعله أخاه لأنه نظيره في كونه مختصا بقبيل فالجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل (قوله ومعنى ان أخرتني أصدق الخ) أي فأكن عطف على أصدق على توهم دخول ان فهو عطف عليه باعتبار المعنى لأن أصدق في المعنى جواب للشرط (قوله واحد) أراد اتحادهما عرفا وانما كانا واحدا وان كان الشرط لا يدل على الطلب وضعا بخلاف التحضيض لأن الشرط دال هنا عليه بقرينة وهي انه لما كان التصدق أمرا محبوبا وقد علق على التأخير فليكن المراد الطلب فحينئذ استوى معنى التركيبين في الدلالة على الطلب وان كان أحدهما وضعا والآخر بقرينة (قوله عطف على محل فأصدق) أي لأنه في محل جزم جوابا للشرط مقدر أي ان تؤخرني اليه أصدق (قوله الأخوين) أي حمزة والكسائي (قوله ويذرهم) عطف على محل قوله فلا هادي له فالعطف في الآيتين على جواب الشرط وان كان الشرط في الآية الأولى مقدرا وفي الثانية محققا (قوله ويرده) أي يرد كون العطف هنا على المحل لا على التوهم وقد ذكر الدماميني هنا كلاما رد به كلام المصنف لكن آل الى العطف على المعنى فلا وجه للرد فانظره تعلمه اهـ تقرير دردير (قوله ويرده الخ) حاصل الرد انه اذا وجدت الفاء بعد الطلب فالفعل منصوب بأن مضمرة واذا سقطت الفاء وقصد الجزاء فيجزم الفعل بشرط مقدر واذا كان الشرط حالة سقوط الفاء ملحوظا فليكن الشرط حالة وجود الفاء ملاحظا لكن على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق وانما لم يكن ملاحظا تحقيقا لأن الفاء تقتضي انها من عطف المفردات كما أشار لذلك بقوله فليست الفاء الخ أي خلافا لهما حيث زعما ان الشرط مقدر تحقيقا اهـ تقرير دردير (قوله انهما) أي السيرافي والفارسي (قوله في نحو الخ) أي وهو ما اذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء (قوله باضمار الشرط) أي لسقوط الفاء أي وحينئذ فليكن الجزم بعد

الفاء

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ويأتي القولان في قول الهذلي * فأبلوني بليتكم لعلي * أصالحكم وأستدرج نويا * ١٦١ أي نواي وكذلك اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرا بالنصب والصواب انه على التوهم وانه مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الا زيدا ومعناه فشبهوه بقولهم

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وقد استنبط من ضعف فهمه من انشاده هذا البيت هنا انه يراه عطفا على المحل ولو أراد ذلك لم يقل انهم شبهوه به

* (رجع القول الى المجزوم) *

وقال به الفارسي في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله باثبات الياء في يتقي وجزم يصبر فزعم ان من موصولة فلهذا ثبتت ياء يتقي وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على توهم معنى من وقيل بل وصل يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في يأمركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم أو هذه الياء لام الفعل واكتفي بحذف الحركة المقدرة وأما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان

الفاء على تقدير شرط متوهم لا محقق فليست الخ فالفاء مفرعة على محذوف (قوله معطوف على مصدر متوهم) لعلهما ان لا يجعلا المصدر محذوفا بل هو خبر لمحذوف والجملة جواب شرط مضمر والفعل معطوف عليه والتقدير ان تؤخرني فتصديق ثابت فأكن فالفاء رابطة للجواب (قوله فكيف تكون الفاء مع ذلك) أي مع مابعدها وقوله وليس الخ حال (قوله القولان) أي قول الفارسي والسيرافي ان العطف على المحل وقول سيبويه والخليل ان العطف على التوهم (قوله لعلي) جواب الطلب أعني قوله فأبلوني أي اعطوني فهو على تقدير الفاء أي فلعلي اصالحكم وقوله واستدرج بالجزم عطف على التوهم أي ان تبلوني استدرج أو عطف على محل الجملة أعني لعلي اصالحكم فانها في محل جزم على قول الفارسي جوابا للشرط مقدر أي ان تبلوني لعلي اصالحكم (قوله نويا) بفتح الواو ولذا أشار المصنف بقوله أي نواي فقلبت الالف ياء وأدغمت الياء في الياء والنوا جهة السفر (قوله انه على التوهم) أي توهم ان الا داخلة على المعطوف عليه وهو زيد (قوله وانه مذهب سيبويه) أي والصواب انه مذهب سيبويه خلافا لمن قال ان هذا عطف على المحل لان غير زيد حل محل الا زيدا ونسب هذا لسيبويه (قوله فلسنا بالجبال) صدره * معاوي اننا بشر فأسجح * والشاهد في الحديدا فانه عطف على محل بالجبال لا على التوهم وقوله من انشاده أي من انشاد سيبويه لهذا البيت وهذا البيت من انشاد عقبة ابن الحرث الاسدي يخاطب معاوية وبعده

أديروها بني حرب عليكم * ولا ترموا بها الغرض البعيدا

(قوله ولو أراد ذلك) أي ولو أراد في العطف على الموضع أي المحل لم يقل سيبويه انهم شبهوه لان هذه اللفظة تقتضي انه ليس من قبيله ولو كان من قبيله لاتى به شاهدا وقال على حد قولهم فلسنا الخ (قوله وقال به الفارسي) أي وقال بالعطف على التوهم في المجزوم الفارسي (قوله على توهم معنى من) أي على المعنى المستفاد من من الشرطية أي انه عطف على يتقي مراعى فيه توهم ان من شرطية فقد توهم ان ما ليس موجودا وهو من الشرطية موجود (قوله بل وصل يصبر) أي وصلها بما بعدها حال كونها ملتبسة بنية الوقف المقتضي لسكونها (قوله وقيل بل سكن الخ) أي وهو الذي ينبغي تخريج القرآن عليه (قوله لتوالي الحركات) من باء يصبر الى همزان (قوله كما في يأمركم ويشعركم) أي بسكون الراء فيهما تخفيفا لثقل توالي ثلاث حركات (قوله بحذف الحركة) وهو الرفع المقدر الذي كان على الياء فلما دخل الجازم حذفه وحينئذ فيتقي مجزوم بسكون مقدر على آخره فالرفع والجزم كل منهما فيه حاصل بالاعتبار على هذا القول (قوله وأما المرفوع) أي وأما وقوع عطف التوهم في المرفوع (قوله وانك وزيد الخ) هذا محل الشاهد فقد عطف على توهم ان الضمير المعطوف عليه مبتدأ وأما ما قبله فلا شاهد فيه اذ لا عطف أصلا وان كان فيه تأكيد على توهم ان الضمير المؤكد مبتدأ وان ان غير



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وذلك على ان معناه معنى الابتداء  فيرى انه قال هم كما قال * لست مدرك ما مضى البيت * انتهى ومراده بالغلط ما عبر عنه
غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه
ويوضحه انشاده البيت وتوهم
ابن مالك انه أراد بالغلط الخطأ
فاعترض عليه بانا متى جوزنا
ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم
وامتنع ان نثبت شيأ نادرا
لامكان أن يقال فى كل نادر
ان قائله غلط وأما المنصوب اسما
فقال الزمخشرى فى قوله تعالى
ومن وراء اسحق يعقوب فيمن
فتح الباء كأنه قيل ووهبنا له
اسحق ومن وراء اسحق يعقوب
على طريقة قوله
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة
ولا ناعب الا ببين غرابها
انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا
أى ومن وراء اسحق وهبنا
يعقوب بدليل فبشرناها لان البشارة
من الله تعالى بالشئ فى معنى الهبة
وقيل هو مجرور عطفا على باسحق
أو منصوب عطفا على محله ويرد
الاول أنه لا يجوز الفصل بين
العاطف والمعطوف على المجرور
كمررت بزيد واليوم عمرو وقال
بعضهم فى قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان انه عطف على معنى
انا زينا السماء الدنيا وهو انا
خلقنا الكواكب فى السماء الدنيا
زينة للسماء كما قال تعالى ولقد زينا
السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها
رجوما ويحتمل أن يكون مفعولا
لاجله أو مفعولا مطلقا وعليهما
فالعامل محذوف أى وحفظنا من كل شيطان زيناها بالكواكب أو وحفظناها حفظا وأما

موجودة (قوله وذلك) أى وذلك الغلط مبنى على ان معناه الخ (قوله فيرى) أى المتكلم انه قال هم فلذا أكد باجمعون (قوله انتهى) أى كلام سيبويه (قوله ما عبر عنه غيره بالتوهم) أى لا الخطا وقوله وذلك ظاهر من كلامه أى حيث ذكر توجيهه (قوله ويوضحه) أى يوضح كون مراده بالغلط التوهم انشاده البيت أى الذى فيه العطف على التوهم (قوله متى جوزنا ذلك) أى الخطأ وقوله عليهم أى على العرب وقوله الثقة أى التوثق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حال كونه اسما (قوله فيمن فتح الباء) أى وأما فيمن رفعها فيعقوب مبتدأ ومن وراء خبر مقدم (قوله كأنه قيل الخ) حاصله انه عطف على اسحق من قوله فبشرناها باسحق وصح عطف المنصوب على المجرور لتوهم عامل يصح أن يكون ناصبا وهو وهبنا والاصل فوهبنا لها اسحق ويعقوب أى ووهبنا لها يعقوب من وراء اسحق وقول الشارح كأنه قيل ووهبنا الاولى فوهبنا وقوله له صوابه لها لان المبشر امرأة فى الآية وكذا الآية فيها فاء لا واو وانما كانت البشارة لها لان النساء أشد تأثيرا بالسرور أو لانها لم يكن لها ولد وكان لابراهيم ولد من غيرها (قوله على طريقة الخ) أى من حيث ان العطف على المعنى فى كل والا ففى البيت قد عطف مجرورا على منصوب عكس الآية (قوله ولا ناعب) عطف على عشيرة على توهم ان الاصل مصلحى عشيرة (قوله فى معنى الهبة) أى لان وعد الكريم لا يتخلف (قوله عطفا على باسحق) أى فهو مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة والمانع له من الصرف العلمية والعجمة (قوله عطفا على باسحق) المراد على اسحق من باسحق ولعله أتى بالباء اشارة الى ان المراد اسحق الاول (قوله أو منصوب الخ) أى فجملة الاحتمالات أربعة (قوله على محله) أى لان محل المجرور نصب بالفعل (قوله ويرد الاول) أى من هذين الاخيرين وهذا رد للاول حقيقة أيضا فانه يلزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب بالعامل المتوهم (قوله بين العاطف) أى الواو والمعطوف هو يعقوب (قوله على المجرور) أى وأما الفصل بين العاطف والمعطوف على المنصوب فلا ضرر فيه هذا ظاهره وانظره (قوله واليوم عمرو) أى وكذا يرد الثانى لانه لا يظهر ذلك المحل فى الفصيح اذ لا يجوز فى الفصيح أن يقال فبشرناها اسحق وقد سبق ان من جملة الشروط فى العطف على المحل انه لا بد من صحة ظهور المحل فى الفصيح ولعل المصنف لم يرده استغناء برده هناك اهـ تقرير دردير (قوله عطف على معنى الخ) أى عطف على زينة من قوله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب بسبب ملاحظة معنى الكلام وحاصله انه عطف على زينة على توهم انه منصوب بعامل يصلح لنصبه (قوله مفعولا لاجله) أى مستقلا فلا ينافى انه فى الوجه الاول مفعول لاجله الا انه عطف على مفعول لاجله متوهم وأيضا العامل فى هذا مقدر بخلاف الاول فانه متوهم اهـ تقرير دردير (قوله زيناها بالكواكب) هذا هو العامل فى المفعول لاجله

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وأما المنصوب فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى

ودوا أن تدهن وقيل فى قراءة حفص لعلى أبلغ الاسباب أسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلى أبلغ وهو لعلى ان أبلغ فان خبر لعل يقترن بأن كثيرا نحو الحديث فلعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض ويحتمل أنه عطف على الاسباب على حد

للبس عباءة وتقر عينى

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفى ان هذه القراءة حجة على جواز النصب فى جواب الترجى حملا له على التمنى وأما فى المركبات فقد قيل فى قوله تعالى ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل أن التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا أرسلها وقيل فى قوله تعالى أو كالذى مر على قرية انه على معنى أرأيت كالذى حاج أو كالذى مر ويجوز أن يكون على اضمار فعل أى أو أرأيت مثل الذى فحذف لدلالة ألم تر الى الذى حاج عليه لان كليهما تعجب وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة أى ألم تر الى الذى حاج أو الذى مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذى أى ألم تنظر الى الذى حاج أو الى مثل الذى مر (تنبيه) من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لا تلزمنك أو تقضينى حقى اذ النصب عندهم

وأما قوله حفظناها فهو العامل فى المفعول المطلق (قوله وأما المنصوب) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المنصوب حالة كونه فعلا (قوله فيدهنوا) عطف على تدهن وصح عطف المنصوب على المرفوع لتوهم وجود ان المصدرية فى الكلام بدل لو (قوله انه) أى أطلع (قوله على معنى لعلى أبلغ) الاولى حذف لعلى و يقول على معنى أبلغ أى انه عطف على أبلغ باعتبار معناه (قوله الحن) أى أقوى (قوله على حد للبس عباءة) فهو من عطف الفعل على اسم خالص من التأويل بالفعل المشار له بقول ابن مالك

*وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف

(قوله على جواز النصب) أى بأن مضمرة بعد فاء السببية أو واو المعية (قوله وأما فى المركبات) أى وأما وقوع عطف التوهم فى المركبات (قوله انه على تقدير ليبشركم الخ) أى فقد عطف المركب وهو ليذيقكم على مبشرات بسبب توهم انه فى معنى ليبشركم (قوله وليكون كذا وكذا) كناية عن قوله تعالى ولتجرى الفلك فيه بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون وقوله أرسلها اشارة لتقدير المتعلق الذى تعلق به الجار وقدر ذلك المتعلق مؤخرا للاهتمام بمعموله وعلى هذا فالواو فى قوله وليذيقكم للاستئناف لا عاطفة (قوله أو كالذى مر الخ) حاصله انه عطف على الذى حاج بسبب ملاحظة معنى الكلام وتوهم ان الاصل أرأيت كالذى حاج وكالذى مر (قوله انه على معنى أرأيت الخ) أى أرأيت مثل الذى حاج وأرأيت مثل الذى مر فعطف أو كالذى مر على الذى حاج لتوهم ان الاصل أرأيت كالذى حاج وفيه ان هذا عطف مفردات فهو خارج عن قوله وأما فى المركبات وأجاب شيخنا بأننا أولنا ألم تر الى الذى بأرأيت كالذى فأول مركب بمثله وان كان العطف فى المفردات فقول المصنف وأما فى المركبات معناه وأما وقوعه فى المركبات وهو صادق بكونه فى المفردات التى هى أجزاء المركب أو أن المعطوف نفس المركب تأمل اﻫ تقرير دردير (قوله على اضمار فعل) أى و يكون من عطف جملة ماضوية على جملة مضارعية (قوله لان كليهما تعجب) أى لان الاستفهام فيهما للتعجب فصح الحذف أى تعجب من هذين الاول ادعى المشاركة لله والثانى استبعد ان الله يحيى الموتى اﻫ تقرير دردير (قوله وفيما تقدم) وهو ومن آياته أن يرسل الرياح الخ (قوله وقيل الكاف زائدة) أى وعليه فالذى مر عطف على الذى حاج وقوله زائدة المناسب صلة وهذا القول بعيد لان دعوى الزيادة فى القرآن خلاف الاصل (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل) وعلى هذا فالتعجب الاول من الاول فقط والتعجب الثانى من الثانى وامثاله لان له نظائر لان استبعاد ايجاد الموتى واقع من أشخاص كثيرة بخلاف محاجة ابراهيم فانما وقع من نمروذ فقط (قوله نحو لا تلزمنك الخ) المراد بنحوه كل فعل مضارع وقع بعد أو التى بمعنى الى أو الا أو وقع بعد فاء السببية أو واو المعية فى الاجوبة الثمانية أو وقع بعد الواو أو الفاء او ثم وكانت مسبوقة باسم خالص من التأويل بالفعل فالبصريون يقولون ان

باضمار ان وان والفعل فى تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم أى ليكون لزوم منى أو قضاء منك لحقى ومنه تقاتلونهم أو يسلموا فى قراءة أبى بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون ومثله ما تأتينا فتحدثنا بالنصب أى ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفى الاتيان فينتفى الحديث أى ما تأتينا فكيف تحدثنا أو نفى الحديث فقط حتى كأنه قيل ما تأتينا محدثا أى بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه وتعالى لا يقضى عليهم فيموتوا أى فكيف يموتون ويمتنع أن يكون على الثانى اذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفا على تأتينا فيكون كل منهما داخلا عليه حرف النفى أو على القطع فيكون موجبا وذلك واضح فى نحو ما تأتينا فتجهل أمرنا ولم تقرأ فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف بالجزم تنسى وفى قوله

غيرانا لم تأتنا بيقين
فنرجى ونكثر التأميلا

اذ المعنى انه لم يات باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه لانه يصير منفيا على حدته كالاول اذا جزم ومنفيا على الجمع اذا نصب وانما المراد اثباته

الفعل فى هذه المواضع منصوب بأن مضمرة والحرف المذكور عاطف للمصدر المنسبك من ان والفعل على مصدر متوهم والكوفيون يقولون ان الناصب الحرف المذكور ولا عطف أصلا فالحرف المذكور غير عاطف (قوله باضمار ان) أى وأما الكوفيون فالناصب عندهم نفس أو فلا يتأتى هذا (قوله تقاتلونهم أو يسلموا) أى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم (قوله أو على القطع) أى على قطع الفعل عن عطفه على الفعل قبله بتقدير مبتدا مخبر عنه بذلك الفعل والجملة عطف على الجملة قبلها فهو من عطف جملة اسمية على فعلية وعلى كل من الوجهين فقوله تقاتلونهم أو يسلمون وان كان خبرا الا انه فى معنى الطلب والا لزم الكذب للتخلف لان بعض الكفار لم يقاتل ولم يسلم بل يكتفى منه بأداء الجزية فتعين أن يكون المعنى ليكن منكم قتال لهم أو اسلام منهم وأو للتنويع أو بمعنى الا فلا يلزم الشك (قوله ومثله) أى مثل لالزمنك أو تقضينى حقى فى العطف على المعنى (قوله فينتفى الحديث) أى فهو من باب انتفاء السبب فينتفى المسبب (قوله أو نفى الحديث فقط) أى فالنفى منصب على القيد دون المقيد وقوله كأنه قيل الخ أى ما تأتينا محدثا فلا ينافى أنك تأتى غير محدث واعلم ان الاصل فى نصب الفعل المضارع انما هو على المعنى الاول لانه لا يكون نصبه الا بعد فاء السببية والوجه الثانى الفاء فيه للعطف ونصب الفعل بعدها تنزيلا لها منزلة فاء السببية وان كان الغالب انصباب النفى على القيد اه تقرير دردير (قوله أو نفى الحديث الخ) أى فهو انتفى المسبب دون السبب أى ان الاتيان المسبب عنه منفى فالفاء على هذا للسببية أيضا لكن وقعت بين المثبت والمنفى وعلى الاول بين المنفيين وفى الدماميني عن الرضى انكار السببية على الثانى فلذا جعل القياس الاول (قوله أو على القطع) أى عدم عطف الفعل على الفعل قبله بتقدير مبتدا ويسمى هذا استئنافا وللاستئناف وجه آخر نبه عليه المصنف (قوله وذلك) أى القطع واضح (قوله ما تأتينا فتجهل أمرنا) أى أنت لم تأتنا فأنت تجهل أمرنا فتحصل منه ان الواقع بعد الفاء المسبوقة بنفى ان جعلتها للسببية نصبت الفعل الواقع بعدها وكان الكلام محتملا لأمرين نفى كل من السبب والمسبب ونفى المسبب فقط وان لم تجعلها سببية رفعت الفعل وهو محتمل لامرين لعطف الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل قبله ولقطع الفعل الواقع بعد الفاء عن العطف بتقدير مبتدا والواو حينئذ للاستئناف (قوله بيقين) أى بخبر يقين (قوله فنرجى) أى فنحن نترجى ونكثر التأميل بخلاف ما أتيت به (قوله فنحن نرجو) أى فالرجاء ثابت (قوله ولو جزمه) أى نرجى (قوله على حدته) أى فالمعنى انتفى الاتيان باليقين فانتفى ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) أى فالمعنى انتفى الجمع بين الاتيان بخبر يقين وبين ترجينا (قوله ومنفيا على الجمع) هذا صادق بوجهى النصب لان النفى اذا تسلط على الجمع اما أن ينفى الامرين معا أو ينفى أحدهما وهو الثانى فقط وعلى كل من نفيهما أو نفى الثانى فالمعنى

فاسد

فاسد لان المراد اثبات الثانى فقط (قوله وأما اجازتهم ذلك) أى القطع وقوله فى المثال السابق أى وهو ماتأتينا فتحدثنا أى فأنت تحدثنا وقوله فمشكلة أى لانه ترتب على عدم الاتيان حديثك وهو فاسد اذ المترتب على عدم الاتيان عدم الحديث لا الحديث لان الاتيان سبب فى الحديث وقد انتفى فينتفى المسبب ولا يتأتى وجود المسبب مع انتفاء سببه (قوله فى المثال السابق) أى وهو ماتأتينا فتحدثنا وقوله فمشكلة أى لان المعنى يحصل أنت ماتأتينا فأنت تحدثنا فالحديث مسبب وسببه الاتيان والاتيان منفى ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب وحينئذ فالقطع لا يصح فى هذا المثال (قوله وقد يوجه) أشار بقد لبعد السببية فيه وقوله يوجه قولهم أى بجواز القطع فيه (قوله فأنت تحدثنا الآن) أى فالمراد اجلس شيأ من الزمن تحدثنا فيه لانك لم تأت فى المستقبل (قوله وللاستئناف وجه آخر) أى وهو جعل الفعل مرفوعا لكن ليس لعطفه على الفعل قبله كما هو الوجه الاول من وجهى الرفع ولا مقطوع بتقدير مبتدا بل هو فعل مضارع مقتضب مستقل غير معطوف على شئ مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وليس الفعل عطفا على مصدر متوهم لان هذا وجه النصب والحاصل ان رفع الفعل اما على العطف أو على القطع أو على هذا الوجه وهو جعل الفعل مستقبلا غير معطوف على شئ وللنصب وجهين وهو من عطف المعنى فيهما (قوله آخر) أى غير القطع وهو المفيد لاثبات الثانى (قوله وانتفاء الثانى لانتفاء الاول) هذا بيان لمعنى السببية أى ولا يلاحظ على هذا المعنى عطف الفعل على الفعل بل الفعل الآخر مستقل برأسه ومقتضب (قوله لانتفاء الاول) أى تسبب عن انتفاء الاتيان انتفاء الحديث (قوله وهو) أى معنى السببية (قوله وهو قليل) أى الوجه الآخر من أوجه الاستئناف قليل لا يرتكب الا عند الحاجة اليه والحاصل أن أوجه الرفع ثلاثة (قوله وهو قليل) أى والاكثر النصب عند ارادة السببية (قوله ولكنها لم تعرفه فلم تجزع) أى فقد انتفى الجزع لانتفاء معرفتها الجزع وانما ارتكب هذا الوجه لان المعنى عليه لانه لا يمكن توجيه الرفع على نفى الامرين الا بهذا الوجه (قوله على معنى السببية) أى فالمعنى انتفاء الموت لانتفاء القضاء ولا يصح القطع لانه يحصل المعنى انتفى القضاء وثبت الموت (قوله ممكنا مثله الخ) أى لان المعنى انتفى الاعتذار لانتفاء الاذن لهم فيه أى لا يؤذن لهم فكيف يعتذرون وانتفى القضاء عليهم بالموت فلا يموتون وقوله عدل عنه أى عن النصب وقوله لتناسب الخ أى وهو خلاف المشهور (قوله لتناسب الفواصل) كذا قيل فى التوجيه (قوله بل الى مجرد الخ) أى فالمراد مجرد العطف اشارة الى أن كلا منهما منفى بذاته اما نفى الاذن فلقوله لا يؤذن لهم وأما نفى الاعتذار فلانهم نهوا عنه ومن نهى عن شئ فى يوم القيامة فهو منفى لعدم امكان المخالفة فيه والمعنى لا يؤذن لهم فى الاعتذار وهم لا يعتذرون لكونهم نهوا عنه يوم القيامة (قوله نفى الاذن فى الاعتذار) أى وهو ظاهر من قوله

وأما اجازتهم ذلك فى المثال السابق فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ماتأتينا فى المستقبل فأنت تحدثنا الآن عوضا عن ذلك وللاستئناف وجه آخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول وهو أحد وجهى النصب وهو قليل وعليه قوله

فلقد تركت صبية مرحومة
لم تدر ما جزع عليك فتجزع

أى لو عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى بن عمر فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا فى البيت وقراء السبعة ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله فى فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور فى توجيهه انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه فى سلك النفى لان المراد بلا يؤذن لهم نفى الاذن فى الاعتذار

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقدمنا عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك بدر الدين انه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ١٦٦ ثبوت الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في قولك ماتؤذينا فنحبك بالرفع ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجىء لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسئل عن ذنبه انس ولا جان وقفوهم انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتجهل أمورنا ويرده أن الفاء غير العاطفة للسببية ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفى الاذن فيه في وقت آخر وقد صح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به هنا الاعلم وانه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بان الاذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضاء عليهم فانه يتسبب عنه الموت جزما ورد عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جائز باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل التحديث والذى أقول ان مجىء الرفع بهذا المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه (تنبيه) لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهى عن كل منهما وان نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهى عند الجميع عن الجمع أى لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن وان رفعت فالمشهور انه نهى عن الاول واباحة للثانى وان المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه انه مستأنف فلم يتوجه اليه حرف النهى وقال بدر الدين بن مالك ان معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على طريق لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن انتهى وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم اذ جعلوا لكل من أوجه الاعراب معنى (قوله

* (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) *

---

لا يؤذن (قوله وقدمنا عنه) أى عن الاعتذار أى ومن نهى عن شىء يوم القيامة فهو منفى فلا يتأتى العذر منهم اه تقرير دردير (قوله بتقدير فهم يعتذرون) أى والاذن منفى والاعتذار ثابت (قوله على مذهب الجماعة) أى جماعة المفسرين القائلين ان كلا من الاذن والاعتذار منفى (قوله ولصحة الاستئناف الخ) أى ويحمل ثبوت الاعتذار الذى قصده بدر الدين لاجل صحة الاستئناف على اختلاف الخ وقوله مع مجىء متعلق بيحمل وقوله على اختلاف كذلك متعلق بيحمل وقوله ولصحة الخ جواب عن ابن مالك وحاصله أن ماذكره الجماعة من انتفاء الامرين هذا بالنظر لبعض المواقف وهذا الاثبات في اعتذارهم في بعض آخر (قوله على اختلاف المواقف) أى ان المواقف تختلف يوم القيامة فتارة لا يؤذن لهم في الاعتذار فلا يعتذرون وتارة يؤذن لهم فيعتذرون وتارة لا يسئل أحد عن ذنبه وتارة يسئل كل أحد (قوله واليه ذهب ابن الحاجب) أى الى كون فيعتذرون مستأنفا بتقدير فهم ذهب ابن الحاجب اعترضه الدمامينى بأن ابن الحاجب ذكره وضعفه وحينئذ فلا يصح نسبته لابن الحاجب وانما ضعفه لما يلزم عليه من عدم الصحة وهو كون الاعتذار مرتبا على عدم الاذن فلا يصح حمل القرآن عليه الا أن يقال لعل المصنف اطلع على عبارة لابن الحاجب في بعض كتبه مطلقة لم يقل فيها وهو ضعيف وان ضعفه في بعض كتبه تأمل (قوله ان الفاء غير العاطفة) أى كما هنا وأما العاطفة فتأتى للسببية ولغيرها (قوله ولا يتسبب الخ) أى فكيف يصح الحمل على اختلاف المواقف فالاعتراض على ابن مالك مازال باقيا (قوله وقد صح الخ) اى ان الاستئناف بمعنى القطع لم يصح وقد صح الاستئناف الخ الذى هو مذهب ابن خروف (قوله قد يكون على معنى السببية) وفى نسخة قد يكون منفيا على السببية (قوله وانه في المعنى الخ) أى انتفى الاعتذار لانتفاء الاذن فتحصل أن قوله لا يؤذن الخ اما رفعه للتناسب واما لمجرد العطف واما للاستئناف على معنى السببية (قوله ورده) أى رد قوله وانه مثل لا يقضى الخ وحاصل الرد انا لا نسلم المثلية لان السبب في قوله لا يؤذن الخ غير مساو بخلافه في قوله لا يقضى الخ فانه مساو فلا تتم المثلية وحاصل ما رد به ابن الضائع انه لا يشترط أن يكون السبب مساويا فصح قوله مثل لا يقضى الخ لوجود مطلق السببية فالمدار على تسبب الثانى على الاول (قوله والذى أقول الخ) هذا رد لقوله وقد صح الاستئناف بوجه آخر والحاصل أن ثبوت النون في يعتذرون اما للتناسب أو للعطف على اللفظ ولا يحمل على الاستئناف بتقدير مبتدأ كما قال ابن مالك ولا على الاستئناف على معنى السببية وانتفاء الثانى لانتفاء الاول لقلته (قوله عند الجميع) من البصريين وغيرهم لان الواو للمعية فهى معية للجمع أى سواء كان العطف على المعنى كما قال البصريون أم لا (قوله مع شرب لبن) أى والتفريق جائز

* (عطف الخبر على الانشاء وبالعكس) *

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

(قوله منعه البيانيون) قيد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها وأما الجمل التي لها محل فيجوز فيها اتفاقا نحو زيد أبوه قائم وما أفسقه فما أفسقه جملة انشائية عطف على الاولى ولذا جاز وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل على أن الواو من الحكاية لا من المحكى لان الجملة التي لها محل في قوة المفرد فكان الانشائية والخبرية غير معتبرين (قوله وبشر الذين آمنوا الخ) أي فان هذا انشاء عطف على خبر وهو قوله أعدت للكافرين ونصر من الله وفتح قريب (قوله على أن يكون العاقلان خبرا الخ) أي لا على انه صفة لهما فانه لا يجوز كما سيأتي آخر المبحث (قوله شفائي) ضد الضر والعبرة الدموع والمهراقة المصبوبة ولا شك ان هذه جملة خبرية وقوله وهل عند الخ جملة انشائية عطفا على الخبرية وقوله وهل الخ أي وليس عند الخ لانه استفهام انكاري ورسم الدار هو أثرها والدارس البالي وقوله معوّل اسم مفعول أي مصرخ ومصوّت (قوله من معوّل) مبتدأ مؤخر خبره الظرف قبله ومن زائدة والمعوّل اسم مفعول بمعنى العويل أي البكاء والصراخ (قوله تناغي) اى تلك المرأة أي تناغي المرأة صبيا أي تكلمه بما يعجبه ويحبه (قوله أماقيك) هذا هو الشائع على الالسن والذي في الشراح ما قيك جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف (قوله هذه خولان) أي فهي جملة خبرية عطف عليها الانشاء بقوله فانكح وتمام البيت • وأكرومة الحيين خلو كما هيا •

(قوله وأقول) أي في ردّ الاستدلال للجواز بهذه الآيات والشواهد (قوله ليس المعتمد) أي ليس المراد وقوله بل المراد عطف جملة ثواب ليس المراد جملة الانشاء وجملة الخبر بل المراد انه عطف جملة المعنى المتحصل من الجملة الثانية على جملة المعنى المتحصل من الاولى أي ان المراد ضم معنى الكلام المفيد للثواب على المعنى المفيد للعقاب وانما لم نرد بالجملة الجملة الانشائية والخبرية لانا لو أردناه لكان فيه دليلا على القائل بالجواز مع أنّ المراد الردّ عليه (قوله عذاب الكافرين) أي فكأنه قيل الذين كفروا أعدت لهم النار والذين آمنوا أعدت لهم الجنة فبشر عطف على أعدت لكن نظرا لعطف المعنى على المعنى فلم يكن حينئذ عطف انشاء على اخبار بل خبر على خبر هذا حاصل ما نسبه السيد لكلام الزمخشري (قوله كقولك زيد الخ) أي فالقصد أن فلانا حاله سيئ وفلانا حاله حسن فقد عطف جملة هذا المعنى على جملة هذا المعنى (قوله وجوز الخ) هذا جواب ثان فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ويزاد عليه الخ) فيه انه لا زيادة وان مراد الزمخشري بجملة ثواب المؤمنين المعنى المتحصل منها فهو عطف لمعنى المعطوف واما ان حمل كلام الزمخشري على نفس الجملة كان صريحا في عطف الانشاء على الخبر فينافي غرض المصنف (قوله ويزاد عليه الخ) فيه ان هذا هو مراد الزمخشري أي ان العطف انما هو جملة معنى على جملة المعنى لا جملة الكلام فان كنت أيها المصنف أردت أن المراد بالجملة في كلام الزمخشري الجملة الانشائية والجملة الخبرية فكلام الزمخشري لا يرد حينئذ على من قال

منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين وأجازه الصفار بالفاء تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله

وانّ شفائي عبرة مهراقة

وهل عند رسم دارس من معوّل

وقوله

تناغي غزالا عند باب ابن عامر

وكحل أماقيك الحسان باثمد

واستدل الصفار بهذا البيت وقوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم

فان تقديره عند سيبويه هذه خولان وأقول اما آية البقرة فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وأتم من كلامه في الجواب الاول أن يقال المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ويزاد عليه فيقال والكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك وأما الجواب الثاني ففيه نظر

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

لانه لا يصح أن يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويجاب بأنه قد علم انهم غير المؤمنين فكأنه قيل فان لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم من الجنة وقال فى آية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح فى ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون و بيشر النبي عليه الصلاة والسلام ولا أن يقال فى تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب كما مر فى بحث الجمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولان يؤمنون لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه أمرا وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان فهل أنتم منتهون فى معنى انتهوا أو بأن يكون تفسيرا فى المعنى دون الصناعة لان الامر قد يساق لافادة المعنى الذى يحصل من المفسرة يقول هل أدلك على سبب نجاتك آمر بالله كما تقول هو ان تؤمن بالله وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير فى معنى التفسير وقال السكاكى

بالجواز فالحق أن الاولى حذف قوله ويزاد الخ (قوله لانه لا يصح أن يكون جوابا) حاصل هذا النظر انه لو عطف على اتقوا لكان جوابا للشرط لان العطف على الجواب جواب وهذا لا يصلح أن يكون جوابا لانه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابا اذ المعنى فان عجزوا فبشر الخ فيكون التبشير مسببا عن العجز المذكور (قوله ويجاب الخ) الذى أجاب به السعد عن الزمخشرى انه جواب فى الظاهر وان كان الجواب محذوفا والمذكور مترتب على الجواب المحذوف أى وان لم تفعلوا أيها الكفار فاعلموا أنه رسول بحق وحينئذ فاتقوا النار أى لا تفعلوا الافعال الموجبة للنار وبشر المؤمنين بأن لهم الجنة وهذا الجواب أظهر اه تقرير دردير (قوله قد علم انهم) أى العاجزين عن الايمان (قوله ومعنى هذا) أى بطريق التعريض والتلويح لانه اذا قيل فبشر غيرهم بالجنات ملوحا للكفار صار المعنى فبشر هؤلاء المعاندين الخ فصار قوله وبشر الذين آمنوا عطفا على المعنى التلويحى وهو قوله فبشر هؤلاء المعاندين فحصله أن قوله بشر عطف على اتقوا اى عطف على معناه التلويحى (قوله لا حظ لهم من الجنة) أى ما داموا على عنادهم (قوله وقال) أى الزمخشرى (قوله لانه بمعنى آمنوا) أى فهو عطف انشاء على انشاء وتكون جملة تؤمنون استئناف جواب سؤال ثان (قوله لانه بمعنى آمنوا) أى ويكون يغفر مجزوما فى جواب الطلب لا فى جواب الاستفهام (قوله لانه بمعنى آمنوا) أى فلذا جزم المضارع فى جوابه وهو يغفر ثم عطف على الطلب أعنى تؤمنوا بشر فهو عطف انشاء على انشاء (قوله ولا يقدح فى ذلك) أى العطف هذا من كلام المصنف لا من كلام الزمخشرى (قوله ويبشر النبي عليه الصلاة والسلام) أى فقد اختلف الفاعل فى الطلبين فلا يصح العطف وجواب المصنف بأنا لا نسلم شرط اتحاد الفاعل بل يجوز اختلافه (قوله لا طلب) اذ الطلب لا يقع تفسيرا أى فلا يصح عطف وبشر عليه (قوله وان يغفر لكم جواب الخ) هذا جواب من القادح عن اعتراض وارد عليه وحاصله أنه اذا كان تؤمنون تفسيرا للتجارة فكيف يصح الجزم فى جوابه أى الاستفهام مع انه لا يترتب عليه وحاصل الجواب عنه أن الدلالة على التجارة سبب للايمان الذى هو سبب فى الغفران فقد نزل سبب السبب الذى هو الدلالة على التجارة منزلة السبب الذى هو الايمان لان الايمان سبب للغفران أى وحيث نزل منزلته فكأنه سبب له فلذا جزم فى جواب الاستفهام (قوله لان تخالف الفاعلين) هذا رد للقدح الاول وقوله ولان الخ رد للقدح الثانى (قوله سلمنا) أى انه تفسير وقوله لكن يحتمل الخ أى فقد اتفق المفسر والمفسر فى انهما طلب لان الطلب لا يفسر الا مثله ويكون تفسيرا اصطلاحيا (قوله أو بأن يكون تفسيرا فى المعنى) أى ولا نؤول قوله تجارة باتجروا (قوله لعدم دخول الخ) أى فلو عطف وبشر على تؤمنون لكان قوله وبشر تفسيرا لان المعطوف على المفسر مفسر فيفيد أن التجارة مفسرة بالايمان وبالتبشير وليس كذلك (قوله وحينئذ فيمتنع العطف الخ) الاولى ثم يمتنع

العطف

العطف لان هذا لا يتفرع على ما قبله وانما هو استدراك عليه (قوله الامران) أى بشر فى آية البقرة وآية الصف وقوله قبل يا أيها أى يا أيها الناس اعبدوا ربكم فى البقرة ويا أيها الذين آمنوا هل أدلكم فى الصف وعلى هذا القول والذى بعده فهو عطف انشاء على انشاء (قوله وقيل معطوفان على أمر) أى مقدر قبل بشر فى الآيتين أى وفتح قريب فابشر يا محمد فى نفسك وبشر المؤمنين والفاء فى الامر لمجرد السببية وفى آية البقرة أعدت للكافرين فانذر الكفار من النار السابقة يا محمد وبشر الذين آمنوا (قوله ان التقدير فاحذرنى) مقدر قبل قوله واهجرنى أى ان لم تنته عن التعرض لآلهتى وتعييبها لارجمنك بالحجارة أو الكلام القبيح فاحذرنى واهجرنى مليا أى زمنا طويلا (قوله وأما وهل الخ) هذا رد للاستدلال بالشواهد (قوله فهل يهلك الا القوم الظالمون) أى فهو عطف خبر على خبر (قوله فمعناه تنبه) هذا الفعل مأخوذ من الهاء فى هذه لان الهاء للتنبيه وقوله فمعناه الخ أى فهو عطف انشاء على انشاء نظرا للمعنى (قوله استدلا) أى الصفار والجماعة وليس المراد الصفار وأبو حيان لان أبا حيان لم يستدل به كما سبق فى أول عبارة المصنف (قوله فهلا استدلا) أى فكان عليهم الاستدلال بهذه الآية لانها مثل البيت المذكور (قوله ونحوه فى التنزيل كثير) وقد أجابوا عن الآية بأن الفاء لمجرد السببية لا للعطف المقيد حينئذ انه من عطف الانشاء على الخبر وبمثل هذا الجواب الذى أجيب به عن الآية يجاب عن بيت خولان لانه مثل الآية (قوله واما ما نقله أبو حيان عن سيبويه) أى من تجويز جاءنى زيد ومن عمرو العاقلان وقوله فغلط عليه ضمن الغلط معنى الكذب فلذا عداه بعلى أى فقد كذب فيه على سيبويه لان هذا ليس كلام سيبويه وانما هو كلام الصفار بتصرف من أبى حيان فيه (قوله وانما قال) أى سيبويه (قوله رفعت) أى الرجلين أو نصبتهما على القطع فى كل من الرفع والنصب فان نصبت على اضمار أعنى أو رفعت على اضمار مبتدا وكذا يمتنع الرفع على الاتباع لان العاملين مختلفان وهما من وهذا فلا يتواردان على النصب (قوله لانك لا تثنى الا على من أثبته وعلمته الخ) فهم الصفار من هذا التعليل انك اذا لم تأت بالنعت أصلا بل قلت هذا عبد الله ومن زيد جاز والى هذا أشار المصنف بقوله وقال الصفار لما منعها أى لما منع سيبويه هذه المقالة الخ وقوله علم أن زوال النعت أى من أصله وقوله يصححها أى هذه المقالة (قوله ومن لا تعلم) أى وهو المستفهم عنه لانه مجهول (قوله من جهة النعت) أراد به الصفار ما يشمل المقطوع فالزوال بحذف الرجلين الصالحين رأسا وغلط ابو حيان ففهم أن المراد النعت التابع وزواله بالقطع (قوله ان زوال النعت) أراد بالنعت التابع وبزواله سقوطه أصلا (قوله يصححها) أى وحينئذ فيجوز عطف الخبر على الانشاء (قوله فتصرف ابو حيان الخ) أى حيث فهم من قول الصفار علم أن زوال النعت يصححها ان المراد بالنعت الصناعى وزواله بقطعه فاذا أتى به مرفوعا على انه خبر أو منه وبا على انه مفعول لفعل



الامران معطوفان على قل مقدرة قبل يا أيها وحذف القول كثير وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره فى الاولى فأنذر وفى الثانية فابشر كما قال الزمخشرى فى واهجرنى مليا ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجمنك على التهديد وأما

* وهل عند رسم دارس من معول *

فهل فيه نافية مثلها فى فهل يهلك الا القوم الظالمون وأما هذه خولان فمعناه تنبه لخولان أو الفاء لمجرد السببية مثلها فى جواب الشرط واذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر ونحوه فى التنزيل كثير وأما وكل أما قبلك فيتوقف على النظر فيما قبلها من الابيات وقد يكون معطوفا على أمر مقدر يدل عليه المعنى أى فافعل كذا وكل كما قيل فى واهجرنى مليا وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الا على من أثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أن زوال النعت يصححها فتصرف أبو حيان فى كلام الصفار فوهم فيه

ولاحجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشئ ( ١٧٠ ) مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذى اقتضاه المقام والله أعلم

(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس)

فيه ثلاثة أقوال * أحدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين فى باب الاشتغال فى مثل قام زيد وعمرا أكرمته ان نصب عمرا أرجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما * والثانى المنع مطلقا حكى عن ابن جنى انه قال فى قوله

عاضها الله غلاما بعدما
شابت الاصداغ والضرس نقد

ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدا ويلزمه ايجاب النصب فى مسئلة الاشتغال السابقة الا ان قال اقدر الواو للاستئناف * والثالث لابى على انه يجوز فى الواو فقط نقله عنه أبو الفتح فى سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء فى خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة وأضعف الثلاثة القول الثانى وقد لهج به الرازى فى تفسيره وذكر فى كتابه فى مناقب الشافعى رضى الله عنه ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا ان قول الشافعى يحل أكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت لهم لا دليل فيها بل هى حجة للشافعى وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف لان أصل الواو ان تربط مابعدها بما قبلها فبقى أن تكون للحال

انها

---

محذوف فانه يجوز والحاصل انه فهم ان المراد بزوال النعت زوال النعت الصناعى بالقطع لان المراد بالنعت ما يشمل المقطوع فقد فهم كلام الصفار على وجه ليس بحق بل وهما فقوله ما لم يقله فهو غلط منه (قوله ولاحجة) أى لعطف الانشاء على الخبر وقوله فيما ذكر أى من قوله لما منعها من جهة النعت علم أن زوال النعت بحذف الرجلين الصالحين بجمعهما

*(عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس)*

(قوله ان نصب عمرا) أى بفعل محذوف يفسره المذكور (قوله أرجح) اى من رفعه على انه مبتدأ والجملة بعده خبر والجملة الاسمية عطف على الفعلية قبلها (قوله لان تناسب الجملتين) أى الحاصل عند نصب عمرو وقوله أولى من تخالفهما أى الحاصل عند رفعه أى فهذا يدل على الجواز (قوله عاضها الله) أى زوجها الله بعد أن كبرت وصارت فى هذا السن (قوله نقد) بالقاف من باب فرح أى تأكل وتكسر (قوله ان الضرس الخ) فيه انه لا يؤخذ من هذا الوجوب اذ يحتمل ان ذلك على جهة الاولوية لا على سبيل الوجوب وهذا الاعتراض وارد على نسخة انه قال واما على نسخة وانه قال فلا يرد لان المعنى والثانى المنع وحكى عن ابن جنى وأنه قال الخ أى وحكى أنه قال هذا فى البيت وانه أوله بأن الضرس فاعل الخ (قوله فاعل بمحذوف) أى ونقد الضرس أى بعد ما شابت وبعد ما نقد الضرس فهو عطف جملة فعلية على فعلية (قوله وليس بمبتدا) أى مخبر عنه بما بعده (قوله فى مسئلة الاشتغال السابقة) وهى قام زيد وعمرا أكرمته أى مع انهم صرحوا بجواز الرفع (قوله أقدر الواو) اى عند الرفع (قوله فقط) أى لانها أصل حروف العطف والاصل يختص بمزايا لا توجد فى غيره (قوله فى سر الصناعة) اسم كتاب (قوله عاطفة) أى لما يلزم عليه من عطف الجملة الاسمية على الفعلية بالفاء وقوله منع كونها عاطفة أى وجعلها للمجرد السببية أى فتسبب عن خروجى مفاجأة حضور الاسد (قوله يحل أكل متروك التسمية) أى سهوا أو عمدا واغتفر بعضهم النسيان وهو مشهور مذهب مالك وقال بعضهم بعدم الاكل مطلقا وهو ظاهر الآية (قوله ليست للعطف) أى على تأكلوا (قوله ان تكون للحال) فيه ان التأكيد يقتضى قصده استقلالا ردا على مخالف على ان الحال قد تأتى للعلة نحو لا تضرب زيدا وهو أخوك ولا تشرب الخمر والله نهى عنه (قوله أن تكون للحال) اعترض بأنها لو كانت للحال لقال وهو فسق من غير توكيد بان واللام لان التوكيد انما يناسب المنكر حقيقة أو حكما والقرآن فى أعلى درجات البلاغة ولا منكر هنا وأجيب بان المشركين أنكروا ذلك فرد عليهم وفيه ان الخطاب انما هو للمؤمنين بدليل تمام الآية وحينئذ فلا يناسب التوكيد للكفار الا أن يقال انه وان كان الخطاب للمؤمنين الا ان فيه تعريضا بالكفار أى كلوا منه خلافا للكفار وفيه انه وان كان فيه تعريض الا ان هذا لا يساوى كون الواو للاستئناف لانه الاصل فيها سلمنا

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله تعالى بقوله أو فسقا أهل لغير الله به فالمعنى لا تأكلوا منه اذا (١٧١) سمى عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا موضحا ولو أبطل العطف بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا

*(العطف على معمولي عاملين)*

وقولهم على عاملين فيه تجوز أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو أعلم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر وأما معمولا عاملين فان لم يكن أحدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو كان آكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان أحدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادلت المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد

---

انه بالحال فلا نسلم انها مقيدة لان الاكل مما ذبح للاصنام واضح في كونه فسقا فلا حاجة لبيانه فيبقى ان الحال مبينة لمعنى النهي مثل لا تضرب زيدا وهو أخوك وهي مسوقة لبيان العلة أي لا تضرب زيدا لانه اخوك وهي أي تلك الحال لا تقيد المفهوم أي لا يستفاد منه عدم الاكل في حال كونه فسقا كما لا يستفاد منه عدم ضرب زيد في حال كونه أخا (قوله مقيدة للنهي) أي لان الحال مقيدة لعاملها (قوله والفسق قد فسره الله الخ) هذا يشير الى أن الفسق مجمل وفسره بقوله أهل الخ وفيه ان الفسق ظاهر في الشريعة هو العصيان سلمنا انه مجمل فلا نسلم تفسيره بخصوص ما قال لاحتمال أن يكون الفسق أعم أو أخص مما قال في التفسير ولا يعدل الى هذا التفسير الا لدليل ولا دليل هنا (قوله اذا لم يسم عليه غير الله) أي أعم من أن يذكر اسم الله عليه أو لم يذكر (قوله بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر) أي لان جملة ولا تأكلوا انشائية وجملة وانه لفسق خبرية وقوله لكان صوابا فيه ان للخصم أن يلتزم خلاف مذهب المعترض بأن يقول بمذهب الصفار اذ كل مسئلة خلافية للمعترض أن يلتزم فيها خلاف مذهب المعترض

*(العطف على معمولي عاملين)*

(قوله وقولهم على عاملين) أي قولهم عطف على عاملين وقوله تجوز أي فيه مجاز بالحذف لان العطف ليس على العاملين كالابتداء والجار مثلا (قوله وعمرا جالس) جالس عطف على ذاهب وعمرا عطف على زيدا والعامل في الكل ان والعطف في الباب من عطف المفردات (قوله ان زيدا ضارب أبوه لعمرو) اللام للتقوية مقوية للوصف لاجل أن يعمل (قوله وأخاك غلامه بكر) أخاك عطف على زيد وغلامه عطف على أبوه وبكر عطف على عمرو والعامل في الثالث لام التقوية وفي الثاني ضارب وفي الاول ان (قوله اجماعا) أي باجماع سيبويه وغيره (قوله آكلا) خبر كان وطعامك معمول لآكل وعمرو اسم لكان مؤخر (قوله وتمرك بكر) تمرك عطف على طعامك وبكر عطف على عمرو والعامل في طعامك آكل وفي عمرو كان فاختلف العامل (قوله الجواز مطلقا) أي جواز العطف على معمولي عاملين ولو كان أحد العاملين ليس حرف جر (قوله مطلقا) أي سواء كان احد العاملين حرف جر أم لا سواء كان حرف الجر متقدما او متأخرا (قوله والحجرة) عطف على الدار وعمرو عطف على زيد والعامل في الاول الابتداء وفي الثاني الجار فاختلف العامل (قوله انه ممتنع) أي سواء ارتكب في العطف طريق اللف والنشر المشوش أو المرتب كما أشار له المصنف (قوله عند من ذكرنا) أي من الاخفش والفارسي (قوله ان ولي المخفوض العاطف) أي بان كان الاول من المعطوفات للاول والثاني للثاني (قوله كالمثال) أي وهو في الدار زيد والحجرة عمرو (قوله تعادلت المتعاطفات) أي جاءت على ترتيب واحد (قوله تعادلت المتعاطفات) أي تناسبت أي من حيث تقدم المجرور في كل من المعطوفات والمعطوف عليها وقوله والا امتنع أي لعدم السماع وعدم التعادل

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وعمرو والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان فى السموات والارض لآيات للمؤمنين وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات (١٧٢) لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع وقد استدل بالقراءتين فى آيات الثالثة على المسئلة أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفى وأما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفى وأجيب بثلاثة أوجه أحدها ان فى مقدرة فالعمل لها ويؤيده أن فى حرف عبد الله التصريح بفى وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو ان الثانى ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعها على تقدير مبتدا أى هى آيات وعليهما فليست فى مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفى ذكره الشاطبى وغيره واضمار ان بعيد ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله

هون عليك فان الامور
بكف الاله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها
ولا قاصر عنك مأمورها

لان قاصر عطف على مجرور الباء فان كان مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولى عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه اذ التقدير حينئذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها وقد أجيب عن الثانى بأنه لما كان الضمير فى مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات مأمورها

---

(قوله وعمرو والحجرة) أى لان عمرا راجع لزيد والحجرة عطف على الدار والعامل فى الاول الجار وفى الثانى الابتداء (قوله فى السموات) خبر مقدم وقوله لآيات اسمها مؤخر منصوب بالكسرة لانه جمع مؤنث سالم (قوله وفى خلقكم الخ) لا شاهد فيه لذكر فى وقوله واختلاف الليل الخ حذف فيه فى ففيه الشاهد كما يأتى ايضاحه وانما لم يكن فى الثانية شاهد لانه اذا رفع آيات كان مبتدأ وفى خلقكم خبر وهو عطف جمل وان نصبت فان عطف على اسم ان وفى خلقكم على خبران فهما معمولا عامل واحد (قوله قرأهما الاخوان) هما حمزة والكسائى (قوله فعلى نيابة الخ) هذا يفيد أن الواو عاملة بطريق النيابة وهو قول شاذ (قوله مناب الابتداء) هو ظاهر ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل فى آيات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل فى ففيه العطف على معمولى عاملين (قوله وأما النصب) أى بناء على عطف آيات الثالثة على آيات الاولى والعامل ان وعطف اختلاف على السموات والعامل فى ويحتمل ان قوله أما الرفع الخ أى بناء على عطف آيات الثالثة على محل آيات الاولى بناء على انه لا يشترط المحرز (قوله وأجيب) أى من طرف سيبويه (قوله ان فى مقدرة) اى وفى اختلاف الليل فقد عطف فى اختلاف على الجار والمجرور أعنى وفى خلقكم أو وفى السموات والعامل فيهما ان أو الابتداء بناء على انه عامل فى المبتدا والخبر وحاصله انه اذا قدرنا فى داخلة على اختلاف الليل فعلى قراءة الرفع يجعل عطفا على قوله وفى خلقكم وآيات عطفا على آيات الثانية والعامل فيهما الابتداء فهو من العطف على معمولى عامل واحد وعلى قراءة النصب يجعل قوله وفى اختلاف الليل عطفا على فى السموات وآيات الثالثة عطفا على آيات الاولى والعامل فيهما ان (قوله أن فى حرف عبد الله) الحرف يطلق على القراءة أى وفى قراءته (قوله وهو الابتداء) أى بناء على انه العامل فى المبتدا والخبر معا والا كان عطفا على معمولى عاملين (قوله الابتداء) ان جعل العطف على ما قبله وهو وفى خلقكم وقوله أو ان أى ان جعل عطفا على فى السموات وقوله الابتداء منظور فيه لقراءة الرفع وقوله أو ان منظور فيه لقراءة النصب (قوله على التوكيد) أى فالمعطوف هو اختلاف فقط فهو نظير فى الدار زيد والحجرة عمرو ويكون زيد توكيدا للاول والمعطوف هو الحجرة فقط (قوله يخص قراءة النصب) اى ولا يجرى فى قراءة الرفع (قوله واضمار ان بعيد) أى فيكون الجواب الثالث بعيدا (قوله على مذهب سيبويه) أى القائل بمنع العطف على معمولى عاملين مطلقا (قوله منهيها) اسم ليس وآتيك مجرور بالباء وقوله قاصر عطف على آتيك ومأمورها عطف على منهيها فاختلف العامل وهو ليس والباء (قوله اذ التقدير حينئذ فليس الخ) أى لانه ليس هناك ضمير فى الجملة الخبرية يعود على اسم ليس وهو منهيها (قوله وقد أجيب الخ) حاصله انا نختار ان مأمورها فاعل بقاصر لكن لا نسلم عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه لان ضمير

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

لدخولها فى الامور واعلم ان الزمخشرى ممن منع العطف المذكور ولهذا اتجه له ان يسأل فى قوله تعالى والشمس وضحاها والقمر
اذا تلاها الآيات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواوات  عاطفة وقعت فى العطف على عاملين يعنى
ان اذا عطف على اذا المنصوبة
بأقسم والمخفوضات عطف على
الشمس المخفوضة بواو القسم قال
وان جعلتهن للقسم وقعت فيما
اتفق الخليل وسيبويه على
استكراهه يعنى انهما استكرها
ذلك لئلا يحتاج كل قسم الى
جواب يخصه ثم أجاب بان فعل
القسم لما كان لا يذكر مع واو
القسم بخلاف الباء صارت كانها
هى الناصبة الخافضة فكان
العطف على معمولى عامل قال
ابن الحاجب وهذه قوة منه
واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض
عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس
الجوارى الكنس والليل اذا
عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار
هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم
فلا تتنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة
انتهى وبعد فالحق جواز العطف
على معمولى عاملين فى نحو فى الدار
زيد والحجرة عمرو ولا اشكال
حينئذ فى الآية وأخذ ابن الخباز
جواب الزمخشرى فجعله قولا
مستقلا فقال فى كتاب النهاية
وقيل اذا كان أحد العاملين
محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا اجاز
العطف فى نحو والليل اذا يغشى
والنهار اذا تجلى وما أظنه وقف
فى ذلك على كلام غير الزمخشرى
فينبغى له ان يقيد الحذف بالوجوب

* (المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) *

وهى سبعة (أحدها) أن يكون الضمير مرفوعا بنعم أو بئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو

مأمورها عائد على الامور ومن جملتها المنهيات التى هى المخبر عنه (قوله لدخولها فى الامور) أى الذى هو مرجع الضمير وقوله لدخولها أى لان الاضافة من اضافة الخاص للعام (قوله الآيات) الشاهد فى قوله والنهار اذا جلاها فقد عطف النهار على الشمس والعامل فيه الواو التى هى حرف جر لانها حرف قسم وعطف اذا من اذا جلاها على اذا من قوله اذا تلاها والعامل فيه أقسم المحذوف وهو ظاهر أيضا فى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى (قوله معضل) أى مشكل من أعضل اذا أشكل وصعب (قوله ان جعلت الواوات) أى فى قوله والقمر والنهار والليل الخ (قوله وقعت فى العطف على عاملين) أى على معمولى عاملين (قوله يعنى ان اذا) أى من اذا جلاها وقوله عطف على اذا المنصوبة بأقسم الاولى من اذا تلاها وقوله والمخفوضات أى من القمر والنهار ومابعده (قوله وان جعلتهن) أى الواوات الداخلة على القمر والنهار والليل ومابعده وقوله للقسم أى كما ان واو والشمس كذلك (قوله وقعت فيما) أى فى تعدد القسم الذى اتفق الخ (قوله الى جواب يخصه) أى ولا يقال ان الجواب عن واحد منها وحذف من الباقى لدلالة المذكور لان الحذف خلاف الاصل وهذا هو سبب الاستكراه (قوله ثم أجاب) أى انا نختار الاول وهو كون الواوات عاطفات ونمنع لزوم العطف على معمولى عاملين (قوله كانها هى الناصبة) أى لانها قامت مقام الفعل الناصب ومن حيث نفسها هى الجارة فكأنه عامل واحد عمل عملين جرا ونصبا (قوله ثم اعترض الخ) أجاب عنه الرضى بأن الكلام فيه حذف مضاف أى وعظمة الليل اذا عسعس فعظمة عاملة فى الليل وفى اذا وعاملة فيما عطف عليهما فهو من العطف على معمولى عامل (قوله والصبح اذا تنفس) أى فالصبح والليل عطف على الخنس واذا عطف على اذا من اذا عسعس والعامل فى الاول الباء وفى الثانى أقسم وكل منهما مصرح به (قوله منزلة الناصبة الخافضة) وحينئذ يلزم فى الآية المذكورة العطف على معمولى عاملين (قوله فى نحو فى الدار الخ) أى فيما اذا كان أحد العاملين جارا تقدم وولى المخفوض العاطف وهذا مذهب الاعلم السابق (قوله ولا اشكال حينئذ فى الآية) أى آية والشمس وضحاها الخ وذلك لانها نظير المثال أحد العاملين فيها جار تقدم وولى المخفوض العاطف (قوله فهو كالمعدوم) أى وكان العطف على معمولى عامل واحد (قوله وما أظنه وقف فى ذلك على كلام غير الزمخشرى) أى حتى يقال انه أطلق فى حذف احد العاملين تبعا له (قوله فينبغى له أن يقيد الخ) أى لاجل أن يكون كلامه موافقا لما قاله الزمخشرى (قوله أن يقيد) اى بأن يقول اذا كان محذوفا وجوبا

* (المواضع التى يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة) *

(قوله ولا يفسر) أى ذلك الضمير المرفوع بنعم أو بئس الا بالتمييز أى بنكرة منصوبة على التمييز وانما فسر به لاجل أن يحصل فى النفس انبساط به لان ذكر الشئ مجملا ثم تفصيله بعد

ويلتحق بهما فعل الذى يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا زيد وعن الفرّاء والكسائى ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير فى الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على الفاعل وانه قد يحذف نحو بئس للظالمين بدلا (والثانى) أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما نحو قوله جفونى ولم اجف الاخلاء اننى

لغير جميل من خليلىّ مهمل

والكوفيون يمنعون من ذلك فقال الكسائى يحذف الفاعل وقال الفرّاء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان فى طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد أخواك فهو عنده فاعل بهما (الثالث) أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الاحياتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه وأصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه

* هى النفس تحمل ما حملت *

وهى العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن فى تمثيله بهى النفس وهى العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف

أوقع فى النفس من كونه يذكر أولا مفصلا لان النفس تتشوف لتفصيله بعد ذكره مجملا والحاصل بعد الطلب اعزمن المنساق بلا تعب وقوله ولا يفسر الا بالتمييز أى وأما اذا كان فاعلها محلى أو مضافا للمحلى فليس كذلك فلا يميز فاعلها الا اذا كان ضميرا (قوله ويلتحق بهما الخ) أى بنعم و بئس أى فى وجوب تفسير الضمير المرفوع به بتمييز (قوله نحو ساء) أصله سوأ تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا والقوم مخصوص (قوله مثلا) تمييز للضمير فى ساء وقوله وكبرت كلمة أى فكلمة تمييز للضمير فى كبرت والجملة بعدها صفة كلمة (قوله ان المخصوص) أى ما يجعله القوم مخصوصا (قوله نعم رجلا كان زيد) أى وكان لا تدخل على فاعل بل على المبتدا فان قالوا انها زائدة قلنا ان الزيادة خلاف الاصل (قوله وانه قد يحذف) أى المخصوص الذى جعلوه فاعلا أى والفاعل لا يحذف الا فى مواضع ليس هذا منها عندهم (قوله أن يكون) أى الضمير مرفوعا كما فى ضربنى وضربت زيدا ففاعل ضربنى ضمير عائد على زيد المتأخر لفظا ورتبة (قوله جفونى الخ) الواو فاعل جفا وهو عائد على الأخلاء المتأخر (قوله من ذلك) أى من كون الضمير من أول المتنازعين عائدا على متأخر ثم اختلفوا فقال الكسائى الخ (قوله يحذف الفاعل) أى فاعل أول الفعلين المتنازعين فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف فالاصل فى ضربنى وضربت زيدا ضربنى زيد وضربت زيدا فاعترض عليه بأنه قد حذف الفاعل وهو لا يحذف فأجاب انما فعلت ذلك خوفا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ورد عليه بأن عود الضمير على المتأخر وارد وأما حذف الفاعل فهو شاذ جدا وانظر ماذا يقول فى البيت المذكور اذ لا يتأتى كلامهم فيه الا ان يدعوا ندوره أو شذوذه أو يقولوا ان الواو علامة الجمع تأمل اه تقرير دردير (قوله يضمر) أى فاعل أول الفعلين المتنازعين ويؤخر ففى ضربنى وضربت زيدا تقديره ضربنى وضربت زيدا هو وانما أخر عن المفسر ولم يقدم عليه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فاعل بهما) أى وحينئذ فلا يضمر للاول ضمير الرفع بخلاف البصريين فانهم يوجبون أن يقال قاما وقعد أخواك وقوله فاعل بهما اعترض بأنه يلزم عليه ورود عاملين على معمول واحد وهو ممنوع ولعله يجيزه فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله مخبرا عنه) أى بمفرد فيفسره مفرد وهذا بخلاف ضمير القصة والشان فانه لا يخبر عنه الا بجملة تفسره جملة (قوله ان هى الاحياتنا) ان نافية وهى مبتدأ وقوله الاحياتنا الدنيا خبره (قوله واصله الخ) أى وانما فعل ذلك لان التفصيل بعد الاجمال أوقع فى النفس (قوله هى النفس) أى فالاصل النفس النفس وكذلك العرب العرب ثم عدل الى الضمير لما فى التكرار من التنافر فهى مبتدأ والعرب خبر والضمير عائد على العرب المتاخر (قوله النفس والعرب بدلين الخ) أى فهو ليس من الضمير المفسر له خبره بل هو القسم السادس المفسر له بدله (قوله وفى كلام ابن مالك أيضا ضعف) أى كما ان فى كلام الزمخشرى ضعفا فالمراد

بالضعف

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

بالضعف الاعتراض وحاصل الكلام ان الزمخشري ان كان قصده الحصر فيما قال فيرد عليه انه يصح فيه هذا الثالث كما يصح فيه الثاني الذي اعترض به ابن مالك ويرد على ابن مالك ان ظاهره أنه لا يعترض على الزمخشري الا بما قال مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وان أراد الزمخشري عدم التعيين بما قال فلا يرد عليه اعتراض وانما يعترض على ابن مالك بان ظاهره أن المثال انما يتخرج على ما قاله الزمخشري أو على ما قاله هو مع أنه يرد عليه هذا الآخر أيضا وقد يجاب عن ابن مالك بأن القادح في أمر لا يلزمه أن يقدح بكل قادح يقدح في ذلك الامر فيكفي أن يقدح فيه بواحد (قوله وجه ثالث) حاصله انه يمكن أن يجعل هي ضمير القصة مبتدأ وقوله العرب مبتدأ ثان وقوله تقول خبر الثاني والجملة خبر لهي ومميزة له وعلى كل من الاوجه الثلاثة فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله ضمير الشأن والقصة) هما واحد وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له وانما يختلفان من جهة ان ذلك الضمير اذا كان ضمير مذكر قيل له ضمير الشأن وان كان مؤنثا قيل له ضمير القصة وضابط تذكيره وتأنيثه انه ان كان في الجملة المفسرة مؤنث عمدة انث نحو هي هند قام أبوها والا ذكر فلا يجوز هي بنيت غرفة أو تقول في ضابط تذكيره وتأنيثه ان كانت الجملة بعدهما المبينة لهما محتوية على مسند اليه مذكرا فيذكر الضمير وان كان مؤنثا فيؤنث الضمير وضابط ضمير القصة والشأن هو الضمير المبين بجملة عائدا على متأخر لفظا ورتبة (قوله والكوفي يسمى) أي هذا الضمير المفسر بالجملة وفي نسخة يسميه (قوله ولا شئ منها عليه) أي مع ان شأن الضمير أن يفسره مرجعه المتقدم عليه (قوله في قوله) أي الفرزدق (قوله ابن المراغة) هو جرير والمراغة لقب لامه لقبها به الاخطل اشارة لتمرغ الرجال عليها أي انها محل المرغ والتمعك أي انها زانية لا تصون نفسها من أحد وسبب هذا البيت ان جريرا هجا تميما قبيلة الفرزدق وكانوا حينئذ في الشام ثم ان هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرير اكان سكران جريرا أم متساكرا حيث هجا تميما مع ثبوت المناقب لهم (قوله مبتدأ وخبر) أي فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان ويفسره تلك الجملة (قوله والصواب ان كان زائدة) أي على رواية الرفع وحينئذ فابن المراغة مبتدأ مؤخر وسكران خبر مقدم وكان زائدة بين المبتدا والخبر (قوله نصب سكران) اي على انه خبر كان مقدم وقوله ابن المراغة اسمها (قوله فارتفاع الخ) أي وعلى هذا فارتفاع الخ (قوله على انه خبر لهو) أي لا بالعطف على سكران لانه منصوب خبر الكان ولا يعطف المرفوع على المنصوب (قوله ويروى بالعكس) أي برفع سكران ونصب ابن وعليه فارتفاع متساكر عطف على سكران المرفوع (قوله فاسم كان مستتر فيها) أي والجملة خبر سكران (قوله ولا يشاركه في هذا ضمير) اذ كل ضمير غيره يفسره مفرد (قوله تفسيره) أي ضمير الشان (قوله بمفرد له مرفوع) أي لانه في معنى الجملة (قوله كان قائما زيد) كان شانية

لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان أراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده (الرابع) ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا والكوفي يسمى ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شئ منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي اذ قال في قوله

اسكران كان ابن المراغة اذ هجا
تميما بجو الشام أم متساكر

فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان شانية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة والاشهر في انشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير وأجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية التقديم
ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها وأجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل * والثالث انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه * والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه * والخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم هو وقبيله ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشأن لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن والاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا أن تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا يفعل انه يجزم على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك (الخامس) أن يجر برب مفسرا بتمييز وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا قال

ربه فتية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا فاجابوا

ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز

---

واسمها ضمير وقائما خبرها وزيد فاعل بقائم (قوله وظننته) الهاء ضمير الشأن مفعول أول وقائما مفعول ثان مفسر وعمرو فاعل بقائم (قوله وهذا ان سمع الخ) هذا رد من البصريين القائلين ان مفسر ضمير الشان لا يكون الا جملة على الكوفيين المجوزين تفسيره بمفرد له مرفوع (قوله على أن المرفوع) وهو زيد في الاول وعمرو في الثاني فاصل الاول زيد كان قائما وأصل الثاني عمرو ظننته قائما (قوله ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها) هذا التأويل لا يتأتى الا في ظننته (قوله مبنيا للفاعل الخ) لف ونشر مرتب فقوله مبنيا للفاعل راجع لقام وقوله أو للمفعول راجع لضرب (قوله فلا يؤكد الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يجوز توكيده والعطف عليه والابدال منه تقول القوم مررت بهم كلهم ومررت بك وبزيد وتكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا (قوله لا يعمل فيه الا الابتداء الخ) أي بخلاف غيره من الضمائر فانه يكون مجرورا ومنصوبا أي في محلهما بسبب عاملهما (قوله وان فسر بحديثين أو أحاديث) أي قصتين أو قصص نحو هو زيد قائم وعمرو منطلق ونحو هو عمرو قائم وبكر منطلق وخالد جالس (قوله واذا تقرر هذا) أي مخالفته للقياس من أوجه خمسة (قوله اذا أمكن غيره) أي وكان الغير موافقا للقياس أما ان كان مخالفا للقياس ايضا فيجوز الحمل عليه كما سبق له في جواز الوجه الثالث والاعتراض على ابن مالك (قوله ومن ثم) اى ومن أجل انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ضعف الخ (قوله وضمير الشان لا يعطف عليه) قال الدماميني يمكن النصب على انه مفعول معه (قوله وقول كثير) عطف على قول الزمخشري اى قول الزمخشري وقول النحاة (قوله والاولى ان يعاد الخ) اى ولا يجعل ضمير شان (قوله ويؤيده) اى يؤيد عدم جعل اسم ان ضمير الشان قول سيبويه الخ (قوله تقديره انك) اى فلما جعل امام الصناعة اسمها ضمير المخاطب يعلم ان جعله ضمير الشان ضعيف (قوله وفي كتبت الخ) أي وقول سيبويه في كتبت الخ (قوله ان لا يفعل) بالياء التحتية فهو من نهي الغائب وهو قليل (قوله انه يجزم) اى يفعل على النهي اى والجازم لا الناهية وان مفسرة (قوله وينصب على معنى لئلا الخ) اى فان من النواصب لكن الكلام على اضمار اللام قبلها فالفعل منصوب بأن (قوله ويرفع) اى الفعل على انه خبر لان المخففة (قوله على انك الخ) هذا هو محل الشاهد فلم يقدر الا ضمير الشان (قوله ان يجر) اى الضمير (قوله ويقال نعمت الخ) اى وضمير نعم لا بد ان يكون مفردا الا انه يوافق مميزه في التذكير والتأنيث بخلاف ضمير رب فلا يكون الا مذكرا (قوله واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز الخ) اى فيجوز عندهم ان يقال ربه رجلا وربها امرأة وربهما رجلين او امرأتين وربهم رجالا وربهن نساء (قوله وعندي ان الزمخشري الخ) اى واما غيري فلا يجعل مفسرا للضمير في غير بابي نعم ورب بالتمييز بل يؤول ما جاء من كلامه وهما لذلك والحاصل ان الضمير

لا يفسر

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في تفسير فسواهن سبع سموات الضمير
في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات
تفسيره كقولهم ربه رجلا
وقيل راجع الى السماء والسماء
في معنى الجنس وقيل جمع سماءة
والوجه العربي هو الاول انتهى
وتؤوّل على أن مراده ان سبع
سموات بدل وظاهر تشبيهه بربه
رجلا يأباه (السادس) أن يكون
مبدلا منه الظاهر المفسر له
كضربته زيدا قال ابن عصفور
أجازه الاخفش ومنعه سيبويه
وقال ابن كيسان هو جائز باجماع
نقله عنه ابن مالك ومما خرجوا
على ذلك قولهم اللهم صل عليه
الرؤف الرحيم وقال الكسائي
هو نعت والجماعة يأبون نعت
الضمير وقوله

قد اصبحت بقرقرى كوانسا
فلا تلمه أن ينام البائسا

وقال سيبويه هو باضمار اذم
وقولهم قاما اخوانك وقاموا
اخوتك وقمن نسوتك وقيل على
التقديم والتأخير وقيل الالف
والواو والنون أحرف كالتاء في
قامت هند وهو المختار (السابع)
أن يكون متصلا بفاعل مقدم
ومفسره مفعول مؤخر كضرب
غلامه زيدا أجازه الاخفش وأبو
الفتح وأبو عبد الله الطوال من
الكوفيين ومن شواهده قول
حسان

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا * من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد * ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد * والجمهور يوجبون

لا يفسر بالتمييز الا في بابي نعم ورب عند الجمهور وقد وقع في كلام الزمخشري ما ظاهره أن الضمير يفسر بالتمييز في غير البابين المذكورين فاختار المصنف ابقاء كلامه على ظاهره وغير المصنف أوّل كلامه (قوله في غير بابي الخ) أي ولا يقتصر عليهما كما قال الجمهور (قوله في تفسير فسواهن) أي الواقعة في سورة البقرة (قوله وقيل راجع الى السماء) أي المذكورة قبله في قوله ثم استوى الى السماء (قوله والسماء في معنى الجنس) أي فصح حينئذ جمع الضمير (قوله وتؤوّل) أي وتأول غيري كلام الزمخشري وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يفسر الضمير تمييزا الا في بابي نعم وبئس (قوله بدل) أي فهو من أفراد الوجه السادس فمراد الزمخشري بالتفسير البدل لا حقيقة التفسير وحينئذ فلم يكن الزمخشري مخالفا للجماعة في أن الضمير لا يفسر تمييزا الا في البابين وقوله وظاهر الخ رد من المصنف للتأويل وكأن المصنف لم يطلع على كلام الزمخشري في سورة فصلت فانه قال ان سبع سموات نصب على أنه تمييز للضمير المبهم وقيل الضمير عائد على سماء باعتبار المعنى فان قلت ما الفرق بين النصب على الوجهين قلت النصب على الاول على أن سبع تمييز والنصب على الثاني على الحال هذا كلامه فهو يبعد التأويل كل البعد فكيف يقول المصنف وظاهر تشبيهه الخ مع أن هذا يفيد الجزم برده وكيف يقول المصنف وعندي الآن يقال لعل المصنف لم يطلع على كلامه في سورة فصلت أو اطلع وغفل عنه (قوله جائز باجماع) أي من سيبويه وغيره خلافا لما قاله ابن عصفور (قوله ومما خرجوا) خبر مقدم وقولهم مبتدأ مؤخر (قوله الرؤف الرحيم) بدل من الضمير المجرور مفسر له (قوله وقوله) بالرفع عطف على قولهم السابق لانه مبتدأ وكذا تقول فيما بعد (قوله قد أصبحت الخ) قد سبق هذا البيت في الفرق بين البدل وعطف البيان (قوله أن ينام البائسا) أي فلا تلم البائس في أن ينام فقوله البائسا بدل من الضمير في تلمه (قوله هو) أي البائس باضمار أي منصوب باضمار اذم ويجعل الضمير عائدا على شيء معلوم من الكلام (قوله باضمار أذم) الاولى باضمار ارحم لان البائس هو المسكين ويدل عليه أيضا قوله فلا تلمه فالاولى لسيبويه اذا لم يقل بالبدلية وجعله نعتا مقطوعا أن يقدر الفعل ارحم لان الرحمة أليق بالبائس (قوله أحرف) كما في لغة أكلوني البراغيث (قوله وهو المختار) فيه انه لا يحمل على انها أحرف الا اذا صدر هذا ممن لغتهم ذلك أما لو صدر من غيرهم فلا يحمل على أنها أحرف لانها لغة ضعيفة كما قاله سابقا (قوله ضرب غلامه زيدا) أي ضرب غلام زيد سيده زايدا (قوله أجازه الاخفش) أي ومنعها الجمهور وجعلوها شاذة قال ابن مالك * وشذ نحو زان نوره الشجر * (قوله مطعما) اسم رجل وهو والد جبير بن مطعم مات ولم يسلم أي لو كان المجد يخلد واحدا من الناس لابقى مطعما مجده مخلدا الا انه أكثر الناس مجدا (قوله حلمه) فاعل بكسا وضميره عائد على المفعول المتأخر أعني ذا الحلم أي كسا صاحب الحلم حلمه أثواب سودد وكذا الشاهد في قوله ورقى نداه لان نداه فاعل برقى وضميره

واذا ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها فى الدار لاتصال الضمير فى ذلك فى النثر تقديم المفعول نحو بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف فى جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشرى فى لا يحسبن الذين يفرحون بما أتوا الآية فى قراءة أبى عمرو فلا يحسبنهم بالغيبة وضم آخر الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون واقعا على ضميرهم محذوفا والاصل لا يحسبنهم الذين يفرحون بمفازة أى لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين وفلا يحسبنهم توكيد وكذا قال فى قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا بالغيبة ان التقدير ولا يحسبنهم والذين فاعل ورده أبو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غريب جدا فان هذا المؤخر مقدم فى الرتبة ووقع له نظير هذا فى قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فقال تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لان فيه تقديم الضمير على مفسره ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد ووقع لابن مالك سهو فى هذا المثال من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف فى جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ومن الغريب ان أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له انه منع عود الضمير الى ما تقدم لفظا وأجاز عوده الى ما تأخر لفظا ورتبة

عائد على المفعول أعنى ذا الندى (قوله فى ذلك) أى فى الضمير المتصل بالفاعل العائد على المفعول وقوله فى النثر متعلق بيوجبون أى وأما فى النظم فلا يجب تقديم المفعول بل يجوز تأخيره للضرورة (قوله صاحبها) الضمير عائد على جزء الخبر أعنى الدار وكذا غلامها فان الضمير فيه عائد على المضاف اليه والفرق بين ما هنا وبين ما سبق حيث قال الاخفش بالجواز فيها دون هذه ان الفعل المتعدى يستلزم مفعولا فكأنه فى رتبة التقديم فاذا ذكر الفعل وذكر فاعله وذكر فيه ضمير وعاد على المفعول المتأخر فكأنه عاد على متقدم (قوله تقديم الخبر) أى فى المثال الاول بأن يقول فى الدار صاحبها وقوله والمفعول أى فى الثانى بأن يقول ضرب عبد هند غلامها (قوله ولا خلاف فى جواز الخ) أى لان الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم فى الرتبة (قوله نحو ضرب الخ) أى وهو ما اذا كان المفعول متصلا بضمير عائد على الفاعل المتأخر (قوله بالغيبة) أى فى الفعلين أى يحسبن ويحسبنهم وقوله وضم آخر الفعل أى الثانى وأما الاول فهو مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة (قوله ان الفعل مسند الخ) أى الفعل الاول أى فالفاعل الذين والمفعول الاول الهاء المحذوفة والمفعول الثانى محذوف أيضا أى فائزين هذا بالنظر للفعل الاول وأما بالنظر للثانى فمفعوله الثانى بمفازة فقول المصنف والاصل لا يحسبنهم بفتح الباء حل للاول وأشار به الى أن المفعولين محذوفان وقوله بمفازة اشارة الى المفعول الثانى المحذوف ولو حذفه ما ضر وقوله وفلا يحسبنهم بضم الباء توكيد ويحتاج لمفعولين مذكورين بخلاف مفعولى يحسبن الاول فانهما محذوفان اه تقرير دردير (قوله وهذا) أى الرد غريب وقوله ووقع له نظير هذا أى الرد (قوله ذاهبة) صفة لرجل جرت على غير من هى له وفرسه فاعل بذاهبة ومكسورا حال وسرجها معمول للحال (قوله تقديم الحال) أى مكسورا (قوله ولا شك) رد على أبى حيان وحاصل الرد أنه لو قدمه لكان مثل قولك غلامه ضرب زيد فضمير غلامه عائد على زيد وهو جائز اتفاقا لان ضرب عامل فى غلامه ورتبة العامل مقدمة على المعمول وكذا زيد فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول وعود الضمير على متقدم رتبة جائز اتفاقا وهنا لو قدم وقال مررت برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه لقيل ان ذاهبة عامل ومكسورا معمول والعامل مقدم على المعمول وفرسه فاعل ومرتبة الفاعل مقدمة على المعمول فالضمير فى سرجها عائد على فرس المؤخرة لفظا المقدمة رتبة (قوله منع من التقديم) أى من تقديم الحال وقوله لكون العامل أى العامل فيها صفة أى ولا يجوز تقديم معمول الصفة عليها (قوله ولا خلاف) رد على ابن مالك (قوله بدون الموصوف) أى دون أن يتقدم على الموصوف (قوله هذه المقالة) أى المردود عليها وهى منعه عود الضمير على ما تأخر لفظا وتقدم رتبة فى نحو مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها (قوله الى ما تأخر لفظا ورتبة) هذا الشق الثانى هو محل الغرابة بالنظر لما مضى فيه وأما بالنظر للكلام فى حد ذاته فكل من الشقين يتعجب منه لانه جوز ما منعوه ومنع

ما

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ماجوزوه (قوله أما الاول) أى أما القسم الاول وهو منعه عود الضمير على ماتقدم لفظا (قوله فيكون فى نية التقديم) أى لان دليل الجواب محله التقديم عند سيبويه (قوله فيكون حينئذ الضمير فى بينه الخ) أى لانه من متعلقات تود وتود رتبته التقديم فليكن أيضا بينه كذلك فيحصل التركيب تود لو أن بينه وبينها أمدا بعيدا ما عملت من سوء وضمير بينه عائد على ما فقد عاد على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهذا عجيب الخ) أى انه لا يسلم أن الضمير عائد على ما تأخر لفظا بل هو عائد على متقدم لفظا وان كان متأخرا رتبة (قوله الآن) أى فى هذا التركيب على هذا الكلام (قوله ولو قدم تود) أى لو فرض أنه أريد تقديمه لغير التركيب بتركيب لا محذور فيه بأن يقال يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا تود لو أن بينها وبين ما عملت من سوء أمدا بعيدا (قوله ضرب زيدا غلامه) أى فضمير غلامه عائد على زيد المتقدم لفظا المتأخر رتبة (قوله وفرق الخ) حاصله أن بين الفاعل والمفعول ارتباطا بعمل الفعل فيهما حتى كان أحدهما طالبا للآخر فاذا قدم المفعول وتأخر الفاعل وفيه ضمير عائد على المفعول جاز للارتباط بينهما ولا كذلك بين الشرط ودليل الجواب لان دليل الجواب غير معمول لعامل الشرط فلو عاد ضمير من دليل الجواب على الشرط للزم التدافع لان جملة الدليل من حيث انها دليل لا يقتضيها الشرط ومن حيث ان فى الدليل ضميرا عائدا على الشرط يكون مقتضيا للدليل فيلزم أن الشرط مقتض للدليل وهو ليس مقتضيا للدليل وهذا تناقض ووجه رد هذا الفرق أن لا نظر للارتباط وعدمه مع التقدم اللفظى على أنا لا نسلم انه لا ارتباط بين الدليل والشرط بل هناك ارتباط من حيث ان الدليل دال على الجواب المرتب على الشرط ولما عدم الارتباط فلا نسلم التناقض اه تقرير دردير (قوله وأما الثانى) أى وأما القسم الثانى وهو تجويزه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله المفهوم من ليسجننه) أى المتأخر عن الضمير لفظا ورتبة

*(شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا)*

قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله كونه مبتدا فى الحال) أى حال التكلم وقوله أو فى الاصل أى بأن يدخل على المبتدا الذى قبله ناسخ (قوله أولئك هم المفلحون) أولئك مبتدأ وهم ضمير فصل والمفلحون خبر (قوله وانا لنحن الصافون) ان حرف توكيد ونا اسمها ولنحن ضمير فصل والصافون خبران (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) التاء اسم كان وأنت ضمير فصل والرقيب خبرها (قوله تجدوه) الهاء مفعول أول وخيرا مفعول ثان وهو ضمير فصل (قوله ان ترنى) الياء مفعول أول وأقل مفعول ثان وأنا ضمير فصل ومالا تمييز (قوله هو ضاحكا) هو ضمير فصل وضاحكا حال من زيد (قوله هؤلاء) مبتدأ وبناتى خبر وهن ضمير فصل وأطهر حال ولكم متعلق بالحال (قوله ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك) أى بنصب أطهر لما يلزم عليه من توسط ضمير الفصل بين الحال وصاحبها وهو ممنوع عربية وقوله من قرأ الخ أى فهى قراءة شاذة والذى قرأ

---

اما الاول فانه منع فى قوله تعالى وما عملت من سوء تود كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون فى نية التقديم فيكون حينئذ الضمير فى بينه عائدا على ما تأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الآن عائد على متقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب ويلزمه أن يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا فى نية التأخير وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه وأما الثانى فانه قال فى قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا

والكلام فيه فى أربع مسائل (الاولى) فى شروطه وهى ستة وذلك انه يشترط فيما قبله أمران * أحدهما كونه مبتدأ فى الحال أو فى الاصل نحو أولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون الآية كنت أنت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترنى انا أقل منك مالا وأجاز الاخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء بناتى هن أطهر لكم فيمن نصب أطهر ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقد خرجت على ان هؤلاء بناتى جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر فى الخبر أو مبتدأ والكم الخبر وعليهما فاطهر حال وفيهما نظر أما الاول فلان بناتى جامد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين وأما الثانى فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفى عند أكثرهم • والثانى كونه معرفة كما مثلنا وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ماظننت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه أن تكون أمة هى أربى من أمة فقدروا أربى منصوبا ويشترط فيما بعده أمران كونه خبر المبتدا فى الحال أو فى الاصل وكونه معرفة أو كالمعرفة فى أنه لا يقبل أل كما تقدم فى خيرا وأقل وشرط الذى كالمعرفة أن يكون اسما كما مثلنا وخالف فى ذلك الجرجانى فالحق المضارع بالاسم لتشابههما وجعل منه انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدا وتبع الجرجانى أبو البقاء فأجاز الفصل فى ومكر أولئك هو يبور وابن الخباز فقال فى شرح الايضاح لافرق بين كون امتناع أل لعارض كافعل من والمضاف كمثلك وغلام زيد أو لذاته كالفعل المضارع انتهى وهو قول السهيلى قال فى قوله تعالى وانه هو أضحك وأبكى وانه هو أمات وأحيى وانه خلق الزوجين الذكر والانثى انما أتى بضمير الفصل فى الاولين دون الثالث لان بعض الجهال

بهذه القراءة ابن مروان وكما قرأبها ابن مروان نقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصرى وزيد بن على (قوله وقد خرجت) أى هذه القراءة على وجهين كل منهما جار فى عربية وحينئذ فلا تكون لحنا (قوله جملة) أى فهؤلاء مبتدأ وبناتى خبر وهن توكيد للضمير فى الخبر واطهر حال من الضمير المستتر فى الخبر والجواب الثانى ان هن مبتدأ ولكم خبر وأطهر حال من ضمير الخبر أعنى لكم فهو على كل حال حال من ضمير الخبر (قوله أما الاول) أى أما النظر فى التخريج الاول (قوله جامد غير مؤول الخ) فيه انه لا يسلم بل هو مؤول بالمشتق لانه فى معنى مولوداتى وهو مشتق ويدل له النعت به فى قولهم مررت بنساء بنات لفلان فبنات صفة ولا يجعل صفة الا اذا كان مؤولا بالمشتق وما ذكرناه من الجواب والاستدلال عليه هو كلام المجيب بالجواب الاول الذى رد عليه المصنف وهو ابن عصفور واذا كان ابن عصفور قال ذلك فالعجب للمصنف كيف يعترض عليه (قوله عند البصريين) أى وأما الكوفيون فانهم يقولون ان الجامد يتحمل الضمير (قوله وأما الثانى) أى وأما النظر فى التخريج الثانى (قوله على عاملها الظرفى) أى لانه عامل معنوى والعامل المعنوى لا يتقدم الحال عليه عند الاكثر بل عند الاقل وتخريج القرآن على القول الضعيف لا يصح ولو كانت القراءة شاذة وانما يخرج القرآن على الاقوال المشهورة (قوله والثانى) أى من الامرين المشترطين فيما قبله (قوله كونه نكرة) أى كون السابق على ضمير الفصل نكرة (قوله كان رجل) رجل اسمها والقائم خبرها وهو ضمير فصل لا محل له (قوله أن تكون أمة) أمة اسمها وأربى خبرها وهى ضمير فصل فقوله فقدروا أربى منصوبا أى لاجل أن يكون خبر الكان والحق ان هى مبتدأ وأربى مرفوع خبر والجملة خبر لكان (قوله كما تقدم فى خيرا وأقل) أى لان أفعل من لا يقترن باللام سواء كانت من ظاهرة كما فى أقل أو مقدرة كما فى خيرا (قوله وخالف فى ذلك) أى فى اشتراط اسميته وقال يجوز أن يكون فعلا مضارعا كما يجوز أن يكون اسما (قوله لتشابههما) أى لان الفعل المضارع مشابه لاسم الفاعل (قوله انه هو يبدئ ويعيد) خرجه القوم على أن هو توكيد لاسم ان وجملة يبدئ فى محل رفع خبر ان وليس هو ضمير فصل أو ان هو مبتدأ وجملة يبدئ خبره والجملة خبر ان فعلى كل حال لم يجعلوا الضمير ضمير فصل (قوله اولئك هو يبور) أى فهو ضمير فصل ويبور خبر أولئك عنده والقوم يخرجونه على ما علمت فى انه هو يبدئ ويعيد (قوله لافرق بين كون امتناع أل) أى فى المشابه للمعرفة (قوله كافعل من) أى الذى يقترن بمن كخير من كذا وأقل منه أى فان المانع من أل من (قوله كمثلك) أى فالمانع من أل الاضافة (قوله وغلام زيد) فيه أن غلام معرفة وليس من أقسام المشبه للمعرفة على أن المتبادر من قوله أو لذاته كالفعل شامل للماضى والمضارع فلا خصوصية لقصره على المضارع فكلامه فى حد ذاته شامل للماضى الذى يقول به السهيلى والمتبادر من كلامه أنه لم يقل بالماضى

لانه

قد يثبت هذه الافعال لغير الله كقول نمروذ أنا أحيي وأميت وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى * ويشترط له في نفسه أمران أحدهما أن يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم وأما انك اياك الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني أن يطابق ماقبله فلا يجوز كنت هو الفاضل فأما قول جرير بن الخطفى

وكائن بالاباطح من صديق
يراني لو أصبت هو المصابا

وكان قياسه يراني أنا مثل ان ترني أنا أقل منك فقيل ليس هو فصلا وانما هو توكيد للفاعل وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا أصيب كان صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء أي يرى مصابي والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك أي مصيبتك أي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الآن جئت بالحق أي الواضح

لانه تابع للجرجاني وهو لم يقل به *(تنبيه)* في بعض النسخ وعتبة بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال انه يلزم اجازة ذلك مع الماضي وهذه النسخة هي المعوّل عليها لانّ قوله وهو قول السهيلي انما يترتب على هذه النسخة لانّ الماضي على النسخة غيرها لم يذكر فيها حتى يعود عليها الضمير تأمل (قوله قد يثبت هذه الافعال لغير الله) أي وأتى بضمير الفصل لافادة قصرها على الله ونفيها عن غيره ردا على ذلك الجاهل (قوله انتهى) أي كلام السهيلي (قوله وقد يستدل الخ) قد يقال يحتمل أنّ قوله يهدي معمول لمحذوف أي ويرونه يهدي فليس معطوفا على الحق بل هو عطف جمل سلمنا أنه عطف عليه فيغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع ولذا أشار المصنف لضعف هذا الاستدلال بقوله وقد الخ (قوله هو الحق) هذا هو المفعول الثاني والاول هو قوله الذي أنزل وقوله هو الحق الضمير للفصل (قوله انتهى) هكذا وقع في نسخة ولكن لامعنى لها لانّ هذا الاستدلال من كلام المصنف تأمل (قوله فيمتنع الخ) أي لانه في هذه الامثلة بصيغة المنصوب وانما التزم أن يكون بصيغة المرفوع لانّ الاصل فيه أن يكون بعد المبتدا فتكون صيغته صيغة مرفوع للتناسب ثم استعمل كذلك بعد دخول الناسخ ليكون حاله على وتيرة واحدة (قوله على البدل) أي لا على أنه ضمير فصل اذ لا يصح أصلا لانه باتفاق لا يكون الا بصيغة المرفوع (قوله أن يطابق ماقبله) أي في التكلم والخطاب والغيبة وفي التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع والافراد (قوله كنت هو الفاضل) أي لعدم مطابقة ضمير الفصل لما قبله في الخطاب (قوله جرير بن الخطفى) بفتح الفاء هو الشاعر المعلوم المعادل للفرزدق قال الدميني الذي رأيته في أكثر النسخ اثبات ألف ابن وحينئذ فينون جرير بناء على القول الضعيف المشترط في العلم المضاف اليه ابن أن يكون علم أبيه لا علم جده كما هو هنا لانّ جريرا ابن عطية بن حذيفة الخطفى فهو لقب لجده وحينئذ فينون العلم الاول ولا تحذف ألفه والمشهور أنّ المدار على وقوعه بين علمين وان لم يكن الثاني اسم أبيه اه تقرير دردير (قوله وكائن الخ) على وزن فاعل وبعده

اذا سعر الخليفة نار حرب * رأى الحجاج أثقبها شهابا

(قوله فقيل) أي في توجيه عدم مطابقته لما قبله (قوله فقيل لما كان) أي جرير وقوله بمنزلة نفسه أي نفس الصديق وقوله حتى كان اذا أصيب أي جرير وقوله فجعل أي جرير وقوله لانه نفسه في المعنى أي بحسب المعنى المقصود له لا أنه في الواقع كذا (قوله أي يرى مصابي) أي يرى الصديق مصابي ففاعل يرى يعود على الصديق ومصابي هو المفعول وهو اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة فصح كون الضمير ضمير فصل لمطابقته لما قبله في الغيبة فان قلت ان الحمل لا فائدة فيه اذ المعنى يرى الصديق مصيبتي هي المصيبة ولا فائدة لذلك فأجاب المصنف بان الكلام على حذف الصفة أي يرى مصيبتي هي المصيبة العظيمة (قوله مصدر) أي ميمي أي وليس اسم مفعول لانه يجعل المعنى يرى الشخص المصاب المضاف

والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية وأجازوا سير بزيد سير بتقدير الصفة أى واحد والا لم يفد وزعم ابن الحاجب أن الانشاد لو أصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق وأن هو توكيد له أو لضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يرانى مصابا اذا أصابنى مصيبة اهـ وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه أى يرى نفسه وتراه بالخطاب ولا اشكال حينئذ ولا تقدير والمصاب حينئذ مفعول لا مصدر ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال ولو أنه قال يراه لكان حسنا أى يرى الصديق نفسه مصابا اذا أصبت * (المسئلة الثانية) * فى فائدته وهى ثلاثة أمور * أحدها لفظى وهو الاعلام من أول الامر بأن ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمى فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت أنت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف * والثانى معنوى وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل

التى هو الشخص المصاب ولا معنى له (قوله والا) أى والا يكن المعنى هكذا (قوله بمفهوم الظرف) أى بسبب مفهوم الظرف أى الآن لان مفهومه انك قبل الآن لم تأت بالحق ولا شك أن هذا كفر عموى وحاصل الجواب أن الكلام على حذف الصفة أى الحق الواضح (قوله والا لم يفد) اذ لا فائدة لقولك سير بزيد سير (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) علة لمحذوف أى ولا يصح اسناده لضمير المتكلم اذ لا يقول الخ وحاصله أنه لو كان ذلك الفعل مسند الضمير المتكلم والمصاب اسم مفعول كان المعنى اذا أصبت أى أصابتنى مصيبة يرانى الصديق مصابا وهذا لا يقوله عاقل لعدم الفائدة فيه فضلا عن هذا الشاعر البليغ واذا قدر مضاف قبل اليا لزم اتحاد المبتدا والخبر ولا فائدة فيه فتعين أن الفعل مسند لضمير الصديق أى انه اذا أصيب بمصيبة يرى أنى المصاب بها لانى نفسه فى المعنى (قوله اذ لا يقول عاقل الخ) رد بأن الذى فى البيت المصاب خبر معرف بأل فيفيد الحصر أى يرانى الصديق عند اصابتى محصورا فى الاصابة فالمصيبة المتعلقة بغيرى كالعدم وهذا معنى صحيح (قوله لا يتجه الاعتراض) أى اعتراض ابن الحاجب من أن هذا التركيب لا فائدة فيه لانه معلوم وحاصل جوابه انا نقدر الصفة فالمعنى يرى مصابى مصابا عظيما (قوله بأن ما بعده خبر) أى أن ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع وأن الخبر سيأتى فاذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم لانه لا يكون قبله الا مبتدأ ولا يكون بعده الا الخبر (قوله لانه فصل) أى مميز بينهما (قوله وعمادا) أى ويسمى أيضا عمادا (قوله لانه يعتمد عليه) أى يعتمد عليه من أول الامر من حيث افادته أن ما بعده مسند لما قبله ومخبر به عنه فمفاد التسميتين ومآلهما واحد ولكن الاولى تسميته بالفصل لان الفصل معناه المطابق التمييز وأما العماد فمعناه المطابق ما يعتمد عليه وافادته لما قلناه باللزوم (قوله على ذكر هذه الفائدة) وهى الاعلام المذكور (قوله كنت أنت الرقيب عليهم) أى فالضمير واقع لتوهم أن الرقيب صفة لان الضمائر لا توصف وظاهره أنه يحتمل أن الكلام بدونه يحتمل أن يكون بدلا أو توكيدا مع أنه لا يتوهم لان التوكيد انما يكون بألفاظ ليس هذا منها ولانتفائه وهو ظاهر ولا بدلا لانه لا يبدل الظاهر من الضمير الا اذا كان مفيدا للاحاطة والشمول والرقيب ليس كذلك ولا بيانا لانه مشتق والبيان لا يكون الا جامدا فقوله وذكر التابع أولى لهذه العلة لا يسلم فتأمل (قوله وهو التوكيد) أى توكيد النسبة أى تقويتها وليس المراد التوكيد النحوى لانه ليس توكيدا لفظيا ولا معنويا وبهذا اندفع قول ابن الحاجب لا يظهر كونه للتوكيد لانه ليس توكيدا معنويا ولا نحويا وهو فهم أن المراد التوكيد النحوى (قوله وبنوا عليه) أى على افادته التوكيد وقوله انه لا يجامع التوكيد أى اللفظى لئلا يجتمع مؤكدان وهو تحصيل الحاصل (قوله وبنوا عليه الخ) لا نسلم ذلك البناء وذلك لان التوكيد المستفاد من ضمير الفصل توكيد للنسبة والثانى توكيد للمسند اليه وهو زيد فليس المؤكد بالامرين شيئا واحدا سلمنا أنهما واردان على شئ واحد

فنقول

وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام أى يقوى ويؤكده والثالث معنوى أيضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه وذكر الزمخشرى الثلاثة فى تفسير وأولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره

*(المسئلة الثالثة فى محله)*

زعم البصريون أنه لا محل له ثم قال أكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول أسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشئ وأل الموصولة وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائى محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين معمولى ان بالعكس

*(المسئلة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه)*

يحتمل فى نحو كنت أنت الرقيب عليهم ونحو انا كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفى نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد هو العالم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام فى الاولى ولكون ما قبله ظاهرا فى الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوى ووهم أبو البقاء فأجاز فى ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر فى شانئك لا لنفس شانئك ويحتمل الثلاثة فى نحو أنت أنت الفاضل ونحو انك أنت علام الغيوب

---

فنقول ما المانع من توكيد الشئ الواحد بمؤكدين قال تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون (قوله وعلى ذلك) أى ولاجل هذه الفائدة (قوله الاختصاص) أى قصر الحكم على المذكور ونفيه عما عداه (قوله يقتصر عليه) أى على هذا الامر فى فائدته (قوله وايجاب أن فائدة المسند ثابتة الخ) قد بحث فى هذه الفائدة الثالثة السعد وقال لا نسلم هذه الفائدة الا لو كان نحو قولك زيد هو أفضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة يفيد الحصر مع أنه لا يفيد وأما ما ذكر من الآية فقد يقال ان الحصر جاء من تعريف الطرفين لان الجملة المعرفة الطرفين تفيد الحصر اه تقرير دردير (قوله انه حرف) أى وتسميته بضمير مجازا نظرا للصورة ومن أجل كون صورته صورة الضمير ثنى وأفرد وجمع (قوله وقال الخليل) هو بصرى وقوله ونظيره الخ جواب عن سؤال وارد عليه وحاصله ان كل اسم لا بد له من محل فكيف نقول انه اسم ولا محل له من الاعراب فأجاب المصنف عنه بأن الكلية ليست مسلمة بل بعضها لا محل له كأسماء الافعال وأل الموصولة واعترضه الدماميني بأن هذا الجواب انما زاد الاشكال ولم يدفعه لانه يقال أيضا كيف تكون أسماء الافعال أسماء ولا محل لها وكذا يقال فى أل وأجاب الشمنى بأن المصنف ليس مراده الجواب بل التنظير وحاصله ان الخليل يقول بالاسمية ولا محل لها ولا يستبعد كلامه لان لذلك نظيرا كأسماء الافعال ولكن هذا جواب لا يرد شيأ تأمل (قوله فيمن يراها الخ) أى وبعضهم يجعلها مبتدآت أغنى مرفوعها عن الخبر وبعضهم جعلها مفعولات مطلقة (قوله وأل الموصولة) أى بناء على انها اسم والاولى حذفه لان اعرابها على هذا القول نقل لما بعدها لكونها على صورة الحرف فحينئذ لها محل تأمل اه تقرير دردير (قوله بحسب ما بعده) اعترض بأنه يقتضى أن يكون تابعا لما بعده ولم يعهد فى التوابع أن تكون تابعة لما بعدها بل لما قبلها تأمل (قوله بحسب ما قبله) أى لان ضمير الرفع يؤكد الضمير الذى قبله المرفوع والمنصوب والمجرور تقول صن نفسك أنت ومررت بك أنت فهو مؤكد لما قبله لان ضمير الفصل عنده ضمير رفع ولا غرابة فى توكيد ضمير الرفع للضمير المجرور والمنصوب لكن يرد على هذا شئ وهو أنه اذا تقدمه اسم ظاهر لا يصح أن يكون مؤكدا له لان الضمير لا يؤكد الظاهر عند الجمهور ومنهم الفراء (قوله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع) أى باتفاق الكسائى والفراء وقوله وبين معمولى ظن نصب أى باتفاقهما (قوله وبين معمولى كان رفع) أى بحسب ما قبله وقوله ونصب عند الكسائى أى بحسب ما بعده (قوله فيما يحتمل من الاوجه) أى بالنظر له فى حد ذاته بقطع النظر عن كونه ضمير فصل أو غير فصل والا لما تأتى أوجه (قوله لدخول اللام الخ) أى لان اللام تدخل على المبتدأ وتدخل على ضمير الفصل ولا تدخل على التوكيد (قوله التوكيد) أى فظاهر كلام أبى البقاء أن الضمير توكيد لشانئك ولا شك أنه وهم لان الاسم الظاهر لا يؤكد بالضمير (قوله وقد يريد الخ) جواب عنه (قوله مستتر فى شانئك) أى لان شانئ اسم فاعل بمعنى مبغض واعترض على المصنف بأنه اذا

ومن أجاز ابدال الضمير من الظاهر أجاز فى نحو ان زيدا هو الفاضل البدلية ووهم أبو البقاء فأجاز فى تجدوه عند الله هو خيرا كونه
بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد جربتك فكنت أنت أنت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو قدرت الاول
فصلا أو توكيدا لقلت أنت اياك والضمير  فى قوله تعالى أن تكون أمة هى أربى من أمة مبتدأ لان ظهور ما قبله يمنع
التوكيد وتنكيره يمنع الفصل وفى
الحديث كل مولود يولد على الفطرة
حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه
أو ينصرانه ان قدر فى يكون ضمير
لكل فأبواه مبتدأ وقوله هما اما
مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة
خبر أبواه واما فصل واما بدل من
أبواه اذا جوزنا ابدال الضمير من
الظاهر واللذان خبر أبواه وان
قدر يكون خاليا من الضمير فأبواه
اسم يكون وهما مبتدأ أو فصل أو
بدل وعلى الاول فاللذان بالالف
وعلى الاخيرين هو بالياء

*(روابط الجملة بما هى خبر عنه)*

وهى عشرة أحدها الضمير وهو
الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد
ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان
هذان لساحران اذا قدر لهما
ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر
فى سورة الحديد وكل وعد الله
الحسنى ولم يقرأ بذلك فى سورة النساء
بل قرأ بنصب كل كالجماعة لان قبله
جملة فعلية وهى فضل الله المجاهدين
فساوى بين الجملتين فى الفعلية بل بين
الجمل لان بعده وفضل الله المجاهدين
وهذا مما أغفلوه أعنى الترجيح
باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم
ذكروا رجحان النصب على الرفع
فى باب الاشتغال فى نحو قام زيد
وعمرا أكرمته للتناسب ولم يذكروا
مثل ذلك فى نحو زيد ضربته
وأكرمت عمرا ولا فرق بينهما وقول أبى النجم كله لم أصنع ولو نصب كل على التوكيد لم يصح لان ذنبا نكرة أو على الثانى
المفعولية كان فاسدا معنى لما بيناه فى فصل كل وضعيفا صناعة لان حق كل المتصلة بالضمير أن لا تستعمل الا توكيدا أو مبتدأ
نحو ان الامر كله لله قرئ بالنصب والرفع وقرأ جماعة أفحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم أى منه

كان كلامه يحتمل وجها صحيحا فلا معنى للاعتراض على أبى البقاء من أول الامر (قوله البدلية) أى وعلى كل حال فالتوكيد ممنوع والجائز أمور ثلاثة وهى الفصل والبدلية والمبتدا ويمتنع التوكيد (قوله ووهم أبو البقاء) أى لان ابدال الضمير من ضمير موافق له فى الغيبة والحضور لا يصح لان المبدل منه فى نية الطرح والمقصود البدل واذا توافقا فلا معنى لكون الاول غير مقصود دون الثانى (قوله واللذان خبر أبواه) أى والجملة خبر كان

*(روابط الجملة بما هى خبر عنه)*

(قوله بما هى خبر عنه) أى بالمبتدا حالا أو فى الاصل (قوله وكل وعد الله الحسنى) أى فالتقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير اذا كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك فى التسهيل الاجماع على منع حذفه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اهـ دمامينى (قوله وهذا) أى الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة مما اغفلوه أى لانهم انما تكلموا على الترجيح باعتبار ما عطفت عليه الجملة (قوله ولم يذكروا مثل ذلك الخ) أى لم يقولوا بترجح النصب على الرفع فى نحو زيد ضربته وأكرمت عمرا للتناسب (قوله ولا فرق) أى والحال أنه لا فرق بين المثال الاول والثانى فى أن النصب فى كل منهما يؤدى لعطف فعلية على فعلية (قوله وقول أبى النجم) عطف على قراءة ابن عامر وصدره * قد أصبحت أم الخيار تدعى * على ذنبا كله الخ فكله مبتدأ وجملة لم أصنع خبره والرابط محذوف وهو الضمير الواقع مفعولا أى لم أصنعه (قوله لان ذنبا نكرة) أى غير محدودة وهى لا يجوز توكيدها باتفاق بخلاف المحدودة فأجازه الكوفيون دون البصريين نحو صمت شهرا كله (قوله كان فاسدا) وذلك لان نصب كل يقتضى دخولها فى حيز النفى فيتوجه النفى حينئذ للشمول خاصة ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الافراد فيكون أبو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التى ادعتها أم الخيار عليه وليس الغرض ذلك (قوله فى فصل كل) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ فى فصل لو وهى غير صواب لانه لم يبين شيأ من ذلك فى الكلام على لو (قوله الا توكيدا أو مبتدأ) أى وهنا لا يصح التوكيد لما قاله ولا مفعولا لفساد المعنى كما قال ولضعفه صناعة فتعين الرفع على انه مبتدا اهـ تقرير دردير (قوله كله) توكيدا ان قرئ بالنصب ومبتدأ على قراءته بالرفع (قوله أفحكم) مبتدأ ويبغون خبر (قوله ومجرورا) عطف على قوله سابقا مرفوعا ومنصوبا (قوله أى منه) أى منوان كائنان منه بدرهم فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وبدرهم خبر

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

الثانى والجملة خبر الاول والرابط محذوف وهو الضمير المجرور والكائن فى الصفة المحذوفة المسوغة للابتداء بالنكرة وهو المبتدا الثانى (قوله وقول امرأة) بالجر عطفا على السمن وهذه المرأة احدى النساء اللاتى اجتمعن وتعاقدن على أن يصفن أزواجهن بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم وهن احدى عشرة امرأة ويعرف هذا الحديث بحديث أم زرع والارنب واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال لذكرها خزز بمعجمات على وزن صرد والزرنب بزاى فراء فنون فباء موحدة نبت طيب الرائحة وقيل شجر طيب الرائحة تريد أن زوجها كالارنب فى نعومة الجسد ولينه وكالزرنب فى طيب الرائحة (قوله زوجى) مبتدأ أول والمس مبتدأ ثان وقوله مس أرنب خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الاول والرابط محذوف أى المس منه مس أرنب وكذا يقال فى زوجى الريح ريح زرنب (قوله نائبة عن الضمير) أى والا فهى الرابط (قوله ولمن صبر) اللام لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ وجملة ان ذلك لمن عزم الامور خبر والرابط محذوف أى أن ذلك منه (قوله أى أن ذلك منه) هذا بناء على أن الاشارة للصبر المأخوذ من صبر والغفران ويحتمل أن الاشارة لمن والاصل من ذوى عزم الامور وعلى هذا فالرابط الاشارة لا الضمير (قوله ومن موصولة) حاصله أن اللام فى قوله ولمن صبر ان جعلت للابتداء فمن اما موصولة أو شرطية وان جعلت موطئة للقسم فمن شرطية لا غير (قوله فلان الجملة) أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله خبر أى عن المبتدا وهو من الموصولة فى من صبر والجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط (قوله وأما الثانى) أى وهو كون اللام للابتداء ومن شرطية وفيه أنه اذا كان كذلك فالجملة التى يقدر فيها الضمير وهى قوله ان ذلك لمن عزم الامور هى الجواب وهى اسمية فكيف تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفاء والمصنف قد قال باثر هذا الكلام وقول أبى البقاء والحوفى ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر فما هذا الذى فعله المصنف وجوابه انه لم يجزم بأن من شرطية كما جزم أبو البقاء والحوفى وانما قال ان قدر كونها شرطية فلابد من تقدير الضمير فى الجواب ثم أبطل الجوابية بعدم الاقتران بالفاء ويلزم من ذلك ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتأمله اه دمامينى (قوله وأما على الثالث) أى وهو أن اللام موطئة ومن شرطية وقوله فلانها أى جملة ان ذلك لمن عزم الامور وقوله وجواب الشرط فى المعنى أى وجملة الجواب يجب اشتمالها على ضمير الشرط الواقع مبتدأ (قوله لانها اسمية) أى والجملة الاسمية اذا وقعت جوابا وجب اقترانها بالفاء (قوله وقولهما) أى جوابا عن عدم اقترانها بالفاء (قوله لا للتوطئة) أى لان القاعدة أنه اذا اجتمع قسم وشرط حذف جواب المتأخر منهما وهو هنا الشرط وهما قد حكما على أن الجملة جواب الشرط فتعين أن تكون اللام للابتداء (قوله ولا يحصل الربط) أى وحينئذ

وقول امرأة زوجى المس مس أرنب والريح ريح زرنب اذا لم نقل ان أل نائبة عن الضمير وقوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور أى ان ذلك منه لابد من هذا التقدير سواء أقدرنا اللام للابتداء ومن موصولة أو شرطية أو قدرنا اللام موطئة ومن شرطية أما على الاول فلان الجملة خبر وأما الثانى فلانه لابد فى جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره سواء قلنا انه الخبر أو ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح وأما على الثالث فلانها جواب القسم فى اللفظ وجواب الشرط فى المعنى وقول أبى البقاء والحوفى ان الجملة جواب الشرط مردود لانها اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة * (تنبيه) * قد يوجد الضمير فى اللفظ ولا يحصل الربط وذلك فى ثلاث مسائل

يكون الكلام فاسدا (قوله أن يكون) أى الضمير معطوفا على شئ فى الخبر (قوله بغير الواو) أى وأما اذا كان العطف بالواو نحو زيد قام عمرو وهو جازت المسئلة وذلك لان الواو لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير المبتدا اه دمامينى (قوله فهو) أى فزيد أى فقام زيد أو ثم قام زيد (قوله أن يعاد العامل) أى مع العطف بالواو فان لم يعد حصل الربط وانما اشترط عدم اعادة العامل عند العطف بالواو لانها ليست للجمع فى الجمل بل فى المفردات فليست للواو خصوصية فى عطف الجمل والخصوصية للفاء لانها تنزل الجملتين بالسببية منزلة جملة واحدة ولذا منعوا الزيدان يقوم و يقعد وأجازوا قائم وقاعد وأما قول بعض المعربين فى هذا من شعته وهذا من عدوه ان الجملتين صفة ثانية لرجلين فمردود (قلت) و ينبغى أن يكون هشام قائلا بصحة هذه المسئلة فقد حكى المصنف عنه بعد هذا أنه أجاز نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند وانه بناه على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة اه دمامينى (قوله وهو فى التقدير) أى لانه فى التقدير الخ فهو علة لعدم الربط (قوله كأنه من جملة أخرى) أى لان البدل على نية تكرار العامل على الصحيح (قوله ونحو ذلك) أى ماذكر من منع المسائل الثلاث فى باب الخبر لعدم الرابط للجملة الواقعة خبرا (قوله وأباه) أى لان الواو للجمع فالاسمان معها بمنزلة اسم فيه ضمير وحينئذ فان رفعت فجملة الخبر احتوت على ضمير المبتدا وان نصبت كان الفعل المفسر لعامل الاسم السابق قد اشتغل بالعمل فى سببى الاسم السابق (قوله مع الفاء وثم) أى لانهما ليسا لمطلق الجمع وقوله ومع التصريح أى وامتناعه مع العطف بالواو ومع التصريح الخ لما علمت أن الواو لمطلق الجمع فى المفردات لا فى الجمل وحينئذ اذا رفعت فالجملة الواقعة خبرا خالية عن ضمير المبتدا وان نصبت كانت الجملة المفسرة لعامل الاسم السابق ليست مشتملة على ضمير الاسم السابق (قوله من الاختلاف فى عامل البدل) اما على قول من يقول العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه فيجوز (قوله فان قدرته بيانا جاز باتفاق) هذا الاتفاق انما يتم لو ثبت أن العامل فى عطف البيان هو العامل فى متبوعه اتفاقا وكيف يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف فى عامل التابع هل هو العامل فى المتبوع أو غيره من غير تفصيل أو يفصل بين البدل وغيره فاذا كان من النحاة من يقول ان العامل فى التابع ليس هو العامل فى المتبوع وانما هو عامل مقدر سواء كان التابع عطف بيان أو غيره لم يتأت القول بجواز هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق اه دمامينى (قوله جازا باتفاق) لعل المراد اتفاق طائفة والا فهناك من يقول عامل التابع مطلقا مقدر وحينئذ فقياس قوله المنع (قوله كالشئ الواحد) وحينئذ فالجملة الخبرية أو المفسرة مشتملة على ضمير المبتدا أو على ضمير الاسم المشتغل عنه (قوله الثانى) أى من روابط الجملة (قوله أولئك أصحاب الجنة) مبتدا وخبر والجملة خبر ثان عن قوله والذين آمنوا والرابط الاشارة وقوله

* احداها أن يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو أو ثم هو * والثانية أن يعاد العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو * والثالثة أن يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية أعجبتنى هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو فى التقدير كانه من جملة أخرى وقياس قول من جعل العامل فى البدل نفس العامل فى المبدل منه أن تصح المسئلة ونحو ذلك مسئلة الاشتغال فيجوز النصب والرفع فى نحو زيد ضربت عمرا وأباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل واذا أبدلت أخاه ونحوه من عمرو لم يجوزا على مامر من الاختلاف فى عامل البدل فان قدرته بيانا جاز باتفاق ويجوز بالاتفاق زيد ضربت رجلا يحبه رفعت زيدا أو نصبته لان الصفة والموصوف كالشئ الواحد * الثانى الاشارة نحو والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها أولئك أصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

كل أولئك كان عنه مسئولا ويحتمله ولباس التقوى ذلك خير وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا موصولا أو موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا المانعين وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه فى الآية الثالثة ولا حجة فى الرابعة لاحتمال كون ذلك فيهما بدلا أو بيانا وجوز الفارسى كونه صفة وتبعه جماعة منهم أبو البقاء ورده الحوفى بان الصفة لا تكون أعرف من الموصوف * والثالث اعادة المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين وقال

لا أرى الموت يسبق الموت شئ
نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

* والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له أجازه أبو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة انا لا نضيع أجر المصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ بل مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أى منهم وقال الحوفى الخبر محذوف أى مأجورون والجملة دليله * والخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقوله

لا نكلف نفسا خبر أول والرابط ضمير مقدر أى لا نكلف منهم (قوله كل أولئك) مبتدأ وجملة كان عنه مسئولا خبره والجملة خبران والرابط الاشارة (قوله ويحتمله) أى ويحتمل أن يكون بيانا أو بدلا من لباس وخير خبر لباس فالخبر مفرد (قوله ويحتمله ولباس التقوى الخ) ظاهر تخصيصه الاحتمال بهذه الآية يقتضى أن الآيتين اللتين تلاهما أولا متعينان لما استشهد بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما أيضا اه دمامينى (قوله ذلك خير) فذلك مبتدأ خبره خير والجملة خبر لباس (قوله وخص ابن الحاج) أى فى شرحه لمقرب ابن عصفور (قوله المسئلة) أى مسئلة الربط بالاشارة للمبتدا (قوله المانعين) هما كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا والاشارة ليست للبعيد (قوله لمانع) هو كون المبتدا ليس موصولا ولا موصوفا (قوله فى الآية الثالثة) أى وهى ان السمع والبصر والفؤاد فان المبتدأ فيها ليس موصولا ولا موصوفا وقد ربط خبره به بالاشارة له (قوله ولا حجة) أى عليه (قوله كونه) أى ذلك صفة للمبتدا وهو لباس (قوله لا تكون أعرف) لعله بالسماع أو أن التابع لا يكون اشرف والا فكونها مخصصة أو موضحة أنسب بكونها أعرف (قوله وأكثر وقوع ذلك الخ) اعلم أن وقوع الظاهر موضع المضمر فى معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفى غيره يجوز عند سيبويه فى الشعر بشرط أن يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز فى الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد ما زيد وزيد قام أبو طاهر اذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا فى عباب اللباب اه دمامينى (قوله يسبق) فى نسخة يشبه (قوله يسبق الموت شئ) الجملة مفعول ثان وهى خبر بحسب الاصل والرابط اعادة المبتدا بلفظه (قوله نغص) من التنغيص وهو التكدير (قوله اعادته) أى المبتدا (قوله كنية له) أى لزيد (قوله أجازه أبو الحسن) أى ومنعه غيره (قوله والذين يمسكون بالكتاب) الذين مبتدأ وجملة انا لا نضيع أجر المصلحين خبر والرابط اعادة المبتدا بمعناه لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب (قوله وأجيب) أى من طرف المانعين للربط باعادة المبتدا بمعناه (قوله على الذين يتقون) أى من قوله تعالى والدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا يعقلون (قوله ولئن سلم) أى أنه مبتدا (قوله أو ضمير محذوف أى منهم) يفيد أن المصلحين أخص فينافى ما ذكره أولا من عمومه ويمكن الجمع بينه وبين الاول بالعموم الوجهى وبعد هذا فيرد على هذا الثانى أن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال لا نضيع أجر المصلحين منهم اللهم الا أن تجعل من المحذوفة بيانية لا تبعيضية (قوله والجملة) أى جملة انا لا نضيع أجر المصلحين (قوله دليل) أى دليل ذلك الخبر المحذوف (قوله عموم) أى فى الجملة (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى فالرجل أعم من زيد لان أل فى فاعل نعم للجنس (قوله نعم الرجل) أى فان اللام لما كانت للجنس وان لم يكن على سبيل الاستغراق للقطع بأن المتكلم لم يقصد مدح جميع من فى العالم والجنس مشتمل على كل

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فأما الصبر عنها فلا صبرا كذا قالوا ويلزمهم  أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل فى الدار

عنها مال ل أ بقما لا الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول أبى الحسن فى صحة تلك المسئلة وعلى القول بأن أل فى فاعلى نعم وبئس للعهد لا للجنس وأما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها الا أنه لا صبر له عن شئ * والسادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله

وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق

كذا قالوا والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه أى ينكشف عنه وفى المسئلة تحقيق تقدم فى موضعه * والسابع العطف بالواو أجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأكرمها ونحو زيد قام وقعدت هند بناء على أن الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع فى المفردات لا فى الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد * الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام * التاسع أل النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى الاصل مأواه

أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظى (قوله فلا صبرا) أى فلا صبر لى عن شئ وقوله فأما الصبر الخ صدره

* الا ليت شعرى هل الى أم جحدر * سبيل فأما الخ (قوله ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات الناس وعمرو الخ) أى واللازم باطل لتفكك الكلام وعدم التئامه (قوله فى صحة تلك المسئلة) أعنى الربط باعادة المبتدا بمعناه وفيه أن أكثرهم على خلاف أبى الحسن وعلى أن أل فى فاعل نعم للجنس (قوله أو بالعكس) متعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل أى أو يقع العطف ملتبسا بالعكس (قوله نحو ألم تر الخ) التمثيل وقع على طريق اللف والنشر الغير المرتب فالآية مثال للصورة الثانية وهى عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والبيت مثال للصورة الاولى بكل من شطريه وهى عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه (قوله وانسان عينى الخ) انسان العين هو المثال الذى يرى فى سوادها ويحسر بضم السين مضارع حسر بفتحها أى انكشف وقوله يجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسرها (قوله يحسر الماء) أى ينكشف الماء وقوله يجم أى يكثر الماء وقوله يحسر الماء الخ الجملة خبر والرابط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدا عليها بفاء السببية المصيرة للجملتين كالشئ الواحد (قوله محتمل الخ) لكن ما قالوه أظهر لأن الحذف خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه فى البيت كقولهم الذى يطير الذباب فيغضب زيد (قوله وفى المسئلة تحقيق تقدم فى موضعه) وهو الجملة السادسة من الجمل التى لها محل وحاصل ما قدمه من التحقيق أن الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفى فيهما بضمير واحد وحينئذ فالخبر مجموعهما كما فى جملتى الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له ويجب على هذا أن يدعى أن الفاء فى ذلك بمعنى فى قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وفى نظائره من نحو الذى يطير الذباب فيغضب زيد قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف (قوله العطف بالواو) أى العطف على جملة فيها ضمير لخالية من ضمير أو العكس كما سبق فى الفاء (قوله وأكرمها) الرابط هنا فى الثانية وأما قوله ونحو زيد الخ الرابط فى الجملة الاولى أعنى قام والواو صيرت الجملتين كشئ واحد (قوله بناء) أى هشام (قوله وانما الواو الخ) رد على هشام (قوله هذان قائم وقاعد) أى لأن الواو فى المفردات تصيرهما بمنزلة المثنى فى المعنى وان كان لا يمكن ذلك فى اللفظ فلذا صح الاخبار وتصير الاسماء بمنزلة الجمع وأما فى الجمل فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الحمل (قوله زيد يقوم عمرو الخ) زيد مبتدأ وجملة يقوم خبر والرابط الشرط أعنى قوله ان قام الدالة على جوابه جملة الخبر وفى الحقيقة الرابط انما هو الضمير لا الشرط واعلم أن هذا غير الربط بالضمير السابق لأن الربط هناك بضمير فى جملة الخبر وهنا فى جملة شرطية خارجة عن الخبر الا أنها شرط فيه (قوله من خاف) من مبتدأ وجملة ان الجنة هى

وقال المانعون التقدير هي المأوى له * العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى 

نحو هجيري أبي بكر لا اله الا الله ومن هذا أخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا

*(تنبيه)* الرابط في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن اما النون على أن الاصل وأزواج الذين واما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف اليه على التدريج وتقديرهما اما قبل يتربصن أي أزواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما بعده أي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربص أزواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير

## *(الاشياء التي تحتاج الى رابط)*

وهي أحد عشر * أحدها الجملة المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لأكرمتك ان لأكرمتك هو الخبر وقول ابن عطية في فالحق والحق أقول لأملأن ان لأملأن خبر الحق الاول فيمن قرأه بالرفع وقوله ان التقدير أن أملأ مردود لان أن تصير الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف أي لولا زيد موجود والحق قسمي كما في لعمرك لأفعلن

---

المأوى اما خبر على جعل من اسم موصول مبتدأ أو جواب الشرط بناء على ان من شرطية وعلى كل حال لا بد من ضمير لما تقدم أن جواب الشرط لا بد فيه من ضمير عائد على اسم الشرط اذا كان الشرط مرفوعا بالابتداء فأل نائبة عن الضمير (قوله وقال المانعون) أي المانعون لكون أل تنوب عن الضمير وهم البصريون (قوله كون الخبر نفس المبتدا في المعنى) عد هذا من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيه ما لا يحتاج لرابط لان المراد لا يحتاج لرابط زائد عن ذات الجملة وهذا لا ينافي أن هناك رابطا في ذاتها (قوله هجيري) بكسر الهاء وتشديد الجيم وفتح الراء أي دأبه وعادته التي كان يستمر عليها في الهاجرة لان شأن أبي بكر كان يقول في الهاجرة لا اله الا الله فالدأب والعادة له في ذلك الوقت هو لا اله الا الله وفيه أن لا اله الا الله المقصود منه اللفظ فهو مفرد لا جملة فالاخبار انما هو بمفرد لا جملة وحينئذ فهذا خارج عما نحن فيه (قوله والذين) مبتدأ وجملة يتوفون منكم صلة الموصول وقوله يتربصن خبر والرابط النون بناء على أن الاصل وأزواج الذين لان النون انما تعود على الازواج لا على الذين ويحتمل أن الخبر محذوف والذين هو المبتدأ أي يذرون أزواجا أزواجهم يتربصن وحينئذ فيتربصن خبر لذلك المحذوف والجملة خبر للذين والرابط هو الضمير وقيل ان يتربصن خبر الذين ولكن العائد محذوف أي يتربصن بعدهم فالضمير عائد على الذين وقيل ان يتربصن خبر عن الذين والربط حصل بالضمير أعني النون القائمة مقام الظاهر المضاف للضمير (قوله الاصل يتربص ازواجهم) أي فجملة يتربص أزواجهم خبر عن الذين (قوله ثم جيء بالضمير) وهو النون وقوله فامتنع ذكر الضمير أي الذي كان في أزواجهم ثم حذف وبقي ذلك الضمير (قوله مكان الازواج) أي وحذف الازواج وبقي الضمير المضاف اليه الازواج (قوله لكونها ضميرا) أي فحذف الضمير وقوله وحصل الربط بالضمير أعني النون

## *(الاشياء التي تحتاج الى رابط)*

أي سواء كانت جملا أولا (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن الجملة المخبر بها تحتاج الى رابط (قوله هو الخبر) انما كان مردودا لخلو تلك الجملة عن رابط يربطها بالمبتدا فيتعين جعل هذه الجملة جواب الشرط وخبر المبتدا محذوف (قوله فالحق والحق أقول) برفع الحقين على أن الاول مبتدأ خبره محذوف أي فالحق قسمي وجملة لأملأن جواب القسم والحق الثاني مبتدأ وجملة أقول خبر وجملة والحق أقول معترضة بين القسم وجوابه وقال ابن الطراوة الحق الاول مبتدأ خبره جملة لاملأن والتقدير فالحق أن أملأ (قوله خبر الحق الاول) انما كان مردودا لانه لا ضمير في تلك الجملة والجملة الخبرية لا بد لها من رابط (قوله وقوله ان التقدير الخ) فيه أنه يقول ان لأملأن خبر وحينئذ فتقديره لأملأن بالمفرد مسلم لان الاصل في الخبر أن يكون مفردا فالاولى في الاعتراض عليه أن يقال انه لا يسلم ان لأملأن خبر لانه لا رابط فيها وحينئذ فيتعين أن يكون لأملأن جواب القسم

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

الثانى الجملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه أو مقدرا اما مرفوعا كقوله

ان يقتلوك فان قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار

أى هو عار أو منصوبا كقوله

وماشئ حميت بمستباح

أى حميته أو مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولاهم ينصرون فانه على تقدير فيه أربع مرات وقراءة الاعمش فسبحان الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال

ويوما شهدناه سليما وعامرا

أى شهدنا فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن أبى الحسن وفى أمالى ابن الشجرى قال الكسائى لا يجوز ان يكون المحذوف الا الهاء أى ان الجار حذف أولا ثم حذف الضمير وقال آخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندى الاول انتهى وهو مخالف لما نقل غيره وزعم أبو حيان أن الاولى ان لا يقدر فى الآية الاولى ضمير بل يقدر أن الاصل يوما يوم لا تجزى بابدال يوم الثانى من الاول ثم حذف المضاف ولا يعلم أن مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ

وحينئذ لا يصح تقديره لاملأن بأن املأ لان جواب القسم لابد أن يكون جملة لكن هذا الاعتراض الثانى نظرا للواقع والافهو لا يسلم انه جواب القسم حتى يرد عليه به تأمل (قوله ورب قتل عار) هذا خبر محذوف أى هو عار والجملة صفة لقتل (قوله وماشئ حميت بمستباح) صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * (قوله واتقوا) فعل أمر مبنى على حذف النون ويوما مفعول وقوله لا تجزى ولا تقبل ولا يؤخذ ولاهم ينصرون صفات ليوم (قوله وقراءة) بالجر عطف على واتقوا المجرور باضافته لنحو (قوله على تقدير فيه) أى فالاصل تمسون فيه وتصبحون فيه (قوله فانتصب الضمير) أى بالفعل بسبب حذف الخافض (قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا) تمامه * قليلا سوى الطعن النهال نوافله * (قوله شهدناه) أى حضرنا فيه حربها بين القبيلتين والنهال جمع نهل كجمل وجمال ونهل جمع ناهل كطلب وطالب والناهل من أسماء الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهى العطية المتطوع بها التى لا يجب فعلها ومنه نافلة الصلاة وقليل هنا للنفى أى ما أعطيانى فى ذلك اليوم سوى الطعن المذكور والنهال صفة للرماح وثم مضاف محذوف هو بدل من الطعن أى قليل به النوافل سوى الطعن طعن الرماح النهال للدم أى العطاشى له لشدة الحيف على العدو أو الريانة منه لكثرة ماوقع من القتل بها (قوله أى شهدنا فيه) أى فحذف الجار وانتصب الضمير واتصل بالفعل (قوله ثم حذف) عطف على قوله واتصل وقوله منصوبا حال من ضمير حذف (قوله الاول) أى وهو أن الحذف دفعى وقوله والثانى أى وهو ان الحذف تدريجى (قوله الا الهاء) أى وحدها أى انه أولا حذف الجار ثم حذف الضمير فالذى نسبناه لسيبويه نسبه ابن الشجرى للكسائى (قوله وقال آخر الخ) أى فما نسبناه لابى الحسن الاخفش نسبه ابن الشجرى لرجل آخر وجعل سيبويه والاخفش ممن يجوز الامرين فقد عكس ابن الشجرى فى النقل (قوله الا فيه) أى الجار والمجرور معا (قوله والاقيس عندى) الضمير لابن الشجرى لان هذا من كلامه وقوله انتهى أى كلام ابن الشجرى (قوله وهو مخالف لما نقل غيره) أى وهو ما علمته سابقا (قوله وزعم أبو حيان الخ) اعترض على المصنف بأن أبا حيان قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين أن لا نقدر ضميرا بل نجعل الجملة مضافة ليوم محذوف وحذف لدلالة يوما عليه ومراده بمذهب الكوفيين الذى بنى عليه تجويز حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره واذا علمت ذلك فأبو حيان لم يقل ان الاولى الخ وانما قال وقد يجوز على مذهب الكوفيين واما عند البصريين فهو ممتنع وحينئذ تعلم أن قول المصنف ثم ان ادعى الخ لا يتم هذا الترديد اذ حيث بناه على المذهب الكوفى كان جاريا على الشق الاول اه تقرير دردير (قوله فى الآية الاولى) أى وهى واتقوا يوما الخ (قوله بابدال يوم الثانى من الاول) أى والبدل من المفعول مفعول والجملة مضاف اليه فلا تحتاج لرابط (قوله ولا يعلم الخ) هذا رد من المصنف على أبى حيان (قوله فشاذ) أى لان

حذف

أو انها انيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولا فى مثل هذا الموضع * الثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالبا الا الضمير اما مذكورا نحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته أيديهم وفيها ماتشتهيه الانفس ونحو يأكل مما تأكلون منه واما مقدرا نحو أيهم أشد ونحو وما عملت أيديهم وفيها ماتشتهى الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة ومن الصفة أقوى منه من الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله

فيارب ليلى أنت فى كل موطن
وأنت الذى فى رحمة الله أطمع

وهو قليل قالوا وتقديره وأنت الذى فى رحمته وقد كان يمكنهم أن يقدروا فى رحمتك كقوله

وأنت الذى أخلفتنى ماوعدتنى

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل اذ الغالب أنت الذى فعل وقولهم فعلت قليل ولكنه مع هذا مقيس وأما أنت الذى قام زيد فقليل غير مقيس

حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على جره شاذ الا اذا كان المحذوف مماثلا لما عطف عليه (قوله أو أنها انيبت الخ) أى وحينئذ فالجملة منصوبة بدل من يوما والبدل على نية تكرار العامل فيصل المعنى واتقوا الا تجزى أى فقد وقعت الجملة مفعولا فى موضع ليس من المواضع التى تقع فيه الجملة مفعولا لانها ليست محكية (قوله وفيها ماتشتهى الانفس) هذه الآية فى سورة الزخرف وفيها قراءتان سبعيتان فقرأ باثبات الهاء نافع وحفص وابن عامر كما أورده المصنف أولا وقرأ الباقون بحذفها كما ذكرهنا وفى سورة فصلت ولكم فيها ماتشتهى أنفسكم بحذف الهاء باجماع القراء (قوله أقوى) حاصله أن شدة الارتباط تغنى عن وجود الضمير (قوله أقوى) أى أحسن وذلك لان الموصول مع صلته كالشئ الواحد بدليل أنه لا يوجد موصول بدون صلته فاستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير بخلاف الصفة مع الموصوف فانه وان كان كالجزء من الجملة الا أنه قد يفارق اذ قد يوجد موصوف بدون الصفة فليست الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من ضروريات الموصول ولوازمه فلذا جعلت الصفة حالة وسطى بين الخبر والصلة وأما جملة الخبر فهى مستقلة بذاتها لا تعلق لها بالمبتدا (قوله أقوى منه) أى أقوى من نفسه (قوله وقد يربطها) أى من غير الغالب (قوله وهو قليل) بل قال أبو على فى التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه فى خبر المبتدا فأحرى ان لا يجيزه فى الصلة وصرح المصنف فى أوائل الجهة الثالثة من الباب الخامس بأن ذلك مختص بالشعر وليس فى التسهيل مايدل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه عرف الموصول بأنه ما افتقر ابدا الى عائد أو خلفه والى جملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا انشائية فأشار بقوله أو خلفه الى ما أنشده المصنف ومنه فى النثر قولهم أبو سعيد الذى رويت عن الخدرى أى عنه وقولهم الحجاج الذى رأيت ابن يوسف بنصب ابن أى هو الذى رأيته (قوله وتقديره الخ) أى فالظاهر قد خلف ضمير الغيبة (قوله وقد كان يمكنهم الخ) أى بحيث يجعلوه ضمير مخاطب ويكون الظاهر قائما مقام ضمير الخطاب وقوله كقوله الخ أى فان الربط فيه بضمير الخطاب (قوله بناء) أى خلف (قوله قليل على قليل) وذلك أن الربط بضمير الخطاب قليل والربط بالاسم الظاهر أقل منه وأما الربط بضمير الغيبة فهو الكثير فلو قدروه فى رحمتك لكان فيه نيابة الظاهر الذى هو قليل عن ضمير الخطاب الذى هو قليل بخلاف مالو قدر ضمير غيبة لكان فيه بناء قليل على كثير (قوله اذ الغالب الخ) حاصله ان المبتدأ اذا كان ضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بموصول جاز ربط الصلة بضمير الغيبة نظرا للموصول لانه اسم ظاهر من قبيل الغيبة وبضمير التكلم أو الخطاب نظرا للمبتدا وكلا الوجهين مقيس الا أن الاول أكثر من الثانى فان كان المبتدأ ضمير خطاب أو اسم ظاهر وأخبر عنه بموصول ربطت صلته باسم ظاهر

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا



بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه أن يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلابد من رابط وأما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال

* الرابع الواقعة حالا ورابطها اما الواو والضمير نحو لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو الواو فقط نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد والشمس طالعة أو الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لابد من تقدير الضمير أي طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لايعلمون والله يحكم لامعقب لحكمه وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد يخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أو الواو كقوله يصف غائص الطلاب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لايدري ماحاله

نصف النهار الماء غامره
ورفيقه بالغيب لايدري

الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته أو ضربت أخاه

بدلا عن الضمير كان قليلا غير قياسي (قوله يجوز كون العطف بثم) أي ودخول المعطوف في سياق الحمد من حيث حمله على من عدل به غيره مع انفراده بخلق ماذكر (قوله على الجملة الفعلية) أي جملة الصلة (قوله ضعيف) خبر عن قول الزمخشري (قوله أن يكون من هذا) أي القليل الغير المقيس (قوله فلابد من رابط) أي فلابد من ضمير رابط وليس هنا رابط موجود فتعين أن يكون الاسم الظاهر الذي هو الرب هو الرابط خلفا عن الضمير فقد خرج القراءة على القليل الغير المقيس وهذا لايصح أصلا (قوله وأما اذا قدر العطف على الحمد لله) أي وجعلت ثم للترتيب الاخباري أي الذكري (قوله ورابطها) أي والرابط لها بصاحبها (قوله وأنتم سكارى) أي والحال أنكم سكارى فالرابط الواو وأنتم (قوله وأنتم سكارى) ذكر عبد القاهر الجرجاني أن الفرق من جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاؤا وهم سكارى أن معنى الاول جاؤا وهم كذلك والثاني جاؤا وهم كذلك باستئناف الاثبات (قوله ونحن عصبة) أي فالرابط الواو اذ لاضمير يعود على صاحب الحال وهو الذئب أو الهاء من أكله أي مصاحبا لكوننا عصبة (قوله وجوههم) جملة حالية الرابط فيها الضمير العائد على الذين الذي هو صاحب الحال (قوله انه لابد من تقدير الضمير) أي لان الواو لاتكفي في الربط بل اما الواو والضمير أو الضمير فقط وهو غير قول الزمخشري لانه يقول ان الربط بالضمير وحده نادر (قوله أي طالعة وقت مجيئه) أي ونحن عصبة وقت أكله (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) أي فهذه جملة حالية والرابط الكاف (قوله فنبذوه) صوابه نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لايعلمون لان هذا هو التلاوة فقوله كأنهم لايعلمون حال والربط من فريق بالهاء من كأنهم وأما آية فنبذوه فليس فيها كأنهم لايعلمون بل هي فنبذوه وراء ظهورهم واشتروا به ثمنا قليلا فبئس مايشترون وقوله كأنهم لايعلمون في هذه الآية تعريض بالزمخشري فانه مفسر فكيف يخفى عليه هذه المواضع (قوله لامعقب لحكمه) أي نافذا حكمه (قوله وجوههم مسودة) حال والرابط الهاء (قوله قفيز بدرهم) أي قفيز منه بدرهم أي حال كونه مسعرا كل قفيز منه بدرهم (قوله نصف النهار) أي انتصف والماء غامره الجملة حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص فاحتيج لتقدير الواو (قوله الماء غامره) أي والماء غامره واعترض بأن الربط يحصل بالواو وبالضمير فحيث لاواو ولا ضمير يقدر أحدهما وكل من المثال والبيت يحتمل الواو والضمير فيحتمل وقفيز بدرهم ويحتمل قفيز منه بدرهم وكذلك يحتمل البيت والماء غامره ويحتمل الماء غامره فيه فتخصيص المصنف المثال بحذف الضمير والبيت بحذف الواو تحكم (قوله المشتغل عنه) أي بالعمل في ضميره أو بالعمل في سببيه أي المضاف لضميره فالاول نحو زيدا ضربته أي ضربت زيدا ضربته والثاني زيدا ضربت أخاه أي أهنت زيدا ضربت أخاه (قوله

او

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

أو عمرا واخاه) أى زيدا ضربت عمرا وأخاه لان الواو تجمع المفردات فكان الضمير واقع فى الجملة المفسرة وقوله اذا قدرت الخ راجع لقوله أو عمرا أخاه (قوله لم يصح نصب الاسم على الاشتغال) أى لعدم اشتمال الجملة المفسرة على ضمير الاسم المشتغل عنه وقوله ولا رفعه على الابتداء أى لعدم اشتمال الجملة الواقعة خبرا على رابط يربطها بالمبتدا (قوله لم يصح نصب الخ) أى بناء على القول الصحيح ان البدل على نية تكرار العامل وأما لو قيل ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه جاز أيضا (قوله وكذا لو عطفت) أى وكذا يمتنع الرفع والنصب لو عطفت الخ (قوله بغير الواو) أى كالفاء لانها لا تجمع المفردات بخلاف الواو نحو زيدا ضربت عمرا فأخاه (قوله الذين مبتدأ) اى الذين فيه مبتدأ وهذا خبر قوله (قوله لفعل محذوف هو الخبر) أى والفاء فى قوله فتعسا داخلة على الخبر المحذوف أى فأتعسهم الله وانما دخلت الفاء فى خبر الموصول مع كون صلته ماضوية لكونه أشبه الشرط لكن هذا قليل والكثير فيما اذا كانت الصلة مضارعية وأما لو كانت الصلة جملة اسمية فلا يجوز قرن الخبر بالفاء فلا تقول الذين أبوهم قائم فأكرمتهم والرابط فى الآية الضمير فى الفعل المحذوف (قوله ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف الخ) أى فليس من باب الاشتغال (قوله زيدا ضربا اياه) فزيدا مفعول لمحذوف اى ضربا زيدا ضربا اياه والفرق بين الآية وبين هذا المثال أن ضربا المفسر فى المثال اشتغل بضمير الاسم السابق بخلاف تعسا فى الآية لان لهم ليس متعلقا بالمصدر فلا اشتغال (قوله خلافا لجماعة) هذا راجع للآية وللمثالين وهما زيدا جدعا له وعمرا الخ لانهم قالوا الآية من باب الاشتغال وكذلك يجوز زيدا جدعا له وعمرا سقيا له على الاشتغال (قوله لان اللام) علة لعدم الجواز فى الآية والمثالين ان قلت هلا علل بان الفاء فى قوله فتعسا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت انما اقتصر على ذلك لعمومه بخلاف الفاء فهى قاصرة على الآية فان قلت ان المانع فاء جواب الشرط لا فاء الخبر قلت ان فاء الخبر منزلة منزلة فاء الشرط فهى مانعة وبهذا التقرير اندفع ما قاله الشارح ان ظاهره أن الفاء ليست مانعة والا لذكرها (قوله بمحذوف) أى غير العامل فى المصدر تقديره فى الآية ارادتى لهم وتقديره فى المثالين ارادتى له وهو مستأنف جواب عما يقال من تريد بالتعس والجدع والسقى (قوله لا بالمصدر) أى فلم يشتغل المصدر بضمير الاسم السابق فلا يفسر عاملا فيه واعترض بأن ابن مالك جعل اللام متعلقة بالمصدر واللام للتبيين وحينئذ صح النصب على الاشتغال فى المثالين ولا يصح فى الآية لمانع وهى الفاء (قوله لانها لازمة ولام التقوية الخ) معارض بقول ابن الحاجب قد تحذف اللام نحو جدعا زيدا وسقيا زيدا (قوله لانها الخ) جواب عما يقال نسلم أنها ليست للتعدية لكنها للتقوية (قوله سل بنى اسرائيل) سل يتعدى لمفعولين الاول بنى اسرائيل وكم اسم استفهام مبتدأ وجملة آتيناهم خبرها والرابط الهاء من آتيناهم وهى

أو عمرا وأخاه أو عمرا أخاه اذا قدرت الاخ بيانا فان قدرته بدلا لم يصح نصب الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدأ وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا ضربا اياه وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم أبو حيان لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناكم من آية



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده وان قدرتها بيانا فالكم كما هي بيان لما في ما ننسخ من آية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل أعشرين درهما أعطيتك وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجوز بذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز ويرى أنها في رطل من زيت وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس (السادس والسابع) بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه أو مقدرا نحو من استطاع أي منهم ونحو قتل أصحاب الاخدود النار أي فيه وقيل ان أل خلف عن الضمير أي ناره وقال الاعشى

لقد كان في حول ثواء ثويته
تقضي لبانات ويسأم سائم

أي ثويته فيه فالهاء من ثويته مفعول مطلق وهي ضمير الثواء لان الجملة صفته والهاء رابط الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء

مفعول أول لآتينا والثاني قوله آية ومن زائدة والمميز محذوف أي كم جماعة آتيناهم آية اى أي جماعة آتيناهم وجملة كم الخ مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام هذا على اعراب كم مبتدا او اما مفعول لمحذوف أي أي جماعة آتينا آتيناهم آية فهو من باب الاشتغال والجملة مفعول ثان لسل معلق عنها بالاستفهام (قوله سل الخ) تقدم أن الآية الاولى ليست من الاشتغال لان الفاء مانعة على ما تقدم وكذلك المصدر ليس مشتملا على ضمير الاسم السابق وأما هذه الآية فتحتمل الاشتغال والمبتدا (قوله مقدر بعده) أي لان الاستفهام له الصدر وآية مفعول ثان على كل حال (قوله لعدم الراجع حينئذ الى كم) أي لان كم واقعة على آية وضمير آتيناهم لبني اسرائيل (قوله وانما هي مفعول ثان) أي لآتينا وقوله مقدم أي والجملة مفعول ثان لسل (قوله وجوز الزمخشري الخ) أي ان ما سبق كله بناء على أن كم اسم استفهام وهذا مقابله (قوله في كم) أي المذكورة في هذه الآية (قوله ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تعلق الخ) اعترض بأنه سيأتي في الباب الخامس أن كم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم فانظره مع ما هنا سلمنا أن كم الخبرية تعلق فلا نسلم أن سل هنا تعلق بل مفعوله الثاني محذوف أي سل بني اسرائيل عما آتيناهم من الآيات ثم استأنف لافادة أنها كثيرة قوله كم آتيناهم ولا تجعل كم مفعولا ثانيا لسل لان لها الصدر (قوله أن كم الخبرية تعلق) أي وكم هنا علقت سل عن مفعوله الثاني على كل من الاحتمالات الثلاثة (قوله وجوز بعض زيادة من) أشار بهذا الى أن كلامه السابق مبني على قول ضعيف كما أشار له بقوله وانما تزاد بعد الاستفهام بهل لا بكم (قوله أو على قول من يشترطه) أي كون الكلام الذي تزاد فيه غير موجب وقوله في غير التمييز أي وأما في التمييز فلا يشترط كون الكلام غير موجب والاولى حذف هذا القيل لان من آية ليس تمييز الكم بل مفعول ثان لآتيناهم عند جعل من زائدة كما مر تأمل (قوله كثير منهم) بدل بعض لان الكثير بعض والرابط ضمير منهم (قوله قتال فيه) بدل من الشهر الحرام والرابط ضمير فيه (قوله من استطاع) بدل من الناس بدل بعض (قوله النار) بدل اشتمال من الاخدود (قوله خلف عن الضمير) أي فقوله الا الضمير أي أو خلفه (قوله ثواء) بالمثلثة أي اقامة كان في اقامة حول أقمتها تقضي الخ فثواء بدل اشتمال من حول وقوله ثويته جملة فعلية صفة لقوله ثواء وفيها الرابط لها بالموصوف (قوله تقضي) اسم كان أي فراغ لبانات أي حاجات (قوله ويسأم) منصوب بأن مضمرة جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور أي تقضي لبانات وسآمة سائم (قوله للحول) أي والاصل ثويت فيه ثم حذف الجار فاتصل الضمير بالفعل أي ثويته وقوله للحول أي فهي رابطة للبدل وليس الرابط مقدرا (قوله وليس بشيء) الاولى أن فيه تكلفا والا فهو صحيح لان الرابط التقديري كاف اذ لا فرق بينه وبين البدل والا لكان أيضا كلامه لا يصح لانه أيضا يقدر ضمير البدل وابن

سيده بقدر للصفة رابطا ثم ابن سيده يلزمه تكلف حذف الجار وخلو الصفة (قوله وليس بشئ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف) ان أراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان أراد خلوها لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل أن في البيت موصوفا ومبدلا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير آخر يربط البدل أى ثوبته فيه كما فعل المصنف وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير آخر يربط الصفة أى ثوبته اياه فالمتصل يعود للمحول والمنفصل يعود للثواء غير ان تقدير المصنف أولى من هذا التقدير الذى رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذى هو خلاف الاصل هذا ان قلنا ان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على تقدير المصنف أيضا (قوله وجب القطع) محل ذلك اذا لم تستوف أفراد المجمل أما ان نويت استيفاء أفراده بحذف معطوف أو استوفيت أفراده بذكرها بعده فانه يجوز البدل ويكون بدل مفصل من مجمل ولا يحتاج الى رابط (قوله القطع) فاعل وجب (قوله بتقدير منهم) أى على انه خبر وقد يقال بصحة البدل ويقدر منهم رابطا والرابط كما يكون مذكورا يكون مقدرا (قوله لا تحتاج الى رابط) أى زائد عن ذات الجملة (قوله الا الضمير) أى العائد على الموصوف بالصفة المشبهة (قوله وجهه) فاعل بحسن وقوله أو وجها نصب على التشبيه بالمفعول به (قوله بالرفع) أما بالنصب أو الجر نحو حسن الوجه أو الوجه فانه حينئذ لا يفتقر الى رابط لوجود الضمير في الصفة والحاصل أن الصفة ان وجد فيها ضمير كفى والا فلا بد من كونه في معمولها ولكن فيه أنه يرد حسن وجها فان في الصفة ضميرا مع أنهم قدروا الضمير في معمولها تأمل (قوله خلف عن الضمير) أى وهو مذهب الكوفيين وعلى هذا فقوله الا الضمير أى أو خلفه (قوله لحسن مآب) أى لمآب حسن (قوله بدل) أى من حسن مآب ولا شك أن البدل يقع في النكرات وقوله أو بيان أى على الراجح من أن البيان كالنعت مخصص في المعارف وموضح في النكرات وأما على قول البصريين ان البيان انما يكون مخصصا فلا يصح أن يكون بيانا (قوله والثانى يمنعه البصريون الخ) قالوا النكرة غير مبينة في ذاتها فلا تبين غيرها وجوابه أن النكرات تتفاوت فتبين بما كان واضحا منها فتبين به غير الواضح قال تعالى من ماء صديد (قوله انه معرفة) اى ان جنات معرفة لاضافته الى عدن الذى هو معرفة (قوله لانه عدنا) أى الذى أضيف اليه (قوله علم على الاقامة) أى فهو علم جنس للمعنى كسبحان وبرة والمضاف للعلم معرفة (قوله بدليل الخ) وجه الدليل انه وصف جنات عدن بالاسم الموصول الذى هو معرفة فيفيد أنه معرفة اذ لا يوصف بالمعرفة الا المعرفة (قوله لو صح) خبر عن قوله وقول الزمخشرى (قوله اذ لا تبين الخ) أى بل لا بد من التوافق في التعريف والتنكير (قوله ولكن قوله) اى

لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير * (تنبيه) * انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التى هى نفس المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك (الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه أيضا الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه أو وجها منه أو مقدرا نحو زيد حسن وجها أى منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل أل خلف عن الضمير وقال تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل أو بيان والثانى يمنعه البصريون لانه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشرى انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة بدليل جنات عدن التى وعد الرحمن عباده لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبين المعرفة النكرة ولكن قوله ممنوع وانما عدن مصدر عدن فهو نكرة

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

والتي في الآية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة أو صفة لها الاصفة لحسن لانه مذكر ولان البدل
لا يتقدم على النعت والابواب
مفعول مالم يسم فاعله أو بدل من
ضمير مستتر والاول أولى لضعف
مثل مررت بامرأة حسنة الوجه
وعليهما فلا بد من تقدير أن الاصل
الابواب منها أو أبوابها أو نابت أل
عن الضمير وهذا البدل بدل بعض
لا اشتمال خلافا للزمخشري
(التاسع) جواب اسم الشرط
المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضا
الا الضمير اما مذكورا نحو فمن
يكفر بعد منكم فاني أعذبه أو
مقدرا أو منوبا عنه نحو فمن فرض
فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا
جدال في الحج أي منه أو الاصل
في حجه واما قوله تعالى بلى من
أوفى بعهده واتقى فان الله يحب
المتقين ومن يتول الله ورسوله
والذين آمنوا فان حزب الله هم
الغالبون وقول الشاعر

فمن تكن الحضارة أعجبته
فأي رجال بادية ترانا

فقال الزمخشري في الآية الاولى
ان الرابط عموم المتقين والظاهر
أنه لا عموم فيها وأن المتقين
مساوون لمن تقدم ذكره وانما
الجواب في الآيتين والبيت
محذوف وتقديره في الآية الاولى
يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي
البيت فلسنا على صفته (العاشر)
العاملان في باب التنازع فلا بد
من ارتباطهما اما بعاطف كما في
قاما وقعد أخواك أو عمل أولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم

الزمخشري ممنوع استدراك على قوله لو صح الخ فانحط الامر على أن جنات بدل باتفاق أو بيان على المذهب الكوفي (قوله والتي في الآية) اى واللفظ التي الواقع في الآية (قوله ومفتحة الخ) عطف على قوله جنات بدل أو بيان (قوله بالاضافة) اى اضافتها لعدن وقوله لانه اى الحسن مذكر ومفتحة مؤنث ولا بد من تطابق النعت للمنعوت (قوله ولان البدل الخ) أي ولانا أعربنا جنات بدلا من حسن فلو جعل مفتحة صفة لزم تقدم البدل على النعت وهو لا يجوز اه تقرير دردير (قوله أو بدل من ضمير مستتر) اى في مفتحة (قوله حسنة الوجه) حسنة نعت لامرأة والوجه بدل من ضمير حسنة بدل بعض من كل وابدال ذى اللام من ضمير مستتر في اسم يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ولا شك ان حسنة يشترط فيه الضمير لكونه صفة (قوله وعليهما فلا بد الخ) أي على أنه بدل أو مفعول فلا بد الخ أما على كونه بدلا فلان بدل البعض أو الاشتمال لا بد له من ضمير ولانه على جعله نائب فاعل صار معمولا للصفة لان اسم المفعول اذا أريد به الدوام كان صفة مشبهة وهو لا بد فيه من ضمير (قوله الابواب منها) أي فالرابط محذوف (قوله أو أبوابها) أي فأل عوض عن الضمير (قوله وهذا البدل) أي بدل الابواب من ضمير مفتحة (قوله بدل بعض) أي لان الباب جزء من الدار (قوله لا اشتمال) أي بناء على أن الجنة مشتملة على الباب أي مستلزمة له وليس الباب جزأ منها وبعضهم قال الحق ما قاله الزمخشري لان الباب هو الفرجة فليس بعضا من الجنات لان الجنات هي البساتين والباب ليس جزأ منها وقد يقال ان الباب هو الفرجة والجنات شامل لها وللاشجار وغير ذلك وحينئذ فيكون ما للمصنف أرجح تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله فمن فرض فيهن الحج) أي من قدر الحج على نفسه في هذه الاشهر وأوجبه على نفسه بالاحرام به فيها فلا رفث منه أي لا ينبغي أن يصدر منه ذلك فيه (قوله وأما قوله تعالى) هذا جواب عما يقال ان من في الآيتين شرطية مبتدأ وجواب الشرط خال عن الضمير العائد عليها (قوله الحضارة) بفتح الحاء وكسرها ضد البداوة بكسر الباء وفتحها والحضارة سكنى الحاضرة كما أن البداوة سكنى البادية وأي مفعول ثان لترانا ونا مفعوله الاول والفاعل ضمير المخاطب وأي للتمام والتعجب أى ترانا تامين في الكمالات من رجال البادية اى من أهلها وبعد البيت

ومن ربط الجحاش فان فينا ... قنا سلبا وأفراسا حسانا

وقوله سلبا اى طوالا والبيتان للقطامي (قوله يحبه الله) مجزوم لانه جواب الشرط وقوله فان الله دليل الجواب وكذا ما بعده (قوله فلسنا على صفته) أي لانك ترانا تامين في الكمالات من أهل البادية (قوله كما في قاما وقعد) اى اذا أعملت الثاني والرابط الواو (قوله في ثانيهما) يعني في جملته فاندفع الاعتراض (قوله وانه كان يقول الخ) فسفيهنا تنازعه كان ويقول وأعمل الثاني واسم كان مستتر عائد على السفيه ولا شك أن العامل



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

أن لن يبعث الله أحداً أو كون ثانيهما جواباً للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني أفرغ عليه قطراً أو جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة أو نحو ذلك من ١٩٧ أوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد

ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس

كفانى ولم أطلب قليل من المال

وانه حجة على رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثانى وترك اعمال الثانى مع تمكنه منه وسلامته من الحذف والصواب أنه ليس من التنازع فى شئ لاختلاف مطلوبى العاملين فان كفانى طالب للقليل وأطلب طالب للملك محذوفاً للدليل وليس طالباً للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفاً على كفانى وحينئذ يلزم كونه مثبتاً لانه حينئذ داخل فى حيز الامتناع المفهوم من لو واذا امتنع النفى جاء الاثبات فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله

* ولو أن ما أسعى لادنى معيشة *

وانما لم يجز أن يقدر مستأنفاً لانه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفانى فلا تنازع بينهما (فان قلت) لم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال فانك اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان أفادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى (قلت) أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب فى شرح المفصل ووجه به قول القابسى والكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى حينئذ لو ثبت أنى أسعى لادنى معيشة لكفانى القليل فى حالة أنى غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له

الثانى وهو يقول معمول كان لانه خبرها وفيه تسمح لان خبر كان جملة يقول سفيهنا (قوله أن لن يبعث الخ) تنازع انهم ظنوا وظننتم واعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة و كما ظننتم معمول لظنوا وما موصولة أو مصدرية وفى جعل ظننتم معمولاً لظنوا تسمح بل المعمول كما ظننتم (قوله رسول الله) تنازعه تعالوا على تضمينه معنى ائتوا ويستغفر وأعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة والثانى وهو يستغفر جواب للاول لان المعنى ان تأتوا يستغفر (قوله قطراً تنازعه) آتوا وأفرغ وأعمل الثانى واضمر فى الاول وحذفه لكونه فضلة وأفرغ جواب آتونى (قوله يستفتونك) اى يسألونك عن الكلالة قل الله يفتيكم فيها (قوله فى الكلالة) تنازعه كل من يستفتونك ويفتيكم وقوله قل الله الخ جواب السؤال (قوله من أوجه الارتباط) أى كأن يكونا معمولين لعامل واحد كما فى القائم والقاعد أبوه وكان يكون العامل الثانى حالاً من العامل الاول على ما سيقول (قوله ولا يجوز قام قعد زيد) أى لعدم الارتباط بين العاملين (قوله ولذلك) أى لاجل وجوب الربط بين العاملين بطل الخ لان الواو فيه متعينة للاستئناف لا للعطف حتى يكون ارتباط اذ لو جعلت للعطف للزم فساد المعنى (قوله وانه حجة الخ) أى انهم قالوا ان قليل تنازعه كفانى وأطلب وأعمل الاول وأضمر فى الثانى وحذفه وعدوله عن اعمال الثانى مع امكانه وسلامته من الحذف دليل على رجحان اعمال الاول (قوله وقد ارتكبه) أى اعمال الاول (قوله لاختلاف مطلوبى العاملين) أى لعدم الرابط لاختلاف الخ فالعلة فى الحقيقة فى عدم التنازع هو عدم الربط (قوله للدليل) أى وهو البيت الذى بعده وهو * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * الخ (قوله معطوفاً على كفانى) اى لاجل أن يحصل الربط بين العاملين (قوله وحينئذ) اى وحين اذ كان معطوفاً على كفانى كان اى لم أطلب مثبتاً (قوله كونه) أى لم أطلب وقوله لانه اى لم أطلب داخل فى خبر الامتناع أى الذى نفى فى المعنى اى ونفى النفى اثبات (قوله بعد ما نفاه الخ) فيحصل المعنى ان سعيى لادنى معيشة وطلبى للقليل من المال منفى بل أطلب الكثير وانتفاء طلبى للقليل منفى بل أطلب القليل والسعى للادنى (قوله وانما لم يجز أن يقدر مستأنفاً) ويكون العاملان تنازعا فى قليل (قوله فلا تنازع بينهما) اى لان شرط التنازع الارتباط بين العاملين ولو بالعطف (قوله أفادت الخ) اى افادت انتفاء الاجابة لانتفاء الدعاء وكذلك البيت انتفى كفاية القليل لانتفاء السعى لادنى معيشة ولكون عدم طلب القليل مستمراً (قوله لان المعنى حينئذ) اى وأما فى المثال السابق فالقيد ليس نقيضاً للشرط لان عدم التوانى لا يناقض الدعوة وانما المناقضة فى البيت وفى قولك لو جاءنى لاكرمته غير جاء فان القيد مناقض للشرط فلا يصح التعليق (قوله فيكون انتفاء الخ) اى أنه علق كفاية القليل المقيدة بعدم الطلب على السعى ومن المعلوم أن القيد جزء فى المعنى وان السعى لادنى معيشة هو

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

طلب القليل فيؤول الامر الى أنه علق عدم طلب القليل على طلب القليل فاذا أدخلت لو صارت مفيدة لعدم عدم الطلب وهو ثبوت الطلب لانتفاء الطلب فقد توقف الشئ على عدمه فقول الشارح فيتوقف عدم الشئ أى عدم الطلب وهو القيد وقوله على وجوده وهو وجود الطلب وهذا كله قبل دخول لو واما بعد دخول لو فيكون فيه توقف وجود الشئ على عدمه فقول الشارح فيكون انتفاء كفاية الخ الاولى حذف انتفاء لان كلامنا فى التعليق بقطع النظر عن لو وما جاء الفساد الا من جعل الواو للحال وحينئذ فتعين جعلها للاستئناف اهـ تقرير دردير (قوله فيكون انتفاء كفاية الخ) الاولى حذف انتفاء لان التعليق بين الجواب والشرط نفسه لا بين الشرط وانتفاء الجواب وقوله موقوفا على طلبه أى على طلب القليل الذى هو السعى لادنى معيشة (قوله فيتوقف عدم الشئ) أى عدم الطلب ووجه التوقف ان قيد المعلق معلق أيضا (قوله فيتوقف عدم الشئ) أى عدم الطلب للقليل (قوله ولهذه القاعدة) أى وهى وجوب الربط بين عاملى التنازع (قوله ولهذه القاعدة) اى لاجل ارتباط جانى التنازع بطل قول بعضهم الخ (قوله قول بعضهم) هو الزمخشرى (قوله ضمير راجع الى المصدر الخ) أى فلما تبين هو اى اقتدار الله على كل شئ (قوله بناء على أن تبين الخ) أى فالاصل فلما تبين له أن الله على كل شئ قدير قال أعلم أن الله الخ فاعمل الثانى فى قوله أن الخ على أنه مفعول له وأضمر فى الاول ما يحتاجه وهو ضمير الرفع (قوله اذ لا ارتباط الخ) علة لبطلان قول بعضهم قال الدماميني قد يقال ان الربط موجود لان لما تربط بين الشرط والجواب وأعلم معمول للجواب فبينه وبين الشرط ارتباط (قوله لو صح) أى التنازع وفرضنا وجود الارتباط بين العاملين (قوله لضعف الخ) قال الشارح لا يسلم الضعف وسيأتى للمصنف المرور عليه قريبا فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون فمن فتح بين حيث قال ان بعضهم ذكر أن بين ظرف والفاعل ضمير راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع بينكم أو الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يدل على عدم التواصل او الى ما من قوله ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تقطع وضل تنازعاه فعلى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما فى هذا المحل (قوله لضعف الاضمار الخ) اى اذا اعمل الثانى وأضمرنا فى الاول فيلزم الاضمار قبل الذكر وهو لازم لما قاله الزمخشرى وأما قوله وضعف الخ اى اذا أعمل الاول وأهمل الثانى وهذا على غير ما قاله الزمخشرى (قوله وضعف الخ) جواب عما يقال نجعل العامل الاول فلا يلزم الاضمار قبل الذكر ومعمول الثانى محذوف (قوله كضربنى وضربت زيد) الفصيح كضربنى وضربته زيد (قوله لا يجيزونه) أى لما فيه من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه (قوله ان مفعول أطلب الملك محذوفا) أى أو أنه منزل منزلة اللازم أى لم احتج لطلب (قوله اما المصدر) أى المفهوم من الفعل

(قوله

فيتوقف عدم الشئ على وجوده
ولهذه القاعدة أيضا بطل قول
بعضهم فى فلما تبين له قال أعلم
أن الله على كل شئ قدير أن
فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر
المفهوم من أن وصلتها بناء على
أن تبين وأعلم قد تنازعاه كما فى
ضربنى وضربت زيدا اذ لا ارتباط
بين تبين وأعلم على أنه لو صح لم يحسن
حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار
قبل الذكر فى باب التنازع حتى
ان الكوفيين لا يجيزونه البتة
وضعف حذف مفعول العامل
الثانى اذا أهمل كضربنى
وضربت زيد حتى ان البصريين
لا يجيزونه الا فى الضرورة
والصواب أن مفعول أطلب
الملك محذوفا كما قدمنا وأن فاعل
تبين ضمير مستتر اما المصدر

أى فلما تبين له تبين كما قالوا فى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه أو لشئ دل عليه الكلام أى فلما تبين له الامر أو ما أشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فائتنى أى اذا كان هو أى ما نحن عليه  من سلامة (الحادى عشر) ألفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الهروى فى الذخائر تقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرناه فى قوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ان جميعا توكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب أنه حال وقول الفراء والزمخشرى فى قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا توكيد والصواب أنها بدل وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز لكل أن تلى العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءنى كل القوم فيجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءنى كلهم فلا يجوز الا فى الضرورة فهذا أحسن ما قيل فى هذه القراءة وخرجها ابن مالك على أن كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا أى جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفى واحترزت بذكر الاول عن أجمع وأخواته فانها انما توكد بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون

*(الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة)* وهى عشرة * أحدها التعريف نحو غلام زيد * الثانى التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص

(قوله فلما تبين له تبين) أى فلما حصل له تبين (قوله كما قالوا فى ثم بدا لهم) أى ففاعله ضمير البداء (قوله ونظيره) اى فى كون الضمير راجعا لما دل عليه الكلام (قوله ما نحن عليه من سلامة) اى صحة وغدا خبر كان (قوله ألفاظ التوكيد الاول) اى التى يؤكد بها أولا بدون تقدم شئ عليها (قوله الاول) أى وهى النفس والعين وكلا وكل وأجمع (قوله ومن ثم) أى ومن أجل أن ألفاظ التوكيد يجب ربطها بالضمير (قوله وجميع على التوكيد) فقد جعل جميع مؤكدا مع كونه خاليا عن الرابط وهذا محل الشاهد (قوله وقول بعض من عاصرناه) هو الامام بهاء الدين قاضى القضاة أبو محمد عبد الله ابن عبد الرحمن بن عقيل الآمدى المصرى الشافعى تلميذ أبى حيان وكان ابن عقيل تولى القضاء فى محكمة باب الفتوح عن القزوينى ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة وكان يقول عليه العبادى شيخ الكل فى الكل ثم ولى قاضى القضاة اى قاضى العسكر قال السراج البلقينى سمعت أبا حيان يقول ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل ولد سنة سبع وتسعين وستمائة ولازم أبا حيان اثنتى عشرة سنة وتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بقرب الامام الشافعى (قوله ولو كان الخ) هذا اعتراض أول على ابن عقيل وقوله ثم التوكيد الخ اعتراض ثان (قوله والصواب أنه حال) اى من ما (قوله وابدال الظاهر) جواب عما يقال انه لا يجوز ابدال الظاهر من الضمير (قوله اذا كان) أى ذلك الظاهر (قوله اذا لم تتصل بالضمير) اى واما ان اتصلت به فلا تباشرها العوامل فلا تقع الا مبتدأ أو مؤكدة (قوله وبدل الكل الخ) جواب عما يقال انه ليس هناك ضمير (قوله ويجوز الخ) جواب عما يقال كيف البدل مع أنه على نية تكرار العامل فيلزم ايلاء كل العوامل والعامل لا يلى كلا (قوله وهو نادر) اى اذ الغالب اضافتها لفظا ومعنى أو معنى فقط فهى معرفة فى الغالب (قوله فانها انما توكد بعد كل) يعنى لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينافى انها يؤكد بها وحدها نحو لمحوهم أجمعين (قوله فانها انما توكد بعد كل) قال الدمامينى هذا سهو ظاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس أجمعون وقال تعالى حكاية عن ابليس لأغوينهم أجمعين وقال تعالى لاقطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ثم لاصلبنكم أجمعين وقال انا لمنجوهم أجمعين وان جهنم لموعدهم أجمعين فقد أكد هذه الآيات كلها بأجمعين دون الاتيان بكل فى حالات اعراب الاسم وأجاب الشمنى بأن قول المصنف انما توكد بعد كل أى لا قبلها اذا اجتمعت معها فلا ينافى انه يؤكد بها وحدها

*(الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة)*

(قوله الاسم) أى المضاف من المضاف اليه وقوله بالاضافة أى بسبب الاضافة (قوله عشرة) الاولى أحد عشر (قوله والمراد بالتخصيص الخ) قال الدمامينى فيه نظر فان

الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد * الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا أردت الحال أو الاستقبال فان الاصل فيهن أن يعملن النصب ولكن الخفض أخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على أن هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربو زيد ولا يجتمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثانى عطفه وقول أبى كبير

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا

ولا تنتصب المعرفة على الحال وقول جرير

يارب غابطنا لو كان يطلبكم

ولا تدخل رب على المعارف وفى التحفة أن ابن مالك رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تاتى الاضافة

مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك العارض فى النكرة نحو رجل صالح فهذا فيه تخصيص بخلاف زيد فانه فى اصطلاحهم معرفة ولا يقال له مخصص اه وقد يقال ليس مراد المصنف بقوله والمراد الاحتراز بل بيان ما اصطلحوا عليه فى التخصيص (قوله الذى لم يبلغ الخ) أى التميز الذى لم يبلغ الخ وقوله درجة التعريف أى التعيين (قوله فان غلام رجل) اى وكذا غلام امرأة وقوله أخص من غلام أى من مطلق غلام وقوله كما يتميز غلام زيد أى المفيد للتعريف (قوله كضارب الخ) أى من كل وصف بمعنى الحال أو الاستقبال مضاف لمعموله وتسمى اضافته لفظية لانها لم تفد شيأ غير التخفيف فى اللفظ ولانها فى نية الانفصال بالاعمال مع النون أو التنوين لا بمجرد الضمير لوجوده مع المفنى مع أن اضافته معنوية (قوله أخف منه) أى من حيث انه يترتب عليه حذف التنوين والنون فالخفة بالحذف لا أن ذات الخفض أخف من النصب لان الامر بالعكس (قوله اذ لا تنوين) أى فى الوصف المفرد وقوله ولا نون أى فى الوصف المثنى أو المجموع (قوله ولا يجتمع على الاسم تعريفان) قال الدماميني هذا منقوض بأى الموصولة المضافة لمعرفة نحو جاءنى أيهم أكرمه فان تعريفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا فتفيد التعريف فيجتمع تعريفان وقال الرضى وعندى أنه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمتنع اجتماع التعريفين اذا اختلفا (قوله ولا يجتمع فى الاسم تعريفان) أى وهو تعريف الموصولية والاضافة فان قلت ان المعرف بالموصولية ال والمعرف بالاضافة صلتها فلم يتوارد المعرفان على شئ واحد أجيب بأن أل لما كانت فى صورة الحرف ولازمت الدخول على الاسم وظهر اعرابها فيما بعدها صارا كالشئ الواحد فكانت الاضافة المتعلقة بالصلة كضارب متعلقة بأل وكانت الموصولية القائمة بال قائمة بالصلة (قوله بالغ الكعبة) نعت لهديا لان اضافة بالغ للكعبة لم تفده تعريفا والا لامتنع الوصف اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله ثانى عطفه) اى فانه حال من من فى قوله تعالى ومن الناس من يجادل فى الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير والحال واجبة التنكير (قوله حوش الفؤاد) أى ذكيه والمبطن ضامر البطن وهو وصف محمود فى الرجال وتمامه * سهدا اذا ما نام ليل الهوجل * والسهد بضم السين والهاء قليل النوم أو السهران والهوجل الاحمق واسناد النوم لليل مجاز عقلى والشاهد فى قوله حوش الفؤاد فانه حال وهو صفة مشبهة مضافة لمعمولها (قوله يارب الخ) تمامه * لاقى مباعدة منكم وحرمانا * (قوله يارب غابطنا) أى فاضافة غابط للضمير لفظية لا تفيد تعريفا والا امتنع دخول رب عليه اذ لا تدخل على المعارف (قوله ولا تفيد) أى اضافة الوصف بمعنى الحال والاستقبال لمعموله (قوله أخص من ضارب) اى من مطلق ضارب (قوله قبل أن تأتى الاضافة) وحينئذ فلم تفد الاضافة الا مجرد التخفيف كما قال

ابن

فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص لانها ليست فى تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشرى أريد باسم الفاعل (٢٠١) هنا اما الماضى كقولك هو مالك عبيده أمس أى ملك الامور يوم الدين على حد ونادى أصحاب الجنة ولهذا قرأ أبو حنيفة ملك يوم الدين وأما الزمان المستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن الا أنه نقض هذا المعنى الثانى عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل أو عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس فى معنى المضى فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر فى الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضى وانه اذا كان لافادة حدث مستمر فى الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا وليس الامر كذلك * الرابع ازالة القبح أو التجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام بخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدى * الخامس تذكير المؤنث كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا  ويحتمل أن يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين ويبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لا اضافة ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير فى قريب اذا لم يرد قرب النسب

ابن الحاجب (قوله فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال) أى بل كان بمعنى المضى (قوله فاضافته محضة) أى خالصة من نية الانفصال (قوله تفيد التعريف) أى ان كانت الاضافة لمعرفة وقوله والتخصيص أى ان كانت الاضافة لنكرة (قوله ولهذا) أى لاجل كون مالك بمعنى المضى (قوله ولهذا الخ) أى فنزل الملك الاستقبالى منزلة الملك فى الماضى لتحقق الوقوع واستعمل اللفظ الدال على المضى فيه فاللفظ مستعمل فى ملك ماض لكن تنزيلا وكذا يقال فى نادى أصحاب الجنة (قوله وأما الزمان المستمر) أى المتناول للماضى والحال والاستقبال فباعتبار تناوله للماضى كانت الاضافة حقيقية مفيدة للتعريف فلذا جعل وصفا لاسم الله (قوله مالك العبيد) أى مالكهم على سبيل الاستمرار فى الحال والاستقبال والمضى (قوله فتكون) أى حتى تكون وهو تفريع على المنفى وقوله ليس فى معنى المضى أى فقط وقوله فى الازمنة المختلفة أى المتناولة للماضى والحال والاستقبال أى فباعتبار تناوله للحال والاستقبال كانت الاضافة غير حقيقية فحاصله أنه قد جعل هنا الوصف المراد منه الحدث المستمر فى الازمنة اضافته غير حقيقية وفى الكلام على قوله مالك يوم الدين جعل اضافته حقيقية وقد يجاب بأن الاستمرار حاصل فى الماضى وغيره فيسوغ حمله على كل منهما فهنا لاحظ اعتبار الاستمرار فى الاستقبال وفى مالك يوم الدين اعتبر الاستمرار فى الماضى (قوله وليس الامر كذلك) أى بل تكون اضافته حقيقية ولا يكون عاملا مثل ما لو كان بمعنى الماضى كما ذكره فى مالك يوم الدين (قوله كمررت بالرجل الحسن الوجه) أى فالحسن يكتسب بسبب الاضافة زوال القبح والتجوز بارتكاب خلاف الاصل (قوله بخلو الصفة لفظا) أى وان كان فى المعنى لابد من تقديره ويكون الوجه المرفوع بدلا من الضمير أو عطف بيان (قوله باجرائك الوصف القاصر) أى لان الصفة المشبهة قاصرة لصوغها من اللازم فاذا نصب الوجه كان منصوبا على التشبيه بالمفعول به لا أنه مفعول به (قوله باجرائك الوصف) أى وهو خلاف الاصل (قوله تذكير المؤنث) أى أن المضاف المؤنث يكتسب التذكير من المضاف اليه المذكر بسبب الاضافة (قوله مكسوف) خبر انارة ومقتضاه أن يقول مكسوفة لكنه جرده من التاء لاكتساب المضاف التذكير من المضاف اليه (قوله حيث لا اضافة) أى فهذا يفيد ان تذكير قريب فى الآية الاولى ليس للاضافة بل ذكر فى الآية الاولى لان قريب فعيل بمعنى مفعول وهو يستوى فيه المذكر والمؤنث أو أن قريب صفة لمحذوف أى شئ قريب وكلام الفراء جواب ثالث (قوله ولكن ذكر الخ) استدراك على محذوف حاصله وحيث ذكر الوصف حيث لا اضافة كان ذلك مشكلا لكن ذكر الفراء فى الجواب الخ (قوله اذا لم يرد قرب النسب) أما ان أريد به قرب النسب طابق نحو هند قريبة

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

قصد اللفرق وأما قول الجوهرى ان التذكير لكون التأنيث مجازيا فوهم لوجوب التأنيث فى نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازى والحقيق الظاهر بن لا المضمرين * السادس تأنيث المذكر كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرئ تلتقطه بعض السيارة ويحتمل أن يكون منه فله عشر أمثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها أى من الشفا ويحتمل أن الضمير للنار وفيه بعد لانهم ما كانوا فى النار حتى ينقذوا منها وان الاصل فله عشر حسنات أمثالها فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث

وقال

طول الليالى أسرعت فى نقضى
نقضن كلى ونقضن بعضى

وقال

* وما حب الديار شغفن قلبى *

وأنشد سيبويه

لعمرو وزيد قريب لعمرو وهنا لم يرد قرب النسب فلذا ذكر لالتزام التذكير حينئذ (قوله قصدا للفرق) أى بين المراد بها قرب النسب والمراد بها غيره (قوله وأما قول الجوهرى) أى فى الصحاح جوابا عن تذكير الخبر فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب (قوله لوجوب التأنيث) أى تأنيث الخبر فيما ذكر من المثالين مع أن المبتدا فيهما من مجازى التأنيث (قوله لوجوب التأنيث فى نحو الشمس طالعة) أى كما يجب فى نحو هند قائمة (قوله وانما يفترق الخ) أى فمجازى التأنيث الظاهر يجوز فيه التذكير والتأنيث وحقيقى التأنيث الظاهر يجب فيه التأنيث (قوله الظاهرين) كما هنا فى الشمس والموعظة (قوله لا المضمرين) أى لا فى الضمير العائد الى مجازى التأنيث فان ذلك الضمير يجب تأنيثه كما ان العائد على حقيق التأنيث كذلك فالحاصل ان مجازى التأنيث ان كان ظاهرا جاز فيه التذكير والتأنيث فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس وأما حقيقى التأنيث فيجب التأنيث معه نحو قامت هند وان كان ضميرا عائدا عليه وجب فيه التأنيث بحيث يؤنث الفعل أو الوصف المسند له ذلك الضمير نحو الشمس طلعت أو طالعة كما أن العائد على حقيق التأنيث كذلك نحو هند قامت (قوله تأنيث المذكر) أى أن المضاف المذكر يكتسب التأنيث من المضاف اليه المؤنث بسبب اضافته له (قوله قطعت بعض أصابعه) أى فهو انما أنث الفعل مع كون الفاعل وهو بعض مذكرا لاكتساب الفاعل المذكر التأنيث من المضاف اليه المؤنث أعنى الاصابع والسيارة فى الآية (قوله عشر أمثالها) أى انما لم يقل عشرة أمثالها مع أن المعدود أمثال وهى مذكر لاكتساب المعدود التأنيث من المضاف اليه أعنى الضمير العائد الى الحسنات (قوله على شفا) أى على طرف وجانب وقوله أى من الشفا أى فأنث الضمير العائد على الشفا مع أنه مذكر لاكتساب المضاف أعنى الشفا التأنيث من الحفرة (قوله ويحتمل أن الضمير للنار) أى بناء على أن الكون على شفاها كالكون فيها (قوله فالمعدود فى الحقيقة الموصوف المحذوف) أى فقد جاء على الاصل (قوله طول الليالى الخ) البيت للاغلب العجلى وقيل للعجاج ويروى عجزه * أخذن بعضى وتركن بعضى * وبعده

حنين طولى وطوين عرضى * أقعدننى من بعد طول النهض

(قوله أسرعت) انما لم يقل أسرع أى الطول لاكتساب الطول التأنيث من الليالى (قوله شغفن) أى فلم يقل شغف الحب لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه وهو الديار وتمام البيت * ولكن حب من سكن الديارا * وقبله

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

(قوله وتشرق الخ) البيت للاعشى يصف رجلا بافشاء السر وقبله

فلو كنت فى جب ثمانين قامة * ورقيت أسباب السماء بسلم
ليستدرجنك القول حتى تهره * وتعلم أنى لست عنك بمجرم

(قوله

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

ونشرق بالقول الذى قد أذعته • كما شرقت صدر القناة من الدم



والى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهرى فى قوله

تجنب صديقا مثل ما واحذر الذى
يكون كعمرو بين عرب وأعجم
فان صديق السوء يزرى وشاهدى
كما شرقت صدر القناة من الدم

ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة وبعمرو الكناية عن الرجل المريد أخذ ماليس له كأخذ عمرو الواو فى الخط وشرط هذه المسئلة والتى قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز أمة زيد جاء ولا غلام هند ذهبت ومن ثم رد ابن مالك فى التوضيح قول أبى الفتح فى توجيه قراءة أبى العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتأنيث الفعل انه من باب قطعت بعض أصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذى ناب عن الايمان فى الفاعلية ويلزم من ذلك تعدى فعل الضمير المتصل الى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز • السابع الظرفية نحو تؤتى أكلها كل حين وقوله انا أبو المنهال بعض الاحيان وقال المتنبى

أى يوم سررتنى بوصال
لم تسؤنى ثلاثة بصدود

وأى فى البيت استفهامية يراد بها النفى لا شرطية لانه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى انعكس المعنى

(قوله ونشرق) أى نغص بالقول الذى فشيته كما أن صدر القناة يغص بجمود الدم الذى عليها (قوله شرقت) بكسر الراء أى كما غصت صدر القناة أى الرمح من الدم والشاهد فى شرقت فلم يقل شرق أى الصدر لاضافة الصدر للقناة (قوله صدر القناة) أى ان صدر الذى هو مذكر لما أضيف للقناة التى هى مؤنثة حسنه واكتسب التأنيث منها بسبب الاضافة (قوله ومراده بما الكناية) أراد الكناية اللغوية وهى ما عبر به عن المعنى لان الواقع هنا تشبيه (قوله ومراده بما الكناية) الاولى ومراده بما ما الموصولة ومراده بالصديق الذى يكون مثل ما الصديق الناقص شبهه بها من حيث انها مفتقرة لما يكملها وهو العائد والصلة وأما كلامه فلا يظهر لان كلامه حينئذ يكون تجنب صديقا يكون كناية عن رجل ناقص وكذا تقول فى قوله عمرو الخ فالمراد بعمرو لفظ عمرو المرسوم الذى رسم فيه ماليس حقه وشبه الرجل به من حيث ان كلا يأخذ ماليس مستحقا له (قوله المريد أخذ) فى نسخة المتزيد الآخذ (قوله هذه المسئلة الخ) يعنى السادس والخامس (قوله فلا يجوز أمة زيد جاء) لانه لو حذف امة لم يعلم اسناد المجىء للامة بل لزيد وكذا فى غلام هند وهذا بخلاف قطعت بعض أصابعه لانك لو قلت قطعت أصابعه لعلم قطع البعض فى الجملة بأن يكون على سبيل التجوز مثلا تأمل (قوله ومن ثم) أى من أجل هذا الشرط رد الخ وقوله لان المضاف الخ علة لقوله رد الخ (قوله انه) مقول القول وقوله من باب قطعت بعض أصابعه أى أن الفعل أنث مع كون الفاعل مذكرا لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه (قوله بتقديم الخ) أى لان الضمير يعود بعد الحذف على النفس وحينئذ يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فالمخلص أن يقدم نفسا وجوبا (قوله الذى ناب عن الايمان) أى الذى كان مضافا اليه (قوله الى ظاهره) أى بأن يكون الظاهر مفعولا للفعل الرافع لضميره المتصل (قوله كل حين) أى فكل منصوب على الظرفية لاكتسابه الظرفية من المضاف اليه وكذا بعض فى بعض الاحيان وأى فى بيت المتنبى وان كانت كل وبعض وأى ليست أسماء زمان ولا مكان (قوله لم تسؤنى) تقدم للمصنف انشاده لم ترعنى وسيأتى له ذلك فى التقدير (قوله المعنى) أى المراد الذى هو أنت ما سررتنى يوما بوصل الا وقد أسأتنى وعاقبتنى ثلاثة بفراق وصدود أى فالمعنى أنى معذب منك على طول الدوام ولو جعل المعنى على الشرط لكان المعنى ان سررتنى بوصال يوما لم تحصل لى الاساءة بالفراق لحصول السرور الاول بالوصال فأفاد انه منعم (قوله لا يقال الخ) حاصله أنه يلزم على جعل أى للاستفهام الانكارى فساد وحاصله أنه يلزم عليه أن تكون الجملة المنفية أعنى لم ترعنى مستأنفة لعدم الربط لها بما قبلها وجعلها استئنافا يلزم عليه فساد فى الكلام وذلك لان قوله أى يوم سررتنى بوصال معناه سلب كلى أى لم يحصل منك سرور أصلا وقوله لم تسؤنى الخ معناه ايجاب جزئى أى لم يحصل منك اساءة فى بعض الاوقات واذا

لا يقال يدل على أنها شرطية أن الجملة المنفية ان استؤنفت ولم تربط بالاولى فسد المعنى لانا نقول الربط حاصل بتقديرها صفة
لوصال والرابط محذوف أى لم ترعنى بعده (٢٠٤) ثم حذفا دفعة أو على التدريج أو حالا من تاء المخاطب والرابط فاعلها وهى
حال مقدرة أو معطوفة بفاء
محذوفة فلا موضع لها أى
ما سررتنى غير مقدر أنك تروعنى
ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية
ممتنعة لعدم الرابط * الثامن المصدرية
نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب
ينقلبون فأى مفعول مطلق
ناصبه ينقلبون ويعلم معلقة عن
العمل بالاستفهام وقال

ستعلم ليلى أى دين تداينت
وأى غريم للتقاضى غريمها

أى الاولى واجبة النصب
بما بعدها كما فى الآية الا انها هنا
مفعول به كقولك تداينت مالا
لا مفعول مطلق لانها لم تضف
لمصدر والثانية واجبة الرفع
بالابتداء مثلها فى لنعلم أى الحزبين
أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا
* التاسع وجوب التصدير ولهذا
وجب تقديم المبتدا فى نحو غلام
من عندك والخبر فى نحو صبيحة
أى يوم سفرك والمفعول فى نحو
غلام أيهم أكرمت ومن ومجرورها
فى نحو من غلام أيهم أنت أفضل
ووجب الرفع فى نحو علمت أبو من
زيد والى هذا يشير قول بعض
الفضلاء

عليك بارباب الصدور فمن غدا
مضافا لارباب الصدور تصدرا
واياك ان ترضى صحابة ناقص
فتنحط قدرا من علاك وتحقرا

فرفع أبو من ثم خفض مزمل
بين قولى مغريا ومحذرا * والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس

انتفت الاساءة فى بعض الاوقات ثبت السرور فى بعض الاوقات والايجاب الجزئى يناقض السلب الكلى ولا جاء النقض الا من جعل أى استفهامية فتعين جعلها شرطية والاوضح فى العبارة أنه كان يقول انه على جعل أى للاستفهام تكون الجملة الثانية مستأنفة لعدم الرابط وجعلها للاستئناف يلزم عليه فساد المعنى اه تقرير شيخنا دردير (قوله لا يقال الخ) فيه انه استدل قبل هذا على أنها غير شرطية بأنه لو قيل مكان ذلك ان سررتنى انعكس المعنى فبعد تقريره لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السؤال وكيف يستدل بالاستئناف على أنها شرطية مع ما تقدم من أن كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى (قوله ثم حذفا) أى المضاف والمضاف اليه (قوله بفاء محذوفة) أى فاء السببية وهى تربط ما بعدها بما قبلها (قوله أى سررتنى غير مقدر الخ) راجع لجعلها حالية فالاولى أن يقدمه عندها (قوله فالحالية ممتنعة لعدم الرابط) قد يقال ان الربط يحصل بتقدير ضمير أى بصدود منك فلا تمتنع الحالية حينئذ اه دمامينى (قوله وأى غريم) أى مبتدا وغريمها خبره (قوله لا مفعول مطلق) قد تقدم صحته بحمل الدين على التداين وعلى ما ذكره المصنف فالبيت ليس مما الكلام فيه اذ لم يكتسب المضاف فيه شيأ من المضاف اليه (قوله لانها لم تضف لمصدر) أى وانما أضيفت لاسم ذات (قوله غلام من عندك) غلام مبتدا ومن مضاف اليه وعندك خبر (قوله صبيحة) خبر مقدم منصوب على الظرفية وهو واجب التصدير لاضافته لواجب التصدير وسفرك مبتدا (قوله من غلام أيهم الخ) الجار والمجرور متعلق بأفضل الواقع خبرا عن أنت وتقديم من ومجرورها هنا على عاملها واجب لاضافة المجرور لواجب التصدير (قوله أبو من) مبتدأ مقدم وزيد خبرا والعكس ووجب رفع أبو لاضافته لواجب الصدارة فلذا علق علم عن العمل ولم يقل أبا من والجملة فى محل نصب سادة مسد مفعولى علم (قوله والى هذا) أى الى ما ذكر من وجوب التقديم والرفع هذا هو الاتم معنى ويحتمل والى الرفع (قوله بعض الفضلاء) هو الشيخ أمين الدين العروضى المحلى (قوله فرفع أبو من) أى من قولك علمت أبو من زيد فلما أضيف لواجب التصدير وجب رفعه وان كان أصله النصب (قوله بين قولى الخ) فيه انه لا يصح أن يكون خبرا عن المبتدأين المتعاطفين ولا عن احدهما أما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل بينان وأما الثانى فلاشتمال الجملة على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع أبو من لا بين قوله مغريا ومحذرا بل مغريا فقط وكذا خفض مزمل لا بينهما بل بين محذرا فقط فكيف السبيل الى تصحيح الكلام والجواب أن يجعل قوله مغريا ومحذرا قيد المحذوف لا للمذكور ويجعل قوله بين بلا قيد خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف والتقدير على أن يكون الحذف من الثانى مثلا فرفع أبو من بين قولى وخفض مزمل كذلك هما بينان قولى مغريا ومحذرا (قوله مغريا) أى فى قوله عليك بأرباب الخ وقوله ومحذرا أى فى قوله واياك ان ترضى الخ (قوله

ابا ما)

أبانا) هو جبل ويروى ثبيرا وهو جبل بمكة وقوله عرانين جمع عرنين معظم الانف أو كله شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه واستعاره له وقوله وبله أى مطره أى كان هذا الجبل ملفوف فى بجاد أى كساء مخطط حال نزول المطر عليه أى كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير أناس ملفوف فى بجاد أى كساء (قوله الاعراب) أى اذا كان المضاف اليه معربا هذا كلامه وفيه ان أرباب هذه اللغة يقولون المضاف ولو كان مضافا للمبنى نحو خمسة عشرك فالموجب لاعراب المضاف الاضافة لا المضاف اليه كما هو ظاهر كلامه لان الموضوع ان المضاف اليه موصوف بوصف فيكتسبه المضاف من المضاف اليه بسبب الاضافة (قوله هذه خمسة عشر زيد) أى فلما أضاف عشر لزيد المعرب أعرب عشر ورفع مع أنه مبنى على الفتح وأما خمسة فهى على حالها مبنية على الفتح (قوله البناء) أى اذا كان المضاف اليه مبنيا (قوله مبهما) أى وغير اسم زمان كما يؤخذ مما يأتى (قوله وحيل بينهم) أى فبين مبنى على الفتح وحقه الرفع لانه نائب فاعل لاضافته للمبنى (قوله ومنا دون) أى فلم يقل دون بالرفع مع أنه مبتدأ ومنا خبر لاضافته للمبنى فاكتسب منه البناء (قوله وخولف) لاحاجة لهذا مع قوله وأجيب (قوله أى وحيل هو الخ) المراد بالحول الحز أى حجز الجزبينهم أى ثبت الحز بينهم كما يؤخذ مما يأتى فى المصنف (قوله كما فى قوله) أى فهذا نظيره فى كون نائب الفاعل ضميرا لمصدر العائد على الفعل (قوله متى يبخل عليك) أى بالوصل وقوله ويعتلل أى يعتذر لك من تركه وقوله يسؤك أى يحزنك (قوله تذرب) بفتح الراء من ذرب والمراد به يحتد لسانك أى متى يبخل عليك بالوصل ويعتذر لك فى تركه تصر حزينا وحينئذ تخضع وتذل وان كشف غرامك بالوصال صار لسانك حادا طلقا كثير الكلام (قوله ولابد الخ) أى لاجل أن تحصل فائدة لان الفعل يدل على مصدره فلم يحصل بهما فائدة فاذا أتيت بالحال أفاد فائدة (قوله ولابد عندى الخ) لاحاجة الى هذا الذى ذكر أنه لابد منه عنده فان الضمير النائب عن الفاعل راجع للمصدر المعهود أى الاعتلال وقد صرح به المصنف معرفا فقد أفاد المصدر فائدة لم يفدها الفعل ضرورة أنه انما يدل على مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرف معهود وقد قال المصنف فى توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود أو اعتلال ثم خصصه بعليك أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات فجوز الامرين ولم يجعل أحدهما متعينا لابد منه وهذا الذى قاله فى التوضيح هو الحق اهـ دماميني (قوله مدلولا عليها) أى بحيث يكون الاصل متى يبخل عليك و يعتلل هو عليك (قوله لتقييد) أى المضمر بها أى بالحال لان الحال فى المعنى وصف لصاحبها والوصف مقلل للاشتراك وفيه ان تقدير الاعتلال بأل العهدية كاف ومغن عن تقدير عليك ولا يحتاج لتقديرها الا لو قدر اعتلال منك أى متى يبخل عليك ويعتلل الاعتلال المعهود بكونه عليك لا على غيرك (قوله على حذف الموصوف) أى فدون منصوب على الظرفية

كان أبانا فى عرانين وبله
كبير أناس فى بجاد مزمل
ذلك ان مزمل صفة لكبير فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض * والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر البناء * والحادى عشر البناء وذلك فى ثلاثة أبواب (أحدها) أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون وقد استدل على ذلك بأمور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قاله الاخفش وخولف وأجيب عن الاول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر أى وحيل هو أى الحول كما فى قوله
وقالت متى يبخل عليك ويعتلل
يسؤك وان يكشف غرامك تذرب
أى ويعتلل هو أى الاعتلال ولابد عندى من تقدير عليك مدلولا عليها بالمذكورة وتكون حالا من المضمر لتقييدها فتقيد ما لم يفده الفعل وعن الثانى بأنه على حذف الموصوف أى ومنا قوم دون ذلك كقولهم منا ظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن ومنا فريق أقام

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

ومنها قوله تعالى لقد تقطع بينكم فيمن فتح بينا قاله الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل أى لقد وقع التقطع أو الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه ويؤيد التأويل قوله

أهم بامر الحزم لو أستطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان

بفتح بين مع اضافته لمعرب ومنها قوله تعالى انه لحق مثل ما أنكم تنطقون فيمن فتح مثلا وقراءة بعض السلف أن يصيبكم مثل ما أصاب بالفتح وقول الفرزدق

• واذ ما مثلهم بشر •

وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون فى مثل لمخالفتها للمبهمات بأنها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا أمم أمثالكم وقول الشاعر

• والشر بالشر عند الله مثلان •

وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق وأصله حاق فقصر كما قيل بر وسر ونم ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه فى وما توفيقى الا بالله ومثل مصدر وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت •

صفة لموصوف محذوف هو المبتدأ ومنا خبر وليس دون هو المبتدأ حتى يتأتى كلامه (قوله ومنها) أى من الامور التى استدل بها على اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه (قوله فيمن فتح الخ) أى فبين فاعل لتقطع ويدل له قراءة الرفع وفتح لاضافته للمبنى فاكتسب البناء من المضاف اليه (قوله أى لقد وقع التقطع) انما فسر تقطع بوقع لان اسناد الفعل لمصدره لابد فيه من التأويل والا كان تهافتا (قوله على ان الفعلين) أى تقطع وضل تنازعاه على الفاعلية فأعمل الثانى واضمر فى الاول ضميرا عائدا على ما كنتم تزعمون وفيه ان هذا يعارضه ما قاله فى قوله تعالى فلما تبين له قال أعلم أن الله على كل شئ قدير فقد ذكر هناك انه لا يجوز أن يخرج القرآن على الاضمار قبل الذكر حتى ان البصريين لا يجيزونه وأجيب بأن كلامه الآن بصدد بيان أقوال المؤولين وان كان أحدها لا يرضاه ولا يقول به بدليل ما سبق له اه تقرير دردير (قوله ويؤيد التأويل) أى كون بين ظرف والفاعل ضمير يعود الى المصدر أو الى الوصل الخ (قوله بين العير) أى الحمار والنزوان أى النط على الاتن والوثوب عليها (قوله مع اضافته لمعرب) أى واذا كان مضافا لمعرب فلا يمكن القول ببنائها لانها لا تبنى الا اذا أضيفت لمبنى فتعين ان بين ظرف ونائب الفاعل ضمير يعود على المصدر فالقصد انه تعين هنا التأويل (قوله مثل ما أصاب) بفتح مثل مع أنه فاعل لقوله يصيب (قوله واذ ما مثلهم الخ) فمثلهم مبتدأ مبنى على الفتح لاضافته لمبنى (قوله وزعم ابن مالك ان ذلك) أى اكتساب المضاف البناء من المضاف اليه لا يكون فى مثل لمخالفتها الخ وقد يقال ان يوم يثنى ويجمع ويكتسب البناء من المضاف اليه كما يأتى فى الثالث (قوله لمخالفتها الخ) أى فلا يتأتى فيها البناء أصلا بخلاف غير وبين (قوله وزعم) عبر بالزعم اشارة لبعده (قوله من حق) من باب ضرب (قوله فقصر) أى بحذف الالف (قوله كما قيل بر الخ) أى فالاصل بار وسار ونام (قوله ففيه ضمير مستتر) تفريع على كونه اسم فاعل (قوله ومثل مصدر) أى منصوب على المصدرية أى ان يصيبكم اصابة مثل اصابة الخ (قوله وأما بيت الفرزدق) وهو قوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر

(قوله ففيه أجوبة) أحدها أن نصب مثل على الحال والخبر محذوف أى موجودا وانه اعمل لا مع عدم الترتيب شذوذا أو ان نصب مثل غلط لان الفرزدق لم يعرف شرط اعمال ما الحجازية عند الحجازيين لكونه تميميا (قوله غير ان نطقت) قال بعض هذا من قبيل الاضافة الى مبنى مشكل اذ المعنى غير نطق حمامة وهذا أمر لا بد منه لوجود الحرف المصدرى وجوابه أن الاضافة بحسب الظاهر الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كما صرح به الرضى وليست من قبيل المعربات بل هى مبنية ثم هذه الجملة فى تأويل مفرد لوجود الحرف المصدرى فالمعرب هو ذلك المفرد الذى تؤول الجملة به

والاضافة

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

حامة في غصون ذات أوغال * فغير فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحا ولا يأتي فيه بحث ابن (٢٠٧) مالك لأن قولهم غيران وأغيار ليس بعربي

ولو كان المضاف غير مبهم لم يبن
وأما قول الجرجاني وموافقيه ان
غلامي ونحوه مبني فردود ويلزمهم
بناء غلامك وغلامه ولا قائل بذلك
(الباب الثاني) أن يكون المضاف
زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو
ومن خزي يومئذ ومن عذاب
يومئذ يقرآن بجر يوم وفتحه
(الثالث) أن يكون زمانا مبهما
والمضاف اليه فعل مبني بناء
أصليا كان البناء كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا
وقلت ألما أصح والشيب وازع
أو بناء عارضا كقوله
لاجتذبن منهن قلبي تحلما
على حين يستصبين كل حليم
رويا بالفتح وهو أرجح من الاعراب
عند ابن مالك ومرجوح عند ابن
عصفور فان كان المضاف اليه
فعلا معربا أو جملة اسمية فقال
البصريون يجب الاعراب والصحيح
جواز البناء ومنه قراءة نافع
هذا يوم ينفع الصادقين بفتح يوم
وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير يوم
لا تملك نفس بالفتح وقال
اذا قلت هذا حين أسلو يهيجني
نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
وقال آخر
ألم تعلمي يا عمرك الله انني
كريم على حين الكرام قليل
واني لا أخزى اذا قيل مملق
سخي وأخزى أن يقال بخيل
رويا بالفتح

والاضافة في الظاهر انما هي للجملة (قوله ذات أوغال) وفي نسخة ذات أفنان (قوله ولو كان الخ) هذا مفهوم قوله في أول الباب ان يكون المضاف مبهما كغير الخ (قوله فردود) أي لانه ليس غلام من المبهمات ولانه يلزمهم الخ (قوله زمانا مبهما) أي مثل ساعة ويوم (قوله وفتحه) هو محل الشاهد فبناء يوم لاضافته للمبني وأما على جره فيوم معرب (قوله على حين) فالفتح بناء لاضافته للفعل المبني أي للجملة التي فعلها مبني وقوله على الصبا بكسر الصاد الميل للجهل (قوله ألما أصح) من الصحو وهو الافاقة من السكر والوازع المانع يعني انه بكى لاجل شوقه الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة ووبخها على عدم الصحو منه مع وجود المانع من التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بصاحبه التلطخ بالادناس الشهوانية (قوله والشيب وازع) أي مانع من ارتكاب الصبا وهذا البيت للنابغة وقبله

وأسبل مني عبرة فرددتها * على النحر منها مستهل ودامع

اسبل هطل وحذف تاء التأنيث للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله (قوله أو بناء عارضا الخ) جعل المصنف بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون الاناث عارضا مع ان الاصل في الفعل من حيث هو البناء لان المضارع على الخصوص أشبه الاسم فاعرب وجعل ما يرده الى البناء أمرا طارئا عليه اه دماميني (قوله لاجتذبن الخ) الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر يعني لاسلبن قلبي من هذه النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن الصبوة وعلى بمعنى في وهي متعلقة بالفعل أو بالمصدر ويستصبين بمعنى يصبين أو بمعنى يطلبن الصبوة (قوله رويا) أي حين في البيتين وقوله بالفتح أي على انهما مبنيان لاضافتهما للمبني (قوله عند ابن مالك) قال في الخلاصة * واختر بنا متلو فعل بنيا * (قوله والصحيح) أي مع انه خبر لمبتدا محذوف أي هو يوم الخ (قوله بفتح يوم) أي مع انه خبر عن اسم الاشارة فهو مبني على الفتح في محل رفع (قوله هذا حين أسلو) هذا مبتدأ والاشارة للوقت الحاضر وحين أسلو مبني على الفتح في محل رفع وهو مضاف لجملة اسلو (قوله حين أسلو) من السلو وهو النسيان وقوله يهيجني بفتح حرف المضارعة أي يثيرني أي يحرك شوقي والصبا ريح تهب من مطلع الشمس عند استواء الليل والنهار (قوله حين اسلو) أي فاسلو فعل مضارع كاغزو (قوله ألم تعلمي) مجزوم بحذف النون والياء فاعل (قوله يا عمرك) يا تنبيه أو المنادى محذوف وعمرك منصوب بمحذوف أي أعمر عمرك بالله أي أعمر قلبك بتذكير الله اه تقرير دردير وعلم من هذا أن لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ويروى برفع اسم الجلالة على انه فاعل والمصدر مضاف للمفعول (قوله على حين الكرام) أي فحين مبنية على الفتح مع ان المضاف اليه جملة اسمية (قوله لا أخزى) اى لا أذل ولا أهان والمملق الفقير (قوله بالفتح) أي حين في البيت الاول وهو اذا قلت هذا وفي الثاني وهو

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ويحكى ان ابن الاخضر سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة

أتاني أبيت اللعن أنك لمتني * وتلك التي تستك منها المسامع



مقالة أن قد قلت سوف أناله * وذلك من تلقاء مثلك رائع

فقال

ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى

فقيل له الجواب فقال ابن الابرش قد أجاب يريد أنه لما أضيف الى المبني اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحله الرفع بدلا من انك لمتني وقد روي بالرفع وهذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح البناء في نحو غلامك وفرسه ونحو هذا مما لا قائل به وقد مضى ان ابن مالك منع البناء في مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الباء أو باضمار أعني أو على المصدرية وفي البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى وهو اضافة مقالة الى أن قد قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه أن الاصل مقالة بحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وأن وصلتها بدل من مقالة أو من أنك لمتني أو خبر لمحذوف وقد يكون الشاعر انما قال مقالةٌ أن باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة فأنشده الناس بتحقيقها فاضطروا الى حذف التنوين ويروى ملامة وهو مصدر للمتني المذكورة أولا خرى محذوفة

*(الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا وهي عشرون)*

أحدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على أفعال السجايا وما اشبهها

---

قوله ألم تعلمي الخ وأما البيت الثالث فلا شاهد فيه (قوله عن وجه النصب) أي نصب مقالة (قوله اللعن) هو الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب كثيرا في الدعاء للانسان بالشرف والعز وعلو المرتبة والمعنى جعلك آبيا اللعن ولا يكون كذلك الا اذا كان شريفا أبيّ النفس عالي الهمة (قوله وتلك التي) أي وتلك الملامة هي التي يضيق منها المسامع فتلك مبتدأ والتي خبره والجملة بعده صلة (قوله تستك منها المسامع) استكاك المسامع صممها وضيقها (قوله مقالة) نصب مقالة بدل من انك لمتني وهي في تأويل مصدر فاعل بأتاني فمقتضاه أن يرفع مقالة لان البدل من المرفوع مرفوع (قوله أناله) بضم اللام فعل مضارع أي أصيبه وقوله رائع من أراعه بمعنى أخافه (قوله من تلقاء) يقال جلس تلقاءه أي حذاءه اي وذلك القول من عند مثلك مخيف (قوله ولا تصحب الاردى الخ) هذا عجز بيت ثان وأول البيتين

عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه * فكل قرين بالمقارن يقتدي

اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم * ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى

(قوله الى المبني) اي وهو أن ولكن فيه ان الاضافة انما هي للجملة وهي لا توصف بكونها مبنية ولا معربة تأمل (قوله وقد روي بالرفع) أي وقد روي البيت برفع مقالة (قوله ولو صح) أي البناء هنا في مقالة (قوله لصح البناء الخ) أي بجامع أن كلا منهما اسم غير مبهم مضاف لمبني (قوله فما ظنك بهذا) أي الذي لا ابهام فيه أصلا (قوله أو على المصدرية) أي وعامله ما بعده وهو أن قد قلت (قوله وجوابه الخ) اي أو أنه من اضافة العام للخاص وهي المسماة بالبيانية أي مقالة هي قولك سوف أناله (قوله بدل من مقالة) أي فهي في محل نصب على ان مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لأعني أو على أنه مصدر (قوله أو من أنك لمتني) أي فهي في محل رفع لان المبدل منه فاعل أتاني (قوله أو خبر لمحذوف) أي هي أن قد قلت الخ (قوله وقد يكون) هذا جواب آخر عن الاشكال الوارد على الشاعر من حيث ان في البيت اضافة الشيء الى نفسه (قوله انما قال مقالة) اعلم انه مرسوم فوق مقالة صاد وهذه الصاد المرسومة اشارة الى الوصل وهذا خلاف طريقة رسم العروضيين عند التقطيع لانهم انما رسموه مقالتن (قوله ونقل حركة الهمزة) أي الى التنوين قبلها انما احتاج المصنف لهذا لان الشاعر لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج الى هذا التخريج الحسن فلا عجب فالعجب من الشارح حيث تعجب منه (قوله بتحقيقها) بالقاف أي باثبات الهمزة (قوله فاضطروا الى حذف التنوين) اي لاجل التخلص من التقاء الساكنين فصار في صورة المتضايفين مع أنه لا اضافة بينهما

*(الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا)*

أي لازما لا يتعدى أثره الى مفعول (قوله لانه وقف على افعال السجايا) أي الطبائع أي

قصر

مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدى قاصرا اذا حول وزنه الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو ضرب الرجل وفهم
بمعنى ما أضربه وأفهمه وسمع رحبتكم الطاعة وان بشرا اطلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما أنهما ضمنا معنى وسع وبلغ (والثانى
والثالث) كونه على فعل بالفتح أو فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوى (والرابع) كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو
أغد البعير وأحصد الزرع اى صار ذوى غدة وحصاد (والخامس) كونه على افعلل كاقشعر واشمأز
(السادس) كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد (السابع) كونه على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع (الثامن) كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا أبى أن ينقاد (التاسع) كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قوله

قد جعل النعاس يغرنديني
اطرده عنى ويسرنديني

ولا ثالث لهما ويغرنديني بالغين المعجمة يعلونى ويغلبنى وبمعناه يسرنديني (العاشر) كونه على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغاث بأرضنا يستنسر (الحادى عشر) كونه على وزن انفعل نحو انطلق وانكسر (الثانى عشر) كونه مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وأزعجته فانزعج فان قلت قد مضى عد انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل تقول ضاعفت الحسنات فتضاعفت وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم وأصله أن المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه وأقمته فقام وزعم ابن برى أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرنى الخبر واستفهمته الحديث فافهمنى الحديث واستعطيته درهما فأعطانى درهما وفى التعدى لواحد نحو استفتيته فأفتانى واستنصحته

---

قصر عليها ولا يتجاوزها الى غيرها (قوله مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه) أى فمن ثم لم يجئ متعديا لان التعدى يقتضى مجاوزة أثر فعل الفاعل لغيره (قوله ولهذا) أى ولكونه وقف على أفعال السجايا وما شابهها (قوله اذا حول) أى المتعدى كضرب فانه اذا حول لقصد المبالغة الى فعل وقيل ضرب الرجل أى ان الضرب صار كانه سجية له ولازم له فصار يتعجب منه (قوله وسمع الخ) أى قد سمع تحويل الفعل المتعدى لفعل مع بقائه على التعدى فى فعلين (قوله وان بشرا الخ) سمع من على بن أبى طالب والاول سمع من نصر بن سيار ولكن الذى سمع منه أرحبكم الدخول فى طاعة الكرماء (قوله ولا ثالث لهما) أى ولا ثالث لهذين اللفظين مع كونهما محولين لفعل (قوله انهما ضمنا) أى وتضمين القاصر معنى المتعدى يوجب تعدى ذلك القاصر (قوله أو فعل بالكسر) الاولى وفعل بالواو (قوله ووصفهما) أى الوصف الآتى منهما على وزن فعيل نحو ذليل (قوله ووصفهما على فعيل) أى ليس الافلا يرد نحو علم فان وصفه وان جاء على عليم الا انه جاء على عالم أيضا فهو متعد (قوله أغد) أصله اغدد على وزن أفعل نقلت حركة العين للساكن قبلها وأدغم اى صار ذا غدة (قوله احرنجم) فالجيم والميم أصليتان لا يسقطان فى تصريف فلاماه أصليتان (قوله اذا انتفش) بالفاء بعد التاء أى اذا انتفش شعر رقبته عند العراك (قوله ولا ثالث لهما) أى لهذين الفعلين أعنى اغرندى واسرندى فى الشذوذ من تعديهما (قوله وبمعناه الخ) أى ويسرنديني ملتبس بمعناه من التباس الدال بمدلوله (قوله كاستحجر الطين) أى تحول من صورة الطينية الى صورة الحجرية (قوله يستنسر) أى يصير كالنسر أى أن الضعيف يقوى عندنا ولعل الانسب تستنسر بالتاء وهو فى نسخة والبغاث اسم طائر وقوله يستنسر أى ينتقل من صورته الى صورة النسر (قوله كونه مطاوعا) المطاوعة هى قبول فاعل فعل اثر فعل فاعل آخر وحينئذ فمعنى المصنف كون فاعل ذلك الفعل قابلا لاثر فعل فاعل متعد لواحد (قوله فانكسر) أى الجرة قد قبل الجر الذى هو فاعل ذلك الفعل أثر فعل الفاعل الاول وأثر فعله هو الانكسار (قوله قد مضى عد انفعل) أى وحينئذ فيستغنى به عن المطاوع لان المطاوع على وزن الفعل (قوله تلك) أى كونه على وزن الفعل (قوله فتثلم) ويصح أن يقال فانثلم لكن يكون على وزن انفعل (قوله وأصله) أى وسبب ذلك وعلته أى كون المطاوع لازما (قوله ان المطاوع) أى بالكسر وقوله ينقص عن المطاوع بالفتح درجة فان كان المطاوع بالفتح متعديا لاثنين كان مطاوعه متعديا لواحد وان كان المطاوع بالفتح متعديا لواحد كان مطاوعه لازما كما مثل الشارح لذلك (قوله قد يتفقان فى التعدى لاثنين) أى وقول النحاة لا بد أن ينقص عنه درجة لا يسلم هذا كلامه (قوله



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فتصحى والصواب ماقدمته لك وهو قول البصريين وماذكره ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على ٢١٠ تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير (الثالث عشر) أن يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن (الرابع عشر) أن يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن أمره اذاعوا به وأصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله * يجرح في عراقيبها نصلي * فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجون وتحدثوا وبارك ولا يصغون واستجاب ويعث أو يفسد * والستة الباقية أن تدل على سجية كلؤم وجبن وشجع أو على عرض كفرح وبطر وأشر وحزن وكسل أو على نظافة كطهر ووضؤ أو دنس كنجس ورجس وأجنب أو على لون كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل * (تنبيه) * في فصيح ثعلب في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عنده يتعاهد لانه لا يكون عند أصحابه الا من اثنين ولا يكون متعديا ويرده قوله

تجاوزت احراسا اليها ومعشرا

وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليل وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها فنعها وسأل يونس فأجازها فجمع بينهما وكان عنده ستة من فصحاء العرب فسئلوا عنها فامتنعوا من يتعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه ونقل ابن عصفور عن ابن السيد انه قال في قول أبي ذؤيب بينا تعانقه الكماة وروغه * السيد
يوما أتيح له جرئ سلفع *

فتصحى) أي فالياء مفعول والهاء في الاول مفعول (قوله والاجابة) أي والاجابة مثل الطلب في التعدي (قوله وانما حقيقة الخ) أي وماذكره من قوله استعطيته درهما الخ وما معه لا يصدق عليه هذا (قوله أن يدل أحد الفعلين الخ) أي فقولك كسرت الجرة الفعل دل على تأثير في شئ كالجرة وقولك فانكسر دل الفعل على قبول الجرة لذلك التأثير أعني الانكسار وكان عليه أن يزيد قيدا ويقول مع التوافق في الاشتقاق لتخرج نحو ضربته فتألم لانه وان صدق عليه ما قاله لكنه ليس موافقا في الاشتقاق (قوله رباعيا) هذا أعم من افعنلل لوجود هذا في المطاوعة وغيرها (قوله تدحرج) على وزن تفعلل واحرنجم على وزن افعنلل ومابعده على وزن افعلل (قوله أن يضمن) أي الفعل المتعدي (قوله اذاعوا به) أي فأذاعوا متعد تقول أذعت الحديث أي افشيته فضمن معنى تحدث وهو لازم يؤتى بالباء في صلته وكذا أصلح متعد تقول أصلح الله حاله فضمن معنى بارك وهو لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك فيها وكذا سمع متعد نحو حتى يسمع كلام الله وصغا لازم بمعنى مال يوصل بالى تقول صغوت الى فلان أي ملت اليه (قوله يجرح في عراقيبها الخ) الضمير للناقة والفعل متعد لانك تقول جرحت عرقوبه وهذا شطر بيت وصدره * وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها * الى الضيف يجرح الخ (قوله فانها) أي هذه الافعال وقد رجع لها الامور المضمنة لها على سبيل النشر المرتب بعد اللف (قوله معنى ولا تنب) أي فعدا متعد بمعنى جاوز تقول عدا فلان طوره أي جاوزه ونبا لازم بمعنى تجافى وتباعد وكذا يخالفون عن أمره فان خالف متعد تقول خالفت أمر فلان أي ارتكبت خلافه وخرج لازم فدخل عن في صلته وهكذا (قوله ويعث أو يفسد) راجعان ليجرح فكل من يفسد ويعث يتعدى بفي يقال عاث الذئب في الغنم ولا تفسدوا في الارض (قوله أن تدل على سجية) هذا أخص من الاول وهو كون الفعل على زنة فعل لانه يدل على السجايا وماشابهها وحيث كان ما تقدم اعم فيستغنى به عما ههنا (قوله أو دنس) أي ما يزول بسرعة (قوله أو حلية) في نسخة أو على حلية وهي الاوصاف الظاهرة والسجايا الاوصاف الباطنة وكلاهما ملازم بخلاف العرض والدعج سعة العين مع سوادها والشنب عذوبة الاسنان وبرودتها وصفاؤها وحدتها والكحل أن يعلو جفون العين سواد مثل الكحل من غير اكتحال قال * ليس التكحل في العينين كالكحل * (قوله وهزل) فيه ان هزل لا يدل على حلية (قوله لانه لا يكون الخ) أي لان التفاعل لا يكون الا من متعدد ولا بد أن يكون لازما ولو قيل يتعاهد ضيعته كان متعديا وليس هنا متعدد (قوله ويرده) أي هذا التعليل الذي ذكره ابن درستويه (قوله تجاوزت الخ) أي فقد عدى تفاعل وليس التجاوز واقعا من متعدد ومن المعلوم ان الموجبة الجزئية تناقض السالبة الكلية (قوله ابن قنبر) بفتح القاف وبعدها موحدة (قوله فجمع) أي الحكم بين يونس وبين أبي زيد (قوله كم من علم استفدناه) هذا مدح لابي زيد من يونس فعلم من هذا أن يتعاهد ممنوعة (قوله تعانقه) التعانق جعل كل من المتعانقين يده على عنق صاحبه والفعل منه لازم كما قال ابن

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ان من رواه بجر التعانق مخطئ لان تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بأنه ان كان قبل دخول (٢١١) التاء متعديا الى اثنين فانه يبقى بعد دخولها متعديا الى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وان كان متعديا الى واحد فانه يصير قاصرا نحو تضارب زيد وعمرو الا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزته وعانقته وتعانقته انتهى وانما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا وأيضا فلم يخص الرد برواية الجر ولا معنى لذلك

## ● (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) ●

وهي سبعة (أحدها) همزة أفعل نحو أذهبتم طيباتكم ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين والله أنبتكم من الارض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم اخراجا وقد ينقل المتعدى الى واحد بالهمزة الى التعدى الى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وأعطيته دينارا ولم ينقل متعد الى اثنين بالهمزة الى التعدى الى ثلاثة الا في رأى وعلم وقاسه الاخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدى الى واحد والحق انه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه (الثاني) ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته (الثالث) صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح أي غلبته في الكرم (الرابع) صوغه على استفعل للطلب أو النسبة الى الشئ

---

السيد البطليوسي وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه أو اعتنقا أو تعانقا وحينئذ فالبيت مشكل سواء قرئ بالجر أو الرفع أي بجر التعانق على أنه مصدر مضاف لبين أو بالرفع على أنه فعل والجملة مضافة لبين ووجه الاشكال على كل أن ذلك المصدر أو الفعل تعدى للضمير والكماة فاعل كما قال المصنف والكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة والروغ مصدر راغ أي مال عن الشئ وحاد عنه والنيم قد رله والجرى بهمز الآخر ذو الجراءة وهي الاقدام على الشئ والسلفع بكعفر الجسور (قوله ان من رواه) هذا مقول ابن السيد كما نقل ابن عصفور (قوله لا يتعدى) أي لا هو ولا مصدره أي وهنا تعدى لان تعانق تفاعل وقد أضيف الى مفعوله والكماة فاعله (قوله قبل دخول التاء) أي لان التاء للمطاوعة والفعل المطاوع أحط رتبة من المطاوع كما سبق (قوله ثم رد) أي ابن عصفور على ابن السيد (قوله الا قليلا) مستثنى من قوله يصير قاصرا (قوله وانما ذكر الخ) حاصله اعتراض على ابن عصفور من المصنف وحاصله أنك يا ابن عصفور حرفت كلام ابن السيد واعترضت عليه وحاصله أن عبارة ابن السيد لان تعانق لا يتعدى وأنت نقلت عنه ان تفاعل الخ فهو انما تلفظ بجزئي فأنت اعترضت عليه بشئ لم يقل به على أن ابن السيد لم يقع في كلامه أن من رواه بجر الخ لان ابن السيد انما جعل المخطئ الشاعر حيث جعل تعانقه متعديا مع أنه لا يكون الا قاصرا فاعتراضه ليس خاصا برواية الجر كما نقلت عنه فهو لم يجعل الراوي مخطئا بل الشاعر أي فكلام ابن السيد مسلم وأنه لا يتعدى لكن يقال عليه انه ورد تعانقه وان كان قليلا فلعل الشاعر جاء كلامه على ذلك الا أن يقال ان مراده برده انه مخالف للقياس وان كلام الشاعر شاذ (قوله ولا معنى لذلك) أي ولا معنى لتخصيص الرد برواية الجر بل الشاعر مخطئ سواء روى البيت بالرفع أو بالجر واعترض بان التخطئة للشاعر لا تصح لانه عربي الا أن تفسر بالشذوذ

● (الامور التي يتعدى بها الفعل القاصر) ●

(قوله همزة أفعل) أي وهي المسماة بهمزة النقل (قوله أمتنا الخ) الظاهر انه أطلق على العدم السابق اماتة تغليبا والاحياء في الدنيا والقيامة (قوله ألبست زيدا ثوبا) أي فالاصل لبس زيد ثوبا فلما دخلت الهمزة صيرت الفاعل مفعولا أول (قوله نحو ظن) الاولى وهي ظن الخ كما هو في نسخة (قوله كله سماعي) أي في المتعدى الى واحد والى اثنين وفي القاصر (قوله سماعي في غيره) أي سواء كان متعديا الى واحد أو اثنين فقولهم همزة النقل تعدى أي تعدى القاصر قياسا وتعدى المتعدى زيادة على ما كان متعديا له لكن سماعا فما سمع يقال وما لم يسمع لا يقاس على ما سمع اه تقرير دردير (قوله على فعلت بالفتح أفعل بالضم) أي الذي مضارعه أفعل وهي لافادة الغلبة (قوله كرمت زيدا) أي غلبته في الكرم (قوله للطلب أو النسبة) خرج الصيرورة كاستحجر الطين

كاستخرجت المال واستحسنت زيدا أو استقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد الى الاثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وانما جاز استغفرت الله من ٢١٢ الذنب لتضمنه معنى استتبت ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وأما قول أكثرهم ان استغفر من باب اختار فمردود (الخامس) تضعيف العين تقول فى فرح زيد فرحته ومنه قد أفلح من زكاها هو الذى يسيركم وزعم أبو على أن التضعيف فى هذا للمبالغة لا للتعدية لقولهم سرت زيدا وقوله

فأول راض سنة من يسيرها *

وفيه نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه فى البيت على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والانجيل من قبل هدى للناس وأنزل الفرقان وزعم الزمخشرى ان بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة واحدة جىء بنزل فى الاول وأنزل فى الثانى وانما قال هو فى خطبة الكشاف الحمد لله الذى أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ونزله بحسب المصالح منجما لانه أراد بالاول أنزله من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهو الانزال المذكور فى انا أنزلناه فى ليلة القدر وفى قوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن وأما قول القفال ان المعنى الذى أنزل فى وجوب صومه أو الذى أنزل فى شأنه فتكلف لاداعى اليه وبالثانى تنزيله من السماء الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم نجوما فى ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشرى قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب نزل

والزائد تان للتوكيد (قوله كاستخرجت المال) أى طلبت خروجه (قوله واستحسنت زيدا) أى نسبته للحسن ونسبت الظلم للقبح (قوله وقد ينقل) أى بصوغه على استفعل للطلب أو النسبة ذو المفعول (قوله استكتبته الكتاب) أى فالاصل كتب زيد الكتاب فلما دخلت السين والتاء صيرت الفاعل مفعولا وكذا أصل ما بعده غفر الله الذنب فلما أدخل السين والتاء التى للطلب صير الفاعل مفعولا (قوله وانما جاز الخ) هذا جواب عما يقال كيف ينقل صوغ الفعل على استفعل للطلب المتعدى لواحد الى اثنين مع انه لم يتعد للثانى فى هذا المثال بنفسه (قوله لتضمنه معنى استتبت) أى وهو يتعدى للمفعول الثانى بمن وقوله لتضمنه الخ أى لا لكونه من باب اختار خلافا للاكثر الآتى (قوله ولو استعمل على أصله لم يجز) أى لان صوغه على صيغة استفعل للطلب توجب تعديته لاثنين بنفسه (قوله من باب اختار الخ) هو كل فعل متعد لواحد بنفسه وللثانى بحرف جر دائما وان أتى فى بعض الحالات متعديا للثانى بنفسه فهو من باب التوسع وهو سماعى والمسموع منه اختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا وزوج فتقول زوجت زيدا هندا وبهند وقول الشارح مردود أى لان صيغة استفعل الناقلة للمتعدى لواحد الى اثنين وجدت فلا وجه لجعله من باب اختار ولا يرد علينا استغفرت الله من الذنب لان هذا من التضمين اه تقرير دردير (قوله للمبالغة) أى فى المعنى لان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى فهو فى الاصل قبل التضعيف متعد والتضعيف انما أفاد المبالغة يقال زكى زيد نفسه والقرب خ سرته (قوله فأول راض الخ) هو لخالد بن زهير ابن عم أبى ذؤيب الهذلى وصدره * فلا تجزعن من سنة أنت سرتها * وكان أرسله أبو ذؤيب لصديقته فأفسدها عليه وكان أبو ذؤيب أفسدها على عبد الله بن عمرو (قوله وقد اجتمعت التعدية بالباء الخ) الاولى بالهمزة والتضعيف لانه هو الموجود فى الايات المذكورة (قوله نزل عليك الكتاب بالحق) التعدية هنا بالتضعيف (قوله وأنزل التوراة) التعدية هنا بالهمزة (قوله ان بين التعديتين) أى التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف (قوله منجما) أى مفرقا اجزاء (قوله والكتابان) أى التوراة والانجيل (قوله جىء بنزل فى الاول) أى المقتضى للتنجيم بخلاف أنزل بدون تضعيف فانها تقتضى أن الفعل حصل مرة (قوله وانما قال الخ) جواب عما يقال اذا كان القرآن نزل منجما والفعل المضعف يفيد التنجيم فما باله عبر فى خطبة كشافه بأنزل القرآن هلا قال نزل (قوله ويشكل الخ) جوابه أن محل كون نزل المضعف مفيدا للتدريج مالم تقم قرينة على خلافه كما هنا وهذا الجواب يفيده كلام الزمخشرى حيث قال فى هذه الآية نزل هنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا يعنى لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر أن ما قلناه مراده وحينئذ فلا اشكال (قوله وقوله تعالى وقد نزل عليكم فى الكتاب الخ) يعنى أن هذه الآية الواردة فى سورة النساء ترد على الزمخشرى أيضا وذلك لانه قد ورد فيها

ن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون فى اياتنا الآية وهى اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعى فى القاصر كما مثلنا وفى المتعدى لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وزعم الحريرى انه يجوز فى علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له (٢١٣) سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا وقيل قياسى فى القاصر والمتعدى الى واحد (السادس) التضمين فلذلك عدى رحب وطلع الى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن أو أهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى قولهم لا آلوك نصحا ولا آلوك جهدا لما ضمن معنى لا أمنعك ومنه قوله تعالى لا يألونكم خبالا وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم وأرى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبؤنى بعلم (السابع) اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اى على سر أى نكاح أعجلتم أمر ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد أى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسى بأنه مختص بالمكان الذى يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب أى فى الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود أيضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع أن وان وأهمل النحويون

نزل المضعف بالبناء للفاعل فى قراءة عاصم وبالبناء للمفعول فى قراءة غيره وأن مخففة من الثقيلة واسمها اما ضمير الشأن على رأى قوم أو ضمير المخاطبين على رأى آخرين أى نزل عليكم فى الكتاب ان الشأن كذا والشأن ما أفادته الجملة بشرطها وجزائها أو نزل عليكم فى الكتاب أنكم اذا سمعتم وان مع ما فى حيزها فى قراءة عاصم فى محل نصب بنزل وفى محل رفع بنزل فى قراءة غيره والمنزل عليهم فى الكتاب ما نزل عليهم بمكة من قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون فى آياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا فى حديث غيره فما فى سورة النساء تذكير للمؤمنين بما نزل أولا بمكة وهو آية واحدة ومع ذلك استعمل فى شأنها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشرى باقتضائه التدريج فى التنزيل ولا تدريج مع وحدة الآية والجواب أن الحمل على التدريج انما يرتكب عند فقد المنافى وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل ذو التضعيف على أنزل ذى الهمزة وقد قال الزمخشرى فى آية الانعام نزل بمعنى أنزل اه دمامينى (قوله ان اذا سمعتم) أى نزل عليكم فى القرآن ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها الخ أى فاعرضوا عنهم والذى نزل فى القرآن هو قوله واذا رأيت الذين يخوضون الخ (قوله وذلك) أى قوله نزل عليكم فى الكتاب أى ان آية النساء تشير الى آية الانعام (قوله اشارة الى قوله تعالى واذا رأيت الذين يخوضون الخ) أى التى هى فى الانعام (قوله وهى) أى قوله واذا رأيت الذين (قوله آية واحدة) أى والآية الواحدة لا يتأتى فيها تدريج (قوله والنقل) أى والتعدى (قوله سماعى مطلقا) أى فى القاصر والمتعدى لواحد وأما المتعدى لاثنين فلم يسمع كما قال قبل وهذا هو نفس ما سبق والانسب أن يذكر هذا قبل كلام الحريرى ويقول وهو ظاهر قول سيبويه وقوله وقيل قياسى أى وقيل قياسى مطلقا أى فى القاصر والمتعدى لواحد (قوله التضمين) أى وهو سماعى كما سبق للدمامينى قال شيخنا الدردير والظاهر ان فيه قولا بانه قياسى لكثرته (قوله رحب وطلع) أى مع انه فعل لازم وقوله عدى رحب أى فقيل رحبتكم الطاعة وطلع زيد اليمن (قوله فرقت زيدا) من الفرق بمعنى الخوف فقوله خاف راجع لفرقت وقوله وامتهن أو أهلك راجعان لسفه (قوله قد ينقل الفعل) أى قد ينقل التضمين الفعل (قوله لا آلوك) هو بهمزتين قبل اللام وقد يعد (قوله الى ثلاثة) أى بنفسها بعد ان كانت تتعدى الى واحد بنفسها والآخر بحرف الجر الخ (قوله أى نكاح) تفسير لسر (قوله مرصد) أى طريق وقوله عليه أى على كل (قوله انه ظرف) أى لان كل مضافة للظرف وهو مرصد وكل بحسب ما تضاف اليه (قوله بانه) أى المرصد (قوله فليس مبهما) أى ولا ينصب على الظرفية الا ما كان مبهما (قوله كما عسل) أى كما اهتز ونط الثعلب الطريق أى فى الطريق (قوله وقوله) أى ابن الطراوة جواب عما ورد عليه من انه ليس مبهما (قوله مستطرق) أى بالفعل وهو الذى يكون بين المزارع أو بين المنازل وهذه ليست مبهمة (قوله الا مع ان الخ) أى

وأما مع غيرهما فهو سماعي (قوله هنا) أي في المواضع التي يحذف معها الجار قياسا (قوله واللام مقدرة) هذا محل الشاهد أي لحذف الجار هنا قياسا (قوله كونها تعليلية) أي فهي بمعنى لام العلة وعلى هذا لا شاهد فيها (قوله بخلاف أختيها) أي أختي كي وهما ان وأن فانه يحذف معهما كل جار (قوله على خلاف في ذلك) مبني الخلاف في سبب النزول هل هو معرض رغبة فيهن أو ذم فمن قدر في راعى الاول ومن قدر عن راعى الثاني فاندفع ما يقال ان شرط الحذف أمن اللبس وهنا قد وجد اللبس لان اللبس عند عدم القرينة والقرينة هنا موجودة وان اختلف فيها وقيل ان الابهام تعلق به غرض هنا لينزجر من رغب فيهن لمالهن ومن رغب عنهن لفقرهن (قوله ومما يحتملهما) أي فهو من الكلام الموجه المحتمل لمعنيين أحدهما مدح والثاني ذم (قوله المعالي) جمع معلاة بفتح الميم وهي كسب الشرف (قوله صنيع الالائم) أي فعل القبيح فالالائم جمع ألأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم أي دنيء الاصل شحيح النفس (قوله للتناقض) أي لانه متى أثبت له الرغبة في بناء المعالي نفيت عنه الرضا بصنع الالائم وان أثبت الثاني له وهو الرضا بصنع الالائم نفيت عنه الاول لانهما ضدان لا يجتمعان فلا يصح أن يثبت له الرغبة في بناء المعالي والرضا بصنع اللئام ولا الرغبة عن بناء المعالي وعن الرضا بصنع اللئام فان قلت لاشك في ان الانسان يرغب في الخير فيفعله وفي الشر فيفعله في وقت آخر وقد يرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيأ منهما ولا يريد فعله ولا تناقض في ذلك قلت الذي في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في الشر لانها شر فلو فرض وجودها لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذلك العكس وكذا الاستمرار في الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقدير في أو عن في الموضعين كما ذكر المصنف (قوله ومحل ان وان الخ) أي محلهما النصب وجوبا (قوله حملا على الغالب) أي لان الغالب ان الجار اذا حذف انتصب المجرور والاولى التخريج على الغالب لا على النادر (قوله انه) أي محلهما جر (قوله لاه أبوك) أي فالاصل لله در أبيك فقد حذف الجار أعني اللام وأبقى الاسم مجرورا على حاله وقوله در أبيك حذف منه المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وان هذه أمتكم) الامة الملة والاشارة لملة الاسلام أي ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تنصرفون عنها باشارة اليها ملة واحدة غير مختلفة (قوله أصلهما الا تدعوا الخ) فيه انه يلزم على كون هذا الاصل أن يكون معمول الفعل مقدما عليه مع ان الفاء يمنع أن يكون ما بعدها عاملا فيما قبلها سواء كانت للسببية أو جزائية خلافا للجاربردي في الاولى

فان

هناك ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني أن تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لكي وأجازوا أيضا كونها تعليلية وان مضمرة بعدها ولا يحذف مع كي الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها قال الله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات شهد الله أنه لا اله الا هو أي بأن لهم وبأنه وترغبون ان تنكحوهن أي في ان أو عن ان على خلاف في ذلك بين المفسرين ومما يحتملهما قوله

ويرغب ان يبني المعالي خالد
ويرغب أن يرضى صنيع الالائم

أنشده ابن السيد فان قدر في أولا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز أن يقدر فيهما معا في أو عن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل وأكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك وأما نقل جماعة منهم ابن مالك ان الخليل يرى ان الموضع جر وأن سيبويه يرى انه نصب فسهو ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون اصلهما

لا تدعوا

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فان قلت على ماذا يخرج قلت على حذف اما الشرطية وتكون هذه الفاء هي الداخلة على جوابها وقد ذكر الرضى ان حذف اما مطرد اذا كان ما بعد الفاء أمرا أو نهيا وما قبلها منصوبا به أو بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل ما في الآيتين فيكون تقديم المعمول على الفاء مغتفرا على ما تقرر في محله اه دماميني (قوله اصلهما الا تدعوا مع الله أحدا) أي في المساجد لان المساجد لله فالمشركون كانوا يأخذون الاصنام معهم في المسجد الحرام ويدعونها فيه فأنزل الله وأن المساجد لله الخ أي لا تدعوا مع الله أحدا في المساجد لان المساجد الخ فالمساجد على التوسع بنزع الخافض مع الجحد في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والا كانت مفعولا لتدعوا مقدما عليه وتقديم منصوب الفعل المؤول من ان وصلتها ممنوع لان الابتداء بأن المفتوحة يلتبس بأن التي بمعنى لعل هذا حاصل كلامه (قوله لان المساجد لله) فان وصلتها في محل جر بالحرف المحذوف لا في محل نصب بالفعل والا لزم تقديم الخ (قوله وقوله) عطف على قوله قوله تعالى وان المساجد الخ (قوله ولادين بها انا طالبه) يحتمل أن يكون من باب القلب أي ولادين أنا طالبها به أو ان الباء بمعنى على (قوله أصله لان تكون) أي وهو محل جر وقد ظهر أثر ذلك في التابع (قوله وقد يجاب) أي من طرف من يقول ان محل ان وصلتها بعد حذف الجار نصب (قوله دخول اللام) أي لان تكون (قوله بأن القواعد) أي كقولنا محل ان وصلتها بعد حذف الجار جر (قوله بالمحتملات) أي لان هذا البيت محتمل (قوله وهو تحويل حركة العين) أي تحويلها للفتح بعد الكسر أي بأن تكون عين الفعل مكسورة فاذا فتحتها تعدى الفعل (قوله كسى زيد) أي صار ذا كسوة (قوله قال الخ) شاهد على كون مكسور العين قاصرا (قوله وان يعرين) أي أخاف بعد موتي ان يعرين ان كسى الجوارى بكسر الهمزة فكسى لازم والجوارى فاعل وفي نسخة ضبط بفتح الهمزة أي أخاف أن يعرين وقت ان كسى فحذف المضاف (قوله ان كسى الجوارى) أي صرن ذا كسوة (قوله فتنبو) أي تتجافى وتتباعد ولا تنظر لهن (قوله عن كرم) بفتح الكاف وكسر الراء يوصف به المفرد والمثنى والجمع مذكرا كان أو مؤنثا وصف من الكرم أي كرام والبيت لابي خالد الخارجي وقبله

لقد زاد الحياة الي حبا ❊ بناتي انهن من الضعاف
أحاذر أن يرين البؤس بعدي ❊ وان يشربن رنقا غير صاف

والرنق بسكون النون للضرورة وأصلها الفتح مصدر رنق الماء تكدر وبعد البيت

ولولاهن قد سومت مهري ❊ وفي الرحمن للضعفاء كاف

أي كفاية يعني هذا الشاعر انه حبب له الحياة وتخلف عن الحرب اعمامهن لاجل بناته فاني ان قتلت لم يبق لهن من يقوم بأمرهن فيعرين ويجعن وتنبو عين من تزوجهن عنهن ولولاهن

مع الله أحدا الا ان المساجد لله وفا عبدون لان هذه ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها الا تقول انك فاضل عرفت

وقوله
ومازرت ليلى ان تكون حبيبة
الي ولادين بها أنا طالبه

رووه بخفض دين عطفا على محل ان تكون اذ أصله لان تكون وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات ❊ وهنا معدثامن ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة العين يقال كسى زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال

وان يعرين ان كسى الجوارى
فتنبو العين عن كرم عجاف

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

عجاف فاذا قضت السين صار بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله

وأركب فى الروع خيفانة
كسا وجهها سعف منتشر

أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا وكذلك شترت عينه بكسر التاء قاصر بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها متعد بمعنى قلبها وهذا عندنا من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم وثلمه فثلم ومنه وكسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف فيه المفعول

*(الباب الخامس من الكتاب)*
فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهى عشرة *(الجهة الاولى)* أن يراعى ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعى المعنى وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك وأول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ولهذا لا يجوز اعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذى استأثر الله تعالى بعلمه ولقد حكى لى أن بعض مشايخ الاقراء أعرب لتلميذه بيت المفصل

لا يبعد الله التلبب والـ
ـغارات اذ قال الخميس نعم

---

سومت مهرى للحرب أى جعلت له علامة (قوله عجاف) أى هزيلات جمع عجفاء على غير قياس لان أفعل وفعلاء لا يجمع على فعال (قوله فاذا قضت السين) أى من كسى (قوله وغطى) أى اذا كان كسا بمعنى غطى (قوله كقوله) أى امرئ القيس (قوله خيفانة) هى الجرادة المتلونة استعارها للفرس (قوله وجهها) أى فهو متعد لواحد أى كسا وجهها شعر كالسعف (قوله أو بمعنى أعطى) أى اذا كان كسا بمعنى أعطى وهو عطف على قوله بمعنى ستر (قوله سعف الخ) هو شعر الناصية واحترز بقوله منتشر عن تكاثف شعر الناصية واجتماعه على وجه الفرس فهو غمم مذموم فى الخيل فقد تخلص بقوله منتشر عن ذلك العيب (قوله وهذا) أى ما ذكر من الثامن ليس مما نحن فيه بل من المطاوعة فاذا كان متعديا بالواحد فمطاوعه قاصر والذى يتعدى لاثنين مطاوعه يتعدى لواحد فشترته متعد لواحد فمطاوعه قاصر وكسا متعد لاثنين فمطاوعه متعد لواحد (قوله ومنه البيت) أى ان كسى الجوارى فالمفعول محذوف أى ان كسى الجوارى اثوابا (قوله ولكن حذف فيه المفعول) تقديره كسا وجهها جمالا أو نحو ذلك اه دمامينى

*(الباب الخامس من الكتاب)*

(قوله من جهتها) أى من سببها أى بسببها وقوله يدخل الاعتراض أى موجب الاعتراض كذا حرروا والظاهر انه لا حاجة له لان المعرب مثلا اذا راعى ظاهر الصناعة ولم يراع المعنى دخل عليه الاعتراض تأمل كاتبه (قوله ما تزل الاقدام) أى ما تزلق الاقدام وكنى بهذا عن الخطا (قوله بسبب ذلك) أى بسبب مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة وعدم مراعاة المعنى (قوله ان يفهم معنى ما يعربه) أى ما يريد اعرابه (قوله ان بعض مشايخ الاقراء) وفى نسخة المشايخ القراء (قوله الاقراء) أى الذين يقرؤن الناس وقوله بيت المفصل أى البيت الذى استدل به فى المفصل على جواز حذف المبتدا وابقاء خبره فأعرب به هذا الشيخ وقال لا نافية ويبعد فعل مضارع والله فاعل والتلبب مفعول والغارات عطف عليه واذ ظرف والخميس فاعل قال ونعم حرف فلم يوجد حينئذ فى البيت خبر عن المبتدا الذى حذف كما هو محل الاستشهاد والحق ان نعم اسم خبر لمبتدا محذوف أى هذه نعم وقوله الخميس اسم للجيش لانه خمسة أقسام مقدمة الجيش وهى الطائفة المتقدمة منه وساقة وهى الجماعة المتأخرة منه وقلب وهى الطائفة التى فى الوسط وميمنة وهى الطائفة التى جهة اليمين وميسرة وهى الطائفة اليسرى ويقال لهما جناحان والكل يسمى خميسا وجيشا (قوله لا يبعد الله التلبب الخ) البيت للمرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة والاصغر ابن أخيه زمعة بن سفيان بن سعد الخ وأول القصيدة

هل بالديار ان تجيب صمم * لو كان رسم ناطقا كلم



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

كذلك فان مراده انه مايصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة فى حماسة ابى تمام ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره كما قيل فى قوله

قدبت أحرسنى وحدى ويمنعنى
صوت السباع به يضبحن والهام

لان ذا الشعر وقد يستسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الانبارى ان الى قد ترد اسما فيقال انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا ففى غاية الشذوذ ولا على قول ابن عصفور ان اليك فى واضمم اليك اغراء والمعنى خذ جناحك أى عصاك لان الى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ولان الجناح ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين

《عن》

على ثلاثة أوجه (احدها) ان تكون حرفا جارا وجميع ما ذكر لها عشرة معان * أحدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت السهم عن القوس وذكر لها فى هذا المثال معنى آخر وسيأتى * الثانى البدل نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ وفى الحديث صومى عن أمك * والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذى الاصبع

كذلك) أى بل هما المسمين متغايرين (قوله فان مراده انه مايصاحب الخ) اى فالضمير الفاعل عائد على القوم المذكور عندهم والضمير المفعول عائد على قومه فاختلف مسمى الضمير فيكون الاصل يزيدونهم والواو عبارة عن القوم المصاحبين والهاء عبارة عن قومه فالضمير المنفصل المتأخر هو الفاعل واما الاول فمفعول ولا يصح العكس لان هم الاول ضمير متصل بحسب الاصل (قوله الا ويزيد هؤلاء القوم) اى الذين صاحبهم (قوله فى حماسة أبى تمام) هو ديوان جمع فيه الاشعار المتعلقة بالحماسة أى الشجاعة (قوله ولا يحسن تخريج ذلك) أى الذى تلوناه من الآيات من قوله واضمم اليك وهزى اليك وامسك عليك واما البيت السابق وهو قوله هون عليك فيصح الحمل فيه على ظاهره كما قيل فى هذا البيت كما انه يصح فيه التأويلان السابقان والحاصل ان الشعر يجوز بقاؤه على ظاهره ويجوز فيه التاويلان بخلاف الآيات (قوله على ظاهره) أى من غير ان يكون هناك تاويل (قوله كما قيل فى قوله الخ) أى انه قيل ان احرسنى فعل رافع للضمير المتصل أى انا وتعدى الى الضمير المتصل وليس من باب ظن وفقد وعدم فقالوا هذا البيت محمول على ظاهره من غير تقدير فيه لانه شعر بخلاف الآيات السابقة فانها نثر فلا يستسهل فيها (قوله يضبحن) بالباء بعد الضاد المعجمة (قوله مثل هذا) أى فقبل تعدى الفعل المتصل لضميره المتصل (قوله ولا على الخ) اى ان الآيات السابقة التى فيها الى لا تخرج على ما قاله ابن الانبارى فى الى من انها اسم أى ان الآيات التى فيها الى بدون من تقاس على ما قاله فى الى المقرونة بمن واعترض على المصنف بأنه لا يتوهم صحة القياس أصلا لانه لا جامع بين المقرونة بمن وغير المقرون بها وحينئذ فلا يحتاج للنص على نفيه فقوله ولا على الخ أى ولا يخرج ما سبق من الآيات التى فيها الى على ما قال الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله ففى غاية الشذوذ) أى فكيف يخرج فصيح الكلام عليه (قوله اغراء) أى بمعنى خذ (قوله لا تكون بمعنى خذ) أى وانما تكون بمعنى تنح فى قولك اليك وبمعنى انته فى قولك الى (قوله وشذوذ من المفسرين) أى والمشهور انها بمعنى اليد لان يد الانسان بمنزلة جناح للطائر والمعنى هنا وادخل يدك تحت ابطك يسراك

《عن》

(قوله المجاوزة) وهى بعد شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر الفعل المتعدى بها فمعنى سافرت عن البلد بعدت عن البلد بسبب السفر (قوله ولم يذكر البصريون سواه) أى لان عادتهم لا يذكرون للحرف الا معنى واحدا وما عداه يرتكبون فيه التضمين أو التجوز (قوله وذكر لها) أى لعن فى هذا المثال أى الاخير (قوله معنى آخر) أى وهو الاستعانة وسيأتى ذلك عن ابن مالك (قوله عن نفس) أى بدل نفس (قوله صومى عن أمك) أى بدلها ويمكن ان تكون متعلقة بمحذوف أى نيابة عن امك فحينئذ لا شاهد فيه (قوله فانما يبخل عن نفسه) أى على نفسه ويحتمل التضمين أى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل والبخل فى الشرع منع الواجب وعند العرب منع السائل مما يفضل عنده كما فى المصباح (قوله ذى الاصبع) هو حرثان العدوانى لقب بذلك



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لان أفعى ضربت ابهام رجله فيبست أو قطعها فارسى جاهلى قديم أحد حكماء الشعراء (قوله لاه ابن عمك) أصله لله در ابن عمك فحذفت اللامان الجارة والاخرى شذوذا وحذف المضاف وهو الدر وهو فى الاصل مصدر در اللبن يدر درا أطلق وأريد به اللبن أوانه أراد به هنا الخير لانهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشا لكل خير لانه من غالب أقواتهم وكانوا يسقونه للخيل ويقرون به الضيف (قوله أى لله الخ) أى فحذف لام الجر واللام الاولى شذوذا وحذف در والدر هو اللبن (قوله لله در ابن عمك) أى لله درى فابن عم المخاطب هو الشاعر أى لله درنفسى لا أفضلت يامخاطبى ويامنازعى (قوله فى حسب) هو مايعده الانسان من مفاخر آبائه (قوله مالكى) تفسير لديانى (قوله فتسوسنى) من السياسة وهى الامارة وهو تفسير لتخزونى من الخز وبالخاء بمعنى السياسة وأما تخزى من الخزى فمعناه الذل ومضارعه تخزى بالياء (قوله وذلك) اى بيان كون عن بمعنى على (قوله أفضلت عليه) أى فافضلت يتعدى بعلى فعلم ان عن فى البيت بمعنى على (قوله أفضلت عليه) أى زدت عليه فى الفضل (قوله حب الخير) المراد به الخيل والذكر صلاة العصر حتى غربت الشمس وهو مشغول بالخيل (قوله أى قدمته عليه) تفسير لقوله أحببت حب الخير الخ أى قدمت حب الخير عن ذكر ربى وهذا فيه تضمين حب معنى الايثار والتقديم وجعل عن بمعنى على وهو بعيد (قوله وقيل هى) أى فى الآية (قوله على بابها) أى للمجاوزة لا للاستعلاء (قوله فلم يثر) أى فلم يقم (قوله التضمنى) وهو التثبط لا المعنى الحقيقى وهو برك البعير فالحاصل ان أحببت الحقيقى هو بروك البعير فنقل الى التثبط وهو التعود عن الخير وهو معنى تضمنى لا حقيقى (قوله وهى) أى عن على حقيقتها الخ (قوله تثبطت) أى شغلت (قوله الا عن موعدة) أى لاجل موعدة ويحتمل أن المعنى الا صادرا عن موعدة (قوله عن قولك) أى لاجل قولك (قوله ويجوز أن يكون حالا) أى متعلقا بحال فالحال هو صادرين وهو الحال من الياء فى تاركى وعليه فتكون عن باقية على حالها (قوله صادرين عن قولك) انظر مامعنى الصدور عن قولك فلو جعل عن قولك متعلقا بمصدر محذوف أى تركا صادرا عن قولك لكان أحسن والظاهر أن معنى صادرين معرضين اه تقرير دردير (قوله فالمعنى) أى المراد من هذا الكلام وقوله وحقيقته اى ومعناه الحقيقى والضمير فى أصدر الشيطان وفى عنها للشجرة ولما كان هذا المعنى الحقيقى لا يصح لان الشيطان لا يخلق شيأ والخالق للطاعات والمعاصى كلها والمصدر لها انما هو الله قيل المعنى حملهما على الزلة بسببها اه تقرير دردير (قوله حملهما) أى آدم وحوا (قوله بسببها) أى فعن للتعليل (قوله وحقيقته) أى حقيقة فأزلهما الشيطان أى حقيقة هذا التركيب وهذا الكلام (قوله أصدر) أى الشيطان الزلة عنهما عنها أى عن الشجرة (قوله ومثله) أى مثل أزلهما الشيطان فى معناه الحقيقى مافعلته عن أمرى أى ما صدر ما فعلته عن أمرى أى عن اجتهادى ورأيى وانما فعلته بامر الله تعالى وان كان المعنى الحقيقى فى الاولى غير مراد ومرادا فى الثانية (قوله وان كان) أى الضمير

لاه ابن عمك لا أفضلت فى حسب
عنى ولا أنت ديانى فتخزونى
أى لله در ابن عمك لا أفضلت فى
حسب على ولا أنت مالكى
فتسوسنى وذلك لان المعروف أن
يقال أفضلت عليه قيل ومنه قوله
تعالى انى أحببت حب الخير عن
ذكر ربى أى قدمته عليه وقيل
هى على بابها وتعلقها بحال محذوفة
أى منصرفا عن ذكر ربى
وحكى الرمانى عن أبى عبيدة ان
أحببت من أحب البعير احبابا اذا
برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار
معناه التضمنى وهى على حقيقتها
أى انى تثبطت عن ذكر ربى وعلى
هذا فحب الخير مفعول لاجله
والرابع التعليل نحو وما كان
استغفار ابراهيم لابيه الا عن
موعدة وقوله وما نحن بتاركى
آلهتنا عن قولك ويجوز أن يكون
حالا من ضمير تاركى أى ما نتركها
صادرين عن قولك وهو رأى
الزمخشرى وقال فى فأزلهما
الشيطان عنها ان كان الضمير
للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة
بسببها وحقيقته اصدر الزلة عنها
ومثلهما فعلته عن أمرى



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فى فازلهما (قوله فضاهما عنها) اى أذهبهما عنها كما تقول زل عن مرتبته وزل عنى اذا ذهب عنك (قوله مرادفة بعد) أى موافقتها الاحقيقة المرادفة لان المرادفة لا تكون من نوعين والموافقة أن يكون معنى الكلمتين واحدا والمرادفة كون اللفظين بمعناهما واحد ولاشك أن معنى الاسم غير معنى الحرف لان البعدية تفهم من الاسم بمجرد ذكره وهى بعدية مطلقة بخلاف معنى الحرف فانها بعدية جزئية ولا تفهم الا بعد ذكر المتعلق فالمعنيان متوافقان فى اللفظ وهو ان هذه بعدية وهذه بعدية اه تقرير دردير (قوله عما قليل) أى فبعد قليل فالبعدية انما استفيدت من انضمام مجرورها بخلاف لفظ بعد فيدل عليها بدون انضمام شئ وهذا هو الفارق بين الحرف والاسم (قوله بدليل ان فى مكان آخر الخ) اعترض بان معنى يحرفون الكلم عن مواضعه يغيرون مدلول الكلم عن الكلم فاللفظ باق فى موضعه والتحريف انما جاء من جعل اللفظ على معنى ليس مدلوله المراد منه وأما معنى يحرفون الكلم من بعد مواضعه انهم يزيلون اللفظ عن موضعه بحيث يبقى الموضع خاليا عن اللفظ وحينئذ فلا يصح أن تكون احدى الآيتين دليلا للاخرى وأيضا يقال لاى شئ أولنا فى آية عن مواضعه للآية الاخرى ولم يعكس ويؤول قوله من بعد مواضعه بان المعنى عن مواضعه اه تقرير شيخنا دردير (قوله ومنهل الخ) تمامه * فقربه الاعطان لم تسهل * (قوله وآس الخ) بالهمزة الممدودة يقال آساه من ماله اذا دفع له شيأ منه من المواساة وأصلها المؤاساة قلبت الهمزة واوا والسراة جمع سرى بمعنى شريف أى أنلهم من مالك واجعلهم فيه اسوتك (قوله الرباعة نجوم الحمالة) النجوم ما قسط على الاوقات من الحمالة والحمالة ما يحمله الانسان ويتكفل به أعم من الدين والدية والعرافة وقال السيوطى رباعة الرجل فخذه التى هو منها يقول اذا احملوا فاحمل معهم وفى القاموس المعنيان النجوم والقبيلة (قوله قيل) أى فى بيان كون عن فى البيت بمعنى فى (قوله ولا تنيا فى ذكرى) فقد عدى فعل الونى بفى فيحمل ما فى البيت عليه (قوله والظاهر الخ) اعتراض على قوله قيل لان ونى الخ وحاصله أن عندنا تعديتين تعدية بعن والمعنى عليها مجاوزة الشئ وعدم التلبس به أصلا والثانية تعدية بفى ومعناها التلبس بالشئ مع التراخى فبين التعديتين فرق وحينئذ فلا تحمل احداهما على الاخرى فالبيت وارد على التعدية الاولى والآية واردة على التعدية الثانية (قوله ولم يدخل فيه) أى لم يتلبس به (قوله دخل فيه) أى تلبس به وتراخى فيه (قوله دخل فيه وفتر) أى وليس هذا المراد من البيت بان يكون خطابا لمن تحمل وفتر فى الاعطاء وانما هو نهى لمن لم يتحمل عن عدم التحمل (قوله دخل فيه) أى فمعنى الآية ولا تدخلا فى ذكرى مع الفتور والكسل (قوله عن عباده) أى منهم (قوله الشاهد فى الاولى) فيه أن الآية لا تصلح شاهدا لاحتمال أن التقدير وهو الذى يقبل التوبة صادرة عن عباده وكذا الآية الثانية يحتمل أن المعنى أولئك الذين يتقبل أحسن ما عملوا صادرا عنهم ثم هما يكفيان فى مقام التمثيل (قوله بدليل فتقبل

وان كان للجنة فالمعنى فضاهما عنها
والخامس مرادفة بعد نحو عما
قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم
عن مواضعه بدليل ان فى مكان آخر
من بعد مواضعه ونحو لتركبن
*طبقا عن طبق اى حالة بعد حالة*
وقال
* ومنهل وردته عن منهل*
والسادس من الظرفية كقوله
وآس سراة الحى حيث لقيتهم
ولا تك عن حمل الرباعة وانيا
الرباعة نجوم الحمالة قيل لان ونى
لا يتعدى الا بفى بدليل ولا تنيا فى
ذكرى والظاهر ان معنى ونى عن
كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه
دخل فيه وفتر * والسابع مرادفة
من نحو وهو الذى يقبل التوبة
عن عباده ويعفو عن السيئات
الشاهد فى الاولى اولئك الذين
يتقبل عنهم أحسن ما عملوا بدليل
فتقبل

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قربانا تقبل منه والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما يصدر قوله عن هوى * والتاسع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون أيضا رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره أن يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكى أيضا رميت على القوس * والعاشر أن تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله

أتجزع ان نفس أتاها حمامها * فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده (الوجه الثاني) أن تكون حرفا مصدريا وذلك ان بني تميم يقولون في نحو أعجبني ان تفعل عن تفعل قال ذو الرمة

أعن توسمت من خرقاء منزلة * ماء الصبابة من عينيك مسجوم

يقال توسمت الدار أي تأملتها وسجم الدمع سال وسجمته العين اسالته وكذا يفعلون في ان المشددة فيقولون أشهد عن محمدا رسول الله وتسمى عنعنة تميم (الثالث) أن تكون اسما بمعنى جانب وذلك يتعين في ثلاثة مواضع * أحدها أن تدخل عليها من وهو كثير كقوله

فلقد أراني للرماح دريئة * من عن يميني مرة وأمامي *

ويحمله عندي ثم لآتينهم من بين أيديهم ومن خلفهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم

---

من أحدهما) أي فائدة تقبل انما تتعدى بمن لا بعن (قوله وما ينطق عن الهوى) أي ما يتلفظ به هذا هو المراد (قوله انها على حقيقتها) أي للمجاوزة (قوله وان المعنى) أي الحقيقي (قوله الاستعانة) أي بأن تكون داخلة على آلة الفعل (قوله ومثله برميت الخ) والمعنى رميت السهم مستعينا بالقوس (قوله لانهم يقولون أيضا رميت بالقوس) أي رميت السهم بالقوس فقد صرحوا بالباء مع كون المرمي هو السهم فيرد به على قول الحريري لا يتعدى بالباء الا اذا كانت القوس مرمية وحاصل الرد يقال انه يتعدى بالباء مع كون المرمي هو السهم والقوس آلة (قوله حكاهما الفراء) فيه انه ليس في حكايتهما ما يقتضي الترادف لجواز أن يكون كل من الحرفين على معناه المعروف له فرميت بالقوس على معنى ان القوس آلة للرمي فالباء للاستعانة ورميت عن القوس على معنى أصدرت الرماية عن القوس فعن للمجاوزة (قوله حكاهما) أي المثالين الفراء أي متواردين على معنى واحد فلا يتم الرد على الحريري الا بهذه المعونة (قوله وفيه) أي فيما حكاه الفراء من المثال الثاني وهو رميت بالقوس (قوله في انكاره) أي في درة الغواص (قوله ذلك) أي رميت بالقوس (قوله الا اذا كانت القوس الخ) أي والباء للملاصقة أي رميت رميا ملاصقا للقوس فهو المرمي والباء زائدة أي رميت القوس (قوله وحكى أيضا رميت على القوس) أي بالقوس فتكون على للاستعانة كالباء (قوله زائدة للتعويض) ظاهره أن شرط زيادتها التعويض والا لم تزد ولكن وقع في تفسير الثعلبي أنهم اختلفوا في تفسير قوله تعالى يسألونك عن الانفال فقيل عن علمها وقيل من الانفال وقيل عن صلة وبذلك قرأ ابن مسعود وأصل الخلاف انه هل المراد بالسؤال سؤال الاستخبار أو سؤال الاستعطاء اه وقد رأيت ما حكاه من أن بعضهم ذهب لزيادتها بدون تعويض اه دماميني (قوله أتجزع الخ) أي لا ينبغي أن يحصل لك جزع من موت غيرك مع كونك لا قدرة لك على دفع الموت عن نفسك التي بين جنبيك (قوله نفس) من النفوس (قوله حمامها) أي موتها (قوله تدفع) وفي نسخة تجزع (قوله حرفا مصدريا) أي بمعنى ان (قوله في نحو الخ) أي انهم يقولون عن تفعل بدل قولهم ان تفعل (قوله عن تفعل) أي ان تفعل فأبدلت الهمزة عينا (قوله أعن الخ) الهمزة للاستفهام وعن أصلها ان ولام عن مقدرة والمعنى أماء الصبابة مسجوم من عينيك لان توسمت من خرقاء أي لاجل توسمك في محبوبتك خرقاء (قوله وسجم الدمع سال) اى فهو لازم (قوله وسجمته العين أسالته) أي فهو متعد (قوله الثالث) أي من أوجه عن (قوله يتعين) الاولى حذفها لانه سيأتي برد الثالثة اللهم الا أن يكون رخى العنان بالنظر لكونه منصوصا عند قائله اه تقرير دردير (قوله دريئة) كخطيئة وهي حلقة يتعلم فيها الطعن وهو بالدال المهملة والمعنى والقد أراني الحلقة المذكورة تضرب فيها الرماح (قوله من عن يميني) أي من جانب يميني (قوله ويحمله عندي) أي وعند غيره معطوف على من بين يديها

(قوله

(قوله متقدر) اى عن معطوفة على مجرور من أى الاول او الثانى (قوله لا على من ومجرورها) أى كما قاله الجماعة وحينئذ لا شاهد فيه (قوله مجرورها) وهو بين (قوله زائدة) اى فلا تتعلق بشئ و يلزمه زيادة من فى الايجاب داخلة على المعرفة وغير الاخفش يمنعه ولكن ابن مالك يرى ما يراه الاخفش فى المسئلة (قوله قالوا) اى النحاة غير ابن مالك (قوله فاذا قيل الخ) أى بدون من (قوله فالمعنى فى جانب يمينه) أى سواء كان قريبا أم لا وهذا معنى قوله محتملا للملاصقة اى القرب وان كان أصل عن عدم الملاصقة لان معناها المجاوزة لكن تسمح فيها (قوله فالمعنى فى جانب يمينه) اى لان المعنى قعدت مجاوزا يمينه واذا جاوزت يمينه فقد قعدت فى الجانب الذى فى يمينه فصح كون المعنى فى جانب الخ واندفع ما يقال ان عن حرف فلا تفيد الجانب (قوله ملاصقا الاول) اى لان المعنى قعدت مبتدئا القعود من جانب يمينه واذا ابتدأ القعود من اول الجانب كان ملاصقا الاول الناحية (قوله والثانى) اى من المواضع الذى يتعين فيها الاسمية (قوله بيت واحد) هو نصف بيت من الطويل وعجزه * وكيف سنوح واليمين قطيع (قوله سنحا الخ) السنح بضم السين المهملة وتشديد النون جمع سانح كراكع والسانح ما يمر من اليسار الى اليمين والبارح بالعكس والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثانى (قوله والثالث) اى من محال تعين اسميتها (قوله ودع عنك الخ) فاعل دع ومجرورها ضميران عائدان على المخاطب فيتعين ان عن اسم والا لزم تعدى الفعل الرافع للمتصل الى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم وهو باطل فبطلت الحرفية وتعينت الاسمية (قوله صيح فى حجراته) تمامه

* ولكن حديثا ما حديث الرواحل * وبعده

كان دثارا اعلقت بلبونه * عقاب تنوف لا عقاب القواعل

(قوله حجراته) بفتحات النواحى جمع حجرة كجمرة وجمرات (قوله ابى نواس) بضم النون وفتح الواو مخففة (قوله دع عنك لومى الخ) تمامه * وداونى بالتى كانت هى الداء * وكان فى كانت زائدة (قوله وقد تقدم الجواب عن هذا) أى عن نظير هذا فى على وهو اما على تعليق الحرف بمحذوف اى دع تركا ناشئا عنك واما ان يخرج على حذف المضاف اى دع عن نفسك او انه ضرورة (قوله انها لا يصح الخ) انظر ما المانع من صحة قولك دع جانبك لومى (قوله لا يصح حلول الجانب محلها) اى كما هو شان المترادفين

﴿عوض﴾ (قوله ظرف لاستغراق المستقبل) اى موضوع لكل فرد من افراد الزمان المستقبل اى موضوع للدلالة على ذلك (قوله مختص بالنفى) اى بخلاف ابدا فانها لا تختص به تقول لا آكله أبدا والمؤمنون فى الجنة أبدا (قوله وهو معرب ان أضيف) أى لان الاضافة من خواص الاسماء فتضعف شبه الحرف ان قلت من اين الاعراب مع انه سيأتى فى عوض لغة بالبناء على الفتح عند عدم الاضافة فمن اين لنا فى هذه الفتحة الموجودة فى حالة الاضافة انها فتحة اعراب وأجاب المصنف فى حواشى التسهيل بما حاصله انه لو كان

متقدر معطوفة على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى فى جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها فان جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية

* والثانى ان تدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله

* على عن يمينى مرت الطير سنحا *

* والثالث أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله الاخفش وذلك كقول امرئ القيس

* ودع عنك نهبا صيح فى حجراته *

وقول ابى نواس

* دع عنك لومى فان اللوم اغراء *

وذلك لئلا يؤدى الى تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وقد تقدم الجواب عن هذا وعما يدل على انها ليست هنا اسما انها لا يصح حلول الجانب محلها

﴿عوض﴾ ظرف لاستغراق المستقبل مثل أبدا الا انه مختص بالنفى وهو معرب ان أضيف كقولهم

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

مبنيا حال الاضافة لجاز فيه لغات البناء الثلاث الكائنة عند عدم الاضافة فالتزام الفتح دليل على انه ظرف معرب خصوصا والاضافة من خواص الاسماء فتضعف شبه الحرف (قوله لا أفعله عوض العائضين) أى فى زمان فيه العائضون أى الاجسام التى عوضت خلاف ما بليت ولا شك أن الدنيا مادامت موجودة لا تخلو عن العائضين فكأنه قيل لا أفعله مادامت الدنيا موجودة (قوله مبنى ان لم يضف) هذا يفيد أن علة البناء تضمنه معنى الاضافة حيث قطع عنها لفظا لا معنى (قوله كقبل) أى تشبيها له بالغايات كقبل لحذف المضاف اليه فى كل ونية معناه (قوله أو على الكسر) أى لانه الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين كأمس (قوله عوضه) أى خلفه جزء آخر أى من بعده فكأن الثانى عوض عن الاول (قوله أولات الدهر) وفى نسخة وقيل بل ان الدهر (قوله فى زعمهم) مثلث الزاى والمراد قولهم الباطل أى زعم الجاهلية (قوله يسلب ويعوض) أى يأخذ ويعطى (قوله فى قول الاعشى) أى فى عوض فى قول الاعشى (قوله رضيعى لبان) قبله

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة * الى ضوء نار فى بقاع تحرق

تشب لمقرورين يصطليانها * وبات على النار الندى والمحلق

رضيعى الخ (قوله رضيعى) حال من قوله فى البيت قبله * وبات على النار الندى والمحلق حال كونهما رضيعى لبان أى كان العطاء والمحلق الذى هو الممدوح رضيعى لبان (قوله ثدى) معمول لمحذوف أى رضعا ثدى أو منصوب على نزع الخافض أى من ثدى أو بالجر على البدل اذا جر من لبان (قوله تحالفا) أى الندى والمحلق (قوله بأسحم) أى فى أسحم أى ليل مظلم داج أى شديد السواد وقيل المراد به الرحم أى تحالفا فى ظلمة الاحشاء وقوله لا نتفرق جواب للقسم وهو تحالفا (قوله ظرف لنتفرق) أى لا نتفرق أبدا ان قيل هذا الوجه يمنعه لا فان الصحيح ان لها الصدر فى جواب القسم بل قيل مطلقا والجواب أن الرضى قال لما شاع استعمال عوض فى القسم صار بمنزلة فعل القسم فى افادته فاغتفر تقديمها على أن الظروف يتسامح فيها ما لا يتسامح فى غيرها خصوصا الشعر (قوله قسم) أى مقسم به لانه اسم صنم أى انهما تحالفا فى الليل الاسود بهذا الصنم (قوله عوض) أى الصنم المعلوم (قوله وانصاب) جمع نصب وهو ما نصب ليعبد من دون الله فهو بمعنى صنم (قوله وانصاب) جمع نصب وهو الصنم الصغير الذى يترك عند السعير وهو الصنم الكبير (قوله لعنزة) بعين فنون فزاى مفتوحات أبو حى وهو ابن ربيعة بن نزار أحد أجداد النبى صلى الله عليه وسلم (قوله لم يتجه بناؤه) أى لانه ليس ظرفا ولا اسما من الاسماء المشبهة للحرف وانما هو علم فالاولى اما جره أو نصبه على نزع الخافض وقد يقال يمكن أن التقدير عوض مبنى ومنعه للصرف للضرورة

﴿ عسى ﴾

(قوله ولا حين تتصل بالضمير) أى ولا هى حرف ان اتصل بها الضمير لانها بمنزلة لعل فالاقوال ثلاثة (قوله ومعناه) أى معنى عسى بقطع النظر عن الخلاف فيها (قوله الترجى فى المحبوب) كما فى عسى زيد أن

لا أفعله عوض العائضين مبنى ان لم يضف وبناؤه اما على الضم كقبل او على الفتح او على الكسر كأمس وهى الزمان عوضا لانه كأين كلما مضى منه جزء عوضه جزء آخر وقيل أولات الدهر فى زعمهم يسلب ويعوض واختلف فى قول الاعشى

رضيعى لبان ثدى أم تحالفا
بأسحم داج عوض لا نتفرق

فقيل ظرف لنتفرق وقال ابن الكلبى قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله

حلفت بمائرات حول عوض
وأنصاب تركن لدى السعير

والسعير اسم صنم كان لعنزة انتهى ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت

﴿ عسى ﴾

فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ولا حين تتصل بالضمير المنصوب كقوله

* يا أبتا علك او عساكا *

خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافى ومعناه الترجى فى المحبوب

يقوم وعسى العدوها كالخلاف فالمن جعل هذا مثالا للاشفاق (قوله والاشفاق) اى الخوف من الهلاك نحو عسى زيد أن يضربني أى أخاف من ضربه (قوله وعسى أن تكرهوا شيأ) عسى هنا للترجى فهو أى هذا الشئ وهو الجهاد محبوب بحسب مايترتب عليه من الثواب وان كان مكروها فى الظاهر وقوله وعسى أن تحبوا شيأ أى الخوف من الجهاد وهو شرّ لكم بحسب نفس الامر اه تقرير دردير (قوله انه مثل كان زيد يقوم) أى فهو فعل ماض ناقص اى لاتدل على الحدث ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيدا اسمها ويقوم فى محل نصب على انه خبرها (قوله انه على تقدير مضاف) هذا الجواب بعيد اذ هذا المقدر لم يظهر ولا فى تركيب وايضا التنظير لايسلم لانّ المولى اولا قال ليس البر أن تولوا أى التولية وانما البر من آمن أى بر من آمن فالاية فيها دليل على المحذوف بخلاف ماهنا فانه لادليل عليه ولا يصرح به فى تركيب ويمكن أن يقال ان عدم الصحة فى التركيب دليل على التقدير فهو من دلالة الاقتضاء (قوله عسى أمر زيد القيام) أى ولاشك ان الامر معنى فاللازم حينئذ الاخبار بالمعنى عن المعنى وهو جائز (قوله عسى زيد صاحب القيام) أى فالاخبار انما هو بذات عن ذات وهو جائز (قوله ومثله) أى فى حذف المضاف من الاول أو الثانى (قوله من باب زيد عدل) أى فهو من باب المبالغة ولا يقال انه مثله من حيث انه على تقدير مضاف لانّ هذا الجواب تقدم (قوله ومثله وما كان هذا القرآن) ان كان مراده انه من باب اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل فظاهر وان أراد انه مثله فى المبالغة فلا يظهر لانه قبل النفى هذا القرآن كونه مفترى مبالغ فيه فاذا دخل النفى انما أفاد نفى القيد وهو الكثرة فيفيد ان أصل الافتراء باق وقد يجاب بأنه من باب نفى التقييد أى انتفى الافتراء انتفاء بالغا فيه (قوله زائدة) أى فكأنك قلت زيد يقوم فهو من باب الاخبار بالجملة وهو صحيح لتأويلها بقائم (قوله لانها) أى ان قد نصبت أى والزائد لا ينصب خلافا للاخفش (قوله ولانها لاتسقط) أى كما فى تسمع بالمعيدى خير من أن تراه (قوله والقول الثانى) أى فى اعراب عسى زيد أن يقوم (قوله بمنزلة قارب) أى فمعنى عسى زيد أن يقوم قارب زيد القيام فخرجنا حينئذ عن كون الاصل المبتدأ والخبر وعلى هذا لايكون بمعنى عسى الترجى (قوله أو قاصر) أى لازم وهذا من تتمة القول الثانى فهو يقول انه فعل متعدّ أو لازم وعلى كل حال فمعناها المقاربة (قوله توسعا) أى لكثرة الاستعمال وحاصل هذا القول الثانى انها انما معناها المقاربة فتكون فعلا متعديا أو بمعنى قرب فتكون فعلا لازما وأن يفعل مجرور بمن المحذوفة (قوله وأن يفعل بدل اشتمال) أى ولا يحتاج الى خبر لان قرب لازم (قوله من فاعلها) أى وهو زيد (قوله انه يكون حينئذ) اى حين اذ كان بدلا من الفاعل فيكون مصب الحكم على البدل فالفائدة لاتحصل الا بالبدل واعترض بانّ الكلام يتم بقولك قرب زيد كما أنه تم الكلام فى قولك نفعنى زيد بحذف علمه وبعضهم نقل مذهب الكوفيين بدون تاويله بقرب وحينئذ فلا اشكال اه تقرير دردير (قوله لازما)

والاشفاق فى المكروه وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شرّ لكم وتستعمل على اوجه (احدها) ان يقال عسى زيد ان يقوم واختلف فى اعرابه على اقوال • احدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم واستشكل بأنّ الخبر فى تأويل المصدر والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات واجيب بأمور احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اى عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اى عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكنّ البرّ من آمن بالله اى ولكنّ صاحب البرّ او ولكنّ البرّ برّ من آمن بالله والثانى انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن ان يفترى والثالث ان ان زائدة مصدرية وليس بشئ لانها قد نصبت ولانها لاتسقط الا قليلا • والقول الثانى انها فعل متعدّ بمنزلة قارب معنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف الجارّ توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرّد • والثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان والفعل بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويردّه انه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام

وليس هذا شأن البدل * والرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملى لهم خير بالخطاب واختاره ابن مالك (الاستعمال الثانى) ان تسند الى ان والفعل فتكون فعلا تاما هذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندى انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها فى هذه الحالة مسد الجزأين كما فى احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت فى ذلك عن اصلها (الثالث والرابع والخامس) ان يأتى بعدها المضارع المجرد أو المقرون بالسين أو الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما والاول قليل كقوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

والثالث أقل كقوله

أكثرت فى اللوم ملحا دائما
لا تكثرن انى عسيت صائما

وقولهم فى المثل عسى الغوير أبؤسا كذا قالوا

أى لا يصح حذفه (قوله وليس هذا شأن البدل) أى لانه تابع والتابع ليس لازما ذكره ولا يتوقف عليه أصل فائدة الكلام لانه فضلة بل يحصل بدونه وان كان هو المقصود بالذات وقد حرر بعض هذا المذهب وقال ان كونه بدلا لازما فى بعض التراكيب لا يضر شيأ (قوله وان والفعل بدل اشتمال) أى فهذا القول ملفق من مذهبين (قوله وان والفعل بدل اشتمال الخ) أى ويرد على هذا القول ما ورد على الكوفيين (قوله مسد الجزأين) أى الاسم والخبر وفيه أن الاسم مذكور وهو زيد والجواب انه لما كان مبدلا منه وهو فى نية الطرح فكأنه لم يذكر الا البدل اذ هو قائم مقامه فصح حينئذ قوله سد مسد الجزأين وفى هذا الجواب شئ وهو أن المبدل منه قد يكون مقصودا وليس فى نية الطرح وهذا القول بعيد لما علمت من بعد هذا الجواب ومن الايراد عليه مما يرد على الكوفيين (قوله فى قراءة حمزة ولا تحسبن الخ) أى فقوله الذين كفروا مفعول أول وقوله انما نملى بدل من الذين ساد مسد الجزأين وفيه ما فيما قبله من أن الجزء الاول مذكور وجوابه انه لما كان فى نية الطرح فكأنه لم يذكر (قوله بالخطاب) أى وأما بالغيبة فالذين فاعل وانما نملى سد مسد المفعولين (قوله الاستعمال الثانى) أى من الاوجه التى تشتمل عليها (قوله ان تسند الى أن والفعل) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله ان تسند) اى بدون ذكر اسم ظاهر بعدها نحو عسى ان يقوم زيد والمعنى عسى قيام زيد (قوله فتكون فعلا تاما) أى وان يقوم زيد مؤول بمصدر فاعلها (قوله سدت ان وصلتها الخ) والظاهر أن المحل رفع فقط اعتبارا بالاشرف (قوله ولكن سدت الخ) أى فان يقوم ساد مسد اسمها وخبرها أى انها وقعت فى محل اسمين لو جىء بهما لكان أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا (قوله أحسب الناس) أى فالناس فاعل وقوله أن يتركوا سد مسد المفعولين (قوله اذ لم يقل أحد ان حسب خرجت فى ذلك عن أصلها) فكذلك عسى ان تكرهوا شيأ لم تخرج عن أصلها بل قد يقال فى الموضعين سدت ان وصلتها مسد الجزأين ولا فرق (قوله خرجت فى ذلك) أى التركيب عن اصلها اى من تعديتها لمفعولين (قوله الثالث والرابع والخامس) اى من الاوجه التى تشتمل عليها (قوله ان يأتى بعدها المضارع) أى الفعل المضارع المجرد اى من ان حملا لها على ما (قوله او المقرون بالسين) اى لمشاركتها لان فى الدلالة على الاستقبال (قوله او الاسم المفرد) اى لتضمن عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه والمراد بالمفرد ما قابل الجملة وان كان جمعا (قوله الكرب) اى الحزن (قوله فرج) هو كشف الغم (قوله اكثرت فى اللوم) فى نسخة فى العذل والعذل هو الملامة والالحاح الملازمة والدوام (قوله الغوير) اسمها وأبؤسا خبرها والغوير اسم ماء لبنى كلب وهذا المثل للزباء وعسى هنا للاشفاق اى اخاف ان يأتى الشر من جهته وقالته حين جاءها قصير بالرجال فى الغرائر وكان الغوير فى طريقه وصارت الجمال تمشى بالهوينا فى صورة متعبة لاجل ثقلها حتى



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

كما فسر مدهامتان بجعله صفة لغناء كجعل فيما صفة لعوجا وانما الواجب أن تكون حالا من المرعى وأخر لتناسب الفواصل
• الخامس عشر قول بعضهم فى قوله تعالى فأخرجنا به نبات كل شئ فأخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل
من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب فيمن رفع جنات انه عطف على قنوان وهذا يقتضى
أن جنات الاعناب تخرج من
طلع النخل وانما هو مبتدأ بتقدير
وهنالك جنات أو ولهم جنات
ونظيره قراءة من قرأ وحور عين
بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم
بكأس من معين أى ولهم
حور وأما قراءة السبعة وجنات
بالنصب فبالعطف على نبات كل شئ
وهو من باب وملائكته وجبريل
وميكال • السادس عشر قول ابن
السيد فى قوله تعالى من استطاع
اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر
ويرده ان المعنى حينئذ ولله على
الناس أن يحج المستطيع فيلزم
تأثيم جميع الناس اذا تخلف
مستطيع عن الحج وفيه مع فساد
المعنى ضعف من جهة الصناعة
لان الاتيان بالفاعل بعد اضافة
المصدر الى المفعول شاذ حتى قيل
انه ضرورة كقوله

أفنى تلادى وما جمعت من نشب
قرع القواقيز أفواه الاباريق

فيمن رواه برفع أفواه والحق جواز
ذلك فى النثر الا انه قليل ودليل
الجواز هذا البيت فانه روى
بالرفع مع التمكن من النصب وهى
الرواية الاخرى وذلك على أن
القواقيز الفاعل والافواه مفعول
وصح الوجهان لان كلا منهما
فارع ومقروع ومن مجيئه فى النثر ٢٩ ق نى الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا ولا يتأتى فيه ذلك
الاشكال لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس والمشهور فى من فى الآية انها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائى
كونها مبتدأ فان كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليه ما من استطاع فليحج

فى ظهره خطان من سواد وبياض (قوله كما فسر مدهامتان) أى فانه فسر بسوداوان
من شدة خضرتهما (قوله بجعله صفة لغثاء كجعل الخ) أى لانه يختل المعنى بجعله يابسا
شديد الخضرة وهو تناقض بخلاف المعنى الاول بجعله جافا أسود من الجفاف واليبس
(قوله وانما الواجب) أى على التفسير الثانى (قوله فأخرجنا به) أى بسببه أى الماء
المتقدم فى قوله وهو الذى أنزل من السماء ماء (قوله فأخرجنا منه خضرا) أى زرعا
نخرج منه أى من الزرع الخضر وقوله ومن النخل خبر مقدم وقوله من طلعها بدل
وقنوان مبتدأ والجملة حالية (قوله وهذا يقتضى أن جنات الاعناب تخرج من طلع
النخل) أى لان المعنى حينئذ القنوان الدانية والجنات من الاعناب كائنان من طلع النخل
(قوله بعد قوله تعالى يطاف عليهم) الاولى بعد قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون
الخ فقوله بعد قوله يطاف عليهم الخ هذا خطأ اذ ليست التلاوة كذلك فى الآية التى فيها
وحور عين وانما التلاوة فيها يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من
معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور
عين بالرفع وفى قراءة بالجر عطف على الاكواب (قوله وهو من باب الخ) أى أنه من عطف
الخاص على العام وليس القصد تلاوة الآية ولذا اقتصر المصنف على محل الشاهد
ولم يقل ورسله وجبريل (قوله ان من فاعل بالمصدر) وهو حج من قوله ولله على الناس
حج البيت (قوله فيلزم الخ) هذا الالزام مبنى على ان الالف واللام فى الناس للاستغراق
وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكرى والمعهود المستطيعون ثم يكون من استطاع من
قبيل الاظهار فى موضع الاضمار (قوله أفنى تلادى) هو المال القديم الاصلى الذى
ولد عندك والنشب العقار والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة والاباريق جمع ابريق فارسى
معرب والبيت للمغيرة بن الاسود الاسدى وقبله

أقول والكاس فى كفى أقلبها • اخاطب الصيد أبناء العماليق
لا تشربن أبدا راحا مسردة • الا مع الشم أبناء البطاريق

الصيد جمع أصيد وهو الملك والعماليق الجبابرة أولاد عملاق والمسردة المتوالية
والبطريق كبير الروم (قوله مع التمكن من النصب) فيه ميل لمذهب ابن مالك فى تفسير
الضرورة وهى ما ليس للشاعر عنه مندوحة (قوله ومن مجيئه) أى الاتيان بالفاعل بعد
اضافة المصدر للمفعول (قوله فى النثر) روى عن ابن عاصم أنه قرأ ذكر رحمة ربك عبده
زكرياء بضم الدال والهمزة وهو من هذا القبيل (قوله بدل بعض) أى وحذف الرابط

وعليين فالعموم مخصص اما
بالبدل أو بالجملة * السابع عشر
قول الزمخشري في قوله تعالى
ياويلتا أعجزت أن أكون مثل
هذا الغراب فأواري سوأة أخي
ان انتصاب أواري في جواب
الاستفهام ووجه فساده ان
جواب الشيء مسبب عنه والمواراة
لا تتسبب عن العجز وانما انتصابه
بالعطف على أكون ومن
هنا امتنع نصب تصبح في قوله
تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة لان
اصباح الارض مخضرة لا يتسبب
عن رؤية انزال المطر بل عن
الانزال نفسه وقيل انما لم ينتصب
لان ألم تر في معنى قد رأيت أي
انه استفهام تقريري مثل ألم
نشرح وقيل النصب جائز كما في
قوله تعالى أفلم يسيروا في الارض
فتكون لهم قلوب ولكن قصد
هنا الى العطف على انزل على
تأويل تصبح بأصبحت والصواب
القول الاول وليس ألم تر مثل
أفلم يسيروا لما بيناه * الثامن عشر
قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة
أن الاصل اتخذوهم قربانا وان
الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل
من قربانا وقال الزمخشري ان
ذلك فاسد في المعنى وان الصواب
أن آلهة هو المفعول الثاني وان
قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى
ووجهه انهم اذا ذموا

لفهمه أي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدأ (قوله وعليين) أي على جعل من بدلا أو مبتدأ موصولة أو شرطية (قوله أن انتصاب أواري في جواب الاستفهام) أي فقال الفاسية وأواري فعل مضارع منصوب في جواب الاستفهام أعني أعجزت (قوله لا تتسبب عن العجز) اذ العجز انما يتسبب عنه عدم المواراة والمواراة انما تتسبب عن القدرة وأجاب السعد في حاشية الكشاف بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سببه اي ان لم أعجز فواريت (قوله ومن هنا) أي ومن أجل أن جواب الشيء مسبب عنه (قوله لا يتسبب عن رؤية انزال المطر) أي واذا لم يتسبب عنه وجب الرفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله وقيل انما لم ينتصب) أي قوله فتصبح وحاصل هذا القول ان عدم النصب هنا ليس لعدم صحة السببية بل لكون الاستفهام ليس حقيقيا وانما ينصب في جواب الاستفهام الحقيقي (قوله وقيل النصب) أي في قوله فتصبح (قوله فتكون لهم قلوب) أي فنصب تكون بعد فاء السببية والاستفهام فيها غير حقيقي فكذلك هنا في قوله فتصبح يجوز النصب بعدها ولكن منع النصب لاجل قصد العطف (قوله على تأويل الخ) أي فهو ماض في المعنى وان كان مضارعا فلذا صح عطفه على الماضي (قوله القول الاول) أي وهو أن عدم انتصاب فتصبح لكونه ليس جوابا للاستفهام لان اصباح الارض مخضرة لا يتسبب عن رؤية المطر ولا ينصب بعد فاء السببية الا ما كان جوابا وجواب الشيء ما كان متسببا عنه (قوله لما بيناه) أي من أن اصباح الارض مخضرة ليس مسببا عن رؤية المطر وأما الآية المنظر بها فالسببية فيها صحيحة لان كون القلوب تفقه يتسبب عن السير ورؤية الارض وما فيها من الاشجار والزروع (قوله الذين الخ) صفة لمحذوف أي الاصنام الذين اتخذوا وفيه أنه يفيد أن المتخذ قربانا الاصنام فيجاب بأن المفعول الاول محذوف اي اتخذوهم (قوله قربانا) أي متقربا بهم (قوله وان قربانا حال) فيه أنه يرد عليه أن الحال مقيدة لعاملها فيفيد أن توبيخهم لاتخاذهم الآلهة في وقت التقرب بهم مع أنهم موبخون على اتخاذهم دائما الا أن يقال انها حال مبينة أي ان من شأن الآلهة عند هؤلاء أن يكونوا قربانا لقولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى (قوله ووجهه الخ) قد وجهه بعضهم بأن المبدل منه في نية الطرح فيقتضي انهم لا يعترفون بالوهيته تعالى لان تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم آلهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم آلهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالهية المولى تعالى مع قولهم ان الاصنام آلهة تقربنا اليه والمفهوم من قوله تعالى فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة أنهم قالوا بالهية الاصنام ولم يقولوا بالهيته تعالى وهذا بخلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى انهم اتخذوهم آلهة حال تقربهم بهم الى الله تعالى فانه

لا يفهم

على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت أتتخذ فلانا معلما دوني
كنت آمرا له أن يتخذك معلما له دونه والله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه * التاسع عشر
قول المبرد فى قوله تعالى أو جاؤكم
حصرت صدورهم ان جملة حصرت
صدورهم جملة دعائية ورده
الفارسى بأنه لا يدعى عليهم بأن
تحصر صدورهم عن قتال قومهم
ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء
عليهم بان يسلبوا أهلية القتال
حتى لا يستطيعوا ان يقاتلوا
أحدا البتة * متمم العشرين قول
أبى الحسن فى قوله تعالى ولبثوا
فى كهفهم ثلاث مائة سنين فيمن
نون مائة انه يجوز كون سنين
منصوبا بدلا من ثلاث أو مجرورا
بدلا من مائة والثانى مردود فانه
اذا أقيم مقام مائة فسد المعنى
* الحادى والعشرون قول المبرد فى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
أن اسم الله تعالى بدل من آلهة
ورده أن البدل فى باب الاستثناء
مستثنى موجب له الحكم أما الاول
فلان الاستثناء اخراج وما قام أحد
الا زيد مفيد لاخراج زيد وأما
الثانى فلانه كلما صدق ما قام أحد
الا زيد صدق قام زيد واسم الله تعالى
هنا ليس بمستثنى ولا موجب
له الحكم أما الاول فلان الجمع
المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان
المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة
مستثنى منهم الله لفسدتا وذلك
يقتضى أنه لو كان فيهما آلهة فيهم
الله لم يفسدا وانما المراد أن الفساد يترتب على تقدير التعدد مطلقا وأما انه ليس بموجب له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما
الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث يأتى فى مثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه
لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى عنهم زيد لغلبنا

لا يفهم من هذا نفى الهية الله تعالى (قوله على اتخاذهم) أى الاصنام قربانا (قوله
أو جاؤكم الخ) قبله ودوا أى المنافقون أى تمنوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون أنتم
وهم سواء فى الكفر فلا تتخذوا منهم أولياء توالونهم وان أظهروا الايمان حتى يهاجروا فى
سبيل الله هجرة صحيحة تحقق ايمانهم فان تولوا وأقاموا على ما هم عليه فخذوهم بالاسر
واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا توالونه ولا نصيرا تنتصرون به على عدوكم
الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق أى عهد بالامان لهم ولمن وصل اليهم كما عاهد
النبى هلال بن عويمر الاسلمى أو الذين جاؤكم وقد حصرت أى ضاقت صدورهم عن أن
يقاتلوكم مع قومهم أو يقاتلوا قومهم معكم أى ممسكين عن قتالكم وقتالهم فلا تتعرضوا
لهم بأخذ ولا قتل (قوله حصرت صدورهم) أى صدور الكفار الجائين لكم (قوله جملة
دعائية) ى لا حالية كما قال غيره (قوله عن قتال قومهم) أى الكفار أى بل المطلوب أن
يدعى بكونهم يقعون فى بعضهم حتى يهلكوا بعضهم (قوله بأن يسلبوا) أى بالمرض (قوله
اذا أقيم مقام الخ) أى لان المنظور له البدل والمبدل منه فى نية الطرح وهذا مذهب
الجمهور وقال الزمخشرى المنظور له كل من الامرين (قوله فسد المعنى) أى لانه يصير المعنى
ولبثوا فى كهفهم ثلاث سنين (قوله ويرده الخ) أى وحينئذ فالاولى جعل الا اسما بمعنى
غير صفة لآلهة والتقدير لو كان فيهما آلهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما
آلهة غير الله فجاء التوحيد الذى سيقت الآية لبيانه وعلم من هذا أنه لا يشترط فى جعل الا
بمعنى غير صحة الاستثناء (قوله أما الاول) أى كونه مستثنى (قوله فلان الاستثناء اخراج)
أى بالا أو احدى أخواتها والبدل مخرج بالا فهو مستثنى (قوله وأما الثانى) أى وهو
كونه موجبا له الحكم (قوله صدق قام زيد) أى لان زيدا مخرج ممن نفى عنه القيام
ومن كان كذلك كان القيام ثابتا له (قوله أما الاول) أى كون اسم الله ليس مستثنى
وقوله فلان الجمع أى مثل آلهة (قوله فيستثنى منه) أى حتى يستثنى منه لان الاستثناء
معيار العموم (قوله ولان المعنى الخ) حاصله ان ما بعد لو مثبت لفظا والاستثناء من
الاثبات نفى فلو كانت الا للاستثناء هنا كان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس الله فيهما لفسدتا
لكنهما لم تفسدا فليس فيهما آلهة ليس الله منهم وذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة الله منها
فلا يحصل التوحيد الذى سيقت الآية له (قوله وأما انه ليس بموجب له) أى ليس بثابت
له الحكم أى الفساد اعترض بأن البدل فى باب الاستثناء ليس ما بعد الا بل الا مع
ما بعدها بدليل قولهم فى ما قام أحد الا زيدا أن الا زيدا بدل اذ لو كان البدل زيدا فسد
المعنى اذ يكون المعنى ما قام أحد زيد وهو فاسد لانه عكس الواقع لان الواقع أن زيدا
موجب له القيام واذا أقمته مقام أحد المبدل منه كان القيام منفيا عنه بخلاف ما قام الا

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا أن المراد انما هو أن زيدا وحده كاف فان قيل لانسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين لانهما واقعان في سياق لو وهي للامتناع والامتناع انتفاء قلت لو صح ذلك لصح أن يقال لو كان فيهما من أحد ولو جاءني ديار ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا واللازم ممتنع * الثاني والعشرون قول أبي الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في أن انتصاب فاه على اسقاط الخافض أي من فيه ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان من في نفسه لا من في غيره وقد يكون أبو الحسن انما قال ذلك في كلمني فاه الى في أو قاله في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال أبي العباس فلنعدل الى مثال غير هذا حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي

أظلوم ان مصابكم رجلا
ردّ السلام تحية ظلم

ان الصواب رجل بالرفع خبر الان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يتحصل له معنى البتة وله حكاية مشهورة بين أهل الادب رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بذل له مائة دينار على أن يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج فلامه تلميذه المبرد فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه وأصرت الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته

ابيه

---

زيد ونحن هنا لو قلنا على رأي المبرد لو كان فيهما الا الله لفسدتا لكان المعنى صحيحا (قوله اقتضى) أي بمفهومه (قوله وهذا وان كان معنى صحيحا الخ) هذا مبتدأ وقوله وان كان معنى صحيحا حال والخبر محذوف أي ليس مرادا بدليل الاستثناء الواقع بعده وهو منقطع (قوله انما هو أن زيدا وحده) أي فالمتكلم بهذا مراده ان زيدا وحده هو الذي تقع وحده (قوله والامتناع انتفاء) أي والنكرة أي جمعا أو مفردا في سياق النفي تفيد العموم فبطل الدليل الاول (قوله قلت الخ) حاصله أن لو لا تعطى حكم النفي من كل وجه (قوله لو صح ذلك) أي السؤال من أن لو للنفي فتكون النكرة بعدها عامة (قوله لكان) كذا جواب الثلاث قبله (قوله لكان كذا) وكذا كناية عن جواب لو أي لكان لي ثواب مثلا (قوله واللازم ممتنع) أي لانهم قالوا ان من لا تزاد الا بعد نفي صريح وكذا ديار قالوا لا تقع الا بعد نفي صريح وكذا النصب بعد فاء السببية انما ينصب بعد النفي المحض ولم يجوزوا وقوع كل بعد لو فدل هذا على أن لو ليست موضوعة لنفي وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم فان قلت انهم دائما يقولون ان ما بعد لو منفي فيدل على انها موضوعة للنفي قلت ممنوع وذلك لان لو موضوعة لتعليق شيء على شيء غير موجود واذا كان المعلق عليه غير موجود كان المعلق وهو ما بعدها غير موجود فنفي ما بعدها ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه اه تقرير دنيري (قوله على اسقاط الخافض) لما كان المشهور أن نصبه على الحال تركه المصنف وتعرض للجواب على أبي الحسن (قوله لا من في غيره) أي فكيف يقول ان المعنى كلمته من فيه (قوله وقد يكون الخ) جواب عن أبي الحسن وحاصله أنه يمكن أن أبا الحسن انما قال ان النصب على نزع الخافض ليس في هذا المثال بل في كلمني فاه (قوله وحمله على القلب) أي فالاصل كلمته من في الى فيه ثم انه قلب ضمير المتكلم الى ضمير الخطاب (قوله فلا يرد عليه) أي على كلام أبي الحسن سؤال أبي العباس المبرد وقوله فلنعدل الخ أي ليكون هذا المثال صحيحا لا فاسدا (قوله العرجي) نسبة للعرج محل بطريق مكة وهو أي العرجي عبد الله بن عمرو ابن عثمان بن عفان (قوله رد السلام) في نسخة أهدى السلام (قوله ولا يتحصل له معنى) أي صحيح أي بل هو فاسد قال الشارح بل له معنى صحيح وهو أن رجل خبر وجملة رد صفة وظلم خبر لمحذوف أي هي ظلم أي الاصابة ويحتمل ان ظلم صفة لرجل بمعنى مظلوم للمبالغة كضرب الامير وعلى هذين الاعرابين فصاب اسم مفعول أي ان هذا الذي أصبتموه بما فعلتم معه من الجفاء هو الرجل الموصوف بذلك أي بكونه رد السلام تحية وتوددا وهذا أي اصابتكم له بالجفاء ظلم لان من حيا أحبته وتودد بإهداء السلام اليهم جدير بأن لا يجفى وأن لا يصاب أو هو الرجل الموصوف بالصفتين وكلام المصنف مبني على أن مصابكم مصدر والمعنى ان اصابتكم رجل مظلوم فأخبر باسم الذات عن المعنى (قوله بحضرة الواثق) هو أبو جعفر هرون بن محمد المعتصم بن هرون الرشيد بويع بالخلافة بعد موت

أبيه وسنه ست وثلاثون سنة فأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر ومات يوم الاربعاء لست بقين من ذى الحجة سنة اثنتين وثلاثين ومائتين ولما مات ترك وحده واشتغل الناس بالبيعة للمتوكل فجاء جرذ أى فأر فاستل عينيه وأكلهما فسبحان المعز المذل (قوله على أبي عثمان) أى المازنى (قوله باشخاصه) أى باحضاره بشخصه (قوله ورجلا مفعوله) أى واصابة مصدر مضاف لفاعله وقوله أظلوم الهمزة فيه للنداء أى ياظلوم ان اصابتك فهو نداء للمحبوبة أى ياشديدة الظلم ان اصابتك الرجل الموصوف بكونه أهدى لك السلام ظلم (قوله ولهذا) أى لاجل كون ظلم خبرلا يتم المعنى بدونه أى بحذفه (قوله معنى صحيحا) أى وهذه الجهة عكس الجهة الاولى (قوله ولا يتطرق صحته) أى فى صحة الاعراب أى فيفسد الاعراب صناعة وقوله فى الصناعة أى الى الصناعة (قوله وهاأنا مورد الخ) فيه ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع أن خبره ليس اسم اشارة وهو شاذ كما ذكره المصنف فى حواشى التسهيل (قوله من ذلك) أى من الامور التى راعى المعرب فيها المعنى دون الصناعة وحينئذ فيفسد ذلك الاعراب صناعة (قوله لان لما النافية الصدر الخ) أى ولوجود الفاء العاطفة وهى تمنع من عمل مابعدها فيما قبلها فالمنع لامرين وقد يقال لصاحب هذا القول أن يجعل اما محذوفة وهو من مظان حذفها قياسا أى وأما غودا فما أبقى وحينئذ فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين أما والفاء بجزء مما فى حيزها ولو كان عامله مقترنا بماله الصدر نحو أما زيدا فانى ضارب على ماذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره اه دمامينى (قوله على عادا) أى من قوله قبل وانه أهلك عادا الاولى وعلى هذا الوجه فالعطف من عطف المفردات (قوله أو هو بتقدير الخ) وعلى هذا فهو من عطف الجمل وفيه أنه حيث أمكن عطف المفردات لا يعدل عنه لعطف الجمل فالاولى الاقتصار على ماقبله (قوله ما استغنينا) أى فان قوله عن فضلك معمول استغنينا فقد عمل مابعد النفى فيما قبله (قوله ومن شر ما خلق) الاولى حذف الواو من هنا ومن التقدير اذ الآية من شر ما خلق بدون واو (قوله فما بدل من شر) قال الدمامينى يحتمل أن يكون ما فى هذه هى الابهامية وهى التى اذا اقترنت باسم نكرة أبهمته ابهاما وزادته شيوعا وعموما كقولك أعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان وخلق صفة له والعائد محذوف وعلى كل فليس مما نحن فيه وهو ما النافية اه دمامينى (قوله فما بدل الخ) أى فهى اسم موصول وليست نافية خلافا لما فهمه المعتزلى مستدلا به على أن الله لا يخلق الشرور (قوله بتقدير مضاف) أى وفى الحقيقة ان البدل هو المضاف (قوله ينادون) أى من قبل الملائكة وهم يمقتون أنفسهم عند دخولهم النار (قوله لمقت الله) اللام لام الابتداء ومقت مبتدأ وأكبر خبر وقوله لمقت الله من اضافة المصدر لفاعله والمفعول محذوف أى لمقت الله اياكم (قوله اذ تدعون الى الايمان) أى فى الدنيا (قوله فلفساد المعنى) هذا ليس من الجهة الثانية بل من الجهة

على أبي عثمان كذلك فأمر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر أوجب النصب وشرحه بأن مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا لايتم المعنى بدونه قال فأخذ اليزيدى فى معارضتى فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم أمر له بألف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا لله مائة فعوضنا ألفا

## (الجهة الثانية)

أن يراعى المعرب معنى صحيحا ولا يتطرق فى صحته فى الصناعة وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك * أحدها قول بعضهم فى وثمودا فما أبقى ان ثمودا مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عادا أو هو بتقدير وأهلك ثمودا وانما جاء

* ونحن عن فضلك ما استغنينا *

لانه شعر مع أن المعمول ظرف وأما قراءة عمرو بن فائد ومن شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف أى ومن شر شر ما خلق وحذف الثانى لدلالة الاول * الثانى قول بعضهم فى اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول أو الثانى وكلاهما ممنوع أما امتناع تعلقه بالثانى

فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت وانما يمقتونها فى الآخرة ونظيره قول من زعم فى يوم تجد أنه ظرف ليحذركم حكاه مكى قال وفيه نظر والصواب الجزم بأنه خطأ لان التحذير فى الدنيا لا فى الآخرة ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما فى وأنذرهم يوم الآزفة لان يحذر قد استوفى مفعوليه وانما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا وأما امتناع تعلقه بالاول وهو رأى جماعة منهم الزمخشرى فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبى ولهذا قالوا فى قوله

وهن وقوف ينتظرن قضاءه
بضاحى غداة أمره وهو ضامز

ان الباء متعلقة بقضاءه لا بوقوف ولا بينتظرن لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالاجنبى ولا حاجة الى تقدير ابن الشجرى وغيره أمره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ونظير ما لزم الزمخشرى هنا ما لزمه اذ علق يوم تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر واذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات

الاولى لمراعاة المعرب الصناعة دون المعنى وامانعلقه بالمقت الاول الذى فيه المعنى فصحيح الا أنه مخالف للصناعة وهو الذى من هذه الجهة فهذا هو المقصود بالذات (قوله فلفساد المعنى) أى لان المعنى حينئذ ينادون لمقت الله اياكم أكبر من مقتكم أنفسكم وقت دعائكم الى الايمان وهذا لا يصح لان مقتهم أنفسهم انما يكون فى الآخرة ودعاؤهم للايمان فى الدنيا وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف والاصل اذ ظهر صحة دعائكم للايمان أى أكبر من مقتكم انفسكم وقت ظهور صحة دعائكم للايمان ومن المعلوم أن ظهور صحة الدعاء للايمان لهم انما هو يوم الآخرة وان كان دعاؤهم اليه فى الدنيا (قوله ذلك الوقت) أى وقت دعائهم للاسلام (قوله وانما يمقتونها فى الآخرة) أى عند دخولهم النار ودعاؤهم للايمان فى الدنيا (قوله ونظيره) أى من جهة فساد المعنى لاختلاف الزمان وان كان مخالفا وعكسا للاول من جهة أن المعمول الظرف هنا مقدم بخلاف الاول فانه مؤخر (قوله وفيه نظر) أى تردد وتحير (قوله لان التحذير فى الدنيا) أى واليوم الذى تجد كل نفس ما عملته محضرا يوم القيامة فكيف يكون الامر الواقع فى الدنيا ظرفه يوم القيامة (قوله تقديره اذكروا) أى يوم تجد وقوله أو احذروا أى يوم تجد الخ (قوله وأما امتناع تعليقه) يعنى اذ تدعون وقوله بالاول أى بالمقت الاول (قوله فلاستلزامه) أى وهذا ممنوع عند غير الزمخشرى وذلك الغير هو السعد والزمخشرى جوز الفصل اذا كان المعمول ظرفا كما هنا (قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر الواقع خبرا ان قلت الخبر ليس أجنبيا من المبتدا لانه معمول له قلت جعلوه أجنبيا لاختلاف جهة العمل لان عمل المبتدا فى الخبر من حيث انه مبتدأ وعمله فى الظرف من حيث انه مصدر (قوله بالاجنبى) أى وهو أكبر لانه خبر عن المبتدا واعلم أن الاجنبى هنا ما كان غير معمول للمصدر غير الجملة المعترضة والمراد بغير الاجنبى ما كان معمولا له فيشمل الفاعل والمفعول والظرف والجار والمجرور والصفة لان هذه منزلة مع المصدر كالجزء فاذا قلت ضربى فى الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى وانما فصلت بينهما بمتعلق به داخل فى حيزه بخلاف ضربى حسن زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذى لا يصلح أن يكون تتمة لما قبله فى الجزئية وانما نزلوا الجمل الاعتراضية منزلة العدم لانه أتى بها للغرض فلذا نزل الفصل بها كالعدم وأيضا لانه لا يتوهم أنها من متعلقات الاول ولا من متعلقات الثانى لاستقلالها بنفسها اه تقرير دردير (قوله ولهذا) أى ولاجل كون الفصل بالاجنبى من المصدر ومعموله بأجنبى مضرا قالوا فى قوله الخ (قوله وهن) الضمير للاتن والقضاء الحكم والضمير فى قضاءه وأمره للعمار والغداة ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهى تشرق والضامز بالضاد والزاى المعجمتين أى الساكت (قوله وهو ضامز) أى ساكت عن النهيق (قوله بالاجنبى) أى وهو ممتنع الا أن يكون الاجنبى جملة معترضة (قوله ما لزم الزمخشرى هنا) أى فى

فانّ فى الاولى الفصل بخبر ان وهو لقادر وفى الثانى الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله ونظيرا للازم له على هذا التقدير مالزمه اذ قال فى قوله تعالى وصدّ عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام انّ المسجد عطف على سبيل الله وانه حينئذ من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف أى مقتكم اذ تدعون وصوموا أياما ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لانّ قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره فى التعلق بمحذوف يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين ألا ترى أن اليوم لو علق ببشرى لم يصح من وجهين أنه مصدر وانه اسم للا وأما الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فعلى الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن أمثلة ذلك قول المتنبى

وفاؤكما كالربع أشجاه طاسمه ... بأن تسعدا والدمع أشفاه ساجمه

وقد سأل أبو الفتح المتنبى عنه فاعرب وفاؤكما كالربع مبتدأ وخبره وعلق الباء بوفاؤكما فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فأنشده قول الشاعر

لسنا كمن جعلت اياد دارها • تكريت تمنع حبها أن يحصدا

أى ان اياد بدل من من قبل مجىء معمول جعلت وهو دارها

(قوله جملة اذ تدعون متعلقا بالمقت الاول واللازم له الفصل بين المصدر ومعموله باجنبى (قوله فانّ فى الاولى الفصل بخبران) قال ابن الحاجب ان الفصل مغتفر فى الظروف لاتساعهم فيها والمعمول هنا المفصول بينه وبين عامله بخبران وهو يوم تبلى ظرف (قوله فان قيل) أى فى الجواب عن الزمخشرى (قوله قبل أن يكمل معموله) أى بقوله أياما (قوله اللازم له) أى للزمخشرى (قوله على هذا التقدير) أى تقدير جعل كما كتب صفة للصيام (قوله وانه) أى المسجد الحرام وقوله حينئذ أى حين عطفه على سبيل الله من جملة معمول المصدر الذى هو صدّ لكونه معطوفا على معموله وهو سبيل الله والحال أنه قد عطف كفر على المصدر قبل مجىء المسجد فيلزم اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله (قوله وقد عطف الخ) أى فقد لزمه العطف على المصدر قبل استكماله مع أنه لا يتبع قبل استكماله (قوله قبل مجيئه) أى ذلك المعمول (قوله ان الظروف الثلاثة) أى اذ فى قوله اذ تدعون واياما فى قوله أياما معدودات ويوم فى قوله يوم تبلى السرائر (قوله لان قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره) قد يقال انه اذا كان قادرا على رجعه يوم تبلى السرائر فقدرته على رجوعه قبل البلاء من باب أولى تأمّل (قوله يوم يرون) أى احذروا يوم أو اذكروا يوم (قوله انه مصدر) أى ومعموله لا يتقدم عليه وقوله وانه اسم للا أى ولا لها الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها (قوله وأما الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) أى فانه قد عمل ما بعد ليس فيما قبلها مع أن لها الصدارة (قوله فعلى الخلاف) أى فجواز تعلق يوم بمصروفا وعدمه جار على الخلاف فى جواز تقدم منصوب ليس عليها وعدمه فعلى القول بمنع تقدم خبرها عليها يمنع تقدم معمول الخبر عليها وعلى القول بجواز تقدم خبرها عليها يجوز أن يتقدم معمول الخبر عليها (قوله ومن أمثلة ذلك) أى الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبى فقوله وفاؤكما مبتدأ وقوله كالربع خبر وقوله بأن تسعدا متعلق بالمصدر أعنى وفاؤكما وقد علمت أن الخبر أجنبى من المصدر وقوله أشجاه أى أحزنه والطاسم الدارس والساجم الهامل وهو الفائض والسائل الذى لا مانع له (قوله أشجاه) أى أحزنه طاسمه أى دارسه أى انما يكون باعثا على الحزن اذا كان دارسا (قوله بأن تسعدا) أى بأن تسعدانى وتعاونانى بالبكاء عند ربع الاحبة والحال أن الدمع الهامل أشجاه أى أحزنه (قوله وقد سأل أبو الفتح) أى ابن جنى وقوله المتنبى هذا هو المفعول فهو المسؤل (قوله اياد) بكسر الهمزة حى من معد أى لسنا كقبيلة اياد التى جعلت دارها تكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل وقوله تمنع أى تلك القبيلة أى انّ هذه القبيلة لفضلها تبقى الزرع فى تلك الارض ولا تحصده ائتلافا كل منه فيذهب (قوله أى ان اياد بدل الخ) أى وكما جاز اتباع الموصول قبل تمام

والصواب تعليق دارها وبان تسعدا بمحذوف أى جعلت وفيهما ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبىّ بما وعدتمانى به من الاسعاد بالبكا عند ربع الاحبة انما يبلى اذا كان بدمع ساجم أى هاطل كما أن الربع انما يكون أبعث على الحزن اذا كان دارسا * الثالث تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لانّ اسم لا حينئذ مطوّل فيجب نصبه وتنوينه وانما التعليق فى ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى * الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم بمحذوف أى كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل لان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعرّى فى قوله

* فلولا الغمد يمسكه لسالا *

* الخامس قول بعضهم فى ومن ذرّيتنا أمة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وأبو على لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التى هى شبيهة بالمفعول به ومثله قول أبى حيان فى فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشدّ ذكرا ان أشدّ حال كان فى الاصل صفة لذكرا * السادس قول الحوفى انّ الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويردّه أن الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية فى قاتلهم الله أنى يؤفكون ان أنى ظرف لقاتلهم الله من وأيضا فيلزم كون يؤفكون

صلته جاز الاخبار عن المصدر قبل تمامه (قوله والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف) على هذا فايا بدل من من وجعلت منزلة منزلة اللازم أى لسنا كهذه القبيلة التى حصل منها جعل ثم أبدل من جعلت قوله جعلت دارها الخ (قوله ومعنى البيت) أى بيت المتنبى (قوله من الاسعاد) أى المساعدة (قوله انما يبلى) أى يذهب الحزن من قلبى (قوله مطوّل) أى شبيه بالمضاف وهو واجب النصب وليس مبنيا على الفتح اذ لا يكون كذلك الا المفرد (قوله بمحذوف) أى خبر المبتدا الواقع بعد لا والتقدير لا عاصم عاصم اليوم لا تثريب تثريب عليكم اليوم ولا مانع مانع لما أعطيت (قوله بمحذوف) أى دل عليه المذكور أى مانع لما أعطيت فاسم لا مفرد وهو مانع (قوله الا عند البغداديين) الذين يقولون انّ اسم لا اذا كان شبيها بالمضاف يجوز نصبه من غير تنوين (قوله وقد مضى) أى مذهب البغداديين (قوله ممتنع عند الجمهور) القائلين انّ خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف ولا يكون الا كونا عاما وقيل ان كان كونا عاما حذف وجوبا وان كان كونا خاصا وجب ذكره ان لم يدل عليه دليل فان دلّ عليه دليل جاز ذكره وحذفه (قوله قول بعضهم الخ) أى فقوله مسلمة عطف على مسلمين لك وقوله أمة عطف على نا من قوله اجعلنا وأصل الكلام واجعل أمة مسلمة من ذرّيتنا وأوّل الآية ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرّيتنا وهذا يلزم عليه ما قاله المصنف من الفصل المذكور فالاولى أن يجعل قوله ومن ذرّيتنا متعلقا بمحذوف أى واجعل من ذرّيتنا الخ (قوله ان الظرف) أعنى قوله ومن ذرّيتنا (قوله فما الظنّ بالحال) أى وحينئذ فالاولى أن يجعل الظرف متعلقا بمحذوف دل عليه المذكور أى واجعل من ذرّيتنا والجملة عطف على الجملة قبلها (قوله التى هى شبيهة بالمفعول به) أى من حيث انّ العامل مسلط عليها بدون واسطة حرف ملاحظ لفظا ولا تقديرا (قوله ومثله قول أبى حيان الخ) أى فقد فصل بين المعطوف وحرف العطف بالحال وهو ممنوع فالاولى أن يجعل قوله أو أشدّ ذكرا حال معمولة لمحذوف أى أو اذكروه حال كونكم أشدّ ذكرا منكم لآبائكم وهو من عطف الجمل لا من عطف المفردات كما عند أبى حيان وأجاب أبو حيان عن اعتراض المصنف بقوله لا يقال انه لا يجوز الفصل بين الحرف العاطف وهو أو وبين المعطوف وهو ذكرا بالحال لان جواز الفصل اذا كان حرف العطف أكثر من حرف وكان الفصل قسما أو الظرف أو المجرور فالشرط الاوّل وجد والثانى فقد لانا نقول انّ الحال شبيهة بالمفعول فيه لانّ قولك جاء زيد راكبا فى قوة جاء زيد فى وقت الركوب والحال شبيهة بالظرف والمصنف ردّه بأن الحال شبيهة بالمفعول به لا بالمفعول فيه اه تقرير دردير (قوله كان فى الاصل صفة) أى فالاصل أو ذكرا أشدّ من ذكركم لآبائكم وهو عطف على محذوف أى اذكروا الله ذكرا كذكركم لآبائكم أو ذكرا أشدّ فهو من عطف المفردات عند أبى حيان (قوله انّ الاستفهام له الصدر) أى فلا يعمل ما قبله فيه والا خرج عما ثبت له (قوله وأيضا) أى أنه يردّ بما سبق

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

لاموقع لها حينئذ والصواب تعلقهما بما بعدهما ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا أنتم تخرجون من الارض فعلقوا ماقبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لايصح في العربية وقول بعضهم في ملعونين أينما ثقفوا أخذوا أن ملعونين حال من معمول ثقفوا أو أخذوا ويرده أن الشرط له الصدر والصواب انه منصوب على الذم وأما قول أبي البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح أنه لايستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن وقول آخر في وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لايتقدم على الموصول فيجب حينئذ تعلقها باعني محذوفة أو بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين وأما ان قدرت أل للتعريف فواضح * السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب

ابعد بعدت بياضا لابياض له * لانت اسود في عيني من الظلم

أن من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والصحيح أن من الظلم صفة لاسود أي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قولهم

من أن أنى له الصدارة فلا يعمل ماقبله فيه ويرد بأنه يلزم الخ (قوله لاموقع لها) أى لامحل لذكره ولا وجه له وذلك لان المقصود الدعاء عليهم بقتل الله اياهم في أى حال لا في حالة افكهم وصرفهم عن الحق بعد ماتبين لهم وجهه فقط هذا هو المراد وليس المراد لاموقع له من الاعراب لانه في محل جر بالاضافة (قوله تعلقهما بما بعدهما) أى فالمعنى قاتلهم الله كيف يصرفون عن الحق بعدما تبين لهم وجهه يرجع المرسلون بأى شئ (قوله فعلقوا ماقبل اذا) أى وهو من في الارض (قوله وهذا لايصح في العربية) أى لان اذا الفجائية لها الصدارة واعمال مابعدها فيما قبلها يخرجها عن ذلك وأجيب بأن تقديرهم هذا لايفيد ان ماقبلها متعلق بما بعدها لاحتمال أن مرادهم أن مابعد اذا له متعلق محذوف جار ومجرور والاصل تخرجون منها أى من الارض ثم انهم عدلوا عن الضمير الى الاسم الظاهر وليس قصدهم تعلق من الارض المذكور سابقا بتخرجون بل السابق متعلق بدعا اه تقرير دردير (قوله من معمول ثقفوا) أى الفاعل وهو الواو (قوله لايستثنى بأداة واحدة دون عطف شيآن) اذ لايجوز أن تقول قام القوم الازيدا عمرا بل الازيدا وعمرا والحال اذا وقعت بعد مستثنى وهي مما قبل الا كما هنا كانت الاسلطة عليها فتكون الاسلطة على الحال فالمعنى هنا حينئذ لايجاورونك الاقليلا من الرجال الاملعونين (قوله وقول آخر) عطف على قوله قول بعض المفسرين أى ونظيره قول بعض المفسرين وقول آخر (قوله وهذا ممتنع) أجاب ابن الحاجب عنه بان تقدم معمول الصلة على أل مغتفر وذلك لانها على صورة الحرف فهى كال المعرفة فليست كالموصولات غيرها من كل وجه ألاترى ان صلتها مخالفة لسائر الصلات لان الصلة جملة وصلتها صفة صريحة اه تقرير دردير (قوله أعنى) فيه ان أعنى متعدية بنفسها الابحرف وتقديره هذا يفيد انها غير متعدية بنفسها (قوله أو بالكون المحذوف) فيه انه اذا كان الكون محذوفا كان خبرا فيكون المعنى حينئذ وكانوا كائنين فيه من الزاهدين ولامعنى لكونهم كائنين فيه (قوله ابعد) بكسر الهمزة وفتح العين أمر من بعد بكسرها أى اهلك يقال بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز محول عن الفاعل أى بعد بياضك ولابياض له في محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس أى بعدت بياضا لايسر وقبل البيت

ضعف الشيب برأسي غير محتشم * والشيب أحسن فعلا منه باللمم

(قوله ابعد) أى اهلك هلاكا من جهة كونك بياضا لاحسن فيه ولا سرور (قوله لانت أسود الخ) أى أنت بياض في الظاهر فقط وأما في نفس الامر فلست بياضا لانك توجب الغم (قوله وهذا يقتضي الخ) فيه أن المتنبي كوفي وهم يجيزون بناء أفعل التفضيل من الالوان اما مطلقا كما قاله جمهورهم أو من الابيض والاسود كما قاله الكسائي وهشام فالمتنبي كلامه بناء على مذهبه فلا يعترض عليه بمذهب غيره والحاصل انه انما قصد التفضيل

يلقاك مرتديا بأحمر من دم * ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل أى أحمر من أجل التباسه بالدم أو صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما * الثامن  قول بعضهم فى سقيا لك ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذا لقيل سقيا اياك فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم فلام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع فى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال لان لهم ليس متعلقا بالمصدر * التاسع قول الزمخشرى فى ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضى أن يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقديمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز فى الشعر فكيف فى أفصح الكلام وزعم عصرى فى تفسيره على سورتى البقرة وآل عمران فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت أن من متعلقة بحذر أو بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفى الثانى أيضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك أنه لو علقه بيجعلون وهو فى موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له وقد أجيب بأن الاول تعليل للجعل مطلقا والثانى تعليل له مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران فالمعلل متعدد فى المعنى وان اتحد فى اللفظ والصواب أن يحمل على ان المنام فى الزمانين والابتغاء فيهما * العاشر قول بعضهم فى فقليلا ما يؤمنون ان ما بمعنى من فتعين

على مذهبه الكوفى والمعنى ان بياض الشيب عنده أشد سوادا من سواد الظلم وحينئذ فالتنظير من حيث ان له الصدارة ولو فى الجملة (قوله يلقاك مرتديا الخ) الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه تقلده بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة الاعناق واحدتها طلية أو طلاة على الخلاف والاكباد جمع كبد وباء بخضرته للتعدية أى أذهبت الطلى والاكبد خضرته بما كسبه من دمها (قوله بأحمر) أى بسيف أحمر (قوله اما تعليل) أى ولا تجعل من متعلقة بأحمر لئلا يلزم بناء أفعل التفضيل من الالوان (قوله أو صفة) أى أو انه متعلق بمحذوف صفة لاحمر (قوله كان السيف الخ) انما احتاج لهذا لانه على الصفة يحصل المعنى مرتديا بسيف احمر ذلك السيف كائن من الدم مع أنه من حديد لا من دم (قوله اللام للتقوية) أى انها متعلقة بسقيا على أنها للتقوية لا على انها للتعدية (قوله فلام التقوية لا تلزم) أى وهذه اللام لازمة لا تفارق أصلا فدل على انها ليست للتقوية واذا امتنع تعلقها بسقيا تعين تعلقها بمحذوف أى ارادتى لك هذا وقد تقدم ان ابن الحاجب حكى عدم لزوم اللام هنا وانه يقال سقيا لك وسقيا اياك (قوله ومن هنا) أى من أجل امتناع تعلق اللام بالمصدر هنا امتنع (قوله ليس متعلقا بالمصدر) أى فليس العامل المتأخر مشتغلا بضمير الاسم السابق ولا بسببه وحينئذ فلا يفسر عاملا فيه هذا وقد سبق أن ابن الحاجب قال انها للتقوية وانه يجوز اسقاطها من قوله سقيا لك (قوله بالليل) راجع لقوله منامكم وقوله والنهار راجع لقوله وابتغاؤكم من فضله لان الابتغاء أى طلب الرزق يناسبه النهار (قوله وهذا) أى تقديم معمول المصدر وعطف ذلك المعمول على معمول مصدر آخر المقتضى كونه معمولا لذلك المصدر الآخر الذى عطف على معموله (قوله وهذا لا يجوز الخ) فيه أن قول الزمخشرى من باب اللف لا يلزم عليه أن يكون مراده العمل الذى قاله المصنف بل مراده أن الليل مرتبط معنى بالمنام وقوله والنهار مرتبط معنى بالابتغاء وبالليل خبر لمبتدإ محذوف والتقدير وذلك كائن بالليل والنهار والجملة معترضة حقها التأخير (قوله عصرى) أى شخص منسوب للعصر الذى كنت فيه وهو قاضى القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عقيل تلميذ أبى حيان وقد فسر هاتين السورتين فقط (قوله وفيهما تقديم معمول المصدر) أى لان حذر مصدر بدليل جر ما بعده وليس فعلا وكذلك الموت مصدر أيضا (قوله لزم تعدد المفعول له) أى وهذا ممنوع لان الشئ لا يعلل بأمرين لما فيه من التخالف (قوله غيران) كان المصنف نسى ما قدمه فى الباب الرابع فى أواخر الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة من أن قولهم غيران واغيار ليس بعربى اهـ دمامينى (قوله غيران) استعمل المصنف هذه الكلمة على قياس المولدين والا فقد سبق له أنه ليس بعربى (قوله والصواب الخ) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ذكر هذه الجملة قبل قوله وزعم عصرى (قوله ان ما بمعنى من) أى لان الايمان من أوصاف العقلاء والذى يستعمل للعاقل من

ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر * الحادى عشر قول بعضهم فى وماهو بمزحزحه من العذاب أن يعمر ان هو ضمير الشأن وأن
يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم يدخل الباء فى الخبر ونظيره قول آخر فى حديث بدء الوحى ما أنا بقارئ ان ما استفهامية
مفعولة لقارئ ودخول الباء فى الخبر يأبى ذلك * الثانى عشر قول  الزمخشرى فى أينما تكونوا يدرككم الموت فيمن
رفع يدرك انه يجوز كون الشرط
متصلا بما قبله أى ولا تظلمون فتيلا
أينما تكونوا يعنى فيكون الجواب
محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدئ
يدرككم الموت ولو كنتم فى بروج
مشيدة وهذا مردود بأن سيبويه
وغيره من الائمة نصوا على أنه
لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط
ماض تقول أنت ظالم ان فعلت
ولا تقول أنت ظالم ان تفعل الا فى
الشعر وأما قول أبى بكر فى كتاب
الاصول انه يقال آتيك ان تأتنى
فنقله من كتب الكوفيين وهم
يجيزون ذلك لا على الحذف بل
على أن المتقدم هو الجواب وهو
خطأ عند أصحابنا لان الشرط له
الصدر * الثالث عشر قول
بعضهم فى بالاخسرين أعمالا ان
أعمالا مفعول به ورده ابن خروف
بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح
ووافقه الصفار مستدلا بقوله
تعالى كرة خاسرة اذ لم يرد أنها
خسرت شيأ وثلاثتهم ساهون لان
اسم التفضيل لا ينصب المفعول
به ولان خسر متعد ففى التنزيل
الذين خسروا أنفسهم خسر الدنيا
والآخرة وأما خاسرة فكأنه على
النسب أى ذات خسر وربح
أيضا يتعدى فيقال ربح دينارا
وقال سيبويه أعمالا مشبه بالمفعول به ويرده ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط
والصواب أنه تمييز * (الجهة الثالثة) * أن يخرج على مالم يثبت فى العربية وذلك انما يقع عن جهل أو غفلة فلنذكر منه أمثلة
(أحدها) قول أبى عبيدة فى كما أخرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله والرسول

فتعين أن تكون ما بمعنى من (قوله لرفع الخ) أى وهو منصوب على أنه مفعول
ليؤمنون المتأخر وما صلة لتأكيد القلة أى يؤمنون ايمانا قليلا أو أن ما مصدرية
وقليلا منصوب على الظرفية خبر مقدم أى ايمانهم كائن فى قليل من الازمنة (قوله
على انه خبر) أى لما الموصولة الواقعة مبتدأ (قوله وبمزحزحه خبر) والمعنى أى شئ
هو التعمير مزحزحه من العذاب أى مبعده عن النار (قوله لم يدخل الباء فى الخبر) أى
الموجب كما هنا لان ما استفهامية أما ان كان الخبر منفيا فانه تدخل عليه الباء وسواء كان
خبر ما أو خبرا للمبتدأ المنفى بما بناء على أنها لا تعمل أو بليس أو المنفى بلا (قوله فى الخبر)
أى فدخول الباء فى الخبر يدل على أن ما نافية والضمير مبتدأ أول عائد على الاحد
لا للشأن وأن يعمر مبتدأ ثان وبمزحزحه خبر الثانى والجملة خبر الاول أى وما ذلك الاحد
تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب أى عن النار فدخلت الباء على خبر المبتدأ المنفى
بما وهو جائز (قوله ودخول الباء فى الخبر) أى الخبر الموجب وقوله يأبى ذلك أى فتعين
ان ما نافية وبقارئ خبر المبتدأ وهو الضمير (قوله فيمن رفع يدرك) أى وهو طلحة بن
سليمان (قوله يعنى) أى باتصال الشرط بما قبله أن ما قبله دليل لجوابه المحذوف (قوله
ثم يبتدئ يدرككم) أى فهذا كلام مستأنف والوقف على قوله تكونوا (قوله وهذا
مردود) أى وحينئذ فيخرج على اضمار الفاء أى فيدرككم أى فهو يدرككم الموت
(قوله وهم يجيزون ذلك) أى ذلك التركيب (قوله لا على الحذف) اى حذف الجواب
(قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله لان الشرط) أى الاداة له الصدر أى واذا
تقدم عليها الجواب خرجت عما لها من الصدارة (قوله مفعول به) أى للاخسرين
(قوله لا يتعدى) أى وحينئذ لا يتعدى الوصف المشتق منه (قوله وثلاثتهم) أى البعض
القائل انه مفعول به وابن خروف وابن الصفار القائلين ان خسر لا يتعدى (قوله مشبه
بالمفعول به) اى لا مفعول به (قوله لا يشبه باسم الفاعل) أى فلا يكون منصوبه مشابها
لمنصوبه بخلاف الصفة المشبهة فانها لما أشبهت اسم الفاعل فى الحاق التأنيث والتذكير
والتثنية والجمع كان منصوبها مشبها للمفعول به الذى هو منصوبه (قوله الا بشرط)
أى خلوه عن من فاذا خلا عنها لحقته العلامات لكن تارة وجوبا وذلك بان دخلت
عليه أل أو أضيف وقصد التفضيل كالهندات الفضليات وهند فضلى النساء وأما
ان لم يقصد التفضيل عند الاضافة ففى المطابقة وجهان (قوله والصواب أنه تمييز)
أى تمييز نسبة من الضمير المستتر فى الاخسرين (قوله أن يخرج) أى المعرب الكلام
على ما اى شئ (قوله قول أبى عبيدة) كلام غير المصنف قال أبو عبيدة الكاف

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

والذى أخرجك وقد شنع ابن الشجرى على مكى فى حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو أن قائلا قال كالله لافعلن لاستحق أن يبصق فى وجهه ويبطل هذه المقالة أربعة أمور ٢ ٣ ٦ أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما وقد يجاب عن الثانى بأنه قد جاء نحو والسماء وما بناها وعنه انه قال الجواب يجادلونك ويرده عدم توكيده وفى الآية أقوال أخر * ثانيها أن الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله ويفسده اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما * وثالثها أنها نعت مصدر محذوف اى يجادلونك فى الحق الذى هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك وهذا فيه تشبيه الشئ بنفسه * ورابعها وهو أقرب مما قبله أنها نعت مصدر أيضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون * وخامسها وهو أقرب من الرابع انها نعت لحقا أى أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك والذى سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق فى الآية * وسادسها وهو أقرب من الخامس أنها خبر لمحذوف أى هذه الحال كحال اخراجك أى أن حالهم فى كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم فى كراهية خروجك من بيتك للحرب وفى الآية أقوال آخر منتشرة (المثال الثانى) قول ابن مهران فى كتاب الشواذ فى قرآن البقر تشابهت بتشديد التاء أن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة فى أول الماضى

فى

بمعنى واو القسم وما بمعنى الذى واقعة على ذى العلم والجواب يجادلونك (قوله والذى أخرجك الخ) جواب القسم محذوف دل عليه السابق أى الانفال لله والرسول وهذا غير ما يأتى له من أن أبا عبيدة يقول ان الجواب يجادلونك فهذا التقرير ليس على طبق كلام أبى عبيدة (قوله وسكوته عنه) أى وعدم سكوته عنه بأن يتركه بالمرة ويحتمل وسكوته عنه بلا اعتراض بل سلمه وهذا أولى (قوله وهو فاعل أخرج) أعنى قوله ربك (قوله ووصله) أى الموصول أى ربطه بأول السورة وذلك ظاهر التقدير الذى قدره وهو مع ما سبق يقتضى أن أول السورة أعنى الانفال لله والرسول دليل لجواب القسم المحذوف (قوله يجاب عن الثانى) أعنى اطلاق ما على الله (قوله والسماء وما بناها) أى أقسم بالسماء وأقسم بالذى بناها فقد أوقع ما على الله لانه هو الذى بناها (قوله وعنه الخ) مراده بهذا التخلص عن الاعتراض الرابع (قوله الجواب يجادلونك) أى وهو أقرب من جعل أول السورة دليل الجواب لعروه هذا من القسم (قوله عدم توكيده) أى مع ان جواب القسم اذا كان مضارعا مثبتا يجب توكيده (قوله أقوال أخر) أى مغايرة لهذا القول (قوله ثانيها) أى ثانى الاقوال بقطع النظر عن قوله اخر والا كان هذا أولها (قوله ان الكاف مبتدأ) أى والمعنى مثل اخراج الله لك من بيتك فى الكراهية تقوى الله واطاعته ورسوله واصلاح ما بينهما بالمودة (قوله وخبره فاتقوا الله) أى الواقع قبله وهذا الاعراب لا معنى له لان تقدير الكلام مثل اخراج الله لك من بيتك فاتقوا الله الخ (قوله ويفسده اقترانه بالفاء) أى والخبر لا يقترن بالفاء الا اذا كان المبتدأ أشبه الشرط فى العموم (قوله انها) أى الكاف نعت الخ فهى اسم بمعنى مثل على جميع الاقوال (قوله وهو أقرب) أى لكونه ليس فيه تشبيه الشئ بنفسه (قوله مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك) أى فثبوت الاخراج معلوم لهم فشبه به ثبوت الانفال لله والرسول وهذا بعيد من جهة اللفظ لبعد ما بينهما (قوله كما أخرجك) أى مماثلا لاخراجك (قوله والذى سهل هذا) أى الوجه أى جعله سهلا وأقرب مما قبله (قوله من تنفيلك الغزاة) أى اعطاء بعضهم من الخمس زيادة عن سهمه لمصلحة (قوله مثل حالهم فى كراهية خروجك من بيتك للحرب) وذلك ان أبا سفيان قدم بعير من الشام فخرج النبى وأصحابه ليغنموها فعلمت قريش بذلك فخرج أبو جهل ومقاتلو مكة ليذبوا عنها وهم النفير واخذ أبو سفيان بالعير طريق الساحل فنجت فقيل لابى جهل ارجع فأبى وسار الى بدر فشاور النبى أصحابه وقال ان الله وعدنى احدى الطائفتين العير أو النفير فوافقوه على قتال النفير وكره بعضهم ذلك وقالوا لم نستعد له كما قال تعالى يجادلونك فى الحق أى القتال بعد ما تبين أى بعد ما ظهر لهم وجهه وهو وعد الله لك احدى الطائفتين كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون اليه عيانا فى كراهيتهم له (قوله تزيد تاء على التاء) أى كالتاء

في أول تشابه (قوله وأنشد الخ) أي استدلالا على أن الماضي قد تزاد فيه تاء على التاء المزيدة في أوله وحينئذ فيكون الاصل في الآية تشابهت بتحريك التاءين مثل هذا الفعل الموجود في البيت ثم أدغمت التاء في التاء (قوله ومالنا وأن لانقاتل) أي فما استفهامية مبتدأ ولنا خبره وأن لانقاتل الخ مؤول بمصدر مفعول معه وفي الكلام حذف واو المعية (قوله اي مالنا) اي اي شئ ثبت لنا مع ترك القتال لجالوت وقومه وقد أخرجونا من ديارنا وأخذوا أبناءنا وقوله وترك القتال أخذ ترك من لا النافية (قوله ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه) أي فالحق أن الكلام على حذف في أي مالنا في ترك القتال أي أي شئ ثبت لنا حتى نتركه (قوله قول محمد بن مسعود الزكي) وفي نسخة محمد بن مسعود بن الزكي وهي التي حل الشارح عليها وفي نسخ عدة بدون ابن وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدوي من نسخته (قوله يتقارضان) بالقاف اي تقع هذه موضع هذه وهذه موضع هذه (قوله أنقرح الخ) القرح الجرح والضعف اي كالقرح الذي ارى كبدي تقرحه والذي موصول اسمي وعائدها محذوف هذا هو الحق كما هو مذهب الجمهور (قوله انقرح الخ) ينبغي ان تكون صلة الذي على جعلها مصدرية هي الجملة الاسمية وهي كبدي من حب مية تقرح وقوله أرى جملة معترضة بين الصلة والموصول فالمعنى أنقرح أكباد المحبين مثل قرح كبدي من حب مية فيما أراه وانما لم تجعل الجملة الفعلية صلة لعدم صحة التشبيه لان المعنى حينئذ أتقرح أكباد المحبين قرحا مثل رؤية كبدي ويحتمل أن تجعل الذي موصولا اسميا وصلته أرى وما بعده والعائد محذوف اي أراه وقوله يقرح في موضع نصب على أنه مفعول ثان لأرى وكبدي مفعول به منصوب بيقرح فهو بالياء التحتية والذي وصف لمحذوف والمعنى أنقرح أكباد المحبين كالقرح الذي أراه يقرح كبدي من حب مية اهـ دماميني ويصح ان يكون بالتاء الفوقانية والمعنى كالقرح الذي أرى كبدي تقرحه (قوله كالذي ارى كبدي) اي كقرح كبدي والحامل على أنها مصدرية عدم وجود عائد في الكلام لان ضمير أرى عائد على المتكلم وكبدي مفعول أول وجملة يقرح مفعول ثان (قوله ذلك الذي يبشر الخ) أي ذلك تبشير الله عباده وقوله خضتم كالذي خاضوا أي خضتم كخوضهم (قوله فلم أعرف له قائلا) أي ويرده ايضا قولهم أنت أعقل من أن تكذب بالفوقية وأنا أعقل من أن أكذب فانه لو جعل أن بمعنى الذي لم يكن الفعل المذكور متحملا لضمير الغيبة العائد على الموصول بل لضمير المخاطب في الاول والتكلم في الثاني فيتعين أن تؤول أن والفعل بالمصدر والمصدر يؤول باسم الفاعل (قوله جرأه) أي حمله عليه اي على القول بان أن بمعنى الذي في المثال المذكور (قوله وهذا لا معنى له) اذ لا معنى لقولك هو اكثر عقلا من الكذب (قوله توجيهان) أي في ذلك التركيب وما ماثله (قوله تأويل على تأويل) أي تأويل بعد تأويل فأولا يؤول أن والفعل بالمصدر ثم يؤول المصدر

الوحدة ثم أدغمت في تاء تشابهت فهو ادغام من كلمتين (الثالث) قول بعضهم في ومالنا أن لانقاتل في سبيل الله ان الاصل ومالنا وأن لانقاتل أي مالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيدا ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه (الرابع) قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة ان الذي وأن المصدرية يتقارضان فيقع الذي مصدرية كقوله

أنقرح أكباد المحبين كالذي
أرى كبدي من حب مية يقرح

وتقع أن بمعنى الذي كقولهم زيد أعقل من أن يكذب أي من الذي يكذب انتهى فأما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا وأما عكسه فلم أعرف له قائلا والذي جرأه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لي فيها توجيهان أحدهما أن يكون في الكلام تأويل على تأويل فيؤول ان والفعل بالمصدر

ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذى أراده ولكن بتوجيه يقبله العلماء الاترى أنه قيل فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال أبو الحسن فى قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان المعنى ثم يعودون للقول والقول فى تأويل المقول أى يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء ان العود الموجب للكفارة العود الى المرأة لا العود الى القول نفسه كما يقول أهل الظاهر وبعد فهذا الوجه ضعيف لان التفضيل على الناقص لا فضل فيه وعليه قوله

اذا أنت فضلت امرأ ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص

* التوجيه الثانى أن أعقل ضمن معنى أبعد فمعنى المثال زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفعل لما تضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعى والمفضل عليه متروك أبدا مع أفعل هذا لقصد التعميم ولولا خشية الاسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب

* (الجهة الرابعة) *

أن يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب والقوى فان كان لم يظهر له الا ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن الا فى ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يخرج الا على ما يغلب الظن ارادته فان لم يغلب شئ فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان وليس

أراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير الاوجه فصعب شديد وسأضرب لك أمثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها

---

باسم الفاعل فتؤول أن يكذب ثم تؤول الكذب بالكاذب ولا شك ان قولك زيد أعقل من الكاذب يرجع لقولك زيد أعقل من الذى يكذب (قوله ويؤول المصدر بالوصف) أى اسم الفاعل فيقال زيد أعقل من الكذب ثم يؤول الكذب بالكاذب ويقال زيد أعقل من الشخص الكاذب وهذا يرجع لقولك زيد أعقل من الذى يكذب (قوله الى المعنى الذى أراده) أى ابن مسعود (قوله ولكن بتوجيه يقبله العلماء) أى بخلاف التوجيه الذى ذكره ابن مسعود نفسه فانه لا يقبله العلماء (قوله وذلك) أى التأويل (قوله الى القول نفسه) أى من أنت على كظهر أمى (قوله كما يقول أهل الظاهر) أى القائلين انه اذا قال لها أنت على كظهر أمى لا تجب عليه الكفارة الا اذا كرر هذا اللفظ مرارا وانظر ما المراد بأهل الظاهر هنا المقلدين داود الظاهرى أو الفرقة الضالة (قوله وبعد) أى وأقول بعد ذكر هذا التوجيه تنبه فهذا الوجه الخ وقوله فهذا الوجه أى تأويل أن والفعل بالمصدر والمصدر باسم الفاعل (قوله لا فضل فيه) أى فقولك زيد أفضل فى العقل من الكاذب فيه تفضيل الكامل على الناقص وهذا لا بلاغة فيه (قوله الثانى الخ) فيه نظر فان الفعل الذى ينسبك هو وما معه فى المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغى عند السبك أن يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول فى أعجبنى ما صنعت المعنى أعجبنى صنعك واذا فعل ذلك فى المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس فى البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له فى ذلك أعنى البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا عن مظان التوجيه بمعزل ثم فى كلام المصنف الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه وهو ممتنع فقد ظهر لك أن التوجيهين اللذين ظهرا له لا معول عليهما اه دمامينى قال الشمنى والجواب عن النظر الاول أن المصدر المنسبك من أن والفعل لا تجب اضافته ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيهما ولا دخل للفاعل فى ذلك والجواب عن النظر الثانى قد ذكرناه (قوله من غيره) متعلق بفضل ومن بمعنى على ولا يصح أن يكون هو المفضل عليه لان أبعد مضاف فلا يوصل بمن واندفع اعتراض الدمامينى (قوله من المعنى الوضعى) أى التفضيل (قوله هذا) أى الذى ذكر بعده من أن يكذب (قوله الاسهاب) أى الاكثار والتطويل (قوله الجهة الرابعة) أى من الجهات الموجبة لفساد الاعراب (قوله أن يخرج) أى المعرب الكلام (قوله ويترك الوجه الخ) أل للجنس لاجل أن يصدق بالمتعدد (قوله الجميع) أى القوى والضعيف (قوله الا ذاك) أى الوجه الضعيف (قوله فان قصد بيان المحتمل) أى الوجه المحتمل (قوله فان لم يغلب شئ) أى فان لم يغلب على الظن ارادة شئ من الاوجه المحتملة (قوله من غير تعسف) أى ولا ينبغى أن يذكر الاوجه البعيدة التى فيها تعسف (قوله وسأضرب لك أمثلة) أى أذكر لك أمثلة

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وأمثالها ه أحدها قول جماعة فى وقيله انه عطف على لفظ الساعة فمن خفض وعلى محلها فمن نصب مع ما بينهما من التباعد وأبعد منه قول أبى عمرو فى قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر ان خبره أولئك ينادون من مكان بعيد وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج فى قوله تعالى ص والقرآن ذى الذكر ان جوابه ان ذلك لحق وقول بعضهم فى ثم آتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق وقول الزمخشرى فى وكل أمر مستقر فيمن جر مستقر ان كلا عطف على الساعة وأبعد منه قوله فى وفى موسى اذ ارسلناه انه عطف على وفى الارض آيات وأبعد من هذا قوله فى فاستفتهم ألربك البنات انه عطف على فاستفتهم أهم أشد خلقا قال هو معطوف على مثله فى أول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله فأما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشرى وأما من نصب فقيل عطف على سرهم أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون أو ليعلمون أى يكتبون ذلك أو يعلمون الحق أو أنه مصدر لقال محذوفا أو نصب على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشرى وأما ان الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين فى ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشرى وقيل مبتدأ خبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف فى تعيينه فقيل هو ما يقال لك أى فى شأنهم وقيل هو لما جاءهم أى كفروا به وقيل لا يأتيه الباطل أى لا يأتيه منهم وهو بعيد

---

وليس المراد ضرب المثال الذى هو معلوم من تشبيه شئ بشئ لاجل التقريب للافهام كأن يقال مثل العالم الذى لا يعمل مثل الحمار يحمل أسفارا فليس هذا مرادا (قوله وأمثالها) عطف على الضمير فى تجتنبها (قوله انه عطف على لفظ الساعة) أى فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قيله أى قيل النبى يارب (قوله فمن خفض) أى خفض قيله وهما عاصم وحمزة وقوله فمن نصب قيله أى وهم ما عدا عاصم وحمزة وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة وقيله بالرفع وخرجت على أنه عطف على علم الساعة على حذف مضاف أى وعلم قيله فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وعلى محلها) أى لان الساعة مضاف للمصدر الذى هو علم فهو من اضافة المصدر للمفعول فمحله نصب فالمعنى وعنده علم الساعة وعلم قول النبى يارب (قوله قول أبى عمرو) أى ابن العلاء (قوله وقول بعضهم) عطف على قوله قول الكوفيين وكان عليه أن يقول وأبعد منه قول بعضهم لان هذا أبعد مما قبله (قوله وقول الزمخشرى) عطف على قوله قول جماعة لا على قول الكوفيين والالزم ان هذا أبعد مما فى فصلت مع أنه ليس أبعد منه (قوله فيمن جر مستقر) أما من رفع فمستقر خبر عن كل (قوله عطف على الساعة) أى اقتربت الساعة واقترب كل أمر مستقر ثابت (قوله قوله) أى قول الزمخشرى وقوله وأبعد من هذا قوله أى قول الزمخشرى (قوله قال) أى الزمخشرى هو أى قوله فاستفتهم ألربك (قوله معطوف على مثله) هو فاستفتهم أهم أشد خلقا (قوله خلاف ذلك كله) أى لبعد الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فى هذه الآيات وحينئذ فتجتنب هذه الامور (قوله الواو للقسم) أى فالمعنى أقسم بقول النبى يارب الخ (قوله وما بعده الجواب) هو ان هؤلاء قوم الخ أى وقيل الجواب محذوف أى لتنصرن أو لافعلن فيهم ما أشاء (قوله عطف على سرهم الخ) فيه أن حكاية هذا القول والقولين بعده فى توجيه النصب فيما هو صواب غير جيدة لوجود التباعد بين المتعاطفين ثم جعل قيله مصدرا لقال محذوفا أو كون الواو للاستئناف وحرف القسم محذوفا هذا قريب (قوله أو ليعلمون) أى من قوله ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة الخ (قوله أو أنه مصدر لقال محذوفا) أى فالمعنى قال قيله يارب على حد ضرب ضربا زيدا ثم حذف الفعل لقيام المصدر مقامه (قوله على اسقاط حرف القسم) أعنى الباء والواو الموجودة للاستئناف والمعنى أقسم بقيله يارب (قوله بدل من الذين) أى مع اعادة العامل فكأنه قال ان الذين يلحدون وهم الذين كفروا الخ لا يخفون علينا ولا ضرر فى الاخبار عن الاسم قبل اتباعه بالبدل (قوله فى تعيينه) أى تعيين ذلك الخبر المذكور (قوله أى فى شأنهم) هذا تقدير للرابط وتقول فيما بعده كذلك (قوله أى كفروا به) اشارة لجواب لما فالخبر على هذا القول الجملة الشرطية أى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به وفيه أن هذا الاخبار لا فائدة فيه لان التقدير حينئذ ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المبتدأ وقد تخلف هنا

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لانّ الظاهر ان لا يأتيه من جملة خبر انه وأما ص والقرآن الآية فقيل الجواب محذوف اى انه لمعجز بدليل الثناء
عليه بقوله ذى الذكر أو انك لمن
المرسلين بدليل وعجبوا أن جاءهم
منذر منهم أو ما الامر كما زعموا
بدليل وقال الكافرون هذا ساحر
كذاب وقيل مذكور فقال
الاخفش ان كلّ الا كذب الرسل
وقال الفراء وثعلب ص لانّ
معناه صدق الله ويردّه أن الجواب
لا يتقدم فان أريد انه دليل الجواب
فقريب وقيل كم أهلكنا الآية
وحذفت اللام للطول وأما ثم
آتينا فعطف على ذلكم وصاكم به
وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب
الزمان أى ثم أخبركم بأنا آتينا موسى
الكتاب وأما وكل أمر مستقر
فمبتدأ حذف خبره أى وكل أمر
مستقر عند الله واقع أو ذكر وهو
حكمة بالغة وما بينهما اعتراض
وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض
على الجوار حمل على ما لم يثبت
فى الخبر وأما وفى موسى فعطف
على فيها من وتركنا فيها آية للذين
يخافون العذاب الأليم * الثانى
قول بعضهم فى فلا جناح عليه
أن يطوف بهما ان الوقف على
فلا جناح وانّ ما بعده اغراء
ليفيد صريحا مطلوبية
التطوف بالصفا والمروة ويردّه
أن اغراء الغائب ضعيف كقول
بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدّده
عليه رجلا ليسنى أى ليلزم غيرى
والذى فسرت به عائشة رضى الله
عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير رضى الله تعالى عنهم فى ذلك مسطورة فى صحيح البخارى
ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء

فلا يستقيم الاخبار كما فى قولك ان الذى قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجىء وقع فى الخبر والمخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار وأفاد ذمهم وعنادهم وأنهم كفروا بمجرّد المجىء من غير سبب يوجب الكفران (قوله من جملة خبر انه) أى من جملة خبر انه لكتاب عزيز أى أنها من جملة الخبر فى المعنى لانها علة له أى انما كان الكتاب عزيزا أى منيعا لانه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أى ليس قبله كتاب يكذبه ولا بعده (قوله ذى الذكر) أى ذى البيان أو الشرف (قوله أو ما الامر كما زعموا) أى كما قالوا أى كما قال كفار مكة من تعدد الاله (قوله بدليل وقال الكافرون هذا ساحر كذاب) أى الى آخره لان محل الدلالة قوله بعد أجعل الآلهة الها واحدا حيث قال لهم قولوا لا اله الا الله أى كيف يسع الخلق كلهم اله واحد (قوله لان معناه صدق الخ) هذا بناء على أن هذه الحروف الواقعة فى أوائل السور ليست مما استأثر الله بعلمه وهو خلاف الصحيح (قوله لا لترتيب الزمان) أى لان زمن ايصاء الله المخاطبين من أمة النبى بما تقدم ذكره متأخر عن زمن نزول التوراة على موسى لا متقدم عليه (قوله عند الله واقع) أى واقع عند الله فعند خبر مقدم وقوله واقع مبتدأ مؤخر فالخبر المحذوف جملة (قوله أو ذكر) عطف على حذف (قوله وخفض على الجوار) أى لمجاورته الامر المجرور بسبب الاضافة (قوله فعطف على فيها من وتركنا) أى فالمعنى وتركنا فى موسى أى جعلنا فى قصة موسى آية ثم بينها بقوله اذ أرسلناه الخ (قوله وتركنا فيها آية) أى جعلنا فى قرى لوط بعد اهلاك الكافرين آية أى علامة على اهلاكهم للذين يخافون العذاب الأليم فلا يفعلون مثل فعلهم (قوله وأن ما بعده) أى وهو قوله عليه أن يطوف بهما وقوله اغراء أى طلب وأمر بحث أى على الحاج والمعتمر أن يطوف بهما أى يلزمه ذلك (قوله مطلوبية التطوف) أى السعى بين الصفا والمروة لانه بدون هذا ربما يتوهم أن التطوف بهما ليس مطلوبا بل مباح فقط مع أنه ركن (قوله عليه رجلا الخ) هذا مقول قول الرجل الذى بلغه أن انسانا يهدده (قوله خلاف ذلك) أى خلاف كون عليه اغراء على السعى بينهما (قوله وقصتها الخ) هى ما روى هشام عن أبيه عروة أنه قال قلت لعائشة وأنا يومئذ حديث السن أرأيت قول الله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فما على الرجل أن لا يطوف بهما قالت عائشة كلا لو كان كما تقول لكانت الآية فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما انما نزلت هذه الآية فى الانصار كانوا يهلون لمناة الطاغية التى كانوا يعبدونها وهو صنم كان حذو قديد وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة لانه كان على الصفا صنم يقال له اساف وعلى المروة صنم يقال له نائلة يقال انهما كانا رجلا وامرأة زنيا فى الكعبة فمسخا حجرين فوضعا ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله فلما جاء الاسلام سألوا رسول الله صلى الله

عليه

بل كلمة على تقتضى ذلك مطلقا وأما قول بعضهم فى قل تعالوا أتل
ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا
به شيأ ان الوقف قبل عليكم وان
عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص
من اشكال ظاهر فى الآية محوج
للتأويل (الثالث) قول بعضهم
فى انما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس أهل البيت ان أهل
منصوب على الاختصاص وهذا
ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب
مثل بك الله نرجو الفضل وانما
الاكثر أن يقع بعد ضمير التكلم
كالحديث نحن معاشر الانبياء
لا نورث والصواب أنه منادى
(الرابع) قول الزمخشرى فى فلا
تجعلوا لله أندادا انه يجوز كون
تجعلوا منصوبا فى جواب الترجى
أعنى لعلكم تتقون على
حد النصب فى قراءة حفص فأطلع
وهذا لا يجيزه بصرى ويتأولون
قراءة حفص اما على أنه جواب
للامر وهو ابن لى صرحا وعلى
العطف على الاسباب على حد قوله
* ولبس عباءة وتقر عينى *
أو على معنى ما يقع موقع أبلغ وهو
أن أبلغ على حد قوله ولا سابق شيأ
ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب
الترجى منصوب كجواب التمنى
فهو قليل فكيف تخرج عليه
القراءة المجمع عليها وهذا كتخريجه
قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات
والارض الغيب الا الله على أن
الاستثناء منقطع وأنه جاء على
البدل الواقع فى اللغة التميمية
وقد مضى البحث فيها

عليه وسلم عن ذلك وقالوا له أنطوف بمحل الاصنام فأنزل الله تبارك وتعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما فعروة رأى دلالة الآية على اباحة السعى لا على وجوبه ووجهه أنه اقتصر فى الآية على نفى الاثم فى السعى ونفى الاثم يجامع فعل المطلوب فعله والمكروه والمباح فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكر أخص منه وهو اثبات الاجر لانه اذا كان للحقيقة اعتباران أحدهما عام يشملها وغيرها والآخر خاص بها فالبلاغة أن يعبر عنها بما هو خاص بها فأما جواب عائشة فهو من بديع فقهها وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عمن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك ووردت الآية على ما هى عليه لم يكن نصا فى انتفاء الوجوب ثم بينت له ان الاقتصار هنا على نفى الاثم له سبب خاص وهو أنهم توقعوا الاثم فجاء الكلام منطبقا على سؤالهم فقيل لهم لا اثم فيه خلافا لما توقعوه وكونه واجبا أو لا شئ آخر فلم ترد عائشة الاكتفاء فى اثبات الايجاب بما ذكرته وانما أرادت نفى دلالة الآية على كونه مباحا وأما وجوب السعى بينهما فقد علم من السنة (قوله تقتضى ذلك مطلقا) أى جعلت اغراء أولا (قوله وبه يتخلص من اشكال الخ) الاشكال هو أن ما من قوله ما حرم موصولة وان لا تشركوا بدل أو خبر مبتدإ محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه وأن الاوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا وفيه عطف الانشاء على الخبر وجعل المعانى الواجبة المامور بها محرمة فيحوج ذلك الى التأويل بادعاء أن لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالاغراء حسن سالم من تلك التكلفات كلها وعطف الاوامر على المحرمات باعتبار حرمة أضدادها وجعل الخبر السابق انشاء معنى والمعنى عليكم أن لا تشركوا به شيأ أى الزموا ترك الشرك به وقد مر الكلام على ذلك فى لا من حرف اللام (قوله فلا تجعلوا لله أندادا) لا ناهية وتجعلوا مجزوم بلا الناهية وهذا الاعراب هو الوجيه (قوله فى جواب الترجى) أى ولا نافية وقوله فى جواب الترجى أى على مذهب الكوفيين المجوزين للنصب فى جواب الترجى (قوله على حد قوله ولبس عباءة) أى فهو من عطف الفعل المضارع على المصدر الصريح (قوله موقع أبلغ) أى فهو من العطف على التوهم أى توهم أن أن موجودة (قوله ولا سابق) أى فهو عطف على معنى ما يقع موقع مدرك فى قوله * بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق الخ والذى يقع موقع مدرك بمدرك (قوله قول الفراء) أى الذى هو كوفى وقوله ان جواب أى من أن جواب بيان لقول الفراء أى ان ثبت قول الفراء مع من وافقه من الكوفيين والا فهو ليس منفردا بهذا القول (قوله فهو قليل) أى فنصب جواب الترجى قليل (قوله وهذا) أى التخريج على النصب فى جواب الترجى مثل تخريج الزمخشرى قوله تعالى الخ أى مثله فى كون كل قليلا (قوله منقطع) انما حمله على ذلك توهم حلول استقرار المولى فى السموات أو

ونظيره هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام أحد الا زيد كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل ما فيها أحد الا حمارا وانما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين ألا ترى الى اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم وأن أكثرهم قرأ به في ما فعلوه الا قليل منهم وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرأ به في ما لهم به من علم الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ان الباء زائدة وأنفسهن توكيد للنون وانما لغة الاكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم أنتم أنفسكم (الخامس) قول بعضهم في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله

في الارض وهو لا يصح فلذا جعل منقطعا ولم يجعله متصلا فان قيل ان الراجح في الاستثناء المنقطع بعد النفي النصب على الاستثناء فما وجه الرفع أجاب المصنف بأنه جاء على البدل الخ أي والتخريج على اللغة التميمية ضعيف لانها لغة ضعيفة وحينئذ فالاولى أن الظرف أعني قوله في السموات الخ متعلق بمحذوف وأن الاستثناء متصل أي قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله وقوله الا الله بدل من من لان الراجح في المتصل الابدال بعد النفي والتعلق بالمحذوف أولى من الانقطاع أو أن من معمول ليعلم والنصب بدل اشتمال والا الله فاعل وهو من الاستثناء المفرغ وهذان الوجهان سبقا للمصنف (قوله ونظيره هذا على العكس) أي من جهة أن الاستثناء هنا متصل وفيما تقدم منقطع وكل منهما واقع بعد نفي وقد أعرب كل من الاستثناءين بخلاف الراجح فيه (قوله الا من سفه نفسه) في البحر من في قوله ومن يرغب اسم استفهام في محل رفع على الابتداء وهو استفهام معناه الانكار ومن سفه في موضع رفع بدل من الضمير المستكن في يرغب ويجوز أن يكون في محل نصب على الاستثناء والرفع على البدل أجود لانه استثناء من غير موجب وانتصاب نفسه على أنه تمييز على قول الفراء المجوز لمجيئه معرفة أو على التشبيه بالمفعول به على قول بعض الكوفيين وأما الجمهور فيجعلون النصب على التشبيه المذكور خاصا بالصفة المشبهة ولا يجوز في الفعل تقول زيد حسن الوجه ولا تقول يحسن الوجه واما على أنه مفعول به اما لكون سفه يتعدى بنفسه كسفه المضعف واما لكونه ضمن معنى ما يتعدى كجهل وهو قول الزجاج وابن جني أو أهلك وهو قول أبي عبيدة أو على اسقاط حرف الجر والاصل سفه في نفسه وهو قول بعض البصريين (قوله فحمل) أي الكرماني قراءة السبعة الخ وهذا بيان لحقيقة العكس المشار له بقوله ونظيره على العكس (قوله في مثل ما قام أحد الا زيد) أي فالاولى الابدال لا النصب والنصب خلاف الراجح وحينئذ فيتعين أن محلها رفع على الابدال من ضمير يرغب ونفسه مفعول لسفه بناء على أنه يتعدى لتضمنه معنى أهلك أو جهل (قوله الا حمارا) أي فجعل حمار بالرفع بدلا خلاف الراجح (قوله وانما تأتي الخ) علة لمحذوف أي وكلا التخريجين غير صواب لانه انما تأتي قراءة الخ (قوله على الرفع) أي على البدل من شهداء وقوله الا قليل أي بالرفع بدلا من ضمير فعلوه (قوله الا ابتغاء وجه ربه الاعلى) لانه منقطع لان طلب رؤية المولى ليس من النعمة أي التي شأنها أن تصدر من العبد جزاء لغيره (قوله على خلافه) أي وانه يقرأ اتباع بالنصب أي لانه منقطع (قوله أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل) هذا أي كون التوكيد بالمنفصل أولا ثم بالمتصل مذهب الاكثر فلا ينافي أن بعضهم يقول ان مطلق فاصل يكفي فاندفع قول الشارح ان الباء فاصل ومطلق فاصل كاف وحاصل الجواب نعم وان كان كافيا الا أنه ليس لغة الاكثر والمصنف انما قال لغة الاكثرين كذا قرر شيخنا (قوله لضعف أمر المخاطب) علة لمحذوف أي الصواب أنها لام العلة لا لام الامر لضعف الخ (قوله كقوله

الخ)

لتقم أنت يا ابن خير قريش * فلتقض حوائج المسلمينا (السادس) قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذي أحسن بالرفع ان أصله أحسنوا فحذفت الواو واجتزاء عنها بالضمة كما قال

اذا ماشاء ضروا من أرادوا
ولا يألوهم أحد ضرارا

واجتماع حذف الواو واطلاق الذي على الجماعة كقوله

* وان الذي حانت بفلج دماؤهم *

ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدا أي هو أحسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان أهل الكوفة يقيسونه والاتفاق على أنه قياس مع أي كقوله

* فسلم على أيهم أفضل *

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة ان الاصل أن يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن أظهر منه قول الجماعة انه قد جاء على اهمال أن الناصبة حملا على أختها ما المصدرية (السابع) قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيأ فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها انه على حد قوله

* انك ان يصرع أخوك تصرع *

فخرج القراءة المتواترة على شئ لا يجوز الا في الشعر والصواب أنه مجزوم وأن الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشد ولم يرد وقوله تعالى عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذا قدر لا يضركم جوابا الاسم الفعل فان قدر استئنافا فالضمة اعراب

الخ) هذا مثال لامر المخاطب باللام واقتصر المصنف على البيت ايروج له دعوى الضعف ولا يستنكر لكن قد ذكره في حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم قلت ممن قرأ بالتاء الفوقية في تلك الآية يعقوب وليست قراءته شاذة اذ الصحيح في الشاذ أنه ما وراء القراآت العشر وقراءته من العشر اه دماميني (قوله فلتقض) بضم التاء لانه رباعي من قضى (قوله شاذ) أي فاصله شاذوا فاجتزى بالضمة عن الواو (قوله ولا يألوهم الخ) يألو أي يستطيع قال الجوهري تقول ألا يألو ألوا استطاعه والضرار المضارة يريد الشاعر ان أحدا لا يستطيع أن يضاررهم ولا يقاومهم في المضاررة (قوله كقوله) نظير في اطلاق الذي على الجماعة (قوله والاولى الخ) أي لانه لا يلزم عليها أمران قليلان حذف الواو والاجتزاء بالضمة واطلاق الذي على الجماعة (قوله وقد جاءت الخ) هذا استئناف مقو لما قبله وقوله منه أن من هذا الباب وهو حذف صدر الصلة عند عدم طولها (قوله ان الاصل أن يتموا بالجمع) أي فحذفت الواو واجتزى عنها بالضمة (قوله ولكن أظهر منه الخ) الاظهر به من جهة مخالفة الاول للرسم من غير داع اه تقرير دردير (قوله ولكن أظهر منه قول الجماعة الخ) فيه نظر من وجهين أحدهما أنه لا وجه لكون هذا أظهر فان حمل أن الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير ووقوعه في فصيح الكلام شائع الثاني أنه قد ذكر في أواخر الكلام على المثال الثاني من أمثلة الجهة الثامنة أن حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا بأن القول ان الاصل أن يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وبيان المنافاة أن كون هذا حسنا يقتضي سداده كذا اعترض الشارح الدماميني وأجاب الشمني عن الاول بأن المراد أنه أظهر لتبادره الى الذهن وهذا لا ينافي أنه غير قياسي وعن الثاني أن هذا المحل مما وقع في المصحف على خلاف الاصطلاح عند أهل الخط ولا يسلم امكان الاصل فيه (قوله فيمن قرأ بتشديد الخ) أما قراءة السكون وكسر الضاد فهو جواب ان (قوله على شئ لا يجوز) أي وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا وهذا هو المشار له بقول الخلاصة * ورفعه بعد مضارع وهن * (قوله اتباع) أي والقياس فتح الراء لان المضارع المجزوم اذا كان آخره مشددا فيفتح آخره للتخلص من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة للخفة وقوله اتباع أي لحركة الضاد قبلها فيضركم مجزوم بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع (قوله لم يشد ولم يرد) بضم الدال فيهما اتباعا لضم الشين والراء (قوله وقوله تعالى) عطف على قوله في قولك لم يشد (قوله لا يضركم من ضل) أي فلا يضركم مجزوم وضمته للاتباع فسكونه مقدر (قوله جوابا الاسم الفعل) أي فهو جواب للامر فيكون مجزوما (قوله فالضمة اعراب) أي

رفع لتجرده من الناصب والجازم (قوله بل قد امتنع الزمخشري الخ) هذا ترق على ما استفيد من قوله تخرج القراءة الخ أي ان رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعا ضعيف لا يجوز الا في الشعر فكيف يخرج عليه القرآن بل قد امتنع الزمخشري من تخريج القرآن على رفع الجواب مع كون فعل الشرط ماضيا مع كونه كثيرا في نفسه (قوله هذا) أي وانظر هذا (قوله بجواز الوجهين) أي جزم الجواب بحيث يقال اقم ورفعه لكون الاداة لم تعمل في لفظ الشرط مع قربه منها فلا تعمل في لفظ الجواب (قوله لم يستسهل الخ) أي فكيف يصح تخريج القراءة على ما هو خاص بالشعر كما تقدم (قوله عليه) أي على الرفع المرجوح (قوله يوضح لك هذا) أي عدم استسهاله تخريج القراءة المتفق عليها عليه أنه أي الزمخشري جوز ذلك في الشاذة فالحاصل أن القراءة المتفق عليها لم يخرجها الا على الوجه الافصح بخلاف الشاذة فجوز تخريجها على خلافه فلما جوز في الشاذة ومنع في المتفق عليها علم أن المتفق عليها انما تخرج على الافصح بخلاف الشاذة (قوله أنه جوز ذلك) أي رفع الجواب (قوله على تأويله بالماضي) أي فيؤول تكونوا بكنتم فيفرض ما ليس واقعا واقعا فيفرض أينما تكونوا واقعا (قوله على حذف الفاء) أي مع المبتدا أي فالجملة اسمية أي فأنتم يدرككم (قوله ويجوز أن يقال الخ) وهذا هو محل الشاهد (قوله محمول الخ) أي فيدرككم مرفوع لكونه جواب شرط ماض تأويلا فيؤول تكونوا بكنتم (قوله وهو) أي ما يقع موقعه هو أينما كنتم (قوله كما حل ولا ناعب) أي فناعب مجرور عطف على مصلحين خبر ليس باعتبار تأويله بمصلحين وقوله ولا ناعب تمامه الا ببين غرابها (قوله ولا ناعب) أول البيت

* مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة * ولا ناعب (قوله وهو ليسوا) بيان لما يقع موقعه (قوله والصواب ما بينت لك) حاصل دفع التناقض عن الزمخشري أنه امتنع من جعل ما شرطية لرفع تود من حيث كانت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في تجويزه ما أجازه في أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسمح فيها وفيه نظر فانه يرى أن القراآت كلها آحاد ولا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطئة بعض القراء السبعة في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول لظنه أن القراءة بالرأي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر وأقول بل الاعتذار له بما ذكره المصنف ظاهر لان الزمخشري وان كان يرى ان القراآت كلها احاد لكن لما كانت الاولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها لقوتها بسبب كثرة القارئ بها وكانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها لقلة القارئ بها اه شمني (قوله ويجوز أن يتصل الخ) أي بأن يجعل قوله ولا تظلمون دليل الجواب وقوله يدرككم مستأنف أي أينما تكونوا لا تظلموا فتيلا (قوله وقد مضى رده) أي بأن جواب الشرط لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعا بل ماضيا (قوله ان بسم الله خبر الخ) أي والمعنى

بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع تود هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد أقوم ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه يوضح لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا وذلك على تأويله بالماضي فقال قرئ أينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز أن يقال انه محمول على ما يقع موقعه وهو أينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينت لك قال ويجوز أن يتصل بقوله ولا تظلمون انتهى وقد مضى رده (الثامن) قول ابن حبيب ان بسم الله خبر والحمد مبتدأ ولله حال والصواب أن الحمد لله مبتدأ وخبر وبسم الله على ما تقدم في اعرابها

الحمد

(التاسع) قول بعضهم ان أصل بسم كسر السين أو ضمها على لغة من قال سم أو سم ثم سكنت السين لئلا يتوالى كسرات أو لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون أصل وهى لغة الاكثرين وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل (العاشر) قول بعضهم فى الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء أكبر من قول المؤذن الله أكبر الله أكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هى حركة الساكنين وانما لم يكسروا حفظا لتفخيم اللام كما فى ألم الله وقيل هى حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع والصواب أن كسرة الميم اعرابية وأن حركة الراء ضمة اعرابية وليس لهمزة الوصل ثبوت فى الدرج فتنقل حركتها الا فى ندور (الحادى عشر) قول الجماعة فى قوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا فى العذاب المهين ان فيه حذف مضافين والمعنى علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى ان تبين بمعنى وضح وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن أى وضح للناس أن الجن لو كانوا الخ (الثانى عشر) قول فى بعضهم عينا فيها تسمى ان الوقف على تسمى هنا أى عينا مسماة معروفة وان سل سبيلا جملة أمرية أى اسأل طريقا موصلة اليها

الحمدالة كونه لله كائن باسمه تعالى (قوله قول بعضهم ان أصل بسم الخ) هذا المثال لا ينبغى أن يذكر فى هذا الباب لانه موضوع لذكر الامور التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر فى ذلك ليس من الاعراب فى شئ وقد ذكر المصنف فى ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب فكان حقه أن يجتنب ذلك فى كتابه رأسا اه دماميني (قوله لئلا يتوالى كسرات) راجع لقوله سم وقوله أو لئلا الخ راجع لقول سم (قوله لئلا يخرجوا من كسر) الخ وهو أثقل من توالى كسرات (قوله انه وصل بنية الوقف) أى فالميم ساكنة للوقف ولم يوقف عليها بل وصلها مع نية الوقف عليها مع سكونها باللام الساكنة من الحمد وحذفت الالف من الحمد لانها همزة وصل تحذف عند الوصل فالتقى ساكنان فحركت الميم بالكسر لاجل التخلص من التقائهما (قوله لالتقائهما) أى لاجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله ونظير هذا) أى كون الكسر فى الميم لاجل التخلص من التقاء الساكنين (قوله ان حركة الخ) أى لان ألفاظ الاذان جزم وكل جملة آخرها ساكن فالراء من أكبر ساكنة ولم يوقف عليها بل وصلها بلفظ الجلالة فالتقى ساكنان فحركت الراء للتخلص (قوله حركة الساكنين) أعنى الراء ولام الله أى حركة التخلص منهما (قوله وانما لم يكسروا) أى مع أن الاصل فى التخلص من الساكنين يكون بالكسر (قوله حفظا لتفخيم اللام) أى مع خفة الفتح والا فالتفخيم يحصل أيضا مع الضم وكل من الضم والفتح ليس أصلا فى التخلص (قوله لتفخيم اللام) أى من اسم الله لان اللام اذا كان ما قبلها فتحة فخمت لا ان كان ما قبلها كسرة اذ هى حينئذ ترقق (قوله حركة الهمزة) حاصله نقلت حركة الهمزة للساكن قبلها وهو الراء ثم وصلت بما بعده بنية الوقف (قوله لغير داع) فيه أن فيه داعيا فى الاذان لان الاذان لم يسمع الا موقوفا ففى نقل الحركة ايذان بأنه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية من السنة فى الاذان من ايراد كلماته موقوفا على أواخرها فهو وان لم يقف حسا وقف حكما من جهة أنه اعتبر آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه المصنف كان لم يقف حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية اه دماميني (قوله فتنقل حركتها) اى حتى تنقل حركتها (قوله قول الجماعة) أى المفسرين (قوله علمت) هو معنى تبينت (قوله معنى حسن) أى وأما ظاهر الآية فهو بعيد اذ ظاهره أن كل الجن ادعوا علم الغيب ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب الا حين خر سليمان ميتا (قوله لم يظهر الدليل عليهما) وقد يقال الدليل عليهما توقف المعنى عليهما فالدليل عقلى ولا يقال ان ظاهر الآية صحيح لانا نقول انه بعيد ومتى كان بعيدا عقلا أو عادة ارتكب خلافه (قوله بمعنى وضح) أى لا بمعنى علم فهو كقولك تبين جهل زيد أى اتضح للناس جهله (قوله على تسمى هنا) الاولى هنا على تسمى ويكون على تسمى بيانا لهنا (قوله أى اسأل طريقا موصلة) أى اسأل

ودون هذا فى البعد قول آخر انه علم مركب كتأبط شرا والاظهر أنه اسم مفرد مبالغة فى السلسال كما أن السلسال مبالغة فى السلس ثم يحتمل أنه نكرة ويحتمل أنه علم منقول وصرف لانه اسم لماء وتقدم ذكر العين لا يوجب تأنيثه كما تقول هذه واسط بالصرف ويبعد أن يقال صرف للتناسب كقواريرا لاتفاقهم على صرفه (الثالث عشر) قول مكى وغيره فى قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا ان زهرة حال من الهاء به أو من ما وان التنوين حذف للساكنين مثل قوله

• ولا ذاكر الله الا قليلا •

وان جر الحياة على أنه بدل من ما والصواب أن زهرة مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتيع أو بتقدير أذم لان المقام يقتضيه أو بتقدير أعنى بيانا لما أو للضمير أو بدل من أزواجا اما بتقدير ذوى زهرة أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما أو للهاء وهذا على مذهب الكوفيين فى تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بأن لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبى وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبأنه لا يقال مررت بزيد أخاك على البدل لان العامل فى المبدل منه لا يتوجه اليه بنفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه فى نية الطرح فيبقى الموصول بلا عائد فى التقدير وقد مر أن الزمخشرى منع فى أن اعبدوا الله أن يكون بدلا من الهاء فى أمرتنى به ورددناه عليه ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى التأخير حكم المؤخر

اى

العلماء طريقا موصلة اليها أو أن المعنى الزم طريقا موصلة اليها وقد شنع الزمخشرى فى الكشاف على من قال بهذا القول ومن نسبه لعلى بن أبى طالب وقال ان هذا من الاحداث فى كتاب الله (قوله السلسال) بفتح السين لانه فى الاصل مصدر والتفعال لم يأت منه ألفاظ مكسورة العين الا التبيان والتلقاء (قوله مبالغة فى السلس) بكسر اللام الثانية والشراب السلس هو سهل المساغ يقال شراب سلس وسلسال وسلسبيل وكل واحد أبلغ مما قبله فى اساغة الشراب لان كل واحد أزيد حروفا مما قبله اه تقرير دردير (قوله ثم يحتمل) أى على كونه مفردا وقوله نكرة أى فصرفه ظاهر لانه لم توجد فيه العلتان (قوله وصرف لانه الخ) حاصله أنه اذا كان علما فقد وجد فيه العلتان العلمية والتأنيث اذ هو اسم للعين كما سبق عينا فيها تسمى الخ فلاى شئ صرف والجواب انه صرف نظرا لكونه اسما للماء الذى هو مذكر فلو روعى كونه اسما للعين لمنع من الصرف والحاصل أنه يجوز فيه الامران (قوله وتقدم ذكر العين الخ) جواب عن سؤال حاصله أن تقدم ذكر العين يفيد أنه اسم للعين فحينئذ يجب منعه من الصرف وحاصل الجواب أن تقدم ذكر العين لا نسلم أنه معين لمنعه لجواز ملاحظة كونه علما للماء (قوله هذه واسط) أى فالصرف لملاحظة أنها اسم لموضع وهو مذكر ويجوز المنع من الصرف نظرا لكونه اسم بلد (قوله لاتفاقهم على صرفه) أى فى هذه الآية أى لاتفاق السبعة فلا ينافى أن هناك قراءة شاذة تمنعه من الصرف وقوله لاتفاقهم الخ أى ولو كان الصرف للتناسب لوجد قراءة سبعية بالمنع من الصرف لان المنع للتناسب وقع فيه خلاف قوى تأمل (قوله أزواجا) أى أصنافا منهم زهرة الحياة الدنيا أى زينتها وبهجتها (قوله وان التنوين) جواب عما يقال ان الحال واجبة التنكير وزهرة مضاف للحياة فهو معرفة (قوله ولا ذاكر الخ) أى فالاصل ذاكرا فحذف التنوين للساكنين (قوله بدل من ما) أى والمعنى حينئذ لا تمدن عينيك الى الحياة الدنيا التى متعنا بها أزواجا منهم حالة كون ذلك الممتع به زهرة وزينة (قوله والصواب الخ) أى وأما قول مكى فغير صواب لانه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبى لان لنفتنهم متعلق بمتعنا الواقع صلة لما ولانه يلزم عليه أيضا اتباع الموصول قبل كمال صلته وهو ممنوع (قوله وقيل بدل من ما) أى والمعنى لا تمدن عينيك الى زهرة الحياة الدنيا التى متعنا بها أزواجا منهم (قوله على البدل) أى بدل المنصوب من المجرور نظرا للمحل (قوله بنفسه) أى بل بحرف الجر فيجب تعديه أيضا للبدل بحرف الجر لان البدل على نية تكرار العامل (قوله وفيه ما ذكر) أى مجموع ما ذكر الخ من الاعتراضات وليس المراد الجميع اذ الذى يأتى هنا انما هو الاعتراض الاول والثالث وأما الثانى فلا يأتى هنا لانه ليس فى هذا الوجه ابدال من الموصول (قوله ورددناه عليه) بان المضر بدل الموصول فلا عائد فى اللفظ وأما بقاؤه بلا عائد فى التقدير فلا ضرر فيه (قوله حكم المؤخر)

أى بالفعل فلا يعود الضمير عليه فقوله ضرب الخ المفعول فى نية التأخير فلو كان فى حكم المؤخر بالفعل لزم عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة مع أن الآية فيها ذلك والامة اجمعت على جوازه (قوله كقراءة ابن عامر) أى فانها اخرجت على أوجه ثلاثة وكل منها لايخلو عن ضعف ولا يتأتى تخريجها على غير ماذكر (قوله وعاصم) أى من رواية شعبة قال فى الحرز فى الانبياء ونجى احذف وشدد كذى صلا (قوله وكذلك نجى المؤمنين) هذا اعتراف من المصنف بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة لكونها لاتخرج الا على وجه مرجوح ولا ينبغى ارتكاب مثله اه دمامينى قال الشمنى أقول ليس فى كلام المصنف اعتراف بأن هذه القراءة غير فصيحة غاية الامر فيه أنها مرجوحة ولا يلزم من المرجوحية عدم الفصاحة (قوله وفيه ضعف من جهات) أى ثلاثة (قوله اسكان آخر الماضى) أى مع انه مبنى على الفتح وفيه أنه لابعد فى تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد أيضا فى اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل متعد أولازم لابد له من مصدر الاماشذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا فى موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو النتيجة ههنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فيبقى المؤمنين مفعولا به صريحا والتقدير ونجى النجاء المؤمنين اه شمنى (قوله وانابة ضمير المصدر) أى مناب الفاعل (قوله مع أنه مفهوم من الفعل) أى فاسناد الفعل له لايفيد (قوله بسكون ثانيه) أى فأدغمت النون الثانية فى الجيم (قوله تخفى) أى بأن تسكن وتغير وقوله ولاتدغم أى وهنا أدغمت فى الجيم (قوله وقد زعم الخ) أى وزعمهم لايسلم وما ذكر من اجاصة وما معها فهو من ادغام المثلين لا المتقاربين وقد يقال يدل على جواز هذا الادغام هذه الآية فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من يقول انه لم يجئ مثله عن العرب مشيرا الى أنه أحاط بجميع كلام العرب فيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لايعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته أو لجهالة عله ونترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته من الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراآت السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء وأما ما هو من قبيل الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمزة والادغام فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب وغيره قلت نعم لكن لايكون نقل القراء لهذه الاشياء أقل من ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف يطعن فيما نقله القراء الثقات بأنه لم يجئ مثله ومن أين عرف أنه لم يجئ مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه فقبول هذا أولى اه شمنى (قوله أدغمت فيها قليلا) أى وما هنا من القليل (قوله واجانة) هى حريم النخلة (قوله ونحوهن) أى من كل ماض مبدوء بالنون (قوله اذا ابتدئت بالنون) نحو نبئ وننزل وننقب (قوله أن يترك) أى المعرب بعض

فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه ويرد ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه * (تنبيه) * وقد يكون الموضع لايتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين فقيل الفعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضى وانابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل وانابة غير المفعول به مع وجوده وقيل مضارع أصله ننجى بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولاتدغم وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلا وأن منه اترج واجاصه واجانة وقيل مضارع وأصله ننجى بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه أنه لايجوز فى مضارع نبأت ونقبت ونزلت ونحوهن اذا ابتدئت بالنون ان تحذف النون الثانية الا فى ندور كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا

* (الجهة الخامسة) *

أن يترك بعض مايحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة والنور دمسائل

من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها * (باب المبتدا) * مسئلة يجوز فى الضمير المنفصل من نحو انك أنت السميع العليم ثلاثة أوجه الفصل وهو أرجحها والابتداء وهو أضعفها ويختص بلغة تميم والتوكيد * (مسئلة) * يجوز فى الاسم المفتتح به من نحو قولك هذا أكرمته الابتداء والمفعولية ومثله كم رجل لقيته ومن أكرمته لكن فى هاتين يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته * (مسئلة) * يجوز فى المرفوع فى نحو أفى الله شك وما فى الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهو أرجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله كلتا غرف فى سورة الزمر لان الظرف الاول معتمد على المخبر عنه والثانى على الموصوف اذ الغرف الاول موصوفة بما بعدها وكذلك نار فى قول الخنساء

* كأنه علم فى رأسه نار *

ومثله الاسم التالى للوصف فى نحو زيد قائم أبوه وأقائم زيد لما ذكرنا ولان الاب اذا قدر فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو الاصل فى الخبر ومثله ظلمات من قوله تعالى أو كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل فى الصفة الافراد فان قلت أقائم أنت فكذلك عند البصريين وأوجب الكوفيون فى ذلك الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب وهم اذ نقل فى اماليه الاجماع على ذلك وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام أنا

ما يحتمله اللفظ أى فيعترض عليه بأنه قد ترك بعض الاوجه الظاهرة التى يحتملها اللفظ (قوله من ذلك) أى من الامور التى يحتملها اللفظ لا بقيد كونها ظاهرة بدليل أنه سيذكر فى باب كان ونحوها أوجها ضعيفة (قوله باب المبتدا) أى باب الاسم الذى يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالا ظاهرا (قوله أضعفها) أفعل التفضيل هنا كالذى قبله ليس على بابه والا كان بينهما تناقض واعلم أن محل ضعف كون الضمير مبتدأ اذا تعين فيه الفصل وذلك فيما اذا احتمل كون المرفوع صفة لولا الضمير نحو زيد هو الفاضل فلولا ذكر الضمير لتوهم أن الفاضل صفة وأتى بالضمير للفصل بين الخبر والصفة وأما ان لم يتعين الضمير للفصل كما فى الآية فليس فيه ضعف اذا علمت هذا تعلم أن قول الشارح وهو أضعفها لا يظهر اه تقرير دردير (قوله ويختص بلغة تميم) فيه ان اللفظ متحد الا أن يكون ثمرة ذلك اذا زال ان واختلف الاعراب نحو كان زيد هو الفاضل بنصب الفاضل عند غير بنى تميم وبرفعه عندهم (قوله لكن فى هاتين يقدر الفعل مؤخرا) أى وأما فى المثال الاول فيقدر مقدما (قوله ومثلهما رب رجل صالح لقيته) أى مثل كم رجل لقيته ومن أكرمته فى جواز الوجهين وفى تقدير الفعل مؤخرا رب رجل صالح لقيته وان كان بينهما وبين رب رجل لقيته فرق من جهة أن معمول الفعل والابتداء فيهما كم ومن وفيه هو المجرور برب وقد تقدم فى رب أنها تنفرد بالزيادة فى الاعراب دون المعنى وأن محل مجرورها فى نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتدائية وفى نحو رب رجل لقيت نصب على المفعولية وفى رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما فى قولك هذا لقيته اه شمنى (قوله الابتدائية والفاعلية) أى لان الظرف اعتمد على الاستفهام فى الآية وعلى النفى فى المثال (قوله لان الاصل عدم التقديم والتأخير) أى وهذا لازم على الابتدائية (قوله ومثله) أى فى جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله كلتا غرف) أى فى قوله لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف (قوله على المخبر عنه) أى وهو قوله لكن الذين اتقوا لان الذين مبتدأ ولهم غرف خبر (قوله والثانى على الموصوف) أعنى الغرف الاول أى غرف موصوفة بكونها من فوقها غرف (قوله وكذلك) أى يجوز الوجهان والفاعلية أرجح والظرف معتمد على الموصوف أعنى علم (قوله ومثله) أى فى جواز الوجهين والارجح الفاعلية (قوله لما ذكرنا) أى من أن الاصل عدم التأخير (قوله كان خبر زيد مفردا) أى لان الصفة مع مرفوعها فى حكم المفرد وهذا التوجيه الثانى كما يأتى هنا يأتى فى نار وفى غرف الثانى اه تقرير دردير (قوله فكذلك) أى يجوز فيه الوجهان والارجح الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير (قوله فى ذلك) أى الضمير (قوله على ذلك) أى على وجوب الابتدائية ووجه الوهم ان البصريين يجوزون الوجهين وحينئذ فلا يصح حكاية الاجماع (قوله وحجتهم) أى وحجة الكوفيين على وجوب الابتدائية بالضمير (قوله لا يجاوره) أى لا يجاور الضمير الفعل حال كون الضمير منفصلا عن الفعل أى لانه متى

امكن

والجواب أنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت أو قمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي وقول الشاعر

* خليلي ما واف بعهدي أنتما *

فان القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مؤد الى فصل العامل من المعمول بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن أكثر البصريين وهو أن يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا

* (مسئلة) * يجوز في نحو أخوه من قولك زيد ضرب في الدار أخوه أن يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وأن يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديره خاليا من الضمير وأن يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا رديا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما

أمكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال أي ومثل الفعل الوصف اذ لا فرق بينهما وما جاء مخالفا لذلك خرج على التقديم والتأخير هذا حاصل توجيههم وبما ذكرناه تم كلامهم (قوله والجواب الخ) حاصله انه انما لم يجب الوصل في الوصف لانه لو وصل لاستتر الضمير ولو استتر لم يعلم مرجعه هل هو للمتكلم أو للمخاطب بخلاف الضمير الذي في الفعل فانه لو اتصل لبرز ولم يستتر ففرق بين الوصف والفعل فقولهم في التوجيه لا فرق بين الوصف والفعل لا يسلم اه تقرير دردير (قوله لئلا يجهل معناه) أي المراد منه من كونه ضمير متكلم أو مخاطب (قوله احتمل معه) أي اغتفر معه الفصل (قوله مسد واجب الفصل) أي فلذا جاز فصله (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فانه ليس واجب الفصل (قوله ومما يقطع به على بطلان مذهبهم) أي من وجوب الابتدائية بالضمير وذلك لان الضمير في الآية والبيت يمنع جعله مبتدأ (قوله مؤد الخ) قال الدماميني ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم أما الآية فلان وقوله عن آلهتي يحتمل أنه متعلق بفعل محذوف أي ترغب عن آلهتي وأما البيت فلان الخبر يحتمل أن يكون الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف المدلول عليه بالنفي أي أنتما اذا لم تكونا لي فما واف بعهدي موجود لان غيركما بالاولى وحيث كانت الآية والبيت محتملين لما ذكر فلا يتم ما ذكره المصنف من أنهما قاطعان ببطلان مذهب الكوفيين وأجاب الشمني بأن مراد المصنف بالقطع الظن الغالب وحينئذ فلا يقدح فيه احتمال غير ذلك ولا شك أن غالب الظن في الآية تعلق عن آلهتي براغب وفي البيت أن المعنى اذا لم تكونا لي على من أقاطعه فأنتما وافيان بعهدي (قوله فصل العامل) أعني راغب وقوله من المعمول أعني آلهتي وقوله بالاجنبي أعني المبتدأ لما علمت سابقا ان الاجنبي ما ليس معمولا لما قبله ومن المعلوم ان المشهور ان المبتدأ ليس معمولا للخبر (قوله الى الاخبار عن الاثنين) أعني أنتما وقوله بالواحد أعني واف والمطلوب أن يقول وافيان (قوله بالواحد) أي فتعين كون الضمير فيهما فاعلا (قوله لاعتماده على ذي الحال) أي فالمعنى زيد ضرب هو في حال كون أخيه في الدار (قوله على تقديره) أي فالمعنى زيد ضرب أخوه في حال كونه في الدار وقوله خاليا من الضمير أي فالمضروب على هذا الاخ (قوله وأن يكون مبتدأ خبره الظرف) مرجع هذا في المعنى للاول من حيث ان المضروب في كل زيد لكن الحال على هذا الجملة الاسمية وعلى الاول الظرف (قوله ويوجبان الفاعلية) أي كون الاسم فاعلا للظرف كما انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو (قوله وليس كما زعما) أي لان الحق جواز خلو الجملة الاسمية الواقعة حالا من الواو نحو جاء زيد يده على رأسه والحاصل ان اجتماع الواو والضمير في الجملة الحالية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطا في الربط وأما انفراد الضمير فان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو راكب فتصدر بالواو ايذانا من أول الامر بكون الحال



Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

والاوجه الثلاثة فى قوله تعالى وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير قيل واذا قرئ بتشديد قتل لزم ارتفاع ربيون بالفعل يعنى لان التكثير لا ينصرف الى الواحد وليس بشئ لان النبى هنا متعدد لا واحد بدليل كأين وانما افرد الضمير بحسب لفظها * (مسئلة) * زيد نعم الرجل يتعين فى زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم أو اعادة المبتدا بمعناه على الخلاف فى الالف واللام ألجنس هى أم للعهد وقيل يجوز أيضا أن يكون خبرا لمحذوف وجوبا أى الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا أى زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شئ مسده * (مسئلة) * حبذا زيد يحتمل زيد على القول بأن حب فعل وذا فاعل أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بحبذا والرابط الاشارة وان يكون خبرا لمحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به هنا لانه يرى أن حبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرده أنه لا يحل محل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله * وحبذا نفحات من يمانية *

جملة وان أردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال فانظر ان كان الضمير فيما صدرت به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاء زيد يده على رأسه وكلمته فوه الى فى أو خبرا نحو خرجت مع البازى على سواد فلم يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط فى أول الجملة ثم هو أقل من اجتماع الواو والضمير ومن انفراد الواو وان كان الضمير فى آخر الجملة كقوله * نصف النهار الماء غامره * فلا شك فى ضعفه وظاهر كلام الزمخشرى أن انفراد الضمير فى الجملة الاسمية ضعيف مطلقا وليس كذلك كما علمت (قوله والاوجه الثلاثة) أى وتجوز الاوجه الثلاثة (قوله وكأين الخ) كأين مبتدأ ومن نبى تمييزه وقوله قتل نائب الفاعل ضمير نبى وربيون نائب فاعل الظرف الواقع حالا من نائب الفاعل أو ان ربيون نائب فاعل قتل أو انه مبتدأ والظرف خبر والجملة حال (قوله قيل واذا قرئ) أى فاسبق من الاوجه الثلاثة اذا قرئ بتخفيف التاء (قوله لزم ارتفاع ربيون بالفعل) أى على أنه نائب فاعل قتل (قوله لان التكثير الخ) علة لمحذوف أى لا بالظرف ولا بالابتداء ونائب الفاعل ضمير لان الخ (قوله بدليل كأين) أى لان كأين يدل على الكثرة كما هو الغالب فيها اهـ شمنى (قوله وانما أفرد الضمير) أى فى معه العائد على نبى وقوله بحسب لفظها أى لفظ كائن والاولى مراعاة للفظه (قوله يتعين) أى عند تقديم المخصوص وقوله الابتداء أى والجملة بعده خبر وقوله ونعم الرجل زيد أى اذا أخر المخصوص (قوله قيل كذلك) أى يتعين جعل المخصوص المؤخر مبتدأ والجملة قبله خبر (قوله وقيل يجوز أيضا) أى فى المخصوص اذا تأخر (قوله ورد بانه لم يسد الخ) لم يورد هذا على ما قبله لانه انما يعرف فى الجزء المتم الفائدة لا فى المبتدا وهذا اخير مما قاله الشمنى فانه قال قوله وقيل يجوز ايضا أن يكون خبر المحذوف وجوبا الخ ان قيل يرد على هذا ما سيورده المصنف على ابن عصفور من أن شرط المحذوف وجوبا أن يسد شئ مسده أجيب بأن هذا شرط فى المحذوف قياسا وحذف المبتدا وجوبا ليس قياسيا ولو سلم فجعل المدح مع فاعله ساد مسده اهـ كلامه (قوله لم يسد الخ) أى والخبر المحذوف وجوبا لابد أن يسد مسده شئ (قوله على القول) أى المشهور (قوله وذا فاعل) أى لازم الافراد والتذكير لانه كالمثل فاندفع ما يقال لو كان فاعلا لم يفرد ولم يذكر فى الاحوال كلها نحو حبذا زيد والزيدان والزيدون وحبذا هند والهندان والهندات (قوله وأن يكون خبر المحذوف) أى الممدوح زيد (قوله حذف خبره) أى وجوبا ويرد عليه ما مر (قوله اسم) أى تغليبا للاشرف وهو مبتدأ وزيد خبره أو بالعكس ومعنى حبذا على هذا المحبوب (قوله انه لا يحل) أى لان فاعل حب انما يكون اسم اشارة (قوله وأنه لا يجوز الخ) أى فلا يقال حبذا فقط وهذا بخلاف البدل فانه يستغنى عنه فى نحو جاء زيد أخوك وقوله فلا يستغنى عنه أى وحينئذ فلا بد من ذكره أو ذكر ما يشعر به اذا حذف (قوله من يمانية) بتخفيف الياء وأصله يمنية عوضت الالف عن احدى ياءى النسب وتمامه * تأتيك من قبل الريان احيانا *

والريان

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

والريان جبل ببلاد بنى عامر والبيت لجرير والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب ينفح اذا فاح (قوله ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق) أى ولو جعل نفحات بيانا لزم بيان المعرفة بالنكرة وقد يجاب عن رده المذكور بجواز أن يكون صاحب هذا القول أطلق عطف البيان على البدل كما اعتذر به المصنف سابقا عن الزمخشرى فى بعض المواضع وحينئذ فلا يضر التخالف بالتعريف والتنكير اه دمامينى (قوله واذا قيل الخ) قائله المبرد (قوله حبذا اسم للمحبوب) أى فالاصل أن حب فعل وذا اسم لكن جعلا علما مركبا للمحبوب (قوله عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين) أى وأما على القول بأنه يتعين جعل الاعرف وهو زيد مبتدأ فلا يصح هنا أن زيد خبر عن حبذا بمعنى الممدوح لان زيدا أعرف من المعرف بأل (قوله واذا قيل الخ) قائله الاخفش (قوله كله فعل) أى تغليبا للسابق (قوله لجواز حذف المخصوص) أى فقد حذف فى البيت المخصوص وهو قولنا حبيب لا سميه فهذا هو المخصوص المحذوف وانما قدرنا الاسمية أخذا من قول الشاعر لولا الحياء (قوله والفاعل لا يحذف الخ) مقتضى هذا القول أن الاسم المرفوع بعد حبذا لا يحذف لانه فاعل مع أنه قد حذف فى البيت (قوله كل منهما) أى من ركنى الاسناد وليس المراد كلا من صبر وجميل اذ لا يصح اذ هما صفة وموصوف والدليل على عود الضمير لما قلنا أن الصبر الجميل لما كان شيأ واحدا وهو أحد ركنى الاسناد فلا بد من شئ آخر فالمقام دال عليه (قوله كل منهما) أى من ركنى الاسناد المذكور والمحذوف ولا ضرر فى الاجمال بين معنيين كل منهما كاف فى المقام دفعى وسيأتى فى الخاتمة بيان الاولى منهما (قوله شأنى صبر جميل) شأنى مبتدأ وصبر خبر وقوله أو صبر مبتدأ وقوله أمثل خبر (قوله من نحو الخ) أى وهو كل تركيب وقع فيه الظرف بعد الفعل الناسخ ووقع بعد الظرف اسم مرفوع (قوله وهو أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه ولا يقال انه كيف يخرج القرآن على أضعف الاوجه مع أنه ممنوع كما سبق له لان غرضه بيان الوجوه المحتملة وبيان الضعيف منها لاجل أن لا يرتكب (قوله باب زيادتها الشعر) فيه أنهم اتفقوا على زيادتها بعد ما التعجبية وفى الوسط قياسا وفى الآخر على خلاف نحو ما كان أصح علم من تقدما والمراد بالوسط وسط الامرين المتلازمين وبالآخر آخر الكلام الملازم بعضه لبعض اه تقرير دردير أى ولا فرق بين شعر وغيره (قوله مرفوع) أى ذلك الاستقرار لانه خبر للاسم بعده وقوله ومنصوب أى ذلك الاستقرار أى لانه خبر لكان تقدم على اسمها (قوله لانه خبر المبتدا) اى والجملة خبر كان الشانية (قوله يحتمل فى كان الاوجه الثلاثة) فان كانت ناقصة فكيف خبرها مقدما وعاقبة اسمها وعلى الزيادة فكيف خبر مقدم وعاقبة مبتدأ مؤخر وعلى التمام فكيف حال وعاقبة فاعلها (قوله لاجل الاستفهام) أى وذلك أن ضمير الشأن لا يفسره الا جملة خبرية والاستفهام لا يفسره وأيضا ضمير الشأن لا بد فى مفسره أن يكون متأخرا عنه بتمامه وهنا بعض المفسر وهو الخبر أعنى كيف قد تقدم وبذا معنى

ولا تبين المعرفة بالنكرة باتفاق واذا قيل حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبرا و بالعكس عند من يجيز فى قولك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله

ألا حبذا لولا الحياء وربما
منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

والفاعل لا يحذف •(مسئلة)• يجوز فى نحو فصبر جميل ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر اى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره

•(باب كان وما جرى مجراها)•

•(مسئلة)• يجوز فى كان من نحو

وان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ونحو زيد كان له مال نقصان كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها قال ابن عصفور باب زيادتها الشعر والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدأ •(مسئلة)• فانظر كيف كان عاقبة مكرهم يحتمل فى كان الاوجه الثلاثة الا ان الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

قوله والتقدم الخبر (قوله وما كان لبشر أن يكلمه) تحتمل كان الاوجه الثلاثة أى تحتمل أنها تامة وأنها زائدة وانها ناقصة وهو الظاهر فعلى التمام فأن يكلمه فاعل ولبشر تبيين أى ارادتى كائنة لبشر وعلى الزيادة فأن يكلمه مبتدأ ولبشر خبره اى ما تكليم الله ثابت لبشر الا فى حالة الايحاء الخ والمعنى على التمام وما ثبت تكليم الله ارادتى لبشر الا فى حالة الايحاء الخ ومعنى ارادتى أى قصدى بالتكلم للبشر وعلى النقصان فان يكلمه اسمها والخبر لبشر أو وحيا ومن المعلوم أن لبشر اذا كان خبرا كان فيه ضمير يجوز جعل الحال منه كما يجوز مجيئه من المصدر (قوله الخبر اما لبشر) اى واسمها قوله أن يكلمه الله اى تكليم الله (قوله فعناه موحيا) اى ان جعلته استثناء مفرغا من الاحوال المقدرة فى فاعل يكلمه وهو الله وقوله او موحى اليه اى بناء على انه مستثنى من الاحوال المقدرة من مفعول يكلمه وهو الضمير فى يكلمه ونظيره هذا ما ضربت الدابة الا ركوبا فركوبا ان جعلته حالا من الاحوال المقدرة فى الدابة كان المعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال الا فى حال كونها مركوبة فركوبا مرادا منه اسم المفعول وان جعلته استثناء من الاحوال المقدرة فى فاعل ضربت كان ركوبا مرادا منه اسم الفاعل والمعنى ما ضربت الدابة فى حال من الاحوال الا فى حال كونى راكبا فالمعنى فى الآية على الاول ما كان لبشر ان يكلمه الله فى حال من الاحوال الا فى حال كونه موحيا وعلى الثانى ما كان لبشر أن يكلمه الله فى حال من الاحوال الا فى حال كون البشر موحى اليه فقوله او موحى اى اليه وكذا تقول فى موصلا بكسر الصاد وفتحها وعلى الفتح فأصله موصلا اليه ولم يكرر موصلا بأن يقول موصلا او موصلا لانه لم يتغير اللفظ (قوله اى أوذا ارسال) اى منه على أنه حال من الفاعل أو اذا ارسال اليه على انه حال من المفعول (قوله فى الاخبار) أى اخبار كان نحو ما كان زيد الا قائما وفيه أن الخبر عين المبتدأ فى المعنى وهو لا يظهر بالنسبة لقوله وحيا لان الايحاء هو الالهام وهو غير التكليم وكذا الارسال ليس عين التكليم والجواب ما أشار له المصنف بقوله وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف أى ذا ايحاء الخ أو تكليم ايحاء أو تكليم ارسال من اضافة الشئ الى سببه (قوله وجعل ذلك) أى الطرفان الايحاء والارسال واما الايصال من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور أنه تكليم من غير احتياج الى تقدير فاسم الاشارة راجع للطرفين أو انها راجعة الى أبعد مذكور فى كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بالطريق الاولى ومعنى الآية على هذا ما كان تكليم الله الا تكليم الهام فالمراد بالوحى الالهام والا ايصال الكلام من وراء حجاب والا تكليم ارسال رسول وهو الملك والمراد بالايصال من وراء حجاب أن يسمع النبى كلام الله وهو محجوب عن الله كما وقع لموسى فالممنوع تكليم الله الشخص وهو يراه (قوله تبيين) أى متعلق بمحذوف أى ارادتى أو اعنى والمعنى ارادتى ذلك لبشر وهذا أولى لان أعنى لا يتعدى بنفسه اه تقرير دردير (قوله وعلى التمام والزيادة الخ) فالمعنى على الاول ما ثبت تكليم الله حال

● (مسئلة) ● وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب أو يرسل رسولا تحتمل كان الاوجه الثلاثة فعلى الناقصة الخبر اما لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال فعناه موحيا أو موحى أو من وراء حجاب بتقدير او موصلا ذلك من وراء حجاب وأو يرسل بتقدير او ارسالا أى أوذا ارسال واما وحيا والتفريغ فى الاخبار أى ما كان تكليمهم الا الايحاء أو ايصالا من وراء حجاب أو ارسالا وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف ولبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فى الاحوال المقدرة فى الضمير المستتر فى لبشر *(مسئلة)* اين كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما وأين ظرف له أو أين فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام  فقائما حال وأين ظرف له ويجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة *(مسئلة)* يجوز فى نحو زيد عسى أن يقوم نقصان عسى واسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل بها *(مسئلة)* يجوز الوجهان فى عسى أن يقوم زيد فعلى النقصان زيدا اسمها وفى يقوم ضميره وعلى التمام لا اضمار وكل شئ فى محله ويتعين التمام فى نحو عسى أن يقوم زيد فى الدار وعسى أن يبعثك ربك مقاما لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالاجنبى وهو اسم عسى *(مسئلة)* وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية وأوجب الفارسى والزمخشرى الحجازية ظنا أن المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضى نفيه لامتناع الباء فى كان زيد قائما وجوازها فى لم أكن بأعلمهم وفى ما ان زيد بقائم *(مسئلة)* لا رجل ولا امرأة فى الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الارجح أو اسمان للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو فى الدار تعين الاول لان لا انما تعمل فى النكرات فان قلت لا رجل فى الدار تعين الثانى لان لا اذا لم تتكرر يجب أن تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه وللواحد عند غيره وتقدر للآخرين ظرفان لان لا المركبة عند غيره عاملة فى الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول واحد فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لا معهما حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبرا واحدا ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع بالعطف

كونه كائنا للبشر فى حال من الاحوال الا فى حال كونه ايحاء او ايصالا او ارسالا وعلى الثانى ما تكليم الله كائن للبشر فى حال من الاحوال الا فى حال كونه ايحاء أو ارسالا أو ايصالا (قوله فى الاحوال) أى المحوية وقوله فى الضمير أى منه (قوله وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وأين ظرف له) اعترضه الدماميني بأنه على التمام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه وأين ظرف لغو متعلق بكان أو بقائما وأما على الزيادة فزيد مبتدأ وأين خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه فكيف يتأتى أن يكون ظرفا لقائما هذا مما لا سبيل اليه اللهم الا أن يكون كلامه بناء على لغة ونحن عصبة بالنصب (قوله فى نحو زيد عسى أن يقوم الخ) أى وينبنى عليهما ابراز ضمير التثنية والجمع فيها وعدم الابراز (قوله واسمها مستتر) أى والمصدر المنسبك خبرها على التأويل أو نظرا للفظ الجملة (قوله لا اضمار وكل شئ فى محله) أى وان وما دخلت عليه مؤول بمصدر فاعلها (قوله لئلا يلزم فصل صلة أن) أى وهو يقوم ويبعثك (قوله من معمولها) وهو فى الدار ومقاما (قوله بالاجنبى) أى وهو اسم عسى (قوله وأوجب الفارسى الخ) عبارة الزمخشرى فى المفصل ودخول الباء فى الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة أهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق اه وحينئذ فاندفع ما يقال الظاهر أنهما انما أوجبا ذلك فى القرآن لانه لم تقع فيه ما الا حجازية فيصح وما ربك بغافل على المتبقن وحكم المصنف عليهما انما فعلا ذلك لظنهما ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر مجرد سوء ظن بهما بغير تثبت (قوله ظنا ان المقتضى لزيادة الباء نصب الخبر) أى ولا نصب للخبر بعدما الا اذا كانت حجازية (قوله وانما المقتضى نفيه) اى ونفيه كما يتحقق بعد الحجازية يتحقق بعد التميمية (قوله لامتناع الباء الخ) اى لعدم نفى الخبر (قوله وفى ما ان زيد بقائم) اى فان الخبر منفى وغير منصوب لبطلان عمل ما (قوله على الارجح) اى ولا غير عاملة (قوله للا الحجازية) اى وهى التى لنفى الوحدة وهى العاملة عمل ليس (قوله عند سيبويه) اى لانه يرى أن لا المركبة مع الاسم لا عمل لها فى الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وهى مع مدخولها فى محل رفع بالابتداء فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما فى قولك زيد وبكر وخالد فى الدار أى كائنون فى الدار وكذا فى الآية التقدير كائنة فى الحج وفتح جميع هذه الاسماء هى قراءة من عدا أبا عمرو وابن كثير (قوله وان رفعت الاولين) أى وفتحت الثالث كما هو قراءة المكى وابى عمرو (قوله حجازية) أى نافية للوحدة عاملة عمل ليس أى وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله اضمار خبرين) خبر للا الاولى وخبر للا الثانية اذا جعل الخبر المذكور للا الثالثة وانما قدرنا الخبر لكل من الاولين لان خبر لا الحجازية فى محل نصب وخبر لا الثالثة فى محل رفع فقوله وان رفعت الاولين أى وفتحت الثالث على أن لا عاملة عمل ان (قوله كالاولى) أى فى كون كل منهما حجازية (قوله وخبرا واحدا الخ) خبرا منصوب بفعل محذوف أى واضمرت أو قدرت خبرا

وانما وجب التقدير فى الوجهين لاختلاف خبرى الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد لهما وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا للاولين أو للثالث كما تقدر فى زيد وعمرو قائم خبرا للاول أو للثانى ولم يحتج لذلك عند سيبويه

* (باب المنصوبات المتشابهة ما يحتمل المصدرية والمفعولية) *

من ذلك نحو ولا تظلمون فتيلا ولا تظلمون نقيرا أى ظلما تاما أو خيرا تاما أى لا تنقصونه مثل ولم تظلم منه شيأ ومن ذلك ثم لم ينقصوكم شيأ أى نقصا أو خيرا واما ولا تضروه شيأ فمصدر لاستيفاء ضر مفعوله وأما فمن عفى له من اخيه شىء فشىء قبل ارتفاعه مصدر أيضا لا مفعول به لان عفى لا يتعدى * (ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية) * من ذلك سرت طويلا اى سيرا طويلا اوزمنا طويلا اوسرته طويلا ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد اى ازلافا غير بعيد اوزمنا غير بعيد اوأزلفته الجنة اى الازلاف فى حالة كونه غير بعيد الاان هذه الحال مؤكدة وقد يجعل حالا من الجنة فالاصل غير بعيدة وهى ايضا حال مؤكدة ويكون التذكير على هذا مثله

واحدا وقد يقال اذا قدرت لا الثانية مؤكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتأكيد النفى فلا ينافى تفريعه على كون لا معهما حجازية وقد يجاب بأنه اذا كانت الاولى حجازية والثانية مؤكدة لها كانت الثانية أيضا بهذا الاعتبار حجازية اعطاء للمؤكد حكم المؤكد ويحتمل أن يكون قوله وأضمرت خبرا معطوفا على قوله فان قدرت لا معهما حجازية فيكون قسيماله ولا يكون من التفريع فى شىء (قوله وانما وجب التقدير) أى تقدير خبرين اذا قدرت أن الثانية كالاولى والى تقدير خبر اذا كانت الثانية مؤكدة اى وقدرتها مع الثالث للتبرئة (قوله وان قدرت الرفع بالابتداء فيهما) هذا مقابل لقوله فان قدرت لا معهما حجازية (قوله قدرت عند غير سيبويه خبرا واحدا) أى لان لا فى الاولين مهملة والاسم بعدها مبتدأ وفى الثالث عاملة فى خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم أن يكون معمولا لعاملين مختلفين المبتدا بالنسبة لكونه خبرا عن الاولين ولا بالنسبة لكونه خبرا عن الثالث (قوله ولم يحتج لذلك عند سيبويه) أى لانه لا يرى للا عملا فى الخبر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع (قوله ما يحتمل المصدرية والمفعولية) أى كونه مفعولا به (قوله فتيلا) هو ما يكون فى شق النواة وقيل ما يكون بين الاصبعين من الوسخ والنقير ما يكون فى النقرة التى فى ظهر النواة والمراد هنا أقل قليل كما أشار له بقوله أى ظلما تاما أى أى ظلم فهو مفعول مطلق (قوله أو خيرا) اشارة الى كونه مفعولا به فالمراد بالفتيل والنقير الخير لكن على تأويل تظلمون وتضمينه بتنقصون (قوله ولم تظلم منه شيأ) أى تنقص (قوله ومن ذلك) أى المحتمل (قوله أى نقصا) بيان لكونه مصدرا وقوله أو خيرا بيان لكونه مفعولا به (قوله لاستيفاء ضر مفعوله) يحتمل أن يكون الضمير المنصوب من قوله تعالى ولا تضروه عائدا على المصدر المفهوم من الفعل وشيأ مفعول به أى ولا تضروا الضرر شيأ من الاشياء وتعبير المصنف بضر غير مناسب لان المذكور فى الآية مضارع لا ماض اه دماميني (قوله فمن عفى له من أخيه) هو ولى المقتول وقيل له أخوه لانه لابسه من جهة انه ولى الدم ومطالبه وقوله شىء أى من العفو (قوله أى سيرا طويلا) أى فالمثال على حذف الموصوف المصدر أو الموصوف الظرف وهو زمنا (قوله أو سرته) أى السير المفهوم من الفعل وقوله طويلا حال مؤكدة لعاملها ولصاحبها أيضا كما يوضحه ما بعده (قوله ومنه وأزلفت الخ) أى فيحتمل وأزلفت ازلافا غير بعيد أو أزلفت زمنا غير بعيد ويحتمل الحالية أى ازلفته غير بعيد (قوله اوزمنا غير بعيد) اى فهنا ذكره لان الجنة بمعنى البستان او على معنى النسب أى غير ذات بعد (قوله الا أن هذه الحال مؤكدة) أى لعاملها وهو أزلفت ولصاحبها وهو الازلاف لان الازلاف معناه القرب وازلفت معناه قربت ولا شك أن معنى قوله غير بعيد انما قربه لان غير البعيد هو القريب (قوله وقد يجعل) أى قوله غير بعيد (قوله غير بعيدة) أى بالتاء لان الحال وصف فى المعنى والوصف للمؤنث مؤنث (قوله حال مؤكدة) أى لعاملها

فقط

فقط وهوازالت لالصاحبها الان الجنة لاتفيد قربا (قوله فى لعل الساعة قريب) اى فتذكير قريب نظر المعنى الساعة أعنى الزمن أو على معنى البعث أو على معنى النسب أى ذات قرب (قوله أى يركض ركضا) أى فهو مفعول مطلق عامله محذوف موافق له فى لفظه (قوله أو عامله جاء) أى ان عامله من معناه (قوله على حد قعدت جلوسا) أى على قياس الاختلاف الواقع فى قعدت جلوسا أى الواقع بعد فعل غيره وافق له فى الاشتقاق وان وافقه فى المعنى فقال سيبويه انه نصب بفعل مقدر من معنى ذلك المصدر وقال المازنى والمبرد انه نصب بالمذكور والتحقيق الثانى اذ لا ضرورة للتقدير اه (قوله او التقدير جاء راكضا) اى فهو حال (قوله فجاءت الحال الخ) يعنى ان اتينا طائعين لما كان جوابا لائتيا طوعا او كرها كان طائعين فى موضع طوعا لان الجواب على طبق السؤال فلما اتى بالحال فى الجواب علم ان المصدر فى السؤال حال فقوله فى موضع المصدر اى فى مقابلة المصدر لان طائعين فى الجواب مقابل طوعا فى السؤال (قوله اى فتخافون) اى من افساد المطر ومن الصواعق (قوله الا فيما استثنى) اى بأن حذف عامله قياسا جوازا نحو أنت سيرا أو وجوبا نحو ما زيد الا سيرا او سماعا فى نحو سقيا وجدعا وحاول المصنف بهذا الرد على بدر الدين بن مالك حيث اعترض على قول ابيه * وحذف عامل المؤكد امتنع * بأنه قد حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو هذه الصور وحاصل الجواب ان الكلام فى مجرد المصدر المؤكد من غير هذه الصور لا فى ما ناب المصدر المؤكد فيه مناب الفعل وجعل عوضا منه كهذه الصورة اه شمنى (قوله فان قلنا لا يشترط الخ) مرتبط بالمفعول لاجله (قوله فواضح) اى جعل خوفا وطمعا مفعولا لاجله او فاعل الارادة هو الله وفاعل الخوف والطمع المخاطبون (قوله فوجهه) اى مع ان فاعل يرى هو الله وفاعل الخوف والطمع هو المخاطب فاختلف الفاعل (قوله باعتبار الرؤية) اى وفاعل الرؤية المخاطب كما ان فاعل المصدر كذلك (قوله باعتبار الخ) تحقيق ذلك ان يقال ان الكاف فى يريكم مفعول الآن وفى الاصل فاعل فنظر لفاعل الفعل الاصلى فأصل يريكم ترون من رأى ثم دخلت الهمزة فصار أرى ثم أخذ منه يريكم فصارت الكاف مفعولا بعد ان كانت فاعلا فالاتحاد فى الفاعل الاصلى كاف (قوله لا الارادة) اى التى فاعلها المولى (قوله او الاصل اخافة واطماعا) اى وفاعل الاخافة والاطماع هو الله كما انه فاعل الارادة (قوله يمنع الاول) أى التقدير الاول لما يلزم عليه من حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عنده (قوله يمنع الثانى) أى التقدير الثانى لان تقديره كذلك يؤدى الى اخراج رغبة عن كونه مفعولا مطلقا الى كونه مضافا اليه (قوله قلت الخ) هذا تقوية لما قاله ابن الحاجب من منع التقدير الثانى (قوله بلا دليل) المناسب بلا فائدة بدليل التعليل والا فالدليل هو الفعل المتقدم قبله فهو دليل على حذف المصدر (قوله أبلى الهوى اسفا الخ) تمامه * وفرق الهجر بين الجفن والوسن

فى لعل الساعة قريب * (ما يحتمل المصدرية والحالية) * جاء زيد ركضا اى يركض ركضا او عامله جاء على حد قعدت جلوسا او التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال فى موضع المصدر السابق ذكره * (ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله) * من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا اى فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى او خائفين وطامعين او لاجل الخوف والطمع فان قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وان قيل باشتراطه فوجهه ان يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الارادة او الاصل اخافة واطماعا وحذفت الزوائد وتقول جاء زيد رغبة أى يرغب رغبة او مجىء رغبة او راغبا او للرغبة وابن مالك يمنع الاول لما مر وابن الحاجب يمنع الثانى لانه يؤدى الى اخراج الابواب عن حقائقها اذ يصح فى ضربته يوم الجمعة ان يقدر ضرب يوم الجمعة قلت وهو حذف بلا دليل اذ لم تدع اليه ضرورة وقال المتنبى

ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدنى والتقدير آسف أسفا ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به او ابلاه اسف اولاجل الاسف فن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا اشكال وأما من اشترطه فهو على اسقاط لام العلة توسعا كما فى قوله تعالى يبغونها عوجا أو الاتحاد موجود تقديرا اما على ان الفعل المعلل مطاوع ابلى محذوفا اى فبليت أسفا ولا تقدر فبلى بدنى لان الاختلاف حاصل اذ الاسف فعل النفس لا البدن اولان الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال أبليت بالهوى بدنى * (مايحتمل المفعول به والمفعول معه) * نحو اكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحو أكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اجيز فى حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس مايعمل فى المفعول به ويجوز جره

كفى بجسمى نحولا أننى رجل * لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

(قوله أبلى الهوى) يقال أبلاه اذا جعله باليا والاسف أشد الحزن والوسن النعاس (قوله آسف) مضارع أسف كفرح وآسف بفتح السين أصله أأسف (قوله اتحاد الفاعل) أى فاعل المصدر المنصوب على انه مفعول له مع فاعل عامله (قوله والمفعول به) أى بدنى والفاعل هو الهوى وسكت عن الظرف وهو يوم النوى لانه تارة يتقدم وتارة يتأخر وتارة يتوسط (قوله آسف اسفا) وقوله أو ابلاه أسف كلاهما اشارة للمفعول المطلق وقوله أو لاجل الاسف اشارة الى المفعول لاجله وسكت عن الحال مع ان الترجمة لما يحتمل الثلاثة لوضوحه أى آسفا واما المصدر فهو خفى لان تحته وجهين والمفعول لاجله فيه خفاء ولذا قال فن لم يشترط الخ (قوله أو ابلاه أسف) أى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (قوله يبغونها) اى يبغون لها اعوجاجا (قوله اولان الهوى الخ) عطف على قوله اما على ان الفعل الخ (قوله لحصول الخ) أى لان العطف على ضمير الرفع المتصل لا يصح الا اذا فصل بين المتعاطفين بضمير منفصل او فاصل ما (قوله وقد أجيز) أى الاعراب الاول ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشرى قائلين ان حسب اسم فعل بمعنى يكفى فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم الى ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف فالضمة اعرابية وهو مبتدأ والكاف فى محل جر به مضافا اليها ودرهم خبر المبتدا وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو يحسب بمعنى يكفى والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب ضمير يعود على الدرهم لتقدمه رتبة اه دماميني (قوله باضمار يحسب) بضم اوله وكسر ثالثه اه شمنى وعلى هذا فالواو لعطف الجمل ودرهم فى نية التقديم (قوله وهو الصحيح) اى وكونه مفعولا به هو الصحيح اى والمفعول معه غير صحيح لانه لا يعمل الخ وقوله الا ما كان من جنس الخ أى وجنس الذى يعمل فى المفعول به الفعل مطلقا وما جرى مجراه وحسب ليس فعلا وليس جاريا مجراه وحينئذ فلم يكن وزيدا مفعولا معه لعدم وجود العامل فى المفعول به وقد ظهر لك ان المراد بجنس العامل فى المفعول به هو الفعل وما أشبهه أى اسم الفاعل والمفعول ونحوهما من الاوصاف وبهذا اندفع ما أورد على المصنف من أن ظاهره ان الفعل اللازم لا يعمل فى المفعول معه مع انه يعمل نحو سرت والنيل وهذا الايراد مبنى على ان المراد بجنس العامل فى المفعول به هو الفعل المتعدى وبعد هذا فيرد على هذا التعليل أن اسم الفعل جار مجرى الفعل لان اسم الفعل فى التعدى واللزوم حكمه حكم فعله للموافقة فى المعنى وحسب اسم فعل بمعنى يحسب أى يكفى وهو متعد فيكون اسم الفعل كذلك وحينئذ فالمفعول معه انما عمل فيه ما جرى مجرى الفعل وهو من جنس ما يعمل فى المفعول به فان قالوا ان حسب اسم فاعل بمعنى كاف لا اسم فعل قلنا هو جار مجرى الفعل بلا ريب ثم ان القول الذى صححه المصنف العطف على

الجملة

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

الجملة قبل أن تكمل أجزاؤها والقول الاول سالم من ذلك فيترجح على الثانى اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله فقيل بالعطف) أى على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وهو جائز عند يونس والاخفش والكوفيين وهو اختيار ابن مالك والقول الثانى الذى استحسنه المصنف هو مذهب أكثر البصريين القائلين بمنع العطف فى الصورة المذكورة (قوله باضمار حسب) أى فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على جره والشرط موجود (قوله ورووا بالاوجه الثلاثة) أى فالنصب فى الضحاك على وجهين أن يكون مفعولا معه أو مفعولا به وجره على وجهين العطف على الضمير المجرور وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير مضاف اى وحسب الضحاك وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة واختلاف الكلمة (قوله مهند) أى مطبوع من حديد الهند (قوله وهو أرجحها) اى لانه اذا ذكر المستثنى منه وكان الكلام منفيا ترجح البدل على الاستثناء (قوله وهو أضعفها) اى لان كون الا نعتا خلاف الاصل فيها فالضعف لما فيه من خروج الا عن اصلها من الحرفية والاستثناء وتحلى اللفظ بغير اعرابه (قوله وهو أضعفها) فيه تدافع وتقريره أن قوله أرجحها يقتضى رجحان الجميع وأرجحية البدل وقوله وهو أضعفها يقتضى ضعف الجميع وأضعفية النعت فتحصل من ذلك أن البدل ارجح وضعيف وان النعت أضعف وراجح وتنافيه ظاهر وجوابه أن أفعل فيهما ليس على بابه (قوله ليس زيد شيأ) زيد اسم ليس وشيأ خبرها (قوله بطل كونه بدلا) أى وتعين الوجهان الاولان (قوله لانها لا تعمل فى الموجب) أى والبدل يقتضى اعمالها فيه فان البدل على نية تكرار العامل واذا كرر العامل انتقض النفى بالا (قوله كون الضمير منصوبا) أى مفعول حاشى (قوله وكونه مجرورا) أى بحاشا على أنها حرف جر (قوله تعين النصب) أى لان نون الوقاية لا تلحق حروف الجر (قوله وهو المختار وكونه بدلا بدلا من ضميره) اما وجه الثانى فهو اشتمال النفى على الضمير من حيث المعنى لان معنى ما أحد يقول ذلك الا زيد ما يقول أحد ذلك الا زيد فندفع ما يقال كيف الابدال من الضمير مع أنه استثناء من موجب واما وجه اختيار الاول فلان الابدال من صاحب الضمير أولى لانه الاصل ولانه لا يحتاج الى تأويل لكونه فى غير الموجب (قوله فارتفاعه من وجهين) أى البدل من أحد أو من ضميره (قوله الا زيد) أى فرفعه انما هو من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين الابدال من أحد والاستثناء (قوله فبالعكس) يعنى فرفعه من وجه وهو الابدال من الضمير وانتصابه من وجهين وهما البدل من أحد والاستثناء قال الرضى ولو لم يرجع الضمير للمبتدا فى الحال أو الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت أحدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمعنى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيدا ورأيت بمعنى أبصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء فهذا

فقيل بالعطف وقيل باضمار حسب أخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب حذفت وخلفها المضاف اليه ورووا بالاوجه الثلاثة قوله

اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند

* (باب الاستثناء) *

يجوز فى نحو ما ضربت أحدا الا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو أرجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكون الا وما بعدها نعتا وهو أضعفها ومثله ليس زيد شيأ الا شيأ لا يعبأ به فان جئت بما مكان ليس بطل كونه بدلا لانها لا تعمل فى الموجب * (مسئلة) * يجوز فى نحو قام القوم حاشاك وحاشاه كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاى تعين الجر أو حاشانى تعين النصب وكذا القول فى خلا وعدا * (مسئلة) * يجوز فى نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وأن ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رأيت أحدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس ومن مجيئه مرفوعا قوله

فى ليلة لا نرى بها أحدا
يحكى علينا الا كواكبها

وعلى هنا بمعنى عن أو ضمن يحكى معنى ينم أو ينشع

كلامه قال الرضى وأنا لا أرى بأسا فى غير نواسخ الابتداء فيصح أيضا الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفى على عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت أحدا ينصفنى الا زيدا لان المعنى ما أنصفنى أحد كلمته الا زيدا ومنه قول عدى بن زيد

فى ليلة لا نرى بها أحدا * يحكى علينا الا كواكبها

ونرى من رؤية العين وفى جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لمعنى البيت الظاهر منه فالانصاف والحكاية منفيان معنى ولو قلت لا أرى أحدا يوحد الله تعالى الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط اه شمنى (قوله يمتنع ان يدخل عليه من) أى لانها للبيان (قوله وان قدر نفسه) أى وان قدران الضيف نفس زيد (قوله احتمل الحال والتميز) أى ويكون من التمييز غير الغالب وهو غير المحوّل كامتلأ الحوض ماء فقد ذكر ابن مالك ان مميز الجملة لا يلزم أن يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم فى كل مميز وقع عن النسبة فى الجملة أن يكون فى الاصل مسندا اليه تكلف اذ هو غير متأت فى نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد أبا حيث يراد أن زيدا نفس الاب كما فى مسئلتنا هذه (قوله فالاحسن ادخال من) أى لما فى ادخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه (قوله للسلامة به من جمود الحال) أى والاصل فى الحال الاشتقاق وان تكون منتقلة وأن يكون صاحبها معرفة (قوله وخير منهما) أى من النصب والجر عن اه دماميني وقال الشمنى قوله منهما أى من كون حديدا حالا ومن نصبه على التميز (قوله وخير منهما) لعله لكثرته بحسب الاستعمال وقال الدماميني لسلامته من الامر المكروه ولحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة (قوله ادخلوا فى السلم) أى الاسلام (قوله كافة) ان جعل حالا من الفاعل فالمعنى ادخلوا جميعا وان جعل حالا من السلم فالمعنى جميع شرائعه (قوله مختص بمن يعقل) أى وهو أيضا انما يكون منصوبا على الحال فقد خالف فى الاول والامران متفق عليهما وقوله مختص بمن يعقل أى والسلم أى الاسلام لا يعقل (قوله ووهمه) مبتدأ وقوله أشد خبر (قوله اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف الخ) انما قدره الزمخشرى كذلك فرارا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فان سيبويه وأكثر البصريين يمنعونه لان الحال تابع وفرع لصاحبها والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك تابعه ونقل عن ابن كيسان وأبى على وابن الدهان الجواز استدلالا بهذه الآية وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف اه شمنى (قوله أشد وأشد) أى أشد من الاول وأشد من الثانى (قوله أشد وأشد لاخراجه الخ) فى اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرّا وكافة وقاطبة واستهجن اضافتها قال السيد عبد الله عند شرحه لهذا الكلام قد وقع كافة مضافا فى كلام البلغاء والفصحاء منه قول عمر رضى الله عنه قد جعلت لآل بنى كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتى مثقال ذهبا ابريزا كتبه عمر بن الخطاب

*(ما يحتمل الحالية والتميز)*

من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدرت أن الضيف غير زيد فهو تمييز محوّل عن الفاعل يمتنع أن يدخل عليه من وان قدرته نفسه احتمل الحال والتميز وعند قصد التميز فالاحسن ادخال من ومن ذلك هذا خاتم حديدا والارجح التميز للسلامة به من جمود الحال ولزومها أى عدم انتقالها ووقوعها من نكرة وخير منهما الخفض بالاضافة

من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول

نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو وقاتلوا المشركين كافة وتجويز الزمخشرى الوجهين فى ادخلوا فى السلم كافة وهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه فى قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أى ارسالة كافة أشد لانه أضاف الى استعماله فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه فى خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب أشد وأشد لاخراجه اياه عن النصب البتة

**من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين**

نحو هذا بعلى شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه أو معنى الاشارة وعلى الاول فيجوزها قائما ذا زيد قال

ها بينا ذا صريح النصح فاصغ له

وعلى الثانى يمتنع وأما التقديم عليهما معا فيمتنع على كل تقدير

**من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل**

نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان الاولى من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهى العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال وأما لقيته مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل

---

ختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود فى آل بنى كاهلة الى الآن فلا وجه للتخطئة اه ما فى شرح اللباب قال الدماميني ان صح هذا اسقطت الاوجه الثلاثة بأسرها اذ فيه استعمال كافة لغير العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن النصب البتة قال الشمنى وأقول ثبوت هذا وحده لا يخرج ذلك عن الشذوذ وانما كان ختم عمر كفى بالموت واعظا يا عمر لان ذلك كان نقش خاتمه الذى يلبسه وهم كانوا يختمون به اه كلامه (قوله يحتمل أن عامله الخ) ان قيل ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها واذا كان العامل فى الحال معنى التنبيه أو الاشارة لا يكون كذلك لان بعلى خبر والعامل فيه الابتداء أو المبتدأ أجيب بأن انتصاب الحال عن بعلى ليس باعتبار أنه خبر المبتدا بل باعتبار انه مفعول لمحذوف أى أنبه أو أشير والاصل هذا بعلى أشير اليه أو أنبه عليه شيخا فالعامل هنا فى الحال وفى صاحبها واحد اه شمنى (قوله معنى التنبيه) هو الاولى بالعمل عند الكوفيين لسبقه (قوله معنى التنبيه) أى ما فى ها التنبيه من معنى الفعل وهو أنبه وقوله أو معنى الاشارة أى وهو الاولى بالعمل عند البصريين لقربه من الحال وقوله أو معنى الاشارة أى ما فى اسم الاشارة من معنى الفعل وهو أشير (قوله ها بينا الخ) تمامه * وطع فطاعة مهد نصحه رشده * (قوله ذا صريح) الصريح الخالص وقوله فاصغ له أى فل له (قوله يمتنع) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله فيمتنع على كل تقدير) أى لتقدم الحال على عاملها المعنوى (قوله نحو جاء زيد راكبا ضاحكا) اعلم أنهم نصوا على أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها لا تجعل لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغى أن يكون هنا كذلك لان كونها للاقرب سالم من الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بأن الفصل هنا يسير واقع فى موضع واحد وهناك وان كان يسيرا بقدر الفصل هنا الا أنه واقع فى موضعين (قوله وذلك) أى التداخل واجب عند من منع تعدد الحال أى مطلقا أى كانت متضادة نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة نحو اخرج منها مذؤما مدحورا وشبهة المانعين لتعدد الحال القياس على ظرف الزمان والمكان فان الحال فى المعنى ظرف اذ معنى جاء زيد راكبا جاء فى حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف الزمانى أو المكانى والمظروف واحد لا يتعدد الحال وصاحبها واحد قال الرضى ولا وجه للقياس وذلك أن وقوع فعل واحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت اليوم أمس فلو جئت بالواو لجاز لدلالته على تكرير الفعل وأما تقييد الفعل بقيدين مختلفين كما فى قوله تعالى اخرج منها مذؤما مدحورا فلا بأس به اه دماميني وسواء كان القيدان المختلفان غير متضادين كما مثل أو كانا متضادين نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا (قوله ويستحيل التداخل) أى لعدم امكان تقييد الحال الاولى بالثانية لاستحالة الجمع بينهما (قوله ويجب الخ) الذى ذكره الرضى أن الحال اذا تعددت وتعدد صاحبها الاكثر فيه ان تجعل كل حال بجنب صاحبها نحو لقيت مصعدا زيدا

تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل قوله
خرجت بها أمشى تجر وراءنا
ومن الاول قوله
عهدت سعاد ذات هوى معنى * فزدت وعاد سلوانا هواها

* (باب اعراب الفعل) *

* (مسئلة) * ما تأتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى أو الاستئناف فيكون مثبتا أى فأنت تحدثنا الآن بدلا عن ذلك ونصبه باضمار أن وله معنيان نفى السبب فينتفى المسبب ونفى الثانى فقط فان جئت بلن مكان ما فللنصب وجهان اضمار أن والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم فللنصب وجه باضمار أن وللرفع وجه وهو الاستئناف ولك الجزم بالعطف فان قلت ما أنت آت فتحدثنا فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع * (مسئلة) * هل تأتينى فأكرمك الرفع على وجهين والنصب على الاضمار وهل زيد أخوك فتكرمه لا رفع على العطف بل على الاستئناف وهل لك التفات اليه فتكرمه الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار أن واجب على الاول وجائز على الثانى

منحدرا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالان وقدمت حال المفعول اذ لا أقل أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه اه كلامه وانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد (قوله تقليلا للفصل) أى لان الفصل حينئذ واحد بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله بخلاف العكس وهو جعل الاولى من الفاعل والثانية من المفعول فانه حينئذ فصلان أحدهما بين الفاعل وحاله بالمفعول والثانى بين المفعول وحاله بحال الفاعل (قوله خرجت بها أمشى الخ) تمامه * على أثرينا ذيل مرط مرحل * والبيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ويروى على اثرنا أذيال مرط والأثر والاثر واحد والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة المنقش بنقوش تشبه رحال الابل يقول اخرجتها من خدرها فى حالة كونى ماشيا وكونها تجر على آثارنا أقدامنا ذيل مرطها لتخفى الاثر على القافة قصد اللستر اه دماميني (قوله عهدت سعاد الخ) ذات هوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنى حال من الفاعل وهو تاء عهدت والمعنى من عنى بالكسر بمعنى تعب ونصب وعاد من اخوات كان الناقصة والسلوان النسيان والترك يقول كنت أنا وسعاد متحابين فأما أنا فصرت الى ازدياد المحبة وأما هى فصارت الى السلو ونسيان المودة وفى الصحاح السلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال

شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يامى ما أسلو

واسم ذلك الماء السلوان (قوله بدلا عن ذلك) أى عن عدم مجيئك فيما مضى (قوله نفى السبب) فالمعنى أنت لم تأتنا فكيف تحدثنا (قوله ونفى الثانى فقط) أى ما تأتينا محدثا بل غير محدث (قوله وهو القطع) أى الاستئناف (قوله لعدم تقدم الفعل) المراد بالفعل المجزوم الذى يتبعه تحدث فى الجزم والفعل المرفوع الذى يتبعه فى الرفع لان الاعراب بالتبعية يقتضى متبوعا اشتمل على مثل ذلك الاعراب اه شمنى (قوله وانما هو على القطع) أى ويجوز النصب باضمار أن (قوله الرفع على وجهين) هما العطف على تأتينى والاستئناف (قوله لا رفع على العطف) لا يظهر ان هنا مانعا غير تخالف الجملتين بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح وأما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن أخوة زيد وعن اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة (قوله بل على الاستئناف) وسكت عن نصبه على اضمار أن والظاهر ان سكوته عنه لجوازه (قوله الرفع على الاستئناف) وأما الرفع على العطف فمنعه معلوم مما مر قبله وفيه ما مر (قوله أو على العطف على التفات) أى فهو من باب * ولبس عباءة وتقر عينى * (قوله واضمار أن واجب على الاول الخ) قال ابن

الحاجب انما وجب اضمار أن على الاول لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وقال غيره لانها لو ظهرت لظهر عطف الاسم على الفعل وهو غير مستحسن وانما جاز اضمار أن على الوجه الثانى لان الفاء تدخل على الاسم الصريح نحو اعجبنى ضرب زيد فغضبه فجاز أن يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح (قوله على الاول) أى لان أن تضمر وجوبا فى جواب الاستفهام (قوله وكالمثال) هو هل لك التفات اليه فتكرمه وقيد المشابهة بكون لو للتمنى لانها لو كانت للشرط لم تكن الآية مشابهة للمثال فى اعرابه لعدم تأتى النصب على الجواب فيها وتأتيه فى المثال (قوله ان سلم الخ) اما ان لم تجعل للتمنى بل جعلت شرطية لم يكن فيه الاوجهان الرفع على الاستئناف والنصب اما على العطف على المصدر الصريح أى كرة أو على تقدير انه فى جواب النفى (قوله يمتنع الرفع على العطف) أى لعدم مرفوع يعطف عليه ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب باضمار أن (قوله فنكرمه) بالنون لا بالتاء لان أمر المخاطب قليل الا أن يقال يغتفر فى الثوانى (قوله على القطع) أى الاستئناف (قوله والنصب على الاضمار) أى فى جواب الامر وسكت عن الرفع على العطف لظهور امتناعه لعدم المتبوع المرفوع الذى يشاركه هذا التابع فى اعرابه (قوله على الاضمار) أى فى جواب الاستفهام (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اعلم أن أن الناصبة يجوز اضمارها بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد فعل الشرط وقبل الجزاء نحو ان تأتنى فتكرمنى آتك ونحو الآية التى تلاها على وجه والمصراع الذى أنشده والتقدير ان يك منك اتيان فاكرام وان يكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نؤوه واما بعد الشرط والجزاء نحو ان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراءة النصب وانما جاز النصب فى هذه الصور لمشابهة الشرط فى الاول والجزاء فى الثانى النفى اذ الجزاء شرط وجوده وجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوف بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع واقعا بعد ذلك على نصبه واقعا فى جواب النفى اه دمامينى (قوله ونحو وان تؤمنوا الخ) اشار فى الالفية لجواز الوجهين المذكورين بقوله

وجزم اونصب لفعل اثرفا * او واو ان بالجملتين اكتنفا

(قوله باضمار أن) اى تنزيلا للشرط منزلة النفى (قوله ما مضى شرحه) اى فى الباب الثانى فيما يجب على المسؤل عنه أن يفصل فيه وهو ان ما اسم استفهام وذا موصول خبر وصنعت صلة الموصول والعائد فى الاول محذوف ويجوز ان تكون ماذا برمتها اسم استفهام وهى اما فى محل نصب على المفعولية وفى الثانى الجملة مفسرة للعامل المحذوف واما فى محل رفع على الابتداء والجملة من الفعل والفاعل خبر وهذان الوجهان أحد أوجه ستة تقدمت (قوله ماذا مفعول مطلق) أى اسم استفهام مفعول مطلق أى أجبتموهم أى اجابة (قوله واسقاط الجار ليس بقياس) أى وحينئذ فلا يصح

وكالمثال سواء فلو أن لنا كرة فنكون ان سلم كون لو للتمنى

*(مسئلة)* ليتنى اجد مالا فانفق منه الرفع على وجهين والنصب على اضمار أن وليت لى مالا فانفق منه يمتنع الرفع على العطف

(مسئلة) *ليقم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار

*(مسئلة)* نحو أفلم يسيروا فى الارض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل أفلم يسيروا فى الارض فتكون لهم قلوب ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار أن على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

## *(باب الموصول)*

*(مسئلة)* يجوز فى نحو ماذا صنعت وماذا صنعته ما مضى شرحه وقوله تعالى ماذا أجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان أجاب لا يتعدى الى الثانى بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

ولا يكون ماذا مبتدأ وخبرا لان التقدير حينئذ ما الذى أجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه والاكثر فى نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويقل كون ذا موصولة ولقيت صلة وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذى يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد ابن على والذين من قبلكم بفتح الميم واللام * (مسئلة) * فاصدع بما تؤمر ما مصدرية أى بالامر أو موصول اسمى أى بالذى تؤمره على حد قولهم أمرتك الخير وامامن قال أمرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون أى منه وقد يقال ان اصدع بمعنى اؤمر وأما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا فى الاعراف فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به فى سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا فى المعنى وأما ذلك الذى يبشر الله عباده فقيل الذى مصدرية أى ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير

جعل ماذا مفعولا به ثانيا (قوله مبتدأ وخبرا) أى ما اسم استفهام مبتدأ وذا خبر اسم موصول وأجبتم صلة الموصول (قوله كون ذا للاشارة الخ) حاصله أن ذا الواقعة بعد ما يجوز جعلها اسم موصول اتفاقا وأما الواقعة بعد من الاستفهامية فالاكثر أنها اسم اشارة بدليل دخولها كثيرا على الذى نحو من ذا الذى وخلاف الاكثر أنها تكون موصولا وقيل ان ذا بعد من لا تكون موصولة أصلا وحينئذ فمن مبتدأ وذا اسم اشارة خبر ولقيت جملة حالية والعامل فيه ما فى الاشارة من معنى الفعل أى من ذا أشير اليه حال كونه لاقيا لك (قوله أى بالذى تؤمره) أى فحذف العائد المنصوب بالفعل (قوله على حد قولهم) أى من كون أمر يتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وهذا قليل (قوله أمرتك بكذا) أى من كون أمر يتعدى للمفعول الثانى بالباء وهذا هو الاكثر (قوله معنى ومتعلقا) أى وهنا الجاران اختلفا فى المتعلق لان الباء الجارة للموصول متعلقة باصدع والباء الجارة للعائد متعلقة بتؤمر (قوله أى منه) أى فالعائد مجرور بمن كالموصول واتفقا متعلقا لان الاول متعلق بتشرب والثانى متعلق بيشربون والمعنى فيهما أى فى الحرفين واحد أى التعدية (قوله بمعنى اؤمر) أى فكل من الجارين متعلق بالامر فقد اتفق المتعلقان معنى وان اختلفا لفظا وهذه طريقة والحق أنه لا بد فى الحذف من كون المتعلقين متوافقين لفظا ومعنى كالحرفين (قوله فيحتمل أن يكون الاصل بما كذبوه) أى فالعائد المحذوف منصوب توسعا بحذف الجار أى كالشئ الذى كذبوه من قبل (فلا اشكال) أى لان العائد المحذوف منصوب وهو يجوز حذفه (قوله بمنزلة كذبوا فى المعنى) أى فقد اتفق المتعلقان فى المعنى وقد علمت أنها طريقة والحق أن ما فى هذه الآية مصدرية والباء سببية (قوله مصدرية) هذا بناء على قول ابن مالك والكوفيين ان الذى قد يأتى حرفا مصدريا أى موصولا حرفيا لا يحتاج لعائد وهذا القول مردود لانه لم يثبت أن الذى يأتى حرفا مصدريا واستدلالهم بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اذ المعنى كخوضهم مردود لجواز كون الذى موصولا اسميا صفة لمصدر محذوف أى وخضتم كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على القياس فالحاصل أن الذى قد ثبتت اسميته ولا يعدل عما ثبت الا بدليل وما استدل به على الحرفية محتمل (قوله وقيل الاصل الخ) أى بناء على ان الذى اسم موصول وهذا القول مردود لانه يؤدى الى فتح باب حذف الجار توسعا فكل ما يوجد مثل هذا يقال ان العائد المحذوف منصوب لحذف الجار أولا توسعا وذلك مؤد الى عدم اشتراط الشروط المذكورة فى حذف العائد المجرور وحينئذ فالاوجه ان الذى هنا صفة لمصدر محذوف أى ذلك التبشير الذى يبشره فالعائد منصوب اه تقرير دردير (قوله وقيل الاصل يبشر به الخ) هذا أحد أقوال ذكرها الزمخشرى كما ذكر ما قلناه من أنه الاولى لكن ما قلنا انه الاولى اعترضه أبو حيان بأنه لا يظهر اذ لم يتقدم لفظ التبشير



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ثم حذف * (مسئلة) * يجوز في نحو تماما على الذي أحسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج الى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق الثاني * (مسئلة) * نحو أعجبني ما صنعت يجوز فيه كون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو حتى تنفقوا مما تحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المعاني لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهبت الى تأويل ما تحبون وما رزقناهم بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسفت من غير محوج الى ذلك وقال ابو حيان لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك اه ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء الا ومعناها السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت لهم * (مسئلة) * اذا قلت أعجبني من جاءك احتمل كون من موصولة أو موصوفة

ولا ما يدل عليه من بشر أو شبهه وقد يقال حذف الموصول لدلالة الصلة فالدليل يكفي ولو متأخرا اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم حذف) أي فهو من باب حذف العائد المنصوب بالفعل ولا يشترط في حذفه شيء (قوله أي زيادة على العلم الذي أحسنه) أي أجاد معرفته من قولك أحسن الشيء اذا أجاد معرفته وهذا القول لابن قتيبة وهو بناء على أن المراد بالذي غير من يعقل وهو العلم وعليه فسر الزمخشري حيث قال ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذي أحسن أي على الذي أحسن موسى من العلم والشرائع من أحسن الشيء اذا أجاد معرفته أي آتيناه الكتاب زيادة على علمه على وجه التتميم (قوله أي تماما على احسانه) على هذا في أحسن ضمير عائد على موسى أي تماما على احسان موسى بطاعتنا وقيامه بأمرنا ونهينا وقيل الضمير في أحسن يعود على الله ومتعلق الاحسان الى أنبيائه والى موسى وعلى هذا في الآية التفات أي آتيناه الكتاب زيادة على احساننا اليه والى الانبياء على وجه التتميم (قوله وكونه نكرة موصوفة) أي وأحسن صفة أي تماما على شيء أحسن أي زائد في الحسن وهو علمه وقيامه بالاوامر والنواهي (قوله وهي علامة الجر) أي فهو ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل (قوله فالعائد محذوف) أي لان كلا من الموصولة والموصوفة يحتاج للعائد انما يختلفان في أن الاولى تحتاج للصلة والثانية للصفة (قوله يحتمل الموصولة والموصوفة) أي وعليهما فالعائد محذوف (قوله لان المعاني) أي التي منها المحبة (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي تحتمل ما فيه أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة ولا تحتمل المصدرية (قوله وكذا ومما رزقناهم ينفقون) أي فالمعنى على المصدرية وينفقون من رزقناهم والرزق تعلق القدرة ولا ينفق منه (قوله نحو سرني ما معجب لك) أي فالياء مفعول وما فاعل ومعجب بالرفع صفة لما وصفة المرفوع مرفوع (قوله ولو ثبت نحو سرني ما معجب لك لثبت ذلك) أي لثبت مجيء ما نكرة موصوفة لانتفاء احتمال الزيادة في نحو سرني ما معجب لك لان ما انما تزاد بين الجار والمجرور وفيه نظر فقد مضى في ما الزائدة أنها تقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وأيضا يحتمل ان تكون موصولة حذف صدر صلتها قال الدماميني في كلام المصنف اشعار بموافقة أبي حيان على انه لو سمع سرني ما معجب لك لثبت كون ما موصوفة والظاهر أنه لا يثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان تكون موصولة حذف صدر صلتها ويمكن الجواب بأن كلام أبي حيان انما هو على الاصل وهو عدم الحذف والحاصل انه لا يلزم من ثبوت سرني ما معجب لك ثبوت كون ما نكرة موصوفة لجواز كونها في هذا المثال زائدة بين الفعل ومرفوعه أو أنها غير زائدة بل موصول اسمي وحذف صدر صلته اه تقرير شيخنا دردير (قوله لثبت ذلك) أي مجيئها نكرة موصوفة لان هذا لا احتمال فيه (قوله ولا اعلمهم الخ) هذا رد من المصنف على أبي حيان في قوله ان ما في قولهم مررت بما معجب لك تحتمل ان تكون زائدة وحاصله

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقد جوّزنا فى ومن الناس من يقول وضعف أبو البقاء الموصولة لانها تتناول قوما بأعيانهم والمعنى على الابهام وأجيب بانها نزلت فى عبد الله بن أبى وأصحابه

## *(باب التوابع)*

*(مسئلة)* نحو آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل من الكل وعطف البيان ومثله نعبد الهك واله آبائك ابراهيم واسمعيل واسحق فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم فيمن فتح الهمزة ويحتمل هذا تقدير مبتدا أيضا أى هى أنا دمرناهم *(مسئلة)* نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم أو صفة للرب وأما نحو جاءنى غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما جىء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكسه * وكل فتى يتقى فائز فالصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جىء به لقصد التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله

وكل أخ مفارقه أخوه
لعمر أبيك الا الفرقدان

*(مسئلة)* نحو هدى للمتقين الذين ومررت بالرجل الذى فعل يجوز فى الموصول أن يكون تابعا أو باضمار أعنى أو أمدح أو هو وعلى التبعية فهو نعت لا بدل

ان ما انما تزاد بعد الباء اذا كانت الباء للسببية وهنا فى قوله مررت بما معجب لك للالصاق لا للسببية فدل على ان ما غير زائدة فتم كونها نكرة موصوفة (قوله ومن الناس الخ) اعترض بأنه لا فائدة فى هذا الاخبار اذ من المعلوم ان من يقول آمنا الخ من الناس وأجيب بأن الفائدة حصلت من الاخبار بالبعضية أى أن الذى قال ذلك بعضهم لا كلهم (قوله بأنها نزلت الخ) أى وحينئذ فليس المعنى على الابهام (قوله وعطف البيان) هذا مبنى على أن رب من صيغ المصادر لا مشتق لان عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات (قوله ابراهيم الخ) يجوز أن يكونوا بدلا من الآباء أو بيانا (قوله فانظر كيف كان عاقبة مكرهم) يحتمل أن تكون كان زائدة فكيف خبر مقدم وان تكون تامة فكيف حال وعاقبة فاعل وان تكون ناقصة فكيف خبر مقدم (قوله هذا) أى الآية الاخيرة وقوله أى هى الضمير للعاقبة (قوله سبح اسم ربك) أى نزه اسمه عن الالحاد فيه بالتأويلات الزائغة واطلاقه على غيره هذا هو المراد بتسبيح الاسم وتنزيهه فاندفع ما يقال ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم وأجاب بعضهم عنه بأن الاسم صلة ورد بأن زيادة الاسماء لم تثبت وأجاب عنه أيضا الغزالى بأنه انما تعلق التسبيح بالاسم وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب (قوله فالصفة للمضاف) أى الغلام وانما جاز فى الآية جعل الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه لان المضاف اليه فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح وليس المضاف اليه فى المثال كذلك (قوله انما جىء به لغرض التخصيص) أى ولم يؤت به لذاته فان قيل ما الفرق بين الآية وهذا المثال حيث جاز فى الآية أن يكون الاعلى صفة للاسم المضاف أو للرب المضاف اليه وتعين فى المثال أن يكون الظريف صفة للغلام المضاف أجيب بأن المضاف اليه فى الآية مقصود بحكم المضاف وهو التسبيح ومضاف لما بعده وليس المضاف اليه فى المثال كذلك اه شمنى (قوله وكل أخ) كل مبتدأ وأخ مضاف اليه وجملة مفارقه أخوه خبر وقوله الا الفرقدان حقه أن يقول الا الفرقدين بالجر صفة للاخ فالا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها أى كل أخ موصوف بكونه غير الفرقدين لكنه لاحظ انه صفة للمضاف وهو كل فرفع ويحتمل أنه أتى على قصر المثنى (قوله ان يكون تابعا) أى على النعت لان الموصول مع صلته فى قوة المشتق ولا يمنع أن يكون بدلا (قوله فهو نعت لا بدل الخ) قال الدمامينى ينبغى أن ينظر فى وجه تعين النعت وامتناع البدل فى نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب وفى نحو مررت بالرجل الذى فعل وقد يقال لعله اقتصار على الاقرب للذهن من تعيين السابق لا لطرحه وقال الشمنى وجه تعين النعت ان كل موصول فيه الالف واللام فهو موضوع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعماله كما صرح به



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

الرضى فى باب الصفة وسينقله عنه المصنف فى الجهة السادسة فالموصول الذى فيه الالف واللام دائما صفة لموصوف مذكور أو مقدر فاذا وجد فى اللفظ ما يصلح كونه نعتا له تعين جعله نعتا له لان جعله غير ذلك لا يغنى عن جعله نعتا لاحتياجه دائما الى منعوت وجعله نعتا يغنى عن جعله غير ذلك ولذا لم يذكر الزمخشرى ولا أبو البقاء كونه بدلا وان ذكره الشمنى حيث قال يحتمل الجر من ثلاثة أوجه أظهرها أنه نعت والثانى أنه بدل والثالث عطف بيان اه كلامه (قوله الا اذا تعذر) أى بأن وقع الموصول بعد نكرة والذى فى الآية بدل من لمزة لا نعت اذ لا توصف النكرة بالمعرفة (قوله وقيل لا يتعلق) بناء على أن كاف التشبيه حرف جر شبيه بالزائد فلا تتعلق بشىء (قوله لان الوصل الخ) أى ولو جعل الكاف اسما مضافا لما بعده لزم ان تكون الصلة مضافا ومضافا اليه مع أنها انما تكون جملة (قوله يحتمل على الوجهين) يعنى كون على حرفا وكونها اسما ظرفا بمعنى فوق وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف لانها مع مابعدها فى موضع الخبر (قوله والا لاحتاج الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع كما مر (قوله مجىء الفاء فى أوائل سورة المرسلات) أى لان الفاء بالضرورة هناك حرف عطف فتعين أن تكون الواو هنا كذلك

*(باب فى مسائل مفردة)*

(قوله فى مسائل) مراده بالجمع مافوق الواحد لانه لم يذكر الا مسئلتان (قوله فيمن فتح) اى فى قراءة من فتح الباء وهو شعبة (قوله وهو الاولى) أى لانه القائم مقام المفعول لان الفعل يتعدى باللام وأيضا لقربه من العامل وسبقه وأما رجال فهو فاعل لمحذوف أى يسبحه رجال والجملة مستأنفة جوابا للسؤال المقدر تقديره من يسبحه (قوله لضعف قولهم سير عليه طويل) وجه الضعف ان سير عليه الاولى فيه أن يكون نائب الفاعل الجار والمجرور لانه القائم مقام المفعول عند حذفه فاذا وجد مصدر وظرف ومجرور كان الجار والمجرور أحق بالنيابة وحينئذ فعليه نائب الفاعل وطويلا يقرأ بالنصب صفة لموصوف محذوف أى سيرا طويلا (قوله لمجازية التأنيث) أى لان مجازى التأنيث اذا كان اسما ظاهرا يجوز تجريد فعله (قوله وبما ذكرنا من الوجهين الخ) اعلم أنه انما علم الفساد باحتمال الوجه الثانى وهو كون الفعل مضارعا محذوفا منه احدى التاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه فى تبيين الفساد أصلا اه دماميني وأجيب بأن قوله وبما ذكرنا من الوجهين فيه حذف مضاف أى من جواز الوجهين وهما كون تجلى ماضيا أو مضارعا فالسقوط جاء من جوازهما (قوله تعلم فساد الخ) حاصله أن بعضهم قال ان حقيقى التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء اذا كان فى الشعر واستدل بهذا الشعر فقال أصله تمنت ابنتاى وحاصله أنه يحتمل أن

المحل ومابعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذى كزيد يتعين الحرفية لان الوصل بالمتضايفين ممتنع

*(مسئلة)* زيد على السطح يحتمل على الوجهين وعليهما فهى متعلقة باستقرار محذوف

*(مسئلة)* قيل فى نحو والضحى والليل أن الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى الجواب ومما يوضحه مجىء الفاء فى أوائل سورتى المرسلات والنازعات

*(باب فى مسائل مفردة)*

*(مسئلة)* نحو يسبح له فيها بالغدو فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى أو الثانى أو الثالث ونحو ثم نفخ فيه أخرى النائب الظرف أو الوصف وفى هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل

*(مسئلة)* تجلى الشمس يحتمل كون تجلى ماضيا تركت التاء من آخره لمجازية التأنيث وكونه مضارعا أصله تتجلى ثم حذفت احدى التاءين على حد قوله تعالى نارا تلظى ولا يجوز فى هذا كونه ماضيا والا لقيل تلظت لان التأنيث واجب مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا وبما ذكرنا من الوجهين فى المثال الاول تعلم فساد قول من استدل

على جواز نحو قام هند فى الشعر بقوله * تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما * لجواز أن يكون أصله تتمنى

*(الجهة السادسة)* أن لايراعى الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون فى باب شيأ ويشترطون فى آخر نقيض ذلك الشئ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فاذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنورد أنواعا من ذلك مشيرين الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين (النوع الاول) اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ومن الوهم فى الاول قول الزمخشرى فى ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب أنهما نعتان وقد يجاب بأنهما أجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجرى عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطا فى الثانى قول كثير من النحويين فى نحو مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا فى ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لايكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتق

أصله تمنى وأن أصله تمنت والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال

*(الجهة السادسة)* أى من الجهات التى يدخل على المعرب الفساد بسببها (قوله ويشترطون) أى يلتزمون (قوله نقيض ذلك الشئ) مثلا عطف البيان لتوضيح ذات الشئ فالحكمة تقتضى جموده وصحيح القياس على التمييز والنعت لبيان رسم الشئ فالحكمة تقتضى اشتقاقه وصحيح قياسه على الحال (قوله فاذا لم يتأمل المعرب) أى فى تلك الشروط (قوله اختلطت عليه الابواب) أى فيعرب ما لا يكون بدلا بدلا وهكذا (قوله لعطف البيان) أى فمن أعرب المشتق بيانا فقد أخطأ ومن أعرب الجامد نعتا فقد أخطأ (قوله والصواب أنهما نعتان) أى لان ملك واله مشتقان لا جامدان (قوله مجرى الجوامد) أى فى كونهما قد لا يقعان نعتا لشئ وفى أنهما يوصفان وهذا شأن الجوامد وحينئذ صح جعلهما بيانا (قوله اذ يستعملان غير جاريين على موصوف) نحو اله الخلق وملك كهم (قوله وملك عظيم) أى وكذا يقال مالك عظيم فاندفع ما يقال ان الجواب انما يظهر على قراءة ملك لا مالك (قوله ومن الخطا فى الثانى) أى وهو النعت (قوله ان الرجل نعت) أى مع أنه جامد فالصواب أنه بدل أو عطف بيان (قوله يقلد بعضهم بعضا فى ذلك) أى فى جعل الرجل نعتا لاسم الاشارة (قوله والحامل لهم عليه توهمهم الخ) لانسلم أن هذا هو الحامل لهم بل الحامل لهم على ذلك ما رأوه من صدق حد النعت الاصطلاحى عليه مع عدم التكلف وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى فى متبوعه فاذا وجدت هذه الدلالة فى لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره فالرجل المذكور عند المحققين صفة لهذا وان كان وضعه للذات فى غير هذا الموضع وانما استعمل ههنا صفة لان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات فتعين دلالة الرجل على معنى فيها وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك أعنى اسم الجنس المعرف باللام لانه لا دلالة فى اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فأتى باسم الجنس لبيان حقيقة تلك الذات فان قيل لم لم يجز أن يوصف بأسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له كسائر المبهمات التى هى فى غير أسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع أسد كما يقال بهذا الرجل وبذا الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كأسماء الاشارة فالجواب أن ذلك لم يجز لتجرد الموصوف فى مثله من فائدة على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يقع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد الشخصية وأسد يفيد السبعية وأما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا كذا قرره الرضى اه دمامينى (قوله الا أخص) أى الا أعرف أى وهنا المبين أعرف لان اسم الاشارة أعرف من المحلى فلذا عدلوا عن جعله بيانا بالجعل له نعتا وقوله من متبوعه أى لاجل أن يصح تبيينه به (قوله وليس كذلك) أى وليس هذا مطابقا للواقع (قوله بمنزلة النعت) أى فى افادة تخصيص المتبوع ان كان نكرة وتوضيحه ان كان معرفة والفارق



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

انما هو الجمود والاشتقاق (قوله ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت) أى أو مساويا له وكذا عطف البيان يجوز أن يكون مساويا للمبين أو أدنى رتبة منه بان يكون المبين أخص من البيان فصحة التبيين تابعة للشهرة لا للاخصية والاعرفية (قوله فى ذلك) أى فى الرجل من مررت بهذا الرجل (قوله بأن البيان أعرف) أى يجب أن يكون أعرف من المبين لاجل أن يصح تبيينه به وفيه أن صحة التبيين تابعة لقلة الافراد والشهرة لا للاعرفية وقد أجاز سيبويه فى ياهذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان فكلامه هذا فى حيز المنع (قوله وهو جامد) هذا الاشتراط مسلم فالاعتراض به مسلم وأما اشتراط أعرفيته عن المبين فلا تسلم لما علم من كلام ابن مالك قريبا (قوله والنعت دون المنعوت) أى فى رتبة التعريف أو مساوله فيها وحينئذ فلا يكون النعت أعرف من المنعوت وذلك لان التابع لا يشرف على المتبوع وفيه أن النعت موضح أو مخصص للمنعوت فقتضاه أنه يجوز أن يكون أشرف منه (قوله للعهد) أى الحضورى أى من غير ملاحظة افادة الجنس المعين وحينئذ فهو مساو لمدلول اسم الاشارة من حيث ان كل معين حاضر فالحاضر المعين هو المشار اليه وحينئذ فيؤول مدخول اللام اما بالحاضر أخذا له من اللام أو بالمشار اليه أخذا من الاشارة وانما قلنا من غير ملاحظة افادة الجنس لانه لو لوحظ لكان زائدا على المنعوت مع أنا بصدد أن لا يزيد عليه وبهذا حصل التساوى فيهما وحصل الاشتقاق من حيث التأويل (قوله والاسم) أعنى الرجل (قوله لتعريف الحضور) أى والحاضر هو المشار اليه وبهذا ساوى مدخول أل اسم الاشارة وهذا لا يكفى فى جعله بيانا اذ لابد أن يكون البيان أخص وحينئذ فيلاحظ مع كون أل للحضور افادة الجنس المعين وحينئذ فالاسم المعرف مفيد لحضور الجنس المعين دون غيره من الاشياء بخلاف اسم الاشارة فانه انما أفاد حاضرا مبهما وحينئذ فقد حصل الشرط الاول وهو أعرفية البيان وسكت عن الشرط الثانى وهو الجمود لوضوحه (قوله فيساوى) أى الرجل (قوله فيساوى الاشارة الخ) فيه نظر اذ المعرف بأل دون المعرف باسم الاشارة (قوله بذلك) أى بسبب دلالة اللام على الحضور (قوله ويزيد عليها الخ) فيه نظر لان اسم الاشارة يفيد التعيين بالحس والقلب وأما التعيين من أل فهو تعيين قلبى ولا شك أن التعيين بالحس والقلب أقوى من التعيين بالحس فقط فلا يسلم زيادة المعرف بأل وقد علمت أن اشتراط الاعرفية غير مسلم بل الشرط هو الجمود فقط (قوله الجنس المعين) أى جنس الرجل دون غيره من الاشياء (قوله وفيما قاله نظر) والجواب عنه أنه فسر بالحاضر أخذا من أل لا من اسم الاشارة ولا يتم كلام المصنف الا لو كان التأويل أخذناه من معنى الاشارة والحاضر هو المشار اليه فصح تفسيره بالمشار اليه واحتيج لذلك التأويل ليصح كونه نعتا وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب فعند جعله نعتا يؤول بالمشتق وعند جعله بيانا لا يؤول الا أن اشتراط ابن عصفور الاعرفية فى البيان لا تسلم (قوله

ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق فى المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جنى انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلى قال السهيلى وأما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا فى ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساوله وهو مشتق أو فى تأويله فكيف يجتمع فى الشئ أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فيساوى الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان أخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيما قاله نظر لان الذى يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فأما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزمخشرى فى ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله تعالى صفة للاشارة أو بيانا وربكم الخبر فجوز فى الشئ الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما أجمعوا على بطلانه (النوع الثانى) اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وأفعل من ونعت النكرة ومن الوهم فى الاول قول جماعة فى صديد من ماء صديد وفى طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم فى ذلك أن يكون بدلا وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان فى الجوامد كالنعت فى المشتقات فيكون فى المعارف والنكرات وقول بعضهم فى ناقع من قول النابغة

* من الرقش فى أنيابها السم ناقع *

انه نعت للسم والصواب أنه خبر للسم والظرف متعلق به أو خبر ثان وليس من ذلك قول الزمخشرى فى شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى فى أوائل سورة المؤمن وان كان من باب الصفة المشبهة واضافتها لا تكون الا فى تقدير الانفصال ألا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شئ اضافته غير محضة فانه يجوز أن تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة لانه جعله على تقدير أل وجعل سبب حذفها ارادة الازدواج وأجاز وصفيته أيضا أبو البقاء لكن على ان شديدا بمعنى مشدد كما أن الأذين فى معنى المؤذن فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل

فى

فليس ذلك معناه) يقال هو معناه أيضا أى من أل التى للعهد الحضورى والنعت لا بد من تأويله فالجامد بيان اذ انه نعت لتأويله (قوله فجوز فى الشئ الواحد البيان والصفة) أى وجواب ابن عصفور السابق لا يأتى هنا لان أل فى الله صارت جزأ من العلم لا أنها للتعريف (قوله وجوز كون العلم الخ) أجيب عن ذلك بأنه لاحظ الاصل قبل العلمية والغلبة فهو بمنزلة ذلكم المعبود وحينئذ فاندفع هذا وما بعده وقد أجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف فى قوله تعالى وهو الله فى السموات وفى الارض يعلم سركم على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله لاجل الوصف (قوله اشتراطهم التعريف لعطف البيان) أى فعطف البيان لا بد أن يكون معرفة لان النكرة غير بينة فى نفسها فكيف تبين غيرها وفيه أن النكرات تتفاوت فى الوضوح فتبين النكرة غير الواضحة بالواضحة على أنهم قالوا يجوز أن يتضح المراد بالمجموع وأن يكون عطف البيان للمدح (قوله والتنكير للحال والتمييز) أى ولغير ذلك فيشمل خبر لا التبرئة والمضاف اذ لا يكون الا نكرة كما يأتى له (قوله فى الاول) أى ما يشترطون فيه التعريف أعم من عطف البيان ونعت المعرفة (قوله انما هو معترض) أى بكونه نكرة والبيان لا يكون نكرة (قوله على قول البصريين) أى المشترطين لكون البيان معرفة (قوله فيكون فى المعارف والنكرات) أى كما ان النعت كذلك والتحقيق مذهب الكوفيين (قوله من الرقش الخ) صدره * فبت كأنى ساورتنى ضئيلة * وقوله ساورتنى أى عانقتنى والضئيلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء وهى من الحيات المنقطة بسواد وبياض والناقع البالغ فى القتل (قوله انه نعت للسم) أى وهو خطأ لان نعت المعرفة لا يكون الا معرفة وأجيب عنه بأن السم فى معنى النكرة لان أل للجنس والمعرف بها فى حكم النكرة (قوله وليس من ذلك) أى من الخطأ فى الاول (قوله كونه صفة لاسم الله تعالى) أى فيرد عليه أن شديد صفة مشبهة واضافتها غير محضة لانها دائما من اضافة الوصف لمعموله واضافته الى معموله دائما غير محضة والاضافة الغير المحضة لا تفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بالنكرة (قوله فى أوائل الخ) أى الواقع فى أوائل الخ (قوله واضافتها لا تكون الخ) أى فلا تكون محضة أصلا اذ لا يمكن قصرها على المضى حتى تكون اضافتها لغير معمولها أو تكون محضة بخلاف غيرها من الصفات كاسمى الفاعل والمفعول (قوله الا فى تقدير الانفصال) لانه دائما من اضافة الوصف الى معموله (قوله كل شئ) أى كاسم الفاعل واسم المفعول (قوله أن تصير اضافته محضة) أى بأن يراد منه المضى فلا يكون حينئذ مضافا لمعموله اذ لا يعمل اذا أريد منه المضى (قوله لانه جعله الخ) علة للنفى أعنى قوله وليس من ذلك قول الزمخشرى الخ (قوله على تقدير أل) أى فالاصل الشديد العقاب (قوله الازدواج) أى الموافقة لما معها من الصفات فى انتفاء أل من كل اه تقرير ردير (قوله الى باب اسم الفاعل) أى والمراد منه المضى أى شديد عقابه

فى الماضى أى واسم الفاعل اذا كان المراد منه الماضى كانت اضافته محضة لانه من اضافة الوصف لغير معموله (قوله والذى قدمه الزمخشرى) أى على غيره من كلامه أى والذى ذكره فى كشافه قبل هذا الوجه أن شديد العقاب وجميع ما قبله وهو قوله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب (قوله أما أنه بدل) أى أما كون شديد العقاب بدلا (قوله فلتنكيره) أى لانه من اضافة الصفة المشبهة لمعمولها فاضافتها غير محضة لا تفيد تعريفا (قوله فلتنكيره) أى والنكرة لا تكون نعتا للمعرفة ولا بيانا لها وقوله فلتنكيره أى وحيث كان نكرة وما قبله معرفة فلا يعرب الثانى نعتا لانه يشترط توافق النعت للمنعوت بخلاف البدل اذ بدل النكرة من المعرفة جائز (قوله لان المراد بهما المستقبل) أى واسم الفاعل اذا أريد به المستقبل كان عاملا واضافة اسم الفاعل لمعموله غير محضة فلا تفيد تعريفا (قوله وأما البواقى) أى وأما كون البواقى أعنى العزيز العليم بدلا فللتناسب أى لتناسب ما بعدهما فى كونه بدلا اذ جعلهما صفات وما بعدهما بدلا يكون خاليا عن التناسب (قوله وأما البواقى) المراد بها العزيز العليم لانهما البواقى من جميع ما قبل شديد العقاب أو هما وذى الطول ان أريد البواقى من التوابع فى الآية (قوله ورد على الزجاج الخ) أى لانه يكون خاليا عن المناسبة (قوله ورد على الزجاج الخ) تحصل من كلامه ثلاثة أقوال الاول جعل الجميع صفات الثانى جعل الجميع أبدالا والثالث جعل الاربع الاول صفات وجعل الاخير بدلا والاولان للزمخشرى والاخير للزجاج (قوله نبو ظاهر) أى لانه لا موجب للتخالف بالبدلية والوصفية مع امكان أن الكل بدل وقال اليمنى يحتمل أن يكون وجه النبو هو أن هذه النكرة لو كانت بدلا فقط لكان المبدل منه وهو المتبوع فى حكم المنفى ولما كان ما قبله وما بعده صفات لزم أن لا تكون فى حكم المنفى وأيضا فكونه بدلا يقتضى أن يكون هو المقصود بما نسب الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضى كون المتبوع هو المقصود دونه وأيضا لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل لكان مع عامله أجنبيا من الصفات اه كلامه (قوله ومن ذلك قول الجاحظ) الاولى ومن الوهم فى الثانى أى فى اشتراط التنكير فى الحال وما بعده اذ ليس هذا من الوهم فى الامر الاول كما هو ظاهره بل من الثانى لانه ذكر من جملة الثانى أفعل من (قوله حصى) أى عددا وتمامه * وانما العزة للكاثر * العزة القوة والغلبة والكاثر الكثير (قوله جاريا على ظاهره) أى من أن أل معرفة ومن جارة للمفضول متعلقة بالمذكور (قوله ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور) فيه أنه يلزم عليه ابدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة وهو ممنوع (قوله على أنها بمنزلتها الخ) أى فهى جارة لغير المفضول عليه والممنوع انما هو تعلقها بأفعل مع كونها جارة للمفضول (قوله قد يرد بأنها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها انها تدل عليه) ليس لهذا الظرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على

والذى قدمه الزمخشرى أنه وجميع ما قبله ابدال أما أنه بدل فلتنكيره وكذا المضافان قبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل وأما البواقى فللتناسب ورد على الزجاج فى جعله شديد العقاب بدلا وما قبله صفات وقال فى جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ فى بيت الاعشى

* ولست بالاكثر منهم حصى *

انه يبطل قول النحويين لا تجتمع أل ومن فى اسم التفضيل فجعل كلا من أل ومن معتدا به جاريا على ظاهره والصواب أن تقدر أل زائدة أو معرفة ومن متعلقة بأكثر منكرا محذوفا مبدلا من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها فى قولك أنت منهم الفارس البطل أى أنت من بينهم وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بأنها لا تدل على الحدث عند من قال فى أخواتها انها تدل عليه

ولانّ فيــه فصلا بين أفعل وتمييزه
بالاجنبي وقـد يجاب بأن الظرف
يتعلق بالوهـم وفى ليس رائحـة
قولك انتنى وبأن فصل التمييز قد
جاء فى الضرورة فى قوله
على أننى بعد ماقد مضى
ثلاثون للهجر حولا كميلا
وافعـل أقـوى فى العـمل من
ثلاثون ومن الوهـم فى الثانى
قول مكى فى قراءة ابن أبى عبـلة
فانه آثم قلبـه بالنصب ان قلبـه
تمييز والصواب أنه مشبه بالمفعول
به كحسن وجهه أو بدل من اسم
انّ وقول الخليـل والاخفش
والمازنى فى اياى واياك واياه انّ
اياضمير أضيف الى ضمير لحكموا
للضمـير بالحكم الذى لا يكون الا
للنكرات وهو الاضافة وقـول
بعضهم فى لا اله الا الله انّ اسم الله
سبحانه خبر لا التبرئة ويردّه أنها
لاتعمل الا فى نكرة منفية واسم
الله تعالى معرفة موجبة نعم يصح
أن يقال خبر لا مع اسمها فانهما فى
موضع رفع بالابتداء عند سيبويه
وزعم أن المركبة لاتعمل فى الخبر
لضعفها بالتركيب عن أن تعمل
فيما بعدها وهو الخبر كذا قال
ابن مالك والذى عندى انّ سيبويه
يرى ان المركبة لايعمل فى الاسم
أيضا لان جزء الشئ لا يعمل فيه
وأما لا رجل ظريفا بالنصب فانه
عند سيبويه مثل يازيد الفاضل بالرفع

الحدث عند من لم يقل فى أخواتها انها تدل عليه فانّ هـذا قول لا وجود له وانما هـما قولان أحدهما أنّ أخوات ليس دالة على الحدث الثانى انها غير دالة عليه وأما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا فان قلت فما فائدة التقييد اذن قلت التنبيه على انّ امتناع تعلق الظرف بليس عنـد من لا يقول بأن أخواتها تدل على الحدث من باب أولى فهو مفهوم موافقة اهـ دماميني (قوله بالاجنبى) أى والفصـل بين المميز والتمييـز لا يجوز (قوله يتعلق بالوهم) أى بما يتوهم فيه رائحة الفـعل (قوله للهجر) متعلق بمضى وحـولا تمييز للعدد وهو ثلاثون (قوله وأفعل أقوى فى العمل) أى لانه وصف وثلاثون جامد وكل منهما عامل فى التمييز لانه هو المميز والمميز ينصب التمييز لمشابهته الفعل من حيث انّ كلا طالب لما يعمل فيه (قوله ابن أبى عبلة) بالعين المهملة والباء الموحدة (قوله تمييز) أى فهو وهم لاشتراط تنكير التمييز وقلبـه معرفة ويمكن أنّ هذا القائل مشى على طريقة الكوفيين من جواز تعريف التمييز (قوله والصواب أنه مشبه بالمفعول به) أى ويكون آثم على هـذا صفة مشـبهة مما جاء على صيغة فاعل كقوله

من صديق أو أخى ثقة * أو عدوّ شاحط دارا

(قوله وقول الخليـل) هذا عطف على قول مكى وانما جعل هـذا من الوهم فى الثانى لانّ الاضافة يشـترط فيها تنكير المضاف (قوله الا للنكرات) قد يقال لعل مذهبهـم جواز اجتماع معرّفين على معرّف واحد من وجهين مختلفين ولا يتحاشون من ذلك كما قال به الرضى فى أيهم الموصولة وغيرها اهـ تقرير دردير (قوله واسم الله تعالى معرفة) هـذا هو المقصود بالاعتراض به وان كان الاعتراض بالايجاب حاصـلا أيضا (قوله فانهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه) قال الدماميني كيف يجعل الكلمتان معا مبتدأ مع انّ تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة مسـندا اليه أو صفة معتمدة على نفى أو استفهام رافعة لظاهر أو ضمير منفصل وليس مجموع لا اله مجردا ولا صفة معتمدة الخ قال الشمنى وأقول لا نسـلم انّ مجموع لا اله ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من كلمتين كخمسة عشر فى قولك عنـدى خمسة عشر اهـ أو يقال لعل سيبويه أراد الحاقهما بالمبتدا تأمل (قوله لانّ جزء الشئ لا يعمل فيه) كان مقتضى الظاهر أن يقول لا يعـمل فى جزئه الآخر لانّ الشئ مصدوقه مجموع المركب الا أن يقال أراد بالشئ مدخول لا وانها فى حكم جزئه تأمل (قوله بالنصب) أى فنصب النعت دليل على اعتبار المحل وما جاء المحل الا من اعتبار العمل فى الاسم وحاصل الجواب أن ظريفا بالنصب مثل يازيد الفاضـل من جهة انّ حركة التابع فيـه اعرابية محمولة على حركة لفظ الاوّل العارضة لأنها محمولة على محـله وتوضيحه أن سيبويه يرى أنّ هـذا النعت مراعى فيه لفظ المنادى وانما روعى حركة البناء لكونها عارضـة لانها مشابهة للحركة الاعرابيـة فى العروض وقولهم حركة البناء لا تراعى محـله مالم تكـن

حركة

وكذا البحث في لا اله الا هو للتعريف والايجاب أيضا وفي لا اله الا اله واحد للايجاب واذا قيل لا مستحقا للعبادة الا اله واحد أو الا الله لم يتجه الاعتذار المتقدم لان لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب وزعم الاكثرون أن المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك ما جاءني من أحد الا زيد ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشئ الواحد ويصح أن يخلفهما ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها وزعم فيه ان الاصل الله اله المعرفة مبتدأ والنكرة خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم أدخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركبت لا مع الخبر فيقال له فما تقول في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم تنصب خبر المبتدا فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولانتقاض النفي والتعريف أحد الجزأين فاما قوله يجب كون المعرفة المبتدأ فقد مر أن الاخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو ان أول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية وانها وصلتها صفة لرجل وتبعه على ذلك صاحب الترشيح قال ومثله قوله تعالى في أي صورة ما شاء ركبك أي في أي صورة مشيئته أي يشاؤها

حركة البناء عارضة بأن كانت لازمة لا تشابه الحركة الاعرابية وحينئذ فظريفا منصوب مراعاة للفظ رجل لانه ركب مع لا تركيب خمسة عشر والمجموع منهما مبتدأ في محل رفع والحاصل ان حركة البناء يجوز مراعاتها اذا كانت عارضة عند المصنف (قوله وكذا البحث) أي القول في لا اله الا هو مثل القول في لا اله الا الله (قوله لم يتجه الاعتذار) أي المشار له بقوله ثم يصح (قوله لعدم التركيب) أي لانه في حالة التركيب يكون ما بعدها مبنيا على الفتح لانه مركب معها تركيب خمسة عشر ومستحقا معرب لانه مشبه بالمضاف (قوله بدل من محل اسم لا) أي قبل دخول الناسخ وفيه انه زال بالناسخ (قوله ما جاءني من أحد الا زيد) أي فزيد بدل من أحد المجرور بحرف الجار الزائد (قوله ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول) قال الدماميني انما يتم هذا الاشكال أن لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما في فتنتني هند حسنها وأكلت الارغفة جزءمنها (قوله وقد يجاب الخ) هذا لا يصلح أن يكون جوابا لانهم قالوا المرتفع بدل من محل اسم لا ولم يقولوا بدل من محل لا مع اسمها وعلى تقدير تسليم أنهم أرادوا ذلك وتجوزوا من حيث اطلاق الجزء وارادة الكل فهذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل قال الشمني وأقول انه بدل كل من كل باعتبار اللفظ لا باعتبار المعنى (قوله على المسئلة) أي مسئلة لا اله الا الله (قوله أن الاصل) أي أصل لا اله الا الله (قوله على القاعدة) أي من انه اذا وجد معرفة ونكرة جعل المعرفة مبتدأ وأخبر بالنكرة (قوله وركبت لا مع الخبر) أي فلا اله خبر مقدم والا الله مبتدأ مؤخر (قوله في نحو لا طالعا جبلا الخ) أي مما كان الواقع بعد لا مضافا أو شبيها بالمضاف (قوله عمل ليس) أي فطالعا خبرها مقدم وزيدا اسمها مؤخر وانه لا تركيب لانه انما يكون اذا كان خبر المبتدا مفردا (قوله لتقدم الخبر) أي خبر لا التي هي كليس في الاعمال وتقدم خبرها على اسمها يمنع من اعمالها (قوله ولانتقاض النفي الخ) أي وشرط عمل لا أن يبقى خبرها منفيا وقوله والتعريف الخ أي وشرط عمل لا أن يكون الجزآن نكرتين (قوله فأما قوله الخ) هذا منع لدليله وهو قوله للقاعدة الخ (قوله يجب كون المعرفة المبتدأ) أي والنكرة خبرا ولا يجوز العكس وظاهره مطلقا ولو كانت النكرة مخصصة فيرد المنع حينئذ الذي ذكره المصنف بقوله فقد مر الخ اه تقرير شيخنا دردير (قوله ان أول بيت) أي فبيت نكرة والمضاف اليه وهو أول كذلك وقد أخبر عنه بالمعرفة وهو قوله للذي وذلك لتخصيصه بالوصف وظاهر الزمخشري جعل المعرفة مبتدأ مطلقا ولا تجعل النكرة مبتدأ أصلا (قوله ما شئت من رجل) أي برجل مشيئتك واعترض بأن اللفظ في كلام الفارسي لا يحمل على ظاهره بل لا بد من تقدير أي مثل مشيئتك أي برجل مماثل مشيئتك بمعنى أنه على وفقها فكلامه صحيح وأجيب بأن الاعتراض بالنظر للظاهر من غير تقدير هذا حاصل ما قاله الدماميني (قوله صفة لرجل) أي مشيئتك أي مشيئ لك وعلى وفق مرادك

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقول أبي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لانعبد الا الله ان أن وصلتها بدل من سواء وبدل الصفة صفة
والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل لكل همزة لمزة الذي جمع ان الذي صفة والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك والصفة الجملتان معا وأما الآية الاولى فقال أبو البقاء ما شرطية أو زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعائد محذوف أي عليها وفي متعلقة بركبك انتهى كلامه وكان حقه اذ علق في بركبك وقال الجملة صفة أن يقطع بأن ما زائدة اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب أن يقال ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله أو بعدلك أي وضعك في صورة أي صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف أيضا وتقديره عليها وتكون في حينئذ متعلقة بعدلك أي عدلك في صورة أي صورة ثم استؤنف ما بعده والصواب في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدا وفي الثالثة ان الذي بدل أو صفة مقطوعة بتقدير هو أو أذم أو أعني هذا هو الصواب خلافا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولا بنكرة وهو قول الاخفش

ووجه الوهم ما يأتي للمصنف من ان حرف المصدري مع صلته معرفة فقط ما في الدماميني والشمني (قوله في نحو ذلك) يريد أن يكون الفعل الواقع بعدها مسندا الى معرفة كالضمير في الآية حتى لو كان مسندا الى نكرة لم يكن المصدر المقدر معرفة وقوله في نحو ذلك معرفة المراد بالحرف المصدري أن وأن لانهما مع صلتهما يحكم لهما بحكم الضمير (قوله والحرف المصدري) بيان للوهم في جميع ما مر (قوله الجملتان معا) أي جملة الشرط والجواب فما شرطية وشئت فعل الشرط وقوله من رجل بيان لما أي مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئته فهو كذلك أي من تشاؤه أو أي رجل شئته فهو كذلك أي فهو ومثل من تشاؤه أي لجميع صفات الرجال الممدوحة فيه وهذا معنى دقيق (قوله وأما الآية) أي في أي صورة ما شاء ركبك (قوله وعليهما) أي فالمعنى في أي صورة شاء ركبك عليها أو ان شاء ركبك عليها (قوله اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه) الاولى اذ لا يتقدم معمول الجواب على اداة الشرط وهنا قد جعل ركبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل وأما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم أتحقق معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول بشرطية ما اه دماميني وأجاب الشمني بأن هذا من باب نفي الشيء لنفي ملزومه اذ المراد من عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولا لجوابه واذا انتفى كون الشرط الجازم معمولا لجوابه انتفى كون ما قبله معمولا لجوابه قال وانما قيد الشرط بالجازم لكونه الواقع في الآية ولاحتمال ان يقال أن غير الجازم كاذا يجوز تقديم معمول جوابه عليه كما يجوز عمل جوابه فيه اه كلامه (قوله ولا تكون الخ) اعتراض على قوله والصفة الجملة وظاهره جملة الشرط مع أن الصفة جملة الشرط وجملة الجواب معا والحاصل أنه أجمل في الجملة على الاحتمالين فظاهره اتحاده عليهما (قوله والتقدير شاءها) أي لا عليها كما زعم أبو البقاء (قوله حال من مفعوله) أي حال كونه كائنا (قوله ثم استؤنف ما بعده) أي وهو الجملتان الشرطية والجوابية وهذا مناف لقوله فيما سبق ان الجملة صفة لان المعنى على الصفة في صورة مقول فيها ما شاء الله ركبك الا أن يقال انه وصف في المعنى استئناف لفظا فتأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ثم استؤنف ما بعده) مراده أن ما بعده وهو ما شاء ركبك كلام منقطع عن قوله في أي صورة بمعنى أنه غير عامل في ذلك الجار والمجرور بل انه متعلق بما قبل على ما بين فلا ينافي أن جملة الشرط والجزاء صفة لصورة كما أسلفه أي صورة مقول فيها ما شاء ركبك عليها هكذا ينبغي أن يفهم هذا الكلام اه من حاشية الشيخ الامير (قوله في الآية الثانية) وهي قوله قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء الخ (قوله على تقدير مبتدا) أي هي أن لا نعبد الا الله (قوله وفي الثالثة) وهي قوله ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وقوله وهو قول الاخفش راجع لقوله ولمن أجازه بشرط الخ

(قوله

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

أى معناها وهو الزجر فهى تفيد الوعيد والزجر بقوة لان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى (قوله بقاء معنى الكلمتين) أعنى التشبيه والنفى أى لان تغير لفظ الكلمة دليل على تغير معناها (قوله وهى عند سيبويه الخ) هذا شروع فى بيان معناها بعد أن تكلم على لفظها من حيث البساطة والتركيب (قوله معناه الردع الخ) كان يمكن أن يكون اسم فعل معناه ارتدع وانزجر الا أن تأدية المعانى بالحروف أولى لاكثريته (قوله حتى انهم الخ) حتى هنا كالآتية تفريعية اذ لا امتداد لما قبلها حتى تكون غائية (قوله والابتداء بما بعدها) لانها زجر وردع لما قبلها وما بعدها منقطع عنها (قوله والابتداء بما بعدها) هذا ليس بلازم للوقف عليها اذ قد يقف الانسان ثم يرجع ولا يجوز له الابتداء بما بعد الوقف (قوله وحتى قال جماعة الخ) حاصل الدعوة ان كل سورة فيها كلا فهى مكية ودليلها انها تدل على الوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لان أكثر العتو بها فقال له المصنف ان الدليل لا ينتج الدعوة ولا يتجه الا لو كان كل عتو صادر من الكفار كان بمكة لاحتمال أن السورة مدنية وكلا زجر ووعيد للعتو الواقع بالمدينة بقوله على أنا لو سلمنا أن جميع العتو كان بمكة فلا نسلم ان كل سورة فيها كلا مكية لاحتمال أنها مدنية والاشارة بكلا الى عتو سابق فى مكة (قوله لان فيها) أى لانها دالة على معنى التهديد أى معنى هو التهديد ومحل التعليل قوله وأكثر ما نزل وقوله لان أكثر العتو علة لقوله أكثر ما نزل الخ (قوله وفيه) أى فى قول هؤلاء الجماعة متى سمعت الخ ومصب النظر على قوله لان أكثر العتو وحاصله ان أكثرية العتو لا تنتج أن كل سورة فيها كلا مكية لاحتمال أنها مدنية وكلا للعتو القليل الواقع فى المدينة (قوله لان لزوم المكية) أى لكل سورة فيها كلا انما يكون ناشئا عن اختصاص العتو الخ (قوله ثم لا تمتنع الخ) حاصله أنا لو سلمنا ان كل عتو بمكة لا نسلم ان كل سورة فيها كلا مكية لاحتمال أن تكون مدنية وكلا للزجر عن العتو السابق فى مكة قال الشمنى وأقول وأيضا انما يلزم أن تكون الآية التى فيها كلا مكية لا السورة بتمامها التى هى فيها كما هو المدعى لان من السور ما نزل آيات منها بمكة وآيات بالمدينة ولك أن تقول هذا الاعتراض لا يرد لان قصد هؤلاء الجماعة بقولهم فاحكم بأنها مكية أى فاحكم بأنها نزلت بمكة قبل الهجرة للمدينة لان ذلك زمن العتو ومعنى نزلت افتتح نزولها لان ذلك كاف فى كونها مكية اذ لا شك ان كون آية من السورة نزلت بمكة يلزمه افتتاح تلك السورة بمكة قطعا (قوله ثم لا يظهر الخ) رد لقوله لا معنى لها عندهم الا ذلك وهذا على التزام انها للزجر عما قبلها ولا مانع من توسيع الدائرة وانها للزجر عما قبلها أو ما بعدها أو ما عهد من المخاطب وان لم يفده الكلام وان كان خلاف ما سبق من اجازة الوقف عليها دائما والابتداء بما بعدها (قوله وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير) باء بالتصوير متعلقة بالايمان وكذا الباء فى قوله بالبعث لانه عطف على قوله بالتصوير وفى بالقرآن متعلق بالعجلة ولا يخفى ما فى

ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هى بسيطة وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا فى سورة فاحكم بأنها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد وأكثر ما نزل ذلك بمكة لان أكثر العتو كان بها وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته ثم لا تمتنع الاشارة الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر فى كلا المسبوقة بنحو فى أى صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير فى أى صورة ما شاء الله

وبالبعث وعن العجلة بالقرآن تعسفا اذلم يتقدم فى الاولين حكاية نفى ذلك عن أحد واطول الفصل فى الثالثة بين كلا وذكر العجلة وأيضا فان أوّل مانزل خمس آيات من أوّل سورة العلق ثم نزل كلا ان الانسان ليطغى فجاءت فى افتتاح الكلام والوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلها فى النصف الاخير ورأى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثة اقوال أحدها للكسائى ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثانى لابى حاتم ومتابعيه قالوا تكون بمعنى ألا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب بمنزلة اى ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه أى والقمر وقول أبى حاتم عندى أولى من قولهما لانه أكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء على ماسيأتى وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا

كلامه من اللف والنشر المرتب (قوله وبالبعث) أى يوم يقوم الناس (قوله وعن العجلة بالقرآن) اى ان علينا بيانه (قوله نفى ذلك) أى نفى الايمان بالتصوير ونفى الايمان بالبعث حتى انه يهدد ويزجر عن ذلك وقوله عن العجلة بالقرآن أى فى قوله لتعجل به (قوله ولطول الفصل) أى لقوله ان علينا جمعه وقوله لطول الفصل الخ قد يقال الفاصل من تتمه السياق لا أجنبى ثم الزجر زجر تأديب وتربية له صلى الله عليه وسلم حيث غلبه الحرص والشوق فى تلقى الوحى والاخبار به (قوله وأيضا الخ) عطف على قوله ثم لا يظهر الخ (قوله وأيضا فان أوّل مانزل) قد يقال الرد مبنى على التزام انها للزجر عما قبلها ولم لا يقال انها للزجر عما قبلها أو ما بعدها أو ما عهد من المخاطب وان لم يفده الكلام وان كان هذا خلاف ماسبق فى اجازة الوقف عليها أبدا والابتداء بما بعدها (قوله ثم نزل) أى ثانيا وقوله كلا ان الانسان الخ أى لآخر السورة (قوله فجاءت فى افتتاح الكلام) أى الذى نزل معها أى والردع والزجر يقتضى سبق مايزجر عليه فتأمل (قوله والوارد منها) هذه فائدة لا دخل لها فى الرد (قوله يصح عليه الخ) أى بخلاف المعنى الاول الذى هو الردع فانه يوجب لها صحة الوقف عليها والابتداء بما بعدها (قوله عليه) أى بناء عليه أى على المعنى الثانى أو لاجله أو معه (قوله أن يوقف دونها) أى قبل كلا (قوله ومتابعيه) أى الكوفيين (قوله والثانى) أى من الاقوال (قوله والثالث) أى والقول الثالث (قوله بمنزلة اى ونعم) أى فهى جواب تصديق لقوله قبل ومايعلم جنود ربك الا هو وماهى الا ذكرى للبشر وأما قوله والقمر والليل اذ أدبر فهو قسم مستأنف (قوله لانه) أى قول أبى حاتم وهو علة لقوله أولى وقوله فان الخ علة للعلة (قوله من قولهما) فى نسخة من قول الكسائى والنضر (قوله لا يتأتى الخ) أى وانما يتأتى فيها كونها للاستفتاح مثل ألا والزجر عن المقالة فقد تحقق فيها فى هاتين الآيتين ماقاله أبو حاتم دون ماقاله الكسائى والنضر وحينئذ فما قاله أبو حاتم أكثر اطرادا (قوله فى آيتى المؤمنين) أى وهى رب ارجعون الخ وآية الشعراء قال أصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معى ربى الخ وقوله على ماسيأتى أى من انها لا يصح أن تكون بمعنى نعم وقوله لان ان تكسر بعد ألا أى فيتأتى قول أبى حاتم وقوله ولا تكسر أى فلا يتأتى قول الكسائى (قوله ولا تكسر بعد حقا) هو مسلم اذا وقعت حقا فى ابتداء الكلام نحو حقا انك فاضل أى أحق حقا انك فاضل فانك نائب فاعل الفعل محذوف هو العامل فى حقا والهمزة للاستفهام وقد يقال لا تقدر الهمزة وانما تقدر حق أو ان حقا منصوب على نزع الخافض خبر عن قوله انك فاضل أى أفى حق انك فاضل وأما ان وقعت حقا متعلقة بكلام قبلها فيجب كسران لوقوعها فى ابتداء الكلام نحو أكرمت زيدا حقا انه فاضل بالكسر على الاستئناف ومعناه التعليل وكما فى قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدأ قرئ بالكسر وحقا مرتبطة بما قبلها وقرئ بفتحها بناء على ان حقا مرتبطة بما بعدها اذا علمت ذلك فلا يتم رد المصنف لاحتمال ان كلا

مرتبطة

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

مرتبطة بما قبلها فتكسر ان هكذا اعترض الدماميني (قوله ولا بعدما كان بمعناها) أي وهو كلا التي نحن فيها (قوله ولان تفسير حرف بحرف) كتفسير كلا بألا على ماقال أبو حاتم وباى ونعم على ماقال الفضل والفراء وقوله باسم أي كتفسير كلا بحقا كما قال الكسائي فان قلت هذا كما يتوجه على الكسائي يتوجه على الجمهور لان كل واحد من الردع والزجر اسم ويمكن أن يقال انما يتوجه على الجمهور لو قالوا كلا حرف بمعنى الردع والزجر كما قال الكسائي حرف بمعنى حقا ولم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الزجر والردع أي الجزئي ضرورة ان الحروف تدل على معان جزئية فهو بمنزلة قولهم من معناها الابتداء ولا يتأتى حمل كلام الكسائي على هذا الا لو قال معناها التحقق (قوله وأما قول مكي الخ) أي قوله جوابا عن الكسائي (قوله اذا كانت بمعنى حقا) أي وحينئذ فلا يلزم تفسير حرف باسم (قوله ومخالف) عطف على قليل وقوله للاصل أي لان الاصل عدم الاشتراك خصوصا اذا تباين نوعا المعنيين (قوله ومحوج) عطف على قليل (قوله دعوى علة الخ) أي وهي مشابهة كلا الاسمية لكلا الحرفية لفظا ومعنى من حيث ان من ردع شخصا عن شئ فهو متحقق لضد ذلك الشئ فهناك مناسبة في المعنى (قوله والافلم لا تونت) قال الدماميني أدخل المصنف لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى لان المراد فلم لا نونتها العرب بتنوين التمكين مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون أي في المستقبل تنوينا جاريا على قواعد العربية فلا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لا اه شمني (قوله جاز الوقف عليها) اى على احتمال انها للردع اى او على ماقبلها وقوله والابتداء بها أى على احتمال انها بمعنى ألا الاستفتاحية أو غيره (قوله وذلك) أي والموضع الذى تكون فيها للردع وغيره نحو اطلع الخ (قوله وقد تتعين للردع) الفاعل ضمير عائد على كلا وأنث باعتبار الكلمة (قوله او الاستفتاح) اى ولا تكون بمعنى حقا ولا بمعنى نعم بل لا يجوز فيها الا أحد هذين الامرين اما الاستفتاح او الردع (قوله كلا) يحتمل ان تكون للردع اى انته وانزجر عن قولك رب ارجعون اى انته عن طلب الرجوع وحينئذ فتقف عليها ويحتمل انها للاستفتاح اى الا انها كلمة وحينئذ فتقف على ماقبلها وتبدأ بها (قوله لانها) علة لكونه لا يصح هنا نعم ولا حقا (قوله لما كسرت همزة ان) لان ان لا تكسر همزتها بعد حقا ولا بعد مابمعناها (قوله لما كسرت) أي مع انها كسرت فتعين أن لا تكون بمعنى حقا (قوله لكانت للوعد بالرجوع) أى لان نعم تفيد الوعد لانه لو قيل لك اعط كذا غدا وقلت نعم فقد وعدت بالاعطاء لذلك الشئ غدا أى ولو عد هنا بالرجوع لا يصح لان المولى لا يرجعهم للدنيا في يوم القيامة حتى انه يعدهم بالرجوع فبطل كونها بمعنى نعم (قوله لانها بعد الطلب) أى تفيد الوعد (قوله فتقول نعم) أى فعناه أكرمه (قوله ان معي ربي) هى للردع عن قولهم انا لمدركون أو انها للاستفتاح فعلى الردع تقف على كلا وعلى الاستفتاح تبدأ بها (قوله وذلك لكسران) اى انها لم تكن بمعنى حقا لكسر ان ولو كانت بمعنى حقا

ولا بعدما كان بمعناها ولان تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم وأما قول مكي ان كلا على رأى الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها والا فلم لا نونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو أطلع الغيب أم اتخذ عند الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب كما يقال أكرم فلانا فتقول نعم ونحو قال أصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معي ربي سيهدين وذلك لكسر ان ولان نعم بعد الخبر للتصديق وقد يمتنع كونها للزجر نحو وما هي الا ذكرى للبشر كلا والقمر

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

لفتح ان واعمالم تكن بمعنى نعم لان نعم بعد الخبر التصديق وهنا لا يصح التصديق لانه يجعل
المعنى أنتم مدركون وليس هذا مرادا (قوله اذ ليس قبلها الخ) فيه انه ان لم يكن قبلها
مايصح رده فبعدها ما يمكن الرد على انكاره وهو قوله انها لاحدى الكبر وقد جوز
الزمخشرى ذلك فقال يجوز أن يكون ردعا لمن ينكر أن يكون احدى الكبر وعلم أن الردع
لا يجب أن يكون باعتبار ماقبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها اه دماميني (قوله مايصح)
أى حتى تكون للزجر لان التى للزجر يجب أن يكون قبلها مايصح رده ويزجر عليه (قوله
قال بعضهم) هو عمرو بن هشام أبو جهل (قوله متعسف) أى فيه وهو خبر عن قوله
وقول الطبرى (قوله لان الآية لم تتضمن ذلك) أى لم تذكر فيها تلك الواقعة التى هى سبب
النزول والتى للردع لابد أن يتقدمها صراحة مايصح رده وهذا بناء على أن المراد بكونها
للردع أى عما قبلها ولم لا يقال انها للردع عما قبلها أو عما بعدها أو عما عهد من المخاطب
وان لم يتضمنه الكلام على أن أسباب النزول تعتبر وان لم يتضمنها الكلام (قوله كلوا فى
دعواهم) الاولى أى كلوا كلا فى دعواهم ان الاصنام التى اتخذوها آلهة من دون الله
تكون لهم عزا أى شفيعا من العذاب (قوله أو من الكل) عطف على قوله اما على انه
مصدر (قوله وجوز الزمخشرى) اعلم أن الزمخشرى جوز فى كشافه فى سلاسلا أن يكون
نون بدلا عن ألف الاطلاق اجراء للوصل مجرى الوقف وأن يكون تنوينه جريا على لغة
من يصرف مالا ينصرف ولا يخفى بشاعة هذين الوجهين فى كلام الله اذ ألف الاطلاق
خاصة بالشعر فلا تجوز فى الكلام فضلا عن القرآن ولان صرف الممنوع من الصرف
لغة ضعيفة فلا يخرج القرآن عليها (قوله ونون كما فى سلاسلا) هذا نقل لعبارة الزمخشرى
بالمعنى والا فالزمخشرى قال ونون كما فى قواريرا ولما كان سلاسل يقال فيه ما قيل فى
قوارير صح ذلك (قوله ونون) أى كلا كما فى سلاسلا والمناسب أن يقول كما فى قواريرا
فقلب ألفها تنوينا وأثبته فى الوصل بنية الوقف (قوله كما فى سلاسلا) أى كالتنوين
فى سلاسلا (قوله ورده) أى رد ذلك القياس (قوله للتناسب) أى لتناسبه لقوله وأغلالا
وسعيرا (قوله أو على لغة الخ) أى أو للبناء على لغة الخ (قوله لانه اسم أصله التنوين)
أى وكلا حرف لا يدخله تنوين فكيف يقاس الحرف على الاسم (قوله أو على لغة من
يصرف الخ) عطف على قوله لانه اسم الخ (قوله مطلقا) أى سواء كان المنع من الصرف
لصيغة منتهى الجموع أو لغيرها أى وكلا ليس فيها ما يقتضى منع الصرف لانها حرف
(قوله وليس التوجيه الخ) رد على ماقاله أبو حيان وحاصل الرد أن توجيه التنوين فى
سلاسل لا ينحصر فيما عده الزمخشرى فيما قاله أبو حيان من انه للتناسب أو انه على لغة من
يصرف الممنوع من الصرف بل الاول لم يعرج عليه الزمخشرى وعرج على الوجه الثانى
وزاد وجها آخر فى سلاسل لم يذكره أبو حيان يتأتى فى كلا ويصح به شبهها بسلاسلا وهو
كون التنوين عوضا عن حرف الاطلاق وهو المسمى بتنوين الترنم (قوله من حرف

الاطلاق

اذ ليس قبلها مايصح رده وقول
الطبرى وجماعة انه لما نزل فى
عدد خزنة جهنم عليها تسعة عشر
قال بعضهم اكفونى اثنين وأنا
اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا
زجر اله قول متعسف لان الآية لم
تتضمن ذلك * (تنبيه) * قرئ كلا
سيكفرون بعبادتهم بالتنوين
اما على انه مصدر كل اذا أعيا أى
كلوا فى دعواهم وانقطعوا أو من
الكل وهو الثقل أى حملوا كلا
وجوز الزمخشرى كونه حرف
الردع ونون كما فى سلاسلا ورده أبو
حيان بان ذلك انما صح فى سلاسلا
لانه اسم أصله التنوين فرجع به
الى أصله للتناسب أو على لغة من
يصرف مالا ينصرف مطلقا أو
بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل
انتهى وليس التوجيه منحصرا
عند الزمخشرى فى ذلك بل جوز
كون التنوين بدلا من حرف

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

الاطلاق) أى وهو متأت فى الاسم والفعل والحرف فصح ما قال من أن كلا تنوينه كتنوين سلاسل فان قلت ان الالف فى كلا أصلية وهى لا تعامل معاملة الف الاطلاق من ابدالها نونا قلت لعله يتكلف حذف الاصلية وطرو حرف الاطلاق وقد يجاب عن أبى حيان بأنه لم يراع هذا الوجه أعنى كون هذا التنوين للترنم بدلا عن حرف الاطلاق لكونه لا يخلو عن شئ لانه غالب فى الشعر فلا يخرج القرآن عليه وحينئذ فلا يصح ما قاله الزمخشرى من القياس وحينئذ فالاولى أن يكون كلا مصدر كل اذا أعيا وثقل فهو اسم معرب تنوينه للتمكين (قوله المزيد) أى من اشباع الحركة فاذا أشبعت الفتحة تولدت ألف فأصل سلاسلا سلاسل ثم انه أشبعت الفتحة فى اللام فصار سلاسلا ثم قلبت الالف نونا واذا أشبعت الكسرة تولدت ياء كما فى وكأن قدى فالاصل وكان قد ثم أشبعت الكسرة فصار قدى ثم قلبت تلك الياء نونا فصار قدن اه تقرير دردير (قوله انه) أى القارئ وصل بنية الوقف أى لان ابدال الاطلاق نونا انما يكون فى الوقف للتغنى بالغنة (قوله وفى قراءة بعضهم) أى وجزم بهذا الوجه فى قراءة بعضهم (قوله وهذه القراءة) أى قراءة بعضهم اذا يسر بالتنوين

﴿ كأن ﴾

(قوله حتى ادعى الخ) غاية لما أفهمه قوله عند أكثرهم من انتشار القول بالتركيب وخفاء مقابله وقوله حتى ادعى الخ غاية لمحذوف اى وفشا ذلك القول حتى ادعى الخ (قوله وليس كذلك) أى ليس بمسلم حكاية الاجماع بل قيل انها بسيطة كما يأتى (قوله اهتماما به) أى ليؤذن الكلام من أول الامر بالتشبيه فعلة الاهتمام هو الايذان خلافا لقول الدمامينى وليؤذن الخ فانه لا يصح لان الاهتمام امر كلى فلا بد أن يبين له علة وسبب اه تقرير دردير (قوله لدخول الجار) أى وهو الكاف (قوله ما بعد الكاف) أى وهو أن واسمها وخبرها وقوله جر بها أى فى محل جر بها (قوله ما بعد الكاف جر بها) أى فالعامل فى المعمولين أن والكاف عاملة فى محل أن ومعموليها وليست كأن بتمامها عاملة فى المعمولين (قوله قال ابن جنى الخ) أى ان ابن جنى بعد ان اتفق هو والزجاج على انها جارة لما بعدها اختلفا فابن جنى يقول انها حرف والزجاج يقول انها اسم (قوله لمفارقته الموضع) أى حيث قدمت عن مكانها (قوله لمفارقته الموضع الخ) أى لان الكاف داخلة على الخبر فتتعلق بالاستقرار فلما قدمت الكاف صارت لا تتعلق بشئ (قوله ولا يقدر له) أى للكاف مع مدخولها عامل غير الاستقرار بحيث يقدر له عامل خاص (قوله لتمام الكلام بدونه) أى بدون العامل (قوله ولا هو زائد) عطف على قوله حرف لا يتعلق بشئ فالحاصل انه حرف جر أصلى ولا يتعلق بشئ وهو بعيد لان الشأن ان الاصلى متعلق فكونه أصليا ولا يتعلق بعيد (قوله وليس قوله) أى قول ابن جنى أى ومع كون كلام ابن جنى بعيدا ليس بأبعد من قول الاخفش بل كلام أبى الحسن الاخفش أبعد لانه جعل الحرف الاصلى الواقع فى موضع يصح فيه الاستقرار ليس متعلقا به كقولك زيد كالاسد فان الخبر شأنه يتعلق بكائن وقد ادعى انه لا يتعلق بشئ (قوله ولما رأى الزجاج الخ) عطف

---

الاطلاق المزيد فى رأس الآية ثم انه وصل بنية الوقف وجزم بهذا الوجه فى قواريرا وفى قراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين وهذه القراءة مصححة التأويل فى كلا اذ

﴿ كأن ﴾

الفعل ليس أصله التنوين حرف مركب عند أكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل فى كأن زيدا أسد ان زيدا كاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جنى ما بعد الكاف جر بها قال ابن جنى وهى حرف لا يتعلق بشئ لمفارقته الموضع الذى يتعلق فيه بالاستقرار ولا يقدر له عامل غيره لتمام الكلام بدونه ولا هو زائد لافادته التشبيه وليس قوله بأبعد من قول ابى الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما ولما رأى الزجاج أن الجار غير الزائد حقه التعلق قدر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل فلزمه أن يقدر له موضعا فقدره مبتدأ فاضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط

ولا المعنى مفتقر اليه فقال معنى
كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد
اياك كائن وقال الاكثرون لا موضع
لأن وما بعدها لان الكاف وأن
صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر
لان ذلك فى التركيب الوضعى لا فى
التركيب الطارئ فى حال التركيب
الاسنادى والمخلص عندى من
الاشكال أن يدعى انها بسيطة
وهو قول بعضهم وفى شرح
الايضاح لابن الخباز ذهب جماعة
الى أن فتح همزتها لطول الحرف
بالتركيب لا لانها معمولة للكاف
كما قال أبو الفتح والا لكان الكلام
غير تام والاجماع على انه تام انتهى
وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا
وذكروا لكأن أربعة معان * أحدها
وهو الغالب عليها والمتفق عليه
التشبيه وهذا المعنى أطلقه الجمهور
لكأن وزعم جماعة منهم ابن
السيد البطليوسى انه لا يكون الا
اذا كان خبرها اسما جامدا نحو
كأن زيدا أسد بخلاف كأن زيدا
قائم أو فى الدار أو عندك أو يقوم
فانها فى ذلك كله للظن * والثانى
الشك والظن وذلك فيما ذكرنا
وحمل ابن الانبارى عليه كأنك
بالشتاء مقبل أى أظنه مقبلا
* والثالث التحقيق ذكره الكوفيون
والزجاجى وأنشدوا عليه
فأصبح بطن مكة مقشعرا

على قوله قال ابن جنى (قوله ولا المعنى مفتقر اليه) هذا بعد ثان وقوله لم ينطق به بعد أول (قوله ولا المعنى مفتقر اليه) وذلك لان أن المفتوحة تسبك بمصدر (قوله وقال الاكثرون) مقابل لقول ابن جنى والزجاج المتفقين على أن ما بعدها معمول لها (قوله لا فى التركيب الطارئ) أى كما هنا واعترض بأنا لا نسلم ان كأن تركيبها طارئ بل هو وضعى أى وضعها الواضع للتشبيه بدليل أنهم يقولون كأن كلمة واحدة وضعها الواضع للتشبيه تعمل عمل ان غاية الامر أنها فى الاصل مركبة ولا يقولون انها الآن كلمتان ضمت احداهما للاخرى حال الاسناد حتى يرد عليهم ما ذكر وقولهم ان الاصل ان زيدا كأسد ثم قدمناه أى تقديرا لانه نطق به ثم ركب كما فى قال أصله قول فالحق ما قاله الاكثر (قوله من الاشكال) وهو استبعاد كلام ابن جنى والزجاج والتنظير الذى أبداه فى كلام الاكثرين أى والمخلص من الاستبعاد والتنظير وتصحيح الكلام فى كأن فقوله والمخلص الخ ليس المراد انه تصحيح لقولهم (قوله وفى شرح الايضاح) هو فى المعنى يوافق الاكثرين ممن قال بالتركيب (قوله لطول الحرف الخ) هذا جواب عن الاكثر القائل ان الكاف وأن صارا كلمة واحدة وحاصله لاى شئ فتح همزة ان مع أن الاصل الكسر فاجاب بانه فتح لطول الحرف وهو كأن بالتركيب أى لثقله بالتركيب خفف بالفتح (قوله وقد مضى أن الزجاج الخ) هذا تعقب على الاجماع الذى فى قوة الاستثنائية والمراد ناقص فى التركيب وان تم فى المعنى والتقدير كما سبق وفى قوله والا لكان فيه ادخال اللام على جواب ان وقد سبق أنه مولد حملا على لو (قوله وهو الغالب عليها الخ) أى وهو الغالب عليها أى على تقدير أن لو قلنا بغيره أما ان لم نقل ذلك فليس لها معنى الا هو (قوله أطلقه الجمهور) ظاهر كلامه أنها للتشبيه مطلقا كان خبرها جامدا أو مشتقا (قوله أنه) أى التشبيه لا يكون اى معناها الا اذا كان (قوله بخلاف كأن الخ) أى بخلاف ما اذا كان الخبر مشتقا سواء كان مفردا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة (قوله فانها فى ذلك كله للظن) اى ولا يصح أن تكون للتشبيه لان الخبر الذى هو قائم او مستقر مثلا نفس الاسم الا ترى أن القائم نفس زيد وكذلك المستقر عندك او فى الدار نفس زيد وحينئذ فيلزم اتحاد المشبه والمشبه به وهو لا يصح وأجاب الرضى بان الكلام على حذف والاصل كأن زيدا رجل قائم كما تقول كأنى رجل قائم فقد شبه زيد بالرجل القائم فلما حذف الموصوف وهو رجل تنوسى وصار خبر قائم لزيد (قوله أى أظنه مقبلا) أى اليك لان الاقبال لا بد له من صلة وأشار بهذا التقدير الى أن الكاف حرف خطاب والباء زائدة وهذا هو الآتى عن الفارسى غاية الامر أن ابن الانبارى يخالف الفارسى من حيث انه جعلها للظن والفارسى جعلها للتقريب (قوله وأنشدوا عليه) أى دليلا عليه (قوله بطن مكة) يحتمل أن المراد ببطن مكة جوف أرضها الذى تدفن فيه الاموات أى انه اقشعر وارتعد من عظمة هشام حيث حل فيه بالدفن ويحتمل أن المراد ببطن مكة سطح أرضها ومعنى مقشعرا جدبا ممحلا لا خصب فيه ولا يخفى



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

أنّ المناسب لقول المصنف الآتى فالمعنى أنه كان ينبغى الخ المعنى الثانى (قوله كأن الارض الخ) لو كانت كأنّ للتشبيه لكان المعنى الارض حين اقشعرارها لموته شبه الارض التى خلا منها هشام مع أن الارض خلا منها هشام تحقيقا (قوله لانه ليس فى الارض حقيقة) أى ولو كان تشبيها لاقتضى انه فيها غاية الامر انه لاشتغاله مثلا اشبهت الارض التى هو بها الارض التى ليس هو بها (قوله جواب عن سؤال الخ) أى فكأنه قيل لم أصبح وجه الارض مقشعرا جدبا فقيل لانّ الارض الخ (قوله ومثله) أى فى كون الكلام جوابا عن سؤال عن العلة مقدر فكأنه قيل لاى شئ نتقى ربنا فقيل انّ زلزلة أى لانّ زلزلة الخ (قوله وأجيب) أى من طرف البصريين القائلين انها لاتكون للتحقيق (قوله بالظرفية) أى فى قوله ليس بها أى ليس فيها والمعنى كأنّ الارض حالة كون هشام مدفونا فيها شبيهة بنفسها عند عدم كونه مدفونا فيها فقد شبه الارض حيث اقشعرت مع وجوده فيها بنفسها عند عدمه والحاصل أنّ الارض لما لم ترهشاما على ظهرها اقشعرت وأجدبت وما كان ينبغى لها أن تقشعر الا اذا خلت عن غيثها هشام وهى ليست خالية عنه لكونه مدفونا فيها وعدم الانبغاء مأخوذ من قوة الكلام (قوله فالمعنى أنه كان الخ) حاصله أنه شبه الارض حيث اقشعرت مع وجوده فيها بنفسها عند عدمه فقوله كأن الارض أى مع وجوده فيها ليس بها هشام أى شبيهة بالارض التى ليس هو فيها (قوله لانه الخ) علة لقوله ينبغى الخ وقوله كالغيث أى فنفعه حاصل سواء كان على ظهرها او فى بطنها (قوله أنه يحتمل الخ) والمعنى أصبح بطن الارض مقشعرا مشبها للارض التى ليس بها هشام أصلا لا حقيقة ولا حكما مع انّ هشاما بها حكما من حيث ان له ولدا قائما مقامه فما كان ينبغى لها الاقشعرار وعلى هذا فيكون فيه رثاء للميت ومدح لابنه (قوله فكأنه لم يمت) اى فساغ التشبيه وحاصله ان معنى قوله ليس بها هشام أى ليس بها هشام أصلا لا حقيقة ولا خلفا فشبه الارض حالة عدم هشام بالارض الخالية عنه أصلا حقيقة وخلفا (قوله أن الكاف للتعليل) أى فالمعنى لعدم هشام بها (قوله لا كلمة) أى وهذا مما يدل على ان تركيب كأنّ وضعى لا طارئ عند الاسناد (قوله والرابع) أى من معانى كأنّ (قوله وقول الحريرى) أى ومثل قول الحريرى لانّ الكوفيين انقرضوا قبل الحريرى أو أن المراد بالكوفيين متأخروهم أى من بعد الحريرى أو انهم حملوا قول الحريرى حكما أو انّ ضمير حملوا للنحاة الصادق بمن بعد الحريرى (قوله كأنى بك تنحط) تمامه

الى اللحد وتنغط * وقد أسلمك الرهط * الى أضيق من سم

وتنحط بضم الطاء مضارع انحط اذا انحدر من علو الى أسفل أى كأنى بك تنحدر من علو الى أسفل يريد نقله من ظاهر الارض الى باطنها بعد الموت واللحد بفتح اللام وضمها القبر وتنغط تغوص وهنا استعارة والرهط قوم الميت والسم بفتح السين الثقب الضيق ومنه سم الخياط وهو المراد هنا اه دماميني (قوله فى اعراب ذلك) أى اعراب ما ذكر

كأن الارض ليس بها هشام

أى لان الارض اذ لا يكون تشبيها لانه ليس فى الارض حقيقة فان قيل فاذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل قلت من جهة ان الكلام معها فى المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر ومثله اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وأجيب بأمور أحدها ان المراد بالظرفية الكون فى بطنها لا الكون على ظهرها فالمعنى انه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه لانه لها كالغيث الثانى أنه يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكأنه لم يمت الثالث ان الكاف للتعليل وأنّ للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة ونظيره وى كأنه لا يفلح الكافرون اى اعجب لعدم فلاح الكافرين * والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وقول الحريرى

* كأنى بك تنحط *

وقد اختلف فى اعراب ذلك

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

من الامثلة (قوله الكاف حرف خطاب) اى ولا يصح أن تجعل اسم كأن لان اسمها مبتدأ فى الاصل والكاف لا تكون مبتدأ لانها ليست من ضمائر الرفع (قوله الكاف حرف خطاب) أى فى قوله كأنك بالشتاء الخ وفى قوله كأنك بالفرج آت وكأنك بالدنيا وقوله الكاف حرف خطاب أى وقياسه ان الباء فى قول الحريرى حرف تكلم (قوله والباء زائدة) والمعنى قرب زمن اقبال الشتاء فالشتاء اسمها منصوب بفتحة مقدرة ومقبل خبرها (قوله وقال بعضهم) هو لا يظهر فى كلام الحريرى (قوله وفى المثال الاول) أى والباء بمعنى مع متعلقة بمقبل وقوله فى المثال الاول أى وكذا الثانى فمعناه كأن زمانك آت مع الفرج أى قرب اتيان زمانك مع الفرج (قوله أى كأن زمانك مقبل) أى قرب اقبال زمانك مع الشتاء اى البرد (قوله كأن زمانك مقبل بالشتاء) أى مع الشتاء أى البرد (قوله والباء زائدة فى المبتدا) واعراب كأن حرف تقريب لا عمل له والكاف حرف خطاب وبالشتاء مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ومقبل خبر والمعنى قرب اقبال الشتاء (قوله والظرف) أى الجار والمجرور خبرها فقوله كأنك بالدنيا لم تكن معناه كأنك ملتبس بالدنيا حالة كونها لم تكن أى معدومة (قوله والجملة بعده) أى بعد الظرف حال هذا ظاهر فى قوله لم تكن وتخط وأما مقبل وآت فيجعل خبر مبتدا محذوف والجملة حال أى هو مقبل وهو آت (قوله والجملة بعده حال) أى فمقبل وآت وتخط خبر لمحذوف والجملة حالية (قوله مازلت بزيد) أى ملابسا لزيد (قوله وكأنى أبصر الدنيا) الاولى أن يقول وكأنك تبصر الدنيا لم تكن لانه أوفق بالعبارة وقال فى نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخرة لم تزل وكأنك بالشتاء قد أقبل الاولى أن يقال بقاء كأن على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شئ ونقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور حال أى كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة أى كأنك رجل يبصر بالدنيا ويشاهدها غير كائنة كما تقدم ويكون التقدير فى كلام الحريرى كأنى أبصرك أى كأنى رجل يبصرك تخط أى أشاهدك فى هذه الحالة (قوله ثم حذف الفعل وزيدت الباء) أى والجملة بعد المجرور حال وكأن للتقريب أى عن قرب أبصرك تخط واختار الرضى انها للتشبيه أى أنت فى هذا الحال تشبه من يبصر الدنيا غير كائنة والاصل كأنك رجل يبصر كما مر (قوله قد تنصب الجزأين) أى الاسم والخبر (قوله كأن أذنيه) أى الفرس (قوله اذا تشوفا) الظرف يتعلق بما فى كأن من معنى التشبيه أى تشبه أذناه وقت تشوفه كذا (قوله تشوفا) أى تطلع ونظر (قوله قادمة) واحد قوادم الطير والقوادم عشر ريشات فى مقدم كل جناح (قوله أو قلما) أى آلة كاتب (قوله محرفا) أى مقطوطا لا على الاستواء بحيث يكون أحد طرفى الشق أعلى من الآخر (قوله فقيل) مفرع على محذوف اى وأجيب عن ذلك بأنا لا نسلم أن قادمة اسمها بل قيل الخبر الخ (قوله فقبل الخ) أى

جوابا

فقال الفارسى الكاف حرف خطاب والباء زائدة فى اسم كأن وقال بعضهم الكاف اسم كأن وفى المثال الاول حذف مضاف اى كأن زمانك مقبل بالشتاء ولا حذف فى كأنك بالدنيا لم تكن بل الجملة الفعلية خبر والباء بمعنى فى وهى متعلقة بتكن وفاعل تكن ضمير المخاطب وقال ابن عصفور الكاف والباء فى كأنك وكأنى زائدتان كافتان لكان عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة فى المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكأن اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم كأنك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال فى قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وكحتى وما بعدها فى قولك مازلت بزيد حتى فعل وقال المطرزى الاصل كأنى أبصرك تخط وكأنى أبصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء * (مسئلة) * زعم قوم أن كأن قد تنصب الجزأين وأنشدوا

كأن أذنيه اذا تشوفا

قادمة أو قلما محرفا

فقيل الخبر محذوف أى يحكيان

ان مثل هذا قول صاحب اللواح وهو أبو الفضل الرازى فانه قال فى قوله تعالى أم من خلق السموات والارض لابدّ من اضمار جملة معادلة والتقدير كمن لا يخلق انتهى وانما هذا مبنى على تسمية جماعة منهم ٢٨١ الزمخشرى فى مفصله الظرف من نحو زيد فى الدار جملة ظرفية لكونه عندهم خلفا عن جملة مقدرة ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك فان الظرف لا يكون جوابا وان قلنا انه جملة (النوع السابع) اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع والاسمية فى بعض ومن الاول جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولوما والجملتان بعد لما والجمل التالية أحرف التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشرى ومتابعيه نحو ولو أنهم آمنوا ومن الثانى الجملة بعد اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم فى الاول أن يقول من لا يذهب الى قول الاخفش والكوفيين فى نحو وان امرأة خافت وان أحد من المشركين استجارك واذا السماء انشقت ان المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لانه خلاف قول من اعتمد عليهم وانما قاله سهوا وأما اذا قال ذلك الاخفش أو الكوفى فلا يعد ذلك الاعراب خطأ لان هذا مذهب ذهبوا اليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة نعم الصواب خلاف قولهم فى أصل المسئلة وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على اضمار فعل كما يقول الجمهور وأجاز الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء * ما للجمال مشيها وئيدا * فيمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة

سبيل الرجحان (قوله ان مثل هذا) أى مثل التقدير الثانى والمثلية المتوهمة فى البطلان ووجه بطلانه أن قوله لابد من اضمار جملة معادلة ان أراد بها جملة من الالفاظ فهو صحيح وان أراد الجمل المصطلح عليها فى النحو فليس كذلك اذ الجار والمجرور من قبيل المفرد وقوله وانما هذا أى التعبير بالجملة الخ جواب عن هذا الاعتراض فلما كان هذا الاعتراض مجابا عنه بخلاف الوارد على ابن مالك كان تقدير صاحب اللواح كتقدير ابن مالك فى البطلان على سبيل التوهم لا على سبيل التحقيق (قوله خلفا عن جملة مقدرة) اى والاصل يكون أو استقر (قوله ومن الاول) أى الذى اشترط فيه الجملة الفعلية (قوله غير لولا) أى وكذا شرط لوما لان كل جملة شرطية فهى فعلية الا شرط لولا ولوما فان شرطهما جملة اسمية (قوله وجملة جواب لو) أى لجوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية وأما لولا ولوما فجوابهما لا يكون الا جملة فعلية وشرطهما لا يكون الا اسمية (قوله والجملتان بعد لما) أى لا يكونان الا فعليتين نحو لما جاء زيد أكرمته (قوله والجمل التالية أحرف التحضيض) أى لا تكون الا فعلية نحو هلا أكرمت زيدا والا أكرمته ومقابلته الجمع بالجمع يفيد أن كل حرف من أحرف التحضيض يليه جملة واحدة وهو كذلك كما مثلنا (قوله وجملة) أى وجميع أخبار أفعال المقاربة فلا يكون الا جملة فعلية (قوله أفعال المقاربة) أى فلا يكون الا جملة فعلية لا يقال ان من جملتها عسى وخبرها مفرد لانه غالبا مقرون بأن قال فى الخلاصة * وكونه بدون أن بعد عسى * نزر الخ لان المراد جملة ولو بحسب الظاهر تأمل (قوله عند الزمخشرى الخ) أى القائلين ان أن وما بعدها مؤولة بمصدر فاعل لمحذوف لان لو عندهم مختصة بالافعال فشرطها الا بد أن يكون جملة فعلية أى ولو ثبت ايمانهم (قوله ومن الثانى) أى الذى اشترط فيه الجملة الاسمية (قوله وليتما) أى لان ليت اذا دخلت عليها ما لا يزول اختصاصها عن العمل فى الاسماء على الصحيح بخلاف أخواتها فانه يجوز فيها الاعمال والاهمال (قوله على الصحيح فيهما) أى من اختصاصهما بالدخول على الجملة الاسمية (قوله ومن الوهم فى الاول) أى اشتراط الجملة الفعلية فى الشرط (قوله الى قول الاخفش) أى من أن المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ وما بعد المرفوع خبر والاخفش بصرى (قوله وان امرأة) أى بأن يقول ان امرأة مبتدأ وخافت خبر وكذا وان أحد (قوله ان المرفوع مبتدأ) أى والجملة بعده خبر (قوله وذلك خطأ) أى للزوم دخول أدوات الشرط على الجملة الاسمية (قوله لانه خلاف قول من اعتمد عليهم) أى من أن جملة الشرط انما تكون فعلية (قوله وانما قاله سهوا) أى عن القواعد البصرية (قوله وأما اذا قال ذلك الاخفش) أى أو من قلده أيضا (قوله وأجازوا) أى الاخفش والكوفيون (قوله وأجاز الخ) أى ولم يوافق على ذلك الاخفش بل وافق قومه البصريين على امتناع تقديم الفاعل على عامله (قوله فيمن رفع) أى أما من جر فهو بدل من الجمال بدل اشتمال ووجه استدلالهم على تقديم الفاعل على عامله ان رفع مشيها اما أن

٣٦ في ني

وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقى معمول الخبر أى مشيها يكون وئيدا أو يوجد وئيدا ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر فى الظرف كما كان فى جر بدل اشتمال من الجمال لانه عائد على ما الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ولانه لا ضمير فيه راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم فى بيت الكتاب

وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ان وصال مبتدأ والصواب أنه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقول آخر فى نحو آتيك يوم زيد تلقاه انه يجوز فى زيد الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند سيبويه لان الزمن المبهم المستقبل يحمل على اذا فى أنه لا يضاف الى الجملة الاسمية وأما قوله تعالى يوم هم بارزون فقد مضى أن الزمن هنا محمول على اذ لا على اذا وأنه لتحققه نزل منزلة الماضى وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه انما يوجب ذلك فى الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به وهو يوم التلاق فى قوله تعالى لتنذر يوم التلاق فمردود وانما ذلك فى اسم الزمان ظرفا كان أو غيره ثم هذا الجواب لا يتأتى له فى قوله

وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

يكون بالتبعية أو بالاصالة ولا يتأتى هنا بالتبعية الا على أنه بدل من الضمير المستكن فى الظرف وقد منعه المصنف بما علمت فتعين أن يكون الرفع أصليا ولا وجه له الا أن يكون مبتدأ أو فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من حيث المعنى الا وئيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبرا للمبتدا وتعين أن يكون مرفوعا على أنه فاعل ووئيدا الذى هو حال من الجمال أى أى شئ ثبت للجمال فى حال كونها وئيدا مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره فى المتن من تقدير الخبر يكون أو يوجد (قوله وئيدا) الوئيد الرزانة والتأنى أى على تأن (قوله بدل من الضمير المستتر فى الظرف) أى أى شئ ثبت هو للجمال فهو عائد على الشئ (قوله ولانه لا ضمير فيه) أى وبدل البعض لا بد فيه من رابط يعود على المبدل منه (قوله فى بيت الكتاب) أى كتاب سيبويه وهذا الذى أنشده عجز بيت للمرار وصدره صددت فاطولت الصدود وقلما الخ (قوله ان وصال مبتدأ) أى وجملة يدوم بعده خبره وهو خلاف الصواب لان قل المكفوفة بما الزائدة لا يليها الا الجملة الفعلية لا الاسمية وكان على المصنف ان يزيد قلما فى الاول المشترط فيه الجملة الفعلية لاجل أن يبنى عليه ماذكره من الوهم (قوله والصواب الخ) لقائل أن يقول لم لا يجوز أن يكون هذا المعرب لوصال مبتدأ بنى على أن ما فى البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية كما صرح به فى التسهيل قاله الدماميني قال الشمنى وأقول لما لم يذكر هذا القائل أنه مبنى على مذهب ذلك البعض وعلى مذهب ابن مالك كان ظاهر كلامه أنه مبنى على ما هو المعروف عند النحاة فورد عليه أنه ليس كذلك (قوله وذلك خطأ عند سيبويه) قال الشمنى أقول ان المصنف لم يخطئ ذلك القائل مستندا الى قول سيبويه وانما أخبر بأن قول هذا القائل خطأ عند سيبويه ويفهم منه أنه صواب عند غيره وبهذا يندفع الاعتراض المذكور بعد (قوله لان الزمان المبهم) أى كيوم أعم من أن يكون ظرفا أو غيره (قوله لا يضاف الى الجملة الاسمية) بل لا يضاف الا الى الفعلية واعترض بأنه وان كان خطأ عند سيبويه الا أنه صواب عند غيره وهو قول مشهور واذا كان صوابا عند غير سيبويه فيمكن أن المعرب مقلد لذلك القول القوى فالحق أن هذا الاعراب ليس وهما (قوله وأما قوله الخ) هذا وارد على قول سيبويه فان يوم قد أضيف فى الآية للجملة الاسمية (قوله فقد مضى أن الزمن) أى اسم الزمن (قوله محمول على اذ لا على اذا) أى فلما حمل على اذ جازت اضافته للجملة الاسمية (قوله وانه لتحققه) هذا علة لحمله على اذ (قوله نزل منزلة الماضى) أى الموضوع له اذ فلذا صح حمله عليها (قوله بأنه انما يوجب ذلك) أى اضافة الزمن المبهم للجمل الفعلية (قوله فى الظروف) أى فيما اذا وقعت اسماء الزمان المبهمة ظروفا أى وليس كلامه فى مطلق الزمن المبهم سواء كان ظرفا أو لا (قوله وانما ذلك) أى كلام سيبويه (قوله ثم هذا الجواب) أى جواب ابن عصفور وانما لم يتأت لان يوم هنا ظرف قطعا وأضيف الى الجملة

ومن الوهم أيضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه بعد ما جزم بأن من شرطية انه يجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة لم يصح قوله أيضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله

فان لا مال أعطيه فانى ... صديق من غدو أو رواح

وقول آخرين في قول الشاعر

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ... الى فهلا نفس ليلى شفيعها

ان ما بعد ان لا وهلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب أن التقدير في الاولى فان أكن وفي الثاني فهلا كان أي الامر والشأن والجملة الاسمية فيهما خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى أن يقدر الجواب محذوفا أي لكان خيرا لهم أو أن يقدر لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا تحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا أن جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين

---

الاسمية فلا يجاب عنه الا بالجواب الاول من أنه نزل المستقبل وهو يوم القيامة منزلة الماضي لتحققه فهو حينئذ محول بعد التنزيل على اذ وهي تضاف الى الجملة الاسمية وقد يقال يمكن تخريجه على حذف يكون أي يوم لا يكون ذو شفاعة بمغن فتيلا فتكون الاضافة للجملة الفعلية وحينئذ فتم جواب ابن عصفور وفيه (قوله كون الجملة الاسمية) أعني او به أذى (قوله على أنه) أي ذلك البعض القائل بما تقدم من أن أو به أذى من رأسه عطف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور (قوله على أنه لو قدر من موصولة) أي وجعلت مبتدأ لم يصح قوله أيضا أي بأن يجعل أو به أذى عطف على كان وانما لم يصح لان المبتدأ الذي هو الموصول أعني من كان خبره قوله ففدية والموصول لا يقترن خبره بالفاء الا اذا كانت صلته فعلية لان الموصول الواقع مبتدأ لا يشبه الشرط الا اذا كان صلته كذلك وهنا الموصول صلته جملة اسمية بالنظر للجملة المعطوفة وحاصل الجواب عن هذا الاعتراض والذي قبله أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فقد قالوا رب رجل وأخيه مع امتناعهم من أن يقولوا رب أخيه وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا ... أو تنزلون فانا معشر نزل

قال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عين ما نحن فيه (قوله وقول ابن طاهر) عطف على قول بعضهم (قوله ان ما بعد ان لا الخ) حاصله أنه يقول ان ان شرطية ولا نافية للجنس ومال اسمها وجملة أعطيه خبرها وجملة لا واسمها وخبرها شرط لان وجملة فاني صديق جواب ان وهذا وهم لان جملة الشرط لا تكون اسمية (قوله وهلا) حاصله أن هلا حرف تحضيض ونفس مبتدأ مضاف اليه ما بعده وشفيعها خبر المبتدا وهذا وهم لان حرف التحضيض لا يليه الا الجملة الفعلية (قوله فان أكن) أي فالجملة الاسمية خبر كان المحذوفة الواقعة شرطا (قوله فهلا كان) أي وحينئذ فالجملة الاسمية خبر لكان المحذوفة مع اسمها ضمير الشأن (قوله أي الامر والشأن) هذا تفسير للضمير المستتر في كان (قوله ومن ذلك) أي ومن الوهم في الاول المشترط فيه الجملة الفعلية (قوله قول جماعة منهم الزمخشري) فيه أن هذا ليس وهما وذهولا عن القاعدة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية جوابا للو وهو مذهب لهم اختاروه فليس تخريجهم عليه غلطا فالاولى في الرد عليهم أن يقال والصواب خلاف قولهم في أصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك اه دماميني (قوله ان الجملة الاسمية جواب لو) أي وهو وهم لان لو جوابها كشرطها لا يكون الا جملة فعلية (قوله أن يقدر الجواب محذوفا) أي لان جواب لو لا يكون الا فعلية (قوله بمنزلة ليت في افادة التمني) أي وعليهما فاللام في لمثوبة موطئة للقسم (قوله ان الجملة) أي الاسمية جواب لما وهو وهم لان جواب لما وشرطها لا يكونان الا جملتين فعليتين (قوله ويؤيد هذا) أي كون الجواب محذوفا الا فمنهم مقتصد أن جواب الخ (قوله في الثاني) يريد بالثاني اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدا بعدها وأجاز ابن أبي الربيع في ليتما زيدا أضربه أن يكون انتصاب زيد على الاشتغال كالنصب في انما زيدا أضربه والصواب أن انتصابه بليت لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد * (تنبيه) * اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى والذين كفروا بآيات الله أولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى منهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك (النوع الثامن) اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان أو خبرا لان أو لضمير الشأن قيل أو خبرا للمبتدا أو جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله

* بربك هل ضممت اليك ليلى *

وقوله

* بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة *

(قوله الاشتغال) أراد بالاشتغال النصب باضمار فعل على شريطة التفسير وانما كان هذا وهما لان اذا الفجائية لا يليها الا الجملة الاسمية على الاصح (قوله ومن العجب الخ) هذا الاعتراض متوجه عليه وقد حاول ابن الحاجب التفصي عنه بما لا يظهر فقال وكان قياس وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجأة أن يمتنع النصب فيما أضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة نظرا لصورة المبتدا والخبر أي انه لما كان بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره أجرى هذا الكلام مجرى غيره مما لم يقع بعد اذا الفجائية نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك جاز في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا وروعي مجرد صورة المبتدا والخبر فجواز النصب انما نشأ عن قطع النظر عن اذا ولا يخفى أن قطع النظر عما هو موجود مراد الغاء لما حقه عدم الالغاء فالنصب الناشئ عنه يكون باطلا (قوله لانه لم يسمع الخ) أي لان ما لا تكف ليت عن الاختصاص بالاسماء بخلاف ان فان ما أزالت اختصاصها (قوله لا يمنع التعاطف) لكن التناسب أولى ولا يقع التخالف الا لنكتة تقتضيه فقد يقال أريد في قضية الكافرين الدلالة على ثبات خسرانهم فناسبه الاتيان بالاسمية وأريد في قضية المؤمنين تصوير نجاتهم مما نال غيرهم من السوء اشعارا بتعظيم منة الله عليهم وفضله فناسبه الاتيان بالفعلية ذات المضارع اه دماميني (قوله هذا) أي مقول قول بعض المتأخرين مردود لان الاسمية أي كلهم من كلم الله ونحوها (قوله لا تبدل من الفعلية) أي كفضلنا ونحوها (قوله ولم يقم دليل) هذا جواب عن رد بعض المتأخرين لما جوزه أبو البقاء في الآية (قوله على امتناع ذلك) أي الابدال (قوله قيل أو خبرا للمبتدا) الصحيح أن المبتدأ يجوز أن يخبر عنه بالجملة الخبرية وبالانشائية لكن لا يجوز أن يدخل عليه ناسخ مثل كان واخواتها وان وأخواتها الا اذا كان خبره جملة خبرية (قوله أو جوابا للقسم) قال بعض جملة القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى هي جملة الجواب فان كانت الاخرى خبرية فهو غير استعطافي وان كانت انشائية فهو الاستعطافي فعلى هذا القسم الاستعطافي ما أجيب بجملة انشائية وقال بعض الاستعطافي هو ما كان بالجملة المشعرة بالحنو والعطف (قوله بربك هل ضممت اليك ليلى) أي فقوله بربك قسم وقوله هل ضممت الخ جواب القسم وتمام البيت كما في نسخة * قبيل الصبح أو قبلت فاها * وهو للمجنون وبعده

وهل رفت عليك قرون ليلى * رفيف الاقحوانة في نداها

قرونها شعورها خاطب به زوجها وهو يصطلي في يوم شات فقال اللهم اذ حلفتني ثم قبض المجنون على النار وخر مغشيا عليه ورقت معناه برقت وتلالأت والاقحوانة بضم الهمزة واحدة الاقحوان والاقاحي بتشديد الياء وتخفيفها زهرة يشبه بها الاسنان (قوله بعيشك الخ) هذا صدر بيت وعجزه * أبي غير ما يرضيك في السر والجهر * (قوله

على

وتخريجه على اضمار القول أى قبل التى أقول لعلى أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجلة معترضة أى لعلى أفعل ذلك وقوله

* جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط *
وقوله

* فانما أنت أخ لا نعدمه *
وتخريجهما على اضمار القول أى أخ مقول فيه لا جعلنا الله نعدمه وبمذق مقول عند رؤيته ذلك وقول أبى الدرداء رضى الله عنه وجدت الناس اخبر تقله أى صادفت الناس مقولا فيهم ذلك وقوله

وكونى بالمكارم ذكرينى
ودلى دل ماجدة صناع

والجلة فى هذا مؤولة بالجلة الخبرية أى وكونى تذكرينى مثل قوله تعالى قل من كان فى الضلالة فليمدد له الرحمن مدا أى فيمد وقوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم
لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وقوله

* انى اذا ما القوم كانوا أنجيه *
واضطرب القوم اضطراب الارشيه
هناك أوصينى ولا توصى بيه

وينبغى أن يستثنى من منع ذلك فى خبرى انّ وضمير الشان خبر أنّ المفتوحة اذا خففت فانه يجوز أن يكون جملة دعائية

على خلاف ماذكر) أى من مجىء الصلة أو الصفة أو الحال أو ما بعده انشائية فلا بد من تأويله وردّه للخبرية (قوله والجلة) أى جلة لعلى وقوله معترضة أى بين الموصول وصلته وكذا جلة وان شطت وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر لعل عليه (قوله لا نعدمه) جلة انشائية لانها دعاء وليس المراد بها وصف الاخ بأنه غير معدوم اهـ دمامينى (قوله مقول عند رؤيته ذلك) أى هل رأيت الذئب قط (قوله وجدت الناس) الناس مفعول لوجد واخبر بضم الهمزة والباء لانه من باب نصر فعل أمر أى اختبر وتقله فعل مضارع مجزوم بحذف الالف فالاصل تقلاه أى تبغضه أو بحذف الياء لوقوعه فى جواب الامر وهو اخبر ومفعول اخبر محذوف أى اخبرهم وقول المصنف أى صادفت الناس يشير الى ان وجد تامة كقولك وجد ضالته وحينئذ فجملة اخبر حال على اضمار القول وهذا محل الشاهد فان الجلة انشائية ووقعت حالا لكن على اضمار القول والهاء فى تقله للسكت أو انها للناس وأفرد نظرا لكل فرد فرد من الناس والمعنى وجدت الناس مقولا فيهم اختبر عن حال كل واحد منهم يترتب على ذلك البغض له (قوله تقله) يقال قلاه يقليه بغضه وقلى من باب رمى فاللام مكسورة وطيئ تفتح فيقولون قلاه يقلاه (قوله وكونى الخ) قبله

الا يا أم فارع لا تلومى * على شئ رفعت به سماعى

أى صيتى وقوله ودلى بفتح الدال من الدلال وهو الخفر والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد الحاذقة الماهرة بعمل اليدين (قوله والجلة) أى ذكرينى (قوله مؤولة بالجلة الخبرية) أى والالزم أن خبر كان يكون جلة طلبية (قوله لا تحسبوا الخ) أى فلا بد من تأويلها بخبرية لانها خبران أى والاصل لا تحسبون بتأويل لا الناهية بالنافية والنهى واقع موقع النفى والنفى خبر واسناد نام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم أهله أى لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم منكم جعل تركهم الاخذ بالثار نوما على سبيل الاستعارة اهـ تقرير شيخنا دردير (قوله كانوا أنجيه) جمع نجى على صيغة فعيل وهو الذى تساره من النجوى وهى المسارة والارشية جمع رشاء بكسر الراء وبالمد وهو الحبل الذى فى الدلو يريد أن الناس اذا سارر بعضهم بعضا واضطربت آراؤهم كاضطراب الاحبال فى الآبار عند الاستقاء منها فهو ثابت الرأى لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جديرا الاجل ذلك بأن يعصى على غيره ولا يعصى غيره عليه اهـ دمامينى (قوله هناك) متعلق بأوصى وهو جملة انشائية وقع خبرا لانّ فلا بد من تأويلها بخبرية والمعنى انى أحق أن أكون وصيا على غيرى فى تلك الحالة (قوله ولا توصى بيه) أى على فالباء بمعنى على والهاء للسكت وجواب اذا محذوف لدلالة خبران عليه (قوله من منع ذلك) أى من منع وقوع الجلة الانشائية خبرا لضمير الشان ولانّ (قوله أن يكون) أى خبران وخبر ضمير الشأن (قوله دعائية) أى وهى

كقوله تعالى والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة من قرأ أن بالتخفيف وغضب بالفعل والله فاعل وقولهم أما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم نلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم ان هذه ضمير شان فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشأن اذ يمكن أن يقدروالخامسة انها وأما انك وأما نودى أن بورك من فى النار فيجوز كون أن تفسيرية ومن الوهم فى هذا الباب قول بعضهم فى قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشز وان الجملة بدل من العظام ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك فى الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز بالاتفاق نحو كيف زيد واختلف فى نحو زيد كيف هو وقول آخرين ان جملة الاستفهام حال فى نحو عرفت زيدا أبو من هو وقد مر واعلم أن النظر البصرى يعلق فعله كالنظر القلبى قال تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما كما قال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ومن ذلك قول الامين المحلى فيما رأيت بخطه ان الجملة التى بعد الواو من قوله

* أطلب ولا تضجر من مطلب *

حالية وأن

انشائية (قوله ان غضب) أى انه أى الحال والشان غضب الخ (قوله اما ان جزاك الله خيرا) أى فالاصل انه جزاك الخ (قوله واذا لم نلتزم الخ) أى ان محل كونه يغتفر فى خبر أن المفتوحة المخففة كونه جملة دعائية اذا مررنا على مذهب الجمهور من أن اسمها لابد أن يكون ضمير الشان (قوله كون اسم ان هذه) أى المخففة ضمير شان أى بل يجوز أن يكون ضمير الغير الحال والشان (قوله فلا استثناء بالنسبة الى ضمير الشان) بل خبره يمتنع كونه جملة طلبية وقوله بالنسبة الى ضمير الشان أى والاستثناء انما هو بالنسبة لان فقط (قوله انها) أى المرأة غضب (قوله انك) أى المخاطب جزاك الخ فخبران وقع جملة دعائية واعلم أن الاتصال بالضمير يرد الاشياء لاصولها فلذا شددت ان (قوله وأما نودى ان بورك الخ) جواب عما يقال ان أن المخففة فى هذه يتعين ان اسمها يكون ضمير الشان اذ لا يصح غيره وحينئذ فقد وقع خبر ضمير الشان جملة انشائية فكيف يقال اذا مشينا على مذهب غير الجمهور فلا استثناء وحاصل الجواب أنه لا يتعين فى هذه الآية أن تكون ان مخففة اسمها ضمير الشان بل يجوز أن تكون غير مخففة وحينئذ فلا ايراد (قوله فيجوز كون ان تفسيرية) أى ويجوز أن تكون مخففة من الثقيلة وخبرها جملة دعائية (قوله ان جملة الاستفهام حال من العظام) وجه الوهم ان الاستفهام انشاء والجملة الحالية لا تكون الا خبرية (قوله بدل من العظام) يرد عليه أن هذه الجملة لا تحل محل المبدل منه وهو شرط فى صحة البدل لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر الا أن يلتفت للمعنى أى الى العظام كيفية نشزها أو يقال انه يغتفر فى التابع على أن هذه القاعدة أغلبية كما مر (قوله كيف زيد) كيف خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر (قوله واختلف فى نحو زيد كيف هو) أى فقيل ان جملة كيف هو يصح أن تكون خبرا وهو الصحيح وقيل لا يصح لانها جملة انشائية (قوله زيد كيف هو) زيد مبتدأ وكيف خبر وهو مبتدأ ثان والجملة خبر عن زيد (قوله وقول آخرين) عطف على قول بعضهم (قوله عرفت زيدا أبو من هو) زيدا مفعول وأبو خبر مقدم ومن مضاف اليه وهو مبتدأ مؤخر والجملة سدت مسد المفعول الثانى لا حال كما قاله بعضهم لان الحال لا تكون الا خبرية (قوله واعلم ان النظر البصرى الخ) قال الدماميني ساق المصنف الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصرى مساق الحكم المقرر المعلوم الذى لا خلاف فيه مع أنه قد قال فى الباب الثانى من الكتاب ولم أقف على تعليق النظر البصرى الا من جهة الزمخشرى اه قال الشمنى أقول كونه لم يقف عليه الا من جهته لا يعارض كونه جازما به ولا يقتضى أن غير الزمخشرى ينفيه ثم بعد هذا يقال على المصنف ان مقتضى كون النظر البصرى يعلق يرد ما تقدم له فى كيف فى الآية السابقة قريبا تأمل (قوله النظر البصرى) أى الذى يتعدى الى مفعول واحد وقوله يعلق فعله أى عن العمل فى ذلك المفعول (قوله كالنظر القلبى) أى كما ان النظر القلبى المتعدى لاثنين يعلق اتفاقا (قوله فلينظر الخ) هذا مثال للنظر البصرى وقوله انظر كيف الخ مثال للنظر القلبى (قوله ومن ذلك) أى من الوهم (قوله وأن

لاناهية)

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لاناهية) أى والفضة فضة بناء لاجل نون التوكيد المحذوفة (قوله والصواب أن الواو للعطف) أى ولا نافية لاناهية وقوله ان الواو للعطف أى لان الجملة الحالية لاتقع انشائية (قوله أن الفضة اعراب الخ) أى فهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية فى جواب الامر (قوله محذوفة) أى والاصل لاتفضحن فهو مبنى على الفتح فحذفت النون لاجل الخفة فبقى الفعل على حاله (قوله اذا كان ظاهرا) نحو رب رجل كريم أو رب رجل لقيته (قوله وأى فى النداء) نحو يا أيها الذين آمنوا (قوله الجماء مالمد والغفير) أى الساتر للارض لكثرته (قوله والجماء فى قولهم الخ) فى الصحاح يقال جاؤا جماء غفيرا ممدودا والجماء الغفير أى جاؤا بجملتهم الشريف والوضيع ولم يتخلف منهم أحد والجماء الغفير اسم وليس بفعل الا أنه ينصب كما تنصب المصادر التى فى معناه كقولك جاؤنى جميعا وقاطبة وطرا وكافة وأدخلوا فيه الالف واللام كما أدخلوها فى قولهم أوردها العراك أى أوردها عراكا اهـ شمنى (قوله وما وطئ به) أى ما جعل تمهيدا لغيره مثل رجل فى المثال الاول فانه لافائدة للاخبار برجل وانما أتى به لاجل الوصف بكونه صالحا واذا كان هذا الخبر أو الصفة أو الحال انما أتى به لاجل كونه موصوفا بأمر فلا ينبغى أن يقطع ذلك الوصف لانه المقصود لانه المتوصل اليه بالخبر والحال (قوله أأكرم من ليلى الخ) هذا البيت للصمة وقيل لقيس بن الملوح قال الدمامينى وأظن أن هذا البيت بعد قوله

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة ✽ الى فهلا نفس ليلى شفيعها

وتبتغى بمعنى تطلب وهو نصب بأن مضمرة بعد الفاء فى جواب الاستفهام ولكنه سكن الياء وليس بضرورة لثبوت مثله فى السعة وان كان قليلا كما فى قراءة أبى جعفر من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء وأم منقطعة (قوله فتبتغى به الجماء) أى فتطلب منه الجاه بأن تسوقه على (قوله رب رفد الخ) الرفد بفتح الراء القدح الضخم أو الدلو وبكسر الراء العطاء وهرقته أرقته أبدلت الهمزة هاء بمعنى صببته وأسرى جمع أسير والمعشر جماعة من الناس والاقيال ان كان بالمثناة الفوقية فهو جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وان كان بالمثناة التحتية فهو جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء وهو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى سمى به لانه يقول ما شاء فينفذ ومعنى البيت أنه حصل منه فى ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم أو رب قدح كبير لبن كان يطعم فيه الناس صببته فى ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه أو كنى بذلك عن قتله واعلم أن قول أبى على انه لا يصح تعلق من معشر بأسرى مبنى على شيئين أحدهما أن مجرور رب الظاهر لابد من وصفه كما ذكر المصنف وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسى وأكثر المتأخرين وخالف فيه الاخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وخروف والثانى أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت أن الثوانى يغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوائل فكلا الوجهين المستند اليهما قابل للمنازعة (قوله فقد تجعل دليلا عليه) أى والمعنى وأسرى أتلفتم أو قتلتم (قوله ومن الثانى) أى ما اشترط فيه عدم الوصف

لاناهية والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح أن الفضة اعراب مثلها فى لاتأكل السمك وتشرب اللبن لابناء لاجل نون توكيد خفيفة محذوفة (النوع التاسع) اشتراطهم لبعض الاسماء أن يوصف ولبعضها أن لا يوصف فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا وأى فى النداء والجماء فى قولهم جاؤا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر أو صفة أو حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل أنتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن الى قوله تعالى قرآنا عربيا وقول الشاعر

أأكرم من ليلى على فتبتغى
به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

ومن ثم أبطل أبو على كون الظرف من قول الاعشى

رب رفد هرقته ذلك اليو
م وأسرى من معشر أقيال

متعلقا بأسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال فأما قوله

فيارب يوم قد لهوت وليلة
بآنسة كأنها خط تمثال

فعلى أن صفة الثانى محذوفة مدلول عليها بصفة الاول ولا يتأتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان الاراقة اتلاف فقد تجعل دليلا عليه ومن الثانى فاعلا نعم وبئس

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الامن وما النكرتين فانهما يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك والحق بهما الاخفش أيا نحو مررت بأي معجب لك وهو قوي في القياس لانها معربة ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم نعتين لهو وأجاز غير الفارسي وابن السراج نعت فاعلي نعم وبئس تمسكا بقوله

نعم الفتى المري أنت اذا هم
حضروا لدى الحجرات نار الموقد

وحمله الفارسي وابن السراج على البدل وقال ابن مالك يمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد فأما اذا تؤول بالجامع لا كل الخصال فلا مانع من نعته حينئذ لامكان أن ينوي في النعت ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وأبو البقاء في وكم أهلكنا قبلهم من قرن هم أحسن ان الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع في وان كل لما جميع لدينا محضرون (النوع العاشر) تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون آخر كالعامل من وصف ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها

(قوله والاسماء المتوغلة في شبه الحرف) أي الاسماء المبنية لمشابهتها الحرف (قوله لانها معربة) أي والمعرب لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلذا وصفت (قوله ومن ذلك) أي من الاسماء المتوغلة في شبه الحرف الضمير وانما لم يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والاصل في وصفها أن يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل وأما وصف مفيد للمدح أو الذم فلم يستعمل فيهما لانه امتنع فيهما ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف ضمير الغائب لان مفسره في الاغلب انتفى فصار بسببه واضحا غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الاغلب أو أنه حمل على ضمير المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما (قوله وجوز الكسائي نعته الخ) كما في قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم ونحو مررت به المسكين والجمهور يحملون مثل هذا على البدل اه شمني (قوله والنعت لغير التوضيح) أي بأن كان لمدح أو ذم (قوله نعتا للضمير) وحمله الجمهور على البدل منه وكذا يقال فيما بعد (قوله وأجاز غير الفارسي الخ) تبع المصنف في هذه العبارة ابن مالك في التسهيل واعترضه المصنف في حاشيته عليه بأن المانع انما هو الجمهور لا ابن السراج والفارسي وهما القائلان بالجواز وهذا الاعتراض بعينه يرد على المصنف اه دماميني (قوله تمسكا بقوله نعم الفتى المري الخ) المري نسبة لمرة والبيت لزهير بن أبي سلمى يمدح سنان بن حارثة والموقد بضم الميم وكسر القاف وتمسكوا أيضا بقوله تعالى بئس الرفد المرفود (قوله وحمله الفارسي وابن السراج) الاولى وحمله الجمهور على البدل لما علمت وهذا مبني على أن الصفة تخصصه والمقصود العموم والابهام قال الرضي وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى ولعبد مؤمن (قوله يمتنع نعته) أي فاعل نعم (قوله مع اقامة الفاعل مقام الجنس) أي مع كون الفاعل مرادا منه الجنس (قوله مناف لذلك القصد) أي لان ارادة الجنس تقتضي الابهام (قوله اذا تؤول) أي الفاعل (قوله وعلى هذا يحمل البيت) أي فالمعنى نعم الجامع لا كل الخصال المنسوب لمرة (قوله ان الجملة بعد كم) المراد بها جملة هم أحسن (قوله والصواب أنها صفة لقرن) أي لان كم متوغلة في شبه الحرف فلا توصف وفيه أن هذا لا يكفي في الدلالة على منعه وماذا يصنع المصنف بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى أن الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل رفع صفة لكم التي هي مبتدأ أي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلك قال الرضي واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة يعني أنها تكون حينئذ نكرة والجار والمجرور صفة لها والمعنى مساعد عليه اه دماميني (قوله تخصيصهم الخ) حاصله أن بعض الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول العاملين والمصدر خصوا جواز وصفها بما بعد العمل ومنعوه قبله وكذلك الموصول خصوا جواز وصفه بما بعد الصلة ومنعوه قبل تمامها (قوله بمكان) هو البعدية كما يأتي (قوله كالعامل) أي كالوصف العامل من اسم فاعل

او

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وتعميم الجواز فى البعض وذلك هو الغالب * ومن الوهم فى الاول قول بعضهم فى قول الحطيئة

أزمعت يأسا مبينا من نوالكم * ولن ترى طاردا للحر كاليأس

ان من متعلقة بيأسا والصواب أن تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا يوصف قبل أن يأتى معموله وقال أبو البقاء فى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل فى الاختيار بل هو حال من آمين انتهى وهذا قول ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل * (النوع الحادى عشر) * اجازتهم فى بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك فى البعض نحو ان زيدا قائم ومن الوهم فى هذا قول المبرد فى قولهم ان من أفضلهم كان زيدا انه لا يجب أن يحمل على زيادة كان كما قال سيبويه بل يجوز أن تقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان ومن أفضلهم خبر كان وكان ومعمولاها خبر ان فلزمه تقديم خبر ان على اسمها مع أنه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه أحد * (النوع الثانى عشر) * ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فأى آيات الله تنكرون وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون ايا ما الاجلين قضيت ولهذا اقدر ضمير الشأن فى قوله

---

أو مفعول (قوله وتعميم الجواز الخ) أى أن بعض الاسماء جوزوا وصفها مطلقا قبل عمله وبعده (قوله الحطيئة) بالحاء المهملة (قوله أزمعت الخ) قبله

لما بدا لى منكم عيب أنفسكم * ولم يكن لجراحى فيكم آس

أزمعت الخ أى جزمت وعرفت واليأس القنوط ومبينا اسم فاعل من أبان بمعنى بان أى ظهر واتضح والنوال العطاء (قوله أزمعت) قال الكسائى يقال أزمعت الامر ولا يقال أزمعت عليه وقال الفراء أزمعته وأزمعت عليه بمعنى (قوله ان من متعلقة بيأسا الخ) انما كان هذا وهما لما فيه من وصف الاسم المصدر قبل أن يأتى معموله (قوله قبل أن يأتى معموله) أى ولو جعل متعلقا بيأسا كان المصدر أعنى يأسا موصوفا بمبينا قبل عمله (قوله اذا وصف لم يعمل) ظاهره ان وصفه يمنع عمله سواء وصف قبل تمام العمل أو بعد تمامه (قوله جواز الوصف) أى جواز وصفه بعد العمل لا قبله هذا وما ذكره المصنف من التفصيل اصح الاقوال فى المسئلة وهو قول البصريين والفراء ووجهه أن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده اذ لا يمتنع ايقاع ما وقع ثانيها قول الكسائى وباقى الكوفيين جواز الوصف مطلقا وثالثها ظاهر كلام ابن عصفور فى المقرب المنع مطلقا واختاره ابن مالك (قوله أن يتصل بالناسخ) أى وذلك كان واخواتها قال فى الخلاصة وفى جميعها توسط الخبر أجز (قوله ومنع ذلك فى البعض) وهو ان واخواتها قال فى الخلاصة

وراع ذا الترتيب الا فى الذى * كليت فيها أو هنا غير البذى

وانما جاز تقديم الخبر اذا كان ظرفا لتوسعهم فى الظرف ما لا يتوسع فى غيره لان كل شئ من الحدثات لا بد أن يكون فى زمان أو مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن أجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل ومعناه كاحتياج الظرف اهـ دماميني (قوله أن يتقدم) أى على العامل (قوله كالاستفهام) أى وذلك المعمول كالاستفهام والشرط وكم الخبرية انما جعل للاستفهام والشرط ونحوهما كالعرض والتمنى مما يغير معنى الكلام التصدير لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير على أصله فلو جوز أن يجئ بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير أهو راجع الى ما قبله بالتغيير أم مغير لما سيجئ بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشاء التكثير فاجريت مجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الانشاء اهـ دماميني (قوله أى منقلب ينقلبون) هو وما قبله مثال لتقديم اسم الاستفهام على عامله لكن اسم الاستفهام فى الاول مفعول به وفى الثانى مفعول مطلق (قوله أيما الاجلين) أى شرطية مفعول لقضيت أى ان قضيت أى الاجلين فلا عدوان على (قوله ولهذا) أى لوجوب التقديم لاسماء الاستفهام وأسماء الشرط (قوله ولهذا اقدر الخ) انما جاز حذف ضمير الشأن

انّ من يدخل الكنيسة يوما
ونائبه ومشبهه أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو ما أحسن زيدا أو لعارض معنوي أو لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو أيّ الموصولة نحو سأكرم أيهم جاءني كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أيّ الشرطية والاستفهامية والمفعول الذي هو أنّ وصلتها نحو عرفت أنك فاضل كرهوا الابتداء بأنّ المفتوحة لئلا يلتبس بأنّ التي بمعنى لعل واذا كان المبتدا الذي أصله التقديم يجب تأخره اذا كان أنّ وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فأن يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أحق وأولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء أو القسم أو حرف الاستثناء أو ما النافية أو لا في جواب قسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في أولم يهد لهم كم أهلكنا ان كم فاعل يهد فان قلت خرّجه على لغة حكاها الاخفش وهي انّ بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف برداءتها فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة والصواب أن الفاعل مستتر راجع الى الله سبحانه وتعالى أي أولم يبين الله لهم أو الى الهدى والاول قول أبي البقاء والثاني

منصوبا ههنا مع ان حذفه ضعيف لصيرورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه ووجهها ههنا ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلمة المجازاة اه دماميني (قوله ان من يدخل) من اسم شرط جازم له الصدر فلا يصح أن يكون اسم انّ لئلا يخرج عماله من الصدارة فوجب أن يقدر اسمها ضمير الشان وقوله من مبتدا ويدخل فعل الشرط ويلق جوابه والجملة خبران والملتفت له في خبرية انّ الجملة (قوله ولبعضها) أي واجب لبعض المعمولات أن يتأخر عن العامل (قوله ومشبهه) المراد بشبه الفاعل اسم كان الناقصة واخواتها (قوله كمفعول التعجب) أي فهو لضعفه من حيث عدم اتيان المصدر منه واسمي الفاعل والمفعول يشبه الاسماء (قوله نحو ضرب موسى الخ) موسى فاعل وعيسى مفعول والمانع هنا معنوي لانه لو قدم عيسى لانعكس المعنى لانه يفيد ان موسى هو المضروب والفرض انه الضارب ومن ثم لا يجب التاخير عند وجود القرينة المعينة للمراد نحو أكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى أكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة الدافعة له اذ لا يشكل ان موسى آكل والكمثرى مأكولة سواء قدمت أو أخرت (قوله فان تقديمه) أي المفعول أعني عيسى على العامل (قوله وكالمفعول الذي هو الخ) أي فالمانع انما هو أمر لفظي وهو زوال النكتة اللفظية وهي الفرق بين أيّ الموصولة والشرطية وأما من جهة المعنى فلا يحصل خلل واعلم ان وجوب تقديم عامل أيّ الموصولة مذهب الكوفيين على ما ذكره ابن مالك في التسهيل حيث قال في أيّ الموصولة ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه شمني (قوله كأنهم قصدوا) أي بتأخر أيّ الموصولة (قوله والمفعول الذي هو أنّ الخ) هذا انما العارض فيه معنوي وذلك لانه عند التقديم يتوهم أنّ أنّ بمعنى لعل فتكون الجملة حينئذ انشائية مع ان الغرض الخبر (قوله وكمعمول الخ) هذا مثال للعارض اللفظي وذلك لانّ معمول هذا العامل لو قدم عليه لم يلزم خلل في المعنى وانما يلزم خلل في الصناعة فاذا قلت انّ زيدا عمرا ليضرب لم يحصل خلل في المعنى وانما يفوت الامر اللفظي وهو استحقاق لام الابتداء الصدارة فالاولى حينئذ ان زيدا ليضرب عمرا (قوله أو ما النافية) أي لان لها الصدارة مطلقا في قسم أولا نحو والله ما ضرب زيد عمرا ونحو ما ضرب زيد عمرا فلا يجوز تقديم عمرو على العامل في المثالين بخلاف لا فانها لا تستحق الصدارة الا في جواب القسم نحو والله لا يضرب زيد عمرا فلا تقدم عمرا على لا (قوله أو القسم) نحو والله ليضرب زيد عمرا وقوله الاستثناء نحو ما جاء الا الضارب زيدا فلا يجوز أن يقدم زيدا على الا (قوله ومن الوهم في الاول) أي في القسم الاول وهو بعض المعمولات التي أوجبوا تقديمها على عاملها (قوله ان كم فاعل) ووجه الوهم ان كم الخبرية يجب تقدمها على عاملها وحينئذ فلا يكون فاعلا لان الفاعل يجب تأخره عن عامله (قوله أو الى الهدى) أي المفهوم من يهد أي فالاصل أولم يهد

وقال الزمخشرى الفاعل الجملة وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول أهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ومن الوهم فى الثانى قول بعضهم فى بيت الكتاب

وقلما * وصال على طول الصدود يدوم

ان وصال فاعل يدوم وفى بيت الكتاب أيضا

* أظبى كان أمك أم حمار *

ان ظبى اسم كان والصواب ان وصال فاعل يدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وان ظبى اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة أو مبتدا والاول أولى لان همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه وقول سيبويه انه أخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الاول لان ظبيا المذكور اسم كان وخبره أمك وأما على الثانى فخبر ظبى انما هو الجملة والجمل نكرات

الهدى أى أولم يبين لهم البيان أى أولم يحصل لهم البيان أو ان الفاعل ضمير العلم فهى احتمالات ثلاثة كما مر (قوله الفاعل الجملة) أى لان المراد منها معناها أى مضمونها والتقدير أولم يبين لهم كثرة اهلاكنا هكذا كلام الزمخشرى واذا كان المراد من الجملة معناها فيرد اعتراض المصنف عليه بأن الجملة لا تكون فاعلا وبما علمت من ان الزمخشرى قدر هذا التقدير تعلم ان اعتراض الدمامينى والشمنى على المصنف لا يصح لانهما قالا يمكن ان الزمخشرى مراده ان الفاعل لفظ الجملة أى واذا أريد لفظ الجملة صح جعلها فاعلا اتفاقا لانها حينئذ مفرد فهو مثل قول لا اله الا الله فالحق ان اعتراض المصنف على الزمخشرى ظاهر (قوله وقد مر الخ) هذا اعتراض على الزمخشرى أى لا يكون جملة على الصحيح وقد مر انه قيل انها تكون فاعلا مطلقا وقيل انه يجوز أن تكون فاعلا ان لم تقترن بماله الصدارة (قوله وكم مفعول أهلكنا) هذا على وجهى الصواب السابقين (قوله والجملة مفعول يهد) هذا المفعول مصرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة فى محل مفعول مصرح أى يتعدى اليه الفعل بنفسه أى ألم يبين الله لهم ذلك (قوله وهو معلق عنها) أى عن العمل فى لفظ الجملة (قوله خلافا لاكثرهم) أى وغير الاكثر القائل بأنها تعلق انما هو الزمخشرى وقد سبق للمصنف فى الباب الرابع وجوز الزمخشرى كون كم الخبرية تعلق ولم يصرح به أحد من النحويين لكن فى كلام المصنف شئ وذلك انه أولا اعترض على الزمخشرى وهنا سلمه الا أن يقال أولا اعترض عليه لعدم ظهوره له ثم ظهر له وهو مجتهد لكن قوله خلافا لاكثرهم يفيد ان أكثر النحويين صرح بالمنع وظاهر ما سبق انه لم يصرح بالمنع أحد منهم اذ ليس مجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان كان المصنف ظفر بنقل من جمهم صريح فى ذلك أو ظاهر فيه فذلك مسلم لكنه يشكل على قولهم ان لها الصدر تأمل اه تقرير شيخنا دردير (قوله ومن الوهم فى الثانى) أى وهو ايجابهم تأخير بعض المعمولات عن العامل (قوله وفى بيت الكتاب أيضا) صدره * فانك لم تبالى بعد حول * (قوله والصواب الخ) أى لان الفاعل وكذا شبهه لا يتقدم على عامله ولا يجوز أن يكون وصال مبتدأ وجملة يدوم خبر لان قل المكفوفة بما الزائدة لا تدخل الا على الجمل الفعلية كما مر (قوله والصواب ان وصال فاعل يدوم الخ) قد يقال انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه يرى تقديم الفاعل لضرورة الشعر (قوله وان ظبى اسم لكان محذوفة) أى وأمك خبر لكان المحذوفة أو المذكورة وحذف مثله من الآخر (قوله وعليهما) أى وعلى أن ظبى اسم كان محذوفة أو مبتدا (قوله راجع اليه) أى الى الظبى (قوله وقول سيبويه) أى فى هذا البيت أى قال ذلك لبيان الواقع (قوله وأما على الثانى) أى جعل ظبى مبتدأ (قوله والجمل نكرات) أى فقد أخبر بالنكرة عن النكرة أى فكلام سيبويه لا يتجه على الاعراب الثانى (قوله والجمل نكرات) يعنى

فى حكم النكرات من حيث انه يصح تأويل الجملة بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب أبوه أو أبوه ذاهب قام رجل ذاهب أبوه وكذا تقول فى مررت برجل أبوه زيد انه بمعنى مررت برجل كائن أبوه زيد وبهذا اندفع مايقال ان التعريف والتنكير من عوارض الاسم والجملة من حيث هى جملة ليست اسما وحينئذ فلا يتم قول المصنف والجمل نكرات (قوله ولكن الخ) اشارة الى الجواب عن اتجاهه على الاعراب الثانى وكأنه قال لكن يجاب على هذا الاعراب عن سيبويه بأنه يمكن أن يكون كلام سيبويه فى قوله كان أمك ولكن كلامه ذلك بناء على القول الضعيف الذى له ان ضمير النكرة نكرة (قوله لاعلى ان الاسم مقدم) أى بناء على ان الضمير الخ لاعلى ان الخ كما فهمه الواهم (قوله وقول بعضهم) عطف على قول بعضهم السابق (قوله مرفوع المحل بمسؤلا) أى واسم كان ضمير الكل (قوله وان لم يجر له ذكر) أى لفهمه من الاوامر السابقة ومسؤلا خبر كان (قوله وان عنه فى موضع نصب) أى على انه مفعول ثان لمسؤلا لانه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن هذا ويجوز أن يكون هذا القائل أراد أن عنه مرفوع المحل بمسؤلا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وحينئذ فلا يتم ردّ المصنف قاله الدمامينى ولا يخفى بعده وقلة مثله ان وجدله مثل اه شمنى (قوله آليت الخ) تمامه * والحب يأكله فى القرية السوس * (قوله آليت) أى حلفت (قوله الدهر) ظرف معمول لما بعده ويتوسع فى الظروف مالا يتوسع فى غيرها والافتقدير لا ينافى تقديم المعمول أو ان الدهر معمول لمحذوف (قوله كما قال سيبويه) راجع للمنفى والحاصل ان سيبويه جعله على اسقاط على وامتنع من جعله من باب الاشتغال مع انه قياسى بخلاف حذف الجار لان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أداة الصدر ككلام الابتداء وما النافية وماله الصدر لا يعمل مابعده فيما قبله ومالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله بتقدير لا أطعمه) أى ولا لها الصدارة فلا يعمل مابعدها فيما قبلها وما هو كذلك لا يفسر عاملا وحينئذ فيتعين تقدير على أى حلفت على حب العراق (قوله بتقدير لا أطعمه) أى لان حرف النفى يجوز حذفه اذا كان لا وكان الفعل الواقع بعده مضارعا وتقدمه قسم كما قال بعضهم

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة * اذا كان لا مع المضارع فى قسم

(قوله مع قوله ان اللام بمعنى الا الخ) فيه نظر أما أولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا أن تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة أخرى وهما مختلفتان فى الاحكام وأما ثانيا فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر يترافعان فكل منهما عامل فى الخبر فيلزم أن يكون قائم فى قولنا مازيد الا قائم عاملا فى زيد مع وقوعه بعد الا فحكاية الاجماع على هذا مشكلة اه دمامينى (قوله مع قوله ان اللام) أى فى لما بمعنى الا والمعنى ليوفينهم كلا الا الذى ليوفينهم الخ (قوله ولا يجوز بالاجماع الخ) هذا ردّ على الفراء وقوله أن يعمل مابعد الا فيما قبلها أى ومالا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ولا يجوز بالاجماع) أى وحينئذ

فالصواب

قوله ولكن يكون محل الاستشهاد كان أمك على ان ضمير النكرة عنده نكرة لا على ان الاسم مقدم وقول بعضهم فى قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤلا ان عنه مرفوع المحل بمسؤلا والصواب ان اسم كان ضمير المكلف وان لم يجر له ذكر وان المرفوع بمسؤلا مستتر فيه راجع اليه أيضا وان عنه فى موضع نصب وقول بعضهم فى قوله

* آليت حب العراق الدهر أطعمه *

انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على كما قال سيبويه وذلك مردود لان أطعمه بتقدير لا أطعمه وقول الفراء فى وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم فيمن خفف ان انه أيضا من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان نافية ولا يجوز بالاجماع أن يعمل مابعد الا فيما قبلها على أن هنا مانعا آخر

فالصواب ان أن مخففة وكلا اسمها ولام لما للابتداء وما موصولة خبران وجملة ليوفينهم جواب لقسم دلت عليه والقسم وجوابه فى محل نصب مقول لقول محذوف صلة لما أى وان كلا للذى يقال فيه والله ليوفينهم ربك أعمالهم (قوله وهو لام القسم) أى فانها تمنع من عمل مابعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله ومنه) أى من تقديم الظرف توسعا (قوله لها الصدر فى جواب القسم) أى فلا يعمل مابعدها فيما قبلها لكن جاز تقديم الظرف المعمول لما بعدها عليها لتوسعهم فى الظرف (قوله فن الاول الفاعل) أى فلا يجوز حذفه وكذا ما بعده (قوله فن الاول الفاعل ونائبه) يريد ماهو مرفوع بغير المصدر وأما ماهو مرفوع به كما فى قولك أعجبنى ضرب الامير اللص بتنوين ضرب ورفع الامير على أنه فاعل به فلا نزاع فى أنه يجوز حذفه فتقول أعجبنى ضرب اللص والسبب فيه امتزاج الفاعل بالفعل وتنزيله منزلة الجزء من الكلمة فكرهوا حذف ماهو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع المصدر فان قلت انهم صرحوا فى نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا أنت بأنه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا أنت وما قعد الا أنت واذا كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل فى مثله فيكون اطلاق القول بامتناع حذف الفاعل كما صنع المصنف مستدركا وأجاب بعضهم بأن الممنوع حذف الفاعل لفظا ومعنى أما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا أنت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ لاحدهما وادعى بعضهم انه من باب التنازع ورده ابن الحاجب بأنه لو كان منه لوجب أن يضمر فى أحدهما لانهما موجهان للفاعل فيقال مثلا ما ضربت وما أكرم الا أنت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه (قوله الا فى مواضع) أراد بالجمع مافوق الواحد لانه ذكر موضعين الاول ما اذا كان الباقى بعد الجار المحذوف مقسما به والثانى ما اذا كان مميزا لكم الاستفهامية (قوله الا فى مواضع) راجع للثلاثة (قوله أحد معمولى لات) أى اما الاول أو الثانى (قوله مضافة الى ضمير من تقدم) أى قاموا ليس بعضهم زيدا أو قاموا ما خلا بعضهم زيدا اى فقد لزم على هذا حذف الفاعل وهذا ليس من المواضع التى يحذف فيها (قوله على البنات المفهومة من الاولاد) أى فالاولاد متضمن للبنات كما ان الجمع متضمن للبعض والمراد من الاخبار عنهن بالنساء انهن خلص لاذكور معهن وحينئذ فاندفع ما يقال ان الخبر يجب أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه ولاشك أن الضمير اذا جعل عائدا على البنات وهن نساء لم يفد الخبر شيأ غير ما أفاده المخبر عنه (قوله المفهوم من الفعل) أى الفعل السابق على افعال الاستثناء وهذا مذهب لبعض النحويين وهو معترض بأنه لا يطرد فى نحو القوم اخوتك خلا زيدا لانه لم يتقدم فعل ولا ما يجرى مجراه

وهو لام القسم وأما قوله تعالى ويقول الانسان أئذا ما مت لسوف أخرج حيا فان اذا ظرف لاخرج وانما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم فى الظرف ومنه قوله

رضيعى لبان ثدى أم تحالفا
بأسحم داج عوض لا نتفرق

أى لا نتفرق أبدا ولا النافية لها الصدر فى جواب القسم وقيل العامل محذوف أى أئذا ما مت أبعث لسوف أخرج *(النوع الثالث عشر)* منعهم من حذف بعض الكلمات وايجابهم حذف بعضها فن الاول الفاعل ونائبه والجار الباقى عمله الا فى مواضع نحو قولهم الله لأفعلن وبكم درهم اشتريت أى والله وبكم من درهم ومن الثانى أحد معمولى لات ومن الوهم فى الاول قول ابن مالك فى افعال الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا وما خلا زيدا ان مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافة الى ضمير من تقدم والصواب انه مضمر عائد اما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومة من الاولاد فى يوصيكم الله فى أولادكم واما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أى لا يكون هو أى القائم زيدا كما جاء لا يزنى الزانى حين يزنى

Digitized by Google | Original from PRINCETON UNIVERSITY

وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب بها وهو مؤمن واما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك فى غير ليس ولا يكون تقول قاموا خلا زيدا أى جانب هو أى قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين فى فواتح السور انه يجوز كونها فى موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله سبحانه وبأنه لا أجوبة للقسم فى سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب فى البقرة والله لا اله الا هو فى آل عمران جوابا وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها فى قوله

ورب السموات العلا وبروجها ... والأرض ومافيها المقدر كائن

وقول ابن مسعود والله الذى لا اله غيره هذا مقام الذى أنزل عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم فى الثانى قول ابن عصفور فى قوله

* حنت نوار ولات هنا حنت *

ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف أى وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات فى معرفة ظاهرة وفى غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى الجملة والاولى قول الفارسى ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن مثل تسمع بالمعيدى خير من أن تراه

*(النوع الرابع عشر)* تجويزهم فى الشعر مالا يجوز فى النثر وذلك كثير وقد أفرد بالتصنيف وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدلا الغلط والنسيان بعد

---

وقد يجاب بأنه عند عدم تقدم الفعل يؤخذ اسم الفاعل من المعنى أى الكائن أخاه مثلا (قوله وهو مؤمن) أى وهو أى الزانى وقوله حين يشرب بها وهو أى الشارب المفهوم من يشرب والشاهد فى هذا الا فى الزانى لانه مصرح به والمراد نفى الايمان الكامل لانه يرفع حال العصيان ثم يعود كما قيل والا لزم أن الميت حال العصيان كافر (قوله واما على المصدر المفهوم من الفعل) أى من الفعل السابق على افعال الاستثناء (قوله ومن ذلك) أى من الوهم فى الاول وهو منع حذف بعض الكلمات كالفاعل ونائبه والجار مع بقاء مجروره (قوله فى غير ليس ولا يكون) انما قيد بذلك وان كان غيره لم يقيد به لان المستثنى بليس ولا يكون خبر فلو كان المستتر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه فان قيل هنا مضاف محذوف أقيم المضاف اليه مقامه والاصل ليس هو أى قيامهم قيام زيد أجيب بأن دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به قط تكلف اه شمنى (قوله بأن ذلك) أى حذف حرف القسم (قوله ولا يصح أن يقال قدر ذلك الكتاب) أى اجعل ذلك الكتاب (قوله وحذفت اللام) أى من جواب القسم (قوله المقدر) أى للمقدر كائن (قوله هذا مقام) أى لهذا مقام (قوله لان ذلك) أى حذف اللام من جواب القسم (قوله مخصوص باستطالة القسم) أى المقسم به فان لم يكن هناك استطالة فلا يجوز حذفها والحاصل انه عند عدم الاستطالة يمتنع الحذف ويقل مع وجودها هذا محصل كلام المصنف وصرح ابن مالك بأن حذف اللام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم دون استطالة قليل كقول أبي بكر الصديق والله أنا كنت أظلم منه قال وأما ان كان فى المقسم به استطالة فالحذف حسن كما فى البيت وكما فى كلام ابن مسعود (قوله باستطالة الخ) أى ولا استطالة هنا ولا يخرج القرآن على القليل (قوله ومن الوهم فى الثانى) أى وهو ايجاب حذف أحد معمولى لات (قوله حنت نوار الخ) نوار مبنى على الكسر كوبار والبيت لشبيب بن جعيل يخاطب أمه نوار بنت عمرو بن كلثوم وقد أسره بنو قتيبة بن معن فى حرب وتمامه

وبدا الذى كانت نوار أجنت ... لما رأت ماء السلا شربا لها

والفرث يعصر فى الاناء أرنت حنت من الحنين وهو الشفقة وقوله أجنت أى الذى سترته فى جنبها من المحبة والسلا بالقصر وعاء المولود وأرنت صاحت (قوله أى وقت حنت) أى وليس هذا الوقت وقت حنت أى وقت حنين (قوله واعمال لات فى معرفة ظاهرة) أى وهو هنا لانه اسم اشارة (قوله وفى غير الزمان) أى مع انها لا تعمل الا فى الزمان وحنت ليس ظرفا (قوله وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أن) أى والمعنى وليس الحنين هنا أى كائنا فى هذا الوقت (قوله وعكسه) أى تجويزهم فى النثر مالا يجوز فى الشعر (قوله بدلا الغلط والنسيان) الفرق بينهما ان المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط أى بدل عن اللفظ الذى ذكر غلطا لا ان البدل نفسه غلط كما يتوهم وان كان مقصودا وتبين

بعدذكره فساد قصده فبدل نسيان أى بدل من اللفظ الذى ذكر نسيانا (قوله زعم الخ) ان قلت قد استدل المثبتون لوقوع بدل الغلط فى كلام العرب بقول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

فان الحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وفى استدلالهم بذلك دليل على وقوع البدل المذكور فى الشعر وهو خلاف مازعمه ذلك المتقدم قلت لادليل فى هذا البيت على ذلك اذهو محمول على التقديم والتأخير كما قال بعضهم أى فى شفتيها حوة وفى لثاتها لعس ورد ذلك الجواب بانه يلزم عليه تقدم مافى حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فصح الاستدلال (قوله أنه) أى المذكور من البدلين لايجوز الخ (قوله فالاول قدمضى) أى لجملة الخبر والصفة والصلة والحال (قوله والثانى الجملة المضاف اليها الخ) علل ابن مالك ذلك بأن المضاف الى الجملة انما هو مضاف فى التقدير الى مصدر من معناها وكالا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف لايعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عند ذلك نادرا اه شمنى (قوله نحو يوم قام الخ) أى من كل ظرف زمان مبهم كيوم وليلة وحين ووقت أضيف لجملة بعده (قوله وتسخن) بفتح المثناة الفوقية وضم الخاء المعجمة من السخونة وفاعله ضمير المرأة ونباح الكلب بضم النون صياحه وهريره صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد (قوله ليلة لايستطيع الخ) أى فقد أضاف الظرف للجملة وفيها رابط وهو ضميرلها (قوله لايستطيع) نصف البيت الباء (٣) وآخره الياء من هريرا وزاد سببا خفيفا لترفيل الكامل (قوله مضت سنة الخ) السنة والعام والحجة بكسر الحاء المهملة بمعنى واحد وقبله

ومن يك سائلا عنى فانى * من الفتيان أيام الختان

وأيام الختان وقعة لهم قال قائل منهم وقد لقوا عدوهم اختنوهم بالرماح (قوله لعام ولدت فيه) أى فقد أضاف عام الى الجملة والجملة فيها رابط وهو فيه (قوله فنادر) الحكم بالندور اذا لم يلاحظ التصويب المذكور والا فعليه لايوجد مثل ذلك (قوله فنادر) صفة لمحذوف أى فشئ نادر والا فالواجب التثنية للمطابقة اه دماميني (قوله وهذا الحكم) أى جعل الجملة فيما ذكر مضافا اليها مما خفى على أكثر النحويين لان الجملة حينئذ أى حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف الى صفته (قوله فى مثل قولك الخ) أى من كل ظرف زمان وقع مضافا لما بعده من الجملة التى فيها رابط (قوله تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له) أى وحينئذ فيكون الاتيان بالضمير واجبا لانه رابط للجملة الموصوف بها (قوله وكذلك اجمع) عطف على الجملة المضاف اليها وقوله وماتصرف منها أى مثل جمع وجمعاء واجمعون (قوله لابفتحها) نقل الحلبى فى شرح الازهرية عن النووى جواز فتحها (قوله وهو جمع) أى لا أنه

زعم بعض القدماء أنه لايجوز فى الشعر لانه يقع غالبا عن تروّ وفكر

* (النوع الخامس عشر) *

اشتراطهم وجود الربط فى بعض المواضع وفقده فى بعض فالاول قدمضى مشروحا والثانى الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فأما قوله

وتسخن ليلة لايستطيع
نباحا بها الكلب الاهريرا

وقوله

مضت سنة لعام ولدت فيه
وعشر بعد ذاك وحجتان

فنادر وهذا الحكم خفى على أكثر النحويين والصواب فى مثل قولك أعجبنى يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك أجمع وماتصرف منه فى باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وأما قولهم جاء القوم بأجمعهم فهو بضم الميم لابفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وأفلس

(٣) قوله نصف البيت الخ البيت من المتقارب فالعين آخر النصف الاول ولاترفيل اه

والمعنى جاؤا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها فى قوله * هذا وجدّكم الصغار بعينه * فكان يصح اسقاطها * (النوع السادس عشر) * اشتراطهم لبناء بعض الاسماء أن تقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغيرو لبناء بعضها أن تكون مضافة وذلك اىّ الموصولة فانها لا تبنى الا اذا أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا نحو أيهم أشد ومن الوهم فى ذلك قول ابن الطراوة هم أشد مبتدأ وخبر وأىّ مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين

الجهة السابعة أن يحمل كلاما على شئ ويشهد استعمال آخر فى نظير ذلك الموضع بخلافه

وله أمثلة * أحدها قول الزمخشرى فى مخرج الميت من الحىّ انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحىّ من الميت لانّ عطف الاسم على الاسم أولى ولكن مجئ قوله تعالى يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك * الثانى قول مكى وغيره فى قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا انّ جملة يضل صفة لمثلا أو مستأنفة والصواب الثانى لقوله تعالى فى سورة المدثر ماذا أراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء

من ألفاظ التوكيد وقوله بجماعتهم الاولى بجماعاتهم ليبين ان جمع بمعنى جماعة اه تقرير دردير (قوله هذا وجدّكم الخ) يروى هذا لعمركم الصغار الخ وقوله هذا وجدّكم هذا مبتدأ والصغار خبره وبعينه توكيده مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحرف الجر الزائد وقوله وجدّكم الواو حرف قسم وجر وجدّكم مقسم به مجرور وجملة القسم معترضة بين المبتدا والخبر (قوله فكان يصح اسقاطها) اى وهذه لا يصح اسقاطها فلا تكون زائدة وحينئذ فلم يكن بأجمعهم من ألفاظ التوكيد وقد يقال انه لا يلزم من عدم صحة اسقاطها اصالتها اذ كم من زائد لازم كالباء فى فاعل كفى (قوله أن تقطع عن الاضافة) أى لفظا (قوله ومن الوهم فى ذلك) أى الثانى (قوله وأى مبنية مقطوعة عن الاضافة) أى فى محل نصب مفعول تنزع (قوله وهذا مخالف لرسم المصحف) أى العثمانى فانّ فيه أىّ متصلة بالضمير ومقتضى كون أىّ مقطوعة عن الاضافة أن ترسم غير متصلة بالضمير (قوله ولاجماع النحويين) أى ومخالف لاجماع النحويين من ان أى فى هذه الآية مضافة للضمير

* (الجهة السابعة) * أى من الجهات التى يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل) أى المعرب كلاما محتملا (قوله بخلافه) أى بخلاف ذلك الحمل أى وحينئذ فالذى ينبغى للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة ويجعل الاعراب فى المحل المحتمل مثل ما الاعراب فيه ظاهر (قوله وله أمثلة) أى كثر الخطأ فيها بمعنى خلاف الاولى (قوله ولم يجعله معطوفا على يخرج الحىّ من الميت) أى الذى هو خبر ثان (قوله يدل الخ) أى لانّ العطف فيها على يخرج اذ ليس فيها اسم وحينئذ فيجعل مخرج هنا عطفا على يخرج لاجل أن يوافق المحل الظاهر اعرابه فيكون من عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل (قوله يدل على خلاف ذلك) قال الدمامينى فى كلام الزمخشرى ما يندفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحىّ من الميت موقعه موقع الجملة المبينة لقوله فالق الحبّ والنوى ولذا ترك العاطف وانما كانت كالمبينة له لانّ فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحىّ من الميت لان النامى فى حكم الحيوان واذا كان يخرج الحىّ من الميت فى موضع البيان لفالق الحب والنوى لم يتأت عطف مخرج الميت من الحى عليه فى هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك جعل عطفا على فالق الحب فى تلك الآيات وجد ما يعين العطف على يخرج وفى هذه الآية وجد ما يرجح العطف على غيره فعمل فى كل بمقتضاه وظهر بذلك أن كلام المصنف غير متجه (قوله كذلك يضل الله الخ) أى فهذا لا يصح أن يجعل صفة للمثل وحينئذ فليكن فى آية البقرة كذلك وفى هذا شئ لانّ تعين الاستئناف فى آية المدثر لا يعينه فى آية البقرة لجواز الوجهين فيها نعم الاولى الاستئناف للموافقة لا أنّ ذلك هو الصواب دون غيره كما هو كلامه واذا كان هذا أولى فلا ينبغى أن يعد هذا من جملة الجهات التى يلحق المعرب الخلل منها



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وأجيب بجواب بعيد وحاصله أن المراد بالصواب مايشمل الاولى ومراده بالخطا مايشمل خلاف الاولى اه تقرير دردير وقال الشمنى أقول القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ منه وكان له فى موضع محمل واحد وفى آخر ذلك المحمل وغيره حمل فى الآخر على ذلك المحمل دون غيره ومن ثم ترى المهرة من شارحى المختصرات التى لها مطولات لا يعدلون عن حلها بما فى مطولاتها وان احتملت غير ما فى المطولات احتمالا ظاهرا اه كلامه (قوله ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فى سورة السجدة) أى فان فيه فيها متعلقة بريب وحينئذ فليكن هنا كذلك لاجل التوافق (قوله ويبتدأ فيه هدى) أى والمعنى ذلك الكتاب لا شك ثم قال فيه هدى وهذا معنى صحيح (قوله ان الرابط الاشارة) أى لان الجملة خبر من (قوله مبالغة) أى لانه لا يصح الاخبار عن الصابر والغافر بكونه من الامور الشديدة (قوله والصواب أن الاشارة للصبر والغفران) قد يشكل جعل الاشارة راجعة للغفران والصبر بانه يلزم عليه عدم الارتباط اذ يؤل الامر الى قولك ولمن صبر وغفر ان الصبر والغفران لمن عزم الامور وجوابه أن الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من فكأنه قال ان صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار وأما الآية الثانية فيتعين أن تكون الاشارة فيها راجعة للصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقى لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث انه مخاطب فلو أريد خطاب الفريقين لقيل انكم اه دمامينى (قوله ان التقدير تزعمونهم) أى فأين خبر مقدم وشركائى مبتدأ مؤخر والذين بدل وكنتم تزعمون صلة والعائد محذوف أى تزعمونهم وكذلك المفعول الثانى محذوف (قوله بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم الخ) أى والاولى التناسب (قوله فى التنزيل الا كذلك) أى الا على ان وصلتها (قوله ومثله فى هذا) الاولى ومثله فى هذا الحكم وهو الوقوع على أن وصلتها تعلم كما فى قوله وقد وجد هذا فى بعض نسخ (قوله تعلم الخ) هو لسارية بن زنيم معتذرا للنبى صلى الله عليه وسلم وأول القصيدة

تعلم رسول الله انك قادر • على كل حى من تهام ومن نجد
تعلم رسول الله انك مدركى • فان وعيدا منك كالاخذ باليد
تعلم بأن الركب الاعويمرا • هم الكاذبون المخلفو كل موعد
ونبى رسول الله أنى هجوته • فلا رفعت سوطى الى اذا يدى
وما حملت من ناقة فوق ظهرها • أبر وأوفى ذمة من محمد

(قوله تعلم الخ) أى فتعلم ليس واقعا على صريح المفعولين بل واقع على ان وصلتها فهى سادة مسد المفعولين (قوله ومن القليل فيهما) أى فى زعم وتعلم (قوله زعمتنى شيخا) أى فزعم واقعة على صريح المفعولين وقوله زعمتنى شيخا الخ هو لابى أمية أوس الحنفى وبعده • انما الشيخ من يدب دبيبا

انما الشيخ من يسره الحسى • ويمشى فى بيته محجوبا

(الثالث) قول بعضهم فى ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا على ريب ويبتدأ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فى سورة السجدة الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين (الرابع) قول بعضهم فى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم (الخامس) قولهم فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى أن يقدر تزعمون انهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على ان وصلتها ولم يقع فى التنزيل الا كذلك ومثله فى هذا كقوله

• تعلم رسول الله انك مدركى •

ومن القليل فيهما قوله

• زعمتنى شيخا ولست بشيخ •

وقوله

*تعلم شفاء النفس قهر عدوها *
وعكسهما في ذلك هب بمعنى
ظنّ فالغالب تعدّيه الى صريح
المفعولين كقوله
فقلت أجرني أبا خالد
والا فهبني امرأ هالكا
ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى
زعم الحريري ان قول الخواص
هب أنّ زيدا قائم لحن وذهل عن
قول القائل هب ان أبانا كان
حمارا ونحوه (السادس) قولهم
في سواء عليهم أأنذرتهم أم لم
تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون
مستأنف أو خبر لانّ وما بينهما
اعتراض والاولى الاول بدليل
وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
لا يؤمنون (السابع) قولهم في نحو
وما ربك بظلام وما الله بغافل انّ
المجرور في موضع نصب أو رفع على
الحجازية والتميمية والصواب الاول
لانّ الخبر بعد ما لم يجئ في التنزيل
مجرّدا من الباء الا وهو منصوب
نحو ما هنّ أمهاتهم ما هذا
بشرا (الثامن) قول بعضهم في ولئن
سألتهم من خلقهم ليقولنّ الله
انّ اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ
أو فاعل أي الله خلقهم أو خلقهم
الله والصواب الحمل على الثاني بدليل
ولئن سألتهم من خلق السموات
والارض ليقولنّ خلقهنّ العزيز
العليم (التاسع) قول أبي البقاء في
أفمن أسس بنيانه على تقوى انّ
الظرف حال أي على قصد تقوى
أو مفعول أسس وهذا الوجه
هو المعتمد عليه عندي

ان أراد الخروج خاف من الذئب وان كان لا يرى الحيّ ذيبا
كيف يدعى شيخا أخو مضلعات * ليس ينفي تقلبا وركوبا

يذب بالكسر يدرج في المشي رويدا ومضلعات من الاضلاع الامالة (قوله تعلم شفاء النفس الخ) تمامه * فبالغ بلطف في التحيل والمكر * (قوله في ذلك) أي فهي تقع كثيرا على صريح المفعولين وقليلا على ان وصلتها (قوله هب بمعنى ظنّ) كون هب من أفعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وأنشد عليه هذا البيت (قوله أجرني) أي انصرني وامنع ظالمي من أن يظلمني (قوله ان قول الخواص) أي في كتابه درّة الغوّاص في لحن الخواص أي العارفين من الناس (قوله لحن) لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني فعلت كذا أي احسبني واعددني ولا يقال هب اني كذا نقله المصنف في حواشي التسهيل (قوله وذهل عن قول القائل) أي قوله لعمر ابن الخطاب في المسئلة الحمارية وهي زوج وأم واخوان لام واخوان لاب وأم حكم فيها عمر بن الخطاب بالثلث للاخوين للام ولم يجعل للاخوة الاشقاء شيأ فقالوا له يا أمير المؤمنين هب ان أبانا كان حمارا أشركنا بقرابة أمنا فأشركهم (قوله لانّ) أي في قوله انّ الذين كفروا (قوله والاولى الاول بدليل الخ) قد يقال انه قد وجد في آية البقرة ما يصلح أن يكون لا يؤمنون خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الآية الاخرى وهي آية يس فرتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بأن ما ارتكبوه خلاف الاولى فلا يكون خطأ فليس ثم خلل دخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رأيهم في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك هنا بقوله والاولى فتأمله اهـ دماميني قال الشمني أقول ليس مراده بالخلل الخطأ بل ما يشمل خلاف الاولى كما ان مراده بالصواب ما غلب على الظنّ (قوله بدليل وسواء عليهم أأنذرتهم) أي ففي هذه لم يوجد أن حتى يكون لا يؤمنون خبرها فحينئذ تعين أن تكون مستأنفة فتجعل آية البقرة كذلك لاجل الموافقة (قوله الا وهو منصوب) أي وحينئذ فليكن الذي فيه حرف الجرّ الزائد كذلك لاجل التوافق (قوله نحو ما هنّ الخ) الاولى حذف نحو لانه ليس في القرآن من مثل ما الحجازية المنصوبة الخبر لفظا سوى الآيتين اللتين تلاهما اهـ دماميني (قوله من خلقهم) مفعول ثان لسأل على حذف عن (قوله والصواب الحمل الخ) هذا معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه الى أن قال قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب قاله الدماميني قال الشمني وأقول لا يعارضه لانّ الكلام انما هو في خصوص الجواب الذي سنده خلق لا في كل جواب (قوله ان الظرف حال) أي من ضمير أسس أي قاصدا ببنيانه التقوى (قوله وهذا الوجه) أي الذي أخره وقوله لتعينه الخ فيه انه لا وجه لتعين كونه ظرفا لغوا متعلقا بأسس مع احتمال كونه ظرفا مستقرا حالا من الضمير

المتمكن

لتعينه في لمسجد أسس على التقوى * (تنبيه) * وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في أولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا فان الموعد محتمل للمصدر ويشهد له  لا نخلفه نحن ولا أنت وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وللمكان ويشهد له مكانا سوى واذا أعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك

الجهة الثامنة أن يحمل المعرب على شيء وفي ذلك الموضع ما يدفعه

وهذا أصعب من الذي قبله وله أمثلة (أحدها) قول بعضهم في ان هذان لساحران انها ان واسمها أي ان القصة وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة (والثاني) قول الاخفش وتبعه أبو البقاء في ولا الذين يموتون وهم كفار اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه أن الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى لهما ان الالف في لا زائدة كالالف في لاذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا في لا اوضعوا والجواب ان هذه الجملة لم تذكر لافادة معناها بمجردها بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه آخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه آخذ بالرخصة على معنى يستوي في عدم الاثم من يتعجل ومن لم يتعجل

---

المستكن في أسس (قوله لتعينه) أي المفعول واذا تعين ذلك في هذا الموضع حمل في الآخر عليه للموافقة (قوله لمسجد أسس على التقوى) قيل هو مسجد قباء وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فاجعل بيننا وبينك موعدا) يحتمل أن المراد وعدا ويحتمل أن المراد زمان وعد ويحتمل أن المراد مكان وعد وقد وجد ما يرجح كلا من الاحتمالات الثلاثة (قوله محتمل للمصدر) أي وهو الوعد وقوله ويشهد له لا نخلفه أي لان الذي يتصف بالاخلاف وعدمه الوعد لا زمانه ولا مكانه (قوله وللزمان) أي زمان الوعد (قوله قال موعدكم) أي زمان وعدكم (قوله تعين ذلك) أي كون المراد بالموعد مكان الوعد وارتفع الاحتمال (قوله الجهة الثامنة) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ بسبب عدم مراعاتها (قوله أن يحمل المعرب) اى الكلام على شيء (قوله ما يدفعه) أي ما يدفع حمله (قوله وهذا أصعب من الذي قبله) أي لان الدافع اذا كان في المحل أصعب مما اذا كان الدافع في محل آخر (قوله انها ان واسمها) أي فهو يقول ان الاصل انها ذان لساحران فان حرف توكيد ونصب وضمير القصة اسمها وذان مبتدأ وقوله لساحران خبره والجملة خبران (قوله ورسم ان منفصلة) أي رسمها في المصحف الامام (قوله والجملة بعده) أي وهي قوله أولئك أعتدنا لهم عذابا أليما وأما جملة يموتون وهم كفار فصلة (قوله وذلك) أي ورسمه بالالف وقوله يقتضي انه مجرور بالعطف أي بالواو ولا المؤكدة للنفي وقوله على الذين يعملون السيئات أي من قوله وليست التوبة للذين يعملون السيئات (قوله لا مرفوع بالابتداء) أي وأن اللام لام الابتداء بل هي نافية مؤكدة للنفي قبلها (قوله لا توبة له) أي ونفي الشيء فرع عن صحة ثبوته (قوله ويمكن الخ) هذا جواب عن قوله ويدفعه ان الرسم ولا وقوله أن الالف في لا زائدة اى وان اللام للابتداء (قوله فانها زائدة في الرسم) أي واللام للابتداء (قوله وكذا في لا اوضعوا) أي من قوله تعالى لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا ولا اوضعوا خلالكم يبغونكم الفتنة (قوله والجواب) أي عن قوله والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر الخ شيء (قوله لم تذكر لافادة معناها بمجرده) أي حتى يرد الاعتراض بأن نفي الشيء فرع عن صحة ثبوته ومن مات على الكفر لا تتأتى توبته فكيف تنفى عنه (قوله مع ان حكمه) أي المتأخر معلوم وهو عدم الاثم (قوله على معنى الخ) أي فالجملة الثانية مسوقة لاجل التسوية بينها وبين ما قبلها في عدم الاثم لا انها ذكرت لاجل افادة معناها بمجرده لانه معلوم والحاصل أن سوق الكلام لاجل التحقيق وقيل ان أهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل آثما ومنهم من جعل المتأخر آثما لتضييقه على نفسه وتشديده عليها فورد القرآن بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ليس

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

حمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد (والثالث) قول ابن الطراوة فى أيهم أشد هم أشد مبتدأ وخبر وأى مضافة لمحذوف ويدفعه رسم أيهم متصلة وان أيا اذا لم تضف أعربت باتفاق (والرابع) قول بعضهم فى واذا كالوهم أووزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك أو مبتدأ مابعده خبره والصواب ان هم مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها ولان الحديث فى الفعل لا فى الفاعل اذ المعنى اذا أخذوا من الناس استوفوا واذا أعطوهم أخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا أخذوا استوفوا واذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث فى الفعل لا فى المباشر (الخامس) قول مكى وغيره فى قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا اضربته (السادس) قول كثير من النحويين فى قوله تعالى ان عبادى ليس لك عليهم سلطان الامن اتبعك انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى آية سبحان ان عبادى ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا

لاجل التحقيق بل لاجل نفى الاثم المتوهم على التقديرين فكل من الجملتين ذكر لافادة معناه بمجرده (قوله وحمل الرسم الخ) هذا رد لقوله سابقا ويمكن أن يدعى لهما ان الالف فى لا زائدة (قوله وان أيا اذا لم تضف) أى لفظا أعربت (قوله والثانية كذلك) أى والمعنى واذا كالوا بأنفسهم أووزنوا بأنفسهم (قوله مابعده) وهو جملة يخسرون وحذف خبر أحد المبتدأين لدلالة الآخر وقوله خبر أى خبر المبتدا والجملة جواب اذا (قوله لرسم الواو بغير ألف) أى فهذا يدل على أن الضمير متصل بالفعل لان الفعل اذا كان آخره واو الجماعة رسم بعدها ألف (قوله ولان الحديث) أى لان المحدث عنه وهو الذى ذموا من أجله وقوله فى الفعل أى الاخذ والاعطاء وهو المشار له بقوله اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوهم الخ وقوله لا فى الفاعل أى وحينئذ فلا وجه لتأكيده (قوله اذا أخذوا من الناس) راجع لاكتالوا وفيه اشارة الى أن على بمعنى من وقوله واذا أعطوا راجع لكالوهم أووزنوهم (قوله استوفوا) أى أخذوا حقهم بكماله (قوله واذا أعطوهم) أى واذا أعطوا الناس أخسروهم ونقصوهم حقهم (قوله أخسروا) أى وحينئذ فضمير كالوهم ووزنوهم للناس (قوله واذا جعلت الضمير) أى هم فى قوله كالوهم أووزنوهم (قوله اذا أخذوا استوفوا) أى من الناس بأن كال أووزن لهم غيرهم وقوله استوفوا أى حقهم وقوله واذا تولوا الكيل أى وأخذوا لانفسهم اخسروا أنفسهم أى وهذا بعيد لكون الشأن انهم انما يخسرون اذا لم يتولوا الكيل واذا تولوا الكيل بأنفسهم فلا يخسرون على أن هذا ليس فيه ذم لهم (قوله متنافر) أى لمخالفته للطبع (قوله وهو كلام متنافر) قد يقال ان المعنى واذا كالوا بأنفسهم أووزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه وحينئذ فلا تنافر (قوله لا فى المباشر) أى الذى هو الفاعل (قوله لقراءة بعضهم بالنصب) أى وكل ماجاز أن يكون منصوبا على الاشتغال انما يكون رفعه على الابتداء (قوله على جواز استثناء الاكثر من الاقل) الاولى حذف الاقل ويقول استثناء الاكثر فقط لان الاستثناء من المجموع فهو كقولك جاء نى عشرة الا سبعة وظاهر قوله من الاقل أنه يجوز قولك جاء نى ثلاثة الا عشرة لانه حينئذ استثناء الاكثر من الاقل مع أنه لا يصح (قوله والصواب ان المراد الخ) أى بدليل الاضافة للياء المفيدة للتشريف ولاشك ان الياء من نفس الموضع لا ان الدال آية سبحان حتى يكون من الجهة التى قبل هذه وقوله بدليل آية سبحان دليل لمجرد كون الاستثناء منقطعا بقطع النظر عن كون المراد بالعباد المخلصين وهذا فى الحقيقة ليس من هذه الجهة بل من الجهة التى قبلها والمصنف لم يذكر هنا لانه من هذه الجهة وانما ذكره لكونه لازما لكون المراد بالعباد المخلصين أو لكونه دفعا لسؤال مقدر وهو اذا كان المراد بالعباد المخلصين فما هذا الاستثناء اهـ تقرير شيخنا دردير بوجه ستط بخط الدماميني (قوله والصواب ان المراد بالعباد المخلصون

الخ)

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

الخ) قال الدماميني اختياره لكون الاستثناء منقطعا مقدوح فيه بأنه ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة لامكان حمل الاستثناء على الاتصال وهو الاصل ويكون المراد بالعباد عموم المملوكين ولا يضر فى ذلك أن آية سبحان بدون استثناء لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فترك الاستثناء وقد يجاب بأن القرآن يفسر بعضه بعضا فاذا تكرر لفظ فيه وكان له فى موضع محمل واحد وفى آخر ذلك المحمل وغيره حمل فى الآخر على ذلك المحمل دون غيره والاستثناء المنقطع وان كان خلاف الاصل الا انه فصيح شائع اه قال الدماميني ثم هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هى موضوعة لان يحمل الكلام على شئ وفى ذلك الموضع ما يدفعه وظاهر ان الدافع عنده له وروده آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهى الدالة على أن المراد بالعباد المخلصون وحينئذ فهو من أمثلة الجهة المقصودة لان يحمل الكلام على شئ ويشهد استعمال فى مكان آخر بخلافه اه دماميني (قوله المثال الآتى) أى فى السابع فى قوله ولا يلتفت منكم أحد والنظير هو قوله الآتى والذى أجزم به أن الخ (قوله قدر) أى جعل الاستثناء من فأسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم أحد لان المختار الاتباع بعد النفى وشبهه ولا ينبغى تخريج قراءة الاكثر على خلاف المختار (قوله ومن رفع قدره) اى جعله أى الاستثناء من ولا يلتفت منكم أحد أى فهو بدل من أحد بدل بعض من كل (قوله ويرد) أى ذلك القول وهذا لابن الحاجب (قوله تكون مسرى بها) أى لان المعنى لا يلتفت منكم أحد أيها السارون الا امرأتك فانها من السارين وتلتفت (قوله على قراءة الرفع) أى لان الالتفات بعد الاسراء وحينئذ فتكون مسرى بها (قوله وفيه نظر) أى فى الرد الذى قاله ابن الحاجب لكلام الزمخشرى نظر بل كلام الزمخشرى وجيه ولا يرد عليه الرد السابق وأجاب نجم الائمة الرضى عن رد ابن الحاجب بجواب آخر وهو أن الاسراء المأمور به مقيد بعدم الالتفات معنى أى أسر اسراء غير ملتفت فيه بأهلك الا امرأتك فان اسراءها مع التفاتها وحينئذ فقراءة النصب تدل على انها مسرى بها كقراءة الرفع فحاصله منع أن قراءة النصب تدل على أنها غير مسرى بها وأما جواب المصنف فحاصله منع كون قراءة الرفع تدل على أنها مسرى بها بل انما تدل على أنها غير مسرى بها كقراءة النصب اه تقرير دردير (قوله لا يدل على أنها مسرى بها) أى قصدا بل على أنها معهم أى حال الاسراء (قوله وقد روى) سند للمنع أى فيه نظر لانه قد روى الخ (قوله انها تبعتهم) أى وليست مسرى بها قصدا (قوله وبعد فقول الزمخشرى) أى وأقول لك بعد ما تقدم من البحث فى كلام الزمخشرى والجواب عنه تنبه فقول الزمخشرى الخ (قوله على الوجه المرجوح) أى لان الاستثناء من الكلام الغير الموجب الارجح فيه الابدال ولذلك جعلوا الاستثناء من بأهلك (قوله على ذلك) أى على الوجه المرجوح (قوله فان النصب فيها الخ) فقد خرج قراءة الاكثر على الوجه المرجوح وحينئذ فلتكن هنا كذلك مخرجة على الوجه المرجوح ولا ضرر فيه (قوله

(قوله المثال الآتى فى السابع) قول الزمخشرى فى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك ان من نصب قدر الاستثناء من فأسر بأهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم أحد ويرد باستلزامه تناقض القراءتين فان المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهى لا يدل على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روى أنها تبعتهم وانها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حجر فقتلها وبعد فقول الزمخشرى فى الآية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذى حملهم على ذلك ان النصب قراءة الاكثرين فاذا قدر الاستثناء من أحد كانت قراءتهم على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجئ قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فان النصب فيها عند سيبويه الخ) حاصل ذلك أن بعضهم قرأ انا كل بالرفع وهذه القراءة يحتمل أن يكون خلقناه صفة لشئ مخصصة وبقدر خبر وهذا لا يفيد عموم القدر فى جميع المخلوقات فيوهم وجود شئ ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له وذلك لان المعنى على هذا الاحتمال انا كل شئ مخلوق لنا كائن بقدر فيفيد أن الشئ الغير المخلوق لله ليس بقدر وهذا قول القدرية وهو باطل ويحتمل أن خلقناه خبر وقوله بقدر خبر ثان والمعنى كل شئ مخلوق لنا مخلوق بقدر وهذا الوجه يفيد المعنى المراد من الآية وهو عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كان او شرا كما يقول أهل السنة وأما قراءة النصب فلا تحتمل الامذهب أهل السنة اذ لا يتوهم عند نصب كل شئ كون خلقناه صفة لكل شئ لانه اذا نصب كل شئ لزم أن يكون خلقناه مفسرا الناصبه واذا كان مفسرا فلا يكون صفة وحينئذ فيفيد المعنى المقصود اذ التقدير خلقنا كل شئ بقدر (قوله زيدا ضربته) أى ونصب زيد على الاشتغال مرجوح والراجح الرفع على ما بين فى محله فانه من افراد قول ابن مالك * والرفع فى غير الذى مر رجح * (قوله ولم ير) أى سيبويه وحاصله أن نصب كل شئ عند سيبويه فى الآية من قبيل النصب المرجوح لا من قبيل النصب الراجح فان قيل ليس النصب فى الآية مرجوحا وانما هو راجح لانه فى الرفع فى الآية يخاف التباس المفسر بالصفة أى يخاف التباس ما جعل مفسرا فى حالة النصب بالصفة وهو ترجيح للنصب اذ لا التباس فيه وأجيب بأن سيبويه لم ير خوف الباس المفسر بالصفة اذا رفع الاسم مرجحا للنصب على الرفع كما يراه غيره وذلك لكثرة وقوع الالباس فى العربية فلا تكون السلامة منه مرجحة (قوله مرجحا) أى لقراءة النصب أى انه يجعلها من باب الاشتغال المرجوح ولم ير ترجيحها بخلوها عن الالباس اللازم على قراءة الرفع لكثرة وقوع الالباس فى العربية وأما غير سيبويه فقد جعل ذلك مرجحا للنصب (قوله نحو خفت) اعلم أنه يحتمل أنه مبنى للفاعل وأصله خوفت نقلت حركة الواو للفاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين ويحتمل بناؤه للمفعول وأصله خوفت ففعل به ما تقدم (قوله وطلت) يحتمل أنه مبنى للفاعل فأصله طولت بفتح الطاء وضم الواو أو هو مبنى للمفعول فأصله طولت بضم الطاء وكسر الواو فعلى الاول نقلت حركة الواو لما قبلها بعد سلب حركتها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعلى الثانى استثقلت الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لالتقاء الساكنين (قوله محتمل لهما) لانه ان كان الاصل تضارر بفتح الراء الاولى فهو مبنى للمفعول وان كان أصله بكسر الراء الاولى فهو مبنى للفاعل (قوله محتمل لوصفهما) اى لوصف المبنى للفاعل بأن يكون اسم فاعل ولوصف المبنى للمفعول بأن يكون اسم مفعول وذلك لانه ان كان أصله مختير بكسر الياء فهو اسم فاعل وان كان بفتحها فاسم مفعول (قوله فى النسب) أى محتمل لاحد الوصفين من اشترى فيحتمل أنه نسبة لمشترى بفتح التاء وكسر الراء اسم فاعل أو نسبة لمشترى بفتحهما

فان النصب فيها عند سيبويه على حد
قولهم زيدا ضربته ولم ير خوف
الباس المفسر بالصفة مرجحا كما
رآه بعض المتأخرين وذلك لانه
يرى فى نحو خفت بالكسر وطلت
بالضم أنه محتمل لفعل الفاعل
والمفعول ولا خلاف ان نحو تضار
محتمل لهما وان نحو مختار محتمل
لوصفهما وكذلك نحو مشترى
فى النسب

اسم

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقال الزجاج فى غازات تلك دعواهم ان النحويين يجيزون كون الاول اسما والثانى خبرا والعكس ه وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشرى قال ابن الحاجب وكذا نحو ضرب موسى عيسى كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذى التزم فاعلية الاول انما هو بعض المتأخرين والالباس واقع فى العربية بدليل أسماء الاجناس والمشتركات انتهى والذى أجزم به ان قراءة الاكثرين لاتكون مرجوحة وان الاستثناء فى الآية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم أحد فى قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه فى آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكونوا من أهل بيته لا أهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين يؤيده ما جاء فى ابن نوح عليه الصلاة والسلام يانوح انه ليس من أهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتداء ومابعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله واختار أبو شامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثناء من جملة النهى وماقدمته أولى لضعف اللغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهى فى قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره

---

الجهة التاسعة أن لايتأمل عند وجود المشتبهات ولذلك أمثلة

---

(أحدها) نحو زيد أحصى ذهنا وعمرو أحصى مالا فان الاول على ان أحصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل أحسن وجها (والثانى) على ان أحصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل وأحصى كل شئ عددا ومن الوهم قول بعضهم فى أحصى لما لبثوا أمدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا بخلاف مال زيد أكثر مال

---

اسم مفعول (قوله كون الاول) الاول تلك وقوله والثانى خبر أى دعواهم (قوله والالباس واقع فى العربية بدليل الخ) أى لكنه خلاف الاصل والاصل مراعاة مايدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير فى مسئلة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم فى نحو يامسلمة على لغة من لا ينتظر وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من الفعل المبنى للمفعول (قوله والمشتركات) جمع مشتركة بمعنى كلمة مشتركة (قوله أن قراءة الاكثرين) وهى نصب امرأتك (قوله وأن الاستثناء فى الآية من جملة الامر) أى من أهلك الواقعة فى جملة الامر (قوله وأن الاستثناء منقطع) أى لكن امرأتك انه الخ فالمراد بأهله المأمور باسرائه بهم غير المرأة (قوله بدليل سقوطه الخ) أى والمتصل لا يسقط وكل هذا من باب وخير مافسرته بالوارد (قوله فى آية الحجر) وهى فأسر بأهلك بقطع من الليل وامضوا حيث تؤمرون (قوله يانوح انه ليس من أهلك) أى الناجين (قوله ووجه الرفع) أى مع أنه استثناء من كلام تام موجب وهو واجب النصب (قوله على اللغة الحجازية) حاصله ان الاستثناء اذا كان من كلام تام غير موجب بأن تقدمه نفى أو نهى فان كان متصلا فالارجح الاتباع ويجوز النصب على الاستثناء وان كان منقطعا تعين النصب على الاستثناء عند الحجازيين وجاز الاتباع أيضا عند التميميين (قوله وهذا يدل الخ) أى لان الاستثناء لو كان من جملة الامر تحتم النصب عند الحجازيين والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع مثل الاتصال (قوله من جملة النهى) أى من أحد الواقع فى جملة النهى ووجه الانقطاع أن الخطاب فى منكم للمؤمنين (قوله وماقدمته) أى من كون الاستثناء من جملة الامر على القراءتين (قوله من سقوط جملة النهى) أى فان سقوطها فى بعض القراءة يدل على أن المستثنى منه جملة الامر اذ لايجوز حذف المستثنى منه مع عامله (قوله أحصى ذهنا) قد يتوهم أن ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة بقرينة ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان والا كان مثل أحصى مالا والذهن قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى تهاهى الذكاء وجودة تهيئها لتصور مايرد عليها هى الفطنة اه شمنى (قوله تمييز) أى محول عن الفاعل (قوله فان الامد الخ) هذا تعليل للوهم (قوله كزيد أكثر مالا) أى ففاعل الكثرة فى المعنى المال لازيد اه تقرير دردير (قوله كونه فاعلا فى المعنى) أى كما قال فى الخلاصة

والفاعل المعنى انصبن بافعلا ✱ مفضلا كانت اعلى منزلا

(قوله بخلاف مال زيد الخ) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب فلا يشترط كونه فاعلا فى

الثانى نحو زيد كاتب شاعر فان الثانى خبر أو صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح فان الثانى صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزيد رجل يفعل الخير وزعم الفارسى ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية (٣٠٤) صفة فيهما والمشهور فيهما الجواز كما ان ذلك جائز فى الصفات وعليه قول بعضهم فى فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون خبر ثان أو صفة ويحتمل الحالية أيضا أى فاذاهم مفترقون مختصمين وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل (الثالث) رأيت زيدا فقيها ورأيت الهلال طالعا فان رأى فى الاول علمية وفقيها مفعول ثان وفى الثانى بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان أو بخلفت فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم فى ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر أو الظرف مفعول ثان والجملة بعده حال أو بالعكس وان حمل على الثانى فحالان (الرابع) اغترف غرفة بيده ان فتحت الغين فمفعول مطلق أو ضممتها فمفعول به ومثلهما حسوت حسوة وحسوة

الجهة العاشرة أن يخرج على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض

كقول مكى فى لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى كالذى الآية ان الكاف نعت لمصدر محذوف أى ابطالا كالذى ويلزمه أن يقدر ابطالا كابطال ولا انفاق الذى ينفق

---

المعنى لان فاعل الكثرة مال زيد لا مطلق مال اه تقرير شيخنا دردير (قوله لعدم الفائدة) اى لان من المعلوم ان زيدا رجل وشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه اما بنفسه او بغيره كالخبر الموطئ كما هنا (قوله يفعل الخير) أى فالجملة اما خبر ثان أو صفة للخبر وقوله وزيد رجل يفعل الخير أى فهى صفة لا غير لعدم افادة الاول على انفراده (قوله صفة فيهما) أى فى المثالين وقوله والمشهور فيهما أى فى المثالين (قوله الجواز) أى جواز كون الجملة خبرا كما يجوز أن تكون صفة (قوله ذلك) أى تعدد الخبر (قوله جائز فى الصفات) أى اذا كان كل منهما صفة نحو زيد عالم فاضل (قوله وعليه) أى على ذلك المشهور يتخرج قول بعضهم (قوله لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل) أى فلا يجوز أن يكون صفة لقردة لان جمع الخ (قوله وفقيها مفعول ثان) فان قيل لم لا تكون رأى فى الاول بصرية وفقيها حالا أجيب بأن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة وفقيها ليس كذلك اه شمنى (قوله على الاول) أى بأن جعل ترك بمعنى صير (قوله فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر) وفى عبارته بحث وذلك أن الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا يصح أما أولا فلانه مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا وأما ثانيا فلان وصفه بالتكرار غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر فالاولى أن يقول ان الظرف مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر تكرر أى ذكر ثانيا لا من جهة خصوصية اللفظ بل من جهة ذاته أى كونه مفعولا لان لا يبصرون لم يذكر الا مرة واحدة اه تقرير شيخنا دردير (قوله مفعول ثان تكرر) معناه ان أصلهما خبران متعددان وهما مفعولان بعد دخول الفعل فاذا كانت الاخبار متعددة ودخل عليها فعل متعد لاثنين مثلا صارله مفاعيل كثيرة ثلاثة كما هنا فأكثر تقول ظننت زيدا فقيها عالما شاعرا كاتبا ظريفا فلا امتناع فى ذلك اذا كانت تلك المفاعيل فى الاصل اخبارا وقيل بجواز تعدد الخبر (قوله وان حمل على الثانى) أى بأن جعل ترك بمعنى خلق (قوله فمفعول مطلق) أى لان الغرفة بالفتح اسم للفعل (قوله فمفعول به) أى لان غرفة بالضم اسم للمغروف وكذا تقول فى حسوة (قوله أو على خلاف الظاهر) خلاف الظاهر أعم مما قبله لانهما قد يجتمعان فيما اذا خرج الكلام على حذف وينفرد الثانى فيما اذا احتمل الكلام اعرابين وكان أحدهما لا دليل عليه فهو خلاف الظاهر (قوله ان الكاف) أى فى قوله كالذى (قوله ويلزمه أن يقدر الخ) أى لان الابطال معنى فلا يصح أن يشبه بالذات فلذا قدر مدخول الكاف ابطال (قوله كابطال انفاق الخ) انما قدر انفاق لان الابطال حكم لا يتعلق بالذوات وانما يتعلق بالافعال (قوله انفاق الذى ينفق) ماله رئاء الناس

والوجه أن يكون كالذى حالا من الواو أى لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين  الذى ينفق فهذا الوجه لا حذف فيه وقول بعض العصريين فى قول ابن الحاجب الكلمة لفظ أصله الكلمة هى لفظ ومثله قول ابن عصفور فى شرح الجمل انه يجوز فى زيد هو الفاضل أن يحذف مع قوله وقول غيره انه لا يجوز حذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار لانه لا دليل حينئذ على المحذوف ورده على من قال فى بيت الفرزدق

* واذ ما مثلهم بشر *

ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف خبره واذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بأن مثلا لا يختص بالمكان فلا دليل حينئذ وكقول الزمخشرى فى قوله

* لا نسب اليوم ولا خلة *

ان النصب باضمار فعل أى ولا أرى وانما النصب مثله فى لا حول ولا قوة وقول الخليل فى قوله

* ألا رجلا جزاه الله خيرا *

ان التقدير ألا ترونى رجلا مع امكان أن يكون من باب الاشتغال وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور أحدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلا للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة بقوله

* يدل على محصلة تبيت *

الثانى أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بأن ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث ان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له



ولا يريد بانفاقه رضا الله ولا ثواب الآخرة (قوله والوجه الخ) ذكر الزمخشرى فى الكشاف كلا من الوجهين وصدر بالاول (قوله مشبهين الذى ينفق) أى وانما كان هذا الاعراب هو الوجه لانه لا حذف فى الكلام عليه اذ هو الاصل اهـ تقرير دردير (قوله وقول بعض العصريين) بالجر عطف على قول مكى والمراد بذلك البعض ابن الاكفانى الحكيم المشهور كما قاله أبو العباس تلميذ المصنف (قوله أن يحذف) أى ذلك الضمير (قوله لانه لا دليل الخ) أى واذا كان كذلك فكيف يجوز الحذف فى زيد هو الفاضل وفى الكلمة لفظ مع أنه لا دليل عليه (قوله ورده) أى ومع رده (قوله واذ ما مثلهم بشر) هذا عجز بيت وصدره

* فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم * اذ هم قريش وقوله لا نسب الخ هذا صدر بيت عجزه

* اتسع الخرق على الراقع * (قوله بأن مثلا) متعلق برده (قوله لا يختص بالمكان) أى بل يضاف لغيره (قوله فلا دليل حينئذ) أى على ذلك الخبر المحذوف أى وحينئذ فالاولى أن يجعل بشر مبتدأ خبره محذوف ومثلهم حال أى اذ ما بشر فى الوجود مماثلا لهم ولا يجوز أن يكون مثلهم خبر ما وبشر اسمها لان شرط اعمال ما عند الحجازيين ترتيب معموليها (قوله ان النصب) أى فى خلة (قوله أى ولا أرى) أى والتقدير خلاف الاصل فالنصب انما هو مثله الخ (قوله وانما النصب مثله) أى فهو على الغاء لا الثانية والعطف على محل اسم لا الاولى (قوله وقول الخليل) قد يجاب عنه بانه انما ارتكب خلاف الاصل لمقتض وذلك ان شرط المنصوب على الاشتغال لا بد من صحة رفعه على الابتداء ورجل لا يصح رفعه على الابتداء على أن الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفته وانما قصده طلبه وحينئذ فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره (قوله ألا رجلا جزاه الله خيرا) هذا صدر بيت وتمامه * يدل على محصلة تبيت * (قوله وهو) أى أن نصب رجلا فى هذا البيت على الاشتغال وهو النصب بمحذوف مفسر بمذكور أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور لانه خلاف الظاهر (قوله وقد يجاب عن هذا) أى الاعتراض الاخير وهو قولنا ان نصب رجلا على الاشتغال أولى من نصبه بمحذوف غير مفسر بمذكور (قوله نكرة) أى خالية عن مسوغات الابتداء (قوله قابلا للرفع بالابتداء) بأن يكون معرفة أو نكرة لها مسوغ وهنا ليس كذلك وحينئذ فيكون تقدير الخليل أى جعله منصوبا بمحذوف غير مفسر بمذكور أولى (قوله بأن النكرة هنا موصوفة) أى وحينئذ فهى قابلة للرفع بالابتداء (قوله ان امرؤ هلك ليس له ولد) أى فقد فصل بالجملة المفسرة وهى هلك بين الموصوف أعنى امرؤ وصفته أعنى ليس له ولد (قوله هذه صفته) يعنى يدل وأما جملة جزاه الخ فهى معترضة للدعاء على هذا والحاصل ان قصد الشاعر انهم يرونه رجلا ويدلونه عليه موصوفا بكونه يدل على محصلة تبيت وليس قصده الدعاء للرجل الموصوف بهذه الصفة لان الاول اهم من الثانى وحينئذ فالحمل عليه أولى

فكان الحمل عليه أولى وأما قول سيبويه فى قوله * آليت حب العراق الدهر أطعمه * ان أصله اليت على حب العراق فمع امكان جعله على الاشتغال وهو قياسى بخلاف حذف الجار نحو ابه ان أطعمه بتقدير لا أطعمه ولا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل أدوات الصدور كلام الابتداء وما النافية وماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما قال فى قل اللهم فاطر السموات والارض انه على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده أن اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الاصوات فلم يجز نعته وانما قال فى قوله

اعتاد قلبك من سلمى عوائده
وهاج أحزانك المكنونة الطلل
ربع قواء أذاع المعصرات به
وكل حيران سار ماؤه خضل

ان التقدير هو ربع ولم يجعله على على البدل من الطلل لان الربع أكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك علماء القوافى تضمينا ولان أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر يقال دار مية وديار الاحباب رفعا باضمار هى ونصبا اضمار باذكر فهذا موضع ألف فيه الحذف وانما قال الاخفش فى ما أحسن زيدا ان الخبر محذوف بناء على أن ما معرفة موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة مع أنه اذا قدر ما نكرة تامة والجملة بعدها خبرا كما قال سيبويه لم يحتج الى تقدير خبر لانه رأى أن ما التامة غير ثابتة أو غير فاشية وحذف الخبر فاش فترجح عنده الحمل عليه زيدا

(قوله فكان الحمل عليه أولى) أى والحمل عليه يكون بجعل النصب بمحذوف غير مفسر بمذكور بخلاف لو جعل النصب على الاشتغال فانه يفيد ان المقصود الدعاء لرجل موصوف بالصفة المذكورة (قوله وأما قول سيبويه الخ) هذا شروع فى جواب عن أمور ربما يتوهم تخريجها على خلاف الاصل أو على خلاف الظاهر فأحب أن يجيب المصنف عنها (قوله على الاشتغال) أى فيقدر ان الاصل آليت أطعم حب العراق والاشتغال هو الظاهر فلذا كان قياسيا بخلاف تقدير على فانه لا دليل عليه فلذا كان النصب على نزع الخافض سماعيا (قوله وانما قال) أى سيبويه فى قل اللهم فاطر السموات أى وكذا قال ذلك فى قل اللهم مالك الملك (قوله انه) أى فاطر وقوله على تقدير يا أى أنه نداء ثان (قوله ولم يجعله صفة على المحل) أى مع أنه الظاهر بخلاف جعله منادى ثانيا فانه خلاف الظاهر اذ الاصل عدم الحذف ولا دليل على حذف يا (قوله أشبه الاصوات) فقد صار مثل هلا اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم الله مع بقائهما على معنيهما (قوله الطلل) هو ما شخص من آثار الديار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بفتح القاف والمد المنزل الذى لا أنيس به وأذاع أفنى ومفعوله محذوف أى اذاع الخصب والمعصرات السحاب تعصر المطر أو تعصرها الرياح فتمطر وقوله وكل عطف على المعصرات والخضل بفتح الخاء وكسر الضاد البارد الرطب والنبت الناعم اه شمنى (قوله وكل حيران) أى فى سيره من السحاب لثقله وعدم الريح التى تسوقه فهو يتردد فى الذهاب لاى جهة (قوله ان التقدير الخ) أى اذا رفعت وأما اذا نصبت فالتقدير اذكر ربعا فقد جوز سيبويه فيه الرفع والنصب الا ان الرسم لا يساعد الثانى (قوله ولم يجعله على البدل من الطلل) أى مع أنه ليس خلاف الاصل بخلاف جعله خبرا للاحتياج الى تقدير (قوله لان الربع أكثر منه) أى لان الدار أعنى الربع أكثر من آثارها وجدارها وهو الطلل (قوله فكيف يبدل الاكثر الخ) اعترض بأنه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل لعدم صدق أحدهما على الآخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم الصدق أيضا وقد صرح سيبويه بأن الاخبار هنا يصح ولا بد له من مصحح وأى شئ فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصححا للبدلية قال الشمنى وأقول مصحح الاخبار بالاكثر عن الاقل المبالغة وهى لا معنى لها فى الابدال (قوله أن تحمل) أى يخبر بها عن عامل أى عن مبتدا محذوف وجوبا ولا يجوز اظهاره وكذا لا يجوز اظهار الفعل العامل فيها النصب وانما لم يجز اظهار الرافع ولا الناصب مع ذكر الدار والديار لكثرة ما جرى فى أشعارهم من تقدم ذكر المنازل فجرى عندهم مجرى المثل والامثال لا تغير فكذا ما جرى مجراها اه دماميني (قوله لم يحتج الى تقدير خبر) أى بخلافه على كلامه لان المعنى عليه الذى حسن زيدا شئ عظيم أو شئ حسن زيدا عظيم (قوله ان ما التامة) هى التى لا تحتاج لصلة أو صفة وقوله الحمل عليه أى حمل ما أحسن

واتما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبرا لمحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبرا الان نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون أن يكون الذين نصبا بتقدير أمدح أو رفعا بتقديرهم مع امكان كونه صفة تابعة على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول سيبويه وأما قولهم نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه والذي غرّ أكثر النحويين أنه قال كأنه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله ويرد عليهم انه قال أيضا واذا قال عبد الله فكأنه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص وانما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا تحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت أو أخرت وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتدأ حذف خبره ورده أن الخبر لا يحذف وجوبا الا ان سد شئ مسده وذلك وارد على الاخفش في ما أحسن زيدا وأما قول الزمخشري في قول الله عز وجل

زيدا على حذف الخبر (قوله واتما أجاز الخ) جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن كثيرا من النحويين أجاز في نحو نعم الرجل زيد أن يكون زيد خبر المحذوف وهو خلاف الظاهر (قوله خبرا لمحذوف) أي الممدوح زيد (قوله العامين) أي في صفات المدح والذم فمعنى نعم الرجل أمدح الرجل بجميع صفات المدح ومعنى بئس الرجل أذمه بجميع صفات الذم (قوله فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل) أي وحينئذ فيكون هذا الاعراب الذي أجازه كثير من النحاة مخالفا للظاهر لمقتض وهذا غير خطأ والخطأ انما هو مخالفته لغير مقتض كما مرّ (قوله ولهذا) أي لاجل كون مقام المدح يقتضي الاطناب وينبغي فيه تكثير الجمل (قوله يجيزون) أي لان المقام مدح الكتاب (قوله على أن التحقيق) أي لكن التحقيق وهذا استدراك على ما يتوهم من أن ما أجازه كثير من النحاة هو التحقيق لكونه لمقتض (قوله وأما قولهم الخ) هذا مقول قول سيبويه (قوله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة قبله خبر عنه (قوله مع قوله) أي قول سيبويه (قوله واذا قال) أي القائل (قوله فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه) أي في كون عبد الله مبتدأ والجملة بعده خبر عنه (قوله فسوى الخ) أي حيث جعل المخصوص في كل مبتدأ والجملة خبره كانت متقدمة عليه أو متأخرة عنه (قوله والذي غرّ أكثر النحويين) أي في جعلهم المخصوص اذا تأخر عن الجملة نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل عبد الله خبرا المبتدا محذوف (قوله أنه) أي سيبويه (قوله كأنه) أي القائل (قوله فقال عبد الله) أي هو عبد الله فظاهر هذا الكلام أن المخصوص بالمدح أو الذم اذا كان متأخرا كان الكلام جملتين ثانيتهما جواب سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها (قوله انه قال أيضا) يعني أنه يرد على أكثر النحاة أن سيبويه كما قال هذه العبارة التي ظاهرها أن الكلام مع فعل المدح أو الذم اذا كان المخصوص متأخرا جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر حذف مبتدؤها وبقي خبرها قال أيضا عبارة ظاهرها أن الكلام مع المخصوص المتقدم جملتان ثانيتهما جواب عن سؤال مقدر ولم يقل أحد ان المخصوص اذا تقدم يكون خبرا لمحذوف (قوله وانما أراد) أي سيبويه بالعبارتين وهذا جواب عما يقال اذا لم يرد سيبويه بهذا الكلام ظاهره من أنه خبر لمحذوف فماذا أراد به (قوله بالكلام) أي بالجملة التي قبله أو بعده (قوله الا بالمجموع) أي مجموع جملة المدح أو الذم والمخصوص وقوله قدمت أي المخصوص أو أخرته وهذا يفيد أن المخصوص مبتدأ والجملة قبله أو بعده خبره (قوله وجوز الخ) هذا قول ثالث (قوله في ما أحسن زيدا) حيث قال ان الخبر محذوف بناء على أن ما موصولة أو نكرة موصوفة وما بعدها صلة أو صفة لها (قوله وأما قول الزمخشري) الخ جواب عما يقال كيف يكون الاعراب المخالف للظاهر خطأ مع أن الزمخشري قد ارتكبه في هذه الآية وحاصل الجواب أنه انما ارتكبه لمقتض وهو توافق هذه الجملة لما قبلها وما بعدها ومخالفة الظاهر

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر انه يجوز أن يكون تقديره هو في آذانهم وقر فحذف المبتدا
أو في آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين مع امكان أن يكون لا حذف فيه فوجهه أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة
وما بعدها حديثا في القرآن
قدر ما بينهما كذلك ولا يمكن أن
يكون حديثا في القرآن الا على
ذلك اللهم الا أن يقدر عطف الذين
على الذين ووقر على هدى فيلزم
العطف على معمولي عاملين
وسيبويه لا يجيزه وعليه فيكون
في آذانهم نعتا لوقر قدم عليه
فصار حالا وأما قول الفارسي في
أول ما أقول اني أحمد الله فيمن
كسر الهمزة ان الخبر محذوف
تقديره ثابت فقد خولف فيه
وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر
سيبويه المسئلة وذكرها أبو بكر
في أصوله وقال الكسر على
الحكاية فتوهم الفارسي أنه
أراد الحكاية بالقول المذكور
فقدر الجملة منصوبة المحل فبقي
له المبتدأ بلا خبر فقدره وانما اراد
ابو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي
يفتتح به قوله ● (خاتمة) ● واذ قد
انجر بنا القول الى ذكر الحذف
فلنوجه القول اليه فانه من
المهمات فنقول ذكر شروطه وهي
ثمانية ● احدها وجود دليل حالي
كقولك لمن رفع سوطا زيدا
باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما
أي سلمنا سلاما أو مقالي كقولك
لمن قال من أضرب زيدا ومنه واذا
قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا
وانما يحتاج الى ذلك اذا كان
المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا أو احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون من
فحذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية أو لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ أي لا تفتؤ وأما اذا كان المحذوف فضلة
فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي

لمقتض غير خطا (قوله قل هو) أي القرآن فهو مبتدأ خبره هدى وشفاء وقوله للذين آمنوا متعلق بالخبر أو بمحذوف أي بالنسبة للذين آمنوا (قوله تقديره هو في آذانهم وقر) أي فهو مبتدأ وفي آذانهم حال من وقر بعده الواقع خبرا عن هو والجملة خبر الذين لا يؤمنون (قوله أو في آذانهم منه وقر) عطف على قوله هو أي تقديره هو الخ أو تقديره في آذانهم منه وقر فقوله في آذانهم خبر مقدم ووقر مبتدأ مؤخر ومنه حال من وقر أي حالة كون الوقر كائنا من القرآن (قوله حديثا في القرآن) أي كلاما في شأن القرآن وقوله ما قبل هذه الجملة هو قوله ان الذين كفروا بالذكر الى قوله هدى وشفاء وقوله وما بعدها هو قوله وهو عليهم عمى (قوله قدر ما بينهما) أي وهو قوله والذين لا يؤمنون في آذانهم وقر وقوله كذلك أي كلاما في شأن القرآن (قوله الا على ذلك) أي التقدير بأن يقدر في الكلام ضمير يعود على القرآن قبل قوله في آذانهم أو بعده واعرابه وان كان مخالفا للظاهر لكن لمقتض وحينئذ فلا عيب فيه (قوله فيلزم الخ) أي فيكون حديثا في شأن القرآن من غير تقدير شئ في الكلام لكن يلزم الخ (قوله على معمولي عاملين) أي لان العامل في الذين الاول لام الجر والعامل في هدى المبتدأ وهو ضمير القرآن (قوله في أول ما أقول) أي أول قولي أو أول القول الذي أقوله (قوله وجعلت الجملة خبرا) أي والمعنى أول قولي هذا اللفظ (قوله وانما أراد الخ) يعني أن أبا بكر لم يرد بقوله والكسر على الحكاية الحكاية بالقول وانما أراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله (قوله واذ قد انجر الخ) كأنه أدخل الفاء لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط نحو واذ لم يهتدوا به فسيقولون واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف لكن يبعد عن ذلك وجود قد لامتناع دخولها في الشرط اهـ دماميني قال الشمني وأقول اجراء اذ مجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي اعطاءها حكم الشرط من كل وجه (قوله كقولك لمن رفع سوطا زيدا) أي فالدليل حالي (قوله أي سلمنا سلاما) أي والدليل على ذلك المقدر حالهم وهو مجيئهم ودخولهم عليه (قوله من أضرب زيدا) أي اضرب زيدا (قوله قالوا خيرا) أي أنزل خيرا (قوله الى ذلك) أي الدليل مطلقا حالي أو مقالي (قوله ومبتدا الثانية) أي والدليل فيهما حالي (قوله أو لفظا) أي أو كان المحذوف لفظا وهو لا في الآية يفيد ذلك اللفظ معنى وهو النفي مبنية الجملة عليه أي ان معناها متوقف عليه (قوله هي أي الجملة) أي معناها (قوله أي لا تفتؤ) أي فالدليل حالي (قوله وأما اذا كان المحذوف فضلة) أي كما اذا قيل ضربت وأردت زيدا فانه يجوز مع عدم القرينة على تعيينه (قوله ولكن يشترط الخ) ظاهره ان الذي في حذفه ضرر معنوي أو صناعي أنه لا يجوز الحذف ولو وجد دليل وليس كذلك بل القصد أنه يجوز الحذف مع الدليل فهذا في قوة الاستثناء

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

من قوله لا يشترط وجدان الخ تأمل (قوله ما ضربت الا زيدا) أى ولو حذفت هذه الفضلة لتوهم أنه لم يحصل منك ضرب أصلا مع أن القصد نفى الضرب عن غير زيد (قوله زيد ضربته) أى فلو حذفت الضمير وأبقيت زيدا على الرفع لكان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل وأيضا كان فيه اعمال العامل الضعيف وهو الابتداء دون الفعل وهو ممنوع (قوله وسيأتى شرحه) أى شرح المانع الصناعى من هذا المثال أى فى الشرط السابع والثامن من شروط الحذف (قوله فيما تقدم) أى فيما اذا كان المحذوف جملة أو ركنا منها أو فضلة ولكن كان فى حذفها ضرر معنوى أو صناعى (قوله امتنع حذف الموصوف) أى لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنوى (قوله امتنع حذف الموصوف) أى فهو وان كان فضلة لكن حذفه يحصل عليه خلل معنوى اذ لو حذف رجل لم يعلم هل الابيض من أنواع الحيوان أو الجماد أو النبات اذ الابيض يصلح وصفا لكل منها فان قلت كيف يقول ولاشتراط الدليل مع أنه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوى أو الصناعى قلت قد سلف ان قوله ولكن يشترط أن لا يكون فى حذفه ضرر معنوى فى حكم الاستثناء من الاول فكأنه قال ولا يشترط لحذفه وجدان الدليل الا عند حصول ضرر معنوى اه شمنى (قوله بخلاف رأيت رجلا كاتبا) أى فلو حذف رجل لم يلتبس بالمرأة لانه يقال فيها كاتبة وفيه أنه لو حذف لاحتمل ان تقدر الموصوف شخص أو انسان وهو يصدق بالذكر والانثى والصغير والكبير مع ان الموصوف الرجل بخصوصه الا أن يقال انه لا يحصل ابهام بحسب الشأن لان العادة أن الكاتب انما هو الرجل والصغير لا يراد غالبا أو الرجل بمعنى مطلق ذكر كحديث ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر (قوله وحذف المضاف فى نحو الخ) أى وامتنع حذف المضاف فى نحو الخ لما يترتب على حذفه من الخلل المعنوى ولا دليل عليه (قوله فى نحو جاءنى غلام زيد) أى فلو حذف غلام لم يعلم هل الجائى نفس زيد أو غلامه (قوله وجاء ربك) أى فان الاصل وجاء أمر ربك فحذف المضاف والدليل عليه حالى وهو استحالة مجىء الرب (قوله وحذف العائد) أى وامتنع حذف العائد فى نحو الخ لما فيه من الخلل مع عدم الدليل الدال عليه (قوله جاء الذى هو فى الدار) أى فلو حذف العائد لم يعلم هل الصلة جملة اسمية أو هى الجار والمجرور ولذا قال ابن مالك وأبوا ان يختزل ان صلح الباقى لوصل مكمل (قوله أيهم أشد) أى لان صلة أى يجوز فيها الحذف وان لم يحصل استطالة (قوله وحذف المبتدا) أى وامتنع حذف الخ لوجود الخلل وعدم الدليل الذى يدل على ذلك المحذوف (قوله لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه) أى فلو حذف ضمير الشأن لم يعلم هل وجد هنا حذف أم لا وذلك نحو هو زيد كريم وهى هند مليحة (قوله ومن ثم) أى من أجل استغنائها عنه (قوله ان بك زيد مأخوذ) زيد مبتدأ ومأخوذ خبر ورفع زيد هنا وعدم وجود منصوب بعد ان دليل على أن اسم ان محذوف لان بك متعلق بمأخوذ ولا يكون اسما لها (قوله وحذف الجار) أى وامتنع

كما فى قولك ما ضربت الا زيدا أو صناعى كما فى قولك زيد ضربته وقولك ضربنى وضربته زيد وسيأتى شرحه ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو رأيت رجلا أبيض بخلاف رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف فى نحو جاءنى غلام زيد بخلاف نحو وجاء ربك وحذف العائد فى نحو جاء الذى هو فى الدار بخلاف نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد وحذف المبتدا اذا كان ضمير الشأن لان ما بعده جملة تامة مستغنية عنه ومن ثم جاز حذفه فى باب ان نحو ان بك زيد مأخوذ لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف الجار

فى نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل بخلاف عجبت من أن تفعل وأما وترغبون أن تنكحوهن فانما حذف الجار فيها القرينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة وكان مردودا قول أبى الفتح انه يجوز جلست زيدا بتقدير مضاف أى جلوس زيد لاحتمال أن المقدر كلمة الى وقول جماعة ان بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا أحد أغير من الله وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود أو نحوه وأما الاكوان الخاصة التى لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر نحو لولا زيد سالمنا ماسلم ونحو قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لأسست البيت على قواعد ابراهيم وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان قدر مثبتا أى فان تدن لم يناسب فعل النهى الذى جعل دليلا عليه وان قدر منفيا أى فالا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفى وذلك صحيح فى المعنى والصناعة ولك أن تجيب

حذف الجار (قوله فى نحو رغبت فى أن تفعل أو عن ان تفعل) أى لانه اذا حذف فلم يدر ايهما هل هو فى أو عن لاحتمال كل منهما الان رغب يتعدى بكل منهما ولا دليل على عينه (قوله بخلاف عجبت الخ) أى فيجوز حذف الجار فيه لان عجب انما يتعدى بمن وأما رغب فيتعدى بفى للمرغوب فيه وبعن للمرغوب عنه فاذا حذف الجار لا يدرى عينه (قوله لقرينة) أى معلومة عند من نزلت فى شأنهم الآية (قوله فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة) أى فقيل هى المحبة فى نكاحهن وقيل الكراهية له فعلى الاول تقدر فى وعلى الثانى تقدر عن (قوله وكان) عطف على قوله سابقا امتنع أى ولاشتراط الدليل امتنع وكان مردودا الخ (قوله بتقدير مضاف) أى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب انتصابه (قوله لاحتمال أن المقدر الخ) أى فلا دليل على ما قاله وقوله وقول جماعة عطف على قول أبى الفتح وكذا قوله وقول الاكثرين (قوله لا يثبتون الخ) أى وظاهر هذا الاطلاق أى وجد دليل يدل عليه أو لم يوجد دليل كان كونا عاما أو خاصا وقوله وانما ذلك الخ أى وهو مردود لان حذفهم للخبر انما هو عند الخ أما عند عدم الدليل كما فى الحديث وكما فى قولك ابتداء الخ فلا يجوز الحذف (قوله وانما ذلك) أى عدم اثباته عندهم (قوله فاثبات الخبر فيه اجماع) يعنى من التميميين وغيرهم أى ولا يجوز الحذف باتفاق قال الدماميني كلام المصنف هذا مناف لما يأتى له وذلك أن قوله اثبات الخبر فى مثل هذا اجماع يقتضى أن هذا تركيب عربى وأن اثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب وقوله فيما يأتى ولك أن تجيب عن الجمهور الخ يقتضى أن الجمهور قائلون بأن هذا التركيب غير عربى من حيث اثبات الخبر الخاص فى باب لولا وعند تميم فى باب لا وأنه اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص فجعل مبتدأ أو اسم لا وأضيف الى ما كان مبتدأ فى الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب فتقول فى مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل اه كلامه قال الشمنى وأقول لا تنافى بين كلاميه فان مراده من الاجماع على اثبات الخبر ليس اجماع النحاة بل اجماع تميم وغيرهم على ذكره أعم من أن يكون على انه خبر كما هو مقتضى كلامه أولا وهو قول بعض أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانيا وهو قول الجمهور (قوله ان الخبر بعد لولا واجب الحذف) ظاهر مطلقا كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا (قوله موجود) أى ولا شك أن الوجود كون عام (قوله لولا زيد سالمنا ماسلم) أى فلو قيل لولا زيد ماسلم لم يعلم سالمنا بخلاف الوجود (قوله وقال الجمهور) هذا كلام مستقل والمراد بالجمهور ما عدا الكسائى والانسب فى التعبير وقول الكسائى انه يجوز الخ أى وكان مردودا قول الخ (قوله لم يناسب فعل النهى) أى لان النهى نفى فى المعنى (قوله ولك أن تجيب الخ) حاصله ان قول الجمهور ان بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة أى مطلقا سواء كان كونا عاما أو خاصا دل عليه دليل أم لا مسلم لانه اذا كان عاما أو خاصا

ودل

ودل عليه دليل يحذف اصالة وان كان خاصا ولم يدل عليه دليل فلا يثبتونه على أنه خبر بل اذا أريد التعبير عن ذلك المعنى أخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل اسما للا وأضيف لما كان اسما لها بحسب الاصل وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب ولا شك أنه اذا كان كذلك يصدق عليه قولهم ان خبر لا الخاص لم يثبتونه أى على أنه خبر وهذا لا ينافى اثباته لا على أنه خبر وكذا يقال فى قول الاكثرين ان خبر المبتدا بعد لولا واجب الحذف مطلقا هذا محصله ويرد عليه أن مقتضى هذا الجواب أنه اذا كان الخبر خاصا ولم يدل عليه دليل لا يصح التصريح به ويكون التصريح به غير عربى وهو ينافى قوله سابقا وقولك مبتدئا من غير قرينة لا رجل يفعل كذا اثبات الخبر فيه اجماع فانه يقتضى أن الاتيان بالخبر الخاص الذى لم يدل عليه دليل على أنه خبر عربى وان اتيان الخبر على هذه الصورة واجب وهذا محصل بحث الدمامينى السابق اه تقرير درديرى (قوله عن الجمهور) أى الذين عبر عنهم بالاكثرين سابقا القائلين بأن الخبر بعد لولا واجب الحذف والذين عبر عنهم بالجماعة القائلين بأن بنى تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة (قوله بأن الخبر) أى خبر لولا وخبر لا التبرئة (قوله اذا كان مجهولا) أى بأن كان كونا خاصا لم يدل عليه دليل فالمحذور المذكور الحذف من غير دليل وحاصل الجواب أن المراد انهم لا ينطقون بالخبر الخاص الذى يجهل عند حذفه بل اذا أرادوا النطق به يجعلونه نفس المخبر عنه فلا يقولون فى نحو لولا زيد كريم اذا أرادوا النطق به الا لولا كرم زيد أى موجود مثلا (قوله فلعله الخ) فيه أن هذا فتح باب لرد الاستدلال بحديث رسول الله والذى فتحه أبو حيان فكان يرد على ابن مالك فى كل حديث استدل به بذلك الرد (قوله فلعله مما روى بالمعنى) أى لعله من جملة الاحاديث المروية بالمعنى وحينئذ فلا يكون فيه دليل لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا مما يؤدى الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى لتطرق الاحتمال المذكور الى كل حديث استدل به منها وقد اتخذ أبو حيان هذا المعنى وزرا له فى الرد على ابن مالك حيث استدل على بعض أحكام النحو بالالفاظ الحديثية اه دمامينى (قوله وعن الكسائى) أى ويجاب عن الكسائى (قوله الصناعة) أى صناعتهم (قوله لأقسم) هو بلام مفتوحة وبعدها همزة مضمومة فقاف ساكنة ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها والهمزة بعدها بصورة ألف ويقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير اشباع فتحة اللام اذ الاستشهاد انما هو على هذه القراءة (قوله ان التقدير لأنا الخ) أى فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدا محذوف فلا يصح أن تكون للقسم لان الفعل للحال والفعل الذى للحال لا يقسم به ولا تصح تلك اللام الا على جعلها لام الابتداء فالصناعة دلت على حذف المبتدا (قوله لان فعل الحال) أى الفعل الدال عليه (قوله لا يقسم عليه) أى لا يقسم به فعلى بمعنى الباء وقوله لان الخ علة لمحذوف أى واللام للابتداء

عن الجمهور بان الخبر اذا كان مجهولا وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع فى باب لولا وعند تميم فى باب لا فيقال لولا قيام زيد ولا قيام أى موجود ولا يقال لولا زيد ولا لا رجل ويراد قائم لئلا يلزم المحظور المذكور وأما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روى بالمعنى وعن الكسائى فى اجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا بعد لولا علمه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما *(تنبيهان)* أحدهما ان دليل الحذف نوعان أحدهما غير صناعى وينقسم الى حالى ومقالى كما تقدم والثانى صناعى وهذا يختص بمعرفته النحويون لانه انما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم فى قوله تعالى لأقسم بيوم القيامة ان التقدير لأنا أقسم وذلك لان فعل الحال لا يقسم عليه فى قول البصريين وفى قت وأصك عينه ان التقدير وانا اصك لان واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالى من قد وفى انها لابل أم شاء ان التقدير أم هى شاء لان أم المنقطعة

لاتعطف الا الجمل وفى قوله * ان من لام فى بنى بنت حسا * ن ألمه وأعصه فى الخطوب * ان التقدير انه أى الشأن لان اسم الشرط
لايعمل فيه ماقبله ومثله قول المتنبى * وما كنت ممن يدخل العشق قلبه * ولكن من يبصر جفونك يعشق * وفى ولكن رسول
الله ان التقدير ولكن كان رسول الله ( ٣١٢ ) لان مابعد لكن ليس معطوفا به لدخول الواو عليها ولا بالواو لانه مثبت وماقبلها
منفى ولا يعطف بالواو مفرد على
مفرد الا وهو شريكه فى النفى
والاثبات فاذا قدر مابعد الواو
جملة صح تخالفهما كما تقول ماقام
زيد وقام عمرو وزعم سيبويه فى قوله
ولست بحلال التلاع مخافة
ولكن متى يسترفد القوم أرفد
ان التقدير ولكن انا ووجهوه
بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل
عليه وبيان كونها داخلة عليه
ان متى منصوبة بفعل الشرط
فالفعل مقدم فى الرتبة عليه
ورده الفارسى بأن المشبه
للفعل هو لكن المشددة لا المخففة
ولهذا لم تعمل المخففة لعدم
اختصاصها بالاسماء وقيل انما
يحتاج الى التقدير اذا دخلت
عليها الواو لانها حينئذ تخلص
لمعناها وتخرج عن العطف
* (التنبيه الثانى) * شرط الدليل
اللفظى أن يكون طبق المحذوف
فلا يجوز زيد ضارب وعمرو أى
ضارب وتريد بضارب المحذوف
معنى يخالف المذكور بأن يقدر
أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى
واذا ضربتم فى الارض والآخر
بمعنى الايلام المعروف ومن ثم
أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو
وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا فى لعل وكأن لان الخبر المذكور متمنى
أو مترجى أو مشبه به والخبر المحذوف ليس كذلك لانه خبر المبتدا

لا المقسم لان الخ (قوله لاتعطف الا الجمل) لو قال لايقع بعدها الا الجمل لكان أحسن لان كثيرا من النحاة لايرى ان ام المنقطعة عاطفة كبل الداخلة على الجمل (قوله لان اسم الشرط لايعمل فيه ماقبله) ثم ماقبله يعمل فى جملته بتمامها كما هنا الا انها خبر ان (قوله وما كنت ممن يدخل الخ) وبعده

وبين الرضا والسخط والقرب والنوى * مجال لدمع المقلة المترقرق
واحلى الهوى ماشك فى الوصل ربه * وفى الهجر فهو الدهر يرجو ويتقى

وقوله يعشق مجزوم لانه جواب الشرط وجزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسرة العارضة لاجل الروى (قوله ولكن) أى ولكنه من الخ (قوله صح تخالفهما) أى فى النفى والايجاب وان كانا متفقين فى الصدق والتحقق كما هنا فى ولكن كان رسول الله (قوله بأن لكن تشبه الفعل) أى لان معناها أستدرك (قوله فلا تدخل عليه) اى على الفعل (قوله فالفعل مقدم فى الرتبة عليه) أى على الشرط وحينئذ فلكن داخلة على الفعل (قوله ولهذا الخ) قد يقال ان المشددة مشبهة للفعل لفظا ومعنى وأما المخففة فهى مشبهة فى المعنى وحينئذ فيمكن ان سيبويه اكتفى بالشبه المعنوى ووجه كون المشددة مشبهة للفعل لفظا البناؤها على الفتح كالماضى وأما معنى فلانها بمعنى استدركت (قوله لعدم اختصاصها بالاسماء) الانسب لعدم شبهها بالفعل (قوله لمعناها) أى الاستدراك (قوله اللفظى) أى المقالى (قوله أن يكون طبق المحذوف) أى موافقا له لفظا ومعنى كما فى زيدا ضربته أو معنى فقط نحو زيدا مررت به وبعضهم لايشترط التطابق المعنوى بل يكتفى عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور وان اختلف المعنيان (قوله والآخر بمعنى الايلام المعروف) ليس هذا معناه الموضوع له لغة بل معناه المقصود منه لان الضرب لغة اسم لفعل بصورة معلومة وهو استعمال آلة التأديب فى محل صالح للتأديب والمعنى المقصود هو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لايضرب فلانا فضربه بعد موته لايحنث لفوات معنى الايلام (قوله أجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو) أى قائم فقائم المذكور دليل على المحذوف الواقع خبرا عن عمرو ومطابق له فى اللفظ والمعنى وكذا يقال فى ان زيدا قائم وعمرو والواو فى المثالين عاطفة لجملة على جملة (قوله متمنى) قال الشمنى كذا فى نسخة وفى أخرى متمنى عنه وهو الذى رأيته بخط المصنف (قوله لانه خبر المبتدا) فالمحذوف وان طابق لفظه لفظ المذكور لكن تخالفا فى المعنى ثم ان فى حكاية الاجماع على منع ذلك فى ليت ولعل وكأن أمرا غريبا لايحتمل مثله من المصنف فان

الخلاف

فان قلت فكيف تصنع بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة  من رفع وذلك محمول عند البصريين
على الحذف من الاول لدلالة الثاني
أي ان الله يصلي وملائكته
يصلون وليس عطفا على الموضع
و يصلون خبراعنهما لئلا يتوارد
عاملان على معمول واحد
والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار
والمحذوفة بمعنى الرحمة وقال الفراء
في قوله تعالى أيحسب الانسان
أن لن نجمع عظامه بلى قادرين
ان التقدير بلى ليحسبنا قادرين
والحسبان المذكور بمعنى الظن
والمحذوف بمعنى العلم اذ التردد
في الاعادة كفر فلا يكون مأمورا به
وقال بعض العلماء في بيت الكتاب
لن تراها ولو تأملت الا
ولها في مفارق الرأس طيبا
ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية
لا بصرية لئلا يقتضي كون
الموصوفة مكشوفة الرأس وانما
تمدح النساء بالخفر والتصون
لا بالتبذل مع ان رأى المذكورة
بصرية قلت الصواب عندي ان
الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف
ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى
الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والى الآدميين دعاء بعضهم لبعض
واما قول الجماعة فبعيد من جهات
احداها اقتضاؤه الاشتراك والاصل
عدمه لما فيه من الالباس حتى
ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون
متى عارضه غيره مما يخالف الاصل
كالمجاز قدم عليه

الخلاف في المسئلة مشهور مذكور في التسهيل وغيره (قوله وملائكته يصلون) أي
مع ان الصلاة المذكورة غير الصلاة من الله فلم يتطابقا معنى (قوله لئلا يتوارد عاملان)
ان والمبتدا وقوله على معمول هو الخبر (قوله والصلاة) أي والحال ان الصلاة الخ
وهذا مرتبط بقوله وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني
(قوله بمعنى الاستغفار) وحينئذ فالصلاة المذكورة مغايرة للمحذوفة في المعنى فلم
يتطابقا معنى (قوله وقال الفراء) الاولى وبقول الفراء أي وكيف يصنع بقول الفراء
الخ (قوله ليحسبنا) اللام لام الامر وقوله والحسبان الواو للحال وقوله والمحذوف
بمعنى العلم اى فلم يتطابق الدليل والمدلول في المعنى وان تطابقا في اللفظ (قوله اذ التردد)
أي وليست المحذوفة بمعنى الظن لان الخ (قوله وقال بعض العلماء) الاولى وبقول بعض
الخ (قوله الاولها) أي الا وترى لها في المفارق طيبا (قوله بالخفر) هو بالخاء والفاء
المتحركتين (قوله مع ان رأى المذكورة بصرية) أي وحينئذ فلم يتطابق الدليل
والمدلول في المعنى (قوله الصواب عندي الخ) هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي
قبل المصنف ذكره في كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة كلها وان توهم اختلاف
معانيها راجعة الى أصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها العطف
ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على
وجه الحقيقة اذ الرحمة حقيقة هي رقة القلب (قوله بمعنى واحد وهو العطف) أي
وحينئذ فالدليل مطابق للمحذوف في آية الاحزاب لفظا ومعنى (قوله بمعنى واحد الخ)
هذا القول هو المناسب لسياق الآية وذلك أن سياق الآية لايجاب اقتداء المؤمنين
بالله تعالى والملائكة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتأسيهم بهم فيما ذكر وحينئذ
فلابد من اتحاد معنى الصلاة في الجميع اذ لا ارتباط في أن يقال ان الله يرحم النبي
وملائكته يستغفرون له يا أيها الذين آمنوا ادعوا الله له لما في هذا الكلام من غاية الركاكة
والانفكاك فعلم أنه لابد من اتحاد معنى الصلاة لاجل ارتباط الكلام ولما رأى بعضهم
هذا التزم ان الصلاة معناها الدعاء مطلقا فالمراد ان الله يدعو ذاته بايصال الخير للنبي ثم من
لوازم هذا الدعاء الرحمة هذا محصل ما قاله الشمني نقلا عن صدر الشريعة في توضيحه وقد
يقال ان اعتبار المشاركة في مطلق الاعتناء والتعظيم أسهل من هذا أو في مطلق العطف
كما قال المصنف (قوله وهو العطف) اى الحنو (قوله قول الجماعة) اى ان الصلاة
من الله الرحمة ومن الملائكة التضرع ومن الآدميين الدعاء (قوله لما فيه من الالباس)
اى لتعدد الوضع (قوله نفوه) اى قالوا بعدم وجوده (قوله قدم عليه) يعني واذا
حملت الصلاة على معنى كلي وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطئ أو التشكيك وهو
اولى من الاشتراك والمجاز وجوابه ان ذلك انما يكون اولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من
غير دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا دل الدليل على الاشتراك أو المجاز بخصوصه

الثانية انا لانعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها متعد والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى والرابعة انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال أى بلى نجمعها قادرين لان فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفى وهو فى الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفراء فلا يسلم ان الحسبان فى الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعرب فى البيت فردود وأحوال الناس فى اللباس والاحتشام مختلفة فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر وحال أهل الوبر مختلف وبهذا أجاب الزمخشرى عن ارسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقى الماشية وقال العادات فى مثل ذلك متباينة وأحوال العرب خلاف أحوال العجم (الشرط الثانى) أن لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه وقد مضى الرد على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء وقال الكسائى وهشام والسهيلى فى نحو ضربنى وضربت زيدا

فانه يتعين وقد دل الدليل هنا على أن الصلاة مشتركة بين المغفرة والاستغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق اﻫ دمامينى (قوله انا لانعرف فى العربية الخ) قال الدمامينى بل ذلك معروف يقال أرض الرجل بمعنى ارعد أو زكم وأرض الجذع بمعنى أكلته الارضة وهى دويبة تأكل الخشب ومنه كتأ بعثلثة وهمزة فان أسندته الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وان اسندته الى النبت كان معناه طلع أو غلظ أو طال وان اسندته الى القدر كان معناه ازبد ومنه قوان اسندته للرجل كان معناه ذل وصغر وان اسندته لشئ من الماشية كان معناه سمن ومن تتبع الافعال فى اللغة وجد من هذا القبيل شيئا كثيرا اﻫ (قوله فعلها متعد) فيقال رحم الله زيدا (قوله ولا يحسن الخ) فيه انه شائع (قوله صحة حلول كل منهما محل الآخر) فى هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مكان الآخر ثلاثة مذاهب أحدها أنه غير واجب واختاره الامام والثانى أنه واجب مطلقا واختاره ابن الحاجب وعليه اعتمد المصنف والثالث التفصيل فان كانا من لغة واحدة وجب والا فلا واختاره البيضاوى والصفى الهندى والمسئلة مبسوطة بأدلتها فى أصول الفقه (قوله بلى نجمعها قادرين) أى وليس مفعولا ثانيا لحسبنا محذوفا (قوله من فعل الحسبان) أى أن فعل الجمع أقرب لقادرين فى العبارة من فعل الحسبان فيكون هو الدليل على عامله المحذوف (قوله وهو) أى المنفى فى الآية فعل الجمع أى فيكون بلى اثباتا له فيكون المقدر نجمعها (قوله وذلك) أى جزمهم واعتقادهم أن لن يجمع الله عظام الانسان بعد موته لافراط أى شدة كفرهم (قوله وأما قول المعرب فى البيت) أى ان ترى المقدرة قلبية وقوله فردود بل هى بصرية كالمذكورة (قوله فحال أهل المدر) أى البناء واحده مدرة تطلقها العرب على القرية (قوله الوبر) أى الخيش اﻫ وقوله وحال أهل الوبر مختلف فمنهم من يرى كشف رأس المرأة ابتذالا ومنهم من لا يراه ابتذالا (قوله عن ارسال شعيب) أى عن اقتضاء ارساله لهما عدم المروأة وحاصل ما قاله الزمخشرى ان قلت كيف ساغ لنبى الله شعيب ان يرضى لابنتيه بسقى الماشية قلت الامر فى نفسه ليس بمحظور فالدين لا يأباه وأما المروأة فالناس مختلفون فى ذلك والعادات متنافية وأحوال العرب فيه خلاف أحوال العجم ومذهب البدو فيه خلاف مذهب الحضر اﻫ كلامه (قوله لسقى الماشية) أى فقال انهم عرب وليس هذا عندهم مخلا بالمروأة (قوله الشرط الثانى) أى من شروط الحذف الثمانية (قوله ولا مشبهه) أى ولا مشبه الفاعل وهو اسم كان (قوله على ابن مالك فى مرفوع أفعال الاستثناء) اى القائل انها محذوفة وأن نحو قام القوم خلا زيدا تقديره خلا بعضهم زيدا فالفاعل لفظ بعض محذوفا وجوبا (قوله وقال الكسائى وهشام الخ) بهم تم فى ذلك قول الشاعر

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا • ثلاث الاثافى والديار البلاقع

وذلك

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وذلك أنه على تقدير اعمال الثانى يجب أن يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال الاول يجب أن يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل امامن الاول أومن الثانى اه دمامينى (قوله ان الفاعل) أى لضربنى وقوله محذوف أى دل عليه المذكور (قوله انّ الفاعل لفظ المثل محذوفا) أى وان مثل القوم هو المخصوص وقوله فمردود أى لانّ الفاعل لايحذف (قوله فأين تفسيره) يعنى فليس هنا تفسير للضمير ويجب اذا كان فاعل نعم وبئس ضميرا مستتران يفسر بنكرة منصوبة على التمييز فاقام المصنف السؤال عن مكان التفسير مقام خلو ذلك المكان عن التفسير اقامة للمسبب مقام السبب شمنى (قوله وهذا) أى عدم وجود التمييز المستفاد من قولنا فأين تفسيره ويحتمل وهذا أى ماذكر من استتار الضمير مع حذف المميز لازم للزمخشرى لانه قدر مثلا اه تقريردردير (قوله وهذا لازم) الاشارة الى ما كنى عنه المصنف بقوله فأين تفسيره وهو خلو فاعل بئس اذا كان ضميرا من مميز اه شمنى (قوله بئس مثلا) أى فتقديره مثلا يفيدان فاعل نعم ضمير وهذا الذى قدره يدل على الضمير فيقال عليه ان المفسر الدال على الضمير لايحذف (قوله وقد نص سيبويه على أنّ تمييز فاعل نعم وبئس لايحذف) أى لانّ الحذف ينافى التمييز قال الدمامينى مجرد منع سيبويه لذلك لاينهض ردّا على الزمخشرى فله أن يقول الحذف لاينافى التمييز فقد أجمعوا على جواز حذفه فى باب العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون أى عشرون رجلا وقال تعالى عليها تسعة عشر أى ملكا وقد سمع حذفه فى نعم فنى الحديث من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أى فبالرخصة أخذ ونعمت رخصته وادّعاء شذوذه ممنوع قال الشمنى أقول ان أراد أنّ الحذف لاينافى التمييز فى الجملة فمسلم ولايضرّنا لان الكلام فى منافاته فى محلّ مخصوص وهو باب نعم وان أراد أنه لاينافيه فى باب نعم فهو ممنوع وما ورد من ذلك فهو شاذ لايحمل عليه القرآن مع امكان غيره مما هو شائع ومنع شذوذه مكابرة غير مسموعة (قوله وحذف المخصوص) أى حال كونه غير مضاف للذين (قوله أو مضاف) أى أو حذف والحال أنه مضاف للذين المذكور فالذين ليس صفة للقوم على هذا (قوله أو مضاف) أى أو حذف مضافا أى مضافا الى الذين أى اما أن يكون المخصوص هو المحذوف برمته واما أن يكون المخصوص الذين لكن على حذف مضاف (قوله ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) هذا مرتبط بقوله فلا يحذف الفاعل ولا نائبه وقوله ولا خلاف الخ أى والممنوع انما هو حذف الفاعل بدون الفعل وهذا مرتبط بقوله الثانى الخ لانه مرتبط بالمسئلة قبله (قوله ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله) اى اذ رب شئ جاز تبعا ومنع استقلالا (قوله أن لايكون) أى المحذوف مؤكدا أى لانّ التأكيد يقتضى التطويل والحذف ينافيه (قوله لانّ المؤكد) أى لانّ الشخص المؤكد (قوله والحاذف) أى والشخص الحاذف (قوله الحذف) أى للمبتدا (قوله

ان الفاعل محذوف لامضمر وقال ابن عطية فى بئس مثل القوم الذين كذبوا ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان أراد ان الفاعل لفظ المثل محذوفا فمردود وان أراد تفسير المعنى وان فى بئس ضمير المثل مستترا فأين تفسيره وهذا لازم للزمخشرى فانه قال فى تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لايحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف المخصوص أى مثل هؤلاء أو مضاف أى مثل الذين كذبوا ولا خلاف فى جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا خيرا وياعبد الله وزيدا اضربته (الثالث أن لايكون مؤكدا) وهذا الشرط أول من ذكره الاخفش منع فى نحو الذى رأيت زيدان يؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرد فى كتاب الاغفال قول الزجاج فى ان هذان ان التقرير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام

متنافيان وتبع أباعلي ابو الفتح
فقال في الخصائص لايجوز الذي
ضربت نفسه زيد كما لايجوز ادغام
نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من
نقض الغرض وتبعهم ابن مالك
فقال لايجوز حذف عامل المصدر
المؤكد كضربت ضربا لان
المقصود به تقوية عامله وتقرير
معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء
كلهم مخالفون للخليل وسيبويه
أيضا فان سيبويه سأل الخليل عن
نحو مررت بزيد وأتاني أخوه
أنفسهما كيف ينطق بالتوكيد
فأجابه بأنه يرفع بتقديرهما
صاحباي أنفسهما او ينصب
بتقدير أعنيهما أنفسهما ووافقهما
على ذلك جماعة واستدلوا بقول
العرب ان محلا وان مرتحلا وان
مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع أنه
مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد
نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر
وقال الصفار انما فر الاخفش من
حذف العائد في نحو الذي رأيته
نفسه زيد لان المقتضى للحذف
الطول ولهذا لا يحذف في نحو
الذي هو قائم زيد فاذا فروا من
الطول فكيف يؤكدون واما
حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا
تنافي بينهما لان المحذوف للدليل
كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع
والده في المسئلة بحث اجاد فيه
(الرابع)

متنافيان) قد يقال ان اللام مؤكدة لنسبة المبتدا الا للمبتدا فلا محذور حينئذ (قوله وتبع أباعلي) أي الفارسي في عدم جواز تأكيد المحذوف (قوله أبو الفتح) أي فقال لايجوز توكيد المحذوف (قوله كما لايجوز ادغام نحو اقعنسس) أي بحيث تقول اقعنس (قوله من نقض الغرض) أي والغرض في الاول التطويل وفي الثاني الالحاق باحرنجم اهـ تقرير دردير (قوله وسيبويه أيضا) أي من حيث انه رضي بجواب الخليل ولما كان الجواب للخليل قال في الثاني أيضا (قوله ووافقهما) أي وافق الخليل وسيبويه وقوله على ذلك أي على توكيد المحذوف (قوله وفيه نظر) أي في استدلالهم على تأكيد المحذوف بما ذكر نظر (قوله فان المؤكد) أي فيما ذكر من قول العرب ان محلا وان مرتحلا وما بعده (قوله وقال الصفار) أي في شرح كتاب سيبويه (قوله لان المقتضى للحذف) أي حذف العائد الطول أي طول الصلة بذكر المفعول (قوله ولهذا) أي لكون المقتضى للحذف الطول لا يحذف في نحو الذي الخ لعدم الطول بذكر ما هو زائد على ركني الجملة (قوله فاذا فروا من الطول) أي بحذف الضمير فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير (قوله وأما حذف الشيء الخ) هذا مرتبط بقوله الثالث أن لا يكون المحذوف مؤكدا وكأنه قال وهذا عند عدم الدليل الدال على ذلك المحذوف وأما الخ (قوله مع والده) أي جمال الدين صاحب الالفية والتسهيل (قوله بحث) قال بدر الدين في شرح الالفية والذي ذكره الشيخ يعني والده في هذا الكتاب يعني الالفية وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله قال لان المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك فلم يجز ان أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه وان أراد أن المؤكد قد يقصد به التقرير والتقوية وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى ولو لم يكن هذا القياس كافيا في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية فانهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا اذا كان خبرا عن اسم عين من غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرا وحذفا واجبا في مواضع نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع هذا اما سهو عن وروده واما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام اهـ وحاصله أن حذف عامل المؤكد جائز نقلا كما في أنت سيرا أي تسير سيرا وعقلا لان المحذوف أحوج للتأكيد ومنع ابن عقيل أن المحذوف مؤكد بما الفتح كاد أن يكون مكابرة حيث قال في دفع هذا الاعتراض جميع الامثلة المذكورة ليست من باب التأكيد لان المصدر نائب فيها مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد (قوله الرابع) أي من شروط



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

الحذف أن لايؤدّى حذفه أى المحذوف الى اختصار المختصر أى حذف المختصر (قوله لانه اختصار للفعل) أى وحذفه يؤدّى الى اختصار المختصر (قوله أيها المائح) المائح بالتحتية هو الذى ينزل البئر ويملأ الدلو بيده لقلة ماء البئر وأمّا بالفوقية فهو الذى يجذب الدلو على رأس البئر (قوله ودونك دلوى) أى فدلوى مفعول لمحذوف دلّ عليه المذكور (قوله ودونك دلوى) أى فظاهره أنّ اسم الفعل قد حذف وبقى معموله (قوله فقالوا) يحتمل التبرّى منه ويحتمل أنه عزاه لانتفاء اعتماده والظاهر أنه أراد التبرّى بدليل أنّ ابن مالك عزا لسيبويه أنه يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله وحينئذ فما قاله سيبويه تفسير صناعى (قوله وانما التقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج) أى فهى مفعولات لافعال محذوفة (قوله ودونك خبره) أى وعلى هذا فدونك ظرف بمعنى قدامك لا اسم فعل (قوله الخامس أن لايكون) أى المحذوف (قوله الا فى مواضع) أى كن بعد كم الاستفهامية ولام الطلب فان حذفهما مطرد عند بعض ومنها حذف أن الناصبة فى مواضع مخصوصة بعد فاء السببية وواو المعية نحو بكم درهم اشتريت ونحو قل له يفعل ونحو ائت زيدا فانه فأقوم فهذه المواضع الثلاثة الحذف فيها قياسى وقوله ولايجوز القياس عليها أى فلا يجوز أن يحذف مطلق جارّ قياسا على من فى هذا الموضع أو فى غيره ولا مطلق جازم قياسا على لام الطلب ولا مطلق ناصب قياسا على ان (قوله أن لايكون) أى المحذوف عوضا عن شئ والا لزم حذف العوض والمعوض (قوله فلا تحذف ما فى امّا أنت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امالا) قال الدمامينى نص المصنف فى الباب الاوّل فى فصل ما من حرف الميم على ان ما غير الكافة نوعان أحدهما عوض والآخر غير عوض فالعوض فى موضعين أحدهما نحو قولهم امّا أنت منطلقا انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجارّ وكان للاختصار وجئ بما للتعويض وادغمت النون للتقارب والثانى نحو قولهم افعل هذا امالا وأصله ان كنت لاتفعل غيره فهذا تصريح منه بأن العوض فى المثال الثانى كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض وأجاب الشمنى بأنه لامخالفة لان ما عوض عن كان ولا عوض عن الخبر المنفى وهو تفعل (قوله ولا التاء من عدة) أى فانها عوض من الفاء (قوله واقامة) أى فان التاء عوض عن عين افعال وهو الواو فالاصل اقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحرّكت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها الآن فقلبت الفا ثم حذفت للساكنين وعوض عنها التاء (قوله فمما يجب الوقوف عنده) أى فلا يجوز أن يتعدى ويجعل أمرا يقاس عليه (قوله فمما يجب الخ) أى فهو مسموع لايقاس عليه أى انه شاذ وفيه شئ والاحسن ان محل عدم جواز حذف التاء العوض مالم يحصل بدل التاء شئ يسدّ مسدّها كالمضاف اليه والاجاز اه تقرير دردير (قوله من مصدرها) أى لانّ القصد من نسبة الافعال للذات مصادرها أى الكون

أن لايؤدّى حذفه الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل وأمّا قول سيبويه فى زيدا فاقتله وفى شأنك والحج وقوله

* أيها المائح دلوى دونكا *

ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوى فقالوا انما أراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج ويجوز فى دلوى أن يكون مبتدأ ودونك خبره (الخامس) أن لايكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجارّ والجازم والناصب للفعل الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها (السادس) أن لايكون عوضا عن شئ فلا تحذف ما فى أمّا أنت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا امّالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فأمّا قوله تعالى واقام الصلاة فمما يجب الوقوف عنده ومن هنا لم يحذف خبر كان لانه عوض أو كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان

ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر أحرف النداء عوضا من أدعو وأنادى لاجازتهم حذفها (السابع والثامن) أن لا يؤدى حذفه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوى وللامر الاول منع البصريون حذف (٣١٨) المفعول الثانى من نحو ضربنى وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند البصريين أيضا حذف المفعول فى نحو زيد ضربته لان فى حذفه تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته أو هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا رفع رأسها فى أكلت السمكة حتى رأسها الا أن يذكر الخبر فتقول مأكول ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر فى نحو زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدا فى نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقديم الخبر فأجازوا زيدا أجله أحرز وقال البصريون فى قوله

* بما كان اياهم عطية عودا *

ان عطية مبتدأ واياهم مفعول عود والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هربوا من محذور وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها فوقعوا فى محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدا وقد بينا أن امتناع تقديم الخبر فى ذلك لمعنى مفقود فى تقديم معموله

مع

(قوله ومن هنا) أى من أجل اشتراط أن لا يكون عوضا وكذا تقول فى ومن هنا الثانى (قوله ان العرب لم تقدر الخ) أى بل لم تكن عوضا عن شئ بل هى أصلية خلافا لغيره (قوله حذف المفعول الثانى) الاحسن حذف مفعول العامل الثانى وهو الضمير الثانى من ضربته (قوله لئلا يتسلط على زيد) أى أن حق الفعل أن يكون مسلطا عليه فينصبه مفعولا فلما رفعه فقد قطعه عن العمل ورفعه بالاول (قوله ثم حملوا على ذلك الخ) يعنى أنهم منعوا حذف المفعول فيهما وان لم يؤد حذفه الى تسليط ضرب على العمل فى زيد مع قطعه عنه والى اعمال الابتدا مع التمكن من اعمال الفعل لان ما وهل لصدريتهما لا يتسلط ما بعدهما على العمل فيما قبلهما الا ان ذلك يستلزم اخراجهما عن الصدرية ووقوعهما حشوا (قوله ثم حملوا على ذلك) أى أن علة المنع لا توجد فيه ولكن انما منع حملا على نظيره (قوله وكذلك منعوا الخ) الاشارة والتشبيه لمنع البصريين حذف المفعول فى زيد ضربته والحاصل أن البصريين منعوا رفع رأسها فى هذا المثال اذا لم يذكر له خبر لان فى رفعه تهيئة حتى أو أكلت للعمل مع القطع عنه واعمال الاضعف وهو الابتداء لكونه معنويا مع امكان اعمال الاقوى وهو حتى أو أكلت لكونه لفظيا (قوله ولاجتماعهما) أى الامرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوى أما الاول فلان فى تقديم قام على زيد تسلطه على العمل فيه مع قطعه عنه لانك أعملته فى ضمير زيد لا فى زيد وأما الثانى فلاعمال الابتداء فى زيد اذ هو مبتدأ بالفرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوى وأما حصول الالباس فظاهر اذ لا يدرى على هذا التقدير هل الجملة اسمية أو فعلية اه دماميني (قوله منع الجميع) أى جميع البصريين وأما الكوفيون فيجيزونه (قوله تقديم معمول الخبر) أى الفعلى فى نحو زيد ضرب عمرا أى فيجوز عمرا زيد ضرب (قوله زيدا أجله أحرز) أى فالاصل أجله أحرز زيدا فأجله مبتدأ وزيدا معمول لاحرز والجملة خبر (قوله بما كان اياهم الخ) هو للفرزدق صدره * قنافذ هداجون حول بيوتهم * والقنافذ جمع قنفذ بالمعجمة والهداجون جمع هداج بتشديد الدال المهملة بمعنى مشاء من هدج الظليم اذا مشى فى ارتعاش وعطية والد جرير أى أنه علم قومه السرقة (قوله هذه النكتة) يريد بالنكتة علة جواز تقديم معمول الخبر على المبتدا فى نحو زيد ضرب عمرا مع امتناع تقديم الخبر (قوله لمعنى مفقود) أى وذلك المعنى هو مجموع تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه واعمال الضعيف

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية فى نحو ماضربت زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم
الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا • (تنبيه) وربما خولف (٣١٩) مقتضى هذين الشرطين او أحدهما فى ضرورة
أو قليل من الكلام فالاول كقوله

• وخالد يحمد ساداتنا •

وقوله كله لم أصنع وقيل هو فى صيغ العموم أسهل ومنه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثانى كقوله

بعكاظ يعشى الناظر ين • اذا هم لمحوا شعاعه

فان فيه تهيئة لمحوا للعمل فى شعاعه مع قطعه عن ذلك باعمال يعشى فيه وليس فيه اعمال ضعيف دون قوى • وذكر ابن مالك فى قوله

عممتهم بالندى حتى غواتهم • فكنت مالك ذى غى وذى رشد

أنه يروى غواتهم بالاوجه الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد فى النوع الاول فى الشذوذ اذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب وقد رويا

• (بيان أنه قد يظن ان الشئ من باب الحذف وليس منه) •

جرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل و يمثلونه بنحو كلوا واشربوا أى أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل أى تكن منه خيلة والتحقيق أن يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد
وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب

---

مع امكان اعمال القوى والباس المبتدا بالفاعل (قوله فانه) أى المنع (قوله هذين الشرطين) يعنى السابع وهو تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه والثامن وهو اعمال الضعيف مع امكان اعمال القوى (قوله فالاول) أى مخالفة الشرطين وهما أن لا يؤدى الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وأن لا يؤدى الى اعمال الضعيف مع التمكن من اعمال القوى ومخالفة الشرطين فى البيت واضحة فان الاصل وخالد يحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدى الى تسلط يحمد على العمل فى خالد النصب على المفعولية وقد قطع عن ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامران اه دمامينى (قوله وخالد الخ) تمامه • والحق لا يحمد بالباطل • (قوله يحمد ساداتنا) أى فقد هيأ يحمد للعمل وقطعه والاصل يحمده فساداتنا فاعل بيحمد (قوله كله لم أصنع) صدره
قد أصبحت أم الخيار تدعى • على ذنبا أى فالاصل لم أصنعه فحذف هذا الضمير يؤدى الى تهيئة أصنع للعمل فى كل وقد قطع عن ذلك برفعها (قوله وهو فى صيغ الخ) أى القطع عن العمل بعد التهيئة فى صيغ العموم أسهل لانه سمع (قوله وليس فيه اعمال ضعيف الخ) أى لان العامل فى البيت فعلان فلا قوة لاحدهما بالنسبة الى الآخر بل هما مستويان فى أصل العمل وان ترجح اعمال أسبقهما عند الكوفيين وأقربهما عند البصريين (قوله فان ثبتت رواية الرفع) قال الدمامينى شك المصنف فى ثبوت رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وأيضا فهو مناف لجزمه بذلك فى فصل حتى حيث قال هناك وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم البيت قال الشمنى وأقول تصريح ابن مالك برواية الرفع وجزم المصنف بها لا يقتضى ثبوتها بمعنى صحتها فكم من مروى ليس بصحيح والشك انما هو فى الصحة (قوله فى النوع الاول) يريد به ما خولف فيه مقتضى الشرطين وانما كان الرفع من النوع الاول لان الخبر بعد حتى غير مذكور فيه تهيئة حتى للجر مع قطعها عنه واعمال الضعيف وهو الابتداء مع امكان اعمال القوى وهو حتى

• (بيان أنه قد يظن أن الشئ من باب الحذف وليس منه) •

(قوله أى أوقعوا هذين الفعلين وقوله أى تكن منه خيلة) هذا يفيد تنزيلهما منزلة اللازم كما يأتى له فى التحقيق لكن هذا لا يناسب قوله والحذف اقتصارا الحذف لغير دليل لانه بتنزيل المتعدى منزلة اللازم لا يسمى المفعول الغير المذكور حينئذ محذوفا الا أن يقال مراده بالحذف لغير دليل عدم الذكر (قوله والتحقيق) أى تحقيق ما يقال فى مقام الحذف لغير دليل (قوله بمصدره) أى وهو حرق أو نهب لا حريق وفى عبارته قلب تقديره فيجاء بفعل كون عام مسند الى مصدره فان المصدر هو المسند اليه والفعل هو المسند (قوله فيقال) أى فى مقام قصد فيه الاخبار بحصول حرق

وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحيى ويميت هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم اذ المعنى ربى الذى يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم وأوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الآية ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الذياد وقومهما على السقى لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقى السقى لا المسقى ومن لم يتأمل قدر يسقون ابلهم ويذودان غنمهما ولا نسقى غنما وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكران نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون فى اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره

أو نهب من غير ارادة بيان من أوقعه ومن وقع عليه (قوله بمجرد ايقاع الفاعل للفعل) أى ولا ينظر الى مفعول معين ولذا يقولون حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله ولا يسمى) أى المفعول الغير المذكور محذوفا (قوله ومنه) أى من الذى قصد منه الاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل وقوله على الاصح هو قول عبد القاهر والزمخشرى وقدر السكاكى المفعول وفيه أنه لو كان المذود غنما والمسقى غنما لم يأت الترحم (قوله ومنه على الاصح الخ) ذهب عبد القاهر الجرجانى وصاحب الكشاف الى أن حذف مفعول الافعال المذكورة فى هذه الآية للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أى يصدر منهم السقى ويصدر منهم الذود وفالتا لا يصدر منا سقى وأما كون المسقى ابلا والمذود غنما فخارج عن المقصود بل تقديره يوهم خلاف المقصود اذ لو قيل يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لأوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة كونهما يصدر منهما الذود ويصدر من الناس السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقى الناس ابل ألا ترى أنك اذا قلت مالك تمنع أخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ ومن المعلوم أن كون مذودهما غنما ومسقى الناس ابلا لا يوجب الترحم عليهما (قوله أنه) أى موسى عليه السلام (قوله اذ كانتا على صفة الذياد) وهو امتناعهما من السقى وليس الترحم على منع سقى الغنم فليس القصد المفعول فالآية من الذى نزل منزلة اللازم (قوله على صفة الذياد) أى لاجل كونهما متصفين بالذياد كان المذود غنما أو ابلا وقومهما متصفين بالسقى كان المسقى ابلا أو غنما (قوله ومن لم يتأمل الخ) مراده به السكاكى حيث قال فى المفتاح ان المفعول فى هذه الآية حذف لمجرد الاختصار والمراد انهم يسقون ابلهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الآية لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم مثلا لم يصح الترحم فتأمل وتحقيق ذلك أن الشيخين اعتبرا أن المفعول هو الابل والغنم واحدهما يقابل الآخر وجعلا ما يضاف اليه أحدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه فلو قدر فى الآية المفعول لأدى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح نظر الى أن المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشى المضافة اليهم وكل منهما يقابل الآخر فلو لم يقدر المفعول فى الآية لفسد المعنى وهذا أدق نظرا وأصح معنى اه (قوله وما قلى) أى ما قلاك أى ما ترك عادة احسانه اليك وما أبغضك (قوله ما يستدعيه) أى ما يقتضى ذلك المفعول ويطلبه (قوله فيحصل الجزم) لعل مراده التأكد والا فأصل الجزم يحصل بمجرد قصد اسناد الفعل للفاعل وتعلقه بمفعوله (قوله فيحصل الجزم بوجوب تقديره) قال الدماميني فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فاذا لم يذكر



Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

حينئذ جزمنا بوجوب تقدير لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد فى اللفظ مايستدعيه نحو وكل وعد الله الحسنى أولم يوجد نحو ماودعك ربك وماقلى أى وظاهر المصنف أن الجزم بوجوب التقدير انما هو اذا وجد فى اللفظ مايستدعيه وليس كذلك وأجاب الشمنى بأن قصد اسناد الفعل الى الفاعل وتعلقه بمفعوله مع حذف المفعول أمر قائم بالمتكلم غيب عن السامع فان كان فى اللفظ مايستدعى ذلك المفعول جزم السامع به والالم يجزم (قوله أهذا الذى بعث الله رسولا) أى بعثه اذلابد من العائد (قوله وكل وعد الله الحسنى) أى وعده الله فالجملة خبر حذف منها الرابط (قوله حيث) أى حيته والجملة صفة فحذف منها الرابط وصدر البيت * حيث حمى تهامة بعد نجد *

*(بيان مكان المقدر)*

(قوله وانما يرتكب ذلك) أى التأخير اعترض بأن البيانيين انما قالوا بالتأخير عند وجود المقتضى لذلك كهذين الامرين لامطلقا وقد وافقهم على ذلك حيث قال وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو اقتضاء أمر معنوى لذلك وحينئذ فلا وجه للاعتراض عليهم وأجاب الشمنى بأنه عند هذين الامرين مجمع عليه والخلاف عند فقد الامرين فالمصنف يوجب التقديم والبيانيون يجيزونه (قوله أمر معنوى) أى كافادة الاختصاص (قوله وأما ثمود فهديناهم) أى فلا يقال وأما هدينا ثمود (قوله اذلايلى أمافعل) أى لانه يجب الصاق أما بالاسماء (قوله وكما قدمنا) أى فى آخر الباب الثالث (قوله مؤخرا) أى وجوبا (قوله أنه يحتمل) أى يجوز (قوله فى مثل هذا) احترازا عما اذا دخلت كان كما يأتى (قوله وجب تأخير المتعلق) أى وجب تأخيره عن الاسم وهو زيد (قوله فعلا كان) أى المتعلق (قوله جاز الوجهان) أى تأخير المتعلق بعد الاسم وتقديمه على الظرف (قوله اذلاتلتبس الخ) يعنى ان المانع من تقديم الخبر الفعلى فى نحو زيد قام هو حصول الالباس بين الاسمية والفعلية على تقدير جواز التقديم اذلو قدم الخبر فى هذا المثال وقيل قام زيد لم يدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدأ أو فعلية ان قدر فاعلا ولاشك ان مفاد الجملتين مختلف فارتكاب مايلبس بينهما محذور وهذا بخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيدا أو أخرته فالمانع منتف فيثبت الجواز وللقائل أن يقول الالباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ وذلك لان مع تأخير زيد يحتمل أن يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستتر فيها ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخرا أخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهى يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت بعد دخوله ودخوله لايغيرهما كانتا مختلفتين به باعتبار تقوى الحكم وعدمه فتجويز التقديم يوقع فى الالباس بعد دخول الناسخ أيضا اهـ دمامينى (قوله اذلاتلتبس الجملة) أى

*(بيان مكان المقدر)*

القياس أن يقدر الشئ فى مكانه الاصلى لئلا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشئ فى غير محله فيجب أن يقدر المفسر فى نحو زيدا رأيته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا لانه يفيد الاختصاص حينئذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل أو عند اقتضاء أمر معنوى لذلك فالاول نحو أيهم رأيته اذلايعمل فى الاستفهام ماقبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذلايلى أمافعل وكما قدمنا فى نحو فى الدار زيد أن متعلق الظرف يقدر مؤخرا عن زيد لانه فى الحقيقة الخبر وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدا ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة أصل آخر وهو أنه عامل فى الظرف وأصل العامل أن يتقدم على المعمول اللهم الا أن يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلى لايتقدم على المبتدا فى مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسما لان مرفوع ان لايسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذلاتلتبس الجملة الاسمية بالفعلية



Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

* والثانى نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشرى قدره مؤخرا عنها لان قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى تفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودا لهم تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك فى اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك وأجاب بأنها أول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها أهم وأجاب عنه السكاكى بتقديرها متعلقة باقرأ الثانى واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو منه اذ لا توكيد هنا بل أمر أولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءة مقيدة ونظيره الذى خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدا ثم هذا الاشكال لازم له على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثانى اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد الاول ثم لو سلم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق كمررت برجل عمرا ضارب فكذا فى التوكيد ثم قد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد فى ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن مع أنهما مفردان والجمل أحمل للفصل وقال الراجز

* اذ ظللت الدهر أبكى أجمعا *

* (تنبيه) * ذكروا أنه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان أكلت ان شربت فأنت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثانى محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا فى الجواب المتأخر عن القسم والشرط

---

لا يتأتى الالتباس لعدم الاسمية بل كلها فعلية (قوله والثانى) أى تقدير المتعلق مؤخرا لامر معنوى مقتض لذلك (قوله لان قريشا) أى الكفار منهم (قوله تفخيما) أى اهتماما واعتناء بشأنه بسبب التقديم (قوله بذلك) أى بالتفخيم والاهتمام (قوله ثم اعترض) ضمير اعترض وأجاب للزمخشرى (قوله باسم ربك) أى فقد قدم المتعلق على اسم الله فلو كان تأخير المتعلق أولى لقيل باسم ربك اقرأ (قوله أهم) أى فى خصوص عارض المقام فقدم لحق المقام وهذا لا ينافى أن اسم الله أهم فى حد ذاته (قوله متعلقة باقرأ الثانى) أى ومعنى الاول أوجد القراءة من غير اعتبار تعديته لمقروء به كما يقال فلان يعطى أى يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه بالمعطى بالفتح كذا فى المفتاح وهذا مبنى على أن تعلق باسم ربك باقرأ الثانى تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام والاحسن أن اقرأ الاول والثانى منزلان منزلة اللازم اى افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف من كليهما أى اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو للملابسة أى مستعينا باسم ربك أو متبركا أو مبتدئا باسم ربك أو انها للتعدية على حد أخذت الخطام وأخذت بالخطام (قوله بعض العصريين) هو شهاب الدين الحلبى المشهور بالسمين (قوله بين المؤكد) وهو اقرأ الاول وقوله وتأكيده وهو اقرأ الثانى وقوله بمعمول المؤكد بكسر الكاف أى بمعمول الثانى ولو قال بمعموله أى التأكيد أو قال بمعمول التأكيد كان أحسن (قوله وهذا سهو منه) يمكن أنه لاحظ أصول معنى القراءة (قوله بل أمر أولا بايجاد القراءة) أى كأنه قيل له اقرأ فقال ما الذى أقرؤه فقال اقرأ باسم ربك الذى خلق أى أوجد الخلق وقوله خلق الانسان خلق مقيد بخلاف الاول (قوله ثم هذا الاشكال) يعنى لزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده وقوله لازم له أى لهذا المعترض على قوله ان الباء متعلقة باقرأ الاول فانه أثبت ذلك فى اعرابه ولم يعترض عليه وانما كان لازما له لان اقرأ الثانى اذا منع من كونه توكيدا فكذا تقييد اقرأ الاول يمنع من كون اقرأ الثانى توكيدا (قوله فكذا تقييد الاول) أى يمنع من كون اقرأ الثانى توكيدا (قوله ثم لو سلم) يعنى لو سلم أن مثل هذا يسمى توكيدا (قوله ضارب) صفة لرجل وفصل بعمرو المعمول لضارب (قوله ثم قد جاء الخ) هذا ترق فى الرد وقوله كلهن توكيد لنون النسوة فى ويرضين وفصل بقوله بما آتيتهن (قوله اذ ظللت الخ) لا يعلم قائله وقبله

يا ليتنى كنت صبيا مرضعا * تحملنى الذلفاء حولا أكتعا * اذا بكيت قبلتنى أربعا

اذ ظللت الخ فقوله أجمعا تأكيد للدهر وقد فصل بأبكى (قوله اذا اعترض) أى ورد وأتى بعد شرط آخر (قوله مدلول الخ) أى والشرط الاول وجوابه متأخر معنى لكونه دليل الجواب (قوله المتأخر عن القسم) أى فانهم جعلوه للاول وجعلوا جواب

الثانى

الثانى محذوفا مدلولا عليه بجواب الاول (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء) أى من الشافعية أما من المالكية فالطلاق بالجمع بينهما على أى ترتيب كان لاحتمال حذف العاطف وهو الواو كما فى قول الشاعر

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود فى فؤاد الكئيب

قال الدماميني ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الامرين فى وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى أى ان أكلت فأنت طالق ان شربت فأنت طالق وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو أسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثانى (قوله ولهذا قال محققو الفقهاء الخ) توضيحه أنه قد وجد فى هذه الصورة شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شئ واحد فلا يخلوا اما أن يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما أن لا يجعل جوابا لهما ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من الاتيان بما لا مدخل له فى الكلام وترك ما له مدخل فيه وهو عبث واما أن يجعل جوابا للاخير دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم عليه أن يكون الثانى وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو أن يكون جوابا للاول دون الثانى ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثانى فالاصل ان شربت فان أكلت فأنت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تشرب ثم تأكل فكذا ما هو بمعناه (قوله حتى تقدم المؤخر الخ) أى لا تطلق الا بفعل الامرين مقدمة للمؤخر (قوله اذ لم يتوال شرطان) أى كما هو الموضوع (قوله اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب) أى وانما توالى شرطان وتقدم عليهما ما هو جواب فى المعنى للشرط الاول (قوله ان تستغيثوا الخ) الاغاثة طلب الاعانة والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف الملجأ وزانها زينها من الزين خلاف الشين (قوله ان تذعروا) بضم التاء وفتح العين مبنى للمفعول أى تخوفوا وقوله تجدوا هذا هو الجواب (قوله فان عثرت) أى زللت بالتكلم بعدها أى الواقعة (قوله وأنت نفسى) أى طلبت النجاة وقوله من هاتا أى من هذه القضية وقوله لا لعا أى لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا عليك وهو دعاء له بأن ينتعش أى يرتفع (قوله فينبغى أن يقدر الى جانبه) أى ويجعل ذلك الشرط وجوابه دليلا على جواب الثانى (قوله واما أن يقدر) أى واما تقدير الخ

* ( بيان مقدار المقدر ) *

(قوله لتقل مخالفة الاصل) أى فالتقدير مخالف للاصل والكثرة مخالفة للاصل (قوله كان تقدير الاخفش الخ) فيه أنه يلزمه حذف المصدر وابقاء بعض معموله أعنى الحال وهو لا يجوز اذ المصدر بتقدير الحرف المصدرى مع الفعل الذى هو صلته والموصول لا يجوز حذفه وبقاء بعض صلته اللهم الا أن يقال بجوازه اذا دل دليل على ذلك المحذوف

---

ولهذا قال محققو الفقهاء فى المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم وذلك لان التقدير حينئذ ان شربت فان أكلت فأنت طالق وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما فى المثال وكما فى قول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا
منا معاقل عز زانها كرم

وقول ابن دريد

فان عثرت بعدها ان وألت
نفسى من هاتا فقولا لا لعا

اذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الاول فينبغى أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت ان أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد أن يغويكم واما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له والله أعلم

* ( بيان مقدار المقدر ) *

ينبغى تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش

فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما أولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذا كان أو اذ كان قائما لانه قدر اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ أولى وكان تقديره فى أنت منى فرسخان بعدك منى فرسخان أولى من تقدير الفارسى أنت منى ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف والفارسى قدر شيئين يحتاج معهما الى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم فى وأشربوا فى قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسى ومن وافقه فى واللائى يئسن الآية ان الاصل واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر والاولى أن يكون الاصل واللائى لم يحضن كذلك وكذا ينبغى أن يقدر فى نحو زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر أى كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان الاصل فى الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار ولك أن لا تقدر فى الآية شيأ البتة وذلك بأن تجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تصنع فى نحو زيد فى الدار وعمرو ولا يتأتى ذلك فى المثال السابق لان افراد فاعل الفعل

كما فعل سيبويه فى قوله مالك وزيدا فانه قدر أن زيدا معمول للمصدر المحذوف أى مالك وملابستك زيدا (قوله ضربى) هو مصدر مبتدأ وزيدا معمول للمصدر وقائما حال من الهاء الواقع مفعولا محذوفا أى ضربه قائما أى ضربى لزيد ضربه قائما أى أضربه حال كونه قائما هذا عند الاخفش (قوله أو اذ كان) أى فعلى هذا قائما حال من اسم كان التامة (قوله أو اذ كان الخ) يريد بتقدير اذ كان اذا أريد المضى واذا كان اذا أريد المستقبل (قوله لانه قدر اثنين) المصدر ومفعوله (قوله وقدروا خمسة) أى لان حاصل فيه ضمير وكان فيها ضمير (قوله من اللفظ) أى من جنس اللفظ (قوله أنت منى الخ) أنت مبتدأ ومنى متعلق به لان الكلام على حذف مضاف وهو بعدك وهو مصدر يكفى فى التعلق به وفرسخان خبر ولا بد من تقدير حتى يصح الحمل لان الخبر نفس المبتدا فقدر الاخفش أن الاصل بعدك منى فرسخان ففرسخان خبر لبعدك وحذف البعد وانفصل الضمير فقيل أنت (قوله أنت منى ذو مسافة الخ) أى فهو قدر فى الخبر وبقى المبتدأ على حاله (قوله لانه قدر مضافا) أى وهو البعد وقوله الظرف وهو منى وقوله الى تقدير ثالث أى يتعلق به الظرف وهو منى فقوله أنت منى ذو مسافة أى أنت كائن منى ذو مسافة فرسخين فقوله كائن منى خبر أول وذو مسافة خبر ثان (قوله لانه قدر مضافا لا يحتاج الخ) الضمير فى لانه وفى قدر عائد على الاخفش ان قلت قول المصنف قدر مضافا وهم لانه قدر بعدك وهو مضاف ومضاف اليه قلت لا وهم لان الاخفش يقول التقدير بعدك ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع قال الدمامينى أما كون ما قدره الاخفش لا يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يتعلق به الظرف فصحيح لكنه يحتاج معه الى تقدير شئ آخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد فى المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف يصح معه الاخبار أى مسافة بعدك منى فرسخان وأجاب الشمنى بأن البعد مصدر أريد به هنا محله فصح الاخبار عنه بفرسخين وتعلق منى به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل (قوله تقدير الحب فقط) أى لان الكلام مستقيم عليها ونحن فى غنية عن تقدير عبادة وفيه ان التشنيع عليهم انما هو من حيث حب عبادته لا من حيث حبه تأمل اه تقرير دردير (قوله وبكر) أى وبكر كذلك أى صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ (قوله ولا يقدر) أى فى الآية والمثال (قوله لو صرح بالخبر) أى بأن قيل واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر وصنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ (قوله بأن تجعل الموصول) أى واللائى لم يحضن أى فتجعل العطف عطف مفردات لا جمل كما هو على التقدير وقوله معطوفا على الموصول أى اللائى يئسن (قوله فيكون الخبر المذكور لهما معا) أى وان تقدم على المبتدا الثانى (قوله زيد فى الدار وعمرو) أى فتجعل عمرا عطفا على زيد وفى الدار خبرا عنهما وان تقدم (قوله فى المثال السابق) يعنى به زيد صنع بعمرو جميلا وبخالد سوأ وبكر (قوله لان افراد فاعل الفعل

بأباه) أى لانه لو كان صنع خبرا عنهما وكان بكر عطفا على زيد لقال صنعا (قوله أن تقدر العطف) أى عطف بكر على ضمير الفعل أى المستتر أى والشرط موجود وهو الفصل (قوله لو صح ماذكرته) أى من جعل الخبر المذكور خبرا عن المبتدا المتقدم والمتأخر عنه وقوله فى الآية أى واللائى يئسن الخ (قوله والمثال السابق) أى وهو قوله زيد فى الدار وعمرو بخلاف المثال السابق فان المراد به زيد صنع الخ (قوله لصح زيد قائمان وعمرو) أى لكن هذا اللازم لم يصح (قوله قلت ان سلم منعه) أى قلت لانسلم أنه غير صحيح بل جوز سلمنا أنه ممنوع فمنعه لقبح اللفظ من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة لا لتقدم الخبر على المبتدا الثانى والقبح هنا منتف (قوله فلقبح اللفظ) أى من حيث ان فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله فيما نحن بصدده) أى الآية والمثال أعنى زيد فى الدار وعمرو وانما كان منتفيا لانه ليس فيه الاخبار بالمثنى عن المفرد صورة (قوله ولكن يشهد للجواز) أى لان الصفة قريبة من الخبر أى ولاجل كون الاكرمان فى البيت صفة والذى فيه الكلام هو الخبر قال ويشهد الخ (قوله أبى ذالك) يحتمل أن أبى فعل ماض أى امتنع وأنه مضاف لياء المتكلم أى أبى هو ذالك المعلوم بالحسب وقوله عمى الخ جملة أخرى والاصل عمى وخالى هما الاكرمان (قوله وخاليا) أى فالاكرمان صفة للعم والخال وان تقدم على خالى

## *(بيان كيفية التقدير)*

(قوله تقدير أسماء) مراده بالجمع ما فوق الواحد بدليل مثاله (قوله الى الرابط) بأن كان مبتدأ أو صاحب حال (قوله فالاول) أى وهو ما اذا كان الكلام مستدعيا لتقدير اسماء متضايفة (قوله كدوران) الاولى أى دورانا كدوران عين الخ الا أن يقال انه نظر للمعنى المراد من المقدر فتأمل (قوله كدوران الخ) أى فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار تدور أعينهم كعين الذى ثم حذف المضاف اليه فصار تدور أعينهم كالذى وقد يقال يمكن أن يكون قوله كالذى حالا من فاعل تدور أو من المضاف اليه لان المضاف جزء ولا حذف أصلا (قوله والثانى) أى استدعاء الكلام تقدير موصوف وصفة مضافة وقوله اذا قامتا الخ قبله

كدأبك من أم الحويرث قبلها * وجارتها أم الرباب بماسل

والدأب العادة والماسل بفتح السين جبل بعينه وبكسرها ماء بعينه والرواية بفتح السين هذا ويمكن أن نسيم نصب بنزع الخافض أى كنسيم وهو حال من المسك والبيت من معلقة امرئ القيس (قوله اذا قامتا) أى المرأتان أم الحويرث وأم الرباب المذكورتين فى البيت قبله وقوله يضوع أى ينتشر وقوله بريا أى برائحة والقرنفل معلوم عند العطار (قوله مثل تضوع الخ) أى فقد حذف الموصوف أى تضوعا ثم حذفت الصفة ثم حذف المضاف اليها على التدريج (قوله والثالث) هو استدعاء الكلام تقدير

---

بأباه نعم لك أن تسلم فيه من الحذف بأن تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما فان قلت لو صح ماذكرته فى الآية والمثال السابق لصح زيد قائمان وعمرو بتقدير زيد وعمرو قائمان قلت ان سلم منعه فلقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله

ولست مقرا للرجال ظلامة
أبى ذالك عمى الاكرمان وخاليا

وقد جوزوا فى أنت أعلم وزيد كون زيد مبتدأ حذف خبره وكونه عطفا على أنت فيكون خبرا عنهما

## *(بيان كيفية التقدير)*

اذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الى الرابط فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو كالذى يغشى عليه أى كدوران عين الذى والثانى كقوله

اذا قامتا تضوع المسك منهما
نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل

أى تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيأ أى لا تجزى فيه ثم حذفت فى فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا

هذا قول الاخفش وعن سيبويه أنه ماخذ فادفعه ونقل ابن الشجرى القول الاول عن الكسائى واختاره قال والثانى قول نحوى آخر وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران انتهى وهو نقل غريب

* (ينبغى أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن) *

فيقدر فى ضربى زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدا وأقل تقديرا دون اذ كان أو اذا كان و يقدر اضرب دون أهن فى زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب فان قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن * والثانى نحو زيدا امرر به تقدر فيه جاوز دون امرر لانه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصح فى قولك زيدا نصحت له جاز أن يقدر نصحت زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعى قوله

أيها المائح دلوى دونكا

اذا قدر دلوى منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وقد مضى وقوله

وأضرب منا بالسيوف القوانسا

جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الى رابط (قوله هذا) أى حذف الجار أولا ثم حذف الضمير المجرور بعده (قوله وعن سيبويه الخ) الظاهر أن هذا الخلاف يجرى فيما قبل الجار والمجرور وان كان النقل أنه فى الجار والمجرور (قوله فيقدر) أى كما قال الاخفش (قوله قائما) أى ضربى له قائما (قوله اذ كان) أى فانه ليس من لفظ المبتدا وأيضا أكثر من ضربه (قوله معنى الخ) أى أنه اذا كان المانع من تقدير المذكور المعنى أو الصناعة قدر ما لا مانع له وجوبا وان كان من غير لفظ المذكور (قوله فالاول) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور المعنى (قوله فالاول نحو زيدا اضرب أخاه) يقدر فيه أهن دون اضرب أى لان تقدير اضرب فى هذا المثال يؤدى الى خلاف المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرب لهذا المعنى قدر ما يلزمه بحسب العرف وهو فعل الاهانة هذا وقد وقع للمصنف فى حواشى التسهيل أنه قال لو قدرت العامل فى زيدا من قولك زيدا ضربت أخاه لفظ ضربت لم يكن عندى ببعيد أو يكون ذلك الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى وهذا مخالف لما قرره فى المغنى من أن شرط الدليل اللفظى أن يكون طبق المحذوف يعنى بحسب معناه كما مر فتأمله وفى قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقى نظر اه دمامينى (قوله يقدر فيه أهن) أى لان القصد الامر باهانة زيد لا ضربه (قوله قدرت أهن) أى لان اهانة زيد اهانة للاخ (قوله والثانى) أى ما اذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصناعة (قوله أن يقدر نصحت زيدا) اى فالمعنى نصحت زيدا نصحت له (قوله أولى من تقدير غير الملفوظ) وهو أرشدت أى أنك لا تقدر أرشدت زيدا نصحت له لان الارشاد معناه النصح لكن ليس من اللفظ المذكور (قوله وقد مضى) أى بأنه لا يجوز حذف اسم الفعل وابقاء عمله لانه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا يجوز أن يكون دلوى معمولا لدونك المذكور لان اسم الفعل لا يتقدم معموله عليه (قوله وأضرب منا الخ) القوانس جمع قونس يطلق على بيضة الحديد وعلى عظم بين اذنى الفرس قال أبو عبيدة فى كتاب أيام العرب غزت بنو سليم ورئيسهم عباس ابن مرداس السلمى مرادا فجمع له عمرو بن معديكرب فاقتتلوا قتالا شديدا حتى كره كل واحد منهم ما صاحبه فقال عباس بن مرداس معلقته ومنها

فدعها ولكن هل أتاها مغارنا * لاعدائنا نزجو الثقال الكوانسا

فلم أر مثل الحى حيا مصبحا * ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا

أكر فأحمى للحقيقة منهم * وأضرب منا بالسيوف القوانسا

اذا ما شددنا شدة نصبوا لها * صدور العوالى والرماح المداعسا

اذا الخيل جالت عن صريع فكرها * عليهم فما يرجعن الا عوابسا

والكوانس المستترات والمراد بالحى أعداؤهم والمصبح بفتح الباء الذى يؤتى فى الصباح

للغارة

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لانا فررنا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطى زيد أمس درهما التقدير أعطاه ولا يقدر اسم فاعل لانك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد وقال بعضهم في قوله تعالى لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذى فطرنا ان الواو للقسم فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة ويجب أن يقدر والذى فطرنا لانؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في الضرورة كقول أبي طالب

واللّه لن يصلوا اليك بجمعهم
حتى أوسد في التراب دفينا

وقال الفارسى ومتابعوه في واللائى لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة اشهر وهذا لا يحسن وان كان ممكنا لانه لو صرح به اقتضت الفصاحة ان يقال كذلك ولا تعاد الجملة الثانية

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فايهما أولى) *

قال الواسطى الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الاولى كونه الخبر لان التجوز في أواخر الجملة أسهل نقل القولين ابن اياز ومثال المسئلة فصبر جميل أى شأنى صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره ومثله طاعة معروفة أى الذى يطلب منكم طاعة معلومة لا يرتاب فيها لا ايمان باللسان لا بواطنه القلب أو طاعتكم طاعة معروفة أى عرف أنها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأيمان الكاذبة

---

للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه وصف قومه المغار عليهم بصدر البيتين أى لم أر مثل الحى الذى أغرنا عليهم صباحا ولم أر كرا مثل كرهم ووصف قومه بعجز البيتين أى لم ار فوارس مثلنا عند ملاقاتهم ولم أر أضرب منا بالسيوف يضرب القوانس (قوله القوانسا) لا يصح نصبه بأضرب لانه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به فهو حينئذ معمول لمحذوف لكن يقدر فعلا أى يضرب القوانسا ولا يقدر اسم تفضيل دل عليه المذكور (قوله فكيف يعمل فيه المقدر) أى اسم التفضيل المقدر (قوله من اعمال اسم الفاعل الماضي المجرد) أى واذا كان اسم الفاعل الماضي المجرد المذكور لا يعمل فاولى المقدر لانه ضعيف (قوله دليل الجواب) أى جواب القسم وقوله جملة النفي أى قوله لن نؤثرك أى أن هذه الجملة دليل لجواب القسم لا أنها جواب لتقدمها (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى أنا نقدر جواب القسم على طبق الدليل لكن لا من كل وجه لانا لا نقدر لن في الجواب بل نقدر لا لان القسم لا يجاب الخ فههنا انما خولف المذكور للصناعة (قوله ويجب أن يقدر الخ) أى كما يجب أن يقدر جواب لما في قوله تعالى ولقد أهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا ماضيا مجردا من قد وان كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من أن لما لا يقترن جوابها بقد هذا ان قلنا انها حرف وجود لوجود وان قلنا انها ظرف بمعنى حين كان عاملها أهلكنا المذكور ولا جواب مقدر (قوله واللّه لن يصلوا اليك الخ) قدمر الكلام على هذا البيت في الباب الاول في فصل لن من حرف اللام ومر أنه يحتمل أن يكون مما حذف منه الجواب للدلالة عليه بما بعده أى واللّه انك لآمن على نفسك فلا دليل فيه على أن الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق اه دماميني

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى) *

(قوله اذا دار الامر) أى لتعارض القرائن أو لحصول الغرض بأيهما فلا تلزم قرينة بأحدهما على الخصوص (قوله الاولى كون المحذوف المبتدأ) أى وهو الارجح (قوله وقال العبدى الاولى كونه الخبر) قد يقال قد تقرر أنه لا بد في الحذف من استحضار صورة المحذوف ضرورة أنه لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد أن يقدر المسند تارة والمسند اليه أخرى على وجوه مختلفة والجواب أن فرض الكلام عند تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف اه دماميني (قوله لان التجوز) أى التساهل والحذف وقوله أسهل أى من الحذف في أوائلها (قوله طاعة معروفة) أى في قوله تعالى قل لا تقسموا طاعة معروفة (قوله الذى يطلب منكم) أى أيها المنافقون (قوله لا ايمان) بكسر الهمزة يعني التصديق أى لا تصديق باللسان (قوله أو طاعتكم الخ) هذا تنويع في تقدير المبتدا (قوله أو طاعة معروفة) اشارة لتقدير الخبر (قوله الأيمان) أى الحلف الدال عليه قوله تعالى وأقسموا باللّه جهد

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ولو عرض ما يوجب التعين عمل به كما فى نعم الرجل زيد على القول بأنهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا استتر مسده ومثله حبذا زيد اذا حمل على الحذف وجزم كثير من النحويين فى نحو عمرك الله لأفعلن وايمن الله لأفعلن بأن المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير اما قسمى ايمن الله أو ايمن الله قسم لى انتهى ولو قدرت ايمن الله قسمى لم يمتنع اذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح

---

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى أولى) *

---

لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون الحذف كلا حذف فأما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يعتضد الاول برواية أخرى فى ذلك الموضع أو بموضع آخر يشبهه أو بموضع آت على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله * ليبك يزيد ضارع لخصومة *

أيمانهم (قوله ما يوجب التعيين) أى تعيين المحذوف (قوله اذ لا يحذف) علة لمحذوف أى فانه يتعين أن يكون المحذوف هنا المبتدأ لانه لا يحذف الخ (قوله على الحذف) أى فهو محتمل لحذف المبتدا وزيد الخبر والاصل حبذا الممدوح زيد أو لحذف الخبر وزيد مبتدأ والاصل حبذا زيد الممدوح وهذا كله بناء على ان حب فعل وذا فاعل لان الحذف انما هو على هذا القول لا على القول بأن حبذا اسم بمعنى المحبوب فانه مبتدأ وزيد خبر ولا حذف (قوله بأن المحذوف الخبر) أى لسد جواب القسم مسده (قوله لم يمتنع) أى لم يمتنع كون قسمى خبرا (قوله والباقى) أى الاسم الموجود بلا حذف (قوله فالثانى أولى) أى كون المحذوف مبتدأ والموجود خبرا وذلك نحو زيد جوابا لمن قام فان اعرابه خبر المبتدا محذوف والتقدير القائم زيد أولى من اعرابه فاعلا لفعل محذوف والتقدير قام زيد (قوله الا أن يعتضد الاول) أى كون المحذوف الفعل والموجود فاعلا فان تعضد كان أولى (قوله أو بموضع آت على طريقته) هذا بمعنى ما قبله بدليل ما يأتى (قوله فالاول) أى ما اذا اعتضد المحذوف برواية أخرى فى ذلك الموضع (قوله يسبح له فيها) الشاهد فى قوله بعد رجال أى يحتمل أنه خبر والاصل هم أى المسبحون له بالغدو والآصال رجال ويحتمل أنه فاعل لفعل محذوف أى يسبحه رجال وهذا أولى لانه يعضد بقراءة كسر الباء فان رجال فيها فاعل (قوله بفتح الحاء) أى فالله العزيز الحكيم يحتمل أن يكون خبرا لمحذوف تقديره هو أى الموحى وأن يكون فاعلا لفعل محذوف أى يوحيه الله وهذا أولى لانه تعضد بقراءة كسر الحاء فانه فيها فاعل لا خبر (قوله ورفع القتل) أى على أنه نائب الفاعل وأما رفع الشركاء فيحتمل لكونه خبرا لمحذوف تقديره هم أى المزينون ويحتمل لكونه فاعلا لمحذوف أى زينه شركاؤهم وهذا الثانى أولى لانه تعضد بقراءة البناء للفاعل فان الشركاء فيها فاعل لزين مؤخر وقتل أولادهم مفعوله مقدم (قوله ليبك يزيد الخ) هذا صدر بيت عجزه * ومختبط مما تطيح الطوائح * والبيت للحرث بن ضرار النهشلى وقيل للحرث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلى ويزيد المذكور فى البيت هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع وقوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل أى يبكيه من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهرا للأذلاء والضعفاء والمختبط من يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس والقياس مطاوح لكن جمع على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة ومما متعلق بمختبط وما مصدرية أى يسأل من أجل اذهاب الوقائع ماله أو بيبكى المقدر أى يبكى لاجل هلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضى عدل اليه استحضارا لصورة ذلك الامر الهائل قال بعضهم يحتمل أن لا يكون البيت من الحذف بالكلية بأن يكون يزيد منادى أى ليبك يا زيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح ياء ليبك أو النائب عن الفاعل ان كان بضمها ورد بأن



Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

فمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يسبحه رجال و يوجبه الله وزينه شركاؤهم و يبكيه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها فى رواية ( ٣٢٩ ) من بنى الفعل فيهن للفاعل * والثانى كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجىء ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفى مواضع آتية على طريقته نحو قالت من أنبأك هذا قال نبأنى العليم الخبير قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى) *

وفيه مسائل * احداها نون الوقاية فى نحو أتحاجونى وتأمرونى فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول أبى العباس وأبى سعيد وأبى على وأبى الفتح وأكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى * الثانية نون الوقاية مع نون الاناث فى نحو قوله

* يسوء الفاليات اذا فلينى *

هذا هو الصحيح وفى البسيط أنه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن فى التسهيل أن المحذوف الاولى وأنه مذهب سيبويه * الثالثة تاء الماضى مع تاء المضارع فى نحو نارا تلظى وقال أبو البقاء فى قوله تعالى فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين يضعف كون تولوا فعلا مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور

المعروف مع بناء ليبك للفاعل نصب يزيد على أنه مفعول فيكون ذلك مرجحا لكونه فى رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى اه دمامينى (قوله فمن رواه مبنيا للمفعول) أى ويزيد بالرفع نائب فاعل وضارع يحتمل أنه خبر لمحذوف تقديره هم أى الباكون عليه ويحتمل أنه فاعل لمحذوف أى يبكيه ضارع وهذا أولى لانه تعضد برواية البناء للفاعل فان ضارع فيها فاعل ليبك ويزيد بالنصب مفعوله (قوله ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت) الصواب ولا تقدر هذه المرفوعات أخبارا حذفت مبتدآتها ففى الكلام قلب (قوله لان هذه الاسماء) علة لتقدير المرفوعات فواعل لا اخبارا (قوله قد ثبتت فاعليتها) أى فتعين الفاعلية فى هذه الرواية بعضد احتمال الفاعلية فى الرواية الاخرى (قوله والثانى) وهو ما اذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه (قوله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم) أى بحيث يجعل الله مبتدأ والخبر محذوف وفيه أن هذا خلاف المبحث لان أصل المبحث أن الموجود يحتمل أنه خبر أو فاعل والمحذوف يحتمل أنه مبتدأ ويحتمل أنه فعل فالاولى أن يقول فلا يقدر ليقولن هو الله بل يقدر خلقهم الله (قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم) أى فلم يقل هو العزيز الخ

* (اذا دار الامر بين كون المحذوف أولا وثانيا فكونه ثانيا أولى) *

(قوله أولى) أى لان الحذف فى الآخر أسهل منه فى الاول (قوله نون الوقاية) أى مع نون الرفع (قوله بنون واحدة) أى بدون تشديد وهى نون الرفع والنون المحذوفة نون الوقاية لانها الثانية (قوله وهو قول الخ) أى كون المحذوف هو الثانى وهو نون الوقاية (قوله أن المحذوف الاولى) أى نون الرفع (قوله يسوء الفاليات الخ) جمع فالية وهى من تفتش الشعر لاخراج القمل وهذا عجز بيت لعمرو بن معديكرب صدره

* تراه كالثغام يعل مسكا * والضمير المنصوب فى تراه للشيب والثغام نبت يكون فى الجبال أبيض اذا يبس يشبه به الشيب ومعنى يعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد أخرى من العلل وهو الشرب الثانى يقال عله يعله بالضم والكسر اذا سقاه السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل بهن ما يكرهنه (قوله اذا فلينى) أى فهذه النون نون الاناث وحذفت نون الوقاية (قوله هذا) أى كون المحذوف نون الوقاية هو الصحيح (قوله الاولى) وهى نون الاناث الفاعلة (قوله وأنه مذهب سيبويه) وفيه أنه يلزمه حذف الفاعل مع أنه لا يجوز حذفه عنده ولا عند أصحابه (قوله تاء الماضى) أى التاء التى فى الماضى قبل جعله مضارعا فتلظى فعلا ماضيا اذا جعل مضارعا قيل فيه تتلظى بدخول تاء المضارعة فاذا أريد حذف احدى التاءين كان المحذوف هى الثانية وهى تاء الماضى (قوله نحو نارا تلظى) أى فهو مضارع حذفت منه تاء الماضى ولو كان ماضيا لقيل تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث (قوله فعلا مضارعا) أى وانما هو ماض للغائبين (قوله لان المحذوف) أى

على تقدير كونه مضارعا الثانية أى وهى تاء الماضى لا الاولى وهى تاء المضارعة (قوله والمخالف فى ذلك هشام) أى فجعل المحذوف تاء المضارع (قوله ثم ان التنزيل) هذا ترق فى الاعتراض على أبى البقاء القائل انه يضعف كونه فعلا مضارعا وحاصله أنه يلزم حينئذ أن لا يكون فعل مضارع فى القرآن حذفت منه التاء لان القرآن ليس فيه ضعف (قوله مشتمل على مواضع كثيرة) أى محذوف منها التاء (قوله لاشك فيها) أى لاشك فى كون الفعل فيها مضارعا (قوله ولقد كنتم تمنون الموت) اى تتمنون فحذفت الثانية فهو مضارع اذ لو كان ماضيا لما لحقته نون علامة الرفع (قوله الرابعة الخ) فيه أن هذه المسئلة الرابعة والخامسة من مسائل الصرف فلا مدخل لهما فى الاعراب فالاولى حذفهما (قوله نحو مقول ومبيع الخ) أصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى القاء فالتقى ساكنان أحدهما عين الكلمة والآخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف أحدهما ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول كما ذكر المصنف لانها زائدة وقريبة من الطرف وبدليل بقاء الياء فى مبيع ولا وجه لتكلف قلبها عن واو ومذهب الاخفش أن المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول جىء بها لغرض ولان الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول منهما (قوله خلافا للاخفش) أى القائل ان المحذوف عين الكلمة (قوله والباقى) أى وهو الالف المنقلبة عن الواو لان الاصل اقوام واستقوام نقلت حركة الواو للساكن قبلها فتحركت الواو بحسب الاصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن فقلبت ألفا فالتقى ساكنان فحذف أحدهما (قوله يازيد زيد اليعملات) هذا بعض بيت من مشطور الرجز تمامه الذبل وبعده * تطاول الليل عليك فانزل * والذبل بضم المعجمة وتشديد الموحدة جمع ذابلة وهى الضامرة (قوله اليعملات) جمع يعملة وهى الناقة النجيبة المذللة المطبوعة على العمل بفتح الياء والميم فى المفرد والظاهر أن الجمع كذلك أيضا اذ لا ضرورة للتغيير ولكن الشائع ضم الميم فى الجمع تأمل (قوله بفتحهما) أى بفتح زيد فيهما (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) أى فكل فيه الحذف من الثانى لدلالة الاول والاصل يازيد اليعملات يازيد اليعملات وبين ذراعى الاسد وجبهة الاسد ثم حذف من الثانى ووسط زيد وجبهة بين المضاف والمضاف اليه وعلى هذا الاعراب فيقال ان زيد الاول مضاف واليعملات مضاف اليه وزيد الثانى فصل بينهما وهو مضاف لمحذوف (قوله وبين ذراعى وجبهة الاسد) الواو الاولى من المصنف للعطف ومابعدها عجز بيت للفرزدق صدره * يامن رأى عارضا أسر به * والمنادى محذوف أى ياقوم ومن استفهامية ويحتمل أن تكون موصولا وهى المنادى فلا حذف والعارض السحاب الذى يعترض فى الافق وأسر مضارع مبنى للمفعول أى أجعل مسرورا فرحا به وذراعا الاسد كوكبان معلومان من منازل القمر وجبهة الاسد أربعة أنجم من منازل القمر أيضا (قوله خلافا للمبرد) أى القائل انه حذف من الاول لدلالة الثانى لئلا يلزم الفصل بين

المضاف

والمخالف فى ذلك هشام الكوفى ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لاشك فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون الموت * الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش * الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما ألف الافعال والاستفعال والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش أيضا * السادسة نحو يازيد زيد اليعملات بفتحهما و * بين ذراعى وجبهة الاسد * وهذا هو الصحيح خلافا للمبرد

المضاف والمضاف اليه بالاجنبي وهذا وجيه ولكن الاول أرجح (قوله زيد وعمرو قائم) أى فقائم خبر عن الاول وحذف من الثانى وقوله ومذهب الخ مقابل للقول الذى مشى عليه المصنف (قوله أن الحذف فيه من الاول) أى وأن قائم المذكور خبر عن عمرو وقوله لسلامته من الفصل أى بين المبتدا والخبر وقوله ولان فيه اعطاء الخبر أى المذكور للمجاور أى لمجاوره وهو عمرو (قوله مع أن مذهبه الخ) أى فقد وقع فى كلامه تعارض على أن الفصل بين المبتدا والخبر أسهل من الفصل بين المتضايفين الذى قال به (قوله قال ابن الحاجب الخ) جواب عن التعارض الواقع فى كلام سيبويه (قوله ليبق المضاف الخ) حاصل كلامه أنه لو لم يوسط زيد الثانى بين المتضايفين لكان فى اللفظ قبح بخلاف ما لو قدم خبر المبتدا وذكر المبتدأ بعده بلا خبر فلا قبح فلما كان لا قبح ولم يقدم الخبر علم أنه للثانى (قوله عوضا عما ذهب) أى لأجل دفع قبح نصب زيد الثانى من غير تنوين (قوله عوضا عما ذهب) بيانه أن سيبويه والجماعة قالوا فى يا زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثانى فزيد الاول مضاف لليعملات الملفوظ بها وزيد الثانى مضاف لليعملات محذوفة وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان الحذف من الاول لا من الثانى وشبهته أنه يلزم على المذهب الاول محذوران أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة والآخر الفصل بين المضاف والمضاف اليه وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا يضر وبيانه انه لما حذف المضاف اليه من الثانى وزيد الاول مضاف لليعملات المذكور صار التركيب هكذا يا زيد اليعملات زيد فبقى زيد الثانى غير تام لان تمام الاسم اذا لم تكن أل بالتنوين أو الاضافة فأخر اليعملات لتكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد الثانى وتم الاول بما بعده وهكذا القول فى بين ذراعى وجبهة الاسد (قوله اذ كان) كان زائدة وهذا علة لما قبله أى لان الخبر يحذف الخ (قوله من غير قبح) أى بخلاف حذف التنوين من غير اضافة ولا ساد مسدها (قوله عامل فى الخبر) أى على طريق التنازع ولم يجزه الجماعة (قوله فالاولى الخ) أى لان المذهب البصرى يرجح اعمال الثانى فى باب التنازع (قوله فى مسئلة الاضافة) أى فيقال ان الاسمين تنازعا المضاف اليه وأعمل الثانى لقربه (قوله فى مسئلة الاضافة) أى فالمنصوص فى المبتدأين لا فى الاضافة فيقاس عليه (قوله الخلاف) أى فى المسئلة السابقة (قوله عند التردد) أى الاحتمال وأما ان قامت قرينة على محله تعين (قوله فى أن الحذف من الاول) أى لان افراد الخبر وهو راض يعين أنه خبر عن المبتدا الثانى وخبر الاول محذوف أى راضون (قوله هل طب) أى طبيب فانى أى دنف وقوله دنفان أى هالكان من العشق (قوله ومن الثانى) أى ولا تردد فى أن الحذف من الثانى فى قوله الخ (قوله لئن اجتمعت الانس والجن الخ) اللام موطئة للقسم وان حرف شرط جازم واجتمعت فعل الشرط ولا يأتون جواب القسم لانه اذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر وجوبا (قوله

---

* السابعة نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ومع ان مذهبه فى نحو يا زيد زيد اليعملات أن الحذف من الثانى قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثانى بين المتضايفين ليبق المضاف اليه المذكور فى اللفظ عوضا عما ذهب وأما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع فى موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح فى ذلك انتهى وقيل أيضا كل من المبتدأين عامل فى الخبر فالاولى اعمال الثانى لقربه ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك فى مسئلة الاضافة * (تنبيه) * الخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد فى أن الحذف من الاول فى قوله

نحن بما عندنا وأنت بما
عندك راض والرأى مختلف

وقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما
* وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ومن الثانى فى قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

اذلو كان الجواب للثانى) هو الشرط (قوله فقلنا بذلك) أى بجعل الجواب للثانى فى نحو
ان أكلت الخ قياسا على ماسبق مما اذا اجتمع شرط وقسم قال الدمامينى ظاهره ان
القول بذلك فى هذه اليمين انما هو بطريق القياس على ماسبق فقط مع ان فى اليمين
دليلا على ذلك غير القياس لان الجواب لو كان للثانى وهو وجوابه جواب الاول
لدخل الفاء على الشرط الثانى ولا فاء فامتنع كونه مع الجواب المتأخر جوابا (قوله
وفى أما الخ) المقصود التنظير فى مطلق أن الحذف من الثانى لأن الاول وجوابه
جواب الثانى (قوله فروح) جواب أما لا جواب ان لأن أما أسبق (قوله ولولا رجال
مؤمنون الخ) هذا يقتضى أن يكون لعذبنا جوابا للولا ولولا وجوابها دليلا على
جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهذا مشكل فى هذا والظاهر ان هذا
ليس من ذلك القبيل فيجعل جواب لولا محذوفا أى لولا كراهة أن تهلكوا ناسا مؤمنين
بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف
أيديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه وفى الكشاف يحتمل أن لو تزيلوا أى
تميزوا من الاختلاط كالتأكيد لما قبله وحينئذ فلا يطلب جوابا اذ مآلهما واحد
فقوله لعذبنا جواب لولا وانما كان مآلهما واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشئ
لوجود غيره ولو تدل على امتناع الشئ لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معناه
العدم اذ التزيل معناه المفارقة فصار معناه ثبوتا اه ومن هذا تعلم ان قول البوصيرى ان لم
يكن فى معادى البيت ليس من توارد شرطين اذ قوله والا تأكيد لما قبله وقد زعم ذلك
الرضى فى نحو يا زيد زيد اليعملات فقال الثانى غير مضاف كما ان الفعل المؤكد لا فاعل له
(قوله لعذبنا) أى فهو جواب لولا وأما جواب لو فهو محذوف لدلالة جواب لولا عليه
وليس لولا وجوابها دليلا للجواب فى لو لعدم استقامة الكلام فهو من الحذف من الثانى
لدلالة الاول (قوله على ذلك) أى على الحذف من الثانى (قوله على اسم الشرط) الاولى
على اداة الشرط لان المذكور حرف لا اسم (قوله لغريب) خبر ثانى لا خبر عن قيار لان
خبر المبتدا لا يقترن باللام (قوله ولا يحفظ مثل نحن قائم) قد يعترض بأن مثله محفوظ
بدليل قول الشاعر

والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

والجواب أن هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اجتزاء عنها
بالضمة كما فى قوله

اذا ما شاء ضروا من سواهم * ولا يألوهم أحد ضرارا

(قوله ولا يحفظ الخ) أى بل المحفوظ نحن قائمون (قوله وانا لنحن الصافون) فيه
ان الضمير للملائكة وهم جمع لا للمعظم نفسه فالاولى التمثيل بقوله ونحن الوارثون
لان الضمير لله وحده (قوله فأفرد) أى لانه قال يا ربى فافرد الرب وجمعه ثانيا حيث قال
ارجعون

اذ لو كان الجواب للثانى لجزم
فقلنا بذلك فى نحو ان أكلت ان
شربت فأنت طالق وفى فأما ان
كان من المقربين فروح ونحو
ولولا رجال مؤمنون ثم قال تعالى
لو تزيلوا لعذبنا وانبنى على ذلك
المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر
المقدم وتقدم المؤخر اذ التقدير
ان أكلت فأنت طالق ان شربت
وجواب الثانى فى هذا الكلام
من حيث المعنى هو الشرط الاول
وجوابه كما أن الجواب من حيث
المعنى فى أنت ظالم ان فعلت ما تقدم
على اسم الشرط بل قال جماعة انه
الجواب فى الصناعة أيضا * ومن
ذلك قوله

* فانى وقيار بها لغريب *

وقد تكلف بعضهم فى البيت
الاول فزعم أن نحن للمعظم نفسه
وأن راض خبر عنه ولا يحفظ مثل
نحن قائم بل يجب فى الخبر المطابقة
نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن
المسبحون وأما قال رب ارجعون
فأفرد ثم جمع

فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما 

*(ذكر أماكن من الحذف يقترن بها المعرب)*

ارجعون بجعل المسند اليه جمعا (قوله فلان) جواب أما (قوله فلان غير المبتدا والخبر) مراده بالغير غير مخصوص وهو المسند اليه فلا ينافى ان الحال والصفة مثل المبتدا والخبر نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبين (قوله لا يجب لهما) ثنى الضمير لان غيرهنا اثنان المنادى والمسند اليه الفعل

*(ذكر أماكن من الحذف يقترن بها المعرب)*

(قوله أى أمره) راجع للامرين وقوله لاستحالة الحقيق أى المعنى الحقيقى (قوله أى أمره) فيه أن الامر معنى لا يوصف بالمجى ولا بالاتيان وأجيب بأنا نقدر مضافا ثانيا أى جاء رسول أمر ربك وأتى رسول أمر الله أو حامل أمره أو يقال ان المصنف لاحظ أن المجى بمعنى الحصول والتحقق بعد عدم نحو أتى أمر الله تأمل (قوله فالباء للتعدية) أى لا للمصاحبة حتى يكون الذهاب مسندا لله تعالى ويحتاج للتقدير كما نحن فيه (قوله ومن ذلك) أى مما حذف فيه المضاف وقوله ما أى الكلام الذى (قوله لان الطلب) الاولى لان الحكم لاجل أن يشمل الاباحة لانها حكم ولكن ليست بطلب (قوله ليتناول الخ) أى فتقدير الاكل لا يتناول ذلك بخلاف التناول (قوله أى منافعها) أى منافع ظهورها ولا يقدر ركوب ظهورها لعدم شموله التحميل (قوله وأحلت لكم الانعام) أى منافعها (قوله ومن ذلك) أى مما حذف فيه المضاف وقوله ما أى الكلام الذى (قوله بما قد وقع) أى بما قد انقضى (قوله فانهما) أى العقود والعهد قولان لان كلا منهما قول مؤكد بالقسم (قوله وهو أولى) أى تقدير المراودة أولى (قوله لانه) أى ما ذكر من المراودة أو ذكر نظرا للخبر (قوله لانه فعلها) أى الاختيارى وهو ملام عليه (قوله بخلاف الحب) أى فانه أمر قهرى لا يلام عليه نعم يلام عليه من حيث تعاطى أسبابه كالتكليف بالايمان والحاصل أن المراودة فعل لها حاصله باكتسابها فهى قادرة على دفعها فيتأتى اللوم عليها بخلاف الحب فانه ليس فعلا لها ولا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفرطا بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه وحينئذ فلا يلام عليه فان قلت قضية هذا أن يكون تقدير فى مراودته متعينا لا أولى كما ادعاه قلت لما كان يلام عليه باعتبار أسبابه صح تقديره اه تقرير شيخنا دردير (قوله واسأل القرية) عطف على فذلكن (قوله أى والى أهل مدين) أى لان مدين بلد (قوله أى أهل القرية) ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن أهلها مجازا مرسلا لعلاقة المحلية ولا حذف فيه والتأنيث فيه نظرا للفظ وقيل أريد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان وأهله نقله ابن داود الظاهرى عن بعض أهل اللغة كما فى عروس الافراح لابن السبكى (قوله بدليل أخاهم) أى ولم يقل أخاها وأيضا الاخ انما هو للاهل لا للبلد (قوله وقد ظهر) أى المقدر فى الآية قبل (قوله لان القرية تهلك)

*(ذكر أماكن من الحذف يقترن بها المعرب)*

(حذف الاسم المضاف)

وجاء ربك فأتى الله بنيانهم أى أمره لاستحالة الحقيق فأما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدية أى أذهب الله نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعى الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم أمهاتكم أى استمتاعهن حرمت عليكم الميتة أى أكلها حرمنا عليهم طيبات أى تناولها لا أكلها ليتناول شرب ألبان الابل حرمت ظهورها أى منافعها ليتناول الركوب والتحميل ومثله وأحلت لكم الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو أوفوا بالعقود وأوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه فذلكن الذى لمتننى فيه اذ الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير فى حبه بدليل قد شغفها حبا أو فى مراودته بدليل تراود فتاها وهو أولى لانه فعلها بخلاف الحب واسأل القرية التى كنا فيها والعير التى أقبلنا فيها أى أهل القرية وأهل العير والى مدين أخاهم شعيبا أى والى أهل مدين بدليل أخاهم وقد ظهر فى وما كنت ثاويا فى أهل مدين وأما وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا فقدر النحويون الاهل بعد من وأهلكنا وجاء وخالفهم الزمخشرى فى الاولين لان القرية تهلك ووافقهم فى فجاء لاجل أوهم قائلون اذا لأذقناك ضعف الحياة وضعف الممات

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات لمن كان يرجوا الله أي رحمته يخافون ربهم أي عذابه بدليل ويرجون رحمته
ويخافون عذابه يضاهون قول الذين كفروا أي يضاهي قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى

* ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا *
فحذف المضاف الى ليلة والمضاف اليه ليلة وأقام صفته مقامه أي اغتماض ليلة رجل أرمد وعكسه نيابة المصدر عن الزمان جئتك طلوع الشمس أي وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري بل المقدم اسم لزمن القدوم * (تنبيه) * اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى نحو الحج أشهر ونحو ولكن البر من آمن فيكون التقدير الحج حج أشهر والبر بر من آمن أولى من ان يقدر أشهر الحج أشهر وذا البر من آمن لانك في الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من آخر الجملة أولى

## ﴿حذف المضاف اليه﴾

يكثر في ياء المتكلم مضافا اليه المنادى نحو رب اغفر لي وفي الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد أي من قبل الغلب ومن بعده وفي أي وكل وبعض وغير بعد ليس وربما جاء في غيرهن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون أي فلا خوف شئ عليهم ويجمع سلام عليكم فيحتمل ذلك أي سلام الله أو اضمار آل

## ﴿حذف اسمين مضافين﴾

فانها من تقوى القلوب أي فان تعظيمها من وأضيف
أفعال ذوي تقوى القلوب قبضة من أثر الرسول أي من أثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي

---

أي بدنورها (قوله أي ضعف عذاب الحياة الخ) أي لان الحياة والممات لا يتضاعفان بل عذابهما (قوله ألم تغتمض الخ) هذا صدر بيت من افتتاح قصيدة وعجزه

* وبت كما بات السليم مسهدا * ومن هذه القصيدة يذكر ناقته وقصده الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لامر أراده الله

فآليت لا أرثي لها من كلالة * ولا من حفي حتى تلاقي محمدا

السليم اللديغ كأنهم تفاءلوا له بالسلامة والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته اذا جعلته قليل النوم وآليت حلفت ولا أرثي لا أرق والكلالة الاعياء والتعب والحفي رقة اخفافها من كثرة المشي (قوله أي اغتماض ليلة رجل أرمد) أي فحذف المضاف وهو مصدر وأقيم المضاف اليه وهو اسم زمان مقامه (قوله خلافا للزمخشري) أي حيث جعل مقدم مصدرا بمعنى القدوم وحينئذ فالاصل وقت مقدم الخ (قوله مع الثاني أولى) قال العلامة الحبالي ان التأويل في الاوائل بمنزلة قلع الخف قبل الوصول الى شاطئ النهر (قوله الحج أشهر) أي فالحمل لا يصح لان الحج هو الهيئة الحاصلة من الاركان (قوله أولى من أن الخ) أي وهذا أولى الخ (قوله عند الحاجة الى التقدير) أي لان المسند اليه وقع في محله والخبر لم يصح فيحتاج فيه لتقدير لاجل صحته (قوله رب) الاصل يا ربي (قوله الغايات الخ) انما سميت بذلك لانها تصير غاية وآخرا عند الحذف وتبنى عند ملاحظة المعنى (قوله وفي أي الخ) نحو يعجبني أي قائم وكلا وعد الله الحسنى وفضلنا بعضهم على بعض وقبضت عشرة ليس غير (قوله فلا خوف) لا نافية لا عمل لها مثلها في قراءة من نون (قوله فيحتمل ذلك الخ) قال الدماميني لا وجه لتفريق المصنف بين الاثنتين حيث جزم في الاولى بتخريج واحد وجعل الثانية محتملة للتخريج على أمرين مع أن الاولى كذلك اذ يحتمل أن يقدر فلا الخوف عليهم (قوله فانها) أي شعائر الله (قوله من أفعال ذوي تقوى القلوب) الشاهد في الحذف من الثاني وهو حذف أفعال وذوي وهذا التقدير قدره الزمخشري حيث تكلم على الآية قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بها لانه لابد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به واعترضه أبو حيان بأن ما قدره عار من راجع من الجزاء الى من ألا ترى أن قوله فان تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ليس في شئ منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي أداته من فالاولى أن يكون التقدير فان تعظيمها منه من تقوى الخ فيكون ضمير منه عائدا على من فيرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه قلت الذي يظهر لي أن في تقدير الزمخشري اشارة الى الراجع من جهة أن المصدر من قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولابد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالرابط ضمير غايته أنه حذف لفهم المعنى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وقال رؤبة

* وقد جعلتنى من حزيمة اصبعا *

أى ذا مسافة اصبع (حذف ثلاث متضايفات) فكان قاب قوسين أى فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشرى *(تنبيه)* للقاب معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفيها وعلى تفسير الذى فى الآية بالثانى فقيل هى على القلب والتقدير قابى قوس ولو أريد هذا لا غنى عنه ذكر القوس (حذف الموصول الاسمى) ذهب الكوفيون والاخفش الى اجازته وتبعهم ابن مالك وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم آمنوا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم وقول حسان

أمن يهجو رسول الله منكم ... ويمدحه وينصره سواء

وقول آخر

ما الذى دأبه احتياط وحزم ... وهواه أطاع يستويان

أى والذى أنزل ومن يمدحه والذى أطاع هواه (حذف الصلة) يجوز قليلا لدلالة صلة أخرى كقوله

وعند الذى واللات عدنك احنة ... عليك فلا يغررك كيد العوائد

وأضيف المصدر للمفعول فلزم الاتيان به منفصلا وهذا لاحرج فيه وبعد هذا كله فالظاهر أن من الجارة تعليلية لا تبعيضية أى فان تعظيمها لاجل تقوى القلوب أو لابتداء الغاية أى ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا يحتاج الى تقدير المضافين المذكورين فان قلت فلم جمع القلوب وأفرد الضمير قلت حملا على معنى من ولفظها اه دمامينى (قوله جعلتنى) أى العرادة وهى الفرس المذكورة فى صدر البيت (قوله وقد جعلتنى الخ) نسبة هذا لرؤبة سهو فانه من أهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه فى المفصل للاسود بن يعفر وصدره * فأدرك ارقال العرادة ظلعها * العرادة بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر والارقال بالكسر نوع من السير والظلع العرج وحزيمة اسم رجل وغلط من قال قبيلة من باهلة لقوله

* فان تنج منها يا حزيم بن طارق * فقد تركت ما خلف ظهرى بلقعا
اذا المرء لم يغش الكريهة أوشكت * حبال الهوينا بالفتى أن تقطعا

وحزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاى ومعنى البيت أن هذه الفرس أدركها العرج وقد أدنتنى من هذا الرجل أو القبيلة وبقى بينى وبينه مقدار مسافة اصبع (قوله فكان مقدار مسافة قربه) أى من الله (قوله من اسم كان) أى المستتر وهو البارز عند التقدير الذى أضيف اليه القرب (قوله وواحد من خبرها) وهو مثل المضاف لقاب قوسين (قوله القدر) أى وعلى هذا لا يحتاج لتقدير مثل (قوله وما بين) أى المقدار الذى بين (قوله وطرفيها) أى الطرفين الذين يشد الوتر فيهما (قوله فقيل هى على القلب) اى لان كل قوس له قابان لا أن القوسين لهما قاب واحد كما هو صريح الآية فلذا كان مقلوبا أى قابى قوس ومعلوم ان القابين هما نفس القوس فلو أريد ذلك لقال فكان قوسا وبحذف قاب فتعين أنه ليس على القلب والمعنى قابا من قوسين وهو كناية عن القرب (قوله لا غنى عنه ذكر القوس) كيف الاغنا مع أن المراد تحديد القرب بقرب أحد القابين من الآخر لا تحديد القرب بالقوس وذكر القوس مجردا عن اضافة القابين اليه لا يفيد ذلك المراد بل انما يفيد الثانى ثم ان هذا تحديد لقربه عليه السلام من جبريل أو أن هذا التحديد تقريب للقرب المعنوى من الله (قوله آمنوا بالذى أنزل الينا الخ) صوابه آمنا كما هو التلاوة ففى سورة العنكبوت وقولوا آمنا بالذى أنزل الينا وأنزل اليكم (قوله ما الذى دأبه) الدأب بفتح الدال المهملة وسكون الهمز العادة والشأن وقد تفتح همزته والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر (قوله أى والذى أنزل الخ) الداعى للتقدير فى الآية أن القرآن المنزل الينا مغاير لما أنزل لليهود من التوراة والداعى للتقدير فى البيتين الاخبار عن المبتدا بمادة التسوية وهى انما تكون بين متعدد (قوله والذى أطاع هواه) أى فهو فى البيت مفعول مقدم (حذف الصلة) (قوله يجوز قليلا) أى يجوز حذفها مع بقاء الموصول بقلة (قوله وعند الذى) خبر

أي الذى عادك أو دلالة غيرها كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك * ثم وجههم الينا أي نحن الاولى عرفوا بالشجاعة وقال بعد اللتيا واللتيا والتى

اذا علتها أنفس تردت

فقيل يقدر مع اللتيا فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل يقدر اللتيا دقت واللتيا دقت لان التصغير يقتضى ذلك وصلة الثالثة الجملة الشرطية وقيل يقدر مع اللتيا فيهما عظمت لا دقت وانه تصغير تعظيم كقوله

* دويهية تصفر منها الانامل *

﴿حذف الموصوف﴾

قوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف أى حور قاصرات وألناله الحديد أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا أى ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتى وذلك دين القيمة أى دين الملة القيمة ولدار الآخرة خير أى ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجرى الحياة الآخرة بدليل وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور ومنه حب الحصيد أى حب النبت الحصيد وقال سحيم

* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا *

قيل تقديره أنا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكى على أنه منقول من نحو قولك زيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله

* نبئت أخوالى بنى يزيد *

مقدم واحنة مبتدأ مؤخر وقوله عدنك من العيادة وهى زيارة المريض والاحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء الحقد ويجمع على احن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة قال الدمامينى وفى البيت تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد جميع من تقدم ذكره وفيه مذكر فدخوله فى ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل أن يكون على حذف عاطف ومعطوف أى كيد العوائد والعائد فلا تغليب قال الشمنى واقول الوجه هو الثانى لان المصنف ذكر فى السادس عشر من الباب السادس أن تغليب المؤنث على المذكر انما هو فى مسئلتين وليس ما نحن فيه واحدا منهما (قوله أى الذى عادك) أى بدليل اللات عدنك (قوله او دلالة غيرها) أى غير الصلة كالمقام (قوله بعد اللتيا) بفتح اللام باجماع النحاة الا الاخفش فانه أجاز الضم فيها وهو تصغير التى والشاهد فى اللتيا الاولى والثانية (قوله تردت) أى سقطت (قوله نظير الخ) أى فيكون من حذف الصلة لدلالة صلة مثلها مثل * وعند الذى واللات عدنك احنة * (قوله المذكورة) أى اذا علتها (قوله لان التصغير يقتضى ذلك) أى فيكون من حذف الصلة لا لدلالة صلة عليها مثل

نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

(قوله سيأتى) أى فى الباب السادس والمراد بالبحث كلام أى أن فيه كلاما سيأتى وحاصله أن بعضهم نقل عن سيبويه ان قليلا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير فليضحكوه أى الضحك فى حال كونه قليلا وليبكوه أى البكاء فى حال كونه كثيرا وسيأتى الكلام فيه هنالك (قوله أى دين الملة القيمة) هكذا وقع فى غالب النسخ وهو تقدير الزمخشرى وجماعة ومعنى القيمة على هذا المستقيمة المعتدلة واضافة دين للملة بيانية وفى بعض النسخ أى دين الامة القيمة وهو موافق لما روى عن النضر بن شميل أنه قال سألت الخليل عن القيمة فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد (قوله وقال سحيم) هذا هو الصواب وما فى نسخة ابن سحيم خلاف الصواب وتمام البيت * متى أضع العمامة تعرفونى * وقد تقدم الكلام عليه فى غير (قوله علم محكى) أى علم على أبيه وقوله على أنه منقول أى وحينئذ فهو علم محكى من جملة وحينئذ فلم يصرف بل هو مبنى (قوله لا من قولك جلا زيد) انما منع نقله عند هذا القائل من جلا فى قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا منصرفا اذ هذا الوزن غير مؤثر فى منع الصرف عند الجمهور لانه وزن لا يخص الفعل بل يستوى فيه الفعل والاسم وأما اذا جعلناه جملة كان مبنيا لان ما كان من قبيل المبنيات اذا حكى فانه يبقى على بنائه قبل الحكاية لان الحق أن الجملة من حيث هى جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت اجزاؤها معربة (قوله جلا زيد) أى بحيث يكون منقولا من مفرد والا لنونه لانه ليس على وزن يخص الفعل (قوله نبئت أخوالى الخ) الفديد الصوت يقال فد الرجل يفد فديدا اذا صوت وبنى يزيد منصوب على البدل من أخوالى ولهم فديد جملة

في

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ظلما علينا لهم فديد * فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والالأعرب غير منصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه * واختلف في المقدر مع الجملة في نحو ومنا ظعن ومنا أقام فأصحابنا يقدرون موصوفا أي فريق والكوفيون يقدرون موصولا أي الذي أو من وما قدرناه أقيس لان اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ومثله

* ما منهما مات حتى لقيته *

نقدره بأحد ويقدرونه بمن وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به أي الا انسان أو الا من وحكى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة ورده بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

﴿ حذف الصفة ﴾

يأخذ كل سفينة غصبا أي صالحة بدليل أنه قرئ كذلك وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شئ أي سلطت عليه بدليل ما تذر من شئ أتت عليه الآية قالوا الآن جئت بالحق أي الواضح والا كان مفهومه كفرا وما نريهم من آية الا هي أكبر من أختها وقال

* فلم أعط شيأ ولم أمنع *

(وقال)

* وليست دارنا هاتا بدار *

أي من أختها السابقة وبدار طائلة ولم أعط شيأ طائلا دفعا للتناقض فيهن قل يا أهل الكتاب لستم على شئ أي نافع ان تظن الا ظنا أي ضعيفا

﴿ حذف المعطوف ﴾

ويجب أن يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن أنفق من بعده

في موضع المفعول الثالث ولهم متعلق بمحذوف أي كائن وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقديمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب وليس متعلقا بفديد لانه مصدر كالنعيق فلا يتقدم عليه معموله وظلما في موضع الحال من الضمير في علينا أو أنه مفعول له والعامل فيه محذوف متعلق به علينا دل عليه قوله لهم فديد والتقدير حملوا علينا أو شدوا علينا أو يصيحون علينا ظلما ويجوز جعل هذه الجملة مفعولا ثالثا ويجوز أيضا جعل ظلما مفعولا ثالثا أي ذوي ظلم ويكون لهم فديد على هذين الوجهين في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما ويجب أن تضبط الميم من قوله لهم بضمة مشبعة ليكون قوله ظلما علينا لهم فديد موافقا لقوله نبئت أخوالي بني يزيد في الوزن لان الوزن وان كان لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الاختلاف اذ الثاني من مخلع البسيط قطعا ان سكنت الميم والاول اما نصف بيت من مصرع الرجز أو مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم (قوله المال يزيد) أي فهو منقول من جملة فلذا لم ينون وحكي (قوله يزيد المال) أي حتى يكون منقولا من مفرد (قوله والالأعرب غير منصرف) أي غير منون لانه على وزن يخص الفعل (قوله واختلف في المقدر الى قوله حذف الصفة) موجود في بعض النسخ (قوله فأصحابنا) أي البصريون بدليل المقابلة بالكوفيين لأن المراد المصاروة الشامل للمغاربة وان كان هو من المصاروة وهم بصريون لان المقابلة تأبى ذلك (قوله لتلازمهما) علة لقوله أشد أي واذا كانا متلازمين فلا يسهل حذف أحدهما وقوله قدمائهم أي الكوفيين وقوله أن الجملة القسمية لا تكون صلة أي وهذا بخلاف كلام الكوفيين فانهم لما قدروا من في قوله وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به لزم أن تكون الصلة قسمية وقوله ورده أي الفراء وقوله وان منكم لمن ليبطئن اى فقد وقعت الجملة القسمية صلة

﴿ حذف الصفة ﴾

(قوله أي صالحة) أي للسير فيها (قوله فلا فائدة فيه) أي في التعييب الحامل على عدم أخذها فوجب أن يقدر الوصف لاجل أن يكون للتعييب فائدة (قوله فلا فائدة فيه) أي في تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعني وتعييبها يخرجها عن كونها صالحة فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة فيجب تقديرها اه شمني (قوله والا كان مفهومه) وهو أنه كان قبل الآن على الباطل (قوله وليست دارنا الخ) هذا عجز بيت صدره * وليس لعيشنا هذا مهاة * أي صفاء ولذة وقوله هاتا أي هذه أي دار الدنيا (قوله دفعا للتناقض فيهن) أما التناقض في قوله دارنا فيفيد أنه له دار وقوله ليست بدار يفيد أنه ليس له دار وقوله فلم أعط شيأ ظاهره أنه لم يحصل له أعطاء شئ وقوله ولم أمنع يفيد أنه أعطى شيأ وهو تناقض وأما الآية فقوله الا هي أكبر من أختها من المعلوم أن مفاد الآية أن كل آية توصف بكونها أكبر وغيرا أكبر لأنه اذا كان كل آية أكبر من غيرها فتكون هذه أكبر وغيرها مفضولا

دليل التقدير أن الاستواء انما يكون بين شيئين ودليل المقدر أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا لا نفرق بين أحد من رسله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم اى بين أحد وأحد منهم وقيل أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله فى قل هو الله أحد بل هو الموضوع للعموم وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ورد بأنه يقتضى حينئذ أن المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره فى النبوة وفى لزوم هذا نظر والذى يظهر لى وجه التقدير وأن المقدر بين أحد وبين الله بدليل ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم الحر أى والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه فى أول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن أى وما تحرك واذا فسر سكن باستقر لم يحتج الى هذا فان أحصرتم فما استيسر من الهدى أى فان أحصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا أو به أذى من رأسه ففدية أى فحلق ففدية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى ايمانها خيرا أى ايمانها وكسبها والآية من اللف والنشر وبهذا التقدير تندفع

والغير أيضا أكبر وهذه مفضولة فصار كل آية فاضلة ومفضولة وهو تناقض فاذا قلنا أكبر من أختها السابقة اندفع التناقض (قوله دليل التقدير) أى الدليل على أن الكلام لا بد فيه من تقدير أن الاستواء الخ وقوله ودليل المقدر أى والدليل على خصوص ذلك المقدر (قوله أى بين أحد وأحد منهم) أى بين واحد وواحد منهم (قوله فيهما) أى الآيتين (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى فانه بمعنى واحد فأصله وحد أبدلت الواو همزة (قوله مثله فى قل هو الله أحد) أى خلافا للقول الاول الذى يقدر بين أحد واحد فانه يجعل أحد من الذى همزته منقلبة عن الواو وهذا أى أحد هو الذى لا يلازم النفى بخلاف أحد الذى همزته أصلية الموضوع للعموم كديار (قوله فلا تقدير) أى لان المعنى ولم يفرقوا بين أحد أى أى أحد (قوله وفى لزوم هذا نظر) أى لان اللازم من نفى التفريق بين كل الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم بين كل الرسل بل اما التفريق بين كل الرسل أو التفريق بين بعض منهم (قوله وفى لزوم هذا) أى الرد على هذا القول نظر أى لان السلب الكلى يكفى فى مناقضته الايجاب الجزئى وحينئذ فنفى التفريق بين كل الرسل لا يلزم أن يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل وانما هو تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق على من فرق بين بعض وبعض (قوله وأن المقدر الخ) أى ولا تقدر بين أحد وأحد (قوله وأن المقدر بين أحد وبين الله) أى بل تؤمنون بالله وبكل أحد من الرسل (قوله بدليل ويريدون الخ) أى فهذا التقدير أرجح مما ذهب اليه القائل بأن أحدا هنا هو الموضوع للعموم بسبب ما ذكر من الدليل لان القرآن يفسر بعضه بعضا ويستدل على التقدير فى بعض مواضعه من بعض (قوله أن يفرقوا بين الله ورسله) أى بأن يؤمنوا بالله ويكفروا بالرسل (قوله وقد يكون اكتفى عن هذا) أى عن ذكر هذا هنا وحينئذ فلا حذف هنا (قوله أى وما تحرك) أى لان الموجود اما متحرك أو ساكن وكل منهما مملوك لله (قوله لم يحتج الى هذا) أى لان المستقر شامل للساكن والمتحرك (قوله أى فحلق) أى بدليل ما قبله وهو ولا تحلقوا رؤسكم (قوله أو كسبت) أى ولم تكن كسبت وقوله فى ايمانها أى تصديقها فالمراد بالايمان التصديق الذى هو ايمان لغوى وهذا على كلام المعتزلة (قوله وكسبها) يقدر بعد قوله ايمانها من قوله لا ينفع نفسا ايمانها (قوله والآية من اللف والنشر) أى فقوله لم تكن آمنت من قبل راجع لقوله لا ينفع نفسا ايمانها وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا راجع لقوله وكسبها أى ان التى لم تؤمن من قبل لا ينفعها ايمانها أى يوم طلوع الشمس من مغربها والتى لم تكن كسبت خيرا قبل ذلك لا ينفعها كسبها خيرا اذ ذاك تأمل (قوله وبهذا التقدير تندفع الخ) أى لان قوله لم تكن راجع لقوله ايمانها وقوله أو كسبت راجع لمحذوف أى وكسبها والمعنى لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل ولا ينفع نفسا كسبها لم تكن كسبت فالمنفى هو النفع بالكسب وحينئذ فالتسوية فى الآية انما هى بين

عدم

عدم النفع بالايمان وعدم النفع بالكسب لا بين عدم الايمان والايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح كما فهم المعتزلة (قوله تندفع شبهة المعتزلة) أى فى قولهم ان الايمان لا ينفع اذا كان مجردا عن العمل الصالح (قوله تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشرى) حاصله أن الزمخشرى جعل لم تكن آمنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله أو كسبت فى ايمانها خيرا عطفا على آمنت والمعنى ان أشراط الساعة اذا جاءت ذهب أوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان حينئذ نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات أو مقدمة ايمانها غير كاسبة خيرا فى ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت فى غير وقت الايمان وبين النفس التى آمنت فى وقته ولم تكسب خيرا هذا حاصل كلامه وأجاب المصنف عن التمسك بالآية بأنها من قبيل اللف التقديرى فتقدر محذوفا معطوفا على فاعل ينفع وهو ايمانها أى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها أى لا ينفع نفسا ايمانها فى التى لم تكن آمنت من قبل ولا كسبها خيرا فى التى آمنت من قبل ولكن لم تكسب خيرا قبل فنفى نفع الايمان راجع للنفس التى لم يصدر منها الايمان قبل ذلك ويكون نفى نفع الكسب راجعا الى النفس التى صدر منها الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت فى ايمانها خيرا وبهذا التأويل توافقت الآيات والاحاديث الشاهدة على أن مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين (قوله اذ قالوا الخ) حاصل الشبهة أن الله سوى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع فيكون الايمان مركبا من التصديق والعمل وأن التصديق بدون العمل الصالح لا ينفع وهذا مبنى على ما فهموه من أن معنى الآية لم تكن آمنت أو كانت آمنت ولم تكن كسبت فى ايمانها خيرا (قوله الذى لم يقترن بالعمل الصالح) أى وتمسكوا بظاهر الآية على أن الايمان مجردا عن العمل الصالح لا ينفع (قوله ومن القليل الخ) أى أنه يكثر فى العاطف أن يحذف مع المعطوف بخلاف أم العاطفة فانه يقل حذفها معه (قوله كقوله) أى قول أبى ذؤيب الهذلى وصدره * دعانى اليها القلب انى لأمره * سميع (قوله وقد مر الخ) حاصله أنه لا مانع من جعل الهمزة بمعنى هل وهل لا معادل لها وحينئذ فلا حذف

﴿حذف المعطوف عليه﴾ (قوله أى فضرب فانفجرت) أى فحذف المعطوف عليه والفاء الداخلة على فانفجرت عطفت تلك الجملة على الجملة المحذوفة ولا يصح أن تكون عاطفة لجملة انفجرت على جملة اضرب ولو على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء لانه لا يترتب على مجرد الامر بالضرب الانفجار (قوله هى فاء فضرب) أى فالمحذوف حينئذ هو المعطوف عليه والعاطف معا (قوله أن ذلك يقتضى الخ) أى لان الجزاء اذا صدر بالفاء وقد لزم أن يكون ماضيا لفظا ومعنى وفعل الشرط الواقع هنا بعد أن مستقبل معنى فيكون الانفجار سابقا على الضرب (قوله يقتضى تقدم الانفجار على الضرب) أى مع أنه فى الواقع متأخر عنه (قوله الا ان قيل الخ) هذا استثناء مما يفيده الرد أى وتقدم

شبهة المعتزلة كالزمخشرى وغيره اذ قالوا سوّى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذى لم يقترن بالعمل الصالح فى عدم الانتفاع به وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف أم ومعطوفها كقوله

* فما أدرى أرشد طلابها *

أى أم غى وقد مر البحث فيه

﴿حذف المعطوف عليه﴾

ان أضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور أن الفاء فى فانفجرت هى فاء فضرب وأن فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل بيقاء بعضه وليس بشئ لان لفظ الفاءين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشرى ومن تبعه أن تكون فاء الجواب أى فان ضربت فقد انفجرت ويرده أن ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل الا ان قيل المراد

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل فى أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ان أم متصلة والتقدير أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم

**(حذف المبدل منه)**

قيل فى ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وفى كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف أى لما تصفه وكذلك فى رسولا بناء على أن ما فى كما موصول اسمى ويرده أن فيه اطلاق ما على الواحد من أولى العلم والظاهر ان ما كافة وأظهر منه أنها مصدرية لابقاء الكاف حينئذ على عمل الجر وقيل فى الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه أى لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة واما المحذوف أى فتقولون الكذب واما لتصف على أن ما مصدرية والجملتان محكيتان بالقول أى لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على أنها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا لكذوب صفة للفاعل وقد مر أنه قيل فى لا اله الا الله ان اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف

**(حذف المؤكد وبقاء توكيده)**

قدمر أن سيبويه والخليل أجازاه وأن أبا الحسن ومن تبعه منعوه

**(حذف المبتدا)** يكثر ذلك فى جواب الاستفهام نحو وما ادراك ما الحطمة نار الله أى هى نار الله وما أدراك ماهيه نار حامية ما أصحاب اليمين فى سدر مخضود الآيتين هل أنبئكم بشر من

الانفجار باطل الخ وتوضيحه أن المراد فقد انفجرت فى حكمنا وترتيبنا الا فى الخارج ولا شك أن الحكم بالانفجار وترتبه على الضرب سابق عليه وان كان الانفجار بالفعل متأخرا عندهم ثم ان الفاء على التقديرين تسمى فصيحة لافصاحها عن المقدر ولو غير شرط ويقال فيها أيضا فاء الفضيحة بالمعجمة لفضحها المقدر وكشفه ومن أمثلتها الدالة على شرط قول الشاعر

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ٭ ثم القفول فقد جئنا خراسانا

أى ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفى المفتاح انها فصيحة على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف والاكثر أنها فصيحة على التقديرين **(قوله فقد حكمنا بترتب الانفجار)** أى والحكم بالترتب سابق على الانفجار والانفجار بعد الضرب **(قوله أن أم متصلة)** أى عاطفة على محذوف **(قوله وكذلك فى رسولا)** أى وكذلك يقال فى رسولا أى انه بدل من مفعول أرسلنا المحذوف **(قوله موصول اسمى)** أى كالذى أرسلناه حال كونه فيكم رسولا **(قوله من أولى العلم)** أى مع أنها انما تكون لما لا يعقل **(قوله من أولى العلم)** أى وهو خلاف الظاهر **(قوله والظاهر أن ما كافة)** أى والكافة تبطل تعين الدخول على الاسماء وقوله والظاهر أن ما كافة أى للكاف عن عمل الجر وحينئذ فلا داعى لتقدير ضمير ورسولا مفعول أرسلنا **(قوله أنها مصدرية)** أى ورسولا مفعول أرسلنا ولا داعى لتقدير الضمير **(قوله والجملتان بعده)** أى هذا حلال وهذا حرام **(قوله أى لا تقولوا الخ)** هذا حل معنى والا فحل التقدير ولا تقولوا الكذب هذا حلال وهذا حرام فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة بأن تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه البهيمة حرام فقوله من البهائم بيان لما تصفه ألسنتكم أى لا تقولوا هذه البهيمة حلال وهذه حرام كذبا وافتراء على الله **(قوله واما المحذوف)** أى والاصل ولا تقولوا فى شأن البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة هذا حلال الخ فتقولون الكذب **(قوله على أن ما مصدرية)** أى لا على أنها موصول والا كان العائد أعنى المفعول محذوفا **(قوله أى لا تحللوا الخ)** هذا حل معنى اشارة الى أن فى الكلام حذفا وأصل التقدير لا تقولوا هذا حلال وهذا حرام لاجل وصف ألسنتكم البهائم بالكذب **(قوله وقرئ بالجر)** أى للكذب وكذا تقول فيما بعد **(قوله وقرئ بالجر)** أى والمعنى لا تقولوا لاجل البهائم التى تصفها ألسنتكم بالحل والحرمة أى لا تقولوا الكذب هذا حلال الخ **(قوله صفة للفاعل)** أى وهو ألسنتكم **(قوله وقد مر)** أى فى النوع الثانى من الجهة السادسة **(قوله قد مر)** أى فى الشرط الثانى من الشروط الثمانية المذكورة للحذف فى الخاتمة **(قوله منعوه)** فشرطوا فى الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكدا بالفتح لان الحذف ينافى التوكيد **(قوله الآيتين)** المراد بالآية الثانية قوله وأصحاب الشمال ما أصحاب الشمال فى سموم أى هم فى سدر وهم فى سموم **(قوله هل أنبئكم بشر**

من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء  فعليها أى فعمله لنفسه واساءته عليها وان
تخالطوهم فاخوانكم أى فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس قنوط فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أى فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا أساطير الاولين الا قالوا ساحر أو مجنون سيقولون ثلاثة الآيات بل قالوا أضغاث أحلام وبعد ما الخبر صفة له فى المعنى نحو التائبون العابدون ونحو صم بكم عمى ووقع فى غير ذلك أيضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ أى هذا بلاغ وقد صرح به فى هذا بلاغ للناس سورة أنزلناها أى هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وسيبويه يصرح به

(حذف الخبر) وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أى حل لكم أكلها دائم وظلها أى دائم وأما أأنتم اعلم أم الله فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل لصحة كون اعلم خبرا عنهما واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه أن عطف على أنت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه فى الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال افعل فى الظاهر وان قدر مبتدا حذف خبره لزم كون المحذوف اعلم والوجه فيه ان الاصل بمالك ثم أنيبت الواو مناب الباء

من ذلكم) صوابه أفأنبئكم لانه التلاوة وقوله من ذلكم النار أى هى النار (قوله فطل) أى فالمصيب طل (قوله فيؤس) أى فهو يؤس (قوله فان لم يكونا رجلين) أى الشهيدان (قوله أى فالشاهد) أل للجنس الصادق بالشاهدين وهما بمعنى الشهيدين فلا حاجة للاعتراض بأن الاولى أى فالشهيدان (قوله أى فالشاهد) قال الدماميني المناسب لقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم أن يكون هذا من حذف الفعل أى فليستشهد رجل وامرأتان من الاستشهاد وقدره الزمخشرى فعلا من الشهادة فقال فليشهد رجل وامرأتان وما قدرناه أولى اذ المأمورهم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير أن يكون المحذوف مبتدأ كما قال المصنف فليقدر فالشهيدان لا فالشاهد اهـ قال الشمنى وأقول المناسب لقوله فان لم يكونا تقدير المبتدا وانما لم يقدره فالشهيدان لان الشهيد هنا بمعنى الشاهد ولان الشاهد المراد به الجنس (قوله فعبادك) أى فهم عبادك (قوله الا قالوا ساحر أو مجنون) أى هو ساحر أو هو مجنون (قوله وقالوا أساطير الاولين) أى هو أساطير الاولين قال الدماميني ويحتمل ان أساطير الاولين مبتدأ وجملة اكتتبها خبر وحينئذ فلا حذف أصلا (قوله سيقولون ثلاثة) أى هم ثلاثة (قوله أضغاث) أى هو أضغاث (قوله وبعد ما الخبر الخ) أى وبعد شئ كالمؤمنين والقوم الذين اشتروا الضلالة بالهدى فى الآيتين الخبر صفة لذلك الشئ فى المعنى ولا شك أن التائبون هم المؤمنون ولا يصح أن يقال بعد مبتدا لان المبتدا دائما كذلك (قوله متاع قليل) أى هو متاع أى تقلبهم متاع قليل (قوله ولا تقولوا ثلاثة) أى لا تقولوا هم أى مريم وعيسى والله آلهة ثلاثة أى مستوون فى استحقاق العبادة وقوله ولا تقولوا ثلاثة الخ الاولى حذفه لان هذا فى الامثلة المذكورة للحذف بعد القول وقد سبق والكلام هنا فى حذف المبتدا واقعا بعد غير القول (قوله وقد صرح به) أى بذلك المبتدا (قوله أى هذه سورة) أى فجملة أنزلناها صفة لسورة ويحتمل أن سورة مبتدا وجملة أنزلناها صفة والخبر محذوف أى فيما أوحينا اليك سورة أنزلناها (قوله وسيبويه يصرح به) أى بالمبتدا فى ذلك فيقول هذا باب (قوله والمحصنات من المؤمنات) أى حل لكم وقوله أى حل لكم أى يقدر فى الموضعين (قوله الى دعوى حذف) أى أم الله أعلم (قوله لصحة كون أعلم خبرا عنهما) أى فالخبر عنهما واحد غاية الامر أنه قدم على أحدهما (قوله لزم كون أعلم الخ) أى وهذا لا يصح نظرا للمال لانه لا يعلم (قوله لزم كونه شريكه) أى فيلزم أن المخاطب نفس المال لان المبتدأ نفس الخبر (قوله اليه) أى الى المال أى ونسبة العلم للمال لا تصح (قوله وان قدر) أى مالك أى وجعل من عطف الجمل (قوله لزم كون المحذوف اعلم) أى بدليل المذكور أى ولا يصح أن يكون المال يعلم (قوله والوجه فيه الخ) هذا التوجيه مخالف للقواعد والحق ما قاله الرضى أن الاصل أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك أى مقترنان لا علاقة لنا بكما فلا نشير عليك فيه بشئ فحذف بحال

مالك وهو متعلق أعلم وحذف المبتدا الثانى وهو أنت المعطوف عليه مالك اقيام القرينة عليه فصار أنت اعلم ومالك فالواو حرف عطف للمعية ومالك عاطف على أنت المحذوفة وجملة فأنت ومالك عطف على الجملة الاولى وأما قوله وأرجلكم فالحق ان الواو عاطفة على الوجوه مشركة فى المعنى والاعراب التقديرى والخفض انما جاء من الجوار لان المجاورة تؤثر وأما قوله ودرهما فأصله دفعت شاة وأخذت درهما فحذف الفعل المعطوف والمعطوف عليه فهو من الباب الآتى لا مما نحن فيه بل القول بالخفض للجوار هو دليل على أن الواو عاطفة على وجوهكم لا أنها عاطفة على الرؤس حتى تكون الواو للتشريك اللفظى والمعنوى (قوله قصدا للتشاكل) أى التشابه فى أن كلا من المتعاطفين مرفوع أى فالواو حرف عطف صورة وفى المعنى نائبة عن الباء وقوله للتشاكل اللفظى أى فى الاعراب بين أعلم ومال (قوله كما قصد) أى الاشتراك المعنوى (قوله على القول) أى بناء على القول الخ (قوله ونظيره) أى نظير المثال فى كون الواو نائبة فيه مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى (قوله فحذفت كان وخبرها) أى وهو محل الشاهد لان المراد بالخبر فى الترجمة المحذوف الخبر الذى للمبتدا أو الخبر لغيره (قوله لهفى عليك) اللهف بفتح الهاء مصدر لهف بكسرها بمعنى حزن وتحسر وقولهم يا لهف فلان كلمة يتحسر بها على ما فات والجوار بكسر الجيم ان تعطى الرجل ذمة يكون بها جارك فتجيره اه شمنى وهذا يفيد أن الهاء فى لهفى مفتوحة ولكن فى نسخ عدة سكونها أى أتلهف عليك لاجل لهفة من خائف والبيت لشمردل الليثى بن شريك بن عبد الله بن رؤبة شاعر اسلامى فى ايام جرير والفرزدق يرثى منصور بن زياد وبعده

أما القبور فانهن أوانس * بجوار قبرك والديار قبور
عمت فواضله فعم مصابه * فالناس فيه كلهم مأجور
يثنى عليك لسان من لم توله * خيرا لانك بالثناء جدير
ردت صنائعه اليه حياته * فكأنه من نشرها منشور
والناس مأتمهم عليه واحد * فى كل دار أنة وزفير
عجبا لاربع أذرع فى خمسة * فى جوفه جبل أشم كبير

(قوله حين ليس مجير) الذى فى توضيح المصنف حين لات مجير مستشهدا بذلك على اهمال لات لعدم دخولها على الزمان (قوله أو كاد) أى أو كاد أن يصيب (قوله أو كاد) اى أن يخطئ فقد حذف خبر كاد فى الموضعين (قوله ان مالا وان ولدا) أى ان لنا مالا وان لنا ولدا (قوله وقد مر البحث الخ) الآية الاولى لم يتقدم فيها كلام أصلا وأما الآية الثانية فتقدم فى المثال الاول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف أى هالكون أو هو مذكور وهو قوله أولئك ينادون الخ وما بينهما اعتراض وقوله فى ان الذين كفروا الخ قال الزمخشرى خبران فى هذه الآية محذوف أى فنذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط

بعد

قصدا للتشاكل اللفظى لا للاشتراك المعنوى كما قصد بالعطف فى فصوا وأرجلكم فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة ودرهما والاصل شاة بدرهم وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اى ان كان فى عملهم خير فحذفت كان وخبرها وقال لهفى عليك للهفة من خائف يبغى جوارك حين ليس مجير أى ليس له وقالوا من تأنى اصاب أو كاد ومن استعجل أخطأ أو كاد وقالوا ان مالا وان ولدا وقال الاعشى

ان محلا وان مرتحلا

أى ان لنا حلولا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقد مر البحث

فى ان الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى وقال تعالى قالوا الاضير أى علينا ولو ترى
اذفزعوا فلا فوت أى لهم وقال الحماسى من صدّ عن نيرانها * فانا ابن قيس لابراح وقد كثر حذف خبر لا
هذه حتى قيل انه لايذكر وقال آخر
اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها جرى
دون ليلى مائل القرن أعضب
أى لعلها قريبة (مايحتمل النوعين)
يكثر بعد الفاء نحو فتحرير رقبة
فعدة من أيام آخر فما استيسر من
الهدى فنظرة الى ميسرة أى
فالواجب كذا أو فعليه كذا أو
فعليكم كذا ويأتى فى غيره نحو فصبر
جميل أى امرى أو أمثل ومثله
طاعة وقول معروف أى امرنا
أو امثل وبدل للاول قوله فقالت
على اسم الله أمرك طاعة وقدمر
تجويز ابن عصفور الوجهين
فى لعمرك لافعلن وايمن الله
لافعلن وغيره جزم بان ذلك من
حذف الخبر وفى نعم الرجل زيد
وغيره جزم بأنه اذا جعل على
الحذف كان من حذف المبتدا
(حذف الفعل وحده أو مع مضمر
مرفوع أو منصوب أو معهما)
يطرد حذفه مفسرا نحو وان
أحد من المشركين استجارك اذا
السماء انشقت قل لو انتم تملكون
والاصل لو تملكون تملكون فلما
حذف الفعل انفصل الضمير قاله
الزمخشرى وأبو البقاء وأهل البيان
وعن البصريين انه لايجوز لو زيد
قام الا فى الشعر أو النادر ونحو
لو ذات سوار لطمتنى وقيل الاصل
لو كنتم فحذفت كان دون اسمها
وقيل لو كنتم أنتم فحذفا مثل القمس
ولو خاتما من حديد وبقى التوكيد ويكثر فى جواب الاستفهام نحو ليقولن الله أى ليقولن

بعد (قوله ان الذين كفروا ويصدّون عن سبيل الله) والمسجد الحرام أى ويصدّون عن المسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد (قوله وقال الحماسى) أى الشاعر المذكور شعره فى ديوان الحماسة وهذا الشاعر هو سعد بن مالك (قوله لابراح) أى بالرفع كما سبق فى لا (قوله وقد كثر حذف خبر لا) أى النافية للجنس (قوله ان ليلى) خبر ان قوله لعلها مع الخبر المحذوف (قوله جرى الخ) جواب اذا والقرن بالنون والاعضب مكسوره شبه المانع بكبش كذلك بجامع القبح (قوله مايحتمل النوعين) أى حذف المبتدا أو حذف الخبر (قوله يكثر بعد الفاء) أى عقيبها من غير فاصل بينه وبينها اه شمنى (قوله أى فالواجب) هذا هو المبتدا المحذوف وقوله كذا هو المذكور من التحرير وما معه (قوله أو فعليكم الخ) هذا ناظر للاخير اذ لا يصح فيه الا ذلك أى فعليكم نظرة (قوله ويأتى فى غيره) أى فى غير هذه الفاء (قوله ويأتى فى غيره) أى فى غير ما هو بعد الفاء بالمعنى الذى ذكرناه فلا يرد فصبر جميل لان احتماله للنوعين وان كان بعد الفاء الا أنه ليس بعدها بالمعنى المذكور اه شمنى (قوله وبدل للاول) أى تقدير المبتدا قوله أمرك طاعة أى فقد وقع لفظ الطاعة فى كلام العرب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر فترجح بذلك أنه عند احتمال الحذف يجعل خبر المبتدا محذوف تقديره أمر (قوله وبدل للاول) قال الدمامينى فيه نظر لانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة فى تركيب ما خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر أن يكون كذلك فى كل تركيب ثم الظاهر أن الامر فى البيت واحد الاوامر وهو ضد النهى أى امرك ذو طاعة أى مطاع ممتثل والامر المقدر فى الآية واحد الامور وهو بمعنى الشان فكيف يجعل الاول دليلا على الثانى قال الشمنى لم يدع المصنف لزوم ذلك لزوما قطعيا وانما يريد أنه لما وقع فى كلام العرب لفظ طاعة فى تركيب خبرا عن مبتدا مذكور هو لفظ الامر ولم يقع فى كلامهم مبتدأ حذف خبره ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر لمبتدا محذوف (قوله الوجهين) أى فيجوز لعمرك يمينى او يمينى لعمرك وكذا ايمن (قوله كان من حذف المبتدا) أى ولو جعل من حذف الخبر لسد شئ مسده ولم يوجد (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أى وان استجارك أحد فحذف الفعل وحده مع الضمير المنصوب (قوله اذا السماء انشقت) أى اذا انشقت السماء انشقت فحذف الفعل وحده (قوله والاصل لو تملكون تملكون) أى فقد حذف الفعل وحده (قوله لو زيد قام) أى انهم يقولون انه لا يجوز أن تدخل لو الا على فعل ظاهر لا على مقدر الا نادرا وردّ عليهم بقوله تعالى لو أنتم تملكون (قوله وقيل لو كنتم أنتم) أى فحذف الفعل مع مرفوعه وبقى التوكيد (قوله مثل القمس ولو خاتما من حديد) أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد فقد حذف الفعل مع مرفوعه (قوله ويكثر) عطف على يطرد (قوله ويكثر فى جواب الاستفهام) وكذا جواب النفى نحو زيد ردّا على من قال ما قام أحد وبعد فعل يستلزمه نحو

خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا واكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال أبو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ويأتى حذف الفعل فى غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم أى وأتوا خيرا لكم وقال الكسائى يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف أى انتهاء خيرا والذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم أى واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم وقال علفتها تبنا وماء باردا فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها وأعطيتها والزموا صحة نحو علفتها ماء باردا وتبنا فالتزموه محتجين بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر وقالوا الحمد لله أهل الحمد باضمار أمدح وفى التنزيل وامرأته حمالة الحطب باضمار اذم ونظائره كثيرة وقالوا أما انت منطلقا انطلقت أى لان كنت منطلقا انطلقت وقالوا الا كلما ان حرا مكانه ومان فى السماء نجما أى ماثبت ويروى نجم بالرفع فأن فعل ماض بمعنى عرض وأصله عن

(حذف المفعول) يكثر بعد لوشئت نحو فلو شاء الله لهدا كم اجمعين أى فلو شاء هدايتكم

• ليبك يزيد ضارع لخصومة • على البناء للمفعول أى يبكيه ضارع وتمم بعضهم مواضع حذف الفعل ومواضع حذف الفاعل فقال

عند النيابة مصدر وتعجب • ومفرغ يقاس حذف الفاعل
والفعل بعد اذا وان مستلزم • وجواب نفى أو جواب السائل

والمراد بالتعجب نحو أسمع بهم وأبصر أى بهم لكونه على صورة الفضلة كما يأتى ولا يرد نحو اعزز لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت (قوله خلقهن الله) أى فحذف الفعل مع الضمير المنصوب (قوله قالوا خيرا) أى قالوا أنزل خيرا فحذف الفعل مع ضمير الرفع (قوله حذف القول) أى حذفه اذا كان قولا وقوله وأكثر من ذلك أى من حذفه اذا كان مفسرا أو واقعا فى جواب استفهام (قوله سلام عليكم) أى يقولون سلام عليكم وسيذكر المصنف فى حذف الحال أنه يجوز أن يكون التقدير قائلين سلام عليكم اه شمنى فعلى الاحتمال الثانى لا تكون الآية مما حذف فيه الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول (قوله من حديث البحر) أى من الحديث الذى ينقل من البحر فهو مأخوذ من أمر متسع فيكون متسعا (قوله أى وأتوا خيرا) الدليل على تقدير ائت انك نهيت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى كذا قال الرضى (قوله جملة واحدة) أى لا جملتان كما هو على القولين الاولين (قوله يكن الانتهاء خيرا) أى فالمحذوف على هذا كان واسمها (قوله أى واعتقدوا الايمان) أى فالايمان على هذا باق على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل ويجوز أن يكون من عطف المفردات على أن يكون التجوز واقعا فى الايمان على طريق الاستعارة وتقريرها أن تقول شبه الايمان من حيث ان المؤمنين من الانصار تمكنوا منه تمكن المالك فى ملكه بمدينة من المدائن الحصينة وادعى أن المشبه فرد من افراد المشبه به واستعير اسم المشبه به للمشبه فى النفس وطوى ذكر المشبه به ورمز له بذكر شئ من لوازمه وهو التبوؤ على طريق الاستعارة بالكناية واثبات التبوئ تخييل اه تقرير شيخنا دردير (قوله علفتها الخ) لا يعرف قائله تمامه • حتى مشت همالة عيناها • ويروى غدت وبدت والمعنى واحد (قوله والزموا) أى من قال بالتضمين الزموا بذلك فالتزموه واستدلوا لجوازه بنحو الخ (قوله لها سبب الخ) صدره • أعمرو بن هند ماترى رأى صرمة • الهمزة للنداء والصرمة بكسر المهملة وسكون الراء وفتح الميم نحو الثلاثين من الابل والشاهد أنه ضمن ترعى معنى تتناول فصح تسلطه على الماء (قوله أى ماثبت الخ) راجع لكل من المثالين أى ماثبت استقرار حر امكانه وماثبت استقرار نجم فى السماء (قوله يكثر بعد لوشئت) أى بعد فعل المشيئة الواقع شرطا وكذا بعد لو أردت ولو اخترت ونحو ذلك فان فعل الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه نحو فلو شاء لهدا كم أجمعين أى لو شاء هدايتكم لهدا كم أجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع أن هناك شيأ تعلقت المشيئة به

لكنه

وبعد نفي العلم ونحوه نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون أي انهم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعائدا على الموصول نحو أهذا الذي بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله * وما شيء حميت بمستباح * وعائد المخبر عنه دونهما كقوله * على ذنبا كله لم اصنع * وقوله * فثوب لبست وثوب أجر *

وجاء في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا أي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم أي هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى ويجوز حذف مفعولي أعطى نحو فأما من أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك واولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية

(حذف الحال) أكثر ما يرد ذلك اذا كان قولا اغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك ومثله واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسمعيل ربنا تقبل منا ويحتمل ان الواو للحال وان القول المحذوف خبر اي واسمعيل يقول كما ان القول حذف خبر الموصول في والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا ويحتمل ان الخبر هنا ان الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب أو رفع خبر اول هذا كله أو لا موضع له لانه بدل من الصلة ان كان الذين للكفار والعائد الواو فان كان للمعبودين عيسى والملائكة والاصنام والعائد محذوف أي اتخذوهم فالخبر ان الله يحكم بينهم وجملة القول حال أو بدل

(حذف التمييز) نحو كم صمت أي كم يوما وقال تعالى عليها تسعة عشر أن يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة

---

لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا اللهم الا أن يكون تعلق فعل المشيئة ونحوه بالمفعول غريبا فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به كقوله

ولو شئت ان أبكي دما لبكيته * عليه ولكن ساحة الصبر اوسع

فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلذا صرح بالمفعول لاجل أن يتقرر في نفس السامع ويأنس به (قوله ونحوه) أي وبعد نفي نحو العلم كالابصار (قوله ولكن لا يعلمون) الابلغ في الذم أن هذا منزل منزلة اللازم وحينئذ فلا حذف قاله الدماميني (قوله ولكن لا تبصرون) أي لا تبصرون القرب أو الاصل لا تبصرونا (قوله وعائدا على الموصول) عطف على قوله بعد لو شئت (قوله أهذا الذي بعث الله رسولا) أي بعثه (قوله وحذف عائد الموصوف الخ) اي المفعول وحذف مبتدأ وقوله دون ذلك خبره أي ان حذفه أقل مما قبله (قوله وما شيء حميت) اي حميته وهذا عجز بيت صدره * حميت حمى تهامة بعد نجد * (قوله على ذنبا) هذا عجز بيت لابي النجم صدره قد أصبحت أم الخيار تدعي * أي كله لم أصنعه (قوله لبست) أي لبسته ويروى نسيت وصدره

* فأقبلت زحفا على الركبتين * وهو لامرئ القيس (قوله وجاء) أي حذف المفعول (قوله في غير ذلك) أي ما ذكر من الامور الخمسة (قوله ومن غريبه) أي من غريب حذف المقول (قوله نحو قال موسى الخ) ما ذكره المصنف أحد أوجه ذكرها في الكشاف وعبارته فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا السحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم أتقولون أسحر هذا قلت فيه أوجه أن يكون معنى قوله أتقولون للحق أتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم أن تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة أي التعيب والطعن فيه ثم قال أسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن فيه وان يحذف مفعول أتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا السحر مبين كأنه قيل أتقولون هو سحر ثم قيل أسحر هذا (قوله أي هو سحر الخ) يمكن أن الاستفهام من مقولهم تحقيرا من تجاهل العارف وان جزموا بالسحر وانه لو بيح محطه ولا يفلح الساحرون فكأنهم قالوا أتأتونا بما لا افلاح فيه على انها حال من مقولهم (قوله وما قلى الخ) أي قلاك ولا تخشاه (قوله فأما من أعطى) فيه ان هذا لم يقصد تعلقه بمفعول فهو منزل منزلة اللازم فالاولى أن يمثل بنحو أعطيت جوابا لهل أعطيت زيدا (قوله ولسوف يعطيك) أي خيرا وقوله حتى يعطوا أي يعطوكم (قوله ربنا تقبل منا) اى قائلين ربنا الخ (قوله أي واسمعيل يقول) أي والحال أن اسمعيل يقول (قوله ما نعبدهم) أي يقولون ما نعبدهم فما نعبدهم مقول القول الواقع خبر الذين (قوله فالقول المحذوف نصب) أي على الحال أي قائلين ما نعبدهم (قوله هذا) أي ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة في جملة القول (قوله تسعة عشر) أي ملكا (قوله ان يكن منكم عشرون) أي رجلا (قوله ونعمت رخصة) مثله نعم أنت فالفاعل ضمير مستتر فيه مميز بنكرة محذوفة يدل عليه السياق أي نعم كريما أو شجاعا أو فتى فأنت هو

(حذف الاستثناء) وذلك بعد الا وغير المسبوقين بليس يقال قبضت عشرة ليس الا أو ليس غير وقد تقدم واجاز بعضهم ذلك بعد
لم يكن وليس بمسموع (حذف حرف العطف) بابه الشعر كقول الحطيئة * ان امرأ رهطه بالشام منزله *
يبرين جار شدما اغتربا
أى ومنزله برمل يبرين كذا قالوا
ولك أن تقول الثانية صفة ثانية
لامعطوفة وحكى أبو زيد أكلت
خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو
وقيل على بدل الاضراب وحكى
ابو الحسن اعطه درهما درهمين
ثلاثة وخرج على اضمار أو ويحتمل
البدل المذكور وقد خرج على ذلك
آيات احداها وجوه يومئذ ناعمة
أى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ
خاشعة والثانية ان الدين عند الله
الاسلام فيمن فتح الهمزة أى وان
الدين عطفا على انه لا اله الا هو
ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين
المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين
بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى
وصلتها او من القسط أو معمول
للحكيم على ان أصله الحاكم ثم
حول للمبالغة والثالثة ولا على
الذين اذا ما أتوك لتحملهم قلت
لا اجد اى وقلت وقيل بل هو
الجواب وتولوا جواب سؤال
مقدر كأنه قيل فما حالهم اذ ذاك
وقيل تولوا حال على اضمار قد
واجاز الزمخشرى ان يكون
استئنافا أى اذا ما اتوك لتحملهم
تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين
فقيل قال لا اجد ما احملكم عليه
ثم وسط بين الشرط والجزاء
(حذف فاء الجواب) هو مختص
بالضرورة كقوله
* من يفعل الحسنات الله يشكرها *
وقد مر ان أبا الحسن خرج عليه ان ترك خيرا الوصية للوالدين (حذف واو الحال) تقدم فى قوله * نصف النهار الماء
غامره * أى انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص (حذف قد) زعم البصريون ان الفعل الماضى الواقع حالا

المخصوص بالمدح (قوله حذف الاستثناء) أى المستثنى (قوله قبضت عشرة ليس الا) أى ليس المقبوض الا هى وقوله أو ليس غير أى ليس المقبوض غيرها (قوله بابه الشعر) اى المسموع فيه وهذا أحد مذاهب ثلاثة وقيل انه مختص بالاعداد المسرودة وقيل انه قياس مطرد شعرا ونثرا وهو مذهب ابن مالك (قوله ان امرأ رهطه بالشام منزله * يبرين) كذا فى بعض النسخ ووقع فى بعض منها منزله برمل يبرين وهو الصواب لان البيت من بحر البسيط ولا يكون منه الا اذا كان كذلك ويبرين اسم موضع وهو بياء مثناة تحتية مفتوحة فى أوله ويبرين كنصيبين اسم بلد فيه للعرب مذهبان منهم من يجعله اسما واحدا ويلزمه الاعراب كما يلزم الاسماء المفردة التى لا تنصرف ومنهم من يجريه مجرى الجمع فتقول على الاول هذه يبرين ونصيبين ورأيت يبرين وتقول على الثانى هذه يبرون ورأيت يبرين ومررت بيبرين (قوله الثانية) أى الجملة الثانية (قوله صفة ثانية) أى لامرأ أى ان ذلك المرء موصوف بكون رهطه بالشام وموصوف بكون منزله برمل يبرين (قوله وقيل على بدل الاضراب) هو ما قصد فيه الاول ولم يتبين فساد قصده واضرب عنه الى الثانى وجعل فى حكم المتروك فخرج ما لم يقصد فيه الاول ولكن سبق اليه اللسان وهو بدل الغلط وما تبين فيه فساد القصد الاول وهو بدل النسيان (قوله وقد خرج على ذلك) أى على حذف حرف العطف (قوله ويبعده) أى حذف العاطف من الآية الثانية (قوله بين المتعاطفين المرفوعين) أى فقد وسط بين المنصوبين وهما انه لا اله الا هو وقوله ان الدين عند الله الاسلام بمرفوع وهو والملائكة وفصل بين مرفوعين وهما الله والملائكة بمنصوب وهو قوله انه لا اله الا هو (قوله وصلتها) أى فالمعنى شهد الله والملائكة ان الدين عند الله الاسلام فهو بدل اشتمال على الظاهر (قوله أو من القسط) أى ان القسط هو كون الدين الحق الاسلام أى انه بدل اشتمال (قوله على ان أصله الخ) أى ولا يصح أن يكون معمولا لحكيم بدون ذلك لان الصفة المشبهة لا تعمل الا فى السببى أى المتصل بضمير الموصوف لفظا نحو زيد حسن وجهه أو معنى نحو زيد حسن الوجه أى منه والمعمول هنا غير سببى (قوله أى وقلت) أى وعلى هذا فجواب اذا تولوا (قوله وقيل بل هو) أى قلت لا أجد ما احملكم عليه (قوله وقيل تولوا) أى كما سيأتى ان الماضى اذا وقع حالا كان على اضمار قد (قوله على اضمار قد) أى وقلت لا اجد الخ جواب اذا والحاصل انه على جعل قلت لا اجد الخ جوابا ففى تولوا احتمالان اما انه مستأنف جواب لمقدر وانه حال (قوله أن يكون) أى قوله قلت لا اجد (قوله ثم وسط) اى ذلك الاستئناف (قوله وقد مر) اى فى الكلام على الفاء المفردة ومفهومه لا يختص حذف فاء الجواب بالضرورة وقوله ان أبا الحسن اى الاخفش (قوله ان ترك خيرا) المراد بالخير المال الكثير وقوله الوصية اى فالوصية الخ وجعل غيره الوصية نائب فاعل كتب وجواب الشرط محذوف اى فليوص (قوله تقدم الخ) اى فى مبحث الاشياء التى تحتاج الى رابط فى الباب الرابع

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

لابدمعه من قدظاهرة نحووما لكم أن لاتأ كلوامماذ كراسم الله عليه وقد فصل لكم اومضمرة نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون أو جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون واشترطوا ذلك فى الماضى الواقع خبر الكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه أليس قد صليت معنا وقول الشاعر

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة
عشية لاقينا جذاما وحميرا

وخالفهم البصريون واجاز بعضهم ان زيد القام على اضمار قد وقال الجميع حق الماضى المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل فى قتل اصحاب الاخدود انه جواب للقسم على اضمار اللام وقد جميعا للطول وقال

حلفت لها بالله حلفة فاجر
لناموا فما ان من حديث ولا صال

فاضمر قد واما ولئن ارسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فزعم قوم انه من ذلك وهو سهو لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل على الماضى

(حذف لا التبرئة) حكى الاخفش لارجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذفت لا وبقى البناء للتركيب بحاله (حذف لا النافية غيرها)

الرابع والشاهد فى البيت على رفع النهار فاعل نصف لانه بمعنى انتصف على مافى الصحاح فالجملة الحالية حينئذ خالية من ضمير ذى الحال وهو النهار فاحتيج الى تقدير الواو محذوفة ليحصل الربط وقد يقال انه لا يتعين ذلك لجواز تقدير ضمير يعود الى النهار اى نهاره فيه ويروى بنصب النهار على ان نصف من قولك نصفت الشىء بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على القانص وعلى هذا فلا يكون فى البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذى الحال (قوله لابد معه من قد) علل كثير هذا الحكم بأن الفعل الماضى يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضى فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل من ان كلمة قد تقرب الماضى من الحال بمعنى الحال الذى هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال بهذا المعنى الذى فيه الكلام على حسب عاملها قد يكون ماضيا وحالا او مستقبلا فهذا غلط نشا من استعمال لفظ الحال (قوله واتبعك) اى وقد اتبعك (قوله حصرت صدورهم) اى وقد حصرت (قوله واشترطوا ذلك) اى الاقتران بقد ظاهرة او مقدرة (قوله فى الماضى الواقع خبر الكان) اى واحدى اخواتها واما الحال الماضية فلا يشترط فيها الاقتران بقد عندهم (قوله حسبنا) اى قد حسبنا (قوله جذاما) بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وتزعم نسابة مضر انهم من معد وحسمى بحاء مهملة مكسورة اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتام يفارقها وحمير ابو قبيلة من اليمن ومراد الشاعر انهم طمعوا فى هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعافا فاذا هم أقوياء (قوله وخالفهم البصريون) اى فلا يقدرون فى خبر كان الماضى قد (قوله ان زيد القام الخ) أى اضمار قد فى خبر ان الماضى (قوله أن يقرن الخ) أى فان لم يكونا مذكورين قدرا (قوله انه جواب للقسم) أى والسماء ذات البروج (قوله للطول) أى أن المسهل لحذف اللام وقد من جواب القسم طول الفصل بين القسم والجواب فالطول نزل القسم منزلة عدم ذكره فى الجملة (قوله حلفت لها الخ) تقدم انشاد هذا البيت فى فصل قد من حرف القاف ومر هناك أن ابن عصفور ذكر ان القسم اذا أجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جىء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا جىء باللام وحدها وأنشد هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هناك اه دمامينى (قوله لناموا) أى لقد ناموا (قوله ولئن أرسلنا) أى والله لئن أرسلنا (قوله أنه من ذلك) أى من الماضى المثبت المجاب به القسم فتكون قد مقدرة (قوله لان ظلوا مستقبل) أى ولا يقترن بقد واللام الا جواب القسم الماضى لفظا ومعنى (قوله لانه مرتب على الشرط) أى وهو أرسلنا أى والشرط مستقبل والمرتب على المستقبل مستقبل (قوله غيرها) أى غير لا التبرئة وفى بعض النسخ وغيرها بالواو أى وغير لا النافية وهو الناهية والصواب النسخة الاولى اذ

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

حذف لا الناهية لا أظنه جائزا بطريق الاستقلال فلا يجوز أن تقول تقم على أن المراد
لا تقم ولهذا لم يذكر المصنف مثالا فى هذه الترجمة لحذف لا الناهية نعم يجوز حذفها
بطريق التبعية نحو لا تهن العالم وتكرم الجاهل أى ولا تكرم (قوله يطرد ذلك) أى
حذف لا (قوله اذا كان المنفى الخ) فى نسخة اذا كان المنفى معنى مضارعا (قوله تالله
تفتأ الخ) أى لا تفتأ ولا أبرح (قوله فقلت يمين الله الخ) هذا صدر بيت لامرئ القيس بجزه
* ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى * وقبل هذا البيت

فقالت سباك الله انك فاضحى * ألست ترى السمار والناس أحوالى

سباك الله دعاء عليه بالسبى وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر وأحوالى
بمعنى حولى أى بازائى والاوصال المفاصل أو مجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم
وهو كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره اه دمامينى (قوله ويقل) أى حذف لا مع
الماضى الواقع جوابا للقسم (قوله مع الماضى) أى فكثرته اذا كان جواب القسم
مضارعا وأما اذا كان جواب القسم ماضيا فيقل الحذف (قوله نسيتك) أى لا نسيتك
والسرمد الدائم أى أمد الزمان الدائم وهذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما
مدرج آخر صدره ألف المقام وأول العجز ميمه هذا هو الاول ويحتمل أن لا يكون مدرجا
بأن يكون آخر الصدر ميم المقام وأول العجز واو والركن فيكون فيه الثلم والشاهد الذى
أورده له المصنف فى قوله نسيتك أى لا نسيتك وانما سهل الحذف فى هذا لان الفعل من قوله
نسيتك ماض لفظا مستقبل معنى لعمله فى ظرف مستقبل وهو قوله مادام عقلى اذ التقدير
مدة دوام عقلى فسهل حذف النافى معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل اه دمامينى
(قوله ويسهله) أى حذف لا النافية فى جواب القسم اذا كان ماضيا اه تقرير دردير
(قوله فلا والله الخ) هذا صدر بيت للمخبل وعجزه * هدوا بالمساءة والعلاط * ويروى ضيفى
بدل قومى والهدو السكون وزنا ومعنى وأصله هدوء مصدر هدأ خفف بقلب همزته واوا
وادغمت الواو الزائدة فيها كقروء والمساءة متعلق بنادى والعلاط بهملتين الخصام وزنا
ومعنى مصدر عالطه بشر اذا ذكره بسوء أقسم الشاعر بالله على ان الحى لا ينادون ضيفه
بما يكرهه من مساءة وخصومة بأن يقولوا له اسكن ولا تعترك عند نابل ضيفه عزيز مكرم
لا يقابل الا بما يرضيه وفى ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المصنف وغيره النافى
المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو قابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماض لفظا ومعنى
لان الانسان لا يتمدح الا بما وقع لا بما يتوقع فلا ينبغى أن يكون المقدر لا لانها لا تدخل
على الماضى لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرير فى البيت فينبغى أن يقدر ما وزعم
الكوفيون أنه لا حذف فى هذا البيت وأن المذكورة أولا هى نافية الجواب تقدمت
اعتناء بالنفى وفيه تقديم ما فى حيز الجواب على جملة أخرى مع انه لا يأتى فى قوله تعالى فلا وربك
لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم اه دمامينى (قوله وسمع) أى حذف لا (قوله

وقوله

يطرد ذلك فى جواب القسم اذا
كان المنفى مضارعا نحو تالله تفتأ
تذكر يوسف وقوله
* فقلت يمين الله ابرح قاعدا *
ويقل مع الماضى كقوله
فان شئت آليت بين المقا
م والركن والحجر الاسود
* نسيتك مادام عقلى معى *
أمد به امد السرمد
ويسهله تقدم لا على القسم كقوله
* فلا والله نادى الحى قومى *
وسمع بدون القسم

كقوله وقولى اذا ما اطلقوا عن بعيرهم * يلاقونه حتى يؤوب المنخل * وقد قيل به فى يبين الله لكم ان تضلوا اى لئلا وقيل المحذوف مضاف اى كراهة ان تضلوا (حذف ما النافية) ذكر ابن معطى ذلك فى جواب القسم فقال فى الفيته

وان اتى الجواب منفيا بلا
اوما كقولى والسما ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف
ان أمن الالباس حال الحذف

قال ابن الخباز وما رأيت فى كتب النحو الا حذف لا وقال لى شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف فى لا اكثر من التصرف فى ما انتهى وانشد ابن مالك

فوالله ما نلتم وما نيل منكم
بمعتدل وفق ولا متقارب

وقال اصله ما ما نلتم ثم فى بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفى بعضها قدره ما الموصولة (حذف ما المصدرية) قاله ابو الفتح فى قوله * بآية تقدمون الخيل شعثا * والصواب ان آية مضاف الى الجملة كما مر وعكسه قول سيبويه فى قوله * بآية ما تحبون الطعاما * ان ما زائدة والصواب انها مصدرية (حذف كى المصدرية) اجازه السيرافى فى نحو جئت لتكرمنى وانما يقدر الجمهور هنا ان بعينها لانها ام الباب فهى اولى بالتجوز (حذف اداة الاستثناء) لا اعلم ان احدا اجازه الا ان السهيلى قال فى قوله تعالى ولا تقولن لشئ الآية لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالنهى لانك اذا قلت انت منهى عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست بمنهى فقد سلطته على ان يقوم

وقولى الخ) هذا البيت للنمر بن تولب قال فى الصحاح والمنخل بفتح الخاء المعجمة مشددا اسم شاعر يقال لا أفعله حتى يؤوب المنخل وهو أحد القارظين اللذين خرجا فى طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا آتيك أو يؤوب القارظان وفى شرح الكافية لابن مالك بعد ما ذكر بيت المصنف اراد والله لا يلاقونه فحذف القسم وحرف النفى وهذا فى غاية الغرابة اه كلامه وجماعة من النحاة يرونه مما حذف فيه لا النافية بدون اضمار القسم ومنهم المصنف والظاهر أن رأى المصنف أولى ليكون من قبيل ما حذفه ثبت بقياس باعتبار حذف لا فى جواب القسم والله أعلم اه دماميني (قوله عن بعيرهم) عن زائدة وقوله يلاقونه أى لا تلاقونه (قوله ذكر ابن معطى ذلك) أى جواز حذفها (قوله قال ابن الخباز) أى فى شرحها (قوله الا حذف لا) أى الا جواز حذف لا فى جواب القسم دون جواز حذف صاحبه (قوله وانشد ابن مالك) أى دليلا على جواز حذف ما فى جواب القسم (قوله فوالله الخ) قال فى الصحاح الوفق من الموافقة بين الشيئين يقال حلوبته وفق عياله أى لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه ثم انه يحتمل أن يجعل قوله بمعتدل مفعولا به والباء زائدة وما المذكورة نافية فى الموضعين والفعلان تنازعاه وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج الى تقدير ما الا نافية ولا موصولة اه دماميني (قوله بآية تقدمون) أى ما تقدمون أى اقدامكم (قوله وعكسه) اى من جهة انه فى هذا البيت الثانى صرح بها دون الاول فانها حذفت وجعله عكسا بناء على مقابل الصواب (قوله (لانها ام الباب) هذا بيان لوجه تقدير الجمهور وفيه اشارة لوجه الرد على السيرافى (قوله فهى أولى بالتجوز) أى بالحذف الذى هو خلاف الاصل (حذف اداة الاستثناء) أى وحدها لان الكلام فى حذف الحروف (قوله لا اعلم ان أحدا اجازه الخ) قال الدماميني هذا عجيب كيف لا يعلم المصنف أحدا اجازه الا السهيلى والمسئلة مذكورة فى التسهيل وقد كتب منه نسخا وملأ بحواشيه وفيه فى باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم يعنى ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا الا شئ غير حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة أيضا واختار فيها ذلك أى انها محمولة على الحذف دون التنازع اه قال الشمنى وأقول هذا لا يرد على المصنف فان مراده حذف اداة الاستثناء وحدها اه كلامه ولك أن تقول انه قد صرح فى مبحث الآية بحذف المجموع تأمل (قوله لا يتعلق الاستثناء بفاعل) أى لان المعنى لا تقولن لشئ انى فاعل الا أن يشاء الله اى بل قل انى فاعل ذلك بدون الا ان يشاء الله وهو لا يصح (قوله ولا بالنهى) أى المنهى عنه لان المعنى لا تقل انى فاعل ذلك الخ ما لم يشأ الله ذلك الامر فلك القول وحينئذ فلا يكون المخاطب منهيا عن شئ لانه يمكن ان يقول انى أفعل ذلك ويدعى أن الله شاء ذلك الامر (قوله الا أن يشاء الله) أى القيام وقوله فلست بمنهى أى فلا تنته عنه (قوله فقد سلطته الخ) أى لان له أن يقوم ويدعى أن الله شاء القيام (قوله

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ويقول شاء الله ذلك وتاويل ذلك ان الاصل الا قائلا الا ان يشاء الله وحذف القول كثير انتهى فتضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اى الا قولا مصحوبا بأن يشاء الله او الا ملتبسا بأن يشاء الله وقد علم انه لا يكون القول مصحوبا بذلك الا مع حرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعليهما فالباء محذوفة من أن وقال بعضهم يجوز أن يكون أن يشاء الله كلمة تأبيد أى لا تقولنه أبدا كما قيل فى وما يكون لنا أن نعود فيها الا أن يشاء الله ربنا الآن عودهم فى ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وجوز الزمخشرى أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه ولما قاله مبعد وهو أن ذلك معلوم فى كل أمر ونهى ومبطل وهو أنه يقتضى النهى عن قول انى فاعل ذلك غدا مطلقا وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع وقول من زعم أن الا أن يشاء الله كناية عن التأبيد (حذف لام التوطئة) وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن وان أطعتموهم انكم لمشركون وان

ويقول) أى اذا صدر منه ذلك ولمته (قوله وحذف القول كثير) أى فحذف قائلا لذلك فبقى الا الا ان يشاء الله فحذف أولى اداتى الاستثناء فبقى الا أن يشاء الله فتكون الآية على هذا من حذف اداة الاستثناء وحدها لكن بعد حذف المستثنى الذى هو قول لا حرج فى حذفه (قوله فتضمن كلامه) هذا اعتراض على السهيلى بأنه قرر الآية من حذف الاداة وحدها بما تضمن انها من حذف الاداة والمستثنى جميعا (قوله حذف اداة الاستثناء) اى فالمحذوف هما معا لا حذف الاداة التى الكلام فيها وحينئذ فالذى تحصل ان حذف الاداة لم يقل به احد وقول المصنف فتضمن الخ اعتراض على السهيلى الذى جعل هذا اشارة الى حذف الاداة وحدها مع ان المتحصل منه حذفهما معا (قوله والصواب الخ) مفاده ان كلام السهيلى ليس فيه الاستثناء مفرغا وليس صوابا مع انه أيضا مفرغ وصواب تأمل (قوله وأن المستثنى مصدر أو حال) اى وحذف هذا المستثنى لوجود ما يدل عليه وهو ان شاء الله لان معناه الا بأن يشاء الله (قوله الا قولا مصحوبا الخ) اشارة الى جعله مصدرا (قوله ملتبسا) اشارة الى جعله حالا أى أو الا حال كونك ملتبسا الخ (قوله مصحوبا بذلك) اى بأن يشاء الله وقوله الا مع حرف الاستثناء اى مقرونا به اى بأن تقول انا افعل ذلك الا ان يشاء الله وقوله وطوى ذكره اى ذكر اداة الاستثناء وقوله لذلك اى للعلم اى وحينئذ فالمحذوف انما هو اداة الاستثناء وقوله وقد علم أى من خارج (قوله مصحوبا بذلك) يعنى بان يشاء الله الا مع حرف الاستثناء أى داخلا على ان يشاء الله نحو لافعلن الا أن يشاء الله فيكون المحذوف من هذه الآية حرف الاستثناء الداخل على ان يشاء الله وهو أداة الاستثناء وحدها اه شمنى (قوله فطوى ذكره) أى غير مقدر فى الكلام ليغاير كلام السهيلى (قوله وعليهما) أى على جعل المستثنى مصدرا أو حالا (قوله أن يكون أن يشاء الله) الاولى أن يقول أن يكون الا أن يشاء الله (قوله ان ذلك معلوم فى كل أمر ونهى) أى فالشئ المأمور بفعله انما يفعل ما لم يشأ الله عدم فعله والمنهى عن فعله انما يترك اذا لم يشأ فعله وحينئذ فلا وجه لتخصيص النهى عن القول المذكور بهذا المعنى (قوله مطلقا) أى سواء قيده بشئ أو لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا يختلف فى جواز قول القائل لافعلن غدا ان شاء الله (قوله وبهذا يرد أيضا قول من زعم أن الاستثناء منقطع) أى لانه يؤدى الى نهى كل أحد عن أن يقول انى فاعل ذلك غدا مطلقا قيده بشئ أو لم يقيده وهو خلاف الاجماع اذ لا يختلف فى جواز قول القائل لافعلن غدا كذا ان شاء الله وجعله منقطعا يدرجه فى النهى (قوله كناية عن التأبيد) أى وليست الا استثناء أصلا لا متصلا ولا منقطعا ووجه الرد ان هذا لا يصح اذ لا يصدر مثل هذا الا عن جهل • (حذف لام التوطئة) • (قوله وان لم ينتهوا) أى ولئن لم ينتهوا أى والله لئن الخ فقوله ليمسن جواب قسم محذوف (قوله وان أطعتموهم) أى ولئن أطعتموهم أى والله ان أطعتموهم فقوله انكم لمشركون جواب لقسم محذوف (قوله وان

لم تغفرلنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف وان لا تغفرلى وترحمنى أكن من الخاسرين *(حذف الجار)* يكثر ويطرد مع
أن وأن نحو عجبتم ويعجبون علىّ أن أسلموا أى بأن ومثله بل الله يمنّ عليكم ان هدا كم ٣٥١ والذى أطمع أن يغفرلى ونطمع أن
يدخلنا ربنا وأن المساجد لله أى
ولان أيعدكم أنكم اذا متم أى
بأنكم وجاء فى غيرهما نحو قدرناه
منازل أى قدرنا له ويبغونها عوجا
أى يبغون لها انما ذلكم الشيطان
يخوف أولياءه أى يخوفكم بأوليائه
وقد يحذف مع بقاء الجر كقول
رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت
خير عافاك الله وقولهم بكم درهم
اشتريت ويقال فى القسم الله
لافعلن *(حذف أن الناصبة)*
هو مطرد فى مواضع معروفة وشاذ
فى غيرها نحو خذ اللص قبل
يأخذك ومره يحفرها ولا بد من
تتبعها وقال به سيبويه فى قوله
ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله
وقال المبرد الاصل أفعلها ثم حذفت
الالف ونقلت حركة الهاء
لما قبلها وهذا أولى من قول س
لانه أضمر ان فى موضع حقها أن
لا تدخل فيه صريحا وهو خبر كاد
واعتد بها مع ذلك بابقاء عملها
واذا رفع الفعل بعد اضمار ان
سهل الامر ومع ذلك لا ينقاس
ومنه قل أفغير الله تأمرونى أعبد
ومن آياته يريكم البرق وتسمع
بالمعيدى خير من أن تراه وهو
الاشهر فى بيت طرفة
ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى
وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى
وقرئ أعبد بالنصب كما روى
أحضر كذلك وانتصاب غير فى
الآية على القراءتين لا يكون بأعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمرونى وان أعبد بدل اشتمال منه أى تأمرونى
بغير الله عبادته *(حذف لام الطلب)* هو مطرد عند بعضهم فى نحو قل

لم تغفرلنا وترحمنا) أى ولئن لم تغفرلنا أى والله ان لم تغفرلنا فقوله لنكونن من الخاسرين
جواب القسم محذوف (قوله أكن من الخاسرين) فان أكن جواب الشرط لا جواب قسم
محذوف (قوله أن هدا كم) أى بأن هدا كم أى بسبب ذلك (قوله والذى أطمع أن يغفر
لى الخ) أى فى أن يغفرلى وفى أن يدخلنا (قوله وجاء فى غيرهما) أى وجاء حذف الجار مع
غير ان وأن (قوله أولياءه) نصب بنزع الخافض (قوله كقول رؤبة الخ) صرح ابن مالك
بجواز حذف الجار قياسا فى مثل قولك زيد جوابا لمن قال لك بمن مررت قال وهذا هو
الصحيح كقوله عليه الصلاة والسلام أقربهما منك بابا بالجر فى جواب قولها ان لى جارين
فالى أيهما أهدى ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت فحذف الباء وأبقى عملها
لان معنى كيف بأى حال فجعلوا معنى الحرف دليلا عليه فلو لفظ به كانت الدلالة أقوى
وجواز الحذف أولى قال أبو حيان وينبغى أن تثبت فى القياس على ذلك اه دمامينى
(قوله خير) أى أصبحت على خير (قوله بكم درهم) أى من درهم (قوله الله لافعلن) أى
والله لافعلن *(حذف أن الناصبة)* (قوله فى مواضع معروفة) هى تسعة مواضع
ربعة اضمار ان فيها واجب وخمسة اضمار ان فيها جائز فتضمر وجوبا بعد لام الجحود وبعد
حتى وبعد أو التى بمعنى الا أو بمعنى حتى وتضمر جوازا بعد لام التعليل وكى التعليلية وبعد
فاء السببية وواو المعية فى الاجوبة الثمانية وبعد عاطف مسبوق باسم خالص من التأويل
بالفعل (قوله ولا بد من تتبعها) أى من أن تتبعها (قوله ونهنهت) أى كففت وصدره * فلم
أرمثلها حباسة واحد * والحباسة الظلامة وزنا ومعنى ونسبه الزمخشرى لامرئ القيس
ونسبه العينى لعامر بن جوين الطائى وجعل صدره * أردت بها فتكا فلم أرتمض له *
(قوله بعدما كدت أفعله) أى فقال ان الاصل ان أفعله (قوله ونقلت حركة الهاء لما
قبلها) أى بعد سلب حركتها (قوله فى موضع) أى وهو خبر كاد أى انه قدر أن فى خبر كاد
مع انه محل لا تقع فيه الا نادرا وأيضا اعتد بها محذوفة فنصب بها الفعل وهذان أمران
خلاف الاصل (قوله ومع ذلك) أى ومع كونها مضمرة فى محل حقها أن لا تقع فيه صريحا
وقوله بابقاء الباء سببية (قوله بعد اضمار أن) أى بعد حذفها (قوله أفغير الله تأمرونى
أعبد) أى تأمرونى أن أعبد فحذف ان فرفع الفعل أى قل أتأمرونى بعبادة غير الله
(قوله يريكم البرق) أى أن يريكم البرق فحذفت ان فارتفع الفعل والداعى لتقدير ان ان
من آياته خبر مقدم ويريكم مؤول بمصدر مبتدأ مؤخر (قوله وتسمع) أى فاصله أن تسمع
فحذفت ان فارتفع الفعل والداعى لتقدير ان أن تسمع مؤول بمصدر مبتدأ خبره خير
(قوله احضر الوغى) أى فالاصل عن أن احضر الوغى أى الحرب فحذفت عن لوجود ان
ولما حذفت ان ارتفع الفعل (قوله وقرئ أعبد بالنصب) أى فقد اعتد بأن المضمرة
(قوله وانتصاب غير فى الآية الخ) أى أفغير الله (قوله لا تعمل فيما قبل الموصول) أى
لان أعبد على تقدير أن الموصولة الحرفية (قوله فى نحو قل الخ) أى من كل فعل مضارع

مجزوم واقع بعد طلب (قوله قل له يفعل) أى ليفعل (قوله جواب لشرط) أى ان تقل لهم يقيموا ويقولوا (قوله أو جواب للطلب) وهو قل (قوله والحق ان حذفها) أى حذف لام الطلب أى وحينئذ فالآية ليست مخرّجة على حذف لام الطلب بل الجزم فيها اما باداة شرط مقدرة أو بنفس الطلب (قوله محمد الخ) هذا صدر بيت لابى طالب وعجزه. اذا ما خفت من أمر تبالا * وتقدم الكلام على هذا البيت وكذا الآية الاولى فى مبحث اللام (قوله وشذ فى اسمى الجنس والاشارة) يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم أو لم يتعرف نحو يا رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كما مر أو مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه أو شبيها بالمضاف نحو يا ضاربا زيدا اقصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أو لا والسر فى امتناعهم من حذفه فى النكرة ان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا فى المعرفة وأما المعرفة المتعرفة بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حينئذ حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما يعرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المعرف بها وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب (فان قيل) يجوز حذف حرف النداء من أى نحو أيها الثقلان وهو جنس متعرف بالنداء (والجواب) أن المقصود بالنداء هو وصف أى كما تقرر وهو معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك وأما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شئ وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى أى مخاطبا تناف ظاهر فلما أخرج فى النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء ثم ان تقييد المصنف شذوذ حذف حرف النداء بما ذكر من اسم الجنس والاشارة ظاهر فى أن حذفه من منادى غيرهما ليس شاذا فيرد عليه كلمة الله فانه لا يحذف حرف النداء منها الا مع تعويض الميم المشددة فى الآخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه بأى أو باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا اهـ دماميني (قوله اصبح ليل) معناه يا ليل ادخل فى الصباح وصر صبحا قالته أم جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا أى تبغضه النساء ويقال انه سألها عن سبب تفريك النساء له فقالت له انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة (قوله بمثلك الخ) صدره * اذا هملت عينى لها قال صاحبى * وهو لذى الرمة وأول القصيدة

عليكن يا اطلال مى بشارع * على ما مضى من عهدكن سلام
ولا زال نوء الدلو يسعق ودقه * بكن ومن نوء السماك غمام

(قوله هذا لوعة) أى يا هذا لوعة ولوعة مبتدأ وبمثلك خبر (قوله ولحن الخ) قد يقال

ان

ى قل له يفعل وجعل منه قل لعبادى
الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقل لعبادى
يقولوا وقيل هو جواب لشرط
محذوف أو جواب للطلب والحق
ان حذفها مختص بالشعر كقوله
محمد تفد نفسك كل نفس
(حذف حرف النداء) نحو أيها
الثقلان يوسف أعرض عن هذا
ان أدوا الى عباد الله وشذ فى اسمى
الجنس والاشارة فى نحو أصبح ليل
وقوله
بمثلك هذا لوعة وغرام
وخطأ بعضهم المتنبى فى قوله

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

هذى برزت لنا فهجت رسيسا وأجيب بان هذى مفعول مطلق أى برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت أنشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتى وصحابتيك اخال ذاك قليل * (حذف همزة الاستفهام) * قد ذكر فى أول الباب الاول من ٣٥٣ الكتاب حذف نون التوكيد يجوز فى نحو لا فعلن فى الضرورة كقوله

فلا وأبى لنأتيها جميعا
ولو كانت بها عرب وروم

ويجب حذف الخفيفة اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله

لا تهين الفقير علك أن تر
كع يوما والدهر قد رفعه

واذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة ويعاد حينئذ ما كان حذف لاجلها فيقال فى اضربن يا قوم اضربوا وفى اضربن يا هند اضربى وقيل وحذفها فى غير ذلك ضرورة كقوله

اضرب عنك الهموم طارقها
ضربك بالسيف قونس الفرس

وقيل ربما جاء فى النثر وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ ألم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن ولك أن تقول لعل المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى * (حذف نونى التثنية والجمع) * تحذفان للاضافة نحو تبت يدا أبى لهب وانا مرسلو الناقة ولشبه الاضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو اذا لم تقدر اللام مقحمة ولتقصير الصلة نحو الضاربا زيدا والضاربو عمرا وللام الساكنة قليلا نحو لذائقو العذاب فيمن قرأه بالنصب وللضرورة نحو قوله هما خطتا اما ٤٥ قى نى اسار ومنة * واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة واما فيمن خفض فبالاضافة وفصل بين المتضايفين باما فلم ينفك البيت عن ضرورة واختلف فى قوله

---

ان المتنبى كوفى وهم يجيزون حذف حرف النداء من اسم الاشارة (قوله هذى) أى يا هذى والتلحين من حيث انه حذف حرف النداء مع اسم الاشارة (قوله فهجت رسيسا) الرسيس ابتداء الحب وتمامه * ثم انثنيت وما شفيت نسيسا * والنسيس بقية الروح (قوله هذه البرزة) أى فحذف الصفة وقدم المفعول (قوله كضربته ذلك الضرب) أى وهنا لم يذكر المصدر الواقع نعتا المشار اليه (قوله انشده هو) أى ابن مالك (قوله يا عمرو الخ) الذى يظهر لى أن ذاك اشارة الى الملال المفهوم من قوله مللت أو الى الامر الذى تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياى وصحبتى اياك فيما اخاله وأظنه وهذا الامر قليل فى الاصحاب فقوله ذاك مبتدأ أخبر عنه بقليل وقوله اخال جملة ألغى فعلها وأتى بها بعد الجملة السابقة لبيان أن الاخبار بما تقدم عليها ناشئ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم أظن وحينئذ فليست الاشارة بذاك الى مفعول مطلق ولم يتضح لى وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت اه دمامينى قال الشمنى وأقول وجهه ان ذاك اشارة الى المصدر الذى هو صحابتيك ولم ينعت اسم الاشارة بالمشار اليه بل أخبر عنه بقليل اما على أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة حذفت ضرورة كما قال سيبويه فى * انى وجدت ملاك الشيمة الادب * وفى قوله * وما اخال لدينا منك تنويل * ان الاصل لملاك وللدينا واما أن يكون على الغاء المتوسط (قوله قد ذكر فى أول الباب الخ) نحو وتلك نعمة تمنها على أى أو تلك نعمة وكقراءة ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة وكقراءة أبى جعفر سواء عليهم استغفرت لهم بهمزة واحدة للوصل (قوله يجوز الخ) أى فى الثقيلة (قوله لنأتيها) أى لنأتينها (قوله بفتح الباء) أى ولو قيل بكسر الباء لعلم انه ليس هنا نون توكيد لان الكسرة حينئذ للتخلص على الاصل (قوله واذا وقف عليها) أى على الخفيفة (قوله ما كان حذف لاجلها) أى الواو والياء لانهما يحذفان عند الاتيان بها وقال يونس الواو والياء عوض عن النون (قوله اضرب عنك الهموم) الاصل اضربن ويروى اصرف قال العينى وليس بصحيح والسوط بدل السيف والقونس بفتح القاف والنون عظم بين الاذنين (قوله ألم نشرح) أى فالاصل لم نشرحن فان قيل هلا جعلتها الثقيلة قلت لاجل قلة الحذف لان الثقيلة بحرفين وأيضا الذى ثبت حذفه وجوبا انما هو الخفيفة (قوله ينصب بلم) أى فعلى هذا نشرح منصوب بلم (قوله ولك أن تقول) أى على القول الاول (قوله تبت يدا أبى لهب) الاصل يدان (قوله وانا مرسلو الناقة) أى مرسلون الناقة (قوله ولشبه الاضافة) أى بأن يذكر بعد النون اللام التى الاضافة على معناها وهذا بناء على ان اللام أصلية اما اذا جعلت زائدة فالحذف للاضافة حقيقة لا لشبهها (قوله لذائقو العذاب) أى لذائقون فحذفت النون لالتقاء الساكنين (قوله فيمن قرأه الخ) اما لو قرئ بجر العذاب فالحذف انما هو للاضافة (قوله هما خطتا) الاصل

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

خطتان فحذفت النون للضرورة اذ لا اضافة حينئذ لان اسار مبتدأ والخطة الخصلة والامر وقد ثلثهما بخصلة أخرى بقوله بعد

وأخرى أصادى النفس عنها وانها * لمورد حزم ان فعلت ومصدر

فرشت لها صدرى فزل عن الصفا * به جؤجؤ عبل ومتن مخصر

اراد بهذه الخصلة التى ذكرها الفرار بالحيلة والمصاداة تدبير الشئ واتقان رأيه والصفا الحجر الاملس والجؤجؤ بجيمين وهمزتين الصدر وعبل ضخم والمتن الظهر ومخصر دقيق (قوله لا يزالون الخ) صدره * رب حى عرندس ذى طلال * (قوله ضاربين) أى فالاضافة موجودة ولم تحذف النون (قوله ضاربى القباب) أى فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه على حاله (قوله وقيل للقباب) أى وقيل الاصل ضاربين للقباب فحذف الجار وبقى مابعده على حاله (قوله معرب اعراب مساكين) أى انه معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء لا انه معرب بالياء فالنون حينئذ متلوة بالاعراب لا تالية له والنون انما تحذف للاضافة اذا كانت تالية له (قوله فنصبه بالفتحة) أى فتحة النون أى فالنون على هذا متلوة للاعراب لا تالية له (قوله فهو مضاف) أى والنون حينئذ محذوفة للاضافة (قوله وللوقف فى غير النصب) أى وامافيه فلا يحذف بل يبدل ألفا (قوله انه غير مضاف) أى بل فى محل نصب على المفعولية وليس فى محل جر بالاضافة (قوله أمسلمنى الخ) صدره * وما أدرى وظنى كل ظن * وحاصل مافيه أن الجمهور على أن النون فى مسلمنى وضاربنى للوقاية دخلت فى اسم الفاعل على سبيل الضرورة والياء فى محل نصب على المفعولية لا فى محل خفض على الاضافة وذهب هشام الى انها للتنوين وأجاز فى السعة هذا ضاربك وضاربنى فالكاف والياء فى محل نصب على انه مفعول لا فى محل جر بالاضافة وفى البيت ضرورة أخرى وهى الترخيم فى غير النداء وذلك فى قوله شراح قال الفراء أراد شراحيل فرخم فى غير النداء قلت يمكن ان شراحيل منادى ومسلمنى خبر لمحذوف أى أأنت مسلمنى الى قومى ياشراحيل وشراحيل اسم رجل ممنوع من الصرف عند سيبويه كان معرفة أو نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش فى النكرة اهدمامينى (قوله فضرورة) كان الاولى أن يقول فنونه للوقاية دخلت على اسم الفاعل للضرورة لا تنوين خلافا لهشام (قوله ثم هو نون وقاية الخ) قصد بهذا بيان مذهب الجمهور فى نون مسلمنى والرد على هشام فان مذهبه ان النون فى نحو مسلمنى ليست نون وقاية بل هى تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه كما سبق ولا شك ان هذه الدعوى لا تتأتى له فى نحو الموافينى لان ال صادة عن التنوين فلم يبق الا أن يقال ان النون فى كلا الموضعين نون وقاية لحقت الاسم شذوذا (قوله اذ لا يجتمع التنوين مع أل) هذا التعليل انما هو فى المنظر به (قوله ولكون الاسم علما) مراده بالعلم مايشمل الاسم والكنية واللقب وفى حكم العلم ما كنى به عنه كفلان (قوله ولكون الاسم علما) خرج الوصف

لا يزالون ضاربين القباب * فقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب وقيل للقباب كقوله أشارت كليب بالاكف الاصابع وقيل ضاربين معرب اعراب مساكين فنصبه بالفتحة لا بالياء * يحذف لزوما (حذف التنوين) * لدخول أل نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولشبهها نحو لا مال لزيد اذا لم تقدر اللام مقحمة فان قدرت فهو مضاف ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف فى غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف فأما قوله أمسلمنى الى قومى شراح فضرورة خلافا لهشام ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله وليس الموافينى ليرفد خائبا اذ لا يجتمع التنوين مع أل

والكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله

جارية من قيس بن ثعلبه

فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله

فألفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا

وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة لارادة تماثل المتعاطفين فى التنكير وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار واختلف لم ترك تنوين غير فى نحو قبضت عشرة ليس غير فقيل لانه مبنى كقبل وبعد وقيل لنية الاضافة وان الضمة اعراب وغير متعينة

نحو جاءنى كريم ابن زيد وقوله موصوفا خرج ما اذا كان الواقع بعده خبرا فلذا كان القياس قراءة وقالت اليهود عزير ابن الله بالتنوين (قوله والكون الاسم علما الخ) وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف ألف ابن فان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم أو زيدا ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا والالف خطا لقلة الاستعمال وكذا ان لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله أيضا مع ان التنوين حذف فى الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة فى المبتدا وخبره اه شمنى (قوله وأضيف الى علم) خرج جاءنى زيد ابن كريم (قوله وأضيف الى علم الخ) ظاهره سواء كان هذا العلم الذى أضيف اليه ابن أو ابنة اسما لابى الاول أو جده وبعضهم اشترط أن يكون علما للاب لا لجد أو أم وكان وجهه ان هذا الحذف منوط بالكثرة والاكثر نسبة الانسان الى أبيه لا لجده اه دمامينى (قوله جارية من قيس بن ثعلبه) تمامه

كريمة أخوالها والعصبه

قال ابن جنى الذى أرى انه لم يرد فى هذا البيت وما جرى مجراه أن يجرى ابنا وصفا على ما قبله ولو أراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر أراد أن يجرى ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشئ الواحد فوجب لذلك أن ينوى انفصال ابن عما قبله واذا قدر كذلك فقد قام بنفسه ووجب أن يبتدأ به وعلى ذلك تقول كلمت زيدا ابن بكر كأنك قلت كلمت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل فى التقدير من جملة أخرى غير جملة المبدل منه وقال بعض المتأخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جنى لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا فى كلامهم لانه وجه سائغ مطرد ولكنه قليل فلقلته كان الوجه أن يحمل على انه ضرورة اه دمامينى (قوله ويحذف الخ) عطف على قوله يحذف لزوما (قوله فألفيته) أى فوجدته غير طالب رضاى يقال استعتبته فأعتبنى أى استرضيته فأرضانى (قوله ولا ذاكر الله) أصله ولا ذاكر عطف على مستعتب والله معمول لاسم الفاعل لاعتماده على النفى فقد حذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وانما آثر) بالمد والضمير للشاعر وقوله ذلك أى الحذف لالتقاء الساكنين وقوله على حذفه متعلق بآثر (قوله للاضافة لارادة الخ) اللام الاولى تعليل للحذف والثانية للايثار وقوله للاضافة الخ أى بأن كان يقول ولا ذاكر الله فيكون حذف التنوين لاجل الاضافة (قوله تماثل المتعاطفين) أى ذاكر ومستعتب أى ولو ارتكب الاضافة لكان المعطوف معرفة لاضافته الى المعرفة ورد ذلك بأن اضافة اسم الفاعل لمعموله لا تفيد التعريف وأجيب بأن محل كونها لا تفيد التعريف اذا جعل اسم الفاعل للحال أو الاستقبال اما ان جعل للماضى أو للاستمرار فانه يفيد التعريف وقوله المتعاطفين أى المعطوف والمعطوف عليه (قوله قل هو الله أحد الله الصمد) أى بحذف التنوين لالتقاء الساكنين (قوله وبنصب النهار) أى وأما على جره فحذف التنوين للاضافة (قوله كقبل وبعد) أى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لانها اسم ليس لا محتملة لذلك والخبرية ويردّه انّ هذا التركيب مطرد ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد الا ان أشبه فى اللفظ المضاف نحو قطع الله يد ورجل من قالها فانّ الاوّل مضاف الى المذكور والثانى لمجاورته له مع انه المضاف اليه فى المعنى كأنّه مضاف اليه لفظا

*(حذف أل)*

تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يارحمن الامن اسم الله تعالى والجمل المحكية قيل والاسم المشبه به نحو ياالخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار أل ويحتمل عندى كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله عليكم وقال الخليل فى مايحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا هو على نية أل فى خير ويردّه انها لاتجامع من الجارة للمفضول وقال الاخفش اللام زائدة وليس هذا بقياس والتركيب قياسى وقال ابن مالك خير بدل وابدال المشتق ضعيف وأولى عندى أن يخرج على قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

*(حذف لام الجواب)*

وذلك ثلاثة حذف لام جواب لو نحو لونشاء جعلناه أجاجا وحذف لام لقد يحسن مع الطول نحو قد أفلح من زكاها وحذف لام لافعلن يختص بالضرورة كقول عامر ابن الطفيل

فهى مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة لفظا ونية معناها وهى محتملة لان تكون اسم ليس ومحتملة لان تكون خبرها (قوله لانها اسم ليس) أى متعينة لكونها اسم ليس فقوله لانها صلة متعينة وليس علة للنفى (قوله ويردّه الخ) حاصل الردّ ان هذا التركيب مطرد وحذف المضاف اليه ونية لفظه غير مطرد اذ لا يحذف الخ (قوله الا ان أشبه) أى المضاف لغير المذكور فى اللفظ المضاف للمذكور (قوله والثانى) مبتدأ وقوله مع أنه أى الثانى مضاف اليه أى الى المذكور خبر المبتدا وقوله لمجاورته له أى للمذكور علة مقدمة على المعلول (قوله تحذف للاضافة المعنوية) أى لان الاضافة المعنوية موضوعة لتخصيص المضاف ان كان المضاف اليه نكرة وتعريفه ان كان معرفة فلو لم تحذف ال من المضاف اضافة معنوية لزم تعريف المعرف ان كان المضاف اليه معرفة وتخصيصه ان كان نكرة وكل ذلك تحصيل الحاصل (قوله للاضافة المعنوية) أى لا للاضافة اللفظية نحو الضارب رأس الجانى والضارب الرجل (قوله الامن اسم الله تعالى) نحو ياالله وقوله والجمل المحكية نحو ياالرجل قائم (قوله ياالخليفة هيبة) أى لانّ تقديره يامثل الخليفة فى الهيبة فدخول يا فى الحقيقة على غير الالف واللام (قوله هو على نية ال فى خير) أى لتوافق الصفة موصوفها فى التعريف (قوله انها) أى ال الداخلة على أفعل التفضيل (قوله الجارة للمفضول) قيد به لانها تجامع من الجارة لغير المفضول كما اذا بنى افعل التفضيل مما يتعدى بمن كقول الكميت

فهم الاقربون من كل خير * وهم الابعدون من كل ذم

ويجوز أيضا أن تجامع من هذه من الجارة للمفضول مقدمة عليها أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير اه شمنى (قوله اللام زائدة) أى اللام فى الرجل (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام وقوله والتركيب قياسى أى ففسد ما قاله الاخفش (قوله وليس هذا) أى زيادة اللام ليست قياسية وهذا التركيب الذى كلامنا فيه قياسى فبطل كلام الاخفش القائل ان ال فى الرجل زائدة (قوله وابدال المشتق) أى من الجامد كالرجل وقوله ضعيف أى فبطل ما قاله ابن مالك قال الرضى والاغلب أن يكون البدل جامدا بحيث لو حذف الاوّل لاستقل الثانى ولم يحتج الى متبوع قبله فى المعنى فان لم يكن جامدا قدر الموصوف كقوله

فلا وأبيك خير منك انى * ليؤذينى التحمحم والصهيل

أى فلا وأبيك رجل خير منك اه شمنى (قوله وأولى عندى أن يخرج على قوله) أى على طريقة قوله الخ أى بأن تجعل أل جنسية وما بعده صفة له (قوله أن يخرج على قوله الخ) أى بجعل ال للتعريف الجنس فيكون مدخولها فى المعنى كالنكرة فيصح نعته بالنكرة اه شمنى (قوله وحذف لام لقد) أى لام جواب القسم الداخلة على قد (قوله يحسن مع الطول) أى مع طول الفصل بين القسم والجواب (قوله وحذف لام لافعلن) أى حذف لام جواب القسم الداخلة على المضارع المؤكد بالنون (قوله

وقيل

وقيل مرة أثأرت فانه * فرغ وان أخاكم لم يثأر * (حذف جملة القسم) * كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل لافعلن أو لقد فعل أو لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الآية ولقد صدقكم الله وعده لئن أخرجوا لا يخرجون معهم واختلف فی نحو



لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم أو لقائم هل يجب كونه جوابا للقسم او لا

* (حذف جواب القسم) *

يجب اذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب فالاول نحو زيد قائم والله ومنه ان جاءنی زيد والله أكرمته والثانی نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه قائم أو لقائم احتمل كون المتأخر عنه خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز فی غير ذلك نحو والنازعات غرقا الآيات أی لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل فی يوم ترجف أو عامله اذكر وقيل الجواب ان فی ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله ق والقرآن المجيد أی ليهلكن بدليل كم أهلكنا أو انك لمنذر بدليل بل عجبوا ان جاءهم منذر وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام للطول مثل قد أفلح من زكاها ابن كيسان ما يلفظ من قول الآية الكوفيون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا بعضهم ان فی ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذی الذكر أی انه لمعجز أو انك لمن المرسلين أو ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل الفراء وثعلب ص لان معناه صدق الله ورده أن الجواب لا يتقدم وقيل كم أهلكنا وحذفت اللام للطول * (حذف جملة الشرط) * هو مطرد بعد الطلب نحو فاتبعونی يحببكم الله أی فان تتبعونی يحببكم فاتبعنی أهدك ربنا أخرنا الی أجل قريب نجب دعوتك ونتبع الرسل وجاء

---

وقيل مرة الخ) مرة بضم الميم وراء مشددة وبهاء تأنيث أبو قبيلة من قريش وأبو قبيلة من قيس عيلان وأثأرت أی أطلب دمه واقتل قاتله مضارع ثأر بفتح المثلثة والهمز والفرغ بكسر الفاء وفتحها وبالغين المعجمة الهدر يقال ذهب دمه فرغا أی هدرا لم يطلب (قوله أثأرت) أی لا تأثرت (قوله مع غير الباء من حروف القسم الخ) اذ لا يجوز التصريح بفعله الا معها (قوله زيد قائم والله) حذف جواب القسم لدلالة الجملة قبله عليه (قوله ومنه ان جاءنی الخ) هذا المثال الثانی ليس من القسم الاول قطعا وانما هو من القسم الثانی وقد صرح بذلك فی أول الترجمة التی تأتی وهی حذف جملة جواب الشرط فالظاهر أن ما هنا سهو قاله الدمامينی فلم يعتبر المصنف التقدم الرتبی وقال الشمنی ليس هذا سهوا وذلك لان الشرط والقسم اذا اجتمعا يؤتى بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر والاصل فی الجواب أن يلی ما هو جواب عنه فيكون أكرمته فی المثال مقدما فی الرتبة على القسم ويكون المثال مما حذف منه جواب القسم لتقدم ما يغنی عنه لكن فی الرتبة دون اللفظ ولهذا قال المصنف ومنه اه شمنی (قوله ان جاءنی زيد والله أكرمته) هذا جواب الشرط وجواب القسم محذوف لدلالة ما قبله وهو الجملة الشرطية عليه (قوله زيد والله قائم) أی فزيد وقائم قائمان مقام الجواب فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التی اكتنفته عليه (قوله خبرا عن المتقدم) أی فهو مما حذف فيه الجواب لاجل ما اكتنفه أی لدلالته عليه (قوله الخبر) أی خبر المبتدا (قوله ويجوز) أی حذف الجواب فی غير ذلك أی فی غير ما اذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغنی عنه (قوله والنازعات) هذا قسم (قوله بدليل ما بعده) أی يوم ترجف (قوله لبعده) أی من القسم (قوله ومثله) أی مثل المثال المتقدم فی كون جواب القسم محذوفا فيه ولم يتقدم عليه أو يكتنفه ما يغنی عنه (قوله وفيه بعد) قال الفراء لا نجد هذا القول مستقيما فی العربية لتأخره جدا عن قوله والقرآن (قوله ص) أی والقرآن ص وهذا القول مبنی على جواز تقدم جواب القسم وان ص معناه صدق الله (قوله أن الجواب لا يتقدم) أی مطلقا سواء كان جواب قسم أو شرط (قوله حذف جملة الشرط) أی مع الاداة (قوله هو مطرد بعد الطلب الخ) هذا مبنی على ان الجملة الواقعة بعد الطلب لاداة شرط مقدرة مع فعل الشرط وان الجازم للفظ فعل تلك الجملة الاداة المقدرة وأما على القول بان الجملة الواقعة بعد الطلب جواب للطلب المتقدم وان الجزم به فلا حذف فی الكلام (قوله فاتبعنی أهدك) أی فان تتبعنی أهدك (قوله نجب دعوتك) أی ان تؤخرنا لاجل قريب نجب دعوتك (قوله وجاء) أی

بدونه نحو ان أرضى واسعة فاياى فاعبدون أى فان لم يتأت اخلاص العبادة لى فى هذه البلدة فاياى فاعبدون فى غيرها
أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى أى ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولى أو تقولوا لو أنا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى
منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة فمن أظلم ممن كذب بآيات الله أى ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم
فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط
فقط وهى من حذفها وحذف جملة
الجواب لانه قد ذكر فى اللفظ جملة
قائمة مقام الجواب وذلك يسمى
جوابا تجوزا كما سيأتى وجعل منه
الزمخشرى وتبعه ابن مالك بدر
الدين فلم تقتلوهم أى ان افتخرتم
بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان
الجواب المنفى بلم لا تدخل عليه
الفاء وجعل منه أبو البقاء فذلك
الذى يدع اليتيم أى ان أردت
معرفته فذلك وهو حسن وحذف
جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله

فطلقها فلست لها بكفء
والا يعل مفرقك الحسام

أى وان لا تطلقها

## حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب ان تقدم عليه أو
اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول
نحو هو ظالم ان فعل والثانى نحو
هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله
لمهتدون ومنه والله ان جاءنى زيد
لاكرمنه وقول ابن معطى

* اللفظ ان يفد هو الكلام *

اما من ذلك ففيه ضرورة وهى
حذف الجواب مع كون الشرط
مضارعا واما الجواب الجملة
الاسمية وجملتا الشرط والجواب
خبر ففيه ضرورة أيضا وهى حذف الفاء كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * ووهم ابن الخباز اذ قطع بهذا الوجه من
و يجوز حذف الجواب فى غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغى نفقا فى الارض الآية أى فافعل ولو أن قرآنا سيرت به الجبال الآية
أى لما آمنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن

حذف الشرط وقوله بدونه أى بدون تقدم الطلب (قوله فى هذه البلدة) أى مكة (قوله أى ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم) أى وجب عليكم الايمان لانه قد جاءكم فهو علة للجواب المحذوف (قوله وان كذبتم فلا أحد أكذب منكم) لعل الاظهر وان كذبتم فأنتم ظالمون اذ لا أظلم الخ تأمل اه تقرير دردير (قوله وهى من حذفها) أى والحال انها من حذفها الخ (قوله لانه قد ذكر فى اللفظ جملة) أى وهى فمن أظلم وقوله فقد جاءكم بينة الخ وقوله قائمة مقام الجواب أى وهى تسمى جوابا تجوزا (قوله ويرده الخ) وأجيب بأنا لا نسلم أن الجواب هنا جملة فعلية فعلها منفى بلم بل هى جملة اسمية والتقدير فأنتم لم تقتلوهم فالاسم الداخلة عليه الفاء محذوف وقد صرح بهذا الزمخشرى حيث قال والفاء جواب شرط محذوف تقديره ان افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم فلا معنى للاعتراض عليه تأمل (قوله لا تدخل عليه الفاء) أى وحينئذ فلا يصح أن يجعل قوله فلم تقتلوهم جوابا الشرط مقدر (قوله كثير) أى لكن الاكثر على ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز مطلقا وذهب بعضهم الى أنه لا تحذف الا مع بقاء لا النافية أيضا كهذا البيت اه شمنى (قوله هو ان فعل ظالم) هو مبتدا وان فعل فعل وفاعل فعل الشرط وظالم خبر المبتدا والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه أى هو ظالم (قوله وانا ان شاء الله لمهتدون) أى ان شاء الله انا لمهتدون فحذف الجواب بدليل ما اكتنفه (قوله وقول ابن معطى) أى فى ألفيته (قوله اما من ذلك) أى فحينئذ قوله هو الكلام خبر اللفظ والجواب محذوف دل عليه ما اكتنفه (قوله مع كون الشرط مضارعا) أى لان الجواب لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا كما فى الامثلة المذكورة وأما ان كان الشرط مضارعا فلا يجوز حذف جوابه الا فى الضرورة (قوله وهى حذف الفاء) أى من الجواب الواقع جملة اسمية (قوله ووهم ابن الخباز) أى فى شرحه على ألفية ابن معطى (قوله اذ قطع بهذا الوجه) أى فقطعه بهذا الوجه يقتضى عدم صحة الاول وهو غلط (قوله فى غير ذلك) أى فى غير ما اذا تقدم عليه الشرط أو اكتنفه ما يغنى عن الجواب (قوله سيرت به الجبال) أى عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها وقوله أو قطعت به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا أو كلم به الموتى تسمع وتجيب (قوله لكان هذا القرآن) أى لكونه غاية فى التذكير ونهاية فى الانذار والتخويف كما قال تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وماقدرته أظهر لو تعلمون علم اليقين أى لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر ولو افتدى به أى ماتقبل منه ولو كنتم فى بروج مشيدة أى لأدرككم واذا قيل لهم اتقوا مابين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون أى أعرضوا بدليل مابعده أئن ذكرتم أى تطيرتم ولوجئنا بمثله مددا أى لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم أى لرأيت أمرا فظيعا  ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم أى لهلكتم قل أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشرى تقديره ألستم ظالمين بدليل ان الله لايهدى القوم الظالمين ويرده أن جملة الاستفهام لاتكون جوابا الا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو ان جئتك أفما تحسن الى ومقدمة على غيرها نحو فهل تحسن الى * (تنبيه) * التحقيق أن من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد وانما الاصل فليبادر العمل فان أجل الله لآت ومثله وان تجهر بالقول أى فاعلم أنه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل من قبلك ان يمسسكم قرح أى فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان أى يفعل الفواحش والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا أى يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق أى فلا تؤذوهم بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك و يعلمه فان تولوا أى فلا لوم على فقد أبلغتكم (حذف الكلام بجملته) يقع ذلك باطراد فى مواضع أحدها بعد حرف الجواب يقال أقام زيد فتقول نعم وألم يقم زيد فتقول نعم ان صدقت النفى وبلى ان أبطلته ومن ذلك قوله قالوا أخفت فقلت ان وخيفتى * ما ان تزال منوطة برجائى فان ان هنا بمعنى نعم وأما قوله ويقلن شيب قد علا * ك وقد كبرت فقلت انه

من خشية الله (قوله وماقدرته أظهر) أى للدليل المذكور وفيه أن ماقدروه أيضا دل عليه قوله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على جبل فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم واعلم أن كلا من الوجهين ودليل كل واحد ذكره الزمخشرى فلم يقدر المصنف شيأ انفرد به عن غيره خلافا لما يشعر به قوله وماقدرته أظهر الخ (قوله بدليل مابعده) أى وهو قوله وما تأتيهم من آية من آيات ربهم الا كانوا عنها معرضين (قوله تقديره ألستم ظالمين) هذا صريح فى أن الزمخشرى جعل جملة الاستفهام جوابا مع أنه لم يقع فى الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة وليس فيه مايقتضى أن جملة الاستفهام جواب ونص مافيه والمعنى قل أخبرونى ان اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة أعلم بنى اسرائيل على نزول مثله مع ايمانه به مع استكباركم عنه وعن الايمان به ألستم أضل الناس وأظلمهم اه كلامه فان قلت ان هذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا للشرط فما موقعها قلت موقعها مفعول لأخبرونى والعامل معلق فان قلت فأين جواب الشرط حينئذ قلت هو محذوف دل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير ان كان من عند الله فأخبرونى ألستم ظالمين اه دمامينى (قوله ويرده أن جملة الاستفهام لاتكون جوابا) أى وحينئذ فما قدره بقوله ألستم ظالمين لايصح أن يكون جوابا بل يقدر فأخبرونى ألستم ظالمين (قوله سواء أوجد الرجاء) أى رجاء لقاء الله أم لم يوجد وحينئذ فلا يصح أن يكون قوله فان أجل الله لآت جوابا لعدم تسببه عن الشرط (قوله ومثله وان تجهر الخ) قال الدمامينى يشكل عليه مضارعية الشرط فى هذه الآية والاربعة بعدها مع أنهم نصوا على أن الجواب لايحذف فى السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا وعدوا من الضرورات

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربى أن بيتى واسع

وقد يجاب بأنه لما سد شئ مسد الجواب كأنه لم يحذف وقولهم لايحذف الجواب الا اذا كان الشرط ماضيا مرادهم لايحذف من غير سد شئ مسده (قوله ان صدقت النفى) أى فمعنى نعم حينئذ لم يقم وقوله وبلى أى وتقول بلى ان أبطلته أى فمعنى بلى حينئذ انه قام (قوله ما ان تزال) ان زائدة أى لاتزال وقوله منوطة أى معلقة اسم مفعول من قولك نطت الشئ أنوطه اذا علقته والرجاء توقع أمر محبوب ضد اليأس فهو مادام مترجيا وقوع مايحب خائف من عدم وقوعه (قوله بمعنى نعم) أى لانها لو كانت المؤكدة العاملة لكانت محذوفة الاسم والخبر وذلك غير جائز فيها لما صرحوا به من أن المؤكدة

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

لايجوز حذف جزأيهما معا اه تقرير شيخنا دردير (قوله خلافا لاكثرهم) أى حيث قالوا ان المعنى فقلت نعم أى قد علانى فان بمعنى نعم والهاء للسكت (قوله لجواز أن لاتكون الهاء للسكت) أى وأما لو جعلت للسكت لكان منه (قوله وقيل ان الكلام جملتان) أى والحال أنا قلنا ان الكلام جملتان أى نعم الرجل جملة والمخصوص مبتدأ خبره محذوف أو خبر لمحذوف وأما اذا قلنا انه مبتدأ خبره الجملة قبله فالمحذوف جزء الكلام (قوله نعم العبد) أى هو أيوب (قوله بعد حروف النداء) أى لان المحذوف أدعو والمنادى (قوله اذا قيل انه على حذف المنادى) احترز بهذا عما اذا قيل ان حرف النداء اذا ولى ماليس بمنادى يكون لمجرد التنبيه لان الكلام حينئذ لا حذف فيه وانما كان هذا الثالث من حذف الكلام بجملته أى بحيث لم يبق منه عمدة ولا فضلة لان المنادى عند سيبويه وجمهور البصريين مفعول به لأدعو مقدرا وأصل يازيدا أدعو زيدا حذفت أدعو لزوما لكثرة الاستعمال ودلالة النداء عليه فجزآ الجملة الفعل والفاعل محذوفان فاذا حذف المنادى أيضا كان الكلام بجملته محذوفا اه شمنى (قوله وان كان فقيرا معدما) يروى بدل معدما (٣) عييا بفتح العين المهملة وكسر أولى التحتيتين وتشديد الثانية من العى ضد البيان قيل هذا البيت لرؤبة وقبله

قالت سليمى ليت لى زوجا يعن * يغسل جلدى وينسينى الحزن
وحاجة مان لها عندى ثمن * ميسورة قضاؤها منه ومن

قالت بنات العم الخ ويعن بتخفيف النون وأصله التشديد وحاجة عطف على زوجا أرادت بها الشهوة وما نافية وان زائدة قال الدمامينى لا يخفى أنك اذا قلت ان جاء زيد أكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا التركيب ان الشرطية وجملتاها وليس شئ من الجملتين حال تعلق ان به وارتباطها به كلاما لعدم استقلاله بالافادة بل مجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف فى هذا الموضع والذى بعده بعض الكلام لا الكلام بجملته وجوابه أن المصنف ألغى الحرف لعدم مدخليته فى الاسناد الكلامى والحكم الاعرابى (قوله أى ان كنت لاتفعل غيره فافعله) انما قدر كان لان المعلق عليه عزمه على عدم الفعل تدبر

*(حذف أكثر من جملة)*

(قوله فى غير ماذكر) أى من الشرط وجوابه وجواب القسم (قوله ان يكن طبك) بالباء الموحدة مثلث الطاء وفى نسخة طبعك وهو بمعناه والبيت من أبيات العبيد بن الابرص وبعده

كنت بيضاء كالمهاة واذ آ * تيك نشوان مرخيا أذيالى
فاتركى خط حاجبيك وعيشى * معنا بالرجاء والتأمال
قد زعمت أنى كبرت وأنى * قل مالى وضن عنى الموالى
ان ترى تغير الرأس منى * وعلا الشيب مفرقى وقذالى

فيما

---

فلا يلزم كونه من ذلك خلافا لاكثرهم لجواز أن لاتكون الهاء للسكت بل اسما لان على أنها المؤكدة والخبر محذوف أى انه كذلك * والثانى بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد * والثالث بعد حروف النداء فى مثل ياليت قومى يعلمون اذا قيل انه على حذف المنادى أى ياهؤلاء * الرابع بعد ان الشرطية كقوله

قالت بنات العم ياسلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان كذلك رضيته * الخامس فى قولهم افعل هذا امالا أى ان كنت لاتفعل غيره فافعله * (حذف أكثر من جملة فى غير ماذكر) * أنشد أبو الحسن

ان يكن طبك الدلال فلو فى
سالف الدهر والسنين الخوالى

(٣) قوله بدل معدما الصواب بدل فقيرا لانه لايستقيم الوزن الا بذلك اه

اى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقالوا فى قوله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى التقدير فضربوه فحيى فقلنا كذلك يحيى الله وفى قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله ٣٦١ فأرسلون الآية التقدير فأرسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له يا يوسف وفى قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم التقدير فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم

* (تنبيه) * الحذف الذى يلزم النحوى النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس أو معطوفا بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خيرعافاك الله وأما قولهم فى نحو سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد ونحو وتلك نعمة تمنها على أن عبدت بنى اسرائيل ان التقدير ولم تعبدنى ففضول فى فن النحو وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك فى كتابى جريا على عادتهم وأنشد

وهل أنا الا من غزية ان غوت
غويت وان ترشد غزية ارشد

بل لانى وضعت الكتاب لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا وأما قولهم فى راكب الناقة طليحان انه على حذف عاطف ومعطوف أى والناقة فلازم لهم ليطابق الخبر المخبر عنه وقيل هو على حذف مضاف أى أحد طليحين وهذا الاينافى فى نحو غلام زيد ضربته

فيما أدخل الخباء على مهضومة الكشح طفلة كالغزال

فتعاطيت جيدها ثم مالت * ميلان الكثيب بين الرمال
ثم قالت فدا لنفسك نفسى * وفدا المال ثم أهلك مالى

(قوله فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك) أى فقد حذف جملة شرط لو وجملة جوابها وذلك اكثر من جملة وفيه أن هذا لايخرج عما تقدم لان حذف كل من الجواب والشرط قد تقدم والجواب أنه غيره من حيث ان المحذوف الامران معا أى وما تقدم حذف واحد فقط (قوله أو بالعكس) أى بأن يجد مبتدأ بدون خبر وقوله أو بالعكس أى أو جزاء بدون شرط (قوله نحو ليقولن الله) اى خلقهم الله وقوله قالوا خيرا أى أنزل خيرا وقوله خيراى على خير فهذه أمثلة لما اذا وجد المعمول بدون عامل (قوله وانما ذلك للمفسر) أى لان المعنى لايستقيم الا عليه (قوله جريا) علة للمنفى أى لم أذكر ذلك بحيث أكون جاريا على عادتهم وأنشد هذا البيت اعتذارا (قوله وأنشد الخ) يحتمل أن يكون منصوبا بأن مضمرة عطفا على المصدر المتقدم وهو قوله جريا على حد قولها * ولبس عباءة وتقر عينى * ويحتمل أن يكون مرفوعا على الاستئناف أى وأنا أنشد والبيت لدريد بن الصمة وغزية بغين معجمة مفتوحة وزاى قبيلة والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها يقال رشد يرشد كنصر ينصر ورشد يرشد كفرح يفرح وغرضه أنه لم يذكر فى كتابه بعض ما أورده مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى أن ينشد هذا البيت اعتذارا عن ذلك وانما فعله لامر آخر وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من تعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر اه دمامينى (قوله بل لانى الخ) الاوضح حذف الاضراب وقوله لانى الخ علة للنفى أى لانى وضعت هذا الكتاب لافادة متعاطى التفسير والنحو أى وبيان الاغراض التى يحذف الفاعل أو المفعول لاجلها لاتفيد متعاطيهما فائدة لان صناعة النحو لاتتوقف عليها وكذلك استقامة معنى الكلام لاتتوقف عليها (قوله لافادة متعاطى التفسير والعربية جميعا) بل لافادة علم الادب أو لطائف مطلق العلم وما أحسن قول منجك باشا فى ديوانه

يداوى السقيم بصوت رخيم * وطبع سليم وذات تحب
كمال غريب ولفظ عجيب * ومغنى اللبيب بحسن الادب

وقيل للمصنف هلا فسرت القرآن أو أعربته فقال أغنانى المغنى (قوله طليحان) من الطلاحة وهى التعب من السير (قوله وقيل هو على حذف مضاف) أى ولا يكون التقدير الناقة وراكب الناقة بحيث يجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه لان الحذف اتساع وبابه وسط الكلام وآخره لا أوله ألاترى أن كان تزاد وسطا وآخرا لا أولا وحذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزا سمكا تمرا اه شمنى (قوله وهذا) أى حذف المضاف وهو التأويل الثانى وأما التأويل الاول وهو

٤٦ ق ني

## الباب السادس من الكتاب فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

وهى كثيرة والذى يحضرنى الآن منها عشرون موضعا (أحدها) قولهم فى لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب فى ذلك فى فصل لو وبسطنا القول فيه بما لم نسبق اليه (الثانى) قولهم فى اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احداها أنهم يذكرونه فى كل موضع وانما ذلك تفسير للاداة من حيث هى وعلى المعرب أن يبين فى كل موضع هل هى متضمنة لمعنى الشرط أم لا وأحسن مما قالوه أن يقال اذا أريد تفسيرها من حيث هى ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك * والثانية أن العبارة التى تليق بالمتدربين يطلب فيها الايجاز لتخف على الالسنة اذ الحاجة داعية الى تكرارها وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا مستقبل * والثالثة أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته فى يوم الخميس فى عام كذا فان الثانى حال من الاول فهو

حذف الواو مع ما عطفت فانه يتأتى فيه بأن يقال الاصل غلام زيد وزيد ضربتهما

### * (الباب السادس من الكتاب) *

(قوله حرف امتناع لامتناع) أى حرف يدل على امتناع جوابها لامتناع شرطها وهذه العبارة فاسدة لاقتضائها أن لو تكون لانتفاء الامرين دائما وليس كذلك لانها انما تدل على انتفاء الامرين اذا كان الجواب مساويا للشرط فى التحقق كما فى لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فان كان أعم منه فلا تدل على انتفاء الجواب بل على انتفاء الشرط فقط كما فى لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا اذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء وانما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط وهو ضوء الشمس وقد تكون لتقرير الجواب سواء وجد الشرط أو لا كما فى لو لم يخف الله لم يعصه والحاصل أن هذه العبارة التى قالوها تفيد أنها دائما لامتناع الامرين مع انها قد تكون لامتناع الاول وقد تكون لتقرير الجواب مطلقا وجد الشرط أو لا (قوله وقد بينا الصواب فى ذلك) أى فيما يقال فيها وهو حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه أى حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت ذلك الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب وانما كانت هذه العبارة صوابا لانه لم يتعرض فيها لنفى الثانى بل لنفى الاول وأن الثانى انما يثبت عند ثبوت الاول وأما امتناع الثانى عند امتناع الاول فمسكوت عنه (قوله أنهم يذكرونه) أى هذا التفسير (قوله وانما ذلك) أى التفسير أى كونها ظرفا لما يستقبل وفيها معنى الشرط غالبا (قوله من حيث هى) فى نسخة من حيث الجملة والمراد واحد أى من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحل فيه من المواضع وحينئذ فلا ينبغى أن يذكر ذلك التفسير بتمامه فى كل موضع بل على المعرب أن يبين الخ (قوله أم لا) تقدم أول الكتاب أن هل لا يؤتى لها بمعادل فقد يشكل ارتكاب المصنف له هنا وجوابه ان أم هنا منقطعة لا متصلة وقد سبق ما يتعلق بالمواضع المذكورة (قوله وأحسن مما قالوه) أى من جهة ان هذه العبارة ليست موهمة لخلاف المراد بخلاف عبارتهم ومن جهة افادة هذه أن اذا صالحة لتضمن معنى الشرط وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم فانها فى بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط وفى بعضها غير متضمنة لذلك (قوله من حيث هى) أى من حيث ذاتها بقطع النظر عما تقع فيه من المواضع (قوله ظرف مستقبل) أى وأما ظرف لما يستقبل فهو موهم خلاف المراد لافادته أن اذا ظرف للظرف لان ما يستقبل من الزمان ظرف وقوله ظرف خبر لمحذوف أى هى ظرف والجملة مقول القول (قوله منصوب بجوابه) هذا بناء على ما للجمهور والذى اختاره هو انها منصوبة بالشرط (قوله صالح لغير ذلك) أى كتضمنها لمعنى الشرط (قوله فان الزمان الخ) علة لقوله موهمة (قوله فان الثانى حال من الاول) أى لان المعنى حالة كون يوم الخميس مظروفا فى عام كذا وقوله فهو أى

الثانى ظرف له أى للاول وقوله على الاتساع أى التجوز أى أن الظرفية مجاز به لا حقيقة لانها لابد فيها من كون الظرف له احتواء والمظروف له تحيز (قوله ولا يكون) أى الثانى بدلا منه أى من الاول (قوله على الاصح) أى خلافا لمن أجاز ابدال الكل من البعض وجعل منه قوله

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فجعل طلحة بدلا من أعظم بدل كل من بعض (قوله الاسهاب) أى التطويل (قوله وكونه للزمان) أى موضوعا للزمان (قوله أن الامر بخلاف ذلك) أى فقد تخرج عن الظرفية بحيث لا تضمن معنى فى فلا ينافى أنها اسم زمان فقد زعم الاخفش أنها فى محل جر بحتى فى قوله تعالى حتى اذا جاؤها أى سيقوا الى وقت مجيئهم اياها وزعم ابن جنى فى اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة أن اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر والمنصوبين حالان من ضمير وقعت وكذا جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة مصدقة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض وقد تخرج عن الاستقبال فتجيء للماضى كما فى واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها ولا على الذين اذا ما أتوك لتحملهم (قوله يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة) أى فظاهره مطلقا كان النعت حقيقيا أو سببيا وقوله من أوجه الاعراب أى الثلاثة (قوله فهو فيها كالفعل) يعنى فيفرد النعت على الافصح وتضعف المطابقة بينه وبين فاعله فى التثنية والجمع فكما تقول مررت برجلين أو برجال يقوم أبواهما أو آباؤهم تقول مررت برجلين أو برجال قائم أبواهما أو آباؤهم وكما يضعف يقومان أبواهما ويقومون آباؤهم كذلك يضعف قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم الا اذا كان النعت جمعا لا يجرى مجرى مفرده فى الحركات والسكنات بأن يكون جمع تكسير لا جمع تصحيح فان المطابقة حينئذ لا تضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك فى الفعل نحو برجل يقعدون غلمانه لان اسم الفاعل المشبه للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم فيه أيضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما لزم فى قاعدون غلمانه اه شمنى (قوله الظالم أهلها) أى فقد طابق النعت مرفوعه فى التذكير لا المنعوت فى التأنيث (قوله غير أن الصفة الخ) هذا مخرج من قوله فهو فيها كالفعل وقوله الرافعة لجمع أى لجمع تكسير (قوله أن تفرد) أى بحيث يقال برجل قائم غلمانه وان تكسر بحيث يقال برجل قعود غلمانه أى وأما الفعل فلا يكسر (قوله وهو) أى تكسير الصفة الرافعة أرجح أى من افرادها (قوله كقوله) أى قول زهير بن أبى سلمى وبعد هذا البيت

وأبيض فياض نداه غمامة * على معتفيه ما تغب نوافله

وهما من القصيدة التى أولها

صحا القلب عن سلمى وأعرض باطله * وعرى أفراس الصبا ورواحله

ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلموا من الاسهاب والايهام المذكورين * والرابعة أن قولهم غالبا راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضى أن كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلفن وقد بينا فى بحث اذا أن الامر بخلاف ذلك (الثالث) قولهم النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة وانما ذلك فى النعت الحقيقى فأما السببى فانما يتبع فى اثنين من خمسة واحد من أوجه الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وأما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيها كالفعل تقول مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم وبرجل قائمة أمه وبامرأة قائم أبوها وانما يقول قائمين أبواهما وقائمين آباؤهم من يقول أكلونى البراغيث وفى التنزيل ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها غير أن الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها فى الفصيح أن تفرد وأن تكسر وهو أرجح على الافصح كقوله

(قوله بكرت عليه الخ) البكرة بالضم الغدوة ويقال بكرت على الشئ واليه وفيه بكورا ويقال أيضا بكرت بالتشديد وابتكرت وأبكرت وباكرت كل ذلك بمعنى أتيته بكرة وكل من بادر الى شئ فقد أبكر اليه فى أى وقت كان مثل أن يقال بكروا بصلاة المغرب أى صلوها عند سقوط القرص كذا فى الصحاح وحينئذ فقوله بكرت اليه بكرة معناه بادرت بالاتيان اليه غدوة أى أول النهار (قوله فوجدته) الهاء مفعول أول وقعودا مفعول ثان وعواذله فاعل بقعود وقوله عليه أى عنده وقوله بالصريم جمع صريمة وهى القطعة من الرمل تنقطع من معظمه ويطلق على الزرع المحصود وعلى الليل والنهار من أسماء الاضداد لان كلا منهما ينقطع من الآخر (قوله وصح الاستشهاد بالبيت) أى مع أن قعودا ليس نعتا بل مفعولا ثانيا لوجد (قوله هذا الحكم) أى وهو رجحان تكسير الصفة الرافعة لجمع وقوله أيضا مقدم من تأخير أى ثابت للخبر والحال أيضا أى كما أنه ثابت للنعت ولا شك أن المفعول الثانى لوجد خبر فى الاصل (قوله والرابع قولهم الخ) قال الدمامينى لا ينبغى أن يعد هذا فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه لانه آل الامر من كلام المصنف الى أن الذى اشتهر فى هذا بين المعربين صواب وأن تخطئتهم بما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف محلا قال الشمنى وأقول انما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه بناء على قولهم ان مذهب سيبويه والمحققين خلافه واستدلالهم على ذلك لا بناء على اعتراضه على أدلتهم (قوله نعت مصدر محذوف) أى أكلا رغدا أى واسعا لا حجر فيه (قوله من ضمير مصدر الفعل) أى حال من الضمير المنصوب العائد على مصدر الفعل (قوله قولهم) أى العرب (قوله سير عليه طويلا) أى فنائب الفاعل ضمير المصدر وطويلا حال منه (قوله ولو كان) أى طويلا نعتا للمصدر لجاز أى أن يقال طويل لانه يكون صفة للمفعول المطلق ومن المعلوم أنه اذا جعل نائب الفاعل المصدر فصفته تكون نائبة عند حذفه (قوله الا والصفة خاصة بجنسه) أى والرغد بمعنى السعة ليس خاصا بالاكل والكثرة ليست خاصة بالذكر ومماثلة اشتعال النار فى جزل الغضى ليست خاصة باشتعال الشعر الابيض فى الاسود (قوله تقول رأيت كاتبا) أى انسانا كاتبا وقوله ولا تقول رأيت طويلا أى انسانا طويلا (قوله فيما احتجوا) أى سيبويه والمحققون (قوله أما الاول) أى أما النظر فى الدليل الاول (قوله أن المانع من الرفع) أى من رفع طويل فى قولهم سير عليه طويلا (قوله مجازين) أراد بهما مخالفة الاصل أما المجاز البيانى فلا يكره تعدده وسبق هذا نحو أحيا الارض شباب الزمان (قوله مفعولا) أى نائبا عن الفاعل وقوله على السعة أى على خلاف الاصل لان النائب حقيقة هو الموصوف فلما حذف قامت صفته مقامه فى النيابة على خلاف الاصل (قوله ولهذا) أى ولاجل كراهة اجتماع مجازين أى أمرين على خلاف الاصل (قوله لان تعلق الدخول

بكرت عليه بكرة فوجدته
قعودا عليه بالصريم عواذله

وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال (والرابع) قولهم فى نحو فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد

واشتعل المبيض فى مسوده
مثل اشتعال النار فى جزل الغضى

أى أكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار قيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه واشتعله أى فكلا الاكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا ولا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر لجاز وبدليل أنه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان دون الطول وعندى فيما احتجوا به نظر أما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف فى توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعلق الدخول

بالمعانى مجاز) أى وتعلقه بالاجسام حقيقة فنى دخلت الدار مجاز واحد وفى دخلت الامر مجازان وهم يكرهون الثانى دون الاول (قوله وتوضيحه) أى وحاصله أنهم يفعلون ذلك أى الرفع أى يأتون به فى صفة الاحيان لانه لا يلزم عليه اجتماع مجازين الذى هو مستكره عندهم (قوله طويلا بالنصب) أى على الحال من ضمير المصدر النائب عن الفاعل (قوله لما ذكرنا) علة لمحذوف أى لا بالرفع لما ذكرنا من لزوم اجتماع مجازين وهو مستكره عندهم (قوله وأما الثانى) أى واما النظر فى الدليل الثانى (قوله لا على الاختصاص) أى لا على اختصاص الصفة بجنس الموصوف (قوله أى دروعا سابغات) أى كوامل يجرها لابسها على الارض فالكمال ليس خاصا بالدروع وقد حذف الموصوف لدلالة قوله وألنا له الحديد عليه لانه يدل على أن تلك السابغات دروع (قوله ومما يقدح فى قولهم) أى ان رغدا ونحوه حال (قوله الصماء) هى أن يلف الثوب على ظهره ويديه جميعا أى فالصماء صفة لمصدر محذوف لا حال لتعذر الحال (قوله والحالية متعذرة) تعذر الحالية فى هذا التركيب لمانع لا يقتضى المنع من ارتكابها عند عدم المانع اه دماميني (قوله والخامس) قال الدماميني غاية ما فعلوه فى هذا والذى بعده أنهم حذفوا مضافا القيام قرينة عليه ولا محذور فى ذلك ولا يقال ان الصواب خلافه ففى كتاب الله وسنة رسوله وكلام العرب من ذلك ما لا يحصى كثرة (قوله ان الفعل مجزوم فى جواب الامر) أى فان المتبادر من هذه العبارة أن الجازم للفعل نفس الامر وهو خلاف الصحيح (قوله تقريب المسافة) أى والاصل مجزوم فى جواب الامر بأداة شرط مقدرة (قوله والصواب ان يقال مرفوع الخ) أى لان القائل بأنه انما رفع للتجرد المذكور انما هو الكوفيون وأورد عليهم أن التجرد المذكور عدمى والرفع أمر وجودى وكيف يصح أن يكون الامر العدمى علة للوجودى وأجيب بمنع كون التجرد من الناصب والجازم عدميا لانه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره واستعماله والجىء على صفة ما ليس بعدمى اه شمنى وهذا الجواب كاد أن يكون مكابرة والحق أن العدم المقيد قد يكون علامة لوجودى والعامل يرجع للعلامة وقال الكسائى الرافع للفعل المضارع حرف المضارعة لانها لما دخلت فى أول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ أصل المضارع اما الماضى أو المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليها أولى من احالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب البصريين ورد بأن جزء الشىء لا يعمل فيه وقيل الرافع له مضارعته للاسم ورد بأن المضارعة اقتضت مطلق الاعراب ولكل عامل (قوله لحلوله محل الاسم) كأن المراد حلوله فى الجملة والا فقد رفع غير حال محل الاسم كالواقع بعد أداة التحضيض (قوله لحلوله محل الاسم) أى سواء حل محل اسم مرفوع كما فى زيد

بالمعانى مجاز واسقاط الخافض مجاز وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك فى صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل واذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وأما الثانى فلان التحقيق أن حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألنا له الحديد أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات ومما يقدح فى قولهم مجىء نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه (والخامس) قولهم الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب الشرط الجملة (والسادس) قولهم العطف على عاملين والصواب على معمولى عاملين (والسابع) قولهم بل حرف اضراب والصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد النفى والنهى بمنزلة لكن سواء (والثامن) قولهم فى نحو ائتنى أكرمك ان الفعل مجزوم فى جواب الامر والصحيح أنه جواب لشرط مقدر وقد يكون انما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين (والتاسع) قولهم فى المضارع فى مثل يقول زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم والصواب أن يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكأن حاملهم على ما فعلوا ارادة التقريب والا فما بالهم يمشون على تصحيح قول البصريين فى ذلك

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ثم اذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك (والعاشر) قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفى التأنيث ولهذا قال الجرجانى وينبغى أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية او الصفة لان الشبه لا يتقوم الا بأحدهما ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت علما فان أجابوا بأن المعتبر انما هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص ولا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهة ألفى التأنيث فيرجعون الى ما اعتبره البصريون (والحادى عشر) قولهم فى نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ان الواو نائبة عن أو ولا يعرف ذلك فى اللغة وانما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الاصفهانى فى كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب القول فيها بأن الواو بمعنى أو عجز عن درك الحق فاعلموا أن الاعداد التى تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه الى بعض وهو الاعداد الاصول

يضرب أى ضارب أو مجرورا أو منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فأعطى أسبق اعراب الاسم وأقواه وهو الرفع واعترض بانه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بأن يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على أن ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن سيقوم بأن يقوم مع السين واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كأحد أجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان أصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت آيبا اه شمنى (قوله اذا أعربوا) أى أعربوا الكلام أو عربوا الطالب أى جعلوه يعرب (قوله المشبهة لألفى التأنيث) أى من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وقال المبرد جهة الشبه أن النون كانت فى الاصل همزة بدليل قلبها اليه فى صنعانى وبهرانى فى النسبة الى صنعاء وبهراء ورد بأنه لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدلت منها وأما صنعاء وبهراء فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو شذوذا للمناسبة التى بينهما ألا ترى الى ادغام النون فى الواو (قوله ثمانية) أى بأن يراد بألفى التأنيث ما يشمل مشبههما (قوله لا تسعة) يعنى لان هذه الزيادة حكمها حكم ألفى التأنيث فى الاستقلال بمنع الصرف فينبغى اسقاطها استغناء بعد التأنيث الشامل للألفين أو ما هو بمثابتهما وفيه نظر ظاهر اه دماميني (قوله وانما شرطت) أى انما شرط الكوفيون ما ذكر فى منع الصرف مع الزيادة (قوله لان الشبه) أى بالفعل لا يتقوم أى لا يتحقق فى الواقع الا بأحدهما لان هذه الزيادة لا توجد الا فى علم أو صفة (قوله نحو عفريت علما) أى فان فيه العلمية وزيادة الياء والتاء لانه من العفر وهو القوة (قوله ولا يجدون مصرفا) أى مدفعا يدفع ذلك الالزام الا كون الزيادتين مشابهتين لألفى التأنيث (قوله نائبة عن أو) أى فهذا غير صواب لانه لا يعرف الخ (قوله ولا يعرف ذلك) أى جعل الواو بمعنى أو خصوصا فى هذا المقام الذى فيه العدد معدولا عن الاصل بخلاف جعل أو بمعنى الواو فانه موجود فى اللغة (قوله وأما الآية الخ) جواب عما يقال اذا لم تجعل الواو فى الآية بمعنى أو بل كانت باقية على حالها لزم جواز نكاح تسعة من النساء (قوله درك) بسكون الراء أى عن ادراك الحق وعن معرفته (قوله الاعداد التى تجمع) أى يراد جمعها وضم بعضها لبعض أى والتى لا تجمع قسمان (قوله الاعداد الاصول) أى غير

المعدولة

المعدولة (قوله وسبعة) أى فالجملة عشرة ولذا قال بعد تلك عشرة (قوله كهذه الآية) أى فالقصد انكحوا ما طاب لكم من قسم التثنية والتثليث والتربيع على سبيل الانفراد لا الاجتماع والحال أنه ليس القصد الجمع والضم حتى تكون الآية مفيدة لجواز تزوج تسعة كما هو شبهة القائل ويحتاج للجواب عنه بأن الواو بمعنى أو فكلام أبى طاهر أفاد أنه لا حاجة لجعل الواو بمعنى أو (قوله وآية سورة فاطر) وهى اولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع وقوله وقال أى أبو طاهر فى معنى آية فاطر (قوله تبغى) أى تبغى أى تتطلب الناس وقوله مثنى ومموحد حال من ذئاب (٢) بمعنى سباع ولك جعلهما خبرين لمحذوف أى بعضها مثنى وبعضها موحد أى أن هذه الذئاب تتطلب الناس حال كون بعضها اثنين اثنين وبعضها يتطلب الناس حال كونه واحدا واحدا (قوله ويريدون ثمانية) أى بحيث يريدون الضم أى وانما يريدون قسم كذا وقسم كذا وذلك لان العدد هنا معدول فلا يراد فيه الضم بخلاف غير المعدول كما فى الآيتين الاوليين فانه يراد فيه الضم والحاصل أن الاعداد المعدولة انما تستعمل فى موضع لم يرد فيه ضم الاعداد بعضها لبعض وانما يراد فيه الانفراد والتقسيم بخلاف غير المعدولة (قوله ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم) أى فالقصد الضم لان العدد أصلى (قوله بمواقع هذه الالفاظ) يعنى الالفاظ المعدولة (قوله فى غير موضع التقسيم) أى بل استعملها فى موضع الشك وطلب التعيين بناء على ان أم متصلة لان المعنى أأحاد أم سداس أى أواحدة أم ست فى واحدة ليلة فراق (٣) الاحبة وفى مقام الاخبار المجرد عن التقسيم بناء على أنها منقطعة لان المعنى ليلة فراقنا الاحبة ليلة واحدة ثم شك فيها لطولها فأضرب عن ذلك وأخبر أنها ست ليال فى ليلة واحدة (قوله أحاد الخ) ان قدرت أن أم متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشك أواحدة هى أم ست اجتمعت فى واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف وعلى هذا فقد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو ليلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس لان شرط الهمزة المعادلة لأم ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الامر الشئ المطلوب تعيينه وان قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر بحسب جزمه عن ليلته بانها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بعد الشك بانها ست فى ليلة فاضرب اضرابا مجردا عن الاستفهام أو أنه لما نظر لطولها شك هل هى ست فى ليلة أم لا واستمر على شكه فأضرب واستفهم وعلى الانقطاع بوجهيه فلا همزة مقدرة قبل أحاد لان الكلام خبر محض ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدا وهو ليلتنا ليس على الوجوب وأظهر الوجهين الاتصال لأمور ذكرها المصنف فى الكلام على هذا البيت فى مبحث أم (قوله المنوطة) أى المتعلقة بيوم التنادى أى يوم الوصل لتنادى الاحبة فيه (قوله الذى أطلق) أى أبيح (قوله فى الجمع) أى فى حالة جمعه (قوله أو أربع) أى لا أزيد من ذلك وحينئذ فما معنى

(٢) قوله حال من ذئاب لتخصيص ذئاب بما بعده لكن لا يظهر الا ان كان موحد منصوبا وليس كذلك بدليل قوله ولك الخ فالمناسب جعلهما صفتين فان قدر لهما مبتدأ فالمقرر ان الجمل بعد النكرات صفات اهـ

نحو ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه الى بعض وانما يراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر وقال أى منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة فكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر

ولكنما أهلى بواد أنيسه ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد

ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجعتم وللجهل بمواقع هذه الالفاظ استعملها المتنبى فى غير موضع التقسيم فقال

أحاد أم سداس فى أحاد ليلتنا المنوطة بالتنادى

وقال الزمخشرى فان قلت الذى أطلق للناكح فى الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع فما معنى التكرير فى مثنى وثلاث ورباع

(٣) قوله ليلة فراق الخ المتبادر منه انه تفسير للتنادى مع انه سيفسره بالوصل والمعنى عليه اهـ

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

التكرير أى لانّ مثنى معناه اثنين اثنين وثلاث ورباع معناه ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة (قوله قلت الخ) حاصل الجواب أنه لا يتأتى الاعتراض الا لو كان المخاطب واحدا والامر ليس كذلك بل الخطاب لما كان لمتعدد ناسب التكرار فى كل نوع لان المختار لكل نوع متعدد فناسب تعدد كل نوع لاجل أن يصيب كل واحد من الناس الناكحين المريد للجمع العدد الذى أراده من أى نوع من هذه الانواع الثلاثة ولو أفرد وقال اثنين وثلاثة وأربعة لاعرب اثنين حالا من النساء وذلك لا يصح لانّ المعنى على الضم فيفيد أن النساء اللاتى فى الدنيا تسعة هذا اذا لاحظت النساء مجردات عن النكاح فان لاحظت نكاحهن أفاد جواز نكاح التسعة كما أنّ اعراب اثنين مفعولا لمحذوف مفيد لجواز الجمع بين التسعة وهو باطل وأمّا التكرير فلا يفيد شيأ من هذا الفساد لانه يعرب مثنى حالا تأمل اه تقرير دردير (قوله ما أراده) مفعول يصيب وقوله الذى أطلق أى أبيح له (قوله اقتسموا هذا المال) أى أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم ثلاثة ثلاثة الخ (قوله لم يكن له معنى) أى صحيح قال السعد لو أفردت وقلت اقتسموا هذا المال درهمين وثلاثة وأربعة لم يكن له معنى لانّ القصد الجمع والضم حينئذ فلم يصح جعل درهمين حالا من المال الذى هو ألف درهم مثلا بخلاف ما اذا كرّر فانّ القصد فيه الى التفصيل والتفصيل فى حكم الاقسام وكذا الطيبات فى حكم النكاح (قوله قلت كما جاء الخ) حاصله أنه انما أتى بالواو لانها لكونها لمطلق الجمع تدل على جواز أخذ الناكحين من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا أى ان شاؤا مختلفين فى تلك الاعداد بأن يجمع أحدهم بين اثنين مثلا وغيره بين ثلاثة أو أربعة أو متفقين بأن يجمع كل واحد بين اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولو أتى بأو التى لاحد الشيئين أو الاشياء لافادت أنه لا يجوز للناكحين أخذ من أرادوا نكاحها على وجه الجمع مع غيرها مطلقا بل على وجه الاتفاق بأن يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع وكذا لو أتى بأو فى المثال لافادت أنه لا يسوغ للمخاطبين اقتسامه الا على وجه التثنية فقط بأن يأخذ كل واحد اثنين أو التثليث فقط كذلك أو التربيع فقط كذلك بخلاف التعبير بالواو فانه يفيد أمر المخاطبين بقسمه أقساما قسم يقسم درهمين درهمين وقسم يقسم ثلاثة ثلاثة وقسم يقسم أربعة أربعة (قوله لاعلمت) أى لافادت وقوله فيجعلوا أى بحيث يجعلون الخ (قوله ان شاؤا مختلفين) أى بأن يجمع أحدهم بين اثنين ويجمع غيره بين ثلاثة أو أربعة (قوله متفقين فيها) بأن يكون الجميع مشتركين فى التثنية أو التثليث أو التربيع (قوله ما وراء ذلك) أى ما ذكر من الاعداد (قوله من هذه المقالة) أى أن الواو بمعنى أو (قوله واو الثمانية) وهى الواو الداخلة على لفظ الثمانية اشارة لتكميل العدة المعدود قبل الثمانية خال منها وأما الثمانية فهى داخلة عليها (قوله أن ذلك) أى القول (قوله واختلف فيها) أى فى الواو هنا أى فى هذه الآية (قوله وقيل للاستئناف)

أى

قلت الخطاب للجميع فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذى أطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ولو أفردت لم يكن له معنى فان قلت لم جاء العطف بالواو دون أو قلت كما جاء بها فى المثال المذكور ولو جئت فيه بأو لاعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه الا على أحد أنواع هذه القسمة وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذى دلت عليه الواو وتحريره أن الواو دلت على اطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤا مختلفين فى تلك الاعداد وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك وأبلغ من هذه المقالة فى الفساد قول من أثبت واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى فى باب الواو أن ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة خبرا هو جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل للاستئناف والوقف على سبعة وان فى الكلام تقريرا لكونهم سبعة وكأنه لما قيل سبعة قيل نعم وثامنهم كلبهم واتصل الكلامان

ونظيره ان الملوك اذا دخلوا قرية الآية فان وكذلك يفعلون ليس من كلامها ويؤيده أنه جاء في المقالتين الاولتين رجما بالغيب ولم يجيء مثله في هذه المقالة فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقا ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك الا قليل من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال أيضا ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الاسم بالصفة كررت برجل ومعه سيف فأما الواو الاولى فلا حقيقة لها وأما واو الحال فأين عامل الحال ان قدرت هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف (الثاني عشر) قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند فعلا أو شبهه ويكون المؤنث ظاهرا وذلك نحو طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا أو هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واحتج بقوله

أي فهو ليس من كلام القائل هم سبعة بل من كلام الله ذكر تقريرا الكلام القائل انهم سبعة (قوله فان وكذلك يفعلون) أي فالمعنى نعم وكذلك يفعلون (قوله ليس من كلامها) أي وانه أتى به تقريرا لكلامها وهذا غير متعين فقد جوز الزمخشري أن يكون من كلامها وذلك أنه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم الثابتة المستمرة التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورأت (قوله ويؤيده) أي القول بأن الواو في وثامنهم كلبهم للاستئناف (قوله في المقالتين) أي سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم ويقولون خمسة الخ (قوله رجما بالغيب) أي لان رجما بالغيب راجع لهما معا وحذف من الاولى لدلالة الثانية (قوله فدل على مخالفتها) أي وحينئذ فلا يكون رجما بالغيب أي كذبا بل صدقا (قوله ولا يرد ذلك) أي ولا يرد كون الواو للاستئناف وأن في الكلام تقريرا لكونهم سبعة اذ مفاده أنه يعلمهم كثير اه تقرير شيخنا دردير (قوله أو قصتهم قبل ان نتلوها عليك الا قليل) وهذا لا ينافي أنه يعرف عدتهم كثير من المؤمنين (قوله الذين عرفوه) أي عرفوا ما ذكر من عددهم أو قصتهم (قوله فيندفع الاشكال) أي لان السبعة قليلون بالنسبة لغيرهم ممن قال المقالتين الاوليين (قوله فيندفع الاشكال أيضا) أي وهو أن قوله تعالى ما يعلمهم الا قليل يرد كون الواو في وثامنهم كلبهم للاستئناف وكون الكلام فيه تقريرا لكونهم سبعة فان مفاده أنه يعلمهم كثير من الناس (قوله أو الواو الداخلة) أي ان جملة وثامنهم كلبهم صفة لسبعة والواو زائدة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف (قوله فأما الواو) أي فأما ابطال القول بذلك (قوله فأما الواو الاولى) أي واو الثمانية والاولى حذف هذا لما سبق قريبا (قوله وأما واو الحال) أي وأما ابطال كون الواو هنا واو الحال (قوله من باب الخ) أي أن العامل في الحال ما فيها التنبيه من معنى الفعل قال الدماميني الظاهر أنه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد قائما جوابا لمن قال من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها أي الحال جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره في استفهام أو غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره (قوله يجوز معه التذكير والتأنيث) أي فان ظاهره جواز التذكير معه في الفعل وما أشبهه وفي اسم الاشارة كان المؤنث المجازي المسند اليه الفعل وشبهه اسما ظاهرا أو ضميرا وليس كذلك فالصواب تقييده بما قال المصنف (قوله في محاوراتهم) اى مخاطباتهم (قوله فعلا) اى لا اسم اشارة فلا يجوز تذكيره معه (قوله اوشبهه) اى اسم الفاعل واسم المفعول (قوله ويكون المؤنث) أي الذي يجوز معه تذكير الفعل وتأنيثه ظاهرا أي اسما ظاهرا لا ضميرا (قوله وذلك نحو طلع الشمس الخ) أي فكما يقال طلعت الشمس وتطلع الشمس وأطالعة الشمس يجوز أن يقال طلع الشمس ويطلع الشمس وأطالع الشمس (قوله ولا يجوز الخ) اى لا يجوز تذكير الضمير واسم الاشارة مع مجازي التأنيث سواء

* ولا أرض ابقل ابقالها *
قال وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول أبقلت ابقالها بالنقل ورددنا بالا نسلم أن هذا الشاعر فى لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره (الثالث عشر) قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت فى زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على أن البصريين ومن تابعهم يرون فى الاماكن التى ادعيت فيها النيابة أن الحرف باق على معناه وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف (الرابع عشر) قولهم ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثانى عين الاولى وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره فصار المعنى ان مع العسر يسرين اهـ ويشهد للصورتين الاوليين أنك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فيكون الثانى غير الاول ولو قلت ثم بعت الفرس لكان الثانى عين الاولى

وقع مسند الواحد منهما او وقع واحد منهما مسند المجازى التأنيث وقوله ولا يجوز الخ أى بل يتعين هذه الشمس وهى الشمس (قوله ولا أرض أبقل ابقالها) هذا عجز بيت صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد على السحابة التى شبه بها الجيش فى البيت قبل هذا وأبقلت الارض خرج بقلها يريد فلا سحابة أمطرت مثل مطر السحابة التى يشبهها الجيش ولا أرض أبقلت مثل ابقال ارض أصابها مطر تلك السحابة المشبه بها اهـ دمامينى (قوله بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر فى لغته الخ) أى واذا كانت لغته لا تخفف الهمزة بنقل أو غيره فعدوله عن ابقلت لأبقل لضرورة الشعر لانه لو عبر بأبقلت ولم ينقل حركة الهمزة للساكن قبلها ينكسر الوزن وهذا الجواب مبنى على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة أما على القول بانها ما وقع فى الشعر مطلقا فجعل هذا ضرورة ظاهر (قوله ينوب بعض حروف الجر عن بعض) فظاهره أن كل حرف منها ينوب عن غيره وليس كذلك بل بعضها قد ينوب عن بعض منها (قوله ويستدلون به) اى بهذا القول بأن يقال ان فى فى قوله تعالى لأصلبنكم فى جذوع النخل بمعنى على والباء فى قوله تعالى فاسئل به خبيرا بمعنى عن لان حروف الجر ينوب بعضها عن بعض (قوله بادخال قد على قولهم ينوب) أى قد ينوب (قوله ولو صح قولهم) اى بابقائه على اطلاقه وقوله لجاز الخ اى مع أنه لم يسمع ولا يجوز (قوله مررت فى زيد الخ) اى على معنى بزيد ودخلت على عمرو وكتبت بالقلم (قوله يرون) اى قد يرون الخ وذلك لأنهم يقولون ان الحرف موضوع لمعنى واحد واستعماله فى معنى غيره اما بسبب التجوز فى الحرف او ارتكاب التضمين فى الفعل وهذا أولى لما قاله المصنف من أن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف (قوله اسهل منه فى الحرف) اى لان الكوفيين ينكرون وجوده فى الحرف (قوله واذا اعيدت معرفة) انما كانت عينا فى هذه بناء على كون المذكور ثانيا معهودا سابقا فى الذكر وقوله أو أعيدت المعرفة معرفة انما كان الثانى عينا فى هذه حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة وأما قوله أو نكرة جعله عينا فى هذه بناء على أحد قولين ذكرهما ابن السبكى فى هذه ومشى العلامة السعد فى التلويح على أن المعرفة اذا أعيدت نكرة تكون غيرا وهو القول الثانى (قوله قال الزجاج الخ) محصله أن العسر ذكر ثانيا معرفة واليسر ذكر ثانيا نكرة فوجب أن يكون عسر واحد ويسران وهذا معترض فان قول القائل ان مع الفارس سيفا ان مع الفارس سيفا لا يوجب أن يكون الفارس واحدا والسيف اثنين بل معنى الحديث لن يغلب عسر الدنيا اليسر الذى وعد الله المؤمنين فيها واليسر الذى وعدهم به فى الآخرة وانما يغلب أحدهما وهو يسر الدنيا وأما يسر الآخرة فدائم غير زائل (قوله ذكر العسر) أى فى سورة الانشراح وقوله ثم ثنى ذكره أى معهما (قوله ان مع العسر يسرين) أى ولا شك أن العسر اذا صاحبه يسران لا يغلبهما (قوله ويشهد للصورتين) أى وهما اعادة



Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

وللرابع قول الحماسى صفحنا عن بنى ذهل * وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعـــن قوما كالذى كانوا ويشكل على ذلك أمور ثلاثة أحدها أن الظاهر فى آية ألم نشرح أن الجملة الثانية تكرار الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين للاولى والثانى أن ابن مسعود قال لو كان العسر فى جحر لطلبه اليسر حتى دخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع أن الآية فى قراءته وفى مصحفه مرة واحدة فدل على ما ادعينا من التأكيد ٣٧١ وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما فى التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين والثالث أن فى التنزيل آيات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذى خلقكم من ضعف الآية وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله والله اله واحد سبحانه وعلى الثانى قوله تعالى فلا جناح عليهما أن يصالحا بينهما صلحا والصلح خير فالصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثانى عام ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشئ لا يكون فوق نفسه والثالث قوله تعالى قل اللهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء فان الملك الاول عام والثانى خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل والثانى الثواب وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذلك بقية الآية وعلى الرابع يسئلك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا من السماء وقوله

* اذا الناس ناس والزمان زمان * فان الثانى لو ساوى الاول فى مفهومه لم يكن فى الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله أنا أبو النجم وشعرى شعرى أى وشعرى لم يتغير عن حالته فان ادعى أن القاعدة فيهن انما هى مستمرة مع عدم القرينة فأما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر

---

النكرة نكرة واعادة النكرة معرفة (قوله وللرابع) وهو اعادة المعرفة نكرة وذكره على تأويل القسم والا فمقتضى قوله الاوليين أن يقول الرابعة ولم يتعرض للثالث وهو اعادة المعرفة معرفة لانه ذكر أولا ما يشهد له وهو ما حكاه عن الزجاج (قوله صفحنا الخ) معناه عفونا وحقيقته أعرضنا عنهم وولّيناهم صفحة أعناقنا ووجوهنا أى جانبها فلم نؤاخذهم بما كان منهم ومعنى قوله يرجعن قوما كالذى كانوا يردن أمرهم الى الائتلاف والتواد كالذى كانوا عليه ويجوز أن يكون المراد كالذين كانوا فحذفت النون تخفيفا كما فى قول الشاعر

وان الذى حانت بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يا أم خالد

(قوله قوما) أى أن يرجعن القوم الاول (قوله ويشكل على ذلك) هذا وارد على الاولى (قوله فالثانية) أى فالنكرة الثانية (قوله لو كان العسر الخ) أى أن العسر لا ينفك عنه اليسر فاذا فرّ لحقه (قوله انه لن يغلب الخ) هذا يدل على أن اليسر الثانى غير الاول وقوله مع أن أى على أن الخ وقوله فدل أى ما ذكر من قراءته وما فى مصحفه والحاصل أن قوله لن يغلب الخ يدل على تكرار اليسر وقراءته وما فى مصحفه يدل على اتحاده وحينئذ فتكراره فى الآية على غير قراءته تأكيد فلعله فهم تكرر اليسر من غير الآية وحينئذ فدعوى أن النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاول لم تتم (قوله وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر) اى فى قوله لن يغلب عسر يسرين وقوله من تكرره أى فى الآية (قوله بيسر الدارين) أى لن يغلب عسر الدنيا يسر الدنيا ويسر الآخرة بل يسر الدنيا فقط وأما يسر الآخرة فهو دائم لا يزول (قوله الله الذى خلقكم من ضعف) أى من ذى ضعف وهو الماء المهين وقوله ثم جعل من بعد ضعف قوة أى ثم جعل من بعد ضعف آخر وهو ضعف الطفولية قوة الشباب وقوله ثم جعل من بعد قوة أى من بعد قوة الشباب ضعفا وشيبة أى ضعف الكبر وشيب الهرم والشاهد فى قوة الاول والثانى فانهما نكرتان بمعنى واحد (قوله والثانى عام) يعنى فلا يكون الثانى عين الاول لان المراد من كون الثانى عين الاول أن يكون المراد به هو المراد بالاول (قوله لم يكن فى الاخبار به عنه فائدة) أى لان الخبر يجب مغايرته للمبتدا مفهوما واتحاده معه ماصدقا (قوله أى وشعرى لم يتغير) أى وكذا يقال فى البيت أى اذا الناس لم يتغيروا والزمان لم يتغير (قوله فان ادعى أن القاعدة الخ) لا يرتاب فى أن هذا قصدهم ولا يجوز حمل كلامهم على غيره وكيف يتوهم أنهم ارادوا حمل

وفى الكشاف فان قلت مامعنى لن يغلب عسر يسرين قلت هـذا حمل على الظاهر و بناء على قوة الرجاء وأن وعد الله لا يحمل الا على أبلغ ما يحتمله اللفظ والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها فى النفس وكتكرير المفرد فى نحو ٣٧٢ جاء زيد زيد وأن تكون الاولى عدة بأن العسر مردوف باليسر لا محالة والثانية عدة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة فهما يسران على تقدير الاستئناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد فى العسر الذى كانوا فيه فهو هو لان حكمه حكم زيد فى قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذى يعلمه كل أحد فهو هو أيضا وأما اليسر فمنكر متناول لبعض الجنس فاذا كان الكلام الثانى مستأنفا فقد تناول بعضا آخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه السلام والثانى ما تيسر فى أيام الخلفاء ويحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا ويسر الآخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين وهما الظفر والثواب اه ملخصا وقال بعضهم الحق أن فى تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفى التنكير يقع الاحتمال والقرينة تعين وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه فى عسر الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد عليه الصلاة والسلام بان الآخرة خير له من الاولى فالتقدير ان مع العسر فى الدنيا يسرا فى الدنيا وان مع العسر فى الدنيا يسرا فى الآخرة للقطع بأنه لا عسر عليه فى الآخرة فتحققنا اتحاد العسر وتيقنا أن له يسرا فى الدنيا ويسرا فى الآخرة (الخامس عشر) لم قولهم يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وهذا مشهور فى كتبهم وعلى ألسنتهم

الثانى على أنه عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى أن المراد غيره أو أرادوا حمل الثانى على أنه غير الاول مع وجود قرينة تدل على أن المراد به نفس الاول هذا مما لا ينبغى أن يتخيل أصلا قال التفتازانى فى التلويح بعد جريان هذه المسئلة واعلم أن المراد أن هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن القرينة والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقالوا لولا أنزل عليه آية من ربه قل ان الله قادر على أن ينزل آية الله الذى خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يعنى قوة الشباب ومنه باب التأكيد اللفظى وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك ثم قال أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة كقوله تعالى وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة كقوله تعالى انما الهكم اله واحد ومثله فى الكلام كثير كقولهم العلم علم كذا وكذا ودخلت الدار فرأيت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسى الى هنا كلامه اه دمامينى (قوله هذا حمل على الظاهر) من الآية من أن العسر معه يسران (قوله حمل) فى نسخة عمل (قوله وبناء على قوة الرجاء) أى فى الله حيث وعد بأن العسر يصاحبه اليسر ووعده يحمل على أبلغ ما يحتمله اللفظ وأبلغ ما يحتمله اللفظ أن العسر معه يسران بواسطة تعريف العسرين وتنكير اليسرين (قوله والقول فيه) أى وحاصل القول فيه أى فى ايضاحه (قوله أن الجملة الثانية) أى فى الآية وقوله لتقرير معناها أى وعلى هذا فاليسر واحد (قوله وأن تكون الاولى) أى ويحتمل أن تكون الجملة الاولى عدة أى وعدا من الله بأن العسر الخ وقوله والثانية أى والجملة الثانية (قوله على تقدير الاستئناف) والمعنى ان مع العسر المعهود الذى أنتم فيه نوعا من اليسر ثم وعدهم ثانيا بأن معه نوعا ثانيا من اليسر (قوله ان كانت فيه) أى فى العسر الاول (قوله الذى كانوا فيه) أى وهو حصة معينة من العسر معهودة من المتكلم والمخاطب (قوله فهو هو) أى فالثانى عين الاول (قوله وان كانت) أى اللام الداخلة على العسر الاول للجنس وقوله فهو أى فالثانى هو الاول أيضا (قوله يقع الاحتمال) أى احتمال الاتحاد واحتمال التعدد (قوله والقرينة تعين) أى وهنا قد عينت التعدد (قوله الخامس عشر) قال الدمامينى عد هذا الموضع فى هذا الباب مبنى على أن قول سيبويه فى هذه المسئلة صواب وقد رده المصنف بعد هذا فآل الامر الى سلامة ما اشتهر بينهم فى ذلك من المعارض وحينئذ فلا ينبغى أن يعد من قبيل ما هو من الخطا قال الشمنى وأقول

لم يردّ المصنف قول سيبويه وانما ردّ ما استشهد به له ولا يلزم من ردّ ما استشهد به له ردّه (قوله وليس بلازم عند سيبويه) لم يحك الرضى عدم لزوم ذلك عن سيبويه وانما حكاه عن المالقى واختاره ونصه فى باب المبتدا والتزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها لادليل لهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ماذهب اليه المالقى اه كلامه اه شمنى (قوله ويشهد لذلك) أى لعدم اللزوم (قوله فان صاحب الحال) أى وهو زيد والضمير فى صوته (قوله أو لجار مقدر) اولحكاية الخلاف لانه اختلف فى عامل الجر فى المضاف اليه فقيل هو المضاف وهو الصحيح وقيل حرف جر مقدر (قوله والحال) أى قوله متبسما وقارئا وقوله بالفعل اى اعجب (قوله فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة) أى وهى طلل (قوله وليس فاعلا) أى بالجار والمجرور لعدم اعتماده (قوله والكوفيون) أى لانهم لايشترطون الاعتماد فى عمل الظرف عمل الفعل وقوله والناصب للحال أعنى موحشا وقوله الاستقرار الذى تعلق به الظرف أى والاصل طلل كائن لمية موحشا (قوله فان أمة حال) أى فالعامل فى صاحب الحال هو ان والعامل فيها ما فى الهاء أو ذه من معنى الفعل وقوله من معمول ان أى من خبرها (قوله ها بيناالخ) هذا صدر بيت عجزه * وطع فطاعة مهد نصحه رشد * وقدمرّ انشاد هذا البيت والكلام عليه فى الباب الخامس فى الجهة الخامسة فى الترجمة التى نصها من الحال مايحتمل باعتبار عامله وجهين (قوله العامل) أى فى الحال واما العامل فى صاحبها وهو صريح الواقع خبرا عن ذا فهو المبتدأ (قوله لانسلم أن صاحب الحال طلل) أى كما قال سيبويه بل ضميره المستتر وحينئذ فالعامل فى الحال هو عامل صاحبها (قوله لان الحال حينئذ حال من المعرفة) هذا هو المرجح لكون موحشا حالا من المستتر فى الظرف (قوله وأما جواب ابن خروف) أى عن قول من قال ردّا على سيبويه لانسلم أن موحشا حال من طلل بل هو حال من الضمير المستتر فى الظرف وحاصله أن بعضهم رد على سيبويه بجوز أن يكون موحشا حالا من الضمير المستتر فى الظرف فأجاب ابن خروف عن هذا التجويز بأن الظرف هنا لامستتر فيه لانه انما يكون فيه مستترا اذا تأخر عن المبتدا واما اذا تقدم عليه فلا ورده المصنف بأن هذه التفرقة مخالفة لاطلاقهم ولقول أبى الفتح مع عدم اعتراضهم عليه بها واعتراضهم عليه بخلافها فقوله ولقول أبى الفتح معطوف على لاطلاقهم اه تقرير دردير (قوله اذا تأخر الخ) أى وأما ان تقدم عليه فلا يتحمل ضميرا وحينئذ تعين أن يكون الحال من طلل كما قال سيبويه (قوله لاطلاقهم) أى ان ظاهر كلامهم تحمل الظرف للضمير تقدم على المبتدأ أو تأخر عنه (قوله عليك ورحمة الله الخ) هذا عجز بيت صدره * ألا يانخلة من ذات عرق * كنى بالنخلة عن المرأة وذات عرق موضع بالبادية وهو ميقات أهل العراق (قوله على ضمير الظرف) أى عليك هو ورحمة الله فقد جعل الظرف المتقدم على المبتدا متحملا للضمير (قوله

وليس بلازم عند سيبويه ويشهد لذلك امور أحدها قولك اعجبنى وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر والحال منصوبة بالفعل والثانى قوله * لمية موحشا طلل * فان صاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف والثالث وان هذه أمتكم أمة واحدة فان أمة حال من معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الاشارة ومثله وأن هذا صراطى مستقيما وقال * ها بيناذا صريح النصح فاصغ له * العامل حرف التنبيه ولك أن تقول لانسلم أن صاحب الحال طلل بل ضميره المستتر فى الظرف لان الحال حينئذ حال من المعرفة وأما جواب ابن خروف بأن الظرف انما يتحمل الضمير اذا تأخر عن المبتدا فخالف لاطلاقهم ولقول أبى الفتح فى

عليك ورحمة الله السلام

ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف

لاعلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة بأخرى وهى العطف مع عدم الفصل
ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه
ان عدم الفصل اسهل لوروده فى
النثر كمررت برجل سواء والعدم
حتى قيل انه قياس وأما جواب
ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى
لانه ظاهر فانما يصح لو ساوى
الظاهر الضمير فى التعريف وأما
البواقى فاتحاد العامل فيها
موجود تقديرا اذ المعنى أشير
الى أمتكم والى صراطى وتنبه
لصريح النصح بنا وأما مسئلتنا
المضاف اليه فصلاحية المضاف
فيهما للسقوط جعل المضاف
اليه كأنه معمول للفعل
وعلى هذا فالشرط فى المسئلة
اتحاد العامل تحقيقا أو تقديرا
(السادس عشر) قولهم يغلب
المؤنث على المذكر فى مسئلتين
احداهما ضبعان فى تثنية ضبع
للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا
ضبعانان والثانية التاريخ فانهم
أرخوا بالليالى دون الايام ذكر
ذلك الجرجانى وجماعة وهو سهو
فان حقيقة التغليب أن يجتمع
شيآن فيجرى حكم احدهما
على الآخر ولا يجتمع الليل
والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين
بلفظ أحدهما على الآخر وانما
أرخت العرب بالليالى لسبقها
اذ كانت أشهرهم قرية والقمر
انما يطلع ليلا وانما المسئلة
الصحيحة قولك كتبته لثلاث

(قوله وقد اعترض عليه لاعلى تقديم الخ) أى فالاصل عليك السلام ورحمة الله يعنى أنه اعترض على أبى الفتح فى قوله ان عطف ورحمة الله على المستتر فى عليك أولى من عطفه على السلام بأن ماذهب اليه فيه تخلص من ضرورة وهى تقدم المعطوف على المعطوف عليه بضرورة أخرى وهى العطف على الضمير المرفوع المستتر مع عدم الفاصل ولم يعترض على أبى الفتح بأنه ليس فى عليك ضمير لتقدمه على المبتدا وعدم اعتراضهم بذلك يدل على أن الظرف فيه ضمير مستتر مع تقدمه على المبتدا (قوله تخلص عن ضرورة) وهو تقدم المعطوف على المعطوف عليه وقوله بأخرى أى وهو العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فاصل (قوله وجوابه أن عدم الفصل أسهل) اى والجواب عما اعترض به على أبى الفتح من أنه تخلص من ضرورة بضرورة أنه لم يتخلص من ضرورة بضرورة مثلها وانما تخلص من ضرورة بضرورة أسهل منها وذلك ليس بممتنع (قوله وأما جواب ابن مالك) حاصله أن ابن مالك أجاب عن قولهم لانسلم أن صاحب الحال طلل بل هو الضمير المستتر فى الظرف بأن جعل صاحب الحال طللا أولى من جعله الضمير المستتر فى الظرف لان جعل صاحب الحال الاسم الظاهر أولى من جعله ضمير ذلك الاسم ورد ذلك الجواب بأنه انما تثبت الاولوية لو كان الظاهر معرفة كالمضمر وأما لو كان نكرة فجعل صاحب الحال ضمير الاسم اولى لكونه معرفة كما هو الاصل فى صاحب الحال (قوله ضبع للمؤنث) أى فقد غلب المفرد المؤنث على المفرد المذكر لقلة الحروف وحكى ابن الانبارى أنهم قالوا للمذكر ضبع كما قالوا للانثى وعلى هذا فلا تغليب (قوله وضبعان للمذكر) أى فاذا رأيت ذكرين قلت ضبعانان (قوله اذ لم يقولوا) أى فى تثنية المذكر والمؤنث (قوله ضبعانان) أى حتى يكون غلب جانب المذكر (قوله فانهم أرخوا بالليالى دون الايام) أى فيقولون لخمس خلون ولا يقولون لخمسة خلت فلما قالوا لخمس بلا تاء فى العدد كان ذلك ظاهرا فى أنهم غلبوا الليالى (قوله ذكر ذلك الجرجانى) فى نسخة الزجاجى (قوله وهو) أى جعل التاريخ بالليالى من قبيل تغليب المؤنث (قوله ان يجتمع شيآن) أى كمذكر ومؤنث والمراد أن يجتمعا فى الوجود كما فى المسئلة الاولى أو فى اللفظ كالمثال الآتى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) لقائل أن يقول ان أراد لا يجتمعان فى الوجود فسلم لكن ليس مرادا لان المراد بقوله أن يجتمع شيآن الاجتماع فى حكم من الاحكام وان اراد لا يجتمعان فى حكم فممنوع اه شمنى (قوله ولا يجتمع الليل والنهار) الانسب ولم تجتمع الليلة واليوم أى لم يجتمعا فى اللفظ ولا فى الوجود وقت التاريخ أى بحيث يكون وقت التاريخ من اليوم والليلة مقابل وقته امامن اليوم أو الليلة فالجزء الذى يقع التاريخ منه الحكم له اه تقرير دردير (قوله اذ كانت أشهرهم الخ) تعليل لما قبله (قوله انما يطلع ليلا) أى فسبق الليل على الايام بهذا الاعتبار (قوله وانما المسئلة الصحيحة) أى المتعلقة

بالتاريخ

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

بين يوم وليلة وضابطها أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بكلمة بين قال

* فطافت ثلاثا بين يوم وليلة * (السابع عشر) قولهم في نحو خلق الله ٣٧٥ السموات ان السموات مفعول به والصواب

أنه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وأنت اذا قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول بها كما تقول زيد مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بأن يصاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال فالسموات مخلوقة وذلك مختص بالمفعول به * ايضاح * آخر المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غر أكثر النحويين في هذه المسئلة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد وهم انما يجرى على أيديهم انشاء الافعال لا الذات فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للذوات والافعال جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه وكذا البحث في أنشأت كتابا وعمل فلان خيرا وآمنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق

بالتاريخ المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر (قوله بين يوم وليلة) أي ما بين يوم وليلة أي أن بعض الثلاث ايام وبعضها ليال (قوله وضابطها الخ) قال الدماميني هذا لا يفيد اختصاص هذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال في غيره اشتريت عشرا من جمل وناقة وكما في البيت بل ويقع التغليب بدون هذا الضابط ففي التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد وعشرة أيام بلياليهن لكن أنث لتغليب الليالي وقد علم من هذه الآية ان تغليب المؤنث لا يختص بهاتين المسئلتين (قوله وضابطها الخ) أي ضابط المسئلة المشتملة على تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ وغيره بقرينة ما ذكره من البيت والمثال قبله فاندفع اعتراض الدماميني والشمني على المصنف (قوله ما يقع عليه اسم المفعول) الاولى لفظ المفعول الا أن تجعل الاضافه بيانية (قوله بلا قيد) أي بجار ومجرور أو ظرف فلا يقال مفعول به ولا فيه ولا معه (قوله لم يصح) هذه دعوى بلا دليل وهذه الدعوى مبنية على أن السموات في قوله تعالى خلق الله السموات مفعول مطلق وهو ممنوع اهـ دماميني (قوله وقد يعارض هذا) أي التعليل وهو قوله لان المفعول المطلق ما يقع الخ وحاصل هذه المعارضة ان دليلكم هذا وان افاد أن السموات مفعول مطلق لكن عندنا ما يدل على خلافه وأنه مفعول به وهو صحة أن يصاغ من الفعل العامل فيه اسم مفعول ويحمل عليه وكل ما كان كذلك فهو مفعول به (قوله بأن يصاغ لنحو السموات) أي يصاغ من الفعل العامل فيه والحاصل أن ضابط المفعول به أن يؤخذ من العامل فيه اسم مفعول ويحمل على المفعول به فيقال في ضرب زيد عمرا عمرو مضروب والسموات مخلوقة فالضابط صدق على السموات فهذا يفيد أنها مفعول به (قوله ايضاح آخر) أي يوضح كون السموات مفعولا مطلقا فالايضاح الاول لما كان معارضا أتى بهذا الايضاح الثاني والمراد بالايضاح التعليل الموضح (قوله ثم أوقع الفاعل به) أي بذلك المفعول فعلا أي الفعل العامل فيه (قوله فعل ايجاده) أي وحينئذ فلا يكون موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه (قوله في هذه المسئلة) اى حيث قالوا ان السموات مفعول به (قوله بأفعال العباد) نحو الضرب في ضربته ضربا (قوله أنه) أي المفعول المطلق وقوله لا يختص بذلك أي بالحدث بل تارة يكون حدثا وتارة يكون ذاتا (قوله لان الله تعالى موجد للذوات والافعال جميعا) ففعل العبد مستند الى الله تعالى من جهة الايجاد والى العبد من جهة الكسب وتحقيق ذلك ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله تعالى الفعل عقب ذلك خلق والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين لكن بجهتين مختلفتين ففعل العبد مقدور لله تعالى ايجادا ومقدور للعبد كسبا اهـ شمني (قوله وممن قال بهذا الذي ذكرته) أي من كون السموات مفعولا مطلقا (قوله قال زيد عمرو منطلق) أي فجملة عمرو منطلق في محل نصب على أنها مفعول مطلق عنده

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وقد مضى ردّه وزعم أيضا فى أنبأت زيدا عمرا فاضلا أن الاول مفعول به والثانى والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبا قال بخلاف الثانى والثالث فى أعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما متعلقا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما أيضا منبأ بهما لا نفس النبا وهذا الذى قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر الصحيح (الثامن عشر) قولهم فى كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات فاذا قيل كاد يفعل فمعناه أنه لم يفعل واذا قيل ٣٧٦ لم يكد فمعناه أنه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا اليك وقوله

* كادت النفس أن تفيض عليه *

ودليل الثانى وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرّى لغزا فقال

أنحوىّ هذا العصر ما هى لفظة * جرت فى لسانى جرهم وثمود
اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت * وان أثبتت قامت مقام جحود

والصواب أن حكمها حكم سائر الافعال فى أن نفيها نفى واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وأن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفى دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول ذلك الفعل ودليله اذا أخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من أن يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب رؤية وأما اذا كانت المقاربة مثبتة فلأن الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان عنه ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق فيما ذكرناه بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع أنهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها فالجواب أنه اخبار عن حالهم فى اول الامر فانهم كانوا أولا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت

---

لا مفعول به لانهما نفس القول (قوله وقد مضى ردّه) يعنى فى الجملة الثالثة من الجمل التى لها محل من الاعراب وقوله مضى ردّه أى بأنها متعلق القول لا نفسه (قوله وان كادوا ليفتنونك) أى فان معناه انهم لم يفتنوك (قوله أن تفيض عليه) أى على هذا المرثى لما مات وصار فى كفنه لم تفض نفس أصحابه لاجله اذ لو فاضت لماتوا (قوله ان تفيض) بالفاء مع الضاد المعجمة أو الظاء المشالة وتمامه * مذ غدا حشو ريطة وبرود * وهو محمد بن مناذر شاعر البصرة وقبله

ان عبد الحميد حين توفى * هدّ ركنا ما كان بالمهدود
ما درى نعشه ولا حاملوه * ما على النعش من عفاف وجود

(قوله وما كادوا يفعلون) اى فقد فعلوا الذبح (قوله فى أن نفيها نفى واثباتها اثبات) أى فالنفى الموجود فى تلك الحالة مستفاد من المعنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله (قوله أما اذا كانت الخ) أى اما وجه انتفاء خبرها اذا كانت منفية (قوله ودليله) أى دليل كون خبرها منفيا اذا كانت منفية (قوله لم يكد يراها) أى لم يقرب من رؤيتها اذا انتفى مقاربة رؤية اليد انتفت رؤيتها (قوله ولهذا) أى لكونه يلزم من نفى مقاربة الفعل انتفاؤه وقوله كان أى لم يكد يراها (قوله وأما اذا كانت الخ) أى وأما وجه انتفاء خبرها اذا كانت مثبتة (قوله فلان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله) هذه دعوى وقوله والا الخ دليل عليها وحاصله أنه لو لم يكن الاخبار بقرب الشئ يقتضى عدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله لكن التالى وهو كون الاخبار بقرب الشئ مقتضيا حصوله باطل اذ لا يحسن أن يقال فى العرف لمن صلى قارب الصلاة وانما يقال ذلك لمن لم يصل واذا بطل التالى بطل المقدم وثبت نقيضه وهو المطلوب (قوله والا) أى والا يكن مقتضيا العدم حصوله لكان مقتضيا لحصوله (قوله والا لكان الخ) فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وهو ممنوع الا أن يقال انه حملها على لو (قوله اذ لا يحسن الخ) دليل للاستثنائية المطوية (قوله على ذلك) أى على ما ذكر من الصواب (قوله أنه اخبار عن حالهم فى أول الامر) أى وقوله فذبحوها اخبار عن حالهم ثانيا فأولا كانوا ممتنعين من الذبح ثم ذبحوها بعد ذلك (قوله فيمن انتفت

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه وليس كذلك وانما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم فى الآية من قوله (٣٧٧) تعالى فذبحوها (التاسع عشر) قولهم فى السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال * (وههنا تنبيهان) * احدهما ان الزمخشرى قال فى أولئك سيرحمهم الله ان السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهى مؤكدة للوعد واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبأن الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين به وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب * (الثانى) * قال بعضهم فى سيجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء فانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم الآية ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار اه والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا فى المضارع نظير يا أيها الذين آمنوا آمنوا فى الامر هذا ان سلم

٤٨ ق نى ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشرى فانه سأل ما الحكمة فى الاعلام بذلك قبل وقوعه (تمام العشرين) قولهم فى نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف

---

عنه مقاربة الفعل) أى فيقال زيد فعل ذلك الفعل وما كاد يفعله (قوله ان هذا الفعل) يعنى ما كاد (قوله والاحسن الخ) قضية هذا أن يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فيلزم ان يكون عد هذا الموضع فى هذا الباب غير صواب لان الباب معقود لان يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا أن عبارته تقتضى أن يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطأ فليس من موضوع هذا الباب فى شئ اه دمامينى (قوله فان هذا الحرف ينقل الخ) أى لان المضارع محتمل للحال والاستقبال فاذا دخلت عليه السين أو سوف تخلص للاستقبال وعلى هذا فالسين لا تفيد تبعيدا فى الاستقبال انما تخلص لاصل الاستقبال (قوله وههنا تنبيهان الخ) قد تقدما فى مبحث السين ماعدا الاعتراض على الزمخشرى والجواب عنه فانه زائد على ما سبق (قوله فهى مؤكدة للوعد) أى لان وعد المولى لا يتخلف (قوله مستفاد من الفعل) أى لانه يدل على الوجود بعد عدم (قوله وبتحقق الوقوع) أى من كون المقام بشارة ووعدا ووعد الكريم لا يتخلف وقوله وبتحقق الوقوع يصل الخ أى وحينئذ تم ما قاله الزمخشرى وسقط اعتراض بعضهم عليه (قوله الثانى قال بعضهم الخ) قد تقدم هذا كله فى حرف السين (قوله للاستمرار) أى أنها تجعل الفعل مستمرا ومتجددا وقتا بعد وقت وان كان قد مضى فاتى بالسين فى الآية اشارة الى أن لعبهم بالمؤمنين أمر مستمر وان كان قد مضى وحاصله ان رجالا من الكفار وهم أسد وغطفان كانوا اذا أتوا المدينة أسلموا لاجل أن لا يقاتلوا واذا أتوا قومهم كفروا فأتى المولى بالسين فى الاخبار عنهم اشارة الى أن حالتهم هذه مستمرة ولم يتركوها وان كان ذلك قد مضى فقوله ان يأمنوكم أى بالاسلام وقوله ويأمنوا قومهم أى بالكفر وقوله كلما ردوا الى الفتنة أى دعوا الى الشرك أركسوا فيها أى وقعوا فيها أشد وقوع (قوله لا للاستقبال) أى لان هذا اخبار عن ماض (قوله اشعارا بالاستمرار) أى اشعارا بان مقولهم هذا مستمر لا ينقطع وان كان قد مضى (قوله وان يقول بمعنى يستمر) أى وكذا سيجدون بمعنى تستمرون على وجوده (قوله يا أيها الذين آمنوا آمنوا) أى فان المعنى استمروا على الايمان (قوله فانه سأل ما الحكمة) أى فان سؤاله عن ذلك يقتضى ان الآية نزلت قبل قولهم وحينئذ فكون السين للاستقبال ظاهر وكذا يقال فى قوله ستجدون آخرين فانه يحتمل انه اخبار عما يحصل لا عما حصل وعبارته فان قلت أى فائدة فى الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة بالمكروه أشد والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب اذا وقع اه يعنى ان قول الكفار ما ولاهم عن قبلتهم هذا مكروه فاذا وقع منهم ذلك قبل أن يخبر المولى به حصل للصحابة كرب شديد واضطراب فى أنفسهم فاذا أعلمنا الله بذلك قبل صدوره من الكفار اطمأنت الانفس

والصواب أن يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل فى الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفا

*(خاتمة)*

ينبغى للمعرب أن يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول فى نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبنى لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وأن يقول فى المرفوع به نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك واصدق هذه العبارة بالمنصوب من نحو اعطى زيد دينارا الاترى انه مفعول لاعطى واعطى لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وأن يقول فى قد حرف لتقليل زمن الماضى وحدث الآتى ولتحقيق حدثيهما وفى اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفى لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ويزيد فى لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفى الواو حرف عطف لمجرد الجمع أو لمطلق الجمع ولا تقول للجمع المطلق وفى حتى حرف عطف للجمع والغاية وفى ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفى الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيمن فقل عاطف ومعطوف وناصب ومنصوب وجازم ومجزوم كما تقول جار ومجرور انتهى

*(الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب)*

والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون * اعلم أن اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك فيقال فى المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل أو الضمير فاعل ولا يقال ت فاعل كما بلغنى عن بعض المعلمين اذ لا يكون اسم واحد

---

وبعدت عن الاضطراب (قوله والصواب الخ) فيه أن الصحيح ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد الذى هو المضاف اليه فالتعبير حينئذ بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما أرادوا من حيث هو مضاف وتركوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة فان هذا قول مرجوح عندهم فالبناء فى تخطئة الجماعة عليه واه اه دمامينى قال الشمنى قلت قولهم مخفوض بالظرف يوهم ان لخصوصية الظرف دخلا فى خفضه وليس كذلك فينبغى الاحتراز منه ومراد المصنف بالاضافة فى قوله الصواب أن يقال مخفوض بالاضافة هو المضاف لا المعنى المصدرى لانه ذكر فى الخامس عشر ان العامل فى المضاف اليه المضاف أو الجار المقدر ولم يذكر الاضافة ولم يعد القول بأنها عاملة قولا اه كلامه (قوله خاتمة الخ) لا معنى لذكر هذه الخاتمة فى هذا الباب اذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها فى الباب السابع اه دمامينى ولك أن تقول ان المصنف لاحظ ان خلاف المنبغى من قبيل خلاف الصواب اه تقرير دردير (قوله مبنى) اى مسند وقوله لما اى لمفعول (قوله لذلك) أى للطول والخفاء (قوله وحدث الآتى) أى وتقليل حدث الآتى وحاصله ان قد ان دخلت على ماض كانت دالة على تقليل زمانه وان دخلت على مضارع دلت على تقليل حدثه نحو قد قام زيد وقد يصدق الكذوب وتارة تدخل على كل منهما فتفيد تحقيق حدثه نحو قد أفلح المؤمنون وقد يعلم ما أنتم عليه (قوله حرف شرط الخ) أما افادتها الشرطية أى التعليق والتوكيد فهو دائم وأما افادتها التفصيل فقيل كذلك فيقدر فيها مجمل ومعادل لها ان لم يكن قد ذكر وقيل انه غالب لا دائم (قوله متصلا نفيه) اى بالحال (قوله أو لمطلق الجمع) أى للجمع لا بقيد معية ولا لاحقية ولا سابقية (قوله ولا تقول للجمع المطلق) وذلك لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع لا بقيد كذا قال المصنف سابقا والحق ان الجمع المطلق ومطلق الجمع فى اللغة معناهما شئ واحد وانهما عبارة عن الماهية لا بقيد شئ لا الماهية بقيد لا شئ وأما قول الفقهاء فرق بين الماء المطلق ومطلق الماء فهو اصطلاح لهم طارئ ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوهم

*(الباب السابع من الكتاب فى كيفية الاعراب)*

قوله ان كان حرفا واحدا) يعنى وليس بعض كلمة لان ما هو بعضها يعبر عنه بلفظها (قوله او المشترك) أى ولا يعبر عنه بلفظه (قوله التاء فاعل او الضمير فاعل) الاول تعبير باسم المعبر عنه الخاص به والثانى باسمه المشترك بينه وبين غيره والثالث بلفظه (قوله اذ لا يكون اسم) أى اسم ظاهر وانما قيد به لان الضمائر المتصلة اسماء ومنها ما هو على حرف

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

واحد وهو فى هذه الحالة يجب أن يعبر عنه باسمه فيكون اسما ظاهرا وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد (قوله هكذا) أى موضوع على حرف ولذلك اذا سمى بحرف متحرك ولم يكن بعض كلمة كمل بتضعيف يجانس حركته فتقول فى التسمية بتاء المتكلم توو فى التسمية بتاء المخاطب المذكر تاء بألف ممدودة بناء على قلب الثانية همزة كما فى حمراء وفى التسمية بتاء المخاطبة تى قال الدمامينى والظاهر جواز ذلك أى جواز أن يقال ت فاعل اذا أريد منه لفظه فانه علم على نفسه حتى انه يمنع من الصرف لعلة أخرى وحينئذ فقوله اذ لا يكون اسم هكذا ممنوع تامل (قوله فاما الكاف الخ) هذا جواب عن سؤال وارد على قوله اذ لا يكون اسم هكذا تقدير السؤال ان الكاف الاسمية اسم ظاهر وهى على حرف واحد وحاصل الجواب الخ (قوله ولهذا) أى لاجل اعتماد الكاف الاسمية على المضاف اليه (قوله وق) أصله اوق من الوقاية فحذفت الواو حملا للامر على المضارع وكذا يقال فى ش ول فان أصله أول حذفت الواو لما ذكر (قوله وش) أصله اوش من الوشى وهو التزيين بالخطوط (قوله بعض أين) أى فأصله أين فخفف بالحذف (قوله لان الحذف) متعلق بيجوز وقوله فيهن أى فى م وق وش ول (قوله ولا تنطق بلفظهما) أى بلفظ باء الجر وواو العطف فلا تقول ب حرف جر ولا و حرف عطف لان كلا منهما كلمة مستقلة لا بعض كلمة (قوله على حرفين الخ) والاكثر فيه الحكاية ويجوز فيه الاعراب فيكمل بالتضعيف وهذا كله حيث كان علما على لفظه اما ان جعل علما لغير لفظه فلا يجب التضعيف بل يلحق بيد ودم (قوله نطق به) أى بلفظه أى لان اللفظ موضوع لنفسه ولا مانع من اطلاقه هنا وانما وضعوا اللفظ لنفسه لانهم محتاجون الى التعبير عنه فلو وضعوا له لفظا آخر لكان الوضع له ضائعا اذ نفس اللفظ كاف فى التعبير عنه قال التفتازانى ولا خفاء فى أن هذا ليس بوضع قصدى لكن هل يلزم منه وضع حيث وقع الاتفاق والاصطلاح على انه يطلق اللفظ ويراد نفسه والظاهر اللزوم لانا اذا قلنا ضرب فعل ومن حرف جر فالدال اسم والمدلول فعل وحرف ودلالته عليه ليست الا بحسب ذلك الاتفاق والاصطلاح والتحقيق انه وضع على لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به اه وظاهر كلام المصنف ان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به من غير تغيير وقال الرضى وغيره ان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة نحو أكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو ليكون على أقل أوزان المعربات وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ أو لم يقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جاءنى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى جميعا اه شمنى (قوله ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك) أى مما كان على حرفين بأن تقول فى قد القاف والدال وفى هل الهاء واللام (قوله أقيس) هذا مناف لقوله ولا

قوله تاء بألف ممدودة هكذا بخطه ولعله سهو لان تضعيف حرف اللين وقلبه همزة محله فى النسب اه

هكذا فأما الكاف الاسمية فانها ملازمة للاضافة فاعتمدت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت فى نحو قوله

* وما هداك الى أرض كعالمها *

الكاف فاعل ولا تقول ك فاعل لزوال ما تعتمد عليه ويجوز فى نحو م الله وق نفسك وش الثوب ول هذا الامر أن تنطق بلفظها فتقول م مبتدا وذلك على القول بأنها بعض أيمن وتقول ق فعل أمر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل وتقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا تنطق بلفظهما وان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل أو مفعول والاحسن أن تعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم أل أقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل التعبير بهما الخليل وسيبويه

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

وان كان أكثر من ذلك نطق به أيضا فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض وانما فتحت على الحكاية يدلك على ماذكرنا أن الفعل مادل على حدث وزمان وضرب هنا لاتدل على ذلك وأن الفعل لايخلو عن الفاعل فى حالة التركيب وهذا لايصح أن يكون له فاعل ومما يوضح لك ذلك أنك تقول فى زيد من ضرب زيد زيد مرفوع بضرب أو فاعل بضرب فتدخل الجار عليه وقال لى بعضهم لادليل فى ذلك لان المعنى بكلمة ضرب فقلت له وكيف وقع ضرب مضافا اليه مع أنه فى ذلك ليس باسم فى زعمك فان قلت فاذا كان اسما فكيف أخبرت عنه بأنه فعل قلت هو نظير الاخبار فى قولك زيد قائم ألاترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مسماه لاباعتبار لفظه وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذى يدل على الحدث والزمان فهذا فى أنه لفظ مسماه لفظ كأسماء السور وأسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف أل فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية

يجوز ان ينطق باسم شئ من ذلك كراهية الاطالة اه دماميني (قوله وان كان) أى اللفظ المعبر عنه أكثر من ذلك أى من حرفين نطق به أى باللفظ لا بأسماء حروفه وقوله أيضا أى كما أنه ينطق به اذا كان موضوعا على حرفين لا بأسماء حروفه كراهة الاطالة (قوله وضرب هذا اسم) قال الرضى اعلم أنه اذا قصد بكلمة اللفظ دون معناها كقولك أين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل عن مدلول هو المعنى الى مدلول هو اللفظ اه شمنى واعلم ان الكلمة المبنية اذا جعلت علما على اللفظ سواء كان ذلك اللفظ فى الاصل اسما أو فعلا أو حرفا فالاكثر الحكاية كقولك من يستفهم بها وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ولك الاعراب فتقول مثلا ليت حرف تمن قال الشاعر

ليت شعرى وأين منى ليت * ان ليتا وان لوا عناء

ثم ان أولته بمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان أولته بالكلمة أو اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط كسوف وليت فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على أكثر أو ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا اه دماميني (قوله يدلك على ماذكرنا) أى من أن ضرب اسم وقوله لاتدل على ذلك أى وانما تدل على لفظ وقوله ومما يوضح لك ذلك أى اسمية ضرب (قوله فتدخل الجار عليه) أى والجار انما يدخل على الاسماء (قوله قلت هو نظير الاخبار الخ) حاصله ان الاخبار عنه باعتبار مسماه لان ضرب هذا علم على ضرب الواقعة فى التراكيب كضرب زيد وضرب عمرو (قوله باعتبار مسماه) أى وهو الذات (قوله الذى يدل على الحدث) أى وهو الواقع فى التراكيب من ضرب زيد وضرب عمرو الخ (قوله مسماه لفظ) أى وهو لفظ ضرب المسند لفاعل مثلا وهذا وضع غير قصدى لايوجب الاشتراك والا كانت جميع الالفاظ مشتركة لان الواضع لما استحضره بنفسه عند الوضع تضمن وضعه لنفسه أفاده السعد وتعقبه السيد بأنه يلزم فى نحو جسق مهمل ثبوت وضع فى المهملات فلعله يكتفى فى هذا باستحضار المتكلم لا الواضع تدبر (قوله كأسماء السور وأسماء حروف المعجم) وذلك أنها ألفاظ مسماها ألفاظ فان آل عمران مثلا اسم مسماه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات وجيم مثلا مسماه الحرف المخصوص وهو جه وهو لفظ (قوله ومن هنا) وهو أن الكلمة اذا قصد لفظها تكون اسما (قوله وذلك) أى وبيان ذلك (قوله لما نقلت اللفظ) أى لفظ أل (قوله الى الاسمية) أى لان المراد من حرف التعريف هذا اللفظ والكلمة متى أريد لفظها كانت اسما لنفسها (قوله أجريت عليه قياس همزات الاسماء) أى الصرفة وهى التى ليست جارية مجرى الفعل ومن المعلوم ان قياس همزات الاسماء الصرفة تقتضى القطع وذلك لان همزة الوصل انما تكون فى الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وأل ليست منها فيجب قطع همزته وبتقييد الاسماء بالصرفة يندفع ايراد المصدر كالانطلاق والاقتدار

لانه

أجريت عليه قياس همزات الاسماء كما أنك اذا سميت باضرب قطعت همزته وأما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظى يكون فى الاسماء والافعال والحروف وان الذى يختص به الاسم هو الاسناد ( ٣٨١ ) المعنوى فلا تحقيق فيه وقال لى بعضهم كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الامر فى الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا فى قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وأن الحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك فى هذا الوهم أبو حيان ولا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضى وجه اعرابه كقولك مبتدا خبر فاعل مضاف اليه وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم اشارة فليس بشئ لان هذه الاشياء لا تستحق اعرابا مخصوصا فالاقتصار فى الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل مفعول مطلق أو مفعول به أو لاجله أو معه أو فيه وجرى اصطلاحهم على أنه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا فى الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان أو مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما فى الجار والمجرور الذى له متعلق وان كان المفعول به متعددا عينت كل واحد فقلت مفعول أول أو ثان أو ثالث وينبغى أن تعين للمبتدئ نوع الفعل فتقول فعل ماض أو فعل مضارع أو فعل أمر

لانه ليس باسم صرف بالتفسير المذكور لانه جار مجرى الفعل اه دماميني (قوله أجريت عليه قياس همزات الاسماء) أى لان أل عند التسمية بها تكون اسما صرفا والاسماء الصرفة يجب قطع همزتها اذا لم تكن من الاسماء العشرة المحفوظة وال ليست منها (قوله اذا سميت باضرب قطعت همزته) أى لانه حينئذ اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل فى شئ من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمى به لانه عند التسمية به غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت أبقيت فيه همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها بخلاف ال واضرب اه دماميني (قوله يكون فى الاسماء) نحو زيد ثلاثى أى هذا اللفظ ثلاثى وقوله والافعال نحو ضرب فعل ماض أى هذا اللفظ الواقع فى أى تركيب فعل ماض وقوله والحروف أى نحو من حرف جر أى هذا اللفظ الواقع فى أى تركيب حرف جر (قوله هو الاسناد المعنوى) أى الاسناد للمعنى نحو زيد قائم فان المسند له القيام معنى زيد ومسماه لا لفظه (قوله فلا تحقيق فيه) أى لان التحقيق ان الاسناد اللفظى كالمعنوى خاص بالاسم لان الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما كانت فى الاصل اسما أو فعلا أو حرفا (قوله ان ابن مالك اشتبه عليه الامر فى الاسم الخ) حيث قال ان الاسناد اللفظى يكون فى الثلاثة وليس من خواص الاسم أى كيف تتوهم أن قول ابن مالك ذلك وهم وغلط منه (قوله كيف توهم ابن مالك الخ) لقائل أن يقول ان كلام ابن مالك السابق لا يقتضى تغليط النحاة فى ذلك القول وانما يقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الاسناد اللفظى المسند اليه لفظ سواء عبر عنه بلفظه وحده كضرب كلمة أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب كلمة أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضى كلمة اه شمنى (قوله غلطوا الخ) الغلط من حيث عموم الاسناد واطلاق المقيد خطأ فسقط ما فى الشمنى (قوله ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه الخ) أى فان هذا صريح فى ان الفعل والحرف لا يسند اليهما الا باعتبار لفظهما ولا باعتبار معناهما (قوله لما كان الخ) لما بالتشديد شرطية وجوابها قوله خففوا والجملة استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به (قوله فحسن) أى لانه يترتب على تعيينه فائدة وهى البحث فى كونه مختصا أو غير مختص بتقدير كونه ظرف مكان فمع الاختصاص ينظر هل هو من الالفاظ التى تسامحوا فى انتصابها على انها ظرف مكانى مع اختصاصها أولا وان كان غير مختص أى مبهما فلا كلام وكذا ان كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث فى المختص لانتصابه من غير شرط اه دماميني (قوله ولا بد من بيان متعلقه) أى الظرف كان زمانيا أو مكانيا (قوله الذى له متعلق) وهو الذى ليس بزائد ولا شبيها بالزائد ولا مما يستثنى به (قوله

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وتقول فى نحو تلظى فعل مضارع أصله تتلظى وتقول فى الماضى مبنى على الفتح وفى الامر مبنى على ما يجزم به مضارعه وفى نحو يتربصن مبنى على السكون لاتصاله بنون الاناث وفى نحو لينبذن مبنى على الفتح لمباشرته لنون التوكيد وتقول فى المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم وتقول منصوب بكذا أو باضمار أن ومجزوم بكذا و يبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب حالا فى غير محله عين ذلك فقيل فى قائم مثلا من (٣٨٢) نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم أنه فارق موضعه الاصلى واستطلب مبتدأه وفى نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليستطلب فاعله وان كان الخبر مثلا غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمى نحولا أننى رجل
لولا مخاطبتى اياك لم ترنى

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما ومثله الحال الموطئة فى نحو انا أنزلناه قرآنا عربيا وان كان المبحوث فيه حرفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فقال مثلا ان حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر لن حرف نفى ونصب واستقبال أن حرف مصدرى ينصب الفعل المضارع لم حرف نفى يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل ألها محل من الاعراب أم لا

*(فصل)*

وأول ما يحترز منه المبتدئ فى صناعة الاعراب ثلاثة أمور* أحدها أن يلتبس عليه الاصلى بالزائد ومثاله أنه اذا سمع أن أل من علامات الاسم وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن تاء الخطاب من علامات الماضى وأن الواو والفاء من أحرف العطف وأن الباء واللام من أحرف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان ألفيت وألهيت اسمان وان أكرمت وتعلمت مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان وعطوفان وان نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منها جار ومجرور

---

(وتقول فى نحو تلظى) يعنى من نحو نارا تلظى وأما فى مثل قولك تلظى النار يحتمل أن يكون ماضيا حذفت منه علامة التأنيث لاسناد الفعل الى ظاهر المؤنث غير الحقيقى ويحتمل أن يكون مضارعا اهـ دمامينى (قوله علامة الرفع) من كونها ضمة ظاهرة أو مقدرة أو الواو أو الالف أو ثبوت النون وقوله وعلامة النصب أى من كونها فتحة ظاهرة أو مقدرة أو الياء أو الكسرة أو حذف النون وقوله وعلامة الجزم أى من كونه السكون أو حذف النون أو حذف حرف العلة (قوله كفى الخ) كفى فعل ماض وجسمى فاعل والباء فيه زائدة وأنى رجل مؤول بمصدر مفعول ونحولا تمييز والبيت للمتنبى من قصيدة

أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدنى * وفرق الطعن بين الجفن والوسن

(قوله أنى رجل) هذا محل الشاهد فان رجل خبر موطئ لان من المعلوم ان المتكلم رجل فالقصد به التوطئة للوصف بعده (قوله ولهذا) أى لكون الخبر موطئا غير مقصود لذاته (قوله لا اليهما) أى والا لقيل يجهلون ولولا مخاطبتى اياه بالغيبة فيهما لان قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر وهو من قبيل الغيبة (قوله بين نوعه) أعنى كونه حرفا ومعناه كالتوكيد والنفى والمصدرية (قوله ثم بعد الكلام على المفردات) أى باعرابها وبيان معانيها وعملها

*(فصل وأول ما يحترز منه المبتدئ)*

(قوله ما يحترز منه) أى يتباعد منه (قوله أحدها) أى أحد الامور التى يحترز ويتباعد منها أولا التباس الحرف الاصلى بالزائد والتحرز من هذا الالتباس بمعرفة الحروف الاصول فى الكلمة وزوائدها (قوله ألفيت وألهيت اسمان) أى لوجود أل فيهما فاذا علم أن أل فيهما أصلية لانهما من الالفاء وهو الوجود ومن اللهو لم يتوهم أنهما اسمان لان ال المعرفة زائدة على بنية الكلمة المعرفة لها (قوله مضارعان) أى لوجود الهمزة والتاء فى أولهما وهما من حروف نأيت ولو علم أن الالف والتاء هنا أصليتان لانهما من الاكرام والتعلم ما توهم ذلك لان أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة (قوله

وأن نحو أدحرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب ألهاكم التكاثر مبتدأ وخبرا فظنهما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام نار حامية الهاكم التكاثر بحذف الالف كما تحذف في أول السورة في الوصل فيقال للخبر القارعة وذكر عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه (٣٨٣) استشكل قول الشريف المرتضى

أبيت ريان الجفون من الكرى
وأبيت منك بليلة الملسوع

وقال كيف ضم التاء من تبيت وهي للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من أبيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما لام الكلمة وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والأول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بأن مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة

ألم أك جاركم ويكون بيني
وبينكم المودة والاخاء

وحكى العسكري في كتاب التصحيف أنه قيل لبعضهم ما فعل أبوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه قال فلم قلت أنت بحماره فقال أنا جررته بالباء فقال فلم تجر باؤك وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب أخبار النحويين أن رجلا قال لسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك أنت أحمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في أولها وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البايع بغير همز فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله تعالى أثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة

---

(قوله وأن نحو أدحرج الخ) هذا ليس فيه التباس أصلي بزائد تأمل (قوله وقد سمعت من يعرب الخ) قد يقال لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بأن ألهاكم نفسه هو المبتدأ وأما اذا أطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز أن يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر وألهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على ان ذلك المعرب قصد أن ألهاكم مبتدأ والتكاثر خبره اهـ دماميني (قوله بحذف الالف) توهما أن هذه الهمزة همزة وصل فانها همزة أل المعرفة وليس كذلك بل هي همزة قطع وان ألهى فعل ماض من اللهو فأل فيه من بنية الكلمة لا زائدة على بنيتها للتعريف (قوله كما تحذف في أول السورة) أي مع كسر التنوين أما ان فتح فهو نقل ورش (قوله ريان الخ) هو ضد العطشان والكرى النوم والملسوع الذي أصابه ذو سم بابرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة تبعية حيث شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بالري وهو امتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش بجامع حصول الراحة في كل واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الري ريان بمعنى ممتلئ الجفون وفي البيت كناية وذلك أنه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد من الصدر صريحا والسهر المستفاد من العجز كناية (قوله بأن مضمرة بعد واو المصاحبة) أي في جواب الاستفهام (قوله على حد) أي طريقة قول الحطيئة في كون المضارع فيه منصوبا بأن مضمرة بعد واو المصاحبة في جواب الاستفهام (قوله قول الحطيئة) أي يخاطب الزبرقان وكان جارهم ثم انتقل الى بني رفيع وأول القصيدة

الا قالت امامة هل تعزى * فقلت امام قد غلب العزاء
اذا ما العين فاض الدمع منها * أقول بها قذى وهو البكاء
لعمرك ما رأيت المرء تبقى * طريقته وان طال البقاء
اذا ذهب الشباب فبان منه * فليس لما مضى منه لقاء
الا ابلغ بني عوف بن كعب * فهل قوم على خلق سواء

ألم أك جاركم الخ (قوله يقول ثمنها درهمان) أي فقاس درهمان في التركيب الاول على الذي في الثاني لان الذي في الاول مجرور والذي في الثاني مرفوع (قوله في أولها) أي أول الجملة الاسمية وهي قوله وجوههم مسودة فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة (قوله فقد قال الله تعالى الخ) أي ولم يدر أن بائع اسم فاعل من البيع وبايعهن فعل من المبايعة (قوله بمعنى هنالك) أي فتوهم

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

ان الفعل ماض ولو كان كذلك اسكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله
هو الخليفة فارضوا ما رضى لكم
وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائن تبين فهو فى نحو فان تولوا فقل حسبى الله ماض وفى نحو فان تولوا فانى أخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم مضارع وقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان الاول أمر والثانى مضارع لان النهى لا يدخل على الامر وتلظى فى فأنذرتكم نارا تلظى مضارع والا قيل تلظت وكذا تمنى من قوله

* تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما *

ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب

* ولا أرض أبقل ابقالها *

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة ومما يلتبس على المبتدى أن يقول فى نحو مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قوله تعالى لا ينكحها الا زان أو مشرك وقد سألنى بعضهم عن ذلك فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا وبينت له أن الاصل زانى بياء مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هى والتنوين

يعرف

---

أن ثم هنا المضمومة الثاء التى هى حرف عطف اسم اشارة للمكان كثم المفتوحة الثاء (قوله ان الفعل ماض) أى مبنى للمفعول (قوله والمؤمنين مرفوعا) أى نائب فاعل (قوله الاسكان ضرورة) قد يقال انه لا بعد فى تخفيف الياء بالاسكان فى غير الضرورة ولا بعد أيضا فى اقامة المصدر مقام الفاعل لان اقتضاء الفعل للمصدر أبلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم أو متعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان قيامه مقام الفاعل أولى من قيام المفعول به خصوصا فى موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية هنا واذا أقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقى المؤمنين مفعولا به صريحا وتقديره ونجى النجاء المؤمنين أو نقول نجى فعل مضارع أدغم نونه فى الجيم وأصله ننجى ونقول هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية تؤخذ من القرآن المعجز بفصاحته وقول من قال انه لم يجئ عن العرب مثل هذا مشيرا الى أنه أحاط بجميع كلام العرب ففيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله أو لعدم عدالته ويترك الاخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط رسول الله صلى الله عليه وسلم أفصح العرب مع قوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون اه دماميني (قوله ولو كان وحده) أى بأن لم يكن هناك مفعول به فما بالك اذا كان هناك مفعول به كما هنا وحيث بطل كونه فعلا ماضيا فتعين جعله مضارعا وأصله ننجى بسكون ثانيه فأدغمت النون فى الجيم وضعف هذا التخريج بان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد ذكر المصنف فى آخر الجهة الرابعة من الباب الخامس أنه قد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجى المؤمنين وذكر هناك التخريج الذى ذكره هنا والتخريج الذى ذكرناه (قوله فان تولوا فانما عليه الخ) أى فأصله تتولوا (قوله لان النهى لا يدخل على الامر) أى وحينئذ فأصله ولا تتعاونوا (قوله تلظت) أى لان الفعل الماضى اذا أسند لضمير مجازى التأنيث يجب تأنيثه بالتاء (قوله تمنى ابنتاى) أى فالاصل تتمنى اذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تمنت لان الفاعل حقيقى التأنيث (قوله من باب ولا أرض أبقل ابقالها) يعنى من بابه فى حذف تاء التأنيث من الماضى الذى وجب الحاقها به وان كان تمنى مسندا الى ظاهر مؤنث حقيقى وأبقل مسندا الى ضمير مؤنث غير حقيقى (قوله وهذا حمل على الضرورة الخ) أى لان حذف التاء من الماضى المسند الى ظاهر مؤنث حقيقى أو الى ضمير مؤنث غير حقيقى لضرورة الشعر ولا ضرورة تدعو الى جعل تمنى فى البيت كذلك لجواز جعله مؤنثا محذوفا من أوله احدى التاءين اه شمنى (قوله فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورا) أى فان زان فاعل ينكحها وفى آخره كسرة وكان هذا السائل لعدم فطانته لا يدرك الفاعل فى الكلام لكونه مما يدرك بالعقل وانما

فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ويقال فى نحو مررت بقاض جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة
على الياء المحذوفة وفى نحو والفجر وليال عشر والفجر جار ومجرور وليال عاطف ومعطوف وعلامة
جره فتحة مقدرة على الياء
المحذوفة وانما قدرت الفتحة
مع خفتها لنيابتها عن الكسرة
ونائب الثقيل ثقيل ولهذا
حذفت الواو فى يهب كما حذفت
فى يعد ولم تحذف فى يوجل لان
فتحته ليست نائبة عن الكسرة
لان ماضيه وجل بالكسر فقياس
مضارعه الفتح وماضيهما فعل
بالفتح فقياس مضارعهما الكسر
وقد جاء يعد على ذلك وأما يهب
فان الفتحة فيه عارضة لحرف
الحلق ومن هنا أيضا قال أبو
الحسن فى ياغلاما ياغلام بحذف
الالف وان كانت أخف الحروف
لان أصلها الياء ومن ذلك أن
يبادر فى نحو المصطفين والاعلين
الى الحكم بأنه مثنى والصواب
أن ينظر أولا فى نونه فان وجدها
مفتوحة كما فى قوله تعالى وانهم
عندنا لمن المصطفين الاخيار
حكم بأنه جمع وفى الآية دليل
ثان وهو وصفه بالجمع وثالث
وهو دخول من التبعيضية عليه
بعد وانهم ومحال أن يكون الجمع
من الاثنين وقال الاحنف
تحلم على الادنين واستبق ودهم
ولن تستطيع الحلم حتى تحلما
ومن ذلك ان يعرب الياء والكاف
والهاء فى نحو غلامى أكرمنى
وغلامك أكرمك وغلامه أكرمك
وغلامه أكرمه اعرابا واحدا أو يعكس الصواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات وان ٤٩ ق نى
اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو أرأيتك زيدا ما صنع وابصرك زيدا فان الكاف فيهما حرف خطاب

يعرف ما يدرك بالحس كالمرفوع والمجرور المذكورين فانهما مدركان بحاسة السمع (قوله على الياء المحذوفة) أى لالتقاء الساكنين نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف صيغة منتهى الجموع (قوله ولهذا) أى لاجل كون النائب عن الثقيل ثقيلا (قوله فقياس مضارعهما الكسر) فأصل مضارعهما يوهب ويوعد بكسر الهاء والعين فوقعت الواو بين عدوتيها الفتحة والكسرة فحذفت ولا عبرة بفتح الهاء فى يهب لانها نابت عن كسرة (قوله ومن هنا) أى ومن أجل ذلك أى من أجل أن النائب عن الثقيل يكون ثقيلا وقوله ومن هنا الخ عطف على قوله ولهذا حذفت الواو مشاركا له فى الترتيب على كون نائب الثقيل ثقيلا (قوله لان أصلها الياء) أى أصل الالف فى ياغلاما الياء لان ياء غلامى يجوز فيه اسكان الياء وفتحها واذا فتحت جاز قلب الكسرة فتحة فتنقلب الياء ألفا (قوله لان أصلها الياء) أى وهى ثقيلة والنائب عن الثقيل ثقيل (قوله فان وجدها مفتوحة الخ) أى وان وجدها مكسورة كان مثنى نحو جاء المصطفين والادنين (قوله وقال الاحنف بن قيس) نسب السيوطى القصيدة لحاتم الطائى الجواد وأولها

أتعرف أطلالا ونؤيا مهدما * كخطك فى رق كتابا منمنما
اذاعت به الارياح بعد أنيسه * شهورا وأياما وحولا محرما
فنفسك أكرمها فانك ان تهن * عليك فلن تلقى لها الدهر مكرما
أهن فى الذى تهوى التلاد فانه * اذا مت صار المال نهبا مقسما
ولا تشقين فيه فيسعد وارث * به حين تحشى أغبر الجوف مظلما
قليلا به ما يحمدنك وارث * اذا احتاز مما كنت تجمع مغنما

تحلم البيت والادنين جمع أدنى من الدنو وهو القرب أى أظهر الحلم لاقاربك واطلب بقاء ودهم (قوله ومن ذلك) أى الذى يلتبس على المبتدئ (قوله اعرابا واحدا) أى بأن يجعلها فى الجميع مفعولات أو مضافا اليها فى محل جر (قوله أو يعكس الصواب) أى أو يعربها اعرابين ويعكس الصواب بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافا اليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات (قوله انهن) أى الياء والكاف والهاء وقوله بالاسم نحو غلامك وغلامه وغلامى (قوله اذا اتصلن بالفعل) نحو أكرمك وأكرمه وأكرمنى وقوله كن مفعولات أى فى محل نصب (قوله كن مضافا اليهن) أى فى محل جر (قوله ويستثنى من الاول) أى وهو أنهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات (قوله أرأيتك) أرأيت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول وما صنع مفعول ثان والكاف حرف خطاب أى أخبرنى زيدا ما صنع أى أخبرنى عن صنعه (قوله فان الكاف فيهما حرف خطاب) اى

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

ومن الثانى نوعان نوع لامحل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو قولهم ذلك وتلك واياى واياك واياه فانهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هى فيه فى محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه لانه لايضاف الوصف الذى بال الى عار منها ونحو قولهم لاعهدلى بألأم قفامنه ولاأوضعه بفتح العين فالهاء فى موضع نصب كالهاء فى الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لاينصب المفعول اجماعا وليست مضافا اليها والا لخفض أوضع بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل أبيض الوجه لاأحمره فان فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل وان كسرتها فهى مجرورته ومن ذلك قوله

* فان نكاحها مطر حرام *

فيمن رواه بجر مطر فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين * (تنبيه) * اذا قلت رويدك زيدا فان قدرت رويدا اسم فعل فالكاف حرف خطاب وان قدرته مصدرا فهو اسم مضاف اليه ومحله الرفع لانه فاعل

فلا محل لها وفى نسخة فيه اى فى النحو (قوله ومن الثانى) أى يستثنى من الثانى وهو انهن اذا اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن (قوله فى محل نصب) أى لافى محل جر بالاضافة (قوله نحو الضاربك) أى اسم الفاعل المتصل بمعموله فان الضمير فى محل نصب لافى محل جر بالاضافة لان اسم الفاعل المحلى لايضاف الاللمحلى والضمير ليس محلى بال بل خاليا (قوله ونحو قولهم) عطف على نحو الضاربك والأم أفعل تفضيل من لؤم الرجل لؤما على وزن فعل (قوله لاعهدلى) لانافية للجنس وعهدا اسمها مبنى على الفتح ولى متعلق بمحذوف خبر وقوله بألأم جار ومجرور وممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر ومنه متعلق بألأم وقفا تمييز (قوله ولااوضعه) الواو عاطفة ولا لتوكيد النفى واوضع عطف على الام والمعطوف على المجرور مجرور وجره الفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف للوصفية ووزن الفعل والهاء فى محل نصب لشبهها بالمفعول به (قوله ولاأوضعه) أى ولااوضع حقا منه أى ان قفاه دنى (قوله الا ان ذلك) أى الهاء فى الضاربه (قوله وهذا) أى الهاء فى اوضعه (قوله لان اسم التفضيل) علة لكون الضمير فى أوضعه ليس مفعولا (قوله وليست) أى الهاء مضافا اليها (قوله والا لخفض أوضع بالكسر) أى لان الممنوع من الصرف اذا أضيف أودخله لام التعريف انجر بالكسرة ثم اختلف فيه فقال الزجاج منصرف لدخول ماهو من خواص الاسماء عليه مما يتغير به نفس مدلوله ومقابلة شبه الفعل بخلاف كونه مسندا اليه ومفعولا ودا خلا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لايغيره عن مدلوله وقال الاكثر امتناع الكسر تبعا لامتناع التنوين للعلتين فاذا ازال التنوين بغيرهما ازال موجب المنع من الكسر فدخل فيمتنع على هذا مالم يزل أحد سببيه كالساجد والحمراء والحبلى والاحمر والسكران وينصرف غيره اه شمنى (قوله فان فتحت الراء) أى لكونه غير منصرف للوصفية ووزن الفعل فالهاء منصوبة على التشبيه بالمفعول به لان أحمر لاينصب المفعول به وقوله فان فتحت الراء أى وكذا يقال فى أبيض الوجه ان فتحت أبيض كان الوجه منصوبا وان كسرته كان الوجه مخفوضا (قوله منصوبة المحل) أى على التشبيه بالمفعول به (قوله وان كسرتها الخ) أى لان مالاينصرف اذا أضيف أودخلت عليه لام التعريف انجر بالكسرة فالهاء مجرورة المحل على الاضافة (قوله مجرورته) أى بالاضافة (قوله ومن ذلك) أى مما استثنى من الثانى (قوله بجر مطر) أى فهو من اضافة المصدر للفاعل وفصل بالمفعول وهو الضمير واما على رفع مطر فالمصدر مضاف لمفعوله (قوله فان قدرت رويدا اسم فعل) أى ان جعلته اسم فعل أمر وهو أمهل وقوله وان قدرته مصدرا أى جعلته مصدرا بمعنى الارواد والامهال فهو على هذا منصوب بفعل محذوف أى ارود رويدك وهو مضاف والكاف مضاف اليه (قوله فالكاف حرف خطاب) اى وزيدا مفعول والفاعل ضمير مستتر (قوله فهو اسم مضاف اليه) فهو من اضافة المصدر لفاعله (قوله

الثانى

(الثانى) أن يجرى لسانه الى عبارة اعتادها فيستعملها فى غير محلها كأن يقول فى كنت وكانوا فى الناقصة فعل وفاعل لما ألف من قول ذلك فى نحو فعلت وفعلوا وأما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجملة تمية والمبتدى انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه (والثالث) أن يعرب شيأ طالبا لشئ ويهمل النظر فى ذلك المطلوب كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسى ما تقدم له فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشرى فى قوله تعالى وطائفة قد أهمتهم أنفسهم الآية قد أهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة أخرى أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكأنه نسى المبتدأ فلم يجعل شيأ من هذه الجمل خبرا له قلت لعله رأى أن خبره محذوف أى ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت والظاهر أن الجملة الاولى خبر وأن الذى سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة أى وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم أى منه أو اعتماده على واو الحال كما جاء فى الحديث دخل وبرمة على النار وسألت كثيرا من الطلبة عن اعراب أحق ما سأل العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر والصواب أنه الخبر والمفعول العائد المحذوف أى سأله وعلى هذا فيقال أحق ما سأل العبد ربه بالرفع وعكسه ان مصابك المولى قبيح يذهب الوهم فيه الى أن المولى خبر بناء على أن المصاب اسم مفعول وانما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن هنا أخطأ من قال فى نلس الواثق بالله فى قوله

ظلوم أن مصابكم رجلا • أهدى السلام تحية ظلم

---

الثانى) أى من الامور التى يحترز منها المبتدئ (قوله الاسم فاعلا) أى اسم كان (قوله مجاز) أى والفاعل الحقيقى مصدر الخبر المضاف للاسم (قوله كتسميتهم الصورة الخ) أى مع أنها فى الاصل اسم للصورة الحسنة من العاج أو البقص (قوله على سبيل الغلط) أى لا على سبيل التجوز (قوله والثالث) أى من الامور التى يحترز عنها المبتدى (قوله طالبا) أى ذلك الشئ (قوله ولا يتطلب فاعله) أى ويهمل النظر فى فاعله أى لا يتعرض له (قوله ما تقدم له) أى من المبتدا (قوله وطائفة) مبتدأ (قوله قد أهمتهم صفة لطائفة) مقول قول الزمخشرى (قوله أو حال) عطف على صفة (قوله أو استئناف) أى أو أن يظنون استئناف وقوله للجملة قبلها أعنى قد أهمتهم الخ (قوله قلت لعله رأى) حاصله ان كلام الزمخشرى ليس من هذا القبيل لاحتمال ان الزمخشرى رأى ان الخبر محذوف فالمصنف لم يعترض على الزمخشرى ولم يشنع عليه خلافا للشارح فى قوله فى ايراده هذا من الازدراء بالزمخشرى ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذى يليق من المصنف والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزمخشرى فى علوم اللسان وعلو شأنه فيها مما لا ينكره منصف (قوله أى ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت) أى أو ثمة طائفة أو فيكم طائفة على ان الخطاب للجميع من المؤمنين والمنافقين او وطائفة أخرى لم يغشهم النعاس (قوله والظاهر أن الجملة الاولى) أى قد أهمتهم خبرا وأن الاولى صفة وجملة يظنون خبر كما قال الزجاج (قوله دخل وبرمة على النار) أى فقوله وبرمة مبتدأ (قوله والمفعول العائد المحذوف) وفيه انه أوقع ما على العالم ويمكن أن يجعل مولاه الخبر ويجعل ما مصدرية ويقدر فى الآخر أى أحق سؤال العبد لا حد سؤال مولاه (قوله فيقال أحق ما سأل العبد ربه) أى فأحق مبتدا وما اسم موصول وسأل فعل ماض والعبد فاعل والمفعول العائد المحذوف وربه خبر (قوله وعكسه) أى من جهة أن المولى فى الاول يتوهم أنه مفعول والصواب أنه خبر وفى الثانى يتوهم انه خبر والصواب أنه مفعول (قوله يذهب الوهم) أى عند عدم الالتفات لقبيح (قوله أن المصاب اسم مفعول) والمعنى ان الذى أصبته المولى (قوله وانما هو مفعول) أى والخبر قبيح وقد يقال لا يمتنع أن يكون المصاب اسم مفعول فى هذا المثال وليس مصدرا والمولى هو الخبر وقبيح خبر لمبتدا محذوف والتقدير ان الذى أصبته هو مولاك هذا قبيح وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب فلا سبيل الى انكاره اه دماميني (قوله ومن هنا أخطأ الخ) قد يقال ان رفع رجل صواب ايضا على أنه خبر ان وأن مصاب اسم مفعول وظلم خبر لمحذوف والتقدير

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

انه برفع رجل وقد مضت الحكاية * (تنبيه) * قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه فينبغى التحرز فى ذلك من ذلك ما أنت وشانك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والاصل ماتصنع أوماتكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان وشأنك بتقدير مايكون ومافيهما فى موضع نصب خبرا ليكون أومفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف أنت وزيدا الا أنك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لاتقع مفعولا به وكذلك يختلف اعراب الشئ باعتبار المحل الذى يحل فيه * وسألت طالبا ما حقيقة كان اذا ذكرت فى قولك ماأحسن زيدا فقال زائدة بناء منه على أن المثال المسؤل عنه ما كان أحسن زيدا وليس فى السؤال تعيين ذلك والصواب الاستفصال فانها فى هذا الموضع زائدة كما ذكر وليس لها اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما أن قل فى قلما يقوم زيد لما استعملت استعمال ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسى والمحققين وعند أبى سعيد هى تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم هى ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية وقيل ماأحسن ما كان زيد وكان تامة وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير ما اسما موصولا وأن ينصب زيد على أنه الخبر أى ماأحسن الذى كان زيدا ورد بأن ما أحسن زيدا مغن عنه انتهى

* (الباب الثامن من الكتاب تعالى فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية) * وهى احدى عشرة قاعدة (القاعدة الاولى) قد يعطى الشئ حكم ما أشبهه فى معناه أو لفظه أو فيهما فأما الاول فله صور كثيرة * احداها دخول الباء فى خبر أن فى قوله تعالى أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لانه فى معنى أوليس الله بقادر

---

ياظلوم ان الذى أصبتموه رجل أهدى السلام وهذا ظلم منكم (قوله برفع رجل) أى على انه خبران والصواب أن مصابا مصدر ورجلا مفعول به وظلم خبران أى ياظلوم ان اصابتكم رجلا ظلم (قوله وقد مضت الحكاية) أى فى آخر الجهة الاولى من الباب الخامس (قوله ما أنت وشأنك) مثالان أى ما أنت وماشأنك (قوله فانهما مبتدأ وخبر) أى فما اسم استفهام مبتدأ وأنت خبر أى أى شئ أنت وأى شئ شأنك (قوله فان جئت به) أى وقلت ما أنت وزيدا وماشأنك وزيدا (قوله والاصل ماتصنع الخ) أى وأصل ما أنت وزيدا ماتصنع أوماتكون وقوله بعد وشأنك الخ أى وأصل ماشأنك وزيدا بتقدير مايكون فما أنت وزيدا يحتمل احتمالين باعتبار أصله وأما ماشأنك وزيدا فاصله واحد لايحتمل غيره (قوله ومافيهما) أى فى ماشأنك وزيدا وفى ما أنت وزيدا (قوله خبرا ليكون) راجع لماشأنك وزيدا ولقوله ما أنت وزيدا ان قدر تكون (قوله أومفعولا) راجع لما أنت وزيدا (قوله اذ لاتقع مفعولا به) أى وان قدر تكون كانت كيف خبرا لتكون (قوله وكذلك يختلف اعراب الشئ الخ) مثل كان فى المثال الذى ذكره والمراد باعرابه تطبيقه على القواعد (قوله والصواب الخ) أى وكلام الطالب فيه اجمال فى مقام التفصيل فهو خطأ (قوله وفاعلها ضمير الكون) أى ضمير يعود على مصدرها (قوله وقيل ماأحسن ما كان زيد) أى ما أحسن أكوان زيد وقوله ما كان زيدا الخ أى برفع زيد بناء على أنه فاعل بكان التامة والصواب ماقاله الطالب لان نصبه لزيد فى السؤال دليل على أن كان انما تقع قبل أحسن تأمل والحاصل أنه لاعيب على ذلك الطالب فى عدم التفصيل اذ له أن يقول متى وقعت كان بعد أحسن وجب الاتيان بما المصدرية وهو لفظ زائد على ما كان فى التركيب ووجب رفع زيد وهو فى المثال منصوب فحينئذ يخرج التركيب بذلك الى تركيب آخر وهو خلاف ظاهر السؤال اه دماميني (قوله على تقدير ما) أى الواقعة بعد فعل التعجب اسما موصولا

* (الباب الثامن من الكتاب) *

(قوله فأما الاول) أى وهو اعطاء الشئ حكم ما اشبهه فى معناه (قوله فى خبر أن) أى التى عمل فيها فعل منفى لانه لايتأتى لها شبه بليس الا عند ذلك وتوضيح ذلك أنه لما كان العامل فى أن فعلا منفيا فالنفى صير الكلام الذى من جملته خبر أن منفيا فشابه خبر ليس من حيث ان كلا منفى (قوله لانه فى معنى الخ) أى لأن التركيب بتمامه فى معنى الخ والشئ يحمل على ما كان بمعناه (قوله أوليس الله بقادر) أى بدليل أنه جاء مصرحا به فى قوله

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

والذى سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل فى أولم يروا أن الله الذى خلق السموات والارض قادر على أن يخلق مثلهم ومثله ادخال الباء فى كفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا بخلاف قوله

• قليل منك يكفينى •

وفى قوله

• سود المحاجر لا يقرأن بالسور •

لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ولهذا قال السهيلى لا يجوز أن تقول وصل الى كتابك فقرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور لانه عار عن معنى التقريب • والثانية جواز حذف خبر المبتدا فى نحو ان زيدا قائم وعمرو اكتفاء بخبران لما كان ان زيدا قائم فى معنى زيد قائم ولهذا لم يجز ليت زيدا قائم وعمرو • والثالثة جواز أنا زيدا غير ضارب لما كان فى معنى أنا زيدا لا أضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول أنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب ودليل المسئلة قوله تعالى وهو فى الخصام غير مبين وقول الشاعر

فتى هو حقا غير ملغ توله
ولا تتخذ يوما سواه خليلا

وقوله

ان امرأ خصنى يوما مودته
على التنائى لعندى غير مكفور

ويحتمل أن يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل تعلق على به يسيرا أو بمحذوف هو نعت له أو حال من ضميره ولو قلت جاء فى غير ضارب زيدا

تعالى أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر (قوله والذى سهل ذلك التقدير) أى المجوز لدخول الباء فى خبران (قوله تباعد ما بينهما) أى ما بين أن والخبر بذكر الجملة المعطوفة على الصلة فتباعد أن من الخبر صير أن كأنها غير مذكورة (قوله ولهذا) أى ولاجل كون المسهل لذلك التقدير التباعد وقوله لم تدخل أى الباء فى خبر أن فى أولم يروا الخ لعدم التباعد (قوله ومثله) أى مثل خبر أن فى جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر ليس (قوله فى كفى بالله شهيدا) أى فكفى لا يتعدى بالباء بل بنفسه ولكن لما ضمن معنى اكتف عدى بالباء ولما كان من باب التضمين فصله وقال ومثله الخ (قوله قليل منك يكفينى) أى فقد تعدى بنفسه لعدم تضمينه (قوله لما دخله الخ) ذكر المصنف فى حرف الباء أن يقرأن مضمن معنى يرقين ويتبركن ولم يذكر هنالك تضمينه معنى يتقربن وذكره هنا فكانه يشير بذلك الى جواز ارادة الجميع فى البيت وعدم ارادته فى المثال (قوله ولهذا) أى لكون الباء انما دخلت بعد يقرأن لتضمنه معنى يتقربن (قوله لانه) أى قرأت به أى لان قراءة الكتاب عارية من معنى التقريب فلا يصح أن يضمنه (قوله ليت زيدا قائم وعمرو) أى لان ليت زيدا قائم ليس فى معنى زيد قائم لان ليت زيدا قائم لا يحتمل الصدق والكذب وزيد قائم يحتملهما (قوله جواز أنا زيدا غير ضارب) قال السيرافى والزمخشرى وابن مالك يجوز تقديم معمول ما أضيف اليه غير مطلقا وقال ابن السراج يمتنع مطلقا وقيل ان كان المعمول ظرفا جاز والا امتنع (قوله لا تقول أنا زيدا أول ضارب الخ) هذا عند الجمهور وحكى ثعلب عن الكسائى جواز التقديم فى المثال الاول وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم فى الثانى (قوله ودليل المسئلة) أعنى تقدم معمول ما أضيف اليه غير عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفا أو غيره فالآية دليل على جواز تقديم الجار والمجرور اذ قوله فى الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين (قوله فتى الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الاسم الذى هو معمول لما أضيف اليه غير عليها والحال أن ذلك الاسم ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا مفعول به للمضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل محذوف على شريطة التفسير أى تول فتى هو غير ملغ حقا وجملة النهى معطوفة على جملة الامر المحذوفة لا المذكورة لان المحذوفة هى المقصودة بالاصالة والمذكورة انما سيقت لغرض التفسير اه دمامينى (قوله ان امرأ الخ) هذا البيت دليل على جواز تقديم الظرف فان عندى متعلق بمكفور من قوله غير مكفور فقد استوفيت أقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصنى بكذا أفردنى به بحيث لا مشارك لى فيه والتنائى التباعد وعلى للمصاحبة كمع نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحود النعمة ويقابله الشكر أى ان امرأ بهذه المثابة لغير مجحود النعمة عندى وقوله مودته نصب بخصنى على اسقاط الخافض أو منصوب به على تضمينه معنى منح وأعطى أى منحنى مودته (قوله ويحتمل أن يكون منه) أى من تقديم معمول ما أضيف اليه غير عليها أى

فعلى الكافرين متعلق بيسير (قوله لم يجز التقديم) أى تقديم زيدا على غير وفى بعض النسخ لم يجز التقدير أى غير ضارب زيدا بلا أضرب زيدا اه شمنى (قوله لا يحل مكان غير) حكم المصنف بجواز أنا زيدا غير ضارب لانه عنده فى معنى أنا زيدا لا أضرب وجعل لا داخلة على المضارع ليكون تكريرها غير واجب فلذلك قال لان النافى لا يحل هنا محل غير اذ لو قلت جاءنى لا أضرب زيدا لم يجز اه دماميني (قوله غير قائم الخ) غير مبتدأ وقائم مضاف اليه والزيدان فاعل سد مسد الخبر وكذا يقال فى قوله غير لاه عداك (قوله ولولا ذلك لم يجز) يعنى لولا أن غير قائم الزيدان بمعنى ما قائم الزيدان لم يجز هذا التركيب لان جوازه انما هو لكون غير مبتدأ وهو لا يجوز لان المبتدأ اما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر وغير فى غير قائم الزيدان ليس واحدا منهما (قوله غير لاه الخ) هذا البيت مدرج من بحر الخفيف وآخر صدره هاء اللهو وأول عجزه الواو منه والاغترار الانخداع والطمع والعدى بمعنى الاعداء فهو جمع والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات والسلم بكسر السين وفتحها الصلح يقول ان أعداءك ليسوا بلاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتد أنت أيضا ولا تله ولا تنخدع بما عرض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت أن عداك اما أن يرفع على أنه مبتدأ خبره ما تقدم أو على أنه فاعل بالوصف لكون التركيب فى معنى ما لاه عداك لا سبيل الى الاول لان غيرا مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدى الى قولك الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا يقال الزيدون غير قائم فتعين الثانى فثبت المطلوب وللمانع أن يمنع كون لاه مفردا لفظا ومعنى لجواز كونه صفة لفريق أو نحوه فيكون فى معنى الجمع ولا يخفى أنك لو قلت عداك غير فريق لاه لصح فيبطل الاستدلال حينئذ اه دماميني (قوله وهو أحسن ما قيل فى بيت أبى نواس) تقدم الكلام عليه فى الباب الاول وذكر هناك فيه أعاريب ثلاثة أحدها هذا وهو أن الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدأ لا خبر له والثانى أن غيرا خبر مقدم والمبتدأ محذوف وجملة ينقضى صفته والاصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه والثالث أنه خبر لمحذوف ومأسوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى أنا غير آسف وسبق ما فى ذلك من البحث (قوله اعطاؤهم ضارب زيدا الخ) اى اسم الفاعل المضاف لمعرفة الذى بمعنى الحال وقوله حكم ضارب زيدا أى اسم الفاعل المنون (قوله ولهذا) أى لكونه أعطى حكمه فى التنكير (قوله وصفوا به النكرة) نحو هديا بالغ الكعبة (قوله ونصبوه على الحال) نحو ثانى عطفه (قوله وخفضوه برب) نحو رب راجينا (قوله وأدخلوا عليه أل) نحو الضارب زيد قال الدماميني ظاهر هذا الكلام ان النحاة والعرب أجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من نحو قولك ضارب زيد الآن أو غدا فتقول الضارب زيد بجر زيد ومثل هذا عند الجمهور ممتنع لان الوصف المضاف لا تدخل عليه أل الا اذا دخلت على معموله أو على ما أضيف له معموله (قوله وأدخلوا عليه أل) أى لكن الجمهور يشترطون لذلك وجود أل فى المضاف

اليه

لم يجز التقديم لان النافى هنا لا يحل مكان غير * والرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان فى معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدأ اما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغنى عن الخبر ودليل المسئلة قوله

غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض سلم

وهو أحسن ما قيل فى بيت أبى نواس

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

* والخامسة اعطاؤهم ضارب زيد الآن أو غدا حكم ضارب زيدا فى التنكير لانه فى معناه ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وأدخلوا عليه أل

وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه نحو هذا ملتوتا شارب السويق كما يتقدم عليه حال منصوبه ولا يجوز شئ من ذلك اذا أريد المضى لانه حينئذ ليس فى معنى الناصب * السادسة وقوع الاستثناء المفرغ فى الايجاب فى نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا أن يتم نوره لما كان المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا أن يتم نوره * السابعة العطف بولا بعد الايجاب فى نحو * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب * لما كان معناه قال الله لى لا تسم بأم ولا أب * الثامنة زيادة لا فى قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد قال ابن السيد المانع من الشئ آمر للممنوع أن لا يفعل فكأنه قيل ما الذى قال لك لا تسجد والاقرب عندى أن يقدر فى الاول لم يرد الله لى وفى الثانى ما الذى أمرك يوضحه فى هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة بخلاف النافية * التاسعة تعدى رضى بعلى فى قوله * اذا رضيت على بنو قشير * لما كان رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده وقال الكسائى انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط * العاشرة رفع المستثنى على ابداله من الموجب فى قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض

---

اليه (قوله تقديم حال مجروره) أى الوصف وقوله كما يتقدم عليه أى على الوصف وقوله حال منصوبه نحو هذا ملتوتا شارب سويقا (قوله اذا أريد) أى من الوصف (قوله لانه حينئذ) أى حين اذ أريد به المضى ليس بمعنى الناصب أى ليس بمعنى الوصف الناصب للمفعول لانه بمعنى الحال أو الاستقبال فاضافته لفظية لا تفيد تعريفا وأما الذى بمعنى الماضى فاضافته محضة تفيد التعريف (قوله وقوع الاستثناء المفرغ فى الايجاب) أى مع أنه انما يقع فى النفى (قوله لما كان المعنى الخ) أى لكون الايجاب هنا فى معنى النفى (قوله بولا) فيه تسمح لان العطف بالواو وحدها ولا لتوكيد النفى عند الاجتماع (قوله بعد الايجاب) أى مع أنه انما يعطف بها بعد النفى (قوله فى نحو أبى الله الخ) هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره * فما سودتنى عامر عن وراثة * وقبل هذا البيت

وانى وان كنت ابن سيد عامر * وفارسها المشهور فى كل موكب

وبعده

ولكننى أحمى حماها وأتقى * أذاها وأرمى من رماها بمنكب

عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها يعود اليها والمضاف مجرور بالعطف على سيد عامر ومعنى سودتنى جعلتنى سيدا يعنى أنه ساد بنفسه لا بنسبه وخبر ان محذوف وان وصلية والجملة حالية والتقدير وانى لا أفتخر بنسبى وان كان من العظمة بهذا المحل والفاء فى البيت الثانى فصيحة أى واذا كان الامر كذلك فما سودتنى الخ (قوله ما الذى قال لك) أى ما الامر الذى قال لك لا تسجد والمانع له انما هو كبره فلما كان ما منعك فى معنى ما الامر الذى قال لك صح الاتيان بلا (قوله فى هذا) أى التقدير الاخير (قوله أن الناهية) أى أن لا الناهية لا تصاحب أن الناصبة وهذا انما يلزم على تقدير ابن السيد لا على تقدير المصنف ثم ان كونها ناهية أو نافية انما هو باعتبار الملحق به وأما اللفظ الملحق فهى فيه زائدة (قوله أقبل عليه) أى وأقبل يتعدى بعلى (قوله فشربوا منه الا قليل) بدل من الواو ومع أن الاستثناء واجب النصب اذا كان الكلام تاما موجبا (قوله فلم يكونوا منه) أى لكون ذلك الايجاب بمعنى النفى فأعطى حكمه من صحة الابدال (قوله بدليل فمن شرب منه فليس منى) أى من أتباعى فهذا يدل على ان قوله فشربوا منه فى معنى فلم يكونوا من أتباعه الا قليل منهم وهم الذين لم يشربوا منه (قوله وقيل الا وما بعدها صفة) أى للضمير أعنى الواو (قوله فقيل ان الضمير الخ) جواب عما يقال ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به (قوله يوصف فى هذا الباب) أى فقولهم الضمير لا يوصف ولا يوصف به أى لا يوصف بغير الا التى بمعنى غير وأما هى فيجوز وصفه بها (قوله فى هذا) أى فى باب الاستثناء (قوله وقيل مرادهم الخ) حاصله أنا لا نسلم أن الضمير يوصف فى باب الاستثناء وحينئذ فمراد القائل بالوصف عطف البيان (قوله وهذا) أى جعل الصفة بمعنى عطف البيان (قوله لا يخلص من الاعتراض) أى

ان كان لازما الا ان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا ه الحادية عشر تذكير الاشارة فى قوله تعالى فذانك برهانان مع أن المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل ه الثانية عشر قوله علمت زيدمن هو برفع زيد جوازا لانه نفس من فى المعنى ه الثالثة عشر قولهم ان أحدا لا يقول ذلك فأوقع أحدا فى الاثبات لانه نفس الضمير المستتر فى يقول والضمير فى سياق النفى فكان أحدا كذلك وقال

فى ليلة لا نرى بها أحدا
يحكى علينا الا كواكبها

فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى لانه راجع الى أحدا وهو واقع فى سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصا من أهل اليمن يقول فلان لغوب أتته كتابى فاحتقرها فقال له كيف قلت أتته كتابى فقال أليس الكتاب فى معنى الصحيفة وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد

فيها خطوط من سواد وبلق
كأنه فى الجلد توليع البهق

ان أردت الخطوط فقل كأنها أو السواد والبلق فقل كأنهما فقال أردت ذلك ويلك وقالوا مررت برجل أبى عشرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة وأكدوه لما لحظوا



لان البيان فى الجوامد مثل النعت فى المشتقات وحينئذ فالا ينعت كالضمير لا يبين فقول الشارح فلا يتبع الضمير أى ببيان كما لا يتبع بنعت (قوله ان كان لازما) أى ان كان الاعتراض لازما أى والواقع أنه لا لازم على هذا القول فهو مثل زيد لا عيب فيه ان كان له أم (قوله وقيل قليل مبتدأ) تحصل من هذا وما قبله ان قليل اما بدل من الواو فى فشربوا أو أنه مبتدأ خبره محذوف وكلاهما يرى أن الا حرف وقيل انها اسم بمعنى غير وعليه فقيل هى صفة للضمير وقيل عطف بيان وظهر اعرابها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله ولكن المبتدأ عين الخبر) أى وهذا هو المراد بقولهم انه ذكر باعتبار الخبر (قوله ولكن المبتدأ الخ) حاصله أن اليد والعصا وان كانا مؤنثين لكن لما كانا فى معنى البرهانين والبرهان مذكر أعطى حكم المذكر فأشير اليهما باشارته (قوله ومثله) أى بطريق العكس لانه أنث هنا باعتبار الخبر أى أنه أنث الفعل أى تكن وان كان الاسم مذكرا وهو المصدر المأخوذ من قوله الا أن قالوا لكون الاسم مؤنثا فى المعنى (قوله علمت زيد) زيد مبتدأ ومن مبتدأ ثان وهو خبر عن من والجملة خبر عن زيد والجملة سدت مسد مفعولى علمت فمن لما كانت نفس زيد فى المعنى وهى يجب لها الصدارة فى جملتها والرفع حمل زيد عليها وأعطى حكمها فرفع فلا يرد أنه مفعول علم فلاى شئ رفع (قوله جوازا) أى على أنه مبتدأ أول ومن مبتدأ ثان وهو خبره ويجوز نصبه ومن دوفى محل المفعول الثانى (قوله نفس من) أى وهى مما يجب لها الصدارة بالابتداء ولا يعمل فيها ما قبلها فكذا زيد (قوله فأوقع أحدا فى الاثبات) أى مع أنها لا تقع الا فى النفى (قوله لانه نفس الضمير الخ) حاصله ان هذا الاثبات فى معنى النفى فلما كان بمعناه أعطى حكمه من وقوع أحد فى سياقه (قوله يحكى علينا) أى ينم علينا (قوله فكان الضمير كذلك) أى منفى هذا اذا كان ما بعد الا بدلا منه (قوله وهذا الباب) أى اكتساب الشئ من الشئ حكمه لكونه بمعناه (قوله لغوب) أى أحمق (قوله فيها خطوط) الضمير للخيل (قوله ان أردت) أى بقولك كأنه (قوله فقال أردت ذلك) أى وذلك مفرد مذكر واسم الاشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما أحسن ذلك وقد يقع مثل هذا فى الضمير الا أنه فى اسم الاشارة أكثر ولهذا قال رؤبة أردت ذلك وأردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرا وتنبيها اه دمامينى (قوله أبى عشرة) أى أولاده عشرة (قوله فرفعوا الفاعل) أى الضمير فى أبى وفى عرب وعرفج وقوله الاسماء أعنى أبى والعرب والعرفج (قوله فرفعوا الفاعل) أى فاعل الولادة والفصاحة والخشونة بالاسماء الجامدة وهى الاب والعرب والعرفج لانها بمعنى الوالد والفصحاء والخشن وكل من هذه لو وقع هنا لرفع مستترا فيه فاعلا له اه شمنى (قوله لما لحظوا

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد * (تنبيهان) * الاول انه وقع فى كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ الصالح للوجود منزلة الموجود كما فى قوله

بدالى أنى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

وقد مضى ذلك



* (والثانى) * انه ليس يلازم أن يعطى الشئ حكم ماهو فى معناه الاترى أن المصدر قد لا يعطى حكم أنّ أو أن وصلتها وبالعكس دليل الاول أنهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد ثم انهم شركوا بين أنّ وأن فى هذه المسئلة فى باب ظنّ وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما فى باب عسى وخصوا الشديدة بذلك فى باب لو ودليل الثانى أنهما لا يعطيان حكمه فى النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت أن تقوم وأنك قائم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله

فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب

فأجرى المصدر مجرى أن يفعل فى حذف الجار وتقول حسبت أنه قائم أو أن قام ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى أن تقوم ويمتنع عسى أنك قائم ومثلها فى ذلك لعل وتقول لو أنك تقوم ولا تقول لو أن تقوم وتقول جئتك صلاة العصر ولا يجوز جئتك أن تصلى العصر خلافا لابن جنى والزمخشرى

* والثانى وهو ما أعطى حكم الشئ المشبه له فى لفظه دون معناه له صور كثيرة أيضا * احداها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجى المرء ما ان لا يراه * وبعرض دون أدناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله

فيها المعنى) أى فهى جوامد فى معنى المشتق فأعطوها حكمها من تحملها للضمير ورفعها له على الفاعلية (قوله اذ كان) أى لكون العرب (قوله ولا سابق شيأ اذا كان جائيا) أى فقد جعلوا سابق عطفا على خبر ليس على سبيل التوهم أى توهم أنّ الباء داخلة على مدرك فقد نزلوا اللفظ الصالح للوجود وهو بمدرك منزلة الموجود فلذا عطف عليه بالجرّ (قوله وقد مضى ذلك) أى فى الباب الرابع فى أقسام العطف (قوله والثانى) أى من التنبيهين (قوله دليل الاول) أى وهو أن المصدر لا يعطى حكم أنّ وأن وقوله ودليل الثانى وهو أنّ أنّ وأن لا يعطيان حكم المصدر (قوله فى جواز حذف الجار) أى فان الجار يحذف معهما اطرادا دون المصدر فيجوز أن يقال عجبت أنك قائم ولا يقال عجبت قيامك (قوله ولا فى سدهما الخ) أى أنّ وأن يقومان مقام جزأى الاسناد كفعولى ظنّ بخلاف المصدر نحو ظننت أن زيدا فاضل أو أن يقوم زيد ولا يجوز ظننت الفضل أو القيام (قوله فى هذه المسئلة) أى سدهما مسد ركنى الاسناد (قوله وخصوا أن الخفيفة وصلتها بسدهما الخ) انما سدت أن الخفيفة وصلتها مسد الجزأين فى باب عسى على قول ابن مالك ان عسى ح ناقصة لا على ما يفهم من كلامهم انها فعل تام مسند الى أنّ والفعل (قوله فى باب عسى) نحو عسى أن يقوم زيد (قوله فى باب لو) أى نحو لو أن زيدا قائم لكان كذا أى لو ثبت قيامه كان كذا (قوله ولا يجوز) أى على حذف الجار بخلاف قولك عجبت أن تقوم أو عجبت أنك فاضل فان الاصل من أن تقوم ومن أنك فاضل فقد حذف من فيهما (قوله عجبت الخ) تمثيل لقوله انهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار (قوله فى حذف الجار) أى فالاصل من المراء (قوله وتقول حسبت أنه قائم) مثال لقوله ولا فى سدهما مسد جزأى الاسناد (قوله حتى تذكر الخبر) أى كأن تقول حسبت قيامك حاصلا مثلا (قوله وتقول عسى أن تقوم) مثال لقوله وخصوا أن الخفيفة الخ (قوله ومثلها فى ذلك لعل) يعنى ان لعل مثل عسى فى سد أن الخفيفة مع صلتها مسد جزأيها وفى امتناع سد أنّ المشددة مع صلتها مسدهما اهـ شمنى فيجوز أن تقول لعل أن تقوم ويمتنع لعل أنك قائم (قوله وتقول لو أنك تقوم) مثال لقوله وخصوا الشديدة الخ (قوله وتقول جئتك صلاة العصر) مثال لقوله ودليل الثانى أنهما لا يعطيان الخ (قوله لانهما بلفظ ما النافية) أى التى تزادان بعدها (قوله ما ان رأيته) أى مدة رؤيته (قوله ما ان) أى الذى لا يراه (قوله ما ان رأيت) أى لم أر وهذا البيت لدريد بن الصمة وقيل للخنساء وبعده

ما ان رأيت ولا سمعت بمثله
كاليوم هانئ أينق جرب
* الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها فى اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله
لما أغفلت شكرك فاصطنعنى
فكيف ومن عطائك جل مالى
فهذا محمول فى اللفظ على نحو قولك لما تصنعه حسن * الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها فى اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول فى اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن أوّلها على النهى لم يحتج الى هذا * الرابعة حذف الفاعل فى نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر لما كان أحسن بزيد مشبها فى اللفظ لقولك امرر بزيد * الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان التى بمعنى نعم لشبهها فى اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم فى قراءة من قرأ ان هذان لساحران وقد مضى البحث فيها * السادسة قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة بضم أية ورفع صفتها كما يقال يا أيتها العصابة وانما كان حقهما وجوب النصب كقولهم

متبذلا تبدو محاسنه * يضع الهناء مواضع النقب

والمتبذل بالذال المعجمة غير المصون والهناء بكسر الها والمد القطران والنقب بضم النون وسكون القاف بعدها باء موحدة جمع نقبة وهى أوّل ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة (قوله ما ان رأيت الخ) قال القالى فى أماليه حدثنا أبو بكر حدثنا أبو حاتم عن أبى عبيدة قال خرجت تماضر وهى الخنساء فى ذود لها جرباء ثم نضت عنها ثيابها واغتسلت ودريد بن الصمة يراها وهى لا تراه فأنشد

حيوا تماضر واربعوا صحبى * وقفوا فان وقوفكم حسبى
أخناس قد هام الفؤاد بكم * واعتاده داء من الحب
فسليهمو عنى خناس اذا * غض الجميع هناك ما خطبى

ومنها البيت المذكور (قوله هانئ) الهانئ هو الطالى بالهناء وقوله كاليوم فى موضع نصب كان فى الاصل صفة لهانئ أينق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير ما ان رأيت هانئ أينق كهانئ اليوم فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم (قوله أينق) بتقديم النون جمع ناقة وقد تقدم الياء على القلب (قوله لما أغفلت شكرك) أى فاللام للابتداء داخلة على ما الواقعة نافية المشبهة للموصولة (قوله لا يحطمنكم) أى لاجل أن لا يحطمنكم الخ (قوله ومن أوّلها الخ) الضمير عائد للا التى فى الآيات التى أكد فيها المضارع بالنون بعد لا الا أن قوله لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تأويله بالنهى ان كان صفة لفتنة فلا بد من اضمار القول أى مقولا فيها لا تصيبن وان كان غير صفة فالنهى وان كان للفتنة الا أن المراد نهى القوم عن التعرض للظلم الذى هو سبب اصابة الفتنة اهـ شمنى (قوله ومن أوّلها على النهى) أى والمقصود بالنهى السبب كما مر (قوله فى نحو الخ) أى فى أفعل فى التعجب وهو فعل ماض أتى به على صورة الامر لاجل التعجب والضمير بعده فاعل به والباء الداخلة عليه زائدة لقبح رفع صورة الامر للظاهر والشاهد فى قوله وأبصر أى بهم فبهم وان كان عمدة لكنه شبيه بالفضلة فى اللفظ فى قولك امرر بزيد والفضلة تحذف فكذا ما أشبهها (قوله قاله بعضهم فى قراءة الخ) حاصله ان هذه القراءة مشكلة اذ مقتضى القواعد ان هذين لساحران فأجاب بعضهم بان ان حرف جواب بمعنى نعم وهذان مبتدأ ولساحران خبر وانما دخلت لام الابتداء على خبر المبتدا لشبه ان التى بمعنى نعم بان المؤكدة فى اللفظ والمؤكدة تقع بعدها لام الابتداء فأعطى هذا الحكم لما أشبهها (قوله ان هذان) أى نعم هذان (قوله وقد مضى البحث فيها) أى الكلام على هذه القراءة وعلى ان التى بمعنى نعم فى الباب الاوّل فى الكلام على ان المكسورة المشددة (قوله كما يقال يا أيتها العصابة) أى كما يقال ذلك بضم أية وصفتها لان أية منادى مبنى على الضم فى محل نصب والعصابة نعت لاى باعتبار اللفظ (قوله وانما كان حقهما) أى أية وصفتها فى اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (قوله وجوب النصب)

أى

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

أى وجوب نصب الآية وصفتها لان الآية معمول لمحذوف أى أخص أيتها العصابة (قوله نحن العرب) أى أخص العرب (قوله ولكنها لما كانت الخ) الضمير فى لكنها وكانت وأعطيت لاى فى اغفر لنا أيتها العصابة والضمير فى حكمها لاى المستعملة فى النداء وأراد بموجب البناء موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع حرف الخطاب اه شمنى (قوله أعطيت حكمها) وهو البناء على الضم (قوله وان انتفى) أى وان كان موجب بناء المنادى وهو وقوعه موقع كاف الخطاب منتفيا وهذه الجملة حالية (قوله لكونه بأل) أى فلم يشابه المنادى فى اللفظ (قوله فأعطى الحكم الذى يستحقه) أى وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف (قوله سواء اعتبر حاله) أى من حيث انه معمول لمحذوف (قوله أو حال ما يشبهه وهو المنادى) أى لان معاشر هنا مضاف والمنادى المضاف ينصب (قوله باب حذام) أراد به ما كان على وزن فعال من أعلام الاعيان المؤنثة سواء كان فى آخره راء أولا وحذام بالحاء المهملة فالذال المعجمة علم على امرأة وانما قال فى لغة أهل الحجاز لان أكثر بنى تميم بنى ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الكسر كظفار وغير ذوات الراء كقطام وحذام يعربه غير منصرف للعلمية والتأنيث وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف كان من ذوات الراء أولا اه شمنى (قوله تشبيها لها بدراك ونزال) أى فى اربعة امور الوزن والعدل والتعريف والتأنيث وهذا بناء على قول الاكثر ان نزال اسم للمنازلة لا لانزل كما قال بعض وذهب الرضى الى ان علة بناء باب حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث وذهب المبرد الى أنها بنيت لتوالى العلل لانها كانت ممنوعة الصرف للعلمية والتأنيث فلما زادوا التعريف بنوا اذ ليس بعد منع الصرف الا البناء اه شمنى (قوله وذلك) أى بناء باب حذام على الكسر (قوله فى غيرها) أى وهو النكرات (قوله ياليت حظى الخ) الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو النفع والعطية والصافى السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم أى ياليت حظى من احسانك وعطائك التى تزعم انه لا شئ يكدره من منّ وغيره أن تتركنى كافا عن اساءتك الىّ أو تتركنى ترك كفاف من ذلك فلا لى ولا علىّ (قوله فالاصل الخ) بيان لكون كفاف هنا نكرة (قوله جادت الخ) هذا البيت لامرئ القيس وصف فرسا جمحت به لترميه فأمرها أن ترفق بنفسها اذ لا تنال الغرض من رميه لقوته وثباته وقوله جادت كذا فى غالب النسخ وفى نسخة المؤلف جالت من الجولان أى تحولت كما ان الذى فى نسخة المؤلف فتلى بدل صرعى وفيها أيضا اقصدى بكسر الصاد والدال من القصد وهو الرفق بدل اقصرى والذى فى نسخة المؤلف هو الموافق لاكثر روايات البيت (قوله صرعى) مبتدأ وحرام خبر مبنى على الكسر عند أبى حاتم فى محل رفع والجملة صفة لامرئ وعليك متعلق بحرام (قوله اذ ليس لفعله) أى وهو حرم فاعل أى وصف على زنة فاعل أو فاعلة حتى يكون معدولا عن واحد منهما (قوله والدهر بالانسان دوارى)

نحن العرب أقرى الناس للضيف ولكنها لما كانت فى اللفظ بمنزلة المستعملة فى النداء أعطيت حكمها وان انتفى موجب البناء وأما نحن العرب فى المثال فانه لا يكون منادى لكونه بأل فاعطى الحكم الذى يستحقه فى نفسه وأما نحو نحن معاشر الانبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى • السابعة بناء باب حذام فى لغة الحجاز على الكسر تشبيها لها بدراك ونزال وذلك مشهور فى المعارف وربما جاء فى غيرها وعليه وجه قوله

ياليت حظى من جداك الصافى
والفضل أن تتركنى كفاف

فالاصل كفافا فهو حال أو ترك كفاف فمصدر ومنه عند أبى حاتم قوله

جادت لتصرعنى فقلت لها اقصرى
انى امرؤ صرعى عليك حرام

وليس كذلك اذ ليس لفعله فاعل أو فاعلة فالاولى قول الفارسى ان أصله حرامى كقوله

• والدهر بالانسان دوارى •

ثم خفف ولو أقوى لكان أولى وأما قوله طلبوا صلحنا ولات أوان * فاجبنا أن ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الاضافة ولكن علة كسره وكونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد شبهه بنزال * الثامنة بناء حاشا في وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشا بالتنوين على اعرابها كما تقول تنزيها لله وانما قلنا انها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولانه لا اذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف مفعوله أي جانب يوسف المعصية لاجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل كذا أو أفعلت كذا فتقول حاشا لله فانما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها أعربها على الغاء هذا الشبه كما ان بني تميم أعربوا باب حذام لذلك * التاسعة قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم قصرنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية * العاشرة اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو خلق كل شئ ولك قصورا وحتى اجتمعا رويين كقوله

بني ان البر شئ هين
المنطق الطيب والطعيم

وقول أبي جهل

ما تنقم الحرب العوان مني
بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني أمي

وقول آخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا * اني كبير لا أطيق العندا

الجمل

صدره أطربا وأنت قنسري (قوله ثم خفف) أي بحذف الياء المشددة (قوله ولو أقوى لكان أولى) الاقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي منها

عوجا على الطلل المحيل لأننا * نبكي الديار كما بكى ابن خذام

والطلل ما شخص من رسم الدار والمحيل الذي حال أي أتى عليه حول لأننا بفتح اللام والهمز أي لعلنا وابن خذام بالخاء والذال المعجمتين هو أول من بكى الديار من شعراء العرب ومعنى كلام المصنف ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم ميم حرام لكان أولى من محافظته على اتفاق حركة الروي لما ينشأ عنه من ارتكاب التخريج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان كان عيبا الا أنه أسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لان كثيرا من فصحاء المتقدمين استعمله فقد وقع لهذا الشاعر نفسه فقد روي قوله

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * ورسم عفت آثاره منذ أزمان

بالاطلاق فالنون مكسورة وقال بعد ذلك في هذه القصيدة

بنات بني عوف طهار نقية * وأوجههم بيض المسافر غران

بضم النون وحينئذ فالامر في الاقواء خفيف بالنسبة الى ما ذكر في التخريج اه دماميني (قوله فعلة بنائه) أي بناء أوان وبقاء وقوله قطعه عن الاضافة أي فالاصل ولات الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه وهو صلح ونوى معناه فبني أوان وقوله شبهه بنزال أي في اللفظ وكذا قوله ان ليس حين بقاء فأصله ان ليس الحين حين بقاء صلح فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبني وكسر لشبهه بنزال (قوله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية) تقدم الكلام على هذا في حرف الحاء وتقدم ان مجرد مشابهة الاسم للحرف في اللفظ لا ينهض مقتضيا لبناء ذلك الاسم (قوله ومن نونها الخ) قال الدماميني تقدم في فصل حاشا من حرف الحاء المهملة في الباب الاول أنه يجوز كون هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الاعراب (قوله لذلك) أي لالغاء الشبه بنزال (قوله وآمنه) عطف على أكثر أي أكثر أكواننا وآمنه (قوله اعطاء الحرف الخ) قال الدماميني هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله قد ذكره مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب قال الشمني وأقول انما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد وما ذكره هنا انما هو على سبيل الاستطراد (قوله حتى أدغم فيه) أي بعد ابدال الاول من الثاني والشأن ادغام المتماثلين (قوله وحتى اجتمعا) أي الحرفان المتقاربان في المخرج والروي هو الحرف الاخير من القافية والقافية آخر كلمة من البيت وقيل هي من آخر حرف في البيت الى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن وقيل مع الحرف الذي قبل الساكن (قوله وحتى اجتمعا) أي لكونهما كحرف واحد (قوله العندا) جمع عاند وهو

الجمل الذي يحود عن الطريق (قوله ويسمى ذلك) أي اجتماع رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد اكفاء مأخوذ من أكفأت بمعنى قلبت أو بمعنى أملت لان الشاعر يقلب الروي ويميله عن طريقه الى آخر ثم ان ثبوته في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما لان تكون رويا اذ هي حرف اطلاق فالروي ما قبلها وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في البيتين الاخيرين فان الالف فيهما للاطلاق فلا تكون رويا وانما هو ما قبلها وهو الطاء في الاول والدال في الثاني وهما متقاربان وأما ابيات أبي جهل فلا نسلم ان فيها اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم رويا فقد نص بعض علماء القوافي على جواز جعل الياء الساكنة التي لم ينفتح ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم أو لغيره وان كان ذلك قليلا كقوله

نروح ونغدو لحاجاتنا * وحاجة من عاش لا تنقضي

تموت مع المرء حاجاته * وتبقى له حاجة ما بقي *

اه دماميني (قوله وافادة للمبالغة) اللام للتقوية (قوله لشبهه بأفعل التفضيل) أي فانه يصغر فيقال زيد أميلح من عمرو وأحيسن منه (قوله فيما ذكرنا) أي الوزن وارادة المبالغة (قوله ياما أميلح) بكسر ما قبل آخره وكذا تقول في ياما أحيسن وتمامه

من هؤليائكن الضال والسمر * يقال شدن الغزال يشدن شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه وفي الصحاح عطون مكان شدن مأخوذ من العطو وهو التناول ورفع الرأس والظاهر ان المراد هنا الثاني أي رفعن رؤسهن لنا وهؤليائكن تصغير هؤلائكن والضال السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم شجر عظيم ذو شوك يقال له الطلح (قوله ولم يسمع ذلك) أي تصغير أفعل في التعجب (قوله مع هذا) أي مع كونه لم يسمع تصغير أفعل في التعجب الا في هذين اللفظين (قوله فاسوه) أي فأجازوا أن يقال ما اليطف زيدا (قوله وليس كذلك) فقد قال أبو حيان ما حكاه ابن مالك في ذلك عن ابن كيسان هو كلام من لم يطلع على كلام النحويين في المسئلة وما حكاه عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين اما الكوفيون فاعتقدوا اسمية أفعل فهو عندهم مقيس فيه وأما البصريون فنصوا على ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس (قوله ولا يقال) اى أفعل في التعجب مصغرا الا لمن صغرسنه (قوله حكم الشيء) أي في الاعراب وغيره على ما يأتي له وان اعترض بالنظر لغيره اذ لا دخل له في هذا الفن (قوله خرب) صفة لجحر فكان حقه الرفع ولكن جر لمجاورته المجرور فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع منها اشتغال المحل بحركة المجاورة فحركة المجاورة ليست حركة بناء ولا اعراب أي وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل لان الاتيان بها انما هو لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى (قوله كبير أناس) صدره
كأن أبانا في عرانين وبله * فلفظ مزمل في المثال وان كان مخفوضا لفظا فهو مرفوع

(والثالث) ويسمى ذلك اكفاء

وهو ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب فانهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وافادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا قال

* ياما أميلح غزلانا شدن لنا *

ولم يسمع ذلك الا في أحسن وأملح ذكره الجوهري ولكن النحويين مع هذا قاسوه ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الانباري ولا يقال الا لمن صغرسنه

*(القاعدة الثانية)*

أن الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع وقال

* كبير أناس في بجاد مزمل *

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فإن العطف على ولدان مخلدون لا على أكواب وأباريق إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب ينعمون بأكواب وقيل في وأرجلكم بالخفض انه عطف على أيديكم لا على رؤسكم إذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عرا الذنب

قال الفراء أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير مما قلته أنا ثم استنشدته اياه فأنشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة انتهى * (تنبيه) * أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب الجحر منه

تقديرا والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما يقتضيها طلب المشاكلة اللفظية (قوله مزمل) بالجر وهو صفة لكبير فكان حقه الرفع وجر لمجاورته المجرور (قوله وقيل به) أي بالجر على الجوار (قوله وقيل العطف الخ) أي وحينئذ فلا شاهد فيه وكذا فيما بعده (قوله على جنات) أي من قوله في جنات النعيم (قوله على أكواب) المراد بها الاقداح التي لا عرا لها والاباريق التي لها عرا وخراطيم (قوله انه عطف على أيديكم) أي وحينئذ فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة (قوله كما مثلنا) أي بجحر ضب خرب وبالبيت بعده (قوله وفي التوكيد نادرا) أي ولا يكون في العطف لان العاطف فاصل بين المتجاورين فيمنع من المجاورة والبدل على نية تكرار العامل فالعامل المقدر مانع منها الفصل (قوله يا صاح الخ) صاح مرخم صاحب وهو نكرة مقصودة عارية من هاء التأنيث فترخيمه شاذ وقال ابن خروف أصله يا صاحبي فرخم أولا بحذف الكلمة الثانية اجراء له مجرى المركب المزجي ثم رخم ثانيا بحذف الباء من صاحب وهو تعسف لا داعي اليه (قوله كلهم) هو بالجر لمجاورة المجرور أي الزوجات مع انه في المعنى توكيد لذوي المنصوب (قوله إذا انحلت عرا الذنب) أراد بالذنب الذكر كناية أي بلغ الازواج انه ان انحلت رأس الذكر وتركوا الجماع لضعفهم لا يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم (قوله هو خير) أي لكن المسموع عنهم هكذا (قوله ثم استنشدته) أي لعله أن يرجع عما قاله أولا (قوله ولا يكون في النسق) أي لا يكون الجر على المجاورة في النسق وقوله وقال الخ جواب عما يقال إذا لم يجز الجر بالعطف على المجاور فكيف تصنع بالآية فأجاب بما ذكره (قوله تغسل) أي شأنها ان تغسل وقوله بصب الماء عليها أي وأما الآخران فينقل الماء اليهما أي الشأن أنه ينقل بالغرف الى وجهه ويديه وأما في الرجلين الشأن أن يصب عليهما ولا يرفع لهما كما فيما قبلهما (قوله فعطفت على الممسوح) أي لا على الايدي حتى يكون من الجر على المجاورة في العطف (قوله لا لتمسح) أي مسحا حقيقيا (قوله ولكن لينبه الخ) أي وحينئذ فالمسح مستعمل في حقيقته بالنسبة للرأس وفي مجازه بالنسبة للارجل أو أنه من عموم المجاز بمعنى الاسالة (قوله اماطة) أي ازالة (قوله لان المسح الخ) الحاصل ان الاتيان بالغاية يدل على ما ذكر من ان الارجل تغسل ولا تمسح لان المسح لم تجعل له غاية في الشرع وانما جعلت للغسل وحينئذ فعطفها على الممسوح انما هو للتنبيه على طلب الاقتصاد في صب الماء عليها (قوله الخفض على الجوار) أي في الوصف والتوكيد وغيرهما (قوله ثم قال السيرافي) أي في بيان التأويل (قوله الاصل خرب الجحر منه) أي فالاصل الاصيل خرب الجحر منه فخرب نعت لضب جار على غير من هو له والجحر فاعل بخرب لانها صفة مشبهة ومنه متعلق بخرب ثم حذف منه

للعلم

للعلم به وان كان ضميرا الصفة ثم حول الاسناد لضمير الموصوف فقيل هذا جحرضب خرب الجحر ثم أضيف فقيل هذا جحرضب خرب الجحر ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر وقيل خرب واستتر الضمير فى خرب فقد تحمل خرب ضميرين ضمير الجحر وضمير الموصوف الذى استتر أولا فقول المصنف واستتر أى فى خرب فعنده يجوز تحمل الوصف لضميرين (قوله بتنوين) أى خرب وقوله ورفع الجحر أى على الفاعلية (قوله مع جريان الصفة الخ) وذلك لان الصفة انما هى للضب وأجريت على الجحر (قوله لاقاعدين) عطف على قائم الذى هو صفة لرجل جارية على غير من هى له وقوله وقول السيرافى أى فى الجواب عن الالزام وحاصله أن قاعدين فى المثال صفة لرجل لان المعطوف على الصفة صفة وهى جارية على غير من هى له لان ضمير قاعدين للابوين ولم يبرز الضمير فيها والا لقيل قاعدين هما فكما جاز عدم الابراز فى قاعدين فليجز فى خرب (قوله لان ذلك) أى جعل الوصف الجارى على غير من هو له غير محتو على الضمير انما يجوز الخ (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى) أى لاشتماله على ضمير الموصوف استلزاما فكأنه جار على من هو له بيان ذلك ان الضمير فى قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل لان الضمير فى أبواه للرجل وضمير قاعدين عائد على الابوين المشتمل على ضمير الرجل وحينئذ فقاعدين مستلزم لضمير الرجل فمحل تعين ابراز الضمير فى الصفة اذا جرت على غير من هى له اذا لم تكن محتوية على ضمير الموصوف استلزاما والا لم يجب الابراز (قوله انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول) أى وخرب فى المثال ليس وصفا ثانيا مثل قاعدين فقياس خرب على قاعدين قياس مع الفارق (قوله على ماسيأتى) أى فى القاعدة الثامنة (قوله ومن ذلك) أى مما يعطى حكم المجاور واعلم ان ماذكره من الامثلة ماعدا قوله سلاسلا فى الآية الاولى حذفه لانه لادخل له فى الاعراب الذى وعد أنه انما يأتى فى كتابه بالاحكام المتعلقة به (قوله هنأنى) أى أتانى هنيئا بلامشقة وقوله ومرأنى أى جعل عيشى مريا أى جيد المعيشة مستحسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهنأنى طلبا للمشاكلة (قوله بفتحة فكسرة) أى فكسروا النون وسكنوا الجيم طلبا للمشاكلة ماقبله (قوله كذا قالوا) أى قال العلماء ان الكسر والسكون فى رجس نجس لاجل المشاكلة (قوله وانما يتم هذا) أى ماقالوه وقوله أن لو كانوا أى العرب لا يقولون هنا أى عند اجتماع رجس ونجس (قوله وحينئذ) أى وحينئذ كانوا لا يقولون عند الاجتماع نجس بفتح فكسر وقوله انما هو الالتزام أى التزام الكسر والسكون وقوله للتناسب متعلق بالاستشهاد (قوله وأما اذا لم يلتزم) أى الكسر مع السكون عند الاجتماع بأن كانوا تارة يكسرون النون ويسكنون الجيم وتارة يفتحون النون ويكسرون الجيم فلا يكون الكسر مع الاسكان شاهدا للتناسب لان هذا جائز بدون تقدم رجس (قوله فى كل فعل) أى فى كل كلمة على وزن فعل سواء كانت اسما أو فعلا سواء كانت عينها حرف حلق مثل فخذ وشهد

بتنوين ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جنى الاصل خرب جحره ثم أنيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هى له وذلك لا يجوز عند البصريين وان أمن اللبس وقول السيرافى ان هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لاقاعدين مردود لان ذلك انما يجوز فى الوصف الثانى دون الاول على ماسيأتى ومن ذلك قولهم هنأنى ومرأنى والاصل أمرأنى وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحة فكسرة كذا قالوا وانما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد انما هو الالتزام للتناسب وأما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون فى كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق

Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

أوغير حرف حلق كما ذكره من الامثلة واهمل فى تخفيف ذلك وجه آخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا فى الاسم وأما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذى عينه حرف حلق من جواز الوجهين المذكورين وجواز اتباع فائه لعينه فى الحركة فيكون لك فى نحو شهد ونخذ من الوجوه الفرعية ثلاثة فتح الاول واسكان الثانى وكسر الاول واسكان الثانى وكسرهما وان لم تكن عينه حرفا حلقيا نحو علم فليس فيه من الفرعية الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على فتحها وعلى هذا يتخرج اللغز وهو قوله * خليلى دمع العين حزنا كوى القلبا * بسكون الميم وفتح العين من دمع وبرفع العين (قوله وقولهم) عطف على قوله سابقا قولهم هنأنى (قوله بضم دال حدث) أى والاصل بفتحها فضمت قصد المناسبة الازدواج (قوله بصرف سلاسلا) أى ليناسب ما بعده وهو أغلالا وسعيرا (قوله مأزورات غير مأجورات) أى فهمز الاول لتناسب همز الثانى ومشاكلته أى ارجعن وعليكن الوزر لا الاجر وقال النبى صلى الله عليه وسلم لهن ذلك لانهن كن جالسات ينتظرن جنازة (قوله بالهمزة) أى لمجاورة المهموز وهو الآخرة (قوله أحب المؤقدين الخ) البيت لجرير يمدح هشام بن عبد الملك وموسى ابنه وجعدة بنته وكانا يوقدان نار القرى (قوله على اعطاء الواو الخ) أى وكذا يؤقنون فى الآية (قوله حكم الواو المضمومة) أى والواو اذا كانت مضمومة بالفعل يجوز قلبها همزة ولكن فى هذا شئ وذلك لان القاعدة اعطاء الشئ حكم مجاور ذلك الشئ وهنا ليس الامر كذلك اه تقرير دردير (قوله ومن ذلك الخ) حاصله أن لام الكلمة اذا كانت واوا وقبلها واو فتدغم وتقلب الواو المتطرفة ياء وتدغم فأجرى عين الكلمة فى ذلك مجرى لام الكلمة وأنت خبير بأن هذا خارج عن القاعدة تأمل اه تقرير دردير (قوله فى عصو) أصله عصوو وقعت الواو متطرفة فقلبت ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء (قوله قد يشربون لفظا معنى لفظ) هذا ظاهر فى تغاير المعنيين فلا يشمل نحو وأحسن بى أى لطف فان اللطف والاحسان واحد فالاولى ان التضمين الحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو فى الجملة أعنى باتحاد أو تناسب (قوله ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين) ظاهر فى أن الكلمة تستعمل فى حقيقتها ومجازها الاترى أن الفعل من قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف فاستعماله فى الامتناع من وطء المرأة انما هو بطريق المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فقد أطلق فعل الايلاء مرادا به ذانك المعنيان جميعا وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك وهو أى الجمع المذكور انما يأتى على قول الاصوليين ان قرينة المجاز لا يشترط أن تكون مانعة أما على طريقة البيانيين من اشتراط كونها مانعة من ارادة المعنى الحقيقى فقيل ان التضمين حقيقة ملوحة لغيرها وقدر السعد العامل مع بقاء الفعل مستعملا فى معناه الحقيقى فالفعل المذكور مستعمل فى معناه

الحقيقى

وقولهم أخذه ما قدم وما حدث
بضم دال حدث وقراءة جماعة
سلاسلا وأغلالا بصرف سلاسل
وفى الحديث ارجعن مأزورات
غير مأجورات والاصل موزورات
بالواو لانه من الوزر وقراءة أبى
حية يؤقنون بالهمزة وقوله
أحب المؤقدين الى مؤسى
وجعدة اذا أضاءهما الوقود
بهمز المؤقدين ومؤسى على اعطاء
الواو المجاورة للضمة حكم الواو
المضمومة فهمزت كما قيل فى وجوه
أجوه وفى وقتت أقتت ومن ذلك
قولهم فى صوم صيم حملا على
قولهم فى عصو عصى وكان أبو
على يتشدق بمثل ذلك
* قد يؤخذ الجار بجرم الجار *

* (القاعدة الثالثة) *

قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه
حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته
ان تؤدى كلمة مؤدى كلمتين

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

قال الزمخشرى الاترى كيف رجع معنى ولاتعد عيناك عنهم الى قولك ولاتقتحم عيناك مجاوزين الى غيرهم ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم أى ولاتضموها اليها آكلين انتهى ومن مثل ذلك أيضا قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدى بالى مثل وقد أفضى بعضكم الى بعض وانما أصل الرفث أن يتعدى بالباء يقال أرفث فلان بامرأته وقوله تعالى وماتفعلوا من خير فلن تكفروه أى فلن تحرموه أى فلن تحرموا ثوابه ولهذا عدى الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولاتعزموا عقدة النكاح أى لاتنووا ولهذا عدى بنفسه لابعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى أى لايصغون وقولهم سمع الله لمن حمده أى استجاب فعدى يسمع فى الاول بالى وفى الثانى باللام وانما أصله أن يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم المفسد من المصلح أى يميز ولهذا عدى بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم أى يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف فلهذا عدى بمن ولما خفى التضمين على بعضهم فى الآية ورأى انه لايقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول لى منك مبرة قال وأما قول الفقهاء آلى من امرأته فغلط أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق فى الآية وقال أبو كبير الهذلى

حملت به فى ليلة مزؤدة
كرها وعقد نطاقها لم يحلل

وقال قبله

ممن حملن به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل

الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا أحمد اليك فلانا معناه أحمده منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا أى نادما على كذا فمن الفعل المتروك وهو المضمن معتبر على انه قيد لمعنى الفعل المذكور وزعم بعضهم ان التضمين بالمعنى الذى ذكره السعد وهو جعل وصف الفعل المتروك حالا من فاعل المذكور يسمى تضمينا بيانيا وانه مقابل للنحوى وقيل ان التضمين من باب المجاز ويعتبر المعنى الحقيقى قيدا وهذا هو الذى اعتبره الزمخشرى فعلى مذهب السعد يقال ولاتأكلوا أموالهم ضاميها الى أموالكم وعلى مذهب الزمخشرى تقول ولاتضموها اليها آكلين وقيل ان التضمين من الكناية أى لفظ أريد به لازم معناه فالاقوال خمسة وانظر ما بيان صحة الاخير منها تأمل اه تقرير دردير (قوله مجاوزين الى غيرهم) أى فى حال كونهما مجاوزين ومنصرفين الى غير الذين يدعون ربهم بالغداة والعشى أعنى الفقراء (قوله لا الى واحد) أى فنائب الفاعل واحد والمصرح به الثانى (قوله فى الاول) أى فى الموضع الاول وقوله وفى الثانى مراده انه ثان فى المادة والا فالاول يسمعون والثانى سمع (قوله وانما أصله أن يتعدى بنفسه) قال فى الكشاف فان قلت أى فرق بين سمعت فلانا يتحدث وسمعت حديثه وبين قولك سمعت الى حديثه قلت المعدى بنفسه يفيد الادراك فقط والمعدى بالى يفيد الاصغاء مع الادراك (قوله بالحلف) أشار بذلك الى أن يؤلون مضمن معنى يمتنعون مع معناه الاصلى وهو الحلف (قوله بمعنى للذين) أى لابقوله يؤلون والاوضح متعلق للذين أى التربص كائن للذين وكائن من نسائهم (قوله لى منك مبرة) أى مبرة كائنة لى وكائنة منك (قوله عدم فهم المتعلق) أى عدم فهمه فهما صحيحا اذ فهموا أن قوله من نسائهم متعلق بيؤلون (قوله وقال أبو كبير) أى فى وصف ربيبة تأبط شرا والنطاق بكسر النون شقة تلبسها المرأة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض وانما ذكر ان أمه كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التى تقتضى نجابة الولد ومن كلام بعضهم اذا أردت ان تنجب الولد أى تأتى بالولد نجيبا كريما فأغضبها عند الجماع بحيث تكون كارهة له وكان السبب فيه ان غضب المرأة فى تلك الحالة يكسر سورة شهوتها فلا يكون لها فى الولد حظ كامل ويكون كمال الشهوة لابيه فيكتسب بذلك اتمام خصال الرجولية (قوله لم يحلل) أى غير مفكوك وبعده

فأتت به حوش الفؤاد مبطنا * سهدا اذا مانام ليل الهوجل

(قوله ممن حملن) ضمير حملن للنساء وان لم يجر لهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد حكاية الحال الماضية ولهذا أعمله نحو وكلبهم باسط ذراعيه واضافة حبك للنطاق من اضافة الصفة للموصوف أى النطاق المحبوك أى المنقوش والحبك شقة تشد به المرأة وسطها والحبك الطى والطريق فى الرمل ونقش يشبهه وقوله فشب أى فكان فى زمن الشباب

غير مهبل أى غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم أثقله والضمير فى به عائد على من باعتبار لفظها والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان الذين حملت بهم الامهات وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودا مرضيا (قوله مزؤدة) بالزاى كما قاله الشمنى وقوله ويروى أى وهو يروى لانه لا يروى الا بالجر صفة أو بالنصب (قوله مثل والليل اذا يسرى) أى مثله فى الاسناد المجازى اذ الليل لا يخاف بل يخاف منه ولا يسرى بل يسرى فيه (قوله وليس بقوى) أى ليس المعنى على النصب على الحال بقوى وقوله مع انه الحقيقة أى لان الذعور وهو الخوف من أوصاف المرأة فهو حال منها (قوله حينئذ) أى حين نصب مذعورة على الحال (قوله لا كبير فائدة الخ) أى لانه لبيان الواقع فلا دخل له فى المدح لان كون حملها ليلا أو نهارا لا دخل له فى المدح وأما على رواية الجر فالمعنى قوى لان كون حملها فى ليلة يتوقع فيها الخوف يفيد ان أمه كانت كارهة للجماع (قوله فيهما) أى فى البيتين حيث قال حملت به وقال ممن حملن به (قوله مجنى) المجن بكسر الميم الترس والجمع مجان بفتحها أخذا من الجنة وهى الستر لان صاحبه يستتر به عما يقصد به من مكروه وقالبا بالباء المثناة التحتية أى باغضا وهاجرا وضبطه الشمنى بالموحدة ولعل معناه وضعه على عكس الاتقاء فيوافق نسخة المثناة أى هاجرا وزياد هو ابن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بأنه أخوه من أبيه أسلم فى زمان أبى بكر وولد فى عام الفتح على فراش الحرث بن كلدة من زوجته سلية جاريته وولى العراق سنة ثمان وأربعين ومات سنة ثلاث وخمسين (قوله وهو) أى التضمين كثير وقوله قال أبو الفتح دليل لقوله وهو كثير (قوله قال أبو الفتح الخ) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسى وقيل الثانى فقط وظاهر انه ليس كل حذف مقيسا وكذا المجاز اذا ترتب عليه حكم زائد (قوله أنهم يغلبون على الشئ ما لغيره) وذلك بأن يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليه والى الآخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب قال التفتازانى أما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من أى أنواعه لم أر أحدا حام حوله لكن أنت خبير بأن قول المصنف للتناسب يقتضى ان الاول أعنى التغليب للتناسب استعارة للمشابهة والثانى وهو التغليب للاختلاط مجاز مرسل للضدية أو المجاورة وهو ظاهر فى جعل الام أبا مثلا وأما أبوين فحقيقة ومجاز باعتبارين أو انه من عموم المجاز بأن يفسر الابوين بالوالدين اه تقرير شيخنا دردير (قوله لتناسب بينهما) أى بأن كانا متصاحبين أو متشابهين أو متقابلين (قوله فلهذا قالوا الابوين الخ) هذا مثال التغليب للتناسب وكذا المشرقين والمغربين والعمرين ومثال التغليب للاختلاط ما يأتى بعد (قوله لكل واحد) دفع به توهم ان السدس للمجموع (قوله وفى الاب والخالة) أى بناء على أن زوجة يعقوب فى ذلك الوقت هى خالة يوسف وان أمه ماتت وقيل ان الموجودة اذ ذاك انما هى أمه وعلى الاول فالتغليب

مزؤدة أى مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسرى وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوى مع انه الحقيقة لان ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل حملته أمه كرها وقال الفرزدق

كيف ترانى قالبا مجنى
قد قتل الله زيادا عنى

أى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال أبو الفتح فى كتاب التمام أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين أوراقا اه

## *(القاعدة الرابعة)*

انهم يغلبون على الشئ ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط فلهذا قالوا الابوين فى الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفى الاب والخالة

لمناسبة

ومنه ورفع أبويه على العرش والمشرقين والمغربين ومنه الخافقان فى المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمى خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين فى الشمس والقمر قال المتنبى (٤٠٣)

واستقبلت قمر السماء بوجهها
فأرتنى القمرين فى وقت معا

أى الشمس وهو وجهها وقمر السماء وقال التبريزى يجوز انه أراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران فى ليلة كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه امدح والقمران فى العرف الشمس والقمر وقيل ان منه قول الفرزدق

أخذنا بآفاق السماء عليكم
لنا قمراها والنجوم الطوالع

وقيل انما أراد محمدا والخليل عليهما الصلاة والسلام لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين فى أبى بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرد بانه قيل لعثمان رضى الله عنه نسألك سيرة العمرين قال نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء أمهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا العجاجين فى رؤبة والعجاج والمروتين فى الصفا والمروة ولاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل فى نحو فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع فان الاختلاط حاصل فى العموم السابق فى قوله تعالى كل دابة من ماء وفى من يمشى على رجلين اختلاط آخر فى عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطائر واسم المخاطبين

---

لمناسبة أى وجود التصاحب (قوله والمشرقين) هذا عطف على الابوين أى وقالوا المشرقين والمغربين قيل انه لا تغليب فى هذا والمراد مشرق الصيف ومشرق الشتاء ومغربهما وقيل مشرق الشمس ومشرق الفجر ومغرب الشمس ومغرب الشفق (قوله وانما الخافق المغرب) أى وأما المشرق فهو محل الطلوع فالخافق محل الخفوق أى الغروب (قوله مخفوق فيه) من خفق النجم غرب وقيل انه لا تغليب وانه من خفق اضطرب لاضطراب الارياح أو الكواكب أو الليل والنهار فيهما (قوله والقمرين) أى وقالوا القمرين فغلب هنا المذكر على المؤنث اذ لا بد للمغلب من مزية فيغلب المذكر على المؤنث والاشرف على غيره (قوله واستقبلت الخ) قبله

نشرت ثلاث ذوائب من شعرها • فى ليلة فأرت ليالى أربعا

(قوله يجوز انه أراد قمرا وقمرا) أى وحينئذ فلا تغليب بل فيه حقيقة ومجاز وقوله لانه لا يجتمع الخ علة لمحذوف أى انه أراد قمرا وقمرا وصح التعجب لانه الخ اه تقرير دردير (قوله انه أراد قمرا وقمرا) أى ان القمر انطبع فى صفاء وجهها فرأيتهما كما قال

واذا نظرت الى محاسن وجهه • ألفيت وجهك فى سناه غريقا

هذا هو الابلغ ويشير له قوله معا لا ما يتبادر من انه نظرها والقمر فى محله والحاصل ان كلام التبريزى محتمل لامرين وحمله على ما قلناه أبلغ وعلى كل منهما لا تغليب فى البيت وما قاله المصنف من التغليب امدح (قوله امدح) أى لان جعل وجهها شمسا أبلغ وأعظم ولان القمرين فى العرف للشمس والقمر فالمصنف ذكر وجها واحدا للامدحية (قوله والقمران فى العرف) أى كما يشهد له التعريف بأل المفيدة للعهد ومقتضى كلام التبريزى التنكير (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله لنا قمراها) أى الشمس والقمر والمراد بالنجوم الكواكب (قوله انما أراد) أى بالقمرين محمدا والخليل مجازا (قوله وقالوا العمرين) غلبوا الاخف وقيل لطول مدة عمره فكثر استعماله وقوله فلا تغليب أى فى كل ما ورد فيه العمرين (قوله قيل لعثمان) أى وقد كان قبل عمر بن عبد العزيز (قوله سيرة العمرين) أى أبى بكر وعمر (قوله وهذا) أى قوله أعتق العمران (قوله أطلقت الخ) أى على وجه التغليب وهذا مثال التغليب للاختلاط (قوله كل دابة من ماء) أى ان قوله من ماء فيه اختلاط وفصله بقوله فمنهم من يمشى على بطنه الخ وفيه أيضا اختلاط آخر لان الذى يمشى على رجلين يعم الانسان وغيره (قوله واسم المخاطبين) عطف على من من قوله أطلقت من على ما لا يعقل أى لاجل الاختلاط أطلقت من على ما لا يعقل وأطلق اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب فى هذه الآية وبيان ذلك ان لعلكم متعلقة أى لها تعلق وارتباط بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى خلقكم والذين من

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

قبلكم لاجل التقوى فكان مقتضى الظاهر أن يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن غلب المخاطبين على الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا لينتفى التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يفضى اليه من تعليل الشئ بنفسه (قوله على الغائبين) أى للعموم السابق (قوله لعلكم تتقون) أى خلقكم وخلق من قبلكم لاجل التقوى والحاصل انه تقدم غائب وهو والذين من قبلكم ومخاطبون وهو مدلول خلقكم وأطلق ضمير المخاطب فى لعلكم عليهما (قوله لا باعبدوا) أى لئلا يلزم تعليل الشئ بنفسه أى اعبدوا لاجل التقوى والتقوى هى العبادة (قوله والمذكرين) أى ولاجل الاختلاط أطلق اسم المذكرين فهو عطف على المخاطبين أى أطلق اسم المخاطبين وأطلق اسم المذكرين (قوله والمذكرين على المؤنث الخ) يعنى ولاجل الاختلاط أطلق وصف المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث فى صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا أريدا معا أتى بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت أى مريم من القانتين أى المطيعين فعدت الانثى من الذكور حيث جعلت بمنزلتهم فى التعبير بلفظ يختص به الذكور وضعا اهـ دماميني (قوله فى وكانت من القانتين) أى فلو لم يغلب لقال من القانتات (قوله والملائكة) أى وأطلق اسم الملائكة وهذا من تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر مغمور فيما بين تلك الافراد بأن يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا الآية فان ابليس داخل فيما أريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله تعالى فسجدوا متصلا على ما هو الاصل فى الاستثناء (قوله ويجوز أن يكون منقطعا) وجهه أنه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على أنه مأمور بالسجود تبعا كالعامة مع العلماء وان لم يتناوله لفظ الملائكة (قوله ويجوز أن يكون منقطعا) أى بالنظر للمعنى الحقيقى أى نظرا لكونه ليس من الملائكة (قوله بخلاف الذين آمنوا معه) أى فانهم كانوا من أهل ملتهم فغلبوا فى العود عليه وان كان حقه أن لا يستعمل الا فى قومه وفى الخطاب أى فى قوله لتعودن تغليب أيضا للاختلاط لان الخطاب فى أو لتعودن حيث عبر بالجمع شامل لشعيب وللذين معه مع أن المخاطب انما هو شعيب فقط والحاصل أن الآية فيها تغليبان أحدهما تغليب اتباعه عليه فى نسبة العود الى تلك الملة وهذا مذكور فى المتن والثانى تغليب شعيب فى الخطاب عليهم حيث عبر بالجمع مع أن المخاطب هو فقط (قوله يذرؤكم فيه) أى فان الميم شامل للعاقل ولغيره فلولا أنه غلب لقال يذرؤكم ويذرؤكن وغلب الخطاب على الغيبة لان الكاف فى يذرؤكم صادق بالانعام الذى هو من قبيل الغيبة وصادق بالضمير المخاطب فى لكم فلولا أنه غلب المخاطب لقال يذرؤكم واياهن (قوله فان الخطاب فيه) أى فى قوله يذرؤكم

(قوله

على الغائبين فى قوله تعالى اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس قال الزمخشرى والاستثناء متصل لانه واحد من بين أظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه فى فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ثم قال ويجوز أن يكون منقطعا ومن التغليب أو لتعودن فى ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والانعام

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

(قوله فغلب المخاطبون والعاقلون الخ) أى ففى الآية تغليبان لان المعنى جعل لكم أى خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أى من جنسكم أزواجا أى حلائل أو ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها أزواجا يذرؤكم أى يبثكم ويكثركم أيها الناس والانعام فيه أى فى هذا الجعل الذى هو منبع التكثير بالتناسل والتوالد ففى لفظ كم غلب المخاطبون أعنى الناس على الغيب أعنى الانعام والاصل يذرؤكم واياهن وغلب فيه أيضا العقلاء على غيرهم والاصل يذرؤكم واياكن قال بعض ونعم ما قال لتغليب المخاطبين على الغيب جىء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جىء بالميم لا بالنون اه دماميني (قوله وهو ان جعل للناس الخ) أى وهو جعل الازواج للناس والانعام (قوله ولكم فى القصاص حياة) لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة لها فلهذا عبر بفى دون الباء (قوله ان منه) أى من التغليب (قوله يا أيها الذين آمنوا) أى فالنداء مفيد للخطاب والذين من قبيل الغيبة فغلب الغيبة وقال آمنوا ولو غلب الخطاب لقال آمنتم (قوله بل أنتم قوم تجهلون) أى أن أنتم هذا من قبيل الخطاب وقوله قوم من قبيل الغيبة فغلب الخطاب وقال تجهلون (قوله وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ) يعنى أن الآية الثانية من قبيل ما روعى فيه المعنى دون اللفظ وذلك لان تجهلون صفة لقوم فمقتضى الظاهر أن يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم ظاهر فطريقه الغيبة لكن لما كان القوم المعنى به هنا المخاطبون بقوله أنتم روعى معناه فجعل ضميره ضمير خطاب وترك رعاية لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة وأما الآية الاولى فروعى فيها اللفظ لان الذين اسم ظاهر وهو هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعى لفظه دون معناه فقيل آمنوا بطريق الغيبة ولم يقل آمنتم بطريق الخطاب اه دماميني (قوله وانما هذا) أى قوله بل أنتم قوم تجهلون من مراعاة المعنى وذلك لان تجهلون وصف لقوم الذى هو من قبيل الغيبة لكن لما كان فى المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة حيث قيل تجهلون بالتاء قال الشمنى لا يخفى ان مراعاة المعنى لا تدفع التغليب اذ لا منافاة بين التغليب ومراعاة جانب المعنى على اللفظ بل فيه تحقيق لتغليب المعنى (قوله والاول من مراعاة اللفظ) المراد بالاول يا أيها الذين آمنوا أى ان الذين فى اللفظ من قبيل الغيبة وان كان فى المعنى هو المنادى فهو مخاطب وروعى اللفظ فقيل آمنوا ولم يراع المعنى بحيث يقال آمنتم لان من حق العائد على الموصول أن يكون بلفظ الغيبة والتغليب وان كان للمعنى على اللفظ لا يكون للفظ على المعنى (قوله أحدها وقوعه) نحو قام زيد وضرب زيد عمرا (قوله أى فشارفن انقضاء العدة) أى لانه اذا مضت العدة فلا امساك (قوله أى لو شارفوا ان يتركوا) أى لانهم اذا ماتوا لم يتأت حصول خوف منهم (قوله وقد مضت) أى هذه الآية (قوله وزال الراسيات) أى شارفت الزوال لان الراسيات من الصخر

---

فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم فى هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جىء بفى دون الباء ونظيره ولكم فى القصاص حياة وزعم جماعة ان منه يا أيها الذين آمنوا ونحو بل أنتم قوم تجهلون وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ

*(القاعدة الخامسة)*

انهم يعبرون بالفعل عن أمور
* أحدها وقوعه وهو الاصل
* والثانى مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن أى فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم أى والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية أى لو شارفوا أن يتركوا وقد مضت فى فصل لو ونظائرها وعمالم يتقدم ذكره قوله

الى ملك كاد الجبال لفقده
تزول وزال الراسيات من الصخر

• ...منالك ارادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا اذا قضى أمرا فانما يقول له كن وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان اذا ناجيتم الرسول فقدموا الآية اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفى الصحيح اذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ومنه فى غيره فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين أى فأردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لان ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين أى خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ومثله وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا أى أردنا اهلاكها ثم دنى فتدلى أى أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام فتدلى فتعلق فى الهواء وهذا أولى من قول من ادعى القلب فى هاتين الآيتين وان التقدير وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ثم تدلى فدنى وقال فارقنا من قبل أن نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا أى أراد فراقنا

لم تزل بالفعل (قوله ارادته) أى ارادة وقوع الفعل (قوله فاذا قرأت القرآن) أى أردت القراءة ويمكن هنا المشارفة لكن الارادة أصوب (قوله اذا قمتم الى الصلاة) أى أردتم القيام لها (قوله اذا قضى أمرا) أى اذا أراد قضاءه وفيه أن القضاء نفس تعلق الارادة وضعا والمصنف رأى أنه فعل الشئ وامضاؤه اهـ تقرير دردير (قوله وان حكمت) أى أردت الحكم (قوله وان عاقبتم) أى أردتم ذلك (قوله اذا تناجيتم) أى أردتم المناجاة وقوله اذا ناجيتم الرسول أى أردتم ذلك (قوله اذا أتى أحدكم الجمعة) أى اذا أراد أحدكم الاتيان اليها (قوله ومنه) أى من التعبير بالفعل عن ارادته وقوله فى غيره أى فى غير الشرط (قوله ولقد خلقناكم) الخطاب للموجودين حين نزول الآية وظاهر الآية ان القول للملائكة اسجدوا بعد وجود الصحابة وليس كذلك فيؤول بحمل الفعل على ارادته (قوله وقيل هما) أى خلقناكم وصورناكم أو ان ثم للترتيب الذكرى لا الرتبى ففى هذه الآية محامل ثلاثة (قوله أى خلقنا أباكم) أى آدم أى خلقناه حينا غير مصور ثم صورناه نزل خلقه وتصويره منزلة خلق الكل وتصويره (قوله أردنا اهلاكها) أى فظاهر الآية ان مجئ البأس بعد الاهلاك مع أن البأس يحصل قبل الاهلاك (قوله أراد الدنو الخ) أى ان جبريل تمثل للنبى على صورته الحقيقية فى الافق أى أفق السماء عند مطلع الشمس فرآه قد سد الافق الى المغرب فخر مغشيا عليه وكان قد سأله أن يريه نفسه على صورته التى خلق عليها فواعده بحراء ثم انه انتقل الى صفته التى ينزل عليه فيها وأراد الدنو من محمد فتدلى أى تعلق فى الهواء الى أن وصل الى النبى وقرب منه فكان منه قدر قوسين أو أدنى من ذلك حتى أفاق النبى وسكن روعه فاوحى الله الى عبده جبريل ما أوحاه جبريل الى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله فتعلق فى الهواء) تفسير لتدلى (قوله وهذا أولى الخ) أى لان القلب خلاف الاصل (قوله فى هاتين الآيتين) أى وان المعنى ثم تدلى النبى محمد من السماء فدنا من بيت المقدس وحمله على القلب أن المتبادر أن الشخص يتدلى من العلو الى السفل ثم يدنو فلذا قال بالقلب وأما المعنى الاول فليس المعنى عليه التدلى من السماء كما علمت (قوله لما قضى من جماعنا وطرا) أى اجتماعنا وفى التعبير بجماعنا فحش خصوصا مع قضاء الوطر والعجب من المصنف فى ايراده هذا البيت الشنيع الفاحش مع أنه فى غنية عن ايراده بما أورده من الكتاب والسنة ونظير هذا البيت ما وقع فى الحماسة لابى تمام من قول الربيع ابن مالك يرثى مالك بن زهير العبسى

من كان مسرورا بمقتل مالك • فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرا يندبنه • بالصبح قبل تبلج الاسحار

ويروى • يلطمن أوجههن بالاسحار • قال الامام المرزوقى انى لاتعجب من ابى تمام مع تكلفه رم جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليأت نسوتنا وهى لفظة شنيعة

وأصله

وفى كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه وتعالى ولم يفرقوا بين أحد منهم * والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على الاعادة وأصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلو أخباركم أى ونعلم أخباركم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم وقوله تعالى هل يستطيع ربك الآية فى قراءة غير الكسائى يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه أى هل ينزل علينا ربك مائدة ان دعوته ومثله فظن ان لن نقدر عليه أى لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها وأما قراءة الكسائى فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف أو هل تطلب طاعة ربك فى انزال المائدة أى استجابته ومن الثانى فاتقوا النار أى فاتقوا العناد الموجب للنار

* (القاعدة السادسة) *

انهم يعبرون عن الماضى والآتى كما يعبرون عن الشئ الحاضر قصد الاحضاره فى الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبى عليه الصلاة والسلام كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما فى ذلك الوقت هكذا فحكيت

وأصلحه المرزوقى بقوله فلما أتت ساحتنا بوجه نهار واعترض على الربيع فى قوله بالصبح قبل تبلج الاصحار بأن الصبح لا يكون الا بعد تبلج الاصحار فكيف يقول قبله وأجيب بأن المراد بقوله يشبه بالصبح أى بالمزايا الواضحة كالصبح (قوله عكس هذا) أى يطلقون الارادة على الوقوع بالفعل (قوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله) أى فهم فرقوا بالفعل فآمنوا بالله وكفروا برسله بدليل المقابلة بالمؤمنين بقوله تعالى والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم وأدلة الادباء يكفيها الظهور ولا يشترط أن تكون قطعية (قوله القدرة عليه) أى أنهم يعبرون بالفعل ويريدون القدرة عليه (قوله وعدا علينا انا كنا فاعلين) قبله كما بدأنا أول خلق نعيده الكاف متعلقة بنعيده وضميره عائد على أول خلق وما مصدرية أى نعيد أول خلق بعد اعدامه كبدئنا اياه وقوله وعدا منصوب بوعدنا مقدرا أى ووعدنا بذلك وعدا علينا انا كنا فاعلين أى قادرين على ما وعدنا به من الاعادة (قوله وأصل ذلك) أى سبب ما ذكر من التعبير بالفعل عن ارادة وقوعه والتعبير بالارادة عن وقوعه وايجاده والتعبير بالفعل عن القدرة عليه فقوله وهم يقيمون السبب مقام المسبب هذا بالنظر للحالة الثانية وقوله والعكس بالنظر للحالة الاولى والاخيرة (قوله أى ونعلم) أى بحسب ما عندكم أى تعلموا أنا علمنا (قوله يحصل العلم) أى فأطلق الابتلاء وهو السبب وأريد المسبب وهو العلم (قوله لانه شرطه) أى فأطلق الشرط وهو سبب لغوى وأراد المسبب وهو الفعل (قوله أى هل ينزل) هذا تفسير لقوله هل يفعل ربك أى فالمراد بالفعل الانزال والحاصل أن قوله أى هل ينزل تفسير لفعل الانزال أى لحاصل المعنى لا للفعل فقط والا كان لا معنى له هل ينزل الانزال تأمل (قوله فعبر عن المؤاخذة الخ) أى انه أطلق الشرط وهو القدرة وهو سبب لغوى وأراد المسبب وهو المؤاخذة (قوله وأما قراءة الكسائى) أى هل تستطيع ربك بالخطاب ونصب ربك وادغام لام هل فى تاء تستطيع (قوله هل تستطيع سؤال ربك) أى هل تقدر على سؤاله أن ينزل علينا مائدة فالمراد بالاستطاعة على هذا القدرة وقوله أو هل تطلب الخ يشير الى أن السين والتاء فى الاستطاعة للطلب (قوله ومن الثانى) أى اقامة المسبب مقام السبب (قوله أى فاتقوا العناد الخ) أى فقد أطلق المسبب وهو النار وأريد السبب فيها وهو العناد (قوله يعبرون عن الماضى) أى عن الامر الماضى والامر الآتى وقوله كما يعبرون عن الشئ الحاضر أى بعبارة مماثلة لما يعبر بها عن الشئ الحاضر (قوله قصد الاحضاره) أى الامر الماضى أو الآتى (قوله لان لام الابتداء للحال) أى فاذا دخلت على مضارع صيرته نصا فى الحال وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصدا لاستحضار الصورة فاندفع ما يقال ان المضارع صالح للاستقبال (قوله اذ ليس المراد تقريب الرجلين) أى قربهما كما تفيده الاشارة بهذا (قوله فحكيت) أى

ومثله والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا قصد بقوله سبحانه وتعالى فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو أولا قطعا ثم تتضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون أى فكان ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الارض الى قوله تعالى ونرى فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه أى يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارئ وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله

جارية فى رمضان الماضى

تقطع الحديث بالايماض

ولولا حكاية الحال فى قول حسان

* يغشون حتى لا تهر كلابهم *

لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال

الى النبى صلى الله عليه وسلم بمثل ما وقعت (قوله قصد الخ) أى والا فكان مقتضى الظاهر أن يقال فأثار سحابا (قوله قطعا) أى متفرقة وقوله ثم تتضام أى فتصير قطعة واحدة (قوله ركاما) أى بعضه فوق بعض (قوله أى فكان) أى فهو مجاز فى الهيئة عكس أتى أمر الله فان التجوز فيه فى المادة (قوله فكأنما خر من السماء) أى يخر لان يشرك مستقبل (قوله ونريد أن نمن) اى وأردنا أن نمن الخ وأرينا فرعون الخ (قوله أى يبسط الخ) أى فهو من حكاية الحال الماضية حيث فرض البسط الواقع فى الماضى واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله وبهذا التقرير) أى من أن باسط للحال تأويلا أو على أنه على تقدير فعل (قوله والله مخرج الخ) قبله واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها أى واذكروا أى يا بنى اسرائيل اذ قتلتم نفسا فادارأتم أى تخاصمتم وتدافعتم بينها والله مخرج أى يخرج ويظهر ما كنتم تكتمونه من أمرها فالاخراج مستقبل بالنسبة لوقت التدارئ لانه كان حاصلا فى الحال فهو من حكاية الحال المستقبلة حيث فرض الاخراج الواقع فى المستقبل حين التدارئ واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله والله مخرج) أى يخرج ذلك بالفعل عند وقوع الحكومة عند موسى لان الاخراج حاصل فى الحال (قوله وقت التدارئ) أى التخاصم والتدافع وان كانت ماضية وقت قص ذلك على النبى صلى الله عليه وسلم وانزال هذه الآية عليه (قوله وفى الآية الاولى) أى باسط (قوله حكيت الحال الماضية) أى لان البسط وقع من الكلب فيما مضى قبل اعلام النبى بذلك ففرض واقعا فى الحال وعبر عنه باسم الفاعل (قوله ومثلها) أى مثل الآية الاولى وهى وكلبهم باسط ذراعيه فى حكاية الحال الماضية وقوله جارية بالرفع خبر لمبتدا محذوف يرجع لما تقدم ان كان او المعنى محبوبتى جارية ويجوز الجر برب محذوفة والايماض لمح البصر وهو محبوب من المحبوب (قوله فى رمضان) متعلق بتقطع بمعنى قطعت فهو من حكاية الحال الماضية (قوله يغشون) أى يغشاهم الناس ويأتونهم للضيافة طائفة بعد طائفة حتى ان كلابهم صارت لم تهر على أحد أى لم تصوت عليه لاعتيادها على مجىء الضيفان فقوله لا تهر بمعنى لم تهر لكنه عبر بالمضارع لحكاية الماضى فهو من حكاية الحال الماضية وقوله يغشون الخ هذا صدر بيت عجزه * لا يسألون عن السواد المقبل * ومر الكلام على هذا البيت فى مبحث حتى وقبل هذا البيت

أولاد جفنة حول قبر أبيهم * قبر ابن مارية الكريم المفضل

بيض الوجوه كريمة أحسابهم * شم الانوف من الطراز الاول

(قوله لم يصح الرفع) أى لتهر وقوله لانه لا يرفع أى الفعل الواقع بعد حتى الا اذا كان للحال حقيقة أو تأويلا كما فى البيت والآية قال فى الخلاصة

وبعد حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا

(قوله

(قوله ومنه) أى ومن الحال الواقع بعد حتى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فى يقول (قوله ان اللفظ) أى كان والفعل مثلا وقوله يكون على تقدير أى بأن يكون مؤولا بمصدر وذلك المصدر يكون على تأويل آخر بأن يؤول باسم الفاعل أو اسم المفعول (قوله والافتراء مؤول بمفترى) قال الدماميني قد تقدم فى الباب الاول فى فصل أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون انه لو قيل بأن كان تامة وأن يفترى فى محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا افتقار الى تأويل على تأويل (قوله ان تنبت) أى نبات ثم يؤول بنابت فالمصدر مؤول باسم الفاعل أى ما الفتيان نابتى اللحى ويحتمل أن يكون ثم مضاف محذوف ولا يحتاج لهذا التأويل على التأويل أى ما فتوة الفتيان نبات اللحى ولكن عجز البيت يناسب الاحتمال الاول (قوله اللحى) بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحية بالكسر فأما الكسر فيهما فهو مثل قربة وقرب وأما الضم فى الجمع والكسر فى المفرد فمثل ذروة وذرى (قوله ند) الندى الجواد يقال ندى اذا اجاد فهو ند (قوله على ذلك) أى على التأويل بالمصدر والمصدر على التأويل باسم الفاعل اى القائم (قوله عدم صلاحيتها) أى صلاحية ان وقوله فى الاكثر الذى هو وقوعها بعد عسى فأن انما تقع كثيرا بعد عسى فهذا يدل على عدم الزيادة (قوله خلافا لابى الحسن) أى الاخفش القائل بعمل الزائدة (قوله وأما قول أبى الفتح) هذا جواب عما يقال كيف تكون الزائدة لا تعمل مع انها قد عملت فى البيت وهى زائدة كما نص على زيادتها فيه أبو الفتح (قوله فى بيت الحماسة) هو ليزيد ابن حماد السلولى (قوله حتى يكون عزيزا الخ) قبله

انى حمدت بنى شيبان اذ خمدت ✱ نيران قومى وفيهم شبت النار

ومن تكرمهم فى المحل انهم ✱ لا يعلم الجار فيهم انه جار

حتى يكون الخ والمعنى انهم لا يرضون فى وقت المجاعة والقحط بما طبعوا عليه من الكرم بل يتكلفون أكثر منه ومن تكلفهم أنهم يحلون جارهم من العناية به والاحسان اليه محلا يتشكك به فى نفسه هل هو جارهم أو من أنفسهم وضميمتهم وعلى هذا تتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذى دل عليه قوله لا يعلم الجار فيهم انه جار أى يعاملونه بهذه المعاملة الى أن يكون عزيزا عناية واحد من أنفسهم أو أن يبين أى يفارق وهو مجتمع الشمل والحال مختارا لذلك غير مضطر وقوله فى نفوسهم فى نسخة من بدل فى (قوله أو أن يبين جمعا) أى أو أن يفارق مجتمع الشمل والحال (قوله يجوز كون ان زائدة) هذا مقول أبى الفتح أى ويجوز أن تكون أن الناصبة كما قاله غيره وفيه ان أن الناصبة لا تظهر بعد حتى وأجيب بأنه انما ظهرت أن فى المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار بعدها لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع (قوله يجوز كون أن زائدة الخ) أى وأما غير أبى الفتح فيرى أنها ليست زائدة فى البيت وأنها ظهرت فى المعطوف على

ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول بالرفع

## ✱ (القاعدة السابعة) ✱

ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال

لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى
ولكنما الفتيان كل فتى ند

وقالوا عسى زيد أن يقوم فقيل هو على ذلك وقيل على حذف مضاف أى عسى أمر زيد أو عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط فى الاكثر وانها قد عملت والزائد لا يعمل خلافا لابى الحسن وأما قول أبى الفتح فى بيت الحماسة

حتى يكون عزيزا فى نفوسهم
أو ان يبين جميعا وهو مختار

يجوز كون ان زائدة



Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

فلان النصب هنا يكون بالعطف
لا بأن وقيل في ثم يعودون لما قالوا
ان ما قالوا بمعنى القول والقول
بتأويل المقول أي يعودون للمقول
فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات
وقال أبو البقاء في حتى تنفقوا مما
تحبون يجوز عند أبي علي كون ما
مصدرية والمصدر في تأويل اسم
المفعول انتهى وهذا يقتضي أن
غير أبي علي لا يجيز ذلك وقال
السيرافي اذا قيل قاموا ما خلا
زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية
وهي وصلتها حال وفيه معنى
الاستثناء قال ابن مالك فوقعت
الحال معرفة لتأولها بالنكرة
انتهى والتأويل خالين عن زيد
ومتجاوزين زيدا وأما قول ابن
خروف والشلوبين ان ما وصلتها
نصب على الاستثناء فغلط لان معنى
الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما
والمنصوب على معنى لا يليق ذلك
المعنى بغيره

*(القاعدة الثامنة)*

كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل شاة
وسخلتها بدرهم
* وأي فتى هيجاء أنت وجارها *
ورب رجل وأخيه وان نشأ ننزل
عليهم من السماء آية فظلت ولا يجوز
كل سخلتها ولا أي جارها ولا رب
أخيه ولا يجوز ان يقم زيد قام
عمرو في الاصح الا في الشعر كقوله
ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * عني وما يسمعوا من صالح دفنوا
اذ لا تضاف كل وأي الى معرفة مفردة ويجاب

المنصوب بعد حتى وان كانت لازمة الاضمار في الاول نظرا الى أنه يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الاوائل فيكون البيت من أمثلة القاعدة الثامنة الآتية ويمكن وجه ثالث
وهو أن تكون مصدرية كما رآه غير أبي الفتح لكن ليس العطف على ما بعد حتى بل على
خبر يكون وهو عزيزا على تأويل المصدر باسم الفاعل أي حتى يكون عزيزا أو بائنا فيكون
البيت من أمثلة القاعدة السابعة التي الكلام فيها الآن اه دماميني (قوله فلان النصب
الخ) أي فلا يرد لان النصب بالعطف لا بأن (قوله أي يعودون للمقول فيهن) اي بالامساك
لهن والعزم على وطئهن (قوله وهن الزوجات) وقيل ان المعنى يعودون لضد ما قالوا
(قوله والمصدر) أي حتى تنفقوا من الحب وقوله في تأويل اسم المفعول أي حتى تنفقوا
من الامر المحبوب (قوله أن غير أبي علي لا يجيز ذلك) أي وهو كذلك لانه يغني عن هذا
التكلف جعل ما موصولا اسميا محذوفا عائده (قوله وهي وصلتها حال) أي قاموا حال
كونهم خلو زيد (قوله والتأويل الخ) أي فقد أولت ما وصلتها بالمصدر وأول المصدر باسم
الفاعل (قوله لان معنى الاستثناء) أي وهو الاخراج قائم بما بعدهما وهو زيد في المثال
أي فكيف يقال ان ما وصلتها نصب على الاستثناء (قوله على معنى) أي على الاستثناء
أي وهو ما بعدهما (قوله لا يليق) أي لا يليق قيام ذلك المعنى أعني الاستثناء
والاوضح لا يقوم وقوله بغيره مصدوقه هنا ما وصلتها (قوله وسخلتها) السخلة ولد الشاة
ذكرا أو أنثى وهو عطف على شاة فيلزم تسلط كل عليها مع أن كلا لا تضاف لمعرفة مفردة
فيجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله وأي فتى) مضاف ومضاف اليه
وفتى مضاف وهيجاء مضاف اليه وجارها عطف على فتى والمعطوف على المجرور مجرور
وفيه أنه يلزم عليه تسلط أي على جارها مع أن أي لا تضاف لمعرفة مفردة وأجيب
بأنه يغتفر في الثاني ما لا يغتفر في الاول (قوله وأخيه) عطف على رجل ويغتفر في الثاني
لان رب لا تجر الا نكرة لا معرفة (قوله ننزل عليهم) جواب الشرط وقوله فظلت تابع له
(قوله ولا يجوز ان يقم الخ) الاوضح ولا يجوز ان نشأ فظلت لانه الواقع في الآية الا أنه
تجانب الآية (قوله في الاصح) هذا مذهب الجمهور وقال الفراء لا يختص بالشعر
بل يقع في النثر واختاره ابن مالك مستدلا عليه بحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر له ما تقدم من ذنبه (قوله ان يسمعوا سبة) السبة هي ما يسب فاعلها وقبله
كما في الحماسة

صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به * وان ذكرت بشر عندهم أذنوا
جهلا علينا وجبنا من عدوهم * فبئست الخلتان الجهل والجبن

أي جمعوا جهلا على القريب وجبنا من العدو (قوله اذ لا تضاف الخ) علة لقوله ولا
يجوز كل سخلتها الخ وقوله اذ لا تضاف كل وأي الخ هذا مسلم في أي وأما كل فغير مسلم
لان كلا لا تضاف للمعرفة فتكون لاستغراق الاجزاء نحو كل زيد حسن أي كل جزء حسن

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ويجاب بأن المراد اذ لا تضاف كل أى المراد منها استغراق الافراد كما هنا وهذا لا ينافى أن المراد منها استغراق الاجزاء تضاف للمعرفة والحاصل أنه اذا أريد منها استغراق الاجزاء أضيفت لمعرفة وان أريد استغراق الافراد فانها تضاف لنكرة ولا تضاف لمعرفة فاذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد وان قلت أكلت كل رغيف زيد كانت لعموم أجزاء فرد واحد (قوله كما ان اسم التفضيل) هذا تنظير وقوله كذلك أى لا يجوز اضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيد أفضل عمرو (قوله ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا) لا فائدة لهذا بعد قوله أولا ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو الا فى الشعر وقوله والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز خفضه بالعطف على الشرط لانه يؤدى للعطف على معمولى عاملين وهو ممنوع فى مثل هذا على الصحيح (قوله ان تركبوا) جملة تركبوا مجزوم بان وقوله فركوب جواب الشرط وقوله أو تنزلون قال يونس انه خبر لمحذوف أى أو أنتم تنزلون (قوله فعطف الجملة الاسمية الخ) يعنى وجملة الشرط لا تكون الا فعلية فيكون عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم فى الثوانى ما لا يغتفرونه فى الاوائل وينبغى أن يكون مثل هذا عند الكوفيين والاخفش جائزا من غير حاجة الى هذا الاعتذار لانهم يجوزون فى نحو وان امرأة خافت من بعلها الخ كون امرأة مبتدأ خبره خافت (قوله من العطف على التوهم) أى انه توهم ان الاستفهام حال محل أداة الشرط (قوله لا قاعدين) عطف على قائم الذى هو صفة فيلزم أن يكون الآخر أيضا صفة وفيه أنه كيف يوصف الواحد بالمثنى وأجيب بأنه يغتفر فى الثانى (قوله على اعمال الثانى) أى وهو قاعد فى أبواه فيفرد ويضمر فى الاول وقوله وربط الاول أى قائمين وقوله بالمعنى أى بالضمير المغتفر فى الثوانى (قوله فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص الخ) هذا مذهب جمهور البصريين وأجاز ابن السراج والفارسى ومن تبعهما الفصل بغيرهما اذا اتصل بعامله نحو كان طعامك يأكل زيد ولا يجوز كان طعامك زيدا يأكل وأجاز الكوفيون الفصل بغيرهما مطلقا تمسكا بقوله

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان اياهم عطية عودا

وخرج على الضرورة أو اضمار ضمير الشأن فى الفعل الناقص وحينئذ فليس ذلك الغير فاصلا بين الفعل الناقص ومعموله ومما تمسكوا به أيضا

* وليس كل النوى تلقى المساكين * قال الدماميني ولو صح ما قالوا القيل تلقون فوجب ان كان شانية وفيه ان ضمير الجماعة يصح فيه الافراد والتأنيث نعم لو قيل يلقى بالتحتية كان ما قاله متجها (قوله أو عندك زيد جالسا) أى فزيدا اسمها وجالسا خبر وقد فصل بمعمول الخبر لان فى الدار متعلق بجالسا (قوله وبين الحرف الناسخ) أى وفصلوا بهما بين الحرف الناسخ الخ (قوله فلا تلحنى الخ) هذا خطاب لمذكر أى لا تلم أنت اياى فالياء مفعول والنون للوقاية أى لا تلمنى (قوله تقول الخ) أى فالاصل أتقول الدار جامعة

كما أن اسم التفضيل كذلك ولا تجر رب الا النكرات ولا يكون فى النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقال الشاعر

ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا
أو تنزلون فانا معشر نزل

فقال يونس أراد أو أنتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم قال فكأنه قال أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد أبواه على اعمال الثانى وربط الاول بالمعنى

## * (القاعدة التاسعة) *

أنهم يتسعون فى الظرف والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان فى الدار أو عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما أحسن فى الهيجاء لقاء زيد وما أثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله

فلا تلحنى فيها فان بحبها
أخاك مصاب القلب جم بلابله

وبين الاستفهام والقول الجارى مجرى الظن كقوله

* أبعد بعد تقول الدار جامعة *
وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو هذا غلام والله زيد واشتريته بوالله درهم وقوله
* اذن والله نرميهم بحرب *
وقوله
لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا
أدع القتال واشهد الهيجاء
وقدموهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان في ذلك لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله
* فما كل حين من توالي مواتيا *
فان كان المعمول غيرهما بطل عملها كقوله
* وما كل من وافى منى أنا عارف *
ومعمولين لصلة أل نحو وكانوا فيه من الزاهدين في قول وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله
* ونحن عن فضلك ما استغنينا *
قيل وعلى ان معمولا لخبرها في نحو أما بعد فاني أفعل كذا وكذا وقوله
أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فان قومي لم تأكلهم الضبع
وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم * أكل يوم لك ثوب *
وأقول أما مسئلة أما

بعد بعد فقد فصل بين الهمزة الاستفهامية والقول وفيه أن الفصل بين القول والاستفهام ليس من خواصهما حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما بل قد جاء بالمعمول الثاني نحو * أجهالا تقول بني لؤي * الا أن يقال انه تخصيص نسبي أي بالنسبة لتفسير المفعول الثاني اه تقرير دردير (قوله تقول الدار جامعة) تمامه
* شملي بهم أم تقول البعد محتوما * أي محققا ومقضيا (قوله هذا غلام والله زيد) أي فقد فصل بين المضافين بالجار والمجرور (قوله اذن والله نرميهم الخ) تمامه
* يشيب الطفل من قبل المشيب * (قوله لن ما رأيت) الاصل لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا يزيد مقاتلا ففصل بين لن ومنصوبها وهو أدع بالظرف وهو ما (قوله وقدموهما) عطف على قوله سابقا فصلوا بهما من قوله ولذا فصلوا بهما (قوله ان في ذلك لعبرة) أي انه يجب الترتيب في باب ان اذا لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومعمولين) أي قدموهما حال كونهما خبرين أو معمولين للخبر (قوله فما كل حين الخ) صدره
* بأهبة حزم لذ وان كنت آمنا * واعلم أن كلا بحسب ما تضاف اليه وهي هنا أضيفت لحين وهو ظرف فصح التمثيل (قوله فما كل حين) الاصل فما الذي توالي مواتيا كل حين فقد فصل بالظرف وهو كل حين الذي هو معمول للخبر الذي هو مواتيا (قوله توالي) بالتاء والاشهر في انشاده توالي من الموالاة (قوله فان كان المعمول) أي معمول خبر ما الوالي لها (قوله وما كل من وافى الخ) أي فقد فصل بقوله كل من وافى وهو مفعول للخبر أعني قوله عارف وأنا مبتدأ وقوله وما كل من وافى الخ صدره
* وقالوا تعرفها المنازل في منى * وبعد البيت
ولم أنس منها ليلة الجزع اذ مشت * الى وأصحابي منيخ وواقف
والمنازل نصب على اسقاط الخافض توسعا أي في المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص فلا ينصب على الظرفية (قوله في قول) أي والثاني يقدر للظرف عاملا أي زاهدين فيه وليس هذا اشتغالا حتى يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا وتقدم الكلام على ذلك في الجهة الثانية من الباب الخامس (قوله وعلى الفعل المنفي بما) أي مع ان لها الصدارة (قوله قيل وعلى ان) أي قيل ويقدمان أي الظرف والجار والمجرور على ان الخ وقوله معمولا لخبرها الاولى معمولا لخبرها أي حال كونهما معمولين لخبرها (قوله أما بعد) أي فأما حرف شرط وتفصيل وقوله فاني أفعل كذا جواب الشرط وقوله بعد متعلق بأفعل فقدم الظرف الذي هو معمول لخبر ان على ان وقوله أما أنت ذا نفر أي فالاصل لان كنت ذا نفر والجار والمجرور متعلق بقوله لم تأكلهم الذي هو خبر ان فقدم الجار والمجرور على ان والحال أنه معمول لخبر ان (قوله أكل يوم لك ثوب) فثوب مبتدأ مؤخر ولك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر وقوله أكل يوم متعلق بالجار والمجرور ولا شك انهما من العامل المعنوي عندهم (قوله وأقول الخ) اعلم ان الذي يلي اما تارة يكون ظرفا وتارة يكون

غيره

فاعلم أنه اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه نحو أما فى الدار أو عندك فزيد جالس جاز كونه معمولا لأما أو لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو أما زيدا أو اليوم فانى ضارب فالعامل فيه عند المازنى أما فتصح مسئلة الظرف فقط لان الحروف لا تنصب المفعول به وعند المبرد تجوز مسئلة الظرف من وجهين ومسئلة المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء واحتج بأن أما وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وجوزه بعضهم فى الظرف دون المفعول به وأما قوله أما أنت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق تعلق المفعول لاجله بفعل محذوف والتقدير ألهذا افتخرت على وأما المسئلة الاخيرة فمن أجاز زيد جالسا فى الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف

## * (القاعدة العاشرة) *

من فنون كلامهم القلب وأكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله تعالى عنه

كأن سبيئة من بيت رأس
يكون مزاجها عسل وماء

فيمن نصب المزاج

غيره والتالى للفاء اما أن يمتنع تقدم معموله أم لا فهذه أربع صور (قوله اذا تلاها ظرف) أى أو غيره نحو أما الرغيف فزيدا آكل (قوله فزيد جالس) مبتدأ وخبر والجملة جواب الشرط وقوله فى الدار أو عندك يحتمل أنه متعلق بخبر المبتدا لانه لا يمتنع تقدم معموله ويكون من متعلقات الجزاء ويحتمل تعلقه بأما فهو من متعلقات الشرط (قوله فالعامل فيه عند المازنى أما) أى لان معمول خبر ان لا يتقدم على ان وقوله فالعامل اما أى لا ما بعد الفاء لامتناع تقدم المعمول عليه (قوله معمولا لأما) أى لنيابتها مناب فعل الشرط لان الاصل مهما يكن من شئ فانى أفعل كذا فحذفت مهما ويكن وانيبت أما منابهما (قوله من وجهين) أى من جهة كونه معمولا لأما ولما بعد الفاء (قوله واحتج) أى المبرد وقوله على ان الخ أى على شرط ان ما بعد الخ (قوله وجوزه بعضهم) اى جوز كون الظرف معمولا لما بعد الفاء أى للجزاء كما أجاز كونه معمولا لاما وهذا مقابل لكلام السيرافى لانه يقول انه ليس الا معمولا للشرط لا للجزاء وهذا يقول بجواز كونه معمولا للجزاء وللشرط وهذا القول هو قول المصنف سابقا قيل وعلى ان معمولا لخبرها فالمسئلة السابقة فيها خلاف (قوله وجوزه بعضهم الخ) علم من كلامه أنه اذا تلا أما ظرف أو غيره وتلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه فيه أقوال ثلاثة امتناع مسئلة غير الظرف وتعين كون الظرف معمولا لاما وقيل بامتناع مسئلة غير الظرف والظرف يجوز أن يكون معمولا لأما أو لما بعد الفاء وقيل بجواز المسئلتين (قوله دون المفعول به) أى وبهذا خالف المبرد (قوله على تعلقه بما بعد الفاء) أى كما قال القول الاول (قوله ألهذا) أى ألكونك ذا نفر (قوله وأما على المسئلة الاخيرة) أى تقدم المعمول الذى هو ظرف على العامل المعنوى (قوله فمن أجاز الخ) أى فمن أجاز تقديم الحال على عاملها المعنوى نحو زيد الخ والمعتمد عدم الجواز وعليه فيكون تقدم المعمول على العامل المعنوى خاصا بالظرف (قوله لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف) أى بل مثل الظرف الحال (قوله كأن سبيئة) أى خمرا سبيئة وهو بالهمز اذا كان المشترى للشرب وان كان منقولا من محل الى محل قيل لها بلا همز وبيت الرأس محل بالشام يتقن فيه عمل الخمر اه تقرير دردير (قوله كأن سبيئة الخ) هذا البيت لحسان من قصيدة يمدح بها النبى صلى الله عليه وسلم ويهجو أبا سفيان قبل اسلامه وأولها

عفت ذات الاصابع فالجواء * الى عذراء منزلها خلاء

ومن جملتها

أمن يهجو رسول الله منكم * وينصره ويمدحه سواء
أتهجوه ولست له بكفء * فشركما لخيركما فداء

والسبيئة بالهمزة الخمرة المشتراة للشرب وأما المحمولة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لا غير كما صرح به الجوهرى وتبعه التفتازانى على ذلك فى شرح المفتاح ووقع فى القاموس أن الجوهرى قد وهم فى ذلك وان الصواب عكس ما قاله وبيت رأس قرية بالشام اشتهرت

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم
وتأوله الفارسى على ان انتصاب
المزاج على الظرفية المجازية والاولى
رفع المزاج ونصب العسل وقد
روى كذلك أيضا فارتفاع ماء
بتقدير وخالطها ماء ويروى برفعهن
على اضمار الشأن وأما قول ابن
أسد ان كان زائدة فخطأ لانهم لا تزاد
بلفظ المضارع بقياس ولا ضرورة
تدعو الى ذلك هنا وقول رؤبة

ومهمه مغبرة أرجاؤه
كأن لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون
أرضه فعكس التشبيه مبالغة
وحذف المضاف وقال

فان أنت لاقيت فى نجدة
فلا تتهيبك ان تقدما

أى فلا تتهيبها وقال ابن مقبل

ولا تتهيبنى الموماة أركبها
اذا تجاوبت الاصداء بالسحر

أى ولا أتهيبها وقال كعب

كأن أوب ذراعيها اذا عرقت
وقد تلفع بالقور العساقيل

القور جمع قارة وهى الجبل الصغير
والعساقيل اسم لاوائل السراب
ولا واحد له والتلفع الاشتمال
وقال عروة بن الورد

فديت بنفسه نفسى ومالى
وما آلوك الا ما أطيق

بجودة الخمر وخبر كان قوله بعد

على أنيابها أو طعم غصن * من التفاح هصره اجتناء

يقال هصرت الغصن بتشديد المهملة اذا أخذت برأسه فأملته فقدشبه ريق المحبوبة بخمر مزجت بعسل أو بطعم تفاح (قوله فجعل الخ) أى فجعل المبتدأ الذى حقه التعريف نكرة وهو عسل وجعل الخبر الذى حقه التنكير معرفة فهذا دليل على القلب حيث خالف الاصل (قوله على الظرفية) أى يكون فى مزاجها (قوله وقد روى) أى البيت كذلك أى برفع المزاج ونصب العسل ورفع الماء وقوله أيضا أى كما روى بالعكس (قوله فارتفاع ماء) أى على هذه الرواية (قوله ويروى برفعهن) أى الثلاثة (قوله وأما قول ابن أسد) أى فى توجيه رواية رفع الثلاثة (قوله ولا ضرورة تدعو الى ذلك) أى الى جعلها زائدة لصحة جعلها شانية (قوله ومهمه الخ) المهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وأرجاؤه نواحيه وأطرافه جمع رجا بالقصر وبعد البيت

وصيحت فى ليلة اصداؤه * داع دعاما أدرماد عاؤه

(قوله فعكس التشبيه) أى لانه عند الهيجاء انما تتغير السماء أى جهتها من الغبار الصاعد فتصير كالارض (قوله مبالغة) يعنى مبالغة فى غبرة لون السماء حتى كأنه أصل فى الغبرة وقوله وحذف المضاف أى لسماء (قوله فان أنت لاقيت الخ) النجدة تطلق على الشدة وعلى القتال والهول والفزع وكل هذه المعانى ممكن هنا والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند الى أن تقدم أى لا يخفك الاقدام والمعنى لا تخف أنت من الاقدام على ملاقاة العدو والدخول فى الحرب والقلب فيه ظاهر اه دماميني (قوله فى نجدة) فى زائدة (قوله أن تقدما) فاعل أى القدوم بمعنى الاقدام والكاف مفعول وقوله يتهيبك أى يتخوفك أى اذا انت لاقيت شدة فلا تتخوفن من الاقدام عليها فظاهره ان الاقدام يتخوف مع ان الذى يتخوف انما هو الشخص فهو مقلوب والاصل فلا تتخوف أنت من الاقدام عليها ولذا قال الشارح فلا تتهيبها أى الشدة أى لا تتهيب القدوم عليها (قوله ولا تتهيبنى الموماة) التهيب الخوف وأصله تتهيبنى حذفت احدى التاءين والموماة المفازة والاصداء جمع صدى وهو هنا ذكر البوم أو طير يصفر بالليل والسحر الزمن الذى قبل الصبح بيسير والمعنى ولا تتخوف منى المفازة التى أركبها فظاهره ان المفازة تخاف منه مع انه هو الذى يخاف من المفازة فهو مقلوب والاصل أتهيب الموماة (قوله وقال كعب) أى ابن زهير فى قصيدته بانت سعاد (قوله أوب ذراعيها) أى الناقة وقوله وقد تلفع حال (قوله اسم لاوائل السراب) أى وظاهر أن الجبال تتلفع بالسراب أى تشتمل عليه لا ان السراب يتلفع بالجبال كما هو ظاهره والمراد بالسراب ما يتراءى للظمآن فى شدة الحر أنه ماء والحال انه غير ماء (قوله فديت بنفسه الخ) الاصل فديت نفسه بنفسى فالمفدى نفس المحبوب والمفدى به نفس الشاعر لا العكس كما هو ظاهر البيت وقوله ما آلوك أصله ما أمنعك

ثم ضمن فى البيت معنى المنح والاعطاء فعدى الى اثنين أى وما أمنحك الاما أطيقه وأقدر عليه وهو فداء نفسك بنفسى وقال السيوطى المعنى ولا أمنعك الفداء بنفسى ومالى أى لا أقدر على ذلك لانى مجبول عليه (قوله فلما أن جرى سمن) بكسر السين وفتح الميم والضمير للناقة وجواب لما قوله بعد

أمرت بها الرجال ليأخذوها * ونحن نظن أن لن تستطاعا

وصحف بعضهم سمن بفتح فسكون وجعله فى وصف قصعة ثريد عليه سمن وهو غلط فان قبله مايعين وصف الناقة وهو قوله

فلما أن مضت سنتان عنها * وصارت حقة تعلو الجذاعا
عرفنا مايرى البصراء فيها * فآلينا عليها أن تباعا
وقلنا مهلوا لنبيتنها * لكى تزداد للسفر اطلاعا

فلما أن جرى الخ (قوله كما طينت) أى وصارت كما طينت أى كتطيين السياع بالفدن (قوله والسياع الطين) فالمعنى كما طينت الطين بالقصر وهذا المعنى مقلوب لان القصر هو الذى يطين ويلبس بالطين لان الطين يطين ويلبس بالقصر كما هو ظاهره (قوله القصر) أى الذى يسكن فيه (قوله أدخلت القلنسوة فى رأسى) أى فالاصل أدخلت فى القلنسوة رأسى لان فى انما تدخل على الظرف والظرف القلنسوة لا الرأس (قوله وعرضت الناقة على الحوض) أى فالاصل عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ماله ميل كالناقة لا الحوض وقوله وعرضتها على الماء فالاصل عرضت الماء عليها (قوله قاله الجوهرى) أى قال بالقلب فى المثالين (قوله على النار) أى فالاصل ويوم تعرض النار على الذين كفروا لان المعروض عليه هو ماله ميل فيختار المعروض وخلافه (قوله مقلوب) كأنه رأى ان المعروض هو المساق وهو الذى عنده ميل (قوله ورد على قول الزمخشرى فى الآية) وهى ويوم يعرض الذين كفروا على النار بأن عرض الكفار على النار ليس بمقلوب لان الكفار مقهورون فكأنهم لا اختيار لهم والنار متصرفة فيهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القاتل على السيف والزانى على السوط (قوله كيف لايموت من يعشق) أى لانه لما ذاقه وعلم بشدته تعجب من حياة أربابه (قوله أن لاسبب للموت سوى العشق) أى فتعجب من موت من لاعشق عنده لعدم وجود سبب الموت (قوله اذا طلعت الجوزاء) هى نجم يطلع مع الفجر فى مبدا الحر والحرباء دويبة أكبر من ابن عرس لاعظم فيها وهى المسماة بالحربابة وهى ضعيفة يحصل بقوة الحرارة اشتدادها تدور كيف دارت الشمس لمحبتها لها (قوله اذا طلعت الجوزاء) هى برج فى السماء اذا حلت الشمس به قصر الليل وطال النهار وذلك بعكس برج القوس فاذا حلت الشمس فيه قصر النهار وطال الليل والى هذا المعنى يشير قول القائل فى وصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها

وقال القطامى

فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا

الفدن القصر والسياع الطين ومنه فى الكلام أدخلت القلنسوة فى رأسى وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهرى وجماعة منهم السكاكى والزمخشرى وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفى كتاب التوسعة ليعقوب ابن اسحق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال آخر لاقلب فى واحد منهما واختاره أبو حيان ورد على قول الزمخشرى فى الآية وزعم بعضهم فى قول المتنبى

وعذلت أهل العشق حتى ذقته
فعجبت كيف يموت من لايعشق

ان أصله كيف لايموت من يعشق والصواب خلافه وأن المراد أنه صار يرى أن لاسبب للموت سوى العشق ويقال اذا طلعت الجوزاء

انتصب العود فى الحرباء أى انتصب الحرباء فى العود وقال ثعلب فى قوله تعالى ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ثم دنا فتدلى وقد مضى تأويلهما ونقل الجوهرى فى فكان قاب قوسين ان أصله قابى قوس فقلبت التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها أى طرفيها ولها طرفان فله قابان ونظير هذا انشاد ابن الاعرابى

اذا أحسن ابن العم بعد اساءة
فلست لشرى فعله بحمول

أى فلست لشر فعليه قيل ومن القلب اذهب بكتابى هذا الآية وأجيب بأن المعنى ثم تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بسمع منك فانظر ماذا يرجعون وقيل فى فعميت عليهم ان المعنى فعميتم عنها وفى حقيق على أن لا أقول الآية فيمن جر بعلى ان وصلتها على أن المعنى حقيق على بادخالها على ياء المتكلم كما قرأ نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها أى لتنهض بها متثاقلة

فالشمس بالقوس أمست وهى نازلة * ان لم يزرنى وبالجوزاء ان زارا

أى ان لم يزر كان الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا وقوله فى الحرباء أى بالحرباء (قوله أى انتصب الخ) أى تعلق لان الحرباء هى التى تتعلق بالعود عند شدة الحر وقوله فى العود أى به (قوله ان المعنى اسلكوا فيه) أى ادخلوا فيه أى فى عنقه سلسلة أى طرف سلسلة وهو الطوق فطرف السلسلة وهو الطوق مسلك وعنقه مسلك فيه لان الشخص مسلك والسلسلة مسلك فيها كما هو ظاهر الآية وقد يقال انه لا قلب فى الآية لان فى تدخل على الظرف وهو ماله احتواء فالمعنى ثم فى طرف سلسلة فاسلكوه أى فاسلكوا عنقه فطرف السلسلة ظرف وعنقه مظروف (قوله فجاءها بأسنا) أى لان مجىء البأس قبل الاهلاك أى جاءها بأسنا فأهلكناها (قوله ثم دنا الخ) أى فالاصل ثم بعد ان كان بالافق الاعلى تدلى فدنا من النبى صلى الله عليه وسلم وقرب منه أو المعنى ثم بعد ان كان النبى فى السماء تدلى فى الهواء فدنا من بيت المقدس (قوله وقد مضى تأويلهما) أى بأن المراد من الفعل الارادة فالمعنى أردنا اهلاكها فجاءها وأراد الدنو فتدلى وقوله التثنية بالافراد أى والافراد بالتثنية (قوله وهو حسن ان فسر الخ) أى لا ان فسر القاب بالقدر فلا يحسن (قوله ولها طرفان) أى وهما محل ربط الوتر (قوله بحمول) أى بمحتمل وحاقد بل اصرفه عنى (قوله لشر فعليه) أى لست محتملا لشر الفعلين أى للشر من الفعلين وهما الاحسان والاساءة فهو له فعلان ولا يحتمل أحدهما وهو الاساءة حاقدا بل يصرفها وليس المراد أن فعله واحد ولذلك الفعل شران (قوله اذهب بكتابى هذا الآية) أى فألقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون أى فالاصل فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم وارجع الى واخبرنى لان النظر انما هو قبل التولى والانصراف عنهم (قوله فعميتم عنها) الاولى فعموا عنها أى عن الانباء ليناسب الغيبة فى عليهم (قوله وفى حقيق) أى وقيل بالقلب فى حقيق الخ وحاصله ان حقيق على أن لا أقول معناه أى وجب على قول الحق فحقيق خبر مقدم وقوله الحق مبتدأ مؤخر وعلى جار ومجرور متعلق بحقيق وهذا المعنى قلب لمعنى قراءة الجماعة حقيق على أن لا أقول فحقيق خبر لمبتدا محذوف أى أنا حقيق وعلى حرف جر وان لا أقول مجرور بعلى فما كان مبتدأ صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتدأ وهو المقدر قبل حقيق أى أنا حقيق أى واجب على قول الحق ولا شك أن قلب هذا قول الحق واجب على (قوله على أن المعنى) أى بناء على أن المعنى أى ان القلب بناء على أن معنى قراءة التخفيف هو معنى قراءة التشديد أى لا على التضمين اذ لا قلب عليه (قوله لتنوء) أى لتثقل أى لتنهض بحملها متثاقلة أى ان الجماعة العصبة أى القوية اذا حملوا المفاتيح لتنهض بحملها متثاقلة فقوله لتنوء بالعصبة فيه قلب أى لتنوء العصبة بالمفاتيح أى لتنهض بالمفاتيح متثاقلة (قوله لتنوء بالعصبة) أى

لتنهض

لتنهض المفاتيح بحمل العصبة متثاقلة هذا ظاهره وليس مرادا والمعنى المراد لتنوء العصبة بالمفاتيح أى تنهض العصبة بحمل المفاتيح متثاقلة (قوله وقيل الباء للتعدية) أى فالماضى أصله ناءت العصبة أى ثقلت فاذا دخلت الباء قلت ناءت أى ثقلت المفاتيح بالعصبة أى أناءت العصبة أى صيرت العصبة متثاقلة والمضارع منه تنوء فالمعنى لتنىء المفاتيح العصبة أى تجعلها وتصيرها ناهضة بها على ثقل (قوله ملح) جمع ملحة كغرفة وغرف والملحة ما يستملح ويستظرف ويستحسن من الكلام (قوله تقارض اللفظين) من القرض أى السلف فشبه تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلف كل من شخصين شيأ من صاحبه واستعير اسم المشبه به وهو التقارض للمشبه على طريق الاستعارة التصريحية (قوله اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها) أى فى الاخراج بها ما بعدها عما قبلها وان كانت غير تنصب بخلاف الا فانها لا تعرب فالنصب لغير ليس ملحوظا فى الحكم المعطى لها فقوله فى الاستثناء بيان للحكم (قوله لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أى فالمراد غير الله أى موصوفون بكونهم غير الله وليس المراد الاستثناء والا لورد أنه لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا (قوله أن تقرآن الخ) قبله

ياصاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لى خف محملها * تستوجبا نعمة عندى بها ويدا

(قوله الشاهد فى أن الاولى) أى فانها مهملة اذ لو نصب بها لحذف النون (قوله بدليل ان المعطوفة عليها) أى فانها مصدرية والاصل تناسب المعاطيف ثم ان قوله بدليل ان المعطوفة عليها فيه تسامح اذ ليس المعطوف ان وحدها بل هى وصلتها فالاولى أن يقول المعطوفة مع صلتها عليها وقوله بدليل ان المعطوفة فيه انه يمكن أن تعطف أن المصدرية وصلتها على أن المخففة وصلتها وهو من عطف المصدر على المصدر كما تقول عندى أن لا تسىء الى محبك وأن لا تحسن الى عدوك برفع تسىء على أن ان مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على أن ان ناصبة وحينئذ فلا دليل على أن الاولى مصدرية بل يجوز ان تكون مخففة واجيب بأن هذا دليل على الرجحان لان الاصل التناسب لا على تعين كونها مصدرية (قوله كما تكونوا) أى فلم يقل تكونون وذلك ليس الا لاعمالها حملا على أن المصدرية وفيه ان هذا اثبات لحكم بما لا دليل عليه اذ لم يوجد فى غير هذا المحل فالاولى ان النون حذفت للتخفيف وقد جاء ذلك نظما ونثرا أما الاول ففى قوله

* أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * فلم يقل تبيتين تدلكين لاجل الخفة وأما نثرا فكما فى قراءة وقالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء فان النون حذفت للخفة اهـ تقرير دردير فالاصل أنتما ساحران تتظاهران حذفت النون تخفيفا وأدغمت التاء فى الظاء وفى الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الشاهد فيما بعد لا (قوله فان لا تراه) أى فلم يقل تره قال الدمامينى قد مضى فى لم تخريج ابن السيد البطليوسى

وقيل الباء للتعدية كالهمزة أى لتنىء العصبة أى تجعلها تنهض متثاقلة

*(القاعدة الحادية عشر)* من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الاحكام ولذلك أمثلة * أحدها اعطاء غير حكم الا فى الاستثناء بها نحو لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر فيمن نصب غيرا واعطاء الا حكم غير فى الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * الثانى اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية فى الاهمال كقوله

أن تقرآن على أسماء ويحكما
منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

الشاهد فى أن الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على أن كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف فى الرواية كما تكونون (والثالث) اعطاء ان الشرطية حكم لو فى الاهمال كما روى فى الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان فى الجزم كقوله

لو يشا طار بها ذو ميعة ذكر الثانى ابن الشجرى وخرجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم أبدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العألم والخأتم بالهمز ويؤيده أنه لا يجوز مجىء ان الشرطية فى هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يقدح أيضا فى تخريج الحديث السابق على ماذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر أنه يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقى ويصبر فان الله باثبات ياء يتقى وجزم يصبر * الرابع اعطاء اذا حكم متى فى الجزم بها كقوله

* واذا تصبك خصاصة فتحمل *

واهمال متى حملا لها بحكم اذا كقول عائشة رضى الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس * والخامس اعطاء لم حكم لن فى عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم ألم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله كما قدمنا وقيل أصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح دالا عليها وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم مع انه كالفعل الماضى فى المعنى وحذف النون لغير مقتض مع أن المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم فى الجزم كقوله

لن يخب الآن من رجائك من حرك دون بابك الحلقه

الرواية بكسر الباء * والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال وهى لغة أهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما فى الاهمال عند انتقاض النفى بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك

* كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * على لغة راء يراء كخاف يخاف حذفت الالف للساكنين وأبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة الفا الفا كذا الحديث وتعقبه الشمنى بأنه كان يقول فانه يرد ذلك لبعد الجمع بين اللغتين (قوله ميعة) أى نشاط وتمام البيت

* لاحق الآطال نهد ذو خصل * الآطال جمع أطل وهى الخاصرة ونهد بفتح النون جسيم (قوله ذكر الثانى) وهو اعطاء لو حكم ان واستدل بهذا البيت (قوله ويؤيده) أى التخريج الثانى الراد للاول (قوله فى هذا الموضع) أى لان لو شرط لافادة المعنى وان موضوع لافادة الزمن المستقبل فلا يصح أن يقوم أحدهما مقام الآخر (قوله لانه) أى البيت اخبار عما مضى أى فلا يصح أن يحل محل لو ان واذا لم يصح حلول ان محلها لم يصح أن تحمل لو عليها لان الحمل لشئ على شئ فرع عن صحة حلوله محله (قوله وبهذا) أى بهذا التأييد المفيد أنه لا بد من حلول المقيس عليه محل المقيس وقوله فى الحديث السابق أعنى قوله فان لا تراه الخ ووجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط والمعنى انتفى رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك أى عند رؤيتك له وهذا لا صحة له وأيضا لو لا تدخل على لا النافية فلا تحل لو فى الحديث حتى تحمل عليها ان (قوله على اجراء المعتل مجرى الصحيح) أى فى جزمه بحذف الحركة فالجازم حذف الحركة المقدرة على حرف العلة (قوله باثبات ياء يتقى الخ) تقدم فى الكلام على أقسام العطف ان الظاهر تخريج هذه القراءة على ان من موصولة لا شرطية فاثبات ياء يتقى حينئذ جائز بل واجب واسكان الراء ليس جزما بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو فصيح (قوله اذ لا تحل لن الخ) أى لان لن لافادة المستقبل ولم لافادة الماضى والقصد تقرير الماضى (قوله كقول عائشة) أى فى استنابة أبيها فى مرضه عليه السلام يصلى بالناس (قوله وقيل أصله نشرحن الخ) يمكن ان فتحة الحاء اتباعا للام بعدها (قوله مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى) أى والماضى لا يؤكد (قوله الرواية بكسر الباء) ويخب مجزوم بلن وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين وفيه أنه لا يصح هنا حلول لم محل لن لان لم للماضى ولن للمستقبل ومراد الشاعر الاستقبال كذا قال الشارح وفيه أن محل كون لن تفيد الاستقبال اذا لم يقيد الفعل بما يفيد خلافه وهنا قيد بالآن فلم يكن القصد الا النفى لا المضى ولا الاستقبال وحملها على لم فى النفى لان لم ينفى بها الماضى الى الحال ولن هنا القصد منها نفى الحال تامل (قوله الرواية بكسر الباء) فيه أنه انما يصح أو يحسن حمل الشئ على ما يحل محله ولم لا يصح حلولها هنا لان لن للنفى فى المستقبل لا الماضى ولم بالعكس اه دمامينى وتكلف الشمنى بالالتفات لمطلق النفى (قوله والسادس) أى من أمثلة تقارض اللفظين فى الاحكام (قوله اعطاء ما النافية حكم ليس فى الاعمال) أى وان كان الاصل فى ما الاهمال ولو كان عملها عند الحجازيين بشروط أربعة أن لا تقع بعدها أن وان لا تنتقض بنفى وترتيب معموليها وأن لا يفصل بينها وبين معموليها بمعمول الخبر

الا

الا اذا كان ظرفا ومعلوم ان العمل بشرط خلاف الاصل وأهملها بنو تميم مطلقا ومنه قوله

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ماقتل المحب حرام

(قوله وهي لغة بني تميم) أي وأما غيرهم فيعمل ليس مطلقا (قوله في العمل) أي وهو نصب الاسم ورفع الخبر فالكاف في عساك اسمها في محل نصب لا في محل رفع لان الكاف ليست من ضمائر الرفع (قوله اعطاء الفاعل الخ) وذلك لان القصد من الاعراب بيان المعنى فاذا ظهر لم يبالوا بمخالفة ماتقتضيه القواعد ولا يقاس وظاهر المصنف أنه يقال فاعل منصوب ومفعول مرفوع وقيل يقدر للفاعل رفع وللمفعول نصب منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى وقيل يعرب الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا وهو قلب (قوله وعكسه) أي اعطاء المفعول اعراب الفاعل وهو الرفع (قوله القنافذ) بالذال المعجمة جمع قنفذ وهو الدابة المعلومة وقوله هداجون أي في مشيهم ارتعاش ونجران اسم بلد باليمن وكذا هجر وقوله سوآتهم فاعل ونصبه وهجر مفعول ورفعه لأمن اللبس وسوآتهم منصوب بالكسرة (قوله وسمع أيضا نصبهما) أي الفاعل والمفعول (قوله الحيات) فاعل وهو منصوب بالكسرة القدما مفعول وهو منصوب بالكسرة وألفه للاطلاق وتمامه

* الافعوان والشجاع الشجعما * الافعوان ذكر الافاعي والشجاع قوي الحيات والشجعما الجري توكيد له (قوله في رواية من نصب الحيات) وأما على رواية الرفع فالامر ظاهر (قوله هما خطتا) تثنية خطة بمعنى الامر وتمامه

* واما دم والقتل بالحر أجدر * والشاهد في خطتا فان أصله خطتان حذفت نونه للضرورة (قوله فيمن رواه الخ) أما من رواه بجر اسار ومنة فقد حذف النون للاضافة ولكن فصل بين المضاف والمضاف اليه بأما (قوله كيف من صاد عقعقان ويوم) عقعقان مرفوع بالالف ويوم عطف عليه وهو مفعول وصاد فاعله ضمير مستتر في محل رفع ويمكن أن يؤول هذا بأن يجعل قوله ويوم مبتدأ حذف خبره أي ومعهما بوم وقوله عقعقان مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الالف فلا شاهد فيه حينئذ (قوله التاسع اعطاء الحسن الوجه الخ) تحصل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعمولها بأل الاصل فيها عملها الجر وانما تنصب المعمول حملا على اسم الفاعل المماثل لها وكذا الاصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله بأل عمله النصب والجر انما هو بالحمل والسر في ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من اللازم واسم الفاعل مأخوذ من المتعدي فالاصل عمله وانما كان الجر غير أصل فيه لان اضافته لاتفيد تخفيفا بخلاف اضافتها لان الحسن الوجه أصله حسن وجهه بالرفع ثم لما أرادوا الاضافة حولوا الاسناد عن الوجه الى الضمير العائد على الموصوف كالرجل ثم أتي بالوجه ونصبوه ثم جروه بالاضافة فالجر انما هو بعد صيرورته منصوبا تشبيها بمفعول اسم الفاعل وحكمة الاضافة التخفيف بحذف الضمير في وجهه

وهي لغة بني تميم * والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله

* يا ابتا علك أو عساكا *

واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن ومنه الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض * والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوآتهم هجر

وسمع أيضا نصبهما كقوله

قد سالم الحيات منه القدما

في رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله

* هما خطتا اما اسار ومنة *

فيمن رواه برفع اسار ومنة وسمع أيضا رفعهما كقوله

ان من صام عقعقا لمشوم * كيف من صاد عقعقان ويوم

Digitized by Google Original from PRINCETON UNIVERSITY

* التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر * العاشر اعطاء أفعل فى التعجب حكم أفعل التفضيل فى جواز التصغير واعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض فى معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة وهذا آخر ما تيسر ايراده فى هذا التأليف وأسأل الله الذى من على بانشائه واتمامه فى البلد الحرام فى شهر ذى القعدة الحرام ويسر على اتمام ما ألحقت به من الزوائد فى شهر رجب الحرام أن يحرم وجهى على النار وأن يتجاوز عما تحملته من الاوزار وان يوقظنى من رقدة الغفلة قبل الفوت وأن يلطف بى عند معالجة سكرات الموت وأن يفعل ذلك باهلى وأحبابى وجميع المسلمين وأن يهدى أشرف صلواته وأزكى تحياته الى أشرف العالمين وامام العاملين محمد نبى الرحمة الكاشف فى يوم الحشر بشفاعته الغمة وعلى آله الهادين وأصحابه الذين شادوا النا قواعد الاسلام وأن يسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين اللهم صل وسلم وبارك على حبيبنا محمد عدد الرمل والدقيق وعدد الموج الدقيق وسلم تسليما

واستتاره فى حسن وأما الضارب الرجل فليس فيها تخفيفا وان كانت لفظية فهى مقيسة على الحسن الوجه (قوله اعطاء الحسن الوجه الخ) لا يخفى أن نصب الوجه فى قولك زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة مأخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به فى قولك الضارب الرجل فأعطى النصب وأما اعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر فتقريره ان الاضافة فى المحلين لفظية اذ هى اضافة الصفة الى معمولها وشرطها ان تفيد تخفيفا فى اللفظ وهذا متحقق فى الحسن الوجه لان أصله الحسن وجهه برفع وجهه على أنه فاعل الصفة فقصدوا التخفيف فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو فى المعنى فشبهوا مرفوعه بالمنصوب فنصبوه لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره وأضمروا فيها الضمير المتصل وحذف الضمير من الوجه وعوض عنه أل لئلا يزول تعريفه ثم أضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير من الوجه واستتاره فى الحسن ومثل هذا فى الضارب الرجل غير متحقق فعلم أنه محمول فى الجر على الحسن الوجه اه دماميني رحمه الله تعالى (قوله فى الجر) أى والاضافة (قوله اعطاء أفعل فى التعجب) أى فافعل التفضيل اسم فيصغر بخلاف فعل التعجب فهو فعل فلا يصغر الا قياسا على اسم التفضيل (قوله فى جواز التصغير) أى فان أصله للاسماء (قوله فى أنه لا يرفع الظاهر) هذا يقتضى أن الاصل فى عدم رفع الظاهر أفعل فى التعجب وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة والحاصل أن الاسماء التى تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل ولا يستتر فيها الضمير وجوبا الا أفعل التفضيل لحمله على أفعل فى التعجب بجامع مطلق الزيادة (قوله الظاهر) أراد به ما يشمل الضمير المنفصل (قوله وقد مر ذلك) أى فى آخر القاعدة الاولى (قوله أن يحرم وجهى) مفعول أسأل وأراد بوجهه ذاته فهو مجاز مرسل علاقته البعضية أو الكلية أو هما بناء على الخلاف فى ان العلاقة وصف المعبر به أو المعبر عنه أو هما (قوله من رقدة الغفلة) من اضافة المشبه به للمشبه أى من الغفلة الشبيهة بالرقدة مثل

والريح تعبث بالغصون وقد جرى • ذهب الاصيل على لجين الماء

أى على ماء كاللجين (قوله قبل الفوت) أى قبل فوات الاعمال أو التوبة بالموت (قوله شادوا) أى رفعوا أو قووا (قوله والدقيق) أى كل شئ دقيق فهو عطف عام (قال المؤلف رحمه الله تعالى) لازمت شيخنا العلامة الشيخ أحمد الدردير فى قراءته لهذا الكتاب من أوله الى آخره من ابتداء سنة ١١٧٣ الى تمام سنة ١١٧٤ سادس سنة من مجاورتى فى الازهر والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد وافق تمام هذا التجريد الذى على نسخة والدنا ومربى روحنا أسكنه الله فى أعلى الجنان مصاحبا السيد ولد عدنان ليلة الاثنين المبارك سابع ليلة خلت من شهر جمادى الثانى الذى هو من شهور سنة ثلاث وثلاثين

9474
Digitized by Google
Original from PRINCETON UNIVERSITY

وثلاثين ومائتين بعد تمام الالف وأسأل الله الكريم المنان الرحيم الرحمن أن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا واخواننا فى الله تعالى أحياء وأمواتا خصوصا من كان سببا فى اعانتى عليه جعلنا الله واياه من حزب المفلحين وسلام على جميع الانبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين

يقول المتوسل الى الله بالقطب الحقيقى ابراهيم عبد الغفار الدسوقى
مصحح دار الطباعه جمل الله طباعه

تم التجريد الميمون والدر المكنون الذى جمعه المرحوم الهمام الاوحد والفاضل الكامل الامجد ذو الهمة والعفة والنصفه الشيخ مصطفى الدسوقى الملقب بعرفه من هامش نسخة والده العالم العلامه والحبر البحر الفهامه المخلص لله فيما انتحاه السالك سبيل السهولة فيما كتبه وحشاه ذو المقال الفصل الفاروق شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقى قدس الله روحه ونور ضريحه على متن المغنى لامام الائمه وكعبة نجاة هذه الامه ذى الفضل الشامخ الذى لا يرام والشرف الباذخ على كل امام مكسب قواعد العربية ما تاهت به على اللغات الاعجمية جمال الدين أبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام عليه سحائب الرحمة والرضوان على الدوام على ذمة العمدة الفاضل حاوى ما تفرق من انواع الفضائل ذى الشرف القويم السيد محمد عبد الرحيم مشمولا بنظر صاحب الهمه والعزيمة الماضية فى كل مهمه من هو لتسهيل كثير من الصعاب مدنى حضرة ناظر المطبعة حسين بك حسنى بدار الطباعة العامره ذات الادوات الباهره المتوفرة دواعى مجدها المشرقة كواكب سعدها فى ظل من تعطرت الافواه بثنائه وبلغ من كل وصف جميل حد انتهائه صاحب الدولة الميمونه والطلعة التى هى بكواكب السعد مقرونه من تحلت به مراتب الخديويه وتجلت به كواكب الداوريه وارث الملوك الاماجد وسلالة السراة الصناديد الجامع بين طارف المجد وتالده المسند أحاديث الخديوية عن جده ووالده من ذلل بهممه الصعاب وتملك بمننه الرقاب رب المآثر الشهيرة والعطاء الجزيل جناب عزيز مصر الخديوى اسمعيل متع الله الوجود بدوام وجوده ولا زالت منهلة على رعاياه سحائب كرمه وجوده ولما حبس عن تصحيحه أدهم اليراع انطلق يقرظه بما يشنف الاسماع فقال مثنيا على مؤلفه مادحا حسن تحريره مؤرخا تمام طبعه وتصويره

همت ديم الرضى فى كل وقت * على قبر الدسوقى المهيب
وأسكنه المهيمن دار عز * فراديس الجنان مع الحبيب
فكم فك الصعاب وجال فيها * بتسهيل وتوضيح غريب
فطورا فى حواشى حررتها * يد الاستاذ فى زمن المشيب

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

ألذ لدى التناول من مدام * وأعذب من منادمة الحبيب
وأحلى من مغازلة الغوانى * وألطف من أساليب النسيب
وطورا فى هوامش ذات حسن * معدات لتجريد الاريب
تحاكى أنجم الجوزاء وضعا * وترمى للـــثريا بالمغيب
تقول لمن يريد النجح بادر * الى حانى ودع طعن المريب
فتصبح حائزا رتب المعالى * وتمسى فائزا بحلى المجيب
سوى ان التى قد جردتها * يد ابن الشيخ من مغنى اللبيب
عرتها العثمان أدركتها * لدى التجريد والنقل المعيب
تراه مؤخرا طورا وطورا * يقدم مثل مسرى عن أديب
وطورا حاذفا منها وطورا * يكرر ما حكاه عن قريب
فرددتها ليد التصحيح طبعا * بتحرير الى نهج مصيب
فجاء أحب تجريد الينا * وتاه بلطفه تيه الحبيب
وزائد حبه لى قال أرخ * بتجريد الدسوقى تم طبعى

٦١٩ ٢١١ ٤٤٠ ٣١

١٣٠١

وقوله وزائد حبه أى جمل حبه وهو ١٥ اشارة الى أنها زائدة فتطرح من الحاصل فيكون الباقى (١٢٨٦) وهو التاريخ هذا وقد وافق تمام طباعته المستحسنه أواسط شهر صفر الخير من هذه السنه

فالحمد لله على نعمة التمام والصلاة والسلام على
من هو للانبياء ختام وعلى آله وأصحابه
الائمة الاعلام ما جلى نور
البدر ظلمة الظلام
آمـين

م

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY

Digitized by Google

Original from
PRINCETON UNIVERSITY

VETUS & NOVUM TESTAMENTUM
DEI SUB NUMINE VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

Digitized by Google
Original from
PRINCETON UNIVERSITY